الدكتور/ سعيد الخضرى
أستاذ الاقتصاد السياسى
جامعة قناة السويس

تنمية التخلف

الجزء الأول

دار النهضة العربية
٣٢ شارع عبد الخالق ثروت
القاهرة
٢٠٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

قل هذه سبيلى أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن
إتبعنى وسبحان الله وما أنا من المشركين

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى رجال المقاومة العراقية الأبطال الصناديد
الذين يتصدون لحرب الإبادة العنصرية القذرة
دون أى مساعدة من المقصودين بالإبادة.

الصناعية فى إنجلترا (الثورة الصناعية الأولى) وتطورها إلى ما هى عليه الآن، وفى الولايات المتحدة، وألمانيا، وفرنسا وغيرها. كذلك تجارب العالم الاشتراكى من الاتحاد السوفيتى إلى الصين، وتجارب العالم المتخلف من مصر الناصرية إلى مصر المباركية التى سارت على الأسس التى تحولت إليها مصر الساداتية، والوعى أيضاً بتجارب العالم المتخلف فى القارات الأخرى، من دول أمريكا اللاتينية إلى دول جنوب شرق أسيا، وهو ما ينتهى إلى أن تصبح الكفاية فى التنمية عند مستوى المسئولية العلمية من أصعب الدراسات وليس أسهلها على أى باحث وطنى جاد.

ولقد سادت كتابات التنمية الاقتصادية على نسق لا يختلف التزم به كتاب التنمية من الاقتصاديين والاجتماعيين فى العالم المتقدم، والتزم به أيضاً الاقتصاديون والاجتماعيون فى العالم المتخلف. ألا وهو تعريف التخلف، وسمات الدول المتخلفة الاقتصادية والاجتماعية، والنظريات الغربية التى عرضها الاقتصاديون فى العالم الرأسمالى المتقدم لتفسير التخلف، ثم السياسات التنموية المقترحة لإحداث التنمية. وهذه السياسات التى تنتهى إليها دراسات التنمية عند المتقدمين أو المتخلفين من الكتاب تلتزم تماماً وتقوم على النظرية الاقتصادية الغربية فى مكوناتها من الكلاسيكية إلى الكينزية إلى الكلاسيكية الحديثة (النقوديين). وهى النظريات الاقتصادية المتتالية التى تم تطبيقها فى العالم الرأسمالى المتقدم تبعاً لتطور الرأسمالية، والتى ثبت فشلها تماماً حتى الآن فى حل مشاكل الرأسمالية من بطالة وتضخم وركود، وانتهى تطبيق كل نظرية إلى الفشل الذى كان ومازال يدفع الرأسمالية إلى العدوانية وقهر شعوب العالم الثالث واستنزاف موارده بطرق مختلفة ليتحمل تكاليف هذا الفشل واصلاح المجتمع الرأسمالى وتهيئته لمرحلة أخرى من التطور والاستمرار.

ولقد آثرنا أن نسلك منهجاً أخر مختلف، يقوم أولاً على دراسة السمات الأساسية للدول الرأسمالية المتقدمة، والتى أهلتها لأن تكون دولاً مركزية متقدمة، وخاصة تلك السمات التى تظهر فيها علاقتها بالعالم المتخلف. وأن نوضح بالنسبة للعالم المتخلف ما هى الأفكار والتوجهات والسياسات التى تمارس داخل دول العالم المتخلف التى تكرث وتعمق تخلفه، والتى تجعله يتراجع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً، بالشكل الذى أصبح يهدد دول العالم الثالث بالانهيار، وخاصة أن هذا العالم الذى كان يسمى بالعالم الثالث ظهرت فيه دول تتراجع إلى عالم رابع يغص بالمجاعات الواسعة والعجز التام

قبل أن تقرأ عن التخلف

أنظر إلى القول الفصل، لحكمه العقل الربانى، باب مدينة العلم، الإمام على كرم الله وجهه، حين يضع فى كلمات قليلة مقومات التخلف الاقتصـــادى والسياسى والاجتماعى، فيقول رضى الله عنه :

إذا فسدت أمة غلت أسعارها، وعلاها شرارها، ولم يوقر صغارها كبارها.

فيه متضامناً حتى الموت، متراحماً كالأنبياء، واعياً وعى العلماء.

وندعو الله تعالى أخيراً، أن نكون قد أدينا الأمانة على قدر استطاعتنا، وأن نكون قد ساهمنا ولو بقدر قليل في زيادة الوعى بقضية التنمية، وأن نكون قد أصبنا فيكون لنا أجران من الله العزيز الكريم، وليس أجراً واحد جزاء ما اجتهدنا فأخطأنا، ولله تعالى الحمد والشكر على ما وهبنا من نعم لا تحصى ولا تعد، والتى فضلنا بها سبحانه وتعالى علـى كثير من عباده المؤمنين.

سعيد الخضرى

القاهرة. فبراير ٢٠٠٦

مقدمة الدراسة

التنمية الاقتصادية القادرة على تغيير ظروف العالم المتخلف إلى ما هو أفضـل، والتى يأمل ثلثى سكان الأرض من المتخلفين فى أن تسـرع بهـم التنميـة الاقتصـادية والاجتماعية إلى حياة أفضل يتخلصون فيها من ذل الحاجة إلى ضروريات الحياة، ومـن قهر القوى المتحكمة فى مصير حياتهم داخل أوطانهم من ملاك لـرأس المـال الـوطنى والدولى، لم تحقق بعد هذا الأمل البسيط رغم مرور أكثر من خمسين عاماً علـى بـرامج التنمية داخل هذا العالم. ورغم أن الشعوب المتخلفة لم تدخر جهداً أو تضحية مـن أجـل تنمية حقيقية كانت تأمل أن تخرجها من عداد دول المحيط المتخلـف إلـى دول المركـز المتقدم، وسارعت تحت القيادات الوطنية التى حررت أوطانها من الاستعمار إلـى بنـاء تنمية جادة وحقيقية تهدف إلى بناء اقتصاد يعتمد على الـذات علـى المـدى الطويـل، ويخرجها فعلاً من التخلف إلى التقدم، إلا أن هذه المسيرات انتكست على عقبيهـا ليحـل محلها برامج للتنمية الفاشلة المزيفة تحت أسماء متعددة، مثل التنمية المستدامة، والتنمية الشاملة، والتنمية المنفتحة على العالم... الخ. وانتهت هذه النوعيات من برامج التنميـة إلى افقار الشعوب، وإشاعة الجهل، وتفشى الأمراض، وتدنى الثقافة، وانهيار منظومـة الأخلاق، وسيادة التفاهة لدى الشباب، والتفسخ الاجتماعى، وبالتـالى سـيادة الفسـاد، وشيوع الجريمة، وانتشار المخدرات... الخ.

ورغم أن دراسات التنمية تعتبر من الدراسات الأكثر سهولة كفرع من فروع علم الاقتصاد، إلا أنها الأكثر خطورة فى العالم المتخلف إذ هى لابد أن تحتوى على الحاضـر، وأن تصله بالمستقبل، وأن تكون أكثر وعياً بالعوامل والظروف التى أدت إلـى التخلـف، والعوامل والظروف التى يمكنها أن تؤدى إلى التقدم، وأن تكون أكثر وعياً برسـم تلـك السياسات التى تؤدى فعلاً إلى التقدم، وكذلك أكثر وعياً بالسياسات التى تؤدى إلى تكريث وتعميق التخلف، وإن سميت تضليلاً بسياسات التنمية. وكذلك يجب أن يسبق أى دراسـة للتنمية وعى الدارس بتجارب التنمية فى تطورها، التى تمت فى العالم سواء على صـعيد العالم الرأسمالى المتقدم أو العالم الاشتراكى أو العالم المتخلف فلابد من الوعى بالتجارب الناجحة والفاشلة سواء بسواء، فلابد أن يكون هناك الوعى متكاملاً ابتداء مـن التنميـة

للسلطات الاقتصادية والاجتماعية، وعالم خامس تكاد تختفى فيه سلطات الدولة السياسية مثل الصومال والسودان ورواندا... الخ.

ورغم الجهد المضنى المبذول من أجل الإحاطة بظروف وعوامل بنــاء التنميــة الحقيقية فى دول العالم المتقدم والمتخلف، وبصفة خاصة فى مصر، وكذلك الجهد الخاص بكتابة هذه الدراسة وتوثيقها، والذى استغرق عاماً كاملاً، إلا أننا لم نستطع أن نكمل كــل الموضوعات الخاصة بعرض السياسات التى تكرث وتعمق التخلف فى العــالم المتخلــف، وخاصة فى مصر. لقد اضطررنا إلى وقف الكتابة واصدار ما تم تحريره لضــيق الوقــت ولضرورة أن يصدر مرجع لطلاب الصف الثالث فى كلية التجارة- بورسعيد فــى الوقــت المناسب، وبذلك لم تكمل كتابة موضوعات جوهرية لازمــة لاســتكمال الدراســة، مثــل سياسات فقد الثقة بالذات وإشاعة الانهزامية لدى شعوب العالم المتخلف، ودور المنظمات الاقتصادية الثلاثة الصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية فى تكريث التخلف، وكارثة بيع القطاع العام فى العالم المتخلف. وبذلك يصدر الجزء الاول من الدراسة- تنمية التخلف- ناقصاً على غير إرادتنا والله أعلم، ولكننا ندعو الله أن نكمل الدراسة قبل أن نبدأ الجزء الثانى من الدراسة التى سوف يكون تحديد نوعية التنمية الحقيقية الجادة وتحديــد السياسات المؤدية لها.

أما بالنسبة لمصرنا العزيزة الغالية، مصر الحضارة الأولى الرائدة للعالم، ولابنها الإنسان المصرى الكادح فى صبر طويل تعجز عنه شوامخ الجبال، مصر وفيرة المــوارد المادية، وابنها وفير الذكاء الطبيعى، لا يمكن ولا يتصور أن تظل متخلفة، وما كان لها أن تتخلف بعد أن بدأت أخر محاولة لبناء التنمية الحقيقية لمصلحة الغالبية الســاحقة مــن المصريين فى النصف الثانى من القرن العشرين، عن طريق انتهاج المسار الصحيح ببناء قواعد الاشتراكية، لولا أن تكاتفت عليها عدوانية قوى رأس المــال الاحتكــارى الــدولى بمساعدة وتسليم القوى الكمبرادورية عند المصريين، فأوقفت جهود التنمية الوطنية، بل وانتهت إلى تضييع كل ثمرات جهود الشعب المصرى هباء منثوراً، وكرثت قوى التخلــف والهمجية، وعادت بالمجتمع المصرى إلى ما يشبه عصر المماليك. إلا أن التاريخ يقــص علينا ذهاب المماليك إلى الجحيم، وخروج عساكر الاستعمار مندحرين، وسقوط أسماء من خانوا كفاح الشعب المصرى فى مزبلة التاريخ، وتردى من قُبر منهم فى نار الجحيم، ويبقى المجتمع المصرى والشعب المصرى يحقق انتصاره مرة بعد أخرى فى الوقت الذى يكون

أ

طرح المشكلة

ظلت شعوب العالم حتى نهاية القرن الخامس عشر الميلادى شعوباً زراعية، أى تنشغل بالنشاط الزراعى كنشاط أساسى يتم الاعتماد عليه لإعاشة هذه الشعوب، ومهما كانت الأنشطة الأخرى من حرفية أو مهنية أو تجارية فلقد كانت أنشطة جانبية إن لم تكن هامشية بالنسبة إلى النشاط الزراعى. وهو ما يعنى أن كل دول العالم وكل مناطق تجمع السكان كانت دولاً ومناطق زراعية صافية، سواء كان النشاط الزراعى يتم فى إطار نظام اقتصادى اجتماعى مثل النظام الإقطاعى فى أوروبا أو كان يتم فى إطار همجى بدائى كما فى وسط وغرب وشرق أفريقيا.(١)

إلا أن أحوال العالم تغيرت بعد الاكتشافات الجغرافية التى بدأت عام ١٤٨٧ وتم فيها اكتشاف الهند والدوران حول أفريقيا إليها، وكذلك اكتشاف أمريكا الشمالية، وأمريكا الجنوبية، وهى الفترة التى شهدت نهب الموارد من هذه المناطق الآهلة بالسكان من قبل الأوروبيين، وخاصة نهب موارد الذهب والفضة(٢). وفى إطار تكوين رأس المال التجارى فى الفترة اللاحقة بدءً من القرن السادس عشر كان التحول إلى الصناعة فى إنجلترا، أو ما يسمى بالثورة الصناعية، حيث اعتبرت إنجلترا أن بناء الصناعة هو الهدف الإستراتيجى بعيد المدى للمجتمع الإنجليزى، ومن ثم اعتبرت أن قطاع الصناعة هو القطاع الرائد وأن كل القطاعات الاقتصادية خادمة لهذا القطاع.

واستطاعت إنجلترا كمثال رائد لبناء الصناعة والتحول من مجتمع الزراعة الصافية إلى الصناعة الصافية أن تبنى هيكلها الصناعى خلال فترة تصل إلى قرن ونصف من الزمان بدءً بالصناعة التقليدية كثيفة العمل- غزل ونسج الصوف- إلى الصناعة كثيفة التكنولوجيا مثل الصناعات الحربية والإلكترونية. وهذا البناء الصناعى تكرر فى كل دول الشمال الأوروبية بعد إنجلترا فى فترات لاحقة تاريخياً وبإتباع سياسات لا تختلف كثيراً عن تلك التى استخدمت فى إنجلترا لبناء هيكلها الصناعى، ولحقت بهذه الدول الولايات

---

١) جان فرانسوا بايار، سياسة ملء البطون، سوسيولوجية الدولة الأفريقية، ترجمة حليم طوسون، دار العالم الثالث، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٨.

(٢) دكتور أحمد جامع، الرأسمالية الناشئة، دار المعارف، القاهرة.

المتحدة الأمريكية بعد تحررها من الاستعمار البريطانى وبعد الحرب الأهلية التى وحدت شمالها وجنوبها عام ١٧٧٦.

ولعله من الثابت أن بداية الثورة الصناعية فى إنجلترا وفى غيرها من دول الشمال كان بداية لاحلال طريقة الإنتاج الرأسمالى بدلاً من طريقة الإنتاج الإقطاعية التى كانت سائدة، وباختفاء كل أثر لطريقة الإنتاج الإقطاعية وحلول كل السمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لطريقة الإنتاج الرأسمالية ثم تحول المجتمعات السابقة من اقتصاديات زراعية صافية إلى اقتصاديات صناعية صافية.

صحيح أن هذه الدول لم تحدث هذا التحول دون أن تمر بأزمات خانقة، ودون أن تقدم تضحيات هائلة على مستوى كافة الطبقات الاجتماعية، وخاصة طبقة الرأسماليين وطبقة العمال اللذان يشكلان الطبقتين الرئيسيتين فى هذه المجتمعات، إلا أنها نجحت فى إحداث هذا التحول الجوهرى خلال فترة طويلة نسبياً تجاوزت المائة والخمسون عاماً. وساعدها فى استكمال هذا البناء ظروف خارجية أهمها قدرتها على تحميل دول جنوب العالم قدراً من التضحيات ليساهم دون إرادته فى تحمل الجزء الأكبر من تكاليف حل مشاكل وأزمات دول هذا الشمال الذى أصبح متقدماً على حساب تخلف دول الجنوب. مثال ذلك أزمة إفراط الإنتاج الذى شخصها "مالتوس" فى نظرية الوفرة Glut Theory[1]، والتى قدم لحلها "ريكاردو" نظريته فى النفقات النسبية المقارنة والتى تم على أساسها تقسيم للعمل الدولى معتمداً على مبدأ حرية التجارة والتبادل الدولى، لتصبح الدول المتخلفة متخصصة فى الزراعة والاستخراج ودول الشمال متخصصة فى الصناعة. وهو الأمر الذى جعل من استعمار دول الشمال الأوروبية لدول الجنوب أسلوباً مثالياً وحتمياً بالنسبة لها من أجل ضمان تنفيذ تقسيم العمل الدولى وحرية التبادل بما يحققه من حل لمشكلة فائض الإنتاج الصناعى بدفعه إلى دول الجنوب، بالإضافة إلى نقل جزء معتبر من الفائض الاقتصادى الذى تحققه دول الجنوب إلى دول الشمال ليدعم عملية التراكم الرأسمالى فى دول الشمال على حساب إفقار دول الجنوب.

(1) T.R. Malthus, Principles of Political Economy, New York, Augustus M. Kelley, 1964, P. 400.

مع بداية النصف الثانى من القرن العشرين حصلت غالبية دول الجنوب على حريتها السياسية بعد سقوط وانتهاء ظاهرة الاستعمار الكولونيالى، وهو ما أوضح بجلاء إنقسام العالم بوضوح إلى عالمين، أحدهما متقدم بكل مقومات التقدم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والسياسى والعلمى وهو عالم دول الشمال التى تحولت من دول زراعية صافية إلى دول صناعية صافية، والأخر عالم دول الجنوب المتخلفة بكل مقومات التخلف الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والسياسى والعلمى، وهى الدول التى استمرت دولاً زراعية استخراجية، ولم تحدث أى تحولات تذكر فى اتجاه التحول من الزراعة الصافية إلى الصناعة الصافية، بل ظلت أسيرة تقسيم العمل الدولى الذى فرضته عولمة القرن التاسع عشر وتطبيق مبدأ حرية التجارة والتبادل الدولى.

ولقد بذلت دول الجنوب كل الجهود الممكنة من أجل التحول إلى الصناعة منذ فجر حصولها على استقلالها السياسى، سواء بإشراف واستشارة المنظمات الدولية (منظمات الأمم المتحدة)، أو العلماء البارزين فى العالم المتقدم من أمثال "شاخت، بنت هانسن، شارل بتلهيم، بالدوين، بنيامين هيجنز، ميردال... الخ"، فى كل من الهند ومصر وغيرهما من دول العالم المتخلف، إلا أن نتائج هذه الجهود كانت متواضعة للغاية، إن لم تكن بلا نتائج إيجابية تذكر. وبالتالى انتهت غالبية هذه الدول المتخلفة إلى التوجه إلى الاعتماد على ذاتها بشكل أكبر، وأن تخلق بينها نوعاً من التضامن والمساعدة المتبادلة من أجل التنمية الاقتصادية والتحول إلى الصناعة وذلك من خلال ميثاق أو إعلان باندونج عام ١٩٥٥ بين كل من مصر والهند وإندونيسيا ويوغوسلافيا والصين، إلا أن كل الجهود التالية داخل دول العالم المتخلف لم تفضى إلى تحولها إلى دول صناعية صافية، سواء كان ذلك بالنسبة للدول التى حررت الميثاق فى حينه (عام ١٩٥٥)، أو التى انضمت إليه بعد تحوله إلى منظمة لعدم الانحياز. وظلت جميع دول الجنوب دولاً متخلفة لم تتخلص بعد من مقومات التخلف الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، وإن سميت بدول العالم الثالث، أو باسم الدول النامية لاخفاء طبيعة مقومات التخلف التى تعيشها هذه الدول.

ورغم أن كثير من الدول المتخلفة حاولت بجرأة وثقة أكبر أن تعتمد على ذاتها لإحداث تنمية حقيقية شاملة بالتوسع فى التصنيع وتطوير الزراعة ورفع مستوى التعليم والثقافة والخدمات بكل نوعياتها وذلك من خلال وضع أسس التحول إلى المجتمع الاشتراكى مثل مصر وسوريا والعراق والجزائر فى العالم العربى، أو باكستان وإندونيسيا

فى أسيا، أو كوبا وشيلى ونيكاراجوا فى أمريكا اللاتينية، أو أنجولا والسودان فى أفريقيا، وغيرهم من دول العالم الثالث، إلا أن كل هذه الجهود انتهت إلى طريق مسدود وظلت هذه الدول دولاً متخلفة لم تتخلص من سمات التخلف، بل وتتعمق فيها سمات التخلف وفقاً للمعايير العلمية منذ بداية القرن الواحد والعشرين، أى بعد أكثر من خمسين عاماً من جهود التنمية والتطوير.

والسؤال المطروح، لماذا لم تستطع جهود التنمية فى دول الجنوب أن تصل بدولة واحدة إلى الخروج من دائرة التخلف إلى دائرة التقدم، أى لماذا لم تصبح مصر على شاكلة إنجلترا، أو الجزائر على شاكلة فرنسا، أو السودان مثل إيطاليا، ولماذا لم تحقق أى دولة من الجنوب أى سمة من سمات دول الشمال الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو العلمية أو السياسية، بل ظلت الدول المتخلفة فى إطار مقومات التخلف لم تتخلص من أى منها. هذا إن لم تتعمق جوانب كثيرة من مظاهر التخلف فى الآونة الأخيرة فى هذه الدول مثل تعمق ظاهرة الفقر لتستوعبه أكثر من نصف السكان، وتعمق ظاهرة الصراع الاجتماعى لتصل إلى الحروب الأهلية، وتعمق ظاهرة الفساد الأخلاقى لدرجة أنه يصعب على أى فرد أن ينجو منه أو من نتائجه فى دول العالم المتخلف.

ويمكن إعادة طرح السؤال بشكل أخر، ما هى السمات التى يتميز بها المجتمع المتقدم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والسياسية... الخ كى يعتبر مجتمعاً متقدماً وليس متخلفاً. وهل مسار التنمية السابق واللاحق فى الدول المتخلفة كان فى اتجاه تحقيق هذه السمات أم كان فى اتجاه تحقيق نقيضها، ومن ثم تم تكريس وتنمية التخلف.

ومرة أخرى لمزيد من التفصيل فى تحرى أسباب تخلف دول الجنوب يمكن أن نتساءل، هل أسباب تنمية التخلف فى العالم المتخلف أسباباً داخلية، أم أسباب خارجية. ومن الأسباب الداخلية لتنمية التخلف فى العالم المتخلف ما يعزى إلى أن الشعوب المتخلفة يغلب عليها الكسل وقلة النشاط والعمل، ويكذب هذه الدعوى أنه ضمن الشعوب المتخلفة شعوباً استطاعت أن تبنى حضارة رائدة على مستوى العالم مثل شعب مصر والعراق والصين. ومن سبب تبريرى أخر داخلى أن تخلف هذه المجتمعات يرجع إلى قياداتها السياسية التى يغلب عليها النرجسية وحب الذات دون قدرتها على إنكار الذات وقيادة شعوبها إلى التضحية من أجل بناء التنمية الحقيقية. ويكذب ذلك أيضاً وجود قيادات أكثر

تضحية بذاتها من أجل شعوبها، وكذلك استطاعت قيادة شعوبها إلى تنمية جادة وحقيقية مثل الرئيس عبد الناصر فى مصر[1]، والرئيس بومدين فى الجزائر رحمة الله عليهما، وسلفادور الليندى فى شيلى، إلا أنهم جميعاً لم يحققوا نقل مجتمعاتهم من التخلف إلى التقدم، فلم تصبح مصر مثل إنجلترا، ولا الجزائر مثل فرنسا، ولا شيلى مثل ألمانيا، أما الأسباب الخارجية فهى من قبيل الاتفاق الضمنى غير الصريح والسلمى فى نفس الوقت بين قوى رأس المال الدولى وقيادات الدول المتخلفة لتوجيه جهود التنمية إلى مسارها الغير صحيح بما يؤدى إلى تنمية التخلف، مثل السياسات التى يوصى بها صندوق النقد الدولى وتنفذها قيادات الدول المتخلفة لسبب أو أخر. أو هدم التنمية الصحيحة التى تتحقق ووقفها ابتداء من عدوان العالم الخارجى المتقدم، كما فى تجمع قوى راس المال الدولى بقيادة إنجلترا عام ١٨٤٠ وضرب مصر عسكرياً لوقف التنمية الاقتصادية الجادة التى بناها المصريين بقيادة محمد على فى بداية القرن التاسع عشر، أو التنمية الجادة الثانية والأخيرة التى بدأها المصريين للمرة الثانية فى النصف الثانى من القرن العشرين بقيادة عبد الناصر رحمه الله بعدوان إسرائيل والولايات المتحدة على مصر عام ١٩٦٧. أو بإحداث ثورة مضادة يقوم بها عملاء رأس المال الأجنبى والفئات الكمبرادورية داخل الدولة المتخلفة لتصفية القيادات الوطنية والإطاحة بها، مثل تدبير إضراب وهياج الرعاع والسائقين فى شيلى والتصفية الجسدية للرئيس الشيلى سلفادور الليندى، والتصفية الجسدية للرئيس مجيب الرحمن وأسرته فى بنجلاديش.

ورغم أن هناك دولاً أخرى حاولت بناء التنمية الحقيقية بالاعتماد على رأس المال الأجنبى والتى كانت تسميها دعاية رأس المال الدولى ورائدة صندوق النقد الدولى بنجوم التنمية، والتى حققت بعض البناء الصناعى مثل دول أمريكا اللاتينية (البرازيل، والمكسيك، والأرجنتين... الخ) فى النصف الثانى من القرن العشرين، إلا أنها انتكست إلى مزيد من التخلف الذى وصل إلى الإعلان عن الإفلاس وعدم قدرة هذه الدول على سداد التزاماتها الخارجية عام ١٩٨٢، وانخفض دخل الفرد الحقيقى فيها فى نهاية القرن العشرين إلى أقل من ثلث ما كان عليه قبل بناء هذه التنمية.

---

(١) كان الرئيس عبد الناصر رحمه الله يعيش مثل أى مواطن من الطبقة الوسطى فى مصر وكان جميع ما يستهلكه فى حياته من المنتجات المصرية، وتوفى وسكرتيره الخاص يقوم بإصلاح ثلاث قمصان (تغيير ياقاتهم وأساورهم) كعادة أبناء الطبقة الوسطى فى مصر، ولم يعمد إلى استبدالهم بقمصان جديدة.

وكذلك جهود دول جنوب شرق أسيا التى شهدت تطوراً صناعياً كبيراً بالاعتماد أيضاً على رأس المال الأجنبى والتى كانت تسميها دعاية رأس المال الدولى بنمور التنمية، والتى شهدت أزمتها الأخيرة فى نهاية التسعينات من القرن الماضى القريب، لينتهى أمرها إلى تسليم الجزء الأعظم من بناءها الاقتصادى لملكية رأس المال الأجنبى، ولتخرج من تجربة التنمية بديون هائلة والتزامات خارجية تبلغ أكثر من نصف دخلها القومى، وعليها أن تعيد مرة أخرى تضحياتها عبر أكثر من ثلاثين عاماً تالية لتعوض ما حصل عليه رأس المال الأجنبى من ملكية انتقلت إليه من رأس مالها الصناعى.

ومع كل هذه الجهود المتنوعة والأساليب المختلفة لبناء التنمية فى العالم المتخلف على النحو السابق عرضه فإنه لا توجد دولة واحدة استطاعت أن تخرج من التخلف إلى التقدم، فليس هناك دولة فى أفريقيا أو أسيا أو أمريكا الجنوبية مهما بلغت جهودها التنموية ومهما ضاعفت من تضحياتها يمكن مقارنتها بفرنسا أو إنجلترا أو ألمانيا. إن هذه الدول جميعاً يمكن وصف التنمية فيها بأنها تنمية من أجل تسيير الحياة من يوم ليوم ليس أكثر، وما يجرى فيها من جهود تسمى بالجهود التنموية ما هى إلا جهود لإنقاذ الحياة الاقتصادية والسياسية من التوقف والانهيار، ولا تمت إلى الجهود التنموية الحقيقية بسبيل.

ولعل ذلك يستدعى التأمل والتفكير فى سمات وخصائص التنمية ومسارها الذى يمكن أن يؤدى بكل دولة متخلفة إلى الوصول إلى سمات وخصائص الدول المتقدمة كالدولة الفرنسية أو الإنجليزية أو الألمانية أو أى دولة متقدمة، وخاصة أن البداية واحدة فى كل دول العالم حيث بدأت دولاً زراعية صافية، فلماذا نجحت دول العالم المتقدم فى التحول إلى دول صناعية صافية، وأخفقت الدول المتخلفة حتى الآن فى تحقيق ذلك.

إن الفارق الجوهرى فى التنمية التى تمت فى الشمال بالمقارنة بالتنمية التى تمت فى الجنوب، أن دول الشمال كانت تبنى التنمية بهدف الاعتماد على الذات ومن ثم أعطت التراكم الرأسمالى طويل المدى الاهتمام الأكبر والأولوية المطلقة. أما دول المتخلفين فإنها لم تبنى بعد فكرة بناء الاعتماد على الذات، ولذلك فإنها تبنى اليوم لتستهلك غداً، وتنتظم فى النضال الجاد عاماً لينفرط عقدها للاسترخاء أعواماً، وبالتالى فإنها لم تستطع أن تتبنى سياسة طويلة المدى للتراكم الرأسمالى، فضلاً عما يلحق بها

من ضغوط وتدخلات من العالم المتقدم فى الشمال بصرفها عن المسار الصحيح للتنمية الحقيقية إلى تنمية كاذبة مضللة تفضى بها إلى مزيد من التخلف.

وفى هذا السياق فإن هناك ما يسترعى الانتباه بالنسبة للمواقف الأخيرة فى الربع الأخير من القرن العشرين لمسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية للغالبية الساحقة من دول العالم الثالث، والتى تحتاج إلى التأمل والتفكير الموضوعى، وأن توضع تحت مجهر القياس العلمى والتسبيب المنطقى العقلانى فى ارتباطها بتراجع التنمية الحقيقية وهدم ما سبق تحقيقه من مقوماتها، وخاصة فى مجال التراكم الرأسمالى، وبالتالى الانتهاء إلى تعميق التخلف وتكريسه من هذه المواقف التى تستحق التأمل، وقف بناء الدولة والمجتمع الاشتراكى والنكوص إلى إعادة بناء الرأسمالية الليبرالية، وكذلك الانسحاب من التضامن بين دول الجنوب ودول الجنوب إلى اندماج كل دولة بصفة منفردة فى السوق الرأسمالية لدول الشمال المتقدم. وهو ما أدى إلى سرعة وعمق انتكاسة التنمية الحقيقية، بل وضياع كل ما قدمته الشعوب من جهود لتحقيق بعض التقدم الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، وظهرت الأمراض الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأخلاقية لتعصف بكل المجتمعات المتخلفة والتى يمكن تلخيص نتائجها المتعددة فى نقص رفاهية الغالبية الساحقة من الأفراد اقتصادياً واجتماعياً ونقص هيبة الدولة داخلياً وخارجياً. والسؤال المطروح بإلحاح لماذا حدث ذلك؟ وإذا كانت أحوال العالم المتخلف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية بعد هذا التوجه تتجه إلى الانحدار بسرعة بالغة كمن هو مصر على الانتحار غرقاً بالركض فى سرداب موحل، كلما كانت سرعته فى الركض أكبر كلما كانت نهايته المحتومة غرقاً فى الوحل أسرع. فلماذا الاستمرار؟؟ والأعجب هو لماذا الإسراع فى الركض فى هذا السرداب الموحل؟؟

الباب الأول. سمات الاقتصاد المتقدم

الفصل الأول. ليس وفرة الموارد

وفرة الموارد الطبيعية تعتبر ميزة اقتصادية عظيمة، إذ تجعل إمكانية التقدم الاقتصادى والاجتماعى أسهل وأيسر فى المجتمع وفير الموارد عنها فى المجتمع شحيح الموارد. إلا أن وفرة الموارد الطبيعية ليست هى السبب الأساسى فى تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى، وليست هى الدافع المحرك لتطور المجتمع إلى مراحل أسمى من التطور الحضارى. ذلك أن وفرة الموارد وسخاء الطبيعة قد يكونا سبباً فى تبلد المشاعر وركون الشعوب إلى الكسل والجدل وقلة العمل. أو قد تصبح هذه الوفرة فى الموارد سبباً فى طمع المجتمعات الأخرى الأقل وفرة فى الموارد، فتعمد إلى غزو واستعمار المجتمعات وفيرة الموارد لتسلبها إياها بشكل أو بآخر بلا مقابل أو بمقابل تافه، مما يعيق إمكانية تحقيق أى تقدم اقتصادى أو اجتماعى للدول وفيرة الموارد إذ حرمت منها بالشكل الذى يدفعها إلى التخلف دفعاً. (١)

ولقد عانت الغالبية الساحقة من دول الجنوب من الأسلوب الثانى (طمع الدول الأخرى) الذى بدأ مع بداية القرن الثامن عشر حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين، والذى بسببه أصبحت دول الجنوب دولاً متخلفة. فمن الثابت أن غالبية الدول المتقدمة "دول الشمال" ذات موارد طبيعية أقل وفرة مما هى عليها فى غالبية دول الجنوب. فعند المقارنة بين دولة مثل فرنسا فى العالم المتقدم والجزائر فى العالم المتخلف، نجد أن الأخيرة ذات موارد أكثر وفرة من الأولى، سواء من حيث المساحة الجغرافية أو

---

(١) لعل الموقع الجغرافى المتميز لمصر كأحد مواردها الطبيعية كان من أهم مقومات قوتها وعلو شأنها، وكذلك كان أحد أهم أسباب شقائها وبلائها، فما أن تخلصت مصر من الغزو الفرنسى بقيادة نابليون (١٧٩٨-١٨٠١)، حتى كان الغزو الإنجليزى عام ١٨٠٧. وكان الغرض الأساسى لكلا الجهود العسكرية المبذولة من القوتين الأعظم فى هذه الفترة (إنجلترا- فرنسا) هو فتح مصر لرأس المال الاحتكارى الأوروبى المتوحش، الذى كان يبحث عن أى أرض مأهولة بالسكان ليبتلعها ويضع سلطانه عليها. وليس ذلك بغرض ابتلاع الأرض ذاتها وضمها إلى الدول صاحبة رأس المال، ولكن قنصاً للفائض الاقتصادى الذى يمكن أن ينتزعه من عمل المنتجين فى هذه الأرض أو هذا المجتمع.

- دكتور لويس عوض، تاريخ الفكر المصرى الحديث، من الحملة الفرنسية إلى عصر إسماعيل، مكتبة مدبولى، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٧م، ص٧١-٧٦.

الموارد المعدنية، مع تماثل المناخ فى كلا البلدين تقريباً، وفضلاً على وفرة موارد الطاقة فى الجزائر، الغاز الطبيعى والبترول- الذى تحرم منه فرنسا. ورغم تقارب حجم السكان فى كلا البلدين إلا أن الفارق عظم بين فرنسا الأكثر تطوراً والأكثر تقدماً بكل مقومات التقدم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والتكنولوجى، والذى يمكن أن يوضحه إجمالاً مستوى رفاهية الأفراد الفرنسيين الذى يصل إلى عشرة أضعاف مستوى رفاهية الفرد الجزائرى، وقوة الدولة الفرنسية فى الداخل والخارج كأحد القوى العالمية، وضعف الدولة الجزائرية فى الداخل والخارج كأحد الدول المتخلفة.

وتعتبر اليابان كدولة متقدمة مثالاً صارخاً للدولة شحيحة الموارد الطبيعية، ابتداء من الأرض إلى الموارد المعدنية، إلى موارد الطاقة، فضلاً على قسوة الطبيعة على السكان البالغ عددهم أكثر من ٢٥٠ مليون نسمة. حيث تبلى اليابان بأكبر عدد من البراكين الأكثر نشاطاً فى العالم، وتقع غالبية الجزر المكونة لها فى مجالات الزلازل الأرضية. ويقوم النشاط الاقتصادى فى اليابان على استيراد كل مستلزمات الإنتاج تقريباً، ومع ذلك فهى الدولة الثانية فى العالم من حيث الصادرات، وحققت معدلات رفاهية عالية لسكانها وقوة اقتصادية عالمية تناهز وتنافس الولايات المتحدة الأمريكية على المركز الأول للصدارة العالمية.

وكمثال عكس لليابان تأتى السودان كأغنى دولة فى الموارد الطبيعية، ولا يناهزها فى وفرة الموارد إلا الولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك يعانى أكثر من نصف سكانها من الجوع وتنخفض رفاهية أفراد شعبها إلى أدنى ما يمكن أن يعيش به الإنسان، وتنحدر قوة الدولة وهيبتها إلى عدم القدرة على تنفيذ أو حماية قراراتها السياسية فى الداخل أو الخارج.

وهكذا نجد أن مقارنة مستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى من دولة لأخرى يوضح الدور الثانوى لوفرة الموارد فى تحقيق هذا التطور وليس الدور الأساسى. بل إن مقارنة مستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى للدولة الواحدة فى فترات تاريخية مختلفة يؤكد نفس الحقيقة. فإذا كان مستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى يستدل عليه بمستوى الرفاهية التى وصل إليها الغالبية الساحقة من أفراد المجتمع وبمستوى هيبة الدولة ومنعتها فى الداخل والخارج، فإن الدولة الواحدة قد تستطيع ان تحقق تطوراً وتقدماً فى

فترة تاريخية، ثم تنتكس على عقبيها فى فترة تاريخية لاحقة ليتدنى مستوى التطور حتى يصبح سلبياً، وذلك عندما يتدنى مستوى رفاهية الغالبية الساحقة من أفـراد المجتمـع، وتتدنى هيبة الدولة ومنعتها كأنما ليس لها وجود، رغم أن حجم الموارد الطبيعية المتاحة للمجتمع لم يتناقص بعد من فترة لأخرى.

وينطبق القياس الأخير على المجتمع المصرى فى أكثر من فترة تاريخية، رغـم عدم تغير الموارد الطبيعية المتاحة لمصر، ويكفى الإشارة إلى مجتمع ما قبل ثـورة ٢٣ يوليو حيث كانت رفاهية الغالبية الساحقة من أفراد المجتمع عند مستوى الفقر والجهـل والمرض، وكانت الدولة مهيضة الجانب ذليلة بالاستعمار البريطانى، حاكمها الحقيقى رجل واحد هو ممثل إنجلترا فى مصر، وباقى هياكل الدولة ومؤسساتها وسـلطاتها وأحزابهـا السياسية شكلية محضة مثل عرائس الأراجوز. هذا بالمقارنة بفترة منتصف الخمسـينات حتى أوائل السبعينات (٥٧-١٩٧٩) حيث تخلص المجتمع المصرى من كثير من مقومات التخلف السابقة (الفقر، الجهل، المرض)، كما تخلص من الاستعمار ليبدأ مساراً صـحيحاً إلى التنمية الحقيقية والتطور فى الداخل وليحقق تدريجياً معدلات أعلى من الرفاهية لغالبية أفراد المجتمع المصرى، ولتصبح الدولة ذات هيبة وقدرة واضحة فى الداخل والخارج[1]. ومع عدم تغير حجم الموارد الطبيعية فى المجتمع المصرى، فلقد انتكس إلى حالته السابقة قبل ثورة ٢٣ يوليو بعد تراجع كل الجهود التنموية الجادة السابقة، بل والقضـاء علـى غالبية الإنجازات السابق تحقيقها فى كل المجالات الاقتصـادية والاجتماعيـة وخاصـة الإنجازات التى تمت فى مجال التراكم الرأسمالى، لتبرز مظاهر التخلف واضحة من ارتفاع معدل الأمية إلى تفاهة مستوى التعليم، ومن الركود إلى البطالة المتزايدة، ومن انتشـار الفقر إلى توطن الإجرام، ومن اللامبالاة العامة إلى المخدرات، ومن الفسـاد علـى كـل مستويات الأداء الوظيفى للدولة إلى الفساد الشخصى والصراع الرهيب علـى مسـتوى الأفراد، مما خفض مستوى الرفاهية على مستوى الغالبية الساحقة من أفـراد المجتمـع المصرى، وأفقد الدولة هيبتها فى الداخل لتصبح مثل خيال المآتة، يفتأت عليهـا العـالم الخارجى ليتدخل فى كل كبيرة وصغيرة فى مجـالات إدارة الدولـة للمصـالح العامـة،

---

(١) راجع المقارنة بين وضع المجتمع المصرى قبل الثورة وبعدها.

- دكتور سعيد الخضرى، التطور الاقتصادى والاجتماعى، الجزء الثانى، دار النهضة العربية، القاهرة، عـام ٢٠٠٥، ص٣٨٢-٤٦٨.

واستخدامها فى تمرير السياسات القذرة فى دول الجوار المحيطة. هذا التدهور الذى لحق بالمجتمع المصرى لم يكن نتيجة انخفاض حجم الموارد الطبيعية، بل لقد زادت فى هذه الفترة بزيادة إنتاج النفط وتصاعد حجم الغاز الطبيعى وارتفاع الأثمان الدولية لكلاهما وارتفاع حصيلة قناة السويس أضعاف ما كانت تدره فى الفترة السابقة (فترة الازدهار والتطور). ولا يظهر واضحاً فى وسط تراجع كل المقومات الجيدة لتقدم المجتمع المصرى إلا ارتفاع معدلات الاستهلاك الترفى لدى الصفوة والقلة القليلة من الشريحة العليا من البرجوازية العفنة الجديدة بكل أجنحتها المختلفة التى تكونت مع تحول الاقتصاد المصرى إلى ليبرالية الانفتاح الاقتصادى.

وعلى ذلك فإن العالم المتقدم والدول الأكثر تطوراً فى الشمال لم يكن سبب تقدمها وتطورها المستمر وفرة الموارد الطبيعية، بل على العكس كانت الندرة النسبية للموارد هى الحافز الأول لتنظيم المجتمع بدقة، وتعبئة هذه الموارد بكفاءة والحفاظ عليها، ورفع مستوى إنتاجية العمل المستمرة من خلال استحداث وتطوير أدوات الإنتاج (التطوير التكنولوجى)، وخلق مناخ من التنافس والتسابق على كل الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتحقيق أقصى ما يمكن من إنتاج، وأقصى ما يمكن من رفاهية، وأقصى ما يمكن من تقدم وتطور، بأقصى كفاءة ممكنة، وبأقل تكلفة محتملة، وبأى أسلوب كفيل بتحقيق هذه الغايات، سواء على مستوى النشاط الفردى والشخصى، أو على مستوى الجماعات والمجتمع.

يوضح شح الموارد الطبيعية لدى العالم الأكثر تقدماً (دول الشمال الرأسمالية) مدى درجة اعتماده على الموارد الطبيعية الخام المستورة عن العالم الخارجى (دول الجنوب المتخلف)، والذى يصل إلى الاعتماد الكامل تقريباً لدولة مثل اليابان على العالم الخارجى فى الحصول على كل الخامات المعدنية اللازمة للصناعة كما يوضحه الجدول التالى (جدول رقم ١).

جدول رقم (١)

درجة الاعتماد على الواردات من الخامات المعدنية

للدول الصناعية المتقدمة (% من احتياجاتها)

نوع الخام	الولايات المتحدة	الاتحاد الأوروبى	اليابان
النفط	٣٦	٩٨	١٠٠
خام الحديد	٧٠	٦٥	١٠٠
المنجنيز	٩٩	١٠٠	٩٥
الكردوم	٩٥	١٠٠	١٠٠
النيوبيوم	١٠٠	١٠٠	١٠٠
النيكل	٨٠	٩٤	١٠٠
البلاتين	٨٣	٨٨	٩٢
الكوبالت	٩٨	١٠٠	١٠٠
الدلفرام	٧٠	٩٠	١٠٠
الألومنيوم	٩٠	٧٠	١٠٠
النحاس	١٠	٩٦	٩٤
الرصاص	٣٨	٧٨	٨٠
الزنك	٦٦	٧٢	٧٨
القصدير	٩٠	١٠٠	١٠٠

American Mining Congress Journal.

مذكور فى نقاشات حول المستقبل، دار التقدم، موسكو ١٩٨٨.

وبالنسبة لدول الاتحاد السوفيتى الذى تم تفكيكه عام ١٩٩٠ فإن هذه الدول تكتفى ذاتياً من إنتاج الخامات المعدنية والنفط حيث تنتج ٢١% من الإنتاج العالمى للخامات المعدنية، ومن ثم لا حاجة بها إلى الاعتماد على الاستيراد من العالم الخارجى. وتأتى فى المرتبة التالية الولايات المتحدة التى تنتج ١٤% من الإنتاج العالمى من الخامات المعدنية، ومع ذلك تستورد ١٥% من الإنتاج العالمى، أى أن استهلاكها للخامات المعدنية يصل إلى ٢٩% من الإنتاج العالمى. وغير ذلك فإن أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية تستهلك أكثر من ثلثى الإنتاج العالمى من الخامات المعدنية. ويبلغ حصة النسمة

الواحدة من سكان الولايات المتحدة حوالى ٢٠ طن من الخامات المعدنية سنوياً، بينما المتوسط العالمى للنسمة ٨ طن سنوياً. ونتيجة لذلك فإن الدول المتخلفة المنتجة للخامات الصناعية تستهلك أقل من ربع الخامات المعدنية التى تنتجها، وتشكل صادرات الدول المتخلفة من الخامات إلى العالم الرأسمالى المتقدم الحبل السرى لحياتها، ومن ثم تبعيتها الشديدة للسوق الرأسمالية العالمية. فعلى سبيل المثال، فى زامبيا تشكل صادرات خام النحاس نسبة ٩٥% من صادراتها الكلية، وبالنسبة لزائير ٦٥%، وفى ليبيريا تشكل صادرات خام الحديد ٧٢% من صادرتها الكلية، وكذلك تشكل صادرات الخامات المعدنية نسبة ٩٤%، ٩٧%، ٨٥% من الصادرات الكلية لكل من بوليفيا، فنزويلا، شيلى على التوالى[١].

وتقوم ٢٨ دولة متخلفة بتصدير النسبة الغالبية من الصادرات العالمية لسبع خامات معدنية رئيسية على النحو الذى يوضحه الجدول التالى (جدول ٢).

جدول رقم (٢)
نسبة صادرات الدول المتخلفة من الصادرات العالمية
للخامات المعدنية (% الصادرات العالمية)

نوع الخام	الدولة المصدرة	الحصة % من الصادرات العالمية
حجر البوكسيت	جامايكا- غينيا- سورينام- غانا	٧١
خام الحديد	البرازيل- ليبيريا- فنزويلا- الهند	٤٠
خام النفط	العربية السعودية- المكسيك- إيران- فنزويلا- الكويت- نيجيريا- ليبيا- العراق- إندونيسيا	٧٦
خام المنجنيز	الجابون- الهند- البرازيل	٦٠
خام الفوسفات	المغرب- توجو- السنغال	٨٠
القصدير	ماليزيا- بوليفيا- إندونيسيا- تايلاند	٧٨
النحاس	شيلى- زامبيا- زائير	٥٣

المرجع السابق، ص١٤٣.

(١) المرجع السابق، ص٥٦، ٥٧.

وتبذل الدول الرأسمالية المتقدمة فى الشمال قصارى جهدها لإنتاج بدائل مصنعة تحل محل الخامات المعدنية المستوردة، مثل بدائل الفلزات الحديدية، والفلزات غير الحديدية المقاومة للحرارة، والطاقة النووية، والطاقة الشمسية، إلا أن ذلك أدى إلى زيادة استيراد خامات معدنية مختلفة أخرى فلقد اتسع الطلب على الليتاتيوم والماغنسيوم والليبريليوم، وكذلك على الولفرام والكوبالت والبلاتين مع انخفاض الطلب على خام الحديد، واتسع الطلب على البيرليوم والتيوبيوم والفاناديوم والليثيوم والرصاص مع التوسع فى الطاقة النووية، وكذلك أدى التوسع فى توليد الطاقة الشمسية والتوسع فى تكنولوجيا الليزر إلى زيادة الطلب على الفضة والغاليوم والألومنيوم والسبائك عالية القدرة على التوصيل. ومن ثم فإن اعتماد العالم المتقدم على الخامات المعدنية للعالم المتخلف لم ينقص، وإن كانت الدول المتقدمة من خلال هذه الاختراعات قد خفضت من تكاليف الإنتاج بشكل أو بأخر إلا أن اعتمادها على العالم الخارجى لم يتغير إن لم يتزايد.

وعلى مستوى مساحة الأرض الصالحة للزراعة والمزروعة فعلاً نجد أن نصيب الفرد من مساحة الأرض المزروعة فى الدول المتخلفة أكبر من نصيب الفرد من الأرض المزروعة فى الدول الأكثر تقدماً. وهو ما كان يقتضى أن تحقق الدول المتخلفة اكتفاءً ذاتياً بإنتاج غذاؤها الضرورى من الإنتاج الزراعى، وخاصة أن الغالبية الساحقة منها مازال اقتصاداً زراعياً خالصاً. إلا أن العكس يمثل الحقيقة إذ تعانى الدول المتخلفة فى غالبيتها الساحقة من الانكشاف الغذائى وتوجه الجزء الأعظم من حصيلة صادراتها إلى استيراد الغذاء وخاصة القمح.

جدول رقم (٣)

نصيب كل ألف نسمة من الأرض المزروعة (دول مختارة)

الدولة	نصيب كل ١٠٠٠ من السكان بالهكتارات
- بعض الدول المتخلفة :	
١- السودان	٦١٠ هكتار
٢- إيران	٣٢٢ هكتار
٣- العراق	٢٦٢ هكتار
٤- الجزائر	٢٧٤ هكتار
٥- باكستان	١٥٠ هكتار
٦- مصر	٥١ هكتار
٧- كوبا	٤٠٢ هكتار
٨- البرازيل	٣٩٩ هكتار
٩- المكسيك	٢٩٠ هكتار
١٠- شيلى	١٥٧ هكتار
١١- فنزويلا	١٥٣ هكتار
- بعض الدول المتقدمة :	
١٢- فرنسا	٣٣٣ هكتار
١٣- إيطاليا	١٩٠ هكتار
١٤- ألمانيا	١٤٧ هكتار
١٥- إنجلترا	١١٠ هكتار
١٦- اليابان	٣٤ هكتار

- United Nations Development Program, World Bank, World Resources 2001-2002.

ويوضح الجدول السابق مدى وفرة الأرض المزروعة فى الدول المتخلفة بارتفاع نصيب الفرد من مساحة الأرض المزروعة فعلاً والذى يصل فى بلد مثل السـودان إلـى ضعف نصيب الفرد فى فرنسا تقريباً، إلا أن السودان يعانى نصف سـكانه مـن الجـوع

وتصدر فرنسا أجود أنواع القمح والدقيق الفاخر. بل وتعاني كافة الدول العربية الزراعية وغير الزراعية من الانكشاف الغذائي وتعتمد على الاستيراد في سد حاجة سكانها من الغذاء. ولا يختلف الأمر بالنسبة لكثير من دولة أمريكا اللاتينية رغم وفرة الأرض الزراعية وسيادة النشاط الزراعي لغالبية سكانها باعتبارها اقتصاديات زراعية صافية. بل إن الانكشاف الغذائي أصبح سمة من سمات تخلف المجتمعات المتخلفة كما سوف نناقش لاحقاً ضمن سمات ومقومات التخلف.

وهكذا رغم النقص النسبي في الخامات المعدنية ومصادر الطاقة من النفط والغاز الطبيعي اللذان يشكلان أساس النشاط الصناعي، وكذلك عدم الوفرة النسبية للأرض الصالحة للزراعة التي تشكل قاعدة انطلاق النشاط الزراعي في دول الشمال المتقدم بالنسبة لوفرة كلاهما في الدول المتخلفة، فإن الدول الأولى استطاعت أن تبني اقتصاداً قوياً متوازناً يعتمد على نشاط صناعي دائم التطور يستوعب غالبية السكان، ونشاطاً زراعياً تدفعه الصناعة إلى التطور بحيث أصبح يستوعب نسبة قليلة من السكان، إلى جانب النشاط الخدمي الذي يقدم أدوات التطور لكافة الأنشطة الاقتصادية من تعليم ومعرفة علمية وتكنولوجية عالية إلى خدمات صحية رفيعة وحماية بيئية صارمة، ومن خدمات إنتاجية متطورة لخدمات النقل والاتصال، إلى خدمات التمويل والتحويلات النقدية، ومن الخدمات الثقافية رفيعة المستوى إلى الخدمات الترفيهية والشخصية التي يحتاجها أفراد المجتمع تبعاً لمستواهم الحضاري ومقوماتهم ومعتقداتهم الفكرية والأخلاقية. وبالتالي حققت هذه الاقتصاديات المتقدمة أعلى معدلات لرفاهية شعوبها، وكذلك أعلى مستوى من هيبة الدولة في الداخل والخارج. ويمكن الاستدلال على مستوى الرفاهية العامة في هذه الدول بمتوسط دخل الفرد، وإن كان لا يعتبر أفضل مقاييس الرفاهية الاجتماعية ولابد أن تلحق به معايير أخرى سوف نناقشها لاحقاً.

جدول رقم (٤)

متوسط دخل الفرد بالدولار الأمريكى معادلاً بالقوة الشرائية

للعملات الوطنية (بعض الدول عام ٢٠٠٣) (بالدولار الأمريكى)

الدولة	متوسط دخل الفرد	تكافؤ القوة الشرائية	الدولة	متوسط دخل الفرد	تكافؤ القوة الشرائية
النرويج	٤٣٣٥٠	٣٧٣٠٠	أثيوبيا	٩٠	٧١٠
سويسرا	٣٩٨٨٠	٣٢٠٣٠	بوروندى	١٠٠	٦٢٠
الولايات المتحدة	٣٧٦١٠	٣٧٥٠٠	سيراليون	١٥٠	٥٣٠
اليابان	٣٤٥١٠	٢٨٦٢٠	إريتريا	١٩٠	١١١٠
النمسا	٢٦٧٢٠	٢٩٦١٠	رواندا	٢٢٠	١٢٩٠
ألمانيا	٢٥٢٥٠	٢٧٤٦٠	أوغندا	٢٤٠	١٤٤٠
إنجلترا	٢٨٣٥٠	٢٧٦١٠	بوركينا فاسو	٣٠٠	١١٥٠
فرنسا	٢٤٧٧٠	٢٧٤٦٠	زامبيا	٣٨٠	٨٥٠
إيطاليا	٢١٥٦٠	٢٦٧٦٠	أنجولا	٧٤٠	١٨٩٠
أسبانيا	١٦٩٩٠	١٢٤٨٠	أذربيجان	٨١٠	٣٣٨٠
هولندا	٢٦٣١٠	٢٨٦٠٠	أرمينيا	٩٥٠	٣٧٧٢
بلجيكا	٣٥٨٢٠	٢٨٩٣٠	أوزبكستان	٤٢٠	١٧٢٠
إسرائيل	١٦٠٩٠	١٩٢٠٠	باكستان	٤٧٠	٢٠٦٠
بلجيكا	٢٥٨٢٠	٢٨٩٣٠	الهند	٥٣٠	٢٨٨٠
تركيا	٢٧٩٠	٦٦٩٠	الصين	١١٠٠	٤٩٩٠
سنغافورة	٢١٢٣٠	٢٤١٨٠	بنجلاديش	٤٠٠	١٨٧٠
تايلاند	٢١٩٠	٧٤٥٠	الأرجنتين	٣٦٥٠	١٠٩١٠
كوريا	١٢٠٢٠	١٧٩٣٠	البرازيل	٢٧١٠	٧٤٨٠
ماليزيا	٣٧٨٠	٨٩٤٠	بوليفيا	٨٩٠	٢٤٥٠
الاتحاد الروسى	٢٦١٠	٨٩٢٠	شيلى	٤٣٩	٩٨١٠
رومانيا	٢٣١٠	٧١٤٠	الأردن	١٨٥٠	٤٢٩٠
بولندا	٥٢٧٠	١١٤٥٠	سوريا	١١٦٠	٣٤٣٠
جمهورية التشيك	٦٧٤٠	١٥٦٥٠	مصر	١٣٩٠	٣٩٤٠
جمهورية السلوفاك	٧٩٣٠	١٣٤٢٠	تونس	٢٢٤٠	٦٨٤٠
بلغاريا	٢١٣٠	٧٦١٠	الجزائر	١٨٩٠	٥٩٤٠

الدولة	متوسط دخل الفرد	تكافؤ القوة الشرائية	الدولة	متوسط دخل الفرد	تكافؤ القوة الشرائية
ليتوانيا	٤٤٩٠	١١٠٩٠	اليمن	٥٢٠	٨٢٠
السودان	٤٦٠	١٨٨٠	المغرب	١٣٢٠	٣٩٥٠
السعودية	٨٥٣٠	١٢٨٥٠	لبنان	٤٠٤٠	٤٨٤٠
الكويت	١٦٣٤٠	١٧٨٧٠			

١- البند الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٥، نشر مشترك بين البنك الدولي ومركز الأهرام للترجمة والنشر، ص٢٥٨-٢٥٩.

من مراجعة الجدول السابق (رقم ٤) نلاحظ ارتفاع مستويات متوسط دخل الفرد في الدول الأوروبية المتقدمة، الدول الاستعمارية القديمة مثل إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وأسبانيا وبلجيكا والبرتغال بالإضافة إلى اليابان. هذه الدول هي التي استعمرت دول الجنوب استعماراً كولونيالياً واستيطانياً لفترات امتدت إلى أكثر من قرن ونصف قرن في بعض الحالات. وكذلك نجد ارتفاع متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أحدث دولة استعمارية بدأت عمليات الاستعمار بعد تخلص العالم من الاستعمار الكولينالي بنهاية النصف الأول من القرن العشرين، ولذلك استخدمت أساليب مختلفة تماماً وأكثر تطوراً لتحقيق هذا الاستعمار الجديد سوف نناقشها لاحقاً،، وإن كانت قد عادت إلى أسلوب الاستعمار الكولونيالي مثل قدامى المستعمرين منذ بداية القرن الواحد والعشرين باحتلالها أفغانستان ثم العراق. ويلحق بهذه الدول في تحقيق أعلى معدلات وإن كانت لمتوسط دخل الفرد إسرائيل كدولة استعمارية حديثة قامت على الاستعمار الاستيطاني لدولة فلسطين عام ١٩٤٨.

وتحقق الدول التي تحكمها اتفاقيات توازن القوى الدولية بعد الحرب العالمية الأولى والثانية معدلات عالية لمتوسط دخل الفرد، قد تتفوق في بعض الدول على متوسط دخل الدول الاستعمارية القديمة أو الجديدة، وهي دول اسكندنافية ودول الأراضي المنخفضة، ومثالها سويسرا والسويد والنرويج، ويرجع ذلك إلى أن هذه الدول لا تتحمل أي نفقات أو أعباء حربية للدفاع عن نفسها، وتنصرف كل جهودها للبناء الاقتصادي والتنمية المستمرة.

وفى مواجهة هذه الدول يأتى العالم المتخلف فى أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية (الجنوبية) الذى يتدنى فيه متوسط دخل الفرد فى دولها إلى حد لا يضمن إلا الجوع للغالبية من السكان بالنسبة لدخول الدول الاستعمارية القديمة والحديثة التى تضمن الرفاهية إن لم يكن الترف للغالبية من سكانها فمتوسط دخل الفرد فى أفريقيا يتراوح ما بين (٩٠) دولا فى العام فى أثيوبيا و(٣٤٣٠) دولار فى بتسوانا، وعدد الدول التى يتجاوز متوسط دخل الفرد فيها (١٠٠٠) دولار سنوياً فى أفريقيا سبع دول فقط هى مصر، الجزائر، تونس، المغرب، جنوب أفريقيا، بتسوانا، ناميبيا. وهكذا تصبح أفريقيا قارة الجوع حيث الغالبية من سكانها لا يحصلون على الضروريات التى تضمن لهم البقاء على الوجود.

والوضع فى قارة أسيا لا يختلف كثيراً عن ما هو موجود فى أفريقيا سواء سابقاً أو لاحقاً، فسابقاً كانت هذه الدول مستعمرات لدول أوروبا الغربية، أما لاحقاً فهى تعانى من انخفاض متوسط دخل الفرد بشكل لا يضمن له الحصول على الضروريات الأساسية للحياة، ويكفى أن نضرب لذلك مثلاً متوسط دخل الفرد فى الدولتان النوويتان الهند وباكستان، حيث متوسط دخل الفرد فى الهند (٥٣٠) دولار بينما هو فى باكستان (٤٧٠) دولار، أما الصين التى كانت مستعمرة إنجليزية، فإنه رغم الجهود التى بدأت لتنميتها منذ الثورة الاشتراكية الماوية عام ١٩٤٨ فإن متوسط دخل الفرد فيها عند مستوى (١١٠٠) دولار سنوياً.

ورغم الجهود والتضحيات التى قدمتها دول جنوب شرق أسيا للتنمية عبر ما يقرب من خمسون عاماً فى ظل الاستثمار الأجنبى لرأس المال الدولى، وبانتهاج نمط التصنيع للتصدير والتى سماها رأس المال الدولى الذى يقوده صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير بالنمور الأسيوية، فإن أقوى الاقتصاديات التى تم بناؤها فى هذه المنطقة هى كوريا الجنوبية، وهى الدولة التى لم تستطع أن تصل إلى تحقيق الانتقال إلى الدول المتقدمة مثل فرنسا أو إنجلترا أو ألمانيا فمتوسط دخل الفرد فى كوريا الجنوبية هو (١٢٠٢٠) دولار، وهو لا يصل إلى نصف متوسط دخل الفرد فى فرنسا أو إنجلترا أو ألمانيا، مع اختلاف طبيعة الاقتصاد فى الدول الأخيرة الذى يتميز بالثبات والاستقرار والقدرة على الاعتماد على الذات. ذلك أن اقتصاديات النمور الأسيوية على العكس لم يحقق أى اعتماد على الذات ولم يكن فى وعى أى دولة منها تحقيق هذه الغاية، بل كان

جل اهتمام وتوجه كل دولة إلى الاعتماد على العالم الخارجي (دول رأس المال الاحتكارى الدولى) سواء فى مجال الاقتراض أو الاستثمار المباشر والمشترك مع رأس المال الدولى، أو فى مجال الاستيراد للتكنولوجيا، أو الاعتماد على الأسواق الخارجية للدول الأكثر تقدماً (صناعة التصدير) لتصريف الإنتاج وهو ما جعل قوى رأس المال الدولى تدفعها إلى أزمة سيولة نقدية تضطر فيها إلى تخفيض قيم عملاتها. وفى غمار إدارة صندوق النقد الدولى لأزمة هذه الدول استطاع رأس المال الدولى أن يتملك جزء لا بأس به من المشروعات الضخمة التى أقامتها هذه الدول مع استمرار ديونها الهائلة والتزاماتها الدولية الواسعة. ومن ثم أثبت الواقع أن هذه الدول لم تكن إلا نمور من ورق كررت مأساة دول أمريكا الجنوبية (المكسيك والأرجنتين والبرازيل) فى ستينيات القرن العشرين، حيث كانت تسميها دعاية قوى رأس المال الدولى نجوم التنمية، ولم تكن لكلا التجربتين المتشابهتين فى نمط التصنيع والتنمية من أساس تنموى صحيح إلا الدعاية الصاخبة والمضللة لقوى رأس المال الاحتكارى الدولى، ومن ثم حققت كلاهما تنمية مزيفة استنزفت الموارد المادية لهذه الدول بكثافة غالية، وأرهقت الطبقات العاملة دون مقابل مجزى لحساب تعاظم الأرباح التى حققها ويحققها رأس المال الاحتكارى الدولى فى كلا المنطقتين من العالم.

أما المجموعة الرابعة من الدول فهى مجموعة الدول التى كانت مكونة لدولة الاتحاد السوفيتى السابق ودول الديمقراطيات الشعبية أعضاء مجلس التعاون الاقتصادى (الكوميكون)، وهى دول أوروبية مستقلة (أوروبا الشرقية مثل بولندا والمجر) وليست ضمن الدول الأوروبية الاستعمارية (أوروبا الغربية). وهذه الدول بذلت جهوداً مضنية وقدمت تضحيات هائلة لبناء التنمية الاقتصادية الصحيحة بانتهاج التخطيط المركزى وبالاعتماد الجماعى على الذات فى إطار التعاون الاقتصادى لمجموعة الدول الاشتراكية (الكوميكون)، وحققت تطوراً اقتصادياً واضحاً وتقدماً اقتصادياً كبيراً فى ظل عدالة اقتصادية اجتماعية فرضتها طبيعة النظام الاشتراكى المطبق فى هذه الدول منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى بداية التسعينات من القرن العشرين عندما انتكست هذه الدول لتطبق النظام الرأسمالى. والملاحظ أن هذه الدول سواء فى إطار التطبيق الاشتراكى أو العودة إلى النظام الرأسمالى لم تحقق مستوى من متوسط دخل الفرد يصل إلى ربع مستوى متوسط دخل الفرد فى الدول الاستعمارية القديمة أو الحديثة سواء كانت أوروبية أو غير أوروبية.

وضمن المجموعة الأخيرة الدول التى كانت تابعة للاتحاد السوفيتى السابق داخل قارة أسيا الصغرى مثل جمهورية القرغيز وأرمينا وأذربيجان وأوزبكستان وطاجكستان... الخ التى أصبحت دولاً مستقلة وانتقلت عشية انفصالها عن الاتحاد السوفيتى إلى النظام الرأسمالى مع بداية التسعينات من القرن الماضى. وهذه الدول تحولت خلال عقد ونصف العقد التالى عام ٢٠٠٥ إلى أحاداً إضافية إلى دول العالم المتخلف. ويتراوح متوسط دخل الفرد فى هذه الدول ما بين (١٩٠) دولار فى العام فى دولة طاجكستان إلى (١٧٨٠) دولار فى العام فى دولة كازاخستان أكبر مصدر للنفط فى هذه الدول، ويليها دولة أذربيجان المصدرة أيضاً للبترول حيث متوسط دخل الفرد فيها (٨١٠) دولار فى العام[١]. وفى كل الاحوال فإن أحوال هذه الدول الاقتصادية والاجتماعية قد تراجعت لتصبح ضمن مجموعة الدول المتخلفة واكتسبت كل سمات التخلف وأولها انخفاض متوسط دخل الفرد سواء كانت دولة مصدرة للنفط أو غير مصدرة. ولقد توقع المؤلف هذا المصير لهذه الدول منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضى فى دراسة انتقادية للفكر الاقتصادى الغربى فى التنمية حيث قال "ما لم ينحى أو يعزل جورباتشوف وشفرنادزة وبطانتهما من قيادة الاتحاد السوفيتى، فسوف يكون مصيره التفكك إلى دول متناثرة تكون كل منها أقرب إلى الدول المتخلفة منها إلى الدول المتقدمة"[٢].

وهكذا يظهر أن هناك دولاً حققت فى فترة سابقة مستوى من التطور الاقتصادى والتقدم يضمن لدخلها القومى أن يظل عند مستوى مرتفع دائماً عبر الزمن. أى أنها حققت الشروط اللازمة للتطور المستمر الذى يضمن تحقيق مستوى مرتفع من الدخل القومى عبر الزمن. وهذه الدول هى الدول الاستعمارية القديمة التى حققت شروط التراكم الرأسمالى الكثيف، والتى استغلت علاقتها بالمستعمرات فى نقل فائضها الاقتصادى إليها ليرفع من معدل التراكم الرأسمالى لفترة طويلة تم فيها بناء كامل قواعد النمو والتطور عند المستوى المحقق لحجم من الدخل المرتفع. وباستمرار افراز هذه القواعد الأساسية للنمو والتطور مزيداً من النمو والتطور فإن الدخل القومى لهذه الدول يحافظ دائماً على مستواه المرتفع، وتكون له القدرة على التزايد عبر الزمن بقدر الزيادة فى إنتاجية العمل،

---

(1) U.N. World Development Indicators, 2004, P. 198-200.

(٢) د. سعيد الخضرى، الفكر الاقتصادى الغربى فى التنمية، نظرة انتقادية عن العالم الثالث، دار النهضة العربية، القاهرة، عام ١٩٨٩.

وإن كان معدل الزيادة فى الدخل متواضعاً نسبياً فإن الزيادة تتحقق من مسـتوى كبيـر للدخل، ومن ثم تحقق كمية مطلقة أكبر من الدخل القومى، وذلك على عكس الدول التـى يمكنها أن تحقق معدلاً مرتفعاً لزيادة الدخل القومى ولكنه من مستوى منخفض من الدخل، فتكون الزيادة المطلقة فى الدخل عند مستوى منخفض، وهو الفارق بين الدول المتقدمـة فى الشمال والدول المتخلفة فى الجنوب، والسبب فى استمرار فجوة الدخل بين الشـمال والجنوب.

ويمكن اكتشاف زيف هذه الحجة الأخيرة وأنها تبرير لا أساس له مـن الصـحة بوضع هذه الظاهرة فى مثال عددى. فإذا كان هناك مجتمع متوسـط دخـل الفـرد فيـه ٢٨٣٥٠ دولار (إنجلترا) وينمو الدخل القومى فيه بمعدل ١%، بينما هناك مجتمع أخـر متوسط دخل الفرد فيه ١١٠٠ دولار (الصين) وينمو بمعدل ١٠%، فإن متوسط دخل الفرد فى الدولة الأخيرة سوف يتساوى مع متوسط دخل الفرد فى الدولة الأولى بعد ٣٨,١ عام فقط. ومن الثابت أنه قد مر أكثر من خمسين عاماً للتنمية فى العالم المتخلف، ومع ذلك تزايدت فجوة الدخل ولم تتناقص.

ولعل ذلك يؤكد مرة أخرى أن وفرة الموارد الطبيعية ليست هى السبب الأساسى فى تحقيق التقدم والتطور وارتفاع متوسط الدخل، وكذلك يؤكد أن هناك أسـباب أخـرى مختلفة تنحصر فى العلاقات القائمة بين الدول الاستعمارية القديمـة وبـين دول العـالم المتخلف تفرز وتؤكد هذه النتائج المستمرة عبر أكثر من خمسين عاماً، أى تفرز التقـدم والتطور وزيادة متوسط الدخل فى جانب دول الاستعمار القديم فى الشمال، وتؤكد التخلف وتدنى متوسط الدخل على الجانب الأخر فى دول الجنوب. وهو ما يقتضى فحـص هـذه العلاقات بعناية لاكتشاف علاقات السببية لهذا الوضع المستقر بين الشمال والجنوب.

وإذا تركنا الدول الاستعمارية القديمة إلى الدول الاستعمارية الحديثـة ومثالهـا الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل فإن المقومات الذاتية لكل منهما مختلفة وإن توحدا فى كونهما دولتان استعماريتان. فرغم أن إسرائيل تعتبر دول ذات موارد طبيعية أقل، فأما الولايات المتحدة الأمريكية ذات موارد طبيعية لا نهائية. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية برغم اتساع مواردها الطبيعية ما تزال تحتاج إلى موارد العالم الخارجى وخاصة مـوارد الجنوب والدول الأقل تطوراً لتستطيع أن تحقق مستوى الرفاهية المرتفع لأفـراد شـعبها

ولتغطى نفقات هيمنتها الخارجية، سواء كانت هذه النفقات عسكرية داخلية لتطوير الأسلحة تكنولوجياً وإنتاج الجديد من وسائل الحرب، أو نفقات عسكرية خارجية لتمويل حروبها الخارجية وإعاشة قواعدها العسكرية فى الخارج، هذا بالإضافة إلى نفقاتها الخارجية غير العسكرية التى تحقق نفس أهداف الهيمنة مثل المعونات بكل أنواعها. وبالتالى فإن كل من إسرائيل والولايات المتحدة رغم اختلاف وصفهما من حيث وفرة الموارد إلا أنهما بالنسبة للعالم الخارجى يتفقان فى حاجة كل منهما إلى موارد العالم الخارجى، ولا يمكن لأحدهما الاستغناء عن علاقاته الضرورية مع دول الجنوب، واستنزاف جزء معتبر من موارده.

وتختلف الولايات المتحدة عن إسرائيل أيضاً فى الأسلوب الاستعمارى الذى تتبعه، فإسرائيل يقوم استعمارها على الاستيطان التوسعى التدريجى لابتلاع الأرض واستقطاعها من الدول المحيطة بها. أما الولايات المتحدة فتعتمد فى استعمارها على أساليب أكثر دقة وفعالية وحداثة يمكن إيجازها فى تحقيق التبعية الشاملة المحققة للهيمنة الكاملة. فابتداء من نقل الأفكار والمبادئ والمثل والمسلمات الأمريكية واجتثاث الأفكار والمبادئ والمثل والمسلمات الوطنية والقومية واقتلاعها من جذورها، إلى تغيير طريقة الإنتاج الاجتماعى أياً كانت لتقوم على الليبرالية الاقتصادية ليتحقق التسليم بطريق الإنتاج الرأسمالى لإدارة اقتصاديات مجتمعات متخلفة وأقل تطوراً، وهو الأمر الذى يسمح بانطباق القانون العام الرأسمالى للتطوير غير المتكافئ الذى يؤدى إلى تطور المجتمعات الأكثر تطوراً بسرعة أكبر من تطور المجتمعات الأقل تطوراً، ومن ثم تظل الدول المتخلفة عند حد التخلف ويظل تطورها تافهاً زهيداً لا يسمح بخروجها من حالة التخلف، بينما يزداد تطور الدول الأكثر تطوراً لتحقق مزيداً من التقدم والرفاهية. فضلاً على أن هذه المجتمعات المتخلفة بانتهاجها لليبرالية الاقتصادية تندفع رغم إرادتها بطبيعة النظام الاقتصادى المختار إلى الاندماج فى النظام الرأسمالى العالمى، وبالتالى تتحقق شروط تنظيم عملية الإنتاج الاجتماعى ليكون الاقتصاد الأضعف فى خدمة الاقتصاد الأقوى، وانتقال جزء معتبر من الفائض الاقتصادى من الاقتصاد الأضعف إلى الاقتصاد الأقوى ابتداء من الهيمنة على توجهات الاستثمار الوطنى إلى دفع استثماراتها المباشرة إلى مجالات محددة مؤثرة ابتداء من طبيعة موارد كل دولة مثل استثمارات البترول والتعدين والاتصالات، وانتهاء بحتمية التبادل غير المتكافئ.

الفصل الثانى. تكامل الهيكل الإنتاجى

لم يكن التوجه إلى التنمية عند كافة الشعوب التى تقدمت إلا توجهاً إلى التصنيع والإنتاج الصناعى، سواء كان ذلك بالنسبة للدول الصناعية الرائدة مثل إنجلترا ومن بعدها فرنسا، أى دول الاستعمار القديم، أم الدول الاستعمارية اللاحقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، أو الدول غير الاستعمارية اللاحقة الأخرى مثل ألمانيا، وهى الدول التى سميت بالعالم الأول. ويتلو هذه الدول مجموعة الدول التى بدأت التصنيع واللحاق بالعالم الأول مثل الاتحاد السوفيتى (سابقاً)، ودول الديموقراطيات الشعبية مثل المجر وبولندا وتشيكوسلوفاكيا (سابقاً)، وتسمى بدول العالم الثانى، وكان جوهر التنمية فى هذا العالم أيضاً هو التحول إلى الصناعة. ثم يأتى بعد ذلك دول العالم الثالث، وهى الدول التى بدأت التصنيع مع بداية النصف الثانى من القرن العشرين، وهى المستعمرات التى تحررت من الاستعمار الكولونيالى فى هذا التاريخ، مثل الهند وباكستان والصين ومصر والجزائر وأنجولا... الخ.

إلى جانب هذا التقسيم فإن هناك دولاً من العالم المسمى بالثالث حاولت أن تبدأ التنمية الحقيقية فى وقت سابق وأن تبنى هيكلاً صناعياً متكاملاً إلى جانب النشاط الزراعى الأساسى بها، مثل مصر فى بداية القرن التاسع عشر حيث كانت تجربة التنمية الحقيقية الجادة الأولى فى تاريخ مصر (١٨٠٥-١٨٤٠) بقيادة محمد على، وكذلك كانت هناك تجارب أخرى متعددة لدول متعددة فى أمريكا الجنوبية، إلا أنها جميعاً فشلت مبكرا وانتهت كأن لم تكن، ويرجع ذلك إلى سبب عام هو بناء هذه التجارب التنموية فى إطار الارتباط بالسوق الرأسمالية العالمية بشكل أو بأخر، وهو ما مكن دول الاستعمار سواء القديمة أو الحديثة من هدم هذه التجارب التنموية بوسيلة أو أخرى. سواء بإزالة البناء الصناعى الوطنى الذى تم بناؤه نهائياً وإعادة الاقتصاد الوطنى ليكون اقتصاداً زراعياً صافياً، أو اضعاف هذا البناء الصناعى وخلق تبعيته الكاملة للعالم الرأسمالى المتقدم وافقاده القدرة على التطور الذاتى أى الاعتماد على ذاته فى استكمال بناء هيكله الإنتاجى المتكامل مثل ما حدث فى دول العالم الرأسمالى المتقدم، ولتصبح الصناعة عبارة عن مشروعات صناعية متناثرة داخل دولة زراعية صافية، وكأنها بثور على سطح الجسم، أو جزر صغيرة تافهة فى محيط مائى مترامى الأطراف.

التنمية فى العالم الأول :

ولا يمكن القول إلا أن العالم الأول هو الذى استطاع أن يتحول إلى الصناعة وأن ينقل مجتمعاته من الزراعة الصافية إلى الصناعة الصافية عبر فترة طويلة نسبياً من الزمن تصل إلى قرن ونصف من الزمان، وكذلك استطاع العالم الثانى أن ينقل مجتمعاته لتصبح مجتمعات صناعية صافية ولكن فى فترة وجيزة من الزمان لا تتجاوز الربع قرن، أى فى خمس وعشرون عاماً. أما دول العالم الثالث، وهى دول العالم المتخلف فلم تفلح فى تحقيق هذه النتيجة ومازالت زراعية استخراجية تعمل فى إطار تقسيم العمل الدولى السابق الذى قررته العولمة الأولى فى القرن التاسع عشر.

وعلى ذلك فإن أهم سمات العالم المتقدم هى التحول إلى الصناعة، وجعل اقتصاد المجتمع اقتصاداً صناعياً صافياً، وهو لا يعنى نبذ النشاط الزراعى أو التقليل من قيمته بأى حال من الأحوال، بل تسارع إلى القول بأنه لا صناعة متقدمة قادرة على التطور إلا وخلفها زراعة ناجحة قادرة على إشباع الحاجات الوطنية سواء من الغذاء أو مستلزمات الإنتاج. لكن القصد من التنمية الصناعية وتحويل المجتمع ليصبح مجتمعاً صناعياً صافياً، هو أن يصل هذا المجتمع إلى توسيع القطاعات الصناعية لتساهم فى تحقيق الجزء الأكبر من الدخل القومى، ولتستوعب جزء معتبر من القوى العاملة، وأن تستطيع القطاعات الصناعية خدمة وتطوير عمليات الإنتاج فى بقية قطاعات الاقتصاد القومى. فيستطيع النشاط الصناعى بقطاعاته المختلفة أن يدفع قطاع الزراعة إلى التطور والتقدم بتغيير طرق وأساليب وأدوات الإنتاج، فقطاع الصناعة الذى يقدم للزراعة كل أدوات الإنتاج الزراعى (الميكنة الزراعية) الأحدث تكنولوجياً، وهو الذى يقدم المخصبات الكيماوية، وكذلك المبيدات الحشرية، فضلاً على أنه يبتدع من طرق الرى المثلى والأدوات التى تحقق ذلك، سواء على المستوى القومى مثل بناء السد العالى فى مصر، أو على مستوى المزرعة مثل أدوات وآلات الرى بالتنقيط. فضلاً على أن الصناعة لابد أن تكون قادرة على استقبال الإنتاج الزراعى وتحويله إلى منتجات استهلاكية نهائية، فيقوم بتحويل القمح إلى دقيق وإلى خبز، والقطن إلى منسوجات، والخضر والفاكهة إلى معلبات. وهكذا يتحول النشاط الزراعى إلى نشاط صناعى لا يختلف عن الصناعة فى شئ إلا فى إنتاج الغذاء للإنسان والحيوان ومستلزمات الإنتاج الصناعى. وعلى نفس الوتيرة والأسلوب يقوم قطاع

الصناعة بدفع القطاعات الأخرى إلى الأمام مثل قطاعات الخدمات التى تسد حاجتها المادية من إنتاج قطاع الصناعة، وهكذا يصبح المجتمع مجتمعاً صناعياً صافياً، أى يصبح القطاع الرائد هو قطاع الصناعة، الذى يشكل قاطرة التنمية لتحقيق التطور والتقدم المستمر عبر الزمن.

ولعل المبدأ الأخير هو الذى وضعه المتقدمون فى العالم الأول أو الثانى نبراساً للمجتمع ومبدأ عاماً يحكم كل المبادئ، وهدفاً وغاية عليا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ألا وهو أن الصناعة هى النشاط الرائد وكل الأنشطة تخدم الصناعة لأنها قاطرة النمو والتقدم والتطور والتطوير، وكل نشاط يتحول إلى نشاط صناعى قاعدته الأساسية الأدوات والآلات والمعدات التى يقدمها قطاع الصناعة لكل القطاعات.

وبطبيعة واقع مسار التصنيع وتجاربه حول العالم ليس كل تصنيع يمكن أن يحقق هذه النتيجة، أى تحويل جميع الأنشطة فى المجتمع إلى أنشطة صناعية رغم اختلاف المنتجات التى تقدمها أو الخدمات التى تؤديها. فليس هناك إلا نوع واحد من البناء الصناعى الذى يمكن أن يحقق ذلك وبشرط أن يتم فى إطار هدف واحد لا استثناء له. وهذا النوع من البناء هو البناء لهيكل صناعى متكامل، وفى إطار هدف واحد هو بناء الاعتماد الوطنى على الذات، وذلك من خلال بناء وخلق الاعتماد المتبادل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة للاقتصاد الوطنى.

ولقد حققت دول الشمال المتقدمة- دول العالم الأول- هذه النوعية من البناء الصناعى فى إطار تحقيقها للشرط الوحيد اللازم وهو بناء الاعتماد على الذات. فرغم أن الثورة الصناعية فى إنجلترا- بداية التنمية الصناعية- بدأت بأقدم الصناعات وأبسطها وهى صناعة غزل ونسج الصوف، وهى صناعة بدائية تقليدية استهلاكية، إلا أنها أصرت على بناء كامل الهيكل الصناعى، من الصناعات الاستهلاكية إلى الصناعات الوسيطة، ومن صناعة قطع الغيار إلى صناعة الآلات والمعدات، ومن الصناعة الثقيلة والإستراتيجية إلى صناعة الأسلحة ووسائل الدفاع. واعتمدت هذه الدول بدءً بإنجلترا على نمو الطلب الداخلى، فإنشاء أول مشروع صناعى يؤدى إلى زيادة الناتج القومى بمقدار إنتاجه، وهذه الزيادة يتم تعقيم الجزء الأكبر منها للمساعدة فى إنشاء المشروع الثانى بما يؤدى إلى زيادة الناتج القومى بمقدار إنتاجه، ويتم تعقيم الجزء الأكبر من هذا الإنتاج أيضاً مرة

أخرى للمساعدة فى إنشاء المشروع الثالث، وهكذا فى إطار سياسة نقدية مواءمة وسياسة مالية صارمة يتم تجميع الفائض الاقتصادى بدقة واستخدامه فى بناء المشروعات الصناعية واحداً تلو الأخر، وكذلك يتم الانتقال من بناء فرع صناعى إلى فرع أخر، ومن قطاع صناعى إلى أخر. وفى كل الأحوال كان يتم الاعتماد على الفائض الاقتصادى الوطنى الذى يتم استثماره فى الصناعة بما يؤدى إلى زيادة الدخل ومن ثم زيادة الفائض الاقتصادى الذى يتم استثماره ليؤدى إلى مزيد من الفائض الاقتصادى الذى يتوجه إلى الاستثمار، وهكذا فى حلقة دائرية صاعدة لبناء الهيكل الصناعى.

وابتداء من توسع الطلب على الصناعات الاستهلاكية يتولد الطلب على أدوات وآلات إنتاج هذه الصناعة بما يؤدى إلى توسع صناعة الآلات والمعدات وقطع الغيار. وهذا التوسع الأخير فى الطلب على صناعة الآلات والمعدات يخلق توسعاً فى الطلب على مستلزمات إنتاج هذه الصناعة الأخيرة من الصلب الخام والنحاس والألومنيوم وغيرهم مما يوجه الاستثمارات إلى بناء الصناعات الثقيلة والإستراتيجية. ويمكن القول أن بناء الهيكل الإنتاجى الصناعى على النحو السابق قد تم ابتداء مما يسمى نموذج دفع الطلب لتحقيق أقصى أرباح ممكنة تبعاً لما تفرضه قوى السوق الليبرالية من تنظيم للإنتاج، وأهم مقومات هذا التنظيم هو سيادة المنافسة الكاملة (مرحلة الرأسمالية التنافسية). ولا يعنى ذلك أن بناء هذا الهيكل الإنتاجى الصناعى قد تم فى غيبة الدولة أو فى غفلة منها، بل لقد كانت الدولة مشاركة بوعى كامل منها بالهدف النهائى واجب التحقيق على مستوى المجتمع وهو تكوين القدرة على الاعتماد على الذات وتوفير كل مقومات قوة الدولة الاقتصادية وبالتالى قوتها السياسية فى مواجهة بقية الدول الأوروبية الأخرى الناشطة فى مجال بناء الصناعة. لذلك كان للدولة الدور الهام فى رسم السياسات النقدية والسياسات المالية والضريبية وسياسات الحماية الجمركية لحماية الصناعات الوليدة، وسياسات التبادل الدولى (الصادرات والواردات) وذلك بقصد تعبئة الفائض الاقتصادى المتحقق داخلياً والمتحقق خارجياً فيتجه التبادل الدولى ليكون فى خدمة الاستثمار فى إطار نظرية واضحة للتراكم الرأسمالى، وتطبيقات حاسمة لتنفيذها[1]. إلى جانب تولى الدولة مهمة التنظيم الاجتماعى للحقوق والواجبات وخاصة حق الملكية وواجب الالتزام بالعقود وأهمها عقود

(١) للاطلاع على نظرية التراكم فى فترة بناء الثورة الصناعية يراجع ما يلى :

- K.C. Roychowdjury, The Classical Theory of Economic Growth, S. Chand & Company LTD, Raw Nagar, New Delhi, 1979, PP. 13-42.

العمل والتلمذة الصناعية، ومواجهة أى اختلالات اجتماعية بحسم بالغ يصلّ إلى العنف، وإن كانت الدولة فى مجموع سلطاتها كانت متحيزة للطبقة المالكة للفائض الاقتصادى وهى طبقة الرأسمالية الصناعية على حساب بقية طبقات المجتمع. ونتيجة لذلك فإن الطبقات العاملة تحملت تضحيات لانهائية من أجل البناء الصناعى فى كل دول العالم الأول، وخاصة إنجلترا، ابتداء من دخول تقل عن حد الكفاف إلى ظروف معيشية أقل من أن يعيش فى ظلها الحيوان، ومن خدمات تكاد تصل إلى العدم سواء كانت سكنية أو صحية أو تعليمية أو ترفيهية، وإلى قهر تمارسه السلطات العامة لتنفيذ عقود العمل بالنسبة للبالغين من الرجال أو النساء أو عقود التلمذة الصناعية للصبيان والأطفال(١).

نمط التنمية الجديد فى العالم الأول :

رغم التقدم الهائل الذى حققته دول العالم الأول فى مجال التنمية حيث استكملت كل دول الشمال بناء هيكلها الإنتاجى كاملاً مع تحقيق إمكانية الاعتماد على الذات، وأعادت بناء هذا الهيكل تبعاً لمراحل التطور التكنولوجى الذى حققته فى مراحل تاريخية متعاقبة، من هيكل إنتاجى يعتمد على الطاقة البخارية إلى هيكل إنتاجى يعتمد على الطاقة الكهربية، إلى هيكل إنتاجى يعتمد على طاقة الاحتراق الداخلى، فإن هذه الهياكل الإنتاجية فى غالبية

---

(١) للتعرف على المآسى والمظالم الاجتماعية التى تحملها الطبقة العاملة فى إنجلترا يراجع ما يلى :

- Paul Mantoux, The Industrial Revolution in Eighteenth Century, New York, Brace Jouanovich, 1927, PP. 410-411.

ويقول المؤلف السابق "وفى الغالب لم يكن يحصل الأطفال على شئ مقابل العمل ساعات طويلة فى ظروف قاسية ومرعبة، فلقد كانت سلطات قانون الفقر تلزم الأطفال المتسولين أو المشردين بالعمل فى الفابريقات إجبارياً. وهكذا أصبح الأطفال محل صفقات منظمة وقانونية ويعاملون كالسلع محاصرين بين الغزالين من ناحية وسلطات القانون من ناحية أخرى لسنوات عديدة. ونفس الحال بالنسبة لتلاميذ عقود التلمذة والتدريب.

وفى تقرير حكومى يقرر "الحالة المدنية مخيف، سحب الدخان معلقة على الرؤوس، القذارة فى كل مكان، بل الخدمات الأولية (المياه، الصرف، نظافة الشوارع، الحفاظ على الصحة والبيئة) غير موجودين... لقد تبلور عاملين للقتل المدنى أولهما : تلوث الهواء والماء، ثانيهما: انتشار الأمراض التنفسية والمعوية. السكان محشورين فى مساكن قذرة مكشوفة للرياح يتجمد لها قلب من يراها، لقد تراجع الرجل المتمدين إلى الوحشية.

- كان النساء يعملون فى المناجم من ١٤-١٦ ساعة يومياً، وكانوا يعملون مرفوعى الملابس حتى الوسط مثل الرجال ومع الرجال ويقومون بنفس أعمالهم. وهناك تقارير عن نساء كانوا يخرجون من المناجم لولادة الأطفال ويعودون للعمل فى غضون أيام. التقارير كلها كانت تصور وحشية استخدام الأطفال والنساء فى العمل، وبطبيعة الحال كان الرجال فى ظرف أسوأ.

- J. Hobsbown, Industry and Empire, An Economic History of Britain Since 1750, London, Widen Feld & Nicolson, 1968, P. 22.

الدول الأوروبية قد تم تدميرها أثناء الحرب العالمية الثانية، وخاصة دول الاستعمار القديم إنجلترا وفرنسا وإيطاليا واليابان ودول أخرى غير استعمارية مثل ألمانيا. وتم إعادة بناء هذه الهياكل الإنتاجية بعد الحرب العالمية الثانية بشكل مختلف يأخذ فى اعتباره التطور المستقبلى للعلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب بعد الحرب العالمية الثانية وما سوف يطرأ عليها من تغيرات أهمها حصول دول الجنوب على حريتها السياسية بإنتهاء ظاهرة الاستعمارى الكولونيالى.

لقد تم تغيير أولويات القطاعات الإنتاجية الأساسية وكذلك تم التخفيف من بناء صناعات معينة ذات مواصفات خاصة. فلم تعد الأولوية للصناعات الاستهلاكية كما كانت بداية الثورة الصناعية، بل أصبحت الأولوية للصناعات غزيرة التكنولوجيا، وهى صناعات لا تعتمد بالضرورة على كثافة رأس المال بل تعتمد على كثافة المعرفة العلمية، وبالتالى أصبحت الأولوية لصناعة الإلكترونيات الدقيقة، والآلات الحاسبة، وصناعة المعلومات، والاتصالات والطاقة النووية، وتكنولوجيا الفضاء، والطيران النفاث، والتكنولوجيا الحيوية التى تستخدم الهندسة الوراثية وتطعيم الحامض النووى ووصل الجينات ونقلها، إلى جانب الكيماويات الدوائية والبتروكيماويات، ثم أخيراً صناعة الخدمات بكل أنواعها. وتبعاً لهذه الأولويات ولإدراك مدى عمق آثارها فى دول الشمال تشير إلى أن نصيب قطاع المعلومات من الناتج القومى فى الولايات المتحدة الأمريكية وصل إلى ٥٢%، ومن المتوقع زيادة نصيبه إلى أكثر من ٨٠% من الناتج القومى الأمريكى، وأن الشركات العاملة فى مجال الحاسبات ونظم وسائل الاتصال احتجزت ٤٣% من إجمالى أرباح الشركات المتحققة فى الولايات المتحدة الأمريكية. وأصبح قطاع إنتاج الآلات والمعدات أكثر اتساعاً لإنتاج آلات ومعدات أحدث تعمل فى هذه المجالات الجديدة تتميز بمزيد من الدقة ومن توفير قوة العمل، وتتطلب أنواع معينة من العمل، وهو العمل مرتفع المعرفة العلمية مرتفع الكفاءة الإنتاجية، إلى جانب إنتاج مزيد من الآلات وأدوات الإنتاج فى المجالات التقليدية التى لم يعد لها الأولوية فى عملية الإنتاج الصناعى داخل الدول المتقدمة فى الشمال، ولكنها ذات أهمية بالغة كأدوات للاستثمار المباشر للدولة المتقدمة المنتجة لها داخل دول العالم الثالث.

وعلى ذلك فلقد تم نقل الصناعات التقليدية كثيفة العمل مثـل الغـزل والنسـيج وتجميع السيارات، والصناعات الملوثة للبيئة مثل صناعة الأسمنت والحديـد والصـلب، والمستهلكة للطاقة مثل الألومنيوم والأسمدة الكيماوية إلى دول العالم الثالث، واستخدم هذا النقل لحل مشاكل الشمال وتحقيق مزيد من علاقات التبعية للجنوب والهيمنة عليه. فهذه الصناعات داخل الشمال يقل معدل ربحيتها لارتفاع مستوى الأجور، وكذلك ارتفاع تكلفـة الطاقة، فضلاً على أنها أكثر تلويثاً للبيئة، كما أن إنتاجها السلعي يلقى منافسة قوية فـي السوق الدولية إذ أن بإمكان كل دول الشمال إنتاجها، فضلاً على إمكانيات إنتاجهـا فـي بعض دول الجنوب. إلى جانب أن تصدير رأس المال الآلي سوف يعمق تبعية دول الجنوب للشمال كما كانت خلال فترة الاستعمار، كما يبقى على إمكانية سحب جزء مـن الفـائض الاقتصادي من الجنوب إلى الشمال، وهو ما سوف نناقشه لاحقاً في موضعه من الدراسة.

والجدير بالذكر أن العالم الرأسمالي وهو بصدد إعادة بناء هيكله الإنتاجي قـام بتدعيم قطاع جديد أصبح له الصدارة في تطور الرأسمالية في الثلث الأخير مـن القـرن العشرين وهو قطاع الاقتصاد الرمزي على المستوى العالمي. وهذا القطاع كان موجـوداً على المستوى الوطني لدول الشمال ويعمل في خدمة التداول النقدي والسلعي للاقتصـاد الداخلي أكثر من الاقتصاد العالمي حيث كان يقتصر على تمويل التجارة الخارجية، وذلـك نظراً لأن الصدارة كانت للاقتصاد الحقيقي. أما الفترة التالية للحرب العالمية الثانية فقـد شهدت تطوير الاقتصاد الرمزي ليكاد يصبح هو القطاع الأول في أواخر القرن العشـرين، وليحتجز من التداول النقدي أضعاف ما تحتاج إليه التجارة الدولية، وليصبح المتحكم في نمو الاقتصاد الحقيقي. وينصرف الاقتصاد الحقيقي إلى تحويل الفائض النقدي إلى طاقات إنتاجية، وذلك باستخدام الموارد الطبيعية (المواد الأولية الزراعية أو الخامات المعدنيـة) ورأس المال الآلي والعمل الإنساني في إنتاج سلع نهائية قابلة للاستهلاك، ومن ثم تحقيق الأرباح من بيع هذه السلع إلى مستهلكيها سواء كانت هذه السلع اسـتهلاكية نهائيـة أو وسلع وسيطة أو سلع إنتاجية قادرة على إنتاج السلع الاستهلاكية النهائية، وبالتالي فإن الأرباح تتحقق من القيم المضافة أثناء عملية الإنتاج السلعي.

أما الاقتصاد الرمزي فهو التعامل في رموز القيم الاقتصادية لتحقيق أرباح دون القيم الاقتصادية الحقيقية. أي التعامل في النقود الورقية ومبادلتها وتحويلها إلى بعضـها البعض بغرض الاستفادة من تقلبات أسعار الفائدة، والتعامل في الائتمان بكـل أنواعـه،

وكذلك التعامل فى الأوراق المالية من أسهم للشركات وسندات حكومية وخاصة، وكـذلك التعامل فى عقود تسليم المنتجات أياً كانت فى شكل مواد أولية أو خامـات أو منتجـات. وبذلك يتم التعامل فى رموز القيم الاقتصادية وليست القيم الاقتصـادية ذاتهـا. ويصـور الجدول التالى أرباح رأس المال العامل فى الاقتصاد الرمزى بالمقارنة بأرباح رأس المال العامل فى الإنتاج الصناعى فى ألمانيا الاتحادية (جدول رقم ٥). وكمثال أخر على تصاعد الاقتصاد الرمزى، فإن التجارة الخارجية قد تزايد رأس المال العامـل فيهـا إلـى ثلاثـة تريليون دولار سنوياً، أما رأس المال العامل فى الاقتصاد الرمزى فقد وصـل إلـى ٧٥ تريليون دولار سنوياً، بل إن عمليات تبادل العملات فى أهم مراكز رأس المال فى العـالم بلغت ٣٥ تريليون دولار سنوياً[1]. وفى ظل هذا التصاعد المستمر لرأس المال العامل فى الاقتصاد الرمزى أصبح رأس المال العامل فى الاقتصاد الحقيقى أو التجارة الدولية هامشياً ويزداد تهميشه وقلة أهميته منذ منتصف الثمانينات.

جدول رقم (٥)

معدلات أرباح رأس المال الصناعى مقارنة بأرباح رأس المال الرمزى فى ألمانيا الاتحادية (٧٥-١٩٨١)

البيان	١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨١
معدل الربح لرأس المال العامل فى الصناعة	٥,١	٦,٣	٥,٦	٥,٠
معدل الربح لرأس المال العامل فى الاقتصاد الرمزى	٨,٧	٦,١	٨,٦	١٠,٦

- دكتور رمزى زكى، الليبرالية المتوحشة، دار المسـتقبل العربـى، القـاهرة، ١٩٩٣، ص٨٥، نقلا عن :

- Otmar Emminger; Investment und offenliche hand, in autorenkollekiiv: Investit ionen in die zukunft europas, Worcester, 1983, S. 180.

---

(١) يراجع فى صعود الاقتصاد الرمزى ما يلى :

- دكتور فؤاد مرسى، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ١٤٧، مارس ١٩٩٠، ص٢٤١-٢٤٣.

وفى إطار نقل دور الشمال المتقدمة الصناعات التقليدية والملوثة للبيئة والمستهلكة للطاقة والمستهلكة لطاقات العمل إلى العالم الثالث فلقد نقلت إليها من العالم الثالث زراعة المحاصيل الأساسية مثل القمح والذرة والأرز وأصبحت الدول المتخلفة أكبر مستورد لهذه السلع بعد أن كانت أكبر مصدر لها حتى الحرب العالمية الثانية. ففيما بين عام ١٩٣٤-١٩٣٨ كانت دول المستعمرات وأشباه المستعمرات تصدر حوالى (١٢) مليون طن من القمح إلى دول العالم المتقدم، أى إلى الدول الأوروبية وغيرها (بدون الولايات المتحدة)، أما فى عام ١٩٨٠ فلقد استوردت (١٠٠) مليون طن من القمح من العالم المتقدم. وأصبح القمح من السلع الإستراتيجية كأداة للسيطرة والهيمنة على دول العالم الثالث المتخلف حيث أصبح محلاً لاحتكار أربع دول صناعية متقدمة هى الولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا وفرنسا، وتتولى تصديره إلى ١٥٠ دولة أغلبها من دول العالم الثالث، ومن ثم أصبح ثمن القمح رغم أنه من المواد الأولية، وكان المفروض أن ينخفض ثمنه العالمى مثل انخفاض أثمان المواد الأولية التى تصدرها الدول المتخلفة، إلا أن ثمنه يتضاعف كل عشر سنوات نتيجة احتكار الدول الصناعية المتقدمة لإنتاجه، وحل محل إنتاج المحاصيل الأساسية فى العالم الثالث إنتاج المحاصيل النقدية، مثل القطن والزهور والفواكه والخضروات التى يمكن تصديرها إلى العالم المتقدم بحيث يصبح العالم المتخلف حديقة خلفية للعالم المتقدم. ونفس الحال ينطبق على الذرة التى حل محل زراعتها فى أسيا وأفريقيا نبات الميفهوت ذو القيمة الغذائية الأقل.

وفى كل الأحوال فإن دول العالم الصناعى المتقدم فى الشمال قد أعادت بناء هياكلها الاقتصادية ليس فقط بما يضمن لها التكامل والاعتماد المتبادل بين قطاعاتها المختلفة على ذاتها، بل وليضمن لها هذا الهيكل مقومات التطور المستمر والتفوق المستمر واللذان يضمنان لهذه الدول القدرة على صياغة علاقات اقتصادية مع دول الجنوب تضمن لها الهيمنة عليها وسحب جزء معتبر من فائضها الاقتصادى. ورغم الاهتمام بالزراعة فى هذه الدول المتقدمة وارتفاع الإنتاجية الزراعية بعد أن تحولت الزراعة إلى نوع من الإنتاج الصناعى بفضل تقدم ودعم الأخير لقطاع الزراعة، ولتصبح هذه الدول مصدرة للإنتاج الزراعى، إلا أن التفوق الحاسم كان دائماً لقطاع الصناعة. الجدول التالى (جدول رقم ٦) مساهمة القطاعات الإنتاجية والخدمية فى الناتج القومى فى الدول الرأسمالية المتقدمة.

جدول رقم (٦)

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية فى الناتج المحلى الإجمالى

(دول مختارة عام ١٩٩٠-٢٠٠٢)

الدولة	الزراعة		الصناعة		الخدمات		الناتج المحلى الإجمالى بالمليون دولار ٢٠٠٢
	١٩٩٠	٢٠٠٢	١٩٩٠	٢٠٠٢	١٩٩٠	٢٠٠٢	
الولايات المتحدة الأمريكية	%٢	%٢	%٢٨	%٢٣	%٧٠	%٧٥	١٠,٣٨٣,١٠٠
المملكة المتحدة (إنجلترا)	%٢	%١	%٣٥	%٢٦	%٦٣	%٧٣	١,٥٦٦,٢٨٣
فرنسا	%٤	%٣	%٣٠	%٢٥	%٦٦	%٧٢	١,٤٣١,٢٧٨
إيطاليا	%٤	%٣	%٣٤	%٢٩	%٦٣	%٦٩	١,١٨٤,٢٧٨
اليابان	%٢	%١	%٣٩	%٣١	%٥٨	%٦٨	٣,٩٩٣,٤٣٣
أستراليا	%٤	%٢	%٣٤	%٣٢	%٦٢	%٧١	٤٠٩,٤٢٠
هولندا	%٤	%٣	%٣٠	%٢٦	%٦٥	%٧١	٤١٧,٩١٠
الدانمارك	%٤	%٣	%٢٧	%٢٧	%٦٩	%٧١	١٧٢,٩٧٨
كندا							
أسبانيا	%٦	%٣	%٣٥	%٣٠	%٥٩	%٦٦	٦٦٣,٠٧٥
بلجيكا	%٢	%١	%٣٣	%٢٧	%٦٥	%٧٢	٢٤٥,٣٩٥
إسرائيل	-	-	-	-	-	-	١٠٣,٦٨٩
ألمانيا	%٢	%١	%٣٩	%٣٠	%٥٩	%٦٩	١,٩٨٤,٠٩٥
البرتغال	%٩	%٤	%٣٢	%٣٠	%٤٢	%٦٦	١٢١,٥٩٥

- United Nation, World Development Indicators, 2004, PP. 186-188.

كما يوضح الجدول السابق (جدول رقم ٦) أن الدول الرأسمالية المتقدمة أصبح قطاع الزراعة فيها على أهميته يساهم بأقل نسبة فى الناتج المحلى الإجمالى حتى فى الدول التى كانت تسمى بالدول الزراعية المتقدمة مثل الدانمارك وهولندا ولم تعد تتجاوز مساهمة قطاع الزراعة (٣%) من الناتج المحلى الإجمالى. وكذلك الدول ذات الوفرة الشاسعة فى الأرض الزراعية مثل كندا وأستراليا لم يعد قطاع الزراعة يساهم بأكثر من ٣% من الناتج المحلى الإجمالى فى كلا الدولتين. ثم يأتى بعد قطاع الصناعة الذى يساهم بأضعاف مساهمة قطاع الزراعة قطاع الخدمات الذى أصبح هو القطاع الذى يحقق النسبة الغالبة من الدخل القومى، ما بين ٦٥% إلى ٧٥% من حجم الناتج المحلى الإجمالى. وكذلك يوضح الجدول السابق أنه بعد اثنى عشر عاماً (١٩٩٠-٢٠٠٢) نقصت نسبة مساهمة قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى فى كل الدول المتقدمة ما عدا الولايات المتحدة حتى ظلت النسبة ثابتة، وكذلك انخفضت نسبة مساهمة قطاع الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى لحساب قطاع الخدمات فى كل الدول الرأسمالية المتقدمة.

ويواكب انخفاض نسبة مساهمة قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى لحساب قطاع الخدمات الانخفاض المستمر فى العمالة فى القطاع الزراعى فلقد انخفضت نسبة القوى العاملة فى قطاع من إجمالى قوة العمل فى فرنسا من ٧,٩% عام ١٩٨٢ إلى ٥,١% عام ١٩٩٢ وكذلك فى ألمانيا الغربية فى نفس الفترة من ٥% إلى ٣,١% وفى الولايات المتحدة الأمريكية، رغم عدم انخفاض الإنتاج الزراعى فى نفس الفترة من ٣,٤% إلى ٢,٦%. ويوضح الجدول التالى تطور هيكل العمالة على أساس القطاعات خلال الفترة ٨٢-١٩٩٢، كنسب من العمالة الكلية فى كل دولة. وبطبيعة الحال فإن سبب هذا الانخفاض فى حجم العمالة فى قطاع الزراعة هو تحول الزراعة إلى نوع من الإنتاج الصناعى وبالتالى زيادة التقدم التكنولوجى فى أساليب الإنتاج الزراعى والحصاد.

جدول رقم (٧)

تطور هيكل العمالة على أساس القطاعات الاقتصادية نسبة من العمالة الكلية للدول المختارة فيما بين عام ١٩٩٢/٨٢

الدولة	الزراعة		الصناعة		الخدمات	
	١٩٨٢	١٩٩٢	١٩٨٢	١٩٩٢	١٩٨٢	١٩٩٢
أوروبا الغربية	١٢,٣	٩,٩	٣٣,٣	٢٩,٦	٥٤,١	٦٠,٥
الدول الأربعة الرئيسية	٦,٧	٤,٧	٣٦,٣	٣٠,٨	٥٧,١	٦٤,٥
فرنسا	٧,٩	٥,١	٣٣,٦	٢٧,٩	٥٨,٨	٦٧,٠
ألمانيا الغربية	٥,٠	٣,١	٤١,٩	٣٨,٥	٥٣,١	٥٨,١
ايطاليا	١٢,٦	٩,٢	٣٤,٢	٢٨,٧	٥٣,٧	٦٢,١
المملكة المتحدة	٢,٦	٢,٢	٣٤,٢	٣٦,٢	٦٣,٢	٧١,٦
النمسا	٨,٧	٥,٨	٣٧,٣	٣٣,٠	٥٤,٠	٩١,٢
بلجيكا	٣,١	٢,٦	٣١,٨	٢٧,٥	٦٥,١	٦٩,٩
الدانمارك	٧,٦	٥,٥	٢٦,٦	٢٦,٦	٦٥,٨	٦٧,٩
أيرلنده	١٦,٨	١٣,٣	٣١,٠	٢٨,١	٥٢,٢	٥٨,٦
هولندا	٥,٦	٤,٩	٢٨,٧	٢٦,٣	٦٥,٧	٦٨,٨
النرويج	٧,٨	٥,٨	٢٨,٠	٢٣,٠	٦٤,٢	٧١,٢
أسبانيا	١٨,٦	١٠,١	٣٤,١	٣٢,٤	٤٧,٣	٧٥,٥
تركيا	٥٤,١	٤٤,١	١٩,٢	٢٣,١	٢٦,٧	٣٢,٨
الولايات المتحدة الأمريكية	٣,٤	٢,٦	٢٦,٧	٢٢,٣	٦٩,٩	٧٥,١
كندا	٥,٣	٤,٣	٢٦,٥	٢٢,٧	٦٨,٢	٧٣,٠
اليابان	٩,٧	٦,٤	٣٤,٩	٣٤,٦	٥٥,٤	٥٩,٠

Source : D.N. Economic Commission for Europe in 1992, New York and Geneva, 1994, P. 41.

- مذكور فى مؤلف :

- دكتور رمزى زكى، وداعاً للطبقة الوسطة، دار المستقبل العرب، القاهرة، ١٩٩٧، ص٣١.

ويرجع ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات فى الناتج المحلى الإجمالى فى دول الشمال المتقدمة إلى سببين، أولهما، زيادة الدخول وارتفاع مستوى المعيشة نتيجة للتطور والتقدم الاقتصادى، وبالتالى التوجه إلى الاستمتاع بالحياة وهو ما يستلزمه زيادة مقومات الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية التى لا تحققها إلا كثافة الخدمات وارتفاع مستواها. أما السبب الثانى، فهو التناقض الأساسى فى الرأسمالية، حيث يؤدى التقدم التكنولوجى إلى زيادة إنتاجية العمل، وبالتالى زيادة الإنتاج، وكذلك إلى تخفيض نفقات الإنتاج، إلا أنه فى نفس الوقت يفرز بطالة القوى العاملة، ومن ثم يتزايد معدل البطالة. وفى إطار نمط سوء توزيع الدخل خاصة بين الملاك وملاك أدوات الإنتاج بصفة أخص والإجراء من العمال والزيادة فى ادخار الفئة الأولى الأكثر غنى وفقر الأخيرة حتى العدم بالبطالة وعدم الحصول على دخل، فإنه من الحتمى زيادة الكساد والركود وزيادة معدل البطالة والقلق الاجتماعى والتذمر الذى قد يصل بالعمال إلى التمرد والثورة، وبالتالى فإنه لا مفر أمام الدولة الرأسمالية ليستمر وجودها على حالها، أى وجودها مع بقاء نمط الإنتاج الرأسمالى يحكم عملية الإنتاج الاجتماعى إلا توسيع قطاع الخدمات ورفع مستواه باستمرار ليستوعب الجزء الأكبر من فائض دخول الأغنياء فى دورة الدخل، وليستوعب أكبر قدر ممكن من العمالة التى هى فى حالة بطالة.

الفصل الثالث. القدرة على التطوير التكنولوجى

تعرف التكنولوجيا بأنها طريقة للإنتاج، وبالتالى تتعدد التكنولوجيا بتعدد طرق الإنتاج لنفس المنتج. فإذا كنا بصدد إنتاج المنسوجات فإنه يمكن إنتاج النسيج بواسطة النول اليدوى، أو النول نصف الأوتوماتيكى، أو النول الأوتوماتيكى، أو النول السوبر أوتوماتيكى، وكل نول من هذه الأنوال يعتبر نوع من التكنولوجيا. ويتم تغيير تكنولوجيا الإنتاج بهدف تخفيض تكلفة الإنتاج بالدرجة الأولى وتحسين مقومات السلعة برفع مستوى جودتها أو زيادة الخدمات التى يمكن أن تؤديها للمستهلك سواء كانت السلعة استهلاكية أم سلعة إنتاجية. وقد يكون التطوير التكنولوجى لإنتاج نفس السلعة ولكن باستخدام مواد أولية مختلفة قد تكون أوفر وبالتالى أرخص ثمناً.

وتختلف التكنولوجيا كطريقة إنتاج أو كأداة للإنتاج عن تكنولوجيا أخرى (طريقة إنتاج أخرى أو أداة أخرى للإنتاج) ابتداء من كثافتها الرأسمالية أو كثافتها العمالية. فالتكنولوجيا كثيفة رأس تستهلك كمية كبيرة من رأس المال أكثر من كمية العمل المطلوبان لإنتاجها، وعلى العكس تصبح التكنولوجيا كثيفة العمل هى التى تستهلك كمية كبيرة من العمل إلى جانب كمية قليلة من رأس المال لإنتاجها. وعادة فإن التطور التكنولوجى إنما ينتقل بالآلات والمعدات إلى مزيد من الكثافة الرأسمالية أى زيادة التكاليف الرأسمالية لإنتاجها. وفى نفس الوقت فإن الآلات والمعدات الحديثة، أى الأعلى تكنولوجيا عندما تستخدم فى عملية الإنتاج غالباً ما توفر إنتاجية أعلى أى حجم أكبر من الإنتاج، وكذلك تخفض كمية العمل المشارك معها فى عملية الإنتاج. ولعل ذلك هو ما يقرره تاريخ التطور التكنولوجى من مسار ويحمله من نتائج فى العالم الرأسمالى المتقدم بصفة عامة.

فإذا ما نظرنا إلى أنوال النسيج نجد أنه من المتصور مع التطور التكنولوجى أن تتزايد التكاليف الرأسمالية، فالنول اليدوى المصنوع من الخشب قد لا يتكلف إنتاجه أكثر من (١٠٠) مائة دولار، بينما النول النصف أوتوماتيكى يتكلف (١٠٠٠) ألف دولار، ويتكلف النول كامل الأوتوماتيكية (٢٠,٠٠٠) عشرون ألف دولار، بينما السوبر أوتوماتيك يتكلف (١٠٠,٠٠٠) دولار. وهكذا تزداد الكثافة الرأسمالية مع التقدم

التكنولوجى. وفى مجال تشغيل الآلة لتحقيق المنتج النهائى، فإن النـــول اليـــدوى يقـــوم بتشغيله عامل واحد، ويعطى حجماً من الناتج (المنسوجات) لا يتجاوز (٢٠) متـــراً فـــى الساعة. أما النول النصف أوتوماتيكى فيستطيع العامل تشغيل (١٠) عشرة أنوال ينتج كل نول (٥٠٠) متر فى الساعة أما النول كامل الأوتوماتيكية فيستطيع العامل تشـــغيل (٢٥) نول ينتج كل منها (١٠٠٠) متر فى الساعة، أما النول السوبر أوتوماتيك، فالعامل يقـــوم بتشغيل (٧٠) نول ينتج كل منها (١٠٠٠٠) عشرة آلاف متر فى الســـاعة. ونلاحـــظ أن الكثافة الرأسمالية للنول (الآلة) هى معامل رأس المال إلى العمـــل، وبالتـــالى فالكثافـــة الرأسمالية للنول اليدوى رأس المال/ العمـــل تســـاوى (١٠٠/١= ١٠٠)، أمـــا الكثافـــة الرأسمالية للنول النصف أوتومـــاتيكى فهـــى (١٠٠٠٠/١= ١٠٠٠٠) وكـــذلك الكثافـــة الرأسمالية للنول الأوتوماتيكى = (٥٠٠٠٠٠) بينما الكثافة الرأسمالية للنـــول الســـوبر أوتوماتيك (٧٠٠٠٠٠)[١]. وعلى ذلك تكون الكثافة الرأسمالية للنول الثـــانى النصـــف أوتومـــاتيكى مئة ضعف الكثافة الرأسمالية بالنسبة للنول اليـــدوى الأول (١٠٠٠٠/١٠٠) وكذلك فإن الكثافة الرأسمالية بالنسبة للنول السوبر أوتوماتيك تعـــادل ٧٠٠٠٠ ضـــعف الكثافة الرأسمالية للنول اليدوى، وسبعمائة ضعف النول النصف أوتوماتيكى. وكذلك تكون الكثافة الرأسمالية للنول السوبر أوتوماتيك حوالى (١٧) ضعف الكثافة الرأسمالية للنـــول الأوتوماتيكى. وبطبيعة الحال تصبح الآلات الأقل كثافة رأسمالية أكثر كثافة عمالية بالنسبة للأكثر كثافة رأسمالية، وبالتالى فالنول اليدوى أكثر كثافة عمالية بالنسبة لكـــل الأنـــوال التالية له، وكذلك يكون النول النصف أوتومـــاتيكى أكثـــر كثافـــة عماليـــة مـــن النـــول

---

(١) نسبة الكثافة الرأسمالية للنول اليدوى ١: ١٠٠ (١ عامل : ١ نول × ١٠٠ جنيه)

(٢) نسبة الكثافة الرأسمالية للنول النصف أوتوماتيكى ١: ١٠٠٠٠(١ عامل : ١٠ نول × ١٠٠٠ جنيه)

نسبة الكثافة الرأسمالية للنول الأوتوماتيكى ١: ٥٠٠٠٠٠ (١ عامل : ٢٥ نول × ٢٠٠٠٠جنيه)

نسبة الكثافة الرأسمالية للنول السوبر أوتوماتيكى ١: ٧٠٠٠٠٠ (١ عامل : ٧٠ نول× ١٠٠٠٠جنيه)

وهكذا تتم مقارنة طريقة إنتاج النسيج بطريقة أخرى لإنتاج النسيج وهو ما يعنى أن التكنولوجيا ما هـــى إلا طريقة جديدة للإنتاج. ويعتبر معامل الكثافة الرأسمالية فى هذا القياس هو معامل العمل/ رأس المـــال أو كمية رأس المال القادرة على تشغيل عامل واحد، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية تزداد كمية رأس المـــال اللازمة لتشغيل عامل تبعاً لنوع من التكنولوجيا أكثر تطوراً. وهذا المعامل يقوم عليه نموذج النمو الذى قدمه هارود ودومار.

- يراجع فى نماذج النمو.
- دكتور سعيد الخضرى، النظرية الاقتصادية الغربية والتحليل الكلى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥.

الأوتوماتيكى، وهكذا بالنسبة للأنوال التالية فى التطور التكنولوجى. إلا أنـه الواقـع أن القياس للتطور التكنولوجى يتم ابتداء من قياس الكثافة الرأسمالية وليست الكثافة العمالية، ويتم القياس بالنسبة لنوعية من الآلات الأكثر تطوراً (الأحدث تكنولوجيا) بالنسبة لـلآلات الأقل تطوراً فى مجال الصناعة الواحدة أو نوعية واحدة من الخدمة.

ولا يقتصر التطور التكنولوجى على تغيير أنماط آلات وادوات الإنتـاج لمنـتج بتكلفة أقل وبإنتاجية أعلى، ولكنه امتد إلى تغيير الخامات والمواد الأولية التى يقوم عليها الإنتاج مثل ذلك استبدال الفولاذ والألومنيوم والمنتجات المعدنية، بالبلاستيك والفيبرجلاس والخزف فى صناعة السيارات والبناء. واستخدام آلات القطع بالليزر لتقليل الطاقة وتقليل التالف من المعادن. وكذلك تتولى التكنولوجيا ابتداع مدخلات الصناعة بدلاً مـن المـواد الأولية مثل إنتاج (النيلة وهى منتج زراعى) كيماوياً، وإنتاج الألياف الصناعية بدلاً مـن السيزال والجوت والمطاط، وإنتاج ثلاثون بديلاً للصمغ العربى، والخيوط الصناعية مـن مخلفات النفط بدلاً من خيوط الصوف والقطن والحرير والكتان الطبيعى. وعلى مسـتوى الغذاء والدواء للإنسان قدمت التكنولوجيا فى الولايات المتحـدة الفاصـوليا بـدلاً مـن استيرادها من إندونيسيا ودول أخرى، واستخدمت الهندسة الوراثية لإنتاج حبوب الكاكاو، وأنتج من زيت النخيل الرخيص زبدة الكاكاو، بل لقد استخدمت زراعة الأنسجة فى إنتاج زيت النخيل نفسه. وبعد استنساخ النعجة دولى فإن هناك بقرة طروادة التى تلد اثنى عشر عجلاً فى العام، بل يمكن ابقاء الأمهات من البقر وغيرها حتى بعد موتها فى محاليل معينة ليتم الاستنساخ منها إلى ما لا نهاية. ويقدر البعض أن المواد الغذائية التركيبية والكيماوية سوف تحل محل ما يقرب من (٨٠%) من المواد الغذائية الطبيعية إلى جانب استنسـاخ الحيوانات. بل إن التكنولوجيا أحلت محل الإنسان الروبـوت أى الإنسـان الآلـى. فلقـد استطاعت شركة تويوتا لإنتاج السيارات أن توفر (٤٥٠٠) أربعة آلاف وخمسمائة عامل عندما أحلت محلهم (١٧٠) مائة وسبعون روبوت حيث خفضت العمال مـن سـبعة آلاف عامل إلى (٢٥٠٠) ألفان وخمسمائة عامل[1].

---

(١) دكتور فؤاد مرسى، الرأسمالية تجدد نفسها، مرجع سابق. صفحات رقم ٦٥، ١٠٧، ٣٧٦.

الارتباط بين العلم والتكنولوجيا :

هذه القدرات اللانهائية فى كافة المجالات يوفرها التطور والتحديث التكنولوجى، ويعزى الغالبية من الكتاب فى مجال التكنولوجيا التطور التكنولوجى إلى التطور والتقدم فى العلم، وخاصة التقدم فى العلوم الأساسية والعلوم الطبيعية والرياضيات. وإذا كان هذا هو واقع العالم الحالى فى الغالب الأعم، فإننا نلفت النظر إلى أن التطوير التكنولوجى يمكن أن يحدث دون أن يسبقه تطور العلم، بل إن واقع تاريخ البشرية يقص علينا تطوراً تكنولوجياً قبل أن تنتظم العلوم وقبل أن تأخذ شكلها المنظم فى عقل الإنسان. فالإنسان عندما قام بتهذيب وشحذ قطعة من الحجر لتصبح حادة ثم ثبتها فى فرع شجرة طويل واستخدمها لقطع ثمار الأشجار العالية، فلقد قدم تكنولوجيا ساعدته على الغذاء، وعندما جعل الحجر مدبباً حاداً ووضعه على قطعة قصيرة من فروع الأشجار واستخدمها كسهم يصيب به الحيوانات على بعد عشرات الأمتار وأكثر فلقد كان يخترع تكنولوجيا، وكذلك إذا وضعها (أى قطعة الحجر) على فرع شجرة قوى قصير واستخدمها فأساً لقطع الأشجار أو لتقليب الأرض، فلقد قدم تكنولوجيا. وعندما اكتشف النار من قدح الحجارة واستخدمها فى الطهى ثم الحصول على المعادن بالصهر، فلقد حقق كشفاً تكنولوجياً أهم من اكتشاف الطاقة الذرية. ولاشك أن اكتشاف العجلة التى ركبت عليها العربة سواء للنقل أو للحرب فلقد كانت انقلاباً تكنولوجياً جعل المصريين يكسبون الحرب فى معركة قادش التاريخية بقيادة رمسيس الثانى، وكان اختراعها لا يقل أهمية عن الطائرة اليوم. وعلى ذلك فإن كل ما يستعين به الإنسان من أدوات أو وسائل أو طرق تعين قدراته العضلية أو العقلية أو بقية أعضاء جسمه فى تحقيق أهداف تعتبر نوعاً من التكنولوجيا الذى يكمل نمقص قدراته الذاتية.

وهكذا فإن التطور التكنولوجى للإنسان عبر عصور مختلفة سابقة تؤكد أن التكنولوجيا ظاهرة إنسانية قديمة قدم وجود الإنسان على الأرض، وأنها كانت فى الجزء الأكبر من تاريخ الإنسان تسير وتتقدم على نحو مستقل عن العلم ويحدث تطورها دون أن تكون معتمدة عليه، بل أن الاكتشافات التكنولوجية هى التى كانت ملهمة للعلم. فالساعة الرملية ثم الشمسية أو المائية كان لها دور كبير فى اتجاه العلم إلى القياس الزمنى والملاحظة الدقيقة، قبل الانتهاء إلى تكنولوجيا الساعة الميكانيكية. وكذلك فإن تكنولوجيا الطواحين الهوائية والمائية هى التى ألهمت بكل علم الميكانيكا الذى لم يكن قد ظهر بعد،

وكذلك شطف العدسات هو الذى أدى إلى التليسكوب وإمكانية تكوين علم الفلك والطبيعة، وهذه العدسات التى قدمتها خبرات عملية ومهارات فنية هى أساس الميكروسكوب وأساس اكتشاف الميكروبات الدقيقة. وهكذا حتى العهد الحديث (بداية من حركة التنوير الأوروبية بعد القرون الوسطى) كان العلم هو المدين للتكنولوجيا، وهى الملهم للعلم كنشاط عقلى محض مستقل بذاته.

إلا أنه منذ بداية القرن العشرين وأصبحت التكنولوجيا متداخلة مع العلم بل على العكس أصبح العلم مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالتكنولوجيا، وظهرت الأبحاث العلمية مرتبطة بالتطبيقات التكنولوجية، والتطبيقات التكنولوجية تقوم على نتائج البحث العلمى الأكثر تطوراً والأكثر دقة. وفى واقع الحال أصبح هناك تأثيراً متبادلاً بين التكنولوجيا والعلم، فلكما أصبحت التكنولوجيا حالياً متقدمة إلى حد مذهب بفضل ارتكازها على البحث العلمى، فإن العلم أحرز قدراً هائلاً فى نجاحه السريع بفضل ما تمده به التكنولوجيا من أجهزة أكثر دقة فى القياس، وأدوات أسرع فى الإنجاز، وطرقاً أكثر فاعلية لاختزان المعلومات واستعادتها بسرعة والاستفادة منها بفاعلية أكبر. ولعل هذا الاعتماد المتبادل بين التكنولوجيا والعلم أصبح هو المصدر الأول لقوة الإنسان وقوة الدولة فى الوقت الحالى.

كيف يتحقق التطور التكنولوجى :

إذا كانت التكنولوجيا ما هى إلا اختراع ما يكمل نقص قدرات الإنسان لتحقيق غاياته وأهدافه، فإن هذا النقص فى القدرات تتغير طبيعته ومداه تبعاً لظروف العصر الذى يعيشه الإنسان والأهداف والغايات التى يريد الوصول إليها. **ومعنى ذلك أن الوسط الاجتماعى له دور كبير فى تحديد مستوى التكنولوجيا المطلوبة**. مثال ذلك فى ظل نظام العبودية الكاملة حيث كانت هناك وفرة من العبيد والأرقاء يقومون بعمل الآلات كآلات بشرية، فإنه لم تظهر تكنولوجيا الآلات، مع أن المعرفة العلمية فى ذلك العصر كانت قادرة على توصيل الإنسان إلى صنع البعض منها على الأقل. ومن الثابت فى هذه الفترة التاريخية أن "أرشميدس" العالم اليونانى المشهور صنع بعض الآلات التى تسير بطريقة أوتوماتيكية، ولكنه اعتبرها من قبيل اللعب التى يلهو بها الإنسان، وكان يخجل من الإشارة إليها فى أبحاثه لأن عصره لا يحتاج إلى هذا الآلات ولم يحاول الاستعانة بها فى

أى ميدان للعمل البشرى[١].

وهكذا فإن الظروف الاجتماعية (المادية والموضوعية) التى يمر بها المجتمع هى التى تحدد المستوى التكنولوجى المطلوب، وهى التى تحدد مدى احتياج المجتمع إلى الآلة فى ميدان العمل، ولعل ذلك يؤكد المسلمة البديهية السائدة فى الأدب العربى "الحاجة أم الاختراع". أى أن هناك ارتباطاً مباشراً بين مستوى التطور التكنولوجى ومستوى حاجات المجتمع، ولذلك فإن مجتمعاً قد يحتاج إلى أن تقدم له التكنولوجيا آلات معينة يحتاجها لتحل مشاكله ولتكمل النقص فى قدرات الإنسان فى هذا المجتمع، بينما مجتمع أخر قد لا يحتاج إلى هذه الآلات لأن قدرات العمل المتاحة له وظروف المجتمع المادية والموضوعية لا تحتاج إلى هذه الآلات، **ومن ثم فإن لكل مجتمع المستوى التكنولوجى اللازم لمستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى الذى وصل إليه.**

ومع ذلك فإن الأهداف التى يريد المجتمع تحقيقها تؤدى عادة إلى سرعة التطور التكنولوجى، ويؤكد ذلك أنه فى فترات الحروب والصراعات القوية بين الدول تحدث طفرات فى التطور التكنولوجى وأدوات الحرب، فلقد تمكنت ألمانيا من تحويل دوره التبريد بالماء فى المركبات إلى التبريد بالهواء لتغزو شمال أفريقيا من الصحراء الغربية، وكان هناك سباق مع الزمن بين ألمانيا والولايات المتحدة لاكتشاف سلاح جديد يحسم الصراع فى الحرب العالمية الثانية، وحققت الولايات المتحدة هدفها بالانتصار الكامل على دول المحور عندما وصلت إلى القنبلة الذرية قبل ألمانيا.

تكوين العلم والتكنولوجيا :

رغم أن الارتباط أصبح حتمياً بين العلم والتكنولوجيا فى العصر الحديث، إلا أن كل منهما له سمات تميزه وله شروط خاصة لتواجده بهدف إشباع رغبة ذاتية، ذلك أن العالم يريد- قبل شئ- إشباع شغفه العلمى وإثبات ذاته ومكانته فى الوسط العلمى والتخصص الذى ينتمى إليه. ولذلك يظل العلم فردياً منسوباً إلى الذى توصل إليه، ومع ذلك فإن هذا العلم ينتقل إلى الآخرين سواء من العلماء والتلاميذ الآخرين أو الباحثين

(١) دكتور فؤاد زكريا، التفكير العلمى، الطبعة الثالثة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عام ١٩٨٨، ص١٧٥.

المهتمين بالمعرفة فى هذا التخصص أو هذا الاتجاه، وبالتالى ينتشر العلم والنظريات الجديدة لتصبح مشاعاً للجميع، ولا يبقى للعالم الأصلى من حقوق إلا الإشارة إلى اسمه عند مؤرخى العلوم والباحثين المستخدمين لما توصل إليه من علم.

أما التكنولوجيا فهى نتاج علمى تولده البنى الاجتماعية والاقتصادية والعلمية للمساهمة فى حل المشاكل التى يواجهها المجتمع فى أى لحظة، وعلى ذلك فإن التكنولوجيا لا يمكن أن تكون إلا نتاجاً جماعياً موجهاً لخدمة المجتمع التى ولدت فيه. ولذلك فإن وجود التكنولوجيا وازدهارها يحتاج إلى درجة عالية من التنظيم الاجتماعى والتنظيم الاقتصادى ووجود نظام للحوافز المادية أو المعنوية، أو كلاهما فى المجتمع. **وهكذا فإن التطور التكنولوجى يحتاج غير العلم إلى الذكاء الاجتماعى والدافعية الاجتماعية والإبداع الجماعى، بينما يحتاج العلم إلى الذكاء الفردى والدافعية الفردية والإبداع الذاتى. وهكذا يصبح الذكاء والدافعية والإبداع على المستوى الفردى وعلى المستوى الاجتماعى هى الشروط الضرورية لتوافر العلم والتكنولوجيا فى أى مجتمع.**

ويجب أن نلاحظ أن التكنولوجيا على عكس العلم لا تأخذ طابعاً فردياً أو شخصياً، وينتج عن ذلك أن لا تكون متاحة للكافة من آحاد الناس أو الدول، ذلك أنه قد تم الوصول إليها كنتيجة لجهود منظمة معينة أو شركة معينة، سواء كانت خاصة أو مملوكة للدولة، وبالتالى فإنها تحجبها عن الغير ولا يستفيد منها إلا من وصل إليها وحده أو من يمنح الحق فى استخدامها، وعادة ما يكون منح هذا الحق بمقابل. وهكذا تصبح التكنولوجيا محلاً للاحتكار رغم أن العلم يكون دائماً محلاً للانتشار، وتحرص الدول قبل المنظمات على صياغة النظم القانونية الدولية القادرة على تمكينها من احتكار كل أنواع التكنولوجيا التى تصل إليها، وأخر هذه النظم الاحتكارية حق الملكية الفكرية الذى تضمنه اتفاق منظمة التجارة العالمية الأخير عام ١٩٩٤.

وابتداء من الطبيعة الاجتماعية للتكنولوجيا فإن دول الشمال المتقدمة كانت سباقة وحريصة كل الحرص على بناء مقومات وجودها، واعتبرت ذلك أحد مسئوليات الدولة الأكثر أهمية والتى تكاد مسئوليتها عنها تسبق مسئوليتها التاريخية عن الأمن الخارجى والداخلى. وأصبحت الدولة مسئولة عن خلق الذكاء الاجتماعى، وخلق الدافعية الاجتماعية المحققين للإبداع التكنولوجى، وليس هذا إهمالاً للذكاء الفردى والدافعية الفردية والإبداع

العلمى، ذلك أن المقومات الأخيرة الفردية هى أساس المقومات السابقة الاجتماعيـة، أو على الأقل يترابطان تماماً كما ألمحنا سابقاً بالدرجة التى لا يمكن الفصل بينهما.

ولقد كان الاعتقاد القديم السائد أن الذكاء الذى كان ينظر إليه أيضاً علـى أنـه السبب الوحيد للإبداع إنما هو صفة ذاتية للفرد الذكى، وأنه يوجد مع وجوده منذ الولادة، والسبب فى وجوده أو عدم وجوده يرجع إلى العوامل الوراثية. ومن ثم فالناس إمـا أن يولدون أذكياء بطبيعتهم أو عاديون بطبيعتهم، أو أغبياء بطبيعتهم، وأن أفراد المجتمـع يتوزعون بين الأنواع الثلاثة من الذكاء تبعاً لنموذج التوزيع الطبيعى (المنحنى الناقوسى الشهير)، ونفس الحال ينطبق على الدافعية المؤدية إلى الإبداع. إلا أن البحث العلمى فى مجال الذكاء والدافعية المؤدين إلى الإبداع أثبت عدم صحة كل الافتراضات أو المسـلمات السابقة.

فعلى مستوى الذكاء، فلقد أصبح هناك إجماعاً علمياً بين الباحثين والعلماء على أنه من أجل تحقيق نتائج إبداعية عالية لابد من حد أدنى من الذكاء الذى يختلف من مجال إلى آخر من مجالات النشاط، وأن الحد الأدنى للذكاء المطلوب لا يتجاوز الحدود العاديـة للذكاء، بل إن تجاوز الذكاء لهذا الحد لا يعنى بالضرورة أن يؤدى إلى الإبداع[(١)]. ويقـرر "ماكينون" بعد أبحاث واسعة "أن الشخص الذى يملك حداً عادياً أو مقبـولاً مـن الـذكاء لاكتساب أى مجال من مجالات المعرفة، يمكنه أن يبدع أو يبقى بدون إبـداع، أى عاديـاً ويرجع الإبداع فى هذه الحالة إلى العوامل الأخرى اللاعقلية (غير المرتبطة بالذكاء) فهى التى تحدد المسألة"[(٢)].

وكذلك يرى "ماكينون" أن الاستعمال الفعال للذكاء وخصوصاً اسـتعماله المبـدع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمتغيرات الاستعداد، والدافعية، والاعتصام... الخ. وهذا ما يفسر كيف أن بعض الأشخاص من ذوى نسبة الذكاء العالية يمكن أن يكونوا غير مبدعين، على حين

---

(١) ألكسندرو روشكا، الإبداع العام والخاص، ترجمة دكتور غسان عبد الحـى، سلسـلة عـالم المعرفـة، الكويت، ديسمبر ١٩٨٩، ص٥٦.

(2) D.W. Mackinnon, The Study of Creativity, In Proceedings of Conference on "The Creative Person", Perkeley, University of California, Extension Division, 1961.
- J.P. Guillford, The Nature of Human Intelligence, McGraw-Hill, New York, 1967.

أن بعض الأشخاص بنسبة ذكاء أقل (ليس دون المتوسط، أو دون الذكاء العـادى) مـع خصائص الدافعية والاهتمامات العالية نجدهم مبدعين. وكذلك يقرر "بيجـات" أن الأفـراد الذين ينخفض مستوى ذكائهم عن المتوسط فى العادة لا يكونوا مبدعين، أما الأفراد الذين هم فى مستوى الذكاء العادى، والذكاء العـالى يمكـن أن يكونـوا مبـدعين، أو غيـر مبدعين"[1]. وأكدت "كوكس" التى كانت تقوم بدراسة حول شخصيات النابغين والمبـدعين "إن الذكاء المرتفع، لا المرتفع جداً، مع درجة عالية من المثابرة، يحققان الإبداع أكثر مما لو كان الذكاء مرتفع جداً مع درجة منخفضة من المثابرة"[2].

ولقد أصبح واضحاً أن الإبداع حسب ما قدمه "ماكينون" وجميع العلماء المهتمين به ليس خاصة محددة للشخصية موروثة أو طبيعية، بل هو شئ متغير يصـعد ويهـبط بتأثير الظروف وأوضاع الحياة التى تساعده على النمو والازدهار أو الـذبول والمـوت والاندحار. ومن ثم فإن الإبداع فى معناه الواسع الذى يؤدى إلـى التطـور التكنولـوجى والتقدم العلمى يعتمد على توافر المناخ الإبـداعى، أى يعتمـد علـى الوسـط المباشـر والتأثيرات الاجتماعية النفسية والاقتصادية والثقافية والتربوية. وبهذه النظرة التى أجمع عليها العلماء يمكن القول أن التوجه إلى الإبداع أو الاستعدادات المبدعة يـتم تكوينهـا وتطويرها[2].

ولعل بداية تكوين الإبداع والقدرات الإبداعية يتم فى المدرسة حيث تبدأ مراحـل التعليم من الطفولة فى المدرسة الابتدائية إلى البلوغ فى التعليم الثانوى، إلى التخصـص العلمى فى الجامعة. ويؤكد هذه الحقيقة "روث" بقوله "ينبغى علـى المدرسـة أن تكـون المكان الذى يتم فيه تطوير المواهب وتحريضها، وأن علاقة المواهب بالتعليم أكثر أهمية من ارتباطها بالنضج أو الوسط المحيط وهو ما يجعل طرق التعليم تضطلع بالدور الأساسى فى تكوين الاستعدادات والمواهب الإبداعية"[3].

---

(1) A.J. Cox, Genetic Studies of Genius, Vol. II: The Early Mental Traits of Three- Hundred Genius, Harap, London, 1967, PP. 187.

(2) A.P. Osborn, Developments in Creative Education, in A Source Book for Creative Thinking (S.J. Parnes, H.F. Harding, eds.) Scribner's Sons, New York, 1962, P. 24.

(3) R.H. Roth, Learning Conditions in School: Problems with Possible Modifications, Institute for Scientific Corporation, Tunbingen, 1970.

وتأكيداً لدور التعليم سواء طرائق التعليم أو المناهج أو الأبحاث العلميــة، ودور المدرسة والمدرسين والجامعة وأساتذتها فى تكوين الإبداع، فلقد أشار العديد من الباحثين مثل "فرنون، بارن، هاردينج" إلى أن تأثير الصدمة التى حدثت فى أمريكا بعد إطلاق أول قمر صناعى سوفيتى (سبوتنيك) عام ١٩٥٧، انتهى إلى إعادة النظر بدقة فى نظام التعليم سواء فى المدرسة قبل التعليم الجامعى أو نظام التعليم الجامعى والعالى باعتبــار نظــام وشكل التعليم السائد فى الولايات المتحدة الأمريكية غير مناسب للفترة الزمنيــة الحاليــة والمقبلة، وأصبح المسئولين عن التعليم والمربين والأهل فى حالة من الشك فــى نظــام التعليم والقيم التعليمية الحاكمة له، وتأكد الجميع من أن نظام التعليم والقيم الحاكمة له فى الاتحاد السوفيتى أفضل، وأنه السبب وراء سبق الاتحاد السوفيتى واختراق مجال الفضاء قبل الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم كان التغيير الكامل لنظام التعليم من المدرسة إلى الجامعة وما بعدهما مع الاستبعاد لطرائق ومناهج التعلــيم التــى تعتمــد علــى التــذكر والحفظ[1]، وتم فى هذا المجال الاستعانة بمقومات التعليم فى اليابان وإنجلترا، وتم التركيز على اكتشاف المواهب الإبداعية لدى الطلاب والعمل على تنميتها، وتركزت الأبحاث فــى الفترة التالية على الإنسان العبقرى وكيفيــة بنــاء نــوع مــن الشخصــيات والعقليــات العبقرية[2].

لقد وعى العالم المتقدم فى الشمال منذ بداية الثورة الصناعية الأهميــة البالغــة للتعليم، وأن يشمل التعليم كافة أفراد المجتمع. فلقد نــادى "مــالتوس" (١٧٦٦-١٨٣٤) برفع المستوى الأخلاقى والتعليمى للطبقة العاملة من أجل حل مشكلتها التى تكمــن فــى تزايد حجم القوى العاملة أكثر من الطلب عليها نتيجة زيادة السكان. وكذلك نادى "جــون ستيوارت ميل" (١٨٠٦-١٨٧٣) بتعليم أبناء القوى العاملة لمعالجة مشكلة الفقر فقال "إن الدولة يجب عليها معالجة مشكلة الفقر على مستويين من العمل أولهما، تعليم قوى فعال لأطفال الطبقة العاملة يغير من السلوك والعادات والأحكام القيمية عندهم، بالإضافة إلــى منحهم من المال العام ما يكفى لإزالة فقرهم. أما المستوى الثانى من العلاج فهــو دفــع

(1) SD.J. Parnes, H.F. Harding (eds.), Source Book for Creative Thinking, Scribner's Sons, New York, 1962.

(2) J. Axelrod, The Creative Student and The Grading System in The Creative College Student: An Unmet Challenge (P. Heist, ed.), Jossey- Bass, San Francisco, 1968.

نسبة معتبرة من الشباب إلى المستعمرات[١]. هذا بالإضافة إلى الفكر الاشتراكى الأوروبى الذى بدأت بواكيره فى إنجلترا وفرنسا وغيرها مع بداية القرن الثامن عشر، والذى كان مناهضاً لنتائج بناء الرأسمالية الليبرالية وضاغطاً على الدول وعلى الرأى العالم والضمير الوطنى فى هذه الدول لتقوم الدولة بمعالجة مثالب وفظاعة الآثار الاجتماعية لبناء الرأسمالية وخاصة فى مواجهة الطبقات العاملة، وبالتالى منح العمال حقوق تضمنها الدولة، و أول هذه الحقوق هى التعليم العام[٢]. فضلاً عن الحركة التعاونية التى سادت إنجلترا ودول أخرى والتى كانت تركز ليس على التعليم العام كحق لأبناء الطبقات العاملة بل التعليم المهنى والفنى وكل ما يرفع من فكر العامل وإنتاجيته، فى إطار رسم الحركة التعاونية لبناء الرأسمالية بشكل أخر يلغى الربح كحافز نهائى للنشاط الإنتاجى والخدمى فى الرأسمالية. فضلاً على أن حركة التنوير التى سادت أوروبا فى العصور الوسطى بقصد تحرير الشعوب من الحكم المطلق للحكام وعن الحق الإلهى المقدس للملوك اعتمدت على تقوية الرأى العام ورفع مستواه الفكرى والثقافى لمواجهة أهاجيص الفكر السائد فى هذه الفترة، وكانت أهم وسائل تقوية هذا الرأى العام هو نشر التعليم وازكاء الثقافة لكل أفراد المجتمع. ولعل نضوج الرأى العام الأوروبى أضحى حقيقة مطلقة الآن بحيث لم يعد مدافعاً ضد الحكم المطلق للحكام والملوك، بل هو الذى أصبح يشكل الحكومات وينصب الحكام.

---

(1) John Stuart Hill, Principles of Political Economy, Augustus M. Kelly, New York, 1965, PP. 381-382.

(٢) بواكير الفكر الاشتراكى سواء على المستوى الاقتصادى أو الاجتماعى أو السياسى بدأت بقصص خيالية ناقدة للظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التى أفرزها تطبيق طريقة الإنتاج الرأسمالى، ووضع المؤلفون الانتقادات فى شكل قصة وأحاديث على لسان الحيوانات خوفاً من بطش السلطات الحاكمة. مثل اليوتوبيا لتوماس مور عام ١٥١٦ ومدينة الشمس لكامبانيلا. أما بواكير الفكر الاشتراكى الذى قدم أفكار اقتصادية واجتماعية وسياسية واضحة فلقد بدأ مع كتابات جودوين فى إنجلترا (١٧٥٦-١٨٣٦)، وكوندرسيه فى فرنسا (١٧٤٣-١٧٩٣). وظل الفكر الاشتراكى رغم تقديمه لانتقادات اقتصادية واجتماعية وسياسية للرأسمالية، وتقديمه تحليلات جيدة، إلا أنه ظل فى مجموعة ما يسمى بالفكر الاشتراكى الطوبوى، إذ أنه لم يطرح بديلاً للرأسمالية، حتى قدم ماركس أعنف وأكمل نقد للرأسمالية وقدم أيضاً النظام البديل لها فى مجموعة من المؤلفات أهمها كتابه رأس المال فى ثلاث مجلدات، ثم نظريات فائض القيمة فى جزءان، فأصبح هناك ما يسمى بالاشتراكية العلمية نسبة إلى جهود ومؤلفات ماركس (١٨١٨-١٨٨٣).

ولم يكن التعلم العام ومراحله التالية فى الجامعات الأوروبية هو الذى استحوذ على الاهتمام الأوروبى فقط، بل لقد وعى العالم الأوروبى ضرورة جمع العلماء فى بوتقة واحدة للاستفادة منهم كمجموعة أولاً، ثم فى مجموعات متخصصة بعد ذلك للمساعدة فى حل مشاكل المجتمع واستحداث التطوير التكنولوجى، وعدم ترك التطوير التكنولوجى والاختراعات للكفاءة والإبداع الشخصى للعمال والعاملين فى مجالات الإنتاج، بل لابد من أن تعتمد هذه الاختراعات والتكنولوجيا المستحدثة على نظريات علمية مؤكدة. وهو ما أدى إلى خلق نوع جديد من العلم هدفه تحقيق سيطرة الإنسان على الطبيعة وتسخير قواها لخدمة الإنسان وإسعاد حياته. وكان الرائد فى هذا المجال منذ نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر الفيلسوف الإنجليزى الشهير "فرانسيس بيكون". الذى أقام الإنجليز بناء على دعوته أول جمعية علمية هى الجمعية الملكية للعلوم لتكون راعية لكل من الجانب العلمى والتطبيقى ولندفع العلماء إلى التطوير التكنولوجى.

ومن الثابت أن هذه الجمعية فى السنوات الأربع الأولى لإنشائها أجرت بحوث هامة شملت دراسة على حوالى ثلاثمائة مشكلة، من بينها مائتان مشكلة لها تطبيقات عملية فى صناعة التعدين والملاحة البحرية، وهى أهم الأنشطة السائدة فى هذه الفترة[1]. وبمرور الزمن تحولت هنا الجمعية إلى جمعيات متعددة، كل منها يجمع العلماء المتخصصين فى أحد فروع المعرفة، وتكونت المراكز العلمية التى تجمع بين العلماء المتخصصين فى كل مجال من المجالات العلمية والتطبيقية لكل فرع من فروع العلم وتطبيقاته.

وهكذا استطاعت دول الشمال المتقدمة بداية من الدولة الصناعية الاستعمارية الاولى إنجلترا، ثم بقية الدول الاستعمارية القديمة التالية لها فى الترتيب الزمنى الاستعمارى أن تجعل التعليم والتعلم والبحث العلمى المنظم أحد مكونات حياتها المعيشية، وأن تخلق الظروف الاجتماعية والاقتصادية التى تجعل العلم يخدم التطور التكنولوجى، وتجعل التطور التكنولوجى يعتمد على العلم، وتخلق منهما وحدة تتطور دائماً إلى الأمام ذاتياً بشكل عفوى تلقائى بفعل الدافعية العامة لكل أفراد المجتمع إلى التقدم. أو بقول أخر، لقد قامت الدولة بتوفير وتنظيم المناخ الإبداعى الذى تظهر فيه القدرات والاستعدادات

---

(١) دكتور فؤاد زكريا، التفكير العلمى، الطبعة الثالثة، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٨٨، ص١٨٠-١٨١.

والمهارات الإبداعية، وقامت بتربية وتنمية هـذه القـدرات والاسـتعدادات والمهـارات الإبداعية، وقامت بتربية وتنمية هذه القدرات والاستعدادات والمهارات من خـلال إقامـة ونشر منظمات التعليم ومنظمات البحث العلمى، ونظم التعليم والبحث العلمى، وإذكاء نظام للدافعية الفردية على مستوى جميع أفراد المجتمع وجميع منظماته بالشكل الـذى يجعـل التطور التكنولوجى الذى هو حصيلة تكوين الإبداع ينمو تلقائياً وذاتياً ويتطـور بتطـور المجتمع وتقدمه.

ولعل البداية كانت بإقرار ميزة اتساع مجال التعليم ليشـمل الكافـة مـن أفـراد المجتمع، أياً كانت ظروفهم، وأن تتولى الدولة المسئولية كاملة عن تنفيذ هذا المبدأ بحيث لا يمكن أن يتخلف طفل واحد عن التعليم الابتدائى، أو يتخلف حدث عن التعليم مـا قبـل الجامعى. وفى هذه المرحلة التعليمية تعطى الأهمية والأولوية الأولى فى مناهج التعليم إلى العلوم الأساسية والطبيعية والرياضيات، بما يسمح بتكوين عقليات إبداعية قـادرة علـى الابتكار والتطوير. فضلاً على توفير مراكز البحث العلمى والتطبيق التكنولوجى المتخصص فى كافة مجالات المعرفة العلمية. وعلى أن تكون الجامعات هى القاعدة الأساسية لتكوين وخلق الكوادر العلمية المتخصصة فى كل مجالات المعرفة، وهو ما يستدعى أن تحتـوى هذه الجامعات على أعلى مستوى علمى، وأسمى مستوى تنظيمى، وذات إمكانيات غيـر محدودة فى خدمة تكوين أعضاء هيئة التدريس والطلاب. ولـم تتخلـف دول الاسـتعمار الحديثة- الولايات المتحدة ، إسرائيل- عن هذا المسار إلا بقـدر تخلـف اسـتقلالها أو وجودها زمنياً، فالولايات المتحدة الأمريكية سارت فى نفس المسار العلمى والتكنولـوجى فى الدول الاستعمارية القديمة بعد تحررها من الاستعمار الإنجليزى وبعد الحرب الأهليـة لتوحيدها عام ١٨٧٦، وكذلك إسرائيل بدءً من وجودها عام ١٩٤٨. أما العالم الثانى فإنه قد بدأ المسيرة إلى تكوين الإبداع ابتداء من الثورة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى عـام ١٩١٧، وكذلك الديموقراطيات الشعبية بعد الحرب العالمية الثانية، مع وجود فارق فـى طبيعة المسار، إذ أن هذه الدول تتحمل فيها الدولة المسئولية كاملة عن النشاط الاقتصادى والاجتماعى وبطبيعة الحال النشاط العلمى والتكنولوجى، وهو ما جعلهـا تحقـق نتـائج سريعة وتصل إلى ما وصلت إليه الدول الاستعمارية القديمة والحديثة فى وقـت قصـير للغاية، بل وتحدث تفوقاً علمياً وتكنولوجياً على الـدول الأخيـرة فـى مجـال التسـليح (الصواريخ عابرة القارات) أو فى مجال غزو الفضاء. ولا يوجد إلا اختلاف واحد وهـو

سيادة الدافعية بمفهومها الفردى فى دول الاستعمار القديم والحديث، وسيادة الدافعية بمفهومها الجماعى فى دول العالم الثانى. أما العالم الثالث فإن أوضاعه تختلف تماماً حيث يعانى التخلف العلمى والتكنولوجى، وهو موضوع سوف يناقش لاحقاً فى مكانه من الدراسة.

أدوات تحقيق التطور التكنولوجى المستمر :

يعتمد التطور التكنولوجى المستمر وليس القائم على الصدفة البحتة على الوعى بتوجيه الظروف الاجتماعية والاقتصادية القادرة على ضمان تحقيقه باستمرار من حيث اكتشاف وتربية وتنمية القدرات الإبداعية على النحو السابق عرضه، كما يعتمد على الجهود الدائمة والمستمرة التى يقوم بها المجتمع فى المجالات التعليمية والعلمية والثقافية فضلاً على خلق الدافعية المستمرة والمتطورة لتوجيه الإبداع إلى التطوير التكنولوجى. وتنحصر الجهود التى يقوم بها المجتمع بشكل مستمر فى هذا المجال فى **نشر التعليم الذى يقوم على التعلم على الكافة بحيث يكون كاشفاً للقدرات الإبداعية** وقادراً على تنميتها، والتوسع فى خلق **منظمات البحث العلمى** الأكثر تخصصاً، وعلى أن توفر لها كامل الإمكانيات اللازمة للتطور العلمى والتطوير التكنولوجى، ثم **جعل التفكير العلمى** هو الأسلوب العام فى التفكير بما يؤدى إلى أن يكون السلوك العام لأفراد المجتمع سلوكاً منضبطاً بالعلم ومحكوماً به. ثم أخيراً خلق الدافعية الفردية أو الجماعية القادرة على دفع الأفراد والمنظمات إلى الإبداع والتطوير التكنولوجى.

١ - نشر التعليم الذى يقوم على التعلم :

ويعنى نشر التعليم أن يكون التعليم ابتداء من مراحله الأولى (الابتدائى) حتى ما قبل الجامعى متاحاً للكافة من أفراد المجتمع أياً كانت ظروفهم، وأن تتولى الدولة المسئولية الكاملة عن تحقيق ذلك المبدأ، بحيث لا يمكن أن يتخلف طفل واحد عن التعليم الابتدائى، أو يتخلف حدث عن التعليم ما قبل الجامعى. وفى هذه المراحل التعليمية يتم الاهتمام فى وضع مناهج التعليم بالعلوم الأساسية والعلوم الطبيعية (علوم الحياة) والرياضيات. بحيث لابد أن تكون لها الصدارة والأولوية على العلوم الأخرى.

كما أنه لابد من البعد قدر الإمكان عن أسلوب التعليم التلقينى أو الفوقى الذى يعتمد على الحفظ والتذكر، ذلك أن هذا النوع من التعليم لا يقوم بتشغيل كامل قدرات العقل، بل يستخدم منها قدرة واحدة وهى القدرة على الحفظ والتذكر، وبالتالى فهى التى تنمو دون غيرها من القدرات، رغم أنها أقل القدرات العقلية ارتباطاً بالإبداع الذى هو أساس التطور التكنولوجى والتقدم العلمى. فهناك من قدرات العقل ما هو أكثر التصاقاً وتكويناً بالإبداع مثل القدرة التحليلية والقدرة الانتقادية اللتان يشكلان القاعدة الأساسية للقدرة الابتكارية التى يعتمد عليها الإبداع المؤدى إلى التطور التكنولوجى. وهذه القدرات لا يمكن أن يحركها أو يحفزها التعليم الفوقى الالقائى الذى يعتمد على القدرة على الحفظ والتذكر وفقط، والتى يتم على أساسها تقدير الأفراد المتعلمين، ومن نافلة القول أن التعليم الفوقى الالقائى إنما يقتل كل القدرات العقلية التى يشملها العقل الإنسانى باستثناء القدرة على الحفظ والتذكر التى يتم استخدامها وحدها فى هذا النوع من التعليم، ذلك أن القدرات التى خلقها الله سبحانه وتعالى للإنسان سواء كانت عضلية أو عقلية تزدهر وتنمو باستخدامها، وتذبل وتتآكل بعدم استخدامها وتركها للإهمال.

ومع ذلك فإن التعليم لابد أن يتحول إلى نوع من التعلم الذى يقوم به الطالب بالاعتماد على ذاته أو بالمشاركة مع الطلاب الآخرين تحت إشراف المدرس فى تعلم موضوع الدرس. وهناك طرق متعددة وصل إليها علماء التربية وعلماء النفس للتعليم تؤدى إلى إثارة القدرات العقلية المؤدية إلى الإبداع، مثل طريقة العصف الذهنى، أو طريقة المترابطات أو طريقة المناقشات والتباحث(١)، فضلاً على التعليم من خلال

---

(١) الطرق الحديثة للتعليم :

أ- العصف الذهنى (السينيكتيك).

وهى الطريقة التعليمية التى تهدف إلى توليد الأفكار، وتقوم على الفصل (الاصطناعى) بين إنتاج الأفكار من جهة وتقويمها من جهة أخرى. وتقوم هذه الطريقة على خط عام يتم على ثلاثة مراحل. المرحلة الأولى، توضيح المشكلة أو الموضوع وتحليل عناصره الأولية وتبويب هذه العناصر من أجل عرضها فى جلسة. المرحلة الثانية، وهى جلسة لعرض الأفكار وتغطيتها وتصور الحلول ويجب أن تضم هذه الجلسة من عشرة أشخاص إلى اثنى عشر شخص بالإضافة إلى رائد للجلسة له قدرات على إثارة الأفكار والابتكار وخلق الجو المناسب. على أن يتم فى الجلسة تجنب النقد لأى أفكار تطرح وتقبل أى فكرة مهما كانت خيالية، حشد أكبر ما يمكن من أفكار، ومتابعة أفكار الآخرين وتجميعها، إعادة بنائها. أما المرحلة الثالثة، فهى مرحلة تقييم الأفكار وحسابها عملياً واختبار مدى صحتها.

مجموعات يتغير دور الطالب فى كل منها عبر المناقشات. ومع كل من هذه الطرق يرتفع مستوى فعالية التعليم أضعاف ما هو فى حالة العرض الكلامى (الالقاء التقليدى)، حيث ينتقل الطالب إلى المشاركة الفعالة ويصبح للمعلومات مضموناً أكبر وأشمل بدلاً من كونه متلقياً سلبياً فى التعليم الفوقى التلقينى. وليس هذا يعنى نفى التعليم الالقائى التلقينى- الاستنتاجى- نفياً كاملاً، ذلك أن مثل هذا التعليم يساهم فى تنظيم معلومات الطلاب ومن الممكن أن يكون معيناً للطرق الأخرى السائدة وخاصة فى المعارف التى تحتاج إلى استفاضة استرشادية من المعلم أو المدرس، ولكن لا يصبح وحده هو أساس العملية التعليمية.

ولقد وعى العالم المتقدم منذ بداية حركة التنوير فى أوروبا هذا التوجه التعليمى الصحيح، وكان الاهتمام بالتعليم ورفع مستواه دائماً ونشره على كافة أفراد الشعب فى هذه الفترة بهدف زيادة وعى العامة قبل الخاصة من أفراد الشعوب لينضج الرأى العام وليكون مواجهاً وضابطاً ومقوماً للسلطات الحاكمة التى تحكم بطريقة استبدادية لا تراعى فيها مصالح الشعوب سواء ابتداء من الحق الإلهى المقدس أو الحق العائلى فى الدولة التى بناها الجد أو الأب، أو الحق المستمد من القانون الطبيعى الذى يجتهد فى تفسيره الحاكم، ويستمد منه القواعد التشريعية والقوانين التى يحكم على أساسها ويطبقها على

=

- J.E. Arnold, Useful Creating Techniques, In A Source Book for Creative Thinking, Scriebner's Sons, New York, 1962, P. 296.

ب- طريقة المترابطات :

وتهدف إلى خلق الأفكار عن طريق المترابطات التى تمر بمراحل: (١) تعيين المشكلة أو الموضوع (٢) جعل الغريب مألوفاً (٣) فهم المشكلة أو الموضوع (٤) إجراء التماثلات (٥) جعل المألوف غريباً (٦) تقييم الحلول واختيار ما يناسب تبعاً لطبيعة الموضوع أو المشكلة.

جـ- المناقشات والتباحث :

وتهدف إلى حل المشكلات التى توضح معرفة ظاهرة معينة أو فحص مبدأ معين أو نظرية معينة أو طريقة معينة، وتعتمد الطريقة على مناقشة أفكار الحاضرين كأنهم باحثين. وكل يقف كباحث وراء أفكاره، وأن تتابع الأفكار لكل الحاضرين فى خط المناقشة، وأن يفهم كل واحد أفكار غيره التى طرحها وأن يحاول استكمالها فى إطار خط المناقشة. وهذه الطريقة تهدف إلى تنمية الوعى والتربية الذاتية للفرد والتعاون فى مجال الأفكار.

- W.R. Utterback, Group Thinking and Conference Leadership, Holt, Rinehart and Winston, New York, 1964, PP. 8-15.

الشعب. واجتهاد الحاكم فى تفسير القانون الطبيعى ليس مطلقاً بل يراقب عليه ويحدوه بالتأييد والقبول أو يستهجنه بالرفض والإطاحة الرأى العام للشعب ولن يستطيع الرأى العام القيام بهذه المهمة إلا إذا كان واعياً منظماً، ولن يكون واعياً منظماً إلا إذا كان متعلماً لدرجة النضوج التى تسمح له بالقيام بهذه المهمة.

ومع الثورة الصناعية فى إنجلترا بدأ من القرن السادس عشر والسابع عشر ومع تطلع إنجلترا إلى ريادة العالم من خلال التفوق الصناعى كان التعليم فى بؤرة اهتمام الدولة ولم تغفل عن نشره على الكافة، وهو نفس سلوك الدول الأوروبية الأخرى التى انتهت إلى الصناعة تقليداً لإنجلترا بعد ذلك. ومع أول دول صناعية فى أسيا- اليابان- فى تجربتها التنموية الصناعية الأولى والتى تسمى "بثورة الميجى" فتح أبواب التعليم على مصارعه، فأنشأ المدرسة الابتدائية الشعبية لتكون مفتوحة فى كل وقت، ولتستقبل اليابانيون بلا تفرقة عند أى سن عمرية للمتعلم، فانتهت الأمية فى اليابان بتشييع أخر أمى إلى مقره الأخير بنهاية القرن التاسع عشر، ومرة أخرى تقضى اليابان على أمية الكمبيوتر فى منتصف الستينات من القرن العشرين. ونفس الحال فى مصر مع بناء أول تجربة تنمية جادة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، حيث اهتم محمد على بالتعليم وفتح المدارس على مصراعيها. ونفس الحال فى تجربة التنمية الجادة الثانية والأخيرة فى النصف الثانى من القرن العشرين، اعتمدت التنمية الناصرية على توسيع التعليم بشكل لم يحدث من قبل فى مصر وأصبح التعليم مجانياً فى كل مراحل التعليم من الحضانة إلى الدكتوراه، ولم يعد هناك طفل ليس له مكان فى المدرسة، أو راغب فى التعليم الجامعى ولا يتمكن منه لأى عائق إلا قدرته الذاتية على التعلم.

ويعرض تقرير التنمية البشرية للعالم الذى يصدره برنامج الأمم المتحدة الانمائى سنويا، هذه الحقيقة عام ٢٠٠٢. فنجد الدول الاستعمارية القديمة والحديثة ودول الحياد السياسى والعسكرى (دول اسكندنافة) بالإضافة إلى الدولة وفيرة الأرض الزراعية والموارد الطبيعية قليلة السكان (كندا، أستراليا، نيوزيلندا) تتصدر قائمة الدول التى حققت تنمية بشرية مرتفعة، وهى التنمية التى أحد أهم معاييرها "معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بالنسبة للبالغين (عمر ١٥ عاماً فأكثر)، وكذلك الشباب (عمر ١٥ عاماً حتى ٢٥ عاماً)، ولقد تخلصت هذه الدول من الأمية نهائياً على مستوى المعيارين باستثناء كل من أسبانيا حيث كان المعدل الأول الخاص بالبالغين عام ١٩٩٩ (٩٦,٣%)، بينما المعدل الثانى

الخاص بالشباب عام ٢٠٠٢ كان (٩٩,٥%)، وإيطاليا حيث كان المعدل الأول (٩٧,٧%) والثانى (٩٩,٨%) فى نفس السنوات. أما الدول الاستعمارية الجديدة الولايات المتحدة الأمريكية فتحتل مكاناً متقدماً فى صدر الدول المحققة للتنمية البشرية المرتفعة، والدولة الاستعمارية الجديدة إسرائيل فإن المعدل الأول فيها (٩١,٤%)والثانى (٩٩,٨%) فى نفس السنوات، ومن الواضح أن نسب التخلص من الأمية تكاد تصل فى الدول الأخيرة إلى الكمال وخاصة بالنسبة للشباب، وتتضمن مجموعة الدول التى حققت تنمية بشرية مرتفعة بعض دول العالم الثانى الذى كان اشتراكياً مثل سلوفينيا، استونيا، لاتفيا، ليتوانيا (توابع الاتحاد السوفيتى السابق) والجمهورية التشيكية، بولندا، هنجاريا، سلوفاكيا، كوبا، وكذلك تتضمن المجموعة بعض دول العالم الثالث المتخلفة ذات إنتاج المواد الأولية التصديرية مثل الأرجنتين، البحرين، شيلى، الكويت، كوستاريكا، أوروجواى، قطر، الإمارات العربية المتحدة، جزر البهاما، المكسيك، ترينداد وتوباجو، أنتجوا وبربودا. وجميع الدول التى حققت تنمية بشرية مرتفعة لا يتجاوز (٥٥) خمس وخمسون دولة من مجموع دول العالم البالغ (١٧٧) مائة وسبع وسبعون دولة، تحتجز الدول الاستعمارية القديمة والجديدة نسبة (٤٠%) من عددها، بينما تحتجز دول العالم الاشتراكى السابق حوالى (١٥%)، ودول جنوب شرق أسيا الثلاث (٠,٠٥%)، أما الدول المتخلفة وفيرة الموارد الطبيعية التصديرية فتحتجز حوالى (٢٢%) من دول المجموعة.

ويمكن الرجوع إلى الجهود المبذولة فى مجال التعليم فى العالم المتقدم ابتداء من نسبة المنفق على التعليم من الناتج المحلى الإجمالى، وعدد الطلاب لكل مدرس فى المراحل التعليمية قبل الجامعية، ثم نسبة التعليم الجامعى لعدد السكان، ونسبة من يدرسون العلوم الاجتماعية والقانون إلى الدارسين للعلوم الأساسية والطبيعية والطبية. والجدول التالى يوضح نسبة الانفاق على التعليم من الناتج القومى الإجمالى.

جدول رقم (٨)

النسبة المئوية للانفاق على التعليم من الناتج المحلى الإجمالى (١٩٩٦)

الدولة	% من الناتج المحلى الإجمالى	الدولة	% من الناتج المحلى الإجمالى	الدولة	% من الناتج المحلى الإجمالى
فرنسا	٦	الاتحاد الروسى	٣,٥	بتسوانا	١٠,٣
إيطاليا	٤,٩	الهند	٣,٣	بوروندى	٤,٠
ألمانيا	٤,٨	الصين	٢,٣	الكونغو	٦,١
إنجلترا	٥,٣	باكستان	٣,٠	رواندا	٣,٨
إسرائيل	٧,٦	أوكرانيا	٧,٣	السنغال	٣,٧
الولايات المتحدة	٥,٤	أوزبكستان	٧,٧	جنوب أفريقيا	٨,٠
النمسا	٥,٤	طاجكستان	٤,٨	السودان	١,٤
كندا	٦	أذربيجان	٣,٣	الصومال	—
هولندا	—	كوريا	٣,٧	أثيوبيا	٤,٠
بلجيكا	٥,٦	سنغافورة	٣,٠	بوركينا فاسو	٣,٦
أسبانيا	٥,٠	ميانيمار	١,٢٥	سوريا	٤,٢
السويد	٨,٣	تونس	٦,٧	الإمارات العربية المتحدة	١,٨
سويسرا	٥,٤	المغرب	٥,٣	الأردن	٧,٩
أستراليا	٥,٥	مصر	٤,٨	الكويت	٤,٨
مولدوفا	١٠,٦	السعودية	٥,١	كوبا	—
كيريباتى	١١,٤	الجزائر	—	الأرجنتين	٣,٥
شيلى	٣,٤	المكسيك	٤,٩		

- تقرير عن التربية فى العالم، منشورات اليونسكو، عام ٢٠٠٠، ص١٦٤-١٦٧.

ويوضح الجدول السابق (رقم ٧) حجم الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج القومى الإجمالى. ويبدوا أن كفاءة التعليم وعظم أثره على المجتمع وخاصة فى مجال الإبداع والتقدم التكنولوجى لا يرتبط بمقدار حجم الانفاق على التعليم بقدر اعتماده على كفاءة العملية التعليمية وقدرتها على خلق المهارات الإبداعية. فالجدول السابق يوضح أن أعلى نسبة من الناتج القومى الإجمالى الموجهة إلى التعليم تظهر فى دول ليست بالمتقدمة وليس بها أى تطوير تكنولوجى مثل دولة كيريباتى ١١,٤%، مولدوفيا ١٠,٦%، بتسوانا ١٠,٣%، ويلى هذه الدول السويد ٨,٣%، ثم جنوب أفريقيا ٨٥، ثم إسرائيل ٧,٦%. أما

بقية الدوال سواء كانت دول من الشمال المتقدم أو دول الجنـوب المتخلـف، فالنسـبة المقتطعة من الدخل القومى الإجمالى تكاد تتساوى فى دول متقدمـة فـى الشـمال ودول متخلفة فى الجنوب، مثال ذلك الولايات المتحـدة (٥,٤%)، إنجلتـرا (٥,٣%)، أسـبانيا (٥%)، والنسبة فى السعودية (٥%). بل إن بعض الدول المتخلفة تزيد فيها هذه النسبة عنها فى الدول الصناعية المتقدمة فى الشمال مثل الأردن (٧,٩%)، وتـونس (٦,٧%)، الكونغو (٦,١٥)، بينما هى فى إيطاليا (٤,٩%)، وفى ألمانيا (٤,٨%)، الاتحاد الروسى (٣,٥%). ولعل ذلك يؤكد أهمية الكيف على الكم، فليس حجم الانفاق على التعليم هو الذى يضمن نوعية ومستوى المعرفة العلمية، أو يضمن تكوين القدرات الإبداعية عند الأفـراد خريجى نظام التعليم، إذ تظل الدافعية والإصرار على تحقيق أهداف محددة يـتم صـياغة برامج التعليم لتحقيقها أهم من حجم الانفاق على التعليم. فالتفوق العلمى والتكنولـوجى لإسرائيل ليس سببه زيادة نسبة الانفاق على التعليم من الدخل القومى الإجمالى (٧,٦%)، ولكن سببه الأساسى الدافعية القوية والرغبة الأكيدة الصامدة فى تحقيق التفوق على كـل جيرانها من العرب، إن لم يكن شعوب الشرق الأوسط كله، نتيجة خوفها المستمر من كل من حولها من الشعوب المتيقنة من عدم شرعية وجودها فى المنطقة. ولذلك فإن زيـادة نسبة الانفاق على التعليم نتيجة لوجود هذه الدافعية إلى هدف مصيرى لابد من تحقيقـه وهو التفوق على كل جيرانها، ولذلك لم يكن غريباً أن يأتى تفوق إسرائيل التكنولوجى فى المجال العسكرى وفى إنتاج الأسلحة، سواء على مستوى الأسلحة التقليدية، أو النووية، أو الإلكترونية.

وتوضح نسبة التلاميذ لكل مدرس فى مراحل التعليم قبل الجامعى مدى الاهتمام بالتعليم، فضلاً على أنه معيار جزئى وليس نهائى على نوعية التعليم كما يوضحه الجدول التالى (رقم ٨). ويلاحظ من الجدول السابق أن الدول التى أحـدثت تطـوراً تكنولوجيـا ومازالت قادرة على التطوير التكنولوجى ينخفض فيها نسبة عدد الطلاب لكل مدرس فـى مراحل التعليم الابتدائى والثانوى. وهى الولايات المتحدة وإسـرائيل وإنجلتـرا وفرنسـا وإيطاليا واليابان وبلجيكا وهولندا وأسبانيا، وهى دول الاستعمار الحديث ودول الاستعمار القديم، بالإضافة إلى ألمانيا. فيتراوح عدد الطلاب لكل مدرس ما بين (١١ طالـب) فـى إيطاليا كحد أدنى إلى (١٩ طالبة) كحد أقصى. وعلى مستوى التعليم الثانوى فيتراوح عدد الطلاب لكل مدرس بين (١١ طالب) كحد أدنى فى إيطاليا و(١٧) طالب فى أسبانيا وألمانيا كحد أعلى.

جدول رقم (٩)

نسبة التلاميذ لكل مدرس في التعليم ما قبل الجامعي (١٩٩٦)

البلد	قبل الابتدائى	الابتدائى	الثانوى العام	البلد	قبل الابتدائى	الابتدائى	الثانوى العام
الولايات المتحدة	٢٨	١٦	١٥	الاتحاد الروسى	(٩)	٢٢	(١٣)
إسرائيل	٢٠	(١٥)	–	أوكرانيا	(٩)	٢٢	(١٠)
إنجلترا	٢٩	١٩	١٣	أوزبكستان	١١	٢١	٩
فرنسا	١٣	١٩	–	طاجكستان	١١	٢٤	١٦
إيطاليا	١٤	١١	١١	أذربيجان	٧	٢٠	–
بلجيكا	–	١٤	–	إيران	٣٢	٣١	٣٢
هولندا	١٤	١٦	–	باكستان	–	٤٣	(١٩)
البرتغال	(١٩)	(١٤)	(١٠)	الهند	–	٤٧	٣٣
أسبانيا	١٩	١٧	(١٧)	الصين	١٨	٢٤	١٧
اليابان	١٦	١٩	١٤	ميانيمار	–	٤٦	١٦
ألمانيا	٢٠	١٧	١٧	كوريا	٢٨	٣٤	٢٥
السويد	٢٠	١٢	١١	سنغافورة	(٢٣)	٢٥	٢٠
سويسرا	١٤	١٢	–	ماليزيا	٢٩	١٩	١٩
كندا	٤٠	١٦	١٩	الأرجنتين	–	١٥	١٨
أستراليا	–	١٧	١٢	المكسيك	٢٢	٢٨	١٧
النمسا	١٧	١٢	٩	البرازيل	١٩	٢٤	–
مولدوفيا	٧	٢٣	–	كوبا	٢٤	١٢	١١
كوريباتى	–	٢٤	١٧	شيلى	٣٠	٣٠	–
بلغاريا	١١	١٧	١١	بتسوانا	–	٢٥	١٨
تونس	(٢٦)	٢٤	١٩	بوروندى	–	٥٠	(٢٦)
المغرب	٢١	٢٨	١٧	الكونغو	–	٧٠	٣٣
مصر	٢٤	١٢٣	١٧	رواندا	–	(٥٧)	–
السعودية	١١	١٣	١٣	السنغال	٢٠	٥٦	٢٤
سوريا	٢٢	٢٣	١٩	جنوب أفريقيا	٢٤	٣٦	٢٩
الجزائر	٢٥	٢٧	١٧	بوركينا فاسو	٤١	٥٠	(٢٩)
الكويت	١٥	١٣	١١	أثيوبيا	٣٨	٤٣	٣٥
الأردن	(٢١)	(٢٥)	(١٧)	الصومال	–	–	–
الإمارات العربية	١٨	١٦	١٣	اليمن	(١٥)	٣٠	٢١
السودان	٣٩	٢٩	٢٦				

- تقرير عن التربية في العالم، منشـــورات اليونســـكو، عـــام ٢٠٠٠، ص١٥٢-١٥٥، الأرقام بين قوسين هي أرقام ١٩٩٠.

ويظهر الاهتمام بالتعليم فى الدول التى كانت ضمن دول الاتحاد السوفيتى السابق الذى كان أقدر دول العالم على التطور التكنولوجى السريع، إذ انتقل من تكنولوجيا المجتمع الإقطاعى المتخلف إلى تجاوز التكنولوجيا الغربية والولايات المتحدة وخاصة فى الأسلحة فى فترة لا تتجاوز خمسة وعشرين عاماً. وهذه الدول مازالت عند نفس نمط الاهتمام بالتعليم كما كانت قبل انفصالها عن الاتحاد السوفيتى، فنجد نسبة عدد الطلاب إلى كل مدرس فى المراحل الثلاثة أفضل مما هى فى كل الدول المتقدمة سواء الاستعمارية منها مثل الولايات المتحدة وإنجلترا أو غير الاستعمارية مثل ألمانيا. فيتراوح عدد الطلاب لكل مدرس فى التعليم ما قبل الابتدائى بين (٧ طلاب) فى أذربيجان كحد أدنى و(١١ طالب) فى بلغاريا، فى التعليم الابتدائى تتراوح النسبة بين (١٧ طالب) كحد أدنى فى بلغاريا إلى (٢٤ طالب) فى طاجكستان كحد أعلى. وفى التعليم الثانوى تتراوح النسبة بين (٩ طلاب) فى أذربيجان كحد أدنى إلى (١٣ طالب) فى الاتحاد الروسى كحد أعلى. وتنضم إلى هذه الدول كوبا التى مازالت دولة اشتراكية، حيث تكون النسبة فى التعليم ما قبل الابتدائى (٢٤ طالب) وفى التعليم الابتدائى (١٢ طالب) وفى التعليم الثانوى (١١ طالب)، وهى نسبة أفضل من النسب السائدة وفى كل من الولايات المتحدة وإنجلترا.

أما الدول المتخلفة فتتراوح نسب عدد الطلاب لكل مدرس ما بين (١٨ طالب) فى الصين كحد أدنى، (٣٨ طالب) فى أثيوبيا كحد أعلى فى التعليم ما قبل الابتدائى، بينما تتراوح النسبة فى التعليم الابتدائى ما بين (١٥ طالب فى الأرجنتين) كحد أدنى، (٧٠ طالب) فى الكونغو كحد أعلى. وفى التعليم الثانوى تتراوح النسبة ما بين (١١ طالب) فى كوبا إلى (٣٣ طالب) فى الهند والكونغو.

ونسبة عدد الطلاب لكل مدرس تعتبر مؤشراً جزئياً أيضاً للدلالة على جودة التعليم، وتتناسب نسبة انخفاض عدد الطلاب لكل مدرس مع الإشارة إلى جودة التعليم وارتفاع مستوى الطلاب العلمى وتكوين الإبداع الذى يفضى إلى القدرة على التطوير والتحديث التكنولوجى. إلا أنه يظل معياراً جزئياً لهذا التقييم، ويكمل هذا المعيار التعرف على عدد الطلاب بالنسبة لحجم السكان، وتوجهات هذه الطلاب فى مرحلة التعليم الجامعى إلى دراسة الآداب والعلوم الاجتماعية والقانونية، ودراسة العلوم الأساسية والطبيعية وعلوم الحياة. والجدول التالى عدد الطلاب الجامعيين بالنسبة لعدد السكان، وتوزيع الطلاب على التخصصات المختلفة (جدول رقم ٩).

جدول رقم (٩)

نسبة التلاميذ لكل مدرس فى التعليم ما قبل الجامعى (١٩٩٦)

البلد	قبل الابتدائى	الابتدائى	الثانوى العام	البلد	قبل الابتدائى	الابتدائى	الثانوى العام
الولايات المتحدة	٢٨	١٦	١٥	الاتحاد الروسى	(٩)	٢٢	(١٣)
إسرائيل	٢٠	(١٥)	–	أوكرانيا	(٩)	٢٢	(١٠)
إنجلترا	٢٩	١٩	١٣	أوزبكستان	١١	٢١	٩
فرنسا	١٣	١٩	–	طاجكستان	١١	٢٤	١٦
إيطاليا	١٤	١١	١١	أذربيجان	٧	٢٠	–
بلجيكا	–	١٤	–	إيران	٣٢	٣١	٣٢
هولندا	١٤	١٦	–	باكستان	–	٤٣	(١٩)
البرتغال	(١٩)	(١٤)	(١٠)	الهند	–	٤٧	٣٣
أسبانيا	١٩	١٧	(١٧)	الصين	١٨	٢٤	١٧
اليابان	١٦	١٩	١٤	ميانيمار	–	٤٦	١٦
ألمانيا	٢٠	١٧	١٧	كوريا	٢٨	٣٤	٢٥
السويد	٢٠	١٢	١١	سنغافورة	(٢٣)	٢٥	٢٠
سويسرا	١٤	١٢	–	ماليزيا	٢٩	١٩	١٩
كندا	٤٠	١٦	١٩	الأرجنتين	–	١٥	١٨
أستراليا	–	١٧	١٢	المكسيك	٢٢	٢٨	١٧
النمسا	١٧	١٢	٩	البرازيل	١٩	٢٤	–
مولدوفيا	٧	٢٣	–	كوبا	٢٤	١٢	١١
كيريباتى	–	٢٤	١٧	شيلى	٣٠	٣٠	–
بلغاريا	١١	١٧	١١	بتسوانا	–	٢٥	١٨
تونس	(٢٦)	٢٤	١٩	بوروندى	–	٥٠	(٢٦)
المغرب	٢١	٢٨	١٧	الكونغو	–	٧٠	٣٣
مصر	٢٤	١٢٣	١٧	رواندا	–	(٥٧)	–
السعودية	١١	١٣	١٣	السنغال	٢٠	٥٦	٢٤
سوريا	٢٢	٢٣	١٩	جنوب أفريقيا	٢٤	٣٦	٢٩
الجزائر	٢٥	٢٧	١٧	بوركينا فاسو	٤١	٥٠	(٢٩)
الكويت	١٥	١٣	١١	أثيوبيا	٣٨	٤٣	٣٥
الأردن	(٢١)	(٢٥)	(١٧)	الصومال	–	–	–
الإمارات العربية	١٨	١٦	١٣	اليمن	(١٥)	٣٠	٢١
السودان	٣٩	٢٩	٢٦				

- تقرير عن التربية فى العالم، منشورات اليونسكو، عام ٢٠٠٠، ص١٥٢-١٥٥، الأرقام بين قوسين هى أرقام ١٩٩٠.

ويظهر الاهتمام بالتعليم فى الدول التى كانت ضمن دول الاتحاد السوفيتى السابق الذى كان أقدر دول العالم على التطور التكنولوجى السريع، إذ انتقل من تكنولوجيا المجتمع الإقطاعى المتخلف إلى تجاوز التكنولوجيا الغربية والولايات المتحدة وخاصة فى الأسلحة فى فترة لا تتجاوز خمسة وعشرين عاماً. وهذه الدول مازالت عند نفس نمط الاهتمام بالتعليم كما كانت قبل انفصالها عن الاتحاد السوفيتى، فنجد نسبة عدد الطلاب إلى كل مدرس فى المراحل الثلاثة أفضل مما هى فى كل الدول المتقدمة سواء الاستعمارية منها مثل الولايات المتحدة وإنجلترا أو غير الاستعمارية مثل ألمانيا. فيتراوح عدد الطلاب لكل مدرس فى التعليم ما قبل الابتدائى بين (٧ طلاب) فى أذربيجان كحد أدنى و(١١ طالب) فى بلغاريا، فى التعليم الابتدائى تتراوح النسبة بين (١٧ طالب) كحد أدنى فى بلغاريا إلى (٢٤ طالب) فى طاجكستان كحد أعلى. وفى التعليم الثانوى تتراوح النسبة بين (٩ طلاب) فى أذربيجان كحد أدنى إلى (١٣ طالب) فى الاتحاد الروسى كحد أعلى. وتنضم إلى هذه الدول كوبا التى مازالت دولة اشتراكية، حيث تكون النسبة فى التعليم ما قبل الابتدائى (٢٤ طالب) وفى التعليم الابتدائى (١٢ طالب) وفى التعليم الثانوى (١١ طالب)، وهى نسبة أفضل من النسب السائدة وفى كل من الولايات المتحدة وإنجلترا.

أما الدول المتخلفة فتتراوح نسب عدد الطلاب لكل مدرس ما بين (١٨ طالب) فى الصين كحد أدنى، (٣٨ طالب) فى أثيوبيا كحد أعلى فى التعليم ما قبل الابتدائى، بينما تتراوح النسبة فى التعليم الابتدائى ما بين (١٥ طالب فى الأرجنتين) كحد أدنى، (٧٠ طالب) فى الكونغو كحد أعلى. وفى التعليم الثانوى تتراوح النسبة ما بين (١١ طالب) فى كوبا إلى (٣٣ طالب) فى الهند والكونغو.

ونسبة عدد الطلاب لكل مدرس تعتبر مؤشراً جزئياً أيضاً للدلالة على جودة التعليم، وتتناسب نسبة انخفاض عدد الطلاب لكل مدرس مع الإشارة إلى جودة التعليم وارتفاع مستوى الطلاب العلمى وتكوين الإبداع الذى يفضى إلى القدرة على التطوير والتحديث التكنولوجى. إلا أنه يظل معياراً جزئياً لهذا التقييم، ويكمل هذا المعيار التعرف على عدد الطلاب بالنسبة لحجم السكان، وتوجهات هذه الطلاب فى مرحلة التعليم الجامعى إلى دراسة الآداب والعلوم الاجتماعية والقانونية، ودراسة العلوم الأساسية والطبيعية وعلوم الحياة. والجدول التالى عدد الطلاب الجامعيين بالنسبة لعدد السكان، وتوزيع الطلاب على التخصصات المختلفة (جدول رقم ٩).

جدول رقم (١٠)

عدد طلاب الجامعة لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان وتوزيعهم على التخصصات المختلفة، بالنسبة المئوية للتخصص من مجموع الطلاب عام ١٩٩٦

البلد	عدد الطلاب لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان	التوزيع على التخصصات				
		التربية %	الدراسات الإنسانية %	القانون والعلوم الاجتماعية %	العلوم الطبيعية والهندسية والزراعية %	العلوم الطبية %
الولايات المتحدة الأمريكية	٥٣٤١	٩	١٦	٣٦	١٩	١٢
إسرائيل	٣٥٧١	–	–	–	–	–
إنجلترا	٣١٣٧	٩	١٥	٣١	٢٩	١٦
فرنسا	٣٥٤١	٤	١٥	٤٠	٢٥	١١
إيطاليا	٣٢٩٩	٣	١٥	٤٢	٢٨	٩
بلجيكا	٣٥٥١	–	–	–	–	–
هولندا	٣١١٨	١٢	٨	٤٨	٢٠	١٠
البرتغال	٣٢٤٢	١٢	٨	٤١	٣١	٦
أسبانيا	٤٢٥٤	٨	١٠	٤٢	٣١	٧
اليابان	٣١٣١	٨	٥٦	–	٢٣	٨
ألمانيا	٣١٣٨	٦	١٦	٣١	٣١	١١
السويد	٣١١٦	١٤	١٦	٢٦	٣١	١٣
سويسرا	٢٠٧٢	٥	١٤	٤١	٣١	٨
كندا	٥٩٥٣	٧	١٢	٢٩	٢٨	٨
أستراليا	٥٦٨٢	٨	١٣	٣٣	٣٢	١٢
النمسا	٢٩٨٨	٧	١٥	٤١	٢٨	٨
مولدوفيا	–	–	–	–	–	–
كيريباتى	–	–	–	–	–	–
بلغاريا	٣١١٠	١٤	٨	٣٩	٢٥	٧
الاتحاد الروسى	٣٠٠٦	١٠	٧	٢٢	٤٩	٩
أوكرانيا	٢٩٩٦	–	–	–	–	–
جورجيا	٣١٤٩	١١	١٤	١٦	٤٨	١٠
أوزبكستان	(٢٩٣٨)	–	–	–	–	–
طاجكستان	١٨٩٥	٣٨	٢	٥	٢٣	١٤
أذربيجان	(٢٢٨٩)	–	–	–	–	–
إيران	١٧٦٣	١٤	١٣	٢١	٣١	١٢

البلد	عدد الطلاب لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان	التوزيع على التخصصات				
		التربية %	الدراسات الإنسانية %	القانون والعلوم الاجتماعية %	العلوم الطبيعية والهندسية والزراعية %	العلوم الطبية %
باكستان	(٢٩١)	–	–	–	–	–
الهند	٦٣٨	٤	٧٠	–	٢٥	٢
الصين	٤٧٣	١٦	٦	٩	٥٣	٩
ميانيمار	–	–	٤٢	٢٢	٣٧	–
كوريا الشمالية	٣١٤٩	–	–	–	–	–
كوريا الجنوبية	٦١٠٦	٦	١٧	٢٥	٣٤	٥
سنغافورة	٢٧٣٠	٧	٣٣	–	٥٨	٣
ماليزيا	١٠٤٨	–	–	–	–	–
تونس	١٣٤١	٢	٢٤	٣٢	٢٧	٨
المغرب	١١٦٧	–	٦٧	–	٢٩	٣
مصر	١٨٩٥	١٦	١٩	٤١	١٥	٧
السعودية	١٤٥٥	٣٦	١٩	٢٣	١٨	٣
سوريا	١٥٥٩	٢	٥٥	–	٣١	١٢
الجزائر	١٢٣٨	١	١٣	٢٥	٥٠	١٠
الكويت	١٧٥٠	٣١	٨	٣٤	١٣	٤
الأردن	–	١٢	١٨	٣٢	٢٧	١١
الإمارات العربية	٨٠١	٣١	٢٧	١٤	٢٧	٢
السودان	(٢٧٥)	–	–	–	–	–
الصومال	–	–	–	–	–	–
اليمن	٤١٩	٢٦	٢٠	٤٢	–	٤
الارجنتين	٣١١٧	٢	١١	٤٢	٣٠	١٤
المكسيك	١٧٣٩	١٤	٢	٤١	٣١	٨
البرازيل	١٤٢٤	١٢	٩	٤٤	٢٣	٩
كوبا	١٠١٣	٣٤	٢	٩	٢١	٢٦
شيلي	١٥٤٦	٨	٤٤	–	٤٣	٦
بتسوانا	٥٨٧	٧	٣١	٣٥	١٩	٩
بوروندي	–	–	–	–	–	–
الكونغو	–	–	–	–	–	–
رواندا	–	–	–	–	–	–
السنغال	٣٩٧	–	–	–	–	–
جنوب أفريقيا	١٨٤١	٢١	١٣	٤٤	١٨	٤

البلد	عدد الطلاب لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان	التوزيع على التخصصات				
		التربية %	الدراسات الإنسانية %	القانون والعلوم الاجتماعية %	العلوم الطبيعية والهندسية والزراعية %	العلوم الطبية %
بوركينا فاسو	٨٣	٧	٣١	٣٥	١٩	٩
أثيوبيا	٧٤	٢٥	٣	٣٢	٣٦	٦

- تقرير عن التربية فى العالم، منشورات اليونسكو، عام ٢٠٠٠، ص١٥٦-١٦٣.
- الأرقام داخل قوسين، إحصاءات عام ١٩٩٠.

يتضح من الجدول السابق (جدول رقم ٩) أن أعلى نسبة للتعليم الجامعى فى العالم تتحقق فى كوريا الجنوبية (٦,١%) من عدد السكان، ويليها كندا (٥,٩%) ثم أستراليا (٥,٧%) ثم الولايات المتحدة الأمريكية (٥,٣%)، وإذا ما استثنينا الدول وفيرة الموارد خفيفة السكان (الغنية بالموارد الطبيعية) كحالة خاصة، وهى أستراليا وكندا، فإنه يمكن القول أن دول الاستعمار القديم والاستعمار الحديث تحتجز أعلى نسبة من التعليم الجامعى لشعوبها. فدول الاستعمار الحديث الولايات المتحدة الأمريكية تحتجز أعلى نسبة للتعليم الجامعى فى دول الاستعمار الحديث والقديم (٥,٣٥)، ويليها مباشرة أحد دول الاستعمار القديم أسبانيا (٤,٣٥)، ثم دولة الاستعمار الحديث إسرائيل (٣,٦%). أما بقية دول الاستعمار القديم فإنها تحتفظ بأعلى نسبة للتعليم الجامعى لا تقل عن (٣,١%) فى أى دول منهم. وهو ما يؤكد أن الاستعمار سواء القديم أو الجديد أتاح لهذه الدول الاستعمارية القدرة على بناء التراكم فى مجال التعليم بقدر بناء التراكم الرأسمالى فى مجال الاقتصاد بحيث أصبح استمرار التعليم الجامعى عند مستوى مرتفع بالشكل الذى هو عليه فى الجدول السابق مسألة حتمية وتتم بشكل تلقائى، على خلاف الدول المتخلفة التى تتراوح نسبة التعليم الجامعى من أفراد أى دولة منها ما بين (٠,٠٧%) فى أثيوبيا كحد أدنى، (١,٩%) فى مصر كحد أعلى، وهى سمة غالبة وواضحة فى كل الدول التى كانت مستعمرات.

إلا أنه يلاحظ أن الدول التى كانت اشتراكية أو التى كانت ضمن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية مازالت تحتفظ رغم انفصالها وتفككها بالنسبة الأعلى التالية للنسبة السائدة فى الدول الاستعمارية القديمة والجديدة، حيث نجد هذه النسبة

(٣,١%) فى جورجيا، (٣,١%) فى بلغاريا، (٣%) فى الاتحـــاد الروســـى، (٣%) فـــى أوكرانيا، (٣%) فى أوزبكستان، (٢,٣%) فى أذربيجان، (٣,١%) كوريا الشمالية، وهى نسب لم تصل إليها أى دولة من الدول المتخلفة التى كانت ضمن المســـتعمرات الســـابقة للعالم الأوروبى، هو ما يؤكد أن هذه الدول فى بنائها السريع للتطور والتقدم الاقتصــــادى كانت تعتمد على التعليم كأحد القواعد التى يقوم عليها النمو والتنمية، وأن التعليم كـــان متاحاً للغالبية من أفراد المجتمع فيها، وأنه أساس تطورها التكنولوجى السريع الســـابق الحديث عنه.

كما يلاحظ من الجدول السابق (رقم ٩) أن كل الدول الصناعية المتقدمة حافظت على حوالى ثلث عدد الطلاب الجامعيين فى إطار تخصص العلوم الطبيعيـــة والهندســـية والزراعية، وزادت هذه النسب فى بعض الدول ذات التوجهات الخاصة مثل كوريا الجنوبية (٣٩%) وإيران (٤٣%)، والصين (٥٢%)، وسنغافورة (٦١%). أما الدول المتخلفة التى كانت مستعمرات فإن غالبية طلاب الجامعات بعيدين عن هذا التخصص، فيصل فى الدولة ذات أعلى معدل للتعليم الجامعى مصر إلى (٢٢%) من عدد الطلاب بينما (٧٨%) فى عدد الطلاب الجامعيين فى العلوم الاجتماعية والتربية والقانون والدراسات الإنسانية. والغالبية الساحقة من عدد طلاب الجامعة فى هذه الدول المتخلفة التى كانت مستعمرات سابقة يغلب على طلابها التوجه بعيداً عن العلوم الطبيعية والهندسية والزراعية والطبية، وهى العلوم التى تشكل أساس التطور التكنولوجى. ومن ثم ليس غريباً أن تتسم هذه الدول بـــالتخلف التكنولوجى كأساس متين للتخلف الاقتصادى والاجتماعى المستمر الذى ســـوف نناقشـــه لاحقاً ضمن سمات التخلف.

ولا تكتمل صورة الاهتمام بالتعليم والبحث العلمى إلا بعرض حجم القوة العاملـــة القادرة على وضع العلم فى خدمة التطور التكنولوجى، وهـــم البـــاحثون العلميـــين فـــى الجامعات ومراكز البحوث العلمية، الذين أنتجهم نظام التعليم فى المجتمع والذى استطاع أن يجندهم للبحث العلمى فى مراكز البحوث العلمية والتطـــوير التكنولـــوجى. ويوضـــح الجدول التالى (رقم ١٠) عدد الباحثين فى المراكز العلمية لكل مليون نسمة.

جدول رقم (١١)

عدد الباحثين فى المراكز العلمية لكل مليون شخص

الدولة	عدد الباحثين	الدولة	عدد الباحثين	الدولة	عدد الباحثين
الولايات المتحدة	٤٥٢٦	أرمينيا	١٦٠٦	الكويت	٧٣
إسرائيل	١٥٧٠	أوزبكستان	–	الأردن	–
إنجلترا	٢٦٩١	أوكرانيا	١٧٤٩	الإمارات العربية	–
فرنسا	٣١٣٤	أذربيجان	١٢٤٨	السودان	–
إيطاليا	١١٥٦	جورجيا	٢٣١٧	الصومال	–
بلجيكا	٣١٨٠	إيران	٨٤	اليمن	–
هولندا	–	باكستان	٨٨	الأرجنتين	٧١٥
البرتغال	١٧٤٥	الهند	١٢٠	المكسيك	٧١٠
أسبانيا	٢٠٣٦	الصين	٦٣٣	البرازيل	٣٢٤
اليابان	٥٠٨٥	ميانيمار	–	كوبا	٥٣٨
ألمانيا	٣٢٢٢	كوريا الشمالية	–	شيلي	٤١٩
السويد	٥١٧١	كوريا الجنوبية	٤١٣	بتسوانا	–
سويسرا	٣٥٩٤	سنغافورة	٤٣٥٢	بوروندى	–
النمسا	٢٣٤٦	ماليزيا	٢٩٤	الكونغو	٢٩
كندا	٣٤٨٧	تونس	١٠١٣	رواندا	–
أستراليا	٣٤٤٦	المغرب	–	السنغال	–
مولدوفا	١٧١	مصر	–	جنوب أفريقيا	١٩٢
كيريباتى	–	السعودية	–	بوركينا فاسو	١٧
بلغاريا	١١٥٨	سوريا	٢٩	أثيوبيا	–
الاتحاد الروسى	٣٤١٥	الجزائر	–		

- البنك الدولى، مؤشرات التنمية فى العالم عام ٢٠٠٥، ص٣١٤-٣١٦.

يرتبط التطور والتحديث التكنولوجى بكثافة العلميين والباحثين فى مراكز البحوث العلمية، فتأتى أكبر كمية من الباحثين على مستوى العالم فى السويد، ويليها اليابان، ثم الولايات المتحدة الأمريكية، ثم سنغافورة. أما بقية دول العالم المتقدم فى الشمال فلا يقل عدد الباحثين عن (١١٥٦ باحث) لكل مليون نسمة فى إيطاليا كحد أدنى ويتزايد العدد (لكل مليون نسمة) حتى يتجاوز الثلاثة آلاف باحث. ويقترب عدد الباحثين لكل مليون فى الدول التى كانت ضمن دول الاتحاد السوفيتى السابق، لتصبح هذه الدول على قدم المساواة مع دول الشمال الصناعى المتقدم، فيتراوح عدد الباحثين فى هذه الدول بين

(٣٤١٥ باحث) كحد أدنى فى الاتحاد الروسى و(١٢٤٨ باحث) فى أذربيجان كحد أدنـى، وهو ما يجعل هذه الدول من ناحية وفرة الباحثين العلميين معادلة للمستوى الأوروبى. أما الدول المتخلفة فإن عدد الباحثين العلميين فى بعض الدول لا يكاد يذكر، مثل بوركينا فاسو (١٧ باحث) لكل مليون، أو الكويت (٧٣ باحث) لكل مليون. وكل الدول المتخلفة يضـعف فيها أعداد العاملين فى مجال البحث العلمى، ولو أن هناك دول أحدثت طفـرة فـى هـذا المجال مثل سنغافورة (٤٣٥٢ باحث)، وتونس (١٠٢٣ باحث) لكل مليون نسمة.

ورغم أهمية عدد الباحثين العلميين فى تحقيق التطور والتحديث التكنولوجى، إلا أنه ليس العامل الحاسم والأخير، فنجد دولاً تقل فيها كثافة العلماء والباحثين مثل إسرائيل (١٥٧٠ باحث) لكل مليون نسمة إلا أنها ذات تطور تكنولوجى عالمى مرتفع وخاصة فى الأسلحة، ودولاً أخرى ذات كثافة علمية أعلى مثل سنغافورة (٤٣٥٢ باحث) لكل مليون، ولكنها دون أى تطور أو تحديث تكنولوجى يذكر وكذلك هناك دول ذات كثافة علمية أقـل مثل الصين (٦٣٣ باحث) لكل مليون ومع ذلك ذات قدرات تكنولوجية عالية. وهو ما يؤكد أن الدور الأساسى الفاعل فى هذا المجال هو القدرة على تنظيم المجتمع ويقع ضمنه تنظيم البحث العلمى، والدافعية الاجتماعية لتحقيق أهداف قومية محددة.

٢- التفكير العلمى أساس السلوك العام:

لم يقتصر الأمر فى العالم المتقدم على إزالة الأمية ونشر التعليم ومنح أولويـة التعلم للعلوم الأساسية والطبيعية والرياضية، بل كان ومازال الاهتمام بجعـل الأسـلوب العلمى فى التفكير هو أساس السلوك العام فى المجتمع. فليس المنهج العلمى فى التفكير يخص الأفراد الأكثر تعليماً فقط دون الأقل تعليماً من أفراد الشعب، بما يجعلهم يصـبحون حالة خاصة داخل المجتمع، متميزين عن بقية أفراد المجتمع فـى سـلوكهم وأعمـالهم وتصرفاتهم، وفى طريقة تحقيقهم لدخولهم بالإنتاج، واستخدامهم لهذه الدخول بالاستهلاك، بل إن المنهج العلمى يشمل الكافة من أفراد المجتمع بما يجعل جميع أفراد المجتمع يكـاد يصلوا إلى التجانس التام، والسلوك الموحد ابتداء من توحد طريقة التفكير التى تقوم على الاقتناع والتسليم شعورياً أو لاشعورياً للمنهج العلمى فى التفكير.

لقد استطاع العالم المتقدم أن يحرر الإنسان من كل أثر للغيبيات والميتافيزيقيات

فى سلوكه العام، وكذلك حرر الإنسان من فكرة سابقة سيطرت على البشرية، وهى أن العالم (الكون) وجد منظماً تنظيماً دقيقاً وعلى الإنسان أن يكتشف هذا النظام ويسير حياته وفقاً لهذا النظام، وهى النظرة التى سادت الفلسفة المثالية، والتى أشاعها مفسرى وفقهاء الأديان، وبالتالى احتكرت هذه الفئات من البشر القدرة على اكتشاف نظام الكون وإصدار التنظيمات والتشريعات وقواعد السلوك الحاكمة للبشر خاصة الفئة الأخيرة. مع أن هذا التصور على عكس الحقيقة، فإذا كان العالم منظماً تنظيماً دقيقاً فما الداعى للأديان التى أنزلها الله تعالى فى كل مرحلة تاريخية من تطور عقل الإنسان من أجل تنظيم كل مقومات وجود المجتمع، وكل سلوكيات الإنسان فى كافة مجالات حياته وسعيه ونشاطه على الأرض. وهو أيضاً ما دعى عبقريات بشرية قبل نزول الأديان البشرية أن تحاول معالجة فوضى العالم وعدم انتظامه بوضع نظام يحكم مقومات وجود المجتمع الإنسانى، وكذلك يحكم سلوكيات الإنسان فى كافة مجالات حياته وسعيه ونشاطه على الأرض، مثل الأديان التى ابتدعها قدماء المصريين (أتون- أمون)، أو الكونفوشيسية فى الصين، والبوذية فى الهند.

إن العالم (الكون) يغص بالفوضى واللانظام، لا يسير وفقاً لغايات محددة، إنما تسود مساره الآلية (الفعل ورد الفعل)، ولا يمكن أن ينتظم إلا ابتداء من عقلانية الإنسان التى تعتمد على المعرفة التى يحصلها عقله الواعى، وبالتالى كلما زادت المعرفة كلما استطاع الإنسان أن يبتدع مزيداً من النظم الحاكمة والمنظمة لمسار الكون، ولن تزداد معرفة الإنسان وعقلانيته إلا بالعلم الذى هو فى حقيقته عبارة عن منهج للتفكير. ومن هنا كانت سيادة المنهجية العلمية فى التفكير مقوماً من مقومات اختلاف الشعوب وسبباً فى تطورها وتقدمها أو تقاعسها وعجزها.

وهكذا أصبح العالم (الكون) مملوكاً للإنسان يتحكم فيه بقدر علمه الذى وصل إليه، وبقدر استطاعته التأثير فى مساره والسيطرة عليه من خلال أدوات السيطرة التى يبتدعها (التكنولوجيا). وبعد استبعاد الغيبيات والميتافيزيقيات الحاكمة للعالم (الكون) أصبح الإنسان حراً فى كل تصرفاته، ومن هنا استطاع الغرب أن يقضى على الطابع الشخصى فى العلاقات الاجتماعية، سواء فى علاقات الإنتاج، أو علاقات الاستهلاك، أو علاقة الإنسان بالإنسان، وعلاقة الإنسان بالموارد الطبيعية، أو علاقة الإنسان بالدولة، وحل محل الطابع الشخصى للعلاقات بأسرها الطابع الموضوعى لهذه العلاقات.

لقد أصبحت الموضوعية والحياد تحكم نمط التفكير عند الخاصة والعامة من شعوب الدول الصناعية المتقدمة. والموضوعية كلمة بسيطة ولكنها تحمل معانى ومضامين كثيرة معقدة ومتداخلة. فأول ما تعنيه الموضوعية هى سيادة الروح الانتقادية للعقل المفكر، فهو لا يسلم بكل المسلمات الموجودة أو المقولات السابقة المشهورة إلا إذا اقتنع بصحتها عقلياً، أى بعد اختبارها على أسس عقلية وعلمية. وليس يعنى ذلك الموقف هو موقف العناد المستمر والمتعمد لكل ما هو شائع ومسلم به، بل يعنى اختبار الآراء الشائعة والمسلمات الذائعة وإخضاعها للفحص العقلى الدقيق، فإذا ما اطمئن إلى صحتها وعدم تناقضها مع المسلمات الأخرى، وعدم تناقضها مع الواقع، فإنه يقتنع بها كمسلمة صحيحة تحكم سلوكه، أما لو تبين له ضعفها أو تناقضها أو عدم اتساقها فإنها لا تعتبر مسلمة أو بديهية بالنسبة له، وبالتالى يكون له رأى أخر وبالتالى سلوك مختلف(١). ولعل هذا الجانب من سمات التفكير الموضوعى هو سمة التفكير الانتقادى لكل ما يعرض على

---

١) بالنسبة للمسلمات الدينية والقواعد الأخلاقية الفردية أو الاجتماعية الملزمة للأفراد والمجتمع والتى تحتوى عليها الأديان (المسيحية فى الشمال)، فلقد تم فصلها بعيداً عن التنظيم الاجتماعى ومن كونها قواعد عامة ملزمة إلى قواعد خاصة بالفرد وحده، يمكن أن يتعلق بها ويجعلها نبراساً وأساساً لتفكيره وبالتالى محدداً لسلوكه، أو أن يضعها جانباً كأنه لا يعلم عنها شيئاً. فمنذ حركة التنوير فى القرن السابع عشر ثم الفصل بين الكنيسة (الدين) والدولة، وبالتالى لم تعد المسلمات الدينية وقواعده الأخلاقية ملزمة للدولة، وكذلك غير ملزمة للأفراد إلا إذا اختاروا ذلك بمحض إرادتهم. فعلى مستوى الدولة تم اسقاط القواعد الدينية العامة، مثل تحريم الربا (الفلسفة الكالفانية والبروتستانتينية)، وكذلك التحرر من أى قواعد أخلاقية فى المعاملات الاقتصادية أو السياسية (الميكافيلية). أما على مستوى السلوك الفردى فلقد كان التحرر من القواعد الأخلاقية الدينية أوسع، ومن ثم كانت الخمور والتحرر الجنسى للمرأة، والشذوذ الجنسى للرجل، والمثلية الجنسية للمرأة أو الرجل من المسائل التى يحميها القانون، وليست مستباحة من قبل الأفراد فقط. لقد فقد الدين أى مقومات ضابطة للمجتمع أو للأفراد وأصبح الدين والكنيسة والاحتفالات الدينية مثل النشيد الوطنى والعلم للدولة، بالإضافة إلى استخدامه إعلامياً للضحك على ذقون البقية الباقية من المتمسكين بالدين فى داخل الدولة، وللضحك على ذقون شعوب الدول المتخلفة التى ما زالت متعلقة بأديانها، وخاصة الشعوب الإسلامية منها، فيصور لهم إعلام هذه الدول المتقدمة صناعياً أنهم يتعاملون مع دولة الرب، أو الدولة التى يحميها الرب (الولايات المتحدة- إسرائيل). وكلا الدولتان تملكان سلوكيات يتعلم منها الشيطان، حيث أن قدراتهما على الشر بتخريب المجتمعات وإبادة البشر تفوق قدرات الشيطان، ومن ثم سمى الدولة الأولى روجيه جارودى الفيلسوف الفرنسى "حفارو القبور".

- روجيه جارودى، حفار القبور، الحضارة التى تحفر للإنسانية قبرها، ترجمة عزة صبحى، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩.

العقل من أفكار.

أما الحياد كصفة للتفكير الموضوعى، فتنصرف إلى عدم التحيز مقدماً لأى فكرة أو موقف فكرى، أو أى مسلمة أو بديهية شائعة مسلم بها أياً كان مصدرها. فكل الأفكار والآراء تقف أمام عقل المفكر على قدم المساواة دون أى محاولة من جانب المفكر لتفضيل أحدهما، بل يتم عرضهم جميعاً على العقل ليتقبل منها ما يرى أنه يستحق القبول ويرفض ما لا يستحق القبول، وعلى ذلك فإن الموضوعية تعنى سيادة الروح النقدية أو الانتقادية والحياد، وإخضاع كل الأفكار لحكم العقل، وبالتالى تم اخضاع كل المواقف التى تمر على الإنسان على العقل سواء كانت مواقف فكرية أو تصرفات عملية.

وإذا كان العالم الصناعى المتقدم فى الشمال قد جعل من الموضوعية سمة عامة للتفكير، وعادة متأصلة فى النفوس، فلقد وصل إلى أن يجعل السلوك العلمى والالتزام بالعلم هو القاعدة العامة للسلوك الاجتماعى لأفراد المجتمع. وهو الذى فرض على هذه الشعوب أن تكون أكثر تنظيماً وأكثر انضباطاً، ذلك أن التفكير العلمى لا يمكن أن يكون كذلك إلا إذا اتسم بالتنظيم، وكذلك السلوك القائم على العلم لا يمكن أن يكون علمياً إلا إذا كان منظماً. ومن ثم فلقد اكتسبت هذه الشعوب ما يسمى بالعادة التنظيمية، أى السلوك التنظيمى العفوى الذى يقوم به الفرد دون وعى وقصد منه بالقيام به. وبالتالى فإن هذه الشعوب على المستوى الفكرى أكثر تحديداً، وعلى المستوى العملى لكل تصرف أو كل سلوك أكثر دقة، سواء كان هذا التنظيم الدقيق فى مجالات العمل والإنتاج، أو فى مجالات الترفيه والاستمتاع، وسواء على مستوى العلاقات الرسمية بين الأفراد والسلطات والمنظمات، أو على مستوى العلاقات الاجتماعية بين الأسر والأفراد. فالفرد فى عملية الإنتاج يعطى كل طاقته ويحافظ على كل ثانية مخصصة للعمل بلا تضييع، ويتعاون مع ذويه امتثالاً للنظام قبل أن يكون خوفاً من العقاب، ويحترم قواعد وإشارات المرور كنظام لابد أن يلتزم به قبل أن يكون خوفاً من المخالفات المادية أو العقوبات الأخرى، ويحترم وعوده وينفذ عقوده فى أوقاتها بالضبط ابتداء من احترام لنظام الحياة والعلاقات الاجتماعية التى يجب أن تكون منظمة لتؤدى إلى سعادة الجميع، وليس خوفاً من الأشخاص الملتزم لهم أو المتعهد لهم. ورغم أن هذا هو السلوك العام للأفراد فى دول الشمال الذى قد لا يستدعى فرض عقوبات للمخالفين، إلا أن المجتمع وضع للخارجين عن النظام العام عقوبات شديدة باهظة لأبسط قواعد النظام والذوق العام، ومع ذلك لم يعترض

عليها أحد من هذه الشعوب لأنه لا أحد يخطر بفكره أن يخالف التنظيم العام للمجتمع.

وعلى ذلك فلقد استطاعت دول الشمال الصناعى المتقدم أن تخلق مناخاً عاماً مواتياً ومؤهلاً للتطور والتحديث التكنولوجى عند الكافة من أفراد المجتمع.

٣- خلق الدافعية للتطور التكنولوجى :

تعنى الدافعية الرغبة العارمية والقوية فى تحقيق هدف ما، وتتحقق الدافعية لدى الأشخاص عندما يصبح لديهم رغبة جامحة وشوق متأجج مستمر للوصول إلى غاية معينة، وبالتالى فإن الشخص يوجه جل تفكيره ونشاطه ويبذل كامل جهده لتحقيق هذا الهدف، سواء كان الهدف يمكن تحقيقه على المدى القصير أو المدى الطويل من عمر الإنسان، ويمكن أيضاً أن توجد نفس الدافعية لدى المنظمة أو لدى الدولة. وقد تكون الدافعية سمة طبيعية ذاتية موجودة لدى الفرد، أى من مكونات شخصيته التى ولد بها، وقد توجد هذه الدافعية لدى الأفراد نتيجة للتربية داخل الأسرة أو داخل المدرسة، أو ابتداء من النظام الاجتماعى الذى يسود مجتمع ما.

والدول الصناعية المتقدمة فى الشمال تنتهج الرأسمالية كنظام اقتصادى اجتماعى يحكم الأفراد والمجتمع، وهذا النظام بطبيعته يحتوى على الدافعية العامة الملائمة له، وهى نظام المنافسة الكاملة سواء على مستوى القناعة الفكرية أو السلوك الفعلى، وعلى مستوى الأفراد أو المنظمات. والمنافسة الكاملة تعنى فى اللغة "المزاحمة" ولها شروط تسهب كتب مبادئ الاقتصاد فى شرحها، ولكنها تنتهى إلى الابقاء على الأفضل والأقوى. ففى مجال الإنتاج تؤدى المنافسة الكاملة إلى إخراج المشروعات الأقل كفاءة من حلبة الإنتاج، ولا تستمر فى البقاء إلا المشروعات القوية القادرة على تخفيض تكاليف الإنتاج، وبالتالى التى تحقق مزيداً من الأرباح. وهذه المشروعات لن تحقق تخفيضاً فى نفقات الإنتاج إلا إذا كانت قادرة على التطوير التكنولوجى، تبعاً لنظرية "شومبيتر" و"ساميلسن" وغيرهما. ولذلك فإن المشروعات فى النظام الرأسمالى حريصة كل الحرص على تحقيق التقدم التكنولوجى، ومستعدة لأى تضحية يمكن أن تؤدى إلى هذا التطوير، وتنفق بسخاء على الباحثين والعلماء التابعين لها فى إدارة البحوث والتطوير أو على الخبرات والعلماء وأساتذة الجامعات وكل من يعمل فى المجالات العلمية والتكنولوجية فى المنظمات الأخرى

الخارجية المتخصصة لتعمل فى خدمتها. وهكذا نجد أن المنافسة تخلق نوع من الدافعية العامة التى تدفع المشروعات إلى التطوير التكنولوجى لتحقيق مزيد من الأرباح بعد إخراج المنظمات التى لا تملك أى تطور تكنولوجى جديد يخفض النفقات. وكذلك تدفع الأفراد أيضاً إلى بذل جهدهم فى المجال العلمى لتحقيق إنجازات علمية جديدة، وبالتالى إنجازات تكنولوجية جديدة تحقيقاً لمزيد من الدخول النقدية التى يحصلون عليها كمكافآت. وتبعاً لذلك قيل أن التقدم العلمى والتكنولوجى فى الاقتصاد الرأسمالى يدفعه الطلب، أى يدفع إليه طلب المشروعات الإنتاجية أو الخدمية لتحقق مزيداً من الأرباح للمشروعات، ومزيداً من الدخول للعلماء والتكنولوجيين.

إلا أن دفع الطلب للبحث العلمى والتكنولوجى قد لا يكفى على مستوى المجتمع كاملاً، إذ قد يغطى حاجات المنظمات الاقتصادى المدنية، وتبقى الحاجة إلى البحث العلمى والتكنولوجى فى المجال العسكرى وإنتاج الأسلحة سواء للدفاع الوطنى أو للاتجار، أو البحث العلمى والتكنولوجى لحل مشكلة وطنية قد لا يهم المنظمات الإنتاجية الوطنية كثيراً حلها أو القضاء عليها، مثل مرض نقص المناعة فى العالم المتقدم.

ورغم أن السلوك التنافسى فى العالم الرأسمالى المتقدم لا يقتصر على المجال الاقتصادى، بل يمتد إلى كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ليصبح سلوكاً عاماً ينتهجه الغالبية الساحقة من أفراد المجتمع الرأسمالى، إلا أنه مع ذلك قد يفشل فى أحيان كثيرة فى إخراج كامل الإبداع لدى بعض الأفراد من العلماء والمبدعين الذين لا يهمهم كثيراً زيادة الدخل وتضخم الثروات المادية والنقدية ويتسمون بالنزاهة والتجرد. وليس ذلك عجيباً أو شاذاً، فهناك من العلماء من لا يسعى فى عمله العلمى إلا للبحث عن الحقيقة، وعن ما يخدم به الإنسانية من بنى وطنه أو من غير أبنائه، وهذا النوع من العلماء هم الذى أشار إليهم "أفلاطون" عندما قسم البشر إلى محبى الكسب مثل التجار والصناع، ومحبى الشهرة كالحكام السياسيين أو القواد العسكريين، ومحبى العلم والمعرفة، وهم العلماء والفلاسفة. وفى رأيه أن من ينتمى إلى الفئة الأخيرة لا يمكن أن ينتمى إلى الفئتين الأولى والثانية، وبخاصة الأولى منهما. ومنذ ذلك الحين أصبح من الأمور المعترف بها أن لذة العلم والوصول إلى الحقيقة تفوق أى لذة أخرى، وتجعل صاحبها زاهداً فى تلك الأهداف الدنيوية الصغيرة التى يستميت الناس العاديون من أجل تحقيقها، كهدف الربح المادى. وفى هذا الإطار فإن الدول الصناعية الرأسمالية تبذل كل

جهدها حتى تستوعب هذه الفئات من العلماء والمبدعين ابتداء من توجهاتهم وأولوياتهم، فهى تضعهم فى أعلى مستوى من الاحترام والتكريم، وترصد لهم العديـد مـن الجـوائز الأدبية والتقديرية قبل المادية النقدية لتدفعهم إلى الإبداع والتجديد ابتداء من توجهـاتهم وتفضيلاتهم النفسية الذاتية.

وإذا كانت الدول الصناعية المتقدمة الرأسمالية قد استخدمت هذه الأساليب لدفع العلماء التكنولوجيين إلى الإبداع والتجديـد التكنولـوجى المناسـب للمجتمـع الفـردى الرأسمالى، سواء فى الدول الاستعمارية القديمة أو الجديـدة، أو دول الحيـاد السياسـى والعسكرى، فإن الدول الجماعية التى كانت تنتهج الأسلوب الاشـتراكى انتهجـت نظامـاً جماعياً للدافعية يتناسب مع نبذ المجتمع الاشتراكى للمنافسة والسلوك التنافسى بشكل عام لتحقيق المصالح الاقتصادية على مستوى الأفراد أو المنظمات، وحلـت محلـه التعـاون والسلوك التعاونى الرائد كمنظم للعلاقات الإنسانية فى كافة مجالات الحياة.

وبالتالى فإن العلماء والتكنولوجيين يبذلون قصارى جهدهم وصولاً للإبداع ابتداء من الشعور بالمسئولية الوطنية عن المجتمع وكافة الأفراد داخله، وكذلك ابتداء من تحقيق ذواتهم العلمية داخل المجتمع، فضلاً على أن الدولة الاشـتراكية كانـت تميـز العلمـاء والمبدعين وتجعل دخولهم عند المستوى المشبع لحاجاتهم حتى يتفرغوا تماماً للبحث العلمى والتطوير، بالإضافة إلى نظام عريض من الجوائز والتقديرات الأدبيـة والماديـة. ولعل ما يؤكد ذلك ما حدث لعلماء الصين، إذ أن عدداً كبيراً منهم كان قـد هـاجر إلـى الخارج، وخاصة إلى الولايات المتحدة، حيث تبوأوا مراكز مرموقة، وكـانوا يتقاضـون مرتبات ضخمة. ولكن فى اللحظة التى دعتهم فيها بلدهم الصين إلى العودة لحاجتها إليهم، عاد الغالبية العظمى منهم، ولم يكن هناك أى وجه للمقارنة بين أحـوالهم الجديـدة فـى الصين ووضعهم القديم فى الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية من الناحية المالية. ولكن إحساسهم بأن الوطن فى حاجة إليهم، وبأن المجتمع الصينى يقدرهم أدبياً، وينفق بسخاء على البحث العلمى بأقصى ما تمكنه به ظروفه، سواء علـى أدوات البحـث العلمـى، أو الأجهزة اللازمة، أو المراجع، فضلاً على توافر المناخ العام الذى يشـجع علـى البحـث العلمى بدون أى معوقات، جعل العلماء الصينيين يعودون بصرف النظر عـن الانخفـاض الحاد فى دخولهم النقدية. ولعل المراقبين الزائرين للصين- حتى من خصـوم الصـين- لاحظوا أن الدولة تعامل العلماء ومراكز البحوث وأساتذة الجامعات معاملة تفوق بكثيـر

مستوى التقشف العام السائد فى المجتمع الصينى[١].

(١) دكتور فؤاد زكريا، التفكير العلمى، الطبعة الثالثة، سلسلة عالم المعرفة، عام ١٩٨٨، ص٢٩٥.

الفصل الرابع. الليبرالية الديمقراطية

الليبرالية تعنى الحرية، أما الديموقراطية فتعنى حكم الشعب لنفسه، هذه التعريفات المحددة تماماً والبسيطة للغاية لكل كلمة من مفردات "الليبرالية الديمقراطية" تخلق من الكلمتان مفهوماً يتسع له المصدر وترتاح له الأعصاب ويزكى فى روح الإنسان الاطمئنان والثقة. والكلمتان بجوار بعضهما واتجاههما الإيجابى إلى ما يطمح إليه الإنسان المتحضر جعل منهما اصطلاحاً متكاملاً بحيث لا تنفك كلمة عن الأخرى ودائماً وأبداً ما يكون النطق بكلاهما معاً كأنهما وجهان لعملة واحدة، إما أن تقبلها أو ترفضها، ولا يمكن أن تقبل أحد وجهى العملة دون الوجه الأخر. وعلى ذلك فإن الفكر الغربى فى دول الشمال المتقدم، وكذلك أدعياؤه والتابعين لهذا الفكر من دول الجنوب المتخلفة دائماً وأبداً ما يستخدمون الليبرالية الديمقراطية دفعة واحدة للتعبير عن شئ واحد هو العملة الوحيدة والنهائية المقبولة من البشر كشرط هام لتحقيق سعادته ورخائه، وأمنه وطمأنينته، وتقدمه المستمر فى مدارك الحياة الدنيا التى لا بديل له فيها غيرها.

الليبرالية تعنى الحرية وكما يرى هيجل فهى ليست ظاهرة سيكولوجية وإنما هى جوهر كل ما هو إنسانى. ولذلك فإن الحرية والطبيعة على طرفى نقيض، فلا تعنى الحرية حرية العيش فى الطبيعة، أو العيش وفقاً لقوانين الطبيعة، وإنما تبدأ الحرية من حيث تنتهى الطبيعة، ولا تظهر الحرية البشرية إلا عندما يكون بوسع الإنسان أن يتجاوز وجوده الطبيعى والحيوانى، وأن يخلق لنفسه ذاتاً جديدة. ونقطة بداية المسار نحو خلق الذات، هى الصراع حتى الموت من أجل المنزلة الخالصة.

وهذا الصراع من أجل المنزلة الخالصة أى بقصد تحقيق الاعتراف والتقدير هو أول عمل إنسانى حقيقى، ولكنه ليس بالعمل الأخير. فالصراع بين البشر والمعارك الدموية بين بنى الإنسان عبر التاريخ الإنسانى يمكن النظر إليها على أنها نتاج البحث عن وسيلة لإشباع الرغبة لدى السادة والعبيد على السواء فى نيل الاعتراف والتقدير على أساس متبادل متكافئ، وسوف ينتهى التاريخ وبالتالى تنتهى الصراعات والحروب بين البشر عندما يتحقق النظام الاجتماعى الذى يؤدى هذه المهمة بكفاءة، أى الاعتراف والتقدير

على أساس متبادل متكافئ بين جميع أفراد البشر جميعاً.

أما الديمقراطية الشق الثانى من مقولة الليبرالية الديمقراطية، فهى تعنى حكم الشعب بواسطة الشعب، وهى ظاهرة لم تحدث وتتواجد عفواً، وإنما خلقها البشر عمداً وقصداً عند نقطة معينة من التاريخ، على أساس فهم نظرى معين للإنسان وللمؤسسات السياسية المناسبة التى يجب أن تحكم المجتمعات البشرية بشكل أو آخر. ولقد انتهت دول الشمال المتقدمة فى العصر الحديث إلى ضرورة تحقيق ذلك من خلال انتخابات حرة على أساس الاقتراع السرى لأحزاب متعددة (الديمقراطية الحزبية).

وحتى نتعرف جيداً على مضمون ومحتوى الليبرالية الديمقراطية لابد أن نتراجع تاريخياً إلى الخلف لنرى نشأة هذه المقولة فى الفكر الغربى ومدلولاتها عند الفلاسفة الغربيين ابتداء من "هوبر ولوك وهيجل" ومدى التطور الذى أدخل على الليبرالية الديمقراطية فى الفترة الأخيرة. ولعل جذور الفكر الليبرالى نجده فى الفكر السياسى لكل من "توماس هوبر، جون لوك" وهما يشكلان طليعة الفكر الأنجلوساكسونى، ثم يأتى بعدهما "هيجل" رائد الفلسفة المثالية الألمانية.

ويصف "توماس هوبر" إنسان الطبيعة بأنه وحيد فقير قمئ متوحش قصير العمر، ورغم أن هوبر لم يكن ديمقراطياً، إلا أنه أول من نادى بمبدأ ضرورة وجود حكومة شرعية تدافع عن حقوق المحكومين لا عن حق الملوك الإلهى المقدس أو عن حق التفوق الطبيعى للحكام. ويرى هوبر أن طبيعة ومقومات إنسان الطبيعة لها ثلاث أسباب رئيسية تؤدى إلى النزاع، أولها التنافس، وثانيها فقدان الثقة فى النفس، وثالثها المجد. ويقرر أن الرغبة فى المجد تدفع الناس إلى الغزو لأسباب تافهة، ككلمة قيلت أو ابتسامة، أو رأى مخالف، أو أية إشارة تحمل فى طياتها الاحتقار، إما للأفراد أنفسهم أو لأولادهم أو لأصدقائهم، أو لأمتهم، أو لمهنتهم، أو لاسمهم. وقد يتنازع الناس فى رأى "هوبر" على الضروريات، غير أن الأغلب أن يتنازعوا على التفاهات، أو بعبارة أخرى من أجل نيل الاعتراف والتقدير. ويرى كذلك ضمن وصفه للإنسان الأول، أن العاطفة التى تزج بالإنسان إلى الحرب ضد الجميع ليست هى الطمع فى ممتلكات مادية، ولكن لارضاء الكبرياء والغرور لدى بضعة أفراد طموحين.

ومن ناحية أخرى يجمع الفلاسفة وأولهم "هوبز وهيجل" على أن غريــزة حــب البقاء هى أقوى العواطف الطبيعية وأوسعها انتشاراً، ويذهب "هوبز" إلى أن هذه الغريزة إلى جانب الأشياء الأخرى من أجل توفير الحياة المريحة هى أقوى ما يجعل الإنسان يميل إلى السلام. ويرى "هوبز، هيجل" أن المعارك البدائية تعنى توتراً أساســياً بــين كبريـــاء الإنسان ورغبته فى نيل الاعتراف والتقدير التى تدفعه إلى المخاطرة بحياتــه مــن أجــل المنزلة، وبين خوفه من أن يقتل فى صراع عنيف، وهو ما يدفعه إلى الاحجام والاستسلام وقبول حياة العبودية مقابل حياة الأمن والسلام. وهذه المعركة الدامية أدت تاريخياً إلــى قيام العبد والسيد وحكمت العلاقة بينهما. ويذهب "هوبز" إلى أن هيمنة السادة على العبيد هى الاستبداد، وهى حالة لا تنقل العبد من المرحلة البدائية، حيث كان العبيــد يخــدمون السادة تحت تهديد استخدام القوة، وحتى نهاية هذا التحليل لا يختلف "هوبز" عن "هيجــل" فى تفسير العبودية للعبد والحرية للسيد.

ويختلف "هوبز" والفكر الليبرالى الأنجلوساكسونى عن "هيجل" والفكر المثالى فى الوزن الأخلاقى النسبى لانفعالات الكبرياء والكرامة والغرور (أى دوافع الرغبة فى نيــل الاعتراف والتقدير) من ناحية، والخوف من القتل من الناحية الأخرى. **فيرى "هيجــل" أن استعداد المرء للمخاطرة بحياته فى معركة من أجل المنزلة هى الصفة التــى تجعــل مــن الإنسان إنساناً، وهى أساس الحرية البشرية.** ويرى "هيجل" أن وعى السيد أرقــى وأكثــر إنسانية بكل المعانى من وعى العبد، حيث إذعان العبد أمام خطر الموت لا يهيئ للعبد أى فرصة لتجاوز طبيعته الحيوانية، فهو بالتالى أقل حرية من السيد. وبعبارة أخــرى فــإن هيجل يرى أن شيئاً جيداً وحميداً من الناحية الأخلاقية فى وعى الأرستقراطى المحــارب المستعد للمخاطرة بحياته، وشيئاً هابطاً مستهجناً فى الوعى العبودى الذى لا هم له غيــر الحفاظ على الذات قبل كل شئ أخر. وعلى العكس فإن "هوبز" يرى أنه لا يوجد شئ على الاطلاق يمكن أن يعوض أخلاق الكبرياء (أو الغــرور أو الكرامــة) لــدى هــذا الســيد الأرستقراطى. والواقع أن هذه الرغبة فى الاعتراف، وهذا الاستعداد للقتال حتى الموت يتم من أجل تفاهات كالوسام والعلم. وهى تحديداً مصدر كل أعمال العنــف وشــقاء إنســان الطبيعة. ذلك أن أقوى الانفعالات الإنسانية هو الخوف من القتل فى حلبة الصراع، وأقوى الضرورات الأخلاقية التى يفرضها قانون الطبيعة هى ضرورة حفاظ المرء على وجــوده المادى. **فالحفاظ على النفس هو إذن الحقيقة الأخلاقية الأساسية، والسعى العقلانى إليهـا**

هو أساس كل المفاهيم القيمية مثل العدل والحق، فى حين يؤدى الظلم إلى العنف والحرب والموت.

والأهمية المحورية للخوف من الموت هى التى قادت "هوبز" إلى الدولة الليبرالية الحديثة. ففى حالة الطبيعة السابقة على ظهور القانون الوضعى والحكومات، نرى أن الحق الطبيعى لكل إنسان فى الحفاظ على بقاءه يمنحه الحق فى استخدام كافة الوسائل التى يراها ضرورية لتحقيق هذا الغرض، بما فى ذلك اللجوء إلى العنف. فإن لم يكن للناس سيد مشترك، تكون النتيجة حرب فوضوية من الجميع ضد الجميع. وعلاج هذه الفوضى يتمثل فى إقامة حكومة على أساس عقد اجتماعى يتفق الكافة بمقتضاه على تنازل المرء عن هذا الحق فى كل شئ، والاكتفاء بذلك القدر من الحرية فى مواجهة الآخرين الذى يسمح به للآخرين فى مواجهته هو. أما المصدر الوحيد لشرعية الدولة فهو قدرتها على حماية تلك الحقوق التى يملكها الأفراد باعتبارهم بشراً. ويرى "هوبز" أن الحق الإنسانى الرئيسى هو الحق فى الحياة (أى الحفاظ على الكيان المادى لكل كائن بشرى)، وأن الحكومة الشرعية الوحيدة هى التى تحافظ بكفاءة على حياة الناس وتحول دون العودة إلى حرب الكافة ضد الكافة.

إلا أن إقرار السلم وحماية الحق فى الحياة لابد له من ثمن، فيرى "هوبز" أنه من الضرورى عند إبرام العقد الاجتماعى الاتفاق على تخلى الناس عن غرورهم وكبريائهم فى مقابل نيل الاعتراف والتقدير، وخاصة صراعهم من أجل الاعتراف بتفوقهم القائم على أساس استعدادهم للمخاطرة بحياتهم فى معركة من أجل المنزلة. فالإنسان الذى يسعى إلى اثبات تفوقه على غيره، وإلى السيطرة عليهم بفضل تميزه ونبل شخصيته وجهاده ضد بشريته المحدودة، ينبغى اقناعه بحماقته وحماقة كبريائه. **ولذا فإن المذهب الليبرالى النابع من كتابات "هوبز" يعادى تلك القلة الساعية إلى تجاوز طبيعتها الحيوانية، ويضطرها إلى الاذعان لعاطفة هى أدنى صفة مشتركة بين البشر، ألا وهى الحفاظ على الذات. والواقع أنها صفة لا يشترك فيها البشر وحدهم بل والحيوانات الدنيا أيضاً.**

وتبعاً لذلك فإن "هوبز" كان يؤمن بسيادة الملك المطلقة ليس لأن الملوك لهم حق أصيل فى السيادة، ولكن لتفضيله الحكم القوى، ولاعتقاده أنه يمكن أن يتمتع الملك بما يشبه رضا الرعية، وقرر أن رضا الرعية يتحقق من خلال انتخابات حرة تقوم على أساس

الاقتراع السرى العام وتعدد الأحزاب، وقد يتحقق أيضاً عن طريق نـوع مـن الموافقـة الضمنية المتمثلة فى استعداد المواطنين للعيش معاً فى ظل حكومـة معينـة والاذعـان لقوانينها.

أما "لوك" فإن الإنسان الأول بالنسبة له يشبه نظيره عند "هوبز"، ذلك أنـه فـى صراعه فى حالته الطبيعية إلى نيل الاعتراف والتقدير لابد من تدريبه على اخضاع رغبته فى الاعتراف للرغبة فى الحفاظ على الحياة، وكذلك للرغبة فى تحقيق مزيد من الراحـة المادية فى الحياة، ويرى "لوك" أن الإنسان لا يخضع للمجتمع المدنى لمجرد حماية تلـك الممتلكات المادية التى كانت عنده فى حالته البدائية وإنما لفتح مجال للحصول على مزيد منها بلا حدود. وهكذا يختلف "لوك" عن "هيجل" جذرياً، **حيث يرى هيجل أن الإنسان فـى سعيه لنيل الاعتراف من الآخرين بحريته وإنسانيته لا يأبه بأمور هذه الدنيا، بدءً بوسائل الراحة المادية أو الملكية الخاصة، بل لا يأبه بحياته ذاتها.**

وهكذا يتفق "هوبز" مع "لوك" حول التقييم النسبى للمزايا الأخلاقيـة للاعتـراف والتقدير، فى مواجهة الحفاظ على الذات والملذات من متـع الراحـة الماديـة، إذ لابـد بالتضحية بالأولى فى سبيل الثانية. وعلى ذلك فإن المجتمع المدنى عند "لوك" لا تقتصـر مهمته على حفظ السلام الاجتماعى، بل يتعداه إلى حماية حق النشطين والعقلاء فى خلق الوفرة للجميع عن طريق نظام الملكية الخاصة، وعندئذ تحل الوفرة الاجتماعية محل الفقر الطبيعى.

وفى المجتمع الأمريكى الذى تفهم تماماً أفكار كل من "هوبز"، "لوك" بالإضافة إلى أفكار الآباء المؤسسين لأمريكا مثل توماس جيفرسون، وماديسون، هاميلتون" لقد نظروا إلى السياسة باعتبارها جهداً من أجل إقناع الراغب فى السيادة بأن يقبل حياة العبد فـى مجتمع لاطبقى من العبد. وأن الخوف من القتل فى حلبة الصراع والرغبة فى الحياة وفى الراحة هما من القوة بحيث يجبان رغبة الإنسان فى نيل الاعتراف والتقدير، ذلك فى نظر أى إنسان عاقل يراعى مصالحه الخاصة. والمجتمعات الليبرالية، فهـى اسـتثناء تحـدد القواعد الخاصة بالحفاظ على الحياة على نحو متبادل، ولكنها لا تحاول ان تضع أهـدافاً إيجابية لمواطنيها أو تحثهم على أسلوب معين من الحياة باعتبارها الأرقى أو الأفضـل. وعلى الفرد نفسه أن يوفر المحتوى الإيجابى لحياته فى حرية تامة، وهذا المحتوى قـد

هو أساس كل المفاهيم القيمية مثل العدل والحق، فى حين يؤدى الظلم إلى العنف والحرب والموت.

والأهمية المحورية للخوف من الموت هى التى قادت "هوبز" إلى الدولة الليبرالية الحديثة. ففى حالة الطبيعة السابقة على ظهور القانون الوضعى والحكومات، نرى أن الحق الطبيعى لكل إنسان فى الحفاظ على بقاءه يمنحه الحق فى استخدام كافة الوسائل التى يراها ضرورية لتحقيق هذا الغرض، بما فى ذلك اللجوء إلى العنف. فإن لم يكن للناس سيد مشترك، تكون النتيجة حرب فوضوية من الجميع ضد الجميع. وعلاج هذه الفوضى يتمثل فى إقامة حكومة على أساس عقد اجتماعى يتفق الكافة بمقتضاه على تنازل المرء عن هذا الحق فى كل شئ، والاكتفاء بذلك القدر من الحرية فى مواجهة الآخرين الذى يسمح به للآخرين فى مواجهته هو. أما المصدر الوحيد لشرعية الدولة فهو قدرتها على حماية تلك الحقوق التى يملكها الأفراد باعتبارهم بشراً. ويرى "هوبز" أن الحق الإنسانى الرئيسى هو الحق فى الحياة (أى الحفاظ على الكيان المادى لكل كائن بشرى)، وأن الحكومة الشرعية الوحيدة هى التى تحافظ بكفاءة على حياة الناس وتحول دون العودة إلى حرب الكافة ضد الكافة.

إلا أن إقرار السلم وحماية الحق فى الحياة لابد له من ثمن، فيرى "هوبز" أنه من الضرورى عند إبرام العقد الاجتماعى الاتفاق على تخلى الناس عن غرورهم وكبريائهم فى مقابل نيل الاعتراف والتقدير، وخاصة صراعهم من أجل الاعتراف بتفوقهم القائم على أساس استعدادهم للمخاطرة بحياتهم فى معركة من أجل المنزلة. فالإنسان الذى يسعى إلى اثبات تفوقه على غيره، وإلى السيطرة عليهم بفضل تميزه ونبل شخصيته وجهاده ضد بشريته المحدودة، ينبغى اقناعه بحماقته وحماقة كبريائه. **ولذا فإن المذهب الليبرالى النابع من كتابات "هوبز" يعادى تلك القلة الساعية إلى تجاوز طبيعتها الحيوانية، ويضطرها إلى الاذعان لعاطفة هى أدنى صفة مشتركة بين البشر، ألا وهى الحفاظ على الذات. والواقع أنها صفة لا يشترك فيها البشر وحدهم بل والحيوانات الدنيا أيضا.**

وتبعاً لذلك فإن "هوبز" كان يؤمن بسيادة الملك المطلقة ليس لأن الملوك لهم حق أصيل فى السيادة، ولكن لتفضيله الحكم القوى، ولاعتقاده أنه يمكن أن يتمتع الملك بما يشبه رضا الرعية، وقرر أن رضا الرعية يتحقق من خلال انتخابات حرة تقوم على أساس

الاقتراع السرى العام وتعدد الأحزاب، وقد يتحقق أيضاً عن طريق نـوع مـن الموافقـة الضمنية المتمثلة فى استعداد المواطنين للعيش معاً فى ظل حكومـة معينـة والاذعـان لقوانينها.

أما "لوك" فإن الإنسان الأول بالنسبة له يشبه نظيره عند "هوبز"، ذلك أنـه فـى صراعه فى حالته الطبيعية إلى نيل الاعتراف والتقدير لابد من تدريبه على اخضاع رغبته فى الاعتراف للرغبة فى الحفاظ على الحياة، وكذلك للرغبة فى تحقيق مزيد من الراحـة المادية فى الحياة، ويرى "لوك" أن الإنسان لا يخضع للمجتمع المدنى لمجرد حماية تلـك الممتلكات المادية التى كانت عنده فى حالته البدائية وإنما لفتح مجال للحصول على مزيد منها بلا حدود. وهكذا يختلف "لوك" عن "هيجل" جذرياً، **حيث يرى هيجل أن الإنسان فـى سعيه لنيل الاعتراف من الآخرين بحريته وإنسانيته لا يأبه بأمور هذه الدنيا، بدءً بوسائل الراحة المادية أو الملكية الخاصة، بل لا يأبه بحياته ذاتها.**

وهكذا يتفق "هوبز" مع "لوك" حول التقييم النسبى للمزايا الأخلاقيـة للاعتـراف والتقدير، فى مواجهة الحفاظ على الذات والملذات من متـع الراحـة الماديـة، إذ لابـد بالتضحية بالأولى فى سبيل الثانية. وعلى ذلك فإن المجتمع المدنى عند "لوك" لا تقتصـر مهمته على حفظ السلام الاجتماعى، بل يتعداه إلى حماية حق النشطين والعقلاء فى خلق الوفرة للجميع عن طريق نظام الملكية الخاصة، وعندئذ تحل الوفرة الاجتماعية محل الفقر الطبيعى.

وفى المجتمع الأمريكى الذى تفهم تماماً أفكار كل من "هوبز"، "لوك" بالإضافة إلى أفكار الآباء المؤسسين لأمريكا مثل "توماس جيفرسون، وماديسون، هاميلتون" نلقد نظروا إلى السياسة باعتبارها جهداً من أجل إقناع الراغب فى السيادة بأن يقبل حياة العبد فـى مجتمع لاطبقى من العبد. وأن الخوف من القتل فى حلبة الصراع والرغبة فى الحياة وفى الراحة هما من القوة بحيث يجبان رغبة الإنسان فى نيل الاعتراف والتقدير، ذلك فى نظر أى إنسان عاقل يراعى مصالحه الخاصة. والمجتمعات الليبرالية، فهـى اسـتثناء تحـدد القواعد الخاصة بالحفاظ على الحياة على نحو متبادل، ولكنها لا تحاول ان تضع أهـدافاً إيجابية لمواطنيها أو تحثهم على أسلوب معين من الحياة باعتبارها الأرقى أو الأفضـل. وعلى الفرد نفسه أن يوفر المحتوى الإيجابى لحياته فى حرية تامة، وهذا المحتوى قـد

يكون رفيعاً كالخدمة العامة والكرم، أو دنيئاً كاللذة الأنانية والبخل، ولكن الدولة فى كل الأحوال لا تكترث بهذا الأمر. بل إن الدولة ملزمة بالسماح بمختلف أساليب الحياة، إلا إذا كان فى ممارسة حق معين لإنسان اعتداء على حق أخر، بل على الدولة أن تحمى الحق فى الحياة الخاصة، وهو اختراع حديث. وفى غياب الأهداف الإيجابية العليا يكون الثراء والبحث عن الثروة فى أغلب الاحيان هو الذى يملأ الفراغ الواسع فى قلب الليبرالية وفق تعاليم "لوك". **وعلى ذلك فإن الليبرالية تخلق نوعاً من البشر صار يطلق عليه من قبيل الاستهجان "البرجوازى"، وهو إنسان محدود الأفق لا يشغله غير بقاؤه الذاتى ورخاؤه المادى المباشرين، ولا يعنيه المجتمع حوله إلا بقدر ما يحقق خدمة مصالحه الشخصية.** فالمجتمع الليبرالى على حد تعبير الفيلسوف "كانط" يمكن أن يكون أفراده شياطين، شرط أن يكونوا عقلاء، وبالطبع عقلاء بالمفهوم السابق الذى قدمه "لوك".

المساواة :

والليبرالية الديمقراطية فى شقها الأول الليبرالية أى الحرية لا تكتمل فى مجتمع إلا ابتداء من شيوع المساواة، وحتى تناقش جذور المساواة فى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة فى الشمال لابد أن تعود مرة أخرى إلى حالة الإنسان الطبيعى عند كل من "لوك وهيجل". فإنقسام الناس إلى سادة وعبيد نتيجة خوف أحد المتحاربين من القتل وقنع بأن يصبح عبداً له، فإن العلاقة بين العبد والسيد لم تستقر بعد على المدى الطويل، فكلاهما السيد والعبد لم يجدا إشباعاً لرغبتهما فى الاعتراف لأسباب مختلفة. فالسيد قد يكون أكثر إنسانية من العبد بالنظر إلى استعداده للتغلب على طبيعته البيولوجية من أجل هدف غير بيولوجى، وهو نيل الاعتراف، وهو إذ يخاطر بحياته إنما يثبت أنه حر. أما العبد الذى يأخذ بنصيحة "هوبز" ويستسلم خوفاً من القتل فى حلبة الصراع، يظل حيواناً خائفاً محروماً غير قادر على التغلب على جبريته البيولوجية أو الطبيعية. وهذا الافتقار لدى العبد إلى الحرية وعدم اكتمال إنسانيته هو مصدر المأزق الذى يعيشه السيد، الذى يريد أن يعترف به إنسان أخر له قيمة وكرامة، وليس عبد. ومن هنا يكتشف السيد أن اعتراف العبد به ناتج عن خوف الأخير من الموت، وبالتالى فلقد اعترف بالسيد شخص لا يتمتع بآدمية كاملة، ومن ثم يظل السيد على امتعاضه. كذلك فإن هذا السيد يبقى على مر الزمان دون تغيير جذرى، فهو ليس فى حاجة إلى العمل لأن لديه عبداً يعمل نيابة عنه، ويمكن أن يحصل على كافة الأشياء اللازمة لحياته، ولذا فإن حياته تظل ساكنة بلا تغيير،

قوامها الفراغ والاستهلاك. صحيح أن بوسعه أن يخاطر بحياته مرة أخرى في صراعات حتى الموت مع سادة آخرين من أجل السيطرة على إقليم أو وراثة عرش، إلا أن هذه المخاطرة بالحياة رغم جوهرها الإنساني مهما تكررت للغزو المستمر أو فتح الأقاليم إلا أنها لا تغير من علاقة الإنسان الكيفية بغيره أو بيئته الطبيعية، ومن ثم تظل الأحوال كما هي ولن يحدث أى تقدم للمسار التاريخي.

وعدم رضى العبد عن وضعه وسخطه لا يؤدى إلى جمود قاتل كما في حالة السيد، بل يدفعه إلى تغير خلاق هائل، فالسيد لا يعترف بالعبد ويعتبره شئ يقوم بإشباع حاجاته، هذا الافتقار إلى الاعتراف هو ما يخلق لدى العبد الرغبة في التغيير. وهذا التغيير يتم بالنسبة للعبد عن طريق العمل، فعن طريق العمل يستعيد العبد إنسانيته التي فقدها نتيجة خوفه من القتل. ففي البداية كان يعمل لأجل إشباع حاجات السيد خوفاً من الموت، إلا أنه بمضى الوقت يتغير لديه الحافز للعمل، فبدلاً من العمل خشية العقاب، يشرع في العمل ابتداء من الإحساس بالواجب، ويتعلم العبد ترويض نفسه وقمع رغباته الحيوانية من أجل العمل، ومن ثم يظهر لديه ما يمكن تسميته بأخلاقيات العمل. ولكن الأكثر أهمية أن العبد من خلال العمل يبدأ في إدراك أنه كائن بشرى يستطيع تغيير الطبيعة، أى أن يأخذ من الطبيعة مواردها ويحولها كما يهوى إلى أشياء أخرى وفق فكرة مسبقة أو مفهوم مسبق. فالعبد يستخدم الأدوات، وبوسعه استخدام الأدوات لصنع أدوات أخرى، وهكذا يخترع التكنولوجيا. فالعلم الطبيعي الحديث ليس من اختراع السادة الذين يتوافر لديهم كل ما يشتهون، إنما هو من اختراع العبيد المضطرين إلى العمل الساخطين على وضعهم الراهن، ويكتشف العبد بفضل العلم والتكنولوجيا أنه يستطيع تغيير الطبيعة التي ولد فيها، بل وتغيير طبيعته هو ذاته.

والعبد يدرك فكرة الحرية من خلال عمله في خدمة سيده حين يتبين أنه ككائن بشرى قادر على العمل الخلاق الحر. وسيطرة العبد على الطبيعة هي مفتاح فهمه للسيادة. ولكن العبد ليس سيداً وليس حراً إلا أنه بوسعه أن يدرك معناهما، وبالتالي تخطر بباله هذه الأفكار ويكون أكثر تفلسفاً من السيد حيث يفكر في الحرية بمعناها النظرى قبل أن يمارسها عملياً، وبالتالي فهو يخترع بنفسه مبادئ المجتمع الحر قبل أن يعيش فيه. لذا فإن وعى العبد أسمى من وعى السيد الذى تتوافر له الحرية بشكل تلقائي، أو يصنع ما يشاء ويستهلك ما يشاء ولا تشكل له الحرية أو المساواة أى هاجس أو أى فكر. أما العبد

فيصل إلى ابتداع صوراً عديدة مبدئية عن الحرية قبل أن تتحقق فى صورة حقيقية، وهذه الصور المبدئية يسميها "هيجل، ماركس" الأيديولوجيات، وهى الصور الذهنية فى حد ذاتها والمعبرة عن أبنية أساسية للحقيقة.

المسيحية والحرية :

يعتبر "هيجل" المسيحية الدين المطلق، ويجعل من المسيحية أساس وسبب ظهور المجتمعات الليبرالية الديمقراطية فى أوروبا الغربية بما تحتويه من مبدأى الحرية والمساواة العامة بين كافة البشر فى عين الله، على أساس عقيدتهم واختيارهم الأخلاقى. فالمسيحية بعبارة أخرى ترى الإنسان حراً، وهو حر معنوياً باختياره بين الحق والباطل. ومفهوم الحرية فى المسيحية ينبع من المساواة العامة بين البشر، ذلك أن الناس جميعاً متساوون فى تمتعهم بملكة واحدة هى ملكة الاختيار الأخلاقى. فالكافة قادرون على قبول أو رفض فكرة الله، وصنع الخير أو الشر.

غير أن مشكلة المسيحية كما يرى "هيجل" هى أنها مجرد أيديولوجيا أخرى للعبيد، أى أنها تجانب الصواب فى جوانب حيوية معينة. فهى ترى أن تحقيق الحرية الإنسانية لن يتم هنا على الأرض، إنما فى ملكوت السماء. وبعبارة أخرى قد فهمت المسيحية الحرية فهماً صحيحاً، غير أنها انتهت إلى دعوة العبيد فى عالمنا إلى تقبل عبوديتهم بإخبارهم ألا يتوقعوا تحريرهم فى هذه الحياة الدنيا. ويذهب هيجل على أن المسيحى لم يدرك أن الله لم يخلق الإنسان وإنما الإنسان هو الذى خلق الله من حيث اسقاط فكرة الحرية عليه. ذلك أننا نرى فى الإله المسيحى السيد الكامل، سيد الإنسان والطبيعة، غير أن المسيحى انتقل بعد ذلك إلى أن جعل من نفسه عبداً لهذا الإله الذى خلقه الإنسان لنفسه، وتقبل حياة العبودية على الأرض معتقداً أن الله سيعتقه فيما بعد، فى حين أن فى مقدوره أن يحرر نفسه بنفسه. فالمسيحية هى صورة من صور الاغتراب، أى صورة جديدة للعبودية يجعل الإنسان نفسه بمقتضاها عبداً لشئ خلقه هو فيصبح منقسماً على نفسه. ويرى "هيجل" أن إتمام المسار التاريخى إلى الحرية لا يتطلب أكثر من تحويل المسيحية إلى مذهب دنيوى، أى ترجمة المفهوم المسيحى عن الحرية إلى معنى أنوى (أى الآن)، أى مذهب يهتم بالحياة الدنيا، إلا أن ذلك يقتضى أيضاً معركة دامية أخرى يتحرر فيها العبد من هيمنة سيده الذى صنعه.

الديمقراطية والدولة :

لعل الثورة الفرنسية هى الحدث الذى تبنى الرؤية المسيحية عن مجتمع الحرية والمساواة وحققه على الأرض. لقد خاطر العبيد السابقون بحياتهم بقيامهم بهذه الثـورة، عندما تغلبوا على خوفهم من الموت الذى جعلهم فى الماضى عبيـداً. إن الدولـة التـى أنشأتها الثورة الفرنسية مجرد تمجيد للمثال المسيحى عن الحرية والمساواة العامة بـين البشر، ولم تقصر الثورة الفرنسية إلى تأليه الدولة أو إعطائها طابع ميتافيزيقى، وإنمـا كانت اعترافاً بأن الإنسان هو الذى خلق الإله المسيحى، وبأن الإنسان قادر على أن يأتى بالله إلى الأرض ليقيم فى مبنى البرلمان، أو قصر الرئاسـة، أو بيروقراطيـات الدولـة الحديثة[١].

والديمقراطية تعنى تكوين المجتمع المدنى على أساس عقد اجتماعى بين أفـراد لهم حقوق طبيعية معينة، أهمها الحق فى الحياة (أى الحفاظ على الذات) أو حق السـعى من أجل السعادة الذى فهمه الناس على أنه يعنى الحق فى الملكية الخاصة. وبذلك فـإن الدولة الليبرالية أو المجتمع الليبرالى ما هو إلا ثمرة اتفاق متبادل تحكمه المساواة بـين المواطنين على أن لا يتدخل أحد فى حياة الأخر أو يعتدى على ما يملكه. وهو ما يمكـن وصفه بأنه انتهاج الصالح الشخصى الرشيد (بمفهوم هوبز، لوك). على حين يرى فكـر المثالية (هيجل) أن الدولة الليبرالية هى ثمرة اتفاق عام قائم بين المواطنين على التبادل والمساواة، ويقضى باعتراف كل مواطن بالأخر، وهو ما يمكـن وصـفه بأنـه التسـليم بالاعتراف العام، بحيث يعترف الجميع بكرامة كل إمرئ باعتباره إنسان حراً مستقلاً ذاتياً. ويعالج الاعتراف العام ذلك النقص الخطير فى الاعتراف القائم على فرد أو قلة من الأفراد فى الدول السابقة على الثورة الفرنسية، كما فى الدول الملكية، الاعتراف لشخص واحـد (الملك) أو لقلة من الأشخاص (الطبقة الحاكمة أو الصفوة)، حيث كـان الاعتـراف فـى الحالتين على حساب الجماهير الغفيرة من الرعية التى لم يتم التسليم بإنسانيتها ومن ثم عدم الاعتراف بها. وهكذا وفرت الدولة الليبرالية الديمقراطية الاعتراف للجميـع علـى أساس العموم والمساواة، وحلت التناقض الداخلى فى العلاقة بين السيد والعبد، وأضـحى

---

(١) فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، مركـز الأهـرام للترجمـة والنشر، القاهرة، عام ١٩٩٣، ص١٨٠.

عبيد الماضى سادة الحاضر، ولكن ليسوا سادة لعبيد جدد، بل سادة لأنفسهم.

دور الدولة الليبرالية الديمقراطية :

وحتى يمكن مناقشة موقف الأفراد وأدائهم فى الدولة الليبرالية الديمقراطية يجب أن نناقش مكونات شخصية الإنسان كما شرحها "أفلاطون" فى جمهوريته الشهيرة. فهو يرى أن روح الإنسان تنقسم إلى ثلاثة أقسام الرغبة والعقل والثيموس، والرغبة هى القوة الشهوانية عند الإنسان والتى قوامها عدة رغبات، أبرزها الجوع والعطش والإشباع الجنسى... الخ. أما العقل، فهو القدرة على التفكير وتدبر الأمور والمحافظة على الروح إذ هى القادرة على كبح جموح الرغبة ومنع انزلاقها وتدهورها إلى ما يدمر الروح. أما الثيموس فهو الجانب من الشخصية الذى يشكل مصدراً عواطف الكبرياء والغضب والخجل والطموح إلى كل الفضائل الأخلاقية والأعمال المجيدة. والرغبة أى القوة الشهوانية للإنسان التى تتحول إلى رغبات متعددة قوامها حفز الإنسان على نيل شئ خارجى كالطعام والشراب والجنس، ومع ذلك فإن العقل قد يدفع الإنسان إلى التصرف على عكس ما تمليه عليه رغبته، كامتناع العطشان عن الشرب من المياه، لأن العقل أدرك أنها مياه ملوثة، أو أن الجنس مفضى إلى الإيدز. أما الثيموس فهى الهمة والشجاعة والرغبة فى الاعلاء، وهو الذى يبعث فى الإنسان الغضب عند امتهان كرامته، أو الخجل عندما يسلك سلوكاً يقلل من احترام الإنسان لذاته. والثيموس هو المصدر النفسى للرغبة فى الاعتراف والتقدير عند "هيجل" وكذلك "أفلاطون".

وعلى ذلك فإن الليبرالية الديمقراطية عند "هوبز، لوك" هى انتهاج سبيل المصالح الشخصية الرشيدة. وهو المبدأ الذى انتهت إليه الدولة الليبرالية الديمقراطية التى يجب عليها أن تتجنب الوقوف فى طريق الأفراد، ذلك أن حرية الأفراد فى خدمة مصالحهم الأنانية الخاصة هى حرية مطلقة. أما عند هيجل فهى انتهاج السعى وراء الاعتراف الرشيد (الاعتراف بكرامة كل امرئ باعتباره إنساناً مستقل بذاته). وعلى ذلك فإن الدولة الليبرالية الديمقراطية دولة عقلانية لأنها تحقق مصالحة بين المطالب المنافسة للاعتراف، وذلك على الأساس الوحيد المقبول من الجميع، وهو هوية الفرد باعتباره كائناً بشرياً. ومن الواجب أن تكوين الدولة عامة، أى توفر الاعتراف لجميع المواطنين لأنهم بشر لا باعتبارهم أعضاء فى جماعة وطنية أو عرقية أو جنس معين، كما يجب أن تكون

متجانسة فتخلق مجتمعاً بلا طبقات يقوم على أساس الغاء الفوارق بين السادة والعبيد. وتزداد عقلانية الدولة الليبرالية الديمقراطية عندما ندرك أنها تقوم على أساس من المبادئ الصريحة المعلنة فى دستور الدولة، ذلك أن سلطة الدولة لا تنشأ عن تقاليد قديمة أو من أعماق العقيدة الدينية الدامسة، وإنما نتيجة مناقشة عامة يتفق مواطنو الدولة خلالها على الشروط الواضحة التى سيعيشون معاً بمقتضاها. فهى إذن تمثل الوعى العقلانى بالذات حيث أدرك الآدميون فى المجتمع لأول مرة طبيعتهم الحقة، وتم تكييف الجماعة السياسية لتتفق مع هذه الطبيعة(١).

والدولة الليبرالية الديمقراطية الحديثة، أى الدولة العامة والمتجانسة تقوم على أساسين. الاقتصاد والاعتراف، الجانب الأول يخاطب الرغبة والعقل، والثانى يخاطب الثيموس. وبالتالى لا يمكن وصف المسار التاريخى للبشرية وصفاً كاملاً دون بحث هذين الأساسين جيداً، كما أنه لا يمكن وصف الشخصية الإنسانية بشكل كامل إلا ببحث الرغبة والعقل والثيموس. وعلى هذا الأساس يمكن بحث العلاقة المتبادلة بين الاقتصاد الليبرالى والديمقراطية الليبرالية، ولابد أن نعلم مبادئه أنه ليس هناك أساس منطقى اقتصادى تستند عليه الديمقراطية، بل إن السياسات الديمقراطية فى واقع الحال عبء على الكفاءة الاقتصادية، ولذا فإن اختيار الديمقراطية اختيار قائم بذاته، وهو من أجل تحقيق الاعتراف لا من أجل اشباع الرغبات.

ويرى أصحاب فكرة الدولة الليبرالية الديمقراطية أن كلاً من المسيحية والاشتراكية قاما على أيديولوجية العبيد، وتضمنا جانباً من الحقيقة اهتمتا به هو جانب الرغبة والعقل، وتركا جانب الثيموس. غير أنه بمرور الوقت اتضحت مخالفتهما للمنطق. وتكشف التناقض الذاتى فى كلاهما، ومن ثم أدركت شعوب العالم المتقدم مستوى أعلى من العقلانية، وتعلمت أن الاعتراف العقلانى العام لا يمكن أن يتحقق إلا فى نظام اجتماعى ليبرالى ديمقراطى. وعلى ذلك فإن الرغبة فى الاعتراف هى الحلقة المفقودة بين الاقتصاد الليبرالى والسياسة الليبرالية.

والاقتصاد يعتمد على التنمية الاقتصادية، والتنمية الاقتصادية توضح للعبد مفهوم

(١) المرجع السابق، ص١٨٢.

السيادة، إذ يكتشف قدرته على الهيمنة على الطبيعة بفضل التكنولوجيا، وكذلك يتعلم التحكم فى ذاته بفضل العمل المنظم والتعليم وخاصة التعليم العام. فالتنمية تسوى بين الناس، وتكسر الحواجز الطبقية القديمة لتحقق تكافؤ الفرص، وقد تظهر طبقات جديدة على أساس المركز الاقتصادى أو درجة التعليم نتيجة الحراك الاجتماعى لتجعل من فكرة المساواة حقيقة واقعية، وبذلك يخلق الاقتصاد المساواة الفعلية قبل أن تصبح مساواة قانونية. إلا أن التنمية والتصنيع والتقدم الاقتصادى إنما يشبعان الرغبة العقلانية لدى الإنسان ولدى الشعوب، فماذا عن الثيموس؟

إن الديمقراطية الليبرالية تعنى ظهور نوع من الحسابات الباردة المتعددة على حساب الآفاق الأخلاقية والسلوكية، ذلك أنه لابد من انتصار الرغبة العقلانية على الرغبة فى الاعتراف (الثيموس). ولذلك تدخل الدولة الليبرالية الديمقراطية فى صراع ضد أفراد شعبها، سعياً منها إلى تحقيق الانسجام بين ثقافاتهم التقليدية المتنوعة، وتعليمهم كيف يراعوا مصالحهم الخاصة بعيدة المدى. فبدلاً من التمسك بتلك المجموعة الأخلاقية العضوية التى لها لغتها الخاصة بالخير والشر، فإن على المرء أن يتعلم قيماً أخرى ديمقراطية جديدة، كأن يصبح مشاركاً، عقلانياً، علمانياً، متحركاً، متسامحاً. وهذه القيم الديمقراطية الجديدة لم تكن بالقيم الموجودة على الاطلاق فى البداية فيما يتعلق بتعريف الفضيلة والرذيلة الإنسانيتين تعريفاً قاطعاً. وإنما ظهرت هذه القيم باعتبارها ذات وظائف عملية باعتبارها عادات لابد أن يكتسبها المرء إن هو شاء النجاح فى العيش فى مجتمع آمن يعمه الرخاء. ولهذا السبب وصف "نيتشة" الدولة بأنها أشد الوحوش اللامبالية، إنها تدمر الشعوب وثقافاتهم الأصلية عن طريق التلويح أمامها بألف شهوة. وهكذا تركز الدولة على توجيه الأفراد إلى الرغبة العقلانية، أما الثيموس الذى يكمن فى ثقافة الشعوب فإنه لابد أن تحدث فيه تحولات وتحولات ليخضع للرغبة العقلانية ولا يشذ عنها ولا يكون مهدداً لها.

والتوجه إلى الرغبة العقلانية المراد الوصول إليها فى الدولة الليبرالية الديمقراطية إنما يتم ابتداء من استبدال الهيكل الثقافى المسيطر عليهم إلى هيكل ثقافى أخر، أى استبدال مجموعة القيم التى تحكم سلوكيات الأفراد فى المجتمع بمجموعة من القيم الأخرى، وهذه القيم المراد غرسها هى قيم البرجوازية. وجوهر القيم البرجوازية هو أن لا ينشغل الفرد قبل كل شئ إلا برخائه المادى وعيشه الهادئ، أى بمصالحة الشخصية

من منظور أنانى، ومن ثم فإن نظرته إلى الأمور والقضايا العامة باردة، تصل إلى حد عدم الاهتمام ما لم تمس مصلحة خاصة له.

فالدولة الليبرالية الديمقراطية لا تمثل توفيق بين أخلاقيات السادة وأخلاقيات الانتصار العبيد كما ذكر هيجل، وإنما تمثل عند نيتشة الانتصار الكامل وغير المشروط لأخلاق العبيد[1]. ذلك أن حرية السيد ورضائه وأخلاقه ضاعت فى كل مكان، وما من أحد يحكم فى الواقع فى المجتمع الديمقراطى. أما نموذج المواطن فى الديمقراطية الليبرالية فهو ذلك الفرد الذى تخلى (وفق تعاليم هوبز، لوك) عن إيمانه الفخور بتفوقه فى مقابل حفظ ذاته والراحة المادية، ويرى نيتشة أن الإنسان الليبرالى الديمقراطى يتكون من الرغبة والعقل فقط، وهو ماهر فى اكتشاف وسائل جديدة لإشباع حشد من الرغبات التافهة عن طريق حساب صالحة الشخصى طويل الأمد. غير أنه يفتقر كلية إلى الشموس، قانع بسعادته، غارق فى الوسائل المادية التى يبتدعها، عاجز عن الإحساس فى نفسه بالخجل إذ لا تستطيع أن يتسامى فوق تلك الحاجات[2]. والتساؤل المطروح، إذا كان هذا النوع المتواضع من الاعتراف قد أرضى الكثيرين، وأصبحوا سعداء بنيل حقوق المواطنة فى مجتمع ديمقراطى، أفلا نجدهم فى الواقع جديرين بالاحتقار؟

والدولة الليبرالية الديمقراطية كذلك تدعم وتؤكد نشر الاعتقاد فى المساواة بين كافة القيم وأساليب العيش والحياة، فهى لا تذكر مواطنيها بما ينبغى أن تكون عليه حياتهم، أو ما هو كفيل بسعادتهم، أو بأن يكونوا أفاضل كرماء أو عظماء. إنما تأخذ بفضيلة التسامح التى تصبح هى الفضيلة الرئيسية. فإذا لم يتمكن البعض من الناس من إثبات تفوق ما، فإنهم سوف يلجئون إلى تأكيد الحياة ذاتها، أى الجسد واحتياجاته ومخاوفه. وليس من الصدفة أن ينشغل الناس فى مجتمعات الليبرالية الديمقراطية بالكسب المادى، وأن يعيشوا فى مجتمع مكرس لإشباع حشد من الاحتياجات الصغيرة للجسد.

وسوف يكون عملاً بالغ الصعوبة فى المجتمعات الليبرالية الديمقراطية أن يأخذ الناس فى الحياة العامة على نحو جدى الموضوعات ذات المضمون الأخلاقى، فالأخلاق

---

(1) F. Nietasche, Beyond Good and Evil, Prelude To a Philosophy of The Future. Trans., W. Kaufmann, Vintage Books, New York, P. 260.

(٢) يوكوهاما، نهاية التاريخ، ص٢٦٣.

تتطلب التمييز بين الأفضل والأسوأ، وبين الطيب والخبيث، وهو ما يتناقض ويتعارض مع مبدأ التسامح الديمقراطى. ولذلك فإن الفرد سينشغل قبل كل شئ بصحته وأمنه الشخصيين، حيث أنهما ليسا محل جدل. ويرى "فوكوياما" أن الإنسان الأمريكى مشغول بصحته وماذا يأكل ويشرب ويمارس الرياضة فى أى شكل يراه أكثر من انشغاله بالمسائل الأخلاقية، فمن حقه الاعتراض واستنكار عادة التدخين عند الآخرين، لكن ليس من حقه استنكار المعتقدات الدينية أياً كانت، أو السلوك اللا أخلاقى أياً كان[1].

إن الحفاظ على الذات فى الدولة الليبرالية الديمقراطية أهم من كل شئ أخر، ومن ثم يصبح الإنسان فى حياته شبيهاً بالعبد فى معركته الدامية من أجل الاعتراف، فلقد قبل العبودية من أجل الحفاظ على الذات. فكما يقول "نيتشة" قطيع واحد لا رعاة!! الكل يريد نفس الأشياء، وكل امرئ مشابه لغيره، ومن يشعر منا بأنه مختلف يدخل طواعية إلى مستشفى المجانين"[2]. فالإنسان فى الدولة الليبرالية الديمقراطية يعلم جيداً أنه من العبث المخاطرة بحياته من أجل قضية حيث أنه يدرك أن التاريخ السابق للإنسانية كان ملئ بالمعارك التى لم يكن ثمة مبرر لها، إقتتل فيها الناس حول ما إذا كان ينبغى على الإنسان أن يكون مسيحياً أو مسلماً، أو بروتوستانتى أو كاثوليكى، أو ألمانيا أو فرنسيا. وقد أثبت التاريخ اللاحق أن هذه الولاءات التى دفعت الناس إلى القيام بأعمال رهيبة ملؤها البطولة والشجاعة والتضحية ما هى إلا تعصب أعمى.

عندما كان يجمع بين الأفراد داخل المجتمع أو بين المجتمعات عقيدة واحدة متوارثة من السلف منذ قديم الزمان، كان سلطان العقيدة يؤخذ على أنه من المسلمات، حيث أضحى المكيف والمكون لشخصية المرء الأخلاقية. وكانت العقيدة تربط الشخص بأسرته، وبالأفراد الآخرين فى المجتمع ككل، فضلاً على أنها كانت تحقق إشباعاً روحياً للأفراد. أما فى المجتمع الليبرالى الديمقراطى، فإن الأمر يختلف تماماً، فالعقيدة تفرق ولا توحد بين الناس، وذلك لأن لها بدائل كثيرة. من أساليب الحفاظ على الحياة والاستمتاع بمباهج الحياة وخلق مزيد من الوسائل التى تزيد من هذا الاستمتاع. صحيح أن المرء يمكن أن ينضم إلى أحد الجماعات العديدة الصغيرة من المؤمنين، غير أنه فى أغلب

---

(١) المرجع السابق، ص٢٦٦.

(2) F. Nietszche, The Portable Nietzche ed., Kaufmann, Viking Press, New York, 1954, P. 130.

الاحوال لن يشاركه زملاؤه فى العمل أو جيرانه فى السكن فى هذه العقيدة لهذه الجماعة. وفى الوقت الذى تصبح فيه هذه العقيدة عبئاً عليه (كأن تحرمه من الميراث، أو تحرمه من ملذات، أو يظهر أن رائد الجماعة فاسد)، فإنها عادة ما يتخلص منها بسرعة كأن لم تكن، فهى عادة ما تؤدى نفس الدور الذى تقوم به غيرها من معتقدات وأمانى المراهق أثناء نومه. ولذلك رأى "توكوفيل" أن الطابع المميز للحياة الأمريكية الليبرالية الديمقراطية هو مشكلة حيوية قد تؤدى إلى ضمور العلاقات الأخلاقية التى كانت تربط بين الناس بعضهم ببعض فى المجتمعات السابقة على الليبرالية الديمقراطية. وتوكوفيل مثل "تيتشة" مهتماً بفكره أن الغاء العلاقة الشكلية بين السادة والعبيد لن يجعل من العبيد سادة أنفسهم، وإنما سيخضعهم لنوع جديد من العبودية. ويقول "سأسعى إلى تعقب السمات التى قد يعود الاستبداد إلى الظهور ورائها فى عالمنا. وأول ما يلفت النظر هو ذلك الحشد الهائل من البشر، كلهم متساوون ومتماثلون، يجاهدون فى دأب للحصول على ملذات تافهة ومشوهة يملأون بها حياتهم. إن كل منهم يعيش فى معزل عن غيره غير آبه بمصير الآخرين، وعنده أن أطفاله وأصدقاؤه هم كل البشرية. أما الباقون من الرفاق المواطنين فهو قريب منهم لكنه لا يراهم ولا يشعر بهم، فهو لا يعيش إلا داخل ذاته من أجل ذاته، وهو وإن بقى له أهله المقربين، فلا شك فى أنه فقد وطنه".

ويكمل "توكوفيل" قائلاً: "فوق هذا الجنس من البشر سلطة ضخمة تتحكم، وتأخذ على عاتقها وحدها مهمة اشباع احتياجاته ومراقبة مصيره، هذه السلطة مطلقة، دقيقة منظمة، مدبرة وعاقلة، معتدلة، ستكون مثل سلطة الأب، فإن كان هدفها كهدف الأب إعداد الأبناء إلى الرجولة، إلا أنها على العكس من ذلك تسعى إلى ابقائهم فى طفولة دائمة، قانعة بأن يفرحوا، بشرط أن لا يفكروا فى غير الفرح"(١). وقياساً على ذلك نجد أن واجبات المواطن فى دولة كبيرة كالولايات المتحدة ضئيلة جداً، وقد أدت ضآلة الفرد بالمقارنة بضخامة الدولة إلى شعور الإنسان بأنه ليس سيد نفسه على الاطلاق، وبأنه ضعيف وعاجز فى مواجهة أحداث لا يستطيع التحكم فيها. فما الجدوى إذن- إلا على المستوى النظرى- من القول بأن الناس فى هذه البلد قد صاروا سادة لأنفسهم.

وفى الدول الليبرالية الديمقراطية الواجب الأخلاقى تعاقدى محض، فهو ليس

---

(1) Alexis Tocqueville, Democracy in America, Vintage Book, New York, 1945, Vol. 2, P. 336.

مفروضاً من الله، ولا من الخوف من الآخرة، أو من النظام الطبيعي للكون، وإنما يفرضه الصالح الشخصي للمتعاقد في التزام الآخرين بتنفيذ العقد. حتى تلك الجماعات التي لا يرتبط أفرادها بالمصلحة الشخصية المستنيرة فقط، مثل الأسرة، فإنه لم تعد تربط أفرادها التزامات مطلقة، ذلك أن الأسرة في المجتمع الليبرالي الديمقراطي تعتبر امتداد للذات، ومن ثم لم تعد كبيرة، فهي تقتصر على الأسرة البطريكية فقط (الأب والأم والأولاد)، وهي الشكل الوحيد في المجتمع الليبرالي الديمقراطي للحياة الاجتماعية المشتركة. إلا أنه بات ينظر إليها في ظل الليبرالية الديمقراطية من أفرادها على أنها شركة مساهمة شكلت لنفعهم، وبالتالي فإنه النفع العائد من وجودها مثل المحبة ونجاح تربية الأطفال ونجاح الزواج على مدى الحياة يتطلب تضحيات شخصية هي تضحيات لا عقلانية إذا ما نظرنا إليها على أساس حساب الربح والخسارة. ولذلك كثيراً ما لا تعود المنافع الحقيقية للحياة العائلية القوية على من يتحمل أشد الالتزامات وطأة، وفي هذه الحالة عندما تصبح الالتزامات العائلية أكبر مما كان ينتظره المتعاقد فإنه يسعى إلى إبطال شروط العقد.

وعلى صعيد أرقى رابطة اجتماعية، وهي الوطن ذاته، فإن المبادئ الليبرالية الديمقراطية تضر بأسمى صور الوطنية اللازمة لبقاء الجماعة. فالناس لن يضحوا بحياتهم في سبيل دولة تقوم فقط على أساس مبدأ الحفاظ العقلاني على الذات. ورغم أن هناك القول بأن الإنسان قد يخاطر بحياته في سبيل حماية ممتلكاته أو عائلته، فهي حجة باطلة في إطار الليبرالية الديمقراطية، ذلك أن الملكية في نظر الليبرالية، إنما تقوم فقط للحفاظ على الذات لا العكس، وبالتالي فإنه من المنطقي للفرد أن يهجر بلده حاملاً معه عائلته وثروته، وأن يتجنب التجنيد الإلزامي، وبالتالي لابد أن ينتقل الدور في هذه الحالة إلى الدولة التي تخضع الأفراد وتجبرهم على الخدمة العسكرية الاجبارية أو البقاء داخل الدولة. ولعل هذا الوضع الأخير كان واضحاً في غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، حيث نزح غالبية الكويتيين من الكويت إلى الخارج حاملين ثرواتهم وعائلاتهم.

وكذلك يؤكد "فوكوياما" أن ضغوط السوق الرأسمالية تؤثر سلبياً على إمكانية توافر حياة جماعية قوية[(١)]- فمبادئ الاقتصاد الليبرالي لا تعزز نزعة الترابط بين أفراد المجتمعات بل تميل إلى بث الفرقة بين الأفراد وإبعادهم عن بعض. ويرجع ذلك عند

---

(١) فوكوياما، المرجع السابق، ص٢٨٢-٢٨٣.

"فوكوياما" إلى أن مقتضيات التعليم والحراك العمالى تفرض أن يعيش الناس فى مجتمعات حديثة بدرجة أقل من الترابط الاجتماعى من الجماعات التى نشأوا فيها، فحياتهم وروابطهم الاجتماعية أقل استقراراً بالنظر إلى ديناميكية الاقتصاد الرأسمالى التى تعنى تنقلاً دائماً فى الموقع وطبيعة الإنتاج وبالتالى فى العمل، وفى ظل هذه الظروف يصبح من الصعوبة بمكان أن على الناس أن يمدوا جذورهم فى جماعة من الجماعات أو يؤسسوا علاقات أكثر دواماً واستقراراً مع زملائهم فى العمل أو مع جيرانهم. ومن ثم فإن الإحساس بالهوية الذى يخلقه الانتماء إلى الإقليم أو إلى المجتمع يقل دائماً باستمرار. ونجد الناس ينسحبون إلى داخل إطار عالم عائلاتهم الصغير جداً، وهو عالم يمكن أن يحملونه كما يحملون أثاثهم من مكان لأخر. ولو أن هذا التسبيب غير كامل وغير صحيح، ذلك أن أسباب ابتعاد الناس بعضهم عن البعض فى إطار الليبرالية الاقتصادية هو تحكم العلاقات التى تفرزها سيطرة السوق والتى تصبح لا شخصية وكذا اللجوء إلى السوق كمنظم للمصالح الاقتصادية المتعددة والمتنافرة التى تحكمها المنافسة الشرسة على المصالح الذاتية لكل فرد فى المجتمع.

لقد أقامت الدولة الليبرالية الديمقراطية كل مقومات الحياة فيها على اشباع الرغبة العقلانية، أى على الحفاظ على الذات، وجعلت المحور الأساسى هو الاستهلاك، وابتداع مزيد من السلع الاستهلاكية، التى تجعل الفرد متحرقاً أكثر للاستهلاك. وبتحقيق مزيد من إنتاج السلع الاستهلاكية أياً كان نوعها أو المتعة التى تقدمها يتأكد التقدم الاقتصادى وتتأكد رفاهية الإنسان. وكما يقول "فوكوياما"، ومتى اتفق الناس على الغايات (اشباع الرغبة العقلانية أو الحفاظ على الذات) فلن تكون هناك قضايا كبيرة يتقاتلان بسببها. فسوف يشبعون احتياجاتهم بفضل النشاط الاقتصادى، ولن يكونوا مضطرين إلى المخاطرة بحياتهم فى معارك[1]. وبالتالى سوف يعم السلام الداخلى وكذلك السلام العالمى. وبعبارة أخرى سيصبحون حيوانات من جديد، كما كانوا قبل المعركة الدامية التى بدء التاريخ بها. إن الكلب الذى يقنع بالنوم فى ضوء الشمس طوال النهار شرط أن يطعموه، وذلك لأنه راض بما هو عليه، ولا يقلق لأن غيره من الكلاب حالها أفضل من حاله، أو أن مستقبله ككلب قد تجمد، أو أن كلاباً أخرى فى أماكن أخرى من العالم تلاقى الذل والهوان، أن هذا الكلب هو المستقبل الذى سوف يصل إليه الإنسان فى تطبيقه لليبرالية

---

(١) فوكوياما، المرجع السابق، ص٢٧٠.

الديمقراطية. ذلك أن الديمقراطية الليبرالية تركز كل حياة الإنسان حول إشباع الرغبة العقلانية فقط، أو فى انصرافه إلى الحفاظ على ذاته فقط، وهو الاتجاه الذى ينفى الثموس ويتغلب عليه عن طريق إثارة مصالح القوة الشهوانية فى الطبيعة البشرية، وتحويل الانفعالات الثيموسية إلى مجالات تفقدها قدرتها على توجيه النشاط الإنسان إلى تحقيق كل ما هو أخلاقى وكل ما هو عقائدى، مثل الكرامة، والايثار واحترام الذات، والوطنية، والاعتزاز بالذات الفكرية أو الثقافية أو الدينية أو القومية، وخلق العديد من منافذ للثيموس المتوافر عند الأفراد وتحويله إلى استخدامات إنتاجية، فتقوم هذه المنافذ بنفس المهمة التى يقوم بها سلك التأريض (الأرضى) الذى يصرف الطاقة الكهربائية الزائدة، ومن ثم لا يتحول المجتمع إلى تحقيق أى من الأهداف الثيموسية السابقة.

لقد حولت الليبرالية الديمقراطية الأفراد إلى برجوازيين منذ بداية صناعة الفكر الليبرالى بأسلوب شبيه بالهندسة الوراثية كى تحقق السلام الاجتماعى عن طريق تغيير الطبيعة البشرية ذاتها، ولقد تم ذلك عن طريق إثارة المصالح الشهوانية من الطبيعة البشرية ضد الانفعالات الثيموسية لدى الإنسان. ولقد تم توحيد التوجهات الفكرية للإنسان، ومن ثم تم ضبط سلوكياته فى اتجاه واحد مضمون، إنهم جميعاً برجوازيون، مسالمون، لا يفكرون إلا فى الحفاظ على الذات، إنهم فعلاً قطيع واحد بلا رعاة، الكل يريد نفس الأشياء، وكل مشابه لغيره، ومن ثم يمكن جمعهم جميعاً فى مكان واحد يتسع لهم جميعاً كالكلاب الرابضة والراضية بما تطعم تحت الشمس، فى إطار العالم الفسيح. فى إطار وحدة العالم أو العولمة، تحت راية واحدة هى الليبرالية الديمقراطية.

ولكن لم تناقش ماذا سوف يكون طعام القطيع من الكلاب البرجوازية التى تساوت أوضاعها وسلمت مقاليد ثيموسها إلى الليبرالية الديمقراطية، هل سوف يطعمون جميعاً بصفتهم متساوون لحم البقر الأمريكى والتفاح الأحمر الأمريكى، أم سوف يطعمون الحنظل والزقوم، وهل سوف يكون هناك داخل البرجوازية العالمية التى وحدتها الليبرالية الديمقراطية برجوازيون من الدرجة الأولى وآخرين من الدرجة الثانية ليكون هناك طعامين مختلفين لكل منهما على النحو السابق؟؟؟

دور الثقافة فى تحويل منافذ الثيموس :

تعتبر الثقافة هى الوعاء الذى يتضمن البناء الأخلاقى للمجتمع، فالثقافة هى التى تشكل شخصيات الشعوب والأفراد، والتغيرات التى تحدث فى النسق الثقافى للمجتمع قادرة على دفع شعوب هذا المجتمع إلى التقدم والتطور وكذلك قادرة على مسخ هذه الشعوب ووقف نموها وتقدمها. ولعل ذلك هو الذى دفع الفيلسوف الألمانى "هانز جوست" إلى القول فى مسرحية "شلاتر"، **حين أسمع كلمة الثقافة أتحسس مسدسى**". فعلى لسان أحد مقاتلى الحرب العالمية الأولى الذى يعنف صديقه الذى سقط فى هوة الأفكار الليبرالية التى أدت إلى الحرب العالمية الأولى، فيقول، "أخر شئ يمكن أن أدافع عنه هو أن تنتصر هذه الأفكار، إننى أعرف هذه القمامة منذ ١٨ عاماً... الأخوة... المساواة... الحرية... الكرامة... الجمال... لا... فليظلوا بعيدين عنى فى فوضاهم الأيديولوجية تلك.. إننى أطلق عليهم الرصاص الحى... حين أسمع كلمة ثقافة أزيح صمام الأمان عن البراوننج"(١). ويصف "جوست" الخوف من الثقافة بالقدر الذى يستحث الدفاع عن النفس من آثار التخريب الذى قد تحدثه باستخدام السلاح.

ولعل أهم خطر تواجهه الليبرالية الديمقراطية هو المقومات الثقافية للشعوب، وخاصة أهم ثلاثة أركان منها، الدين والقيم الأخلاقية التى تحكم سلوك الأفراد العامة والخاصة، الوطنية وكل قيم الإعلاء الوطنى، البناء الاجتماعى القوى المتماسك الذى يعتمد على قوة بناء الأسرة. وهذه الثلاثة أركانه للثقافة هى أهم مصادر الثيموس عند أفراد المجتمع، ولذلك فإن الدعوة إلى الليبرالية الديمقراطية تناصب هذه الأركان الثقافية الثلاثة العداء السافر، وتعمل على اضعافها إن لم يكن هدمها تماماً لأنها مصدر لكل مقومات الثيموس عند الإنسان. ويتم ذلك من خلال دفع الثيموس إلى استخدامات بديلة إنتاجية وعلمية وسياسية ورياضية، فمشروع اخضاع الطبيعة بفضل العلوم الطبيعية الحديثة هو بطبيعته نشاط ثيموسى للغاية، وكذا الصراع من أجل نيل الاعتراف بالتفوق على العلماء والمهندسين والآخرين الذين تتنافس معهم نشاط ثيموسى. والانتخابات بكل أشكالها نشاط ثيموسى حيث أن الشخص ينافس آخرين على نيل اعتراف الجمهور على

---

(١) راسل جاكوبى، نهاية اليوتوبيا، السياسة والثقافة فى زمن اللامبالاة، ترجمة فاروق عبد القادر، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، مايو ٢٠٠١، ص٤٩.

أساس أراء متصارعة لكلاهما. فالمرشح عليه أن يستميل عواطف العامة سواء كانت نبيلة أو دنيئة، جاهلة أم واعية، وأن يقوم على الكثير من التصرفات الوضيعة حتى ينتخب أو حتى يظل فى المجلس.

ويشير "فوكوياما" إلى صور من صرف الثيموس الوطنى إلى العالم الخارجى، فيشير إلى نجاح الرئيس بوش فى حرب العراق عام ١٩٩١، فهذا النجاح نتج عنه اعتراف جماهيرى للرئيس بوش لم يتوافر لأنجح رجال الصناعة والتجارة، وبالتالى فإن مكانه كرئيس سوف يجذب إليه أولئك الذى لديهم دوافع ثيموسية للاعتراف بتفوقهم، فضلاً على تصريف قدر من الثيموس الذى يشعر به الشعب الأمريكى. وكذلك يرى "فوكوياما" أنه من حظ العالم المتقدم أن يكون هناك عالم متخلف يغص بالصراع والحرب والظلم والفقر حتى تنتقل إليه الشخصيات ذات الدوافع الثيموسية الكبيرة من العالم المتقدم فتريح وتستريح، حيث وجد "ريجى ديبريه" الفرنسى منفذاً لثيموسية باشراكه فى محاربة الاستعمار والهيمنة الأمريكية فى بوليفيا مع "تشى جيفارا، واللورد وينجنت" الذى ساعد الأثيوبيين فى التخلص من الاستعمار الإيطالى.

هذا إلى جانب منافذ أخرى للثيموس متمثل فى أنشطة شكلية محضة لا فائدة منها، كالرياضة، وتسلق الجبال، وسباق السيارات، فالتنافس الرياضى لا معنى له ولا هدف غير أن يفوز البعض ويخسر البعض، وليس من فائدة منها إلا إشباع الرغبة فى الاعتراف على مستوى الأفراد أو الدول.

ودائماً وأبداً ما تقوم الدولة بتوفير القنوات التى يذهب إليها الثيموس عند الأفراد حتى تضمن بقائها فى حالة من الهدوء والاستقرار بعيداً عن التغييرات الراديكالية التى يمكن أن يدفع إليها ثيموس بعض الأفراد أو الجماعات النشطة. **ولذلك فإن الصراع بين الدولة المقبلة على الليبرالية الديمقراطية وبين الشعب يكون أكثر ضراوة فى البداية حتى يتم تغيير النمط الثقافى للشعب بما يتناسب مع قبول الليبرالية الديمقراطية.** وفى هذا المجال يتحدث "نيتشة" على لسان "زرادشت" فيقول "فى مكان ما ثمة بشر وقطعان، لكنهم ليسوا هنا حيث نعيش إخوانى، فهنا ثمة دول... آه... دولة... وما الدولة فلتصغوا جيداً إلى. فى نيتى أن أحدثكم الآن عن مصرع الشعوب. الدولة هى أشد الوحوش لامبالاة... وهى تكذب أيضاً فى لامبالاة... وتخرج الكذبة هائلة من فمها فتقول، أنا

الدولة، أنا الشعب. هذا محض افتراء!!! **فالخالقون هم الذين خلقوا الشعوب، وزودوها بالإيمان والمحبة، وبهذا أصلحوا الحياة.**

أما من ينشدون العدم فينصبوا الفخاخ فى طريق الكثرة ويسمونها دولة، ويشهرون السيف ويغرسون فى النفوس عشرات الشهوات. وهذه آية أسوقها إليكم: كل شعب له لغته الخاصة عن الخير والشر لا يفهما جاره. قد اخترع لغته عن عاداته وحقوقه. أما الدولة فتكذب بكل لغات الخير والشر، وكل ما تقوله كذب، وكل ما تملكه قد سرقته(١).

كان "نيتشة" يخاف كل الخوف من انتصار أسلوب الحياة الأمريكى لأنه سوف يقضى كل إنسانية الإنسان، إذ سوف يجعل منه عبداً من نوع جديد، عبداً لكل شهوة مادية، عبداً قادراً على اختراع وسائل مادية جديدة لاشباع شهوات جديدة، وسوف ينصرف الإنسان أخيراً إلى تجديد الشهوات والاستمتاع بالوسائل والأدوات التى تشبع هذه الشهوات فى دائرة لا تنتهى. وهو ما يعنى سقوط روح الإنسان. وكان "نيتشة" يأمل فى تنبيه البشرية إلى مخاطر التوجه إلى النمط الأمريكى الذى لا يكتفى ببناء مجتمع الليبرالية الديمقراطية فى الولايات المتحدة، بل يعمل على تغيير العالم كله وتوحيده تحت راية الليبرالية الديمقراطية. ولقد كان من المشكوك فيه أن يحدث هذا التوحد العالمى فى ظل بقاء الاتحاد السوفيتى والديمقراطيات الشعبية الأوروبية التى كانت على المذهب الاشتراكى النقيض للرأسمالية والليبرالية الديمقراطية. وعلى ذلك فإن كل من "توكيفيل" وألكسندر كوجيف"(٢) سلما بأن هذا النمط من الحياة (الأمريكى) سوف ينتشر، وأن مقاومته سوف تصبح عملاً يائساً بلا فائدة إن لم يأت بنتائج عكسية. فلقد شملت الليبرالية الديمقراطية كل أوروبا كاملة، وأمريكا الشمالية، وكندا وأستراليا، وبقى العالم الثالث يقاوم مقاومة يائسة كالثور الخائر من كثرة السهام التى نالته والتى مازالت تناله فى حلبة مصارعة الثيران. فكما يقول "نعوم تشومسكى" أنه بحلول الحادى عشر من تشرين الأول عام ١٩٩٢ تنتهى خمسمائة عام من الغزو المستمر للجنوب من قبل الشمال، ومازال الغزو مستمراً حتى الآن(٣). وسوف ينتقل العالم فى غالبيته الساحقة إلى الليبرالية الديمقراطية، لأن مقاومة

(1) F. Nietzsche, The POortable Nietzsche, Op. Cit., PP. 160-161.

(٢) فوكوياما، نهاية التاريخ، مرجع سابق، ص٢٧٠.

(٣) نعوم تشومسكى، ٥٠١ سنة الغزو مستمر، ترجمة منى البنهان، دار المدى، دمشق، ١٩٦٦.

دول الجنوب لن تصمد كثيراً، فإن الغزو المستمر لها من قبل الشمال لأكثر من خمسمائة عام جعلها أخيراً فى حالة من التفكك والضعف بالقدر الذى يجعلها تسير على الطريق الذى يرسمه عالم الشمال المتقدم. وفى الواقع، إن المدقق فى صورة العالم يجده عبارة عن مجانين يقودون عميان[(١)].

ولعل نهاية الحديث عن سيادة الليبرالية الديمقراطية فى دول الشمال الصناعى المتقدم ينتهى إلى القول بأنها خلقت إنساناً مختلفاً قيمته العليا الاستهلاك والتمتع بالحياة، بحيث يصبح الاستهلاك ليس تلبية للحاجات الطبيعية والثقافية، بل أصبح الاستهلاك فى حد ذاته هدفاً عزيزاً مقدساً. وهذه القيمة الجديدة "الاستهلاك" تخلق نموذجاً من البشر المتمتع اللامبالى أخلاقياً، الذى يبحث عن المتعة عند أقصى حد للاستهلاك، وتخلق لدى الأفراد نمطاً من عبادة الأشياء يرسب فى وعى الأفراد وهو الوعى الذى يصبح ضيقاً حرجاً لا يتسع إلا إلى مزيد من الاستهلاك[(٢)].

وإذا كان علم الاقتصاد يعلمنا أنه لا مزيد من الاستهلاك إلا بمزيد من الإنتاج، ومزيد من الإنتاج يحتاج إلى مزيد من أدوات الإنتاج (التكنولوجيا) ومزيد من الموارد الطبيعية التى تمنحها الطبيعة، فإذا كان العالم المتقدم فى استطاعته تأمين أدوات الإنتاج (التكنولوجيا)، فماذا عن الموارد الطبيعية... هل تكفى هذا التطور والسرعة المفتعلة لزيادة الاستهلاك فى دول الشمال المتقدم، والمتوقع أن لا تكفى، بل إنها لا تكفى فعلاً فى الوقت الحالى لهذا القدر من الاستهلاك. ما هو الحل أمام دول الشمال الصناعى المتقدم، لعل الحل موجود ولكن لابد من استمراره بشكل جديد، إنه مخزن الموارد الطبيعية فى العالم المتخلف، وجهد عمل الشعوب التى مازالت عند مستوى حد الكفاف وأقل، ولذلك لابد أن يستمر الغزو بعد ٥٠١ سنة إلى ما لا نهاية كما شرح "نعوم تشومسكى"، أنها القرصنة الجديدة للرأسمالية فى طورها الأخير- الرأسمالية الارهابية- التى بدأت مع بداية القرن الواحد والعشرين، والتى تعمل بسرعة وبقسوة بالغة لتحقيق عولمة العالم تحت راية الليبرالية الديمقراطية. وسوف يتحقق ما قاله "نيتشة وتوكيفل" من أن العبيد لن

---

(١) روجيه جارودى، حفارو القبور، الحضارة التى تحفر للإنسانية قبرها، دار الشروق، ١٩٩٩، ص١٢٢.

(٢) دكتور سعيد الخضرى، محاضرات فى التخطيط الاقتصادى، مكتبة الجلاء الحديثة، بورسعيد، عام ٢٠٠٤.

يتحولوا إلى سادة لأنفسهم بل سوف يتحولون إلى عبيد لنوع أخر من العبودية، وبالتالى سوف يكون هناك نوع جديد من الاستبداد[١]. هذا الاستبداد الجديد هو استبداد الرأسمالية فى تطورها الأخير من رأس مالية دولية النشاط إلى رأسمالية إرهابية، تنفـذ سياسـاتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، وتحقق أهدافها كاملة على حساب دول الجنوب التى مازالت لا تعى ولا تفهم معنى التحالف، أو لا تريد أن تعرفـه، وإن عرفتـه لا تريـد أن تمارسه، ذلك أنها فقدت ثيموسها حتى النخاع.

(١) فوكوياما، نهاية التاريخ، مرجع سابق، ٢٧٠-٢٧١.

الفصل الخامس. العنصرية والتضامن فى مواجهة الجنوب

لن نبحث فى فكرة العنصرية أكثر مما تحتاجه الدراسة، ولن تذهب إلى عمق تاريخ البشرية للبحث عن جذور العنصرية، فالذى يهمنا هو اكتشاف دوافع السلوك بين الشمال والجنوب، ذلك الشمال الصناعى المتقدم، والجنوب الزراعى الاستخراجى الرعوى المتخلف، وهل كانت للعنصرية دور فى تشكيل سلوك دول الشمال المتقدم بالنسبة لدول الجنوب المتخلف وما هى طبيعة هذا الدور، وآثاره التاريخية السابقة والحالية على مسار مجتمعات الجنوب اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً.

جذور حضارة الجنس الأبيض :

قبل أن تلتقى شعوب الشمال وشعوب الجنوب بعد الاكتشافات الجغرافية التى بدأت فى القرن الخامس عشر، أى قبل أن يلتقى الإنسان الأبيض بالإنسان الأسود، أو بالملونين بشكل عام تطورت الثقافة المسيحية واتسعت لتشمل دول الشمال، وقد تضمنت هذه الثقافة المسيحية عنصراً رمزياً هاماً للأبيض والأسود، يمكن اعتباره موقفاً مشجعاً للعنصرية الأوروبية الأمريكية من منطلق الإحساس الدينى. فالمسيحية تعتقد أن الخطيئة هى اسوداد الروح البيضاء، ونظروا إلى الفضيلة والطهارة والتوبة من خلال النور والبياض الذى يفيض على الإنسان. كما أن الملائكة والقديسين يسبحون فى نور أبيض. بل إن الرسول عيسى عليه السلام الذى ولد وتربى وعاش فى الشرق الأوسط، أصبح فى لوحات العصور الوسطى وما بعدها أبيض ناصع البياض، وأشقر الشعر، وأزرق العينين، وكأنه أوروبى، وليس من ملونى الشرق الأوسط. وعلى النقيض من ذلك الشيطان الذى يتشح بالسواد فهو أمير الظلام الدامس أسود اللون. وتظهر السلبية الكاملة واسقاط كل ما هو سئ ومخيف على كلمة أسود فى تعريف قاموس اكسفورد للغة الإنجليزية فى القرن الخامس عشر الذى كان على النحو التالى : ملطخ للغاية بالقذارة، ملوث، قذر... أهدافه سوداء مميتة، شريرة، ينتمى إلى الموت وينطوى عليه، مميت، مهلك، مسبب للكوارث والنحس...، فاسد فاسق أثم مرعب شرير... يدل على الخزى والاستهجان والجرم[1].

---

(1) Winthrop Jordan, White over Black, Baltimore, Penguin Books, 1968, P. 7.

وكذلك حمل الأدب والأعمال الإبداعية الثقافية نفس الاتجاه، فتجد "وليم شكسبير" شاعر وأديب نجلترا العظيم كان يكتب شعره فى مدح الملكة إليزابيث بسبب بشرتها البيضاء الشاهقة البياض، وكان الحديث عن العفاف والطهارة والسمو الأخلاقى بالبياض (بياض الطهارة الوضاح، بياض الإخلاص والعفة). أما الجنس فكان رأس الخطايا والذنوب. ويعتقد المسيحيون أن حواء أغرت آدم بما هو أكثر من التفاحة، وأضاعت الفردوس وكتب على البشرية سوء المصير، والخطيئة سوداء، فإن الجنس أسود. والأكثر دلالة هو ما قدمه "شكسبير" فى مسرحية عطيل، فرغم أن عطيل هذا- المغربى... المسلم- يتنسم بالنبل والكرم والود، إلا أنه أسود أو ملون، و"ديدمونة" التى أحبها كزوجة مخلصة كانت بيضاء، ولذلك عارض والدها الزواج وكذلك ساده أهل "البندقية". وكانوا يرمون عطيل بكل الموبقات ويصفونه بأفزع الصفات، المغربى الفاجر، المغربى الداعر، وهو ملعون لأنه أسود، وسواده يوحى أنه خرج من الجحيم وجلده الأسود تعبير خارجى عن مهجته السوداء. ومن وجهة نظر الوالد وغيره من الأوروبيين فإنه لا يمكن أن تميل فتاة شقراء بيضاء إلى من كان فى سواد عطيل، ولكنه لجأ إلى الطلاسم الشريرة والسحر الأسود لايقاعها فى حبه. ولقد كتبت هذه المسرحية عام (١٦٠٤) أى قبل أن يتم ترجمة العنصرية إلى سلوك عملى ونشاط اقتصادى هو تجارة العبيد[1].

العنصرية الأوروبية تجاه الجنوب المسلم :

لقد تحولت العنصرية الأدبية إلى نزعة عدوانية واضحة، لتشكل صورة للعدوان البربرى على الشعوب الأخرى الذى مازال مستمراً حتى الآن، وإذا كان السبق التاريخى للعدوان البربرى الوحشى على الشعوب لدول أوروبا الغربية، فإن القيادة الآن للقيام بهذا العدوان انعقدت للولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها أوروبا وإسرائيل.

وكما يقول كافين رايلى" المؤرخ الأمريكى ورئيس جمعية التاريخ العالمى، يصف مقومات الحضارة الأوروبية فى القرن الحادى عشر والثانى عشر: "غير أن حضارتنا كانت أشد حرصاً على إعادة توجيه عدوانيتنا فى أنواع من النشاط الاجتماعى المفيد. لعله

---

(١) كافين رافلى، الغرب، تاريخ الحضارة من خلال موضوعات، القسم الثانى، ترجمة د. عبد الله المسيرى، يناير ١٩٨٦، ص١١٢.

نوع قديم من تصريف الثيموس لدى الإنسان الأوروبى فى هذه الفترة والتى اهتدى إليها وناقشها كل من هيجل ونيتشة فى القرن العشرين وأصبحت لها توجهات أخرى بما فيها أيضاً التوجه إلى العداون البربرى- فكنا، كلما سمحت الظروف نستعيض عن الحرية بالتجارة والاستكشاف والتنافس. وقد حقق التنافس الاقتصادى وتسخير الطبيعة وغزوها، بل الرياضة، حاجتنا الثقافية القديمة لإثبات الرجولة، والبأس، والنزل، والتفوق. وعندما أصبح الغزاة (من الفايكنج والقراصنة والنصوص) تجاراً أصبحت ثقافتنا أقل نزوعاً نحو العسكرية، غير أن حياتنا الاقتصادية والاجتماعية أصبحت عدوانية وتنافسية بصورة غير عادية(١).

كما أننا جعلنا الحرب أمر يستحق الاحترام بأن أضفينا عليها هدفاً أخلاقياً سامياً، وقد أحطنا وغلفنا الحرب بدرجة من التحضر تجعلنا نهيب دائماً ونتحدث كثيراً عن القيم والمثل العليا من أجل تبرير عملياتنا العسكرية. فلا يطيب لنا أن نعلن أو نعترف بحاجتنا إلى إمبراطورية، أو عبيد كما كان يفعل الرومان- فلا يوجد فى مجلس الشيوخ الأمريكى عضو يمكن أن يقول ذلك كما قال "كاتو" الرومانى "إن تفوقنا الاقتصادى يحتاج إلى تدمير مدينة أجنبية". ولا نستطيع أن نبرر غزواً، كما فعل البرابرة الأوائل والفايكنج، بالغنائم التى سنحصل عليها. إننا يجب أن نلجأ إلى مزيد من المبررات المثالية لحروبنا، ويجب أن نجد طريقة تجعلنا نطلق على حروبنا الحروب الدفاعية، ولابد لنا أن نقنع الآخرين بأننا نضحى فى سبيل غيرنا. وهذا يقتضى الإقناع بأن الآخرين مهددون بقوى خطيرة تكاد تكون شيطانية، وأننا الحماة المصطفون للتهذيب والفضيلة والخير والدفاع من أجل الحفاظ عليهم. وكما توحى الكلمات الدينية فى العبارة السابقة، أن تجعل حروبنا مقدسة، وبأن نصبح جنوداً مسيحيين(٢). والواقع أن الأفكار البربرية الإقطاعية قد انحدرت إلينا بتوسط

---

(١) كافينى رافلى، الغرب والعالم، القسم الأول، مرجع سابق، ص١٩٤.

(٢) لعل هذا هو الإعلان الذى تقدمت به الولايات المتحدة للعالم ضرورة التخلص من أسلحة الدمار الشامل التى يمتلكها العراق ويهدد بها جيرانه والبشرية جميعاً_ وقامت باحتلال العراق عسكرياً، وأخير تضطر إلى الإعلان عن عدم وجود أى أسلحة للدمار الشامل، أى أنه لم يكن هناك مبرر لشن الحرب على العراق، ومع ذلك تستمر فى احتلال العراق. ونفس الحال بالنسبة لأفغانستان قبل العراق، ورغم تنصيب حكومة كاملة العمالة للولايات المتحدة، إلا وجودها العسكرى لم ينته بعد وإن كانت كثافته انخفضت.

- وتحت دعوى الحماية من الخطر تتواجد القوات العسكرية بدرجات مختلفة من الكثافة فى كل دول الوطن العربى، وشعوب المنطقة جميعاً لا تعلم أن هناك خطراً عليها أكثر من إسرائيل التى هى الذراع الطولى

الكنيسة المسيحية[١].

على هدى من النسق الفكرى السابق كانت الحملات الصليبية إلى الشرق بدعوى من البابا أوربان الثانى عام ١٠٩٥ لاستئصال شأفة المسلمين- أبناء العاهرات، ذرية قابيل- كما كان يسميهم الفكر الغربى وخاصة الكنسى منه، الذين احتلوا القدس والأراضى المقدسة ولم يهددوا القسطنطينية فقط بل يهددوا العالم المسيحى كله. وخرج الفرسان الأرستقراطيين (توالى أبناء النورمانديين والفرنجة) فى جيوش جديدة التنظيم، وتبعهم أفواج من فقراء الفلاحين من المناطق المزدحمة فى أوروبا (جيوش شعبية صليبية) لتضفى حياتها معنى مقدسا قاصدة تحرير القدس.

وفى الطريق إلى القدس تم الاستيلاء على دول أوروبية بعد مذابح فظيعة باسم السيد المسيح، فكما يقول أحد القيادات الصليبية لقد خرجنا فى زحف طويل لقتال أعدائنا فى الشرق من المسلمين، وأثناؤه وجدنا أسوأ أعدائنا جميعاً... اليهود... فطلبنا بهم أولاً. فعبر نهر الراين فى فرنسا حيث تجمعت اليهود طيلة قرون تحت رعاية الأساقفة المسيحيين طلبت الجيوش الظافرة من غوغاء اليهود التحول إلى المسيحية أو الموت، وانتهى الأمر باعدام ما بين أربعة آلاف إلى ثمانية آلاف يهودى خلال شهرى مايو ويونيو ١٠٩٦ وحدهما. وانتهت الجيوش الصليبية بعد نهب القسطنطينية إلى القدس، حيث كان المسلمين غير منظمين ولم يتوقعوا هذا القدر من العنف والقسوة والشراسة والتصميم، فقد تمكن الصليبيون من مدينة يسوع عام ١٠٩٩. وبعد سقوط المدينة تم ذبح كل المسلمين رجالاً ونساء وأطفالاً، وفى معبد سليمان حوله خاضت الجياد فى الدم حتى الركب وحتى اللجام.، أما اليهود فى القدس فلقد لاذوا بالمعبد المقدس وحوله، فاضرمت فيه النيران وحرقوا جميعاً أحياء.

وسار الصليبيون فى مواكب النصر إلى كنيسة القبر المقدس وهم يبكون فرحاً ويغنون أغانى الشكر لله "أيها اليوم الجديد، أيها اليوم الجديد، أيتها البهجة، أيها الفرح الجديد الدائم... ذلك اليوم خالد. ذكراه طوال القرون القادمة... ذلك اليوم تثبيت أكيد

للولايات المتحدة وأداتها الطيعة فى وقف التطور، والتقدم بكل الصور وكل الوسائل الممكنة للعالم العربى والإسلامى.

(١) كافين رايلى، الغرب والعالم، مرجع سابق، ص١٩٤-١٩٥.

للمسيحية ومحق للوثنية وتجديد للإيمان(١). وتقدر المصادر الغربية أن حوالى عشرة آلاف مسلم ذبحوا فى أعقاب الاستيلاء على القدس، أما المصادر الإسلامية فتقدر عدد من قتل من المسلمين بمائة ألف مسلم. وهكذا يتعلم كل ذى عقل من المسلمين، كما قال دبلوماسى بيزنطى "إن الغرب يعنى الحرب والاستغلال وروما الغربية هى أم الشرور كلها"(٢).

لقد تضامنت كل دول أوروبا فى مواجهة المسلمين ولم تتخلف دولة واحدة عن إرسال جيوش لها لحرب المسلمين، وحرضت عليها الكنيسة التى كانت أعلى سلطة فى أوروبا فى هذه الفترة إذ هى التى كانت تُملك الملوك، أى تمنحهم سلطان الملك وتنصب الفرسان بعد أن وضعت أول سجلات لمباركة السيف، وأعلنت سبباً لهذا الغزو الجماعى للشرق يتسم بالسمو والرفعة الأخلاقية والتضحية من أجل حماية القدس ومقر السيد المسيح من المسلمون الهمج الرعاع الأجلاف.

لكن ما هو السبب الحقيقى وراء هذه الحملة الجماعية الشرسة ضد المسلمين فى الشرق، لقد كان السبب هو الصراعات التى انتهى إليها نظام الإقطاع، وكان أهم هذه الصراعات بين أبناء السادة الإقطاعيين النورماندبين والفرنجة، حيث أنه لا يرث من أبنائهم النبلاء إلا الابن البكر فقط، وبقية الأولاد نبلاء بلا أرض ولا سلطات، وهذا الصراع الذى استحكم بين هؤلاء النبلاء الذين يشكلون طبقة النبلاء والفرسان كان على وشك دفع أوروبا إلى الحرب الأهلية. فضلاً عن تصاعد الصراع بين الأقنان والفلاحين والسيد الإقطاعى حول الفائض الاقتصادى الذى كان يحصل عليه منهم لقاء زراعة الأقنان والفلاحين الأرض، والذى كان محلاً للتزايد بما أفقر الأقنان والفلاحين وجعلهم فى حالة قابلة للانفجار فى ثورة عارمة مثل ثورة الأقنان فى ألمانيا. هذا فضلاً على صراعات أخرى فى المدن بين طوائف الحرف المختلفة، وداخل أفراد الحرفة الواحدة. وهكذا كان المجتمع الأوروبى مهدداً بالصراعات التى سوف تقضى على النظام من خلال ثورة أهلية او حرب أهلية بين النبلاء الذى لم يتوقف صراعهم إلا بقيادتهم الحملات الصليبية للحصول على إقطاعيات جديدة من الأرض فى الشرق، حيث سوف يتم الاستيلاء على الأرض الأكثر خصوبة وبناء دولة جديدة هناك. وكذلك توافد الفلاحين والأقنان الفقراء

---

(1) Norman Chon, The pursit of the millennium, New York, Harper & Row, 1961, PP. 48-49.

(٢) كافينى رايلى، الغرب والعالم، مرجع سابق، ص١٩٨.

المرهقين من تزايد حجم الريع المدفوع للسيد الإقطاعى ليكونوا جنود للحملات المقدسة التى سوف تنتهى بحصولهم على أرض جديدة أكثر خصوبة وأكثر اتساعاً وبالتالى تتحسن أحوالهم الاقتصادية.

ولعل ذلك يظهر من ما قدمه البابا "أدريان الثانى" من أسباب لشن الحرب لمجمع كلير مونت المقدس يوم ٢٧ نوفمبر عام ١٠٩٥. حيث أشار إلى محاولات الباب ومجالسه فرض "هدنة الرب" على أمراء الإقطاع المتنابذين وجيوشهم، وتحويل حروبهم إلى حروب مقدسة صالحة بدلاً من المنازعات الخاطئة، فضلاً على أن استعادة القدس قد يساعد فى توحيد الكنيسة الشرقية والغربية اللتان انشقا منذ عام ١٠٥٤.

ولعله من الجدير بالذكر شهادة "كافين رايلى" المؤرخ الأمريكى حيث يقول "بنهاية القرن الحادى عشر كان المجتمع الإسلامى أشد استقراراً وأكثر تحضراً من أوروبا، فالخيالة العربية والفرسان العرب هزمت الكفار عابدى الأصنام فى الجزيرة العربية ثم سوريا، القدس، مصر، مملكة فارس القديمة فى الشرق، قبائل شمال أفريقيا فى الغرب، ووصل الإسلام إلى حدود الهند وجنوب روسيا، وشمال الصحراء الأفريقية، وجزيرة ايبريا التى تضم أسبانيا والبرتغال. ولقد أخرج فلاسفة ورياضيين وفلكيين وأطباء وفنانين بنفس الحماس الذى تخرج به أوروبا الجنود. ونقل خيالة الصحراء إلى أسبانيا تقنية زراعية جعلت الأرض تزدهر على نحو لم يحدث من قبل. وأصبح نسل الخيالة أستاذة طب فى أولى كليات الطب فى أوروبا، وعلّم فلاسفتهم الغرب أفلاطون وأرسطو، وعلم تجارهم وبحارتهم الأوروبيين الرياضة ومسك الدفاتر والسفر بالبحر. وبالاختصار نجد أن الحضارة الإسلامية التى دمرها الصليبيون فى بيت المقدس كانت أرقى وأجنح للسلم من الغزاة الأوروبيين[(١)].

من الواضح أن المجتمع الأوروبى فى أزمته- أزمة تحلل نظام الإقطاع- لم يحاول البحث عن مخرج لهذه الأزمة، لأن حلها لم يكن يتناسب مع مصالح الطبقات المسيطرة فى نظام الإقطاع، وهم السادة الإقطاعيين مالكى الأرض وأبنائهم من النبلاء والفرسان، وكذلك الكنيسة التى كانت من كبار الإقطاعيين المالكة للأرض والتى لديها

---

(١) كافين رايلى، الغرب والعالم، مرجع سابق، ص١٩٨-١٩٩.

أقنان يزرعونها ويؤدون لها الريع العقارى. لقد وصل نظام الإقطاع إلى نهايته بحيث لم يعد يستطيع أن يستوعب أى تطور يمكنه من استيعاب التغيرات التى حدثت فى قوى الإنتاج، ولم يعد يستطيع أن يطور العلاقات الاجتماعية، وخاصة علاقات الإنتاج فى الاتجاه الذى يسمح بتطور المجتمع إلى الأمام أو حتى لتحقيق استمرار بقاؤه دون تغيير، ومن ثم أصبح يغص بالتناقضات التى سوف تؤدى إلى انهياره. وعلى ذلك فإنه لا مفر من مسارين الأول، هو تغيير نمط الإنتاج الإقطاعى إلى نمط إنتاجى أفضل- ليكن النظام الرأسمالى أو الاشتراكى- بأيدى القوى المسيطرة على المجتمع، وكان ذلك ممكن، إلا أنه ليس هناك ضمان لاستمرار تحقيق مصالح الطبقات المسيطرة والمستفيدة من النظام وهم السادة الإقطاعيين وأبنائهم من النبلاء والفرسان والكنيسة. أما المسار الثانى، فهو حتمية الحرب الأهلية بما يمكن أن تحققه من مصالح لم يحسمها لصالحه. ولقد اختار المجتمع الأوروبى مساراً مختلفاً عن كلاهما، لقد اختار تحميل شعوب الشرق تكاليف حل أزمته، وذلك من خلال العدوان للاستيلاء على أرض جديدة تكون إقطاعيات للنبلاء الطامحين إلى أن يصبحوا سادة إقطاعيين، وأرض أوسع وأكثر خصوبة يزرعها الأقنان والفلاحين يؤدى عنها ريعاً أقل لاتساع نصيبه من الأرض وارتفاع خصوبتها وإنتاجيتها.

لقد استمر الغزو الأوروبى للشرق العربى لمدة تقرب من ثلاثة قرون تم فيها تثبيت نظام الإقطاع فى أوروبا وتحصن ضد الانهيار، أما العالم العربى فقد تم وقف نموه وتطوره لهذه الفترة، فضلاً عن الخسائر الفادحة التى تحملها مادياً وبشرياً للدفاع عن نفسه، وهذه الفترة هى التى زعزعت تقدم العالم العربى بشكل عام وتركت آثارها السلبية على الوطن العربى، وبدأت أوروبا تحدث تطوراً أسرع من التطور الذى يتم فى العالم العربى، أى انعكست حركة التاريخ فى كلا المنطقتين.

العنصرية الأوروبية الأمريكية وتجارة العبيد :

فى إطار سورة الأوروبين للبحث عن الموارد التى يمكن نهبها من أى مكان فى العالم، وخاصة بعد طرد الصليبيين من الشرق العربى، وفشل مشروع الاستيطان الصليبى فى فلسطين، كانت الاكتشافات الجغرافية التى وصلت إلى الهند فى البداية ثم مرة أخرى عن طريق رأس الرجال الصالح والدوران حول أفريقيا، ثم اكتشاف الأمريكتين. ورغم أن

السكان الوطنيين استقبلوا الطليعة البحرية من المكتشفين الأوروبيين بكرم الضيافة، نظراً لوفرة الموارد وانتفاء أى مشاعر عدوانيـة أو أى تعصـب مسـبق، إلا أن المكتشـفين الأوروبيين عادوا واقتربوا بسفنهم الكبيرة من الشواطئ وأطلقوا نيران القنابل والبـارود على السكان الوطنيين المسالمين، بدأ من "دياز، البيكيـرك" البرتغاليـان اللـذان أسسـا إمبراطورية برتغالية فى الهند بعد ضرب "كالكتا، ملقا، بدوا" بالقنابل، واستولى "دياز" على البرازيل، ووصل كريستوفر إلى أمريكا الشمالية عام ١٤٩٣. لقـد اقتسـم البرتغـاليين والأسبان العالم الجديد، وذلك حسب توصية تضمنتها وثيقة البابا ألكسندر الثالث فقـى ٧ مايو عام ١٤٩٣ بقسمة العالم الجديد الذى اكتشف والذى سوف يتم اكتشافه فى العالمين بين أسبانيا والبرتغال، وكأن هذا العالم الجديد ليس فيه من البشر أحد، أو أن هذا البشر لا قيمة له ولا يعتد بوجوده قائماً على هذه الأرض عاملاً عليهـا ومنتجـاً لكـل الخيـرات والموارد التى يقوم بنهبها الأوروبيون تحت طلقات البارود والقنابل.

وكما يقول زومبارت الأوروبى "إن ما يسمى تجارة مع المستعمرات التـى تـم اكتشافها لم يكن فى بادئ الأمر إلا مصادرة بحتة لأموال ومنتجـات الأهـالى الـوطنيين العاجزين عن الدفاع عن أنفسهم، وبفضل أعمال السطور الأوروبى المسلح". ولم يكن لدى الشعوب الوطنية أى مبرر لاختراع أدوات الحرب مثل الأوروبيين، فلا صراع على الموارد التى تتسم بالوفرة، ولا نوازع عدوانية، ولا عنصرية بالنسبة لأحد. أما الأوروبيون فـإن ندرة الموارد والصراع عليها جعلهم يبتكرون وسائل القوة والقتل من أجـل الاسـتحواذ عليها ولو عن طريق الاغتصاب، فضلاً على أن النمط الفكرى العنصرى للإنسان الأبيض وأنه الأفضل والأسمى على الآخرين من بنى البشر الملونين، جعلته لا يخجل ولا يشـعر بأى ذنب من جراء اغتصاب موارد الآخرين، ذلك أنه الأولى بها أولاً قبل غيره من هـذه الشعوب. وطبعاً لا يمكن أن نغفل أثر هذا النهب الاستعمارى للموارد على بنـاء التـراكم الرأسمالى فى أوروبا، ففى الوقت الذى يزيد فيه التراكم الرأسـمالى لـدى الأوروبيـين يتعوق ويضعف لدى الدول التى تم استعمارها واستنزاف مواردها.

والأخطر من نهب الأوروبيين للموارد والمنتجات، كان نهب البشـر. فالمنـاطق التى تم اكتشافها هاجر إليها الأوروبيون وخاصة من البرتغال وهولندا وأسبانيا ثم بعد ذلك إنجلترا، وتحولت هذه المناطق المكتشفة إلى مستعمرات لهذه الدول، ومناطق للاستثمار. ونظراً للقسوة البالغة التى لقيها الوطنيين من المستعمرين، وتشغيلهم بوحشية تحت تهديد

البنادق والبارود، فلقد انقرض السكان لدرجة أن بدت الحاجة إلى من يقوم بالعمل في المستعمرات الأسيوية وأمريكا الجنوبية. ونفس الحال بالنسبة لأمريكا الشمالية حيث تم إبادة السكان الأصليين من الهنود الحمر (٦-٩ مليون). وكان الحل للحصول على القوى العاملة هو تجارة العبيد، حيث كان يتم اصطياد البشر من أفريقيا كما تصاد الحيوانات تماماً، ويقيدون بالسلاسل ويساقون سيراً على الأقدام إلى السفن، ويرصوا بها كالسردين في العلبة فوق بعضهم البعض، لتبحر بهم السفينة إلى مناطق الاستثمار في المستعمرات والأراضي الجديدة، ليباع من يبقى منهم في أسواق العبيد، إذ كان الموت يحصد أكثر من نصف المشحونين(١).

لقد تكونت شركات أوروبية قامت بمهمة نهب الموارد ونهب البشر من دول الجنوب والمستعمرات، أهمها شركتان إنجليزيتان هما "شركة الهند الشرقية" للتجارة، و"الشركة الملكية الأفريقية" لتجارة العبيد، ثم شركة هولندية "شركة الهند الشرقية"، وتوالت الشركات من دول العالم الرأسمالى من فرنسا وبلجيكا وأسبانيا لتحقيق نفس الأهداف، نهب الموارد ونهب البشر. وهذه الشركات وغيرها هى التى حققت التراكم الرأسمالى (التجارى) الذى أرسى عليه بناء الرأسمالية الناشئة فى القرن السادس عشر والسابع عشر، والتى بدأ على أساسه التطور الصناعى السريع (الثورة الصناعية) بدءً من إنجلترا ثم جميع أوروبا.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فلقد كانت أوسع مكان يستخدم فيه العبيد فى عمليات الإنتاج الزراعى وغير الزراعى منذ اكتشافها فى العقد الأخير من القرن الخامس عشر، ثم بعد أن تحولت إلى مستعمرة بريطانية، وحتى الثورة الأهلية والتحرر من الاستعمار الإنجليزى (١٧٧٥-١٧٨٢)، فلقد كان الاستثمار الأمريكى فى أى مجال لا يخلو

---

(١) زودت أفريقيا أسواق العبيد بحوالى ١١ مليون نسمة حتى بداية القرن التاسع عشر، وفى الواقع أن كل عبد واحد وصل أوروبا مات خمسة أفراد أفريقيين فى مقابله أثناء النقل فى أعلى البحار، وبذلك فإن أفريقيا خسرت ٦٠ مليون نفس. وهكذا يبنى الرجل الأبيض حضارته السلعية، ويبنى الرأسمالية بتحويل الإنسان الأسود إلى سلعة. ومن الطبيعى أن ينعكس هذا التاريخ فى مجال الفكر، وفى ازدهار نظريات عنصرية مازالت عالقة بوجدان الرجل الأبيض فى أوروبا الغربية تجاه الرجل الأسود والعالم الثالث حتى الآن.

- جاك روديس، جذور الثورة الأفريقية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، عام ١٩٧١.

من استخدام العبيد كقوة منتجة(١).

لن نناقش نتائج ما قام به الأوروبيين والأمريكيين من استخدام للعبيد فى هذه الفترة التاريخية سواء تلك النتائج التى تحققت على الجانب الأوروبى والأمريكى، أو على جانب الدول التى تم استنزاف مواردها المادية وسكانها من البشر، والتى تحولت إلى مستعمرات أوروبية، فيكفى ما قاله عالم أوروبى حى الضمير، أو له قلب إنسانى حيث قال "لقد أصبحنا أغنياء لأن أجناساً بأسرها وشعوباً بأكملها قد ماتت من أجلنا ومن أجلنا أيضاً افتقرت قارات بأكملها"(٢).

كل ما يهمنا هو أن يتضح أن العنصرية الأوروبية، ثم الأوروبية الأمريكية، من مكونات الشخصية الأوروبية الأمريكية، وهذه العنصرية التى تسمى خداعاً وتضليلاً واخفاء لها بحضارة الرجل الأبيض، ما هى فى الواقع إلا الهمجية الحيوانية الوحشية الشرسة. وفى كل مرحلة تاريخية تخرج هذه العنصرية من عقالها لتدمر شعوباً ومجتمعات ليس لها من ذنب إلا أنها مسالمة وأكثر حضارة من الهمجية الأوروبية الأمريكية. وعادة ما تستعر هذه العنصرية وتفلت من عقالها لتتحول إلى سلوك عدوانى مدمر عندما تشتعل أزمة الفشل فى حل مشاكل المجتمع الأوروبى الأمريكى، وعندما ينغلق عقله المفتون بالقوة الغاشمة، والدونية الحيوانية، فيلقى بعبئ حل هذه المشاكل على الشعوب الأخرى دون أى شعور بالمسئولية الذاتية أو الخجل الأخلاقى، وكأنما ذلك حق من حقوقه التى يمنحها له امتيازه كإنسان أبيض على الملونين من أناسى العالم.

ولقد ابتدع الأوروبين ومن بعدهم الأمريكيين مجموعة مفصلة من التبريرات (الأفكار والنظريات ومشاعر التفوق العنصرى) التى تجاوزت كل العنصريات التى وجدت فى المجتمعات السابقة، فليس هناك أى مجتمع أخر استطاع أن ينتج من الشعراء والفلاسفة والدبلوماسيين والعلماء وأساتذة فى الجامعة مؤمنين بالعنصرية كتلك التى

---

(١) لمزيد من التفصيلات حول هذه الفترة التاريخية يراجع ما يلى :
- دكتور أحمد جامع، الرأسمالية الناشئة، دار المعارف مصر، ١٩٦٨.
- دكتور سعيد الخضرى، التطور الاقتصادى الاجتماعى، الجزء الأول، ٢٠٠٤.
- Maurice Dobb, Studies in The Development of Capitalism, Routledge * Kegan Ltd, London, 1954.

(2) J. Mailet, Histoire des faits economiques, Payot, Paris, 1952, PP> 169-170.

أنتجتها الطبقة الحاكمة الأوروبية الأمريكية. وما من مجتمع أخر ربط بين القيمية الدينية والقيم الأخلاقية الاجتماعية والشخصية وبين العنصرية هذا الرباط، ولعل هذا وحده يكفى دليلاً على مدى شمولية الاستغلال العنصرى الغربى. لقد ألح الغربيون كثيراً وطويلاً وبشدة قائلين أن ما فعلوه وما سوف يفعلون لم يكن إلا أمراً طبيعياً وسوف يستمر.

لقد كانت العنصرية الغربية فريدة فى مداها وشمولها، فهى لم تكتف بتسميم الحياة الثقافية الأوروبية، لتصبح العنصرية من المكونات الثقافية للافراد الأوروبيين الأمريكيين، بل نشرت الميكروب على مستوى العالم. فرغم أن الأفريقيين أكثر البشر الذين عانوا من العنصرية باستخدامهم كعبيد فى الأمريكتين وأوروبا ومناطق الاستثمار الأوروبى الأمريكى فى جزر المحيط الهادى والشرق الأقصى، فإن الأرض الأفريقية أصبحت مهداً للمؤسسات العنصرية الأوروبية: أسواق العبيد الدولية، الدول الاستيطانية البيضاء، المزارع والمناجم التى يعمل فيها العبيد ويديرها البيض. بل لقد تعلم الأفريقيين للأسف كيف يكونوا عنصريين تجاه بعضهم البعض، فلعل دوافع العنصرية هى التى استخدمت لاشعال الصراع بين قبليتى "التوتسى" وقبيلة "الهوتو" الذى راح ضحيتها أكثر من نصف مليون قتيل فى رواندا كمثال على العنصرية التى تعلمتها الشعوب من المستعمرين.

إن العنصرية الأوروبية الأمريكية سلاح ذو حدين، وتستخدم كلا الحدين دول الشمال المتقدم الأوروبية الأمريكية، فالاستعمال الأول للعنصرية داخل نفس الدول السابقة، إذ يستخدم إعلاء العنصرية عند المواطنين بقبول أعمال تقوم بها الدولة لا تقبلها الأخلاق العامة، ولا الدين المسيحى، ولا تقبلها حتى سلوكيات الإنسان المتحضر، أى لا يقبلها الجانب "الثيموسى" من الشخصية الإنسانية وهو الجانب الذى يدفع الإنسان إلى الاعلاء. وبالتالى فإن العنصرية تجعل ما تقوم به الدول الأوروبية أو الأمريكية فى حق الشعوب الأخرى مقبولاً ابتداء من العنصرية التى قامت بكبت كل ما تدفع إليه المشاعر الإنسانية السامية لدى الإنسان الأوروبى الأمريكى (جانب الثيموسى فى شخصيته). فلا نجد من يعترض على الحروب الصليبية لأنها عدوان على شعوب آمنة تعيش فى هدوء فى هذه الأرض منذ قرون (المسلمين)، وتحترم المقدسات المسيحية أكثر مما يحترمها المسيحيين أنفسهم، وتحافظ عليها كأحد مقدساتها فى عقيدتها الإسلامية. فالمسلمون يقدسون السيدة العذراء ويرفضون فكرة صلب السيد المسيح عليه السلام ويعتقدون أن الله أنقذه قبل صلبه

فرفعه إليه فى السماء تكريماً له، وبيت المقدس يتساوى فى قدسيته مع المسجد الحرام الذين يوجهون إليه قبلتهم فى الصلاة. وكذلك لا يعترض على الرق وإهانة العبيد واذلالهم إلا قبطان واحد، ولا يتكاثر الرافضون لما تقوم به الدولة من سلوك فى مواجهة العبيد، فهذا القبطان لا يعجبه العنصرية الفاشية التى يتعامل بها رفاقه الإنجليز مع العبيد من الأفارقة، وبدأ يكتشف أن هذا عمل خاطئ فيقول "لماذا تحتقرون الأفارقة، لأن لونهم أسود، لون لا حيلة لهم فيه من أثر المناخ الذى شاء الله تعالى أن يخصهم به، إنى لا ارى فضلاً للون على أخر، ولا أرى الأبيض خير من الأسود. كل ما فى الأمر أننا نظن أنه الأفضل لأننا على هذا اللون الأبيض، ونميل إلى التحيز لحالنا"(١). إن هذا القبطان لا يمكن بعد هذا الوعى أن يعمل فى نقل العبيد على سفينته، إلا أن نظام الرق قد وضع الغالبية من الناس داخل قالبه مهما كانت مشاعرهم نبيلة فى الأصل، وهذا القالب هو كبت هذه الأفكار النبيلة من خلال العنصرية الذى تجعل مثل هذا القبطان ينتهى إلى أن الأمر من هذه الناحية (العنصرية) عادى وليس فيه أى خطأ، بل يجب أن يتم على هذا النحو. وهكذا تقوم العنصرية بدور هام فى قتل المشاعر الثيموسية عند الأفراد فى أوروبا والولايات المتحدة، أى كبت كل دوافع الاعلاء عندهم.

أما الحد الثانى لسلاح العنصرية الذى يستخدمه العنصريون فى الشمال، فهو دفع الثقافة العنصرية لتكوين ضمن مقومات الثقافة الوطنية فى دول الجنوب المتخلف ذاته، سواء كانت هذه العنصرية دينية أو اثنية أو عرقية أو جغرافية، بحيث تصبح داخل هذه الدول المتخلفة مثل براميل البارود يمكن تفجيرها فى الوقت المناسب بشكل أو أخر، وغالباً ما يكون هذا التفجير ابتداء من عملاء للغرب داخل هذه الدول المتخلفة، وهو ما يدمر قدرات الدولة المتخلفة ويجعلها عاجزة عن إنجاز أى تقدم أو تنمية، هذا إن لم تتراجع لتهدم ما قامت به منه تنمية سابقة، ولعل الناظر إلى داخل أفريقيا يجد استخدام العنصرية بأى شكل تغذيه دول الشمال، ابتداء من اشتغال المجتمع الجزائرى بثورة الولايات البربرية من أجل التحدث باللغة الأمازيغية بدلاً من العربية التى استقرت لغة وحيدة لكل المغرب العربى كله منذ أكثر من ألف عام. ومشكلة دارفور فى السودان بين السودانيين العرب والسودانيين الأفارقة، رغم أن نظام الحياة والتآلف بين الفريقين له أكثر من مئات السنين، وقبلها كانت الحرب الأهلية بين الجنوب والشمال.

---

(١) كافينى رايلى، الغرب والعالم، مرجع سابق، ١١٩.

وكمثال على التخطيط لاستخدام كوامن العنصرية داخل الدول المتخلفة من أجل هدم هذه الدول وتمزيقها من الداخل لحساب دول الاستعمار الجديد الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ولتحقيق أهدافهما الإستراتيجية للاستحواذ على الموارد المادية والاقتصادية لهذه الدول، بالنسبة لمصر والعالم العربى والذى يمكن تسميتها المشروع الذى أعدته إسرائيل للمستقبل بعد حرب ١٩٧٣ خطة إسرائيل للمستقبل. وتبدأ الخطة بالقرار والتحضير للتطور الدائم والتقدم للدولة اليهودية كشرط لبقائها وازدهارها، ثم تقدم المبررات لضرورة تنفيذ هذه الخطة بعرض المتغيرات المختلفة على مستوى العالم، مع العمل على استقطاب العالم الرأسمالى المتقدم فى الشمال لجانبها بادعائها القيام بالدفاع عن الغرب فى مواجهة الاتحاد السوفيتى ذو القوة النووية، فتقول: "ولسوف يعتمد وجود الدولة اليهودية ورخاؤها واضطرادها على قدرتها على تبنى أطر جديدة لشئونها الداخلية والخارجية". وبالتالى تقرر الخطة أنه لابد من "التحول إلى ثورة حقيقية فى نمط حياتنا الحاضرة"، وتبدأ الخطة من مناقشة وتحليل التوجهات الإنسانية على مستوى العالم فى هذه الفترة.

أولاً : انهيار النظرة العقلانية الإنسانية التى تشكل الدعامة الأساسية لاستمرار الحضارة الغربية. فوجهات النظر السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى نبعت من هذا الأساس بنيت على حقائق هى فى طريقها إلى الزوال. مثال ذلك أن الإنسان الفرد هو مركز الكون وأن كل شئ أخر موجود لكى يفى بحاجات هذا الإنسان المادية الأساسية. وهذا الموقف يتم اضعافه وابطاله، بعد أن ثبت أن كمية الموارد الموجودة فى الكون لا تفى بمتطلبات الإنسان. (ومن ثم فإنه لابد أن يكون هناك من تشبع حاجاته على حساب نقص إشباع حاجات الآخرين). وخاصة فى ظل التوسع والتطلع إلى مزيد من الاستهلاك فى العالم الغربى (دول الشمال الصناعية).

ثانياً : أن وجهة النظر القائلة بأن الأخلاق لا تلعب أى دور فى تحديد الاتجاهات والتوجهات التى ينطلق إليها الإنسان وأن الذى يقوم بالتحديد هو الحاجات المادية. وصفة التطور أخذة فى الانتشار بسرعة، فنحن نرى عالماً تختفى فيه جميع القيم الأخلاقية. لقد تم فقدان القدرة على تقييم أى شئ وخاصة ما يرتبط بهذا الموضوع من أسئلة بسيطة مثل ما هو الشر وما هو الخير.

ثالثاً : إن رؤيا الإنسان القائمة على الطموحات والقدرات غير المحدود أخذة فى الـتقلص إزاء الحياة المحزنة ونحن ننشد تقطع أوصال النظام العالمى. وتبدو النظرة التى تبشر بالحرية والاستقلال للجنس البشرى نظرة سخيفة سطحية إزاء الواقع.

رابعاً : القوة النووية للاتحاد السوفيتى، وتنصب على فكرة "أن الحرب النوويـة ممكنـة وضرورية من أجل تحقيق الأهداف الماركسية السوفيتية، وكذلك مـن الممكـن البقاء للمنتصر بعدها"، يهدد وجودنا ووجود العالم الغربى، وهذا التهديد الرئيسى يفرض علينا كإسرائيل أن تحدد حلفاؤنا كى نستطيع مواجه ذلك.

خامساً : حرب الموارد فى العالم واحتكار العرب للنفط وحاجة الغرب للاسـتيراد معظـم مواده الخام من العالم الثالث أخذة فى تغيير العالم. وخاصة إذا أخذنا فى الاعتبار الهدف الرئيسى للاتحاد السوفيتى وهو هزيمة الغرب الرأسـمالى عـن طريـق الوصول إلى التحكم فى الموارد الهائلة فى الخليج العربى وفى الجزء الجنـوبى من أفريقيا، التى توجد فيه معظم معادن العالم. إن ذلك يجعلنا نرى أبعاد المشكلة التى سوف تواجهنا فى المستقبل وكيفية مواجهتها.

وبعد هذا التشخيص فإن الحل أمام الدولة الاستعمارية الجديدة إسـرائيل **"ليس أمام الكيان الصهيونى من مفر غير السيطرة على الموارد العربية إذا ما أراد الاستمرار فى الوجود**. ويتم ذلك على أساس استغلال العنصرية الكامنة فى كل دولـة مـن العـالم العربى. وترى الخطة أن تقسيم لبنان بأكمله إلى خمس مقاطعات عرقية دينية من شأنه أن يخدم كسابقة للعالم العربى أجمع. وأول الأهداف الواجب تحقيقها على الجبهـة الشـرقية تقسيم سوريا إلى عدة دول طبقاً لبنيتها العرقية والدينية، وبذلك تكون هناك دولة شيعية علوية على طول الساحل السورى، ودولة سنية فى منطقة حلب، ودولة سنية أخرى فـى دمشق معادية لجارتها السنية فى الشمال، والدروز يقيمون دولتهم فى الجولان أو حوران وشمال الأردن. أما العراق بما يحظى من موارد وخاصة النفط، فهو أهم بالنسبة لإسرائيل من سوريا، وسوف يتم تقسيمه إلى ثلاث دول أو أكثر، دولة سنية، وأخرى شيعية وثالثة كردية. وشبه الجزيرة العربية، وخاصة المملكة العربية السعودية لابد من أن تكون محلاً للتقسيم بين الشيعة والسنة شرقاً وغرباً، أو بين العرب الأنجاد واليمنيون فـى الجنـوب والعرب الآخرين فى الشمال. أما الأردن فيجب تصفيتها وتصفية نظـام حكمهـا "الملـك

حسين" ونقل السلطة إلى الفلسطينيين، ولابد بشكل أو بأخر الفصل بين أمتين العرب (الفلسطينيين) يذهبون إلى الأردن، واليهود غربى نهر الأردن، والتعايش والسلام الحقيقيان لن يسودا إلا إذا فهم العرب أنه بدون حكم يهودى ما بين نهر الأردن والبحر لن يكون لهم بقاء أو أمان. أما مصر فلا هى زعيمة ولا هى قوية، لقد جرى تحطيمها عام ١٩٦٧، ولم يبق من قوتها قبل ١٩٦٧ إلا ما يقرب من ٥٠% منها. إن وضع مصر السياسى الداخلى حولها بالفعل إلى مجرد جثة، ويزيد من تكوين الصورة إذا أخذنا فى الاعتبار الانقسامات المتزايدة بين المسلمين والمسيحيين. إن تجزئة مصر إقليمياً إلى مناطق جغرافية متميزة هى الهدف السياسى لإسرائيل، دولة قبطية مسيحية فى صعيد مصر، ودولة ضعيفة ذات قوى محلية وبدون حكومة مركزية فى الشمال. وإذا ما تجزأت مصر فإن بلاداً أخرى مثل ليبيا والسودان، ودول أبعد عنهما لن يكتب لها البقاء، وسوف تلحق بمصر فى انحلالها.

وتقرر الخطة الإسرائيلية أن نجاحها يعتمد على تطوير القدرات العسكرية الإسرائيلية، وكذلك تعتمد على استمرار العرب فى مزيد من الانقسامات أكثر مما هم عليه بعد اتفاقية كامب ديفيد، وكذلك غياب أى حركة جماهيرية تقدمية حقيقية بينهم. ولقد تحقق لدول الاستعمار الحديث الولايات المتحدة وإسرائيل وضع السودان على خريطة التقسيم ليس شمال وجنوب، بل غرب السودان (دارفور)، ويتم وضع شروط مشكلة أخرى فى الشرق، وكذلك العراق بطريقة مختلفة والبقية تأتى حسب الظروف الدولية. لكن الملاحظ أن العالم العربى أصبح بعيداً عن أى عمل إيجابى جماعى، وأن كل دولة فى العالم العربى تواجه تصاعداً للتمزق الاجتماعى والتوتر العرقى والدينى، والمحصلة هى المطلوبة من وجهة نظر الدول الاستعمارية الجديدة هى انصراف كل دولة من الدول العربية عن أى جهد تنموى حقيقى حيث باتت كل الجهود موجهة لتحقيق الاستقرار الأمنى فقط، ولا تكفى فى كثير من الأحيان، فينفلت الاستقرار الأمنى إلى اللااستقرار، بما يضيع معه الاستقرار الاجتماعى، وليصبح مجرد الانصراف إلى تحقيق عملية الإنتاج الاجتماعى صعباً ومكلفاً للغاية فى ظل هذه الظروف.

العنصرية فى إطار الرأسمالية :

تطورت الرأسمالية من الرأسمالية الناشئة التى استخدمت العبيد فى استثماراتها إلى الرأسمالية التوسعية التى شهدت الثورة الصناعية والتطور الصناعى الرهيب بعد الاكتشافات العلمية واستخدام قوة البخار، مما أدى إلى زيادة الإنتاج الصناعى أضعافاً مضاعفة. إلا أن هذا الفائض من الإنتاج انتهى إلى أزمة ركود رهيبة عام ١٨١٩ حيث تراكم فائض الإنتاج دون تصريف أو بيع، وهو الذى دفع "مالتوس" أن يقدم نظريته الشهيرة حول الوفرة واكتظاظ السلع Gluts of Goods، وأن يبحث عن أسباب هذا الركود. وانتهى "مالتوس" إلى أن هذه الأزمة "أزمة الركود" والأزمات السابقة واللاحقة سببها انخفاض الطلب الكلى "الطلب الفعال"، وذلك لزيادة الطاقة الإنتاجية وتعديها للطاقة الاستهلاكية للمجتمع. ويرجع انخفاض الطاقة الاستهلاكية إلى سوء توزيع الدخل كسمة أساسية للنظام الرأسمالى، ومن ثم فإن أصحاب الدخل الأكبر لا يوجهون كل دخولهم إلى الاستهلاك، ويدخرون قدراً متزايداً من الزيادة فى الدخل، وخاصة الرأسماليون مالكى أدوات الإنتاج، وهذا الادخار لا يرجع بالضرورة إلى دورة الإنتاج فى شكل استثمار جديد مما يخفض مستوى الطلب الفعال، ويخلق مشكلة الركود. ورغم صحة هذا الاستنتاج الذى أكده "كينز" فى نظرية للطلب الفعال عام ١٩٣٦، إلا أنه فى هذه الآونة لم يتم الاقتناع به وخاصة من جانب "ريكاردو" المنظر الأقوى للنظام الرأسمالى والمعايش "لمالتوس"(١).

وبدلاً من أن يقوم المجتمع الرأسمالى وطليعته إنجلترا فى هذا الوقت وبقية الدول الرأسمالية الصناعية فى الشمال بعد ذلك بعلاج هذه المشكلة ذاتياً، فإنه قرر نقل عبء حلها مرة أخرى وليست أخيرة إلى العالم الخارجى من دول الجنوب والدول الأقل تطوراً. فبدلاً من انتهاج سياسة اقتصادية تؤدى إلى توزيع الدخل بعدالة بين الأرباح والأجور، ورفع مستوى الأجور لرفع مستوى الطلب الفعال، وبدلاً من دفع الادخار إلى الاستثمار داخل هذه الدول المتقدمة ليستوعب مزيد من العمالة، وبالتالى تخفيض البطالة وزيادة حجم الأجور بما يؤدى إلى حل مشكلة البطالة ورفع مستوى الطلب الفعال بالأجور الجديدة، فلقد فضل العالم الرأسمالى المتقدم، الاحتفاظ بمستوى الأجور متدنياً للحفاظ على تفوق معدل الأرباح بالنسبة للأجور ونقل المدخرات لتستثمر فى العالم الخارجى، هذا من

(1) T.R. Malthus, Principles of Political Economy, New York, Augustus M. Kelley, 1964, P. 400.

ناحية، أما الناحية الأخرى بالنسبة لفائض الإنتاج السلعى الصناعى، فإنه لابد أن تفتح له أسواق دول الجنوب والدول الأقل تطوراً ليتم تصريف هذا الإنتاج داخلها بأى أسلوب، حتى ولو كان ذلك بالقوة المسلحة.

وابتدع "ريكاردو" نظرية النفقات النسبية المقارنة لتكون أساساً علمياً للتخصص الدولى فى الإنتاج، وليتم على أساسها تقسيم للعمل الدولى، وتتخصص دول الجنوب فى الزراعة والاستخراج وتتخصص الدول الرأسمالية فى الشمال فى الصناعة. وحتى يتم تحقيق ذلك التقسيم للعمل الأوروبى لابد من تحقيق شرطين أساسيين، **الأول**، هو تحريم ومنع النشاط الصناعى فى دول الجنوب وإيقاف أى نشاط صناعى تم فى هذه الدول وتدميره، لتنتهى دول الجنوب إلى النشاط الزراعى الاستخراجى فقط. أما **الثانى**، فهو تحرير التبادل التجارى الدولى وهدم أى حواجز من أى نوع (جمركية أو غير جمركية)، لتنساب السلع الصناعية بسهولة تامة ويسر من الدول الصناعية فى الشمال إلى الجنوب، وكذلك تنساب المواد الأولية الزراعية والمعدنية من الجنوب إلى الشمال فى ليبرالية وحرية كاملة، وبالتالى تم حل مشكلة فائض الإنتاج إذ وجد سوق متسعة له فى الجنوب، وكذلك حقق الرأسماليون مزيداً من الأرباح نظراً لوفرة المواد الأولية الزراعية الواردة من الجنوب وانخفاض أثمانها. وأصبح التفاوت فى أثمان السلع الصناعية المصدرة للجنوب ارتفاعاً، وأثمان سلع المواد الأولية الواردة من الجنوب انخفاضاً يشكل ظاهرة جديدة هى ظاهرة التبادل غير المتكافئ، الذى يعبئ الفائض الاقتصادى من الجنوب إلى الشمال- وهكذا تحققت العولمة الأولى التى فرضتها إنجلترا بالقوة على العالم المتخلف فى القرن التاسع عشر. وكذلك فرضت تقسيم العمل الدولى بكل وحشية على الشعوب المستعمَرة وكأنما ليس لها حق الخيار، وليس لها أن تقرر إلا ما يقرره العنصريون الأوروبيون لتحقيق مصالحهم.

عنصرية الفكر الاقتصادى الرأسمالى :

من الثابت أن الفكر الإنسانى ما هو إلا انعكاس للواقع المادى فى وعى الإنسان، ولقد صدر الفكر الاقتصادى الأوروبى معبراً ومبرراً لعدوانية الاقتصاد الرأسمالى بطبيعته وفى مواجهة دول الجنوب خاصة، فيكتب "آدم سميث" فى كتابه الشهير ثروة الأمم إن المستعمرات (فى الجنوب) لابد أن تكون مصدراً للمنتجات الزراعية التى تحتاج إليها

إنجلترا، فهى عبارة عن مزارع ملحقة بالدولة الأم، وليست دولاً مستقلة، ويقدم مدحاً للاستعمار على أنه واجب مقدس لابد أن تقوم به إنجلترا لمصلحة الشعوب المستعمرة[١]. وكذلك الاقتصادى الإنجليزى المعروف "جون ستيوارات ميل" فى أهم كتبه "الاقتصاد السياسى" يقول أن المستعمرات لا يجب أن ينظر إليها على أنها حضارات أو دول على الاطلاق، بل على أساس أنها (مؤسسات زراعية) هدفها الوحيد هو إمداد المجتمع الأكبر الذى تنتمى إليه (الدولة الأم المستعمرة). فالزراعة فى الدول المستعمرة مجرد فرع من النظام الزراعى للدولة "المركز". ويضيف قائلاً "إن مستعمراتنا فى الهند الغربية مثلاً لا يمكن اعتبارها دولاً... الهند الغربية هى المكان المناسب الذى تنتج فيه إنجلترا الشاى والبن وبعض السلع الاستوائية الأخرى"[٢]. فابتداء من الوعى بالذات الأوروبية فقط ابتدع الكتاب والفلاسفة سواء بوعى أو بدون وعى نظريات متعددة لاعطاء مبرراً فلسفياً وأخلاقياً لاستنزاف هذه الدول المستعمرة لبناء اقتصاديات الدول المتقدمة المستعمرة. مثل نظرية الرأس والأعضاء وجوهر هذه النظرية أن الدولة الأوروبية المستعمرة إنما تكون بمثابة الرأس بالنسبة للدول الأخرى المستعمرة التى تشكل الأعضاء لجسد واحد، وكما أن الأعضاء كل مهمتها هى تغذية الرأس والمحافظة عليها، فإن الدول الأعضاء لابد أن تقوم بنفس المهمة فتضحى بكل مقوماتها المادية والبشرية والمعنوية والثقافية وكل شئ من أجل قوة الرأس. وهكذا تم تنفيذ تقسيم العمل الدولى، وتم تصفية النشاط الصناعى من الدول المتخلفة وتم نقل الفائض الاقتصادى من الجنوب إلى الشمال من خلال التبادل غير المتكافئ.

لقد تحولت الرأسمالية إلى رأسمالية امبريالية[٣]، أى تعطى أهمية بالغة وأولوية لتصدير رأس المال للاستثمار فى الدول المتخلفة فى تلك الأنشطة التى تحتاج إلى منتجاتها الدول الرأسمالية وهى المواد الأولية الزراعية والتعدينية. واستخدمت كل الأساليب التى تحاصر بها اقتصاديات هذه الدول لتظل داخل هذه الأنشطة دون أى توجه إلى الصناعة،

(1) Adam Smith, An Inquiry into the Nature and Causes of The Wealth of Nations, New York, Modern Library, 1937, Book 4, Chapter 7.
(2) John Stuart Mill, Principles of Political Economy, Augustus & Kelley, New York, 1964, Book 3, Chapter, 25.

(٣) يراجع فى مفهوم الإمبريالية وكيفية تحول الرأسمالية إليها ما يلى :

– دكتور سعيد الخضرى، التطور الاقتصادى والاجتماعى، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٢٠٤-٢٢٨.

وابتدعت من السياسات الداخلية والخارجية ما يمنع التطور الاقتصادى فى هذه الدول من الدخول إلى الصناعة، وذلك فى المناطق والدول التى تم استعمارها على النحو الذى سوف توضحه لاحقاً عند مناقشة مقومات التخلف فى الدول المتخلفة.

ولعل الفكر الإمبريالى والدعوة إلى الإمبريالية كفكر عنصرى فى مواجهة الدول المتخلفة كان هو الحل الوحيد فى نقل تكاليف حل أزمة الشمال (فائض الإنتاج الصناعى والبطالة وتردى الأحوال الاجتماعية) إلى الجنوب وهو ما يوضحه أحد السياسيين الإنجليز "سيسيل رودس" فيقول "كنت أمس فى حى "الايست اند" (حى العمال فى لندن) وحضرت اجتماعاً من اجتماعات العمال العاطلين، وقد سمعت هناك هتافات فظيعة، كانت من أولها إلى أخرها: الخبز... الخبز... الخبز!!! وأثناء عودتى إلى المنزل كنت أفكر فيما رأيته، وتبينت بوضوح أكبر من ذى قبل أهمية الإمبريالية... أن الفكرة التى أصبوا إليها وهى حل المشكلة الاجتماعية، أعنى : لكى تنقذ أربعين مليون من سكان المملكة المتحدة من حرب أهلية مهلكة يجب علينا نحن السياسيين طلاب المستعمرات أن نستولى على أراضى جديدة، نرسل إليها فائض السكان، ولنقتنى ميادين جديدة لتصريف البضائع التى تنتجها المصانع والمناجم، فالإمبراطورية كما قلت مراراً وتكراراً هى مسألة بطون، فإن كنتم لا تريدون الحرب الأهلية، ينبغى علينا أن نصبح إمبرياليين"[(١)].

وبالنسبة للدول التى لم يتم استعمارها، فلم تتورع الدول الأوروبية عن هدم أى تقدم صناعى يحدث فى أى دولة بكل الطرق حتى ولو كان عن طريق العدوان العسكرى. وهو ما حدث بالنسبة لمصر، حيث تم هدم أول تجربة تنمية صناعية ناجحة فى العصر الحديث قامت بها مصر بعدوان قامت به الدول الأوروبية مجتمعة. فلقد تم إنذار محمد على حاكم مصر بضرورة الانصياع إلى العولمة الأولى وفتح أسواق مصر للمنتجات البريطانية بدون أى حواجز جمركية (شرط الدولة الأولى بالرعاية)، وهو ما يهدد الصناعة المصرية بمنافسة غير متكافئة، فضلاً على إعطاء بريطانيا فرصة مواتية تالية لاغلاق الصناعة المصرية ووقف صادراتها عن طريق الاغراق. وهو ما دفع محمد على إلى الرفض، فانتهى الأمر إلى تضامن دول الشمال الأوروبى لتقوم بعدوان عسكرى يصفى

---

(١) فلاديمير اليتش لينين، الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، المختارات، المجلد الأول، الجزء الثانى، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٦، ص٣٨٠.

- Henri Russier, La Partage d'Oceane, Paris, 1905, P. 160.

تجربة التنمية الصناعية فى مصر. فلقد وقعت كل من فرنسا وإنجلترا (رغم عدائهما وحروبهما) مع روسيا وبروسيا والدولة العثمانية على معاهدة لندن فى يوليو ١٩٤٠، وتم العدوان العسكرى على مصر فى سبتمبر من نفس السنة، وانتهت النصاعة فى مصر لتصبح مزرعة للقطن كمحصول وحيد تحتكر شراؤه إنجلترا دون أى نشاط صناعى حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

ويقاسى الشعب المصرى بعد اسقاط تجربة التنمية الجادة التى بناها عبر ثلاثة عقود ونصف من الجهد الخلاق والمشقة البالغة والتضحيات الهائلة، ويعود اقتصاداً زراعياً صافياً يتحكم فيه رأس المال الأجنبى من كل الدول الأوروبية ولحساب الحكام الأجانب المرفهين من أبناء محمد على. وما أن يستطيع الشعب المصرى أن يعى ما حوله من استنزاف أجنبى لموارده، وتبعية حتى العمالة لحكامه الأجانب، ويرفض هذا الوضع، ويصل إلى أن يطالب قائده الزعيم أحمد عرابى بالتغيير العقلانى الديمقراطى بتمثيل قوى الشعب المصرى فى الحكم ورفع السيادة المطلقة عن رقاب الشعب المصرى فلا يستعبد بعد هذا اليوم. وهى فى الحقيقة المطالبة بأقل الحقوق للشعب المصرى المقهور مادياً ومعنوياً، فتقوم القوات البريطانية العسكرية بضرب الثورة المصرية وتصفى كل آمال المصريين فى الحياة الكريمة، وتقوم باحتلال مصر عام ١٨٨٢، وتدير المجتمع المصرى كمستعمرة إنجليزية وتطبق عليه كل السياسات الاستعمارية المعروفة والتى لا داعى لتكرار ما يسلم به الجميع من عقلاء وأصحاب الضمير الحى فى دول الشمال قبل الجنوب بأنه كان وصمة عار فى جبين من قاموا به من أبناء دول أوروبا، بل وصمة عار فى جبين الإنسانية جميعاً فى هذه الفترة التاريخية.

التضامن العنصرى الأوروبى الأمريكى فى القرن العشرين :

عم الاستعمار الأوروبى كل العالم العربى والإسلامى تحت دعوى الحماية أو الانتداب أو لأى سبب أخر، وفى غمار صراع الشعوب العربية لمقاومة الاستعمار بكل مثاليه المعروفة، وقبيل ظهور بوادر الأمل فى التخلص من الاستعمار بإعلان الأمم المتحدة ضرورة انهاء الاستعمار على مستوى العالم، فوجئ العالم العربى بدولة استيطانية تستعمر مرة أخرى فلسطين، ليس من أجل حماية المقدسات المسيحية والقبر المقدس للسيد المسيح وأمه السيدة العذراء هذه المرة، ولكن لمنح قتلة السيد المسيح ومتهمى السيدة

العذراء وطناً فى قلب العالم العربى. ويعترف العالم المسيحى الأوروبى والأمريكى عام ١٩٤٨ بدولة إسرائيل وتفشل الجيوش العربية مجتمعة أمام الجماعات المسلحة الإسرائيلية بفعل الخيانة العربية (الملك عبد الله ملك الأردن، والملك فاروق ملك مصر والسودان) لحساب الدول الاوروبية المتضامنة مع إسرائيل. وتغدو إسرائيل اليد الطولى للاستعمار الأوروبى حتى بعد رحيله عن العالم العربى والامريكى بعد ذلك فى منع العالم العربى من تحقيق أى تقدم أو تنمية مستقلة لمصلحة الشعوب العربية، ويستخدمها العالم الأوروبى، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك فى اجهاض أى تقدم أو تطور إيجابى تقوم به الشعوب العربية، وتصبح الأداة العسكرية للدول المتضامنة فى الشمال وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية فى تنفيذ كل المخططات التى يقررها الشمال المتقدم لقهر واذلال العالم العربى وحرمانه من أى تنمية حقيقية لمصلحة الشعوب العربية.

وكان أول استخدام لدولة إسرائيل فى ضرب أى محاولة للتنمية الجادة فى مصر عام ١٩٥٦. ذلك أن مصر بعد استقلالها السياسى عام ١٩٥٤ سعت إلى بناء تنمية جادة وحقيقية لمصلحة الشعب المصرى فلم تجد لها سبيلاً سهلاً نتيجة هيمنة العالم الأوروبى المتقدم وسياساته فى مواجهة التنمية داخل مصر وخارجها، فقامت بالسعى للتضامن بين الدول حديثة الاستقلال لوضع برنامج مشترك للتعاون من أجل التنمية المستقلة، فكان إعلان باندونج عام ١٩٥٥ الذى تبناه كل من الزعيم الراحل جمال عبد الناصر رحمه الله، ونهرو من الهند، وتيتو من يوغوسلافيا، وسوكارنو من إندونيسيا، وشواين لاى من الصين، وصدر إعلان باندونج ليمثل الخطوة الأولى للتعاون من أجل التنمية فى الجنوب. هذا الإعلان الذى تدعم سريعاً باشتراك الغالبية الساحقة من دول العالم الثالث ليكون منظمة عدم الانحياز للتعاون ليس فى بناء التنمية فقط، ولكن أيضاً فى التضامن السياسى على مستوى العالم الخارجى لصالح الدول المتخلفة وخاصة فى المنظمات الدولية (الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الدولية الأخرى).

ولم يمر هذا الإعلان (باندونج) بسهولة على العالم الرأسمالى المتقدم، فلقد كان إعلاناً للتضامن لبناء القوة الاقتصادية للضعفاء، وخروجهم من الهيمنة الأوروبية الأمريكية، ولذلك تم تحريض إسرائيل القاعدة العسكرية لدول الشمال المتقدم للعدوان العسكرى على مصر بمشاركة القوات الإنجليزية والفرنسية لاسقاط النظام السياسى فى مصر. وكانت الحجة الواهية لإسرائيل وإنجلترا وفرنسا هى تأميم مصر لقناة السويس

واسترداد حقها التاريخى فى إدارتها لمصلحة مصر، رغم أن مصر تعهدت بدفع ثمن أسهم شركة قناة السويس العالمية حسب سعر اقفال بورصة لندن فى نفس يوم التأميم.

ورغم القوة العالمية لإنجلترا كرائدة للعالم الرأسمالى فى هذه الآونة وكذلك فرنسا وإسرائيل، ومع تضامن كل دول الشمال الرأسمالى معهم ضد مصر، فشلت كل جهودهم العسكرية والسياسية والاقتصادية فى مواجهة مصر، وذلك بسبب تضامن الشعب المصرى والتفافه حول القيادة السياسية المصرية، والصمود البطولى لشعب بورسعيد فى مواجهة الغزو الإنجليزى لبورسعيد والفرنسى لبورفؤاد، وكذلك تضامن شعوب العالم العربى وغالبية قياداتها مع مصر، وتضامن العالم الثالث فى غالبيته مع مصر، وخاصة أقطاب باندونج ورؤساء دول عدم الانحياز، وكذلك دخول الاتحاد السوفيتى كقوة نووية رادعة كطرف للدفاع عن مصر (الإنذار السوفيتى بضرب باريس ولندن بالصواريخ النووية). وهكذا نجح الضعفاء فى هزيمة الأقوياء، بفضل تضامنهم المخلص وتضحياتهم الصادقة، وخرجت القيادة السياسية المصرية ليصبح قائدها جمال عبد الناصر رمزاً للتحرر الوطنى ومناهضة الاستعمار والاستغلال والسيطرة الأجنبية على مستوى العالم أجمع، وأصبحت مصر من الدول التى أصبحت تساهم فى صناعة التاريخ على مستوى العالم[١].

وتبنى مصر التنمية الاقتصادية وتتخلص من مثلث الجهل والفقر والمرض، وتتحول من الاقتصاد الليبرالى إلى اقتصاد ليبرالى موجه بدءً من عام ١٩٥٧، ثم تتحول إلى اقتصاد لا رأسمالى يقوم على التخطيط المركزى فى محاولة لوضع شروط البناء الاشتراكى للمجتمع المصرى ابتداء من عام ١٩٦٥. وحققت الخطة الخمسية الاولى ٥٩/١٩٦٠-٦٤-١٩٦٥ قدراً كبيراً من النجاح فلقد كان معدل النمو السنوى طوال الخمس سنوات فى المتوسط ٧%، وتم إنشاء وتوسيع وتجديد أكثر من ألف مشروع صناعى، وتم بناء السد العالى، وبناء مدرستين كل ثلاثة أيام من أيام الخطة الخمسية،

---

(١) نشرت صحيفة التايمز البريطانية أن شبكة تليفزيون BBC قامت باستطلاع على مستوى العالم لاختيار أفضل شخصية تاريخية خدمت الإنسانية وكانت أكثر جاذبية وتفرداً، وذلك بتوزيع الأسئلة وإجراء استطلاعات على دول منفردة ومناطق إقليمية بأكملها حول العالم، وكان المرشحون الثلاثة على مستوى العالم هم جمال عبد الناصر، ليو تولستوى، نيلسون ماندلا.

فأصبح لكل طفل مكان فى المدرسة، وانخفض معدل الأمية إلى ٢٤%، وتم إنـــارة ٧٥% من قرى مصر بالكهرباء، وشملت الخدمة الصحية جميع العاملين المنظمين فى القطاعات الحكومية والقطاع العام، وشملت التأمينات الاجتماعية كل العاملين المنظمين بالإضافة إلى العاملين فى القطاع الخاص.

إلا أن الخطة الخمسية الأولى ركزت بالدرجة الأولى على الصناعات الاستهلاكية، وكان التركيز لبناء بقية الهيكل الإنتاجى إلى أعلى ضعيفاً نســبياً، أى بنـــاء الصـــناعات الوسيطة وقطع الغيار، وقطـــاع بنـــاء الآلات والمعـــدات، وقطـــاع الصـــناعات الثقيلـــة والإستراتيجية. ويرجع ذلك إلى تركيز الخطة الخمسية الاولى على رفع مستوى الاستهلاك والخدمات لكافة أفراد الشعب الذى كان متدنياً بشكل عام، وفى القرية المصـــرية بشـــكل خطير. إلا أنه عند رسم الخطة الخمسية التالية التى كان مزمعاً تنفيـــذها اعتبـــاراً مـــن ١٩٦٧-١٩٧٢ تم منح أولوية للاستثمار لبناء الهيكل الإنتاجى من أعلـــى لأســـفل، أى الأولوية للصناعات الثقيلة والإستراتيجية ومنها سحب الصلب على البارد وتطوير صناعة النحاس وتشغيل مصنع الألومنيوم، ثم استكمال بنـــاء صـــناعة الآلات والمعـــدات، ثـــم الصناعات الوسيطة وقطع الغيار، هذه الصناعات سوف يخصها ٨٠% من الاســـتثمارات فى هذه الخطة، وكذلك تخصيص ٢٠% من استثمارات الخطة للصرف المغطـــى، وذلـــك لزيادة خصوبة الأرض، وتوسيع رقعة الأرض الزراعية، بما يؤدى إلـــى زيـــادة الإنتـــاج الزراعى، والتخلص من الآفات الزراعية التى تسببها المصارف المكشوفة.

وكان تنفيذ هذه الخطة بكامل مكوناتها يعنى أن مصر سوف تصل إلـــى مرحلـــة الاعتماد على الذات، قطاع الآلات والمعدات سوف يغذى قطاع الصـــناعات الاســـتهلاكية بالآلات والمعدات، وسوف يحصل على مستلزمات إنتاجه من القطاع الأعلـــى للصـــناعات الثقيلة من الصلب (المسحوب على البارد) والنحاس والألومنيوم، وكذلك بتطبيـــق نفـــس الحال على قطاع الصناعات الوسيطة وقطع الغيار، وبذلك تستطيع مصر أن تستغنى عـــن العالم الخارجى وتعتمد على ذاتها فى بناء الصناعة على مستوى كل القطاعات. والصرف المغطى سوف يسمح بزيادة الإنتاج الزراعى، سواء على مستوى الغذاء أو على مستوى المواد الأولية اللازمة للإنتاج بالقدر الذى يسمح بمضاعفة عدد السكان دون أى ضـــغوط تضخمية أو ارتفاع فى أثمان الغذاء.

ونظرت الدول الاستعمارية الجديدة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إلى هذه الخطة بتقدير أخر. كان أولها أنه من الخطورة بمكان على إسرائيل والمصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط أن تصل مصر إلى مرحلة الاعتماد على الذات لتصبح فى قوتها الاقتصادية مساوية بفرنسا أو ألمانيا أو اليابان، أى أن تصبح دولة مركز وليس دولة محيط. ثم أن ترتيب الصناعات ونوعياتها فى الخطة الخمسية الثانية أدى إلى استنتاج أخر لكلا الدولتين الاستعماريتين. فإنتاج الصلب مسحوباً على البارد بما يجعل الصلب مقاوم للحرارة وعدم التآكل بالاحتكاك لا يؤهل مصر لإنتاج الآلات والمعدات بل لإنتاج الأسلحة. فبعد إنتاج مصر للموتور (١٥٠٠ سى.سى) فى شركة النصر للسيارات يمكن تطويره بسهولة إلى (٦٠٠٠ سى.سى) ومع الصلب الجديد يمكن بسهولة إنتاج الدبابات والمصفحات والمجنزرات، وكذلك المدافع بكل أنواعها، ومع الإنتاج السابق للمصانع الحربية لكل أنواع الدانات لكل أنواع المدافع، فإن المعدات الأرضية للحرب سوف يسهل على مصر إنتاجها. وإنتاج الألومنيوم سوف تحول طائرة التدريب التى أنتجتها مصر بإضافة أربع خزائن للصواريخ إلى طائرة مقاتلة، بل ويمكن إنتاج أنواع أخرى أكبر من الطائرات، بالإضافة إلى أن الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى "الظافر والقاهر" سوف يكتمل إنتاجها بسهولة". وأبحاث الطاقة الذرية فى مصر التى تمت بالتعاون مع الخبراء والعلماء الألمان وغيرهم من دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى، سوف تمكن مصر من إنتاج رؤوس نووية أو ذرية تحملها الصواريخ على صواريخ الظافر والقاهر المصرية.

إن مصر إذا تمكنت من تنفيذ الخطة الخمسية الثانية سوف تصبح قوة اقتصادية معتمدة على ذاتها، ومن ثم سوف لا يمكن محاصرة قوتها بأى ضغوط تملكها دول الشمال، إذ سوف ينفلت عقالها تماماً. والأدهى والأمر إذا ظهرت قوة مصر العسكرية بإنتاج الأسلحة فإن دول العالم العربى سوف تلتف حول مصر وتتضامن معها ولن تستطيع أى دولة التناقض معها، حتى تلك الدول العميلة والصديقة للولايات المتحدة لن تجد مفراً من الخضوع لمصر ابتداء من ضغط شعوبها التى تحترم أولاً وأخيراً شخصية عبد الناصر، هذا إن لم تكن تحبه أكثر من حكامها. وهكذا سوف ينجح مشروع القومية العربية الذى يتبناه عبد الناصر، وسوف تتجمع دول العالم العربى من الخليج الفارس إلى المحيط الأطلسى لتتواجد قوة عالمية ثالثة، سوف تتضامن بطبيعة الحال مع القوة العظمى الثانية

المتعاونة معها منذ حرب ١٩٥٦ وهى الاتحاد السوفيتى، وهو ما يعنى محاصرة المستعمر الأول الولايات المتحدة من الشمال والشرق (الاتحاد السوفيتى) ومـن الجنـوب (العـالم العربى)، وخنق إسرائيل لتصبح الهجرة إلى خارجها وتعود الدولة الفلسـطينية الدولـة الوحيدة فى المنطقة.

وإزاء هذه التقديرات قررت الولايات المتحدة بالاتفاق السرى مع إسرائيل، على وقف التنمية الاقتصادية، ومنع مصر من تنفيذ الخطة الخمسية الثانية، وتبديـد جهـود التنمية السابقة، والتخلص من عبد الناصر رحمه الله الذى أصبح يسير فى العالم العربى مثل "الديك الرومى، وذلك بضربة عسكرية هائلة تشارك فيها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. وهكذا وضعت خطة لضرب مصر عسكرياً فى الأيام الاخيرة من عـام ١٩٦٦، باسم "اطلاق الحرية لاسرائيل لاصطياد الديك الرومى" حسب تعبيـر الـرئيس الأمريكـى "ليندون جونسون"[١]. وتم الايقاع بمصر فى معركة عسكرية ما كانت لتهزم فيها مصـر لولا ذلك العمل الخطير الذى تم فى يوم خمسة يونيو بعرض كل الطائرات المصرية فـى المطارات مكشوفة تماماً من أى حماية، مما مكن الطيران الإسرائيلى من القضـاء علـى سلاح الطيران المصرى بالكامل فى أقل من ساعتين ونصف، ولتصبح القوات المسـلحة مكشوفة بلا أدنى حماية فى صحراء سيناء[٢]. فضلاً على صدور قرار بالانسحاب للجيش

---

(١) أنظر فى تفصيلات هذا الاتفاق السرى الذى لا يعلمه إلى خمسة أفراد من الولايات المتحـدة الأمريكيـة فقط هم الرئيس الأمريكى، مستشاره للأمن القومى، مدير وكالة المخابرات المركزية، مسـئول مجلـس الأمن القومى، ووكيل إدارة المخابرات المركزية الأمريكية لشئون العمليات. وكذلك ستة من إسرائيل فقط هم ليفى أشكول رئيس الوزراء، جولدا مائير، شيمون بيريز، رابين رئيس هيئة أركان الحرب، وعيـزرا وايزمان قائد الطيران، إيجال آلون نائب رئيس الوزراء.
محمد حسنين هيكل، الانفجار ١٩٦٧، حرب الثلاثين سنة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، عـام ١٩٩٠، ص٣٧١-٣٨٠.

(٢) فى محضر اجتماع إجراء المشاورات بين مصر وسوريا والأردن والجزائر والعراق فى القـاهرة، ورد فى الصفحة الخامسة من المحضر أن الرئيس جمال عبد الناصر، عاد يستكمل كلامه قائلاً- أنـا تكلمـت معهم يوم الجمعة ٢ يونيو على أساس أن الضربة قادمة يوم الاثنين ٥ يونيو. يوم السبت قام الطيـران بعمل مظلة جوية للإنذار المبكر والاشتباك، ويوم الأحد حدث نفس الشئ وخرجت مظلـة جويـة. يـوم الاثنين لم تكن هناك مظلة جوية وفوجئنا بالطائرات الإسرائيلية فوق مطاراتنا دون أن يشعر بهـا أحـد، وهذا موضوع نحقق فيه.

لم يصدره القائد الأعلى للقوات المسلحة "الرئيس عبد الناصر"، أدى إلى الارتباك الفظيع للقوات المسلحة، وانتهى إلى هزيمة مصر عسكرياً.

ليست القضية استعراض وقائع حرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل، ولكن الأهم بالنسبة لهذه الدراسة ايضاح التوجهات العنصرية من دول الاستعمار الجديد الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إلى وقف التنمية فى مصر، واسقاط النظام السياسى فى مصر، حتى لا تصل مصر إلى الاعتماد على الذات، وتظل المنطقة العربية محلاً للسيطرة والهيمنة الأمريكية وتحت تهديد القوة العسكرية لإسرائيل التى طورت قدراتها العسكرية فى الفترة التالية لحرب ١٩٦٧ لتصبح دولة نووية تملك رؤوس نووية تتعدى المائة رأس نووية.

لقد تم ضرب مصر عسكرياً مرتين فى القرن التاسع عشر عام ١٨٤٠، ثم عام ١٨٨٢، ومرتين فى القرن العشين عام ١٩٥٦ ثم عام ١٩٦٧، وقبلهما كانت محاولات غزو مصر من أقوى الدول الاستعمارية، الحملة الفرنسية على مصر عام (١٧٩٨-١٨٠١)، ثم حملة فريزر الإنجليزية عام ١٨٠٧، ومن الملاحظ أن العديد من دول الشمال تتضامن فى الحروب الأخيرة على مصر كما حدث عام ١٨٤٠، وعام ١٩٥٦، وعام ١٩٦٧. وهى السمة التى غدت مستمرة فى الحروب التالية فى مواجهة دول الجنوب. فالولايات المتحدة تقوم بضرب العراق عام ١٩٩٠ ومعها دول الشمال الرأسمالى جميعاً، ونفس الحال فى احتلالها للعراق فى العام الثانى من القرن الواحد والعشرين، وليس عجباً مساهمة دول الشمال المتقدم وتعاونها فى ضرب العراق، ابتداء من عنصرية واضحة وتضامن واضح فى مواجهة الجنوب، أما العجيب فهو أن تساهم ٣٥ دولة متخلفة فى

...... وقال لى نائب قائد الدفاع الجوى السوفيتى أن خطة الدفاع التى رآها على الورق وعلى الطبيعة معقولة جداً، وأنه وخبراؤه لاحظوا وجود ثغرات فيها، وقد أخطر بذلك صدقى محمود، وتم الاتفاق على عمليات تكميلية، ولكن هذا لم يحدث كما يظهر لى، فدفاعنا الجوى أصيب بالشلل. وهذا موضوع نحقق فيه الآن.

- المرجع السابق، ص٨٩٢.

- وكذلك أنه من العجيب أن تصدر أوامر صباح يوم ٥ يونيو بتقييد نيران المدفعية المضادة للطائرات فوق عدد من القواعد الجوية.

- المرجع السابق ص٨٢٥.

ضرب العراق، بل والعديد من هذه الدول إسلامية وعربية. لكن من المعروف أن هذه الدول جميعاً تعلمت من أمريكا كيف تتنازل عن ثيموسها (القدرة على الاعلاء) لقاء مصالحها، فالعقلانية الأمريكية تدفع كل الحفاظ على مصالحه الضيقة الآتية، رغم أن العقلانية الموضوعية توضح أنه فى الوقت المناسب سوف تقف الولايات المتحدة والشمال مع كل من ساعدهم من دول الجنوب موقف الولايات المتحدة والشمال من شاه إيران، ومن مجموعة طالبان، ومن صدام حسين، فلقد كانوا من أكبر المساعدين للولايات المتحدة، والمثبتين لوجه نظرها، والمنفذين لأوامرها.

والأكثر عجباً أن لا يتيقظ المسلمون إلى أن هذه الحرب الأخيرة فى العراق، وقبلها فى أفغانستان، والتهديدات الحالية لإيران، وتمزيق السودان، وما سوف يأتى بعدهم، ما هى إلا حرب عنصرية فى مواجهة المسلمين بصفة خاصة. ولقد ظهر ذلك عياناً فى حديث الرئيس "بوش" عن غزو العراق بأنها حرب عنصرية صليبية، وهو التصريح الذى أحرج القيادات العربية والإسلامية المساندة والمشاركة مع أمريكا فى ضرب العراق أمام شعوبهم من المسلمين، فما كان من بوش حفاظاً على عملائه فى العالم العربى والإسلامى، إلا أن قال باستهتار يميل إلى الهزل أكثر منه إلى الجد "لعلها زلة لسان".

هل يمكن أن لا تكون حرب عنصرية والاسم الرسمى للحملة على العراق داخل الولايات المتحدة هو "Ave Maria - أى المجد للعذراء"، أما على المستوى الشعبى، فأثناء أزمة العراق ظهر على شاشات التليفزيون فى أكثر من بلد عربى وإسلامى على شبكة CNN طائرة تحمل الصواريخ الموجهة إلى أهدافها فى العراق وقد كتب عليها الجنود بالطباشير الأبيض: نادوا على الله... فإذا لم يستجب لكم... نادوا على المسيح، وعلى صواريخ أخرى : نادوا على الله... فإذا لم يستجب لكم... نادوا على شوارتزكوف[1]. ولعل القارئ بوعى لكتاب "صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمى" الذى قدمه الأمريكى "صامويل هينتنجون"، يستنتج اخفاء نصف عنوان الكتاب، إذ هو فى الواقع مناقشة لسيناريو عنوانه الحقيقى "صدام الحضارات مع الحضارة الإسلامية، إعادة صنع النظام العالمى بدون كل ما هو إسلامى"[2].

(١) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، الأهرام، القاهرة، ١٩٩٢، ص٢٥.

(٢) صامويل هونتجنتون، صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمى، ترجمة طلعت الشايب، كتاب سطور، ١٩٩٦.

العنصرية فى مجال التضامن السلمى :

لا يقتصر التضامن العنصرى لدول الشمال فى مواجهة الجنوب على شن الحروب والحملات العسكرية والحصار البحرى والغزو الحربى لمنع تطور أى مجتمع من الوصول إلى بناء اقتصاد قومى متكامل يعتمد على الذات، بل التضامن مستمر على كافة الأصعدة المدنية، وبكل الأساليب الاقتصادية والسياسية والثقافية، سواء منها ما تم منها داخل الدول الوطنية أو على الصعيد الدولى، مثل نشاط منظمات الأمم المتحدة، أو على صعيد العلاقات بين دول العالم الثالث وخاصة دول العالم العربى والإسلامى، بحيث لا يمكن أن تؤدى هذه العلاقات إلا إلى التمزق والتشرزم والعداء، إن لم يكن إلى الحروب.

فلم تنسى الدول الأوروبية، دول الاستعمار القديم وخاصة إنجلترا أن تترك داخل الدول التى كانت تستعمرها بؤراً للنزاع المستقبلى حول الحدود. فلقد تركت منطقة من الأراضى المصرية ضمن التقسيم الإدارى لمصر دون تحديد داخل التقسيم السياسى للحدود بين مصر والسودان، وهى منطقة "حلايب" لتكون بؤرة للنزاع بين مصر والسودان حول مدى أحقية السودان بها سياسياً أم أحقية مصر بها إدارياً وفعلياً، وكذلك واحة "البوريمى" بين عُمان ودولة الإمارات العربية والسعودية، "أبها ونجران وجيزان" بين السعودية واليمن[1]، ومنطقة صحراء "البوليزاريو" بين الجزائر والمغرب وموريتانيا، ومنطقة "كشمير" بين باكستان والهند. وعلى مستوى القرن العشرين تم زرع إسرائيل كدولة استيطانية فى فلسطين عام ١٩٤٨ بيد إنجلترا ومعاونة دول الشمال الصناعى المتقدم، لتكون ذراعه الطويلة والقوية لتنفيذ كل مخططاته فى المنطقة العربية والإسلامية لهدم كل تطور وتقدم يحدث فى المنطقة ولتظل جميع الدول فى المنطقة دولاً متخلفة حيث يتم اجهاض أى جهود تقدمية أو تنموية تقوم بها الشعوب فى المنطقة، وخاصة مصر رائدة المنطقة وصاحبة أكبر مقومات مادية وحضارية وشعبية تؤهلها لبناء تنمية رائدة مستقلة. وتنفيذاً لذلك قامت إسرائيل بضرب مصر عسكرياً عام ١٩٥٦ لاسقاط النظام السياسى فى مصر الذى كان قد انتهج سياسة عدم الانحياز، وساعد حركات التحرر الوطنى من الاستعمار ومن هيمنة دول الشمال، وأتم إعلان باندونج للتضامن من أجل التنمية. ومرة

(١) أخيراً تم الاتفاق بين اليمن والسعودية فى عهد الرئيس عبد الله صالح اليمنى والملك فهد بن عبد العزيز ملك السعودية على تسوية النزاع حول هذه المناطق لحساب السعودية.

أخرى تقوم إسرائيل بضرب مصر عسكرياً عام ١٩٦٧ بمعاونة الدولة الاستعمارية الجديدة الولايات المتحدة الأمريكية، وتحتل أجزاء من أرض الوطن العربى تضمها إليها، الضفة الغربية من الأردن، وهضبة الجولات من سوريا، وسيناء من مصر[١].

ولا تتورع إسرائيل بعد حرب ١٩٧٣ عن ضرب المفاعل الذرى العراقى بحملة من الطائرات العسكرية لمنع دخول العراق إلى المجال النووى سواء مدنياً أو عسكرياً، والآن تحاول إسرائيل فرض هيمنتها الاقتصادية على المنطقة بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، سواء ابتداء من مشروع "السوق الشرق أوسطية"، ثم مشروع "الشرق الأوسط الكبير"، وأخيراً عام ٢٠٠٤ اتفاقية "الكويز" بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة، لفرض تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل، ولتحقيق هيمنة تدريجية على الصناعة المصرية بدأ من أهم صناعة وأكفئ صناعة وهى صناعة الغزل والنسيج فى مصر.

ويتضامن الشمال المتقدم بقيادة الولايات المتحدة لتأييد إسرائيل فى عدوانها على العرب، فيؤيدون إسرائيل فى مجلس الأمن، وتستخدم الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) لاسقاط القرار بإدانة إسرائيل البادئة بالعدوان فى كل مرة، وبالتالى لا تعود الأرض العربية المغتصبة إلى العرب لأول مرة فى التاريخ الحديث. فدائماً فى حالة عدوان أى دولة أو حرب بين دولتين يقرر مجلس الأمن الدولى وقف اطلاق النار، وعودة القوات المتحاربة إلى حدودها الأصلية، ماعدا حالة إسرائيل التى استمرت فى احتلال الأرض المغتصبة بحماية الولايات المتحدة ومن المعروف أن ٩٩% من حالات اعتراض الولايات المتحدة على قرارات مجلس الأمن واسقاطها بحق الفيتو كان لصالح إسرائيل.

---

(١) عادت سيناء لمصر فى ظل شروط مجحفة لمصر تضمنتها اتفاقية كامب ديفيد غير المعلنة للمصريين التى وقعها الرئيس السادات مع إسرائيل تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت عودة سيناء لمصر ثمناً لفض التضامن العربى الذى أنجح حرب ١٩٧٣، ولاسقاط مصر فى دائرة التبعية الكاملة لإسرائيل والولايات المتحدة. فلقد كان "كيسنجر" مهندس السياسة الأمريكية فى هذه الفترة هو بطل إسرائيل لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية التى لم يحققها عدوانها على مصر عام ١٩٦٧، فكان يهدف من خلال الاتفاق مع الرئيس السادات إلى تحقيق هدفين رئيسيين الأول، هو ضرب التضامن العربى الذى أنجز انتصار ١٩٧٣، الهدف الثانى، ضرب التضامن الاقتصادى والاجتماعى بين الإنسان المصرى والإنسان المصرى بتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر. وعادت مصر بذلك لتصبح الدولة الكمبرادورية الأولى فى الشرق الأوسط بعد إسرائيل. وصدقت المقولة العامية المصرية فى هذه الفترة "يا خوفى يوم النصر تيجى سينا وتروح مصر".

وابتدعت الولايات المتحدة مفهوماً جديداً تقوم بواسطته بالسيطرة على مجلس الأمن الدولى ليصدر قراراته وفقاً لما ترغب وهو ما يسمى بالشرعية الدولية، فتفرض العقوبات على الدول العربية لأسباب مصطنعة، مثل الحصار الاقتصادى والعقوبات التى فرضت على ليبيا لمدة ثلاثة عشر عاماً، ليس لسبب حقيقى إلا معارضة الرئيس القذافى لكل مخططات وسياسات الولايات المتحدة فى العالم الثالث وخاصة فى مواجهة العرب، وبصفة أخص الانحياز لإسرائيل، وعدم تسليم البترول الليبى للاحتكارات الأمريكية. والحصار الاقتصادى للعراق لأكثر من عشر سنوات لحيازتها لأسلحة الدمار الشامل بموافقة كل دول الشمال المتقدم، رغم أن خبراء منظمة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة أعلنت على لسان خبرائها عدم التأكد من وجود أى أسلحة للدمار الشامل فى العراق. ثم تحتل الولايات المتحدة العراق عام ٢٠٠١ بالقوة العسكرية بقرار من مجلس الأمن للبحث عن أسلحة الدمار الشامل بمساندة القوات العسكرية لدول الشمال المتقدمة باستثناء "فرنسا وألمانيا" من تقديم الجنود فقط، ولكن مع تقديم كل مقومات المساعدة من النقل إلى الأسلحة إلى استقبال الجنود المصابين وعلاجهم... الخ، وللأسف مع مشاركة عدد لا يستهان به من الدول المتخلفة، سواء بقوات عسكرية أو بخدمات لا نهائية. ورغم إعلان منظمة الطاقة الذرية فى تقرير قدم لمجلس الأمن بخلو العراق من أى أسلحة للدمار الشامل عام ٢٠٠٤، أى بانتفاء السبب المزعوم للغزو العراقى، ومع ذلك لم يصدر مجلس الأمن قراراً بانسحاب الغزاة الأمريكيين وحلفاؤهم من العراق. ومع استمرار استعمار العراق بقوات حلفاء دول الشمال، وبقرار للغزو من مجلس الأمن، تغمض هذه الدول عينيها، وكذلك مجلس الأمن الدولى عن مائتين من الرؤوس النووية فى إسرائيل مشرعة وموجه إلى العالم العربى والإسلامى. ويقلق هذه الدول وكذلك مجلس الأمن، مخالفة إيران للشرعية الدولية لسعيها لبناء قوة نووية فى مواجهة إسرائيل.

بل وابتدع العالم المتقدم فى الشمال بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية مقولات أخلاقية جديدة تبرر بها العدوان والهيمنة على دول العالم الثالث، كان أولها الشرعية الدولية، وهى تبرر استخدام القوة من طرف واحد (دول الشمال) فى مواجهة أى دولة فى الجنوب "متهمة بحيازة أسلحة للدمار الشامل، أو تساعد الإرهاب، أو لا تطبق الديمقراطية الليبرالية. وهكذا أصبح من حق الولايات المتحدة أن تتهم أى دولة بما ليس له وجود لديها من أحد هذه الجرائم المبتدعة، وأن يتظاهر العالم المتقدم فى الشمال معها، وأن

يصدر مجلس الأمن الدولى القرار المناسب بالإدانة. وهكذا توافقت إرادة دول الشمال بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على إرهاب الدول المتخلفة، فأى دولة تخرج على التبعية المطلقة للشمال تكال لها الاتهامات، ويلوح لها بالعقوبات التى يمكن أن تبدأ بالعقوبات الاقتصادية إلى الغزو العسكرى. ولا تخجل الولايات المتحدة فى تحقيق غايتها فى الهيمنة الكاملة على الجنوب، من تلك الدول التى تقدم لها أجل الخدمات، فلقد هددت مصر بأن لديها معلومات بأن مصر تسعى لامتلاك سلاحاً نووياً، وهددت سوريا بأنها ترعى الإرهاب، وكذلك السودان واليمن، وقبلهما ليبيا بنفس التهمة الأخيرة. ومن العجيب أن تعتبر الولايات المتحدة ودول الشمال من يدافع عن حقوقه الطبيعية وعن حرية وطنه ضد الغزاة ويضطر إلى استخدام السلاح فى مواجهة السلاح الذى يستخدمه الغزاة إرهابياً، وهو ما يجعل مقاومة الغزو المسلح الأمريكى للعراق إرهاب، وكذلك مقاومة الاحتلال الإسرائيلى فى فلسطين أو لبنان إرهاب. إنها المعايير المقلوبة لتبرير الإرهاب الدولى التى تقوده الولايات المتحدة ودول الشمال فى مواجهة دول الجنوب لتسيرها بعيداً عن أى مسار صحيح يؤدى بها إلى تنمية حقيقية.

إن هذا الاتفاق الضمنى يؤكده الكاتب الأمريكى "فوكوياما" بقوله والواقع أن الديمقراطية الصناعية (دول الشمال أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان) اليوم مرتبطة فيما بينها، بصورة فعالة، بشبكة من الاتفاقات القانونية الملزمة التى تنظم تفاعلها الاقتصادى المتبادل[١]. ومثال ذلك اتفاقات تنظيم إنتاج السلاح وبيع الأسلحة للدول المتخلفة، فالتعاون فى تطوير إنتاج الأسلحة يشمل دول الشمال المتقدمة، مع الاحتفاظ لكل دولة بجانب من التخصص، مثل تخصص فرنسا فى تطوير الطيران، وتخصص الولايات المتحدة فى تطوير الصواريخ، وكذلك التنسيق والتشاور فى بيع السلاح إلى الدول المتخلفة. فهناك دول يمتنع تسليحها (حظر بيع السلاح) مثل مصر منذ بداية ثورة ٢٣ يوليو لما ظهر من توجهها للتحرر الوطنى ومواجهة إسرائيل، وهو ما اضطرها إلى التوجه إلى الدول الاشتراكية والاتحاد السوفيتى للحصول على السلاح. ودول تصبح ترسانة أسلحة مثل إيران فى عهد الشاه، ودول يباع لها السلاح لدفع دول أخرى لتشترى فى المقابل سلاحاً أكثر وأعلى، وبعد إثارة الفتن بين الدولتين يفنى السلاح فى حرب لتعود الدولتين لشراء سلاح جديد، مثال هذه اللعبة ما استمرت عليه العلاقة بين الهند

(١) فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، مرجع سابق، ص٢٤٧.

وباكستان، وفى كل الأحوال لا يستفيد غير دول الشمال المنتجة للأسلحة والمحققة لأرباح خيالية على حساب مزيد من تعويق التنمية الحقيقية فى الجنوب.

وعلى مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية والتبادل الدولى، فإنه عندما توصل الجنوب إلى تكوين "الأنكتاد" عام ١٩٦٤ كان هدفها الأساسى هو تشجيع التنمية والتجارة وتعضيد التعاون بين الدول المتخلفة، والعمل على إزالة الاجحاف والتعسف فى العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب. وكان المفروض أن تتولى "الأنكتاد" مسئوليات تنفيذية فى هذا المجال وخاصة بعد أن تشكلت مجموعة "٧٧" التى أصبحت هى المفاوض الأساسى نيابة عن الدول المتخلفة. فلقد أصرت دول الشمال على أن لا تمارس "الأنكتاد" أى مهام تنفيذية، وأن تتحول إلى منظمة لإجراء الأبحاث والدراسات وبالتالى تظل العلاقات الاقتصادية الدولية بين الشمال والجنوب فى يد المنظمات المسيطر عليها الشمال سيطرة كاملة وهى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير(١).

وعلى مستوى منظمة التجارة العالمية التى تم التوقيع على ميثاقها عام ١٩٩٤ فى مراكش وسبقها جولات من المفاوضات المتعددة، والتى تهدف إلى تحرير التجارة العالمية باسقاط الحواجز الجمركية بالتدريج وعدم التميز فى انتقال السلع، تجدها لا تطبق ذلك على النفط، الذى يعتبر السلعة الوحيدة التى لا ينطبق عليها مبدأ عدم التميز. ومن ثم تصبح هى السلعة الوحيدة التى يمكن للدول التى تستوردها أن تطبق عليها إجراءات الحماية الجمركية بفرض الضرائب الجمركية، أو الحماية غير الجمركية بفرض ضرائب أخرى مثل ضريبة الكربون. ولعله نوع من التضامن فى مواجهة العالم المتخلف الذى يملك هذه السلعة "النفط"، ومن ثم تكون له الميزة النسبية فى إنتاجها، ولا توجد أى ميزة نسبية لأى دولة فى الشمال فى إنتاج النفط، حتى بالنسبة للدول المنتجة مثل الولايات المتحدة وإنجلترا. ولولا هذا الشرط المجحف فى مواجهة الدول المتخلفة لاستطاعت ثلاث دول فقط فى الجنوب (مصر، السعودية، الإمارات) إغلاق صناعة النفط فى دول الشمال.

وكذلك فإن دول الشمال أكدت على حرية انتقال رأس المال، وعلى تأكيد حمايته بالزام كل الدول الموقعة على معاهدة منظمة التجارة العالمية بإصدار قانون "ضمانات

---

(١) يوليوس نيريرى، مجموعة من الخبراء، التحدى أمام الجنوب، تقرير لجنة الجنوب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ١٩٩٠، ص٨٥-٨٩.

الاستثمار" لحماية رأس المال الأجنبى المستثمر على أى صورة فى الدول المتخلفة مـــن التأميم أو المصادرة أو المحاكمة... الخ. ورغم أن رأس المال هو أحد عناصر الإنتــاج، وهو العنصر الوفير فى العالم المتقدم من دول الشمال، وكذلك العمل هو العنصر الثانى من عناصر الإنتاج والذى يتوافر لدى الدول المتخلفة، فإن حرية انتقال رأس المال وضـــمان سلامته هى التى قدرتها منظمة التجارة العالمية لتستفيد دول الشمال من انتقال العنصـــر الإنتاجى الفائض لديها ليستثمر فى الجنوب، بينما لم يعامل عنصر العمل بنفس الأسلوب فليس له الحق فى حرية الانتقال إلى الدول المتقدمة أو الشمال وليس له أى ضمانات.

الفصل السادس. القدرة على الاعتماد على الذات

كما سبق أن ألمحنا أن الفارق بين الدولة المتخلفة والدولة التى خرجت من التخلف إلى التقدم هو قدرة الدولة المتقدمة على الاعتماد على الذات، **بل إن الدول المتقدمة يمكن تسميتها بدول الاعتماد على الذات (أو دول المركز**. فالفارق بين فرنسا والجزائر وألمانيا ومصر، وإنجلترا وكوريا هى قدرة كل من فرنسا وألمانيا وإنجلترا على الاعتماد على الذات، حيث استطاعت هذه الدول خلال فترة تاريخية سابقة أن تبنى مقومات الاعتماد على الذات، بينما لم تستطع كل من الجزائر ومصر وكوريا لسبب أو أخر أن تبنى مقومات اعتمادها على ذاتها فظلت فى عداد الدول المتخلفة، **تلك الدول التى لابد أن نُعال** (دول المحيط).

وحتى نتصور فكرة الاعتماد على الذات فإننا نعود إلى التجريد الموضوعى والتبسيط الواقعى، فنفترض أن هناك شخصاً واحداً وجد فى جزيرة وحده لأى سبب من الأسباب "روبنسون كروزو الشهير"، وكل ما حوله غابة استوائية تغص بالأشجار والموارد والحيوانات على اختلاف أنواعها. فإذا ما استقر فى وعى هذا الإنسان أنه لا يملك من أمره شيئاً، وأنه لا يقدر على شئ من حوله، فكل ما حوله أقوى منه وأكبر، أى تملكه الخوف والخنوع والتسليم، فإنه بالتالى لن يجد مفراً من التطلع إلى الاعتماد على الآخرين حوله، الذين سبقوه فقاموا ببناء مراكب مشرعة، أو سفناً ذاهبة آيبة حول الجزيرة. وما أن يلجأ إليها تحمله أحد المراكب أو السفن إلا ويجد نفسه عبداً ذليلاً وخادماً مهيناً، يواصل العمل ليل نهار ليحصل على ما يبقى على حياته، وحياته هذه لا يتم الابقاء عليها إلا لأنه يعمل ليل نهار، وبدون ذلك فلا قيمة لحياته أو وجوده.

أما التصرف الأخر لهذا الشخص، وهو التصرف الطبيعى للإنسان، وهو أن يُعمل عقله، هذه النعمة المهداه من الله سبحانه وتعالى إليه، والتى ميزه بها عن كل الموجودات حوله فى الغابة أو الجزيرة، وكذلك يستدعى عزيمته وصبره ليضعهما فى خدمة هذا العقل. فيفكر كيف يبقى على حياته أولاً، كيف يأكل ومن أين يشرب، وأين يستظل وينام، وكيف يختفى من الحيوانات المفترسة وكيف يستطيع قهرها واصطيادها لتكون فى خدمته

بعد ذلك.

ولن يتوقف عقله وعزيمته وصبره عند حد العيش كما تعيش الحيوانات في الغابة التي ليس لها عقله ولا تعرف عزمه وصبره، فسوف يهديه عقله وعزمه وصبره إلى أنه يمكن أن يكون مثل الآخرين الذين سبقوه ويمرون عليه بمراكبهم المشرعة وسفنهم الذاهبة الآيبة يملكون بها البحر والعالم، وسوف يكتشف أيضاً أنهم لم يكونوا أفضل منه في أي شئ في البداية، وأنهم لم يكن يملكوا أكثر مما يملك. فهو إذا بذل جهداً أكثر لتجويف شجرة ولف الألياف حبالاً، فلقد أصبح ملاحاً، وإذا صنع قوساً ونبلاً فلقد أصبح قناصاً ومحارباً، وإذا اهتدى إلى حركة النجوم في الليالي القمرية استطاع أن يجوب البحار مثل الذي سبقوه ويدورن حوله.

إن هذا الشخص الأخير كان أيضاً يعمل ليل نهار مثل سابقه، إلا أنه اختار حريته، واختر طريق تقدمه الذي يصنعه بيده، ولم يلجأ إلى ذل الحاجة إلى مساعدة الآخرين الذي أفقده حريته، وأقعده عن التقدم والتطور وجعل منه عبداً يعمل ليل نهار من أجل ما يبقى على حياته ليعمل. لقد اختار أن يكون سيداً مهما تكلف من تضحيات، وأن يلحق بالسابقين عليه وأن يدور حولهم كما داروا حوله، وأن يسبقهم بقدر ما أوتي من حكمة العقل والعزيمة والصبر، لقد اختار اعتماده على ذاته.

وإذا اقتربت من الواقع أكثر وكان هذا الشخص الواحد مجموعة من الأشخاص في نفس الظروف، فإذا اختاروا الهروب واللجوء إلى معونة الآخرين، فسوف تجد المراكب والسفن العابرة عبيداً يقبلون العبودية بإرادتهم الكاملة ويعملون ليل نهار من أجل الحصول على مقومات البقاء على قيد الحياة. أما إذا اختاروا الطريق الأخر لاعمال العقل واستنهاض العزم والتحلي بالصبر، فإن الأمر بالنسبة لهم سوف يكون أيسر وأسرع. ذلك أن هذه المجموعة سوف تنقسم إلى مجموعات كل مجموعة منها تقوم بعمل مختلف، أي سوف يحدث تخصص وتقسيم للمهام والأعمال، سواء انقسمت المجموعة إلى مجموعات تقوم كل منها بمهمة خاصة، أو أفراد كل منهم يقوم بعمل محدد. وبالتالي فهناك من يوفر الطعام والشراب للجميع، وهناك من يوفر الحماية للجميع، وهناك من يقوم بعمل القارب أو المركب، وهناك من يصنع الحبال، وهناك من يصنع السهام والأقواس... الخ. هذه الأعمال المتفرقة تجمعها وحدة الجماعة وتهدف إلى تنظيم الحياة بحيث يخرجون إلى

العالم خارج الجزيرة أو الغابة وقد انتصروا على كل القوى داخل الجزيرة وصنعوا مراكبهم وسفنهم التى تمخر عباب البحار وتدور كما تدور سفن السابقين عليهم وتسبقهم بقدر اعمالهم لعقلهم وقوة عزيمتهم وطول صبرهم. لقد اختارت هذه المجموعة السيادة باعتمادها على ذاتها، ولم تقبل العبودية باعتمادها على الآخرين.

ورغم أن نجاح الجماعة أيسر وأسرع فى الوصول إلى أهدافها، إلا أن هذا النجاح يرتبط بشروط إضافية أخرى لابد من توافرها وتأكيدها، وإلا فإن الجماعة قد تلاقى شراً لا يقل عن ذلك الشر الذى أصاب من اختاروا العبودية باعتمادهم على الآخرين. أول هذه الشروط أن تكون هناك قيادة للجماعة تتحلى بمواصفات القيادة وليس مواصفات الرئاسة، تقود المجموعة إلى أهدافها، وتكون قادرة على تحمل مسئوليات إدارة العمل الجماعى. ثانى هذه الشروط، أن تقوم العلاقات الاجتماعية بين أفراد الجماعة على مبدأ المساواة المطلقة والشرط الثالث، أن ينتفى التميز بين أفراد الجماعة وخاصة فى توزيع الاستهلاك وأن تكون العدالة فى التوزيع نبراساً للجماعة. فلا نجد مثلاً من يلتزمون بتوفير القوت والطعام متميزين عن غيرهم فى الاستهلاك، وأن لا نجد من يقومون بصنع المركب أو السفينة كأداة إنتاجية لهم تميز خاص، أو يركبونها دون غيرهم. الشرط الرابع، أن تسود الأفراد جميعاً مجموعة من القيم الجامعة والضابطة للسلوك العام ولسلوكيات الأعمال المختلفة. وهذه الشروط هى التى تسمح بأن تتسم الجماعة بالوحدة مهما زاد عدد أفرادها، وتمنع تشرذمهم واختلافهم بما لا يضيع جهودهم هباءً منثوراً. بل إن الاخلال بهذه الشروط قد يفضى إلى جعل وجودهم وبقائهم فى هذه الجزيرة أو الغابة أمراً صعباً، إذ قد ينتهى هذا الاخلال إلى خلافات وصراعات تنتهى باستئصال شأفتهم، أو لجوئهم فرادى ضد بعضهم البعض إلى الآخرين من الذين سبقوهم ليجدوا عندهم ملجأ وملاذاً وعوناً على بعضهم البعض بما يؤدى إلى استعبادهم، سواء باستعبادهم للعمل كعبيد عند السابقين، أو استعبادهم فى جزيرتهم ليقوموا فيها بما يملى عليهم من الآخرين، أى عبيداً أيضاً داخل جزيرتهم.

إن دول العالم المتقدم فى الشمال بداية بإنجلترا رائدة الثورة الصناعية والدول الأخرى التالية لها فى تحولها من الزراعة الصافية إلى الصناعة الصافية، كانت ترغب فى السيادة وفى الريادة وبالتالى اعتمدت على نفسها كاملاً دون أى اعتماد على الدول الأخرى. فعلى المستوى الاقتصادى نجد إنجلترا كمثال رائد بدأت التحول إلى الصناعة

بصناعة بدائية هى صناعة غزل ونسيج الصوف حيث يتوافر لديها صوف جيد لأغنام المارينو، وتوسعت فى إنتاج الصوف بتحويل مناطق زراعية من الزراعة التقليدية إلى تربية أغنام المارينو (حركة التسييج الأولى)، واستغلال كامل الأراضى التى لم تكن تستغل فى الزراعة فى تربية الأغنام وإنتاج الصوف (حركة التسييج الثانية) [١]. ولم تستنكف أو تخجل إنجلترا من الاقبال على إنتاج المنسوجات كصناعة بدائية، وخاصة أن أكفئ بلد كانت تنتج المنسوجات فى هذه الآونة الهند وكانت كذلك تنتج أدوات الغزل والنسيج- خاصة الأنوال- بأثمان أقل كثيراً من إنجلترا، ومع ذلك لم تعتمد إنجلترا على الاستيراد لما تحتاجه من المنسوجات بثمن أقل وأرخص نسبياً، وكذلك لم تستورد الأنوال من الهند.

إن ما أقدمت عليه إنجلترا كان هو القرار الصحيح حيث بدأت الصناعة اعتماداً على المواد الأولية الوفيرة وذات الجودة النسبية العالية (صوف المارينو)، لقد جعلت إنجلترا من صناعة غزل ونسج الصوف قاطرة النمو، بحيث تجذب هذه الصناعة أثناء نموها وتطورها بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى سواء كانت أمامية أم خلفية، بحيث يتكامل الهيكل الإنتاجى للاقتصاد القومى فى الفترات التالية عبر الزمن[٢].

ولم تنسى إنجلترا فى غمار الاهتمام بالصناعة أن تؤمن قبل كل شئ الغذاء والاستهلاك الضرورى لكافة الطبقات الاجتماعية الإنجليزية، وهو ما كان يضطرها إلى استغلال الأرض الأقل جودة فى الزراعة، وهو الأمر الذى دفع "ريكاردو" إلى بحث أثر انتقال النشاط الزراعى إلى أرض أقل جودة وكيفية معالجة الآثار الاقتصادية الناتجة عن ذلك. ومع زيادة السكان والتوسع الصناعى وعدم كفاية الأرض لإنتاج المحاصيل الغذائية

---

(١) حركة التسييج هى وضع سياج (سور) حول الأرض الزراعية وتحويلها من الزراعة إلى رعى الأغنام على الأعشاب الطبيعية. يراجع فى حركة التسييج الأولى والثانية المؤلفات التالية :

- دكتور محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسى، الطبعة الثانية، المكتب المصرى الحديث، الإسكندرية، ١٩٧٥.

- **Herbert Heaton, Economic History of Europe (1936), Heper & Brothers, New York, 1938, 60-107.**

(٢) هذا على عكس بعض الدول المتخلفة التى تتوافر لديها المواد الأولية لصناعة الغزل والنسيج أيضاً، وتتميز كذلك بالجودة النسبية العالية على مستوى العالم مثل القطن طويل التيلة فى مصر، إلا أنها لم تستطع لأسباب جوهرية سوف نوضحها لاحقاً أن تجعل من صناعة غزل ونسيج القطن صناعة رائدة تعمل كقاطرة لنمو المجتمع المصرى.

وإنتاج الصوف والمواد الأولية ظهرت مشكلة نقص الإنتاج الزراعى، وخاصة نقص القمح والغلال الأخرى اللازمة للغذاء، لذلك أجرت إنجلترا تعديلاً فى التشريع الخاص بالتبادل الدولى فقامت بالغاء قوانين حظر استيراد الغلال، وهى القوانين التى كانت مقررة من قبل الثورة الصناعية لمصلحة الملاك العقاريين المنتجين للقمح فى إنجلترا ولحماية أثمان القمح من الانخفاض بعدم استيراد القمح، وبذلك أصبحت إنجلترا مستوردة للقمح والغلال والمواد الأولية للصناعة مثل القطن والكتان، ومصدرة للإنتاج الصناعى[1]. وبالتالى ازدهرت فى إنجلترا صناعة منسوجات القطن والكتان والحرير إلى جانب صناعة المنسوجات الصوفية، وحصلت على الغذاء والمواد الأولية للصناعة من الخارج بأثمان أقل مما أدى إلى ازدهارها. ورغم أن الغاء قوانين الغلال كان ضد مصلحة الملاك العقاريين المشكلين للغالبية من أعضاء البرلمان، إلا أنهم غلبوا مصلحة إنجلترا فى التطور والتقدم واستكمال البناء الصناعى، أى استكمال مقومات سيادة إنجلترا على العالم على مصالحهم الشخصية. ومازالت إنجلترا حتى الآن تحتفل سنوياً بيوم الغاء قوانين الغلال لتثبت عند الأجيال المتعاقبة مبدأ "مصلحة إنجلترا فوق مصلحة الطبقات". وليكون أحد المقومات الثقافية والقيمية الثابتة عند كل فرد إنجليزى عبر الزمن.

وكل دولة من الدول الصناعية المتقدمة فى أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان، أو الاتحاد السوفيتى السابق، أو إسرائيل أخيراً كحالة خاصة، مع

---

(١) وعلى نفس السياق نجد اليابان بعد الحرب العالمية الثانية تصر على عدم استيراد الأرز والاستمرار فى زراعته بتكلفة أعلى حيث الثمن العالمى لاستيراده أقل من تكلفة إنتاجه (١ : ٦)، على أن تعمل على تخفيض تكاليفه الوطنية، وذلك حرصاً على استقلالها الغذائى، وحتى لا تتسيد عليها أى دولة أخرى ابتداء من الغذاء الرئيسى لشعبها. ولقد استطاعت اليابان تخفيض الثمن الوطنى للأرز ليصبح ثمنه بالنسبة للسوق العالمى (١ : ١,١)، ورغم أن الثمن العالمى أرخص إلا أنها مازالت تنتج وتستهلك الأرز الوطنى. ومازال اليابانيون رغم حرية التجارة يفضلون المنتجات اليابانية على الأمريكية حتى ولو كانت أغلى.

راجع الفارق فى الإدارة الاقتصادية لتخصيص الموارد فى هذه الحالة بالذات حالة (الأرز) فى اليابان كدولة تعتمد على الذات، و(القمح) فى حالة كوريا الجنوبية كدولة متخلفة تعتمد على الآخرين أو النتائج العكسية والمشاكل الناجحة على هذا التخصيص المتخلف للموارد والاعتماد على الولايات المتحدة فى غذائها الرئيسى.

- د. سعيد الخضرى، الفكر الاقتصادى الغربى فى التنمية، نظرة انتقادية من العالم الثالث، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩.

اختلاف تاريخ بدء التنمية الصناعية فى كل دولة، **لم تكن تقصد أن يكون لديها بعض الصناعات إلى جانب قطاع الزراعة، ولكن كان الهدف هو بناء كل الصناعات وتحويل قطاع الزراعة إلى قطاع شبه خادم، وكأنما قطاع الزراعة هو النشاط الأول فى قطاع رأس المال الاجتماعى.** ولذلك لم يكن غريب أن يكون قطاع الزراعة محلاً لإعادة التنظيم بشكل أو أخر فى كل الدول التى بدأت التنمية الصناعية. ففى إنجلترا كان المظهر الأول لتنظيم قطاع الزراعة حركة التسييج الأولى والثانية، وشهدت الولايات المتحدة الأمريكية، وهى حالة خاصة من اتساع هائل للأرض الزراعية ودرجة عالية لخصوبتها، الاهتمام بتنظيم الزراعة وخاصة الملكية الواسعة قبل أن تنتقل إلى الصناعة، وشهد الاتحاد السوفيتى إعادة تنظيم الزراعة بشكل عنيف كأساس للتنمية الصناعية، وكذلك الديمقراطيات الشعبية (بولندا، المجر، تشيكوسلوفاكيا سابقاً،... الخ) نفس التنظيم للزراعة، ولكن بشكل أقل حدة وعنف، وكذلك ثورة الميجى فى اليابان فى بداية القرن التاسع عشر أعادت تنظيم الزراعة لتعبئة الفائض الاقتصادى من الزراعة إلى الصناعة، وبعد هدم اليابان فى الحرب العالمية الثانية، كانت بداية إعادة بناء اليابان إعادة تنظيم الزراعة بتطبيق إصلاح زراعى وإعادة توزيع الملكيات الكبيرة قام به الحاكم العسكرى الأمريكى ماك أرثر لتصبح الأرض الزراعية ملكيات صغيرة (٣-٥ هيكتار) ولتشمل ٩٣% من المساحة الكلية للأرض الزراعية اليابانية. أما إسرائيل فهى نموذج من الاستعمار الإستيطانى الذى يكرر نفس نمط بناء الولايات المتحدة الأمريكية، حيث مجموعات من القراصنة واللصوص والمطرودين من بلادهم لسبب أو أخر حلوا بالمنطقة واستولوا على الأرض وابادوا سكانها الأصليين ليصبحوا هم الملاك ويقيموا دولة الولايات المتحدة الأمريكية. ونفس الحال فى إسرائيل، مجموعات من المغامرين (فرق الهجانا) اليهود حلو فى فلسطين وأقاموا دولة عام ١٩٤٨، وفى كل مرحلة تاريخية يحصلون على أرض جديدة من فلسطين، ثم من الأردن وسوريا، إلا أن إبادة الشعوب التى تسكن هذه الأرض لم تتم بعد، ولكنها يمكن أن تكون فى الطريق. والأرض التى تستولى عليها إسرائيل من أجود الأراضى الزراعية العربية، والإنتاج الزراعى فى إسرائيل يعتبر القاعدة العريضة التى يستند إليها الاقتصاد الصناعى الإسرائيلى. ونفس الحال فى تجربة التنمية الجادة لمحمد على فى مصر، فلقد بدأت بتنظيم قطاع الزراعة وتعبئة فائض للصناعة، وكذلك تجربة التنمية الجادة الثانية والأخيرة لاستكمال البناء الصناعى لعبد الناصر رحمه الله، بدأت بالإصلاح الزراعى وتنظيم قطاع الزراعة (الدورة الزراعية ثم التسويق التعاونى) وتثبيت الفلاحين ودعم استقرارهم بعقود

إيجارية ممتدة.

وهكذا فإن الزراعة كانت هى القاعدة العريضة التى ارتكز عليها بنـاء الهيكـل الصناعى كاملاً فى العالم المتقدم، إذ هى التى تحقق أول شروط الاعتماد علـى الـذات، توفير الطعام للسكان والمواد الأولية للصناعة. ثم بعد ذلك يتم تحقيق مقومات الاعتمـاد على الذات كاملاً، وهى تحقيق حجم متزايد من الإنتاج يكفى لاشباع حاجات الأفراد، ضمان إعادة تكوين القوى العاملة عند مستوى حضارى أعلى، وضع قواعد التطور التكنولوجى المستمر، تعبئة الفائض الاقتصادى بالقدر الذى يكفى معدل متزايد من الاستثمار، السيطرة على الأسواق الداخلية ووضع نظام خاص للقيم الاقتصادية (هيكل للأثمان). تطوير البناء الثقافى والقيمى ليتناسب مع تطور عملية الإنتاج الاجتماعى، وضع العلاقات الاقتصـادية الخارجية فى خدمة عملية الإنتاج الاجتماعى، وبطبيعة الحال لا يخفى على الاقتصاد الأكثر وعياً أن كل ما سبق من مقومات بناء الاعتماد على الذات ما هـى إلا مقومـات عمليـة تخصيص الموارد بشكل مختار بوعى وعناية. وسوف نناقش كل باختصار.

١- تحقيق حجم متزايد من الإنتاج يكفى لإشباع الحاجات :

لعل أول مقومات الاعتماد على الذات هو تنظيم عملية الإنتاج وتخصيص الموارد بحيث يتحقق إشباع حاجات جميع أفراد المجتمع تبعاً لسلم التفضيـل، أى ابتـداء مـن الضروريات إلى الكماليات فى تصاعدها. وإذا كانت هذه المقولة بديهية لأى عقـل يتسـم بالوعى، فإنها من الثوابت العقلية فعلاً فى العالم المتقدم فى دول الشمال، أما فى جنـوب العالم حيث دول العالم المتخلف. فلا نجد لهذه المقولة صدى، والغالبية الساحقة من هـذه الدول لا تدار فيها عملية الإنتاج الاجتماعى وفقاً لهذا المبدأ.

ومن الثابت أن إشباع حاجات جميع أفراد المجتمع تبعاً لسلم التفضيل الاجتماعى، أى أخذين فى الاعتبار سلم تفضيل الغالبية الساحقة من أفراد المجتمع لا يتضمن مستوى معين من السلع والخدمات، إذ أن هذا المستوى يحدده وفرة الموارد وكفاءة تخصيص هذه الموارد فى كل مجتمع على حدة- فلو تراجعنا تاريخياً إلى بداية التحول مـن الزراعـة الصافية إلى الصناعة الصافية فى إنجلترا لوجدنا أن تشكيلة السلع والخـدمات المشـبعة حاجات أفراد المجتمع البريطانى فى هذه الفترة تختلف تماماً عما هى عليه بعد استكمال

هيكل الصناعة كاملاً، أى بعد ما يقرب من قرن ونصف، ونفس الحال بالنسبة لفرنسا أو ألمانيا أو غيرها من الدول التى أصبحت صناعية متقدمة فى فترة تاريخية لاحقة للتطور الصناعى فى إنجلترا. بل إن ألمانيا لم تحاول أن تغير نمط استهلاكها أو تبدل السلع التى تعطيها الأولوية، فلم تستغنى عن السجق الألمانى والبيرة الألمانية، ولم تتنازل إيطاليا عن البيتزا الإيطالية والمكرونة الإيطالية، وظل نمط الاستهلاك وأولويات السلع المستهلكة تحكمه وفرة الموارد المتاحة للمجتمع والطريقة المثلى المختارة لتخصيص هذه الموارد لتحقيق الهدف العام الأساسى- الاعتماد على الذات- دون النظر إلى ما يجرى فى المجتمعات الأخرى من أنماط للاستهلاك مختلفة، قد تكون أعلى مستوى أو أقل[١]. وينطبق ذلك على كل السلع الاستهلاكية بشكل عام بحيث تكون السلع الاستهلاكية المنتجة والمتاحة وكذلك كل الخدمات المقدمة والمتاحة لجميع أفراد المجتمع عند المستوى الذى يحدده حجم الموارد المادية المتاحة وطريقة تخصيص هذه الموارد دون النظر أو الأخذ فى الاعتبار ما يجرى فى الدول الأخرى من أنماط استهلاكية وسلع وخدمات.

فليس المهم هو نوعية الاستهلاك بالقياس على المجتمعات الأخرى ولكن المهم أن يتحقق الإشباع تبعاً للظروف المادية والموضوعية للمجتمع، وأن لا يوجد فرد لا يتحقق له الاستهلاك اللازم لإقامة حياته تبعاً للمستوى الحضارى الذى وصل إليه المجتمع. وليس معنى ذلك أن ينتفى التفاوت فى مستوى الاستهلاك، ذلك أن الاستهلاك يرتبط إيجابياً بمستوى الدخل، ومستوى الدخل يرتبط بالكفاءة الإنتاجية، واختلاف الكفاءة

(١) من العجيب أن يخجل الإنسان الجزائرى من استهلاكه الكسكسى كوجبة غذائية أساسية، وأن يخجل المصرى من أن إفطاره الأساسى من الفول وأكلات أخرى تقوم على استخدام الفول، ويخجل السودانى من أكله العصيدة والكشك. رغم أن مكونات الكسكى والعصيدة والكشك لا يختلف عن البيتزا والمكرونة، وأن الوجبات التى يستخدم فيها الفول أعلى مستوى غذائى من كل ما يتناوله أفراد دول العالم المتقدم ذو المناخ المعتدل وليس البارد. وفى الواقع أن هذا الخجل ليس نابعاً من طبيعة ما يؤكل من طعام، فهو فى الأول والأخر طعام يسد الرمق ويذهب الجوع، ولكن الخجل نتيجة التخلف الاقتصادى والاجتماعى الذى تعيشه دول الجنوب بالنسبة لدول الشمال، والذى يجد التعبير عنه فى المأكل والملبس وغير ذلك من مظاهر الحياة عند أبناء الدول المتخلفة. ويتعمق هذا الشعور كلما كانت الثقة بالنفس أقل عند أبناء الدول المتخلفة الأقل تعليماً والأقل صحة والأقل ثقافة... الخ، ورغم ذلك فإن من أبناء الدول المتخلفة من لا يجد لديه ما يسبب له أى خجل من المظاهر السابقة، وذلك لثقته فى نفسه أولاً، ولعلمه ثانياً أن أى قصور فى التطور للبلاد المتخلفة كان سببه الأساسى هو النهب الاستعمارى والقرصنة التى تعرضت لها هذه الدول المتخلفة على يد الشعوب الأوروبية، فمن الذى يخجل السارق أم المسروق.

الإنتاجية يؤدى إلى اختلاف مستوى الدخل وبالتالى مستوى الاستهلاك. ومن ثم يصبح التفاوت فى مستوى الدخل والاستهلاك أحد أساليب خلق الدافعية لمزيد من الكفاءة والإنتاج. إلا أن هذا التفاوت لا يكون صارخاً بحيث يؤدى إلى نتائج عكسية فينعدم الحافز على زيادة الإنتاجية، وينتهى إلى التفسخ الذى يصيب المجتمع وخاصة الطبقة العاملة.

ومن الطبيعى إن لم يكن من المؤكد أن مزيد من التطور الاقتصادى وتطور قوى الإنتاج سوف يؤدى إلى توسيع نطاق الإنتاج للسلع والخدمات الاستهلاكية بما يؤدى إلى ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة وتنوع السلع الاستهلاكية، وتحول بعض السلع الكمالية إلى سلع ضرورية عبر الزمن. لكن ذلك بشرط ضرورى مؤكد لا رجوع عنه بأى شكل هو أن لا يسبق الاستهلاك كماً أو نوعاً الإنتاج، وأن لا يتم الاستهلاك فى تطور كماً ونوعاً إلا ابتداء من الإنتاج الوطنى. وبذلك يتأكد الاعتماد على الذات ولا ينفتح أخطر الأبواب على الاعتماد على الآخرين، ذلك أنه لو تم فتحه ولو بنسبة ضئيلة فإن هذه النسبة تتزايد إلى ما لا نهاية، لتنتهى إلى هدم فكرة الاعتماد على الذات نهائياً كأسلوب للتطور الاقتصادى والاجتماعى، ولتحل محلها أكذوبة التطور من خلال الاعتماد المتبادل بين دول الشمال والجنوب التى كانت السبب الأساسى لخلق التخلف[1]. ولقد كانت دول الشمال المتقدم فى بداية تطورها أكثر وعياً بهذه الحقيقة التى طبقتها بحزم لتصل إلى ما وصلت إليه من تطور ونمو وتقدم اقتصادى، وهو ما يظهر بوضوح فى كتابات ألكسندر هاميلتون

(١) إذا كانت فكرة الاعتماد على الذات ذات اعتبار فى الدول المتخلفة، وبالتالى لا يمكن أن يتغير مستوى الاستهلاك كماً أو كيفاً إلا ابتداء مما يتحقق من إنتاج ما كان العالم الثالث قد وصل إلى ما وصل إليه من تردى. أنظر إلى مصر، إذا ما طبق هذا المبدأ بقوة وعناية وأمانة وإخلاص لقامت بزراعة القمح فى مكان يكاد يكون قفراً الآن بلا استغلال وهو الوادى الجديد، الذى كان مزرعة لأجود أنواع القمح عند قدماء المصريين (فترة سيدنا يوسف الصديق)، وكان مزرعة للقمح المصرى المصدر إلى روما كأجود أنواع القمح خلال فترة الاستعمار الرومانى لمصر. وزراعته لن تكون مكلفة لوفرة المياه الجوفية بغزارة فى الوادى الجديد، فضلاً على وفرة العمال الزراعيين التى لا تجد أرض ولا عمل فى الريف الذى يغص بالبطالة. فضلاً على إمكانية التوسع فى زراعة الشعير فى سيناء الذى كان يستخدم فى صناعة خبز الفقراء فى سيناء وصعيد مصر، كما يستخدم كطعام للحيوانات والدواجن، والذى تم وقف زراعته فى هذه المنطقة وفقاً لقرارات وزير الزراعة السابق بعدم توفير التقاوى. ولعل السودان مثال آخر رغم الوفرة الهائلة للأرض الزراعية فى السودان إلا أنه يزرع القطن ولا يزرع قمحاً، ويقوم باستيراد الأخير، رغم أن المساحة المتاحة للزراعة فى السودان إذا ما زرعت قمحاً فإن إنتاجها يكفى العالم العربى كله الذى تستورد جميع دوله القمح.

(الولايات المتحدة) وفردريك ليست (ألمانيا) (١).

٢- ضمان تجديد القوى العاملة عند مستوى حضارى أعلى :

لم يكن وضع الأساس المادى لزيادة حجم الاستهلاك السلعى والخدمى ورفع مستوى المعيشة تبعاً لما يتحقق من تطور اقتصادى هدفاً فى حد ذاته، أو ليتم فى فراغ فى دول العالم المتقدم، ولكنه كان بالدرجة الأولى لضمان تجديد القوى العاملة تلقائياً عند مستوى حضارى أعلى باستمرار عبر الزمن، وذلك بأن تقدم الدولة الخدمات اللازمة للتطور الحضارى وأن تتحمل تكاليفها. فهى لا تتيح للأفراد فقط فرص الحصول على مستلزمات الحياة من طعام وشراب ومسكن ابتداء من الدخول الموزعة تبعاً لملكية الأفراد لعناصر الإنتاج وأهمها قوة العمل، بل لابد أن تكون عند المستوى الذى يحقق المستوى الصحى اللازم لأداء عملية الإنتاج الاجتماعى. وتتولى الدولة الرعاية الصحية سواء فى شكل خدمات الصحة الوقائية، وكذلك خدمات الصحة العلاجية، وذلك ابتداء من المستوى الطبى والفنى والتكنولوجيا الذى وصل إليه المجتمع فى تطوره. فإذا كان هناك شخص يحتاج إلى استخراج حصوة من الكلى، ففى البداية داخل أى دولة متقدمة كانت تجرى له العملية بجراحة المشرط الطبى والفتح للكلى، وبعد تطور التكنولوجيا الطبية والتطور الفنى لأدوات الجراحة أصبح هناك أسلوب أخر وليكن باستخدام المناظير الطبية، ثم مع مزيد من التطور أصبح تفتيت الحصوة واستخراجها بواسطة الأشعة دون أى جراحة وفى كل مرحلة كانت تتم رعاية المريض ابتداء من المستوى التكنولوجى والفنى الذى وصل إليه الطب داخل الدولى التى ينتمى إليها المريض (إنجلترا، فرنسا، إيطاليا... الخ) أيضاً فى إطار الاعتماد على الذات، ولعل ذلك هو الذى دفع إلى التطور التكنولوجى فى مجال الجراحة الطبية، لتحقيق خدمة طبية أفضل داخل المجتمع. أما إذا كان السلوك هو الاعتماد على العالم الخارجى فى العلاج فلن يكون هناك الدافع القوى إلى التطوير داخل المجتمع فى كل دولة على حدة. وبالتالى فإن جوهر الخدمة الصحية هو أن يكون هناك رعاية صحية للتخلص من المرض بصرف النظر عن الأسلوب أو الأدوات المستخدمة فى ذلك، إذ أن

---

(١) أنظر فى تفصيلات ذلك ما يلى :

- دكتور سعيد الخضرى، دكتور فتحى أبو الفضل، الاقتصاد الدولى، مكتبة الجلاء الحديثة، بورسعيد، ص٩٤-٩٩.

الأسلوب العلاجى وأدواته إنما تتحدد فى كل مرحلة تاريخية بمستوى التطور الذى وصل إليه المجتمع، المهم أن يكون هناك علاج أو أسلوب للعلاج يشفى من المرضى متاحاً للكافة من أفراد المجتمع. وبذلك يتم تأمين القدرات الصحية لأفراد المجتمع للقيام بعملية الإنتاج الاجتماعى.

ونفس الحال بالنسبة لخدمات التعليم التى تقدمها الدولة، حيث تتولى مسئولية إتاحة الفرصة للكافة من الأجيال الجديدة للتدرج فى مراحل التعليم بما يتناسب مع قدرات ومهارات كل فرد على النحو السابق إيضاحه فى مجال التعليم وتكوين الإبداع المفضى إلى التطور التكنولوجى، وأن تتحمل الدولة تكاليف التعليم كاملة فى كل مراحله. وليست مسئولية الدولة عن التعليم مسئولية كمية، كما لو أتاحت مقعداً لكل طالب يرغب فى التعليم فى المراحل المتتالية، لكن مسئولية الدولة فى هذا المجال مسئولية كمية وفى نفس الوقت نوعية. فهى مسئولة كمياً عن توفير مكان فى المدرسة الابتدائية للكافة من الأطفال، وكذلك مسئولة عن توفير مكان للناشئين فى التعليم الثانوى العام تمهيداً للتعليم الجامعى، وتوفير مكان فى التعليم الثانوى الفنى، أو ما بعد الثانوى الفنى، وهى نوعيات من مجالات التعليم التى تؤهل للعمل مباشرة فى مجالات الأعمال الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية. أما مسئوليتها النوعية فهى مسئولة عن توفير مستوى من التعليم المتطور دائماً، فهى التى تضع برامج التعليم وتحدد أسلوب التقييم للطلاب اللذان دائماً ما يكونا محلاً للمراجعة والتعديل ليستوعب التطور التكنولوجى فى مجالات الأعمال والإنتاج، وليخرج إلى مجالات الأعمال أفراد دائماً وأبداً على مستوى الفهم والاستيعاب لما حدث من تطور تكنولوجى فى مجالات الإنتاج والأعمال، بل والقدرة على تطوير العمل والإنتاج فى هذه المجالات، وخاصة تطوير الأدوات والآلات المستخدمة فى هذه المجالات الإنتاجية والخدمية المختلفة.

أما التعليم الجامعى فهو فى بؤرة اهتمام الدول الصناعية المتقدمة من قبل تبنى الثورة الصناعية والتحول إلى الصناعة، وفى إطار هذا التحول إلى الصناعة اكتسبت الجامعات أهمية بالغة لتصبح حجر الزاوية فى كل تقدم وتطور تحرزه هذه الدول، فهى مراكز الفكر والتنوير، ومركز التجديد التكنولوجى والتطوير، وهى المراكز الاستشارية لكل أجهزة الدولة فى كافة المجالات الإنتاجية والخدمية، وكذلك المراكز الاستشارية لدوائر الأعمال والمنظمات الخاصة. واكتسب أساتذة الجامعات أهمية ورعاية خاصة من الدول

المتقدمة كعلماء ورواد للمعرفة، وأصبح منهم ليس مستشارى رؤساء الدول بل الموجهون لسياسات الدول من خلال رؤسائها، والوزراء المنفذين لتوجهات الدولة وسياساتها. والجامعة هى المكان الذى يخرج منه المتخصصين فى كافة مجالات المعرفة العلمية، وهم القائمون بكل مجالات الأعمال العامة والخاصة وكل مجالات الإنتاج والخدمات. ورغم أن التعليم الجامعى متاحاً للكافة، إلا أنه لا يصل إليه إلا القلة من ذوى القدرات العقلية والمهارات المتميزة، ومع ذلك فإن هذه القلة ذات فعالية عالية نتيجة مستوى التعليم المرتفع الذى يشمل القدرات الإبداعية والقدرات المتميزة للطلاب المختارين بعناية للتعليم الجامعى.

ورغم أن التعليم الجامعى فى كل العالم المتقدم حالياً يدفع عنه الطالب مصروفات عالية، باستثناء فرنسا ألمانيا حيث تمتد مجانية التعليم حتى الجامعة بما فى ذلك الدراسات العليا، إلا أن الواقع أنه لا يوجد طالب فى هذه الدول يملك المقومات الفكرية والمهارات التى تؤهله للدراسة بالجامعة ويحرم منها بسبب مصروفات الدراسة، حيث أن كل منظمة حكومية عامة، أو خاصة، وكل منظمات دوائر الأعمال والجامعات نفسها تلتزم بتقديم منح سنوية للطلاب الجدد بحيث تستوعب هذه المنح كل من يرغب فى الدراسة بالجامعة، وتعوزه القدرة على دفع المصروفات.

وهكذا فإن القوى العاملة على اختلاف مستوياتها المهنية والعلمية والصحية يتم تجديدها تلقائياً وعند مستوى التطور اللازم لعملية الإنتاج الاجتماعى ابتداء من الخدمات التى تقدمها الدولة وتتحمل مسئوليتها كاملة سواء من ناحية التكاليف المادية أو المستوى العلمى والفنى والتكنولوجى الأكثر تطوراً.

٣- وضع قواعد التطوير التكنولوجى المستمر :

وكما أسلفنا فإن من أهم القواعد الدافعة للتطور التكنولوجى التعليم القائم على التعلم، الذى يكتشف فى المراحل المبكرة القدرات الإبداعية للنشئ ويعمل على رعاية هذه القدرات وتنميتها. وبتوافر مراكز البحوث العلمية والتطبيقية التى تستقبل النابهين وأصحاب القدرات الإبداعية من خريجى الجامعات تتوافر القاعدة العلمية الدائمة القادرة على التطوير العلمى والتحديث التكنولوجى. فابتداء من مشاكل الإنتاج واجبة الحل فى

المنظمات الإنتاجية، وابتداء من الرغبة فى تحقيق مزيد من الأرباح فى إطـار المنافسـة المسلم بها فى النظام الرأسمالى السائد فى دول الشمال المتقدم بين المشروعات الإنتاجية أو الخدمية داخل الدولة الوطنية، وكذلك ابتداء من المنافسة الدولية فى سـوق التبـادل السلعى والخدمى والرغبة فى اكتساح منتجات الآخرين من الدول والحلـول محلهـا فـى الأسواق العالمية، لا يوجد من طريق لتحقيق كل ذلك إلا التطوير والتحديث التكنولـوجى لتخفيض نفقات الإنتاج لتحقيق مزيد من الأرباح، أو لتقديم سلع وخدمات جديدة أو سـلع وخدمات موجودة ولكنها ذات مواصفات أفضل وخدمات أكثر بما يستبعد سـلع وخـدمات الآخرين التى لم يحدث عليها أى تطوير تكنولوجى.

وبطبيعة الحال فإن مراكز البحوث العلمية والتطبيقية ومن ورائها الجامعات هى التى تتولى مسئولية التطور التكنولوجى وتحقيق الأهداف السابقة للمشروعات الإنتاجية، بالإضافة إلى أن الدولة تحدد لهذه المراكز العلمية والتطبيقية مهام محددة، وتمول تكاليف تنفيذ هذه المهام، مثل البحث عن علاج لاستئصال مرض معين كمرض نقص المناعة، أو تكاليف تطوير أدوات الحرب العسكرية فى أى من المجالات، مثل برنامج الصـعود إلـى القمر فى الاتحاد السوفيتى السابق أو برنامج حرب النجوم فى الولايات المتحدة الأمريكية، أو أبحاث أسرع طائرات عسكرية فى فرنسا.

وأهم ما يجب الإشارة إليه أن كل دولة من الدول الصناعية المتقدمة منذ بدايـة التحول إلى الصناعة وحتى الآن عمدت بكل ما تملك من قوة اقتصادية، وبكل ما تملك من عزم وعزيمة، وبكل صبر وأناه، إلى بناء نظامها التعليمى المستقل المناسـب لظروفهـا المادية والموضوعية، وأن تبنى أيضاً مراكزها البحثية المستقلة، وأن تكون لها أبحاثهـا الخاصة وجهدها الذاتى فى البحث العلمى والتطوير التكنولوجى بصرف النظر عما يجرى فى الدول الأخرى، حتى ولو كانت تلك الدول مرتبطة معها فى وحـدة النظـام أو وحـدة المصير، وحتى ولو توحدت التوجهات البحثية أو الهدف المراد الوصول إليه، فهى قبل كل ذلك تكون اعتمادها على ذاتها فى مجال البحث العلمى والتطوير التكنولوجى. وهـو مـا يوضحه استمرار البحث العلمى والتطوير التكنولوجى المستقل لكل دولة من دول حلـف شمال الأطلنطى، حيث لفرنسا نظامها التعليمى الذاتى المستقل، ومراكز بحوثها العلميـة والتطبيقية المستقلة، التى أفرزت تكنولوجيا خاصة بها تظهر بوضوح فى مجالات الإنتاج الصناعى ومجال الطيران المدنى والعسكرى، وكذلك ألمانيا على نفس النسق الذى جعـل

لها نظام تعليمى مستقل، ومراكز للبحوث العلمية والتطبيقية أكثر اسـتقلالاً ممـا أفـرز تكنولوجيا خاصة بها فى الإنتاج الصناعى المدنى والعسكرى، وهو نفس الحال للولايـات المتحدة وإنجلترا وغيرها من دول حلف شمال الأطلنطى.

وهكذا فإن كل دولة فى العالم المتقدم قامت بوضع قواعد وأسس اعتمادها على ذاتها فى المجال العلمى والتكنولوجى، ولم تعتمد دولة من هذا العالم على دولـة أخـرى تستمد فيها تكنولوجياتها. قد يكون هناك تعاون علمى أو تكنولوجى، ولكنه بـين الأنـداد الأقوياء ابتداء من استقلالهم، وليس كعادات التابعين الضعفاء للمتبوعين الأقوياء. حيث لابد أن يحصل القوى على ثمن قوته (ثمن جهده فى التطوير التكنولوجى) ويدفع الضعيف ثمن ضعفه (بعدم اعتماده على ذاته فى التطوير التكنولوجى)، وهو استنزاف موارد الأخير المستمر من خلال ما يسمى دجلاً وتضليلاً نقل التكنولوجيا، وهو ما سوف نبحثـه علـى مستوى العالم المتخلف.

٤- تعبئة الفائض الاقتصادى بما يكفى لمعدل متزايد للاستثمار :

يعتبر تعبئة الفائض الاقتصادى لفترة طويلة مقياساً للإرادة الواعيـة للشـعوب، فكلما كانت هذه الإرادة أكثر وعياً وأكثر صلابة كلما كان معدل الفائض المعبأ للاسـتثمار أعلى، وكانت فترة الاستمرار فى تعبئة أطول، ذلك أن هذه التعبئة بمعدل أعلـى ولفتـرة أطول ما هى إلا تضحية مضاعفة لا تُقدم عليها إلا الشعوب الواعية وذات الإرادة القوية. ولقد كانت السمة الواضحة فى بناء التنمية الصناعية فى العالم المتقدم هى الاعتماد على تعبئة الفائض الاقتصادى على مستوى كافة الطبقات الاجتماعية، وترشيد الاستهلاك على مستوى كل الطبقات والفئات بما يعظم حجم الفائض الاقتصادى. ويقص علينا تاريخ الفكر الاقتصادى فى المرحلة الأولى للتحول إلى الصناعة تفصيلات عن التضحيات التى فرضت على الطبقات العمالية من أجل تعبئة الفائض الاقتصادى وتوجيهه إلى بناء الهيكل الإنتاجى الصناعى كاملاً عبر ما يقرب من قرن ونصف من الزمان. فطوال هذه الفترة لم يتجـاوز مستوى معيشة الطبقة العاملة حد الكفاف، بل وكان ينخفض عن ذلك المستوى فى فترات الركود التى يغص بها مسار النظام الرأسمالى، بل وقد يصل دخل الكثير من العمال إلـى الصفر عندما تتسبب أزمات النظام الرأسمالى فى تحويل جزء من العمالة إلى البطالة.

لقد كان تصور الفكر الاقتصادى المواكب لفترة البنـــاء الصـــناعى أن التـــراكم الرأسمالى يقوم به طبقة الرأسماليون، أو الطبقة البرجوازية، ولذلك فإن على الدولـــة أن تهيئ لهم الفرصة ليقوموا بهذا التراكم الرأسمالى حتى ولو كان على حساب بقية الطبقات الأخرى، ومن ثم كان تخفيض الأجور حتى مستوى الكفاف مبرراً ومقبولاً، وزيادة نســبة الأرباح على نسبة الأجور فى الدخل القومى أيضاً لها ما يبررها ولا اعتراض عليها فـــى الفكر الاقتصادى الكلاسيكى الذى كان يرى أن الأرباح يقوم الرأسماليون بادخارها ولابد أن يقوموا باستثمارها لبناء مزيد من التراكم الرأسمالى. بل لقد كان التشريع الضريبى متحيزاً للبرجوازية من أجل بناء التراكم الرأسمالى، فلقد اعتبرت الضريبة النســبية عادلـــة، إذ تفرض على الكافة بنسبة واحدة بصرف النظر عن مركز الممول من حيث الغنى أو الفقر فإذا كانت بنسبة ٢٠% مثلاً من دخل يبلغ ١٠٠ جنيه فهى أيضاً ٢٠% من دخـــل يبلـــغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه، رغم أن الممول الأول لم يبقى له إلا ٨٠ جنيه، فى حين يبقى الثـــانى ٨٠٠٠٠٠ جنيه. وكذلك نفس الحال بالنسبة للضريبة غير المباشرة (ضريبة الاستهلاك)، فإذا كان الممول الأول سوف يشترى كمية من الجبن بما قيمته ١٠ جنيه فسوف يدفع ١٢ جنيه ثمناً للجبن بعد دفع الضريبة، مثله مثل الممول الثانى الذى سوف يدفع أيضـــاً ١٢ جنيه بصرف النظر عن قدرته الشرائية. وقد اعتبرت هذه الضريبة أيضاً مبررة وعادلة، والغرض منها تقليل استهلاك الطبقات العاملة بما يوفر الموارد المستخدمة فى إنتاج سلع الاستهلاك لتستخدم فى إنتاج السلع الإنتاجية التى هى سلع التراكم الرأسمالى(١).

أما بالنسبة للرأسماليين أصحاب الدخول الأعلى فلقد كانوا أكثر حرصـــاً علـــى الادخار وتحويل المدخرات إلى الاستثمار، ولقد كان المبرر الوحيد لحصولهم على الـــربح فى النظرية الاقتصادية هو فضيلة الادخار وتقليل الاستهلاك التى تتحلى بها البرجوازيـــة الصناعية، واعتبرت النظرية الاقتصادية أن تأجيل الاستهلاك أو الامتناع عنه رغم القدرة عليه تضحية من البرجوازية الصناعية يسبب لها ألماً مثل الألم الذى يصيب العمال ببذل قوة عملهم مقابل قدر ضئيل من الاستهلاك (حد الكفاف). ويصور ذلك حديث كل من "بنتام"

---

(١) راجع فى تفصيلات التحيز الضريبى المرجع التالى :

- دكتور سعيد الخضرى، النظرية الاقتصادية الغربية، الجزء الرابع، الاقتصاد المالى، دار النهضة العربيـــة، القاهرة، ٢٠٠٤، الفصل الخاص بالضريبة النسبية.

و"سنيور" أن الزهد الذى يمنع الرأسمالى من التوجه إلى وجهات غير إنتاجية (الاستهلاك) ما هو إلا معاناة مثل المعاناة التى يلقاها من يقوم بعملية الإنتاج. هذا الزهد والألم الذى يتحمله الرأسمالى نتيجة تأجيل المتعة الحالية بالاستهلاك له مقابله وهو الحصول على ما هو أكبر وأفضل الأرباح. وكذلك العمال نتيجة الجهد والمعاناة التى يبذلونها فى الإنتاج يحصلون على ما هو أفضل وأكبر وهو الأجور[1]. ويؤكد سنيور على عامل أخر يجعل البرجوازية الصناعية تميل بطبيعتها إلى الادخار والاستثمار، وهو عامل الخيلاء، فيقول "إن الخيلاء هى القوة الغالبة للثورة الإنسانية، فالرأسماليون يرون فى زيادة ممتلكاتهم وثرواتهم تأكيد وتعظيم لرسوخ أصولهم الاجتماعية والمالية العالية. أما توجههم للفخفخة والاستهلاك التفاخرى فإنه يخفض من شأنهم ويضع من طبقتهم من وجهة نظرهم الطبقية. ولذلك فهم مقبلون على الإنتاج وحشد المنتجات لزيادة ملكياتهم، ولا ينفقون أى ادخار فى الاستهلاك، ذلك أن حب الثروة وزيادتها خاصة غريزية مغروسة عندهم بواسطة الطبيعة[2].

وفضلاً على ذلك لا نستطيع أن ننكر أن الطبقات المالكة من البرجوازية التى تحولت إلى الصناعة- الرأسماليون الصناعيين- قدمت تضحيات بمدخراتها وصلت فى بعض الأحيان إلى ضياع هذه المدخرات كاملة، وخاصة فى بداية الثورة الصناعية والتطوير التكنولوجى. فمن المعروف أن مؤسس المشروع يتحمل مخاطر الاستثمار، ذلك أن أى استثمار دائماً ما يتم بقصد تحقيق أرباح (فى الرأسمالية)، لكنه يمكن أن لا يحقق أرباح ويحقق خسائر، بل ويمكن أن تستمر الخسائر بحيث يستحيل تداركها ليفلس المشرع ويضيع رأس المال على صاحبه هباءً منثوراً، هذا فى الوقت الذى كانت فيه المشروعات الصناعية صغيرة ومملوكة لأفراد (المشروعات المارشالية) تتوحد فيها الإدارة والملكية، وكانت هذه المشروعات تعمل فى إطار السوق الوطنية بالدرجة الأولى.

ومع بداية القرن الثامن عشر حيث بدأت الاختراعات التكنولوجية تتواكب فى إنجلترا، بدأ من المكوك الطائر، وكذلك مع انتشار استخدام الطاقة البخارية فى الإنتاج، لم يعد رأس المال الفردى يكفى لإقامة المشروعات الصناعية التى بدأت تتعملق، وظهرت

---

(1) Nassau Senior, An Outline of The Political Economy, London, Allen & Unwin, 1936, PP> 67-69.
(2) Ibid, P. 69.

الحاجة إلى رأس المال الكثيف لبناء المشروعات العملاقة، فكان التفكير فى توسيع دائرة التمويل بالاعتماد على الذات الوطنية، فظهرت لأول مرة فكرة الشركات المساهمة ليشارك فى تمويل رأس مال الشركة كل من كانت لديه مدخرات كبيرة كانت أو صغيرة، وذلك بشراء عدد كبير من أسهم الشركة أو حتى سهم واحد، ليكون الجميع ملاك الشركة كل بقدر أسهمه وهكذا بدأت كل دولة من دول الشمال المتقدم بدءً بإنجلترا ثم هولندا وفرنسا وبجليكا... الخ على التوالى بناء المشروعات الضخمة ذات الإنتاج المتضاعف أضعاف بالاعتماد على التكنولوجيا الجديدة وعلى التمويل الجماعى فى كل دولة على حدة، باستدعاء مدخرات الأفراد لشراء أسهم الشركات المساهمة، أى الاعتماد على التمويل الوطنى فقط فى بناء المشروعات الصناعية الضخمة. وعلى مستوى هذه الشركات كانت هناك تضحيات يتحملها المساهمون (أصحاب رأس المال) عندما تفشل هذه الشركات وتفلس، فمن الثابت أن ستة شركات مساهمة تكونت لإنتاج القاطرة البخارية وتفشل فى تحقيق الهدف، وبالتالى تضيع أموال المستثمرين هباءً منثوراً، وتنجح الشركة المساهمة عندما يستطيع "جيمس وات" اختراع سبيكة من معادن مختلفة وليس الحديد فقط تتحمل ضغط البخار المتحرك ذهاباً وإياباً بقوة دفع البخار. وإزاء انتشار الشركات المساهمة حدثت نتائج ذات أهمية بالغة وخاصة فى إنجلترا رائدة التصنيع، **أولاً**: انفصال الملكية عن الإدارة، وأصبحت الإدارة تعين من قبل الجمعية العامة للمساهمين، وكذلك يتم تعيين مراقبين خارجيين لحسابات كل شركة. **ثانياً**: تضاعف الإنتاج أضعافاً مضاعفة، وهو ما خلق مشكلة فائض الإنتاج الذى رصدها "مالتس" وحاول وضع حلول لها لم تنفذ لعدم الاقتناع بها من السلطات الاقتصادية. **ثالثاً**: التوجه إلى السوق الخارجى لتصريف الإنتاج الصناعى الفائض، وبالتالى قيام إنجلترا رائدة الصناعة ومن بعدها الدول التالية فى التطور الصناعى إلى السيطرة على دول أخرى ومناطق أهلة بالسكان بالقوة العسكرية لإقامة تبادل اقتصادى معها عنوة لتصريف الإنتاج الصناعى والحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة، وهو ما أفضى إلى تقسيم للعمل الدولى بين دول الشمال التى سبقت إلى بناء الصناعة ودول الجنوب التى لابد أن تظل زراعية استخراجية تبعاً لنظرية النفقات النسبية المقارنة التى ابتدعها "ريكاردو" لحل مشكلة إفراط الإنتاج الصناعى الذى رصده "مالتس". لذلك لم يكن غريباً أن يكون القرن الثامن عشر هو القرن الذى شهد أسوأ ظاهرة تاريخية، وأقذر جريمة إنسانية هى الاستعمار.

ولا يهمنا من هذا التطور الذى سبق إلا أن نوضح أن دول العالم الصناعى المتقدم فى الشمال فى ظل حاجتها إلى رأس مال كثيف لبناء مشروعات كانت عملاقة بالنسبة لما سبقها من مشروعات فردية، أو بالنسبة للظروف التاريخية للبلاد التى نشأت فيها، لم تفكر فى الحصول على هذا الرأسمال إلا بالاعتماد على الذات، وبتجميع المدخرات الوطنية قليلها قبل كثيرها فى إطار تنظيم الشركات المساهمة[1]. أى أنها عبأت مدخراتها الوطنية بشكل منتظم من أجل تمويل المشروعات الصناعية الأكثر حداثة والأعلى إنتاجية فى مسار تطورها الصناعى.

ومن الواضح أن مسار الدول الصناعية المتقدمة منذ الوهلة الأولى لتحولها إلى التطور الصناعى كان اعتمادها على ذاتها فى تكوين الادخار القادر على تحويل الاستثمار دون اللجوء إلى العالم الخارجى أو الافتراض، وكذلك من الواضح أن الاستثمار هو الذى يحدد حجم الادخار. فالطموح إلى بناء مشروعات إنتاجية جديدة تبعاً للتكنولوجيا الأكثر حداثة التى يتم اكتشافها كان هو المحدد للادخار، وليس العكس، وعلى السلطات الاقتصادية أن ترسم الطريق من خلال سياساتها الاقتصادية المتعددة لتعبئة مزيد من الادخار الوطنى لتمويل الاستثمارات الوطنية، وعلى الشعوب أن تستجيب لهذه السياسات وتنفذها بكل دقة لتحقيق مزيد من التقدم الاقتصادى والرفاهية العامة.

٥- السيطرة على السوق ووضع قانون للقيمة الوطنى :

لعل الوظيفة الأساسية للسوق فى النظام الرأسمالى هى التخصيص الكفئ للموارد، أى توزيع الموارد على الاستخدامات المتاحة عند الثمن التوازنى الذى يتحقق نتيجة تلاعب قوى العرض والطلب. وتقرر النظرية الاقتصادية أن تحديد الأثمان يتحدد فى حرية كاملة دون أى تدخل من الدولة أو غيرها من المنظمات الأخرى مثل نقابات العمال فى إطار المبدأ العام دعه يعمل دعه يمر. وهذا الادعاء لم يحدث أن تم تطبيقه بحذافيره

---

(١) التوسع فى إنشاء الشركات المساهمة أدى إلى ظهور مجموعة من السلبيات الاقتصادية والاجتماعية، فلقد أدت إلى سرعة تركز رأس المال، وإلى سرعة ظهور الاحتكار، وإلى شراسة المنافسة بين الشركات، وإلى المضاربات فى الأسهم والسندات بما يضيع حقوق الملكيات الصغيرة، وهو ما أدى إلى تدخل الدولة للحد من الاحتكار بقوانين منع الاحتكار. أنظر فى تفصيلات هذه القوانين :

- **Cochran & Miller, The Age of Enterprise, A Social History of Industrial America, New York, 1943, PP. 140-55.**

وبكامل مراحله فى أى مرحلة تاريخية من مراحل تطور اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة فى الشمال التى تنتمى إلى النظام الرأسمالى الذى ينادى بهذا المبدأ الليبرالى (دعه يعمل دعه يمر).

المرحلة الأولى للرأسمالية (الرأسمالية التنافسية) :

وفى هذه المرحلة الأولى لتطور الرأسمالية- الرأسمالية الناشئة- طوال القرن السادس عشر والسابع عشر كانت فلسفة مذهب التجاريين هى السائدة، وكان تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى مسلماً به تماماً، لدرجة أن القول بأن الدولة هى التى قامت ببناء الرأسمالية فى مراحلها الاولى قول صحيح.

ففى هذه الفترة التاريخية من بناء الرأسمالية قامت الدولة بتنظيم السوق الداخلى، حيث قامت بتوسيع هذه السوق وإزالة الحواجز والعوائق بين المناطق الجغرافية المكونة لإقليم الدولة وتوحيدها فى ظل الفكر القومى للتوحد. وكانت الدولة تقوم بالتدخل فى الحياة الاقتصادية بالشكل الأكثر تناسباً مع ظروفها. مثال ذلك السياسة الاقتصادية التى عرفت بسياسة 'كولبير' فى فرنسا، التى هدفت إلى التوسع الصناعى لزيادة حجم الصادرات، فقامت الدولة بإنشاء المشروعات المملوكة لها، وشجعت المشروعات الصناعية الفردية عن طريق منح الإعانات والمبانى والمساكن، وقدمت القروض بفائدة منخفضة، وخفضت الريع الذى تدفعه المشروعات الفردية مقابل استخدام الأراضى الملكية، وخفضت الضرائب المباشرة. ومنحت الاعفاءات الضريبية. وكذلك شجعت على زيادة السكان باعفاء من يتزوج من سن العشرين من الضريبة وكذلك اعفاء الأسر ذات العدد الكبير، ومنع هجرة العمال، واجبار البنات غير المتوجات ورجال الدين والراهبات على العمل فى الصناعة، وتشجيع قدوم العمال المهرة من الخارج. وقدمت الدولة الضمانات الكافية لحصول الصناعات على المواد الأولية بأثمان منخفضة وذلك عن طريق اعفاء المستورد منها من الضرائب الجمركية، ومنع تصدير الوطنى منها. كذلك ضمنت الدولة لبعض المشروعات حق احتكار السوق، وتعهدت بشراء بعض منتجات المشروعات الأخرى، وقدمت الحماية للإنتاج الوطنى بفرض الضرائب الجمركية على الواردات المماثلة للإنتاج الوطنى، أو مصادرته ونفس الإجراءات تمت فى إنجلترا بالإضافة إلى مساهمة الدولة فى بناء الشركات التجارية وشركات التجارة الخارجية والنقل البحرى، وقامت كل

الدول فى هذه الفترة ببناء رأس المال الاجتماعى، وكونت أساطيل النقل وأساطيل الحرب والغزو للعالم الخارجى لاستعمار أراضى الدولة التى تصل إليها. وهكذا فإن الدولة كانت هى التى تحدد الأجور والأثمان، وتحدد الصادرات والواردات كماً ونوعاً، وتهدف من ذلك إلى تحقيق فائض فى ميزان مدفوعاتها.

وفى هذه الفترة التاريخية الأولى للرأسمالية كان هدف الدولة هو التحول إلى طريقة الإنتاج الرأسمالية على حساب نفى واستبعاد طريقة الإنتاج الإقطاعية، وبناء رأس المال الصناعى ليكون قطاع الصناعة هو القطاع الرائد، وفى هذا الإطار تم صياغة قانون للقيمة يساعد فى تحقيق هذا الهدف. وقانون القيمة هو القانون الذى يحكم العلاقات النسبية بين أثمان عناصر الإنتاج وكذلك العلاقات النسبية بين أثمان السلع والخدمات. وقانون القيمة فى الواقع إنما يحكم فى النهاية العلاقة بين رأس المال والعمل، أو العلاقة بين دخل رأس المال (الأرباح) ودخل العمل (الأجور) عندما يكون الهدف من الجمع بينهما هو تحقيق التراكم الرأسمالى على الصعيد الوطنى. وقد يكون الهدف من الجمع بينهما هو تحقيق التراكم على الصعيد العالمى، ولكن هذه قضية تالية، وسوف نقتصر الآن على كيفية صياغة قانون للقيمة على الصعيد الوطنى الذى استخدم فى دول الشمال المتقدمة فى هذه الفترة للتعجيل بالتراكم الرأسمالى فى مجال البناء الصناعى.

والفكر الاقتصادى الرأسمالى دائماً وأبداً ما يشير إلى أن الأثمان تتحدد بحرية تامة فى السوق، سواء أثمان عوامل فى أسواق عوامل الإنتاج، أو أثمان السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية فى أسواق كل منهما، وأن الذى يحكم تحديد الأثمان هو تلاعب قوى العرض والطلب، بما يوحى بأن تحديد الثمن يتم بطريقة موضوعية مجردة عن طريق السوق لا تعرف زيداً ولا عبيداً. أى أنه لا أحد يستطيع أن يؤثر فى هذا الثمن إلا قوى العرض والطلب فى ظل موضوعية السوق المجردة اللاشخصية. وهذا النوع من الفكر الرأسمالى لا يحاول أن ينظر خلف السوق ليرى بموضوعية الحقيقة، وليس ادعاء حقيقة مزيفة، وأن يرى فى الواقع ما هى القوى الحقيقية المكونة للعرض والطلب، التى تكمن وراء تحديد الثمن، ليكتشف من هذه الحقيقة أن العرض والطلب ما هو إلا واجهة أو محصلة لهذه القوى التى ترغب فى تحقيق أهداف محددة من صياغة العرض والطلب على النحو الذى نراه فى السوق الحرة.

مثال ذلك الإجراءات التى تمت لتحقيق التراكم الرأسمالى السريع فى دول العالم الرأسمالى المتقدم فى الفترة التاريخية محل الحديث، من خلال علاقــات الأثمــان الحــرة الليبرالية لكل من العمل ورأس المال والمواد الاولية كمســتلزمات للإنتــاج الصــناعى. فالإجراءات الاقتصادية التى اتخذت فى كل من إنجلترا وفرنسـا بعـدم تصـدير الإنتـاج الزراعى الوطنى وبصفة خاصة فرنسا وفيرة الإنتاج الزراعى، جعل العرض العرض مــن الإنتاج الزراعى- محاصيل غذائية ومواد أولية للصناعة- أكبر حجماً واقل ثمناً بالنســبة للطلب عليها. ومن الواضح أن هذا الإجراء تشكيل مقصود للعرض من السلع الزراعيــة التى تظهر فى السوق، وعندما ينخفض ثمنها لا يسع الجهلاء ومسطحى التفكيــر إلا أن يهللوا لقانون العرض والطلب الذى يحدد الثمن فى موضوعية مجردة دون أن يروا القوى الحقيقية المحددة للثمن. وتحديد ثمن الغذاء والمواد الأولية الزراعية عند ثمن مــنخفض إنما يخفض نفقات الإنتاج، فالرأسمالى المنتج الصناعى سوف يعفى من زيــادة الأجــور، حتى ولو زادت إنتاجية العمل، فالأجور الممنوحة تكفى حد الكفاف للعمال وربما تزيد عنه، ومن ثم فلا زيادة فى أجور عمال الصناعة إن لم يكن هناك تخفيض لهــا إلــى مســتوى الكفاف، وكذلك لا زيادة فى تكاليف الإنتاج حيث مستلزمات الإنتاج قد انخفضت ثمنها فى السوق، وبالتالى فإن معدل الأرباح يتزايد، وسوف تتوجه هذه الزيادة فى الأربــاح إلــى زيادة التراكم الرأسمالى كما يسلم الفكر الاقتصادى الكلاسيكى الذى امتد ليحكم التفكير فى العالم حتى الثورة الكينزية عام ١٩٣٦. وهكذا فإن قانون القيمة الذى ساد- هيكل الأثمان النسبية- قام بتحقيق الهدف المطلوب- التراكم الرأسمالى- بتخفيض أثمان مســتلزمات الإنتاج.

ومن الناحية الأخرى فإن صياغة الأثمان للسلع الزراعية على هذا النحو خفض من دخول المنتجين الزراعيين فى الريف، وتخفيض الأجور أو ثباتها عند حــد الكفــاف للعمال الصناعيين فى المدينة، جعل طلبهم فى غالبيته ينحصر فى المنتجــات الزراعيــة الغذائية (قانون إنجل) ولا يتوجه جزء كبير منه إلى الإنتاج الصناعى، ومن ثم فإن الجزء الأكبر من الإنتاج الصناعى سوف يتوجه إلى الصادرات التى تحقق الفائض فــى ميــزان المدفوعات من العملات الذهبية والفضية التى تنهال على الدول وتعنى قوتها الاقتصــادية وتقدمها وسبقها على الدول الأخرى، وهذا الفائض فى ميزان المــدفوعات يــدخل إلــى المجتمع ليساهم أكثر وأكثر فى سرعة بناء التراكم الرأسمالى.

وهكذا استطاعت دول الشمال الصناعية أن تضع قانون للقيمة يؤدى فى النهاية إلى زيادة معدل التراكم الرأسمالى، وإن كان على حساب استغلال الطبقات العاملة لتعيش عند مستوى من الأجور عند حد الكفاف وأقل منه أحياناً مهما ارتفعت كفاءتها الإنتاجية[1]. وكذلك على حساب استغلال المدينة للقرية حيث تنخفض أثمان منتجات القرية على السلع الزراعية لحساب أثمان منتجات المدينة من المنتجات الصناعية. ولقد استطاع "قانون القيمة المصاغ" داخل الدول الرأسمالية الصناعية أن يقود إلى زيادة الإنتاج الصناعى وزيادة التراكم الرأسمالى طوال القرن السادس والسابع عشر ابتداء من الضوابط والدوافع التى تحكم الطبقات الاجتماعية المشاركة فى عملية الإنتاج الاجتماعى. فالعمال ليس أمامهم من سبيل إلى العمل بكامل الطاقة الإنتاجية المتاحة لكل عامل، وإلا كان مصيره البطالة والتشرد أو الموت جوعاً، إذ أن النظام الرأسمالى بطبيعته لابد أن يحتفظ بجزء من العمال فى حالة بطالة كصمام أمان لعدم ارتفاع الأجور، وليس هناك دولة رأسمالية انعدمت فيها نسبة البطالة التى ترتفع وتنخفض ولكنها دائماً موجودة[1].

إن الرأسماليون وأصحاب المشروعات الإنتاجية دائماً يبذلون كل طاقتهم لتحقيق مزيد من الأرباح من خلال ادخال التطورات التكنولوجية المخفضة لنفقات الإنتاج، وإلا فإن المنافسة الضارية بين المنتجين قادرة على إخراج الضعيف من حلبة الإنتاج للإفلاس والضياع ليحل محله المشروع الأكثر كفاءة أو المنظم الأكثر كفاءة، المنظم المجدد المخترع كما فى قول وتصور "شومبيتر".

الملاك العقاريين والمزارعين فى القرية والريف الذين يقومون بالإنتاج الزراعى بإيجار الأرض أو المزارعة (طريقة الإنتاج الإقطاعية) فإن قانون القيمة يعمل على تصفيتهم، إذ أن دخولهم فى انخفاض مستمر، وبالتالى يحل محلهم عبر الزمن ملاك جدد ومزارعين يستخدمون طريقة الإنتاج الرأسمالى فى الزراعة، أى باستخدام العمل الأجير، ثم فى مرحلة تالية بالميكنة الزراعية المتقدمة، مما سوف يكون له آثار أخرى مختلفة فى المرحلة التاريخية التالية لهذه الفترة، ويجب أن لا ننسى أن الثورة الصناعية والتحول

---

(١) فى حالة ثورة العمال واعتراضهم على مستوى الأجور وخاصة البطالة لجزء من القوى العاملة وهى أحد سمات الرأسمالية يتم حل المشكلة بأحد إجراءين، الإجراءات القمعية العسكرية التى وصلت فى إنجلترا إلى ما يسمى مذبحة "بيترلو" فى مانشستر عام ١٨١٩. أو استيراد عمال من العالم الخارجى رغم البطالة لجزء معتبر من العمال وذلك للحفاظ على مستوى الأجور ليظل منخفضاً.

للصناعة وصياغتها لقانون القيمة الملائم والمناسب كان أهم هدف له هو العمل على بناء التراكم الرأسمالى وتصفية وإنهاء طريقة الإنتاج الإقطاعية، وقد تم لها ذلك.

ويجب أن لا يغيب عن الذهن أنه رغم أن كل دول الشمال الصناعية كانت تنتهج طريقة الإنتاج الرأسمالى، إلا أن قانون القيمة، أى العلاقات بين أثمان عناصر الإنتاج وبين أثمان السلع فى إنجلترا يختلف تماماً عن ذلك السائد فى فرنسا، وكذلك يختلف كل منهما عن قانون القيمة فى بقية الدول الأخرى. وهو ما يؤكد أن كل دولة كان لها قانون للقيمة الوطنى خاص بها يتناسب مع ظروفها المادية والموضوعية، ويكون وسيلة الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية، وخاصة تحديده لمستوى معدل التراكم الرأسمالى.

المرحلة الثانية للرأسمالية (الرأسمالية الاحتكارية) :

وفى المرحلة التالية بعد تحول الرأسمالية من رأسمالية تنافسية إلى رأسمالية احتكارية بدءً من النصف الثانى من القرن التاسع عشر، حدثت تغيرات جوهرية أدت إلى ضرورة تطوير قانون القيمة ليحكم العلاقة بين رأس المال والعمل على الصعيد الوطنى وكذلك على الصعيد العالمى. فعلى الصعيد الوطنى لابد أن يظل قانون القيمة الوطنى فى كل الأحوال يحكم العلاقات النسبية لأثمان عناصر الإنتاج والأثمان النسبية للسلع والخدمات فى كل دولة على حدة. إلا أن تركز الإنتاج فى مستودعات ضخمة ذات تكنولوجيا أكثر تقدماً بعد اكتشاف الكهرباء وآلة الاحتراق الداخلى أدى إلى وفرة عظيمة فى الإنتاج، كما أن القوى العاملة ارتفعت كفاءتها الإنتاجية أضعاف ما كانت عليه، وصلت إلى مستوى من التنظيم النقابى القادر على التصدى للرأسماليين، من ثم لم يكن هناك خيار أمام الرأسماليون إلا التسليم برفع مستوى الأجور، وهو ما يعنى زيادة حجم الاستهلاك القومى نتيجة زيادة دخول الطبقات العاملة، وبالتالى فإن قانون القيمة لابد أن يصل إلى تحديد الأثمان النسبية للسلع الاستهلاكية فى إطار الدخول الأجرية التى يحصل عليها العمال بحيث تظل هذه الأثمان تسمح بإشباع حاجات الطبقات العاملة الضرورية والأعلى من الضرورية (نصف الكمالية مثلاً) ولكى يمكن المحافظة على الإنتاجية العالية للعمال والابقاء على الرغبة فى العمل الجاد.

وارتفاع مستوى الأجور سوف يخفض مستوى الأرباح كما فى تصور الكلاسيك وخاصة "ريكاردو"، فضلاً على أن تضاعف السكان أدى إلى زيادة الجزء من الدخل القومى الموزع إلى الريع[1]، وهو توزيع من الأرباح كما فى تصور "ريكاردو"، وهو تصور صحيح، وبالتالى فهو متغير جديد سوف يعمل على تخفيض معدل الأرباح أكثر وأكثر بما يهدد معدل التراكم الرأسمالى بالانخفاض وهو الأمر الذى لا يمكن التسليم به فى الرأسمالية عند أى مرحلة من مراحل تطورها. فضلاً على أن الإنتاج الزراعى (غذاء- مواد أولية) لابد أن ترتفع تكاليف إنتاجه، (الإنتاج أصبح يتم على أرض أقل خصوبة)، وسوف تنعكس هذه الزيادة فى تخفيض معدل الأرباح أكثر وأكثر، بارتفاع تكلفة الإنتاج نتيجة ارتفاع أثمان المواد الأولية الزراعية من ناحية، وضرورة رفع مستوى الأجور من ناحية أخرى لتحقق للعمال نفس مستوى المعيشة بعد ارتفاع أثمان الغذاء. وهكذا فإن التوسع الرهيب فى الإنتاج الرأسمالى والتحول إلى الاحتكار يوضح مسار النظام الرأسمالى فى دول الشمال المتقدم إلى السير فى طريق الأزمة، التى سوف يكون انخفاض معدل الأرباح سبباً فى حدوثها.

وتبعاً لطبيعة التركيب الطبقى الاجتماعى فى المجتمع الرأسمالى حيث ينقسم إلى طبقة الرأسماليين ملاك رأس المال وأدوات الإنتاج الذين يحصلون على الأرباح، وطبقة العمال الأجراء الذين يحصلون على الأجور، لا يمكن أن يكون التوجه لحل المشكلة هو زيادة الاستثمارات الوطنية داخل المجتمع، وخاصة فى مجال الإنتاج الزراعى، وهو ما يحقق الفائدة لجميع الطبقات. حيث أن زيادة الاستثمار سوف تستوعب العمال التى هى فى حالة بطالة فى قطاع الصناعة، وارتفاع إنتاجية قطاع الزراعة سوف يوفر مزيد من الإنتاج الزراعى من الغذاء والمواد الأولية للصناعة ويوقف تزايد أثمانها إن لم يخفض هذه الأثمان، فتنخفض تكاليف الإنتاج الصناعى على عكس التطور السابق بزيادة تكاليف الإنتاج الصناعى.

(١) يعتقد "ريكاردو" أن زيادة حجم السكان تضطر الدولة المستوردة للغذاء إلى زيادة حجم الاستيراد الذى يؤدى بدوره إلى ارتفاع أثمان الواردات، وهو ما يدفع الدولة إلى استغلال أرض زراعية أقل جودة وذات تكاليف إنتاج أعلى من تكاليف الإنتاج فى الأرض الجيدة، ومن هنا يظهر الريع الفرقى للمنتج على الأرض الجيدة، وكلما زاد حجم السكان واضطرت الدول إلى الزراعة فى أرض أقل جودة ارتفع الريع الفرقى.

وتبعاً للتحليل الاقتصادى الرأسمالى يؤدى هذا المسار (زيادة الاستثمار) إلى تفاقم المشكلة وزيادة حدتها، ذلك أن مزيد من الاستثمار داخل الدولة الوطنية قد يؤدى إلى زيادة الطلب على العمال بما يرفع مستوى الأجور، فضلاً على أن زيادة الاستثمار تؤدى إلى تخفيض معدل الأرباح (الكفاية الحدية لرأس المال)، وبالتالى سوف يتم حل المشكلة على حساب الرأسماليين إذ أن النتيجة الحتمية هى تخفيض معدل الأرباح.

وكان يمكن أن يكون حل المشكلة هو زيادة الاستثمار فى قطاع الزراعة وإحداث تغيرات تكنولوجية سريعة فى مجال الزراعة بدءً بتعميق ميكنة الزراعة والرى والحصاد وغيرهما من التكنولوجيات الزراعية بما يؤدى إلى زيادة الإنتاج الزراعى، وبالتالى وقف تصاعد أثمان المنتجات الزراعية، إن لم يكن تخفيضها. وكذلك زيادة الاستثمار فى قطاع الصناعة لاستيعاب الزيادة فى الإنتاج الزراعى (المواد الأولية) وتشغيل مزيد من العمالة التى هى فى حالة بطالة.

إلا أن الطبيعة الطبقية الاجتماعية فى المجتمع الرأسمالى وانقسام المجتمع الرأسمالى إلى ملاك لرأس المال وأدوات الإنتاج يحصلون على الأرباح، وعمال وأجراء يحصلون على الأجور جعل من هذا الحل مستبعداً لأسباب متعددة ليست فى صالح طبقة الرأسماليين. أولها، أن الاستثمار فى الزراعة سوف يستوعب جزءً كبيراً من رأس المال والعائد من هذه الاستثمارات (معدل الأرباح) لن يكون فى مستوى عائد الاستثمار الصناعى بل أقل. ثانياً: أن زيادة الإنتاج الزراعى سوف يكون لها سقف محدود لن تتجاوزه مهما زادت الاستثمارات الزراعية، بل هذا الناتج الكلى معرض للانخفاض بعد ارتفاعه إلى مستوى معين بزيادة الاستثمارات تبعاً لقانون تناقص الغلة، خاصة أن الأرض الزراعية مهما كان اتساعها فهى أخيراً محدودة. ثالثاً : إن الاستثمارات الزراعية سوف تعيد انعاش طبقة الملاك العقاريين ليصبح لها دور هام فى إدارة المجتمع وهو توجه غير مطلوب، فلقد بذلت الثورة الصناعية كل الجهد وكل الإجراءات اللازمة على مستوى كل السياسات الاقتصادية لإفقاد البرجوازية الزراعية أى أهمية. رابعاً: أن الزيادة فى الاستثمار سوف تؤدى إلى تشغيل مزيد من العمالة وقد تؤدى إلى ارتفاع مستوى الأجور، وقد تؤدى إلى زيادة الطلب الاستهلاكى مما قد يستدعى مزيداً من الاخلال بقانون القيمة السائد لمصلحة العمال (علاقة الأرباح بالأجور). خامساً: وهو الأهم أن زيادة الاستثمار كما هو واضح بعد التوسع الهائل فى الاستثمارات وتوجهها إلى الاحتكار سوف يؤدى إلى

مزيد من تخفيض معدل الربحية بشكل حتمى كما فى التحليل "الريكاردى" وكما بدأ يحـدث فى الواقع.

وعلى ذلك قامت الدول الأوروبية واحدة بعـد أخـرى بنقـل رأسـمالها إلـى المستعمرات فى شكل استثمارات لتقوم بتحويل عمليـة الإنتـاج الاجتمـاعى فـى هـذه المستعمرات لإنتاج المواد الأولية التى تحتاج إليها هذه الدول فى إطار تقسيم العمل الدولى الذى فرض على هذه المستعمرات لتصبح هذه الدول زراعيـة أو اسـتخراجية أحاديـة المنتج، أى تتخصص الدولة كاملة فى إنتاج سلعة واحدة أو سلعتين على الأكثر زراعية أو استخراجية (منجمية) تحتاج إليها الدولة الاستعمارية صاحبة الاستثمار. ولقاء رأس المال الأجنبى مع العمالة فى الدول المستعمَرة لتحقيق الناتج القومى يحتاج بالدرجة الأولى إلى صياغة قانون جديد للقيمة يحكم العلاقة بين رأس المال الأجنبى والعمالة الوطنية يختلف عن قانون القيمة الذى كان سائداً قبل دخول رأس المال الأجنبى إلى الدول الوطنية، وكذلك يختلف جذرياً عن قانون القيمة السائد فى الدولة الأوروبية المستعمِرة، وليقـوم قـانون القيمة الجديد بتحقيق الهدف منه وهو السيطرة على سوق الدولة المتخلفة وتشكيل هيكل الأثمان فيها، وإحكام العلاقة بين رأس المال الأجنبى والعمل الوطنى بحيث يحقق زيـادة معدل التراكم على الصعيد العالمى لصالح رأس المال الأجنبى فى الـدول المتخلفـة، أى مضاعفة بناء التراكم الرأسمالى فى العالم المتقدم على حساب اضعاف التراكم الرأسمالى فى الدول التى تم استعمارها، وهو ما سوف يتم بحثه فى إطار دراسة الدول المتخلفة.

الباب الثانى. سمات الاقتصاد المتخلف

تعتبر ظاهرة تخلف المجتمعات ظاهرة معقدة، فهى ليست ظاهرة سياسية فقط أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو ثقافية وفكرية، بل هى نتاج نشاط الإنسان فى المجالات السابقة المختلفة الذى يتسم بالتخلف فى كل منها. والنشاط المتخلف للإنسان فى المجتمع إنما هو نتاج ظروف تاريخية ألمت بالمجتمع المتخلف، واستمرت هذه الظروف تحيط بالإنسان لا تتغير فى جوهرها وإن اختلفت أشكالها لتحيط بالإنسان وتحكم حوله إطار التخلف لا يستطيع الفكاك منه أو الخروج عليه.

وليس هناك عقل موضوعى فى العالم المتقدم أو المتخلف يستطيع أن ينكر أن بداية تخلف المجتمعات المتخلفة ووقف تطورها الطبيعة كان الاستعمار الذى بدء فى القرن الثامن عشر واستمر حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين، وربما استمر بعد ذلك التاريخ فى بعض الدول مثل جنوب أفريقيا، بل ومازال مستمراً حتى الآن فى القرن الواحد والعشرين فى فلسطين.

لقد عقدت دول أوروبا قليلة الموارد والسكان العزم على زيادة رفاهية شعوبها باستخدام البشر والموارد الطبيعية الوفيران فى دول الجنوب، ولقد كانت إنجلترا أول الدول الاستثمارية وتبعها غيرها من دول أوروبا الغربية ولتصبح ظاهرة الاستعمار الكولونيالى ظاهرة عامة تشمل كل دول الجنوب فى قاراته الثلاث بالإضافة إلى أمريكا الشمالية التى كانت مستعمرة بريطانية. وشكلت الدول الاستعمارية السياسات تلو السياسات لتلم بكافة أنشطة الحياة بالنسبة للإنسان فى العالم الذى أصبح متخلفاً، ولتجعل من دول مناطق هذا العالم مناطق تابعة للدول الأوروبية تدار بأسلوب خاص يهيمن على عملية الإنتاج الاجتماعى ويسيرها فى اتجاهات محددة تسمح بتحويل جزء معتبر من فائضها الاقتصادى إلى الدولة الأوروبية المستعمرة التى سميت بالدولة الأم.

ورغم أن الاستعمار قد انتهى ونالت دول العالم المتخلف استقلالها السياسى، وبذلت دولاً كثيرة منها جهوداً لانهائية لبناء التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مثل مصر وسوريا والعراق والجزائر من العالم العربى، وباكستان والهند من أسيا، وكوريا الجنوبية وماليزيا وإندونيسيا ودول متعددة من أمريكا اللاتينية فى مقدمتها البرازيل والمكسيك والأرجنتين ونيكاراجوا... الخ. إلا أن هذه الدول جميعاً عبر أكثر من نصف قرن من الزمان ومن الجهد المضنى لم تخرج من دائرة التخلف، بل يمكن القول أن العالم المتخلف

زادت مقومات تخلفه فى الفترة الأخيرة عما كانت عليه من قبل، فلقد زادت معدلات الفقر، وزادت معدلات البطالة، وتثاقلت الديون الخارجية والداخلية، تناقص معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، وارتفعت معدلات التضخم، وتراجعت مقومات الاعتماد على الذات، وزاد الاعتماد على العالم الخارجي، واصبحت معدلات الإجرام مذهلة، وظهرت جرائم جديدة فردية وجماعية مذهلة، وانتشرت المخدرات واللامبالاة لتحتوى غالبية الشباب، وأصبح الفساد مناخاً عاماً لا يمكن حتى للشرفاء الفكاك منه، وزاد الصراع الفردى والجماعى لدرجة الحروب بين الفئات الوطنية.

والسؤال الذى يطرح نفسه بقوة، إذا كان الاستعمار سبب البلاء والتخلف قد انتهى، فما بال التخلف يتعمق ويتزايد؟ ولعل الإجابة هى أن الاستعمار لم يخرج بعد من الدول المتخلفة، ولكن تغيرات أساليبه فقط، لقد انتهت أحد أساليب الاستعمار، وهو الاستعمار الكولونيالى، الذى تحتل فيه أرض الدولة المستعمرة، أما الأساليب الأخرى للاستعمار، والتى تحقق نفس نتائج الاستعمار الكولونيالى فما زالت موجودة. فالاستعمار أياً كانت أشكاله هدفه الوحيد احتلال إرادة الإنسان، وتوجيه عملية الإنتاج الاجتماعى من خلاله إلى وجهة محددة لتتم بطريقة معينة تؤدى إلى حصول الدولة المستعمرة على جزء معتبر من الفائض الاقتصادى، وبالتالى حرمانها من بناء التراكم الرأسمالى، واستكمال بناء هيكلها الإنتاجى كاملاً، والتحول من دول زراعية أو استخراجية صافية إلى دولة صناعية صافية. والأساليب الجديدة للاستعمار أكثر مهارة فى تحقيق احتلال إرادة الأفراد وتوجيه عملية الإنتاج الاجتماعى الوجهة المقصودة، وتحقيق نقل الفائض الاقتصادى من الدول المتخلفة إلى المتقدمة، وبالتالى الابقاء على تخلف المجتمعات المتخلفة، بل وتعميق هذا التخلف لتظل هذه الدول فى حالة من التبعية، لا تتمكن بأى شكل من خلق مقومات اعتمادها على ذاتها، ومن ثم تظل دائماً فى حالة الطفولة لا تصل إلى الفطام أبداً، وبالتالى لا تنفصل عن الأم، أو عن الدول المتقدمة الصناعية.

وسوف نناقش فى هذا الباب، مفهوم التبعية ومجالاتها، ثم الجذور التاريخية للتبعية، ثم أخيراً آليات خلق التبعية.

الفصل السابع. مفهوم التبعية ومجالاتها

يقرر الكثير من الكتاب أنه من الصعب الوصول إلى تعريف دقيق لمفهوم التبعية(١)، وقد يكون ذلك صحيحاً عند النظر إلى التبعية من جانب واحد، كالذى يبحث فكرة التبعية السياسية أو التبعية الاقتصادية أو التبعية الثقافية أو الفكرية... الخ، فما أن ينتهى من بحث التبعية فى الجانب الذى يشغله- وليكن التبعية السياسية- إلا ويجد أن الأمر له جوانب أخرى لا يمكن إغفالها، إذ يجد أن التبعية السياسية لا يمكن أن تكون إلا محصلة للتبعية الاقتصادية أى نتاج سيادة نمط معين للإنتاج، بل ولا يمكن أن تتم كلاهما إلا بصياغة معينة وسيادة نوع من التشكيل الاجتماعى للطبقات يكون من نتاجه سيادة نوع معين من الفئات المسيطرة والحاكمة. وفى كل الأحوال لا تتم التبعية إلا باستحداث نوع من التشريعات والقوانين وربما من المنظمات التى تدشن التبعية وتحقق ارتباط المجتمع التابع بالمجتمع المتبوع، وهى بطبيعتها ودورها تحتاج إلى نوع من الفكر والثقافة يخلق فى المجتمع المتبوع وجداناً وحالة عقلية تبرر التبعية، ومن ثم تقبلها وتعمل فى إطارها.

وهكذا فإنه لا يمكن الفصل بين التبعية كحالة تسود مجتمع وبين طبيعة الأبنية التى يقوم عليها هذا المجتمع، مثل طبيعة البنيان الاقتصادى والبنيان الاجتماعى والبنيان الثقافى والفكرى والبنيان السياسى، بالإضافة إلى طبيعة المؤسسة العسكرية فى العالم المتخلف بشكل خاص لما لها من دور فى الغالبية الساحقة من دول هذا العالم فى تقرير التبعية وفرضها أو مناهضتها ورفضها.

وعلى ذلك فإن ظاهرة التبعية ظاهرة مركبة ومعقدة ولا يمكن فهمها أو معالجتها إلا من خلال تحليل شامل على مستوى كافة مقومات المجتمع، ومن ثم فإن أفضل تعريف لها هو ذلك الذى صاغه الأستاذ دوسانتوس حيث يعنى بها "تكييف البناء الداخلى لمجتمع معين، بحيث يعاد تشكيله وفقاً للإمكانيات البنيوية لاقتصاديات قومية محددة أخرى"(٢).

(١) د. أسامة الغزالى حرب، الأحزاب السياسيين فى العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، سبتمبر ١٩٨٧، ص٦٥.

(٢) المرجع السابق، ص٦٦.

وهكذا أبرز دوسانتوس أن مقومات التبعية تكمن فى التغييرات الواجب إحـداثها فى أبنية المجتمع ليكون محلاً للتبعية أو لتعتريه حالة التبعية لمجتمع أخر. فليست التبعية هيمنة من العالم الخارجى على مجتمع أخر نتيجة عوامل خارجية ضاغطة، أو نتيجة ظرف تاريخى طارئ إذ يستطيع المجتمع مقاومة هذه العوامل والانتصار على الظروف الطارئة والخروج منها دون أن تلحقه التبعية، إلا أن هذه التبعية تتحقق فقط فى حالة الاسـتجابة الداخلية لهذه العوامل أو لهذه الظروف والتى تتمثل فى التحولات الجذرية فى كل مكوناته وأبنيته، ذلك أن نسيجاً من العلاقات والمصالح لابد أن يحاك بين هذه الابنية فى المجتمع التابع وبعض أو كل أبنية المجتمع المتبوع.

وهكذا فإن التغييرات الشاملة على صعيد كافة أبنية المجتمع التابع هدفها التكيف مع البنيان الاقتصادى فى المجتمع المتبوع، وهو ما يشى بأن الغرض الأساسى من التبعية لابد أن يكون اقتصادياً بالدرجة الأولى، بحيث يتحقق فى النهاية تأمين تسهيل نقل الموارد بانتظام من المتبوع إلى التابع، وهو ما تم إحداثه بالكامل فى المرحلة الأولى لإنجاز تبعية العالم المتخلف لدول أوروبا الغربية خلال فترة التبعية المبكرة من خلال الغزو العسـكرى الاستعمارى فى القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، والتى يمكن تسـميتها بمرحلـة التبعية الكولونيالية، وهى المرحلة التى ساهم فى إرسائها الغزو المسلح لإكراه الشـعوب على قبول التبعية، وذلك تفرقة بينها وبين المرحلة الثانية والتى يمكن تسميتها بمرحلـة التبعية التنموية، وهى تلك المرحلة التى قبلت فيها دول العالم المتخلف التبعية طواعيـة واختياراً نتيجةً لقبولها للفكر الاقتصادى الغربى فى التنمية وتطبيقه على برامج التنميـة الوطنية فى بلادها.

فالتبعية تبدأ من الداخل، ولا يمكن استئصالها إلا من الداخل أيضاً، وذلك بمعالجة السياسات والأدوات التى تحقق التبعية على كافة مستويات أبنية المجتمع وإزالتها.

وهناك فارق بين التبعية والتعاون الإيجابى، فعادة ما يتم التعاون الإيجابى بـين أطراف متكافئة لتحقيق مصالح مشتركة، سواء كان هذا التفاوت بـين أطـراف متكافئـة القوة، أو متكافئة الضعف. فمثال التعاون الإيجابى للأقوياء ما يجمع بـين دول الشـمال الرأسمالية المتقدمة فى حلف شمال الأطلنطى، أو ما كان يجمع بين الـدول الاشـتراكية (الاتحاد السوفيتى ودول الديمقراطيات الشعبية) عسكرياً فى حلف وارسو، أو اقتصادياً فى

مجلس المعونة المشتركة (الكوميكون). أما مثال التعاون بين الدول المتكافئة فى الضعف ما حدث عام ١٩٥٥ من التعاون بين مصر والهند ويوغوسلافيا وإندونيسيا والصين من أجل بناء التنمية المستقبلة تبعاً لإعلان باندونج.

وبطبيعة الحال فإن التعاون دائماً ما يعطى المتعاونين قوة إضافية تضاف إلى مجموع القوى الفردية للأعضاء فى مجال التعاون، فرغم أن دول إعلان باندونج كانت مستعمرات حديثة التحرر السياسى واضحة الضعف الاقتصادى والسياسى، ويشمل الغالبية من شعوبها الظواهر الثلاثة التى يخلقها الاستعمار فى كل بلد- الفقر، الجهل، المرض- فإنها فى أقل من عشر سنوات تخلصت من هذه الظواهر الثلاثة، وبدأت تنمية حقيقية أدت إلى ظهورها على العالم. مثال ذلك مصر والهند اللذان وضعا أساس التنمية الصناعية بتنفيذ الخطة الخمسية الاولى فى كل منهما واللتان حققا نجاحاً كبيراً شهد به خبراء الاقتصاد فى العالم، إذ وصل معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى إلى ٧% فى المتوسط، وكذلك استطاعت الصين أن تنجز تنمية اقتصادية واجتماعية هائلة، وأن تحقق تفوقاً عسكرياً هائلاً إذ فجرت أول قنبلة هيدروجينية عام ١٩٦٤.

ويمكن أن يكون التعاون بين دول ذات قوة واضحة وبين دول أقل قوة لتحقيق أهداف أو مصالح مشتركة، والسمة الأساسية فى هذا التعاون هو الاحتفاظ لكل دولة بإرادتها الحرة كاملة، وعدم التدخل للدولة الأقوى فى شئون الدولة الأقل قوة سواء على الصعيد الداخلى أو الخارجى. مثال ذلك، التعاون الإيجابى بين مصر والاتحاد السوفيتى السابق، حيث كان التعاون فى إطار مواجهة كل من مصر والاتحاد السوفيتى لهيمنة الدول الاستعمارية القديمة (دول أوروبا الغربية) أو دول الاستعمار الجديد (الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل) فى الوطن العربى والعالم الثالث ومساعدة الدول التى مازالت مستعمرة فى إخراج عساكر الاستعمار وتحرير أوطانها مثل الجزائر التى استمر فيها الاستعمار الفرنسى حتى عام ١٩٦٢، وكذلك جنوب أفريقيا ودول أخرى أفريقية، وفلسطين التى مازالت حتى الآن مستعمرة استعماراً استيطانياً. وكذلك التعاون فى بناء التنمية والتقدم الاقتصادى والاجتماعى. حيث تم بناء الصناعة والسد العالى فى مصر بالتعاون مع الاتحاد السوفيتى السابق، دون أى ارتباط مباشر بين القطاعات الاقتصادية المصرية والقطاعات الاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى، ودون أى ارتباط نقدى بين النظام النقدى المصرى والنظام النقدى السوفيتى، ودون أى اخلال بالمقومات الأخلاقية والدينية

والثقافية والفكرية السائدة فى مصر، ودون أى محاولة من الاتحاد السوفيتى التأثير عليها فى اتجاه مختلف. بل إن النظام السياسى فى مصر أودع المصـريين أعضـاء الأحـزاب الشيوعية قيد الاعتقال فى السجون عام ١٩٦١ بينما كـان رئـيس الاتحـاد السـوفيتى (خروشوف) يحتفل مع المصريين بتحويل مجرى نهر النيل أثناء بناء السد العالى الـذى شارك فى بناؤه الاتحاد السوفيتى، ولم يقبل عبـد الناصـر رحمـه الله أى عتـاب مـن "خروشوف" فى هذا الموضوع ورد العتاب بكامل القوة، بأن مصر لا تقبل أى تدخل فـى شئونها الداخلية لأى سبب من الأسباب، واستمر اعتقال الشيوعيين لسنوات تالية.

أما التبعية فإنها تتم من خلال مجموعة من الارتباطات والعلاقات الدائمة التـى تبدأ بالارتباط الفكرى والثقافى والأخلاقى واللغوى فى الدولة التابعة بقرينتها فى الدولـة المتبوعة، وتنتهى بارتباط القطاعات الاقتصادية والنظام النقدى فى الدولة التابعة بالدولة المتبوعة، بما يفقد الدولة التابعة إرادتها الحرة، وبالتالى يفقدها رغم أنفها القدرة علـى إدارة عملية الإنتاج الاجتماعى لصالح شعبها بالكامل، إذ لابد أن تراعى تحقيق مصـالح متعاظمة للدولة المتبوعة على حساب مصالح شعبها، وهى النتيجـة الحتميـة للتبعيـة، والسبب فى حرص الدولة المتبوعة على الابقاء على التبعية للدولة أو الدول التابعة بكل الأساليب المشروعة وغير المشروعة.

ويجب أن لا يغيب عن الذهن أن التبعية لا يمكن أن تتم أو تستمر إلا ابتداء من الدولة التابعة، التى تقبل التبعية بكل إجراءاتها وسياساتها ونتائجهـا، وكـذلك لا يمكـن استئصالها والتخلص منها إلا ابتداء من الوعى بهذه التبعية وبنتائجهـا، ورفـض هـذه التبعية وبناء نقيضها على مستوى جميع الأنشطة، وخاصة على مسـتوى إدارة عمليـة الإنتاج الاجتماعى، واختيار نمط الإنتاج المحقق لنقيض التبعية. وليس للتبعية من نقيض إلا إقامة جميع الانشطة وإدارة عملية الإنتاج الاجتماعى على أساس بناء الاعتماد الوطنى على الذات. وهو ما لا يمكن أن يتم إلا ابتداء من تغيير كل السياسات الاقتصـادية وكـل البنيان الثقافى والفكرى المؤدى إلى التبعية. هذا إن لم يكن تغير طريقة الإنتاج ذاتها من الطريقة الفردية الرأسمالية إلى الطريقة الجماعية الاشتراكية لتحقيـق النـاتج القـومى. والأكثر أهمية هو محاصرة الفئات الكمبرادورية التابعة التى تلعب الدور الأساسـى فـى الحفاظ على التبعية والدفاع عنها ابتداء من ارتباطها الفكرى والمصلحى بالعالم الخارجى (الدول المتبوعة) الذى يحقق لها امتيازاتها المتعددة من جراء تنظـيم الأداء الاقتصـادى

الوطنى فى إطار التبعية. ويمكن أن يتم ذلك ابتداء من منحها الفرصة للمساهمة فى عملية الإنتاج الاجتماعى بعد تشكيلها بالشكل الذى ينفى التبعية ويقيم الاقتصاد الوطنى على مبدأ الاعتماد على الذات فى ظل رقابة الدولة. ولا يجوز أن يسمح لهذه الفئـات الكمبراوريـة بتهريب أموالها إلى الخارج أو الهرب هى ذاتها إلى الخارج، أو الهرب إلى الـداخل دون المساهمة فى عملية الإنتاج الاجتماعى بأى شكل تحت رقابة الدولة. ذلك أن كل من هـذه التصرفات سوف يمنحها الفرصة للتفرغ لمناهضة الجهود التنموية الرامية إلى الـتخلص من التبعية، وتتحول إلى جيوب وبؤر مستترة باقية للتبعية يمكن أن تستثمر فـى إعاقـة العمل الوطنى لبناء التنمية المستقلة فى مرحلة لاحقة من الخارج أو الداخل حينما تسنح لها الفرصة.

الفصل الثامن. الجذور التاريخية للتبعية الاقتصادية فى مصر

حتى نتعرف على أسلوب تحقيق التبعية لابد أن نرجع إلى التاريخ المصرى قبل سقوطه فى التبعية،ونرى كيف أمكن تحويله من مجتمع يافعاً قوياً يملك إرادته باعتمـاده على الذات إلى مجتمع عاد إلى الطفولة لا يملك من أمره شيئاً إلا الاعتماد علـى العـالم الخارجى المتمثل فى إنجلترا العظمى. وليس ذلك حباً فى التاريخ، وكذلك لـيس مفـاخرة بقدرات مصر على تحقيق القوة والسيادة على المنطقة حولها، وأيضاً ليس اجتراراً للآلام وتعذيب الضمير والنواح على ما ضاع من فرص للخروج من التخلف. ولكنه عبرة لأجيال قادمة، وإقالة من مثالب قائمة، وإنارة لطريقة جديد نتجنب فيه عثرات الطريـق القـديم، حتى لا تنطبق على مصر المقولة الزائف المضللة "إن التاريخ يعيد نفسه"[١].

الاقتصاد المصرى قبل السقوط فى التبعية :

كان المجتمع المصرى قبل ولاية محمد على مجتمعاً زراعياً يعتمد علـى الـرى (رى الحياض أساساً)، ويقوم بالإنتاج استجابة للحاجات الداخلية للمجتمع المصرى سواء من إنتاج غذائى أو مواد أولية للصناعة، أو إنتاج موجه للتصدير إلى الخـارج (حـدود الدولة العثمانية). وكان يوجد إلى جانب الزراعة النشاط الحرفى والنشاط التجارى. وكان الاقتصاد المصرى يتميز بوجود توازن بين السكان والموارد المادية حيـث لا يوجـد أى اختلال[٢]. وكانت الزراعة وهى النشاط الأساسى منظمة على أساس أن الأرض هى وسيلة

(١) "التاريخ يعيد نفسه" مقولة سائدة فى الأدب الشعبى المصرى وربما على لسان بعض المثقفـين، وهـى تعنى عودة المأساة مرة أخرى فى حياة الفرد أو المجتمـع رغـم تغيـر ظـروف أى منهمـا المادية والموضوعية، وهى ضمن مجموعة كبيرة من المقولات المسلم بها كمقولات حكيمة تتناقلهـا الأجيـال، والهدف من تكرارها وترديدها هو اقناع العقل بالتسليم بالواقع الذى لا مفر منه، إذ يفرضه واقع التاريخ فى مساره، مع أن الحقيقة أن الإنسان هو الذى يصنع التاريخ وليس العكس.

(٢) وهذا يعنى أن اختلال التوازن اللاحق بين الموارد المادية والسكان والذى يعبر عن مظهره فيما يسـمى بالانفجار السكانى، ما هو إلا نتاج عملية التكوين التاريخى للتخلف الذى حل على المجتمع المصرى

الإنتاج الأساسية وأنها مملوكة للدولة وليس للفلاح عليها إلا حق انتفاع يتمتع به طالمـا هو يوفى بالتزاماته تجاه الدولة.

وفى ظل هذه الظروف تبدأ محاولة بناء اقتصاد مصـرى غيـر تـابع للسـوق الرأسمالية بقيادة محمد على (١٨٠٥-١٨٤٠)، واسـتطاعت مصـر أن تبنـى قطاعـاً للصناعة إلى جانب قطاع الزراعة الذى أعيد تنظيمه من جديد. وكان الهدف من ذلك هو بناء اقتصادى يقوم على الإنتاج السلعي، وأن يمثل هذا البناء الاقتصادى جزءاً مستقلاً من الاقتصاد العالمى، وأن تتولى الدولة مسئولية إنشاؤه وإدارته وخاصة الجانب الصـناعى منه، أى أن هذا البناء يتم من خلال نوع من رأسمالية الدولة.

ولكى يتم هذا البناء لابد أن يتم من خلال تعبئة الفائض الاقتصادى وقد تم ذلـك من خلال إعادة تنظيم الزراعة من ناحية الملكية، فاستمر احتكار ملكية الأرض الزراعية كاملة وتركت للفلاح حق الانتفاع بها لقاء دفع الضرائب، وأصبحت العلاقة بـين الفـلاح والدولة علاقة مباشرة ولذلك ألغى نظام الالتزام[1] وتقلصت ملكيـة الوقـف وانحسـرت اهميتها، وأعيد تنظيم الضرائب لضمان تحول الفائض الاقتصادى إلى الدولة واسـتطاعت الدولة أن تقوم باستصلاح أراضى جديدة وكذلك تم تنفيذ العديد من المشروعات الخاصـة برأس المال الاجتماعى فحفرت الترع وأنشأت الكبارى والجسور والسواقى ومن ثم أمكن توسع الرقعة الزراعية التى تروى بنظام الرى الدائم، وأدخلت محاصيل جديدة ذات وفـرة إنتاجية وأدخلت فنون إنتاجية جديدة فى الزراعة (الدورة الزراعية وطرق الرى الجديدة) وهذا بدوره أدى إلى زيادة الفائض الاقتصادى. وكذلك استطاعت الدولة أن تعبئ مزيداً من الفائض الاقتصادى عن طريق احتكار التجارة الخارجية والداخلية سواء فـى المنتجـات الزراعية أو الصناعية وذلك من خلال شروط التبادل بين القرية والمدينة أو بين المجتمع

- بارتباط اقتصاده بالاقتصاد الرأسمالى العالمى، وأن مقولة أن الانفجار السكانى أنتجه التخلف ما هـى إلا مقولة زائفة يكذبها الواقع التاريخى، ذلك أن التخلف هو الذى يفرز ما يسمى بالانفجار السكانى، الـذى يعنى زيادة حجم قوة العمل بالنسبة للموارد المادية المتاحة.

(١) كان نظام الضرائب السابق على نظام محمد على هو نظام الالتزام حيث يتوسط بـين الدولـة والفـلاح شخص يدعى المتلزم فى كل منطقة زراعية يقوم بدفع الضرائب للسلطة المركزية (الميرى) مقـدماً ثـم يجبر الفلاحين بما له من سلطة على الأرض على دفع كمية أكبر إليه، ويحتفظ بالفرق بين مـا يدفعـه الفلاح إليه وما يدفعه إلى السلطة المركزية وكان يسمى (الفايظ) أى الفائض.

الوطنى والمجتمعات الأجنبية. وكان الفائض الزراعى يأخذ أشكالاً عدة هى:

- العمل، وخاصة العمل سخرة، ولقد زاد هذا الجزء زيادة كبيرة لانتشار هـذا النظـام وتعمقه بسبب التوسع فى النشاط الزراعى أو الصناعى أو نشاط التشييد والبناء، أو حتى النشاط الحربى فلقد توسع هو الأخر، وتوسع كل من هذه الأنشطة لابد أن يخلق مزيداً من الطلب على العمل.

- ما يدفع نقداً بواسطة الضرائب وما يشابهها.

- ما يعبأ عن طريق سياسة الائتمان.

وقد مكن تعبئة الفائض الاقتصادى الدولة المصرية من تكوين بناء صناعى كبير خلال ثلاثة عقود، حيث أنشأ ٣٠ مصنع للغزل والنسيج كان ينسج حاجة البلاد بالإضـافة إلى تصدير جزء من الناتج يكفى حاجة الدول المجاورة لمصر مثـل سـوريا والسـودان وتركيا، وشبه الجزيرة العربية وهو ما أدى إلى طرد منتجات الصناعة الإنجليزية من هذه الأسواق وكذلك أنشأ ٨٠٠ فرن للصلب لإنتاج المعدات وقطع الغيار وكل لـوازم الحـرب التى كانت تستورد من الخارج، وكذلك أوجدت مصانع لإنتاج الأسلحة، وهو ما مكن مصر من تكوين أسطول بحرى قادر على نقل الصادرات والواردات المصرية. وكذلك أوجـدت صناعة السكر والصبغة ودبغ الجلود والورق، والمواد الكيماوية والمنتجـات الزراعيـة، ووصل حجم العمالة الصناعية فى مصر عام ١٨٣٣ إلى ٢٦٠,٠٠٠ (مائتان وستون ألف عامل) من عدد سكان لا يتجاوز أربعة ملايين. وكذلك بذلت جهود كبيرة فى التعليم بكافة أنواعه ومراحله مع إرسال البعثات إلى أوروبا لتلقى العلم. وزادت قيمة الصادرات وكـذا قيمة الواردات إلا أن الواردات كانت فى شكل أدوات إنتاج وسلع رأسمالية فى غالبيتهـا لتساعد البناء الصناعى المصرى وليست سلعاً استهلاكية صناعية من الخارج.

وكان من أهم خصائص هذه التجربة فى تطوير مصر اقتصادياً أنها تمـت دون الالتجاء إلى رأس المال الأجنبى بل وباستبعاده تعمداً وقصداً.

تضامن رأس المال الدولى لهدم التنمية فى مصر :

ونجاح البناء الصناعى المصرى المتكامل مع الزراعة انعكس فى قوة الدولة المصرية عسكرياً وسياسياً واصبح لها مقومات السيطرة المتزايدة على شرق البحر الأبيض، فأصبحت منتجات مصر تطارد المنتجات الأوروبية فى الدول المحيطة وتطردها لتحل محلها، وكذلك كانت القوات المسلحة المصرية تطارد الخارجين عن الدولة العثمانية ولكن لحساب مصر، وكانت مصلحة مصر ترفض تطبيق أى معاهدة تعقدها الخلافة العثمانية ولا تكون فى مصلحة مصر. مثال ذلك **رفض محمد على منح السلع البريطانية معاملة تفضيلية فى مصر بناء على معاهدة إنجلترا مع تركيا عام ١٨٢٨ واستمر فى إتباع سياسة الحماية الجمركية تجاهها سواء فى مصر أو فى داخل البلدان التى يسيطر عليها محمد على.**

وبلغت عملية الصراع بين الدولة المصرية والمصالح التى كانت تسود السوق الرأسمالية العالمية ذروتها بعمل عسكرى تم ابتداء من سبتمبر عام ١٨٤٠ بواسطة القوى الخمس الموقعة لمعاهدة لندن فى ١٥ يوليو عام ١٨٤٠ وهى بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا، حيث قاموا بضرب الدولة المصرية عسكرياً كقوة كان من الممكن أن تهدد مصالح رأس المال الأوروبى وخاصة رأس المال الإنجليزى، تهديداً اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً فى شرق البحر الأبيض المتوسط[١].

وهكذا قضى فى مصر على أول محاولة لبناء اقتصاد قوى مستقل فى إطار السوق العالمى يرتكز على البناء الصناعى الوطنى الذى يعتمد على الذات.

إلا أن هذه الضربة العسكرية للمجتمع المصرى لم تكن تستطيع تحويله عن مسار التطوير وكان من الممكن أن يستمر فى التنمية الصناعية والزراعة وأن يظل محتفظاً باعتماده على ذاته، فهو وإن خسر معركة حربية فى الخارج فإنه لم يخسر إرادته فى تحقيق مزيد من التقدم الاقتصادى والاجتماعى. ولكن الظروف الجديدة بعد العدوان العسكرى على مصر أفرزت ظروفاً أخرى مختلفة فرضتها معاهدة لندن عام ١٨٤٠، أهمها اعتبار مصر ضيعة يحكمها أبناء محمد على، مما جعلهم يتوجهون إلى اقتطاع

---

(١) دكتور محمود دويدار – الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، مرجع سابق، ص١٥٩.

أجزاء كبيرة من الأرض الزراعية المملوكة للدولة ومنحها إلى أفراد الأسرة الحاكمة ملكية خاصة، وتبع ذلك منح كبار موظفى الدولة أيضاً، ثم منح مساحات متوسطة لبعض المشايخ وبعض أغنياء الفلاحين. وهكذا بدء تطور جديد لقوى اجتماعية جديدة ليس لها تفكير إلا فى استغلال ما استقطعته من أرض لمصلحتها الخاصة فى المجال الزراعى فقط، وانتهى التفكير الكلى لتطوير المجتمع ككل الذى قاده محمد على. هذا إلى جانب وجود طبقة عاملة ضعيفة ومشتتة، وكذا ضعف أعضاء الطوائف الصناعية والتجارية. وهو ما يعطى صورة لخريطة القوى الاجتماعية والتغير الكيفى الذى أصاب مصر اجتماعياً فى هذه الفترة.

ومع ذلك فلقد كان السبب الجوهرى الحاسم الذى أدى إلى إحداث تغييرات جذرية فى المجتمع المصرى أدت به لحظيرة التبعية هو بدء تغلغل رأس المال الأجنبى إلى مصر لأول مرة بعد أن كانت تجربة التنمية الأولى حريصة كل الحرص على استبعاده تماماً.

وبدء رأس المال يتسرب إلى مصر بهدف تعبئة الفائض الاقتصادى المصرى نحو الخارج من خلال أحكام التبعية الاقتصادية للمجتمع المصرى بعد أن كان يستخدم هذا الفائض فى البناء الصناعى ودعم الزراعة والتعليم وغير ذلك وكان رأس المال الوافد على مصر رأسمالاً مالياً، وحتى يستطيع أن يحقق أغراضه السابقة فى تعبئة الفائض الاقتصادى لابد أن يجد ضماناً حيثما يقوم بعمليات الاقراض، وهذا الضمان لن يكون إلا الأرض، وسيلة الإنتاج الأساسية، وهى لا يمكن أن تنتقل إلى أى يد أخرى ما دامت مملوكة للدولة. ولذلك كان لابد من هدم ملكية الدولة للأرض وإزالة احتكار الدولة لها، وتحويل الأرض إلى الملكية الفردية.

وأيضاً كان لابد أن يحل محل احتكار الدولة سواء فى النشاط الزراعى أو النشاط المالى أو التجارى المبادرة الفردية ويحل محل اقتصاد الدولة اقتصاد الفرد فهو أكثر سهولة فى الاغراء وأضعف فى المقاومة وأقل فى المعرفة. وكذلك لابد من استبعاد الموظفين الأقوياء، وخلخلة النظام الإدارى الصارم والقوى الذى بناه محمد على.

وكذلك حتى يتمكن رأس المال الحالى من تلقى الفائض دون مواربة على نحو مباشر (الفائدة) لابد إذن أن يزيل من عقل ووجدان المسلمين والمسيحيين على حد السواء التحريم الدينى القاطع للفائدة الربوية.

وهكذا رتع رأس المال الأجنبي في مصر وأصبح مسلماً بوجوده، بل لقد لجأت الدولة في شكلها السياسي إلى هذا الرأسمال في شكله المالي فاقترضت بفوائد كبيرة تصل إلى أكثر من ضعف الفائدة في أوروبا، وأسرعت البنوك الأوروبية إلى مصر لتستفيد من اقراض المسئولين وتستنزف ما اقترفوه في انفاق ترفي وفي مجالات لا تفيد المجتمع المصري إلا بقدر مصلحة الأجنبي[١].

وفي غمار ارتفاع أهمية القطن المصري عالمياً وارتفاع ثمنه (بسبب الحرب الأهلية الأمريكية وعدم وصول القطن الأمريكي إلى مصانع النسيج في أوروبا وخاصة

---

(١) يراجع المؤلف القيم الذي صور ما حدث لمصر في هذه الفترة بأنه أكبر عملية نهب تمت في التاريخ الحديث، دافيد لاندز، بنوك وباشوات، ترجمة الدكتور عبد العظيم أنيس، دار المعارف، القاهرة عام ١٩٦٦.

- عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الثاني، مكتبة النهضة العربية، ١٩٤٨، الفصل الحادي عشر، مأساة الديون، ص٢٥-٧٧.

ومن المعروف أن مشكلة الديون الأجنبية التي اقترضها خديوي مصر (ليس فرداً ولكن عدد) في ذلك العهد قد تفاقمت وأبرزت فساد السلطة وكذا خطورة استمرار وضع سيطرة رأس المال الأجنبي، ومن ثم تبلورت حركة وطنية مصرية تطالب بنوع من الحكومة الديمقراطية تكون قادرة على الحد من سلطات الخديوي وتشترك في إصدار القرار المصري وتعمل على تحسين الوضع المالي لمصر والإدارة المالية لمصر، وهو ما يعني بدء الصراع ضد رأس المال الأجنبي. وتصل الحركة الوطنية إلى نوع من التحالف مع الخديوي إسماعيل والأعيان والتجار والعلماء بعد إعلان اللائحة الوطنية (أبريل ١٨٧٩) ثم صدور دستور مايو ١٨٧٩. وهكذا أصبح الخطر محدقاً بقوى رأس المال الأجنبي فاستبدلت الخديو إسماعيل بالخديوي توفيق وهو ما يوضح أن الاستعمار الإنجليزي هو الذي عطل التطور الديمقراطي في المجتمع المصري، إذ كان دستور ١٨٧٩ يقرر الانتخاب الحر لأعضاء البرلمان، وكان يقرر حق البرلمان في الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ومساءلة الحكومة والوزراء، إلا أنه مع استمرار الحكومة الوطنية واشتعالها أكثر فأكثر ولجوئها إلى التلويح بالقوة عندما عرض الزعيم عرابي مطالب الشعب على الخديوي توفيق لم يكن يتحمل رأس المال الأجنبي أكثر من ذلك وانتهى الصراع بضرب الحركة الوطنية وضرب الدولة المصرية عسكرياً للمرة الثانية في يوليو ١٨٨٢، ولكن هذه المرة بواسطة رأس المال الإنجليزي منفرداً.

- يراجع في تقييم الحركة الوطنية وفي اجماع كافة القوى الوطنية على مناهضة رأس المال الأجنبي ونفوذه في مصر بقيادة شيخ الأزهر وبطريرك الأقباط وحاخام اليهود والأعيان والتجار والموظفين والضباط وكذا تأييد كافة أفراد الشعب من الفلاحين لثورة عرابي. عبد الرحمن الرافعي، عهد إسماعيل، مرجع سابق، ص٧٨-٢٣٥.

إنجلترا) يتحول الاقتصاد الزراعى المصرى إلى إنتاج القطن أساساً ويقل تنوع المحاصيل الأخرى، وبعد انهيار الصناعة كما سبق أن رأينا تعتمد مصر على العالم الخارجى فى السلع الصناعية. ويصبح المجتمع المصرى الذى كان معتمداً على ذاته معتمداً على العالم الخارجى وخاصة إنجلترا فى بيع إنتاجه الوحيد القطن والحصول على النسبة الغالبة من دخله القومى، وكذلك معتمداً على الخارج فى حصوله على المنتجات الأخرى صناعية أو غير صناعية من العالم الخارجى وهكذا يصبح المجتمع المصرى متخصصاً فى إنتاج المواد الأولية "القطن" داخل تقسيم العمل الدولى الذى فرض عليه ليصبح الاقتصاد المصرى مرتبطاً ارتباطاً أكيداً بالسوق الرأسمالية العالمية، وكذا مرتعاً لرأس المال الأجنبى ولنشاط الأجانب.

وهكذا فإن تحويل الهيكل الاقتصادى للدول المتخلفة إلى هيكل تابع يعنى قيام الاقتصاد التابع بدور محدد ومحدود فى تقسيم العمل الدولى، وهو التخصص فى إنتاج سلعة أو سلعتين (عادة من المواد الاولية زراعية أو استخراجية)، وبالتالى لا يمكن لهذا الاقتصاد التابع أن يشبع حاجاته الداخلية إلا من خلال التجارة الخارجية التى تصبح مصدر كل ديناميزم (كل حركة) للاقتصاد المتخلف، وهكذا تختل توازنات الاقتصاديات المتخلفة ويصبح شرط توازنها شرطاً لتوازن الاقتصاد الرأسمالى فى العالم المتقدم تبعاً لتقسيم العمل الدولى الذى فرض على العالم المتخلف(١).

أساليب تحقيق تبعية الاقتصاد المصرى :

من المعروف أن الاستعمار العسكرى لمصر تم بعد تمام استعمارها الاقتصادى من خلال إغراقها بالديون الأجنبية، وتحويل مصر إلى واحة لرأس المال الأجنبى الذى بدأ يضع إستراتيجية لنهب الفائض الاقتصادى المصرى ابتداء من إحكام سيطرته على الأصل الإنتاجى الوحيد فى مصر وهو الأرض الزراعية بعد أن تم تصفية تجربة التنمية الصناعية التى أقامها محمد على عام ١٨٤٠.

---

(١) د. محمد دويدار، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٨، ص١٤٢ وما بعدها.

إلا أن قوى رأس المال الأجنبى وجدت هذا الأصل الإنتاجى الوحيد فـى حـوزة الدولة، حيث قام محمد على بنقل ملكية الأرض إلـى الدولـة وأصـبحت ملكيـة الأرض الزراعية احتكار مملوك للدولة، وتركت للفلاح حق الانتفاع لقاء دفع الضريبة.

وإزاء هذا الوضع فإن إستراتيجية رأس المـال الأجنبـى لاسـتنزاف الفـائض الاقتصادى المصرى الذى بطبيعته لابد أن يكون زراعياً قد وضعت على ثلاثـة محـاور أساسية :

المحور الأول : خصخصة الأرض الزراعية وإخراجها من ملكية الدولة إلى ملكية الأفراد لتصبح ملكية خاصة للأفراد سواء مصريين أو أجانب[١].

المحور الثانى : إسقاط فكرة تحريم الربا فى الشريعة الإسلامية وجعل الفائدة مقابل انتفاع متبادل بين دائن ومدين.

المحور الثالث : دفع المصريين للتعامل مع البنوك (وكانت كل البنوك أجنبية فـى هـذه الفترة) وخاصة أغنياء المصريين ودفعهم إلى عمليات الاقتراض المصرفى.

وابتداء من هذه الإستراتيجية كانت الإجراءات العملية لإحكام تبعيـة الاقتصـاد المصرى للاقتصاد الرأسمالى العالمى وبصفة خاصة الاقتصاد الإنجليزى على النحو التالى:

١ - تأكيد الملكية الفردية للأرض الزراعية ومنح الفرص لتملك الأجانب :

وهو ما يحقق المحور الأول من إستراتيجية رأس المال الأجنبى فى مصر، وقد تم تحويل الأرض الزراعية إلى ملكية خاصة من خلال اللائحة السعيدية التـى أصـدرها الخديوى سعيد عام ١٨٥٨، وقانون المقابلة فى عهد إسماعيل، ثم قانون التصفية، لتنتهى

(١) ما أشبه الليلة بالبارحة، حيث يعمل رأس المال الدولى بقيادة صندوق النقد الدولى على نهب وابـتلاع التراكم الرأسمالى الوطنى الصناعى الذى بنى خلال الخطة الخمسية الأولى فى مصر (القطـاع العـام)، وهدم كل ما حققته مصر من اعتماد على الذات، وفرض تبعيتها للسوق الرأسـمالية الدوليـة، فكانـت توصية الصندوق للحكومة هى التخلص من القطاع العام، وإزاء رفض القوى الوطنيـة والشـعب فـى غالبيته لهذه التوصية وبيع القطاع العام، تم تخريبه من الداخل ثم افقاد ثقة الشعب فيه من الخارج ليـتم خصخصته وبيعه لرأس المال الوطنى أو الأجنبى.

الملكية العامة للأرض عام ١٨٨٠. وكان المخطط من قوى رأس المال الأجنبى هو دفع مصر للاستدانة بأى شكل وفى أى مجال، واعجازها عن الدفع ليتم الاستيلاء على الأرض الزراعية، فعندما لا تكفى حصيلة الضرائب لسداد الديون وأعبائها من الفوائد الباهظة، كان لابد من بيع الأرض الزراعية التى اشتراها قلة من المصريين إلى جانب الأجانب الذين اشتروا الجزء الأعظم من الأرض وأعادوا بيعه للمصريين فى شكل قطع صغيرة ليحققوا أرباحاً خيالية، ومثال ذلك :

- أرض الدائرة السنية، بيعت بمبلغ ٦,٤٣١,٥٠٠ لشركة مكونة من الأجانب الفرنسيين والإنجليز وبعض المصريين، وكان نصيب المصريين من الصفقة هو ١٥٠ ألف جنيه وهو ما يوضح ضآلة ما عاد للمصريين من الأرض وعظم حجم ما استولى عليه الأجانب.

- أرض الدومين التى كانت مملوكة لأسرة الخديوى إسماعيل رهنت ضماناً لقرض بنك روتشيلد ثم بيعت بالمزاد العلنى، فاشترى الأرض الخصبة بعد تقسيمها مساحات محدودة (١٥-٢٠ فدان) متوسطى الملاك. أما الأراضى التى تحتاج إلى إصلاح فقد بيعت بأثمان زهيدة وأعيد بيعها بعد الإصلاح.

وكان لابد أن تتأسس الشركات ذات رأس المال الأجنبى لكى تعمل على شراء الأرض الزراعية وتقوم بالمضاربة على أثمانها وتربح أرباحاً لانهائية، ومن أمثال تلك الشركات والبنوك الشركة المصرية الجديدة، وشركة دى فنتازى، والبنك العقارى المصرى عام ١٨٠٨، برأس مال متمصر (سوارس) المرتبط برأس المال الإنجليزى والبلجيكى والسويسرى، والذى استطاع أن يرتهن ٢٥% من مساحة الأرض الزراعية المصرية عام ١٩٠٧. وكذلك الصندوق العقارى المصرى عام ١٩٠١ برأس مال فرنسى بلجيكى، وبنك الأراضى المصرية عام ١٩٠٢ برأس مال إنجليزى فرنسى، وخلال الفترة من ١٩٠٧-١٩٢٤ تكونت شركة إنجليزية وشركتان فرنسيتان وشركة بلجيكية فرنسية، وبنك ألمانى، وبلغ مجموع رأس المال العقارى ٥,٩٦٨,٠٠٠ عام ١٨٩٧، كما بلغ ١٩,٦٨٠,٠٠٠ عام ١٩٠٧، كان فى أغلبه رأس مال أجنبى لأن غالبية سنداته تباع فى الخارج، ورغم أن

البنك العقارى المصرى خصص جزء من سنداته للداخل إلا أن الأجانب أيضاً اشتروه[١].

وهكذا فإنه من خلال ما تم بالنسبة للأرض الزراعية ومثالها أرض الدائرة السنية وأرض الدومين، فإن الدولة المصرية سلمت الفلاح المصرى إلى رأس المال الأجنبى، فبالقدر الذى تتخلى فيه الدولة عن أراضيها بعد أن تركزت ملكيتها فى ستينات وسبعينات القرن الماضى فى يد رأس المال الأجنبى أو البرجوازية الزراعية المصرية التابعة له، وحرمت الفلاح من حق الانتفاع ليصبح رغبة يمكن أن يستجاب لها من قبل الملاك بالشروط التى تترائى لهم أ ورفضها، أصبح الفلاح المصرى فى حالة من الضياع وليس أمامه إلا أن يصبح إما مسخراً أو مستأجراً أو عاملاً أجيراً لرأس المال الأجنبى أو البرجوازية العقارية التابعة له. وبالطبع لابد أن يصبح المرابى الأجنبى طليق اليد فى التعامل مع صغار الفلاحين بصفة عامة ليكمل حلقة الاستغلال والقهر فى هذه الظروف.

وعليه تكون الأرض قد تحولت إلى سلعة مع التركز والتفتت، ويكون المنتج المباشر الفلاح المصرى قد فصل عنها، أو تكون الدولة المصرية قد لعبت الدور الأساسى فى تسليم الفلاح إلى رأس المال الأجنبى الذى يؤكد سيطرته بضرب نفس الدولة المصرية عسكرياً فى عام ١٨٨٢[٢]. ونوضح تطور توزيع الملكية الفردية للأراضى بشكل عام فى الجدول التالى (رقم ١٢) ونوضح مركز الملكية الأجنبية للأرض الزراعية وتوزيعها فى الجدول (رقم ١٣).

---

(١) حتى لو اشتراها المصريين فإنه يتم إعادة شراء الأجانب لها من خلال بورصة الأوراق المالية إذ أن السندات أو الأسهم لحاملها، ولم ينفرد فى عزل رأس المال الأجنبى عن ممتلكاته إلا بنك مصر فى بداية إنشاؤه حيث كانت الأسهم اسمية ولا تباع إلا لمصرى، فلم يدخل رأس المال الأجنبى إلى شركات بنك مصر، إلا أنه بعد أزمته الشهيرة فى ثلاثينيات هذا القرن وتحت ضغط قوى رأس المال الأجنبى سمح لرأس المال الأجنبى بالدخول إلى شركات، وهو ما حوله إلى شركة قابضة تعمل فى غير صالح الاقتصاد المصرى وتتبع تعليمات رأس المال الأجنبى فى الخارج كما سوف نرى حالاً فى هذا الفصل- يراجع مؤلف أستاذنا د/ فؤاد مرسى، التمويل المصرفى للتنمية الاقتصادية، منشأة المعارف، الإسكندرية، عام ١٩٨٠، الفصل الرابع.

(١) د/ محمد دويدار، الاقتصاد المصرى، مرجع سابق، ص١٧١.

جدول رقم (١٢)
توزيع ملكية الأرض الزراعية فى مصر

فئات الملكية	عام ١٨٨٦			عام ١٩٠٧		
	المساحة بالفدان	عدد الملاك	متوسط ملكية الفرد	المساحة بالفدان	عدد الملاك	متوسط ملكية الفرد
أكثر من ٥٠ فدان	٢١٩١٦٢٥	١١٨٧٥	١٨٤	٢٣٥٦٦٠٢	١٢٤٧٥	١٨٩
من ٣٠-٥٠ فدان	٣٥٨٢٩٨	٩٢٩٧	٣٨,٥	٣٢١٥٠١	٨٦٠١	٣٧,٤
من ٢٠-٣٠ فدان	٢١٧٣٤١	١٢٩٢٨	٢٤,٥	٢٧٨٧٩٣	١١٤٨٨	٢٤,٢
من ١٠-٢٠ فدان	٥٧٤٠٨٤	٤١٢٧٦	١٣,٩	٥٢٢٥٢٨	٣٧٨١٧	١٣,٨
من ٥-١٠ فدان	٥٦٥٨١٠	٠٨١٠	٧	٥٤٤٢٦٤	٧٧٦٦٣	٧
أقل من ٥ فدان	٩٩٣٨٤٣	٦١١٠٧٤	١,٦	١٢٦٤٠٨٤	١٠٠٢٨٠٦	١,٣
	٥٠٠١٠٠١	٧٦٧٢٦٠	٦,٥	٥٢٨٨٧٧٢	١١٥٠٨٥٠	٤,٦

- رؤوف عباس، النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة (١٨٣٧-١٩١٤)، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، عام ١٩٧٣، ص٦٧.

ويلاحظ على الجدول السابق زيادة تركيز الملكية فى هذه الفترة علـى حسـاب متوسطى الملاك وزيادة متوسط ملكية الفرد، وكذلك يلاحظ بالنسبة للملكية الصغيرة (أقل من ٥ فدان) زيادة تفتيت الملكية ونقص متوسط ملكية الفرد.

جدول رقم (١٣)

توزيع ملكية الأجانب ونسبتها إلى الأراضى الزراعية المصرية

المديرية	الأراضى المملوكة للأجانب (كنسبة من المساحة الكلية)	الملكيات الكبيرة أكبر من ٥٠ فدان (كنسبة من المساحة الكلية)	الملكيات الكبيرة الأجنبية (كنسبة من الملكيات الكبيرة)
القناة	٣٠,٣	٦٩,٢	٤٢,٦
البحيرة	٢٢,٦	٦٧,٦	٣٢,٤
الغربية	١٨,٩	٥٦,١	٣١,٨
الدقهلية	١٣,٩	٤٧,٨	٢٥,٢
القليوبية	١٠,٠	٣٨,٨	٢١,٨
المنيا	٩,٤	٤٥,٧	١٨,٨
الشرقية	٨,٧	٥٠,٣	١٥,٥
الجيزة	٦,٥	٢٩,٠	٢٠,٧
الفيوم	٦	٤٠	١٤
قنا	٥,٨	٢٦,٨	١٨,٨
المنوفية	٥,٣	٢٠,٧	١٨,٤
جرجا	١,٩	٢٠,٧	٨
بنى سويف	١,٥	٣٨	٢,٨
أسوان	١,١	١٧,٦	٦,٣
أسيوط	٠,٩	٢٦,٤	٢,٥

- د/ محمد دويدار، الاقتصاد المصرى، المرجع السابق، ص١٧٥.

ويلاحظ فى الجدول السابق تركز ملكية الأجانب فى مدن القناة والبحيرة بالقرب من مراكز تجمعهم سواء فى الإسكندرية أو بورسعيد.

٢- السيطرة على الجهاز النقدى والمصرفى :

من المعروف أن البنوك ومؤسسات الائتمان تقوم بدور واضح وأكيد وهو تجميع المدخرات القومية وتوجيهها فى خدمة عملية الاستثمار وبناء المشروعات الإنتاجية، وكذا خلق النقود والائتمان لمواجهة احتياجات التداول النقـدى فـى الـبلاد. إلا أن المجتمـع

المصرى لم يؤسس فيه أى بنك وطنى حتى العام العشرين من هذا القرن الحالى، بل إن قوى الاستعمار وجدت فى نقص كمية النقود من العملات المصرية فرصتها الذهبية لتحقيق سيطرة الجنيه الإسترلينى على التداول فى مصر وهو ما تحقق قانوناً عام ١٨٨٥ حيث قيمت كافة العملات الأجنبية بأكثر من قيمتها لتصبح عملات جديدة، وفى ضوء استمرار نقص قيمة الجنيه المصرى استطاع الإسترلينى وهو أردأ العملات من طرد كافة العملات وانفرد بالتداول فى مصر.

إلا أن الأمر لم يقف عند هذا الحد بل أكدت قوى الاستعمار هيمنتها على النظام النقدى والمصرفى وأمنت سلب الفائض الاقتصادى المصرى وسحبه إلى إنجلترا بأن أنشأت البنك الأهلى المصرى كقناة لاستنزاف المجتمع المصرى عام ١٨٩٨ برأس مال إنجليزى بالكامل ومنحته السلطات المصرية امتياز اصدار النقود الورقية القابلة للتحويل إلى الذهب، وهو ما يؤكد أن مصر أصبحت على قاعدة الذهب النقدية. وقام البنك الأهلى بدوره كاملاً فى تعبئة الفائض الاقتصادى المصرى إلى إنجلترا عن طريق تسهيله لبيع المواد الأولية المصرية فى إنجلترا وشراء الواردات الصناعية منها، ونقل رأس المال الأجنبى إلى مصر وتحويل الأرباح إلى الخارج، واستثمار جزء من فائض المجتمع المصرى فى سندات الحكومة البريطانية.

واستغلت إنجلترا ظروف الحرب العالمية الأولى لتلغى إمكانية صرف الجنية المصرى بالذهب، ثم قامت بالغاء الغطاء الذهبى للجنيه المصرى وأحلت محله سندات الحكومة البريطانية، ثم أخيراً قامت بتثبيت سعر الصرف بين الجنيه المصرى والجنيه الإسترلينى وقابلية التحويل لكل منهما إلى الأخر على أساس ٩٧,٥ قرش: جنيه إسترلينى، فأصبحت مصر على قاعدة الصرف بالجنيه الإسترلينى، وكانت هذه المرحلة الأخيرة من السيطرة على النظام النقدى المصرى والذى استفادت منه استفادة كبيرة واستنزفت الفائض المصرى عن طريقه. ذلك أن قيمة صادرات مصر إلى إنجلترا كانت تتراكم فى حسابات بنك لندن ويقوم البنك الأهلى المصرى بدفع القيمة بالجنيه المصرى حسب سعر التعادل السابق وتبعاً لشروط اتفاق كتلة الاسترلينى الذى دخلت مصر عضواً فيه.

وعلى ذلك فإن زيادة إنتاج مصر من القطن أو ارتفاع أسعاره العالمية سوف يؤدى إلى زيادة الحصيلة من الجنيهات الاسترلينية أو العملات الأجنبية الأخرى التى يتم الاحتفاظ بها فى بنك لندن، ويقوم البنك الأهلى بإصدار وسائل دفع (أوراق بنكنوت مصرى) مقابلة حسب سعر التعادل بين الجنيه المصرى والاسترلينى، وهكذا تزداد وسائل الدفع فى المجتمع المصرى مع عدم زيادة السلع والخدمات فى نفس الفترة مما يؤدى إلى ارتفاع الأسعار والتضخم. أما إذا قلت الكمية المنتجة من القطن والمصدرة للخارج، أو انخفضت الأسعار العالمية له فإن وسائل الدفع المصرية المدفوعة لقاء ثمن القطن المودع بنك لندن سوف تنكمش تبعاً لقلة وسائل الدفع المصرية ومن ثم يحدث انكماش فى الاقتصاد المصرى وركود سريع تظهر أثاره فى العديد من التفليسات وانتزاع الأراضى لحساب البنوك الأجنبية سداداً لدين المدينين لهذه البنوك.

وهكذا فإن المجتمع المصرى كان يعاقب على زيادة إنتاجه أو تحسين جودته أو ارتفاع أسعاره بالتضخم بينما يحل عليه الانكماش والركود فى حالة نقص إنتاجه من القطن. والسبب فى ذلك ارتباط العملة المصرية بالإنجليزية عند سعر صرف ثابت لا يتغير سواء بزيادة الطلب على الصادرات المصرية، أو انخفاض هذا الطلب(١). ولم تكن مصر تستطيع أن تستخدم حقوقها الإسترلينية أو بالعملات الأجنبية الأخرى فى الاستيراد من العالم الخارجى أو حتى من إنجلترا إلا فى حدود ما يسمح به اتفاق الكتلة الإسترلينية (حيث ينص الاتفاق على تجميع كافة العملات الأجنبية لكافة دول الكتلة الإسترلينية فى مجمع ببنك لندن وأن يتم توزيعه حسب أولويات مصالح البلاد الأعضاء)، فكانت لا تستطيع إلا شراء السلع الاستهلاكية أو السلع التى تمول المشروعات المرتبطة بدعم إنتاج وتصدير القطن أو الخدمات المستفيد منها أولاً العنصر الأجنبى فى مصر.

---

(١) من الطبيعى أن تختلف قيم العملات ارتفاعاً وانخفاضاً ومن ثم تختلف أسعار الصرف بالنسبية لها، خاصة فى حالة سيادة قاعدة الذهب التى كانت سائدة فى فترة ارتباط الجنية المصرى بالاسترلينى. والمفروض أن زيادة الطلب على الصادرات المصرية يعنى زيادة الطلب على العملة المصرية وهو ما يؤدى إلى ارتفاع قيمتها بالنسبة للاسترلينى فيتغير سعر الصرف فى صالح العملة المصرية. وعلى ذلك يتم تقييم صادرات مصر من إنجلترا ووارداتها منها حسب هذا السعر، ولما كانت صادرات مصر أكثر من وارداتها فإن معنى ذلك أن إنجلترا لابد أن تسدد مديونياتها لمصر بنقل الذهب من إنجلترا إلى مصر وهو لم يحدث نتيجة ارتباط العملتين وتثبيت سعر الصرف بينهما.

وهكذا استطاعت إنجلترا أن تقوم باستنزاف المجتمع المصرى وتحويل الفـائض الاقتصادى المصرى إلى إنجلترا، ويقدر معدل الاستنزاف للاقتصاد المصرى بما يتـراوح بين ٢٣% إلى ٢٥% من الناتج القومى ابتداء من عام ١٩١٤ حتى عـام ١٩٤٨ عـام خروج مصر من كتلة الإسترلينى وتحرير الجنيه المصرى من تبعيته للجنيه الإسترلينى، إلا أن الاقتصاد المصرى ظل فى إسار التبعية بعد تحرير الجنيه المصرى بوسائل أخـرى سوف نراها ولم يتم تحريره إلا فى ستينيات هذا القرن بعد إجراءات التمصـير والتـأميم ودفع الاقتصاد المصرى فى مسار الاعتماد على الذات فى عهد عبد الناصر رحمه الله[١].

إلى جانب الاستنزاف الذى قام به البنك الأهلى المصرى عن طريـق إسـتغلال ارتباط العملة المصرية بالإنجليزية فإن كافة البنوك فى مصر كانـت تعبـئ المـدخرات المصرية لتستخدم فى الاستثمار خارج المجتمع المصرى إذ أن هذه البنوك كلها أجنبية أو فروع لبنوك أجنبية. فرغم أن رأس مال هذه البنوك لم يزد عن ٥,٢ مليون جنيه فإنهـا كانت تتحكم فى ودائع وطنية بلغت ١٩٥ مليون جنيه وهو ما يزيد على ٥٠٥ من حجـم ودائع البنوك التجارية.

وكانت هذه الموارد تستخدم فى شراء الأوراق المالية والسندات البريطانية وهو ما يعنى أن موارد مصر ومدخراتها لا تستثمر فى زيادة الطاقة الإنتاجية فى مصر ولكـن تستخدم فى زيادة الطاقة الإنتاجية الإنجليزية، وقد بلغ الاسـتثمار ٧٠% مـن الأصـول المصرفية عام ١٩٤٦.

هذا فضلاً على أن هذه البنوك كانت تابعة للخارج وكانت تدار وتأخذ أوامرها من مجتمعاتها الأجنبية دون النظر إلى مصلحة الاقتصاد المصرى بل كانت تعمل غالبـاً ضـد مصلحته، ما دامت تحقق مصالح مجتمعاتها الأجنبية ولا أدل على ذلك أنه بعد تأميم قناة السويس وفشل حرب السويس فى تغيير النظام السياسى فى مصر اتبعت الدول الأوروبية سياسة الحصار الاقتصادى للمجتمع المصرى وارباكه اقتصادياً، فقـد صـدرت الأوامـر الخارجية إلى جميع البنوك الموجودة فى مصر (كلها أجنبية ما عدا بنك مصر) بالامتناع عن تمويل محصول القطن المصرى وذلك عملاً على إحداث الاختلال الاقتصادى داخلهـا

(١) يراجع فى تفصيل التبعية النقدية والمصرفية مؤلفنا، الاقتصاد النقـدى والمصـرفى، مكتبـة النهضـة الحديثة، بورسعيد، ١٩٨٤.

(نقل المعركة إلى الداخل)، وامتنعت البنوك عن التمويل بما فيها بنك مصر الذى سبق تحويله إلى منظمة إحتكارية بالسماح بدخول رأس المال الأجنبى إليه، مما أدى إلى تمصير جميع هذه البنوك عام ١٩٥٧ واخضاعها للإدارة المصرية.

٢- احتكار التجارة الخارجية لمصر :

كان محصول القطن يشكل النسبة الغالبة من صادرات مصر وهى كما أشرنا من قبل تمثل أحد مقومات التخلف، فمصر كانت دولة ليست زراعية فقط ولكنها تحولت إلى دولة أحادية المحصول، فكان القطن يمثل ٨١% من مجموع صادرات مصر، بل وصل إلى ٨٧% من مجموع الصادرات عام ١٩٠٠-١٩٠٤، ثم إلى ٩٣% من الصادرات عام ١٩١٠-١٩١٤. وقد استطاعت إنجلترا أن تحتجز الجزء الأكبر من صادرات مصر والتى وصلت نسبة ما يصدر إليها إلى ٦٧% من مجموع صادرات مصر. نوضح تطور الصادرات المصرية إلى إنجلترا وكذا الواردات منها بالجدول التالى :

جدول رقم (١٤)

نصيب بريطانيا من تجارة مصر الخارجية

السنة	نسبة الصادرات	نسبة الواردات	السنة	نسبة الصادرات	نسبة الواردات
١٨٣٦	%٩	%٢٢	١٩٣١	%٣٦,٤	%٢٢,٥
١٨٤٠	%٣٨	%٢٧,٣	١٩٣٢	%٣٥	%٢٤,١
١٨٨٠	%٦٧,٢	%٩٥,٤	١٩٣٣	%٤٠	%٢٣,١
١٨٨٣	%٦٣	%٣٧	١٩٣٤	%٣١,٩	%٢٢
١٩٢٠	%٤٢,٥	%٣٧,٦	١٩٣٥	%٣٣	%٢٢,٨
١٩٢١	%٤٦,٨	%٣٠,٥	١٩٣٦	%٣٧,٨	%٢٣,٩
١٩٢٢	%٤٧,٢	%٣٣,٩	١٩٣٧	%٣٧,٥	%٢٧,٥
١٩٢٣	%٤٨,٥	%٣٢,٦	١٩٣٩	%٣٤,٥	%٢١,٧
١٩٢٤	%٤٨,٦	%٢٧,٥	١٩٥٠	%٢١,٧	%١٩,٢
١٩٢٥	%٤٤,٢	%٢٤,٦	١٩٥١	%١٩,٢	%١٧,٣
١٩٢٦	%٤٥,٧	%٢١,١	١٩٢	%٤,٤	١٣,١%
١٩٢٧	%٤٠	%٢٥,٢	١٩٥٣	%١٠,٨	%٩,١
١٩٢٨	%٣٩	%٢٢,١	١٩٥٤	%١٠,٣	%١٢,٨
١٩٢٩	%٣٥,٨	%٢١,١	١٩٥٥	%٥,٧	%١٢,٩
١٩٣٠	%٣٥,٣	%٢٠,٥			

- دكتور محمود متولى: الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، علم ١٩٧٤، ص٢٢٤.

ويلاحظ أنه مع ازدهار إنتاج القطن فى أواخر حكم محمد على فإن النسبة التى حصلت عليها بريطانيا لم تكن كبيرة أو غالية، أما فى مرحلة لاحقة (قبل الاحتلال) فقد كان الارتباط بإنجلترا قد وصل إلى الذروة حيث تستورد ٦٧,٢% من مجموع القطن المصرى وتستورد مصر ٩٥,٤% من وارداتها من إنجلترا. أما انخفاض نصيب إنجلترا من الصادرات المصرية فيرجع إلى منافسة الدول الأوروبية لإنجلترا فى الصناعة وفرض رسوم جمركية على المنتجات الواردة إليها منها. إلا أن إنجلترا ظلت محتكرة للجزء الأكبر من تجارة مصر الخارجية ومن ثم ظلت مصر تابعة فى مقدراتها الاقتصادية لإنجلترا، وكان ثمن المحصول من القطن فى تقلباته يحدث تقلبات فى الدخل القومى ومن ثم لم يكن من الممكن وضع سياسة اقتصادية مستقلة لمصر فى ظل هذه التبعية.

٤- سيطرة الاجانب على النشاط الاقتصادى :

توافد إلى جانب رأس المال الأجنبى أيضاً مجموعة من الأجانب التى لا تملك شيئاً بل والغالبية منها لا تتقن شيئاً إلا كيفية الحصول على الثروة بأى شكل وبأى طريق، مجموعة من الصعاليك الذين لا يجيدوا حتى القراءة والكتابة، إلا أنهم إلى جانب أصحاب رأس المال الأجنبى كونوا فى مجموعهم جماعة متجانسة لها هدف واحد هو الكسب والربح ونهب ثروات المجتمع المصرى. وتمركز الأجانب فى القاهرة والإسكندرية وبورسعيد فكانت نسبة الأجانب فى القاهرة ٩% و٢٣% من سكان بورسعيد ووصل عدد الأجانب فى الإسكندرية إلى ٩٢,٠٠٠ أجنبى حيث كان عدد الأجانب الكلى فى مصر هو ١٥٠,٠٠٠ عام ١٩٠٧، أى أكثر من ثلثى الأجانب تركزوا فى الإسكندرية وانتشر عدد كبير من الأجانب فى بقية البلاد مثل المنصورة ودمياط، بل وصل البعض إلى الريف المصرى ليعمل مرابياً ويمتص عرق الفلاح وجهده ثم يسلبه أرضه، والغريب أن أكثر من نصف هؤلاء الأجانب كانوا أميين.

جدول رقم (١٥)
نسبة الأمية للأجانب

	رعايا إنجلترا	رعايا فرنسا	رعايا إيطاليا	رعايا اليونان	رعايا الترك	رعايا دول أخرى
الجملة	٢١,٦٤٦	١٩,١٦٢	٣٤,٤٩٦	٥٣,٩٦٤	٢٨,٥١٧	٣٠,٤٩٩
يقرأ ويكتب	١٤,٨٧٥	١٢,٠١٩	٢٥,٦٠٠	٣١,٩٤٨	١٣,٠٠٧	١٣,٩٩٧
أمى	٧,١٧١	٧,١٤٣	١٢,٨٩٦	٢٢,٠١٦	١٥,٥١٠	١٦,٥٠٢

- الإحصاء السنوى لسنة ١٩١٧- مصلحة الإحصاء والتعداد.

واستطاع الأجانب الحصول على ملكية الأرض الزراعية بواقع ١١% من مجموع الأرض الزراعية عام ١٨٩٧ ووصلت إلى ١٣% عام ١٩٠٧، وقد وصلت ملكية الأرض إلى الذروة عام ١٩١٧ بسبب الحرب العالمية الأولى، واستمر تملك الأجانب حتى عام ١٩٥١. ففى عام ١٩٤٩ كان متوسط ما يملكه الأجنبى هو ٦١,٣٢ فدان، وكان متوسط ما يملكه المصرى هو ١,٨٩ فدان، ولم تنتهى ملكية الاجانب للأرض الزراعية إلا بصدور قانون يحرم ملكية الأرض الزراعية على الأجانب عن طريق الشراء أو البيع أو أى طريقة غير الإرث، وهكذا بدأت تتقلص ملكيات الأجانب للأرض الزراعية وتخلص جزء كبير من الفلاحين من استغلال الأجنبى.

وكذلك فإن الأجانب سيطروا على الوظائف الاقتصادية للشركات، فكان عدد موظفى الشركات المساهمة من الأجانب فى المناصب الرئيسية لا يقل عن ٥٠-٦٠%. وكانت نسبة المصريين ٣٥% إلى جانب ١٠% كانوا أجانب متمصرين. وكذلك استطاعوا أن يسيطروا على جانب كبير من النشاط الاقتصادى وأن يختاروا الأنشطة التى تستطيع أن تدر أرباح سريعة فضلاً على قدرتها على التحكم فى بقية الأنشطة الإنتاجية الأخرى مثل النقل والنشاط التجارى والنشاط الصناعى والخدمات، ويوضح الجدول التالى رقم (١٦) توزيع الاجانب حسب النشاط الاقتصادى.

جدول رقم (١٦)

توزيع الاجانب حسب النشاط الاقتصادى

القطاع	نسبة المشتغلين فيه من المصريين	نسبة المشتغلين فيه من الأجانب
الزراعة	٥٠%	١%
الصناعة والنقل	١٠%	٥٤%
التجارة والمالية	٦%	٢٢%
الخدمات	٥%	٢٢%
نشاطات أخرى	٢٩%	١%

- إحصاء السكان عام ١٩٣٩، مديرية الإحصاء- يراجع د. محمود متولى الأصول التاريخية، مرجع سابق، ص٢٣٦.

وفى مواجهة الأجانب فى مصر تكونت مجموعة من الرأسماليين المصريين خلال الحرب العالمية الأولى حيث تعذر الاستيراد وكذا التصدير وكان لابد أن تغطى احتياجات السوق المحلى عن طريق الإنتاج الوطنى وخاصة أن المواد الأولية متوافرة والأيدى العاملة رخيصة والأساس المادى لبعض الخدمات الرئيسية موجود، فضلاً على تشجيع الحكومة للصناعة واعفاء الصادرات من الضرائب وفرضت ضريبة على الواردات كحماية للإنتاج الصناعى فانتعشت الرأسمالية واستفادت من التضخم وكونت تراكماً رأسمالياً هاماً. وكذلك أنشئ بنك مصر عام ١٩٢٠ فكون ٢٧ شركة خلال فترة وجيزة. وتكرر أيضاً استفادة الرأسمالية الوطنية من أوضاع الحرب العالمية الثانية بشكل أكبر لدرجة أنه يقال أن العصر الذهبى للرأسمالية المصرية فى الحصول على تراكمات ضخمة بدأت منذ عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٥١، حيث سادت فى هذا العام الأخيرالاضطرابات السياسية مصر مع الخوف من حرب كوريا واتجاه مصر إلى التخزين وانكماش حجم الائتمان مما جعل الرأسمالية المصرية تحجم عن الاستثمار.

دور الرأسمالية المصرية وما هو موقفها لقاء التبعية الأجنبية للاقتصاد المصرى وعدم الاعتماد على الذات :

لاشك أن الرأسمالية المصرية بذلت جهوداً فى عمليات التصنيع ودفع المجتمع إلى الأمام من خلال الاستثمارات التى قاموا بها، إلا أن التبعية كانت واضحة لهذه المجموعة فقد كانت تابعة ومرتبطة بقوى رأس المال الأجنبى وتدور فى فلكه. فطالما أن هذه الفئة وجدت مصلحتها مع مصلحة رأس المال الأجنبى فهى تسير فى فلكه أما إذا وجدت تعارضاً فإنها كانت تدافع عن مصالحها الخاصة، إلا أنه لم يحدث بينها وبين الرأسمالية الأجنبية أى تصادم أدى إلى القطيعة لأن رأس المال الأجنبى كان ذكياً يعمل دائماً على ربط هؤلاء الرأسماليين المصريين بنشاطه. أما فى الأوقات التى يحدث فيها تهديد للرأسمالية المصرية أو تناقض فى المصالح نجد أن هذه الطبقة تعود لتنتظم وتتضامن مع بقية فئات الشعب المصرى[١] أما إذا كانت الظروف تسمح لها بتحقيق أغراضها ومصالحها فإنها تنضم إلى قوى رأس المال الأجنبى وتتضامن معه ضد مصالح المجتمع وطبقاته الكادحة ويتأكد ارتباطها به. ولا أدل على ذلك معارضة بعض كبار الرأسمالية المصرية لإنشاء بنك مصر الذى بدء كبنك تجارى ومنظمة استثمارية مصرية كاملة المصرية برأس مال مصرى وإدارة مصرية كاملة وعندما حلت الأزمة الاقتصادية ببنك مصر فى غمار الأزمة العالمية وكان قد أنشأ عدداً من الشركات والمصانع دون دراسة كافية مثل شركة مصر لصناعة الورق وبدأت بعض شركات تحقق خسارة مثل شركة مصايد الأسماك ومصر للزيوت ومصر للدباغة، وكانت الفرص مواتية لضربه من رأس المال الأجنبى بقيادة البنك الاهلى المصرى، لم تقف الرأسمالية المصرية إلى جانب بنك مصر ولم تدعمه القوى الرأسمالية المصرية رغم الجهود التى بذلها فى تطوير

(١) أثناء الحرب العالمية الأولى استفادت الرأسمالية الوطنية من عدم الاستيراد فقامت بسد حاجة السوق بإنتاجها الصناعى وحققت أرباح كبيرة وكانت لا ترغب فى استقبال منتجات من الخارج بعد الحرب حتى لا تقل أرباحها، إلا أن إنجلترا قامت بذلك إنجلترا بعد الحرب (المستعمر). وكذلك فإن استمرار الاحتلال كان يعنى كبت الطبقة الوسطى والحد من نموها، أما الفلاحين فيطحنهم البؤس والغلاء وبذلك اتفقت مصالح الطبقات جميعاً على رفض الاحتلال الإنجليزى وتضامنت كل الطبقات والفئات المصرية ضده، وسلمت القيادة للبرجوازية المصرية، وهو ما أفرز ثورة ١٩١٩ التى قادتها البرجوازية المصرية وساندتها الرأسمالية الوطنية وجميع فئات الشعب المصرى.

الاقتصاد المصرى ودعم اعتماده على ذاته، وعندما منحته الحكومة مساعدة "قرض" قيمته ٢,٢٥ مليون جنيه استجابة للضغوط الشعبية والغضب الوطنى، كانت قد رتبت تحويله إلى منظمة احتكارية يدخل فيها رأس المال الأجنبى كبقية المنظمات الاقتصادية فى مصر، ففرضت عليه تحويل أسهم البنك من أسهم اسمية لا يملكها إلا المصريين إلى أسهم لحاملها ليدخل إلى البنك رأس المال الاحتكارى الأجنبى قبل المصرى، وكذلك قصرت حضور الجمعية العمومية للبنك على من يحمل أسهم لا تقل عن ٢٠ سهماً فبلغ عدد الحاضرين لهذه الجمعية ٢٥٠٢ شخص يملكون ٨٦% من رأسماله، وكذلك فرضت عليه قادة الإقطاع وكبار الرأسماليين الكمبرادوريين، ومن ثم أصبحت إدارته فى يد حافظ عفيفى وإسماعيل صدقى وزكى الأبراشى وعلى يحيى وعلى حامد. وتحول بنك مصر من بنك يقيم الصناعات الوطنية إلى بنك احتكارى خطير ومركزاً كبيراً للنشاط المصرفى والصناعى والتجارى فى الاقتصاد القومى(١).

ويمكن تلخيص أسلوب ومظاهر التبعية بين الرأسمالية الوطنية والرأسمالية الأجنبية التى تتضح من نوعين من الارتباط، الأول بين كبار السياسيين والموظفين الذين كانوا يعتبرون بمثابة منظمين حيث كانت الرأسمالية الأجنبية والمحلية تستعين بهم فى تسهيل مصالحها، والثانى هو مشاركة رجال الأعمال المصريين لرجال المال والأعمال الأجانب.

وأكبر مثل على النموذج الأول، إسماعيل صدقى وحافظ عفيفى وحسين سرى وأحمد زيور وعلى ماهر ومحمد حافظ رمضان، فقد كان إسماعيل صدقى عضواً فى مجالس إدارة أكثر من ثمان شركات هى الشركة الإنجليزية البلجيكية وشركة الغزل الأهلية، وشركة الملح والصودا وشركة وادى كوم أمبو والشركة العقارية المصرية وشركة الأشغال والمبانى والشركة الإنجليزية المصرية وشركة سكة حديد الفيوم وشركة قناة السويس. ولاشك أن وجود هذا الرجل فى عضوية مجالس إدارة هذه الشركات المؤسسة بروؤس أموال أجنبية ويسيطر عليها الأجانب إلى جانب الرأسمالية المصرية يؤكد كيف استطاعت الرأسمالية الأجنبية أن تضم لصفوفها كبار الاقتصاديين المنظمين وربطهم بعجلتها، فإذا ما وضعنا فى الاعتبار أنهم كانوا يتقاضون أجوراً مرتفعة دون ما

---

(١) د. فؤاد مرسى، التمويل المصرفى للتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص٥٤-٥٥.

عمل حقيقى أو حضور لجلسات منتظمة أدركنا الهدف الذى تسعى إليه هذه الشركات.

وكان إسماعيل صدقى إلى جانب كل ذلك رئيساً لاتحاد الصناعات الذى كان يعتبر بمثابة نقابة لكبار الرأسماليين الأجانب والمتمصرين بل أن نظرة إلى عضوية مجالس الغرف الصناعية لتوضح لنا غلبة العنصر الأجنبى فيها إذ كان هؤلاء يحتفظون دائماً بالمناصب الرئيسية فيها فالرئيس والسكرتير فى أى غرفة صناعية تقريباً وحتى عام ١٩٥٢ عام الثورة كان دائماً أجنبياً. وعلى نفس الصورة فإن حسين سرى عضواً فى أكثر من ٦ شركات وأحمد زيور فى ٥ شركات أما حافظ عفيفى فكان عضواً فى ٤١ شركة، وأى جهد فعلى كان يمكن أن يقوم به شخص واحد فى واحد وأربعين مجال(١).

أما المثل على النموذج الثانى لارتباط الرأسمالية المصرية بالأجنبية فكان أولهم أحمد عبود المعروف باتصالاته الأجنبية وعلى أمين يحيى ومحمد فرغلى وغيرهم اللذين اشتغل الكثير منهم وكيلاً وسمساراً للرأسمالية الأجنبية التى وقفت مع رأس المال الأجنبى للتصدى لبنك مصر حتى لا يحتكر السوق المحلية فى صناعة الغزل والنسيج وأجبرته على المشاركة مع رأس المال الأجنبى فى شركتى الغزل والنسيج الرفيع وصباغى البيضاء.

ولقد انساقت بعض القوى الرأسمالية وراء السياسة الأجنبية للبنوك فى تحويلها لجزء كبير من أرباحها إلى الخارج حيث نجد أن البنك التجارى المصرى على سبيل المثال الذى أسسه عام ١٩٢٠ (سوارس) قد بيع فى الحرب العالمية الثانية إلى مجموعة من المصريين تضم أحمد عبود ووهيب دوس وبعض قادة حزب الوفد هم فؤاد سراج الدين ومحمود أبو الفتح ورجل المال اليهودى (ايلينى بولينى)، وأنشأ البنك فروعاً له صورية إلى حد ما مثل شركة الأملاك المربحة والشركة المصرية للأراضى، وشركة العقارات وشركة التجهيز والإنشاءات، وكلها كانت تركز نشاطها الحقيقى فى تصدير رأس المال إلى الخارج- أى القيام بعمليات تهريب- ولما اكتشف الوضع الحقيقى تم فرض الحراسة على البنك عام ١٩٥٨(٢).

وهكذا فإن الرأسمالية المصرية التى تكونت ابتداء من الحرب العالمية الأولى لم

---

(١) دكتور محمود متولى، الأصول التاريخية، مرجع سابق، ٢٤٥-٢٤٦.

(٢) المرجع السابق.

تستطيع أن تحتفظ باستقلالها الوطنى ولم تستطع أن تعمل من أجل مصلحة المجتمع المصرى وأن تدعم استقلاله الاقتصادى الذى كان يمكن أن يكون عاملاً هاماً فى مسيرة المجتمع المصرى نحو الاستقلال السياسى والخروج من الاستعمار الإنجليزى، بل حدث العكس بأن كانت التبعية الاقتصادية والدوران فى فلك رأس المال الأجنبى وخاصة الإنجليزى أحد العوامل الهامة فى بقاء الاحتلال البريطانى.

ويلتمس البعض العذر لهذه الفئة من المجتمع المصرى بأنها ولدت من أصول زراعية فى معظمها وأنها وجدت أن من مصلحتها عدم الدخول فى صراع مع رأس المال الأجنبى، وخاصة بعد تعثر التجربة المصرية للتصنيع والتطوير التى قادها بنك مصر والذى استطاعت قوى رأس المال الأجنبى أخيراً فرض المشاركة عليه وتحويل مساره إلى التبعية والاحتكار ومن ثم أصبح ذيلاً لقوى رأس المال الأجنبى بقيادة البنك الأهلى والرأسمالية المصرية المرتبطة بهذا الرأسمال. كذلك يبرر البعض هذا الوضع للرأسمالية المصرية بالقول بأن هذا الوضع الذى انتهت إليه الرأسمالية المصرية لم يكن أمامها غيره فإما أن تشارك رأس الأجنبى أو أن تحجم فتتركه وحيداً فى ساحة الاقتصاد المصرى ولاشك أن الوضع الأول أفضل ذلك مادامت غير قادرة على منافسته منافسة متكافئة.

ولاشك أن هذه التبريرات والأعذار أقبح من الذنوب التى ارتكبتها الرأسمالية المصرية فالرأسمالية الناشئة فى العالم كله كانت من أصول زراعية بل والبعض منها لم تكن له أصول بل كانوا من الصعاليك الذين بنوا الرأسمالية التجارية وكونوا رأس المال المالى ثم كونوا الرأسمالية الناشئة، ولقد حدث أن وصل إلى مصر بعض الصعاليك الذين يجهلون كل شئ حتى القراءة والكتابة وكونوا ثروات وأصبحوا رأسماليين معدودين داخل مصر سواء من الإنجليز أو اليونانيين أو غيرهم[١]. أما القدرة على المواجهة لرأس المال الأجنبى فقد تمت فعلاً فى أوج سلطة الاستعمار فى مصر فلقد أنشئ بنك مصر عام ١٩٢٠ مصرياً كامل المصرية وعمل على مواجهة رأس المال الأجنبى ونجح واستطاع أن ينتزع التجارة الداخلية من يد قلعة رأس المال الأجنبى فى مصر البنك الأهلى، إلا أنه لم يستطع

---

(١) يراجع فى تكوين الرأسمالية الناشئة مؤلف أستاذنا الدكتور أحمد جامع بعنوان الرأسمالية الناشئة، دار المعارف، القاهرة، عام ١٩٦٧.

وكذلك مؤلفنا فى تاريخ الفكر الاقتصادى، محاضرات لطلاب الدراسات العليا، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، عام ١٩٨٢.

أن ينتزع التجارة الخارجية للقطن المصرى لارتباطها بالنظام النقدى المرتبط بإنجلترا (قاعدة الصرف بالجنيه الإسترلينى) التى يقوم بها البنك المصرى وحده (إمتياز من الحكومة المصرية) إلا أن بنك مصر بذل مجهوداً مشرفاً، ولكن الرأسمالية المصرية لم تلتف حول بنك مصر بل كانت تعارض جهود، فى مجال صناعة الغزل والنسج والتجارة، وكان من الممكن أن تحذو الرأسمالية فى مشروعاتها حذو بنك مصر ومن ثم كانت سوف تلتف حولها كافة القوى الوطنية لتحرير الاقتصاد المصرى أولاً ثم تحرير المجتمع المصرى سياسياً ثانياً وهى حتمية للتحرر الاقتصادى. إنما اختارت غالبية الرأسمالية المصرية الطريق الأسهل والطريق الأضمن فى تحقيق الربح حتى ولو كان على حساب المجتمع المصرى وعلى حساب طبقاته الكادحة وهو العمالة لرأس المال الأجنبى وخدمته، ولعل سبباً أخر كان هو الأهم فى اتخاذ الرأسمالية الوطنية هذا الموقف وهو نمط التفكير الذى اكتسبته الرأسمالية عشية دخول رأس المال الأجنبى إلى مصر فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر والذى جعلها تفقد الثقة فى نفسها وتفكر بطريقة تابعة وهو ما سوف نناقشه فى الفصل القادم.

ويصور الميثاق الوطنى أوضاع الرأسمالية المصرية قبل الثورة بالعبارات الموجزة التالية :

(إن الأزمة التى وقع فيها رأس المال الخاص قبل الثورة تنبع فى واقع الأمر من كونه إرثاً لعهد المغامرين الأجانب الذين ساعدوا على نزوح ثروة مصر إلى خارجها فى القرن التاسع عشر، ولقد تعود رأس المال الخاص قبل الثورة أن يعيش وراء أسوار الحماية العالية التى كانت توفر له من قوت الشعب، ولقد كان عبثاً لا فائدة منه أن يدفع الشعب تكاليف الحماية ليزيد من أرباح حفنة من الرأسماليين ليسوا فى معظم الأحوال غير واجهات محلية لمصالح أجنبية تريد مواصلة الاستغلال من وراء ستار)[1].

---

(١) الميثاق الوطنى قدمه الرئيس جمال عبد الناصر للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ٢١ مايو عام ١٩٦٢ ووافق عليه بالإجماع وأصبح وثيقة شعبية فى ٣٠ يونيو عام ١٩٦٢ الباب السادس.

الفصل التاسع. جذور التبعية الفكرية والثقافية

لم تكن تنجح أساليب إحكام التبعية الاقتصادية فى تحقيق أهدافها إلا إذا تم تغيير نمط التفكير وأسلوبه فى الدول التى أحكمت حولها تدابير السيطرة والهيمنة، ولذلك فإن هذه الأساليب والتدابير وفى مقدمتها انتقال رأس المال الأجنبى إلى هذه البلاد قد واكبه غزو حضارى وثقافى مكثف للعمل على افقاد شعوب المجتمعات المسيطر عليها كامل مكوناتها الحضارية والثقافية.

نفرق فى هذا المجال بين الغزو الحضارى والاحتكاك الحضارى، والأخير يحدث لمجرد تلاقى حضارتين لشعبين دون أن تحاول أحدهما التأثير فى الحضارة الأخرى بهدف هدمها والحلول محلها، ومن المعروف أن الشعب المصرى من الشعوب القادرة على ابتلاع أى حضارى أخرى تحتك به وعلى التأثر بها دون فقدان حضارته الأصلية. والواقع أن فى المجتمع المصرى يفرز حضارة جديدة هى جماع حضارته السابقة مع الحضارة الجديدة وهو ما حدث مع الاحتكاك الحضارى مع الرومان أو العرب. وتعبر عن ذلك مراسيم العزاء فى الوفاة (ثلاثة أيام، ثم يوم الخميس من الأسابيع التالية، الأربعين، والذكرى السنوية وتوزيع الصدقات على مقابر المتوفين) حيث أنها ليست إلا مراسم مراحل التحنيط والاحتفال بانتقال المتوفى مرحلة لأخرى فى عملية التحنيط. أما الغزو الحضارى فهو محاولة ابتلاع حضارة للحضارة الأخرى عن طريق هدمها وإقامة غيرها بأساليب متعمدة تعتمد أصلاً على التعمية الفكرية والتخطأة والتشكيك مع مساعدة أساليب أخرى مادية سواء على مستوى الفرد أو السلطة أو المجتمع.

ولذلك فإن الأساليب المادية لاخضاع اقتصاديات الدول المتخلفة قد عززت بأساليب الغزو الحضارى الأوروبى الغربى الذى بدأت بتصوير الحضارة الأوروبية الغربية على أنها حضارة التقدم وأنها سدرة المنتهى فى توفير الحرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأنها حضارة الوفرة والرفاهية، وأنها تملك كامل مفاتيح التقدم وهى العلم والتكنولوجيا والمال (رأس المال) والقوة (القوة العسكرية). وكذلك صورت الحضارات الموجودة فى الدول المسيطر عليها بأنها حضارات التخلف والتراجع للخلف، حضارة الفقر

والجهل والمرض، وفى إطار هذا الإبهار للدول المتخلفة بدأت أزمة الثقة فى كل ما هو موجود فى هذه المجتمعات ابتداء من عدم الثقة فى أساليب الإنتاج، أو أساليب المعيشة، أو أساليب التعليم،... وانتهاء بعدم الثقة فى النفس بشكل عام. وقد أدى ذلك إلى شبه الانهيار النفسى لهذه المجتمعات التى أصبح أفرادها يعانون من مركب نقص حضارى أفقده الثقة فى كل شئ يملكه ابتداء من تاريخه وحضارته وتراثه إلى مكونات ذات نفسه، ومن ثم كان رد الفعل هو النقل والتقليد والمحاكاة دون وعى أو تمييز سواء فى مجال العلم أو فى مجال الإنتاج أو فى مجال الاستهلاك.

وقد كان مجال العلم والتعليم أخصب المجالات للنقل والتقليد حيث فقدت الكتابات الوطنية أهميتها وأصبحت للكتابات الغربية احترامها، وقلد الكتاب فى الدول المتخلفة أسلوب الكتابات الغربية وسارت الكتابات إلى نقل الفكر فى شتى المجالات من العالم الغربى دون وعى بما له من آثار سلبية أو إيجابية على المجتمع، وقد ساعد على ذلك خلق الازدواجية فى مجال التعليم، حيث أنشأت المدرسة الابتدائية العامة لتوازى التعليم الأزهرى. كما سبق أن رأينا، لتنافس وتحل محل الكتاتيب الموجودة فى القرية المصرية[1] التى كان لها الفضل فى محو أمية الفلاح المصرى وتهيئة البعض منهم للتعلم فى مراحل أخرى تالية، فضلاً على تفتح النشئ على القيم الإسلامية وربطه باللغة العربية فى التعبير، والتى حلت محلها اللغة الإنجليزية التى أخذت تتصاعد فى أهميتها لأن التحدث بها أصبح من سمات التقدم والتحضر[2]. فضلاً على الاهتمام بدراستها فى كافة مراحل التعليم ابتداء

(١) كان من الممكن أن تنتهى الكتاتيب فى القرية المصرية وبالتالى يختنق التعليم الدينى الأزهرى، وكذلك كان من الممكن أن تنتهى اللغة العربية وتحل محلها اللغة الإنجليزية كما حدث فى غالبية دول الاستعمار الإنجليزى، إلا أن قانون الجندية فى مصر كان يعفى الشاب المصرى من التجنيد إذا ما دفع للدولة عشرون جنيهاً ذهباً أو كان حافظاً للقرآن الكريم، ولما كان المبلغ النقدى (البدلية) كبيراً جداً حيث كان أردب القمح لا تزيد قيمته النقدية عن أربعون قرشاً فلقد أقبلت جموع الفلاحين بأولادهم على حفظ القرآن بالكتاتيب للهرب من ذل الجندية وقهرها حيث سيطر على الجيش المصرى عناصر أجنبية سواء عثمانية وجراكسة أو إنجليزية فيما بعد. وهكذا حفظ الله القرآن فى الصدور وكذلك قويت اللغة العربية ولم يستطع المستعمر احلال لغته كاملة كلغة رسمية أو عامة فى مصر.

(٢) ويشير إلى ذلك خفياً الأستاذ نجيب محفوظ الكاتب الروائى المصرى الذى يؤرخ للمجتمع المصرى وللتحولات النفسية للإنسان المصرى عبر الزمن من خلال رواياته، ففى الجزء الثالث من ثلاثيته يظهر بطل الأجيال الثلاثة وفيلسوف الرواية "كمال" مسلماً متديناً ذو قيم أصيلة فهو يصلى دائماً ويزور سيدنا الحسين ويتبرك به ومع ذلك يقضى أسعد أوقاته فى التفرغ بقراءة "منبعا الدين والأخلاق" عند برجستون

من التعليم الابتدائى حتى كافة مراحل التعليم. ولازال موجوداً من أثاره استمرار الدراسة فى بعض كليات الجامعات المصرية باللغة الإنجليزية مثل كليات الطب والهندسة والعلوم، بل ونجد من أثار بقاء هذا النمط التابع من الفكر عودة نظام التعليم باللغة الإنجليزية فقط وتراجع اللغة العربية فى المدارس التى فتحت أخيراً لتدرس باللغة الإنجليزية كافة المواد وتصبح اللغة العربية مجرد لغة تدرس فقط وليست أداة لاكتساب المعرفة والثقافة والتفاهم بين أفراد المجتمع وهو وضع مقلوب للتعليم لا يوجد فى أى دولة متقدمة. بل أكثر من ذلك نجد من يرفع الدعوة لإعادة التدريس باللغة الإنجليزية من بقية كليات الجامعات المصرية.

أما فى مجال الاستهلاك فلقد كان التأثير شاملاً ابتداء من ملابس الإنسان إلى مقتنياته، إبتداء من مسكنه إلى مقتنياته الشخصية التى تحولت تبعاً لأسلوب حياته، فالذى يلبس الملابس الأوروبية والياقات العالية إنسان عصرى ومتقدم والذى يحتفظ بلباسه القومى إنسان متخلف وكذلك من يأكل على المنضدة ويستعمل أدوات الطعام الأوروبية متحضر، ومن يقتنى المذياع ويلبس الساعة المعصمية ويدخن البايب ويستعمل غير ذلك من أدوات المعيشة الأوروبية فهو إنسان متطور، أما غير ذلك فهو رجعى متخلف. وهكذا

= وليس عند الإمام محمد عبده أو الإمام الغزالى وهم قيادات الفكر المصرى والإسلامى. وهكذا فإن القيم وهى أهم مكونات الفكر ومحددات السلوك أصبحت تستقى هى الأخرى من مجتمع أخر مختلف. وكذلك يظهر الاستسلام فى كثير من الدول المتخلفة حيث يعبر عن ذلك ما قاله جواهر لال نهرو أحد المفكرين الهنود ورئيس وزرائها فى الخمسينات، بالرغم من أن حضارتنا قد احتفظت بشكلها الخارجى، إلا أنها فقدت مضمونها الحقيقى، وهى تقاتل بهدوء ويأس ضد هذا العدو القوى الجديد، ألا وهو حضارة الغرب الرأسمالى. ولسوف تستسلم فى النهاية لهذا القادم الجديد، ذلك أن الغرب يعنى العلم، والعلم يعنى مزيداً من الغذاء للملايين الجائعة... وحينما تصنع الهند لباسها الجديد وهى لابد أن تفعل ذلك فإن القديم سوف يتداعى وينهار.

G. Nehru, The Discovery of India, John Doy, New York, 1945.

ويجب أن نذكر بأن الهند فى استلامها للحضارة الغربية وإتباعها أخيراً لنمط الإنتاج الرأسمالى اقتصادياً وسياسياً، تعتبر مثالاً صارخاً للفقر رغم التقدم الصناعى والتكنولوجى حيث تصل نسبة الفقراء إلى ٦٣,٦% من السكان، وهناك ٣٦,٩% من إجمالى السكان لا يستطيعون الحصول على ٣,٥ روبية فى اليوم، أى ٠,٢ دولار.

- د. سعيد الخضرى، الفكر الاقتصادى الغربى فى التنمية، نظرة انتقادية من العالم الثالث، دار النهضة العربية، القاهرة، عام ١٩٩٠.

كان الإيحاء النفسى واشعار الفرد بدونيته واشعاره بفقره وعجزه ما لم يدخل فـــى نمـــط الاستهلاك الأوروبى الجديد، وفى إطار هذا النمط من التفكير كان التغير فى نمط الاستهلاك الذى يعتمد فى غالبيته على الإنتاج الأوروبى، وفى إطار فقدان الثقة فى الذات تم افتقـــاد الثقة فى المنتجات المحلية وأصبحت المنتجات الأوروبية علامة الجودة والتقدم فى نفس الوقت. وهكذا فإن التبعية الفكرية أصابت هدفها الأصيل فى ربط المســتهلك فـــى الـــدول المتخلفة بالدول المتقدمة عن طريق أنماط الاستهلاك التى تبلورت نتيجة للسيطرة الفكرية أو التبعية الفكرية لإنسان الدول المتخلفة بالعالم الغربى.

ونظراً لأن التأثير العقلى كان قوياً ومستهدفاً لغرض محدد وهو تعميـــق تبعيـــة البلاد المتخلفة وضم أسواقها كأسواق للمنتجات الأوروبية فإن الفائدة لابد أن تعود عليها بقدر غلبة نمط الاستهلاك التابع الذى ساد هذه البلدان، ويعود فى نفس الوقت على الدول المتخلفة بالخسارة الجسيمة على المدى الطويل فى سيادة الاتجاهات الاستهلاكية التافهـــة وغير الضرورية واضعاف الطاقة الإنتاجية للمجتمع سواء عن طريـــق ضـــعف الادخـــار والاستثمار أو عن طريق عدم الاقبال على المنتجات المحلية لضعف الثقة فيها.

ولقد وصل غرق شعوب الشرق عامة فى التبعية الفكرية إلى حد أنه لـــم يعـــد يستطيع أو يتجاسر أحد من أفرادها على أن يلبس أو يسكن أو يأكل بالطريقة التى تناسب بيئته، فالخوف والرعب من الاتهام بالتخلف يدفع الكل لأن يلبس ويسكن بالطريقة التـــى يعيش بها السادة الأوروبيين رغم اختلاف البيئة. ورغم أن ذلك التصرف قد يعده البعض بسيط وهين، إلا أنه فى الواقع له دلالة فى منتهى الخطورة على أن شعوب الدول المتخلفة أصبحت لا تستطيع أن تقرر لنفسها حتى الأمور الحسية التى تمس ذات الإنسان، فلم يعد الفرد يجسر على التساؤل بينه وبين نفسه حول ما إذا كان الجلباب أنسب للجو الحـــار أم البدلة الأوروبية (بل لا يتجاسر على التساؤل حول ما إذا كان ضرورياً أن تكون الجاكيت مفتوحة من الخلف عام ٢٠٠٠ أم لا)، أو ما إذا كان ضرورياً أن يتناول طعامـــه علـــى المنضدة والجلوس على الكرسى أم الجلوس على الأرض أمام الطبلية، وما هو الأنســـب لظروفه أو لصحته[1]، كل ذلك يعكس السيطرة الفكرية والعجز الدفين على اتخاذ القرار أو

---

(١) من المعروف أن الشعب اليابانى مازال يأكل على مائدة مثل الطبلية، وأنـــه لا يســـتعمل أدوات المائـــدة الأوروبية، بل يستعمل زوج من العصى الخشب فى تناول الطعام ورثها من أجداده منذ آلاف السنين.

تحديد ما هو الأنسب وغير الأنسب والملائم وغير الملائم من أنماط الاستهلاك حتى الشخصى البحت منها.

ولقد عنى كاتب إسلامى عبقرى بحقيقية التبعية الفكرية فى مجال الاستهلاك وتصور ما لابد أن ينتج عنها من مشاكل منذ أكثر من مائة عام وهو المفكر جمال الدين الأفغانى فقال : "الذين قلبوا أوضاع المبانى والمساكن وبدلوا هيئة المأكل والملابس والفرش والآنية، وسائر الماعون، وتنافسوا فى تطبيقها على أجود ما يكون منها فى الممالك الأجنبية، وعدوها من مفاخرهم... فنسفوا بذلك ثروتهم إلى غير بلادهم، وأماتوا أرباب الصنائع من قومهم... وهذا جدع لأنف الأمة، يشوه وجهها، ويحط بشأنها... ولقد علمتنا التجارب أن المقلدين من كل أمة المنتحلين أطوار غيرها يكونون فيها منافذ لتطرق الأعداء، وطلائع لجيوش الغالبين وأرباب الغارات، يمهدون لهم السبيل، ويفتحون الأبواب ثم يثبتون أقدامهم[١].

وفى مجال الإنتاج تظهر آثار التبعية الفكرية واضحة جلية حيث استطاعت الدول المسيطرة اقناع الدول المتخلفة إلى حد التسليم الكامل بالمقولات الكاذبة والأفكار السطحية التى تدعى بها الدول الأولى، وكذلك تم تشويه النظريات العلمية واستخدامها بأساليب ملتوية لتحقيق أهداف الدول المسيطرة فى إحكام السيطرة والتبعية على أساليب الإنتاج فى الدول المتخلفة. وكانت المحصلة أن أصبح التفكير الذاتى مشلولاً فى مجال الإنتاج وحل محله التفكير الأوروبى والتفسير الخاطئ للأحداث ومن ثم اتخاذ قرارات خاطئة من قبل الدول المسيطرة تنفذها الدول المتخلفة دون وعى منها بمصلحتها على المدى القريب أو البعيد، وبذلك أصبحت سوقاً ليس لاستقبال السلع فقط ولكن لاستقبال الجهل وترويجه.

فلقد كان للمقولة التى سقطت فى وعى الإنسان المصرى أن مصر هبة النيل وأنها لا تصلح إلا للزراعة، وأن الإنسان المصرى خلق على ضفاف النيل وأنه لا يصلح إلا لعمل واحد اختارته له العناية الإلهية (فى ضوء نشر ودعم المذهب الطبيعى) وهو الزراعة أكبر الأثر فى دعم النشاط الزراعى وعدم الاهتمام بالنشاط الصناعى والتشكك فى إمكانية نجاحه، وبالطبع فإن هذه المقولة لن تخدم إلا فى تحويل مصر إلى مزرعة للقطن

---

(١) الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغانى، تحقيق وتقديم د. محمد عمارة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، عام ١٩٦٨، ص٩٥-١٩٧.

والمحاصيل. ويمكن أن تنطبق هذه المقولة على كافة شعوب الأرض، فكل شعوب العالم تركزت وتجمعت حول مصادر المياه وأهمها الأنهار، وكل العالم اشتغل بالزراعة أولاً إلا أنه تحول إلى الصناعة وأصبحت الصناعة النشاط الأساسى فى الدول المتقدمة، إلا الدول المتخلفة لابد أن تظل عند مستوى الاقتصاد التابع وهى لذلك لابد أن تظل عند مستوى النشاط البدائى، ولذلك لابد أن يتم توجيه الفكر إلى ما يناسب ذلك أو ما يفرض ذلك على سلوك الأفراد، فسلوك الإنسان وخياراته تنبع من نمط تفكيره ولذلك كان تشويه الفكر وخلق التبعية الفكرية ضماناً لتجريد العقل من عقلانيته وليصبح أداة للتنفيذ دون الوعى بمدى مناسبة الفكر والقرار لظروفه، ومن ثم عدم الخروج عنه أو تحديه بابتداع ما يناقضه أو يخالفه.

ولا أدل على عمق التبعية الفكرية والتسليم بأن مصر بلد لا تصلح إلا للزراعة بل ونسيان قدرات الإنسان المصرى الخلاقة فى كافة مجالات الإنتاج منذ بدء التاريخ وعلى ضفاف النيل، وكذا تجربته الرائدة فى التصنيع فى القرن التاسع عشر وهى أيضاً على ضفاف النيل، أن التجربة الثانية لتصنيع المجتمع المصرى تصنيعاً شاملاً فى ستينات هذا القرن كانت تواجه بقايا هذا النمط الفكرى حتى داخل المثقفين وبعض من وصلوا إلى مراكز فكرية مرموقة حيث عارضوا التصنيع الشامل، واحتجوا بقدرات الإنسان المصرى الزارع الأول فى العالم والذى لن يفلح فى الصناعة الشاملة، وإن كان قد سلم البعض فى أن تكون الصناعة فى إطار الزراعة أى تقتصر على التجفيف والحفظ والتعليب للإنتاج الزراعى فقط. وهذا يعكس أثر الأنماط الفكرية التى سبق أن ترسبت والتى لا تثق فى أى شئ أو عمل يقوم به أبناء الدول المتخلفة حتى تظل عند حد التخلف والركود وعدم الاقدام على النشاط الصناعى أو أى نشاط أخر يخرج هذه الدول من حظيرة التبعية، ولقد أصبح واضحاً للعيان أن المجتمع المصرى أخرج للعالم ليس عمال فى الصلب والكيماويات والأسلحة الخفيفة بل أخرج العلماء المعدودين فى العالم وكذا غالبية العالم المتخلف، وأن الدول المتخلفة تستطيع أن تشغل التقدم فى كافة المجالات ابتداء من النشاط الصناعى إلى كافة أوجه الأنشطة الإنتاجية الأخرى ولا ينقصها إلا التخلص من الأنماط الفكرية السابقة ومن ثم استعادة الثقة فى النفس كاملة وكذا توافر إرادة التطوير والتنمية أيضاً كاملة[1].

---

(١) تبذل الدول المتقدمة الآن قصارى جهدها فى حرمان الدول المتخلفة من عقولها المفكرة والمبدعة وذلك عن طريق استنزاف العقول المفكرة فيها من العلماء، بل ومن المتخصصين والفنيين، ففى العالم العربى-

وإلى جانب هذا التأكيد الفكرى الذى فرض تقسيم العمل الدولى المتحيز للدول المسيطرة حيث تتخصص الدول المتخلفة فى الإنتاج التقليدى وتتخصص الدول المتقدمة فى الإنتاج الصناعى وفير التكنولوجيا، فلقد استخدمت أخيراً نظرية النفقات المطلقة والنسبية لريكاردو كأساس علمى لتأكيد الاقناع العقلى بنمط التخصص وتقسيم العمل الدولى المفروض. وكان استخدام هذه النظرية التى تحض على حرية التجارة الدولية على أنها حقيقة علمية مقدسة لا يمكن انكارها ولا يمكن اثبات عكسها، وأنها دائماً تحقق مصالح متبادلة لكافة أطراف التبادل، إذ تعتمد على توجيه كل بلد إلى تخصص إنتاجى معين يعتمد على وفرة الإنتاج، وأن مخالفة هذه النظرية بالحد من التبادل الدولى عن طريق أسوار الحماية الجمركية أو تطبيق نظام الحصص أو الإقدام على أى إجراء يعوق حرية التبادل يكون فى غير مصلحة الدول التى تقدم على ذلك. وما دامت الدول المتخلفة لديها الموارد الطبيعية والعمل الوفير فإنها تتخصص فى إنتاج المواد الأولية "زراعية استخراجية" وبأساليب كثيفة العمل لتوافر هذا العنصر ولتكون بعيدة عن النشاط الصناعى بما يحتاجه من رأسمال مكثف وخبرات نادرة لا توجد لديها، وسوف تتكفل حرية التجارة الدولية بإشباع حاجاتها من هذه السلع التى تنتجها البلاد المتقدمة وسوف يكون التبادل على أساس أسعار أرخص فى كل من طرفى التبادل.

وإذا كانت هذه النظرية قد اكتسبت قبولاً فكرياً كبيراً فى الدول المتخلفة فإن هذه النظرية لا يطبقها ولا ينادى بتطبيقها إلا الدول المتفوقة اقتصادياً، فلقد كانت الرسوم الجمركية وأساليب حماية المنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية هى جوهر سياسات التجارة الخارجية بكافة الدول الأوروبية فى فترة تحولها من الزراعة الصافية إلى الصناعة الصافية، إلا أن إنجلترا الدولة الوحيدة التى بدأت بعد الحرب النابليونية فى التحول إلى السياسة الجديدة سياسة حرية التجارة الدولية بعد أن حصلت على أغراضها من الحماية التى كانت تنشدها سابقاً. وقد مهد لتلك السياسة وأقنع بها كتابات دافيد هيوم وريكاردو ووضعوا الإطار النظرى لذلك، وكان السبب فى هذا التحول هو وصول الصناعة

= نجد أن نسبة من تركوا العالم العربى للخارج منذ ١٩٥٠ هى ١ : ٦ من خريجى الجامعات العربية وبنسبة ١ : ٣ من الحاصلين على درجة الماجستير والدكتوراه، وهو ما يؤثر بالقطع على تكوين العقلية الواعية العربية والتطوير المستقل لاقتصادياتها.

- A. Zahlan, The Development of Arab Man Power as Integrative Factor of Arab World. مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، أبريل ٧٦

البريطانية إلى حد من القوة لا تخشى فيه المنافسة الأجنبية، ومن ثم بدأت فى تخفيض الرسوم الجمركية وتحرير التجارة الخارجية. ولم يقم أى مجتمع أوروبى بتحرير التجارة الدولية وإسقاط الحماية الجمركية إلا بعد التأكد من قوته الاقتصادية ولذلك فإن إسقاط الحماية للصناعات والمنتجات الوطنية كان فى كل بلد بالقدر الذى يحقق مصالحها. ورغم ذلك فلقد قامت الدول الأوروبية مجتمعة فى أوائل الثلث الأخير من القرن التاسع عشر بإجراءات الحماية من جديد وتقييد حرية التجارة الدولية عندما شعرت بقوة الصناعة الأمريكية وتوسع الزراعة الأمريكية، وهكذا عاد التحول إلى إجراءات الحماية الشديدة وتقييد حرية التجارة بل وانتهاج وسائل عدوانية فى الأسواق العالمية[١].

وهكذا فإن نظرية التجارة الدولية "النفقات النسبية" لم تكن شيئاً مقدساً للذين قدموها ولكنها كانت فقط ورقة رابحة للعب بعقول الآخرين ولتحقيق مصالح قوية فى الدول المتخلفة، فكما يقول "دلونيل رابينز" أنه من الصعب جداً العثور على حالة واحدة أوصى فيها الاقتصاديون الكلاسيك إنجلترا بأنه يجب عليها أن تضحى بشئ من أجل رخاء بقية العالم، فعندما كانوا ينادون مثلاً بحرية التجارة الدولية كسياسة عامة لم يكن ذلك على أساس أن حرية التجارة شئ لمصلحة العالم، وإنما كان ذلك لمصلحة بلدهم فقط[٢]. وقد تضمن تقرير للأمم المتحدة عام ١٩٥٣ فصلاً بعنوان: عقبات أمام المنافسة الأوروبية فى السوق الأمريكية، وتضمن العرض موضوعات الدعم والتعريفات الجمركية سواء من حيث سعرها أو تعقد إجراءاتها وغموض السياسات، واعتبارات الأمن القومى- وأشار التقرير إلى الحالات التى ترتفع فيها التعريفة إلى ٥٠% أو ٧٠% أو ٩٠%. وهذه الشكوى الأوروبية كانت فى نفس الفترة التى شهدت ضغط الولايات المتحدة لكى تقبل أوروبا فتح أبوابها للتجارة "الحرة" أى صادرات أمريكا إليها، واستخدمت فى ذلك شروط القروض والمساعدات[٣].

---

(١) دكتور أحمد بديع، الاقتصاد الدولى، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة عام ١٩٨٢، ص٢١٦-٢٣٠.

(٢) نقلاً عن ميردال، G. Myrdal, Economic Theory and Under-Developed Regions, London, Duckworth, 1956, P. 114.

(3) Economic Survey of Europe Since The War, Geneva, 1953.
A. Kirasnow, The USA and Western Europe, Economic Relations After War II, Progress Publishers, PP. 62-63.

- كذلك يراجع فى استمرار قواعد اللعبة نفسها حتى الآن والتى يقوم بها صندوق النقد مع البنك الدولى بالنسبة للدول المتخلفة، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية، مرجع سابق، ص٣٣٠-٣٨٦.

ومازالت الأنماط الفكرية السابقة موجودة حتى الآن فى عقــول أبنــاء الــدول المتخلفة وتشكل ارتباط التبعية الذى مازال لم ينفصم سواء فى مجال الفكر والتعلــيم أو الاستهلاك أو الإنتاج وإن تغيرت أشكاله لتناسب تغير الظروف والمواقف، إلا أن التبعيــة الفكرية مازالت قائمة وتشكل عقبة كؤود فى تحرير الإرادة الذاتية للمجتمعات المتخلفــة. ولا أدل على ذلك من أن الدول المتخلفة حتى الآن لم تستطع أن تعى واقعها ولا أن تحدد مسارها فى تطوير اقتصادياتها تطويراً ذاتياً دون الاعتماد على الأنماط الفكرية المستوردة وعلى النظريات الاقتصادية التى ثبت فشلها فشلاً تاماً مثل النظرية الكلاسيكية.

فمن الثابت أن الدول المتخلفة التى حاولت تطوير مجتمعاتها اقتصادياً واجتماعياً اتبعت أساليب تنميته نابعة من نظريات اقتصادية ثابتة الفشل واستعانت بمنظور التطوير الذى حدث فى أوروبا الغربية، ولذلك كان لابد أن تصل هذه الجهود إلى طريق مسدود بل وإلى تعميق التخلف وإلى زيادة الارتباط والتبعية فى كثير من هذه البلدان. فالمعروف أن الكساد العالمى الكبير عام ١٩٢١ أثبت بيقين فشل النظرية الكلاسيكية وعجزت كل الجهود التى قامت على آليات هذه النظرية عن اخراج المجتمعات الأوروبية من الازمة بــل لقــد دفعت الدول المتقدمة إلى الحرب العالمية الثانية فى النهاية.

الفصل العاشر . آليات خلق التبعية الفكرية

تتعدد الآليات والأدوات التى تستخدمها دول الشمال المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية لفرض التبعية على دول الجنوب المتخلفة، بل ومحاولة فرضها على دول أقل تطوراً منها، مثل المحاولات التى بذلت داخل المجتمع اليابانى عقب هزيمته فى الحرب العالمية الثانية، والمحاولات المستميتة المستمرة حتى الآن لخلق التبعية داخل المجتمع الصينى. وتتعدد هذه الآليات والأدوات تبعاً للمجالات والأنشطة التى تستخدم فيها. فتأتى فى البداية ازدواجية اللغة والثقافة والقيم الأخلاقية لكونها أهم هذه الآليات والأدوات، ثم يأتى الفكر المضلل فى مجال التنمية الاقتصادية.

ولعل دول العالم الرأسمالى الصناعى المتقدم لم تدخر وسعاً، ولم تترك طريقاً، ولم تتوقف لحظة واحدة عن بذل كل الجهد من أجل استمرار تبعية دول العالم الثالث لها بعد سقوط وانتهاء طريقة الاستعمار الكولونيالى كوسيلة استمرت قرون للحفاظ على هذه التبعية. ذلك أن التبعية تعنى شيئاً واحداً هو أن تتغذى الدولة الأعلى تطوراً على الدولة الأقل تطوراً، وأن تزداد رفاهية شعوب الدول المتبوعة على حساب رفاهية شعوب الدول التابعة. ولو أن الأمر لا يحقق للدول القوية مصالح معتبرة، لما كانت مغامرات الولايات المتحدة الأمريكية من فيتنام إلى العراق، ولو أن الأمر عمل إنسانى شريف تقوم به دول الشمال المتقدم لمساعدة دول الجنوب المتخلف لكانت الصومال أولى بالمعونات من إسرائيل ومصر. وسوف نناقش كل آلية من آليات التبعية فى مبحث مستقل.

المبحث الأول. الازدواجية فى التعليم

الازدواجية تعنى شيئاً واحداً أو شأن واحد أصبح له شأنان، كـالطريق الواحـد الذى كان مخصصاً للذهاب، أصبح طريقان للذهاب والإياب. وقد يكون الشيئين متكـاملين ويؤديان معاً وظيفة واحدة ويحققا نتيجة واحدة مثل وجهى العملـة مختلفـان إلا أنهمـا يؤديان وظيفة واحدة (التداول)، ويحققان نتيجة إيجابية واحدة، وهى الحصول على سـلع أو خدمات بقيمة هذه العملة بوجهيها معاً. ولكن قد يكون الشيئان محققان لوظيفة واحدة، ولكنهما يحققان نتائج مختلفة أو متباينة، عادة ما يكون أحد هذه النتائج إيجابية والأخرى سلبية. وينطبق ذلك الوصف الأخير على التعليم المزدوج باللغة الوطنية واللغة الأجنبية، فكلاهما يؤدى وظيفة واحدة (التعليم)، إلا أن نتائج كل منهما متباينة، وأثر كـل منهمـا مختلف بالنسبة للمجتمع الذى تسوده هذه الازدواجية التعليمية.

وقبل أن نوضح ازدواجية التعليم كأداة للتبعية الفكرية نورد ما قاله الفيلسـوف الألمانى "نيتشة" على لسان زرادشت حكيم قارة أسيا: "وهذه آية أسوقها إليكم، كل شـعب له لغته الخاصة عن الخير والشر لا يفهمها جاره، لقد اخترع لغته عن عاداته وحقوقه"(١). ذلك أن الكلمة الواحدة فى كل لغة تحمل إلى العقل تصوراً خاصاً لا تحمله نفس الكلمة فى لغة أخرى، فكل كلمة لها معنى فى الخيال الشعبى لشعب تختلف عن معناها فـى الخيـال الشعبى لشعب أخر". فإذا كنا بصدد اللغة العربية فى مصر مثلاً فى فترة إعلاء الاسـتقلال الوطنى وإعلاء الذات (٥٣-١٩٧٤)، فإن كلمة "غناء" أو "يغنى" سوف توجه عقل السامع إلى غناء ذو أدب جم وذوق رفيع فى الالقاء، وهدوء منظم وسمو للمشاعر فى الاستماع. أما كلمة "Sing" أو "Singing" فى الولايات المتحدة الأمريكية فسوف توجه عقل السامع للكلمة إلى الصخب والضجيج والرقص والابتذال. وكذلك لـو كانـت الكلمـة "فـرس" أو "فروسية"، فسوف تحمل إلى العقل جمال الفرس ورشاقته وسرعة عدوه مع قدرته علـى التمختر فى هدوء والرقص على قدمين فقط، والكلمة الأخرى "فروسية" سوف تحمل إلـى العقل الأخلاق الفاضلة والشهامة والايثار، أى أخلاق الفروسية العربية النبيلة. أمـا فـى

1- Friedrich Nietzche, The Portable Nietzce, ed., W. Kaufmann, Viking Press, New York, 1954, PP. 160-161.

اللغة الأمريكية كلمة 'Horse' تنقل إلى العقل صورة الفرس الذى يعدو كـالريح وعليـه الامريكى ذو المسدسين يطلقهما يميناً ويساراً ليقضى على أى عارض له، أمـا الكلمـة الأخرى 'Horsemanship' فتنقل إلى العقل صورة من أجادوا ركوب الخيل لمحاصـرة البقر والعبيد فى المزارع الواسعة عند بداية نشأة الولايات المتحدة التـى كـان يملكهـا المغامرين والمهاجرين إلى الأرض الجديدة. وأخيراً أنظر إلى مدلول كلمة "إمرأة" أو "أنثى" فى اللغة العربية، فإنها تنقل إلى العقل صورة المرأة التى وصفها زهير بن أبى سـلمة : هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة ∴ لا يشتكى قصر منها ولا طول. أمـا نفـس الكلمـة فـى المجتمع الأمريكى 'Female' فتنقل إلى العقل صورة المرأة المتبرجة المبتذلة ذات الجمال الملوث بالفحش.

وعلى ذلك فإن اللغة تشكل العقل وتحدد نمط التفكير، وبالتالى تجعـل للإنسـان سلوكاً عاماً مختلفاً يشكل مزاجه الخاص الذى يتميز به. كما أن اللغـة تشـكل وجـدان الشعوب وتخلق تعاطفاً بين الناطقين بها، فأقرب الناس للعربى المغترب فـى أمريكـا أو إنجلترا الناطق بالعربية، وأيضاً أقرب صديق للأمريكى والإنجليزى المغترب فـى العـالم العربى هو الناطق بالإنجليزية. فاللغة وعاء يجمع عقول المتحدثين بها ويلـم بقلـوبهم ويخلق بينهم تجانساً يقترب بهم من التوحد، ففى الغالب يكون لهم حكم واحد على الأمور والقضايا العامة وربما الخاصة، ويكون تعاطفهم حاد متوقد تجاه ما يستحق التعاطف دون سبق اتفاق بينهم، وبارد حتى اللامبالاة فى ما لا يستحق الاهتمام من أى منهما، ذلك أنهم نسخاً مكررة من العقل والوجدان جمع بينهم لسان اللغة الواحدة.

وتبعاً لما تقدم لا تجد دولة واحدة من دول الشمال الصناعى المتقدم يتعلم فيهـا أبناؤها إلا بلغة وطنهم دون غيرها، حتى تلك الدول التى تخلفت فـى مضـمار التصـنيع والتقدم مثل ألمانيا بالنسبة لإنجلترا، فلقد سبقت إنجلترا ألمانياً فى مجال التصنيع والتطور التكنولوجى بحوالى مائة عام، ومع ذلك فإن ألمانيا لم تعلم أبنائهـا باللغـة الإنجليزيـة ليستطيعوا التعرف على كيفية بناء الصناعة وأساليب التطوير التكنولوجى وبقية العلـوم المرتبطة بهما ليحدث التقدم السريع فى ألمانيا، بل لقد حدث العكس، لقد احتفظت للتعليم باللغة الألمانية، وأغلقت الباب على العملات والنقود الأجنبية، ورفعت الحواجز الجمركية لمنع السلع الواردة من الخارج، واعتمدت على ذاتها فى بناء اقتصـاد وطنـى متكامـل، وتكنولوجيا وطنية زائدة، وشخصية قومية بارزة داخل أوروبا والعالم. واحتفظت بكل ما

هو ألمانى ابتداء من اللغة الألمانية لدرجة أن الأجنبى داخل ألمانيا يصعب عليه التفاهم مع أهلها، إذ المبدأ الذى يتمسك به الغالبية الساحقة من الألمان "إذا كنت فى ألمانيا لابد أن تتحدث الألمانية احتراماً للبلد الذى تستضيفك والأرض التى تحملك".

وليس معنى ذلك أن نقضى على تعلم اللغة الأخرى وليكن الإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية أو العبرية... الخ، بل يجب ان يظل تعلم اللغات الأجنبية موجوداً داخل برامج التعليم، ولكن فى حدود تعلم اللغة للاطلاع على المعرفة العلمية والتطور والتقدم الذى يحدثه الآخرين والتفاهم معهم فى هذه الحدود، ولذلك فإن إتقان اللغة الأجنبية سوف يكون لمستويات محدودة للغاية من العلماء والمتخصصين وغيرهم من الذين يوكل إليهم التعامل مع العالم الخارجى، والمرتبطين بالعالم الخارجى بعمل أو خدمات مؤداه. وهذا هو الموجود فى دول العالم المتقدم فى الشمال ففى الولايات المتحدة الأمريكية من يتعلم اللغة الفرنسية إلى جانب لغته الأصلية الإنجليزية، ومنهم من تعلم العربية، والصينية وغيرها من اللغات، بل إن الجامعات فى أمريكا وفرنسا وإنجلترا بها اقسام علمية للأدب العربى تمنح درجات علمية فى الأدب العربى حتى درجة دكتوراه الفلسفة. وهذا لإخراج أمريكيين مخصصين فى الشئون العربية، أما الوضع العام فهو أن كل أمريكى أو إنجليزى أو يابانى من الحضانة إلى أخر مراحل التعليم يتعلم باللغة الوطنية، وكل العلوم تطرح على الطالب طوال مراحل تعليمه بلغته الوطنية، ولغة الخطاب المتداولة طول مراحل التعليم بين الأستاذ والطالب وبين الطالب والطالب هى اللغة الوطنية.

ومع كل ما تقوم به الدول الصناعية المتقدمة فى الشمال بالنسبة لأبنائها ومواطنيها، فإن كل دولة من هذه الدول تسلك سلوكاً مختلفاً عن داخل دول العالم المتخلف. فالولايات المتحدة الأمريكية، وقبلها كانت إنجلترا تبذل قصارى جهدها ليكون التعليم فى الدول التى ترغب فى تبعيتها إليها باللغة الإنجليزية- فنجد الجيل الواحد فى الدولة موزعاً على مدارس تقوم بتدريس كل المواد العلمية باللغة الإنجليزية ما عدا مادة واحدة هى اللغة العربية، وتتزيد بعض المدارس فى فرض الخطاب بين المدرسين والإدارة والطلاب والطلاب باللغة الإنجليزية فى غير قاعات الدراسة، أى فى التعاملات اليومية والحديث الممتد طوال وجود الطلاب داخل المدرسة. ويعتبر هذا السلوك الأخير من الميزات النسبية المحددة لجدارة المدرسة وتفوقها على غيرها التى يقتصر الخطاب فيها باللغة الإنجليزية على قاعات الدروس- أما بقية أبناء نفس الجيل فيتوجهون إلى مدارس

عربية تدرس كل المواد العلمية باللغة العربية باستثناء مادة اللغة الإنجليزية أو الفرنسية، أو كلاهما معاً، ويقتصر التدريس لكلاهما على تعليم اللغة من حيث هي لغة أجنبية فقط.

ويمتد التعليم باللغة الإنجليزية أو الفرنسية إلى الجامعات فنجد جميع الكليات يتم التدريس فيها باللغة الإنجليزية مثل جامعات دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء السعودية، أي كل من عُمان وقطر والبحرين والكويت والإمارات، فهذه الدويلات حولت التدريس في الكليات النظرية مثل الإدارة والاقتصاد والآداب وغيرها من كليات العلوم الإنسانية إلى اللغة الإنجليزية بدءً من عام ١٩٩٠، ولم يستثنى إلا كلية الشريعة والقانون التي تغلب على التدريس فيها اللغة العربية تبعاً لدراسة الشريعة الإسلامية التي عمادها القرآن الكريم، أما الكليات العملية مثل الطب والهندسة والعلوم وغيرها، فلقد نشأت لأول وهلة إنجليزية اللغة في كل موادها العلمية منذ بدء وجودها. ولقد علق طالب من المعترضين على تغيير لغة التدريس إلى الإنجليزية في كليات العلوم الإنسانية والذي قدم التماساً مع زملائه للوالد الكبير رئيس الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله (حسب تعبير الطلاب) فقال : "لقد أصبحت جامعة الإمارات العربية المتحدة، جامعة الإمارات الأمريكية المتحدة".

وفي العالم العربي يتم التدريس باللغة الإنجليزية أو الفرنسية في كل الكليات العملية باستثناء سوريا والجزائر، والتدريس باللغة العربية في كل كليات العلوم الإنسانية إلا أنه إزاء الضغوط الأمريكية المتوالية والمتنوعة على العالم العربي في الربع الأخير من القرن العشرين بشكل همجي وصل إلى التدخل في الشئون الداخلية للبلاد العربية والإسلامية تحولت الكليات الإنسانية إلى كليات مزدوجة يتوزع فيها الطلاب المقبولين بالكلية إلى قسم يتلقى المعرفة باللغة العربية لكل المواد العلمية، وقسم أخر يتم فيه التدريس لنفس المواد العلمية باللغة الإنجليزية، وقسم ثالث يتم فيه التدريس لنفس المواد العلمية باللغة الفرنسية. وبالتالي انقسم الطلاب إلى ثلاث فئات فقدت في مجموعها التجانس والتوحد، وحل محلها التباعد والجفاء، والتعالي والغرور والتكبر والتباهي من طلبة الأقسام التي تدرس باللغات الأجنبية، إذ يدفعون مصروفات للدراسة تصل إلى أكثر من عشرين ضعف المصروفات التي يدفعها طالب الأقسام العربية، هذا فضلاً على طلاب الجامعات الخاصة في مصر التي تتم الدراسة بها باللغات الأجنبية، الإنجليزية كالجامعات الخاصة المصرية والجامعة الأمريكية في القاهرة، والفرنسية في الجامعة الفرنسية

والألمانية فى الجامعة الألمانية، والطلاب فى هذه الجامعات يدفعون مصروفات تصل إلى أكثر من مائتى ضعف مصروفات الطالب الذى يدرس باللغة العربي فى الجامعات المصرية الحكومية.

إن ازدواجية التعليم فى العالم المتخلف أدت إلى تمزيق النشئ والشباب شيعاً متباعدة الوجدان لا تجمعهم جميعاً مشاعر واحدة، فلا تضامن بينهم لانعدام وحدة الفكر والانتماء. فالذى يتعلم بالإنجليزية، وفى مدارس ذات طابع خاص على النحو السابق ايضاحه يكون وجدانه وعواطفه مع الدولة صاحبة اللغة، وتكون هذه الدولة مثله الاعلى وليس وطنه الأصلى الذى هو متخلف ويعانى من مشاكل لا يأبه بها ولا تشغله، إن لم يكن لا يشعر بها لأنه لم يعشها ولم تؤثر فيه. إن مثله مثل الإنجليزى الذى يعيش فى بلد متخلف عربى أو غير عربى، لا يهمه من المجتمع الذى يعيش فيه إلا المصالح التى يحققها منه، إن التعليم باللغة الأجنبية خلق شخصيات ذات مشاعر برجوازية حتى ولم تكن تنتمى إلى الطبقة البرجوازية، جيدة التوصيل لكل ما هو جنبى من فكر وأراء وسلوكيات أجنبية، ومستعدة لدعم وخدمة كل ما هو أجنبى على حساب كل ما هو وطنى، إنها معاول المزيد من هدم المجتمعات المتخلفة، وأحد مقومات تكريث التخلف فيها، ومن أهم أدواتها.

ويؤكد ما سبق ما تقوم به اليابان من نقيض لما تقوم به الدول المتخلفة. إذ تحافظ على اللغة اليابانية كلغة للتعليم فى كافة مراحله، وكأداة للتخاطب بين اليابانيين، وهى الدولة التى بدأت من الصفر بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية، وقفزت إلى المركز الأول على مستوى دول العالم فى التقدم التكنولوجى.

فيقول الدكتور "تادانوبو تسونودا Tadanobu Tsunoda" فى مستهل كتاب "المخ اليابانى Japanese Brain"، "يبدو أننى أكتشف ما يفسر الأوجه المنفردة والأوجه العامة للثقافة اليابانية، لماذا ينهج اليابانيون هذا السلوك المتميز؟ وكيف شكلت الثقافة اليابانية ملامحها الخاصة وطورتها!! أعتقد أن مفتاح الإجابة عن هذه الأسئلة يكمن فى اللغة اليابانية، **وقد خلصت من أبحاثى إلى أن اللغة اليابانية هى التى تشكل النموذج الوظيفى للمخ اليابانى، الذى يشكل بدوره الثقافة اليابانية**"[1].

١- باتريك سميث، اليابان، رؤية جديدة، ترجمة سعد زهران، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، أبريل ٢٠٠١، ص٢٧٦.

ومن المعروف أن اليابان مثل ألمانيا تعتز بلغتها الوطنية تماماً، والتعليم فى كل مراحله باللغة اليابانية لكل اليابانيين بلا استثناء، ومع ذلك يتعلمون جميع اللغات الأخرى كلغة للاطلاع وللتعرف على حياة الشعوب الاخرى فقط. وكذلك من المعروف أن أسماء كل شئ باللغة اليابانية، حتى أسماء المحلات والمطاعم وغيرها مكتوبة باليابانية بشكل واضح جداً، باستثناء بعض الأماكن المرتبطة بالخارج فيضاف تعريف بالاسم الأجنبى فى ركـن صغير وبحروف صغيرة لا تكاد ترى.

ولعل نيتشة كان واعياً بالأثر السلبى لهذه الازدواجية التعليمية فقال فى وصـف ذلك على لسان زرادشت :

"كذا جئتكم يا أناس اليوم فى مضمار التعليم... فما الذى حدث لى؟ ضحكت رغم كل ما أشعر به من قلق... لم تر عيناى أبداً شيئاً مرقعاً كهـذا الثـوب الشـبيه بثـوب البهلوان... ضحكت وضحكت بينما كانت قدماى ترتجفان، وقلبى فى مثـل ارتجافهمـا... وقلت : من المؤكد أن هذا هو منبع الاختلاف والتخبط"[1].

1- Ibid, P. 231.

ويفضح هينتنجتون اثر التعليم بلغة أجنبية فى تكوين الفئات التى تتميز بالتبعية للخارج وقلـة الوطنيـة، ويوضح الفارق بين كل من يتعلم باللغة الأجنبية، واللغة الوطنية فيقول "فى كـل المسـتعمرات الغربيـة السابقة والدول المستقلة مثل الصين واليابان، فإن الجيل الأول للتحديث أو ما بعد الاستقلال كانوا يتلقون التعليم غالباً فى الجامعات الغربية، وبلغة غربية كوزمو بوليتانية، وإلى حد ما يذهبون إلى الخارج فـى مقتبل العمر قابلين للتأثير، ربما كان استيعابهم للقيم الغربية عميقاً، أما الجيل الثانى فلقد تلقى تعليمه فى الداخل، فى جامعات وطنية أنشأها الجيل الأول، حيث يتم استخدام اللغة المحلية فى التعليم بتوسع أكثـر من اللغة الاستعمارية، هذه الجامعات توفر حد أدنى من الاحتكاك بالثقافة العالمية، ويتم تأصيل المعارف عن طريق الترجمة- وعادة عند مستوى محدود وهزيل- خريجوا هذه الجامعات الوطنيـة يسـتهجنون سيطرة الجيل السابق- الذى تدرب فى الغرب- عليهم، ومن هنا فإنهم غالباً ما يستجيبون لنداء حركات المقاومة الوطنية أو المحلية. وعندما يتحدث عن "جورباتشوف" المقال يصـفه قـائلاً: "عنـدما أفسـح جورباتشوف المتغرب المجال أمام يلتسين الروسى الأسلوب والغربى الأفكار"... وهكذا يصف من هـدم الاتحاد السوفيتى، ومن وقف على أنقاضه وهما جورباتشوف ويلتسين بوصف الغربى، أى غير المنتسب لوطنه.

- صامويل هينتنجتون، صدام الحضارات... إعادة صنع النظام العالمى، ترجمة طلعت الشـايب، تقـديم د. صلاح قنصوه، سطور، بدون بلد، عام ١٩٩٨، ص ١٥٣، ١٥٤.

المبحث الثاني . ازدواجية الثقافة

لعل كلمة الثقافة ومدلولها أو مفهومها محل خلاف جدلى لم ينقطع، كما أن هناك من يتحمس للثقافة ويجعلها محور حياة الإنسان والمحددة لمستواه الحضارى، وهناك من يلعن الثقافة لأنها الطريق إلى تخريب الإنسان لأنها خادعة ومراوغة ومنافقة وتحنث بوعودها. وعندما يكون الحديث حول الثقافة الحديثة أو المعاصرة، والثقافة السابقة ذات الأصالة (المعاصرة والأصالة)، فإن الحديث يمتد إلى أخر العالم. وعندما يكون الحديث عن وحدة الثقافة والتعدد الثقافى فإن الخلاف بين وجهتى النظر يأخذ أبعاداً حادة، وهو ما سوف يكون موضوع هذا المبحث.

تعريف الثقافة :

وفى تعريف الثقافة يقرر الفيلسوف "كانط" أن الثقافة تتمثل فى تعليم الإنسان... فمحور الثقافة هى الإنسان الذى وُهب العقل، ويرى أن نتاج الثقافة أن يصبح الإنسان متحضراً عن طريق الثقافة. أما "فيخشة"، فيرى أن الثقافة هى ممارسة كل القوى من أجل هدف الحرية الكاملة. أما عند "جوست" فإن الثقافة فى ذاتها خداع ودجل وحديث رخيص للضعفاء. وتنتهى الفلسفة الألمانية أخيراً إلى القول بأن الثقافة ما هى إلا القيم العليا للتنوير فى المجتمع[١]. وأوضح التعريفات وأشملها هو تعريف "تيلور" فهو يعرفها بأنها "مركب يشمل المعرفة والعقيدة والفن والقانون والأخلاق، والممارسات، وأى إمكانيات أو عادات يكتسبها الإنسان كعضو فى المجتمع"[٢].

التعددية الثقافية فى الولايات المتحدة :

والتعريف الأخير حدد المجالات والأنشطة الإنسانية التى تظهر من خلالها الثقافة فى أى مجتمع لتحدد المستوى الحضارى الذى وصل إليه، ذلك أنه لا يمكن الفصل بين

1- A.L. Kroeber and Clyde Kluckhohn, Culture: A Critical reviews of Concepts and Definitions (New York, Vintage, n.d.s., PP. 66-67 ed. Papers of The Peabody Museum of American Archaeology and Ethnology, Vol. 473 Harvard University.

2- Ibid, Culture, PP. 68-69.

المستوى الحضارى والمستوى الثقافى فى أى مجتمع، ولذلك كان "فرويد" كرائد للتحليل النفسى يزدرى كل من يفرق بين الحضارة والثقافة[1]. إلا أن التعريف السابق جعل من الثقافة مجموعة من الأنشطة، أو منظومة من الأنشطة، وبالتالى فإنها يمكن أن تتعدد لكل مجموعة من أعضاء المجتمع، ومن ثم يمكن أن تتعدد الثقافات داخل المجتمع الواحد فى الوقت الواحد، وبذلك لم تعد الثقافة نظاماً واحداً من الأنشطة لدى الناس، بل إن أى نشاط لأى جماعة يمكن أن يشكل ثقافة. ووجهة النظر هذه أصبحت هى السائدة فى المجتمع الأمريكى والتى يتبناها الأنثروبولوجيين تحت دعوى أن الفروق بين البشر فروق ثقافية ولست بيولوجية، ومن ثم من الطبيعى أن تتعدد الثقافة فى المجتمع الواحد، وبالتالى يمكن الحديث عن ثقافة مدمنى المخدرات، ومهاويس كرة القدم، والشواذ من ممارسى الجنسية المثلية.

وفى الواقع فإن التعدية الثقافة قدر المجتمع الأمريكى منذ نشأته نشأة خاصة تختلف عن مجتمعات العالم، فكما هو معروفة أن الشعب الأمريكى ليس شعباً واحداً نو أصل واحد، بل إن الشعب الأصيل للولايات المتحدة الأمريكية هو قبائل الهنود الحمر التى تم إبادة الغالبية الساحقة منهم، وحل فى الولايات المتحدة بعد الكشوف الجغرافية شراذم وصعاليك ومطرودى المجتمعات الاوروبية وخاصة إنجلترا وغيرها من الدول غير الأوروبية، بالإضافة إلى الأفريقيين الزنوج (العبيد) على النحو السابق ايضاحه حيث كانوا يمثلون القوة العاملة المنتجة والتى تمثل شريحة هامة فى المجتمع الأمريكى بعد الحرب الأهلية الأمريكية، وبعد منحهم الحرية. فكيف يمكن أن يكون هناك توحد ثقافى أو حتى تماثل أو تجانس ثقافى بين الأمريكى الأبيض الذى يحمل ثقافة الرجل الأبيض فى إنجلترا، والأمريكى الأسود الذى يحمل ثقافة زنجية أفريقية، وكيف تتفق ثقافة الأمريكى البوذى (دين أو عقيدة البوذية) أو الزرادشتية (دين أو عقيدة زرادشت) أو الكوفوشيسى (دين أو عقدية كونفشيوس) مع ثقافة الأمريكى الأرثوذكسى، وهذا الأخير كيف تتفق ثقافته مع الكاثوليكى أو البروتستانتى... الخ، إن قبول التعددية الثقافية حتمية لهذا المجتمع ذو الأصول المتعددة والثقافات المتناقضة والأديان التفاوتة.

1- Moses Mendelssohn, On the question: What is the enlightenment? In what is enlightenment, eighteenth century answers, and Twentieth century questions, ed. KJ. Schmidt (Berkeley and Los Angeles University of California Press, 1995, P. 53.

لقد جمع بينهم عند وصولهم إلى الأرض الجديدة توجه واحد هو الغنى وتحقيق الثورة بأى شكل وبأى طريق، وما إن أصبح المجتمع الأمريكى مجتمع الوفرة، تذكر كل ثقافته الأصلية، رغم أنهم جميعاً يحكمهم مجتمع استهلاكى، فالسوق يجمعهم جميعاً بقوانينه، والجميع يشترى السلع نفسها، ويتفرجون على أفلام السينما والتليفزيون، ويمارسون الأنشطة نفسها، ويسمعون نفس الموسيقى، وكلهم يرغبون بقوة أن ينجح فى السوق سواء مستهلكاً أو منتجاً بمفهوم النجاح الرأسمالى لكل. وكان يمكن أن يكون ذلك التجمع حول السوق موحداً للثقافة، على الأقل عند مستوى ثقافة السوق[١]. **إلا أن الواقع على غير ذلك فلقد كان التعدد الثقافى هو الحقيقة الثابتة فى الولايات المتحدة، وقد يكون ذلك كرد فعل لانطفاء جذوة الثقافة.**

وفى الحقيقة فإن الملاحظ على السلوك العام للإنسان، أن الذين يفتقدون الجذور، وليس الذين يملكونها، هم الذين يبالغون فى تقديس جذورهم، كما أن عديمى الملكية هو أكبر المدافعين عن نظام الملكية. وتبعاً لما يقرره "هانسن" "أن الجيل الأول من المهاجرين المثقلين بهموم مادية، يبدون اهتماماً قليلاً بثقافة العالم الذى أتوا منه، وأبناؤهم وبناتهم الذين يلقون السخرية من الأمريكيين (السابقين عليهم) الذين أصبحوا أهل البلاد، يريدون أن يهربوا من لغتهم الأجنبية، ومن عادات الأسرة والدين، ومن ثم اتبعوا سياسة النسيان. ولم يكن أحد أكثر تأمركاً من شخص له أصول أجنبية... إنه الجيل الثالث الذى تذكر جذوره وتراثه المشترك بافتخار[٢]. إن الجيل الثالث فعلاً والذى يليه هو الذى يغذى ويصر على بعث الهوية الشخصية والتعددية الثقافية، حتى يشعر أنه موجود.

إن هذه التعددية الثقافية المقارنة بالحرية الشخصية فى كل المجالات والتى أصبح يحميها القانون هى السمة السائدة فى الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها تبذل قصارى جهدها للتوحيد الثقافى بكل الأساليب إلا أنه لم يتحقق حتى الآن، إذ تغذى وجودها الحرية الشخصية التى يحميها القانون. ويرى البعض أن المجتمع الأمريكى يدفع إلى

١- أنظر فى الثقافة التى تخلفها الفردية ونظام السوق :
- دكتور سعيد الخضرى، محاضرات فى مبادئ التخطيط الاقتصادى، مكتبة الجلاء الحديثة، بورسعيد، ٢٠٠٢، ص٢٥-٥٥.

2- Marcus Lee Hansen, The problem of the third generation immigrant, ed., Swenson Swedish Immigration Research Centre, 1987, PP. 74-79.

التجانس بكل قوة من خلال تشكيل قيم ثقافية عامة تجمع الجميع بعيداً عن تلك القيم الاثنية (العرقية، الدينية، الجغرافية) مثل وسائل الاتصال الجماهيرية والشعبية، والمؤسسات التعليمية الملتزمة بالقيم العامة العالمية، الزواج المختلط، التجاور في المسكن، اسقاط واخفاء كل ما يوضح أى فئوية دينية أو عرقية، وعدم الاهتمام بإجادة اللغة الإنجليزية... الخ بحيث لا يظهر من صفات الإنسان إلا أنه أمريكى فقط. ومع ذلك فإنها لم تتخلص بعد من هذه التعددية الثقافية.

نقل التعددية الثقافية للجنوب :

ورغم كل ما تبذله الولايات المتحدة الأمريكية من خلق وحدة ثقافية كما يظهر لدى كتابها بأن ذلك هو الأمل فى استمرار وحدة أمريكا، تكون لدرجة أن البعض يحلم بأن أمريكا فى الطريق إليها بالتأكيد، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وجدت فى التعددية الثقافية فكرة جيدة يمكن نقلها إلى الجنوب، وبما لها من خبرات فى هذا المجال ومعاناة، فإنها يمكن أن تدير عملية نقلها إلى دول الجنوب لتنقل إليها كامل التناقضات التى تحدثها فكرة التعددية الثقافية، وأن تستخدم التعددية الثقافية فى خلق التناقضات والصراعات على كافة مستويات النشاط الإنسانى، وسوف تكون التناقضات الاقتصادية، وخاصة الناتجة عن سوء توزيع الدخل من العوامل الجيدة المساعدة لتحقيق أجود النتائج وبسرعة بالغة فى مجال التفسخ الاجتماعى والصراع الفكرى، وفى مجال الانهيار الأخلاقى وهدم القيم الأخلاقية الثابتة والمتعارف عليها، وفى خلق صراع الأجيال وعدم تواصلها، بالشكل الذى يدفع إلى الانشغال عن جدية تحقيق عملية الإنتاج الاجتماعى بكفاءة، أى عدم القدرة على السير فى طريق التنمية الحقيقية. وهو ما يدعم التخلف إلى مزيد من التخلف ومزيد من التبعية. وفى الواقع لن تكون هناك تعددية ثقافية، بل سوف يكون هناك فقط ازدواج ثقافى، الثقافة الأصلية لشعب الدولة، والثقافة الأمريكية المنقولة إليها. وبداية العمل فى هذا المجال كان محاصرة واسقاط فكرة الشمولية الجماعية، ثم اسقاط الأصالة الثقافية الأخلاقية.

اسقاط الشمولية :

وكما أسلفنا فإن التعددية الثقافية مرتبطة بالحرية بشكل عام وخاصة الحرية

الشخصية، ولذلك فإن أول معركة لفرض التعددية الثقافة فى العالم الثالث، هى محاولة اسقاط الثوابت الفكرية، أو تجارب الشعوب الناجحة التى تحتوى على ثوابت مسلم بها، ومن ثم كانت أول معركة لاسقاط فكرة الشمولية واستبدالها بالحرية الديمقراطية، أو التعددية الديمقراطية. **والشمولية فى معناها اللغوى الإحاطة بكل شئ يتعلق بالشئ. فالشمولية نوع من الأبوية المخلصة للأب الحكيم، الذى يشمل أبناؤه بالرعاية الحكيمة طوال عمره وفترة بقائه على وجه الأرض. وعلى مستوى نظام الحكم فإن الدولة الشمولية هى الدولة الراعية، وليس الدولة الحارسة، أو الدولة المتدخلة. كما فى تصنيف الدول من ناحية دورها الاقتصادى أو المالى**[1]. أو هى فى الواقع العملى الدولة الاشتراكية التى قامت فى دولة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية عام ١٩١٧، والصين عام

١- الدولة الحارسة هى الدولة الرأسمالية التى تحكمها النظرية الاقتصادية الكلاسيكية والتى ليس لها أى دور اقتصادى، وتعنى بتحقيق الأمن الداخلى والخارجى وإقامة العدالة، وبناء المشروعات التى لا يقوم بها الاستثمار الخاص لعدم كفاية ربحيته. أما الدولة المتدخلة فهى الدولة التى تتدخل فى النشاط الاقتصادى من خلال أدوات السياسة المالية لرفع الطلب الفعال لتعالج نتائج عدم قدرة اقتصاد السوق (الليبرالى) على تحقيق التشغيل الكامل والتخصيص الامثل للموارد. ولقد وجدت الدولة المتدخلة فى كل دول العالم المتقدم ابتداء من الولايات المتحدة رغم أنفها فى ظل الكساد العالمى الكبير عام ١٩٢٩ الذى استمر ليفضى إلى الحرب العالمية الثانية. وفى ظل الدولة المتدخلة تبعاً لنظرية كينز (١٩٣٦) ساد البناء الاقتصادى لازالة ما هدمته الحرب، وشهدت الدول الرأسمالية المتقدمة أفضل فترة تاريخية من حيث الاستقرار والنمو وانخفاض معدل البطالة، إلا أن هذه السياسات الكينزية انتكست بعودة الكلاسيكية الجديدة التى طبقها الرئيس ريجان فى الولايات المتحدة، ومسز تاتشر فى إنجلترا، وهو ما أدى إلى القلق وعدم الاستقرار فى العالم الرأسمالى المتقدم وانخفاض معدلات النمو، وزيادة حدة البطالة، والتضخم، وزيادة التوحش للدول الرأسمالية المتقدمة وتضامنها فى مواجهة الجنوب لاجبار دوله وشعوبه على تحمل تكاليف إصلاح فساد طريقة تخصيص الموارد (الرأسمالية) فى هذه الدول، وذلك بتضامن هذه الدول لحصار أى دولة تناوئ أو ترفض ولا تذعن لإرادة دول الشمال بقيادة الولايات المتحدة، أو التهديد بالغزو العسكرى، أو القيام بالغزو العسكرى فعلاً واسقاط الحكومات المناوءة. أما الدولة الراعية فهى الدولة الاشتراكية بكل مقومات الاشتراكية من حيث مسئولية الدولة عن التقدم الاقتصادى وإشباع الحاجات لكل الأفراد فى المجتمع، إلى التقدم الاجتماعى بتحقيق كل مقوماته. أولها تقديم كل الخدمات لأفراد المجتمع. ثم تحقيق الاستقلال السياسى فى العالم الخارجى ومناصرة حقوق الشعوب العادلة.

- أنظر فى الدور الاقتصادى للدولة، والتفرقة بين الدولة الفردية والدولة الجماعية.
- دكتور سعيد الخضرى، الاقتصاد المالى، دراسة فى دور الدولة الاقتصادى والاجتماعى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص١٣-٨٤.

١٩٤٨، والتى حولت الدولة الأولى من دولة إقطاعية زراعية متخلفة إلـى ثـانى قـوة اقتصادية وأول قوة عسكرية فى العالم فى غضون ربع قرن من الزمان. وكـذلك حولـت الصين من مجتمع المجاعات على مستوى الأقاليم، وشعب يدخن الأفيون، ليس له نشـاط إلا الزراعية البدائية، إلى مجتمع الاكتفاء الذاتى فى الزراعة والصناعة، والقوة العسكرية النووية فى غضون ستة عشر عاماً فقط. ومع سقوط الاتحاد السـوفيتى وتحلـل دولـه الفيدرالية وتوجهها إلى الرأسمالية، تحولت غالبية دوله فرادى إلـى دول متخلفـة بكـل مقومات التخلف[١]، أما الصين فى ظل بقاء الاشتراكية فلقد أصبحت الآن دولة الصادرات الثالثة فى العالم بعد الولايات المتحدة واليابان، والميزان التجارى لها مع الولايات المتحدة دائن للولايات المتحدة بمقدار ١٦٠ مليار دولار عـام ٢٠٠٤، وكـذلك دائـن للاتحـاد الأوروبى بمقدار ٩٨ مليار دولارفى نفس العام[٢].

صحيح أنه أثناء البناء السريع والتنمية الأسرع فى دولة الاتحاد السوفيتى بقيادة "ستالين" حدثت بعض التجاوزات فى حق المنشقين والمعارضين للبناء الاشتراكى بالسرعة الرهيبة التى تمت بها، مثل ما حدث مع "تروتسكى"، وكذلك كانت هناك تضـحيات هائلـة تحملتها القوى العاملة، فضلاً على بعض الأخطاء مثـل قمـع ثـورة الكـولاك "المـلاك الزراعيين" الذين عارضوا التأميم للأرض والزراعة الجماعية. هذه التضحيات الهائلة التى تحملها الشعب السوفيتى لبناء التنمية السريعة، أظن أنها لا تزيد كثيراً عن التضحيات التى قدمتها الطبقة العمالية فى إنجلترا عبر أكثر من قرن ونصف من الزمان لبنـاء الثـورة الصناعية. وكذلك كانت أخطاء السلطة فى استخدام القوة فى الاتحاد السوفيتى لا يختلـف عن ما حدث أيضاً فى مذبحة "بيترلو" فى مانشيستر، ومذبحة جلاسجو وغيرها من المذابح التى قمع فيها الجنود المسلحون بالبنادق والبارود العمال العزل من السلاح، ومنهـارى القوة من الجوع والبطالة.

---

١ - "طالبنا بالديمقراطية، ولكن ما حصلنا عليه هو السوق الربعية". كتابة على أحد الجدران فى بولندا بعـد أن تحولت من الاشتراكية إلى الرأسمالية.

- هانسن- بيتر مارتين، هارالد شومان، فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطيـة والرفاهيـة، ترجمـة د. عدنان عباس على، مراجعة وتقديم د. رمزى زكى، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عام ١٩٩٨، ص٨٧.

١ - البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، العدد الثانى، المجلد ٥٨، عام ٢٠٠٥، ص٩-١٠.

ومع ذلك فإن البناء السريع فى الدول الاشتراكية- الاتحاد السوفيتى والصين والديمقراطيات الشعبية- رغم كل التضحيات الشاقة والتجاوزات التى تحملتها الشعوب، فإنه يشرفها أنها اعتمدت على ذاتها ولم تسرق شعوباً أخرى، ولم تنهب الموارد المادية والبشرية لبناء الرأسمالية فى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية على النحو السابق عرضه.

إلا أن الدعاية الأمريكية الماهرة للغاية والتى تستخدم أسلوب "ميكيافللى" فى ترديد المغالطات بمناسبة وبغير مناسبة [١]، وفى الإيهام والتخويف بكل المؤثرات، وفى استخدام أساليب المنح والمنع (الجذرة والعصا)، تعمل على تصوير مفاهيم معينة بالشكل الذى تفضل أن يكون عليها تحقيقاً لمصلحتها فى الهيمنة الفكرية قبل الهيمنة المادية الاقتصادية [٢]. وهو ما حدث بالنسبة لفكرة الشمولية واستبدالها بالتعددية. فلقد ربطت بين أخطاء "ستالين" وبين التجاوزات التى تمت فى البناء السريع للاشتراكية السوفيتية وبين الشمولية، والأخطر أنها ربطت أيضاً بينها وبين طريقة الحكم الشمولى فى ألمانيا الموحدة وفى إيطاليا، وكذلك بينها وبين الحرب العالمية الثانية التى كان قوادها "هتلر، موسولينى"، وكأن الحكم الشمولى هو الذى يؤدى إلى اندلاع الحروب والعدوان. فإذا كان ذلك حقيقة، فما هو الموقف من اليابان فى نفس الحرب هل كان حكمها شمولياً أيضاً، إن عدم شمولية

١- من الثابت أن "ميكيافللى" صاحب كتاب الأمير الشهير، قدم بناء فكرى للحاكم وكذلك للأفراد يقوم إلى إلغاء كل المقومات الاخلاقية تماماً، ويجعل مستوى إنسانية الإنسان أحط من وحشية الحيوانات المفترسة. فيوصى بأن تكون الغاية مبررة للوسيلة، ويوصى الحاكم إذا أراد أن ينشر فكرة خاطئة أن يرددها فى كل مقال، وأن يجعل بطانته ترددها دون هوادة، بحيث لا يجد أفراد الشعب أى فرصة للتفكير، ومن ثم يسلمون بالخطأ كأنه صواب، بل يصبح صواباً لديهم، لأنه لا بديل. وأكثر من ذلك يصبح الخوف من الحديث عن خطأ هذه الفكرة هو السائد لدى الشعب والناس، لأن فيه مواجهة لأحد الثوابت التى أصبحت لدى العامة والخاصة من المسلمات، ومن ثم فإن هذا الحديث سوف يكون من قبيل السباحة ضد التيار، ولابد أن تفشل.

- نيقولا ميكيافللى، الأمير، ترجمة الدكتور فاروق سعد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٥، الطبعة الثانية عشر، ص٨٦-٩٥. والكتاب يحتاج إلى قراءة لجميع فصوله بإناة كاملة لاستخلاص مقومات التفكير الموصى به. ورغم أن ميكيافللى قدم الكتاب السابق هدية للأمير لكى يحصل على مقابل للهدية وطمعاً فى منصب رفيع فى الدولة الإيطالية، إلا أنه قضى بقية حياته فى السجن حتى الموت.

٢- أحد مبادئ الولايات المتحدة فى التعامل مع دول العالم الثالث "الكلمات أولاً فإن لم تفلح تأتى الطلقات ثانياً".

الحكم فى اليابان يكذب الإدعاء. ثم كيف ينسى العالم أن الذى أوقف الحرب العالمية الثانية والذى أوقف توسع دول المحور وخاصة النازى كان الاتحاد السوفيتى بقوته العسكرية التى بناها فى ظل نظام شمولى. ولولا دخول الاتحاد السوفيتى فى مواجهة النازى لاكتسح النازى دول أوروبا ووحدها تحت قيادة ألمانيا كما يطمح.

لقد ربطت الولايات المتحدة بين مفهوم الشمولية والستالينية والنازية والفاشية لتصنع من مفهوم الشمولية شيطان عظيم لا يسعى إلا إلى الشر والقهر والموت والدمار، وليعطى مجرد ذكر اللفظ ذاته (الشمولية) أثر الصدمة النفسية والعصبية، وأن يدفع إلى العقل صور الحرب والدمار، وعلى العكس يفتح العقول والقلوب على النقيض وهو الحرية التعددية بما تقدمه وتصوره حولها باستخدام الهالة التقليدية عن كلمة الحرية، وكذلك هالة كلمة الديمقراطية لتكون محلاً للقبول السريع والراحة النفسية.

ولابد أن نشير إلى بعض أراء العلماء الأمريكيين حول الحرية التعددية، وما يسميه هؤلاء النقاد خرافة مقولة أن المجتمع الأمريكى مجتمع تعددى. "إن القيمة الأساسية التى تجمع بين كل هذه المقالات رفضنا لتلك الخرافة، واقتناعنا بأن الديمقراطية التعددية أصبحت غطاء أيديولوجى يتسم بالغموض، ذلك أن نظامنا السياسى ليس تعددياً بالأصالة، ولا هو ديمقراطياً دائماً..." (١) ويقرر "هنرى س. كاريل" فى كتابه "سقوط التعددية الأمريكية" إن الدولة والشركات الكبرى قضت على التعددية" (٢). وكذلك "ميشيل روجن" عالم سياسى فى جامعة بركلى" يقوم بالهجوم على التعددية ويفسرها قائلاً "أن المثقفين الأمريكيين قد إنجذبوا نحو التعدد تحت تأثير ما ساد فى الخمسينيات من نزعة إلى التماثل وعداء الشيوعية، وفكرة التعددية تعنى التراجع السياسى". أما المؤرخ "جون هيجام" فقد لاحظ من المسح الشامل الذى قام به "إن أولئك الراديكاليين الذى اهتموا بنظرية التعددية قد أنكروها" (٣).

1- P. Green and S. Levinson, Preface and Community: Dissenting essays in political science, Vintage, New York, 1970, P. ix.
2- John Hignam, Send these to me: Immigration in urban America, revised ed. Baltimore Johns Hopkins University Press, 1984, P. 188.
3- Ibid, P. 188.

نتائج نقل التعددية الديمقراطية إلى الجنوب واسقاط الشمولية :

لقد استطاعت الحملة النفسية ضد الشمولية أن تخلق استجابة سريعة من الدول المتخلفة لاستبعاد نظم الحكم الشمولية التى تقوم على الحزب الواحد والترشيح للبناء السياسى من أدنى مستوى (القرية- الحى) إلى أسمى مستوى للسلطة فى الدولة، والذى يقوم على الاقتراع العام. وحلت محلها الأحزاب المتعددة التى تتنافس للحصول على تأييد الناخبين تبعاً لبرنامج كل حزب عن طريق الاقتراع العام لتتكون أيضاً سلطات الدولة. ولقد سبق أن أوضحنا لماذا إصرار العالم الرأسمالى المتقدم على دفع دول الثالث إلى التعددية الديمقراطية والحكم عن طريق أحد الأحزاب السياسية الذى تزكيه أكثرية أصوات الناخبين. ومع كل الانتقادات من العالم الغربى نفسه للتعددية الحزبية ورغم ما للدول المتخلفة فى فترة الاستعمار من تجارب مديرة نتيجة تلاعب سلطات الاحتلال بالأحزاب السياسية، وخضوع الأخيرة لها كثمن لمساعدتها ولتمكينها من الوصول إلى الحكم، مما أدى إلى فساد الحكم وتسلط قوى الاستعمار، إلا أن كل ذلك لم يمنع دول العالم المتخلف من قبول التعددية الديمقراطية والحكم عن طريق أحزاب سياسية متصارعة، "من ثم أصبح صخب الأحزاب السياسية المتصارعة يصم الآذان، وتم الهاء الشعوب بلعبة الديمقراطية كالأطفال حتى يغلبهم النعاس. فغفلت الشعوب عن بناء التنمية الحقيقية لبناء ديمقراطية مزيفة، مما أدى إلى ظهور مثلث الفقر والجهل والمرض، تركه الاستعمار التى كانت قد أزالتها تنمية حقيقة قامت بها الدولة الشمولية قبل حلول لعنة التعددية الديمقراطية، أى الدولة الحارسة الراسمالية. لقد تحولت دول العالم الثالث إلى الرأسمالية العفنة أو الرأسمالية الرثة كما يقول "فرانك"، وهبطت قيمة الحياة فى هذه الدولة إلى أدنى مستوى، وفى بعضها إلى أسفل مما كانت عليه أيام الاستعمار، وغرقت فى الديون، وأصبح الفساد فيها كالدخان، والصراعات فيها تصل إلى الحروب، والفقر يصل إلى الجوع، لقد تم تكريث التخلف وتعميق التخلف بكل مقوماته، وأهم مظهر له التبعية الخالصة لهذه الدول، وهو المطلوب منذ أول لحظة تم فيها دفع الدولة إلى التعددية الديمقراطية.

ويكفى لتأييد التحليل السابق ما قدمه الصحفى "روبرت د. كابلان" فى ما نشره فى تقرير له حول "نهايات الأرض" فيقول ناقداً الديمقراطية الغربية القائمة على التعددية قائلاً "إن الديمقراطية ذاتها أصبحت منظوراً مشكوك فيه لمعظم أرجاء العالم، إن جهود فترة ما بعد الحرب الباردة لفرض الديمقراطية تخلوا من منطق معقول. نحن تصوب

البنادق إلى رؤوس شعوب العالم النامى ونقول لهم: تصرفوا كما لو كنتم مررتم بتجربة الاستنارة الغربية... تصرفوا كما لو أن ٩٥% من شعوبكم متعلمين، تصرفوا كما لو أنه لا توجد بينكم صراعات عرقية أو إقليمية دامية... ويقدم الكاتب أمثلة، انظروا إلى "هاييتى" حيث حاول ٢٢ ألف جندى أمريكى إعادة الديمقراطية عام ١٩٩٤، ولم يشارك فى الانتخابات سوى ٥% ممن لهم حق الانتخاب، ومع ذلك فهذه الشعوب تهددها المجاعات والكوارث على نحو دائم [1]. ويرجع ذلك إلى ما لم يشير إليه الكاتب، أن الولايات المتحدة تفرض الديمقراطية كما يحلو لها وبما يحقق هيمنتها وخلق تبعية المجتمعات لها، تلك الديمقراطية المفروض بقوة السلاح لتضع عميلاً لها على قمة السلطات جميعاً.

إسقاط الأصالة الثقافية الأخلاقية :

لكل مجتمع أو مجموعة من المجتمعات (منطقة جغرافية) مرجعية ثقافية أخلاقية ذات بعد تاريخى عميق مثل الكونفوشيوسية التى أسهمها كونفوشيوس فى الصين منذ أربعة آلاف سنة قبل الميلاد والتى شملت الصين وشعوب حول الصين منها اليابان، وكذلك البوذية فى الهند والشريعة الموسوية لليهود قبل الميلاد بأكثر من ألفى عام والتى تمركزت فى فلسطين والأردن قبل الشتات الذى فرضه على اليهود "هادريان" عام ١٣٥ ميلادية. ثم المسيحية التى ظهرت فى فلسطين ومصر ولكنها تمركزت فى أوروبا منذ ما يقرب من ألفى عام. وبعد أن عم الإسلام المنطقة العربية وغيرها من مناطق العالم فإن المنطقة العربية أصبحت المرجعية السائدة فيها هى الشريعة الإسلامية التى ترتكن على القرآن الكريم والسنة الشريفة. والعالم الرأسمالى المتقدم يوجه كل جهده ليدمر هذه الثقافات جميعاً وخاصة الإسلامية لتحل محلها الثقافة الأخلاقية الأوروبية الأمريكية، ولتصبح الثقافة الأمريكية بصفة خاصة هى المرجعية الثقافية الأخلاقية فى الشرق. وسوف توضح النسق الأخلاقى فى الثقافة الغربية، ثم النسق الأخلاقى فى الثقافة الإسلامية، ثم نوضع مكونات الثقافة الغربية وأهداف غرسها فى الشرق.

1- Rober D. Kaplan, The Ends of The Earth, Vintag, New York, 1996, PP. 436-437.

الثقافة الأخلاقية فى الغرب :

والنسق الأخلاقى السائد فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية منذ عهد التنوير الأوروبى [١]، إنما يعتمد على وجهة النظر التى قال بها الفيلسوف "أرسطو". ويرى "أرسطو" أن الفلسفة الأخلاقية يجب أن تصدر عن الواقع والمشاهد، ذلك أن الواقع المشاهد الواضح فى كل الموضوعات إنما هو المبدأ الحق. وهو ما يعنى الاستبعاد التام لصدور الاخلاق عن مبادئ أو عقائد، أو على الأصح استبعاد أى أساس دينى أو ميتافيزيقى.

ويرجع "أرسطو" رأيه إلى أن الدين أو الميتافيزيقا تتعلق بالخير المطلق أو الخير فى ذاته، أما الأخلاق فإنها تبحث فى الخير الجزئى، وعلم الأخلاق يبحث فى كيفية تحقيق الخير الجزئى وليس الخير المطلق، ومثله مثل الطبيب يدرس حالة الإنسان المريض ويمارس فيه خبرته فى العلاج، ولكنه لا يدرس الصحة بالمعنى المجرد، أو الصحة على اطلاقها. ويوضح "أرسطو" الأمر أكثر عندما يكرر مثال الطبيب على أصحاب الحرف بما يقدموه من خير جزئى، وذلك لتأكيد ابعاد الأخلاق عن كل ما هو دينى أو ميتافيزيقى، أى كل ما هو مطلق. ومن ثم فإن منهج الأخلاق عملى ومحدد، مثل خبرات الحرفيين ذات الطابع الجزئى، ذلك أن الأخلاق تتعلق بالإنسان حيث هو إنسان. ومن ثم فإن علم الأخلاق من حيث هو علم يقوم على استقراء الواقع والصعود من هذا الواقع إلى النظريات. واستبعد بذلك "أرسطو" أن تكون الأخلاق نابعة من الدين أو مرتبطة به، وذلك حتى تصبح واقعية وليست ضرباً من الخيال [٢].

ورغم أن هناك من لم يوافق على هذا التوجه من الفلاسفة الأوروبيين مثل "كانط"

١- ابتداء من القرن السادس عشر كانت حركة التنوير الأوروبية، وهى الحركة التى عزلت الكنيسة عن دورها الدنيوى تحت ضغط الأفكار الجديدة، الكالفانية، البروتستانتية، والمكيافيلية. وبالتالى تقلص مبدأ المسيحية دين ودنيا إلى دين فقط، ولا تراقب عليه الدولة،/ فهو متروك لحرية الأفراد، سواء قبل المبادئ المسيحية أو خرج عليها فهذا شأنه لا أحد يدخل فيه. ومن ثم أصبحت الدولة علمانية تم فيها فصل أمور الدنيا عن أمور الدين.

٢- دكتور: أحمد محمود صبحى، الفلسفة الأخلاقية فى الفكر الإسلامى، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ، ص١٩-٢٠.

وهيجل، إلا أن النزعة الفردية والتسليم بالحرية الفردية والتأكيد على أن الإنسان هو الوحيد الذى يعرف مصلحته تماماً، ولا يمكن أن يكون هناك من يعيها أو يدركها إلا هو بإرادته العارفة، حتى ولو كانت الإرادة الأخرى هى الإرادة الإلهية، فضلاً عن عمق المذهب النفعى الذى قدمه "بنتام"، قضوا جميعاً على أى توجه دينى كمرجع أخلاقى أو سلوكى، وأصبحت الأخلاق والقيم الأخلاقية وقتية مصلحية. فالقيم الأخلاقية تتغير من زمان لأخر، وأيضاً تتبدل تبعاً لتحقيق المصالح، ومن ثم ليس هناك ثبات لأى قيمة بل هى فى حالة من التغير الدائم، أو هى فى حالة من التطور تبعاً لظروف الحال وحاجات الأفراد، وما يفضلونه أو لا يفضلونه، ولذلك فإنه ليس غريباً أن تعلن الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لسياساتها الخارجية أنه "ليس هناك صداقات دائمة، ولكن هناك مصالح دائمة".

فلقد اعتبرت دول الشمال المتقدمة أن الأخلاق علماً مثل الكيمياء والهندسة والطبيعة والاقتصاد، فكما أن النظريات فى هذه العلوم تتطور فإن القيمة الأخلاقية هلى الأخرى تتغير، وما كان مرفوض قد يصبح بعد ذلك مقبولاً، وما كان مستحسناً يمكن أن يصبح مستهجناً. فكما سقطت النظرية الكلاسيكية لتحل محلها النظرية الكينزية، فإن القيم الأخلاقية تخضع أيضاً للتغيير تبعاً لرغبات الناس وتفضيلاتهم، فتفضيلات الناس والأفراد فى المجتمع هى التى تحدد قيمهم فى ظل الحرية الكاملة [1].

١- ويرى "فوكوياما" أن الديمقراطية الليبرالية تمثل بصورتها الأنجلوسكسونية ظهور نوع من الحسابات الباردة المتعددة على حساب الآفاق الأخلاقية والثقافية السالفة... وبذا تدخل الدولة الليبرالية... فى صراع طويل ضد أفراد شعبها، سعياً منها إلى تحقيق الانسجام بين ثقافاتهم التقليدية المتنوعة، وتعليمهم مراعاة مصالحهم الخاصة بعيدة الأمد، فبدلاً من التمسك بتلك المجموعة الأخلاقية العضوية التى لها لغتها الخاصة بالخير والشر، فإن على المرء أن يتعلم قيماً ديمقراطية جديدة، كأن يصبح مشاركاً، عقلانياً، علمانياً، متحركاً، متساهلاً، متسامحاً. ولم تكن هذه القيم الديمقراطية الجديدة بالقيم على الاطلاق فى البدء فيما يتعلق بتعريف الفضيلة والرذيلة الإنسانيتين تعريفاً قاطعاً، إنما ظهرت هذه القيم باعتبار أن لها وظائف عملية بحتة، باعتبارها عادات لابد للمرء أن يكتسبها إن هو شاء النجاح فى مجتمع آمن يعمه الرخاء... أنها (أى الدولة) تدمر الشعوب وثقافاتها عن طريق التلويح أمامها بألف شهوة.

- وعلى ذلك يمكن أن تكون الثقافة عقبة فى سبيل إقامة الليبرالية الديمقراطية ويمكن تصنيف العناصر التى تعرقل تأسيس الديمقراطية الليبرالية :
  - العناصر التى تتعلق بدرجة وطبيعة الوعى القومى والعرقى والجنس.
  - الدين.
  - وجود بنية اجتماعية تتمتع بدرجة عالية من اللامساواة.

الثقافة الأخلاقية فى الإسلام:

ومن الثابت أن استناد القوانين الأخلاقية إلى الواقع يفقدها أصالتها ونقاؤها، ذلك أن مبادئ الأخلاق لا تستقى من الطبيعة البشرية المكونة من المشاعر والدوافع والميول، فهى جميعاً تدفع الأخلاق إلى الفساد. ولا يعلى من قدر الأخلاق أن تصدر عن الفعل، إذ سوف تظل تبعاً لذلك متأرجحة لا تقف عند الفضيلة ولا تتفق معها إلا بالمصادفة. ذلك أن الأخلاق ليست مجرد سلوك يمارسه الإنسان، وإنما هو سلوك لا يصدر إلا عن اعتقاد، فالإيمان هو الذى يحرك الإرادة، والإرادة هى التى تحرك السلوك. فأصول الاعتقاد عند مفكرى الإسلام على اختلاف مذاهبهم الفقهية تسبق العمل زمانياً وعقلياً، إذ كيف تمارس العبادات دون أن يسبقها إيمان، ولا اختلاف بين شعائر الدين وبين قيم الأخلاق، حيث يسبق كلاهما اعتقاد يشيع فى النفس حالة من الرضا والسكون، فتكون إقامة الشعائر الدينية وإعمال القيم الأخلاقية نابعة من أصول اعتقادية دينية، غايتها استقامة الحياة، وأن يجتمع الناس للعيش معاً تبعاً للنظام الإلهى الذى أوضحه الله تعالى فى القواعد الدينية. ويشير المعتزلة، وهم أصحاب الفكر الإسلامى العقلانى المشرف للمسلمين، إلى تبعية الأوامر الدينية الإلهية للأحكام الخلقية، فما أمر به الشرع حسن، لأنه كذلك، وليس لأن الشرع قد أمر به[1].

ومما سبق يتضح أن جذور المقومات الثقافية والأخلاقية لدول الشمال والغرب لن تتفق مع قرينتها فى الشرق عند أى مستوى، أو فى أى زمن، ذلك لأن كل منهما له

- ففى المجتمع المدنى... لا يحتاج الإنسان إلا إلى الرغبة والعقل. وقد كانت البرجوازية فى الواقع من صنع الفكر الحديث فى المرحلة المبكرة منه، صنعها عامداً متعمداً فى محاولة منه شبيهة بالهندسة الاجتماعية كى يحقق السلام الاجتماعى عن طريق تغيير الطبيعة البشرية ذاتها، ... كان مؤسسو الليبرالية الحديثة يأملون فى إمكان التغلب تماماً على (الميجالوثيميا) وتعنى (الرغبة فى الإعلاء عند الإنسان) عن طريق إثارة مصالح القوة الشهوانية فى الطبيعة البشرية ضد انفعالات (الثيموس) وتعنى الانفعالات النابعة من الرغبة فى الانتصار للقيم الأخلاقية السامية- الإعلاء).
- ويجب أن نعلم أن البرجوازية هى الوصف الذى أطلق على الأفراد الذين لا يهمهم فى الحياة إلا تحقيق الربح والتمتع بالحياة.
- فوكوياما، نهاية التاريخ... مرجع سابق، ص١٦٨، ١٩٢.

١ - القاضى عبد الجبار، المغنى فى أبواب التوحيد والعدل، الجزء الثانى عشر، ص-٤٧-٥٢، مذكور فى المرجع السابق، ص٢٩.

أساس مختلف تماماً عن الأخر. وهو ما يجعل مقولة "كمبلج" حكمة بالغة ورؤية صائبة عندما قال "الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا".

مكونات الثقافة الغربية وأهدافها :

من الثابت تاريخياً أن ثقافات الشرق القديم (مصر وبلاد النهرين وفارس واليونان) توحدت فى إطار النظام الخراجى الذى وصل إلى الكمال[(١)]. ثم أنه بظهور المسيحية ثم الإسلام فى المنطقة فلقد أعدها كل منهما لمفاهيم ذات مغزى عالمى، أى مفاهيم تخاطب البشر جميعاً. ولقد كانت منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط فى هذه الفترة حتى القرن العاشر والحادى عشر الهجرى هى المركز، بينما مناطق الغرب هى دول الأطراف، ويفصل بينهما البحر المتوسط، لازدهار الحضارة فى إطار اكتمال نمط الإنتاج الخراجى.

إلا أن ظهور الرأسمالية فى الغرب على شواطئ البحر المتوسط كمركز للرأسمالية الناشئة، ثم تطورها وتحولها لتتمركز على شواطئ المحيط الأطلسى بعد ذلك، حيث تكونت حولها منظومة الرأسمالية العالمية، أدى إلى انقلاب الأوضاع. فمنذ بداية الرأسمالية أحست أوروبا بالتفوق المطلق على العالم منذ بدايات عصر النهضة، وأن الأوروبيون يمكنهم غزو العالم لمصلحتهم، ولا يحتاج الأمر إلا لبعض الوقت. ولذلك فإن ظهور الرأسمالية وتطورها فى الغرب أدى إلى انقلاب الأحوال بعد ذلك ليصبح الغرب هو المركز والأطراف فى الشرق، ويفصل بينهما البحر المتوسط. وهذه الرأسمالية الصاعدة كانت فى حاجة إلى تكوين نوع من الثقافة ذات طابع عالمى يبرر توسعها على مستوى العالم، وهى الثقافة الأوروبية، أو الثقافة الأوروبية المسيحية أحياناً، وقد قامت على توجهات تحقق الهدف منها، وهز أن تكون ثقافة مبررة للغزو والهيمنة على النحو التالى دون تفصيل :

١- السائد فكرياً أن التاريخ الأوروبى تاريخ ممتد وباستمرار من الحضارة الإغريقية، إلى الرومانية، ثم القرون الوسطى الإقطاعية إلى الرأسمالية. وهو ما يعنى أن الحضارة

١- يراجع فى نموذج نمط الإنتاج الخراجى فى مصر والهند والصين المرجع التالى :
- دكتور سعيد الخضرى، التطور الاقتصادى والاجتماعى، مرجع سابق، ص

التى أنتجت الرأسمالية حضارة عريقة قامت على العقلانية اليونانية (الإغريقية) بالوراثة، وهى التى مهدت لعصر النهضة الأوروبية[1]. وهذا الإدعاء التلفيقى غير الصحيح كان يهدف إلى منح الرأسمالية أصول حضارية عريقة، وكذلك لمنع التساؤل لماذا كانت نشأة الرأسمالية فى أوروبا دون غيرها من الدول الأكثر حضارة[2]، وخاصة المنطقة العربية فى نفس الفترة الزمنية (القرن العاشر والقرن الحادى عشر الميلادى المقابل للقرن السادس عشر والسابع عشر الهجرى).

٢- إخفاء حقيقة أن منشأ الرأسمالية هو انطباق القوانين العامة التى تحكم تطور المجتمعات، وتطور البشرية بشكل عام، وذلك لبناء خرافة خصوصية التاريخ الأوروبى، وعبقرية الأوروبيين وقدرتهم على صنع المعجزات، ومن ثم كانت الرأسمالية لابد أن لا تظهر إلا فى أوروبا، دون أى مكان أخر. وتبعاً لذلك فإنه من المنطقى أن تكون الأماكن الأخرى وليكن الشرق على نقيض الغرب، وله خصائص معاكسة لخصائص الدول الأوروبية، ومناقضة له. وهو ما فتح الباب لاتهام الشرق باتهامات متعددة والحكم على شعوبه بأحكام مسبقة وغير صحيحة كالميل للكسل وعدم الاقبال على العمل... الخ. وكذلك اختلاف التشكيلات الاجتماعية فى الشرق عنها فى الغرب، وهو ما فتح الباب فى النهاية على العنصرية الأوروبية تجاه الشرق، وكذلك لتخدم هذه العنصرية إمكانية التوحد الأوروبى، أو على الأقل حماية الثقافة الأوروبية الموحدة، وجعل العنصرية تجاه الشرق من أهم مقومات الحفاظ على هذه الوحدة.

٣- وإذا كان التوجه الثقافى الأوروبى بالإضافة إلى أحداث الحرب العالمية الثانية قد قللت من الخلافات التى كانت تقع بين مختلف القوميات الأوروبية، إلا أن العنصرية القومية لكل قومية كانت تجعلها تشعر بذاتها وبهيمنتها ونفوذها، الأمر الذى ألزم الثقافة

١- هناك خمسة عشر قرناً تفصل بين الحضارة اليونانية القديمة وعصر النهضة الأوروبية وبعد عصر النهضة نسيت أوروبا تماماً اليونان خلال التوسع والفتح العثمانى، ثم أضيفت إلى أوروبا فى القرن التاسع عشر عندما تدهورت الدولة العثمانية ومزق الاستعمال شملها إلى مستعمرات.

٢- يراجع فى تاريخ نشأة الرأسمالية (الرأسمالية الناشئة) المراجع التالية :

- دكتور سعيد الخضرى، المرجع السابق، ص

- دكتور أحمد جامع، الرأسمالية النائية، مرجع سابق.

الأوروبية بالبحث عن بديل يحل محلها ويصبح قاعدة تقوم عليها وحدة الذات الأوروبية، ولقد كانت المسيحية هى القادرة على ذلك فعادت المسيحية إلى مركز الصدارة. ولإعادة المسيحية إلى مركز الصدارة تم إلحاق المسيحية والفكر المسيحى الذى ينتمى بطبيعة نشأته إلى الشرق بالفكر القائم الأوروبى، وتم وضع العائلة المقدسة فى ثياب أوروبية وظهرت بيضاء اللون شقراء الشعر خضراء العيون. رغم أنهم من شعوب الشرق الأوسط الملونين (قمحى اللون)، وكذلك ضم الفكر الغربى أباء الكنيسة المصرية والسورية. وكذلك تم نسبة خصوصيات خاصة ومزايا للمسيحيين لا مثل لها فى الأديان الأخرى. بحيث تفسر التفوق الأوروبى اللاحق وتبرر فتح العالم.

٤- إخفاء طبيعة النظام الرأسمالى، ذلك أنه بطبيعته يقوم على الصراع (المنافسة الكاملة) وعلى العدوانية (التوسع على حساب الغير) ليوضع فى إطار الاستيلاب السلعى، أى يحكمه قانون طبيعى هو قانون السلعة، إنتاج السلعة وتداول السلعة واستهلاك السلعة... الخ، بحيث تصبح السلعة هى الهدف والغاية والحاكمة لكل مقومات المجتمع، وهو ما يوحى بأن علاقة الرأسمالية بالسلعة إنما هو منظم تبعاً لقوانين موضوعية طبيعية تسمو فوق الإرادة. ولذلك لم يكن اعتباطاً أن يبدأ "ماركس" نقده للنظام الرأسمالى بالسلعة، وأن يجعل من السلعة صنم الرأسمالية المعبود.

٥- إيضاح أن عملية التراكم الرأسمالى تتم بناء على قانون ثابت هو التناقض الدائم بين دول المركز ودول المحيط، ولا يرجع هذا التناقض إلى التفاوت فى النمو بين دول المركز ودول المحيط، ولا إلى القوانين العامة للتطور التى تحكم البشرية، بل ترجعه الثقافة الأوروبية إلى التفاوت فى التشكيلات الوطنية لأسباب داخلية. وهو ما يفتح الباب على الأحكام المسبقة على خصوصيات الشعوب واتهامها بكل ما هو غير صحيح.

٦- ثم أخيراً قام المستشرقون (الباحثون والعلماء فى أمور الشرق) فى الغرب باختراع واصطناع شرق وهمى يلائم احتياجات التمركز الأوروبى، وفى هذا النوع من الفكر تم تقديم صورة ثقافية وأخلاقية وسلوكية عن الشرق غير صحيحة، وتتسم بسمات معاكسة ومناقضة لسمات الغرب، بحيث أصبحت هذه الصورة المقلوبة تلعب دوراً أساسياً فى تأكيد خرافة تفوق الغرب، وأن الرأسمالية لا يمكن أن تظهر فى أى مكان

أخر، وإن ظهرت فإنها لا تقوم إلا فى ظل نفس البناء الثقافى الأوروبى، وبالتالى فإن على مجتمعات الشرق أن تقلد النموذج الأوروبى إذا أرادت أن تواجه التحـدى، وأن هذا التقليد يفرض عليها أن تتخلص من خصوصيتها الثقافية، لأنها هى المسئولة عن تخلفها.

وهكذا يتضح أن التقدم من وجهة نظر الغرب هو تقليد الرأسمالية التى تم بناؤها فى الغرب، وأنه لا يمكن بناء الرأسمالية (التقدم) إلا بالتضـحية بالخصوصـية الثقافيـة السائدة فى الشرق، فهى العقبة أمام التحول إلى الرأسمالية لأنها مناقضة لها تماماً. هذه حقيقة ما فهمه الغرب، ووقر فى نفسه تماماً وهى فى الواقع حقيقة صحيحة. وهكذا كان لابد للغرب الرأسمالى أن يعمل بكل قوة وكل أسلوب على هدم البنيان الثقـافى الشـرقى، وهو بنيان يقوم كما أسلفنا على الدين الإسلامى، **وبالتالى فإن بين الغرب والإسلام معركة لا تنتهى إلا بالقضاء على الإسلام حتى يذهب البنيان الثقافى الشرقى إلى الجحيم بلا رجعة**[1].

وهكذا فإن الثقافة الأوروبية التى تحولت إلى ثقافة الشمال الرأسمالى كاملاً لا تقتصر على تقديم رؤية للعالم بل أصبحت تشتمل كذلك أخيراً على مشروع سياسى على الصعيد العالمى هو مشروع تجانس الإنسانية من خلال تعميم النمط الثقافى الغربى، وتعميم طريقة الإنتاج الرأسمالية. وهذا هو التحدى الحقيقى الذى لا تواجهه شعوب الشرق فقط، ولكن تواجهه شعوب العالم أجمع. فلقد وضعت الرأسمالية فى جدول عمل التاريخ الحاجة الموضوعية لإتمام تجانس عالمى بفرض طريقة الإنتاج الرأسمالى على الجميع (إذ تفترض أنها هى الطريقة الموضوعية والتقدم بعينه). وهو فى الواقع مـأزق خطير لهذا العصر لا تنتبه إليه القوى الاجتماعية التى تقود العالم، وخاصة العالم المتخلف والأقل تطوراً. والذى يجعل من هذا المطلب للرأسمالية مأزقاً، أن آليات إنجاز هذا الهدف مستحيلاً على الرأسمالية الغربية فى دول الشمال إبتداء من إمكانياتهـا العقلانيـة أولاً، وثانياً، ابتداء من صلابة الإيمان بالإسلام عند شعوب الشرق، فإذا نظرنا إلى الإمكانيـات

١- يعلق هينتنجتون على ذلك بقوله : المشكلة المهمة بالنسبة للغرب ليست الأصـولية الإسـلامية (فكـر الجماعات الإسلامية الجديدة) بل الإسلام فهو حضارة مختلفة، شعبها مقتنع بتفوق ثقافته وهاجسه ضآلة قوته.

- هينتنجتون، صدام الحضارات، مرجع سابق، ص٣٥٢.

العقلانية للرأسمالية فإن الرأسمالية وصلت إلى حدودها، وينخر فيها تناقض أساسى هو التناقض بين العمل ورأس المال، ولولا أن الرأسمالية تحولت أخيراً إلى رأسمالية ريعية، أى تحصل على دخول هائلة من الجنوب فى شكل دخول ريعية مثل فوائد الديون، وأرباح رأس المال المستثمر، وعوائد استخدام طرق الإنتاج (حق استخدام التكنولوجيا)، فضلاً على عوائد التبادل غير المتكافئ نتيجة الهيمنة على التبادل الدولى بين الدول الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة، لكان هذا التناقض دافعاً أساسياً لتفجر هذه المجتمعات. والتناقض الأخر احتمالى هو الاستقطاب والتناقض بين منظومة الدول الرأسمالية المتقدمة كمركز والدول المتخلفة كأطراف، الذى قد يدفع إلى تضامن المتخلفين فى مواجهة العالم الرأسمالى المتقدم، وهو ما يضع ليس حدوداً للرأسمالية، بل يهدد وجودها، وهو ما تصوره صامويل هينتنجتون عن رؤية مستقبلية واعية فى كتابه الشهير صدام الحضارات (١).

أنا بالنسبة للشعوب الإسلامية فإنها وإن كانت قد سلمت ومازالت تسلم فى بعض مقومات بناء هيكلها الثقافى، إلا أنه عندما يصل الأمر إلى النفاذ من البناء الثقافى إلى العقيدة الدينية- الإسلام- فإن التسليم يصبح مقاومة فى غاية الشراسة تصل إلى التضحية بالحياة كلها- التضحية بالنفس-، وهو ما لا تتحمله كامل قوة الشمال العقلانية، وهو ما حدث فى الثورة الجزائرية لطرد المستعمرين الفرنسيين التى قامت على الإسلام، وأن الجزائريين مسلمين والفرنسية (جاوريين) أى من أهل الجوار، ومن حق المسلمين فى الشريعة الإسلامية طرد أهل الجوار إذا أساؤا إلى المسلمين، وتحمل الشعب الجزائرى ألام المقاومة الشرسة بكل بطولة، وحشر فيها أكثر من مليونى شهيد من شعب لا يتجاوز سكانه عشرة ملايين نسمة. وهو أيضاً نفس المشهد الآن فى العراق وفى فلسطين. ولذلك فإنه فى هذه الحالات تفقد قوى الرأسمالية فى الشمال كل عقلانيتها وتصل فى صراعها إلى مستوى من الوحشية أسوأ وأدنى من مستوى وحشية الحيوانات المفترسة.

<u>وهكذا فإن الهدف الأول والاخير للغرب هو تدمير ثقافة الشرق، وافقادها أصالتها، وذلك بداية بخلق ثقافة موازية تنازع الثقافة الشرقية مكانها ومكانتها فى عقل</u>

٢- يتحدث هذا الكتاب الشهير، صدام الحضارات، عن توقع حرب كونية يتضامن فيها أصحاب الديانات الشرقية (الإسلام، الكونفوشيوسية والبوذية... الخ) فى مواجهة الغرب المسيحى.

الأفراد، ومن ثم فى سلوكياتهم، وتتخذ لذلك وسائل جذابة مثل الحرية كأداة للانفلات من القواعد الأخلاقية التى تكون هيكل الثقافة الشرقية، وكذلك أنماط الاستهلاك الجديدة بما تحمله من قيم مدمرة للثقافة الوطنية. وفى المرحلة التالية تصبح الثقافة الغربية هى الأصل والثقافة الوطنية الشرقية غريبة تضاؤل حتى تنتهى. وإن كان الإسلام قد أصبح غريباً، وسوف يغترب أكثر فى الفترة القريبة القادمة، إلا أنه سوف يعود إلى الانتصار ليقيم إنسانية الإنسان على الأرض بعد سحق وإكتساح هذه القاذورات الفكرية من الليبرالية الديمقراطية إلى الحرية الفردية المبتذلة التى تشكل أساس بناء الرأسمالية.

الفصل الحادى عشر. الفكر التنموى الغربى كأداة للتبعية الفكرية

الفكر الاقتصادى الغربى فى التنمية هو مجموعة الكتابات والأفكار والنظريات التى قدمها العلماء والكتاب الغربيين لتفسير تخلف المجتمعات المتخلفة من دول الجنوب، وكذلك اقتراح السياسات الاقتصادية القادرة على إخراج هذه المجتمعات المتخلفة من دائرة التخلف إلى دائرة التقدم. ومن الثابت أن فكر التنمية فى مجموعه فكر حديث نسبياً بالنسبة للبنيان الفكرى الاقتصادى الغربى، فلقد بدء فى الظهور كأحد روافد علم الاقتصاد بدءً من خمسينات القرن العشرين، بينما انتظمت الكتابة فى علم الاقتصاد كعلم منذ "ولسيم بتى" (١٦٢٢-١٦٨٧). وكان محور الكتابة فى علم الاقتصاد هو محاولة تفسير الظواهر الاقتصادية، ومعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تعترض سبيل التطور الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع الأوروبى، ولذلك كان جوهر هذا الفكر الاقتصادى وبؤرة اهتمامه هو تحقيق النمو والاستقرار.

لم يكن ظهور الفكر الاقتصادى التنموى الغربى فى النصف الثانى من القرن العشرين اعتباطاً أو مجرد صدفة، كما أن الدول المتخلفة لم تظهر فجأة ليهتم بها هذا النوع من الفكر الاقتصادى، بل هى موجودة ووجودها سابقة على الفكر التنموى الغربى، فلماذا كل هذا الاهتمام بالدول المتخلفة، وصياغة فكر خاص يتناسب مع ظروفها ويهديها إلى طريق التقدم صوب الخروج من التخلف فى هذه الآونة بالذات فالدول المتخلفة كانت هى، دول المستعمرات للعالم الأوروبى المتقدم، وكان اقتصادها مندمج تماماً داخل الدول المستعمرة كأحد أقاليم هذه الدولة، صحيح أن أحوالها الاقتصادية أسوأ ما يمكن، فهى فى غاية التخلف بالنسبة للدول المستعمرة لها، إلا أن ذلك لم يلفت نظر أحد من العلماء أو الكتاب فى العالم الغربى، ولم تصدر أى كتابات لتعالج أو حتى ترصد هذه الظاهرة، لأن هذا العالم الأوروبى كان ينظر إلى الدول المستعمرة على أنها مزرعة أو منجم ملحق بالدول الأوروبية المستعمرة، كما كان "آدم سميث" يتصور أو "ستيوارت ميل" وغيرهما، ولم ينظر إلى المستعمرات كشعوب آدمية تعيش داخل وطنها فى سلام. ولذلك فإن تخلف

هذه المجتمعات ما هو إلا نتيجة للسياسات التى نفذها الأوروبيون داخل دول الجنوب لكى تظل فى حدود المزرعة أو المنجم الملحق بالعالم الأوروبى، ولا يتعدى اقتصادها هذا الدور.

إلا أن الشعوب فى دول الجنوب على اختلافها رفضت هذا الاستعمار بشكل أو آخر منذ اللحظة الأولى، ولكن قهرتها وحشية وشراسة بارود البنادق والمدافع التى استخدمها الأوروبيون فى مواجهة شعوب من المسالمين العزل الذين لم يفكروا قط فى العدوان على أحد مثل الشعب المصرى عبر تاريخ البشرية. ومع هذا القهر إلا أن إرادة هذه الشعوب لم تهزم، وظلت مصرة على الاستقلال وطرد الغزاة وإن طال الكفاح، وإن عظمت التضحيات، وقد تم لها ما أرادت فى أوائل النصف الثانى من القرن العشرين.

وبداية من بدء التحرر السياسى لدول الجنوب بدء الفكر الغربى فى التنمية يظهر فى إسهاب لا حد له شارك فيه علماء وكتاب الدول الأوروبية والولايات المتحدة، وظهرت نظريات ونظريات فى تفسير التخلف، ووضعت سياسات وسياسات متعددة أمام العالم المتخلف ليتبع أى منها لتقوده إلى التقدم والخروج من التخلف، وكان المقصود من هذه المظاهرة الفكرية لفكر التنمية الغربى لفت نظر دول العالم المتخلف إلى هذا الفكر والاقتناع به، حتى لا يتسرب إليها الفكر التنموى الاشتراكى، ولتظل التبعية الفكرية للعالم الغربى، وتظل التنمية فى هذه الدول حبيسة طريقة الإنتاج الرأسمالى. وصورت غزارة هذا الفكر فى فترة قصيرة اهتمام العالم المتقدم بالعالم المتخلف، وكأنما الاقتصاديين فى العالم المتقدم فى الشمال لا هم لهم إلا المتخلفين يريدون إبدال تخلفهم بالتقدم الاقتصادى والاجتماعى. **إلا أن الواقع أن الشمال كان فعلاً لا هم له إلا المتخلفين، ولكن لا يريد لهم إلا البقاء فى التخلف، إن لم يكن مزيداً من التخلف، ومن ثم قُدم لهم فكراً فى غالبيته مضللاً، يبعث على اليأس، ويقعد الهمم، ويبعثر الجهود الوطنية، وسياسات تحكم إسار التبعية الاقتصادية والاجتماعية للشمال المتقدم مرة أخرى فى ظل التحرر السياسى.**

السمات العامة للفكر التنموى الغربى :

١- المرجعية الأساسية للفكر التنموى الغربى هى مقومات الرأسمالية. اعتبر الفكر التنموى الغربى أن طريقة الإنتاج الرأسمالى هى الطريقة المثلى لتخصيص الموارد، وكذلك اعتبر أن البناء الفكرى الاقتصادى الذى واكب بناء الرأسمالية فى أوروبا

والذى اكتمل على أكمل وجه فى النظريات الاقتصادية الغربية هو المرجع الفكرى الصحيح لرسم السياسات المثلى لإدارة المجتمع اقتصادياً وتحقيق أهدافه. فإذا كانت مقولة التنمية فى اللغة العربية تعنى الرعاية المبذولة من أجل تحقيق اكتمال أطوال نمو الشئ وبلوغه الكمال، فهى لا تختلف عن مدلول كلمة To Develop فى اللغة الإنجليزية، أو عن فعل Developer فى اللغة الفرنسية، لقد اعتبر فكر التنمية الغربى أن الدول التى لم تحقق الانتقال إلى طريقة الإنتاج الرأسمالى كاملة، وبالتالى لم تحقق التقدم والازدهار، دولاً أقل تطوراً، ولم يكتمل نموها بعد، أو تأخر نموها، فهى إذن دولاً متخلفة، ومن ثم يقتضى الأمر مساعدتها لتتمكن من السير فى طريق النمو ابتداء من انتهاجها لطريقة الإنتاج الرأسمالى فى تخصيص الموارد.

وهكذا اعتمد الفكر التنموى المصدّر إلى الدول المتخلفة على النظرية الاقتصادية الغربية، وتتكون من النظريات الكلاسيكية التى ثبت فشلها تماماً فى إدارة الاقتصاديات الأوروبية، والتى كانت سبباً فى أزمات متوالية للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، حتى كانت أزمة الكساد العالمى الكبير عام ١٩٢٩[١]، والتى كانت سببً فى اشعال الحرب العالمية الثانية. أما الشق الثانى للنظرية الاقتصادية الغربية فهو النظرية الكينزية التى صممت لعلاج تفاقم مشكلة البطالة فى مجتمع صناعى بلغ قدراً كبيراً من التطور الاقتصادى والاجتماعى، وهو ما لم تصل إليه الدول المتخلفة، وبالتالى فإن الكينزية لا تصلح أيضاً للتطبيق على الدول المتخلفة، وبالتالى فإن الكينزية لا تصلح أيضاً للتطبيق

١- منذ أن استقرت طريقة الإنتاج الرأسمالى فى أوروبا بدءً بإنجلترا إلا وعرفت أزمات اقتصادية متوالية فى الأعوام التالية من القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ١٧٦٣، ١٧٧٣، ١٧٨٤، ١٧٩٣، ١٨٠٣، ١٨١٠، ١٨١، ١٨٢٥، ١٨٣٦، ١٨٤٧، ١٨٥٧، ١٨٦٦، ١٨٧٣، ١٨٨٣، ١٨٩٣، وكذلك القرن العشرين وأشهر أزماته عام ٢٩-١٩٣٣، ويمكن تصور ما أحدثه الكساد من مراجعة أثره فى الولايات المتحدة الأمريكية، فلقد انهارت ٨٥٩٩ شركة وتوقف أكثر من ٥٠٠ بنك عن الدفع، وأوقف عملياته، وهبطت قيم الأوراق المالية فى بورصة نيويورك من ٨٧ مليار دولار إلى ١٩ مليار، ووصلت البطالة إلى ١٢ مليون عاطل، وانخفض الإنتاج الزراعى إلى أكثر من النصف، وانخفض الصناعى بمقدار ٥٠%، وكان حوالى ربع السكان لا يجدون ما يسد رمق الجوع.

- دكتور سعيد الخضرى، أزمة التشغيل والعمالة فى الفكر الاقتصادى الرأسمالى، من الكلاسيك إلى كينز، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩.

على الدول المتخلفة، وخاصة فى المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية[1]. وأكثر من ذلك فإن أدوات التحليل الكينزى خلال فترة تطبيقها فى دول الشمال المتقدم عجزت عن تفسير ما يجرى فى العالم الرأسمالى نظرياً من حيث استمرار البطالة والتضخم (أو الاثنين معاً فى الركود التضخمى) واتجاه الرأسمالية إلى العدوانية، وهو ما انتهى بطبيعة الأمور إلى عدم القدرة على مواجهة أزمة الركود التضخمى وتضاؤل معدل النمو الاقتصادى ابتداء من منتصف سبعينات القرن الماضى حتى الآن، وكذلك عدم إيجاد مخرج للأزمة بعيداً عن العنف والعدوانية للدولة الرأسمالية. وهو ما فتح الباب على انتقادات هائلة للكينزية، وظهور مدارس اقتصادية مناقضة مثل مدرسة شيكاغو (النقوديين).

٢- سطحية الفكر التنموى الغربى. تمخض الفكر التنموى عن العديد من نظريات تفسير التخلف، وكذلك وضع السياسات واجبة التطبيق للخروج منه. وهى فى ذلك اعتبرت جميع الدول المتخلفة ذات سمات واحدة، رغم الاختلافات الجوهرية المادية والموضوعية بين كل دولة وأخرى، ومن ثم كان الفكر التنموى يتسم بالعمومية ويصدر أحكاماً تنطبق على الدول المتخلفة جميعاً وبلا تمييز، وبالتالى كانت السياسات التى اقترحها أيضاً تتسم بالعمومية، دون الأخذ فى الاعتبار خصوصية كل مجتمع على حدة. وفى الحقيقة فإن الفكر التنموى الغربى لم يستطع أن يحدد ظاهرة التخلف تحديداً موضوعياً بكل أبعادها، وبالتالى فإنه نظراً لأن التخلف نقيض التنمية، وأن بناء الأخيرة ينفى بناء الأولى (التخلف)، فإنه نظراً لعدم تحديده للتخلف لم يستطع أن يقدم نظريات موضوعية فى التنمية لعلاجه، فالذى لا يستطيع تحديد الداء لا يستطيع تحديد الدواء.

لقد كانت نقطة البداية الموضوعية لدراسة التخلف هى دراسة المجتمعات فرادى، أى دراسة مصر وحدها، ودراسة الهند كذلك وحدها، وغيرها من الدول المتخلفة، ثم إن دولة مثل مصر كانت ذات حضارة عريقة فى التاريخ القديم- حضارة الفراعنة- وكذلك كانت ومعها العالم الإسلامى كله عند مستوى حضارى مرتفع يفوق مستوى الحضارة الأوروبية، خاصة فى القرن الثامن الهجرى حتى القرن الثالث عشر، فما هى الأسباب التى

١- دكتور رفعت المحجوب، الطلب الفعلى، دار النهضة العربية، القاهرة عام . حائز على جائزة الدولة التشجيعية.

أدت إلى التدهور المستمر للحضارة فى مصر والعالم الإسلامى، وتفوق الحضارة الأوروبية والمجتمع الأوروبى منذ نفس التاريخ حتى الآن. فإذا ما تم تحديد أسباب التخلف فإنه يمكن تشخيص العلاج فى برامج للتنمية لإزالة هذه الأسباب أو علاجه، ونفس الحال بالنسبة لبقية الدول الأخرى المتخلفة.

إن ظاهرة التخلف كما سبق الايضاح ظاهرة تاريخية نشأت فى تاريخ معين وفى إطار ظروف تاريخية بعينها، وهى شاملة لكل مقومات الغالبية من أفراد المجتمع، فظاهرة التخلف جوهرها تخلف أفراد المجتمع فى ظل ظروف اقتصادية واجتماعية من صنع أفراد المجتمع، أو بمفهوم أخر فى ظل نظام اقتصادى واجتماعى وثقافى مختار من أفراد المجتمع. صحيح أنه قد يكون مفروضاً من العالم الخارجي، أو من النخب الحاكمة ذات المصالح القوية فى هذا النظام، أو من الفئات المسيطرة اقتصادياً، أو ذات الدوافع الكمبرادورية، إلا أنه أولاً وأخيراً يعتبر الغالبية من أفراد المجتمع متقبلين للنظام بشكل أو آخر، وإلا كانت الثورة عليه- ومن ثم فإن التنمية لإزالة التخلف لابد أن تضع أولويتها فى تغيير الإنسان من إنسان متخلف إلى إنسان ذو مستوى حضارى أسمى، وبذلك تصبح تنمية الإنسان لها الأولوية على كل جهود التنمية.

إلا أن الفكر التنموى الغربى اهتم على العكس بالمتغيرات الاقتصادية دون الإنسان، فلقد تناول الاستثمار ونسبة الادخار لواجب توافرها لتحقيق التنمية، وناقش التخلف التكنولوجى، وأدوات الإنتاج التكنولوجية، واعتبرها "شومبيتر" حجر الزاوية فى التطور الاقتصادى، وكذلك ناقش العلاقات الاقتصادية الدولية وأولوية الصادرات، ووضع معدل نمو الدخل القومى معياراً لنجاح التنمية. ونسى أن المستوى الحضارى للإنسان هو الذى يجعله مدخراً حتى ولو كان دخله أقل، أو على العكس لا يدخر مع ارتفاع مستوى دخله، وأن الذى يصنع التكنولوجيا هو الإنسان عند مستوى حضارى معين، وأنه يصبح قادراً على التصدير إذا استطاع أن ينتج ما يشبع حاجاته أولاً بالإضافة إلى قدر من الفائض يوجه للخارج.

وكذلك قدم الفكر التنموى الغرب مؤشرات جعل منها سمات عامة للدول المتخلفة، مثل انخفاض متوسط دخل الفرد، نقص الادخار والاستثمار، ضعف مستوى إنتاجية العمل، ضعف التقدم التكنولوجى، وجود فائض فى حجم السكان، ارتفاع عدد المشتغلين بالزراعة،

سيادة لأمراض المتوطنة، سيادة الأمية، سيادة سوء التغذية، شيوع الاكتناز، انخفاض متوسط عمر الفرد، ارتفاع نسبة الواردات إلى الناتج المحلي، قلة المنظمين، وبداية لم يستطع الفكر التنموي الغربي تفسير هذه الظواهر وتحديد سبب وجودها. وذلك لأن الفكر التنموي الغربي اتبع منهج المؤشرات النمطية النموذجية **Ideal Typical Index Approach** الذي يحمل الطابع الوصفي التقريري الذي يصف الظاهرة دون تفسيرها ودون تسبيبها كما يقول "فرانك"، فضلاً على أن هذا الاتجاه يعاني من طابعه السكوني الميت، إذ ينظر إلى حالة التخلف ابتداء من هذه المعايير على أنها حالة ثابتة ومعزولة عن بقية المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي لم ولن يستطيع أن يحدد أسلوب علاجها في إطار أسلوب التنمية الذي يقترحه، والنتيجة أن هذه السمات مازالت موجودة في الدول المتخلفة بعد أن بذلت جهود تنموية هائلة عبر فترة زمنية طويلة، في ظل هذا الفكر التنموي الغربي، ومن ثم فهو المسئول عن استمرار كارثة التخلف.

٣- إهمال المقومات الخاصة بالدول المتخلفة : لم يعتبر الفكر التنموي الغربي بالظروف المادية والموضوعية التي تمر بها غالبة دول العالم المتخلف والتي يوضحها هيكله الاقتصادي والاجتماعي، واعتبر أنها جميعاً تحمل نفس سمات التخلف مادامت دول متخلفة، هذا من ناحية، أما الناحية الاخرى فلقد صاغ تحليلاته حول الدول المتخلفة ابتداء من التصور التجريدي لعلم الاقتصاد الغربي بأن النظرية الاقتصادية الغربية نظرية عامة ذات قوانين عامة مجردة تصلح للتطبيق بنجاح على كل النظم والمجتمعات على اختلاف أنواعها وتباين مراحل تطورها، وكما نجحت في الغرب والدول الاستعمارية فلابد أن تنجح في الدول المتخلفة من المستعمرات.

ولعل أهم دليل على ذلك التوجه الفكري تقرير "بيرسون" الذي أصدره البنك الدولي عام ١٩٦٩- شركاء في التنمية- والذي عرض لمشاكل التنمية بشكل عام تجريدي، كأن الدول النامية كيان واحد. وكذلك قدم التنمية على أنها مجرد نمو اقتصادي يسير في اتجاه واحد ذي مراحل متعددة، وهو النموذج الرأسمالي للنمو الذي تم في أوروبا والولايات المتحدة، ثم قام باسقاط هذا النموذج على الدول المتخلفة، وهو الاسقاط الذي يعتبر معيباً لاختلاف الظروف في الدول المتخلفة عنها في الدول المتقدمة عشية بناءها للتنمية الصناعية. فالدول الرأسمالية المتقدمة بدأت التصنيع والتنمية الصناعية بهدف بناء الاعتماد على الذات، وكانت قد حققت قبلها حجم معتبر من راس المال النقدي

(نتاج التجارة)، وحققت بالاعتماد على ذاتها قدراً من التطور التكنولوجي، واستطاعت أن توحد السوق الوطنية قبل أن تنتقل إلى الخارج لضم أسواق أخـرى خارجيـة (أسـواق المستعمرات)، بما يضمن لها تصريف فائض الإنتاج الصناعى والحصول على مواد أولية للغذاء والصناعة بأثمان اقل، فضلاً على الحصول على جزء من الفائض الاقتصادى للدول المتخلفة. هذا إلى جانب أهم فارق هو استقلال الدول المتقدمة فى عملية البناء الاقتصادى دون تدخل من أى دولة أخرى لتحويل البناء الاقتصادى إلى وجهة معينة لتحقيق مصلحتها على حساب المصالح الوطنية.

ولعل ظروف العالم المتخلف تختلف كثيراً عن ظروف العالم المتقدم عشية بنـاء تنميتها الصناعية. فالعالم المتخلف كان مستعمراً، وحتى بعـد تحـرره مـن الاسـتعمار وحصوله على استقلاله السياسى كان استقلاله الاقتصادى منقوصاً، وذلـك لأن طريقـة الإنتاج التى كانت سائدة فى فترة الاستعمار ظلت كما هى- طريقة الإنتـاج الرأسـمالى- والمنظمات الاقتصادية الرائدة ظلت كما هى مثل البنوك الأجنبيـة كمؤسسـات للتمويـل، والنشاط الاقتصادى الأساسى للدولة ظل كما هو الزراعة أو الاستخراج، وفى إطار قناعة الفكر التنموى الغربى بنظرية النفقات النسبية، فإنه كان مقتنعاً بضرورة بقاء هذه الـدول زراعية / استخراجية فى إطار تقسيم العمل الدولى، ومن ثم لم يوصى الـدول المتخلفـة بضرورة خلق قطاع رائد هو القطاع الصناعى ليقود كافة القطاعات إلى الصـناعة، كمـا حدث فى العالم المتقدم. وذلك لأنه كانت هناك القناعة التامة بأن فى ذلك خـروج علـى تقسيم العمل الدولى والتخصص الدولى الذى يعتقد الفكر التنموى الغربى أن الخروج عليه يجعل الدولة تبدد مواردها فى إنتاج سلع لا تتمتع فى إنتاجها بميزة نسبية تبعاً لنظريـة النفقات النسبية المقارنة. ومن ثم ظلت الدول المتخلفة تحاول بناء التنمية الاقتصادية فى ظل إطار تقسيم العمل الدولى أى كدول زراعية/ استخراجية، وهو ما لا يمكن أن يـؤدى إلى تنمية حقيقية تعتمد على الذات، بل يؤدى إلى تنمية تابعة تضطر فيها الدول المتخلفة إلى البقاء داخل منظومة الدول الرأسمالية او السوق الرأسمالية العالمية من موقع تيلـى وطرفى- مصدرة للمواد الأولية الزراعية/ الاستخراجية، ومستوردة للإنتاج الصناعى ومن ثم كان الفكر التنموى الغربى مسئولاً عن استمرار تخلف الدول المتخلفة.

٤- تحميل الزيادة السكانية المسئولية عن التخلف. يجمع الفكر التنموى الغربى وكافة نظريات تفسير التخلف على أن الزيادة السكانية أو ارتفاع معدل نمو السكان أحد مقومات التخلف وكذلك أحد معوقات التنمية. ولعل هذه النظرة ترجع إلى نظرية "مالتوس" فى السكان- المالتوسية التقليدية- والتى قرر فيها أن معدل نمو السكان لابد أن يتناسب مع معدل نمو الغذاء، فإذا زاد الاول عن الأخير فى أى مجتمع فإنه مهدد بالمجاعات، فإن لم يخفض معدل نمو السكان بإرادته فإن إرادة قوى الطبيعة سوف تقوم بالمهمة من خلال الأوبئة والحروب التى تلتهم جزء من السكان لتقيم التوازن بين حجم السكان وحجم الموارد الغذائية. وتقوم هذه النظرية على ثلاثة دعائم أساسية فى الفكر الاقتصادى الكلاسيكى هم قانون تناقص الغلة، والمرونة المتاحة لعرض عنصر العمل فى الأجل الطويل بالنسبة للتغيرات التى تحدث فى أجر الكفاف. الأثر الإيجابى لمعدل التقدم التكنولوجى الذى لا يستطيع تغطية الأثر السلبى لقانون تناقص الغلة.

والوسائل الإرادية لتخفيض حجم السكان كما يراها "مالتوس"، هى العفة وتأخير الزواج، أو استخدام طرق لا إنسانية مثل تعقيم الرجال والنساء، وخاصة بعد فشل الطرق الإنسانية النمطية لتقليل النسل، وبرامج تنظيم الأسرة.

ولقد أثبت التاريخ بعد مرور أكثر من ثلاثة قرون من الزمان على نظرية "مالتوس" أنها غير صحيحة حيث قلل من أهمية التقدم التكنولوجى وأثره على الإنتاج عبر الزمن، وبالتالى تضاعف حجم سكان العالم عدة مرات ولم يحدث ما أشار إليه "مالتوس". ومع ذلك عادت المالتوسية بشكل جديد فى شكل ما سمى "بالمالتوسية الجديدة" فى تقرير "حدود النمو" المقدم من دول نادى روما عن المأزق الذى تواجهه البشرية[1].

ويرى الفكر الغربى الحالى أن زيادة حجم السكان يشكل خطراً على الدول المتخلفة حيث لابد أن يستمر التخلف ابتداء من الموارد المتاحة التى لا تكفى إشباع الحاجات عند مستواها الضرورى وبالتالى عدم إشباع الحاجة إلى الادخار والاستثمار لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهو ما يشكل خطراً على العالم المتقدم فى الشمال، حيث سوف يتم

١- دوتيلا هـ. ليدوز، وآخرين، حدود النمو، تقرير لمشروع نادى روما عن مأزق البشرية، ترجمة محمد مصطفى غنيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢، ص٨٠-١٠٦.

استهلاك موارد الجنوب داخل الجنوب المتخلف، ولن يكون هناك منها ما يدفعه إلى الشمال لسد احتياجات هذا الشمال من الموارد الطبيعية التعدينية والزراعية، فضلاً على أن أثر تزايد حجم السكان بتخفيض مستوى المعيشة فى الجنوب سوف يكثف من هجرة سكان الجنوب إلى دول الشمال. وهذه الهجرة لا يمكن للشمال وقفها بالإجراءات القانونية حيث يعارضها الرأى العام فى كثير من الدول التى يسودها احترام إنسانية الإنسان نسبياً مثل فرنسا، وكذلك يعترضها ترتيب بض المصالح مع دول الجنوب، فضلاً على أن الهجرة غير القانونية هى الأهم لأنها ذات معدل وكثافة أكبر للمهاجرين. وهو ما دفع العالم المتقدم فى الشمال إلى التظاهر ضد زيادة السكان بتسمية زيادة السكان فى الدول المتخلفة بالانفجار السكانى، أو الاكتظاظ السكانى، ودفع الصحافة فى دول الشمال المتقدمة إلى التظاهر ضد الهجرة والمهاجرين، والقيام بإجراءات قانونية وشعبية للتضييق على حياة المهاجرين القدامى وطردهم بالقوة. ودفع كاتب مثل "فوجت" فى ألمانيا إلى دعوة الحكومات فى دول الشمال أن لا تقدم أى معونات لدول الجنوب التى لا تضع سياسة سكانية رشيدة[١].

إلا أن التعلل بزيادة حجم السكان كسبب للتخلف وعائق للتنمية إنما هو من قبل لغط قول العاجزين عن إدارة الاقتصاد القومى وتخصيص الموارد بكفاءة. فمن الثابت أن دول العالم المتخلف لم تعرف الاختلال بين الموارد المادية وحجم السكان قبل الاستعمار، حيث كانت الاقتصاديات متنوعة الأنشطة، أى كان الجهاز الإنتاجى فى كل دولة متنوع، ينتج المواد الغذائية والمواد الأولية اللازمة للصناعات والحرف اليدوية، وكانت معدلات النمو السكانى تتمشى مع معدلات النمو الاقتصادى التى يتم تحقيقها. أما بعد الاستعمار وتطبيق النظرية الاقتصادية الغربية فى تخصيص الموارد لمصلحة الدول المستعمرة الأم على هذه الدول التى أصبحت بعد ذلك متخلفة ظهر الاختلال بين معدل نمو السكان ومعدل النمو، وذلك نتيجة تخصيص الموارد لاشباع حاجات دول الاستعمار قبل إشباع حاجات السكان الوطنيين، وهو ما جعل الهيكل الإنتاجى يتشوه، فلا هو يستجيب لإشباع حاجات السكان الوطنيين، ولا هو يحقق معدلاً للنمو يتكافئ مع معدل نمو السكان، بالإضافة إلى سيادة الركود بسبب سحب

---

١ - دكتور رمزى زكى، فكر الازمة، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٧، ص٩٤ نقلاً عن كتاب "فوجت، الأرض تثأر لنفسها، بالألمانية.

الفائض الاقتصادى بأساليب متعددة[1]، بالإضافة إلى ما يتم سحبه من خلال التبادل الدولى (التبادل غير المتكافئ)، بما أدى إلى وقف تطور وتحديث الهيكل الاقتصادى فى الدول المتخلفة.

والحقيقة العلمية الغائبة عن الفكر الغربى فى التنمية أن لكل طريقة للإنتاج قانون للسكان خاص بها، كما أن لها نظام للتوزيع متميز خاص بها. فطريقة الإنتاج الرأسمالى يصاحبها قانون خاص للسكان ، كما كان هناك قانونا للسكان ملازم لنظام الإقطاع السابق على الرأسمالية، وكذلك هناك قانون للسكان ملازم لطريقة الإنتاج الاشتراكية، وفى طريقة الإنتاج السابقة على الرأسمالية واللاحقة لها كان قانون السكان يتوافق مع النمو بحيث لم يكن هناك تفاوت يمكن تسميته بالانفجار السكانى أو بطالة سافرة مستمرة يعانى منها المجتمع، ولم يظهر هذا التناقض بين معدل نمو السكان ومعدل نمو الناتج القومى، ولم تظهر البطالة بشكل سافر ومستمر إلا مع سيادة طريقة الإنتاج الرأسمالى فى تخصيص الموارد.

وكذلك فإن الحقيقة العملية والواقع الفعلى يؤكد ذلك، ففى المجتمع المصرى الذى ورث طريقة الإنتاج الرأسمالى فى تخصيص لموارد منذ الاستعمار الإنجليزى الذى طبق النظرية الاقتصادية الغربية على الاقتصاد المصرى، وهذا الاقتصاد يئن من البطالة السافرة فى الريف والمدينة، ويئن من الفقر المدقع لغالبية السكان نتيجة سوء توزيع الدخل، رغم أن حجم السكان لم يتجاوز أربعة عشر مليون نسمة. أما بعد ثورة ٢٣ يوليو، والتحول إلى طريقة الإنتاج الاشتراكية (مرحلة التحولات فقط) فإن المجتمع المصرى اختفت منه ظاهرة البطالة رغم أن عدد السكان تجاوز ستة وعشرين مليون نسمة[2]. ومع عودة المجتمع المصرى إلى طريقة الإنتاج الرأسمالية بتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤، فلقد عاد المجتمع المصرى يئن من البطالة وسوء توزيع الدخل وبالتالى سقوط غالبية السكان تحت خط الفقر (لا يحقق دخل يساوى دولارين فى اليوم أى ١١ جنيه) والذى بلغت نسبتهم

١- تتعدد أساليب سحب الفائض الاقتصادى ابتداء من أرباح الاستثمارات الأجنبية وأجور العاملين الأجانب التى يتم تحويلها للعالم الخارجى، فضلاً على تحويل الفائض الاقتصادى الذى يتمثل فى فائض الدخول النقدية لأصحاب الدخول العالية إلى العالم الخارجى من خلال البنوك الأجنبية فى ظل الليبرالية.

٢- البطالة أثناء الخطة الخمسية الأولى ٥٩-١٩٦٤ كان ٢% وهم ملاك الأرض الواسعة نسبياً ولا يرغبون فى العمل بالمنظمات الحكومية أو الخاصة، وينشغلون بالإنتاج الزراعى فى مزارع كبيرة نسبياً.

٥٢,٧% من حجم السكان[1].

إن النظر إلى استغلال الموارد المادية الطبيعية المتاحة فى مصر فى ظل الرأسمالية التى يقوم فيها الاستثمار والتشغيل على تحقيق هدف واحد هو الربح يجد عجباً. فالشعب المصرى الذى تجاوز تعداده السبعين مليوناً من السكان مازال محصوراً فى الدلتا والوادى الضيق من القاهرة حتى أسوان. ووصلت الكثافة السكانية إلى كثافة مخيفة فى القرى والمدن التقليدية القديمة، وهذه الكثافة السكانية تدفع إلى تحويل الأرض الزراعية الجيدة إلى مساكن ومنشآت صناعية وخدمية للأجيال الجديدة، فتتناقص الأرض الزراعية الجيدة فى مصر عبر الزمن. هذه الكثافة السكانية التى تتزايد فى ارض زراعية تتناقص سوف تخلق صراعاً على الموارد وخاصة الأرض الله أعلم بنتيجته. ورغم ذلك تظل سيناء خفيفة السكان، ولا تنتقل إليها الاستثمارات الإنتاجية القادرة على استيعاب ما لا يقل عن عشر ملايين نسمة، مع توافر الموارد التعدينية، والأرض الصالحة للزراعة. وكذلك نجد الوادى الجديد الذى كان مزرعة القمح فى العصور السحيقة (آل يعقوب) ثم فى عهد الرومان، ويتوافر فيه كميات هائلة من المياه الجوفية بلا استغلال زراعى يذكر. ومع ذلك يضيع رأس المال النقدى الذى جمعته شركات توظيف الأموال هباءً منثوراً فى غمار طلب الربح السريع فى المضاربة فى البورصات العالمية، وكذلك الاستثمارات فى الساحل الشمالى كمصيف، وتقدر بحوالى أربعين مليار جنيه، ويتم توجيه رأس المال الوطنى (الحكومى) إلى الاستثمار فى توشكا ضمن رأس المال الدولى الذى يتولى الإنتاج والتصدير للإنتاج الزراعى بعد ملكيته للارض الزراعية المستصلحة فى ظروف مناخية بالغة الصعوبة. أنظر كم كانت هذه الموارد من رأس المال النقدى يمكن أن تستوعب من القوى العاملة إذا ما وجهت برشد إلى الصناعة والإنتاج الزراعى فى الأماكن الأنسب مناخياً مثل سيناء والوادى الجديد، وكم يستوعبه ناتجها من حجم من السكان عند مستوى رفاهية وإشباع؟ وكم تستطيع هذه المناطق أن تخفف من الازدحام فى الدلتا والوادى وما سوف ينجم عنه من صراعات فى المستقبل الله أعلم بنتائجها، ولمصلحة من سوف تحسم هذه الصراعات، وبالتأكيد لن تكون فى مصلحة مصر والإنسان المصرى.

---

١ – مؤشرات التنمية فى العالم، البنك الدولى، عام ٢٠٠٠، ص٦٢.

– دكتور على الجريتلى، ٢٥ عاماً، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر (٥١-١٩٧٧)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧، ص٨٦ وما بعدها.

توجهات خلق التبعية فى نظريات تفسير التخلف والتنمية الغربية :

تتعدد نظريات تفسير التخلف وكيفية تحقيق التنمية بناء على تفسير النظرية لسبب التخلف. وهذه النظريات فى غالبيتها والتى قدمها العلماء والاقتصاديون الغربيون من أمثال توركسيه، ليبنشيتن، والت رستو، ماكليلاند... الخ، إنما هى امتداد للنظرية الاقتصادية الغربية فى النمو، ولكن بالتطبيق على الدول المتخلفة، وهى بشكل عام تحمل قصداً معيناً أو خفياً هو استقطاب الدول المتخلفة إلى العالم الغربى من الدول الرأسمالية المتقدمة، وليصبح الفكر التنموى الغربى الذى تمثله هذه النظريات المرجع الأساسى النظرى لبناء التنمية فى العالم الثالث، وهو ما يخلق التبعية الفكرية للعالم الرأسمالى الغربى فى مجال تنفيذ برامج التنمية. وكذلك يسهل الاقتناع بأن الطريق المثلى لبناء التنمية هى طريقة الإنتاج الرأسمالى، إذ أن كل التحليلات الواردة فى النظريات ترتكن إلى النظرية الاقتصادية التى بنيت الرأسمالية على أساسها ابتداء من كتابات "وليم بتى حتى كينز" وبالتالى تنفى وتستبعد أى نوع من الفكر الاقتصادى الآخر من قيادة التنمية الاقتصادية وخاصة الفكر الاشتراكى، أو التوجهات الفكرية الوطنية مثل الفكر الاقتصادى الإسلامى.

والملاحظة الأولى، أن كل النظريات السابقة لم توصى أى منها ببناء التنمية بالاعتماد على الذات، أى باستخدام الإمكانيات المتاحة فى بناء الهيكل الإنتاجى كاملاً، ووصولاً إلى الاعتماد على الذات عند مستوى من التكامل الاقتصادى بين القطاعات التى تم بناؤها، بحيث تصبح الدولة المتخلفة على مستوى النضج الاقتصادى الذى يحقق مستوى معين من رفاهية الأفراد وقوة الدولة، مثل فرنسا أو إنجلترا أو ألمانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية تبعاً لتوافر الموارد المادية المتاحة وحجم السكان فى كل دولة.

والملاحظة الثانية، أن كل النظريات بشكل أو بآخر وبأسلوب واضح أو خفى تشير على الدول المتخلفة بالاستعانة برأس المال الأجنبى (رأس المال الأوروبى الأمريكى)، والتكنولوجيا الأجنبية، أى الغربية وذلك للاسراع بتحقيق تنمية سرعة دون إبطاء الانتظار لتكوين رأس المال الوطنى، أو لبزوغ التكنولوجيا الوطنية.

الملاحظة الثالثة، أن غالبية النظريات التنموية تنتهى إلى أن التخلف قدر الدول المتخلفة ابتداء من سمات تختص بها الدول المتخلفة لن تتغير مهما بذلت هذه الدول من

جهود وضاعفت من التضحيات، ذلك أن هناك قوى فى الدول المتخلفة تردها إلى التخلف مرة أخرى، ومن ثم فلا داعى للاصرار على بذل هذه الجهود للخروج من التخلف. والبعض الأخر من النظريات يجعل من التقدم الاقتصادى والاجتماعى مسار تاريخى يتحقق بمرور الـــزمن، فالمتقدمين كانوا متخلفين وبمرور الزمن تحولوا إلى التقدم، فالتقدم الاقتصادى والاجتماعى يتم على مراحل تسلم أولاها لأخراها بالتوالى، وكلما حقق المجتمع شروط مرحلة انتقل إليها، وهكذا حتى يل إلى المرحلة الأخيرة للتطور الاقتصادى والاجتماعى. أما الاتجاه الثالث الذى يصرف نظر الدول المتخلفة عن الاصرار على بذل كامل الجهد من أجل تحقيق التنمية بدهاء وخبث فيعتمد على ضرورة تبنيها البناء الثقافى الغربى المتحيــز ضــد الــدول المتخلفـــة (الاستشراق)، والذى يصف وينعت شعوب الدول المتخلفة بصفات وسمات لا يمكن لأى شعب أن يحقق معه أى تنمية أو أى تقدم فى ظلها، مثل ميل هذه الشعوب إلى الكسب وقلة العمــل نتاج وجودها فى المناطق الجغرافية الحارة، و لأن مقوماتها الثقافية النابعة مــن الأديــان السائدة فيها هى السبب فى تخلفها مثل الثقافة النابعة من الدين الإسلامى، أو الثقافة النابعة من البوذية. ومن ثم تضع النظريات الغربية فى التنمية الإنسان فى الــدول المتخلفـــة فـــى مواجهة ذاته، أى تضعه أمام خيارات عقلية وفكرية تنتهى إلى التسليم بعدم بذل أى جهـــود للتنمية، وكذلك البوذى، أو الكونفوشيوسى، مع أن هذه الأديان تحتوى على تنظيم لعلاقـــات الإنتاج والعلاقات الاجتماعية بشكل عام يمكن أن يكون هو الدافع إلى بذل جهـــود التنميـــة أضعافاً مضاعفة، إلا أن نظريات التنمية الغربية تصر على استبعاد القيم الثقافية النابعة هذه صفة الأديان، وتجعل منها سبباً من ضمن الأسباب القوية للتخلف، وخاصة المقومات الثقافية القائمة على الدين الإسلامى فى الشرق. ذلك حتى لا يبقى إلا الثقافة الرأسمالية بكل مقوماتها التى تشكل جوهر التبعية الفكرية للعالم الغربى وسوف نقدم نماذج من هذه النظريات.

نظرية الحلقات المفرغة :

تقوم هذه النظرية لتى قال بها "تيركسيه" لتفسير ظاهرة التخلف على أساس أن هذه الدول وقعت فريسة لمجموعة من العوامل والقوى التى ترتبط ببعضها ارتباطاً دائرياً يؤدى إلى استمرار حالة التخلف بهذه البلاد، حيث أن كل عامل يؤدى إلى عامل أخر يسلم إلى ثالث ورابع أو أكثر بحيث تنتهى أخر العوامل بالتسليم والعـــودة إلـــى العامـــل الأول المســـبب

للظاهرة[1]. فإذا ما اعتبرنا أن الفقر هو سبب التخلف، فإن الفقر يعنى انخفاض مستوى الدخل الفردى الذى يؤدى بدوره إلى انخفاض مستوى التغذية، وهو ما يؤدى إلى انخفاض المستوى الصحى فيؤثر فى إنتاجية العمل بالانخفاض، فيؤدى أخيراً إلى انخفاض مستوى الدخل ومن ثم شيوع الفقر، وهكذا ابتدأت الحلقة المفرغة بالفقر كسبب للتخلف وانتهت بالفقر كنتيجة لهذا التخلف، وأقفلت الدائرة أو انتهت العوامل المتتابعة إلى أن تصبح النتيجة هى السبب والسبب هو النتيجة. ويمكن أن نجد العديد من الحلقات المفرغة التى تتناول كل منها أحد عقبات تطوير البلدان المتخلفة.

فالبلدان المتخلفة تتميز كما رأينا سابقاً بسيادة الإنتاج الزراعى وبانخفاض الإنتاجية الزراعية وهو ما يؤدى بدوره إلى سوء التغذية وبالتالى إلى انخفاض إنتاجية العمل فى الزراعة، وكذلك فى مجال الصناعة نجد أن الصناعة متعثرة لعدم وجود عدد وفير من المنظمين، ونظراً لأن مجال إيجاد منظمين يرتبط أصلاً بوجود مجالات للتنمية الصناعية لاكتساب الخبرات المطلوبة لذلك العمل فإن ذلك يؤدى إلى عدم وجود منظمين، أى أنه يمكن القول أنه لا توجد تنمية بدون منظمين وكذلك لا وجود للمنظمين بدون وجود تنمية، وهكذا أغلقت الدائرة.

وكذلك فإنه يمكن تصور الكثير من الحلقات الدائرية المفرغة التى تصف كل منها أحد ظواهر التخلف، ففى مجال انخفاض التراكم الرأسمالى نجد أن انخفاض مستوى الدخل يؤدى إلى انخفاض مستوى الادخار، وانخفاض مستوى الادخار يؤدى إلى انخفاض مستوى الاستثمار، وانخفاض مستوى الاستثمار يؤدى إلى انخفاض مستوى إنتاجية العمل (الاستثمار ينصرف إلى كمية الآلات والمعدات المستخدمة فى العمل) ومن ثم انخفاض مستوى الدخل. وهكذا التحام واتصال حلقة عرض الادخار والاستثمار فى المجتمع المتخلف. أما من ناحية الطلب عليه فإن انخفاض الحافز للاستثمار يرجع إلى ضيق حجم السوق، وضيق حجم السوق يرجع إلى انخفاض مسوى الدخول، وانخفاض مستوى الدخول يرجع إلى انخفاض إنتاجية العمل التى تخفض الدخول، وانخفاض الدخول يؤدى إلى ضيق السوق مرة أخرى، وهو السبب فى انخفاض الاستثمار.

1- R. Nurkse, Problems of Capital Formation in Under Developed Countries, Op. Cit, P. 4.

وهكذا فإن مضمون هذه النظرية هو أن الدول المتخلفة توجد في حالة من التوازن الاقتصادى المستقر عند حد التخلف، وأن أى إخلال لهذا التوازن سوف يؤدى إلى خلق قوى من شأنها أن تعيد التوازن مرة أخرى عند المستوى المتخلف، فيظل الاقتصاد القومى رغم الجهود المبذولة لإخراجه من دائرة التخلف داخل هذه الدائرة لا يخرج منها.

ولعل هذه النظرية هى انعكاس لفكرة التوازن التى تسود النظرية التقليدية، وتم استخدام فكرة الحلقة المفرغة لإثبات أن الدول المتخلفة تعيش حالة من التوازن المستقر عند مستوى التخلف وهو نوع من التوازن الذى لا يمكن الخروج منه.

ولعل فكرة الحلقة المفرغة ما هى إلا استخدام لمنطق العلية الدائرية أو العلية السببية، ويمكن أن تستخدم فى كافة المجالات، فمن الممكن أن تستخدم فى دراسة المصلحة كم افعل "فيشير ونلو" حيث قرر أن الفقر والمرض يكونان حلقة مفرغة، فيرجع مرض النساء والرجال إلى فقرهم ويزداد الفقر نتيجة المرض ويزداد المرض بزيادة الفقر وهكذا، كما يشير "ميردال" إلى بعض الأمثال الشعبية التى تتضمن التعبير عن الحلقات المفرغة مثل "لا ينجح مثل النجاح، ولا يفشل مثل الفشل"[١].

والواقع أن نظرية الدوائر المفرغة لا تستطيع أن تفسر حالة التخلف التى تعيشها الدول المتخلفة وذلك لأسباب متعددة هى :

١- أن هذه النظرية ترتكن على فكرة التوازن المستقر التى يقوم عليها التحليل الاقتصادى التقليدى، ولذلك فسرت تخلف المجتمعات المتخلفة على أساس أنه نوع من هذا التوازن المستقر عند مستوى التخلف، ومن المعروف أن النظام الإقتصادى والاجتماعى لا يعرف الاستقرار والتوازن، وكذلك فإن التغيير الذى يحدث تلو الأخر ليس من قبيل القوى المضادة التى تؤدى إلى العودة بالنظام إلى التوازن والاستقرار عند مستوى التخلف بل يؤدى إلى خلق قوى تدفع بالتغيير وتقويه فى نفس الاتجاه الذى يسير فيه، مثل انخفاض الدخل يؤدى إلى انخفاض الادخار فانخفاض الاستثمار فانخفاض الدخل مرة أخرى، وهكذا فإن هناك حركة تراكمية لأسفل "انخفاض"، ويلاحظ أنه لو أحللنا بدلاً من كلمة انخفاض ارتفاع لأدى إلى تحول الحركة التراكمية إلى أعلى، كما لو قلنا ارتفاع الدخل

١- د. عمرو محى الدين، مرجع سابق، ص.ص ١٥٨، ١٥٩.

يؤدى إلى زيادة الادخار فازدياد الاستثمار فارتفاع الدخل، ومن ثم فإن حلقة الفقر سوف تتحول إلى حلقة للغنى إذا ما استطعنا أن نقوم بعكس القوى القادرة على التغير من أسفل إلى أعلى ولو بقدر ضئيل جداً.

٢- أن هذه النظرية تركز على الظروف التى تمر بها الدول المتخلفة حالياً ولم تحاول النظر فى أسباب هذه الظاهرة، وهل ترجع إلى أسباب اقتصادية أم لأسباب تاريخية.

٣- أن نظرية الحلقات المفرغة أخذت الفقر كأحد أسباب التخلف وربطته بعوامل أخرى نابعة منه أو سبب له أو نتيجة له، مع أنها فى الواقع لا تعدو أن تكون أحد مظاهر الفقر ذاته، فمثلاً القول بانخفاض الدخل يؤدى إلى انخفاض الاستهلاك أو يؤدى إلى انخفاض الادخار ما هو إلا نفس الشئ، فانخفاض الاستهلاك ما هو إلا مظهر لانخفاض الدخل، وانخفاض الادخار ما هو إلا مظهر أخر لانخفاض الدخل، وكذلك فإنه يمكن القول أن انخفاض الاستهلاك لا يعنى بالضرورة انخفاض الدخل او انخفاض الاستهلاك يكون بالضرورة نتيجة انخفاض الدخل بل قد يكون نتيجة سيادة أنماط رشيدة للاستهلاك ونتيجة تحفيز الادخار، بل قد تكون الدخول عالية ومع ذلك ينخفض الادخار.

فى الواقع فإن انخفاض الادخار قد يرجع إلى عوامل خرى منفصلة تماماً عن مستوى الدخل مثل نمط توزيع الدخل القومى والتفاوت الكبير فى هذا التوزيع، حيث تحصل فئة أو طبقة على الغالبية من هذا الدخل ومن ثم سوف يكون إنفاقها الاستهلاكى متسماً بالترف والاتجاه إلى الكماليات وخاصة إذا كانت ذات اتجاهات استهلاكية، وهو ما يستدعى من بقية الطبقات تقليد هذه الفئة أو الطبقة ومن ثم يقل الادخار وتتوجه غالبية الدخول إلى الاستهلاك كنتيجة للتقليد والمحاكاة كما سبق إيضاحه.

وكذلك قد يكون السبب فى نقص الادخار هو عدم وجود المؤسسات الادخارية القادرة على جذب المدخرات فضلاً على أن سيادة التضخم فى المجتمع تدفع الأفراد إلى التخلى عن النقود واستبدالها بالسلع ومن ثم يزداد الاقبال على الاستهلاك، أو قد تنعدم فرص الاستثمار الأمن فيقل الحافز على الادخار.

وعلى ذلك فإن نظرية الحلقات المفرغة تكاد تكون تركيب لاشياء وظواهر مجردة غير مرتبطة بالواقع، وهى فى ذلك متأثرة بأسلوب العرض الذى اتبعه كتاب النظرية

التقليدية من حيث الالتزام بالأسلوب المنطقى من حيث المقدمات التى تنتهى إلـى نتـائج وافتراض صحة النتائج مادامت المقدمات صحيحة حتى ولو خالف التحليل فـى جملتـه الواقع الفعلى.

٤- إن أهم الأخطاء التى اكتنفت نظرية الحلقات المفرغة هى أنها ركزت تركيـزاً كبيـراً على عامل واحد وهو الفقر كسبب ونتيجة للتخلف، على أن ظاهرة التخلف ظـاهرة مركبة من مجموعة من العوامل الكثيرة، منها ما هو مادى بحت مثل انخفاض الدخل ومنها ما هو فكرى بحت مثل نمط التفكير ومستوى الثقافة ومنها ما هو وجدانى بحت مثل درجة الولاء للمجتمع ومنها ما هو أخلاقى وسلوكى، فضـلاً علـى أن بعـض العوامل المساهمة فى تكوين التخلف وفى بقائه قد تكون خارجية مثل درجة سـيطرة رأس المال الأجنبى والتبعية للخارج.

٥- ورغم أن مفهوم الحركة التراكمية التى استخدمت فى صياغة نظرية الحلقات المفرغة يعنى أن كل اتجاه يولد من القوى ما يعززه ويدفعه فى نفس الاتجاه، مثال ذلـك أن الفقر وانخفاض الدخل سوف يؤدى فى النهاية إلى مزيد من انخفاض الدخل وزيـادة الفقر، إلا أنه قد يحدث العكس عندما يرفض أفراد المجتمع هذا الفقر ويوطدوا العزم على التخلص من الفقر بمزيد من العمل والجهد والإنتاج الذى تقف وراءه العزيمـة والإصرار على التقدم، ومن ثم يمكن القول أن هذه النظرية تأخذ بتعميم ما لا يمكـن تعميمه فى كافة الحالات.

٦- أن هذه النظرية تحمل فى طياتها أخطر ما يواجه شعوب الدول المتخلفة وهو صرف نظرها عن جدوى جهود تطوير وتنمية مجتمعاتها إذ أن الاحوال مهما بذلوا من جهد سوف تنتهى وبعد هذه الجهود إلى التوازن عند حد التخلف، إذن فلا فائدة ولتتـرك الأمور تسير عفوية فليس فى الإمكان أبدع مما كان. وهو ما يضعف إرادة المجتمعات المتخلفة ويصرف نظرها ويسد الطريق أمام تفكيرها فى ابتداع الطـرق والأسـاليب القادرة على إخراجها من حالة التخلف إلى حالة التقدم.

نظرية التوازن شبه المستقر :

تقوم هذه النظرية التى قدمها "ليبنشتين" على أساس أن الاقتصاد المتخلف يتسم

بنوع من التوازن الخاص به هو التوازن شبه المستقر، وهو يختلف عن الاقتصاد الذى يتسم بالتوازن المستقر أو التوازن غير المستقر.

وينصرف التوازن المستقر إلى الحالة التى تسود نظاماً اقتصادياً بحيث إذا ما حدث اختلال لهذا التوازن فإنه تتولد قوى تعمل فى الاتجاه المضاد بحيث يترتب عليها رجوع الوضع إلى ما كان عليه سابقاً، أى العودة إلى نقطة التوازن الأولى، أما التوازن غير المستقر فهو الحالة التى يترتب على الإخلال بالتوازن فيها تولد قوى تعمل على زيادة الاختلال بعيداً عن نقطة التوازن السابقة(١). أما التوازن شبه المستقر فهو الحالة التى يترتب على الاختلال بالتوازن فيها تولد قوى تعمل على إعادة التوازن إلى وضعه السابق مع عودة بعض المتغيرات إلى ما كانت عليه من قبل وتغير المكونات الأخرى(٢).

فإذا ما قيل أن الاقتصاد المتخلف هو حالة من التوازن شبه المستقر بالنسبة لمتوسط دخل الفرد، فإن ذلك معناه أن أى إخلال بهذا التوازن سوف يؤدى إلى تغير كافة المتغيرات الاقتصادية إلا متوسط دخل الفرد فإنه سوف يظل عند نفس مستواه السابق قبل اختلال التوازن(٣). وعلى هذا فإن الاقتصاد المتخلف تسوده حالة من التوازن شبه المستقر وأن أى قوى تخل بهذا التوازن سوف تفرز قوى من شأنها أن تعمل فى اتجاه مضاد بحيث يعود التوازن السابق مع تغير بعض مكونات النظام الاقتصادى. فإذا ما بدأت دولة

1- H. Leibenstein, Economic Back Wardness and Economic Growth, John Wiley & Sons Inc., London, 1957, pp. 12-31.

٢- مثال للإخلال بالتوازن المستقر الإخلال بالثمن التوازنى فى سوق المنافسة الكاملة بالإرتفاع مثلاً، حيث يدخل إلى المجال الإنتاجى منظمين جدد فيزداد العرض فينخفض الثمن إلى الثمن التوازن السابق. أما حالة سيادة التوازن غير المستقر فهى كما فى سوق العمل فإذا نقص عرض العمل وزاد ثمن عنصر العمل (الأجور) فإن ارتفاع الأجور يخفض من ساعات العمل المعروضة مما يزيد من ارتفاع ثمن عنصر العمل، "منحنى عرض العمل المنعكس" مما يؤدى إلى زيادة الاختلال.

٣- مثال على التوازن شبه المستقر، فالقاهرة كانت تعانى من اختناق المرور فى شوارعها الضيقة وإشاراتها المتعددة بما لا يسمح بسيولة المرور ومن ثم ضياع الوقت والوقود، إلا أن الإجراءات الأخيرة للحكومة انصرفت إلى توسيع الشوارع وإزالة الاختناقات المرورية عن طريق الكبارى العلوية، إلا أن الزيادة فى حجم المستورد من السيارات بالإضافة إلى الإنتاج المحلى أدى إلى زيادة عدد السيارات ومن ثم عادت الاختناقات إلى الشوارع وعدم سيولة المرور مرة ثانية وضياع الوقت والوقود. وبذلك تمت العودة إلى التوازن إلى ما كانت عليه رغم التغيرات التى حدثت بالنسبة لتوسيع الطرق وإنشاء الكبارى العلوية لزيادة عدد السيارات.

متخلفة جهود التنمية وتطوير المجتمع وهو ما يعد إخلالاً بحالة التوازن التى يعيشها الاقتصاد القومى، فإن هناك من القوى الجديدة ما يظهر ليعيد النظام الاقتصادى إلى ما كان عليه، وسوف يتوقف التغير فى الاقتصاد المتخلف على المحصلة النهائية لكل من القوى الدافعة للنمو والقوى المعوقة له.

والقوى المعوقة للنمو من وجهة نظر نظرية التوازن شبه المستقر هى النمو السكانى، فإذا ما كانت عوامل الإنتاج فى النظام الاقتصادى هى الموارد والعمل فإن تفاعل الموارد مع العمل خلال عملية الإنتاج الاجتماعى تحقق الناتج القومى[1]، فإذا كان حجم الاستهلاك القومى أقل من الناتج القومى فإن هناك زيادة فى حجم الموارد الاستثمارية وبالتالى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع. وفى ظل قوانين الغلة المتزايدة إذا كان حجم السكان ثابتاً فإن نقطة التوازن تتحقق حينما لا يترتب على زيادة رأس المال القومى أى زيادة فى الناتج القومى (عندما تصل الإنتاجية الحدية لرأس المال إلى الصفر).

إلا أن حجم السكان لا يتناقص بل لابد أن يتزايد وخاصة فى ظل زيادة الموارد وزيادة الموارد تؤدى إلى زيادة الناتج وزيادة الناتج تؤدى إلى زيادة الدخول فزيادة الاستهلاك ومن ثم زيادة المستوى الصحى وانخفاض معدل الوفيات عن معدل المواليد وهكذا فإن الناتج القومى يكون دالة زيادة الموارد وزيادة السكان، فإذا زاد حجم الموارد مع ثبات حجم السكان كانت نقطة توازن الاقتصاد القومى هى النقطة التى لا يترتب على زيادة الموارد أى زيادة فى الناتج القومى، وكذلك إذا زاد حجم السكان مع ثبات الموارد تكون نقطة التوازن هى النقطة التى لا يترتب على زيادة السكان أى زيادة فى الناتج القومى (عندما تصل الإنتاجية الحدية للعمل إلى الصفر).

فإذا كان النمو السكانى دالة متوسط دخل الفرد، فإن زيادة دخل الفرد عن مستوى معين تدفع الزيادة السكانية إلى أعلى، ذلك أن زيادة الدخول تعنى زيادة الإنفاق على التغذية والصحة ومن ثم انخفاض معدل الوفيات وزيادة السكان. فإذا ما كنا بصدد

١- يقرر الكلاسيك المحدثين أن عوامل الإنتاج أربعة هم: رأس المال والأرض والعمل والتنظيم، ويقرر الفكر الاشتراكى أن التنظيم ما هو إلا مهارة من مهارات العمل وأن رأس المال ما هو إلا كميات عمل مختزنة ولذلك فإن عوامل الإنتاج ما هى إلا الموارد الطبيعية والعمل. يراجع مؤلفنا فى المذاهب الاقتصادية، مكتبة الجلاء الحديثة ببورسعيد، ١٩٨٤.

كمية محددة من الموارد وكمية محددة من السكان فإن استغلالها أفضل استغلال يؤدى إلى الوصول إلى أقصى حجم من الناتج القومى عند الوضع التوازنى للاقتصاد القومى، ومن ثم يتحقق مستوى معين من متوسط دخل الفرد، وسوف لا يكون هناك أى دافع أو قوى من داخل النظام تدفع إلى الزيادة فى الموارد أو الزيادة فى السكان.

أما إذا افترضنا أنه تم اكتشاف موارد جديدة تزيد من حجم الموارد المتاحة الحالية مثل اكتشاف أرض صالحة للزراعة أو مورد بترولى... الخ أو معونات خارجية تضيف إلى رأس المال المتاح، وإذا افترضنا أيضاً ثبات حجم السكان، فإنه قد تولدت قوى جديدة تخل بالتوازن السابق "زيادة الموارد" وتعمل على زيادة النمو ومن ثم زيادة الناتج القومى وزيادة متوسط دخل الفرد. إلا أن زيادة متوسط دخل الفرد تؤدى إلى تولد قوى أخرى تدفع إلى زيادة حجم السكان مما يؤدى إلى انخفاض متوسط دخل الفرد.

وهكذا فإن القوى التى عملت على اختلال التوازن ودفعت إلى نمو الاقتصاد القومى "زيادة الموارد" قد أدت فى نفس الاتجاه إلى إيجاد قوى تعمل فى اتجاه مضاد وتدفع متوسط دخل الفرد إلى الانخفاض، مما يترتب عليه انتقال الاقتصاد القومى إلى نقطة توازن جديدة يعود فيا متوسط دخل الفرد إلى المستوى الذى كان عليه سابقاً عند نقطة التوازن السابقة.

ويلاحظ أنه رغم أن متوسط دخل الفرد عند نقطة التوازن الجديدة قد عاد إلى سابق مستواه عند نقطة التوازن السابقة، إلا أنه عند نقطة التوازن الجديدة نجد أن هناك العديد من المتغيرات، فلقد تغير حجم السكان إلى الزيادة وكذا زيادة حجم الموارد وكذا زيادة حجم الدخل القومى، وهكذا فإن الاقتصاد المتخلف يتوازن عند مستوى معين من متوسط دخل الفرد، فإذا ما اختل هذا التوازن فإنه ينتقل إلى نقطة توازن جديدة تتغير فيها كافة المتغيرات الاقتصادية ما عدا متوسط دخل الفرد، وذلك بفعل القوى المضادة التى تنتج فى مواجهة القوى التى أحدثت اختلال التوازن الأول، وهذه الحالة التى تسود الاقتصاديات المتخلفة يطلق عليها حالة التوازن شبه المستقر.

وبنفس المنطق التوازنى تعالج نظرية التوازن شبه المستقر قضية الاستثمار فى الدول المتخلفة، فإذا كان معدل الاستثمار الصافى دالة متوسط دخل الفرد فعند سيادة متوسط دخل للفرد منخفض يكون الدخل كافياً لاستيفاء الاحتياجات الأساسية بحيث لا

يسمح الجزء المتبقى بالإضافة إلى حجم راس مال القومى الموجود، ويكفى فقط لإحلال راس المال الذى يفنى ويبلى خلال عملية الإنتاج الاجتماعى، وبذلك يظل رأس المال القومى كما هو بدون زيادة أو نقصان. أما فى حالة ارتفاع متوسط دخل الفرد عن هذا المستوى فإن ذلك يسمح بزيادة الادخار أو الاستثمار، أى يسمح بزيادة رأس المال القومى ومن ثم زيادة الطاقة الإنتاجية. وفى حالة انخفاض متوسط دخل الفرد عن هذا المستوى فإنه يؤدى إلى تخفيض حجم رأس المال القومى الموجود، إذ أن الجزء الباقى من الدخل لن يكفى لإحلال ذلك الجزء من راس المال الذى يتقادم أو يفنى من خلال عملية الإنتاج الاجتماعى، أى أن المجتمع يعيش على مدخراته السابقة. ومن البديهى أنه فى حالة ثبات رأس المال القومى فإن زيادة حجم السكان تؤدى إلى نقص متوسط دخل الفرد، والعكس صحيح فإن نقص حجم السكان يؤدى إلى زيادة متوسط دخل الفرد.

فإذا ما توافر لأحد الاقتصاديات المتخلفة حجم معين من الموارد وكذا افترضنا حجم محدد من السكان، فإذا ما استغلت هذه الموارد أفضل استغلال فإن الاقتصاد القومى سوف يتوازن عند نقطة معينة تحدد حجم الناتج القومى ومن ثم متوسط دخل الفرد، ولن يكون هناك أى قدرة ذاتية داخل النظام تدفعه إلى النمو والاخلال بالتوازن الذى تم. فإذا ما افترضنا أنه نتيجة لظروف خارجية عن عمل النظام الداخلى حدثت إضافة إلى حجم الموارد المتاحة مثل اكتشاف مناجم جديدة أو أراضى جديدة، أو اكتشاف مصادر بترولية... الخ، أو معونات خارجية بحيث يؤدى الوصول إليها إلى اختلال التوازن القائم وتحوله إلى نقطة توازن جديدة. ويعنى الاخلال بالتوازن السابق بسبب زيادة حجم الموارد بالنسبة لحجم السكان الذى ما زال حتى الآن ثابتاً ارتفاع حجم الناتج القومى وبالتالى زيادة متوسط دخل الفرد، إلا أن زيادة متوسط دخل الفرد سوف يترتب عليها زيادة الادخار وبالتالى زيادة الاستثمار مما يؤدى إلى زيادة الموارد وبالتالى زيادة الناتج القومى والناتج الفردى، وهذا يعنى أن الإخلال بالتوازن نتيجة فعل قوى من خارج النظام سوف تولد قوى داخل النظام، وفى هذه الحالة فإن زيادة الاستثمار سوف تعمل على النمو وزيادة متوسط دخل الفرد وبالتالى دفع الاقتصاد القومى للأمام.

إلا أن الإخلال بالتوازن وما يترتب عيه من زيادة متوسط دخل الفرد إذا كان قد أوجد القوى الدافعة للنمو، فإنه قد ولد فى نفس الوقت القوى التى تعمل فى عكس الاتجاه مما يترتب عليه هبوط مفعول القوى الأولى ، ذلك أن زيادة متوسط دخل الفرد يفجر

القوى المضادة، فرغم أن زيادة متوسط دخل الفرد تؤدى إلى زيادة الادخار والاستثمار بالإضافة إلى الموارد، إلا أنها أيضاً تدفع وفى نفس الوقت إلى زيادة السكان، فإذا ما كان معدل نمو السكان أعلى من معدل نمو الناتج القومى فإن ذلك يؤدى إلى انخفاض متوسط دخل الفرد وانتقال النظام إلى نقطة توازن جديدة يعود فيها متوسط دخل الفرد إلى ما كان عليه. وهكذا فإن انتقال الاقتصاد القومى إلى نقطة توازن جديدة كان استقراراً وتوازناً عند نفس مستوى الدخل الفردى لسابق فى التوازن السابق رغم تغير كافة المتغيرات الاقتصادية مثل زيادة حجم السكان وزيادة حجم الاستثمار وزيادة حجم الموارد، وهو ما يؤكد مرة أخرى أن الاقتصاديات المتخلفة تمثل حالة من التوازن شبه المستقر.

وهناك ثلاث احتمالات يقدمها "ليبنشتين" لتفسير الوضع فى الدول المتخلفة وهى:

الاحتمال الأول : أن يكون اقتصاد الدول المتخلفة فى حالة من التوازن المستقر الذى يفرز الإخلال به قوى مضادة تكون دائماً وأبداً أقوى وأكثر فعالية من القوى التى أخلت بالتوازن، وبحيث يترتب عليها دائما الرجوع بالاقتصاد القومى إلى نقطة التوازن الأصلية. أو بمعنى أكثر وضوحاً، أن أى اختلال فى التوازن الاقتصادى فى اتجاه النمو مهما كانت قوته ودفعه للأمام تكون القوى المضادة لنمو السكان أكبر وأقوى منه مما يترتب عليه العودة إلى نقطة التوازن السابقة، أى أن مفعول نمو السكان فى تخفيضه للدخل أقوى من مفعول الاستثمار فى دفعه للدخل، وهو ما يؤدى إلى أن يظل الاقتصاد القومى دائماً فى حالة توازن عند مستوى منخفض من الدخل أى فى حالة ركود مستمر، وقد استبعدت النظرية هذه الحالة إذ لا يمكن تصور وجودها.

الاحتمال الثانى : أن يكون الاقتصاد المتخلف فى حالة من التوازن غير المستقر، حيث أن أى اختلال بهذا التوازن مهما كان صغيراً سوف يولد قوى تدفع بالاقتصاد القومى دائماً وبصفة مستمرة إلى مزيد من اختلال التوازن أى بعيداً عن نقطة التوازن السابقة. أى أن أى اختلال فى التوازن "زيادة الموارد" فزيادة الاستثمار تؤدى إلى زيادة متوسط الدخل الفردى تولد قوى تدفع بمتوسط الدخل الفردى بعيداً عن نقطة لتوازن الأصلية باستمرار، أى خلق حلقة تراكمية دائماً فتستمر زيادة متوسط دخل الفرد باستمرار، وهى حالة مستبعدة أيضاً بالنسبة للدول المتخلفة وإن كانت هذه الحالة تنطبق على الدول الصناعية المتقدمة.

الاحتمال الثالث : أن يكون الاقتصاد المتخلف فى حالة من التوازن شبه المستقر بالنسبة للاختلالات البسيطة التى تحدث للتوازن ولكنه ليس كـذلك بالنسـبة للاخـتلالات الكبيرة التى تحدث لهذا التوازن، فالنسبة لمتوسط دخل الفرد فإن التوازن سـوف يكـون شبيه مستقر حيث القوى الدافعة لاختلاف التوازن الموجبة "زيادة متوسط دخل الفرد" أقل من القوى المضادة لاختلال التوازن أى القوى السابقة "إنقاص متوسط دخل الفرد" بحيث تكون المحصلة هى عودة متوسط دخل الفرد إلى نقطة التوازن الأول. وبذلك يمكن القول أن مفعول قوى الاستثمار فى زيادة متوسط دخل الفرد أقل من مفعول زيادة السكان فـى تخفيض الدخل. والسبب فى ذلك أن الاختلال الذى حدث كان اختلالاً بسيطاً لم يولد قـوى تراكمية دافعة للنمو من القوة بحيث تكون قادرة على التفوق على القوى المضادة ومن ثم تضع الاقتصاد القومى على مسار حركة تراكمية إلى أعلى وهـى حالـة النمـو الـذاتى المستمر كما هو موجود فى الاحتمال الثانى. أما إذا كانت القوى الدافعة للنمو والتى أخلت بالتوازن من القوة والضخامة بحيث استطاعت أن تتجاوز القوى المضادة وأن تخلق حركة تراكمية إلى أعلى تضع الاقتصاد القومى على مسار النمو الذاتى فإن هذه القوى سـوف تزيد من اختلال التوازن باستمرار بعيداً عن نقطة التوازن السابقة.

ويمكن تصور الاختلالات الكبيرة القادرة على ذلك فى شكل زيادة كبيرة فى حجم الاستثمار يؤدى إلى زيادة الدخل ومن ثم زيادة الادخار كنسبة من الدخل تؤدى إلى زيادة الاستثمار الذى يؤدى إلى زيادة الدخل فزيادة الادخار فزيادة استثمار، وهكذا حيث يستمر اختلال التوازن والبعد بنقطة التوازن بعيداً عن نقطة التوازن السابقة، وشرط تحقيق ذلك هو أن القوى المضادة الدافعة لإعادة الاقتصاد القومى إلى نقطة التوازن الأولى وهو معدل نمو السكان المخفض لمتوسط دخل الفرد أقل من معدل الاستثمار الذى يدفع متوسط دخل الفرد للزيادة.

والحالة الأخيرة هى حالة الدول المتقدمة الصناعية التى استطاعت أن تزيد مـن حجم الاستثمار بنسبة أكبر من زيادة حجم السكان فأدى ذلك إلى مزيد من إخلال التوازن لمصلحة زيادة النمو، أى أن اقتصاد الدول المتقدمة يمثل حالى التوازن غير المستقر، أما حالة الدول المتخلفة فتمثلها الحالة الأولى وهى حالة التوازن شبه المستقر.

وفى مجال تقدير النظرية، فإنها لم تستطع كالنظرية السابقة أن تضع تفسيراً موضوعياً ومقنعاً لظاهرة التخلف للأسباب التالية :

١- إن هذه النظرية تقوم على نفس الأساس الذى قامت عليها النظرية السابقة للحلقات المفرغة وهو التوازن المستمد من النظرية التقليدية، فإذا كانت نظرية الحلقات المفرغة قد فسرت حالة التخلف على أنها توازن مستقر للاقتصاد المتخلف عند مستوى الركود المستمر فإن نظرية "ليبنشتين" قد فسرتها أيضاً بنوع أخر من التوازن شبه المستقر وأن الجهود الإنمائية المبذولة فى هذه الاقتصاديات ليست بالقدر الكبير الذى يضع هذه الاقتصاديات على مسار النمو الذاتى ومن ثم تعود إلى نفس التوازن الذى بدأت منه جهود التنمية، ولا تختلف النتيجة فى كلا النظريتين.

٢- أن هذه النظرية لم تستطع أن تفسر النشأة التاريخية وهل هى ظاهرة تاريخية أم ترجع إلى أسباب كامنة فى الاقتصاد المتخلف ذاته وما هى هذه الأسباب.

٣- فسرت النظرية استمرار التخلف بعدم بذل جهد كبير وكاف لمقاومة العوامل المضادة للنمو. لكن لماذا لا تقوم هذه الدول ببذل هذا الجهد الكبير الكافى، ولماذا عجزت عن ذلك، وما هو مقدار كبر هذا الجهد وكيف يقس فيكون كافياً أو غير كافى، ثم لماذا فشلت دول كثيرة فى تحقيق التقدم والخروج من التخلف مع بذلها جهود إنمائية كبيرة ومع زيادة حجم الادخار والاستثمار مع خفة السكان مثل دولة الإمارات العربية، ومازالت فى إسار التخلف مع الغنى الواضح، لم تقدم النظرة أى تفسير لذلك.

٤- تقارن النظرية بين عاملين أساسيين هى الاستثمار بوصفه دافعاً للنمو والنمو السكانى بوصفه مانعاً من النمو من خلال زيادة الأول لمتوسط دخل الفرد وتخفيض الأخير لذلك الدخل. وهكذا نجد التركيز على العوامل المادية للتخلف كأساس للنمو فإذا كان معدل الاستثمار فى شكل موارد جديدة بالمجتمع أو معونات خارجية أكبر من معدل النمو السكانى فسوف تكون القوى الدافعة للنمو أكبر، ومن ثم يتقدم المجتمع ويخرج من التخلف، إلا أن الواقع ليس بهذه البساطة فهناك إهمال واضح للجوانب الحضارية والثقافية والسلوكية والقيمية التى تحكم التخلف، وكذلك اهمال لعوامل تدخل الدول الرأسمالية المتقدمة لافشال التنمية سواء بتدخلها المباشر أو عن طريق المنظمات الدولية التى تعمل لمصلحتها مثل صندوق النقد الدولى بتوصيات المدمرة للتنمية.

وبالتالى فإن ظاهرة التخلف أعقد من هذا التبسيط المخل.

ثم لماذا لم تستطيع الدول المتخلفة التى تفجرت لديها ثروات ضخمة وارتفع فيها معدل متوسط دخل الفرد ارتفاعاً كبيراً مثل الدول العربية البترولية أن تخرج من مسار التخلف مع أن معدل زيادة السكان مازالت فيها متواضعة، بينما هناك مجتمعات أحدثت قدراً لا بأس به من التقدم الاقتصادى وفى ظل ظروف عكس السابقة مثل الصين. وكذلك لماذا لم تستطع بعض الدول المتخلفة التى حصلت على معونات خارجية فى شكل رأسمال أجنبى أن تنجز التقدم والخروج من النمو مثل هذا الهند فى بداية الستينات حتى بداية السبعينات أو مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر أو حتى أخيراً فى عهد الانفتاح الاقتصادى حيث وصلت المعونات الأمريكية إلى أكثر من ألفى مليون دولار، وهو ما يؤكد أن ظاهرة التخلف أعقد من هذا التبسيط المخل الذى يركز على جوانب مادية فقط.

٥- لا تختلف هذه النظرية على سابقتها فى استخدام مجموعة من العلاقات الدائرية كما هى فى نظرية الحلقات المفرغة، أى استخدام منطق الحلقة الدائرية السابق انتقادها. وكذلك تهمل هذه النظرية عنصر الزمن فزيادة دخل الفرد تؤدى إلى زيادة السكان دون فاصل زمنى، مع أن ذلك لا يحدث ولابد من فترة زمنية تساوى عمر جيل، وهى قادرة على أن تحدث تغييرات جوهرية إذا ما أخذت فى الاعتبار.

وأخيراً فإن كلا النظريتان وصلت إلى وضع الدول المتخلفة أمام طريق مسدود للتنمية، بحيث يسود الشعور بأنه لا نتيجة من الجهود التنموية، فالتخلف حتمية وقدر محتوم على الدول المتخلفة. إلا أن النظرية الأخيرة استخدمت معدل الزيادة فى السكان كمعوق للتنمية إذا كان معدل النمو أقل من معدل الزيادة فى السكان، وإذا كانت الزيادة فى السكان فى الدول المتخلفة حتمية لا مهرب منها فإن التخلف أيضاً سوف يكون حتمى ولن تهرب منه الدول المتخلفة.

وبطبيعة الحال فإن النتيجة هى صرف نظر الدول المتخلفة عن بذل جهود التنمية القادرة على اخراجها من التخلف إلى التقدم، وبذلك فإنها سوف تظل كما هى على حالها، وهو ما يعنى استمرار تبعيتها للعالم الرأسمالى المتقدم إن لم تتزايد هذه التبعية، وهى فى مصلحة المتبوع الذى هو العالم الرأسمالى المتقدم، وهو المطلوب تحقيقه من سيادة الفكر التنموى الغربى فى الدول المتخلفة أن تظل فى إطار التخلف إن لم يتم تنميته.

نظرية المراحل الاقتصادية : [١]

عرض هذه النظرية "والت رستو" الاقتصادى الأمريكى، حيث يحاول أن يرجع التخلف الاقتصادى إلى أكثر من عامل وليس العامل الاقتصادى فقط، فصور النمو الاقتصادى بأنه تدفق كتدفق الحياة يسير فى مراحل متعاقبة. وقد قسم المراحل التى تمر بها المجتمعات إلى خمسة مراحل، المرحلة الأولى هى المجتمع التقليدى، ثم مرحلة وضع الشروط المؤهلة للمرحلة التالية الانطلاق، ثم مرحلة الانطلاق، ثم مرحلة النضوج فمرحلة الاستهلاك الشعبى العالى.

وقد حاول الكاتب أن يتبع الأسلوب التاريخى للتعرف على المراحل المتشابهة التى يمر بها اقتصاد كل مجتمع حتى مع اختلاف الحقيقة التاريخية لكل مرحلة بالنسبة لكل مجتمع على حدة. فنجد أن المظاهر الاقتصادية لبريطانيا فى أواخر القرن الثامن عشر هى مظاهر روسيا الاقتصادية فى عهد "خروشوف" وكذلك تشابه المظاهر بين يابان الميجى وكندا فى حقبة الازدهار الناتج عن بناء السكك الحديدية أى قبل عام ١٨٨٤، وبين الولايات المتحدة فى عصر اسكندر هاملتون والصين فى عصر ماو، وبين ألمانيا فى عصر بسمارك ومصر فى عهد عبد الناصر رحمه الله.

وهكذا فإن المجتمعات من وجهة نظر هذه النظرية تمر بمراحل النمو، ولو تأخرت مرحلة معينة فى مجتمع فترة طالت أم قصرت، فهى لابد أن تصل إليها ثم تتجاوزها إلى المرحلة التالية. ويمكن من خلال دراسة المراحل الاقتصادية للنمو أن تكتشف العوامل التى تدفع إلى النمو المتلاحق، وكذا ما هى المظاهر الاجتماعية والسياسية المشتركة التى نستطيع أن نتعرف عليها فى كل مرحلة من مراحل النمو، وما هى الاتجاهات التى عبرت كل أمة من خلالها عن شخصيتها الخاصة فى كل مرحلة؟ وسوف يتم ذلك من خلال دراسة المراحل التالية :

المرحلة الأولى - المجتمع التقليدى :

وهو المجتمع الذى يقوم بوظائف إنتاجية محدودة فى الزراعة والتجارة

1- W.W. Rostow, The Stages of Economic Growth, Cambridge Press, 1960.

والصناعة، إلا أن أدوات الإنتاج المستخدمة تعتبر من الأدوات العتيقة التى تستند على المعرفة العلمية السابقة على قوانين "نيوتن" فى الحركة والتكنولوجيا السابقة على تطبيق هذه القوانين، ولذلك فإن المجتمع التقليدى يتميز بوجود حد أقصى لمستوى إنتاج الفرد الذى يمكن الوصول إليه، ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى محدودية الموارد المستخدمة وكذا عدم تجديد الفنون الإنتاجية بانتظام.

ولا يعنى ذلك أن المجتمع التقليدى هو المجتمع الراكد، بل قد تكون هناك فرصة لزيادة مساحة الأرض المزروعة أو لتحسين وسائل الرى أو استنباط محاصيل جديدة وتعميم هذه المحاصيل. ولاشك أن حجم السكان ومتوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة يتأثروا بالارتفاع أو الانخفاض تبعاً لمقادير المحاصيل أو باندلاع الحروب وانتشار الأوبئة، وكذا بقوة السلطة المركزية وامكانية حماية التجارة العابرة وحراسة الطرق واستتباب الأمن. وقد تكون هناك بعض الصناعات التى لا تخرج عن الحرفية، إلا أنها كالزراعة محدودة لانعدام العلم الحديث وتطبيقاته التكنولوجية. وسيادة الإنتاج الزراعى فى المجتمع التقليدى يخلق نظام اجتماعى متسلسل الدرجات ذو مرونة محدودة تحتل فيه العائلة والقبيلة دوراً كبيراً فى التنظيم الاجتماعى.

وتأتى أهمية الأرض من كونها السبب الرئيسى فى الحصول على السلطة والمركز الاجتماعى إذ أن مركز الثقل فى القوى السياسية عادة فى الأقاليم وفى أيدى مالكى الأرض. أما القيم السائدة فهى قيم رتيبة جامدة قائمة على القدرية طويلة الأجل وذات نظرة تطيرية لا تعى علاقة السبب بالمسبب فى إطار موضوعى(١).

المرحلة الثانية – الشروط المؤهلة للانطلاق :

يبدأ أى مجتمع التحول إلى مرحلة الشروط المؤهلة للانطلاق وهى المرحلة التى يستطيع فيها المجتمع الاستفادة من ثمرات العلم الحديث وتحويل الاكتشافات العلمية إلى وظائف إنتاجية فى مجال الزراعة والصناعة. وكانت أول دولة تحقق ذلك هى إنجلترا فى أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر وقد ساعد على تحويلها موقعها

١- والت روسو، مراحل النمو الاقتصادى، ترجمة برهان دجانى، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت، المقدمة بالإضافة إلى ص٩٠.

الجغرافى الممتاز، والمواد الوفيرة الأولية وفرص التجارة والتنظيم السياسى الاجتماعى داخلها.

ورغم أن إنجلترا انتقلت إلى مرحلة الشروط بفعل ومساعدة عوامل داخلية إلا أن النمط الأغلب الذى عرضه التاريخ الحديث كان فيه التحول إلى مرحلة الشروط نتيجة لعوامل خارجية مثل الوضع تحت سيطرة أجنبية كالاستعمار أو الشعور بالنقص والهوان إزاء تفوق أجنبى ظاهر. ومن ثم تأخذ القيم العتيقة فى التحلل والذوبان وتنبثق قيم جديدة، ويتصدع البناء الطبقى التقليدى وتتلاشى النزعات التقليدية القديمة، وتظهر فى الوقت ذاته أفكار جديدة هى أفكار التطور على أنقاض الثقافة القديمة، وتتبنى الثقافة الجديدة الفكرة القائلة أن التقدم الاقتصادى للمجتمع هو الشرط الأساسى لتحقيق كل شئ ابتداء من الكرامة الوطنية إلى الرفاهية العامة إلى توفير حياة أفضل للجيل القادم، وهكذا ظهر نوع أخر من الرجال المجدين سواء فى القطاع الحكومى أو القطاع الخاص.

وتحدث تغيرات فى المجتمع تبعاً لذلك سواء فى توسيع نطاق التعليم أو جعله أكثر ملاءمة للنشاط الاقتصادى واتساع نطاق المشروعات الصناعية واتساع التجارة الداخلية والخارجية.

ورغم أن كل التحولات السابقة توصى بتحويلات جذرية وسريعة، إلا أن الحقيقة أن هذه التحولات قد تمت بخطى بطيئة ومن خلال نظام اقتصادى واجتماعى ينتهج الأساليب منخفضة الإنتاجية، ومازال يتشبث بالبنيان الاجتماعى القديم والقيم العتيقة والمؤسسات السياسية القائمة على الأقاليم. إلا أن تمام التحولات السابقة كان شرطاً لإكمال مرحلة الشروط والتوجه إلى مرحلة الانطلاق.

<u>المرحلة الثالثة – مرحلة الانطلاق :</u>

وهى المرحلة التى تتلو إزالة العقبات التى تعترض سبيل النمو المستمر، إذ لابد من أن يكون التقدم فى مجالات أو قطاعات دون غيرها ليصبح التقدم هو الوضع الطبيعى للمجتمع وتصبح الفائدة المركبة مظهراً ثابتاً للحياة وأحد القسمات والعادات المميزة

لتركيب مؤسساته[1]، وهناك مميزات خاصة بهذه المرحلة هى :

١- تتميز هذه المرحلة بارتفاع نسبة الادخار والاستثمار من ٥% من الناتج القومى إلى ١٠% منه أو أكثر وربما كانت نسبة الاستثمار فى المرحلة السابقة تصل إلى أكثر من ٥% من الناتج القومى، إلا أن تكون رأس المال الاجتماعى السابق هو شرط هام للانتقال إلى النضوج كما أنه فى غالبية الدول التى تحولت إلى مرحلة الانطلاق تأخرت فى الدخول إلى هذه المرحلة رغم توافر شروطها من معدل ادخال واستثمار إلى حدوث التقدم الفنى والتكنولوجى فى الصناعة والزراعة وذلك انتظاراً إلى انتقال الحكم السياسى إلى جماعة تعتبر قضية التحديث للاقتصاد القومى من أهم القضايا السياسية التى تعطيها أولوية خاصة.

٢- وكذلك تتميز هذه المرحلة بنشوء قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية التى يتسم بدرجة نمو عالية، إلى جانب تكوين إطار سياسى واجتماعى ومؤسسى يستغل حوافز التوسع الموجود فى القطاع الحديث ويستفيد من وفورات المشروعات المقامة، وهو ما يعطى الانطلاق صفة الاستمرار والثبات.

٣- وجود مقدرة عالية لتعبئة رأس المال من الموارد المحلية، وقد تم الانطلاق فى إنجلترا واليابان دون دخول رأس المال الأجنبى إليهما، وإن كانت بعض المجتمعات قد استوردت رأس المال الأجنبى بكمية كبيرة ساهمت فى التحول إلى الانطلاق مثل الولايات المتحدة أو روسيا وكندا، والبعض الأخر دخل إليها رأس المال الأجنبى وأوجد شروط الانطلاق لكن دون أن يتحقق دخول هذه المجتمعات إلى مرحلة الانطلاق مثل الأرجنتين قبل عام ١٩١٤ وفنزويلا والكونغو، وعموماً فإن شروط الانطلاق هو إمكانية تعبئة المدخرات تعبئة منتجة بما يتضمن زيادة وارتفاع نسبة الادخار الحدى، ويتم ذلك من خلال توسيع المدن وتوسيع المشروعات الصناعية وزيادة الدخول، وانصراف الجزء الأكبر من هذه الزيادة إلى الادخار المنتج بواسطة طبقة أرباب الأعمال الجديدة القادرة على استغلال موارد جديدة وتطبيق طرق إنتاج أفضل.

١- المرجع السابق، ص١٣.

ولاشك أن انتشار الأساليب الحديثة فى القطاع الزراعى إلى جانب قطاع الصناعة عنصراً هاماً فى التحول إلى الانطلاق، إذ أن اقتباس المجتمع للحياة العصرية يزيد من طلبه على المنتجات الزراعية ومن ثم يتغير التركيب الأساسى للحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

المرحلة الرابعة – مرحلة النضوج :

وهى المرحلة التى يظهر فيها الاقتصاد القومى قادراً على تجاوز وتجديد وتحديث الصناعات الأصلية التى حركت مرحلته الانطلاقية من خلال تطبيق أحدث الاكتشافات التكنولوجية وأن يطبق ذلك على أسلوب استغلال أغلب موارده إن لم يكن كلها.

وسوف يحدث ذلك من خلال رفع الاستثمار إلى ما بين ١٠% و٢٠% من الناتج القومى بشكل ثابت فينمو الإنتاج بأسرع من زيادة السكان. ويستطيع الاقتصاد القومى الإسراع بالصناعات الجديدة ومحاصرة الصناعات القديمة وتغييرها إلى التكنولوجيا الجديدة فينتقل من صناعة الفحم والحديد والصناعات الهندسية التى رافقت فترة إنشاء السكك الحديدية إلى صناعة الآلات والمعدات والصناعات الكيماوية والتجهيزات الكهربائية.

ويمكن تصنيف قطاعات الاقتصاد القومى إلى فئات كما يلى :

(أ) قطاعات النمو الرئيسى : وهى القطاعات التى تطبق فيها الابتكارات الحديثة وتستغل الموارد غير المستغلة بشكل يولد نسباً عالية للنمو ويحرك قوى التوسع للعمل فى مجالات أخرى من الحياة الاقتصادية.

(ب) قطاعات النمو التكميلى : ويحدث النمو السريع فيها نتيجة للأثر المباشر للنمو فى القطاع السابق، ومن أمثلة ذلك صناعات الفحم والحديد وهندسة السكك الحديدية.

(جـ) قطاعات النمو المستمر : وهى المرتبطة فى نموها بمعدل نمو الدخل الفردى الحقيقى ومعدل نمو السكان، ومثالها قطاعات إنتاج الطعام وبناء المساكن.

ويعتبر توسع صناعة القطن فى بريطانيا أهم عوامل الانتقال إلى النضــوج، إذ وسعت صادرات إنجلترا وزادت من حجم الطلب الفعال داخلها ورفعت من مستوى الدخول الحقيقية، وكذا كان ادخال السكك الحديدية إلى الولايات المتحدة الأمريكية كـان العنصـر الحاسم للانطلاق وكذا فى فرنسا وألمانيا وروسيا.

<u>المرحلة الخامسة - مرحلة الاستهلاك الشعبى العالى :</u>

وهى الفترة التى تتجه فيها قطاعات الاقتصاد القومى الرئيسية إلى إنتاج البضائع والخدمات الاستهلاكية الثابتة، حيث ارتفع متوسط دخل الفرد إلى مستوى عـال يتجـاوز الطعام الأساسى والسكن وغيرها من الضروريات. وفى نفس الوقت تغير تركيب القـوى العاملة حيث زاد سكان المدن وارتفعت نسبة الموظفين فى المكاتب والوظـائف المـاهرة وتبع ذلك تخصيص جزء كبير من الموارد لزيادة الرفاهية العامة والضمان الاجتماعى.

وقد كان العامل الحاسم فى ذلك هو إنتاج السيارة الشعبية الرخيصة منذ نقطـة التحول فى أسلوب الإنتاج إلى خط التجميع الذى بدأه هنرى فورد عام ١٣-١٩١٤.

وتفسر النظرية توجه المجتمعات الناضجة إلى الاستهلاك الشعبى العالى أو إلـى دولة الرفاهية. إن الدولة بما فيها من سلطات أعادت تنظيم الـدخل بوسـائل الضـرائب التصاعدية واستعملت سلطاتها فى أهداف إنسانية واجتماعية عجزت السوق الخاصة عن تحققها، ففى فترة الانطلاق وفترة التقدم إلى النضوج كان المبدأ النفعى الفردى هو السائد، وتمكن من كبت العناصر التى لا تساعد على زيادة الإنتاج إلى أقصى حد، وإن تراوحـت درجة الكبت من مجتمع لأخر. لكن ما أن يقترب النضوج حتى تطل أهداف إنسانية برأسها وتزداد عنفواناً وقوة، فيصبح الناس مستعدون لأن يخاطروا بحجم الإنتـاج وبـالحوافز الدافعة للقطاع الخاص ليهدؤوا من حدة الدورة التجارية أو ليزيدوا الضمان الاجتماعى أو ليعيدوا توزيع الدخل، أو ليقصروا يوم العمل... الخ.

وفى مجال تقدير النظرية ترد الملاحظات التالية :

١- إن النظرية وإن استطاعت أن تتخلص من أثر النظرية التقليدية فى إقامة تحليلها على أساس نوع من التوازن كما حدث فى النظريتين السابقتين، إلا أنها لـم تسـتطع أن

تضع تفسيراً لواقع التخلف الذى تعيشه الدول المتخلفة، وهل هو ظاهرة تاريخيـــة أم نابع من مكونات ذاتية داخل اقتصادياتها أو خارجية، وكيف يمكــن معالجـــة هـــذه المكونات.

٢- قامت هذه النظرية على أسلوب السرد التاريخى كنوع من مواجهة التحليل الماركسى الذى يقوم على منهج فلسفة التاريخ والذى يتخذ من منهج المادية الجدليـــة أساســـاً للتعرف على مكونات النظام وكيفية انتقاله إلى نظام أفضل أو أعلى، إلا أن نظريـــة المراحل لم تستطع أن توجد أداة علمية يمكن استخدامها بشكل يقينى للتعرف علـــى كيفية انتقال النظام من مرحلة لأخرى أو لتحديد العوامل المؤدية إلى ذلـــك وكيفيـــة تفاعل هذه العوامل بما يؤدى إلى حتمية الانتقال من مرحلة لأخـرى علـــى عكـــس النظرية الماركسية التى استخدمت المادية التاريخية والصراع الطبقى لتحليل وفهـــم كيفية التغيير والتطور الاجتماعى.

٣- حاولت النظرية أن تجمع عدد من المتغيرات القادرة على إحداث التحول مثل زيـــادة حجم النسبة المستثمرة من الناتج القومى من ٥% إلى ١٠% أو وجود قيادة سياسية تعتبر التحديث أهم القضايا السياسية أو نشر الأساليب التكنولوجيـــة الحديثـــة فـــى الاقتصاد القومى كشرط لإتمام عملة الانطلاق. إلا أنها لم تجيب على السؤال التالى : لماذا لم تستطع مجتمعات ارتفع فيها معدل الاستثمار إلى أكثر من ١٠%، واستطاعت أن تنقل كثير من الأساليب التكنولوجية المتطورة إليها، وقادتهـــا قيـــادات سياســـية واقتصادية كانت تعى ضرورة التطوير لهذه المجتمعات ووضـــعت قضـــية التنميـــة والتطوير قبل كل قضايا المجتمع أن تبنى التقدم الاقتصادى والاجتماعى وأن تخـــرج من أسوار التخلف، مثل مصر فى عهد محمد على وكذلك فى عهد عبد الناصر، وما هو السبب فى انتكاسة تجربة التنمية الجادة الأولى فى النصـــف الأول مـــن القـــرن التاسع عشر، وانتكاسة تجربة التنمية الجادة الثانية فى النصف الثانى مـــن القـــرن العشرين.

٤- أن هذه النظرية كانت تنظر إلى كل تجربة للتقدم فى أوروبا الغربية على حدة وكذلك قامت بتحديد التواريخ المختلفة لكل مرحلة مقابلة فى البلاد الاخرى، إلا أنها لم تضع تفسيراً للاختلاف، فمثلاً لماذا استطاع رأس المال المستورد أن يساعد فى الوصـــول

إلى مرحلة الانطلاق فى الولايات المتحدة وروسيا، ولم يفلح فى كل من الأرجنتين وفنزويلا والكونغو.

٥- اعتمدت النظرية فى تحولات المجتمعات على دعامتين أساسيتين، الاولى هى حجم الاستثمار سواء كان محلياً أم مستورداً، أما الثانية فهى التحديث التكنولوجى. والواضح أن التحول من التخلف إلى التقدم لا يحكمه وجود حجم متزايد من الناتج القومى الموجه إلى الاستثمار فقط، إذ أنه لا يمكن الجزم بأنه هناك علاقة طردية بين زيادة حجم الاستثمار وزيادة معدل النمو والتقدم الاقتصادى، إذ أن النمو والتقدم الاقتصادى وإن كان يعتمد على الاستثمار، فإنه لا يعتمد على كمه أو حجمه بشكل مطلق بقدر ما يعتمد على كيف هذا الاستثمار وأسلوب توزيعه على القطاعات الاقتصادية بغرض تحقيق اعتماد الاقتصاد القومى على ذاته من ناحية وإشباع حاجات القوى العاملة من ناحية أخرى[1]. أما إذا تزايد حجم الاستثمار دون تحقيق الهدفين السابقين فإنه لا يمكن أن يخرج بهذا المجتمع من التخلف إلى التقدم، ويبدو أن هذه حالة المجتمعات التى توفرت فيها الاستثمارات الأجنبية ولكنها لم تحقق لها الدخول فى مرحلة الانطلاق مثل الأرجنتين والكونغو وغيرها من البلاد التى استوطنها رأس المال الأجنبى.

أما الدعامة الثانية وهى التحديث التكنولوجى، فلم توضح النظرية بالنسبة له هل يكفى التحديث التكنولوجى المنقول من مجتمع متقدم نسبياً إلى الأقل تقدماً أم أنه لابد أن يكون التحديث قومياً نابعاً من داخل كل مجتمع وباجتهاد علمائه ومتخصصيه. فالثابت أن العالم المتخلف يعانى حالياً من استنزاف موارده من خلال نقل التكنولوجيا من العالم المتقدم وأن هذا الأسلوب فى التحديث ضد مصلحة التنمية والتطوير لهذه المجتمعات، ولا يمكن أن يؤدى إلى تنمية حقيقية.

٦- ولعل أخطر ما تثيره هذه النظرية فى ذهن قارئها تصوير حالة التخلف التى تعيشها الدول المتخلفة على أنها مرحلة تاريخية لابد أن تمر بها، وأنها أيضاً لابد أن تنتهى منها وتنتقل إلى التقدم من خلال مراحل النمو المختلفة، فكما يولد الإنسان لا يستطيع

١- يراجع للمؤلف اقتصاديات الاستثمار، مكتبة الجلاء الحديثة، بورسعيد، ١٩٨٤، الفصل الخاص بالاستثمار فى الاقتصاد الاشتراكى.

السير على قدميه إلا أنه بمرور الزمن طال أم قصر لابد أن يسير ويعدو كذلك حـال الدول المتخلفة. ولاشك أن ذلك تبسيط مخل للأمور ويكاد يصـل إلـى الاسـتخفاف بالعقول كي يصرفها عن أي جهود للتنمية، مادامت سوف تحل التنمية على الدولـة المتخلفة لمجرد مرور الزمن. لكن الواقع إن حالة التخلف حالة موقوتـة بظروفهـا المادية والموضوعية، وما لم تعمل الدول المتخلفة على إزالة هذه الظروف والعمـل على نفيها يخلق ظروف مختلفة تساعد على تحقيق النمو والتطور فمن الممكـن أن تظل حتى أخر الزمان على تخلفها إن لم يتعمق هذا التخلف أكثر فأكثر وهي تنتظـر الانتقال التلقائي إلى التقدم، وهذه الحالة ليست غريبة ولا مستبعدة، فقد حققت بعض البلاد المتخلفة في الحقبة الأخيرة معدلاً سلبياً للنمو كما سبق أن رأينا.

نظريات الثوابت الجغرافية والنفسة والسوسيولوجية :

وتفسر هذه النظريات التخلف الاقتصادي ابتداء من الثوابت الجغرافيـة، بحيـث يصبح التخلف من الثوابت التي تشكل قدر الدول المتخلفة التي لا يمكن تغييرها إلا بتغيير هذه الثوابت، وهو شئ مستحيل، وبالتالي تصبح التنمية أيضاً مستحيلة. فلدول المتخلفـة تقع في المناطق الاستوائية والمناطق الحارة من العالم، ودرجة الحرارة المرتفعـة بمـا تفرضه من نوعية معينة من المحاصيل الزراعية تؤدي إلى انخفاض إنتاجيـة الإنسـان والحيوان، والميل للكسل وقلة العمل، ولا تمكن الحرارة العالية من بذل الجهد المتواصـل الدؤوب مما يؤدي إلى تخلف هذه المناطق. أما المناخ البارد والمعتدل فيؤدي إلى العكس، فيؤدي إلى انتشار النشاط، والقدرة على العمل لفترات طويلة دون ملل أو تعب. وهكذا فإن التخلف قدر العالم المتخلف المفروض عليها لوجوده في هذه المناطق الجغرافيـة. إلا أن الواقع يدحض هذه الحجة وهذا التحليل، فلقد كانت مناطق التخلف هي مناطق الحضارات الأولى في العالم، مصر، ما بين النهرين، الصين، الهند، ومنذ عهد قريب منـذ القـرن الثامن حتى الثالث عشر الميلادي كانت المنطقة العربية الإسلامية هي منـارة الحضـارة والفكر والتقدم الذي انتقل إلى أوروبا. كما أن الواقع يكذب ذلك، فاليابان وجنوب أفريقيـا تقع في مناطق حارة مع أنها دول متقدمة، بينما تقع اليونان وتركيا في المناطق البـاردة ومع ذلك فهي دول متخلفة.

أما الاتجاه السوسيولوجى والسيكولوجى (النفسى)، فإنه يبدأ من مقومات النشأة الاجتماعية والاقتصادية، فابتداء من القبلية تنشأ الخصوصية التى يمكن أن تتحول إلى اثنية عرقية، وابتداء من سيادة الإنتاج الزراعى تسود القدرية والتسليم بما هو كائن وما سوف يكون، ومن ثم تنعدم الرغبة فى التغيير والتطوير. وابتداء من القواعد الدينية فى بعض الأديان يتولد لدى الأفراد التبلد واللامبالاة بالمستقبل، مثل الهندوسية التى تحض على تقبل الفقر والقناعة بأقل القليل، وهو ما قرره "ميردال" فى دراسته الهامة عن جنوب أسيا إذ قال "إن الديانة الهندية بصفة عامة، قوة عارمة تدفع المجتمع إلى التبلد". ويشير ميردال إلى أنه فى مثل العقيدة الهندوسية التى تقدس البقر، وتتحرج من إهانته بالعمل وبالتالى عدم ذبحه، فإن هناك عدد من البقر غير المنتج والمستهلك فقط يساوى نصف عدد السكان من البشر فى الهند، فأى ضياع اقتصادى تسببه هذه العقيدة، فكأنما السكان زاد عددهم بمقدار النصف الذى لا يعمل ويعال(١).

ويرى هوسيلتز أن التخلف يرتبط أساساً بالخصائص العامة المعبرة عن سلوك الأفراد فى الدول المتخلفة، وليس لها علاقة بتحديد النظام الاقتصادى الاجتماعى، فسلوك الأفراد فى المجتمعات المتخلفة ذو خصائص عكسية بالنسبة لسلوك الأفراد فى الدول المتقدمة، ومن ثم فإنها متغيرات تعمل بالاستقلال عن النظام أياً كان النظام، أى أنها مستقلة عن تحديد النظام ولا تتحدد به، وبالتالى يمكن تعديلها مع الابقاء على النظام(٢). وفى الواقع أن هناك علاقة جدلية بين النظام الاقتصادى الاجتماعى وبين سلوكيات الأفراد، بل إن النظام هو الذى يشكل العلاقات الاجتماعية، وبصفة خاصة النظام الاقتصادى. فلا يمكن أن تتعمق الجماعية والسلوك الجماعى فى ظل النظام الرأسمالى، بل سوف تكون السلوكيات فى ظله فردية مصلحية أنانية تميل إلى الصراع، ذلك أن السلوك الذى سوف يسود هو السلوك التنافسى. وعلى العكس فإنه فى إطار الاقتصاد الاشتراكى أو الجماعى لا يمكن أن تسود الفردية الانانية المصلحية، ذلك أن السلوك الذى سوف يسود هو التعاون والتضحية من أجل خدمة الغير أفراداً أو مجتمعاً. ولعل "هوسيلتز" يرى أنه يمكن الابقاء على النظام الرأسمالى كنظام اقتصادى اجتماعى مع تكييف السلوك الاجتماعى والعلاقات

1- Gunnar Myrdel, Asian Drama: An Inquiry into The Poverty of Nations, A Pelican Book, 1968, Pp. 89-103.

2- B.F. Hoselitz, Social Structure And Economic Growth, In Economia Internationale, Vol. 6, No. 3, Augyust, 1953.

الاجتماعية مع هذا النظام. ومن الثابت أن هذا الأمر فى غاية الصعوبة، ويخلق فصاماً فى العلاقات الاجتماعية يحرم أفراد المجتمع من التوحد الفكرى والثقافى والوجدانى. وهو المشاهد فى العالم الإسلامى بتطبيق النظام الرأسمالى كنظام اجتماعى اقتصادى يخالف فى فلسفته ومقوماته الأخلاقية والسلوكية المقومات الثقافية الإسلامية. فإذا كانت الرأسمالية تقوم على المنافسة والصرع والبقاء للأقوى، فإن القواعد السلوكية الإسلامية ترفض المنافسة والصراع وتقيم السلوك الإسلامى على التعاون والاخاء. ومن ثم فإن التردد بين القيم الإسلامية والقيم الرأسمالية يحرم الإنسان من الإبداع، فضلاً على أنه يخلق فصاماً فى العلاقات الاجتماعية بين المسلم المتمسك بقواعد الأخلاق الإسلامية، والمسلم الأخر المتمتع بالقواعد الأخلاقية الرأسمالية(١).

أما النظريات السيكولوجية، فإنها أيضاً ترجع التخلف إلى سمات سلوكية للأفراد فى العالم المتخلف مثل التى يوضحها "جان تنبرجن" فى الرغبة فى اكتساب الثروة المادية، الاهتمام بالمستقبل، الاستعداد للمغامرة، الاهتمام بالتكنولوجيا، روح الاصرار، القدرة على العمل المضنى، القدرة على التعاون مع عدد كبير من الأفراد، تقبلهم للأفكار الجديدة، القدرة على التحليل المنطقى للظواهر المعقدة. وهذه المقومات السلوكية للأفراد فى الجنوب تأتى على عكس ما هى فى سلوكيات الأفراد فى الدول المتقدمة فى الشمال. مثال ذلك الرغبة فى اكتساب الثروة المادية تكون ضعيفة فى سلوك أبناء الجنوب بينما هى قوية عند أفراد الشمال، وهكذا بقية الصفات التى تصبح صفات لا وجود لها أو ضعيفة للغاية عند أبناء الجنوب المتخلف(٢).

ومرة أخرى نرى أن سبب التخلف عند "هاجن" نتيجة نظام اجتماعى يتسم بعدم الحراك الاجتماعى، وضعف الطبقة الوسطى، والتخلف التعليمى والعلمى، ونمو سلوك اجتماعى عند الأفراد يتسم بالقبول والامتثال والاعتماد على الغير، والحاجة إلى العشرة

---

١ – يراجع فى تفصيل الفصام فى العلاقات الاجتماعية واستحالة الإبداع فى المجتمعات الإسلامية المطبقة للنظرية الاقتصادية الغربية (قواعد السلوك الرأسمالى).

– دكتور سعيد الخضرى، النظرية الاقتصادية الغربية فى النمو، نظرة انتقادية من العالم الإسلامى، دار النهضة العربية، القاهرة، عام ١٩٨٩.

2- Jan Timbergen, Lessons from The Past, Elsevier Publishing Co., 1963, p. 109.

والتقارب، وهى عكس الصفات الموجودة فى أفراد العالم المتقدم[1]. ولعل هــذه الســمات وغيرها مما سبق فى كتابات المفكرين الغربيين مصدرهما الأساسى هو اســقاط ســمات الأفراد فى العالم المتقدم بالعكس على أفراد العالم المتخلف، ولذلك فإننا لا نجد لأى مــن المدارس السيكولوجية أو السوسيولوجية أى تفسير لأسباب هذه السمات وليس هناك أى تفسير للعوامل التى تؤدى إلى خلق هذه السمات، وبالتالى لم تقدم الأسلوب الأمثل للتخلص منها. وهكذا تربط هذه النظريات بين التخلف وبين الطبيعة السوسيولوجية والسيكولوجية لأفراد المجتمع المتخلف، وهى طبيعة موروثة تنتقل من جيل إلى جيــل، ومــن الصــعب تغييرها بسهولة فى ظل نفس الظروف المادية والموضوعية، أو فى ظل النظام الاقتصادى الاجتماعى السائد الذى عادة ما يكون وجوده هو السبب فى وجود هذه السمات. فإذا مــا سلمنا جدلاً بوجود بعض هذه السمات أو كلها فعلاً فى العالم المتخلف فإنه من المنطقــى أنها نتائج الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى يفرضها النظام الاقتصادى والاجتمــاعى السائد، أو أن هذا النظام لم يستطع أن يقنع أفراد المجتمع بتغير سلوكيات مكتسبة سابقة عليه، ومن ثم استمرت سلوكيات الأفراد بدون تغيير وبالتالى ظل الأفــراد بعيــدين عــن التوافق مع النظام الاقتصادى الاجتماعى المطبق عليهم، وفى كل الأحــوال فــإن النظــام الاقتصادى والاجتماعى الذى لا يستطيع أن يغير سلوك الأفراد للتوافق معه، ولا يســتطيع أن يقود الأفراد إلى السلوك الأمثل الذى يدفع الأفراد إلى الانتظــام فــى عمليــة الإنتــاج الاجتماعى لتتم بكفاءة، ويدفع بالأفراد إلى إقامة علاقات اجتماعية ناجحة على مســتوى الحياة العامة، يصبح نظاماً فاشلاً يقود إلى التخلف، حيث سوف يسود المجتمــع إهــدار الموارد وتخصيصها تخصيصاً غير كفى نتيجة عدم كفاءة عملية الإنتاج الاجتماعى، فضلاً على أن أسلوب الحياة العامة سوف يتسم بالتخلف نتيجة العلاقات الانفصامية بين الأفراد-- وبالتالى فإن هذا النظام لابد من استبداله جملة وتفصيلاً بنظام اقتصادى اجتماعى يستطيع أن يقود أفراد المجتمع إلى إنجاز تنمية اقتصادية بكفاءة، أى أن يحقــق كفــاءة عمليــة الإنتاج الاجتماعى، ويحقق التوافق فى العلاقات الاجتماعية فى الحياة العامة.

فإذا سلمنا بأن التخلف هو حالة سيكولوجية (نفسية) سوسيولوجية (نتاج تفاعل الإنسان مع الواقع الاجتماعى)، أى أن التخلف نوعاً من الحالة النفسية القومية، فإنه لابد من اختيار النظام القادر على تحديث الأفراد وإدماجهم فى عملية الإنتاج الاجتماعى بكفاءة

١- E.E. Hagen, Theory of Social Change, Dessey Press.

وادماجهم فى الحياة العامة بكفاءة أيضاً. وهذا التحديث لا يتم إلا بالتطوير لطبيعة الأمـة والفكر الثقافى شاملاً، أى أنه تغيير يتم بالشـمولية والكليـة بـدءً مـن السـيكولوجية الاجتماعية، والمفاهيم العقائدية، والمفاهيم الثقافية، ومفهوم القـيم، الفكـر الأخلاقـى، وأسلوب التفكير، حتى نصل إلى إعادة تكوين الشخصية والجوانب الأخرى السلوكية، حتى يقدم هذا التغيير جيلاً من طراز جديد يتميز بالتوافق المتبادل مع الظـروف الاجتماعيـة والاقتصادية الجديدة.

وفى هذا المجال يقول "إلكس إنكلز" إذا لم يمر شعب أى دولة بمثل هذا التغييـر فى السيكولوجية والشخصية ودفعهما نحو التحديث، واعتمد علـى المعونـة الخارجيـة واستيراد التكنولوجيا المتقدمة والنظم الديمقراطية، فإن ذلك كله يخفق فى أن يجعل شعب الدولة يتغير من دولة متخلفة إلى مصاف الدول الحديثة (المتقدمة) التى تملك القدرة على التطور الذاتى باستمرار"[1].

١- أكس إنكلز، تحديث الإنسان، دار نشر سينشوان الشعبية، عام ١٩٨٥، ص٣-٤.
- دوين، الصينيون المعاصرون، التقدم نحو المستقبل إنطلاقاً من الماضى، ترجمة د. عبد العزيـز حمـدى، الجزء الثانى، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، يوليو ١٩٩٦، ص٢٧٤.

الفصل الثانى عشر. النظريات الموضوعية فى تفسير التخلف والتنمية

إن الفكر التنموى الغربى فى غالبيته لم يستطع أن يفسر ظاهرة التخلف بطريقة موضوعية، وبالتالى لم يستطيع أن يحدد الأسلوب الأمثل للخروج منه. وكانت هذه الغالبية من الفكر التنموى الغربى تحاول بشكل أو بآخر أن تُثبت داخل الدول المتخلفة طريقة الإنتاج الرأسمالى التى ورثتها عن الاستعمار لتكون أحد أهم أدوات التبعية الفكرية والتبعية الاقتصادية للعالم المتخلف للعالم الرأسمالى المتقدم. ومع ذلك نجد أن هناك بعض المفكرين القلائل جداً الذى قاموا بتفسير التخلف بأسلوب موضوعى، وحددوا له أسباباً منطقية وواقعية، ومن ثم أصبح يمكن علاجه بعلاج هذه الأسباب ونفيها نفياً تاماً بما يؤدى إلى التقدم. ولعل فى مقدمة هؤلاء الكتاب "كارل ماركس" الذى درس النظام الرأسمالى بدقة بالغة وانتقد طريقة أدائه نقداً تفصيلياً فى مؤلفاته، التى انتشرت فى جميع بقاع العالم لتشكل مدرسة فكرية متكاملة ناقدة للرأسمالية. ويقوم التحليل الماركسى على تحليل أنماط الإنتاج وتطور هذه الأنماط، وهو الأمر الذى يمكن من خلاله التعرف على نمط الإنتاج المتخلف، وكيفية علاجه بالشكل الذى يحوله إلى نمط من الإنتاج المتقدم. أما النظرية التالية أو التحليل الثانى فلقد كان بمناسبة دراسة الفقر فى أسيا وتخلف المجتمعات الأسيوية، حيث أثبتت الدراسة أن السبب هو السياسات التى نفذتها قوى رأس المال الدولى لدول الاستعمار فى هذه الدول خلال فترة تاريخية معينة أدت إلى خلق مقومات تخلف هذه المجتمعات خلقاً. أما الدراسة الثالثة فتتضمن دراسة "بوكين" للدول المتخلفة، والازدواجية التى يحتوى عليها اقتصادها، وانتهاء هذه الدراسة إلى نتيجة هامة هى أن النظام الرأسمالى لا يصلح للتطبيق فى الدول المتخلفة، ولن تكون نتيجة تطبيقه على اقتصادها إلا تكريث التخلف الاقتصادى والاجتماعى، وبالتالى لا يصلح أن يكون أساساً لبناء تنمية حقيقية فى هذه الدول. وسوف نناقش كل من هذه النظريات باختصار كل على حدة على التوالى.

نظرية نمط الإنتاج :

ترى المدرسة الماركسية أن هناك أنماط للإنتاج متعددة مرت بها البشرية، فهناك نمط الإنتاج البدائى، ونمط الإنتاج العبودى، ونمط الإنتاج الإقطاعى، ونمط الإنتاج الرأسمالى، ونمط الإنتاج الاشتراكى، وكل نمط من الإنتاج يلحق ويرتبط نظام للتوزيع خاص به. وكل نمط للإنتاج من هذه الأنماط إنما يقوم على مكونات أساسية هى قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج والبناء الفوقى بالإضافة إلى نظام التوزيع(١).

قوى الإنتاج :

ومفهوم قوى الإنتاج بنصرف إلى شقين متكاملين الأول مادى هو الآلات والمعدات والمنشآت التى تستخدم فى عملية الإنتاج، أما الشق الثانى فهو غير مادى وينصرف إلى الإنسان أى القوى العاملة كماً وكيفاً بما اكتسبه من خبرات ومهارات وفنون ومعرفة متراكمة تؤثر على كفاءتها الإنتاجية. وبذلك فإنه يمكن القول بأن الدول المتخلفة هى الدول التى تتميز بتخلف قوى الإنتاج. ذلك أن الملاحظ أن الدول المتخلفة تستخدم فى عملية الإنتاج الاجتماعى أدوات ذات كفاءة إنتاجية أقل بالنسبة لأدوات الإنتاج الأخرى الأكثر تقدماً، وبطبيعة الحال فإن الإنسان أيضاً سوف تكون مهاراته وخبراته وقدراته أقل، إذ أن تطور أدوات الإنتاج التى يقوم بإنتاجها يعنى تطور الإنسان ذاته من خلال تفاعله مع ظروف الإنتاج وأدوات الإنتاج المتاحة واكتسابه لمهارات جديدة نتيجة هذا التفاعل تجعله قادراً على تطوير هذه الأدوات، فإذا لم يحدث ذلك التطور فإن الإنسان سوف يظل عند مستوى من الخبرات والمهارات أقل ومن ثم سوف تظل أدوات الإنتاج التى يستخدمها فى عملية الإنتاج عند مستوى كفاءة إنتاجية منخفضة.

واستقراء تاريخ البشرية يؤكد ذلك ففى الوقت الذى كانت فيه الموارد الإنتاجية هى الأرض وفقط فإن الإنسان ابتدع أدوات بدائية للإنتاج الزراعى ابتداء من العصا

---

١ - أنظر فى أنماط الإنتاج بالتفصيل، والعلاقة بين مكونات نمط الإنتاج الثلاثة ما يلى :

- دكتور سعيد الخضرى، التطور الاقتصادى والاجتماعى، مرجع سابق، ص٣٠-٥٠.

- K. Marx & F. Engels, Selected Works, Vol. II, F.L.P.H., Moscow, 1962, pp. 442-443.

- Karl Marx, Poverty of Philosophy (1947), F.L.P.H, Moscow, 1964, p. 122.

المعقوفة إلى المحراث الخشبي إلى المحراث ذو السن الحديدي إلى الجرار الزراعـــي[١]، وفي كل مرحلة من مراحل تطور أدوات الإنتاج فإن الإنسان ذاته أيضاً يتطور ويكتســـب مهارات وخبرات جديدة تجعله قادر على تطوير أدوات الإنتاج واستخدامها وابتداع أفضل منها دائماً عبر الزمن. والواضح أن الدول الصناعية استطاعت أن تستكمل هذا التطور بلا انقطاع سواء بالنسبة للإنسان أو بالنسبة لأدوات الإنتاج ومن ثم فإن قوى الإنتاج في هذه المجتمعات بشقيها المادي والإنساني دائمة التطور إلى الأفضل، أما الدول المتخلفة فإنها في مرحلة معينة ولأسباب سوف يجرى بحثها لاحقاً قد توقفت عن هذا التطور ومن ثـــم كانت قوى الإنتاج بشقيها متخلفة.

علاقات الإنتاج :

يلاحظ أن قوى الإنتاج تعمل وتتطور في إطار علاقات محددة هي علاقات الإنتاج وخاصة علاقات الملكية، وأشكال ملكية المشروعات الإنتاجية بشكل أخص. وهذه العلاقات هي التي تتطور من خلالها قوى الإنتاج بشقيها المادي والإنساني ومن ثـم فـإن هـذه العلاقات إما أن تكون مساعداً لهذا التطور وإما قيداً يحد من هذا التطور، وهو ما يستلزم تغيير هذه العلاقات وإحلال تلك العلاقات القادرة على السماح لقوى الإنتاج بالتطور، ومن ثم فإن علاقات الإنتاج السائدة في مرحلة تاريخية معينة تعكس تطور قوى الإنتـاج إلـى الحدود التي تتلاءم مع هذه العلاقات[٢]. وكذلك فإن تخلف قوى الإنتاج يعني بالضـرورة تخلف علاقات الإنتاج السائدة في هذه المرحلة، وقوى الإنتاج، وعلاقات الإنتاج الســائدة في مرحلة تاريخية معينة تسمى بأسلوب الإنتاج، ومن ثـم يمكـن أن نقـول أن الـدول المتخلفة هي تلك الدول التي تتميز بتخلف أسلوب الإنتاج السائد فيها، أو بمعنى أفضل أن التخلف يعني إلا سيادة أساليب الإنتاج المتخلفة.

---

١ – يراجع مراحل تطور النشاط الإنساني مؤلفنا "دراسات في تكوين الفكر والنظام الاقتصادي عند الجماعات البدائية "مكتبة الجلاء الحديثة بورسعيد، عام ١٩٨٤.

٢ – يراجع في تفصيل ذلك مؤلفنا "المذاهب الاقتصادية"، مكتبة الجلاء الحديثة، بورسعيد عام ١٩٨٤، بـــاب المذهب الاقتصادي الاشتراكي.

البناء الفوقى :

إلا أن أسلوب الإنتاج السائد خلال فترة تاريخية معينة لا يعمل أيضاً فى فراغ بل يعمل على أساس سيادة مجموعة من القيم والعادات والتقاليد والأفكار التى تكــون فيمــا بينها البنيان الفكرى والثقافى السائد، وكذلك من خلال سيادة مؤسسات اجتماعية وسياسية ودينية ومذهبية معينة، مثل المسجد والكنيسة، والمجالس النيابية، والجامعات، والأحزاب السياسية، وكل المنظمات التى تعمل فى المجالات الفكرية، وهذا الإطار يســمى بالبنــاء الفوقى. وبطبيعة الحال فإن أسلوب الإنتاج إنما يعمل بالتلائم مع هذا البناء الفوقى ويدور فى فلكه بحيث لا يمكن أن يتغير أى منهما إلا بتغير لأخر، ومن ثم فإن تطور قوى الإنتاج لن يحدث إلا إذا حدث تغير فى البناء الفوقى أو تطور لهذا البناء الفوقى، سواء من عادات وتقاليد أو قيم وأفكار واتجاهات أو مؤسسات علويــة تعمــل علــى أساســها، فالاثنــان متلازمان، ومن ثم فإن سيادة أسلوب الإنتاج المتخلف يتضمن بالقطع سيادة بناء فــوقى متخلف وبطبيعة الحال فإن المجتمعات المتخلفة هى التى يسودها أساليب الإنتاج المتخلفة وكذا البناء الفوقى المتخلف، فكما تسود أدوات الإنتاج المتخلفة تعايشها علاقــات إنتــاج متخلفة فى إطار من قيم وعادات وأفكار ومؤسسات سياسية واجتماعية وفكرية متخلفة.

وقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج والبناء الفوقى تشكل نمط الإنتاج، ومن الثابت أن الدول المتخلفة هى الدول التى تتميز بسيادة نمط إنتاج متخلف، أى قوى إنتاج متخلفــة، وعلاقات إنتاج متخلفة، وبناء فوقى متخلف.

نظام التوزيع :

لكل نمط من أنماط الإنتاج نظام خاص للتوزيع، أى لتوزيع الدخل القومى، ونظام التوزيع لابد أن يتناسب مع أسلوب الإنتاج والبناء الفوقى الذى يرتبط به. فأسلوب الإنتاج يحدد مستوى الإنتاج تبعاً لقوى الإنتاج وكذلك تحدد علاقات الإنتاج القائمين على عمليــة الإنتاج، ويحدد البناء الفوقى القيم والمسلمات والبديهيات التى تحدد كيفية التوزيع.

وكلما كانت طريقة الإنتاج أكثر تخلفاً، كلما كان نظام التوزيع أيضاً أكثر تخلفــاً، فتسوده اللاعدالة واللامعقولية، ويخرج على أبسط قواعد إنسانية الإنسان. فعندما كانــت طريقة الإنتاج العبودية هى السائدة، وهى طريقة متخلفة لتحقيــق النــاتج القــومى ولا

إنسانية فى نفس الوقت، نجد نظام التوزيع الملاصق لطريقة الإنتاج العبودى يحمل نفس السمات اللاإنسانية، حيث يقوم العبيد بتحقيق الناتج، ولا يحصلون من نتــاج عملهــم إلا الفتات، الذى يكفى فقط لابقائهم على قيد الحياة لكى يستمروا فى العمل والإنتاج.

وفى طريقة الإنتاج الرأسمالى الأكثر تطوراً من طريقة الإنتاج الإقطاعية، ينقسم غالبية أفراد المجتمع إلى طبقتين، طبقة الملاك سواء ملاك لأدوات الإنتاج أو لرأس المال النقدى أو الملاك العقاريين، والطبقة الثانية الأجراء من العمال. ويحصل الملاك على ثلاث أنصبة من الناتج القومى، الربح والفائدة، والريع، بينما تحصل الطبقة الثانية على الأجور، ونظام التوزيع تبعاً لطريقة الإنتاج الرأسمالى أفضل كثيراً من النظم السابقة عليه للتوزيع، إلا أنه يتسم بعدم العدالة والتحيز للملاك فى التوزيع.

أما مع سيادة طريقة الإنتاج الاشتراكية أو الجماعية، فإن النــاتج الكلــى يــتم توزيعه على أفراد المجتمع تبعاً لكمية العمل المبذول من كل فرد، وتبعاً لنوعية هذا العمل الذى يساهم به فى عملية الإنتاج الاجتماعى. ويرجع ذلك إلى أن عوامل الإنتاج لا تزيــد عن العمل والموارد الطبيعية، والموارد الطبيعية هبة من الله ســبحانه وتعــالى يجــدها الإنسان فى الطبيعة فلا تحصل على عائد، وراس المال ما هو إلا كميــات عمــل ســابقة متراكمة، والتنظيم ما هو إلا مهارة من مهارات العمل. وبذلك يكون الناتج الاجتماعى كله محلاً للتوزيع على الأفراد المساهمين فى عملية الإنتاج الاجتماعى، كل بقدر عمله. ومما لاشك فيه أن نظام التوزيع أفضل ما يمكن ويتسم بالعدالة حيث يحصل المنتجين على كامل ما يقومون بإنتاجه، وليس ذلك إلا لأن طريقة الإنتاج الاشتراكية أكثر تطوراً وأكثر إنسانية من طرق الإنتاج السابقة التى مرتب بها البشرية، ومن ثم انعكست إنسانية طريقة الإنتاج على نظام التوزيع.

<u>أسباب التخلف :</u>

أوضحت نظرية نمط الإنتاج أن الدولة المتخلفة هى الدولــة ذات نمــط الإنتــاج المتخلف، أو أنها لسبب أو أخر توقفت فيها قوى الإنتاج عن التطور والتقدم، ويرجع ذلك إلى أن علاقات الإنتاج جامدة ومتوقفة عن التطور بما لا يسمح لقوى الإنتاج بــالتطور، وكذلك البناء الفوقى من قيم وأفكار ومسلمات أيضاً عديم التطور بمــا لا يســمح بتغيــر علاقات الإنتاج إلى الأمام، وبالتالى عدم تغير قوى الإنتاج، وفى كل الأحوال فــإن نظــام

التوزيع ما هو إلا انعكاس لنمط الإنتاج الذى لابد أن يكون أيضاً جامداً عديم التطور يعكس مصالح الطبقة أو الطبقات المسيطرة على المجتمع.

وسبب جمود علاقات الإنتاج أن التشكيل الطبقى للمجتمع يسمح لفئة أن تكون مسيطرة وقادرة على توجيه المجتمع وجهة دون غيرها، وأن من مصلحتها أن تظل حال المجتمع كما هى بلا تغيير وبلا أى تطور أو تقدم، وبالتالى لابد أن تظل علاقات الإنتاج كما هى بلا تغيير، وكذلك البناء الفوقى بلا تغيير بل ويظل مدعماً لعلاقات الإنتاج السائدة ومقتنعاً بصحتها وأنها أسمى ما يمكن أن تكون عليه، وبالتالى نتيجة لذلك سوف تظل قوى الإنتاج كما هى بلا تطور أو تقدم، ويتسم المجتمع بالجمود والتخلف، ويزداد تخلفه بتقدم المجتمعات الأخرى.

وفى الواقع أن تطور قوى الإنتاج ينبع من رغبة الإنسان فى زيادة اشباع حاجاته المتجددة المتغيرة مادياً ومعنوياً بمعدل متزايد، ومن ثم فإن من مصلحة الكافة والجميع أن يحدث تطور فى أدوات الإنتاج والآلات والمعدات لتعطى مزيداً من الإنتاج، وكذلك تطور المعرفة الإنسانية وزيادة كفاءة الأفراد ومهاراتهم وقدراتهم العلمية والمهنية، بحيث يمكنهم اختراع هذه الآلات والمعدات وابتداع طرق الإنتاج الموفرة للعمل أو راس المال أو المواد الأولية، إذ الوفرة لهم جميعاً، بحيث يكون الإنتاج أوفر وأقل تكلفة، ناهيك عن ابتداع منتجات جديدة أفضل، وليس هناك أى تناقض بين مصلحة فرد ومصلحة فرد أخر، أو مصلحة طبقة اجتماعية أو فئة اجتماعية وطبقة اجتماعية أخرى أو فئة اجتماعية أخرى فى حدوث هذا التطور لقوى الإنتاج إذ سوف يكون هذا التطور فى مصلحة الجميع.

إلا أنه بالنسبة لعلاقات الإنتاج فإن الأمر يختلف، حيث تتضمن هذه العلاقات ضمن مكوناتها علاقات التوزيع واهمها نظام الملكية، وهو أهم ما يؤثر فى توزيع الدخول الناتجة عن عملية الإنتاج الاجتماعى بما له من أثر فى تراكم الثروات. ومن هنا يحدث التناقض بين الأفراد والطبقات الاجتماعية وخاصة طبقة الملاك وطبقة الأجراء الذين لا يملكون، ويكون من مصلحة الطبقات المالكة المحافظة على مصالحهم والابقاء على نظام التوزيع الذى تتضمنه علاقات الإنتاج بلا تغيير. ومن هنا لا يسهل تغيير علاقات الإنتاج وتظل مستمرة بقدر دفاع الطبقات المالكة عن مصالحها بالإبقاء على علاقات الإنتاج كما هى دون تغيير، وكذلك يظل البناء الفوقى أيضاً كما هو دون تغيير، وهو ما يعوق قوى

الإنتاج عن التطور ويبدأ المجتمع فى التخلف. ويستمر التخلف ويتعمق طالما أن علاقات الإنتاج لا يمكن تغييرها. ولذلك فإن علاقات الإنتاج لا تتغير جذرياً إلا فى حالة الثورة وإزاحة هذه الطبقة التى تعوق تطور علاقات الإنتاج ابتداء من الحرص على مصالحها والتى لن تسلم فيها إلا بالقوة. ولذلك غالباً ما ترتبط هذه الفئات لحماية نفسها من ثورة متدفقة من الشعب بالعالم الخارجي، أى ترتبط بدول خارجية ذات مصالح فى الدول الوطنية، لتقوم بخدمة مصالحها على حساب مصالح الشعب، ومن ثم تصبح هذه الطبقات والفئات طبقات وفئات كمبرادورية لا يهمها من المجتمع الذى تعيش فيه إلا تحقيق مصالح الدول الحامية لها التى تتعاظم على حساب الشعب، بالإضافة إلى تحقيق مصالحها كفئات كمبرادورية. وعبر الزمن تتعاظم مصالح الدول الحامية وتتضائل مصالح الشعب الوطنى، بل كذلك تتضائل المصالح التى تحصل عليها الفئات والطبقات الكمبرادورية لحساب مصالح الدول الحامية، ولا تحصل هذه الفئات إلا على الفتات الذى تتركه لها الدولة الحامية. وهكذا يتوقف المجتمع عن التطور بتوقف تطور قوى الإنتاج ويتم تكريث التخلف عبر الزمن. وليس من سبيل أمام هذه الشعوب المتخلفة التى بليت بالطبقات أو الفئات الكمبرادورية إلا الثورة فى مواجهة هذه الطبقات وتغيير علاقات الإنتاج إلى ما هو أفضل ويسمح بتطور قوى الإنتاج وتطوير المجتمع ليخرج من التخلف إلى التقدم.

نظرية العلاقات الاقتصادية الدولية : (١)

من الواضح أن النظريات السابقة باستثناء نظرية نمط الإنتاج لم تستطع أن تضع تفسيراً لظاهرة التخلف، ولم تستطع أن تحدد الأسلوب التى بدأت به مأساة التخلف، وكذلك لم تستطع أن تحدد أسباب استمرار هذه الظاهرة ولا كيفية الخروج منها. فإن نظرية العلاقات الاقتصادية الدولية خلال القرن التاسع عشر استطاعت أن تضع تفسيراً موضوعياً للواقع التاريخى لبدء ظاهرة التخلف، وكذا تفسيراً لاستمرار هذه الظاهرة حتى الآن.

فخلال تحول أوروبا إلى الثورة الصناعية وبناء الرأسمالية الصناعية ابتداء من القرن السابع عشر حدثت تحولات كيفية فى المجتمعات الأوروبية، فلقد كانت هناك حركة التسييج فى قطاع الزراعة، حيث تم تحويل جزء من الأرض الزراعية من إنتاج المحاصيل

1- Gunnar Myrdal, Asian Drama, Op. Cit, pp. 220-240.

الزراعية إلى مزرعة لإنتاج صوف المارينو اللازم لصناعة غزل ونسيج الصوف[١]. وكان من نتيجة ذلك انخفاض الإنتاج الزراعى فى أوروبا الغربية خلال هذه الفترة إلا أن الثورة الصناعية تابعت سيرها بقوة وخاصة بعد اكتشاف الآلة البخارية، فحدثت الكثير من التغيرات الواسعة فى أساليب الإنتاج فى كافة المجالات وتعددت التجديدات التكنولوجية التى وسعت من القدرات الصناعية فزاد الإنتاج الصناعى أضعافاً مضاعفة، وهو ما أدى إلى استيعاب عدد كبير من العمال المطرودين من القطاع الزراعى وتحسن دخولهم، وهو ما أدى بدوره إلى أن واجهت إنجلترا ومن بعدها أوروبا انفجاراً سكانياً مواكباً. وهكذا كان هناك نقص فى الإنتاج الزراعى سواء من المحاصيل الغذائية كالقمح أو من المحاصيل التى تستخدم كمواد أولية للصناعة مثل القطن والكتان، ويقابله انفجار سكانى وزيادة حجم الطلب على المواد الغذائية، وكذا زيادة الطلب على المواد الاولية الصناعية من المنتجات الزراعية كلما توسع قطاع الصناعة. وبدأ ارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية نتيجة لهذه الظروف يهدد النشاط الصناعى بالتوقف نتيجة لانخفاض ربحيته بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية الزراعية، واضطراره إلى رفع مستوى الأجور لتقابل ارتفاع ثمن الغذاء الزراعى نظراً لندرته..

ولذلك كان حل هذه المشكلة هو البحث عن مصادر أخرى للإنتاج الزراعى بنوعيه، ومن ثم انتقلت رؤوس الأموال الأوروبية إلى دول أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية لكى تنجز هدفين أساسيين، الأول منهما هو ربط اقتصاديات هذه الدول بالسوق الرأسمالية العالمية من خلال خلق نوع من تقسيم العمل الدولى بين الدول الأوروبية الغربية والدول التى انتقل إليها رأس المال الأوروبى فى أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية، ومن ثم خلق حالة من تبعية الاقتصاديات الأخيرة للاقتصاديات الأولى. أما الهدف الثانى فهو استنزاف الفائض الاقتصادى لهذه الدول وتحويله إلى الدولة الأم صاحبة رأس المال المستثمر دول

١- وضع ملاك الأراضى سوراً حول أراضيهم وطردوا الفلاحين وتحولت الأرض إلى مراعى لتربية أغنام المارينو لإمداد مصانع الصوف بالصوف الخام، وقد ساهم ذلك فى مد الصناعة بعدد وفير من العمال بأجور زهيدة وساهم فى تكوين طبقة البروليتاريا فى المدينة.

- يراجع فى حركة التسيج الأولى والثانية مؤلفنا فى المذاهب الاقتصادية، مكتبة الجلاء الحديثة، بورسعيد، ١٩٨٤.

أوروبا الغربية"[١]. وقد تم تحقيق هذين الهدفين من خلال العديد من السياسات التى تـم تنفيذها داخل هذه المجتمعات فى كافـة المجـالات السياسـية والاجتماعيـة والفكريـة والاقتصادية. وسوف نتناول السياسات ذات البعد الاقتصادى فقط التى ساهمت فى تحقيق هذه الأهداف.

أولاً : السياسة الاستثمارية :

تركزت الاستثمارات الأجنبية فى قطاعات الإنتاج الزراعى فى البلدان الزراعيـة واختارت أنواعاً محددة من الإنتاج الزراعى هى زراعة النباتات الشـجرية أو الجذريـة كالمطاط والبن والشاى والكاكاو وقصب السكر... الخ، وهى نوع من النباتات التى تتميز بطول فترة التفريخ، وكذلك اختارت هذه الاستثمارات نمطاً وأسلوباً للإنتاج يختلـف عـن نمط وأسلوب الإنتاج السائد فى القطاع التقليدى فى الدول المتخلفة، إذ اتخذت الأسـلوب الرأسمالى فى الإنتاج، حيث المزارع الكبيرة واستخدام رأس المال بكثافة واستخدام العمل الأجير.

وهكذا كانت هناك نوعين من الزراعة، الزراعة الرأسمالية الواسـعة المملوكـة لرأس المال الأجنبى والمخصص إنتاجها للتصدير، والزراعة التقليدية المحلية التى تميزت بالمساحات الصغيرة وقلة رأس المال المستخدم وانعدام العمل الأجير. وهكذا كانت مزارع رأس المال الأجنبى نوع من الصناعة الزراعية أدخلت على هذه البلاد كنمط من الإنتـاج بالإضافة إلى أن ناتجها موجه إلى التصدير إلى خارج البلاد. وكان يمكن أن يقـوم هـذا القطاع الحديث بدفع عملية النمو والتقدم إلى كافة قطاعات الاقتصاد القومى وخاصة فـى الفترة التى شهدت زيادة الطلب العالمى على المواد الأولية المنتجة فى الدول المتخلفة، إلا أن ذلك لم يحدث للأسباب التالية المتعلقة بأسلوب الاستثمار.

---

١ – من المعروف أن الدول المسماه بالمتخلفة الآن والدول المسماة بالمتقدمة "دول أوروبا الغربيـة" كانـت على مستوى حضارى وتكنولوجى متقارب قبيل دخول رأس المال الأجنبى إليها لينفذ الأغراض السابقة، وأن التدهور الحضارى والتكنولوجى الذى لحق هذه البلاد لم يكن إلا فى الفترة اللاحقة لغزو رأس المال الاجنبى لهذه البلاد وتحقيق أهدافه. يراجع فى تفصيل ذلك المؤلف التالى :

– د. سعيد الخضرى، الفكر الاقتصادى الغربى فى التنمية – نظرة انتقادية من العالم الثالـث، دار النهضـة العربية، القاهرة، ١٩٩٠.

فنظراً لأن ملكية أدوات الإنتاج أجنبية فإن الأرباح المحققة كان يعاد استثمارها فى الخارج، ومن ثم ساهمت فى زيادة التراكم الرأسمالى فى أوروبا الغربية، وما كان يعاد استثماره داخل البلاد كان ضئيلاً وفى المجالات التى تخدم قطاع التصدير، أى فى شكل خدمات لنقل المنتج كالسكك الحديدية والموانى، أو خدمات اجتماعية وصحية وترفيهية للفنيين والمديرين والعمال المهرة الاجانب التابعين للاستثمار الأجنبى والمقيمين داخل البلاد، مثل خدمات الكهرباء والمياه والغاز[1]. وكان هؤلاء العاملين أيضاً يقومون بتحويل أغلب أجورهم إلى بلادهم أيضاً، أى البلد صاحبة رأس المال الأجنبى.

وهكذا فإن مضاعف الاستثمار لم يقم بعمله داخل الدول المتخلفة، فإذا كانت أثار مضاعف الاستثمار تظهر فى شكل إضافات للدخل وزيادة فى حجم العمالة ورأس المال والمعرفة الفنية والتكنولوجية وكذا نمو الوفورات الخارجية، فإن هذه الآثار ظهرت فى الدول صاحبة الاستثمارات الأجنبية، وكأن هذه الاستثمارات ما هى إلا استثمارات محلية وإن كانت قد وضعت فى بلدان أخرى هى البلدان المتخلفة. ومن ثم فإن قطاعات التصدير فى الدول المتخلفة لم تكن إلا مواقع أمامية للدول المتقدمة وليست جزء من الاقتصاد القومى المتخلف، بل كانت تشكل واحات مختلفة عن بقية الاقتصاد القومى وتتميز بميزات لا تمت بصلة إلى بقية الاقتصاد القومى المتخلف من حيث مستوى الأجور ومستوى الإنتاجية ومستوى الاداء ومستوى ثقافة العاملين، وأورثت الاقتصاد القومى ازدواجية مازالت أثارها موجودة حتى الآن فى كثير من هذه الدول وخاصة التى عاد إليها رأس المال الأجنبى بعد أن اتخذ أشكالاً أخرى مناسبة للظروف الحالية. والنتيجة أنه لم يترتب على الاستثمار الأجنبى داخل هذه المجتمعات أى أثر من أثار مضاعف الاستثمار فى الدول المتخلفة وإن كانت قد تحققت فى البلدان الأصلية صاحبة الاستثمار.

ورغم أن الصادرات تؤدى إلى التوسع فى الطلب على الواردات من الآلات والمعدات، إلا أن ذلك لم يدفع خلق طاقة إنتاجية فى هذا المجال لأنه كان طلباً محدداً فى كمية من الآلات والمعدات اللازمة لقطاع التصدير وهو مرتبط بالدولة صاحبة رأس المال،

١- ولاشك أن ذلك هو السبب فى التفاوت الحضارى الحاد بين القرية والمدينة فى كافة الدول المتخلفة، والذى استمر حتى الآن، ذلك أن الأجانب كانوا يسكنون المدن فانهالت عليها الخدمات، بينما الريف المنتج الحقيقى لغالبية الناتج القومى، لا يحصل على شئ حتى الماء الصالح للشرب.

ومن ثم تتولى توريده إلى البلد المتخلف فتحرم هذا البلد الأخير من إمكانية قيام أى صناعة وكذلك تجعل مضاعف التجارة الخارجية لا يعمل فى رفع الميل للاستيراد فى هذه البلاد لزيادة حجم التسرب إلى الخارج.

ومن خلال حركة الأثمان النسبية لكل من المواد الأولية المصدرة والسلع الصناعية المستوردة استطاعت الدول الأوروبية أن تحصل على ميزات التبادل كاملة لها بوصفها الدولة المستوردة للسلع الغذائية. فمن المعروف أن معدل التبادل الدولى يتجه ضد مصلحة المواد الأولية وفى صالح السلع الصناعية. وقد يتبادر إلى الذهن أن هذا نتيجة توجه النفقات، حيث انخفضت تكاليف إنتاج المواد الاولية مع ارتفاع نفقات السلع الصناعية. إلا أن الواقع عكس ذلك تماماً فالملاحظ هو ارتفاع مستوى الإنتاجية فى القطاع الصناعى فى البلدان المتقدمة بمعدل أسرع مما حدث فى مستوى الإنتاجية فى القطاع الزراعى فى الدول المتخلفة أو المتقدمة (ويدل على ذلك معدل ارتفاع مستوى المعيشة فى كل من البلدين حيث أن مستوى المعيشة يتحدد بمستوى الإنتاجية فى كل قطاع فى كل بلد على حدة)، ومن ثم كان لابد أن تنخفض أسعار السلع الصناعية بنسبة أكبر من انخفاض أثمان المواد الأولية. إلا أن الذى حدث هو العكس، أى حدث ارتفاع اسعار السلع الصناعية وانخفضت أسعار المواد الأولية، وهكذا تحملت الدول المتخلفة الغرم مضاعفاً فى انخفاض أسعار المواد الأولية التى تبيعها وارتفاع أسعار الدول الصناعية التى تستوردها. وذلك بالطبع نتيجة للفجوة التكنولوجية التى بدأت تظهر بين الدول المتخلفة والمتقدمة، وكلما تعمقت هذه الفجوة كلما تعمق الغرم الذى تتحمله الدول المتخلفة[١].

وهكذا فإن الدول المتخلفة التى تركزت الاستثمارات الأجنبية فيها فى قطاعات الإنتاج الزراعى للتصدير بالأسلوب السابق لم تستطع أن تستفيد من مضاعف الاستثمار أو من مضاعف التجارة الخارجية- كما سبق إيضاحه- فضلاً على أن هذا التخصص الذى فرض على الدول المتخلفة أدى إلى تشوه هياكلها الاقتصادية وتوجيه مواردها إلى مجال إنتاج المواد الأولية الزراعية، وكذا توجيه طاقاتها الفنية والإدارية والتنظيمية وكذا مواردها الاستثمارية إلى هذا المجال، ومن ثم عدم إمكانها التحول إلى نشاط أكثر

١- يراجع فى تفصيل: تكوين الفجوة التكنولوجية وآثارها فى الفصل الرابع من الباب الثانى من هذا المؤلف، وكذلك مؤلف أستاذنا الدكتور عمرو محى الدين، التنمية والتخطيط، مرجع سابق، ص١٨٧.

ديناميكية وهو النشاط الصناعي.

ثانياً : سياسة العمل الرخيص :

وكذلك فإن الاستثمارات الأجنبية قد اتبعت أسلوباً خاصاً في تشغيل القوى العاملة يستوعب هذه القوى العاملة عند مستوى منخفض من الإنتاجية والأجور، وبحيث لا تنفصل الطبقة العاملة في المشروعات الاستثمارية عن القطاع التقليدي في البلد المتخلف، وذلك بمساعدة السلطات الإدارية والتنفيذية المساندة والتابعة لرأس المال الأجنبي داخل هذه الدول، وقد سميت هذه السياسة بسياسة العمل الرخيص. وقد اتبعت هذه السياسة لتحقيق مصالح رأس المال الأجنبي في مضاعفة الأرباح، وكذلك لأن غالبية الدول التي قام فيها رأس المال الأجنبي باستغلال المزارع كبيرة الحجم أو المناجم تتميز بقلة السكان مثل الجزائر – الملايو، وكذلك نظراً لأن هذه الأنواع من الأنشطة تحتاج إلى مزيد من القوى العاملة وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على القوى العاملة زيادة سوف تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأجور حتماً وخاصة لعدم كفاية العرض من القوى العاملة، وهو ما كان يرفضه رأس المال الأجنبي لأن دفع مستوى عال من الأجور سوف يؤدي إلى تخفيض أرباحه. فضلاً على أن رأس المال الأجنبي لم يكن يثق بالقوى العاملة الوطنية، فهو مقتنع بأن هذه القوى العاملة ذات إنتاجية منخفضة وأنه لا يمكن رفع مستوى إنتاجيتها بأي شكل نظراً لانخفاض مستواها التعليمي والثقافي والصحي... الخ.

وتقوم سياسة العمل الرخيص السابقة على تحقيق تدفق مستمر من القوى العاملة المؤقتة وبكميات كافية لإنجاز مهام الإنتاج الزراعي في شكل موجات متتالية من العمال يذهب البعض ليحل محله البعض الأخر وهكذا. ونظراً لأن الأجور المدفوعة في هذا القطاع قليلة ولا تشكل حافزاً للقوى العاملة للتحول من القطاع التقليدي إلى قطاع الاستثمار الأجنبي فكان لابد من وجود ما يدفع الأفراد إلى التحول إلى القطاع الاستثماري ولو بشكل مؤقت، ولذلك فقد فرضت ضريبة الرأس Poll Tax أو ضريبة الكوخ Hut Tax والتي لابد أن تدفع نقداً. وكانت هذه الضريبة من أهم العوامل التي دفعت الأفراد لعرض قوة عملهم على قطاع الاستثمار الأجنبي. ذلك أن الاقتصاديات في هذه الدول كانت مازالت تقوم على الاقتصاد الطبيعي أي اقتصاد الاكتفاء الذاتي، ولم تكن قد وصلا إلى الإنتاج السلعي الصغير، ولذلك فإن التبادل النقدي غير موجود إلا في قطاع الاستثمار

الأجنبى أى قطاع التصدير، ولذلك أقبل الافراد للعمل بصفة مؤقتة ولبعض الوقت للعمل فى قطاع التصدير للحصول على النقود الكافية لسداد الضريبة المفروضة ثم يعود مرة أخرى إلى العمل فى القطاع التقليدى، ومن ثم أصبح الاجر رغم ضعفه وانخفاضه حافزاً لقضاء العمال بعض وقتهم فى العمل فى قطاع التصدير لسداد الضريبة النقدية وللحصول على السلع المستوردة التى بدأت تغزو البلاد، فضلاً على أنه أياً كان انخفاضه فهو يمثل دخلاً إضافياً للأسرة، مع عدم ضرورة البعد عن القطاع التقليدى أو تعطيل عملية الإنتاج الأساسية فى القطاع التقليدى، ثم هو يستخدم أساساً فى دفع الضريبة النقدية (الرأس أو الكوخ).

وبهذا الأسلوب استطاع رأس المال الاجنبى أن يضمن توافد العمل المحلى إليه وأن يحقق مزايا تزيد من أرباحه وهى فى نفس الوقت مثالب أحكمت إطار التخلف فى البلدان المتخلفة. وهذه المزايا بالنسبة لرأس المال الأجنبى هى :

١- الحصول على حجم العمل المطلوب مع دفع مستوى من الاجور منخفض للغاية.

٢- عدم فصل القوى العاملة المحلية عن القطاع التقليدى وبذلك لم يتحمل التكاليف الاجتماعية الضرورية اللازمة لإعالة العمالة سواء من حيث توفير المساكن أو توفير المواصلات أو الخدمات الصحية والاجتماعية لهؤلاء العاملين.

٣- لم يتحمل نفقات رفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين فى شكل تدريب أو تعليم لهذه القوى العاملة، إذ أنها تعمل فقط فى الأعمال البدائية والقذرة وبذلك احتفظ بالعمل الفنى والإدارى والمهنى للعمالية الأجنبية المستوردة. وحتى فى حالة نقص القوى العاملة المحلية كان يستورد عمالة رخيصة من كل من الصين والهند وبذلك حافظ على مستوى الاجور المنخفض، فضلاً على أن هذه العمالة كانت تدفع غالبية أجورها النقدية إلى أسرها فى بلادها الأصلية، وهكذا احتفظ رأس المال الأجنبى بمستوى الأجور منخفضاً فى هذه البلاد.

٤- استطاع رأى المال الأجنبى أن يوسع من السوق التى تستوعب صادراته من السلع الصناعية الاستهلاكية إلى هذه الدول من خلال توسيع دائرة التبادل النقدى.

أما المثالب التى عادت على الدول المتخلفة من جراء هذا الأسلوب فهى :

١- أدى هذا الأسلوب فى تشغيل القوى العاملة إلى سيادة الأجر المنخفض الذى لا يحفز

من يحصل عليه أن يزيد من كفاءته الإنتاجية أو يدفع المستثمر إلى البحث فى كيفية رفع مستوى أداء العاملين، وهكذا ظلت القوى العاملة عند مستوى منخفض من الإنتاجية والأجور.

٢- لم تستطع الدول المتخلفة بإتباع هذا الأسلوب أن تكون طبقة عاملة فى المجال الصناعى أو التصديرى أو حتى الزراعى المتقدم، ذلك أن عدم تكون طبقة عاملة مستقرة يتزايد وعيها بظروف الحياة وخاصة الاقتصادى منها يعتبر أهم عوامل بقاء التخلف فى هذه البلدان وفى بقاء هذا الأسلوب الاستثمارى الذى هو أهم أسباب التخلف.

٣- الاحتفاظ بالقطاع التقليدى عند مستوى بدائية الإنتاج ومن ثم ضمان عدم انشغاله بنفس النشاط الذى يقوم به رأس المال الأجنبى، أى الإنتاج الزراعى للتصدير إلى الخارج هذا من ناحية، وكذلك حتى لا ينشغل من ناحية أخرى بنشاط أخر يؤدى إلى نقص إنتاجه ومن ثم ارتفاع أثمان السلع الزراعية التى يستهلكها العاملين فى قطاع التصدير نتيجة انخفاض عرضها.

ويظهر ذلك جلياً فى منع الحكومة الهولندية المزارعين الوطنيين من زراعة قصب السكر أو المطاط عن طريق منع مصانع التكرير من شراء منتجاتهم، أو فرض ضريبة عالية على المطاط الذى ينتجه الوطنيين[١].

أما بالنسبة للمجتمعات المتميزة بوفرة العمالة فإن أسلوب تحولها إلى التبعية من خلال فرض تقسيم العمل الدولى عليها كان مختلفاً بعض الشئ، إذ تم ذلك بتوسيع إنتاج المحاصيل التصديرية بواسطة المزارعين الوطنيين أنفسهم كما فى زراعة القطن فى مصر. وفى غالبية الأحوال كان هناك أيضاً فائض من الأرض التى كان يمكن استغلالها فى الإنتاج الزراعى إلا أنه لم يتم ذلك لأن السوق فى الدول المتخلفة لم تكن متسعة بالقدر الذى يسمح بتسويق المنتجات ولذلك أمكن استغلال هذه الأرض بواسطة فائض العمالة فى إنتاج المحاصيل التصديرية كما فى زراعة الكروم والأعلاف فى الجزائر. ولم يكن الأمر

١- د.، عمرو محيى الدين، التنمية والتخطيط مرجع سابق، ص١٨٩. نقلاً عن :

- B. Higgins, Western Enterprise.

يقتضى لتنفيذ ذلك إلا إيجاد الحافز لهذا النوع من الإنتاج وقد أوجدته الشركات التى قامت بالاستيراد والتصدير فى هذا المجال باستيراد وعرض السلع الأجنبيـة وجعلهـا متاحـة للعاملين[١]، كما كانت تقوم فى الأصل بشراء المواد الأولية الزراعية المنتجة وتوجيهها للتصدير كما فى مصر والهند والجزائر، وتحصل على الجزء الأكبر من قيم الإنتاج، من خلال ارتباط العملات الوطنية للدول المتخلفة بعملة الدولة الأم[٢].

وقد مر تحويل اقتصاديات هذه الدول إلى إنتاج الصادرات الأولية الزراعية على مرحلتين، المرحلة الأولى هى التخصص الجزئى فى الصادرات الأولية، حيث تـم جـذب فائض العمل من أفراد الأسرة للعمل فى الأرض الجديدة، ولم يكن هذا الإنتاج الجديد يحتاج إلى تمويل خارجى وذلك لإعالة الأفراد العاملين فى هذا المجال من خلال الإنتاج الزراعى الأصلى لبقية أفراد الأسرة فى المزارع التقليدية. وكانت شركات التصدير تشترى المنـتج نقداً من المزارعين ليبادلوا النقود بالسلع الاستهلاكية المستوردة، وهكذا فإن النقود كانت تعود مرة ثانية للشركات التى دفعتها. ولم تكن هذه المجتمعات وصلت إلى التبادل النقدى المعمم (أى الشامل) لكافة القطاعات الاقتصادية، بل كان القطاع التقليدى مازال يعتمد على الاكتفاء الذاتى.

وتأتى المرحلة الثانية نتيجة التوسع السريع والمتزايد فى الطلب العالمى علـى المواد الأولية، وهو ما دفع إلى تحويل التخصص الجزئى إلى التخصص الكلـى، وذلـك عندما تم دفع بعض الأسر الإنتاجية للاقتصار على إنتاج المواد التصديرية فقط ومن ثـم كانت تشبع حاجاتها الضرورية من خلال التبادل النقدى من إنتاج الأسر الأخـرى التـى مازالت تنتج إنتاجاً تقليدياً. وهكذا فإنه من خلال انتقال المجتمع إلى التبادل النقدى المعمم تم تعميق التخصص الكامل فى إنتاج المواد الأولية التصديرية، وبـذلك تغلغـل الإنتـاج التصديرى ليجتاح أغلب المزارع فى الاقتصاد المتخلف وأعطى الفرصة كاملة لرأس المال الاجنبى فى أن يكون سيد الموقف، فهو المتحكر لشراء الإنتاج التصـديرى وبيعـه فـى الخارج، واستطاع أن ينقل إلى المنتجين المباشرين داخل الدول المتخلفة تقلبات الأسـعار

---

١ - المرجع السابق، هامش ص ص. ١٩٧-١٩٩.

٢ - راجع فى استنزاف الفائض الاقتصادى لهذه الدول بهذا الأسلوب :

- دكتور سعيد الخضرى، النظرية الاقتصادية، الجزء الثالث، النظرية النقدية، مرجع سابق، الفصل الخـاص بتبعية النظام النقدى المصرى.

العالمية واثار زيادة الطلب وانكماشه بالكامل دون أن يتحمل شيئاً، فعند انخفاض الأسعار أو انخفاض الطلب ينقل العبء الناشئ عن ذلك بالكامل إلى المنتجين. ويرجع ذلك إلى ضعف قدرة المنتجين على المساومة وموقفهم الضعيف الناتج عن التخصص الكامل في إنتاج المواد الأولية التصديرية دون بديل، فضلاً على أن رأس المال الأجنبي كان يقوم بأقراض الفلاحين، فإذا ما تراكمت الديون نتيجة انخفاض الأسعار العالمية للمواد الأولية كان يستولى إلى الأرض ويحول المزارعين إلى عمالة أجرية.

ونظراً لأن التخصص الكامل في إنتاج المواد الأولية التصديرية كان يتم في إطار الوحدات الزراعية التقليدية وبنفس الأدوات البدائية، فإنه لم يترتب على ذلك أي ارتفاع في إنتاجية العمل، وظل عند نفس مستوى الإنتاجية وعند نفس أدوات العمل المتخلفة ومن ثم نفس علاقات الإنتاج المتخلفة والبناء الفوقي المتخلف. وهكذا لم يستطع قطاع التصدير أن يدفع بقية الاقتصاد القومي إلى النمو[١].

إلا أننا نرى أن التحول إلى التخصص في إنتاج المواد الاولية الزراعية في الدول ذات الوفرة السكانية من الدول المتخلفة كان نتيجة جذب المنتجين في غالبيتهم إلى إنتاج المواد الأولية التصديرية إلى جانب إنتاج المحاصيل الأخرى غير التصديرية التي كانت تعتمد عليها كل أسرة في إشباع أغلب حاجاتها الغذائية، ولذلك فإن الاقتصاد المتخلف يكتسب ازدواجية أخرى من حيث أسلوب التعامل، حيث كان يسود التداول النقدي سوق المحاصيل التصديرية من المواد الأولية، وكذا سوق السلع الاستهلاكية الصناعية التي كانت مستوردة بالكامل، أما ما دون ذلك من الأسواق فلقد كان التعامل النقدي فيها ضيقاً، ثم حدث بعد ذلك أن بدا في إنتاج السلع الاستهلاكية الصناعية البسيطة في شكل صناعات صغيرة وحرفية.

وفي إطار اعتماد الغالبية الساحقة من المنتجين الزراعيين على الدخل النقدي المتحقق من إنتاج المواد الأولية التصديرية تم تحويل الاقتصاد المحلي في أغلبه إلى التبادل النقدي المعمم. وكان من الممكن أن يقوم الإنتاج التصديري إلى نشر الرواج في الاقتصاد القومي وأن يزيد من الناتج القومي ومستوى متوسط دخل الفرد ومن ثم الانتقال

---

١ - المرجعين السابقين.

إلى أنشطة أخرى إنتاجية فى قطاعات أخرى من الاقتصاد القومى مثل الصناعة عن طريق زيادة الادخار وتعبئة الفائض الاقتصادى للاستثمار الوطنى. إلا أن ذلك لم يحدث نتيجة سياسات رأس المال الأجنبى المسيطر على عملية شراء المواد الأولية التصديرية، إذ كان يحدد الأثمان كمحتكر للشراء (والنقل البحرى غالباً)، ومن ثم لم يترك لهذه المجتمعات إلا دخل منخفض عند مستوى الكفاف، وبذلك ظلت الدخول منخفضة والتجديد فى عملية الإنتاج منعدمة، وبالتالى لم يستطيع الإنتاج التصديرى أن يساهم فى تقدم المجتمعات المتخلفة، بل ظلت هذه المجتمعات تعانى من التضخم فى حالة زيادة إنتاجها من المواد الأولية أو ارتفاع أسعارها فى الأسواق العالمية، وكذا تعانى من الانكماش والركود فى حالة نقص إنتاجها أو انخفاض اسعاره عالمياً، وساعد على ذلك احتكار رأس المال الأجنبى لعملية شراء هذه المنتجات ونقلها إلى العالم الخارجى وهى البلد "البلد الأجنبى صاحب رأس المال المستثمر فى الدولة المتخلفة"، وهو ما حدث بالنسبة للقطن فى المجتمع المصرى[1].

ثالثاً : سياسة التصنيع والتعريفة :

فى إطار حرص رأس المال الأجنبى فى الدول المتخلفة على مصالحه كان لابد أن يعرقل أى نشاط يتجه نحو الصناعة فى هذه البلاد، فقامت الدول الأوروبية بإعفاء المواد الأولية الغذائية والصناعية المستوردة من البلاد المتخلفة من التعريفة الجمركية، بينما فرضت ضرائب جمركية عالية على السلع الصناعية الواردة من الدول المتخلفة، وذلك لمنح حماية كاملة لصناعات الدول الاوروبية داخل هذه الدول. وفى إطار إغراق الدول الأوروبية أسواق الدول المتخلفة بمنتجاتها من السلع الاستهلاكية كان لابد من اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع أى منافسة لها من داخل هذه الدول وذلك بتقييد الإنتاج الصناعى فى الدول المتخلفة وإفشاله. وقد تم ذلك عن طريق رفع تعريفة النقل بالسكك الحديدية على السلع المصنوعة حتى يتم التأثير على أثمان هذه السلع بالارتفاع مع تخفيض هذه التعريفة على المواد الاولية، وكذلك إصدار التشريعات فى الدول الأوروبية التى تحرم

١- يرجع فى تفصيل السياسة النقدية التى واكبت تحويل الاقتصاديات المتخلفة إلى التخصص فى إنتاج المواد الأولية والذى كان من أهم عوامل استنزاف الفائض الاقتصادى فى هذه الدول الفصل الخامس من الباب الثانى من هذا المؤلف، وكذلك مؤلفنا فى الاقتصاد النقدى والمصرفى، مكتبة الجلاء الحديثة، بورسعيد، ١٩٨٤.

تصدير أنواع المعدات والآلات إلى الدول المتخلفة ومنع انتقال العمالة المهرة أو الفنيين إليها. بل أكثر من ذلك فلقد أصدرت بعض السلطات المحلية الموالية لرأس المال الأجنبى فى الدول المتخلفة قوانين تفرض ضرائب جمركية على استيراد المعدات والآلات من أوروبا. ورغم أن أوروبا بدأت فى تطبيق مبدأ حرية التجارة الدولية لأن صناعتها كانت من القوة بحيث لا يمكن منافستها من الدول المتخلفة إلا أنها مع ذلك تراخت بالنسبة لبعض القيود التى تركتها لمنع المنتجات الصناعية المنافسة للدول المتخلفة من الدخول إليها.

وهكذا فإن الإنتاج الصناعى فى الدول المتخلفة وجد نفسه محاصراً بمنافسة غير متكافئة فانهارت الصناعات الصغيرة والحرفية وخرج العاملين فى هذا المجال إما إلى البطالة وإما إلى العودة إلى القطاع الأساسى وهو قطاع الزراعة الذى أصبح يغص بالعمالة الزائدة والبطالة، ومن ثم ظهرت الكثافة السكانية الزائدة والاختلاف بين الموارد المادية والسكان. وهكذا فإن فائض السكان كان ومازال مسألة نسبية نابعة من مدى إمكانية خلق فرص عمالة حقيقية فى عمل منتج أم لا، وهو ما تقرره طريقة الإنتاج المختارة لتخصيص الموارد على النحو السابق عرضه.

رابعاً : السياسة التمويلية :

كانت كل المؤسسات التمويلية الموجودة فى الدول المتخلفة كلها تأخذ شكل البنوك الاجنبية أو فروع لبنوك أجنبية ولم تكن تتعامل مع السكان الوطنيين، ففى مصر مثلاً، رغم أن البنوك الأجنبية هرعت إلى مصر لتقوم بعملية الإقراض إلى السلطات المصرية ابتداء من الخديوى إسماعيل وما بعده إلا أنها لم تكن تتعامل فى إقراض أى مصرى، ما عدا بنك "سوارس" الذى كان يقرض الموظف العام بضمان مرتبه، وهو فى هذه الحالة يعلم تماماً أن هذا القرض سوف يكون قرضاً استهلاكيا ولن يتحول إلى المساهمة فى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع وخاصة فى عملية التصنيع.

وكان التمويل يتم من البنوك أو من المرابين المنتشرين فى القرى لإقراض الفلاح بفوائد باهظة بضمان الإنتاج الزراعى المتحقق، أو بضمان الأرض المملوكة للمدين. ولذلك فإنه ليس غريباً أن يبدأ العمل على تحويل الأرض الزراعية إلى سلعة خاضعة للملكية الخاصة بدخول رأس المال الأجنبى إلى مصر وكذلك ادخالها فى العلاقات

التعاقدية التى تدعمت فى هذه الفترة وهى فترة ادخال الاقتصاديات المتخلفة فى السوق الرأسمالية العالمية من خلال تبعيتها لاقتصاديات الدول الأوروبية الغربية صاحبة رأس المال المصدر إلى هذه البلاد.

وهكذا فإن النشاط التمويلى فى الدول النامية لم يحاول أن يساعد فى بناء أى طاقة إنتاجية فى أى قطاع غير قطاع الزراعة، وفى قطاع الزراعة كان عبئاً عليه يمتص الفائض الاقتصادى من الفلاحين عن طريق قروضه الربوية التى كانت تصل إلى حد انتزاع الأرض ذاتها من الفلاح.

خامساً : سياسة الغزو الحضارى :

وهى السياسة التى اتبعها رأس المال الأجنبى عشية دخوله إلى الدول المتخلفة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وهى سياسة فرض حضارته حضارة أوروبا الغربية، وهى حضارة من نتاج البنيان الصناعى الذى تحقق، ولذلك فإن المجتمعات المتخلفة لم تكن مؤهلة لاكتساب هذه الحضارة فى هذه الفترة. إلا أن هذه الحضارة فرضت على هذه الدول بأساليب مختلفة ابتداء من تعميم لغة بلد راس المال الأجنبى إلى اتباع أساليب للتعليم مشوهة وإلى زرع قيم استهلاكية وسلوكية لا تتناسب مع ظروف المجتمعات المتخلفة. ولذلك فإن حضارات الدول المتخلفة لم تستطع أن تصمد فى مواجهة لحضارة الغازية الجديدة، إلا أن الحضارة الجديدة لم تستطع هى الأخرى أن تنتزع جذور الحضارة الأصلية حتى ولو كانت حضارات ضعيفة مثل بعض الدول الأفريقية، ولذلك فإن النتيجة كانت فى وجود مسخاً حضارياً مشوهاً لا هو بالجديد ولا هو بالقديم بل شئ أخر مختلف يمكن أن يكون هلامياً بعيداً عن التعيين أو التحديد، شيئاً مختلاً لا يجمع بين مكوناته منطق أو فكر أو واقع.؟ وهو ما أدى إلى اختلال كل شئ فى المجتمعات المتخلفة ابتداء من اختلال القيم إلى التعليم إلى الانحراف الثقافى إلى انعدام الثقة بالنفس وانعدام الثقة فى كل ما هو منتسب إلى الدول المتخلفة ومن ثم كانت قيادة هذه المجتمعات إلى حظيرة التخلف أسهل من قيادة مسلوب العقل إلى إهدار نفسه.

وفى مجال تقييم نظرية العلاقات الاقتصادية الدولية فى تفسير حالة التخلف بالدول المتخلفة تبرز الحقائق التالية :

١- استطاعت النظرية أن تحكم علاقة السببية بين ما تعانيه الدول المتخلفة من مشاكل ناجمة عن حالة التخلف التى فرضها عليها رأس المال الأجنبى وبين اندماج هذه المجتمعات فى السوق الرأسمالية العالمية. فتخصص هذه المجتمعات فى إنتاج وتصدير المواد الأولية الزراعية أدى إلى اختلاف هياكلها الإنتاجية بحيث اتجهت مواردها إلى هذا النشاط دون غيره ومن ثم سيطر القطاع الزراعى على الجزء الأكبر من الناتج القومى. وكذلك أدى هذا الموقف الأخير بالتبعية إلى اختلال هيكل صادرات هذه الدول وسيطرة سلعة أو سلعتين على هيكل صادراتها.

٢- استطاعت تفسير الاختلالات الموجودة فى هذه المجتمعات، فالاختلال بين الموارد البشرية والإنتاج السلعى وعدم إمكانية إشباع الحاجات الضرورية لأفراد شعوب الدول المتخلفة من إنتاجها الزراعى رغم أن هذه البلاد مازالت زراعية حتى الآن إنما يرجع إلى نفس السبب وهو ارتباط هذه الدول بالسوق الرأسمالية العالمية على أساس من تقسيم العمل الدولى. ذلك أن هذه المجتمعات المتخلفة ابتداء من دخول رأس المال الأجنبى إليها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، توجهت بإنتاجها إلى إنتاج المواد الاولية التصديرية، وبذلك بدأت تنتج ليس لإشباع حاجات أفراد مجتمعاتها ولكن لإشباع حاجات مجتمع أخر هو المجتمع صاحب رأس المال الأجنبى، ومن ثم كان الاختلال السابق الذى لم يمكن هذه الدول من إشباع حاجاتها حتى الزراعية منها. ومن المعروف أن هذا الاختلال هو شرط توازن السوق الرأسمالية العالمية[١]. فالسوق الرأسمالية لديها نقص فى عرض المواد الأولية الزراعية مع وجود فائض فى الطلب عليها، وكذلك يوجد لديها زيادة فى عرض السلع الصناعية التى تخصصت فيها أوروبا الغربية، مع وجود نقص فى الطلب عليها، أما الدول المتخلفة فإن لديها فائض فى عرض المواد الأولية الزراعية مع وجود نقص فى الطلب عليها، والعكس يوجد لديها نقص فى عرض السلع الصناعية "التى لا تنتجها" مع وجود فائض فى الطلب عليها، ومن خلال السوق الرأسمالية العالمية يتقابل نقص الطلب مع زيادة العرض أو زيادة العرض مع نقص الطلب فى كل من نوعى السلع، وهكذا لن يتم توازن السوق الرأسمالية العالمية إلا باختلال توازن الدول المتخلفة.

١- يراجع فى تفضيل ذلك الفصل الخامس من هذا المؤلف.

٣- ترتب على السياسات التى اتبعت فى مجال الصناعة انخفاض النشاط الصناعى ونقص أهميته سواء من حيث الدخل المتحقق منه، أو من حيث حجم العمالة بداخلـه وقـد ساهم ذلك فى خلق الاختلال الهيكلى للدول المتخلفة الذى مازالت تعانى منـه حتـى الآلات، ولا تمكنها دول الشمال من استكمال بناؤه كاملاً بكامل قطاعاته الصناعية.

٤- مكن اندماج الدول المتخلفة فى السوق الرأسمالية العالمية رأس المال الأجنبى مـن الاستيلاء على الفائض الاقتصادى لهذه الدول سواء عن طريق السيطرة على المواد الأولية المصدرة أو عن طريق السياسة النقدية وربط عملات الدول المتخلفة بعملـة الدولة صاحبة رأس المال. وبذلك استطاعت أن تحـرم هـذه الـدول مـن التـراكم الرأسمالى الذى كان يمكن أن يتكون ويساهم فى زيادة إنتاجية العمل فى هذا القطاع التصديرى أو يستثمر فى قطاعات أخرى، ومن ثم بقيت الدول المتخلفة عند مستوى استثمارى ضعيف وطاقة إنتاجية ضعيفة ومعدل توسيعهما أكثر ضعفاً.

٥- لاشك أن مصدر ظاهرة ثنائية الاقتصاد القومى أصبحت مسألة واضحة تماماً، فلقـد كان الاهتمام بقطاع التصدير الذى يغص بالأجانب والذى يمتص الفائض الاقتصـادى وحده، بينما بقية القطاعات التى مازالت متخلفة غاية التخلف وحدها.

٦- استتبعت الزيادة فى الطلب على القوى العاملة المحلية زيادة الطلـب علـى المـواد الغذائية المنتجة فى القطاعات التقليدية، مما زاد من الاخـتلال نسـبياً فـى قطـاع الزراعة، ومع تحسن أساليب الصحة العامة نجد ارتفاعاً فى حجم السـكان، إلا أنـه نظراً لأنه لا يوجد قطاع أخر يمكن أن يستوعب هذه العمالة فلا مناص من أن تظـل فى قطاع الزراعة التقليدى الذى أصبح يغص بالبطالة المقنعة.

وهكذا يمكن القول أن التخلف لـيس مرحلـة تمـر علـى الـدول المتخلفـة وسـوف تنتقل إلى المرحلة الأخرى الأكثر تقدماً وهكـذا- كمـا صـورت ذلـك نظريـة المراحـل- إنمـا التخلف هو وضع اجتماعى اقتصادى ناتج عـن انـدماج المجتمعـات المتخلفـة فـى السـوق الرأسمالية العالمية.

وهكذا استطاعت نظرية العلاقات الاقتصادية الدولية أن توضح أن التخلف الـذى أصاب العالم المتخلف إنما هو نتائج سياسات مقصودة حددها رأس المال الاجنبـى ليـتم

تطبيقها داخل الدولة بأيدى أبنائها من الفئات الكمبرادورية، لتحل مشكلة الدولة الرأسمالية المتقدمة فى حصولها على المواد الأولية غذائية أو صناعية تتخصص فى إنتاجها الدول المتخلفة لتصبح دولاً زراعية صافية، وأن لا يحدث فيها أى توجه إلى الصناعة. وبذلك ترتبط الدولة المتخلفة اقتصادياً باقتصاد الدولة صاحبة رأس المال المستثمر داخلها من الأمام لتصدر منتجاتها الزراعية، ومن الخلف لتحصل على المنتجات الصناعية التى تفيض عن الطلب الداخل فى الدولة المتقدمة، فضلاً على حصول الدول المتقدمة على جزء معتبر من الفائض الاقتصادى للدولة المتخلفة كأرباح لرأس المال المستثمر، أو أجور للقوى العاملة الأجنبية، أو من خلال التبادل غير المتكافئ للسلع الصناعية بالسلع الزراعية، ومن ثم حرم الدول المتخلفة من التراكم الرأسمالى الذى يسهل عملية بناء قوى الإنتاج فى المجتمع المتخلف، ومن ثم استمرت دولاً متخلفة.

نظرية ثنائية الاقتصاد القومى :

بدء الاتجاه لتفسير تخلف الدول المتخلفة على أساس ازدواج اقتصادها القومى، أى انقسامه إلى قسم يتميز بالتقدم ويستخدم فى الإنتاج طريقة الإنتاج الرأسمالى، ثم قسم أخر متخلف مازال يعمل فى إطار نمط من الإنتاج التقليدى المتخلف، منذ الدراسة الرائدة التى قام بها "بوكيه" فى أندونيسيا بعنوان "اقتصاديات المجتمعات الثنائية وسياساتها الاقتصادية"[1]. ويرى "بوكيه" أن المجتمعات المتخلفة (دول الشرق) تعانى من ازدواجية اقتصادية واجتماعية وثقافية. وذلك نتيجة فرض نظام على درجة عالية من التقدم عليها هو النظام الرأسمالى، ليتواجد بجانب نظام اقتصادى واجتماعى وثقافى تقليدى، مازال فى مراحل سابقة على النظام الرأسمالى. فهناك نظام رأسمالى يحكم الاستثمارات الأجنبية، ويتبع فى الإنتاج طريقة الإنتاج الرأسمالى ويتم فيه التعامل بالنقود، وكذلك توجد منظمات لخدمة هذه المشروعات الإنتاجية مثل المنظمات النقدية والبنوك وشركات التجارة الخارجية التى تتولى التبادل الدولى بين الدولة والعالم الخارجى. وهذا القطاع يتمتع بمستوى من الأداء الاقتصادى أفضل وترتفع فيه إنتاجية العمل، نظراً لاستخدامه تكنولوجيا أكثر تقدماً، ونظم العمل والإدارة أفضل. ومن ثم فإن متوسط الأجور للعاملين فيه أعلى من متوسط الأجور السائدة فى بقية قطاعات الاقتصاد القومى. كما أن هذا

1- J.H. Bocke, Economics and Economic Policy of Dual Societies, New York, 1993.

القطاع دائماً مرتبط بالعالم الخارجى (الدولة المستثمرة) سواء بعلاقات اقتصادية أو نقدية أو ثقافية، بحيث يصبح هذا القطاع هو القاعدة الأساسية للنفوذ الأجنبى فى الدولة المتخلفة. وهو ما يؤكده "هيجنز" أن القطاع الحديث دائماً ما يعمل على خدمة العالم الخارجى أكثر من خدمة الدولة الوطنية الموجود فيها[١]. وتسود فى هذا القطاع الثقافة السائدة فى المجتمعات الرأسمالية، ويتم التعامل داخل هذا القطاع باستخدام لغة أجنبية، هى لغة دولة رأس المال المستثمر فى هذه الدولة، ومن ثم يسلك الأفراد فى هذا القطاع سلوكيات مغايرة لبقية أفراد الوطن، ويتولد تبعاً لهذا القطاع قطاع من الخدمات يتوافق مع ثقافة هذا القطاع ومقوماته الأخلاقية الأجنبية، مثل الملاهى الليلية والحانات والخمارات والمراقص وغيرها، وهى دائماً وأبداً ما تخالف قيم وأخلاق وسلوكيات الأفراد فى الشرق ذو الثقافة الدينية.

إلى جانب هذا القطاع المتقدم فإن بقية الاقتصاد الوطنى يعيش حياة تقليدية يسودها النشاط الزراعى، سواء للاكتفاء الذاتى، فى حالة توسيع الاستثمار الأجنبى فى الاستثمار فى مزارع خاصة لإنتاج المحصول التصديرى، كما لو كان من المنتجات الزراعية المدارية كما فى الحالة التى عرضها "ميردال" أو من الكروم والأعلاف الذى كان يقوم بزراعتها المعمرين الفرنسيين فى الجزائر فى مزارعهم الخاصة. وفى هذه الحالة فإن القطاع التقليدى يقوم على إنتاج المحاصيل التى يعيش عليها بقية أفراد المجتمع، ولذلك لا تصل هذه القطاعات الإنتاجية إلى التبادل المعمم باستخدام النقود، بل تحتجز فيه المبادلة العينية جزءً كبيراً من التبادل. كما أن هذه القطاعات تحتفظ بثقافتها ومقوماتها الأخلاقية السلوكية التى تختلف جذرياً تلك السائدة فى القطاع الأول. وهكذا يشكل القطاع الأول المتقدم بمنظماته الإنتاجية والخدمية جزراً يحيط بها القطاع التقليدى.

ومثل هذا المجتمع لا يمكن أن تتوحد فيه سياسة اقتصادية واحدة تطبق على القطاعين، فالسياسة التى تصلح لقطاع لا يمكن أن تصلح للآخر، بل إن أسلوب تحليل الأنشطة فى القطاعات تختلف، فإذا كان القطاع المتقدم سوف ينطبق عليه التحليل الحدى، فإنه لا يمكن أن يصلح كأداة للتحليل فى القطاع التقليدى. وكيف يمكن أن تحدث تنمية حقيقية فى هذا المجتمع، تلك التنمية التى يجب أن تتسم بشمول كامل القطاعات

2- B. Higgins, The Duallistic Theory of Underdeveloped Areas, in: Economic Development and Cutlure Change, January, 1956.

الاقتصادية، والتى لابد أن تكون شعبية يساهم فيها الجميع. هذا المجتمع ليس فيه جميع، ولكن فيه صنفان من البشر كلاهما مختلف عن الأخر فى كل شئ ولا يجمعهما إلا شئ واحد هو أنهما من أبناء بلد واحد. إن العلاقات الاجتماعية بينهما تكاد تكون أضعف ما يمكن، وإمكانية اتفاقهما على القرارات المصيرية يكاد يكون مستحيلاً، ومن ثم فإن عملية التنمية تصبح مستحيلة، وبالتالى لابد أن يستمر التخلف حتى يتوحد المجتمع، ويتخلص من كل أنواع الازدواجية **ولذلك فإن "بوكيه" أقر أخيراً بأن النظام الرأسمالى لا يصلح للتطبيق فى دول الشرق المتخلفة، وأن تطبيقه بالنسبة لهذه الدول يعنى أنها سوف تظل فى إسار التخلف.**

الباب الثالث. سياسات تدمير القدرة على الاعتماد على الذات

الدور الكمبرادورى لتنفيذ سياسات التبعية، وتكوين التخلف. فلقد تقلدوا التمثيل السياسى لأفراد المجتمع، فهم يشكلون الغالبية الساحقة من نواب المجـس النيـابى (البرلمـان)، والقيادات السياسية للأحزاب وبالتالى قيادة الحكومات، وهم القيادات التنفيذية من الوزراء ورؤساء المصالح الحكومية وغير الحكومية، وهم وابناؤهم يديرون جميع مصالح المجتمع وأنشطته فى إطار السياسات التى تضعها الدولـة المسـتعمرة الأم لتحقيـق مصـالحها ومصالحهم التى تم ربطها بتنفيذ هذه السياسات. وبالتالى لم يكن غريباً أن يكون المعتمد البريطانى فى مصر هو الحاكم الحقيقى ومن بعده السفير البريطانى، وأن يكـون كعبـة التوجه للغالبية الساحقة من قيادات العمل السياسى فى مصر، لدرجة أن يقرر البعض من هذه القيادات أن الارتباط بين مصر وإنجلترا كمستعمر كالزواج الكاثوليكى لا انفصام له[١]. وإذا كان هناك بعضاً قليلاً من البرجوازية العقارية المستنيرة والوطنية، فلقد كانت عاجزة عن قيادة تيار معاكس تماماً للتبعية، كما أنهم كانوا ذاتياً أضعف من القيام بمواجهة كاملة لرفض سياسات التبعية رفضاً تاماً والنضال فى مواجهتها لاسقاطها، نظراً لأن مصالحهم الشخصية كانت أخيراً مرتبطة بهذه السياسات، ومن هذه القيادات البرجوازية قيادات ثورة ١٩١٩ فى مصر.

وقد تبلورت سياسات خلق التبعية الزراعية فى أسلوبين للاسـتغلال الزراعـى، أولهم، السيطرة من خلال تملك الأجانب لجزء معتبر من الأرض الزراعيـة واسـتغلالها بأسلوب معين (المعمرين)، وهو أسلوب الإنتاج الرأسمالى، لإنتاج محصول زراعى يـتم تصديره للعالم الخارجى (الدول المستعمرة)، مثل الكروم، ثمرة زيت النخيل، الكاكاو، البن، المطاط،... الخ من مزارع كبيرة واسعة. وتتولى بقية القطاعات خدمة هذا القطاع مثـل القطاع المالى والمصرفى، وبعض الصناعات التكميلية كحلج القطن وكبسه، وقطاع النقل ليصبح القطاع الزراعى هو القطاع الرائد والمولد للجزء الأكبر من الدخل القومى، كمـا توضح هذا الأسلوب للإنتاج دراسة "ميردال" حول الدراما الأسـيوية السـابق عرضـها. وبطبيعة الحال فإن مجال استهلاك هذه المنتجات والطلب عليها يكون طلـب الدولـة الأم الاستعمارية التى تحصل على الناتج. ويتسلم المعمرون (الأجانب) أثمان المنتجات التـى

---

١ - من مقولات أحمد عملاء إنجلترا البارزين قبل الثورة (أمين عثمان)، والذى أدى التنافس بينـه وبـين الملك فاروق فى العمالة لإنجلترا، إن أذن الملك لحرسه الخاص (الحرس الحديدى) باغتياله، وقام بهـذه المهمة أنور السادات، واستطاع الملك أن يقوم بتبرئة ساحته أثناء المحاكمة.

الفصل الثالث عشر. خلق التبعية من خلال ارتباط القطاعات الاقتصادية بالخارج

من أهم أدوات التبعية الاقتصادية الفعالة ربط القطاعات الاقتصادية بالعالم الخارجى، أى بدولة معينة. وقد تتم هذه العملية من الأمام أو من الخلف بالنسبة للقطاع الاقتصادى أو بالنسبة لصناعة معينة، أو تكون التبعية من الأمام ومن الخلف معاً، ومن ثم تكون التبعية أعمق وأشد. والتبعية من الخلف تنصرف إلى اعتماد القطاع أو الصناعة فى إنتاجها على مستلزمات إنتاج لا تحصل عليها إلا من دولة معينة، ولا يمكنها أن تجد لها بديلاً من غيرها بالشكل الذى يجعلها عاجزة عن تأدية دورها الإنتاجى. ويكون الارتباط من الأمام إذا كانت منتجات قطاع أو صناعة معينة لا تجد إلى التصريف والبيع منفذاً، أى تحقيق القيمة، إلا من خلال دولة أجنبية كسوق لها، أو منظمة أو عدة منظمات أجنبية تعتبر السوق الوحيد لهذه المنتجات. وقد تتم التبعية للعالم الخارجى على النحو السابق ابتداء من القسر والاجبار كما كان حال الدول المستعمرة حيث كانت الدولة الاستعمارية الأم تقوم بتشكيل السياسات الاقتصادية التى يدار الاقتصاد القومى على أساسها، وكانت الدول المستعمرة كأنها إقليم من أقاليم الدولية الاستعمارية الأم، ومن ثم يصبح ارتباط القطاعات فى الدولتين مسألة حتمية، أو على الأقل أن يشمل الارتباط القطاعات الأساسية التى تحقق مصالح الدولة الاستعمارية الأم مثل قطاع الزراعة، أو قطاع التعدين، وهذه مرحلة تاريخية مرت بها كل الدول التى تم استعمارها، وإلا لماذا كان الاستعمار؟

ولقد تمت التبعية فى فترة الاستعمار من خلال تبعية القطاعات التى تخدم مصالح الدول الرأسمالية الأوربية مثل قطاع الزراعة أو قطاع التعدين وليتحول هذا القطاع إلى القطاع الرائد لكل القطاعات والأنشطة الاقتصادية فى المجتمع، وهذا على الجانب الاقتصادى. أما على الجانب الاجتماعى والسياسى فإنه لابد من تولى فئة أو طبقة معينة الهيمنة الداخلية على المجتمع على أن ترتبط مصالحها بالعالم الخارجى. أى لابد من قيام فئة من الكمبرادوريين تتولى إدارة المجتمع لحساب العالم الخارجى (الدولة المتبوعة) سواء سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً. وفى الدول الزراعية تولت فئة كبار الملاك العقاريين

على صحته، أو حتى يمكنه من الاستهلاك عند حد الكفاف، فهو دائماً يعيش عند مستوى أقل بكثير من حد الكفاف، ونتاج جهده مقسوم بين الدولة المستعمرة الأم والبرجوازية الوطنية التى لا تحصل هى الاخرى إلا على الفتات.

ورغم التخلص من الاستعمار الكولونيالى وخروج عساكره من العالم المتخلف، إلا أن التبعية استمرت، ذلك أنه ترك عقليته الاستعمارية داخل عقول الفئات الكمبرادورية التى كونها سابقاً داخل العالم المتخلف، واضاف إليها ما يمكنهم من القدرة على الاقناع باستمرار علاقات التبعية. فلقد صدر لها الفكر التنموى الغربى كمنهج فكرى وتحليل علمى منمق ليتم على أساسه تصميم السياسات والإجراءات التى تجعل النشاط الاقتصادى السابق الزراعة/ الاستخراج والنشاط اللاحق الذى استجد فى الدول المتخلفة، التصنيع والصناعة مستمرين فى إطار علاقات التبعية، ولقد استطاع أن يكون من خلال التصنيع الذى بدأته الدولة المتخلفة مؤخراً ومن خلال العلاقات التجارية الدولية فى هذا المجال فئة جديدة من الكمبرادوريين يقومون على بناء التبعية وتوسيعها وحمايتها، وهى فئة من سموا حديثاً برجال الأعمال. ففى مصر مع التوجه إلى الليبرالية التى انتهت بسياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤، تكونت طبقة من البرجوازية الجديدة سميت برجال الأعمال قوام الغالبية الساحقة منها من تجار الشنطة(١)، إلى تجار المخدرات والاطعمة الفاسدة، إلى

١٠- مع بواكير الانفتاح الاقتصادى، والغاء التخطيط وتبنى الليبرالية، ازدهرت أنشطة جديدة فى مصر لم تكن تعرفها من قبل مثل تجار الشنطة، رجل أعمال يخرج بالبضائع المصرية الاستهلاكية المدعمة أهمها الأدوية والمنسوجات ليعود بنفس الشنط ملئ بالملابس بالداخلية للنساء والبارفانات وكل ما هو ممنوع استيراده، ويستخدم فى ذلك الشباب وخاصة من البنات والسيدات، وهو ما انتهى ببعض هذه السيدات والبنات إلى تجارة العيب من العراق إلى لبنان، ثم من لبنان إلى غرب أفريقيا.

- قدرت الغرفة التجارية لمحافظة القاهرة فقط أن حجم تجارة الشنطة يقدر بمقدار ١٠ مليون جنيه سنوياً. وقدر بعض المسئولين المصريين التهريب من لبنان فقط بمقدار ١٨ مليون جنيه سنوياً. وإذا كان التهريب فى هذه الآونة ليس من لبنان فقط بل شمل سوريا وليبيا، والكويت، وأوروبا الغربية فما هو حجم هذا التهريب.

- عادل حسين، جريدة الأخبار القاهرية، ١٩٧٢/٢/٥.

- أما قصص التهريب من بورسعيد على صفحات الجرائد أصبحت من القصص اليومية المسلية والمبكية فى نفس الوقت.

- أما تجارة العيب فلقد أوضحت تقارير أنها وصلت إلى توسع مخيف عام ١٩٧٥ وتعتمد على المصريات، فالمال الدائر فى هذا النشاط وصل فى لبنان إلى ٢٠٠ مليون ليرة... وحددت الدراسة أن النساء -

يتراكم أغلبها داخل الدولة الاستعمارية الأم، ولا يعود على الدولة إلا أقل القليل الذى يستخدم فى إعادة الإنتاج. وكان الدولة المستعمرة حديقة ملحقة بالدولة المستعمرة، والعاملين فيها (الشعوب المستعمرة) عبيد يحصلون على ما يقيم أودهم ليعملوا ويعملوا حتى يفيقوا ويعوا ويرفضوا هذا الهوان ويستعيدوا إنسانيتهم بالتضامن والثورة حتى الموت فهو أفضل وأكرم. أما فى حالة بقاء الأرض فى أيدى الملاك الوطنيين، فإنه لابد من فرض التخصص فى إنتاج سلعة زراعية واحدة مثل القطن فى مصر، ليس بالقدر الذى يحتاجه الاقتصاد المصرى، ولكن بالقدر الذى تحتاجه مصانع النسيج فى لانكشير فى إنجلترا، ويستغرق الإنتاج لهذا المحصول التصديرى نصف العام، والنصف الثانى من العام الزراعى يخصص للإنتاج الزراعى الخاص بإشباع الحاجات الوطنية الضرورية، مثل القمح والفول والعدس والذرة... الخ. وتقوم القطاعات الاقتصادية والأنشطة الأخرى بخدمة قطاع الزراعة كقطاع رائد مولد للغالبية من الدخل القومى، مثل قطاع التمويل من البنوك ومجموعات المرابين، وبعض الأنشطة الصناعية مثل حلج وكبس القطن، والخدمات مثل السكك الحديدية، وخدمات الرى... الخ وغالباً ما يقوم بهذه الأنشطة رأس المال الأجنبى. وتحدد أثمان المنتج الرئيسى- القطن- فى حالة مصر فى بورصة لندن وبالتبعية فى بورصة العقود بالإسكندرية، وهذه الأثمان لم تكن توفر للفلاح المصرى لا بالكاد تكاليف الإنتاج (بذور ومخصبات وإيجار الأرض)، وكثيراً ما كانت لا تكفى فى أحوال التلاعب فى الأثمان من خلال البورصة المصرية مثل عام ١٩٤٨، التى خسر فيها الفلاح المصرى غالبية جهده نتيجة للمضاربات التى تمت فى بورصة العقود وانتهت إلى انهيار ثمن القطن من ٤٨ جنيه للقنطار إلى ٤ جنيهات. وفى الأحوال العادية كان الفلاح المصرى يدفع أكثر من نصف جهده للبرجوازية الزراعية كإيجار للأرض وثمن لمستلزمات الإنتاج التى تقوم بتوريدها إليه بفائدة عالية. وتقوم هذه البرجوازية وأبنائها فى المدينة بتصدير القطن إلى العالم الخارجى الدولة المتبوعة، عن طريق منظمات رأس المال الأجنبى مثل البنك الأهلى المصرى (إنجليزى) وشركات التجارة الخارجية، التى تحصل على جزء من القيمة كارباح، وتحصل البرجوازية الوطنية على جزء تافه من الأرباح، وأخيراً لا يحصل الفلاح المصرى من ثمن القطن إلا على ما يكاد يكفى لسد نفقات الإنتاج الزراعى النقدية التى يدفعها للآخرين من البرجوازية الزراعية مالكة الأرض، وهكذا يعمل الفلاح المصرى لحساب الدولة الأجنبية إنجلترا والبرجوازية المصرية. وبالتالى لم يكن لدى الفلاح المصرى أى فائض يحسن به الإنتاج الزراعى، أو يعلم به أولاده أو يحافظ به

المجلس الأمريكى المصرى للتنمية الاقتصادية من بعض رجال السلطات التشريعية والتنفيذية المصرية ورجال الأعمال المصريين ورجال الأعمال الأمريكيين ليقودوا التنمية فى مصر.

وفى ظل هذا النظام الاقتصادى الانفتاحى الليبرالى تتولد آليات التبعية وتظهر القوى الاجتماعية التى تعمل من تلقاء نفسها على استمرار التبعية، والتى تتجدد عبر الزمن تلقائياً لتستمر التبعية، وذلك دونما حاجة إلى ضغط جديد من العالم الخارجى المتبوع أو تهديد مدنى (عقوبات اقتصادية يفرضها العالم الخارجى أو مجلس الأمن بإيعاز منها) أو تهديد عسكرى بالغزو واسقاط الحكومات والنظم الحاكمة. وهو ما يعنى أنه فى هذه الظروف تتحول التبعية إلى عمليات متجددة ذاتياً، ولا تلبث نتائج التبعية أن تتحول إلى أسباب لتقييد الإرادة الوطنية، وتضييق مجالات ومدى الخيارات المتاحة لها، وهو ما يعنى استمرار التبعية إن لم يكن تعمقها وتوسيع مجالاتها.

ويجب الإشارة إلى أن التبعية وضع استغلالى قبيح ومهين، وبالتالى فهو مرفوض من كل ذو عقل راجح، وكل نفس أبية، وهو المؤدى إلى التخلف والمحافظ على استمراره، ولا يمكن أن يتم فى أى دولة متخلفة إلا برضائها بعد رحيل الاستعمار الكولونيالى العسكرى الذى انتهى فى منتصف القرن العشرين، وبموافقة وتدبير الفئات المسيطرة على المجتمع المتخلف السياسية والتشريعية والتنفيذية على النحو السابق عرضه. وبالتالى فإنه وضع قابل للرفض والتغيير إلى نقيضه، وهو الاعتماد على الذات، ويمكن الانتقال إليه فى أى دولة متخلفة ابتداء من وضع الشروط الموضوعية للاعتماد الاقتصادى على الذات، وهو لن يتم إلا بإعادة الوعى إلى جماهير الشعوب المتخلفة بمصالحها الآنية والمستقبلية فى رفض التبعية، وبذل التضحيات اللازمة للوصول إلى الاعتماد على الذات، وباستبعاد الفئات الكمبرادورية المسيطرة على المجتمع السياسية والاقتصادية، لتتولى القيادة والتوجيه للمجتمع سياسياً واقتصادياً وثقافياً تلك الفئات الوطنية من القوى العاملة والمثقفين المستنيرين وأساتذة الجامعات الوطنين المخلصين[١].

١- يراجع فى التبعية الاقتصادية وقياسها المرجع التالى :
- دكتور إبراهيم العيسوى، قيس التبعية فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر ١٩٨٩.

تجار العيب. هذه الفئات ذات العلاقات الخارجية عند أسفل وأقذر مستوى لهـا، أصـبحت تملك القدرات لافساد كل شئ في المجتمع، ابتداء مـن إفسـاد الإدارة والجهـاز الإداري. سواء بالرشوة أو خلق المصالح التضامنية معهم، أو بواسطة الضغوط الخارجية والتدخل الخارجي، بالإضافة إلى إفساد الشعوب وخاصة الشباب، وتوجيههم إلى الأنشطة الهامشية والقذرة، وتعليمهم كيف يزيلون كل ما يعوق مصالحهم من قواعد قانونيـة ملزمـة، أو قواعد أخلاقية حاكمة، بطرق تفوق قدرة الشيطان على الإفساد والتضليل والتدمير.

وهذه الفئات الكمبرادورية من رجال الأعمال تدعمها الدول الرأسمالية المتقدمة الأوروبية، وهي دول الاستعمار القديمة، بالإضافة إلى دول الاستعمار الجديـد الولايـات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ورواد وموجهي رأس المال الاحتكاري الدولي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، فكل توصيات هذه الدول، وكل توصيات وبـرامج إدارة وتخصيص الموارد التي يصدرها الصندوق والبنك، والتي يسميها تدليساً ببـرامج الإصلاح الاقتصادي تفرض الأولوية في تخصيص الموارد للقطاع الخاص (رجال الأعمال) وتضغط بكل السبل والوسائل المشروعة وغير المشروعة للتخلص مـن القطـاع العـام وتسليمه للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي سواء بالبيع أو باستبداله بالديون بثمن بخس لا يساوي قيمة ملحقات المشروع الإنتاجي من أرض فراغ تشكل حرم المشروع. وتفرض الدول الاستعمارية القديمة- الدول الأوروبية الغربية- والاستعمارية الجديدة- الولايـات المتحدة وإسرائيل- ضرورة أن يقود رجال الأعمال (القطاع الخاص) الاستثمار الـوطني، فكل القروض الاستثمارية والمساعدات والمنح التي تصل إلى الدول المتحدة تشـترط أن يقوم بالاستثمار القطاع الخاص. وبطبيعة الحال فإن هذه الفئات الكبمرادوريـة الجديـدة (رجال الأعمال) دائماً وأبداً ما تكون على وفاق تام ومصالح مترابطة مع السلطات الحاكمة السياسية والتشريعية والتنفيذية لتشكل في مجموعها الفئة المسـيطرة علـى المجتمـع، والقادرة على تسييره في إطار التبعية للعالم الخارجي. فكما هو مشاهد في مصر يتكـون

= المصريات العاملين في هذا المجال تصل إلى ٧٥% من مجموع النساء المصريات في لبنـان. وتقـارير أخرى قدرت أن عدد الفتيات العاملين في مجال العيب في العراق ٣٥٠ فتاة موزعين علـى ١٤ ملهـى ليلي، وكذلك أشارت إلى دول عربية أخرى.

- حسين غانم/ رياض توفيق، تحقيق مطاردة العيب خارج الحدود، الأهرام القاهرية، ١٩٧٥/٥/١٠.

- سامي رياض، القصة في البحرين وبغداد، الأهرام، ١٩٧٥/٥/١٠.

٤- من أجل تلافى الآثار الضارة التى سوف تلحق المستثمرين خارج المناطق الحرة للكويز، والتى لم تنضم بعد لبروتوكول الكويز، فإنه من المقرر إعطاء أولوية لهذه الاستثمارات فى الاستفادة من برامج المساندة الفنية وبرامج تحديث الصناعة وكذلك صندوق تنمية الصادرات.

٥- كما تقرر تعزيز هيئة الاستثمار والمناطق الحرة المصرية، فإن الأولوية لتطبيق اتفاق الكويز سوف يكون لقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة، مع توسيع الإتفاق مستقبلاً ليشمل كافة المنتجات المصنعة بالمناطق الصناعية المؤهلة- الكويز- كالصناعات الغذائية والأثاث والصناعات المعدنية والجلود... الخ.

وهذا الاتفاق يضع الصناعة المصرية فى مأزق خطير، إذ أصبحت فى حالة من التبعية المطلقة من الخلف ومن الأمام، بدء من أهم صناعة رائدة فى مصر وهى صناعة الغزل والنسيج، والصناعة الأخرى التى تعتمد عليها مباشرة وهى صناعة الملابس، ثم أى صناعة أخرى سوف تدخل إلى هذه المناطق الحرة. فالصناعة داخل هذه المناطق محكومة من الخلف بشرط أن تكون أحد مكوناتها من المنتجات الإسرائيلية بواقع "الثلث على الأقل". وهو ما يعطى إسرائيل القدرة على التحكم فى هذه الصناعة، ففى الوقت الذى توقف تصدير المواد الأولية بالقدر المطلوب إلى مصر تتوقف عملية الإنتاج الذى يمكن أن تقبله الولايات المتحدة، وهكذا تصبح القدرة الإنتاجية الصناعية لمصر داخل هذه المناطق الصناعية مرهونة بموافقة إسرائيل وتصديرها للنسبة المطلوبة من منتجاتها اللازمة لإتمام عملية الإنتاج، ويمكن لإسرائيل بافتراض حسن نيتها أن تصدر الجزء المطلوب منها من مستلزمات الإنتاج، ولكن بأثمان مبالغ فيها بما يضطر مصر إلى قبول تخفيض أثمان نصيبها من مدخلات الصناعة حتى لا يتضخم الثمن، وتضييع فرصة تصريف الإنتاج فى السوق الأمريكى نظراً لارتفاع أثمان المنتج فى سوق تغص بمنافسة العديد من الدول المتخلفة المصدرة لنفس المنتجات مثل الأردن وتونس ودول جنوب شرق أسيا، ودول أوروبا الشرقية والهند وباكستان... الخ، بل إن الواقع وهذه مسألة حتمية أن الطاقة الإنتاجية فى مصر سوف تتحدد فى كل الأحوال بالطاقة الإنتاجية لإسرائيل، وبافتراض عدم استغلال إسرائيل للمعاهدة لتحصل على نصيب الأسد من أرباح السلعة المصدرة، فإذا كانت الطاقة الإنتاجية لمصر عالية لتوافر المواد الأولية للغزل والنسيج (القطن) والخبرات المتوافرة لفترة لا تقل عن خمس وسبعون عاماً فى الغزل والنسيج والصباغة والتجهيز،

اتفاقية الكويز كمثال على تبعية القطاعات الاقتصادية :

وقعت مصر أخيراً على اتفاقيــة (بروتوكــول) المنــاطق الصــناعية الكـفء Qualified Industrial Zones (QiZs) مع كل من أمريكا وإسرائيل فى ١٤ ديسمبر عام ٢٠٠٤[1]. وتقوم هذه الاتفاقية على أن إنشاء مناطق حرة ذات نطاق جغرافى معـين تحدده الحكومة المصرية، وتوافق عليه الحكومة الأمريكية، تقوم بالإنتاج الصناعى لسلع تتمتع بدخول سوق الولايات المتحدة الأمريكية بدون ضرائب جمركية تفرض عليها مـن الحكومة الأمريكية، أو تحديد لحصص كمية، أو أى قيود أخرى، بشرط أن تستوفى فى تلك المنتجات الالتزامات الواجب توافرها الخاصة بقواعد المنشأ، وكذلك نسب توزيع المدخلات إلى الصناعة بين أطراف البروتوكول (مصر وإسرائيل). وتكتسب السلعة المنتجة فى هذه المناطق المحددة صفة المنتج المحلى، أى كأنها منتجات أمريكية داخل السوق الأمريكى إذا ما تحقق أحد الشرطين الأول والثانى:

١- أن لا تقل نسبة المنتجات المحلية الداخلة فى إنتاج السلعة المنتجة عـن ٣٥% مـن سعر بيع المصنع، منها ١١,٧% (بنسبة الثلث) مدخلات إسرائيلية.

٢- تساهم المنتجات المصرية والمنتجات الإسرائيلية (كمدخلات لإنتاج السلعة) بنسبة لا تقل عن ٢٠% من إجمالى تكلفة إنتاج السلعة (بعد استبعاد الأرباح) وتشـمل هـذه التكلفة المدخلات والأجور والمرتبات والتصميم والبحوث والتطوير واسـتهلاك رأس المال المستثمر والنفقات التسويقية وغيرها من النفقات العامة.

٣- وتتم مراقبة مدى التزام الشركات القائمة بالإنتاج فى هذه المناطق الحرة للكويز على أساس صادراتها إلى الولايات المتحدة كل ثلاثة شهور (ربع سنوية)، ولـيس علـى أساس كل صفقة تصديرية على حدة.

١- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، اتفاقية المناطق الحرة الصـناعية المؤهلـة بـين إسـرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، بدون تاريخ.

- Agreement between the Hashemite Kingdom of Jordan and Israel on Irbid Qualifying Industrial Zone: Agreement Questions & Answers, Fact Sheet. http://www.agreementsjedo.gov.jo.qiz.html,25/6/2004.

نوعيات هذه المنتجات التى يمكن قبولها فى السوق الأمريكية معفاة من الرسوم الجمركية. وكذلك تملك الرقابة على تحقيق البنود والشروط الواردة فى الاتفاق، وأهمها شروط منشأ السلع التى سوف تدخل من مصر وإسرائيل كمواد أولية ومسلتزمات إنتاج، وأن يكـون منشأ السلع المصرية هى مصر، ومنشأ السلع الإسرائيلية إسرائيل، وعند تطبيق قواعـد المنشأ يمكن إثارة العديد من المشاكل عن مدى اعتبار السلعة مصرية إذا ما دخـل إلـى إنتاجها سلع أو مستلزمات إنتاج غير مصرية، وهذا ما سوف يفتح المجال واسعاً للخلاف حول منشأ السلع، وكذلك فإن السلطات التى سوف تسمح للسلع المنتجـة فـى منطقـة الصناعة الكفء- الكويز- لديها من الأسلحة غير الجمركية وغيـر الكميـة مـا يمكـن استخدامه لرفض أى منتجات واردة من منطقة الكويز، مثل القيـود المتعلقـة بالصـحة العامة، والقيود المتعلقة بالبيئة، والقيود المتعلقة بتشغيل الأحداث لإنتاج السلع فى منطقة الكويز، أو السلع الداخلة كمستلزمات للإنتاج لهذه المنتجة فى منطقة الكويز. وفـى كـل الأحوال فلقد تم وضع منتجات الصناعة التى سوف تدخل إلى منطقة الكويز تحت رحمـة سلطات الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالى يمكنها لسبب أو لأخر حقيقـى أو مفتعـل، موضوعى أو غير موضوعى وقف هذه الصناعة، أو دفعها لإنتـاج لا تجـد لـه مجـالاً للتصريف.

<u>لماذا التوقيع والالتزام باتفاقية الكويز :</u>

لم يكن توقيع اتفاق الكويز إلا إمعاناً فى خلق مزيد من تبعية الاقتصاد المصرى للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل معاً، ومحاصرة أهم القطاعات المنتجة فى مصر وهو قطاع الغزل والنسيج. ذلك أن هذا القطاع يمكن أن يشكل قاطرة النمو والتنمية للاقتصـاد المصرى، وكذلك قادر على حل الجانب الأكبر من مشكلة البطالة، وكذلك قادر على توفير العملات الأجنبية حصيلة صادراته إلى العالم الخارجى، هذا بشرط أن يـتخلص المجتمـع المصرى نهائياً من فوضى الاستثمار والإنتاج الانفتاحية الليبرالية، ويعود إلـى تخطـيط الاستهلاك والاستثمار والإنتاج على المستوى القومى. ولقد كان قطاع المنسوجات فقـط وحده يساهم فى القيمة المضافة للاقتصاد المصرى بمعـدل ٣٤% منهـا عـام ١٩٧٥، وانتهى بعد فوضى الإنتاج والاستثمار الانفتاحية الليبرالية إلى المساهمة بنسبة ٥% فقط

فإن هذه الطاقة لا يمكن استغلالها إلا بالتوازى مع الطاقة الإنتاجية لإسرائيل فى إنتاجها لمستلزمات الإنتاج المشاركة فى إنتاج السلعة، ومن ثم أصبحت الطاقة الإنتاجية لإسرائيل قيداً على الطاقة الإنتاجية المصرية. وهكذا خلقت التبعية خلقاً للصناعة المصرية لتصبح تحت رحمة التوجهات الإسرائيلية.

وكذلك تم خلق التبعية لصناعات المنطقة الحرة الكفء من الأمام فالذى يستقبل هذه المنتجات هو السوق الأمريكية، وقد حددت الاتفاقية لجنة من إسرائيل ومصر وممثلين للولايات المتحدة الأمريكية لتقوم بالمهام التالية (١):

١- تحديد الأعمال التى يتضمنها التعاون الاقتصادى بين إسرائيل ومصر.

٢- تحديد المشروعات التى يمكن منح منتجاتها الإعفاء الجمركى فى الولايات المتحدة، حيث تقوم اللجنة بتحويل أسماء الشركات ومنظمات الأعمال إلى مكتب التجارة المختص للسماح لمنتجاتها بالدخول إلى الولايات المتحدة معفاة من الرسوم الجمركية.

٣- تقوم اللجنة بتحديد المنتجات التى تنتج فى منطقة الصناعة الكفء (Quiz) بواسطة الشركات والمنظمات السابقة، والتى تنتج تبعاً للقواعد الأصلية المطلوبة والتى تضمنها الاتفاق السابق والصادر من مكتب التمثيل التجارى للولايات المتحدة الأمريكية.

٤- يقتضى الاتفاق بين إسرائيل ومصر الموافقة من كلاهما على قواعد المنشأ للمنتجات الداخلة فى عملية التصنيع من إنتاج مصر وإسرائيل، وذلك تبعاً للفصل السابع من جولة أوروجوى بند ٢١٠ U.S ٣٥٩٢.

٥- تقوم كل من إسرائيل ومصر بمساعدة سلطات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فى الحصول على المعلومات بوسائل تأكيدية، وتأكيد الأذعان للشروط المطبقة، ومنع إزالة أى بنود غير شرعية تؤدى إلى دخول سلع بدون جمارك للولايات المتحدة الأمريكية.

ومن الواضح مرة أخرى أن اللجنة التى تشارك فيها الولايات المتحدة بمندوبين تملك صلاحيات تحديد الشركات والمنظمات التى يمكن قبول منتجاتها، وكذلك تملك تحديد

١- المرجع السابق، ٣-٤.

الاتفاقية ليست فى مصلحة صناعة الغزل والنسيج أو فى مصلحة مصر عموماً. ذلك أنه يمكن أن يكون نصيب مصر من المواد الأولية ومستلزمات إنتاج الملابس ليسا من المنسوجات المصرية.

إن التوقيع على هذه الاتفاقية جاء فى ظروف استفحل فيها الهجوم الامريكى الإسرائيلى على مصر، فالدولة الاستعمارية الأولى الولايات المتحدة تضغط على مصر لتمرير الليبرالية الديمقراطية كأسلوب للحكم فى مصر. فبعد أن مررت إلى مصر الليبرالية الاقتصادية والانتكاس إلى الرأسمالية العفنة، وأزهقت روح مصر الاقتصادية، وجعلتها مسخاً اقتصادياً مشوهاً عاجزاً يئن تحت وطأة الديون الخارجية والديون الداخلية، والبطالة والتضخم، وفوضى الإنتاج والأسعار، وانخفاض قيمة العملة إلى حد التدهور، وانتشار الفقر ليبتلع أكثر من نصف السكان، وسيادة الفساد، وانتشار الجريمة، والاختلالات الاجتماعية، تريد أن تكمل هدفها النهائى لاستكمال مسخ المجتمع المصرى سياسياً بعد أن تم ذلك اقتصادياً بفرض الليبرالية الديمقراطية بمفهومها الغربى، وعلى النحو السابق ايضاحه عند مناقشة الليبرالية الديمقراطية فى الغرب، وكما سيرد ايضاحه لاحقاً من أهداف يراد تحقيقها داخل العالم المتخلف كله ليظل دائماً فى بؤرة التخلف لا يغادرها. ففى الوقت الذى تعالت التهديدات فى شكل اتهامات كاذبة بأن مصر تملك سلاحاً نووياً- سلاح للدمار الشامل- وأن الأقمار الصناعية رصدت ما يدل على ذلك، ثم أن مصر تسعى للحصول على سلاح نووى وهى نفس مقدمات الغزو الأمريكى للعراق، جعل الصفوة الحاكمة فى مصر تؤثر السلامة وتجامل كلا الدولتين الاستعماريتين بالتوقيع على الكويز. مع أن الغالبية الساحقة من الشعب المصرى رغم عنف ومرارة نتائج الانفتاح الليبرالى الاقتصادى عليه ورغم المعاناة الاقتصادية البالغة التى يعانيها وانخفاض مستوى معيشته بعنف، إلا أنه كان وما يزال يرفض تماماً أى تدخل أمريكى إسرائيلى فى مصر على أى مستوى ولأى حجة ولأى مبرر، حتى ولو كانت الحجة تطبيق الليبرالية الديمقراطية، فهو لم يعد يثق فى أى شئ كان يقدمه الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ومستعد تماماً للجهاد والفداء فى مواجهتهما. ولكن للصفوة حسابات أخرى وتقدير أخر فوافقت على الكويز.

إن التوقيع على الكويز هو محاولة عملية لتحقيق تطبيع العلاقات بين الشعب المصرى وإسرائيل. هذا التطبيع الذى تعهد به الرئيس السادات مع اتفاقيت كامب ديفيد،

عام ١٩٩٦/٩٥[1]. وبالتالى فهو قادر على خلق فائض اقتصادى أكبر من أى قطاع إنتاجى أخر، وبطبيعته الصناعية فهو كثيف العمالة، ومن ثم فإن الاستثمار فيه "قادر على الإسراع بحل مشكلة البطالة أو التخفيف منها. فضلاً على أن المنسوجات المصرية وخاصة القطنية ذات ميزة تنافسية، فهى ذات شهرة عالمية نتيجة جودة القطن المصرى طويل التيلة. وبالتالى فإن المستهلك مستعد لدفع ثمن أعلى لمنتجاتها من الثمن الذى يدفعه لنفس المنتجات القطنية غير المصرية. أما الميزة النسبية للمنسوجات المصرية فإنها لم تتراجع إلا أخيراً فى ظل فوضى الإنتاج فى ظل الانفتاح الليبرالى وفى ظل السياسات التى هدفت إلى هدم القطاع العام من الداخل وافقاد الثقة فيه من غالبية الشعب المصرى الأقل وعياً ليسلم فى بيعه كما سوف نوضح لاحقاً.

إن فرض اتفاقية الكويز على مصر[2]، وجعل صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة فى صدر الصناعات التى تشملها مناطق الكويز كان مقصوداً به تحجيم مستقبل هذه الصناعة. ولعل التسليم من قبل الحكومة المصرية لهذه الاتفاقية التى فرضت على مصر كان مخجلاً، إذ أن تغيير اسم وزارة الصناعة إلى وزارة التجارة الخارجية والصناعة كان لمجرد التوافق مع ما ورد فى الاتفاقية من تحديد وزارة معينة تتولى التنفيذ، فكان اسم الوزارة المقترحة لتقوم بذلك هو وزارة التجارة الخارجية والصناعية. فضلاً على أن هذه التسمية تتضمن الإعلان على أن التجارة الخارجية ذات أولوية على الصناعة، وأن الصناعة سوف تكون للتصدير أولاً، وأن مناطق الكويز (الصناعة الكفئ) سوف تكون هى المؤهلة والمحققة لهذا الهدف. ومن العجيب أن الحكومة المصرية تمسكت فى مفاوضات التجارة الحرة مع الأوروبيين ومع العرب بضرورة استخدام أقمشة مصرية كشرط لاعتبار منشأ الملابس من مصر حفاظاً على صناعة المنسوجات المصرية، إلا أن هذا الشرط تم التناول عنه للولايات المتحدة وإسرائيل، ولم يرد فى اتفاق الكويز. وهو ما يؤكد أن هذه

١- دكتور جودة عبد الخالق، التثبيت والتكيف فى مصر، إصلاح أم إهدار للتصنيع، ترجمة سمير كريم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ص ٢٠٠٤، ص٢٢٤.

٢- فى مناقشة للمهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة على صفحات جريدة الأهرام القاهرية، سال الصحفى الوزير: لماذا رفضت مصر توقيع هذا الاتفاق منذ منتصف التسعينات ووافقت على التوقيع فى هذا الوقت بالذات. فأجاب: فعلاً كان هذا الاتفاق مفروضاً علينا منذ النصف الثانى من التسعينات إلا أن نظام الحصص كان يغنينا عن التوقيع عليه.

- الأهرام القاهرية، ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٤، ص٣.

١٩٣,١ مليون دولار حيث نصيب هذه الدول ٣٧,٨% من قيمة الصادرات، فأى الأسواق يستحق الاهتمام لو كان هناك عقل يدرك الحقيقة الاقتصادية ويعمل على مصلحة المجتمع المصرى اقتصادياً، دون تفضيل لمصالح أخرى أهم.

وإمعاناً فى التضليل فإن الدعاية الرسمية تقرر أن الكويز سوف تتيح ٢٥٠ ألف فرصة عمل جديدة، وأن الاستثمارات بها سوف تصل إلى ٢٥ مليار جنيه. والسؤال من أين هذه الاستثمارات ومعدل الادخار فى مصر لا يتجاوز ١٠% من الناتج المحلى الإجمالى، وأن الاستثمار الصافى بعد إحلال وتجديد رأس المال المستهلك والمتقادم لا يتجاوز ٥% من الناتج المحلى الإجمالى، فإذا كان الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠٤ هو ٣٧٤,٤٥١ مليون جنيه، فإن الاستثمار الصافى لا يمكن أن يتجاوز حدود ٥% من الناتج المحلى الإجمالى، أى ما قيمته ١٨,٧٢٢ مليون جنيه على مستوى كافة مجالات الاستثمار لكافة قطاعات الاقتصاد القومى[1]. فمن أين يتم التمويل!!! أو رأس المال الأجنبى مرة أخرى بكل مقوماته السلبية، وحتى رأس المال الأجنبى لم يعد يفضل الدول المتخلفة وخاصة المتهالكة منها مثل مصر، فمجموع صافى الاستثمارات الأجنبية الواردة لمصر من كل العالم ٤٠٧,٢ مليون دولار منها ٢٩٩,٤ من الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣[2].

ويلاحظ أن الاستثمارات المباشرة للعالم المتقدم فى العالم المتخلف لم تعد تستثمر إلا فى الصناعات عالية الأرباح والتى لا تعتمد على عنصر العمل، مثل استثمارات البترول والنفط والغاز الطبيعى، والاتصالات، والإلكترونيات... الخ، ولا يوجد أى استثمار أمريكى حول العام المتخلف كله فى صناعة كثيفة العمل مثل الغزل والنسيج، فضلاً على أن الاستثمارات الأمريكية الأوروبية لم تعد تفضل العالم المتخلف بعد سقوط الاتحاد السوفيتى والديمقراطيات الشعبية (أوروبا الشرقية). أى بعد عام ١٩٩٠، وتتوجه إلى هذه المناطق حيث المجتمعات أكثر تنظيماً، وتتمتع برأس مال اجتماعى أرفع مستوى، والقوى العاملة فيها أكثر مهارة وأعلى كفاءة وإنتاجية من العالم المتخلف، وخاصة فى أوروبا الشرقية،

١- بيانات الناتج المحلى الإجمالى من نشرة البنك الأهلى بعنوان Egyptian Economy in Brief 2002, p 6.

٢- البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، المجلد السبع والخمسون، ٢٠٠٤، ص١٤٤.

ولكنه فشل فى تحقيقه لإصرار الشعب المصرى على رفضه بكامل طبقاته وفئاته، باستثناء بعض أفراد من رجال الأعمال أو المثقفين الذين وافقوا عليه وزاروا إسرائيل وأسقطهم الشعب المصرى من اعتباره، بل اعتبرهم من الخونة المرتدين. وقد دفع السادات ثمناً باهظاً لانضوائه تحت مظلة الولايات المتحدة وإسرائيل فقام باغتياله أصدق أصدقائه فى عملية لم تحدث فى تاريخ المجتمع المصرى منذ فجر تاريخ الحضارة المصرية، أى منذ سبعة آلاف عام. إلا أن اتفاقية الكويز تحمل وهم النجاح فى التصدير وبالتالى التوسع فى الإنتاج للتصدير وهو ما سوف يدفع الصناعات والمناطق التى لم يتم اختيارها للدخول كمنطقة حرة فى إطار اتفاقية الكويز، وذلك للسعى للدخول إلى هذه الجنة كثيفة الظل عديمة الحر، ولتلحق بثمار الوهم الأمريكى قبل غيرها، وما أكثر الوهم الأمريكى الذى يتلألأ كالنجوم الساطعة فى الليلة الظلماء، وما أن تسطع شمس الحقيقة حتى يحل محل الجنة المزعومة جهنم لا مفر منها، ومازالت مصر تعانى من جنة الانفتاح والحرية والليبرالية التى تحولت إلى شقاء للغالبية الساحقة من المصريين باستثناء الصفوة وتوابعهم، وقبل مصر كانت ومازالت دول أمريكا اللاتينية بمواردها الهائلة، ودول أفريقيا ودول شرق أسيا، وأخيراً دول أوروبا الشرقية، ودويلات الاتحاد السوفيتى المنهار، وكل من اتبع شيطان العالم الولايات المتحدة الأمريكية وربيبته إسرائيل. ولذلك فإنه ما إن أعلن عن المناطق التى اختارتها مصر كمناطق حرة للكويز منطقة القاهرة (مدينة العاشر من رمضان، ١٥ مايو، مدينة مصر، جنوب الجيزة)، ومنطقة القنال (المدينة الصناعية ببورسعيد)، ومنطقة الإسكندرية (الإسكندرية، برج العرب، العامرية)، إلا وطلبت الكثير من الصناعات والمناطق الصناعية الانضمام إلى جنة الكويز وفى مقدمتها شركة غزل المحلة وغيرها من شركات الغزل والنسيج.

إن العائد من هذه المناطق التى تدخل إلى الكويز لا يبرر أن توضع أهم صناعة مصرية فى إطار التبعية التى قد تودى بها أكثر مما أودى بها الانفتاح الليبرالى. فابتداء من بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، فإن قيمة صادرات مصر من المنسوجات والملابس الجاهزة بلغت ٥١١ مليون دولار عام ٢٠٠٣ ونصيب الولايات المتحدة يشكل ٢٧,١% منها، فإن كل ما تحصل عليه مصر من سوق الولايات المتحدة هو ١٣٨,٥ مليون دولار، بينما تحصل مصر من الاتحاد الأوروبى على ١٧٩ مليون دولار ذلك أن نصيب الاتحاد الأوروبى ٣٥,١% وتحصل من بقية دول العالم الأخرى على

الفصل الرابع عشر. خلق التبعية من خلال العلاقات الاقتصادية الدولية

لقد كان للمدرسة الرومانسية (الألمانية) الفضل فى إيضاح الأثر السلبى للعلاقات الاقتصادية الخارجية، فلقد تبنى "مولر" "وليست" ايضاح العلاقة بين الانفتاح على العالم الخارجى والآثار السلبية داخل المجتمع الألمانى. فيقرر "مولر" أن التجارة الدولية تحطم وتدمر الصلات بين الفرد والفرد الأخر فى الدولة الوطنية، وكذلك اعتبر النقود الدولية مثل التجارة الدولية تفرق أبناء الوطن الواحد، أما النقود الوطنية غير الدولية (غير قابلة للتحويل) فهى النقود التى تقوى الروابط بين أفراد الدولة الوطنية[1]. ولاشك أن هذا التصور الفكرى لهذه المدرسة كان ابتداء من الظروف التى كانت تعيشها ألمانيا كدولة زراعية متخلفة عن أوروبا وخاصة إنجلترا، يسودها النظام الاقتصادى الإقطاعى، وكانت تطمح إلى بناء تنمية جادة وحقيقة تحولها إلى دولة صناعية متقدمة كدولة مركز وليس دولة محيط، وهو ما دفعها إلى اتباع سياسة حمائية قوية لصناعاتها الناشئة، وتقييد للصرف الأجنبى ووضعه تحت رقابة حازمة من الدولة، ومراقبة وضبط توجهات الاستهلاك وتعبئة الادخار وتوجيهه إلى الاستثمار الوطنى، لتحويل ألمانيا إلى المجتمع الصناعى الأكثر تقدماً داخل أوروبا، وقد تحقق لها ذلك بفضل هذه السياسات.

ليس معنى ذلك أن كل العلاقات الاقتصادية الدولية ذات أثر سلبى وأنها تفضى دائماً إلى التبعية، وبالتالى تفضيل العزلة والانغلاق بعيداً عن العالم الخارجى للدولة، وهو أمر غير مقبول وغير مبرر، وربما يضر بمصالح الدولة التى تقبل عليه. إلا أن الأمر قد يقتضى عزل بعض أنشطة المجتمع عن العالم أو عزل المجتمع بعيداً عن التعامل مع مجتمعات معينة، أو سلع معينة أو ثقافات وأفكار محددة، ودائماً وأبداً ما تتم إجراءات العزلة لتحقيق أهداف يقينية محددة فى مصلحة المجتمع. مثال ذلك العزلة النقدية التى قام بها المجتمع المصرى عام ١٩٤٨ بفرض الرقابة على التحويلات النقدية لوقف استنزاف

١- إريك رول، تاريخ الفكر الاقتصادى، ترجمة الدكتور راشد البراوى، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨، ١٥٢-١٥٣.

أما دويلات الاتحاد السوفيتى فتتميز أكثر بوفرة الموارد المادية.

ولذلك فإنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل أن يحول رأس المال الأجنبى صناعة الغزل والنسيج فى مصر سواء للأسباب السابقة التى ترجع إلى تفضيلات مجالات الاستثمار وتحقيق الربح، أو من ناحية أهم وهى عدم مساعدة مصر مساعدة حقيقية مخلصة تؤدى بها إلى التقدم الاقتصاد والاجتماعى الحقيقى، الذى يفرز بطبيعته التقدم العسكرى والسياسى، ومن ثم لا تنجوا من الهيمنة والاستنزاف الخارجى فقط بل سوف توقف هيمنته ونفوذه واستنزافه لشعوب المنطقة العربية والإسلامية كعادتها فى فترات القوة مثل النصف الأول من القرن التاسع عشر والربع الثالث من القرن العشرين. ومن ثم فإنه لا مفر من الاعتماد الذات فى بناء هذا القطاع الإنتاجى الهام لتعود التنمية لكل القطاعات الاخرى، وهو هدف ممكن التحقيق فى ظل التوجه الجاد لبناؤه فى إطار تنمية جادة ومخططة تتبنى الاعتماد على الذات، إلا أن الامر بعد اتفاقية الكويز يحتاج إلى تحريره من هذه الاتفاقية أولاً.

ففى المثال الايضاحى على التبادل بين إنجلترا وألمانيا، أوضح أن إنجلترا التى استطاعت أن تخفض طلبها على الكتان من ألمانيا بأن تستغنى عن هذه السلعة بشكل أو بأخر، بينما لم تستطع المانيا أن تخفض طلبها على المنسوجات الصوفية من إنجلترا، فإن معدل التبادل الدولى يصبح فى صالح إنجلترا، بل وتضطر ألمانيا إلى قبول ثمن أقل للكتان وأقل كلما استطاعت إنجلترا الاستغناء أكثر عن الكتان الألمانى. وبذلك تصبح الدول الأقل قدرة على الاستغناء عن الدولة الأخرى محلاً للاستغلال من الأخيرة، وكلما تعاظمت حاجتها وعدم استغناؤها، أى كلما زاد اعتمادها على الدولة الأخرى كلما كانت محلاً للاستغلال أكثر وكذلك محلاً للتبعية. وكنتيجة لذلك فإن الدول الأكثر اعتماداً على ذاتها، أى استغناءً عن الدول الأخرى من الصعب استغلالها، وكذلك من الصعب أنه تكون محلاً للتبعية.

والدول الرأسمالية المتقدمة تسعى بكل الطرق لخلق التبعية وإيقاع الدول المتخلفة فى براثن التبعية، بالإضافة إلى عوامل أخرى داخل المجتمع المتخلف. وسوف نناقش كل منها باختصار.

١- سعى الدول الرأسمالية المتقدمة لبناء التبعية :

تقوم الدول الرأسمالية المتقدمة ببذل قصارى جهدها لخلق العلاقات الترابطية بينها وبين الدول المتخلفة، هذه العلاقات التى لا تستطيع الدول المتخلفة الفكاك منها عندما تصل بهذه العلاقات إلى المستوى الذى تعتمد فيه الدول المتخلفة اعتماداً مباشراً على الدول المتقدمة. سواء كانت مقدمات هذا الاعتماد حقيقية، أو كانت وهمية، بحيث تتكون علاقات التبعية بناء على حقيقة موجودة فعلاً أو بناء على وهم تم إقناع الدولة المتخلفة به لتقوم علاقة التبعية بينها وبين الدولة المتقدمة أو مجموعة الدول المتقدمة.

ومثال خلق التبعية بناء على واقع حقيقى، هو خلق تبعية القطاعات الرئيسية فى الدول المتخلفة للعالم الخارجى، والإنتاج لتحقيق مصالح العالم الخارجى، مثل قطاع الزراعة أو قطاع الاستخراج. ففى فترة الاستعمار كانت تبعية هذه القطاعات للعالم الخارجى واقع حقيقى مثل قطاع الزراعة فى مصر (المنتج للقطن) ومصانع الغزل والنسيج فى لانكشير بإنجلترا، وهو الأمر السابق مناقشته فى الفصل السابق، أى أن التبعية كانت واقع حقيقى سعت إليه إنجلترا وفرضته بالقوة العسكرية عام ١٨٤٠ بتدمير

فائض الاقتصادى المصرى الذى كان يتم من خلال تثبيت سعر الصرف (قاعدة الحوالات الذهبية) بين الجنيه المصرى والجنيه الاسترلينى الورقى، والذى كان يتولى القيام عليه البنك الأهلى المصرى (إنجليزى) فى إطار وجود مصر فى كتلة الاسترلينى. كذلك فرض الرقابة على النقد وعزل النظام النقدى المصرى عن النظام النقدى الدولى، كى يمكن الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية لمصر خلال فترة التخطيط[١]. وكذلك عزل السلع الترفية وبعض السلع الكمالية بعيداً عن المجتمع المصرى بتحريم دخولها إلى مصر ومنع استيرادها. وكذلك منع الكتابات والثقافات المنافية للآداب والسلوك العام الذى تحدده معتقدات المجتمع الدينية سواء المسيحية أو الإسلامية، أو التى تحرض على هدم المجتمع المدنى، مثل الفكر الفوضوى و الإرهابى. ومع سيادة هذه الإجراءات الرقابية للمجتمع المصرى على العلاقات الاقتصادية الدولية الخاصة به، فإنه لا يمكن الحكم عليه بأنه كان مجتمع معزول عن العالم- فلقد كانت مصر فى هذه الفترة ٥٢-١٩٧١ ذات معاملات اقتصادية (صادرات- واردات)، وعلاقات ثقافية وتعليمية مع العالم الغربى، والدول الاشتراكية، ودول العالم المتخلف.

وعلى ذلك فإن هناك فارق جوهرى بين التعاون الدولى القائم على الاعتماد المتبادل وتحقيق المصالح المشتركة، والتبعية الدولية القائمة على الاستغلال وتحقيق مصالح الدولة الأقوى على حساب الدولة الأقل قوة. والاعتماد المتبادل دائماً يكون بين دول متكافئة، ولا يعنى التكافؤ التساوى فى القوة الاقتصادية، بل يعنى التكافؤ فى حاجة كل دولة إلى الأخرى، فإذا ما اختل هذا التكافؤ باختلاف حاجة دولة إلى الأخرى، بأن كانت الدولة فى حاجة ماسة إلى الدولة الأخرى فى الوقت الذى فيه الدولة الأخيرة ليست عند نفس المستوى من الحاجة إلى الدولة الأولى، فإن التكافؤ يختل بين الدولتين بحيث تصبح الأكثر حاجة معرضة للتبعية. وقد أوضح ذلك "جون استيوارت ميل" فى شرحه لمنحنيات الطلب الدولى المتكافئ.

---

١ – راجع فى أسلوب استنزاف المجتمع المصرى من خلال استخدامه قاعدة الحوالات الذهبية ما يلى :
– دكتور سعيد الخضرى، النظرية الاقتصادية الغربية، الجزء الثالث، النظرية النقدية، الفصل الخاص بالنظام النقدى المصرى من الاستقلال إلى التبعية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩.

فتعادى كل من ينطق بكلمة اشتراكية، وبالطبع تعـادى الـنظم الاشـتراكية (وتسـميها الشيوعية)، ولا تقبل حتى كلمات يمكن أن تمت للاشتراكية أو للفكر الاشتراكى بطرق، مثل كلمة قومى، فالدخل يسمى بالدخل الوطنى وليس الدخل القومى، وكلمة عدالة التوزيـع، كلمة مبتذلة، والمساواة الكاملة والحقيقية، غير مقبولة لأنها مستحيلة وضد الطبيعة، ولا داعى لدراسة الفلسفة فى جميع مناهج التعليم ومراحله حتى لا تتسرب إليها الماركسـية اللعينة التى هى أساس الاشتراكية، وكذلك لا داعى لدراسة المنطق الذى يـنظم التفكيـر الإنسانى، فنحن لا نحتاج إلى أجيال تفكر بمنطق علمى، فلدينا المنطق العفوى والغريزى فهو يكفى، وإذا اشتدت حاجتنا إليه فنحن نستطيع شراؤه من أفضل من أنتجوه دول العالم المتقدم الولايات المتحدة ودول الغرب الرأسمالى. ولقد انكشف أخيراً هذا الوهم الكبير بعد أربعين عاماً، ولم يحتل دول مجلس التعاون الخليجى بعساكره وقواعده العسـكرية فـى الأرض وفى البحر إلا الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها من الـدول الرأسـمالية دول حلف شمال الأطلنطى. وهكذا تولد واقع للتبعية الكاملة لهذه الدول للدول التـى احتلتهـا أخيراً الولايات المتحدة وحلفاؤها، ولا أظن أن لدول مجلس التعاون الخليجى مـن سـبيل للتخلص من هذه التبعية إلا بنهاية الحقبة النفطية. ومازال الوهم الذى يبرر التبعية مـن أجل الحماية يتم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، سواء بالنسبة لدول لابد أن تتـولى الولايات المتحدة حمايتها مثل كوريا الجنوبية وتايوان، وربما اليابان، رغم أن الولايـات المتحدة ولو خرجت من المنقطة لهدأت الأمور وانتفى أى خطر للحرب، فسـوف تعـود كوريا الموحدة، وسوف تعود تايوان إلى الصين بكل رضاء، وربما تتعـاون الصـين مـع اليابان لينتقل مركز التقدم والرفاهية إلى شمال أسيا. وكذلك الوهم الذى يبرر خلق تبعية الدولة المتخلفة من أجل حماية الحكام فى مواجهة الشعوب، مازال موجوداً ويسود كثيراً من النظم السياسية فى العالم المتخلف، وخاصة فى دول أمريكا اللاتينية والدول العربيـة التى تطبق فيها سياسات اقتصادية لا تحقق مصالح الشعوب، ولكنها تحقق مصالح العالم الخارجى وخاصة الدول التى تقوم بالحماية، إلى جانب مصـالح الصـفوة الكمبرادوريـة المسيطرة على المجتمع مما أدى إلى افقار هذه الشعوب. ولعل هذا الوهم لحماية الحكـام فى مواجهة شعوبهم أيضاً تبدد كما فى حالة مصر، فرغم أن الأمريكيين- بناء على طلب الرئيس السادات، قد تولوا مسئولية حمايته، وزودوه بنظام كامل للأمن تكلفة معداته ٢٠ مليون دولار، ورغم أنه كان ضمن ترتيبات الأمن وجود فرقة خاصة لمكافحـة الإرهـاب الدولى، إلا أن السادات قتله شعبه (كما كان يقول شعبى... جيشى... أسطولى... أولادى)

تجربة التنمية الصناعية الجادة لمحمد على، ثم تدعيم هذه التبعية لتشمل كامل مصر بدخول رأس المال الاجنبى ثم بالاحتلال الكامل عام ١٨٨٢.

وفى الواقع أن هذه التبعية الحقيقية لقطاع الزراعة المصرى بقطاع الصناعة فى إنجلترا أصبح وهماً مسيطراً على مصر روجت له إنجلترا وعملائها فى مصر فى مجال التجارة الخارجية، مفاد هذا الوهم أن مصلحة مصر إن لم يكن من سعيد حظها أن إنجلترا تقوم باحتكار شراء القطن المصرى، ولولا أنها تفعل ذلك لما كان هناك فى العالم مشترى للقطن المصرى. هذا الوهم تبدد نهائياً عام ١٩٥٧، عام الحصار الاقتصادى لمصر بعد فشل حرب السويس فى تحقيق أهدافها- اسقاط النظام السياسى المصرى- واستغنت إنجلترا عن القطن المصرى ولم تقوم بشراء الكمية الغالبة منه كالعادة، وذلك لإرباك المجتمع المصرى اقتصادياً بافقاده جزء كبير من دخله القومى، فإن مصر وجدت أكثر من مشترى للقطن المصرى، واستمرت بعد ذلك تبيع القطن لأكثر من دولة أوروبية غربية وللدول الاشتراكية، ولم يعد لإنجلترا أكثر من نصيب تتعاقد عليه مع الدولة المصرية بأثمان تفاوضية بعد التطبيق الاشتراكى فى مصر، وليس بالأثمان التى تحددها بورصة لندن.

أما أمثلة التبعية ابتداء من الوهم بضرورة الاعتماد على العالم المتقدم أو بعض دول العالم المتقدم، ذلك الوهم الذى بثته الدعاية الأمريكية والأوروبية داخل المملكة العربية السعودية منذ تفجر النفط بها عام ١٩٥٢، وكذلك دول الجزيرة العربية النفطية (دول مجلس التعاون الخليجى). وهذا الوهم مفاده أن الاتحاد السوفيتى (الشيوعى كما فى الادعاء)، وكذلك دول الديمقراطيات الشعبية، أى دول أوروبا الشرقية (الشيوعية أيضاً)، إنما تحلم بالنفط والمياه الدافئة للخليج، ولذا فإنها ترسم الخطط لغزو دول الخليج والاستحواذ على البترول، أو تبذل قصارى جهدها لقلب نظم الحكم لتضع حكومات شيوعية عميلة تحكم دول الخليج وتسلم البترول لها. ونظراً لأن هذه الدول جميعاً خفيفة السكان، فليس لها من جنود يواجهون، وكذلك لا تستطيع أن تنتج من أدوات الدفاع إلا السيوف والخناجر، بل لا تستطيع أن تحسن صناعتها، فإنه لابد من الاعتماد على دولة قوية مثل الولايات المتحدة لحمايتها، ولابد أن تتعمق علاقات التبعية لهذه الدولة، فتتولى احتكاراتها إنتاج النفط ونقله وتسويقه، ولابد أن يكون لها قواعد عسكرية (الظهران) وتسهيلات عسكرية أخرى، ولابد أن تدور فى فلك الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية،

انحطاط المستوى الحضارى للمجتمع وهبوط مستوى العلاقات الاجتماعية والعلاقات الإنتاجية فإن مستوى الاستهلاك يرتفع، وتزيد وسائل الاستهلاك الكمالية والترفيه. ولكن هذا المستوى المرتفع من الاستهلاك لا يتم إلا لفئات قليلة من أصحاب الدخول العالية والعالية جداً، والذى يقابلهم كثرة تستهلك عند حد الكفاف، والبعض منها يعيش دون حد الكفاف على النحو الذى يوضحه سوء توزيع الدخل فى الدول المتخلفة (جدول رقم ١٥).

ولاشك أن أصحاب الدخل الأعلى يتبنون هذه الأنماط الاستهلاكية الأجنبية، وتنتقل إلى جميع أفراد الشعب من خلال التقليد والمحاكاة، حتى يصبح هذا النمط الاستهلاكى هو النمط العادى الذى يتطلع إليه الكافة من أفراد المجتمع والتى تضطر الدولة إلى مجاراته وتوفير السلع التى تشبع هذا النمط من الاستهلاك بأى الطرق وأسوئها ألا وهو الاقتراض الخارجى.

٣- الاعتماد على رأس المال الأجنبى :

وتأتى الطامة الكبرى فى قبول المجتمع لوهم الاعتماد على رأس المال الأجنبى فى بناء التنمية الحقيقة، ورأس المال الأجنبى بطبيعته يبحث عن الأرباح، وبالتالى سوف يستثمر فى مجالات تحقيق الأرباح العالية التى تحتجز أندر الموارد مثل البترول والمعادن، أو فى مجالات الإنتاج ذو الدورة القصيرة كالاتصالات، أو السلع الاستهلاكية الترفية مثل تجميع السيارات، وهو ما يؤدى إلى زيادة تشوه الهيكل الإنتاجى، وعدم القدرة على استكمال بناؤه، فضلاً على فتح الباب واسعاً لسحب الفائض الاقتصادى من المجتمع كأرباح الاستثمارات المباشرة، وزيادة استهلاك الموارد النادرة لحساب هذه الاستثمارات، مثل استنزاف المعادن المتاحة للمجتمع بسرعة غير عادية، والبترول، وغيرهما من الموارد مما يؤدى إلى خلخلة القاعدة الإنتاجية من الموارد المادية المتاحة للمجتمع دون أى بناء إنتاجى ثابت داخل المجتمع يعوضها. أما الطريق الأخر لاستخدام رأس المال الأجنبى فهو الاقتراض سواء تم عن طرق الحكومة، أو المنظمات الإنتاجية، أو الهيئات الخدمية، وهو ما يفتح الباب لمزيد من سحب الفائض الاقتصادى إلى العالم الخارجى على النحو السابق عرضه بما لا يمكن الدول المتخلفة من استكمال بناء هيكلها الاقتصادى، هكذا تنتهى الدولة المتخلفة إلى الوقوع فى أهم أداة للتبعية وهى المديونية الخارجية، التى لا يمكن مع تحمل أعبائها أن يبقى للمجتمع من فائضه الاقتصادى ما يمكنه من تعظيم.

الغاضب على تسليمه واستسلامه لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل[١].

٢- نقل نمط الاستهلاك الأجنبى :

لعل أسهل الطرق لخلق التبعية وأسرعها هو نقل نمط الاستهلاك من مجتمع لأخر، وعادة ما ينتقل نمط الاستهلاك من الدولة الأكثر تطوراً والأعلى دخلاً إلى الدولة الأقل تطوراً والأقل دخلاً، والتحول فى نمط الاستهلاك ينعكس بسرعة ليفرض توجهاته على نمط تخصيص الموارد ونمط الاستيراد، وبل ونمط التفكير والمقومات الثقافية الاستهلاكية للمجتمع، بما يجعل من سمات المجتمع الأكثر تطوراً والأعلى دخلاً مثلاً يحتذى به فيما سبق الارتباط به فقط، أى فى مجال الاستهلاك فقط دون غيره. وبطبيعة الحال لا يمكن أن تكفى الموارد المادية المتاحة، ولا رأس المال الإنتاجى المتاح لإنتاج بدائل الاستهلاك بعد توسعها على النمط الأجنبى لاشباع كامل الحاجات الاستهلاكية الجديدة، وبالتالى يكون الضغط على الاستيراد بالتوسع والتنوع، وهو ما لا يمكن أن يتم أو يستمر إلا إذا كان هناك ما يقابله من صادرات تغطى تكاليف الاستيراد وتساوى قيمته، وهو أيضاً أمر غير متاح، وبالتالى تكون الأزمة، التى توضع المجتمع فى التبعية رغم أنفه.

تصبح أولوية الاستثمار للإنتاج الاستهلاكى بما لا يسمح بزيادة الطاقة الإنتاجية (الصناعات الإنتاجية ورأس المال الاجتماعى) وبما لا يؤدى إلى المحافظة على معدل للنمو يسبق معدل نمو السكان، وبالتالى يتراجع النمو، ولا يمكن القيام بالتنمية الحقيقة، وبالتالى لا يمكن الخروج من التخلف إن لم يتم تكريثه، إذ لن يستطيع المجتمع استكمال هيكله الإنتاجى الصناعى كشرط لبناء التنمية الحقيقة، هذا إن لم يتراجع بناء رأس المال القومى الحالى بما يؤدى إلى مزيد من خلل الهيكل الإنتاجى وانخفاض الطاقة الإنتاجية، فضلاً على اختلال مستوى الخدمات التى يؤديها رأس المال الاجتماعى نتيجة عدم تجديد وتوسيع طاقته، بالإضافة إلى اختلال وانخفاض مستوى الخدمات العامة، وخاصة المؤداة للفقراء ومحدودى الدخل، مثل خدمات التعليم والخدمات الصحية والخدمات الإنتاجية مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحى، مما يعنى انخفاض المستوى الحضارى، وتعميق التخلف. ورغم

١- محمد حسين هيكل، خريف الغضب، مرجع سابق، ص٥٢٤.

الاعتماد على العالم الخارجي في الاستثمار الوطني، سواء بالاعتماد على الاقتـراض، أو على الاستثمارات المباشرة الأجنبية.

ودراسة التوجه الأول، توضح مدى التبعية التي يمكن أن يفرزها نمـط السـلع المستوردة، غلبة الواردات على السلع الاستهلاكية، ويمكن التعرف على هذه الغلبة بأحد مؤشرين، المؤشر الأول، هو نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والمؤشر الثاني هو نسبة الواردات الاستهلاكية إلى جملة الانفاق الاستهلاكي. وقد أوضحت الدراسة التي قام بها الدكتور إبراهيم العيسوى برعاية جامعة الأمم المتحدة في طوكيو ومكتب الشـرق الأوسط لمنتدى العالم الثالث بالقاهرة حول قياس التبعية في الوطن العربي، أنه بالنسـبة للدول كبيرة الحجم مثل الولايات المتحدة أو البرازيل فإن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي تشير إلى الاستقلال يتحقق للدولة إذا ما ظلت هذه النسبة بين ١٠% إلى ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي، فإذا ما تجاوزت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمـالي ٢٠% فإن ذلك يشير إلى دخول الدولة إلى مرض التبعية للعالم الخارجي. أمـا بالنسـبة للدولة متوسطة الحجم مثل الهند أو مصر فإن التحول إلى التبعية يوضحه معدل اقل فـي حدود ١٥%، أي أن الدولة تدخل إلى التبعية في حالة تجاوز نسبة الواردات إلى النـاتج المحلي الإجمالي ١٥%[١].

بالنسبة للمؤشر الأول، توضح الدراسة المذكورة أن نسبة الواردات إلى النـاتج المحلي في مصر كانت ٢١% خلال الفترة ٥٢-١٩٥٦، ثم ٢٠% خـلال الفتـرة ٥٧-١٩٦٧، ثم ١٢% خلال الفترة ٦٨-١٩٧٧، ٢٤% خلال الفترة ٧٤-١٩٨٠، ثـم ٣٥% بعد عام ١٩٨٠. وهو ما يعني أن مصر كانت في حالة من التبعية لم تتخلص منها حتـى عام ١٩٦٧، وأن الجهود التي بذلت لتحقيق استقلال الاقتصاد المصري ابتداء مـن عـام ١٩٥٧ من خلال برنامج التصنيع عام ١٩٥٧ ثم الخطة الخمسية الأولى ٥٩-١٩٦٤ لم تحقق ثمارها في خروج مصر من التبعية إلا عام ١٩٧٣. إلا أنـه السياسـات الجديـدة للانفتاح الاقتصادي أدت إلى تبعية الاقتصاد المصري للعالم الخارجي بسرعة ليصل مؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أعلى مما كان عليه قبل ثورة ١٩٥٢، وأن التبعية تعمقت أكثر عبر الزمن لتغرق مصر في مزيد من التبعية بعد عام ١٩٨٠.

١- دكتور إبراهيم العيسوى، قياس التبعية، مرجع سابق، ص١٥٣-١٥٥.

التراكم الرأسمالى، واستكمال بناء هيكله الإنتاجى، أو حتى إصلاح التشوهات السائدة فى هذا الهيكل الذى يفتقد إلى الصناعات الإنتاجية ويزخر بالصناعات الاستهلاكية المعتمدة على العالم الخارجى بطبيعة الحال لضعف قطاعات إنتاج الصناعات الإنتاجية وصناعة الآلات والمعدات وقطع الغيار والمستلزمات الإنتاجية بشكل عام.

ورغم أن الدولة المتخلفة لم يتحقق لأى منها الخروج من التخلف إلى التقدم، ولم تتحول دولة محيطية منها إلى دولة مركزية عبر أكثر من خمسين عاماً من برامج التنمية المعتمدة على رأس المال الأجنبى، وربما بعض الدول يصل فيها عمر التنمية المعتمدة على رأس المال الأجنبى إلى ما يقترب من مائة عام (منذ مبدأ الرئيس مونرو)، وهى دول أمريكا الجنوبية التى استحوذ عليها رأس المال الأمريكى، ومازالت رغم وفرة مواردها المادية الهائلة تخص بالفقر والجوع إلا أن العالم المتخلف يلهث وراء الاستدانة من أجل تحقيق وهم التنمية المعتمدة على رأس المال الاجنبى. وفى الواقع أنه ليس لغزاً، ولكنه مسار تقع فيه الدول المتخلفة ابتداء من تعمق نمط الاستهلاك الأجنبى داخلها على النحو السابق ايضاحه، وكذلك تبعاً لسياسات تطبقها يرسمها العالم الخارجى مثل صندوق النقد الدولى بما يدفع الدولة إلى الاستدانة كما سوف نرى حالاً فى مناقشة التبعية المالية ونتائجها.

<u>٤- نمط الواردات والصادرات :</u>

تبعاً لتفجر أنماط الاستهلاك فى الدول المتخلفة لدرجة أنه يمكن تسمية هذه الحالة بالانفجار الاستهلاكى، دون أن يسبقه أو على الأقل يواكبه استكمال بناء الهيكل الإنتاجى الصناعى، فإنه لابد أن يسود الاقتصاد القومى ثلاث توجهات أساسية كنتيجة لهذه الظروف تؤدى جميعاً إلى التبعية. <u>التوجه الأول</u>، هو غلبة الواردات الاستهلاكية، حيث تتضخم الواردات الاستهلاكية وترتفع قيمتها بالنسبة للأثمان الاستهلاكية، وترتفع كذلك نسبة الواردات الاستهلاكية بشكل عام بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى. أما <u>التوجه الثانى</u>، فهو غلبة تصدير المواد الأولية وعناصر الثروة القومية المادية كالنفط والمعادن، وكذلك التساهل فى تملك الأجانب للحقوق على الثروات القومية داخل الدولة، مثل منح الأجانب حقوق ملكية الأرض، وامتيازات احتكار استغلال مورد طبيعى معين مثل النفط، أو خدمة معينة مثل خدمة الاتصالات، أما <u>التوجه الثالث</u>، هو نتيجة للتوجه الثانى، وهو زيادة

وسائل استخدام المنتج فى الداخل، وأنها تنتج هذا المنتج ليستخدم فى مجتمع أو مجتمعات أخرى، وهى حالة الاقتصاد المصرى المصدر للقطن أو السعودية المصدرة للنفط. ولقد كانت نسبة المصدر من القطن خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٥٦ ٧٧%، وخلال الفترة ٥٧-١٩٦٧ ٧٥%، وخلال الفترة ٦٨-١٩٧٣ ٦٣%، وخلال ٧٤-١٩٨٠ ٣٨%، ثم ٣٠% بعد عام ١٩٨٠[١]. وتوضح قيم المؤشر أن مصر كانت تقف على مشارف الانتقال إلى الاستقلال فى الفترة ٥٧-١٩٦٧، ووصلت إلى الاستقلال فعلاً فى الفترة ٦٨-١٩٧٣، وما بعدها. وهو ما يوضحه البيانات الخاصة بالقطن، إلا أن ذلك لا يعنى أن مصر وصلت إلى الاستقلال تبعاً لهذا المعيار القطنى، لكن الحقيقة هو أن إنتاج القطن تناقص من الصادرات تبعاً لتناقص إنتاجه، ولكن حل محله فى الصادرات مواد اولية أخرى أهمها النفط الخام وهو أكثر خطورة على الاقتصاد المصرى على المدى الطويل، ويخلق وضعاً اقتصادياً لمصر أسوء من الوضع الذى يشكله غلبة تصدير القطن، ذلك أن القطن نتاج العمل ومن الممكن بسهولة تجديد إنتاجه سنوياً، أما البترول والنفط فإنه لا يمكن إعادة إنتاجه مرة أخرى. ومن الثابت أن الاقتصاد المصرى أصبح يعتمد بالدرجة الأولى على الدخول الريعية أكثر من الإنتاج، وذلك فى نفس الفترات التى حدثت فيها غلبة الاستيراد الاستهلاكى، مع تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادى بدءً من عام ١٩٧٤ وتعمقها ليتحول الاقتصاد المصرى إلى الرأسمالية الليبرالية. فإذا كان الجهاز الإنتاجى فى مصر قادر على تصدير سلع غير نفطية (زراعية/ صناعية) فغن نسبة حصيلتها من جملة عوائد هذه الصادرات عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ لا يتجاوز ٣٠%، بينما حصيلة صادرات البترول الخام تشكل ١٨%، وعوائد قناة السويس تشكل ١٣,١%، وتشكل تحويلات العاملين فى الخارج ١٣,٨%، وتشكل عوائد السياحة ٢٥,١% من حصيلة الصادرات. وهكذا نجد أن الدخول الريعية تشكل ٧٠% من الدخول الخارجية، أى من حصيلة الصادرات[٢]. ونفس الوضع الذى تصل إليه الدولة- أى غلبة الواردات الاستهلاكية- لا يدفعها فقط إلى التضحية بالموارد النادرة كصادرات، وبالعمالة الأكثر كفاءة إلى الخارج، بل والتساهل فى الداخل مع الأجانب ليتملكوا الأرض الزراعية فى الريف والأرض والمبانى فى المدن والريف. فلقد عادت صلاحية الأجنبى لتملك الأرض فى مصر مع سياسات الانفتاح الليبرالية. ويلاحظ أن

١- المرجع السابق، ص١٤٣.

٢- البنك الأهلى، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، المجلد ٥٧، عام ٢٠٠٤، ص١١.

أما المؤشر الثانى، نسبة الواردات الاستهلاكية إلى الانفاق الاستهلاكى، فهو أكثر دقة ودلالة، إذ يشير إلى التوجه مباشرة إلى الاستيراد الاستهلاكى حيث أن الدولة تظل فى حالة من الاستقلال إذا ظلت نسبة الواردات الاستهلاكية إلى الانفاق الاستهلاكى فى حدود ٥% وتبدأ مرحلة التحول إلى التبعية بزيادة هذه النسبة إلى ١٠%، فإذا ما تجاوزت نسبة الواردات الاستهلاكية ١٠% من الانفاق الاستهلاكى الكلى فإن الدولة تنتقل من الاستقلال إلى التبعية للعالم الخارجي. وتشير نتائج الدراسة السابقة إلى أن نسبة الواردات الاستهلاكية إلى الانفاق الاستهلاكى خلال الفترة ٥٢-١٩٥٦ كانت ٨% ثم انخفضت إلى ٥% خلال الفترة ٦٨/١٩٧٣، إلا أنها ارتفعت خلال الفترة ٧٤-١٩٨٠ إلى ٩%، ثم إلى ١٩% بعد عام ١٩٨٠. وهو ما يعنى أن مصر انتقلت من التبعية إلى الاستقلال ابتداء من عام ١٩٥٧، وزاد تدعم الاستقلال للاقتصاد المصرى نتيجة الجهود لتحقيق تنمية حقيقية خلال فترة بدء التصنيع عام ١٩٥٧ والتنمية المخططة ٥٩-١٩٦٤ حتى عام ١٩٧٣ حيث وصلت النسبة إلى ٢% فقط. أما بعد انتهاج سياسات الانفتاح الاقتصادى الليبرالى رسمياً عام ١٩٧٤، فلقد تحول الاقتصاد المصرى إلى التبعية حيث ارتفع المؤشر إلى ٩% وتابع ارتفاعه بعد عام ١٩٨٠ إلى ١٩%[1]. ومازالت السياسات الليبرالية تتعمق أكثر وأكثر فى مصر مما يؤكد أن تعمق التبعية لاستمرار السبب الأساسى للتبعية، وهو انتهاج الانفتاح الليبرالى ليتأكد النظام الرأسمالى الليبرالى فى مصر أكثر وأكثر، وأن انفتاح الاقتصاد المصرى كان انفتاحاً استهلاكياً لدفعها إلى التخلف.

أما التوجه الثانى، وهو غلبة تصدير المواد الأولية وعناصر الثروة المادية، وهو فى الحقيقة اتجاه ريعى للاقتصاد القومى، وهو أمر حتمى بالنسبة للدول غير القادرة على الإنتاج الصناعى، وغير القادرة على توظيف العمالة المتاحة للقيام باستغلال الموارد المادية المتاحة، ومن ثم فإنها تقبل على تصدير الموارد المادية والثروات الطبيعية فى شكل مواد أولية كالنفط والمعادن وكذلك تصدير جل الإنتاج الزراعى أيضاً فى شكل مواد أولية كالقطن، وتصدير العمالة للخارج وهو ما يعمق تبعية الاقتصاد القومى للعالم الخارجى ويؤكد اعتماده عليه ويزيد من فقدانه لاعتماده على ذاته. ويؤكد ذلك قياس التبعية المقارنة للاقتصاد المصرى، فإنه من الثابت أن الدولة التى تصدر ٧٥% من إنتاجها من سلعة معينة تصبح فى وضع التبعية الاقتصادية، إذ أنها لا تستطيع أن تملك

١- المرجع السابق، ص١٥٥-١٥٦.

التبعية إذ وصلت نسبة الديون الخارجية إلى ٤٨% من الناتج المحلى الإجمالى، ثم إلى ٥٣% بعد عام ١٩٨٠[1]. ولقد انخفضت هذه النسبة إلى ٤٦,٣% عام ١٩٩٠، ثم إلى ٣٤,٢% عام ٢٠٠٢، وهو ما يعنى استمرار التبعية[2].

ولا يختلف الأمر بالنسبة لقياس التبعية ابتداء من مؤشر نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجى إلى حصيلة الصادرات، والتى يجب أن لا تتجاوز ١٠% من حصيلة الصادرات، أما تجاوز هذه النسبة فيعنى أن الاقتصاد الوطنى يتجه إلى التبعية، وتتحقق التبعية إذا ما تجاوزت النسبة ٢٥% من حصيلة الصادرات، وتبعاً لذلك فإن الفترة ٥٧-١٩٦٧ شهدت الوقوف على بداية التوجه إلى التبعية، حيث كانت نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجى ١٠% من حصيلة الصادرات، إلا أن الاقتصاد المصرى سقط فى التبعية ابتداء من الفترة ٦٨-١٩٧٣ حيث وصلت النسبة إلى ٣٥%، وخف التوجه إلى مزيد من التبعية خلال الفترة ٧٤-١٩٨٠، لتصل النسبة إلى ٢٦% وذلك بسبب التزايد الكبير فى حصيلة الدخول الخارجية الريعية (النفط، السياحة، رسوم المرور فى قناة السويس، تحويلات العاملين فى الخارج). أما فى الفترة التالية أى ما بعد عام ١٩٨٠ فإن التبعية أصبحت أكثر وضوحاً إذ بلغت نسبة خدمة الديون إلى حصيلة الصادرات ٤١%[3]. ولقد انخفضت هذه النسبة إلى ١٢,٢% عام ١٩٩٠، ثم إلى ١٠,٣% عام ٢٠٠٢[4]، نتيجة تخفيض ديون مصر ليس بزيادة قدرات الاقتصاد المصرى وكفاءته ولكن نتيجة مساندة مصر للولايات المتحدة وحلفائها فى غزو العراق، حيث خفضت دول نادى باريس ديون مصر (١٥ بليون دولار)، ودول مجلس التعاون الخليجى (حوالى ٧ بليون دولار).

٥- التبعية النقدية:

وتقوم التبعية النقدية على سيطرة نظام نقدى فى دولة على نظام نقدى أخر فى دولة أخرى، بحيث لا يستطيع النظام النقدى الأخير أن يقوم بمهام وظيفته النقدية إلا من خلال النظام الأول، أى أن النقود فى النظام النقدى التابع لا تستطيع أن تؤدى وظائفها

١- دكتور إبراهيم العيسوى، قياس التبعية، مرجع سابق، ص ١٨١.

2- World Bank, Global Development Finance, 2004, p. 188.

٣- دكتور إبراهيم العيسوى، قياس التبعية، مرجع سابق، ص١٧٨.

4- World Bank, Global Development, Op. Cit,. p. 188.

الأجانب فى المدن الكبيرة مثل القاهرة والإسكندرية قاموا بمضاربات سريعة (شراء الأرض ليس للاستغلال ولكن من أجل البيع) أدت إلى ارتفاع أثمان الأرض الصالحة للمباني بشكل خرافى، وانتقل هذا السلوك إلى جميع محافظات مصر، مما أدى إلى تعقيد مشكلة الإسكان وارتفاع تكلفة المساكن ابتداء من ثمانينات القرن الماضى بلا مبرر حقيقى إلا تحقيق أرباح للمضاربين الأجانب، انتهت أخيراً هذه الأرباح إلى الخروج من مصر لزيادة رفاهيتهم فى بلادهم على حساب رفاهية الإنسان المصرى فى مصر. والنتيجة النهائية هى تعميق تبعية الاقتصاد المصرى للعالم الخارجى واعتماده عليه وزيادة ضعفه وانتفاء اعتماده على ذاته بإضعاف قدراته على بناء طاقته الإنتاجية والاعتماد عليها.

التوجه الثالث، وهو تعمق الاعتماد على العالم الخارجى فى الاستثمار الوطنى سواء كان الاعتماد على الاقتراض الخارجى أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وكما تقرر الأوساط المالية العالمية، وكما يسود المنطق الاقتصادى العقلانى الرشيد، أن حدود الاقتراض المأمون هو ١٥% من الناتج المحلى الإجمالى للدولة المقرضة، وأن زيادة اقتراضها أكثر من هذه النسبة تحول اقتصادها إلى التبعية، وما إن تصل هذه النسبة إلى ٣٠% من الناتج المحلى الإجمالى إلا وتكون قد تحولت إلى التبعية الاقتصادية. وفى الدراسة السابقة فإن الاقتصاد المصرى فى الفترة ٥٢-١٩٥٦، كان دائناً للمجتمع الإنجليزى (٤٤٠ مليون جنيه استرلينى) بسبب تمويل إنجلترا للحرب العالمية الأولى والثانية على حساب مصر[1]، ومن ثم فإن تبعية مصر ابتداء من الدين لم تكن موجودة فى هذه الفترة. وليس هذا معناه انتفاء التبعية للاقتصاد المصرى للاقتصاد الإنجليزى، ذلك أن أدوات التبعية الأخرى كان على أشدها مثل التبعية النابعة من ترابط القطاعات الاقتصادية، والتبعية النقدية على النحو السابق ايضاحه. أما الفترة التالية ٥٧-١٩٦٧ فلقد تحول الاقتصاد المصرى إلى مرحلة الانتقال إلى التبعية حيث وصلت نسبة الدين الأجنبى إلى ٢٦% من الناتج المحلى الإجمالى، وانخفضت هذه النسبة إلى ٢٥% فى الفترة ٦٨-١٩٧٣، وهو التوجه نحو نفى التبعية الاقتصادية من خلال الاقتراض الخارجى نتيجة جهود التنمية الحقيقية المخططة ٥٩-١٩٦٤، إلا أنه فى الفترة ٧٤-١٩٨٠ سقط فى

١- يراجع فى تفصيل هذه الفترة التاريخية النقدية للاقتصاد المصرى ما يلى :

- دكتور سعيد الخضرى، النظرية الاقتصادية العربية، الجزء الثالث، النظرة الاقتصادية الغربية، الجزء الثالث، النظرية النقدية، مرجع سابق، الفصل تبعية النظام النقدى.

أثمان القطن أو زيادة المبيعات كانت تصل لمصر فى شكل جنيهات مصرية بكميات أكبر تدفع إلى التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار، والعكس. وعندما تقل الأثمان أو الكميات المباعة تصل مصر كمية من النقود المصرية أقل لتصيب المجتمع بالكساد نتيجة انخفاض المستوى العام للأثمان. والواقع أنه بدون تثبيت سعر التعادل بين الجنيه المصرى والاسترلينى، وفى إطار حرية سعر الصرف السائد، وقواعد قاعدة الذهب، فإن ارتفاع أثمان القطن كانت سوف تدفع إلى ارتفاع قيمة الجنيه المصرى بالنسبة للجنيه الاسترلينى بما يجعل إنجلترا تدفع كمية من النقود الإسترلينية أكثر مقابل الجنيه المصرى، وفى إطار سيادة فائض الميزان التجارى المستمر مع إنجلترا كان لابد أن ينتقل الذهب من إنجلترا إلى مصر وفاء بفروق التجارة الخارجية. إلا أن ذلك لم يتحقق، وظل المجتمع يعانى من موجات التضخم والركود دون القدرة على السيطرة على نتاج تجارته الخارجية حتى اضطرت مصر لوقف استنزاف فائضها الاقتصادى بالخروج على قاعدة الحوالات الذهبية واقرار الرقابة على الصرف عام ١٩٤٨[١]. وكذلك استطاع البنك الأهلى (إنجليزى) من خلال تطبيق قاعدة الحوالات الذهبية، ومن خلال امتيازه لإصدار النقود الورقية المصرية أن يعبأ فائض الدخول المصرية من ودائع ليحولها إلى إنجلترا، بما جعل الفائض الاقتصادى المصرى ينتقل إلى إنجلترا ويتم استثماره لزيادة التراكم فى إنجلترا دون مصر. وهكذا لم يستطع النظام النقدى المصرى أداء دوره كاملاً فى تعبئة الادخار وتوجيهه إلى الاستثمار الوطنى. هذا فضلاً على أن الشطر الأكبر من الموارد النقدية المصرية لم تؤدى دورها كمخزن للقيم الاقتصادية بل حل محلها الاسترلينى الورقى داخل مصر، أو الأرصدة الاسترلينية داخل إنجلترا، ومن ثم فقدت النقود المصرية دورها لمخزن للقيم.

وكذلك استطاعت قاعدة الحوالات الذهبية تثبيت سعر الصرف بين الجنيه المصرى الورقى والاسترلينى الورقى تشجيع الاستثمارات الإنجليزية على الاستثمار فى مصر دون أى مخاطر يتحملها المستثمر نتيجة انخفاض سعر الصرف، فهو يحول رأسماله

١- يراجع فى تفصيلات أثر تطبيق قاعدة الذهب على مصر، المرجع الاول، وعلى العالم الثالث المرجع الثانى :

- دكتور سعيد الخضرى، النظرية النقدية، مرجع سابق، الفصل الخاص بتبعية النظام النقدى المصرى.
- دكتور رمزى زكى، التاريخ النقدى للتخلف، سلسلة عالم المعرفة، العدد رقم ١١٨، الكويت، عام ١٩٨٧.

المعروفة إلا من خلال النظام المتبوع، وبالتالى يفقد النظام النقدى التابع حريته وقدرتـه على القيام بوظيفته. ومثال هذه التبعية النقدية تبعية النظام النقدى المصرى للنظام النقدى الإنجليزى من خلال تطبيق ما سمى بقاعدة الذهب، والتى كانت تحدد حجم الإصدار النقدى فى حدود الاحتياطى الذهبى، فكلما زادت الاحتياطيات (كمية الذهب) الذهبيـة كلمـا زادت كمية النقود الورقية المصدرة على أساسها، والعكس صحيح. ذلك أن الاحتياطى المقابـل لكل جنيه مصرى هو كمية من الذهب تعادل (٣,٦٧٢٨٨ جرام ذهب)، فـإذا مـا انتقـل الاحتياطى الذهبى المصرى إلى بنك لندن، فقد النظام النقدى المصرى سيطرته على كمية إصدار النقود المصرية، وإذا تحول الاحتياطى النقدى للعملة المصرية إلـى أذون خزانـة بريطانية يصدرها وزير الخزانة البريطانية[١]، فلقد انتهت سيطرة النظام النقدى على كمية النقود المصرية المصدرة، ويمكن زيادة كمية النقود المصرية كما يرى وزيـر الخزانـة البريطانى بإصداره كميات من أذون الخزانة البريطانية. ومن الواضح تماماً أن مسـتوى الأسعار فى مصر سوف تتحكم فيه إنجلترا من خلال كمية النقود المصدرة، فزيادة كميـة النقود تؤدى إلى التضخم وارتفاع مستوى الأسعار والعكس صحيح، وهكذا تنتقل الوظيفة الأولى للنقود- تحديد القيم الاقتصادية- إلى إنجلترا دون مصر. ولعل هذا الوضع هو الذى مكن إنجلترا من إصدار كميات كبيرة من النقود المصرية بضمان أذون الخزانة البريطانية، واستخدمت هذه النقود فى تمويل قواتها فى مصر أثناء الحرب العالمية الأولى والثانيـة، وأشعل التضخم فى مصر بشكل أخر بكل طبقات وفئات المجتمع المصرى ضرراً بالغاً.

ومع استخدام قاعدة الحوالات الذهبية، وتثبيت سـعر الصـرف بـين الجنيـه الاسترلينى الورقى والجنيه المصرى الورقى (٩٧,٥ : ١٠٠ قرش) تم استنزاف الفائض الاقتصادى المصرى بواقع ٢٣% إلى ٢٥% من الناتج المحلى الإجمالى. ذلـك أن ثمـن القطن تحدده بورصة لندن ويتم دفع ثمنه بالجنيه الاسترلينى ليحفظ فى بنك لندن لحساب البنك الأهلى فى مصر (كان بنك إنجليزى) وليدفع مقابل النقود الإنجليزية نقوداً مصـرية حسب سعر التعادل الثابت بين الجنيه المصرى والاسترلينى الورقى. وبالتالى فإن ارتفاع

١- إذن الخزانة هو تعهد يوقعه وزير الخزانة أو من يفوضه، بدفع مبلغ معين من النقود بعد فتـرة معينـة (٣ شهور، ٦ شهور، ٩ شهور، سنة) وفى الواقع كانت أذون الخزانة عند ميعاد سدادها تستبدل بأذون خزانة أخرى، وهكذا تراكم لمصر ديون على إنجلترا وصلت إلى ٤٤٠ مليون جنيه استرلينى بعد الحرب العالمية الثانية، وهو المبلغ الذى اعترفت به بريطانيا.

البنوك التجارية الأجنبية المشتركة تصاعدت ودائعها من ١٥,٣ مليون جنيه في عام ١٩٧٥ إلى ٤٢٨,٣ مليون جنيه عام ١٩٧٨، إذا وضعنا جانباً ما لديها من ودائع للبنوك، لوجدنا أنها تلقت ودائع محلية تبلغ ٣٢٥ مليون جنيه، أودعت منها في الخارج ١٨٢,٩ مليون جنيه بنسبة تبلغ ٥٦,٣%. وكأن هذه البنوك برأس مال قدره ٤٠ مليون جنيه قد حصلت على ودائع محلية جملتها ٤٢٨,٣ مليون جنيه، أى أكثر من عشرة أمثال رأس المال، ووظفت في الخارج في السوق العالمية ١٨٢,٩ مليون جنيه أى أكثر من ٤٥٠% من رأس المال الأجنبى الوارد من الخارج. أما البنوك الأجنبية التى أنشأت كبنوك استثمار، فلم تجذب استثمارات خارجية كما كان الزعم والتبرير لإنشائها، فلقد تحولت هذه البنوك إلى بنوك تجارية تعتمد على ودائع المصريين، فكل موارد هذه البنوك- ملكيتها لرأس المال- لا يتجاوز ٨,٦% من مجموع موارد هذه البنوك، أما الودائع فتمثل ٨٦,٥% من مواردها عام ١٩٧٨، أى أنها لم تجذب رأس مال أجنبى يذكر وأنها تعمل وتقدم قروضها ابتداء من ودائع المصريين. ولقد حققت هذه البنوك الأجنبية أرباحاً مذهلة بلغت ٨٠% من حجم رأس مالها الأصلى، هى نسبة متكررة كل عام[1].

<u>السياسة الثانية : سياسة تدوير رأس المال :</u>

وهى السياسة التى مكنت من نزح رأس المال من الدول المتخلفة إلى الدول الرأسمالية المتقدمة، والتى كانت من صنع رائد رأس المال الاحتكارى الدولى- صندوق النقد الدولى- ضمن توصياته للعالم المتخلف، وأساسها ضرورة الغاء الرقابة على النقد وتحرير حساب رأس المال، مما جعل هذه الاقتصاديات تخضع لعملية تدوير رأس المال التى تقوم بها هذه الدول لحسابها، وهو ما فرض على مصر فى اتفاقها مع الصندوق عام ١٩٧٧/٧٦.

وتعتمد عملية تدوير رأس المال على وضع وتنفيذ سياسة نقدية ومالية تجبر المنظمات النقدية عامة أو خاصة وكذلك الأفراد على اخراج رأس المال الوطنى إلى العالم الخارجى فى شكل تحويلات إلى البنوك فى العالم الخارجى أو تحويلات للمنظمات الخاصة والأفراد، سواء للإيداع بالبنوك الأجنبية للحصول على معدل الفائدة أو للاستثمار فى

١- د. فؤاد مرسى، التمويل المصرفى للتنمية الاقتصادية، منشأة المعارف، الإسكندرية، عام ١٩٨٠، ص٢٤٨-٢٥٧.

الإنجليزى إلى العملة المصرية حسب سعر التعادل، ويقوم بتحويل أرباحه إلـى الجنيـه الاسترلينى ويحولها إلى الخارج حسب سعر التعادل الثابت، وكذلك يحول رأس ماله بنفس الأسلوب إلى إنجلترا، دون أن يتحمل أى مخاطر لتغير سعر الصرف.

وبعد سقوط قاعدة الذهب وكذلك سقوط النظام النقدى بروتون وودز عام ١٩٧١، وتقلب قيم العملات بعنف، وبعد تصاعد نشاط الاقتصاد الرمزى كأحد الظواهر الجديدة فى العالم الرأسمالى المتقدم. فإن التبعية أعيدت إلى الدول التى كانت قد تحررت منهـا مثـل مصر خلال فترة الستينات من خلال ادوات وسياسات متعددة.

<u>أولاً : السياسة الأولى :</u>

إعادة فروع البنوك الأجنبية دولية النشاط للعمل فى دول العالم الثالث (ستى بنك، باركليز، سوسيته جنرال... الخ)، سواء بصفة منفردة أو بالمشاركة مع البنوك الوطنية، لتقوم باقتسام حجم الودائع الوطنية مع البنوك الوطنية ولتقتسم أيضـا حجـم الائتمـان الوطنى مع البنوك الوطنية. وكانت حجة دخول هذه البنوك وفروعها هى جذب رأس المال الأجنبى إلى مصر ودول العالم الثالث، ومن الثابت أن نشاطها فـى تحويـل رأس المـال الوطنى إلى العالم الخارجى كان هو النشاط الأكبر[1]. ففى مصر مع بدايـة دخـول هـذه

١- من الثابت أن البنوك الأجنبية التى تم طردها من مصر فى فترة الاستقلال النقـدى ابتـداء مـن عـام ١٩٥٧، هى التى عادت فى أغلبها إلى مصر بعد الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤. وهذه البنوك خشـيت العودة إلى مصر ابتداء من قدرات بنوك القطاع العام الكبيرة (أربع بنوك)، ولذلك لاستحواذها على حجم الودائع بنسبة ٩٩%، وكذلك لخبراتها المتعددة التى اكتسبتها فى كافـة مجـالات التمويـل المصـرفى للصناعة وللتجارة الداخلية والخارجية، وكافة مجالات الأنشطة الاقتصادية. ولم تكن هذه البنوك الأجنبية نسيت بعد كيف أن بنكاً مصرياً واحداً أنشئ عام ١٩٢٠ كبنك مصرى حديث أمام كافة البنـوك الأجنبيـة الموجودة وخاصة البنك الأهلى الذى تولى مسئولية البنك المركزى وامتياز اصـدار النقـود المصـرية والتحويل إلى العالم الخارجى، واستطاع أن ينتزع من البنك الأهلى تجارة القطن فى الـداخل، وتمويـل صناعات رائدة وأعجز هذه البنوك وانتزع منها ودائعها، وإن كان لم ينتزع التجارة الخارجيـة لامتيـاز البنك الأهلى واختصاصه بالتحويل للخارج وحده. هذه البنوك الأجنبية فى بداية فترة الانفتاح لم تسـتطع أن تواجه بنوك القطاع العام منفردة، فلجأت إلى مشاركة بنوك القطاع العام (بنوك مشتركة) كى تسـتفيد من خبرات البنوك المصرية وتقتسم معها الودائع وتقتسم ولاء البنوك الوطنية بين المصـالح الأجنبيـة والمصرية مثل ذلك بنك مصر الأمريكى، والبنك الأهلى سوسيته جنرال.

عمق تبعية المجتمع المصرى للولايات المتحدة الأمريكية حفاظاً على هذه الودائع. وكذلك السودان، ففى غمار الفوضى الاقتصادية التى سببها برنامج التصحيح والتكيف لصندوق النقد الدولى فى السودان تم تقدير رأس المال السودانى المهرب إلى العالم الخارجى بما قيمته ١٩ بليون دولار، وهو ما يعادل ٣٢% من الناتج المحلى الإجمالى للسودان عام ١٩٧٩/٧٨، وحوالى ٦٠% من ناتج عام ١٩٨٦/٨٥[١].

وهناك صور أخرى لاستنزاف راس المال الوطنى، مثال ذلك ما تحصل عليه الدول الرأسمالية المتقدمة من تخفيض قيم عملاتها، فخلال الفترة ٨٠-١٩٨٦ خسرت الدول المتخلفة المصدرة للنفط ٤٧١,٩ بليون دولار، أى بنسبة ٥٢,٣% من قيمة النفط المصدر نتيجة تخفيض قيمة الدولار[٢]. وتبعاً للدراسة التى أجراها "ستيفان ماريس" فإن انخفاض قيمة الدولار أدت إلى خسائر تتراوح ما بين ٣٠٠-٤٥٠ بليون دولار للمستثمرين بالدولار داخل الولايات المتحدة الأمريكية. كذلك قدرت وزارة الخزانة الأمريكية فى دراسة نشرتها عن الوضع الاستثمارى لبلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط داخل الولايات المتحدة الأمريكية، قدرت الخسائر التى تحققت نتيجة تخفيض الدولار بما يتراوح بين ٢٠-٢٥ بليون دولار خلال الفترة ٧٥-١٩٨٧ أى ما يعادل نسبة ٥٠% من قيمة الأصول الاستثمارية. وهذه الخسائر ليست بخاراً ينطلق إلى الفراغ الجوى بل هى مكاسب تحصل عليها الدول الرأسمالية المتقدمة على حساب الدول المتخلفة فقيرها قبل غنيها. وقدرت خسائر المستثمرين العرب فى البورصات العالمية فى انهيارها الأخير ما بين ٤٠-٤٥ بليون دولار[٣].

والسؤال المطروح ماذا بقى للعالم المتخلف من رأس ماله النقدى لكى يدفعه إلى الاستثمار، وإذا كانت الدول المتخلفة البترولية يمكن أن يبقى لها من فائض أو يمكن تجديد هذه الخسائر بزيادة ضخ النفط، فماذا بالنسبة للدول الفقيرة مثل مصر والسودان. إن الدول الغنية كالدول العربية النفطية إنما هى تحت رحمة العالم المتقدم الذى يحوز

١- دكتور على عبد القادر" حول سياسات التصحيح وهروب رأس المال، ورقة عمل قدمت إلى المعهد العربى للتخطيط بالكويت، ندوة السياسات التصحيحية والتنمية فى الوطن العربى، مذكور فى المرجع السابق نفس الصفحات.

٢- دكتور رمزى زكى، الاقتصاد العربى تحت الحصار، مرجع سابق، ص٢٧٤-٢٧٥.

٣- المرجع السابق، ص٢٨٠-٢٨٦.

الأوراق المالية والسندات فى دول العالم الرأسمالى المتقدم. ومثال ذلك فى مصر ما قام به البنك المركزى المصرى من شراء أذون خزانة أمريكية عام ١٩٩٢/٩١ بما قيمتــه ٤,٩ مليون جنيه، وزاد استثماره فى الأوراق المالية الأجنبية الأخرى بمقدار ٩٢ مليون جنيه فى نفس العام[١]. هذا فضلاً على أن البنك المركزى المصرى يشترى العمــلات الأجنبيــة وبصفة خاصة الدولار الامريكى، لدرجة أن الأصول الأجنبية وصلت إلى أكثر مــن ثلــث أصول البنك عام ١٩٩٢/٩١، وتصاعدت أرصدته لدى المراسلين الأجانب مــن العمــلات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة إلى ما قيمته ٨,٤ بليون جنيه لتصل إلى ٢٨,١ بليــون جنيه. وعموماً لقد صدر البنك المركزى المصرى إلى العالم الخارجى مــن رأس المــال النقدى المصرى ما قيمته ١٣٣٩٢ مليون جنيهن ليتم به دعم الاقتصــاديات الرأســمالية المتقدمة، بدلاً من دعم الاقتصاد المصرى، رغم أن عائد الاســتثمار فــى أذون الخزانــة الأمريكية، أو سعر الفائدة على الودائع فى الجهاز المصرفى لا يصــل إلــى ربــع عائــد الاستثمار وسعر الفائدة فى مصر[٢].

وإذا كان ذلك على المستوى الرسمى وعلى مستوى المنظمات المصرفية، فــإن خروج رأس المال على المستوى الشخصى ومستوى منظمات القطاع الخاص أضعاف هذه القيم النقدية، فلقد أضاعت شركات توظيف الأموال ما يتراوح بين ١٠-١٢ بليون جنيه، وما يتراوح بين ٨-١٠ بليون دولار من رأس المال المصرى الذى جمعته، وأغلبه ضاع من الاستثمار الخارجى. فلقد قدرت خسائر أربعة شركات توظيــف أمــوال تتعامــل فــى البورصات المالية بأسماء أفراد وشركاء سرية وغير معلنة نحو ٨٠٠ مليون دولار فــى الأسبوع الأول من انهيار البورصات[٣]. وتقدر الأموال المودعة باسم أفراد فى الخارج من المصريين ما بين ٤٠-١٢٠ بليون دولار حتى أخر الثمانينات[٤]، ونشرت حديثاً جريــدة الدستور المصرية نقلاً عن جريدة الفيجارو الفرنسية أن ودائع أحد القيادات السياسية فى مصر وصلت إلى ٥٠ بليون دولار داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وفسرت تبعاً لــذلك

١- البنك المركزى المصرى، تقرير عام ١٩٩١/٩١، ص٥٠.

٢- دكتور سعيد الخضرى، ملاحظات حول تجربة استخدام أذون الخزانة، مرجع سابق، ص٢٨.

٣- السياسة الكويتية فى ١٩٩٧/١٠/٢٦، مذكور فى المؤلف التالى :

- دكتور رمزى زكى، الاقتصاد العربى تحت الحصار، مركز دراسات الوحــدة العربيــة، بيــروت، ١٩٨٩، ص٢٨٦.

٤- المرجع السابق، ص٢٠٦.

على الأكثر (فى الولايات المتحدة الأمريكية يعادل ٢,٦ شهر)، بل إن الاحتياطى فى مصر يغطى حاجة الاستيراد لمدة ١٤,٤ شهر. وهو ما يعنى أن هناك تجميد لأرصدة نقدية بلا أى مبرر، حيث أن مقدار ٥ بليون دولار تكفى كاحتياطى لمصر[١]، وبالتالى فإن هناك أكثر من ١٣ بليون دولار مجمدين بلا داع، وكان يمكن استثمارهم فى برنامج للتنمية الاقتصادية. إلا أن السياسة النقدية للصندوق حتمت على مصر تكوين هذا الاحتياطى وعدم الانفاق منه إلا بموافقة الصندوق، وهو بطبيعة أهدافه لن يواف على انفاقه على التنمية الاقتصادية، ليظل مجمداً فى استثمارات فى دول الشمال المتقدم ليزيد التراكم الرأسمالى فى الشمال على حساب مزيد من تخلف مصر على النحو السابق عرضه، إلا أن تكوين هذا الاحتياطى كان ثمنه هو تضاعف الدين الداخلى ليصل إلى ٣٨٧,٣ بليون جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤[٢]، أى ما يناهز الناتج المحلى الإجمالى فى نفس السنة الذى وصل إلى ٤٠٧,٧ بليون جنيه[٣].

والسؤال ما الذى يجبر دولة متخلفة مثل مصر كمثال للدول المتخلفة على قبول هذه السياسات المخربة لصندوق النقد الدولى التى تدفع إلى مزيد من التخلف الاقتصادى والاجتماعى؟ والإجابة تكمن فى التبعية التى شملت الاقتصاد المصرى، فضلاً على سبب أهم وهو سيادة الفئات الكمبرادورية وقيادتها للمجتمع المصرى.

٦- المعونات الخارجية :

إن السؤال الواجب طرحه منهجياً ليتم القياس عليه هو الحالة الفردية، أو العلاقة الحميمة بين الأخ الشقيق وأخيه من أمه وأبيه. إذا كان دخل أحدهما السنوى ٦٠ ألف جنيه، ودخل الأخر ٦ آلاف جنيه فقط، فهل من الممكن أن يتنازل الأول للثانى عن جزء من دخله بصفة منتظمة أى سنوياً، وليكن تنازله عن أحد مضاعفات دخله الذى يتضاعف عشر مرات بالنسبة لأخيه، أى يتناول عن عشر دخله، ستة آلاف جنيه سنوياً، إننى أحتكم إلى صدق القارئ، الذى أسمعه يقول إن ذلك لا يحدث، وإن حدث فليس بصفة منتظمة، ولن يكون عند نفس النسبة، ولكنه قد يحدث ابتداء من الواعز الدينى فيكون العطاء فى

١- دكتور/ رمزى زكى، الاحتياطيات الدولية، دار المستقبل العربى، القاهرة، عام ١٩٩٤، ص٤٠.
٢- البنك المركزى، المجلة الاقتصادية، المجلد الرابع والأربعون، العدد الثانى، ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤، ص٥.
٣- البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، العدد الثانى، مجلد ٥٧، ٢٠٠٤، ص١٢٢.

رأس مالها، لا يملكه، وهو دويعة لديه، إنما هو المتحكم فيه تماماً، ولذلك فإن تبعيتها للدول الرأسمالية المتقدمة حتمية لا مفر منها. والدول الفقيرة فى وضع أسوأ، فهى تبذل المستحيل وتقدم تضحيات هائلة لجذب رأس المال للاستثمار، وجل رأس المال الوارد إليها إنما هو رأسمالها الذى خرج من بين يديها عندما تنازلت بإرادتها عن ما يحقق مصالحها والحفاظ على رأس مالها بالتفريط فى رقابتها على النقد ضمن موافقتها على برنامج الصندوق مثل مصر عام ١٩٧٧/٧٦. ورأس المال الدولى الذى انضم إليه رأس المال الخارجى من الدول المتخلفة هو الذى يتحكم فى البقية الباقية من رؤوس الأموال الوطنية فى الدول المتخلفة، ويحدد لها توجهاتها.

فى ظل السياسة النقدية التى رسمها صندوق النقد الدولى عام ١٩٩١/٩٠ لمصر والتى ظهرت فيها أذون الخزانة كأسلوب لسد عجز الموازنة العامة للدولة بأسعار فائدة عالية جداً تعدت ١٨%، حدث تدفق لرأس المال الأجنبى سواء قصير الاجل أو طويل الأجل للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع فى مصر، واضطر البنك المركزى إلى تعقيم هذه التدفقات لرأس المال الأجنبى وكذلك شراء ودائع المصريين المحولة من الدولار إلى الجنيه المصرى، فوسع من إصداره النقدى ليقوم بشرائها، وإزاء زيادة السيولة النقدية ومحافظة على قيمة الجنيه المصرى من الارتفاع اضطر البنك المركزى إلى شراء ٧٣% من اصدارات أذون الخزانة عام ١٩٩٢/٩١ بما قمته ٩,٣ بليون جنيه، ودفع عنها فوائد بسعر أقل ٢% من السعر السائد لفوائد أذون الخزانة (١٦,٤%)، وبذلك تكون التكلفة المباشرة التى تحملتها الموازنة العامة للدولة ٥٧٠ مليون جنيه لعام واحد فقط ١٩٩٢/٩١[1]. وهذه الخسائر تم تخفض الانفاق العام بقدرها على حساب الفقراء الذين فقدوا الخدمات العامة نتيجة تخفيض الانفاق العام. وهذا جانب من مأساة السياسة النقدية للصندوق، والمأساة الأقدح أنها انتهت إلى تكوين الاحتياطى النقدى بالدولار ليطمئن الدائنون الأجانب على جدارة مصر وقدرتها على دفع الديون الخارجية ولكن ليس بالقدر الذى يجب أن يكون عليه هذا الاحتياطى، وهو ضمان تكاليف الاستيراد لمدة ثلاثة شهور

١- يراجع فى التفصيلات :

- سعيد الخضرى، ملاحظات حول تجربة استخدام أذون الخزانة، مرجع سابق.

- دكتور جودة عبد الخالق، التثبيت والتكيف فى مصر، إصلاح أم إهدار للتصنيع، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة، ٢٠٠٤، ص١٦٨.

ابتداء من منتصف السبعينات معونة تتزايد حتى وصلت أخيراً إلى ألفى مليون دولار. مع أنها كانت من قبل تناصب مصر العداء، وقامت بمؤامرة عدم تمويل مشروع السد العـالى مع البنك الدولى للإنشاء والتعمير عام ١٩٥٦ لحرمان مصر من أهـم مشـروع يوسـع الزراعة والإنتاج الزراعى ويولد الكهرباء ويسمح لمصر بالنمو السكانى والبناء الصناعى دون أى معوقات. وهى التى وضعت أيضاً عام ١٩٦٦ خطة ضرب مصر عسـكرياً مـع إسرائيل عام ١٩٦٧ لتصفية واجهاض التنمية الاقتصادية التى تقوم بها مصـر والتـى تأكدت مقومات نجاها فى الخطة الخمسية الأولى والتى لو استمرت لأخرجت مصـر مـن التخلف إلى دولة متقدمة مركزية مثل فرنسا أو ألمانيا. وليس هناك من فارق بين فترتى التاريخ المصرى إلا سعى المجتمع المصرى لبناء تنمية جادة مستقلة متجهة إلى الاعتماد على الذات للخروج من التخلف إلى التقدم منذ عام ١٩٥٧ حتى ضربها عسـكرياً عـام ١٩٦٧، ودون الاندماج فى السوق الرأسمالية العالمية. أما الفترة التالية التى هبطت على مصر المعونات فهى ابتداء من التحول بعيداً عن استكمال البنـاء الاشـتراكى للمجتمـع المصرى إلى الانفتاح الاقتصادى والاندماج فى السوق الرأسمالية العالمية والتخلى عـن التنمية المستقلة المتوجه إلى الاعتماد على الذات، وتغيير كـل السياسـات الاقتصـادية السابقة المحققة للتراكم الرأسمالى والتنمية الجادة إلى بناء الرأسمالية الليبرالية التابعـة الذى يرسم سياساتها صندوق النقد الدولى. **وعلى ذلك فإن المعونات المقدمـة لمصر كانـت ثمناً للتبعية للعالم الرأسمالى المتقدم وخاصة الولايات المتحدة، والتحـول علـى التنميـة الاقتصادية المستقلة، والمتوجهة إلى الاعتماد على الذات إلى التنميـة التابعة التـى لا تؤدى إلا إلى مزيد من التخلف.**

ولعل المتغيرات الاقتصادية التى وصل إليها الاقتصاد المصرى من ديون خارجية وداخلية، وبطالة، وتضخم، وتفسخ اجتماعى، وانتشار للجريمة وخاصة الجرائم الشـاذة، وسيادة العنف بين الأفراد والجماعات، وفى مواجهة الدولة، وسيادة الفقر وظهور حالات الانتحار، وتفشى المخدرات، وظهور العصبية الاثنية. وتراجع معدل التراكم الرأسـمالى، واستنزاف الفائض الاقتصادى لحساب العالم الرأسمالى المتقدم، فضلاً على سقوط هيبـة الدولة فى الداخل والخارج، يشير إلى تراجع تطور المجتمع إلى مزيد من التخلف نتيجـة التبعية للعالم الرأسمالى المتقدم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والتى كانـت أحـد أدوات خلق هذه التبعية المعونات الخارجية.

إطار الزكاة إذا توافرت شروطها، أو الصدقات إذا الحت موجباتها. إلا أن هـذه الأخيـرة (الزكاة والصدقات) تكون لذوى الأرحام والأقربين وفى نفس البلد والدولة، وليس غيرها من دول العالم الأخرى. فكيف إذا كان الحال كذلك بالنسبة للأخ الشـقيق، أن لا معونـة منتظمة ومستمرة، فما بال المعونات التى تقدمها دول الشمال الرأسمالى المتقدم إلى دول العالم المتخلف، أهو سمو للأخلاق الإنسانية بين الدول الغنية والدولة المعانة أكثر مـن سمو الأخوة لأم واحدة وأب واحد، أم ماذا؟

إن المعونات تنساب من الدول الرأسمالية المتقدمة، التى تعتنق الفكر الرأسمالى وتطبق النظام الرأسمالى اقتصادياً واجتماعياً، والذى يقوم على النفعية الخالصة (مـذهب بنتام)، وعلى الرشد والحساب الاقتصادى لقياس المنفعة من كل تصرف اقتصادى كبيـراً كان أو صغيراً، سواء كان هذا التصرف متعلقاً بالوقت أو النقود أو السلعة، ولكى يكـون هذا التصرف رشيداً لابد أن يكون محققاً لمنفعة أو ربح او عائد، وكذلك يقوم هذا النظـام الرأسمالى على المنافسة أو المزاحمة كطبيعة مميزة للسلوك الإنسانى لتحقيـق التفـوق والنجاح، ومن ثم لا مكان فى المجتمع إلا للأقوياء القادرين على المنافسة والبقاء، فالبقاء دائماً وأبداً فى الرأسمالية للأقوى، أما الضعفاء فليخرجوا من حلبة الإنتاج، ومن مجالات العمل، والأفضل أن يخرجوا من الحياة، فالطبيعة لا تترك مكاناً لبقائهم كما يقرر "مالتس" أحد رواد الفكر الاقتصادى الكلاسيكى الذى بنيت عليه الرأسمالية.

ومرة أخرى لماذا المعونات من دول العالم الرأسمالى المتقدم إلى العالم المتخلف، أليس هو تبعاً للرشد الرأسمالى نوعاً من السفه ونوعاً من التصـرف الاقتصـادى غيـر الرشيد، وخاصة أن النظرية الاقتصادية التى تحكم الأداء الاقتصـادى الرأسـمالى تقـرر بوضوح أنه لا علاقة للاقتصاد جميعاً بـالقيم الأخلاقيـة، وأن التصـرفات الاقتصـادية والسياسات الاقتصادية والقرارات الاقتصادية إذا تطرقت إليها القيم الأخلاقية تفسد تماماً، فعلم الاقتصاد علم موضوعى تماماً منقطع الصلة تماماً عـن كـل المقومـات الأخلاقيـة والعقائدية كما يقرر "ساميلسون" الأمريكى الحاصل على جائزة نوبل حديثاً فى الاقتصـاد، وقبله "تاسو ستيور".

وحقيقة الأمر أن المعونات تمنح لتحقيق مصالح جوهرية تتعدى قيمتها أضعاف قيمة المعونة، فالولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الدول المانحة للمعونات، تعطى مصر

الفصل الخامس عشر. سياسة تخريب التعليم والفكر والثقافة

رأينا ازدواجية التعليم كأحد أهم أساليب خلق التبعية الفكرية، وشطر وجدان الجيل القادم واضعاف وطنيته وانتمائه القومي. ومع استمرار التعليم على هذا النحو الذى لا يوجد إلا فى الدول المتخلفة، ولا مثيل له فى الدول المتقدمة جميعاً، تظهر الحلقة الثانية من تدمير قدرة العالم المتخلف على السير فى طريق الاعتماد على الذات فى تخريب التعليم وافقاده مضمونه وعجزه عن تحقيق الهدف منه، واسقاط قيمته وصرف النشئ عنه. فالتعليم هو خلق نظام معرفى عند الطالب يستطيع من خلاله أن يقيم ما حوله تقييماً صحيحاً ابتداء من النظريات العلمية والأفكار المنطقية التى حصل عليها. هذه المعلومات التى يحصل عليها بترتيب منطقى متسلسل ومترابط عبر فترة زمنية تستقر فيها المعلومات فى ذهن الطالب بحيث يمكن استدعائها واستخدامها فى فهم ما يجرى حوله من أحداث، أو استخدامها فى العمل أو الاعمال التى يقوم بها. وكلما كانت المعرفة المقدمة للطالب مرتبطة بالواقع كلما كان الطالب أكثر اقبالاً عليها وشغفاً بها، وكلما كانت بعيدة عن الواقع كلما تعاظم عزوف الطالب عنها واهماله لها.

وعملية التعليم نشاط مستمر ينتج عن العلاقة الجدلية بين الأسرة والمدرسة تتشابه فيها الأدوار، وتتكامل فيها الجهود. فالتعليم يبدأ بالمنزل بالتقليد، حيث يقلد الطفل سلوكيات الأب والأم، ولذلك فإن المعلم الأول هو الأب، الذى يمثل القيمة والمثل الأعلى والقدوة، ومن أجل ذلك ذهب المثل العربى معبراً عن ذلك "الولد سر أبيه"، أى أن الطفل حتى شبابه مثل أبيه، ولم يقل الرجل، ذلك أن الولد عندما يخرج من الصبا ليبلغ مبلغ الرجال تكون قد تلقفته منظمات أخرى تؤثر فى بنيانه الفكرى والثقافى والوجدانى مثل المدرسة أو الجامعة أو المصنع أو منظمات الأعمال، ومن ثم تختلف مدارك الحياة لكل رجل حسب تدرج النشأة من الصبا إلى الرجولة.

إن العالم المتخلف لا يعانى فقط من خلق تبعيته للعالم الرأسمالى المتقدم خـلال فترة تاريخية سابقة هى فترة الاستعمار وبأدوات متعددة سبق دراستها، ولكنه مازال حتى الآن يعانى من الجهود التى يقوم بها العالم الرأسمالى المتقدم للحفاظ على هـذه التبعيـة حتى بعد الاستقلال السياسى، وذلك باتخاذ الإجراءات اللازمة لتدمير كل محـاولات هـذه الدول للاعتماد على ذاتها والخروج من رق التبعية إلى حرية التوجه لإعادة بناء ذاتهـا اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً لتحقيق مصالح شعوبها بالدرجة الأولى والأخيـرة. والتخلص من التبعية لا يمكن أن يتم إلا ببناء الاعتماد على الذات، فهذا الأخير الاعتمـاد على الذات هو بطبيعته نفى للتبعية، وهو لا يتحقق إلا ابتداء من بلورة نظام للإنتـاج أو طريقة للإنتاج تتناسب مع الظروف المادية والموضوعية التى يمر بهـا المجتمـع، وأن يتوجه إلى بناء هيكل اقتصادى صناعى متكامل ومستقل، يقوم علـى اسـتغلال المـوارد المادية المتاحة، وبالاعتماد على القوى العاملة الوطنية الموجودة، لتحقيق اشباع حاجات أفراد المجتمع تبعاً لأولوية إلحاحها.

ولقد بذلت ومازالت تحاول دولاً متخلفة أن تبنى قدراتها الصناعية، وأن تحقـق اعتمادها على ذاتها، إلا أن أساليب دول الشمال الرأسمالية وسياساتها كانـت مـن أهـم المعاول لهدم هذه الجهود لتظل الدول المتخلفة داخل حظيرة التبعية، وبالتالى لا يمكنها أن تبنى هيكلها الاقتصادى القادر على اشباع حاجات أفراد المجتمع، ولا تستطيع أن تحـافظ على فائضها الاقتصادى لزيادة معدل نمو التراكم الرأسمالى. وتتعدد السياسات التى تقوم بها الدول الرأسمالية لتدمير قدرات دول العالم المتخلف على الاعتماد على الذات، وبالتالى صرف نظره عن بناء تنمية حقيقية تحقق هذا الهدف، وتتنوع هذه السياسات بـدءً مـن تخريب التعليم وخنق الثقافة الوطنية، إلى تدمير القدرة على التراكم الرأسمالى، إلى تمزيق الوحدة الوطنية باسم الديمقراطية الليبرالية، إلى خلق الكمبرادورية الوطنية، فضلاً علـى أن الدور الأهم فى هذا المجال يقوم به صندوق النقد الدولى، إذ يواصل جهوده فى تخريب العالم المتخلف. ويلاحظ أن ما يتم داخل العالم الثالث من سياسات تدمير قدراته للاعتماد على ذاته، إنما يتم بأيدى أبناء كل دولة من الفئات الكمبرادورية أو الفئات الأكثر غبـاء، ولكنها أكثر نرجسية وأنانية، فهى تقوم بتمرير مخططات هدم قدرات المجتمـع وتبديـد جهوده وسعيه إلى التنمية المستقلة. وسوف نناقش كل أسلوب من أساليب تدمير القـدرة على الاعتماد على الذات فى فصل مستقل.

مقومات تخريب التعليم :

لقد تم منع المدرسة من تأدية دورها التربوى والتعليمى ابتداء من محاور متعددة لافشال العملية التربوية والتعليمية، **المحور الأول، افقاد المدرسة دورها التربوى**، وذلك تحت إعلان غريب هو أن التربية مسئولية الأسرة والمنزل وليس للمدرسة أى دور فيها، وأن مسئولية المدرسة هى تلقين العلم دون غيره، وترجمة لهذا الإعلان أصبح اسم الـوزارة والوزير المختص وزير التعليم ووزارة التعليم. وأصبحت المدرسة غير مسئولة ولا تراقب المقومات الحضارية للطالب، أى المظاهر الحضارية فى سلوكه داخل المدرسة، ومن ثـم أصبحت المدرسة مثل الشارع كل على هواه شكلاً وموضوعاً، وهو مـا أفقـد الطـلاب التجانس والشعور بالانضباط الجماعى والالتزام الجماعى لتحقيق هدف واحد وهو التعلم. وظهرت فى المدرسة سلوكيات شاذة ومستمرة دون أى اعتراض من المدرسـة، أو دون أن تدرى أو تلاحظ ما يحدث لأنه لم يعد يدخل فى اختصاصها. وليس الأمر يتعلق بسيادة القذارة والانحطاط فى المظهر الذى أصبح عليه الطالب، بل يتعلق بالانحطاط فى مسـتوى الألفاظ والتعبيرات السائدة فى الخطاب بين الطلاب، وربما بين الطلاب والمدرسين، وكذلك الانحطاط فى مستوى المعاملات بين الطلاب والطلاب، وبين الطلاب والمدرسين، وأصبحت المدرسة المركز التدريبى الأول لكل موبقات المجتمع، ابتداء السلوك المنحط، والبلطجـة، والمخدرات، والانحراف الأخلاقى بأنواعه.

إن المدرسة لابد أن تقوم بخلق التجانس الحضارى، فالأسر قـد تتبـاين فيهـا المستويات الحضارية، ودور المدرسة هو دفع الطلاب جميعاً إلى مستوى حضارى أسمى يشمل الجميع، ويتناسب مع ظروف المجتمع فى تطوره. فمثلاً عندما يبدأ المجتمع تطوره الصناعى الذى يحتاج إلى مستوى حضارى مواكب يحترم العمل اليدوى والحرفى، ويحترم الوقت ويعطيه أهميته، ويحتاج إلى التعود على العمل الجماعى وليس الفردى فى إنجـاز الأعمال وتحقيق الإنتاج، فمثل هذه القيم لن تستطيع أن تغرسها إلا المدرسة. فإذا قصرنا التربية على الأسرة فقط وكانت الزراعة هى النشاط الغالب، فإن القيم السابقة كمثال للقيم المطلوبة للتحولات إلى الصناعى لن تسود، وسوف تظل القيم الزراعية المنافية للمجتمع الصناعى مستمرة.

وحتى تنجح العملية التعليمية لابد من تعاون الأسرة والمدرسة فتكون المدرسة امتداداً للأسرة، فيحل المدرس محل الأب كقيمة وقدوة ومثل أعلى، وتقوم المدرسة على خدمة الطالب مثل ما تقوم الأسرة، فإذا كانت الأسرة تخدم الطالب لإشباع حاجاته المادية من طعام وشراب وكامل إعاشته المادية، فإن المدرسة تقوم على خدمة الطالب فى الجوانب العلمية والفكرية وكامل احتياجاته العقلية. وكلما كانت القيم السائدة فى الأسرة وسلوكياتها متطابقة مع القيم السائدة فى المدرسة وسلوكيات العاملين فيها أخرجت المدرسة إنساناً سوياً قويماً على مستوى القيم السائدة والسلوك السائدة فى الأسرة والمدرسة. بل الواقع أنه فى هذه الحالة- حالة التوافق بين الأسرة والمدرسة- لابد أن يخرج الشباب من المدرسة على مستوى أخلاقى وسلوكى أرفع من المستوى الذى اكتسبه الطالب من أسرته، أى أن مستواه الحضارى لابد أن يكون عند تخرجه من المدرسة أعلى من المستوى الذى دخل به إلى المدرسة، ذلك أن المعارف العلمية لابد أن تصقل كل مقومات الطالب الذهنية والفكرية والأخلاقية والسلوكية، بالإضافة إلى أنه لابد أن يكتسب قيمة جديدة قد لا يتعلمها داخل الأسرة، وهى الشعور بالمسئولية الجماعية، واحترام الجماعة والاندماج فيها، والحفاظ عليها، إن لم يكن القدرة على التضحية من أجلها، ذلك أن المدرسة تختلف عن الأسرة فى التعدد الذى يجمع بين اقران ليس بينهم صلة قرابة أو نسب، ولكن صلة الجماعة الهادفة إلى تحصيل العلم وصلة الصداقة البريئة من كل غرض.

إلا أن المدرسة فى العالم المتخلف ومثالها المدرسة فى مصر أصبحت عبئاً على الأسرة، ومصدراً من مصادر الازعاج للأسرة، فضلاً على أنها فقدت قدرتها على البقاء كمنظمة للتعليم، ولم تعد مصدراً للعلم والتعلم، وبالتالى تخرج إلى المجتمع شباباً مشوهاً علمياً وأخلاقياً وسلوكياً، تتضاءل لديه المعرفة العلمية بالقدر التى يتضاءل لديه الشعور بالمسئولية الجماعية، بل الشعور بالمسئولية الشخصية، أميل إلى اللامبالاة منه إلى الجدية، وأقرب إلى التواكل منه إلى الاعتماد على النفس، أقرب إلى الانتهازية منه إلى الشهامة، وأقرب إلى الفظاظة والعنف منه إلى الوداعة والحلم، والعجيب أنه مع كل ذلك ذو غرور وكبرياء واستعلاء بدون أى مقومات موضوعية، فهو الأعلم فوق العلماء، وهو الأكثر حكمة من كل الحكماء، وهو صاحب الرأى السديد والقول الرشيد الذى لا يحيد عنه كأنه نبى أو أكثر.

من عمل مفروض فى المدرسة، وهو ايضاً شخص انتهازى يخلق أزمة فى المدرسة بعدم تعليم الطلاب ويستثمر هذه الأزمة فى التعليم بمقابل فى درس خاص. وقد تصل صورته إلى صورة البلطجى عندما يجبر الطلاب بشكل او بأخر على أن ينتظموا فى دروس خصوصية عنوة، وقد تصبح المدرسة والقائمين عليها فى نظر الطالب عصابة من اللصوص عندما تتضامن إدارة المدرسة مع المدرسين لاجبار الطالب على الدروس الخصوصية. ويظهر المدرس أمام الطالب ليس فى شكل مربى فاضل، بل فى شكل تاجر عديم الضمير، فهو يفرض على الطالب مذكرات مختصرة وأسئلة وأجوبة بمقابل مادى، فهو ليس مربى فاضل بل تاجر، ومرة أخرى ذو مستويات متعددة من الضمير فهو يمنح المعلومات ويتحدد جهده بمستويات الدفع النقدى فهو يدرس لمجموعات الطلاب داخل المدرسة فى نفس قاعات الدروس وفى غير أوقات الحصص المدرسية والتى تختلف لتصبح مجموعات متميزة بمقابل مادى أعلى، ومجموعات عادية بمقابل مادى أقل، وكأنما تقديم العلم والمعرفة له مكيالان، إن لم يكن ثلاثة، وفى الواقع أربعة. فنفس الفصول حيث تكون الحصص الرسمية، وهذه بلا تعليم يذكر، وفى نفس الفصول لتقديم التعليم والمعرفة بشكل ممتاز (مجموعة مميزة)، ثم بشكل ثالث (مجموعة عادية)، ونفس التعليم ونفس المعرفة بشكل عظيم فى الدروس الخصوصية، أى مدرس هذا الذى يستطيع أن يعمل على مستويات ضميرية متعددة... لقد أصبح كالزمار يتلاعب بالأصوات وليس أكثر.

<u>النتيجة الثالثة</u>، اختفاء الطلاب من المدارس، فنظراً لأن المدارس خالية من العملية التعليمية، فإنها مضيعة لوقت الطالب الأكثر وعياً، ومن ثم فإنه لابد أن يزهد فى الذهاب إلى المدرسة. ويظهر ذلك واضحاً فى فراغ فصول الصف الثانى والثالث الثانوى (الثانوية العامة) من المدارس الحكومية والخاصة بعد أن انتقلت العلمية التعليمية إلى المنازل فى شكل دروس خصوصية. بل لقد وافق النظام الرسمى للتعليم على ذلك حيث أصبح الطالب فى السنوات الأخيرة يحصل على موافقة رسمية بالغياب (وقف قيد) بطلب رسمى يقدمه ورسوم نقدية يدفعها. وهذا الغياب لكبار الطلاب (الثانوية العامة) يدفع باقى الطلاب الأصغر سناً لمقاطعة المدرسة بطريقة أو بأخرى ولعل ذلك التوجه دعماً من النظام التعليمى الرسمى للدروس الخصوصية، ولهدم المدرسة كمنظمة تعليمية، بل إن مجرد نسبة من إيرادات مجموعات التقوية تذهب إلى أعلى مستويات السلطة التعليمية، بما يجعل منها نظاماً حتمياً لابد أن يستمر، وهو لن يستمر إلا بعدم بذل المدرس أى جهد فى

والسؤال الملح كيف يكون هناك تعليم دون تربية، وما هى نتائج التعليم ورفع مستوى المعرفة العلمية دون رفع المستوى الأخلاقى والمستوى الحضارى؟ إن العلم بلا أخلاق ما هو إلا منح فرص لاستخدام المعرفة العلمية فى السلوك اللاأخلاقى، فطرق السرقة سوف ترتقى، ومهارة إخفاء آثار أى عمل إجرامى سوف تتزايد، وابتداع أنواع من الجرائم سوف ينتشر، وسوف يستخدم العلم فى مزيد من تقدم الإجرام والانحراف. فكما أن اشعال عود من الثقاب ممكن أن يضئ ما حول الإنسان إذا ما استخدم بطريقة أخلاقية، فإنه أيضاً يمكن أن يحرق كل ما حول الإنسان إذا ما استخدم بطريقة غير أخلاقية.

المحور الثاني، افقاد المدرسة دورها التعليمي. وذلك عندما قصر نظام التعليم مسئولية المدرس على التواجد البدني في المدرسة وفقط، دون مسئولية عن القيام بالعملية التعليمية عند مستوى معين. وذلك تحت دعوى أن المستوى التعليمى للطلاب يتحدد باستعدادهم للتعليم وبالمتطلبات المادية قبل المتطلبات المعنوية التى توفرها الأسرة للطالب. ومن ثم فإنه فى غياب الأخيرة مهما بذل المدرس من جهد فإنه لن يؤتى أى ثمار، ولن ينعكس فى مستوى تعليمي جيد للطلاب. ومرة أخرى تنتقل المسئولية عن نجاح العملية التعليمية إلى الأسرة، وليس لنظام التعليم. وعلى ذلك فإن على الأسرة التى تريد تعليم أطفالها وصبيانها أن تحول منزلها ومكان إقامتها إلى مدرسة صغيرة خاصة بأطفالها وصبيانها، ولينتقل المدرس إلى هذه المدرسة الصغيرة للتعليم بمقابل مادى زيادة على دخله الذى يحصل عليه من الدولة كمدرس، وهكذا غطت الدروس الخصوصية كل مراحل التعليم من الحضانة إلى الثانوية العامة.

وترتب على ذلك الوجه العام نتائج فى غاية الخطورة. النتيجة الأولى، هى تحول المدارس من مرفق للتعليم إلى منتدى للهو والمرح وقضاء الوقت بالنسبة للطلاب، ذلك أن المدرسين لا يقومون بأدنى جهد لتعليم الطلاب، ويتم تضييع الوقت فى أى شئ آخر إلا التعليم، فلقد انتقلت العملية التعليمية إلى المنازل. وهو ما جعل المدرسة مركزاً هاماً لتعليم مبادئ الانحراف.

النتيجة الثانية، أن المدرس فقد قيمته واحترامه ولم يعد قدوة علمية ولا هو أيضاً قدوة أخلاقية، فهو أمام الطلاب رجل عديم الأمانة إذ يتقاضى أجراً لا يقدم ما يقابله

ويساهم فى العزوف عن التعليم ارتفاع معدل البطالة وتدنى دخـول المتعلمـين، واضطرار خريجى الجامعات إلى الاستغناء عن تخصصاتهم العلمية والعمل فى مهن قد لا تحتاج إلى أى مستوى من التعليم أصلاً ليحصلوا على دخول تقيم حياتهم[١].

المحور الثالث. التوسع فى التعليم الخاص. تحولت الخـدمات وبصـفة خاصـة التعليم والخدمات الصحية إلى نوع من الاستثمار الهادف إلى تحقيق الأربـاح، وانطلـق الاستثمار الخاص إلى كلا النشاطين بكثافة وخاصة التعليم لأنه نشاط معفى من الضرائب، هذا بالإضافة إلى أنه استثمار نظيف ومضمون الربحية. فهو نظيف لأنه لا تعامل فيه مع المواد الأولية ومستلزمات إنتاج، فمستلزمات الإنتاج هى الأطفال والبالغين الذين يسعون إلى المدرسة فى ظروف أفضل ما يمكن بالنسبة للطالب حيث تهيؤ أسرته بكل ما تملـك وتستطيع للذهاب إلى المدرسة. وكذلك فهو استثمار مضمون الربح وعند أعلى مسـتوى للربحية، إذ العاملين فيه والذين يقدمون الخدمة كمدرسين تهبط أجورهم إلى الحضـيض نتيجة أزمة بطالة المتعلمين، وبالتالى لا يحصل من يعمل من خريجى الجامعات فى هـذه المدارس على حد الكفاف، بل أن مرتبه الشهرى قد يكون أقل من مرتب العامل العادى فى ذات المدرسة التى يعمل فيها. ويقبل المدرسين هذا الأجر الضئيل لأنها فرصته الوحيدة فى أن يعمل، أما كيف سوف يعيش بهذا الدخل الذى قد لا يضمن تغطية مصروفات الانتقـال من منزله إلى مقر المدرسة، فإن الدروس الخصوصية أيضاً سوف تتكفل بكـل تكـاليف المعيشة وما فوقها من نفقات. وهكذا أصبحت المدرسة الخاصة لا تختلف فيهـا العمليـة التعليمية عن تلك التى تتم فى المدرسة الحكومية، ويتكلف الطالب نفقات الدروس كنفقات ثابتة بالإضافة إلى مصروفات المدرسة الخاصة.

ولكن لماذا يتكلف الأب نفقات إضافية إذا ما كانت العملية التعليمية فى المدرسة الخاصة مثل المدرسة الحكومية من حيث تكلفة الدروس الخصوصية؟ السبب الوحيد هـو انهيار المدرسة الحكومية من حيث الخدمات العامة، فالطالب يشرب من صـنابير قـذرة ومتهالكة منصوبة على حوض كبير لا يختلف عن ذلك الموجود فى مـزارع الحيوانـات

١- عرض برنامج على الناصية الإذاعى، شباب يحمل بكالوريوس الطب والجراحة يعمل سائق ميكروباص، وكذلك من يعمل منهم مقدم للمشروبات فى الفنادق والملاهى الليلية، وكذلك عـرض إرسـال الجزيـرة ليسلتمس الحقوق يعمل شيال.

الحصص الرسمية بالمدرسة، وكأنما هو تصريح ضمني من السياسة التعليمية والقيادة التعليمية بأن لا يقدم المدرسين أى جهد فى الحصص الرسمية.

النتيجة الرابعة، وهى أخطر النتائج جميعاً، وهى إفساد منهجية التعليم وتضييع كل قيمة للمعرفة المحصلة. ونلاحظ هذه الظاهرة بوضوح فى السنوات النهائية لمراحل التعليم، الثانوية العامة، الإعدادية، الابتدائية. فنظراً لأن العملية التعليمية انتقلت إلى أحاد الطلاب أو مجموعات صغيرة منها، فإن المدرس لابد أن تتعدد بالنسبة له هذه الأحاد وهذه المجموعات التى يضيق بها طول النهار وحتى ساعات متأخرة من الليل. ومن ثم لابد أن يكون عرض المعلومات وتقديم المعرفة بالأسلوب الذى يوفر الوقت، وبالتالى يضاعف المقابل المادى. فتعرض المعرفة العلمية بشكل مقتضب وسريع لكى تؤهل الطالب إلى القدرة على إجابة الأسئلة، وبالتالى فإن الاهتمام ينصب على إجابة الأسئلة التى يمكن أن تأتى فى الامتحان، وبالتالى يصبح التعليم وتقديم المعرفة مشابها تماما لحل الكلمات المتقاطعة. فهذا السؤال حله هكذا، والسؤال الأخر حله على النحو التالى، والسؤال الثالث والرابع والخامس ... الخ، على نفس الوتيرة. ولا يجد الطالب بدا من الحفظ الأعمى مفقود الوعى بالمعرفة العقلية فلكل سؤال جواب وفقط. وهكذا فإن المعارف العلمية لا تجد مجالاً للارتباط بالعقل المفكر المستوعب لهذه المعرفة، ولا تجد المعلومات العلمية الفرصة للتفاعل مع العقل، بل تتحول إلى رموز متقابلة، كل رمز يتحقق بظهور الرمز الأخر، فكل المعرفة هى رموز تساؤلية (أسئلة) يقابلها رموز ايضاحية (الإجابة). وبعد الإجابة فى الامتحان النهائى تنتهى الذات العارفة للطالب إلى عدم المعرفة، فالعقل لم تستقر فيه أى معلومة ولم تتفاعل معه بالقدر الذى يسمح لها بالرسوخ والقدرة على استدعائها للاستخدام.

النتيجة الخامسة، إن التعليم أصبح فى كل مراحله ذو تكلفة باهظة تصل إلى ابتلاع نصف دخل الأسرة المصرية، رغم أن التعليم متاح لكل فرد تبعا لنص دستور ١٩٧١ المطبق فى مصر "على أن التعليم حق تكفله الدولة" (مادة ١٨٥)، وتنص (المادة ٢٠) على أن "التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجانى فى مراحله المختلفة". وتزايد تكاليف التعليم مع ارتفاع تكاليف المعيشة نتيجة استمرار ارتفاع الأثمان يؤدى إلى العزوف والانصراف عن التعليم لدى الطبقات الفقيرة، وانخفاض الاقبال على التعليم لدى الطبقات محدودة الدخل وربما بعض فئات من أصحاب الدخل المتوسط.

والتجهيزات العلمية، فإن أوائل الطلاب فى الشهادات العامة غالبيتهم من المدارس الحكومية، وفى بعض السنوات يمتنع على طلاب المدارس لخاصة الحصول على مركز واحد من العشرة الأوائل. ويرجع ذلك إلى الشعور الغامر بقبول التحدى للظروف السيئة التى يمر بها الطالب فى المدرسة، وربما بالإضافة إليها الظروف السيئة التى يمر بها الطالب فى الأسرة، وبالتالى يكون تفانى الطالب فى التحصيل والاعتماد على الذات بما يحقق الانتصار على كل الظروف السيئة وتحقيق التفوق على مستوى أوائل الطلاب العشرة على مستوى المجتمع فى مجموع الدرجات، وإن كان ذلك لا يعفى من أن يكون التحصيل قد تم بالأسلوب السابق عرضه الذى يعتمد على الحفظ مفقود الوعى بالمعرفة، وبانفاق قدر هائل من دخل الأسرة على الدروس الخصوصية بالنسبة للطلاب من أبناء الطبقة الوسطى.

وهكذا تم تخريب التعليم ما قبل الجامعى ليصبح جهداً لا يحقق إلا مستوى من المعرفة المتدنية، ولا يمكن أن يحدث أى تطور فى المقومات الحضارية للأجيال القادمة. فضلاً على خلق ازدواجية حضارية وثقافية تمزق الأجيال القادمة وجدانياً وثقافياً، بالإضافة إلى أنه أصبح ذو تكلفة فعلية عالية لا يمكن أن يتحملها غالبية أفراد وأسر المجتمع مما صرف الفقراء ونسبة كبيرة من الطبقة الوسطى عند التعليم، وهو المطلوب تحقيقه لتعميق التخلف فى الدول المتخلفة.

التعليم العالى على مستوى العملية التعليمية :

يقود التعليم العالى دائماً الجامعات، وبعض المعاهد العلمية الفنية القادرة على تخريج الصف الثانى من العمالة المهنية والإدارية المساعدة للمتخصصين من خريجى الجامعات مثل المعاهد الفنية فى المجال الهندسى، والمعاهد الفنية فى المجال الطبى، والمعاهد الفنية فى مجال المحاسبة وإدارة الأعمال.

لقد انتقل نمط التعليم ما قبل الجامعى إلى التعليم الجامعى، فالطالب الذى تعود على ملخصات الكتب وعلى التعلم من خلال أسئلة وأجوبة فى كل مادة دراسية، عجز عن متابعة المعرفة بالأسلوب الجامعى الذى لا يهتم بتركيم المعلومات والنظريات، بل يهتم بتكوين الشخصية العلمية للطالب، أى القدرة على التصرف العقلى أمام مشكلة نظرية أو

ومراكز تربية العجول. أما دورات المياه فهى عديمة الآدمية، عدم وجودها أفضل وأطهر. أما قاعات الدرس فإن مكوناتها عادة غير آدمية ولا تصلح للجلوس فترة طويلة، فضلاً عن ازدحام الفصول بما يتجاوز الستون طالب فى الفصل الواحد. ولذلك فإن كل أب يسارع بقدر ما يستطيع إلى افتداء ابنه من هذا العذاب وهذه الإهانة لإنسانيته. وبالتالى لا يدخل إلى المدرسة الحكومية إلا من كان مضطراً لا يجد ما ينفقه لإنقاذ إبنه، ومن ثم هبط فيها المستوى الحضارى للطلاب إلى الحضيض إذ لا يتجمع فهيا إلا الفقراء والمدقعين بما يحملونه من مستوى حضارى وثقافى متدنى للغاية.

لقد ضاعت العلمية التعليمية فى كلا النوعين من التعليم الحكومى والخاص، وكذلك انخفض المستوى الحضارى لخريجى المدارس الحكومية بشكل واضح، أما المدرسة الخاصة فإن المستوى الحضارى فيها يتحدد بالقدرة على الدفع، فالمدارس ذات المصروفات المعقولة فى حدود قدرات الطبقة الوسطى ومحدودى الدخل، ذات مستوى حضارى أعلى نسبياً. أما المدارس باهظة التكاليف التى يدخل فيها أبناء أصحاب الدخول العالية والصفوة إلى جانب جزء ضئيل من أبناء الطبقة الوسطى ذات الدخل الأعلى، فهى عادة مدارس أجنبية أو ذات سمات المدرسة الأجنبية، والمستوى الحضارى فيها بعيد عن المقومات الحضارية المصرية متشبع بالحضارة الغربية والثقافة الغربية. وهكذا مرة أخرى نجد تمزيق الأجيال القادمة فى مستويات حضارية مختلفة، وثقافات مختلفة، مما يؤكد الازدواج الحضارى والازدواج الثقافى داخل المجتمع المصرى كمثال للمجتمع المتخلف، أجيال بلا توافق حضارى أو ثقافى بينها، ومن الصعب أن تتوحد حضارياً أو ثقافياً أو وجدانياً. وهو وضع شاذ للتعليم تنفرد به الدول المتخلفة، وليس له مثيل فى العالم المتقدم. ففى الولايات المتحدة الأمريكية تستوعب المدرسة الحكومية أكثر من ٩٠% من النشئ الأمريكى بلا أى تفرقة حتى يستمر المستوى الحضارى للجميع واحد بلا اختلاف ويتم رفعه وتوجيهه للكافة بلا تفرقة[١]. إلا أنه تجدر الملاحظة بأنه رغم الهوة الفارقة بين التعليم فى المدارس الحكومية والمدارس الخاصة من الناحية المادية

١- لا يبتعد من النشئ الأمريكى عن المدرسة الحكومية إلا ذوى الظروف الصحية الخاصة سواء بدنية أو عقلية، فضلاً على قلة ضئيلة من الأمريكيين ذوى الأصول الأجنبية الذين يحاولون الاحتفاظ بثقافاتهم الوطنية السابقة، يراجع فى ذلك :

- **Joseph E. Steglitz, Economic of Public Sector, Second ed., W.W. Norton & Company, New York, 1988, pp. 29.**

ويساهم فى توجيه الطلاب بعيداً عن قاعات الدرس فى الجامعة، والاكتفاء بالملخصات والدروس الخصوصية المبتسرة للتعليم، التوسع فى قواعد الرأفة، ورفع النتائج بطريقة عشوائية لتصبح النتيجة زاهية ومشرقة للكلية والجامعة، فلا يجوز أن تقل عن ٥٠% بأى حال، رغم قناعة الأساتذة بأن هذه النتيجة لا يمكن أن تكون موضوعية عند هذه النسبة ولا يمكن أن تكون معبرة عن قدرات الطلاب، فهى لا يمكن أن تتعدى نسبة حضور الطلاب الذى لا يتجاوز ٢٠% فى الكليات النظرية، ٤٠% فى الكليات العملية[1]. ومن العجيب أن أحد مجالس جامعات مصر (جامعة حلوان) اتخذ قراراً بالغاء الدرجات المضافة للطالب فى قواعد الرأفة ترشيداً للتعليم الجامعى والزاماً للطالب بالجدية والكفاءة، واستدعى رئيس الجامعة ضمير المجتمع فى حديث عام له بسؤاله، هل يمكنك الثقة فى مهندس يبنى كوبرى أو برجاً سكنياً عالياً إذا علمت أنه لم يحصل على بكالوريوس الهندسة إلا بالرأفة وإضافة قدر من الدرجات العشوائية لاظهاره بمظهر الناجح؟ وهل يمكنك أن تسلم طفلك لطبيب يعالجه وأنت تعلم أنه نجح وحصل على إجازته للطب بإضافة درجات عشوائية لكى يعتبر ناجحاً؟، وهل تسلم مؤسستك لمحاسب أو مدير تعلم أنه نجح فى الاقتصاد بحصوله على ثلاث درجات من عشرين، وفى المحاسبة على ست درجات من عشرين، وأن هناك درجات منحت له كى يظهر بمظهر الناجح؟ ومع تسليم الكافة من الذين يطلبون هذه الخدمات بالرفض والاستهجان وعدم الثقة فى هذا النوع من خريجى الجامعة، إلا أن بعض الطلاب لجأ للقضاء، فقام هذا الأخير بالغاء قرار مجلس لجامعة. ونسى أعضاء المحكمة من القضاة الموقرين، أن الجامعات مستقلة بنص دستورى وليس بقانون أو عرف، وكانت حيثيات الحكم بأنه ما دامت الجامعات الأخرى لم تقوم بهذا العمل والغاء درجات الرأفة، فإنه على جامعة حلوان أن تسير فى الركب. وكأن

١- من مساخر التعليم الجامعى أن أحد أساتذة كلية التجارة (ببورسعيد) بجامعة قناة السويس كانت نسبة نجاح الطلاب فى مادته (الاقتصاد) ٣%، للصف لأول. ورغم اقرار عميد الكلية ونائب رئيس الجامعة المشرف على الكلية ويمر عليها يومياً فى ذهابه إلى مكتبه، بأن الحضور للطلاب فى الكلية لا يتجاوز ١٠% وأن الملخصات تحتوى على أخطاء فاضحة علمياً فإن مجلس الكلية رفع نتيجة النجاح وقرر اعتبار الطالب الحاصل على ثلاث درجات من عشرين درجة ناجح فى المادة. وكذلك قرر المجلس الموقر حرمان الأستاذ من التدريس فى العام الجامعى التالى ورفع اسمه من الجدول الدراسى، وذلك بالمخالفة لقانون الجامعات ولكل أعراف الجامعات المصرية أو الأجنبية، ولولا وعى رئيس الجامعة رحمه الله لانتشر هذا السلوك المشين للجامعة، والمهين لأساتذتها، ودفع إلى مزيد من التسيب فى الجامعة، الذى شجب هذا التصرف وأدانه، وأعاد للأستاذ كرامته.

علمية باستخدام النظريات العلمية التى درسها الطالب، وهو ما يجعل الأسئلة التى يُقيم الطالب بالإجابة عليها ليست أسئلة تكرارية يمكن حصرها وتلقينها للطالب على النحو الذى تعود عليه قبل الجامعة. لذلك بحث الطالب عن مصدر للملخصات مرة أخرى والدروس الخصوصية، وانتقلت ظاهرة الملخصات والدروس الخصوصية إلى الجامعة لتعم جميع الكليات ابتداء من الكليات العملية مثل الطب والصيدلة والهندسة... الخ، إلى الكليات النظرية مثل التجارة والحقوق والآداب. وانشغل أعضاء الهيئة المعاونة لأعضاء هيئة التدريس من المعيدين والمدرسين المساعدين بتحرير الملخصات والدروس الخصوصية عن إنجاز رسائلهم العلمية وانخفض مستوى تحصيلهم العلمى. وعندما لم تكفى أعضاء الهيئة المعاونة لتغطية الطلب على الدروس الخصوصية، انتقلت الدروس الخصوصية إلى بعض أعضاء هيئة التدريس ذاتها، رغم مخالفتها للقانون، وتشديد العقوبة بالنسبة لهم، إذ عقوبتها العزل من الوظيفة. والأدهى والأمر أنه ظهرت مراكز للتدريس لطلاب لجامعة خارج الجامعة قرينة للكليات، وتولى فيها التدريس وإخراج الملخصات أناس حاصلون على الدرجة الجامعية الأولى بالكاد، وهى مراكز معتمدة من سلطات الدولة كنشاط تجارى وتعليمى مرخص لها بالقيام بالعمل فى هذا المجال ونقوم بدفع الضرائب المقررة على الأرباح التجارية والصناعية. وهكذا تسمح الدولة بازدواج التعليم الجامعى، واهدار الجامعة وتسليم الطلاب للجهلاء وعديمى الخبرة. كما أن سكوتها الواضح عن انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية والمراكز التعليمية أدى إلى عدم اهتمام الطالب بالحضور إلى الجامعة، وفرغت قاعة الدروس والمحاضرات من غالبية الطلاب، سواء على مستوى الكليات النظرية أو العملية، وأصبحت المشكلة فى الكليات العملية ليس نقص وعدم توافر المواد والأدوات المعملية للطلاب، بل فى عدم حضور الغالبية من الطلاب إلى المعمل أو الورشة. ولماذا يحضر الطلاب فى مواعيد صباحية منتظمة إلى الكليات والمعامل والورش، ويمكن أن يحصل على المعلومات المؤهلة لنجاحه فى الوقت المناسب له فى ساعات متأخرة من النهار او الليل، وفى فترة محددة من الفصل الدراسى (أسبوعين ثلاثة) وليس كل الفصل الدراسى (أربعة شهور)، ذلك أن التعليم الجامعى أصبح له منافس قوى سحب وقت الطالب بعد أن أصبح يافعاً واستقر مستقبله فى أحد كليات الجامعة، وهو الإرسال التليفزيونى، وإرسال الفضائيات الأجنبية قبل العربية، وكذلك الانترنت.

بلغة دولتها أى الإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية. وتعدد الجامعات الخاصة والأكاديميات والمعاهد أدى إلى نتائج سلبية نوجزها فيما يلى :

١- بالنسبة للجامعات الأجنبية التى تدرس بلغة وطنها الأصلى فلقد خلقت ازدواجية فـــى التعليم وقسمت الجيل القادم من الشباب المصرى أو الوطنى فى أى دولة يتم فيها ذلك إلى شطرين، أحدهما خريجى هذه الجامعات الأجنبية بانتماءاتهم الأجنبية ووجـــدانهم الموجه إلى العالم الخارجى على النحو السابق عرضه. ولعل أثر التعليم بلغـــة غيـــر وطنية، وفى جامعات غير وطنية يمكن وصف نتائجه بعرض نتائج الدراســـة التـــى نشرتها مجلة (ميدل ايست جورنال) والتى أجراها أستاذ للعلوم السياسية بالجامعـــة الأمريكية فى القاهرة، حول الاتجاهات السياسية لطلاب الجامعة من المصريين خلال العام الجامعى ١٩٨٢/٨٦ من خلال الأسئلة التالية :

- ما هى شخصيتك السياسية، أو بمعنى أخر لأى مجتمع تنتمى؟
  كانت الإجابة (٧٠,٣% مصرى)، (١١% عربى)، (٩,٦% مسلم).
- إذا أعطيت الحرية لتختار جنسيتك، ما هو البلد الذى يمكن أن تختاره؟
  كانت الإجابة (٦٤% مصر)، (٣٠% أمريكا)، (٦,٣% العالم العربى).
- هل مصر تنتمى إلى العالم العربى ؟
  رفض هذا الانتماء ٢٨,٩%.
- هل تفضل العمل فى مصر بعد التخرج؟
  رفض ٦٦% منهم العمل فى مصر، ووافق ١٣% بشروط(١).

ويعلق الكاتب الأمريكى على الدراسة بأن هذه توجهات الصفوة فى مصر، وفـــى العالم المتخلف وهم فى الغالب الذين يتولون قيادة المجتمع وتقلد الوظـــائف العليـــا بـــه. والسؤال الملح تعليقاً على تعليق الكاتب الامريكى، هل يرجى من هذه النوعية القدرة على الوعى بوطنهم والجهاد والتضحية فى سبيل تنميته تنمية حقيقية. وإذا مـــا كـــان هنـــاك تناقض فى المصالح بين المجتمع الأمريكى والمصرى. هل تضمن من هؤلاء موقفاً صلباً للدفاع عن مصالح المجتمع المصرى فى مواجهة المجتمع الأمريكى.

١- دكتور سعيد إسماعيل على، الفكر التربوى العربى الحديث، سلسلة دار عالم المعرفة، الكويت، مـــايو ١٩٨٧، ص٤٦-٤٧.

المطلوب ألا يكون هناك أى تطور إيجابى فى مسار لمجتمع الذى يبدأ دائماً ليس بالكل ولكن بالجزء الذى ينفصل عن الكل ليتقدم الصفوف... لا نريد أى تقدم، حتى ولو كان من رائدة المجتمع الجامعة، وليستمر الجمود واهدار الطاقات والموارد فى أسمى مراكز الأنشطة القادرة على التطوير.

لقد حولت الملخصات والدروس الخصوصية التى تتم بأى طريقة المواد العلمية من فكر مرسل يهدف إلى الإلمام بحقيقة علمية، أو فكر متكامل يؤدى إلى موقف علمى من قضية، أو من تكامل علمى لنظريات متراكمة تشكل مهارة علمية فى مجال نشاط محدد، إلى مجموعة من المقولات المبتورة التى تستخدم بطريقة عفوية لا عقلية فى الحوار العلمى، أو فى الإجابة على الأسئلة فى الامتحانات، أو فى تفسير الواقع ومشاكله المحيطة بخريجى الجامعات فى الحياة العملية. وهو ما هبط بالمستوى العلمى والفكرى لخريجى الجامعات ليقترن بالمستوى الفكرى للعامة والدهماء. فيشترك خريجى الجامعة فى تفسير المسار الاقتصادى لأى مجتمع بأنه مسألة عرض وطلب، وأن انخفاض المستوى الصحى وانتشار أمراض بعينها يرجع إلى تخلف الطب العلاجى وليس الوقائى والمحافظة على سلامة البيئة، وأن القانون هو الوسيلة لقهر الأفراد وضبطهم والزامهم، وليس لحماية حريتهم فى إطار نظام اقتصادى واجتماعى مختار منهم، وأن السياسة والعلوم السياسية هى كيفية الخداع والتلاعب بالعقول للانتقال مما هو متاح إلى ما ليس متاح تبعاً ما يريده الحكام والسياسيين، وأن الحياة أولاً أخيراً ما هى إلا محصلة حظ وفهلوة، وليس مسار لسلوك علمى مدروس ومخطط على المستوى الفردى والمستوى الجماعى.

التعليم العالى الخاص :

انفجر التعليم الخاص فى العالم المتخلف سواء فى الدول الغنية أو الفقيرة، ففى مصر خمس جامعات خاصة مصرية إلى جانب الجامعة الأمريكية والإنجليزية والفرنسية والألمانية، واليابانية تحت التأسيس، وعديد من الأكاديميات التى تحتوى على عدد من الكليات ابتداء من الهندسة إلى التجارة وإدارة الأعمال والكمبيوتر، والعديد من المعاهد الخاصة التى تمنح درجة البكالوريوس فى التخصص. وتتراوح المصروفات فى التعليم الجامعى الخاص بين ست أضعاف ما يدعه الطالب فى الجامعة المصرية (الجامعة العمالية) وإلى ما يقرب من ستمائة ضعف (الجامعة الأمريكية). ويتم التدريس فى كل جامعة أجنبية

الذين ينظرون إلى الطلاب على أنهم زبائن وليسوا طلاب، والزبون دائماً على حق، وحقه الأكيد هو النجاح بلا أى شروط. لقد وصل الأمر إلى التدليس حيث تشترى المنظمة التعليمية الخاصة من بعض الأساتذة المشهود لهم بالنزاهة والكفاءة العلمية حق طبع وتدريس كتبه فى المنظمة العلمية الخاصة ليقوم بتدريسها المعيدين الحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى. ويتم الإعلان عن أسماء أعلام الأستاذة كقائمين بالتدريس وهم لا يعلمون عنه شيئاً. وهكذا انهارت العملية التعليمية لتصبح عبارة عن تمثيلية هزلية اسمها التعليم تعم كل مكان تعليمى فى مصر بنسب مختلفة ولأسباب مختلفة.

٣- لقد أتاحت هذه المنظمات التعليمية مكاناً فى التعليم الجامعى لمن لا يصلح لهذا النوع من التعليم، وهو فى الواقع لم يتم ولن يتم تعليمه تعليماً جامعياً فى كل الأحوال سواء ابتداء من ظروف منظمات التعليم الجامعى الخاص التى تبحث عن الربح كهدف أساسى، أو ابتداء من المقومات الذاتية والمهارات والقدرات التى يملكها الطالب ولا تؤهله للتعليم الجامعى. وبالتالى تكون المحصلة هى إهدار موارد كبيرة كنفقات لتعليم لا يتحقق، وإهدار لعمر الطالب بلا عائد، وإعطاء الطالب وأهله مبرراً للتعالى على أعمال هى أكثر تناسباً مع قدرات هذا الطالب، وتضييع الفرصة عليه فى أن يقوم بأعمال يحقق فيها نجاحه غير الأعمال التخصصية التى يقوم بها خريجى الجامعات مكتملى أهلية القيام بها علمياً، كما لو كان مهندساً لم يتعلم بالقدر الذى يمكنه من السيطرة على الأعمال الإنشائية أو المعمارية، فيصبح حامل شهادة أو ورقة تقول أنه حاصل على بكالوريوس الهندسة وهو لا يمكنه القيام بالأعمال الهندسية، وإن قام بها فهو عرضة لدخول السجن نتيجة لأخطائه، ويظل عاطلاً يمنعه من العمل الوهم بأنه مهندس. أما إذا كان نظام التعليم حاسماً مقتصراً على الجامعات الحكومية ذات المستوى العلمى الأعلى بطبيعة تنظيمها وكفاءة الأساتذة العاملين فيها وتفرغهم للتدريس فيها، فلن توجد فرص لمن لا يصلح للتعليم الجامعى أن يصبح جامعياً شكلاً دون مضمون، وسوف يكون أكثر نجاحاً إذ ذهب إلى تخصص أقل من الجامعة مثل المعاهد المتوسطة التى تؤهل للصف الثانى من معاونى المتخصصين فى كل المجالات، أو ينصرف إلى أعمال أخرى أقل تخصصاً فى نفس المهنة (الهندسية) يمكن أن يحقق فيها نجاحاً أكبر من تخصصه الكاذب من خلال الحصول على ورقة البكالوريوس دون مضمونها بتكاليف باهظة من العمر والموارد.

٢- تعتبر الجامعات الخاصة الوطنية والأكاديميات المتعددة والمعاهد العاليّة التى تمـنح درجة البكالوريوس عبارة عن شكل دون موضوع، فهى منظمات هدفها الأول والأخير هو تحقيق الأرباح، وليس هدفها التعليم، بل إنها تقوم بعمل يغلـب عليـه الطـابع التجارى، وإن كانت السلعة المقدمة هى المعرفة العلمية. ففى البداية هذه المنظمـات تخلوا من أعضاء هيئة للتدريس خاصة بالمنظمة الجامعة أو الأكاديمية أو المعهـد- هذا باستثناء عميد يحمل درجة الأستاذية معار من الجامعـات الحكوميـة، وداخـل الجامعات الخاصة والأكاديميات ذات الكليات المتعددة يقوم عميد واحد لأكثر من كلية دون أى عضو هيئة تدريس جامعى أخر، وإذا كان هناك عضو هيئة تدريس أو اثنين أو ثلاثة وليس أكثر من ذلك، فانهم مشغولون بالعمل الإدارى دون العمل العلمى ولا يمكن أن يكتسبوا سمات عضو هيئة التدريس الذى هو باحث وعالم قبـل أن يكـون محاضر، وتعتمد هذه المنظمات على أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات الحكوميـة كأساتذة زائرين، لا هم لهم إلا القفز من هذا المعهد إلى تلك الأكاديمية، ثم منها إلـى الجامعة الخاصة، وكلما تعدد القفز هنا وهناك كان الدخل أعلى وأعلى.

لقد تم خلخلة الجامعة الحكومية، فأعضاء هيئة التدريس المتفرغين لها أصـبح يشغلهم الانتداب للتدريس فى منظمات التعليم الخاصة، فانقسمت جهودهم بـين الجامعـة الحكومية وهذه المنظمات، وهذه الأخيرة أصبح لها الأولوية.

انخفض مستوى أدائهم داخل كلياتهم، وكذلك ضاع وقتهم الذى كـان مخصصـاً للبحث العلمى، وتأخرى ترقيات الكثير منهم، بل وأصبح من الطبيعى والعادى والمألوف أن يصل عضو هيئة التدريس إلى سن الإحالة إلى المعاش ومازال مدرساً أو أستاذاً مساعداً. وليتهم استطاعوا أن يقوموا بالعملية التعليمية فى هذه المنظمات الخاصة كمـا يجـب أن تكون، بل إنه فى إطار ضرورة وحتمية تحقيق الأرباح عند أصحاب الجامعة أو الأكاديمية أو المعهد، وفى إطار التنافس بين أعضاء هيئة التدريس للحصول علـى دخـل إضـافى بالعمل فى هذه المنظمات، تحولت العملية التعليمية إلى شكل دون مضمون، حيث أن نجاح الطلاب مضمون بنسبة لا تقل عن ٩٥% بأى حال من الأحوال، واضطر أعضـاء هيئـة التدريس إلى التهاون المخل سواء فى البرنامج المقدم للطلاب أو الامتحانات، لدرجة أن بعض المنظمات لا يدفع مكافآت أعضاء هيئة التدريس إلا فى نهاية الفصل الدراسى وبعد اعتماد النتيجة للطلاب بما يجب أن تكون عليه من وجهة نظر أصحاب المشروع التعليمى

حساب التحويل من دخول محدودى الدخل ومتوسطى الدخل، أولياء أمــور الطــلاب، والثانى، هو تأجيل مشكلة تشغيل خريجى المدارس الثانوية المهنية (الحاصلين على دبلومات التجارة والصناعة وما فى مستواهم وكذلك إعداد الفنيين) لينشغلوا فى فترة دراسة إضافية، ومن ثم تظهر مشكلة البطالة بأقل من حجمها. ولكن الواقع أن هــذا الإجراء أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة، إذ انضم كل هؤلاء الخريجين إلى العاطلين من خريجي الجامعات، رغم أن فرص تشغيلهم بمؤهلاتهم الأصلية كانت متاحــة بنسـب أكبر، وهو ما يعنى أن هذا الإجراء قد زاد من تفاقم مشكلة البطالة.

على مستوى الفكر والثقافة :

لاشك فى أن القراءة هي الأداة الفعالة الأولى لنقل الفكر والثقافة، ولــذلك فــإن الكتاب والمجلة والجريدة اليومية مازالوا يحتلون مركز الصدارة كوسيلة أولى لنقل الفكر والثقافة وتطوير كلاهما. ثم يأتى بعد ذلك المسرح والسينما والتليفزيون والإذاعة. ولعــل الأداة الأولى لنقل وتطوير الفكر والثقافة أصبحت مستبعدة فى الدول المتخلفة. ويرجع ذلك إلى الأمية المتفشية فى هذه الدول، فهؤلاء الذين حرموا من القدرة على القراءة والكتابة، تصل نسبة النشئ منهم من الذكور إلى ٤٠% فى مصر، ومن الإناث إلــى ٦٦%، أمــا بالنسبة للبالغين فإن النسبة تصل إلى ٣٩% من الذكور، ٤٩% من الإناث عــام ١٩٩٠. وفى اليمن نجد الأمية فى الذكور ٣١% وفى الإناث ٧١% بالنسبة للنشئ، أما بالنســبة للبالغين فإن النسبة تصل إلى ١٦% في الذكور، ٤٩% فى الإناث عام ٢٠٠٢. ويوضــح الجدول التالي الأمية فى دول مختارة.

جدول رقم (١٤)

مخرجات التعليم (نسبة القادرين على القراءة والكتابة)

الدولة	النشئ (حتى ١٥ عاما)				البالغين ١٥-٢٤			
	الذكور		الإناث		الذكور		الإناث	
	١٩٩٠	٢٠٠٢	١٩٩٠	٢٢٠٢	١٩٩٠	٢٠٠٢	١٩٩٠	٢٠٠٢
السعودية	٧٦	٨٤	٥٠	٦٩	٩١	٩٥	٧٩	٩٢
السودان	٦٠	٧١	٣٢	٤٩	٧٦	٨٤	٥٤	٧٤
طاجستان	٩٩	١٠٠	٩٧	٩٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
اليمن	٥٥	٦٩	١٣	٢٩	٧٤	٨٤	٢٥	٥١
النيجر	١٨	٢٥	٥	٩	٢٥	٣٤	٩	١٥
مصر	٦٠	–	٣٤	–	٧١	–	٥١	–
كوبا	٩٥	٩٧	٩٥	٩٧	٩٩	١٠٠	٩٩	١٠٠
الصين	٩٥	٩٧	٩٥	٩٧	٩٩	١٠٠	٩٩	١٠٠

- 2005 World Development Indicators, Op. Cit., p. 84-86.

٤- هذا الانهيار فى صرح التعليم فى مصر على كافة مستوياته أدى إلى إهدار أهم ميزة نسبية لمصر فى مجال تصدير القوى العاملة وهى ارتفاع مستوى التعليم والفكر والثقافة عند أى مستوى تعليمى على جميع الدول الناطقة بالعربية. وتبعاً لذلك تم الاعتماد على مجتمعات أخرى غير مصر التى كان لعمالتها الصدارة الأولى فى مجال القوى العاملة، لتحل محلها قوة العمل المغربية والسورية والصومالية والأردنية والتونسية.

٥- لقد فقدت الجامعة والتعليم العالى القدرة على قيادة المجتمع فكرياً وثقافياً، فعلى مستوى طلابها، فلقد هبط مستواهم الفكرى إلى الحضيض، وكذلك مستوى مهاراتهم المهنية كمتخصصين، وانتهى لديهم الشعور بالمسئولية تجاه مجتمعهم، أو حتى تجاه أنفسهم، وهبطت ثقتهم بأنفسهم بالشكل الذى يمنع غالبيتهم من الاعتماد على نفسه، وبالتالى هبطت أجورهم وتعقدت مشاكلهم بالشكل الذى لم يعد يجعل منهم رواد ينظر إليهم العامة وأنصاف المتعلمين والمهتمين باحترام فى مهنهم وتخصصاتهم أو أشخاصهم وذواتهم ، وهو ما أدى بدوره إلى الهبوط الكلى لكفاءة العمل على كافة المستويات. أما على مستوى أساتذة الجامعات، فإن الأمر أصعب، ذلك أن أستاذ الجامعة فى الغالب الأعم لم يعد ذلك الباحث عن العلم عند أخر تطوراته، وليس الفاحص للمجتمع والمتصدى لمشاكله بالإصلاح القائم على العلم والخبرة. لقد اصبح باحثاً عن النقود أكثر من بحثه عن العلم، ولم يعد لديه الوقت الذى يكرثه لمزيد من المعرفة ولحل مشاكل المجتمع ابتداء من هذه المعرفة، بل لم يعد لديه الوقت أو الجهد الذى يمنحه لطلابه فى الجامعات الحكومية ذات الإمكانيات الأفضل، وذات الطلاب الأكثر، وذات المسئولية أمام المجتمع، فمن يقود التطور والتحديث والتقدم. هذا الفراغ فى ريادة مجتمعات يسودها الأمية لابد أن يملأه أنصاف المتعلمين والجهلاء والمدعين للمعرفة بكل مقوماتها وخاصة فى المجال الدينى، ليصبح فكرهم السائد أكبر معوق للتنمية والتطوير والتحديث، إذ أن أفكارهم سوف تكون بعد ما يكون عن الدين الصحيح حيث أن المتخلف والجاهل يفهم دينه بطريقة متخلفة وأكثر جهلاً.

٦- لقد كانت رغبة الدولة المصرية فى توسيع التعليم الجامعى الخاص ليصل إلى الشكل المهلهل الحالى له العديد من الأهداف، أولاً فتح طريق من الطرق المتعددة والتى تم فتحها لتكوين الصفوة من أصحاب الدخول المرتفعة العالية بسرعة، وبالطبع على

وإذا قارنا هذا الوضع الأخير فى مصر كمثال للعالم المتخلف بوضع سابق عليه، فلقد كان الفرد قدراً على القراءة فى فترة سابقة (الخمسينات والستينات)، حيث كان خريجى الجامعة يحصل على دخل ٢٠ جنيه بالإضافة إلى بعض البدلات تبعاً لطبيعة العمل[1]، وكان ثمن الجريدة اليومية قرشاً واحداً[2]، وبالتالى كانت تكلفة الجريدة اليومية بالنسبة لهذه الفئة تمثل ٠,٠١٥% من دخله، بل إذا ما أخذنا الحد الأدنى للأجور الذى كان ٧,٥ جنيه فى الشهر، وتشمل العاملين بلا كفاءة علمية أو عملية، فلقد كانت تكلفة الجريدة اليومية بالنسبة لدخله ٠,٠٤٠%، وكلاهما نسب متدنية من الدخل بالنسبة للنسبة الحالية ١٠%. وهكذا اقتصرت الجريدة والمجلة والكتاب على حفنة قليلة من المثقفين. والعاملين فى مجال العلم فى مصر المضطرين إلى القراءة بحكم وظائفهم، أما الغالبية الساحقة من أفراد الشعب فلا يقرأ. فكيف يمكن ريادة هذا الشعب فكرياً وثقافياً وكيف يمكن تطوير مقوماته الفكرية والحضارية إلى مستوى أعلى.

لم يبق للغالبية الساحقة من أفراد المجتمع من معين للفكر والثقافة إلا الأدوات التالية لأدوات القراءة، وهى السينما والمسرح والتليفزيون والإذاعة. ولقد تصدر التليفزيون هذه الأدوات جميعاً، لانخفاض تكلفته النسبية بالنسبة للأسرة وللأفراد بالمقارنة بتكلفة السينما والمسرح، ولشدة جذبه لحواس الاتصال عند الإنسان، الرؤية والسمع،

١- مع بداية الستينات توجه المجتمع المصرى لبناء المجتمع الاشتراكى وتحدد الحد الأدنى للأجور بمقدار ٧,٥ جنيه شهرياً، وكذلك خريجى التعليم المتوسط بمقدار ١٢ جنيه شهرياً، وخريجى الجامعات ٢٠ جنيه شهرياً. هذا بالإضافة إلى البدلات لكل مجموعة من الأعمال المتناظرة عند كل مستوى من مستويات كفاءة العمل. مثال ذلك حصول المهندس على الراتب الأصلى ٢٠ جنيه بالإضافة إلى بدل المصانع للعاملين فى الصناعة ويتراوح تبعاً لنوع الصناعة من ٨ إلى ١٠ جنيه، ويحصل الطبيب على بدلات للعدوى وغيرها ١٥ جنيه، والمعيدين فى الجامعات ٥ جنيهات... الخ. والجدير بالإشارة إليه أن مستوى الأثمان وهيكل الأسعار كان يسمح لهذا المستوى من الأجور أن يوفر حياة مستقرة وهادئة وعند مستوى رفاهية مقبول دون حرمان، ذلك أن جرام الذهب كان ثمنه يتراوح ما بين خمسون قرشاً إلى ستون قرشاً على الأكثر. أى أن الدخل الثابت دون بدلات كان قادراً على شراء ما يتراوح بين ٣٠-٤٠ جرام ذهب.

٢- كانت الدولة تقوم بدعم الورق اللازم للطباعة، ودعم الكتب المتعددة والكتيبات التى تصدرها منظمات متخصصة مثل الهيئة العامة للكتاب، وكانت هناك سلاسل للمعرفة ابتداء من كتيبات السلسلة العلمية لتى كان ثمن الكتاب منها قرشان، إلى إعلام العالم العربى، ومن الفكر الاشتراكى والسياسى،... الخ، التى لا يتجاوز ثمن أكبر كتاب منها عشرات القروش.

يلاحظ من الجدول تراجع جهود التعليم وانخفاض التوجه إليه فى كل الدول فى الفترة الأخيرة (٢٠٠٢) بالنسبة لما كان عليه (١٩٩٠) وما كان عليه قبل ذلك. فعند مقارنة نسبة القادرين على القراء والكتاب عند النشئ بنفس النسب عند البالغين نجد نسبة القادرين على القراء والكتابة عند البالغين أكبر، وهو ما يعنى أن هؤلاء البالغين عندما كانوا فى مرحلة النشئ كانت نسبة القادرين على القراءة والكتابة أكبر مما هى عليه عند النشئ حالياً. ففى اليمن مثلاً كانت نسبة القادرين على القراء والكتابة ٥٥% عام ١٩٩٠، وهى فى نفس العام بالنسبة للبالغين ٧٤% وهو ما يعنى أن هؤلاء البالغين عندما كانوا فى مرحلة النشئ، أى بإنقاص العمر ١٥ عاماً (أى عام ١٩٧٥) كانت نسبتهم أعلى من ٥٥%. ورغم ارتفاع نسبة القادرين على القراءة والكتابة عام ٢٠٠٢ إلى ٦٩% فإن نسبة القادرين على القراءة والكتابة عند البالغين فى نفس السنة ٨٤%.

وهكذا فإن الأمية التى مازالت موجودة فى العالم المتخلف حتى فى الدول المتخلفة الغنية مثل السعودية تقف عقبة فى إمكانية التطور الفكرى والثقافى باستخدام أفضل الوسائل التى تعتمد على القراءة. وكذلك فإن ارتفاع أثمان وسائل نقل وتطوير الفكر والثقافة المقروءة من ناحية، وانخفاض متوسط الدخول فى الدول المتخلفة انتهى إلى عزوف الغالبية العظمى من أفراد الشعوب المتخلفة عن هذه الأدوات. فإذا كان ثمن الجريدة اليومية فى مصر جنيهاً، وكان هناك ٥٧,٣% من الشعب المصرى تحت خط الفقر (لا يكسب فى اليوم ما يسوى دولاران، أى أحد عشر جنيهاً)، فإن معنى ذلك أن كل فرد من هذه النسبة من المصريين لا يمكنه أن يضحى بعشر دخله للحصول على الجريدة اليومية هذا بافتراض أنهم قادرون على القراءة والكتابة وليسوا أميين. وبطبيعة الحال فسوف تمتنع عليهم الأدوات الأخرى مثل المجلة أو الكتاب. وإذا أضفنا إليهم الشباب من خريجى الجامعات الذى لا يتجاوز متوسط الدخل لكل منهم ثلاثمائة جنيه فى الشهر فإن شراء جريدة يومية بالنسبة له سوف يعادل عشر دخل الشهرى أيضاً، ومن ثم فإنه سوف تمتنع عليه وسائل نقل وتطوير الفكر المقروءة. وهكذا فإن الغالبية العظمى من الشعب المصرى (٧٥% إلى ٨٠%) لا يستخدم الوسائل المقروءة لنقل الفكر والثقافة. وإذا كان ذلك حال المجتمع المصرى، فإن مقولة "شارون" رئيس وزراء إسرائيل عن الشعب العربى تصبح صحيحة، فهو يستخف بكل الشعوب العربية بقوله "الشعب العربى لا يقرأ".

أما فى المنهج الإسلامى، فإن المعتزلة أصحاب المنهج العقلى فى التفكير، جعلوا من التوحيد والعدل جوهر الأخلاق والمدخل إليها. فالتوحيد لدى المعتزلة أهم صفة للذات الإلهية، أما العدل فأهم صفة للفعل الإلهى. فالإنسان من حيث صلته بالله مكلف بتكاليف شرعية أخلاقية لابد أن يقوم بها ويفعلها، وفعل الله سبحانه وتعالى تجاه الإنسان يتسم بالعدل المطلق. فالله تعالى فى أصل التوحيد منفرد بذاته بلا شبيه أو قرين، وفى أصل العدل منفرد بخيريته، ونفى الظلم والانفراد بالخير هو جوهر العمل الأخلاقى. وهكذا فإن العدل مصدر العمل الأخلاقى على الأرض، وفى تعريف "الشهرستانى" للعدل "بأنه ما يقتضيه العقل من الحكمة، وهو إصدار الفعل على وجه الصواب والمصلحة"[1]. وكيف يكون الفعل على وجه الصواب، وما يضمن ان للعقل هذه الحكمة وتوجيه الفعل إلى الصواب؟ الذى يضمن ذلك هو أن العقل يقضى بأن تكون الأفعال فى إطار الشرع وفى إطار أوامر الله تعالى ونواهيه، وبالتالى فى إطار المصلحة المشروعة[2].

١- عبد الكريم الشهرستانى، الملل والنحل، الخانكى، القاهرة، ١٣٢٠ هـ، جـ١، ص٥٢.

٢- فكما أوضحنا سابقاً أن ما يقضى الشرع بأنه حسن ومحقق لمصلحة ليس تحكماً فيه، بل هو كذلك فعلاً حسن ومحقق لمصالح، وما يقضى بأنه قبيح فهو فعلاً كذلك. وقد يقال أن لله أسماء أخرى يمكن أن تعد ذات منحى أخلاقى كالرحمة والرأفة والمغفرة، فلماذا يعد اختيار المعتزلة لصفة العدل أصلاً من أصول دليلهم على اتجاه أخلاقى وفلسفتهم. ألا يعد ذلك نوعاً من التكلف فى التأويل والتعسف فى الاستنباط؟

وهذا حقيقى فلله أسماء كثيرة ذات مغزى أخلاقى فى التعبير عن مدى عنايته بالعالم والإنسان، ولكن صفة العدل تعد فى معظم المذاهب الأخلاقية راس الفضائل من حيث هى صفة للذات أو للنفس من ناحية، ومن حيث العلاقة فهى متعدية إلى الغير من ناحية أخرى.

ويلاحظ أن "افلاطون" جعل العدالة أسمى الفضائل، وقال "أرسطو" من بعده "العدل هو الفضيلة التامة، ولكنه ليس فضلة شخصية لأنه متعد إلى الغير، بل هو أهم الفضائل، فما شروق الشمس ولا غروبها أحق بالاعجاب، ومن ثم أمكن القول كل فضيلة توجد فى طى العدول، وهو فضيلة تامة لأن العدل يمكن أن يحقق العدل فى حق الغير لا لنفسه فلحسب، بل كثير من الناس يستطيعون أن يكونوا فضلاء فى حق أنفسهم، ولكن غير أهل للفضيلة فيما يتعلق بالغير... حيث لا يمكن أن يعتبر العدل مجرد جزء من الفضيلة بل إنه الفضيلة كلها. وأن الظلم الذى هو ضده ليس واحداً من الرذائل بل هو الرذيلة بتمامها. فالفضيلة من حيث كونها متعلقة بالغير فهى العدل، ومن حيث أنها صفة خلقية محضة فهى الفضيلة على اطلاقها.

- دكتور محمد أحمد صبحى، الفلسفة الأخلاقية فى الفكر الإسلامى، مرجع سابق، ص٤٧-٤٨. نقلاً عن :
- The Ethics of Aristotle, (Thomson) Book. V Ch. I, P. 141.
- أنظر فى أثر التوحيد على السلوك العام الخاص للأفراد المرجع التالى :
- دكتور سعيد الخضرى، المذهب الاقتصادى الإسلامى، الأصول المنهجية، الملكية، التوزيع، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦، الفصل الخاص بالتوحيد.

وليس السمع فقط كما فى الإذاعة، التى تحتاج من الأفراد المتابعين لهـا إلـى ضـرورة استدعاء العقل ليقوم بوضع تصور لما "يسمع" حتى يمكن استيعاب ما يقال ويتم التأثر به. والتليفزيون فى العالم المتخلف يؤدى دوراً عظيماً فى تخريب الحياة الفكريـة والثقافيـة وخلق التبعية الفكرية والثقافية للعالم الرأسمالى المتقدم فى الشمال. ويمكن تحديد المهام السلبية التى يقوم بها على النحو التالى :

أولاً : خلق الاغتراب الأخلاقى.

الأخلاق مثل مفاهيم كثيرة لها سلطان عظيم على الإنسان رغم أنه من الصـعب إدراك طبيعتها، مثل الخير، العدالة، الضمير، السعادة، فلا يمكن تحديد الأخلاق فى شـئ، رغم أنها تتسرب إلى كل شئ وتنتشر فيه، ليصبح هذا عملاً أخلاقياً، وهذا عمل أخر غير أخلاقى. ولكن المشكلة الأكثر تعقيداً أن يكون العمل الواحد محل تقدير أخلاقى متنـاقض، فالحرب مثلاً يمكن أن يحكم عليها بأنها عمل أخلاقى، وكذلك الحكم عليها بأنها عمل غير أخلاقى. والنظام الاقتصادى يمكن أن يكون نظاماً أخلاقياً، ويمكن الحكم عليه بأنه نظـام غير أخلاقى، وكذلك النظام السياسى... الخ. ومع ذلك فإن هناك أعمالاً لا يمكـن الحكـم عليها إلا حكماً واحداً بأنها عمل أخلاقى ولا يمكن الاختلاف حول ذلك الحكم، مثـل عمـل لانقاذ طفل فى منزل يحترق، أو عمل لمنع قطار أو حافلة من الانقلاب فى نهر.

وعلى ذلك هل الأخلاق عنصراً ذاتيـاً فرديـاً، أم أنهـا جملـة مـن المعـايير الموضوعية؟ يقرر "أرسطو" أنها ذاتية فردية داخلية، وفى ذلك يقول "إن الفرد الأخلاقـى يتصف قبل كل شئ بكونه لا يرتضى بتيار الحياة العفوى، بل يسـعى لاخضـاع نشـاطه لنفسه، وهو ينظم أهداف نشاطه بصورة مسلسلة مرتبة، مخضعاً إياها فى أخر المطـاف للخير الأعلى الذى هو هدف أهدافه جميعاً. إن الخير الأعلى هو الغبطـة، ولـذا يكـون السعادة الخاصة، والكمال الخاص، هو ما يفعم الفرد كلياً.

أما المنهج الرواقى والابيقورى (نسبة إلى ابيقور)، والتنويرى المسيحى، فلقـد اتفقوا على جعل مقاييس الخير والشر والتفرقة بينهما تخرج إلى ما وراء حدود الإنسان، فهم يفهمون الأخلاق على أنها قوانين ومعايير تضفى على السلوك البشرى معنى قيماً.

سلوكا معينا فى ظل كل الظروف وكل الأحوال.

ومثال لهذه القواعد الأخلاقية، رعاية الآباء لحقوق الأبناء، بر الأبناء بالآباء، احترام الصغير للكبير، رفق الأصحاء بالمرضى والضعفاء، شمول الأمومة بالرعاية واحترام المرأة، الصدق، الأمانة، الإخلاص، الوفاء، سيادة الأخوة والمساواة بين الناس، منع استغلال الإنسان للإنسان بأى طريقة ولأى سبب، الكرم، الشهامة، الايثار، الفداء، الجهاد فى سبيل الحق، الصبر، المودة، التواضع، التراحم (صلة الرحم)، التعاطف، اصلاح ذات البين، الحفاظ على الأسرة، حظر العلاقات الجنسية داخل إطار الأسرة، الوطنية والحفاظ على الذات الاجتماعية... الخ. هذه القواعد الأخلاقية تشكل الخلفية العامة الضرورية لبناء أى مجتمع صحيح، إنها الكنز الذهبى للثقافة الأخلاقية التى تخلق السعادة البشرية لجميع أفراد المجتمع عند أى مستوى من الوفرة الاقتصادية.

هذه القيم الأخلاقية يتفق عليها الجميع ولا خلاف عليها من الكافة وذلك فى حالة النظر إليها كقيم مجردة، أما عندما تكون محلاً للتطبيق العملى فإن الاختلافات فى فهمها وتفسيرا ووضع حدود عملها يتكاثف، وتظهر هذه الاختلافات فى الفهم والتفسير ووضع الحدود ابتداء من اختلاف المصالح والأهواء للفئات والطبقات المسيطرة فى المجتمع على مصالح الغالبية من أفراد المجتمع من العامة. ومن هنا نجد نوعين من التفسير ووضع الحدود لتطبيق هذه القيم الأخلاقية. النوع الأول، وهو الاجتهاد الذى وضعه فقهاء المسلمين ووضعوا شروطاً ونظاماً معرفياً للاجتهاد وضع أصوله إمام المعرفة الإسلامية الإمام على ابن أبى طالب رضى الله عنه فى أصول الفقه، أى استنباط الأحكام من أدلتها الشرعية القرآن الكريم والسنة الشريفة، وأكمل هذا العمل بتوسع ليصبح أحد علوم أصول الدين الإمام الشافعى رحمه الله. والاجتهاد يقوم على استخدام العقل فى استنباط الأحكام القيمية من أدلتها الشرعية، وهو تفسر للقواعد الأخلاقية ووضع حدود تطبيقها بطريقة موضوعية لتحقيق المصالح العامة لكافة أفراد المجتمع مسلمين وغير مسلمين (أهل الذمة)، وليس لتحقيق مصالح فئوية أو طبقية. أما النوع الثانى، فهو الاجتهاد فى تفسير القيم الأخلاقية تفسيراً طبقياً فئوياً، وهو تفسير انتقائى يراعى تحقيق مصالح طبقات معينة أو فئات معنية مسيطرة على المجتمع، ويحدث ذلك عندما تعمد هذه الطبقة المسيطرة إلى تصوير مصلحتها بصورة المصلحة العامة.

وعلى ذلك فإن الأخلاق عن المسلمين ظاهرة موضوعية خارج الفرد والأفراد إذ هى أوامر ونواهى صادرة عن الإرادة الإلهية بما يحقق مصالحهم الخبرة وإبعادهم عن الموبقات الشريرة المهلكة، ومن ثم فإنها تنظم للعلاقات الفعلية الواجبة بين الأفراد من أجل تحقيق المصالح. وبذلك تصبح الأخلاق نوعاً من السلوك الاجتماعى، ورسم للحدود بين المسموح به وغير المسموح به، وكذلك تصبح نوعاً من ثقافة المجتمع الأخلاقية (آداب المجتمع). إلا أن المصالح التى تتحقق من خلال علاقات الناس بعضها ببعض، تختلف المصالح باختلاف البيئات الاجتماعية والظروف التاريخية، وسيادة أنشطة اقتصادية دون أنشطة أخرى، ومن ثم فإن هذه الاختلافات يمكن أن تؤثر فى القيم الأخلاقية. وبحديث أعم فإن المجتمعات فى تطورها تبعاً لتطور أنشطتها الاقتصادية تحتاج إلى تطوير القواعد الأخلاقية لكى يمكن تحقيق المصالح بيسر دون إهدار، وفى ظل التوافق بين الناس وليس فى ظل الصراع بينهم.

ولكن كيف يمكن تحقيق تطوير القواعد الأخلاقية، وهى عبارة عن أوامر ونواهى صادرة من الإرادية الإلهية؟ وبطبيعة الواقع فإن هذا التطوير سوف يقع على عاتق الإنسان بعد انتهاء الوحى واحتجاب الخطاب الإلهى. وبذلك نعود إلى عكس ما سبق تقريره، أى إلى جعل الإنسان مصدراً للقواعد الأخلاقية، ومسئولاً عن تطويرها بما يستوعب مستجدات الزمان وتطور الأنشطة الاقتصادية وتطور العلاقات الاجتماعية تبعاً للتطور الاقتصادى. ونسارع إلى القول والتحذير من أخذ هذا التحليل على أنه تبرير للتعددية الأخلاقية، أو النسبية الأخلاقية كما هى فى مذاهب الفلسفة الوضعية. ولذلك فإن الأمر يحتاج إلى مزيد من التفصيل.

هناك القيم والقواعد الأخلاقية الكلية العامة الى تصدر فى شكل قواعد للسلوك المجرد، والتى تضبط السلوك الكلى العام للأفراد، والتى لابد من وجودها لضمان استمرار المساكنة البشرية، وضمان اجتماع الناس فى مجتمعات يسودها الود والوئام ويمتنع عليها الصراع والخصام. وهذه القواعد عامة شاملة لا تنحاز لفئة أو لطبقة دون أخرى، ولا تتوافق مع طريقة إنتاج دون أخرى، ولا مع نشاط اقتصادى دون نشاط اقتصادى، ولا لفترة تاريخية دون أخرى، فهى تتسم بالعمومية والشمولية. وتلك القواعد هى الأوامر والنواهى الملزمة التى تتجاوز الإنسان ولا تصدر إلا من خارجه. إنها تصدر من الإرادة الإلهية. وهذه القواعد الأخلاقية هى التى تملى على الإنسان ضرورة أن يسلك

والاسفاف لا تخاطب إلا الغرائز الجنسية. أما دفع الأجيال إلى العنف فالحديث عنه سوف يطول وتتولاه الأفلام الأجنبية بكل عناية، بحيث تزداد قيمة الفيلم ويزيد الاقبال عليه بقدر العنف الذى يستوعب كل مشاهده. وتهاجم المسلسلات قيمة الصبر والمثابرة واكتساب الخبرات المؤهلة لدخول أعلى ولأوضاع وظيفية أسمى ابتداء من الكفاءة المتزايدة، لتهدر هذه القيمة ويحل محلها اساليب هابطة للتسلق الاجتماعى دون كفاءة (مثل مسلسل على بك مظهر). وتتسابق القنوات الفضائية لتعلم الأجيال المضاربة والمقامرة للحصول على طفرة فى الدخل دون أى كفاءة أو أى محاولة لزيادة الكفاءة الإنتاجية على أى مستوى، بالمساهمة فى برامج إجابة الأسئلة تليفونياً للحصول على المليون (برنامج اربح المليون). وتلهث وراء أوعية ادخارية لا تعطى معدل فائدة، ولكن تمنح جوائز يانصيب بمئات الآلاف حتى المليون، رغم مخالفتها الواضحة جميعاً للقيم الكلية العامة الإسلامية، وتدفع الأفراد إلى الانصراف عن بذل الجهد وزيادة الكفاءة الإنتاجية كطريق أساسى لتحقيق الزيادة فى الدخل والثروة.

ويتميز الإعلام برفع قيمة الاستهلاك ليس لاشباع الحاجات المادية والثقافية، ولكن الاستهلاك من أجل الاستهلاك، لتصبح هناك قيمة عليا لمجتمع الفقراء هى قيمة الاستهلاك. وتظهر المنازل ذات الأثاث والرياش الفاخر، إلى جانب الفيلات ذات حمامات السباحة كأنها هى المسكن العادى فى مصر. ويقدم التليفزيون طريقة عمل وجبات الطعام فيعرض وجبات استفزازية متجاهلاً واقع غالبية الشعب الذى سقط تحت خط الفقر ولا يكسب أكثر من نصف سكانه دولارين فى اليوم. وتنهار قيمة الادخار وترشيد الاستهلاك، بل يزيد الاستهلاك على حجم الدخل المتاح اعتماداً على المستقبل من خلال الشراء بالتقسيط، وهو مخالف للقيم الإسلامية، سواء من ناحية ضرورة الادخار لكل مهما انخفض الدخل، أومن ناحية النهى عن الاستدانة، فالدين هم بالليل ومزلة بالنهار.

وهكذا يقع الإنسان فى تناقض أخلاقى بين ما يقدمه الإعلام من مقومات وسلوكيات تحض على نوع من القيم الاخلاقية التى تخالف تماماً القيم الكلية العامة الإسلامية، هذا التناقض والصراع الداخلى للافراد لابد أن يحسم إلى أحد اتجاهى القيم، ودائماً ما يكون الحسم فى صالح القيم الهابطة المبتذلة التى يقدمها الإعلام إلى الغالبية من أفراد المجتمع وخاصة من الشباب، إلا أن هذا الحسم لا يكتمل تماماً، حيث مازالت القيم الكلية العامة الإسلامية موجودة عند البعض وإن قل تعداده، ومازالت أيضاً موجودة

وهكذا يحدث ازدواج للمعايير والقيم الأخلاقية بما يحدث تفاوتاً فى السلوك الأخلاقى للشعب الواحد. البعض يتبع القيم الكلية العامة ويقبل تفسيرها تفسيراً موضوعياً على النحو الأول الذى يقدمه الاجتهاد الأصيل القائم على الأصول الشرعية. والبعض الاخر يقبل النوع الثانى من التفسيرات الفئوية الطبقية المتجاوزة للقواعد الشرعية عادة. وتنشأ فئات أخرى من الذين قبلوا التفسير الموضوعى لتنتكس إلى القواعد الكلية العامة الأصلية فى القرآن والسنة دون غيرها خوفاً من انزلاق من التفسير الموضوعى إلى التفسير الفئوى والطبقى، وتصبح أكثر تشدداً فى علاقاتها مع الآخرين، وكأنما أحوال المجتمع لم تتغير منذ نزول الوحى حتى الآن. وهكذا لا يحدث ازدواج للقيم والقواعد الأخلاقية، بل يحدث تثليث لها، وربما تربيع وأكثر.

وتتولى أجهزة نقل الفكر والثقافة غير المقروءة. التليفزيون والسينما والمسرح ازكاء التفسير الفئوى الطبقى للقواعد الأخلاقية الكلية العامة، لتصبح مروجة وداعمة وناشرة للقواعد الأخلاقية السائدة فى الطبقة المسيطرة على المجتمع المحققة لمصالحها لتصبح هى القواعد العامة للسلوك العام. فنجد الكذب المرفوض بشكل مطلق، أصبح له أنواع، منها المقبول الذى يمكن أن يحقق المصالح، ونجد القواعد التى تسمح باستغلال الإنسان للإنسان مبررة، مثل تبرير كل أنواع الاقتصاد الريعى (النقدى والعقارى والوظيفى)، وهى من أهم سمات الاقتصاد المتخلف، إلا أنه محققاً لمصالح الطبقات المالكة والقوية. فى مواجهة الطبقات غير المالكة والضعيفة. ونجد مقدمات العلاقات الجنسية ماثلة أمام الناس وكأنما أصبح مسموحاً بها، وبما بعدها، خارج إطار الأسرة. فالمرأة أو الفتاة يعرضها التليفزيون بمسلسلاته الهابطة ساعية إلى الرجل فى خلوة منزله كأنه شئ عادى وكأنما لا تعترض عليه أى من القيم الأخلاقية الكلية العامة فى المجتمع المسلم، بل تدفع إليه. والابتذال فى الملبس والقول والفعل للمرأة والرجل على السواء أمام عيون المشاهدين كأنه شئ عصرى لابد من الاقتداء به، يتوافق مع حرية الإنسان الطبيعية. والديمقراطية وحرية التفكير يضعها الإعلام المتخلف فى الصورة التى تقضى على احترام الكبار، ابتداء من الوالدين إلى الأكبر علماً والأكبر سناً والأكبر خبرة، وهو ما يقضى على تواصل الأجيال، ويضعف نقل الخبرات والعلم والمعرفة من جيل إلى جيل تال. فتوضح المسرحيات للأجيال الجديدة كيفية الخروج على النظام العام والخاص وإهانة الكبار (مثل مسرحية مدرسة المشاغبين)، وتنقل التفاهة والهبوط الأخلاقى فى عروض غاية الرقاعة

إلى استخدام العقل أكثر من اتباع الغرائز فى سلوكهم العام والخاص. مثال ذلك إذا ما كنا بصدد المرور وتوفير سيولة الحركة المرورية للسيارات والتخلص من التزاحم والاختناقات(١)، فإن يمكن أن يساهم فى حلها اقناع الأفراد عقلياً بأن مصلحته الذاتية تتحقق بالتمسك بقواعد المرور. فالسير عكس قواعد المرور يعرض الغير إلى الخطر ويعطل من المرور، وهو يصيب فاعله بنفس الضرر حينما تتعقد الأمور ويطول الانتظار لفك الاشتباك. ويمكن أيضاً اقناعه عقلياً عندما تستدعى قوة إيمانه الدينية الأخلاقية، فى أن أدنى مقومات الإيمان بالله هى إماطة الأذى عن الطريق(٢)، أى إزالة الأذى عن الغير فى الطريق، وبالتالى فإن من يؤذى الآخرين بمزاحمة مخالفة لقواعد المرور أياً كان نوعها عديم الإيمان. وأيضاً تركيزه بأن إماطة الأذى عن الطريق صدقة، ومن ثم فن من يتسبب فى الأذى بمخالفة قواعد المرور آثم أمام الله سبحانه وتعالى، وكذلك فإن السير بسرعة إنما هو اتباع للطبيعة الحيوانية فى الإنسان، فقد خلق عجولا، ويجب عليه أن يغالب غريزته الحيوانية بالصبر والإناة فلا يكون عجولاً مسرعاً وفى صبره هذا ثواب، وهو السلوك الممتدح دائماً من الله تعالى والذى وعد بمكافأة من يقوم به من الصابرين.

إلا أن أدوات الإعلام المرئية المسموعة تقوم على التسلية وامتصاص وقت المشاهد فيما لا يغنى عقله، ولا يغنى قلبه، فنادراً ما يكون هناك حوار عقلى أو حوار أخلاقى يغنى الأفراد فكرياً، هذا باستثناء ما لا يزيد عن ساعة من أربع وعشرين للإرسال الإعلامى يتولاها بعض رجال الدين الإعلاميين، وليس رجال الدين المفكرين والمبدعين، وهو ما يجعل عقول المشاهدين فارغة من المعرفة فى أى مجال مع ضياع الوقت. وعلى الجانب الأخر انتهت الرومانسية الاخلاقية الرفيعة لتحل محلها أنواع من الحب الرخيص ضمن صياغات هابطة وتافهة لمسلسلات أو مسرحيات، أو أغانى أكثر هبوطاً مشفوعة

١- انتهت دراسة للأمم المتحدة إلى أن تكاليف اختناقات المرور وازدحام الطرق وصلت إلى ٧٠ مليون دولار سنوياً فى بانكوك- ومما يجدر الإشارة إليه أن منطقة مثل ميدان رمسيس (باب الحديد) فى وسط القاهرة تشهد على تراجع النظام العام فى مصر وتخلفه عما كان عليه نصف قرن على الأقل، فهذه المنطقة تشهد فوضى مرورية غير متصورة لأى عقل، ولا تستطيع أن تأمن على حياتك أثناء مرورك منها إلى أى مكان.

٢- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، الإيمان بضع وسبعون، أو بضع وستون شعبة، أفضلها (أعلاها) قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياة شعبة من الإيمان.
- صحيح مسلم، الجزء الثانى، ص٦.

ينادى بها فى المساجد والكنائس، ومن ثم يعيش الإنسان فى العالم المتخلف حالة من الاغتراب عن ذاته الأخلاقية الأصيلة عند المنفلتين منها وراء أجهزة الإعلام، بينما يعيش الشق الأخر من القلة التى لا تتبع ما تقدمه وسائل الإعلام حالة الاغتراب الاجتماعى، وكأنما هو من مجتمع أخر. وهذه الحالة الأخيرة قد تدفع أصحابها إلى الدفاع الذاتى فى مواجهة المجتمع عن طريق الإعلاء والتعالى عليه، وتكون النتيجة هى التشدد فى التمسك بالقيم الكلية العامة الأصلية إلى حد التطرف والانعزال عن المجتمع، واعتبار كل من فيه من الخاطئين إن لم يكن من الكفرة. وهكذا تقضى أجهزة الإعلام على التجانس الفكرى والقيمى وتهدم توحد المقومات الفكرية والقيم الثقافية الحاكمة للسلوك الاجتماعى، ومن ثم تحول الأفراد فى المجتمع إلى أناس مغتربين تماماً، إما أكثر انطلاقاً من القيم الكلية العامة لدرجة التسيب والفوضى، أو أكثر التزاماً وتشدداً بهذه القيم لدرجة التزمت والجمود. ومن ثم لم يكن عجيباً أن تنتهى المجتمعات المتخلفة الإسلامية مع سيادة هذا المنتج الإعلامى التخريبى إلى الجفاء العام، ونضوب المحبة العامة والأخوة العامة، وسيادة الخشونة العامة فى المعاملات وتبادل عدم الثقة[1]، واختفاء الحلم والشهامة ليحل محلهما التجهم، والنذالة، وليصبح الشعب شيعاً ممزقة أفراداً وجماعات تسودها سلوكيات القطيع، وهو ما يسهل على الفئة المسيطرة أو الطبقة الحاكمة قيادة هذه الشعوب إلى ما هو ضد مصالحها بسهولة، وأن تدفعها إلى موارد هلاكها دون عناء يذكر، تحقيقاً للمصالح العليا لهذه الطبقة وهذه الفئات.

<u>ثانياً : خلق التفاهة والاسفاف والتشرد الفكرى :</u>

لعله من الثابت أو الوظيفة الأساسية للإعلام المرئى والمسموع فى الدول التى تزيد فيها معدلات الأمية وتقل فيها نسبة المتعلمين مثل مصر وجميع الدول المتخلفة، أن يقوم الإعلام بمخاطبة العقول، وأن يملأ هذه العقول الفارغة بمعلومات علمية، وأن ينقلهم

---

١ – من مساخر الإعلام فى شهر العبادة والخشوع شهر رمضان أن يكون هناك برنامجاً بعد الافطار مباشرة حتى لا يفلت منه مشاهد، يقوم بتعليم قواعد الرزالة والسخافة والافتئات على حقوق الآخرين والاستخفاف بقيمهم الذاتية، وإيذائهم بدنياً ومعنوياً، وذلك باستخدام أساليب منحطة تعتمد على الكذب والتدليس والمراءاة، وتجعل من الأفراد أياً كان مستواهم ووصفهم الاجتماعى مسخة ومضحكة للآخرين بطرق مبتذلة سافلة، وهو برامج "الكاميرا الخفية" والذى ولد ما هو أضل وألعن "دوبه سات" العجيب أن الأساليب الهابطة التى يستخدمها البرنامجين أصبحت محل تقليد للشباب فى شوارع المدن.

بمشاهد خليعة لراقصات تتبارى فى إظهار مواطن الإغراء الجنسى من جسدها، وتقدمها فى حركات مخجلة هى نفس حركات مقدمات المواقعة الجنسية.

وفى هذا المناخ الإعلامى لا تتكون فى العقول إلا التفاهة والاسفاف، وأى محاولة للهرب من الإعلام المصرى، يجد أكثر من مائة قناة فضائية على نفس وتيرة الإعلام المصرى وأكثر اسفافاً وهبوطاً عن البعض منها، باستثناء قناة القرآن الكريم، التى كانت هى الأخرى يمكنها أن تكون منارة علمية أخلاقية سلوكية إذا ما قامت بتقديم تفسير عصرى للقرآن الكريم يتناول مشاكل العصر ويضع حلولاً لها، إلا أنها لم تفعل وظل كل ما تقدمه فى إطار تقليدى لسامعى القرآن الذين يطربون لأصوات قراء دون أصوات قراء آخرين وتقديم أحاديث فكرة لا تمت للواقع ولا تتصدى لمشاكله الكلية المتفاقمة. وهكذا اتفقت كل وسائل الإعلام المرئية على تغييب العقل عن الشعوب المتخلفة، ولتحتفظ العقول بسمة عامة واحدة هى السطحية والتفاهة والهبوط الفكرى إلى الإسفاف.

والفاحص بدقة للإعلام المنظور فى المنطقة العربية كمثال للإعلام فى العالم المتخلف، لا نجد له أى مخاطبة واعية مدروسة لتوجيه عقل المشاهد أو اغناؤه الفكرى، ولا تجد تحليلاً علمياً لأى من المشاكل الخانقة والتحديات العاصفة بالمنطقة العربية ولا تجد تسبيباً مقنعاً لما يجرى فى هذه المنطقة، رغم أن الأحداث التى تمر بهذه المنطقة كان لابد لها أن تهز كيان الإنسان المصرى هزاً عنيفاً عقلياً ووجدانياً. فالقتل والإبادة الجماعية فى فلسطين كأنها أحداث تعودنا عليها، كأنه شجار بين مجموعات من الصبيان من الأحداث دائماً ما يحدث فى الحى المجاور لنا، والاستعمار متعدد الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة للعراق وتحويل الحرب بين المقاومة العراقية والقوات الغازية إلى الحرب بين العراقيين والعراقيين، وسرقة الموارد النفطية العراقية عياناً بياناً ومحاولات وتقسيم العراق عرقياً وجغرافياً ووضع أسس الصراع ليستمر الصراع ولتتحول العراق إلى ثلاث كيانات دولية منفصلة مستقبلاً، ما هو إلا تسوية لمشكلة سابقة نتيجة قبول العراق لحكم استبدادى هو حكم صدام حسين الذى انتهى، وهى مشكلة كأى مشكلة فى طريقها للحل. والافتئات على نظم الحكم العربية والتدخل فى كل صغيرة وكبيرة لمصلحة الولايات المتحدة ودول الشمال، شئ طبيعى لابد من التسليم به حتى لا نخسر مصالحنا المستقبلية، أو نتعرض لما هو حادث فى العراق أو حدث فى أفغانستان. فالإنسان العربى المتابع للقنوات الفضائية العربية يجد نفسه داخل دوامة من الأعاصير المتعددة الاتجاهات تعدداً يفقده

القدرة على فهم حقيقة ما يجرى وسببه والهدف منه على المدى القريب والمدى البعيد، ولا يترك فكره إلا مشرداً مبعثراً بين هذا التعدد العظيم الذى لا يهدف إلى شئ إلا هذا التشرد والتمزق الفكرى، فهو عبارة عن اغراق إعلامى لفكر المشاهد يفقده القدرة على تكوين رأى يتسق مع رأى الآخرين، ومن ثم يفقده القدرة على اتخاذ أى موقف خاص او عام يتفق مع مواقف الآخرين، وبالتالى تمر الأحداث الجسام دون أى رد فعل من الشعوب العربية التى سلبتها أجهزة الإعلام قدرتها على التفكير الصحيح وتكوين رأى عام مستنير حول ما يجرى حولها، واتخاذ موقف يحمى غدها المهدد بالضياع، أو على الأقل المهدد بمزيد من الشقاء، وكأنما هذه الأحداث ليست مرتبطة بالمستقبل العربى، بل هى أحداث مثل أحداث ألف ليلة وليلة، أحداث عجيبة ومثيرة، ولكنها مسلية وشاغلة لوقت.

وهكذا يعدم الإعلام المرئى المسموع الإنسان القدرة على التفكير المنطقى الصحيح الذى يقوم على التقييم العقلى، ومن ثم تنعدم القدرة عند هذا الإنسان على تكوين رأى فيما يجرى حوله وطنياً وعالمياً، وبالتالى لا يستطيع أن يقرر شيئاً أو يتخذ قراراً صحيحاً أو حتى خاطئاً، ويصبح كالريشة فى مهب الريح. وهذه الريح التى سوف توجه هذه الأفراد وهذه الشعوب فى هذه الحالة هى التوجهات والسياسات القادمة من العالم الخارجى لتقرر مسار المجتمع فى كافة المجالات إلى تحقيق مصالح مصدرى القرارات، وهو العالم الخارجى، سواء كان إصدار القرارات من القوى الخارجية مباشرة (مثال تصريحات وتلميحات وتوجيهات كونداليزا رايس)، أو من القيادات الوطنية الكمبرادورية داخل مجتمعات العالم المتخلف، لتؤدى إلى مزيد من التخلف لأنها ليست فى مصلحة الشعوب. وهكذا يتمكن العالم الخارجى من إدارة المجتمعات المتخلفة من بعد ويحقق مصالحه تماماً، وكأنما هو لا يسعى حثيثاً إليها، إنها إدارة للمجتمعات المتخلفة باستخدام الريموت كنترول إذا صح التعبير، أو إدارة من خلال الفئات الكمبرادورية تجاه مزيد من الضياع والتخلف.

معدل التراكم الرأسمالي. ونفس الحال بالنسبة للجزائر من بداية العقد السابع من القرن العشرين، وكذلك العراق، وهي الدول التي كان معولاً عليها أن تقود التطور التكنولوجي والتراكم الرأسمالي منذ أوائل الستينات من القرن العشرين.

يجدر الإشارة إلى أن الحديث عن القدرة على بناء التراكم الرأسمالي إنما يعني الحديث عن القدرة الذاتية للدولة أو المجتمع على بناء هذا التراكم الرأسمالي، أي تحقيق التراكم الرأسمالي بالاعتماد على الذات. وبالتالي فإن بناء رأس المال الأجنبي للمشروعات الإنتاجية داخل أي دولة أخرى، أي الاعتماد على الفائض الاقتصادي لمجتمعات أخرى خارجية لا يعتبر بناء للتراكم الرأسمالي بالمعنى الذي نقصده، وكذلك الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة المملوكة للغير لا يعتبر توفيراً للشرط الثاني من القدرة على التراكم الرأسمالي. ولكن المقصود بالقدرة على التراكم الرأسمالي، هو قدرة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي السائد في مجتمع على توفير وتعبئة الفائض الاقتصادي الوطني، وكذلك توفير القدرة على تطوير التكنولوجيا الوطنية، وتوجيهها إلى بناء التراكم الرأسمالي الوطني. وهذه القدرة على التراكم الرأسمالي الوطني هي التي تتم في مواجهتها سياسات التدمير كي لا يصل أي مجتمع في العالم الثالث المتخلف في الجنوب إلى هذه المرحلة الى تحققت لكل دول العالم المتقدم في الشمال (دول المركز).

وتبعاً لشرطي تحقيق التراكم الرأسمالي وهما تحقيق التنظيم الاجتماعي القادر على توفير وتعبئة الفائض الاقتصادي، والقدرة على التطوير التكنولوجي، ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، ويتناول المبحث الأول تدمير قدرة المجتمع على تعبئة الفائض الاقتصادي، ويتناول المبحث الثاني، تدمير قدرة المجتمع على التطوير التكنولوجي.

الفصل السادس عشر. سياسة تدمير القدرة على التراكم الرأسمالى

كما لاحظنا من سمات العالم المتقدم السابق عرضها، قدرته الدائمة علــى بنــاء التراكم الرأسمالى، بل لعل وجدان العالم المتقدم وكامل عقله كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً لم ينفك فى أى لحظة حتى الآن بالتراكم الرأسمالى، ومنذ اللحظة الأولى لبدء تحول دولة من الزراعة الصافية إلى الصناعة الصافية دولة وراء أخرى سواء فى العالم الأول، أو العالم الثانى من بعده، كان جهد كل دولة وكل سياساتها تعمل جميعا فى اتجاه زيادة معدل نمــو التراكم الرأسمالى، سواء على مستوى التراكم الرأسمالى المادى، أو مســتوى التــراكم الرأسمالى الإنسانى. والتراكم الرأسمالى ما هو إلا زيادة الطاقة الإنتاجية علــى مســتوى المجتمع، أى زيادة رأس المال الإنتاجى فى شكل أراضى جديدة صالحة للإنتاج الزراعــى والحيوانى، وآلات ومعدات الإنتاج فى أى مجال من مجالات الإنتــاج، أو مجــال تقــديم الخدمات، وكذلك زيادة رأس المال الإنسانى، أى خلق إنسان جديد دائماً ذو مستوى معرفة وتعليم أسمى، وذو مهارات وقدرات إنتاجية أعلى، وذو قدرة على التطور الدائم المعرفى والإنتاجى.

من الشائع أن التراكم الرأسمالى يعتمد على توافر عاملين أساسيين معاً، أولهما، وجود الفائض الاقتصادى، وثانيهما، وجود القدرة على التطوير التكنولوجى. إلا أن الواقع أنه قد يحدث توافر لكلاهما معاً ومع ذلك لا يتحقق التراكم الرأســمالى، **ذلـك أن التراكم الرأسمالى يحتاج إلى تنظيم اجتماعى معين يحقق كلاً مـن الفائض الاقتصـادى، وكـذلك يحقق القدرة على التطوير التكنولوجى ويدفع كلاهما لبناء التراكم الرأسمالى**. فكثير من الدول المتخلفة استطاعت أن تحقق توافر كلا العاملين فى مرحلة تاريخية معينة ومع ذلك لم تستطع أن تحقق زيادة فى معدل التراكم الرأسمالى فى ظل هذه الفترة التاريخية. مثال ذلك مصر ابتداء من منتصف العقد السادس من القرن العشرين، استطاعت أن تحقق قدراً من الفائض الاقتصادى وأن تحقق شروط القدرة على التطور التكنولوجى، إلا أنهــا لــم تستطع أن تحقق الزيادة فى معدل التراكم الرأسمالى، هذا إن لم يكن قد حدث تراجع فــى

التى يمر بها العالم المتخلف. وكذلك عدم تسهيل عملية الاستهلاك الحالى على حساب الدخل المستقبلى من خلال البيع بالتقسيط. وعملية ضبط الاستهلاك تبعاً لمعايير معينة ومعدلات محددة للاستهلاك يخدم فى ترشيد السلوك الاستهلاكى للأفراد والمنظمات، مثل المعدلات الاسترشادية لاستهلاك الطاقة الكهربائية، أو لاستهلاك المياه، أو لاستهلاك الوقود، أو لاستهلاك الورق، أو استهلاك الخدمة التليفونية، على مستوى الأسر أو المنظمات، إنما يرشد الأسرة والمنظمات إلى مجالات التوفير وترشيد الاستهلاك، وينبه الأسرة والمنظمة إلى التجاوزات التى تقوم بها فى مجال استهلاك الخدمات.

<u>الفائض الاقتصادى المخطط</u>. وهو الفائض الذى يتحقق نتيجة ترشيد عملية الإنتاج الاجتماعى. وهذا الفائض يتميز بالجمع بين ما يحققه ترشيد الاستهلاك إلى جانب ما يحققه ترشيد الانتاج من فائض. وترشيد عملية الإنتاج الاجتماعى تبدأ بتخصيص الموارد تبعاً للاستخدامات بحيث ينتفى تخصيص موارد لعمليات إنتاج يقل عليها الطلب بالنسبة للعرض، أو يتباطئ لأكثر من دورة إنتاجية، بما يخلق فائض إنتاج يتم خلق الطلب عليه من خلال الأساليب التسويقية والحملات الإعلانية، التى هى فى حد ذاتها تبديداً للموارد لخلق طلب غير موجود أصلاً. هذا بالنسبة للسلع الاستهلاكية، أما بالنسبة للسلع الإنتاجية ومستلزمات الإنتاج، فإن الأمر يقتضى توفير السلع الإنتاجية لكافة القطاعات الإنتاجية بالقدر والنوعية المطلوبة وفى الزمن المناسب لعمليات الإنتاج، ونظراً للاعتماد المتبدل بين القطاعات الإنتاجية، سواء بالنسبة لأدوات وآلات الإنتاج أو لمستلزمات الإنتاج، حيث المنتج فى قطاع دائماً ما يكون مستلزمات إنتاج لقطاع أخر، وقد يكون إنتاج القطاع الأخير من مستلزمات إنتاج القطاع الإنتاجى الأول فى نفس الوقت، أو من مستلزمات قطاع إنتاجى ثالث. وبالتالى فإن توسيع الإنتاج فى القطاع الأول يستلزم توسيع الطاقة الإنتاجية للقطاع الثانى، بينما لا يمكن توسيع إنتاج القطاع الأول إلا إذا حصل على مزيد من إنتاج القطاع الثانى، وبالتالى فإنه لضبط مستويات الإنتاج فى كلا القطاعين لابد من تخطيط الإنتاج فى كلا القطاعين معاً، وذلك ضماناً لعدم اهدار طاقة أى من القطاعين سواء بالزيادة فى الإنتاج التى لا تستوعبها طاقة القطاع الثانى، أو نقص الإنتاج فى القطاع الأول بما يجعل القطاع الثانى لا يعمل بكامل طاقته الإنتاجية. مثال ذلك الزيادة فى إنتاج القطن يحتاج إلى توسيع طاقة صناعة غزل ونسيج القطن (بصرف النظر عن الصادرات من القطن)، والزيادة فى إنتاج القطن تحتاج إلى زيادة المخصبات والمبيدات

المبحث الأول. تدمير قدرة المجتمع على تعبئة الفائض الاقتصادى

الفائض الاقتصادى هو الجزء الباقى من الدخل القومى بعد تحقق الاستهلاك القومى. فالدخل القومى كما هو معروف ينقسم إلى قسمان الاستهلاك القومى والادخار القومى. وعلى ذلك فالادخار القومى هو الفائض الاقتصادى معبراً عنه بالنقود. ومن البديهى أن زيادة الاستهلاك القومى تؤثر على الادخار القومى بالانخفاض والعكس صحيح، فإن انخفاض الاستهلاك القومى يؤدى إلى زيادة الادخار القومى. والفائض الاقتصادى تناوله "بول باران" فى كتابه عن الاقتصاد السياسى للنمو، فقرر أنه هناك ثلاث مستويات ممكنة للفائض الاقتصادى يستطيع أى مجتمع أن يحقق أى منهم، وهم الفائض الاقتصادى الفعلى والفائض الاقتصادى المرشد، والفاض الاقتصادى المخطط.

<u>الفائض الاقتصادى الفعلى</u>. وهو الفائض الذى يتحقق فى الواقع، أى الكائن والموجود، والذى يتحقق تلقائياً أو عشوائياً، دون أى تدخل من السلطات الاقتصادية للدولة أو اتخاذ أى إجراءات للتأثير على المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على حجم الفائض الاقتصادى بالزيادة، وغالباً ما يتحدد الفائض الاقتصادى بذلك الفائض الفعلى فى الاقتصاديات التى تأخذ بالليبرالية وتفضل أن يتم تخصيص الموارد من خلال قوى السوق، ويظهر بوضوح فى الاقتصاديات الليبرالية (الرأسمالية) المتخلفة.

<u>الفائض الاقتصادى المرشد</u>. وهو الفاض الاقتصادى المتحقق بعد ترشيد الاستهلاك، أى بعد أن يتم منع الاستهلاك الطائش والترفى الذى لا يضيف لمستهلكه إلا الاستمتاع بإعلان القدرة على الاستهلاك، كما فى حفلات الزواج وأعياد الميلاد التى ينفق عليها ليس عشرات الآلاف، بل مئات الآلاف من الجنيهات. و استهلاك سلع لا تضيف للمستهلك خدمات جوهرية يدفع ثمناً لها بآلاف الجنيهات، مثل السيارات الحديثة التى يستخدم فى إدارة موتورها وفتح أبوابها وتشغل خدماتها الداخلية الريموت كنترول. وكذلك السلع التى يمكن الاستغناء عنها، سواء لأنها لا تضيف قيمة غذائية مثل ياميش رمضان أو الأسماك المجففة أو الأجبان بأنواعها الفاخرة المستوردة المتعددة، أو لا تقدم خدمة متميزة عن ما هو متاح منها من سلع وطنية مثل الملابس الأجنبية، أو أدوات تجميل السيدات، أو فوانيس رمضان... الخ. ومن أهم سياسات ترشيد الاستهلاك هو منع استيراد أى سلعة يتم إنتاجها وطنيا، وهو مسار العالم المتقدم عندما كان فى نفس الظروف الحالية

٢٧١٠ دولار فى البرازيل، عام ٢٠٠٣، فإن أنماط الاستهلاك فى كل دولة لا تتناسب مع متوسط الدخل، وتبدو أكثر ارتفاعاً مما يجب، وهو ما لا يبقى حجماً مقبولاً من الادخار (الفائض الاقتصادى) يمكن أن يساعد فى بناء التراكم الرأسمالى. فيلاحظ أن الدول المتخلفة تقوم بإنفاق النسبة الغالبة من الناتج المحلى الإجمالى على الاستهلاك، حيث تتراوح هذه النسبة بين ٩٧% فى أثيوبيا، ٧٣% فى الهند، ٨٩% فى مصر، ٧٧% فى البرازيل، وبالتالى فإن نسبة الادخار فى أثيوبيا ٢%، والهند ٢٢%، ومصر ١٠%، والبرازيل ٢٢% فى عام ٢٠٠٢[1]. وإذا كانت الغالبية من الدول المتخلفة تتجاوز ١٥% من الناتج المحلى الإجمالى، وهى نسبة تتسم بالضعف ولا يمكن أن تؤدى إلى معدل التراكم الرأسمالى يؤهل هذه الدول لاستكمال هياكل الإنتاجية المتخلفة نتيجة عدم تكاملها، وخاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار الانفاق من هذه النسبة لتعويض النقص فى رأس المال القومى السابق بناؤه نتيجة الاهلاك والتقادم، وهو ما يجعل التراكم الرأسمالى الإضافى الجديد لا يتجاوز ١٠% من الناتج المحلى الإجمالى إن لم يكن أقل.

ويرجع تشجيع الاستهلاك وخلق المجتمع الاستهلاكى إلى أسباب كثيرة، أهمها طبيعة النظام الاقتصادى الاجتماعى السائد والقيم التى يفرزها هذا النظام. ولقد كان النظام الرأسمالى فى العالم المتقدم أكثر تحفظاً وتضيقاً لمجال الاستهلاك فى مراحل تكوينه الأولى- مرحلة الرأسمالية التوسعية أو التنافسية، ومرحلة الرأسمالية الاحتكارية،- كما توضح كتابات الرواد مثل آدم سميث وريكاردو ومن بعدهما. فالطبقات العاملة تعيش عند حد الكفاف إن لم يكن أقل، والرأسماليون لا يصبحوا رأسماليون ولا يستمروا إلا بفضيلة التوفير وتأجيل الاستهلاك إلى أجل غير مسمى، وكل أرباحهم يجب أن تذهب إلى التراكم الرأسمالى. هذه المرحلة التى تعدو أكثر من مائتى عام هى التى وفرت قواعد النمو الدائم، وكذلك وفرت رأس المال الذى تم استثماره فى العالم الخارجى، ليرفع مستوى التراكم الرأسمالى إلى أعلى ويجعل تحقيقه أسرع.

أما الآن فإن الرأسمالية فى العالم المتقدم قد اختلفت توجهاتها خاصة من بعد إعادة إعمار العالم المتقدم بعد الحرب العالمية الثانية على النحو السابق ايضاحه فى مناقشة نمط التنمية الجديد فى العالم الأول فى الفصل الثانى من هذه الدراسة. لقد أصبح

1- World Development Indicators, World Bank, pp. 214-215.

التي سوف تحتاجها المساحات الجديدة لزراعة القطن. وهذا الوضع إذا ما حدث داخل قطاع واحد مثل منظمتين صناعيتين بينهما اعتماد متبادل، فإنه لابد من تخطيط الإنتاج لكلا الصناعتين معاً، أو الاندماج بينهما بأى شكل من أشكال الاندماج. هذا فضلاً على محاربة الفاقد فى استخدام الموارد أو الطاقة أو الوقت اللازم للإنتاج فى كل صناعة على حدة. ومن الواضح أن عملية الإنتاج الاجتماعى تتطلب تخطيطاً كلياً شاملاً على مستوى الاقتصاد القومى لكى يتحقق ترشيد عملية الإنتاج الاجتماعى وتحقيق مزيد من الفائض الاقتصادى على المستوى القومى، وكذلك تخطيط عملية الإنتاج على مستوى المشروع لتحقيق مزيد من الفائض الاقتصادى على مستوى المشروع. وهو الأمر الذى يجعل الفائض الاقتصادى عند أقصى مستوى ممكن.

وكما أسلفنا القول فإن التراكم الرأسمالى يعتمد بالدرجة الأولى على وجود هذا الفائض وتعبئته للاستثمار فى بناء الطاقة الإنتاجية الجديدة وعدم تبديده بعد توافره بأى شكل من أشكال التبديد، هذا من ناحية، أما الناحية الأخرى فهى تحويل هذا الفائض إلى استثمارات إنتاجية على المستوى التكنولوجى الأفضل، أى عند مستوى تكنولوجى أكثر تطوراً وأكثر ملائمة للظروف المادية والموضوعية للمجتمع، ووفقاً لمستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى الذى وصل إليه.

السياسات المناهضة لتكوين الفائض الاقتصادى :

أهم هذه السياسات وأبسطها هى خلق المجتمع الاستهلاكى ونشر قيم الاستهلاك، والتوسع فى صناعات الاستهلاك الكمالى والترفى، ونشر أسلوب البيع بالأجل، والسياسات المالية والنقدية المفضية إلى سوء توزيع الدخل، السياسات الإعلامية المثيرة للتقليد والمحاكاة، وسوف نناقش كل على حدة باختصار.

<u>١ - خلق المجتمع الاستهلاكى وإشاعة قيم الاستهلاك :</u>

رغم أن الدول المتخلفة جميعاً دول ينخفض فيها متوسط دخل الفرد، باستثناء الدول المتخلفة البترولية، إلا أنها تتميز بسيادة أنماط استهلاكية لا تتناسب مع متوسط دخل الفرد السائد فى هذه الدول. فرغم أن متوسط دخل الفرد قد يتناقص إلى ٩٠ دولار فى العام فى أثيوبيا، ويرتفع إلى ٥٣٠ دولار فى الهند، ١٣٩٠ دولار فى مصر، وإلى

ولذلك لم يكن غريباً أن تقوم هذه الدول باستهلاك الجزء الأكبر من الناتج المحلى الإجمالى المتحقق داخلها دون أى خوف اعتماداً على الدخول الريعية المحصلة من الخارج، وكذلك التركيز على إنتاج الخدمات وليس الإنتاج السلع، حيث أصبح قطاع الخدمات يساهم بالنسبة الغالبة فى الناتج المحلى الإجمالى التى تتراوح ما بين ٧٠% إلى ٧٥%، وهو وضع يختلف عن ما كانت عليه الأحوال من قبل، أى قبل بداية القرن العشرين. فتجد الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا عام ٢٠٠٢ تنفقان ٨٦% من الناتج المحلى الإجمالى على الاستهلاك، أما ألمانيا وفرنسا فإن النسبة تصل إلى ٧٨%، ٧٩% على التوالى، واليابان ٧٣%، والدانمارك ٧٤%، وإسرائيل ٩٠%[١]. وهو ما كان لا يمكن حدوثه فى الفترة السابقة لتكوين الرأسمالية، وكذلك كان ومازال مستهجناً من كل كتابات التنمية الغربية الموجهة إلى العالم المتخلف، والتى جعلت من زيادة معدل الاستهلاك وانخفاض معدل الادخار سبباً من أسباب التخلف وعدم قدرة دول العالم المتخلف على الخروج من التخلف. وتبعاً لذلك نجد الدول المتخلفة الأكثر حرصاً على التنمية والخروج من التخلف تحافظ على مستوى منضبط من الاستهلاك ويرتفع فيها نصيب الادخار، فتصل نسبة الاستهلاك من الناتج المحلى الإجمالى فى كل من الصين وسنغافورة، وإيران، وهونج كونج، وكوريا إلى ٥٦%، ٥٥%، ٦٣%، ٦٨%، ٧٢% على التوالى[٢]، وبالتالى ترتفع نسبة الادخار من الناتج المحلى الإجمالى بما يسمح بإمكانية زيادة معدل التراكم الرأسمالى.

إلا أن الدول المتخلفة التى تنتهج النظام الرأسمالى والتى ترتفع فيها نسبة الاستهلاك من الناتج المحلى الإجمالى مثل مصر (٨٩%) هى الغالبية الساحقة من دول العالم المتخلف، وهى تنظر إلى العالم الرأسمالى الآن فى ظروفه الحالية، وتنسى كيف وصل إلى ما هو عليه بما قدم من تضحيات أدت إلى بناء التراكم الرأسمالى الذى يشكل قواعد النمو الدائم لديه، وكذلك تنسى أن هذه المجتمعات أصبحت مجتمعات استهلاكية يرتفع فيها مستوى الرفاهية نتيجة تخلف العالم المتخلف، ونتيجة لاستمرار تخلفه الذى يحتم عليه أن يدفع جزءً معتبراً من موارده لهذا العالم الرأسمالى المتقدم كما أوضحنا. وترجع هذه الحتمية فى دفع جزء من موارد العالم المتخلف إلى العالم الرأسمالى المتقدم

١ – المرجع السابق نفس الصفحات.

2- World Economic Indicators, 2005, Op. Cit., pp. 214-215.

العالم الرأسمالى المتقدم فى الشمال أكثر ميلاً للاستهلاك، بل تحول إلى مجتمعات استهلاكية تعلو فيها قيم الاستهلاك على كل القيم. ذلك أنه من خلال قواعد النمو التى أقامها ومازال يحافظ عليها، ومن خلال عوائد استثماراته فى العالم الخارجى فى دول الجنوب والشرق، سواء فى استثمارات مباشرة، أو اقراض، أو الاستثمار فى المحافظ المالية (الاقتصاد الرمزى)، أصبح يحصل على دخول إضافية قادمة من العالم الخارجى لا تقل عن ثلث الدخل القومى لهذه الدول سنوياً وذلك مع عدم الأخذ فى الاعتبار أو إضافة ما تحصل عليه دول العالم المتقدم من إضافة إلى دخلها القومى نتيجة التبادل غير المتكافئ بين الشمال والجنوب والشرق. فمثلاً نجد أن حجم الدين الخارجى على الدول المتخلفة عام ٢٠٠٢ وصل إلى ٧,٨٣٩,٠٤٥ مليون دولار عام ٢٠٠٢، وهو الدين الذى تضاعف ثلاث مرات تقريباً فى بحر اثنى عشر عاماً، إذ كان مقداره عام ١٩٩٠ ما قيمته ٢,٩٢٨,١٧٣ مليون دولار[١]. فإذا ما كان متوسط سعر الفائدة على القروض لمدة عام هو ١٣,٤٥% عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣[٢]، فإن العالم المتخلف يدفع للعالم المتقدم فوائد للديون تقدر سنوياً بما قيمته ١,٠٥٤,٣٥١ مليون دولار، إذا ما ثبت أصل الدين ولم يتزايد عما هو عليه، والذى يقدر بحوالى ٧٨% من الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٢. وتشكل أعباء خدمة ديون العالم الثالث حوالى ١٠% من الناتج المحلى الإجمالى الأمريكى[٣].

وهذا جانب واحد من جوانب الدخول الريعية التى تحصل عليها الدول الرأسمالية المتقدمة (فوائد الديون) من الدول المتخلفة. أما الجوانب الأخرى شبه الريعية مثل الاستثمارات المباشرة، والاستثمار فى المحافظ المالية التى تتم حول العالم، فلقد كان نصيب الولايات المتحدة منها عام ١٩٩٠ – التدفقات الصافية – ٢١٨,٤ مليار دولار منها ١٦٦,١ مليار دولار من العالم المتخلف[٣].

---

١ – المرجع السابق، ص٢٤٤، الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة الأمريكية، نفس المرجع، ص١٨٨.

٢ – البنك الأهلى، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، المجلد السابع والخمسون، عام ٢٠٠٤، ص٩٨.

٣ – بيانات مجموعة من :

- U.N., World Economic Survey, 1991, Current Trends and Policies in The World Economy, New York, 1991, p. 71.

المستورد الأقل جودة، والتى تحتوى على ألياف صناعية لا تناسب المناخ الحار فى مصر. وأن تمتلأ ليس الشوارع بالسيارات، بل الأزقة والدروب، وغالبية هذه السيارات لا حاجة لأصحابها إليها فى عمل منتج، ومن ثم لا تسير إلا كل أسبوع مرة على الأكثر من أجل تأكيد القيمة الذاتية لصاحبها فى نزهة مفتعلة. وأن تجد الحرص ليس على حمل الموبايل، بل وضرورة تجديده عند كل تطوير لتكنولوجيا الاتصال برغم أن حامله لا يفهم جوهر مقولة تكنولوجيا، ولا يتجاوز استخدامه للموبايل أكثر من الاستقبال فقط، أما بقية إمكانيات أول وأقدم موبايل فلا يعلم عنها شيئاً، فلماذا التجديد وتحمل تكاليف للتحول إلى أحدث موبايل إلا الاستهلاك وفقط. والكثير من السلع الاستهلاكية المعمرة لا تكلف ثمنها فقط ولكن تضطر صاحبها إلى مزيد من الانفاق الاستهلاكى، فالسيارة تحتاج إلى تكاليف صيانة حتى ولو لم تتحرك، ومن يحمل موبايل لابد أن يتكلم باستخدامه، أو يجبر من يطلبه على استخدام الموبايل بتكاليف استهلاكية إضافية. وهكذا تضيع الدخول التى كان يمكن ادخارها نتيجة التوسع فى الاستهلاك تبعاً للتصور الخاطئ فى تحديد قيمة الإنسان فى الرأسمالية.

٢- دور الصفوة والإعلام الحكومى فى دفع الاستهلاك.

ليس تطبيق النظام الرأسمالى على المجتمعات المتخلفة هو السبب الرئيسى وحده فى انفلات الاستهلاك فى الدول المتخلفة مثل مصر. فالحقيقة أن النظام الرأسمالى يملك من مرونة التطبيق ما يكفى لتوجيه الاقتصاد القومى إلى الوجه الصحيح المختار مثل أى نظام اقتصادى اجتماعى أخر. ولكن الحاكم لأداء أى نظام اقتصادى اجتماعى هو توجهات الصفوة الرائدة للمجتمع من ناحية، ودرجة استجابة الشعوب أو رفضها لهذه التوجهات.

والعالم الثالث منذ منتصف السبعينات من القرن الماضى تحولت فيه الدول التى كانت تحاول الانتقال إلى النظام الاشتراكى إلى الانتكاس للعودة لبناء الرأسمالية الليبرالية، مثل مصر والجزائر وسوريا والعراق، وباكستان، والسودان، وأنجولا، وشيلى، ونيكاراجوا... الخ، وذلك تحت ضغوط قوى رأس المال الدولى الذى يمثله وينسق مصالحه صندوق النقد الدولى، والدول المالكة لهذا الرأسمال وهى الدول الرأسمالية الصناعية

إلى علاقات الارتباط والتبعية التى لا تمكن العالم المتخلف من بناء التراكم الرأسمالى اللازم لاستكمال هيكله الإنتاجى، نتيجة استنزاف جزء معتبر من فائضه الاقتصادى إلى العالم الخارجى المتقدم.

ولعل تطلع الدول المتخلفة إلى الاستهلاك وسيادة قيم الاستهلاك يأتى نتيجة تطبيق النظام الرأسمالى والانفتاح الليبرالى المؤكد لطبيعته على هذه الدول المتخلفة. فالنظام الرأسمالى تسوده قيم أخلاقية عليا تحدد سلوكيات الأفراد وهى النفعية الخالصة والحرية والبحث عن الأرباح، وبالتالى يسوده وهم أخلاقى بأن قيمة الإنسان لا تشكلها صفته الأخلاقية كإنسان، ولكن يشكلها ما يملكه من ثروة. فإذا كان الفرد على مستوى القدرة على امتلاك الثروات من أدوات للإنتاج كالأرض والمصانع والمبانى... الخ، فإن تركيم الثروة سوف يصبح شغله الشاغل، وتمنحه الحرية القدرة على اتخاذ كل المواقف والتوجه إلى أى اتجاهات يمكن أن تحقق مزيداً من الربح المفضى إلى زيادة الثروة، وإذا لم يكن على هذا المستوى من القوة الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية التى تسمح له بذلك، فإن البديل للانطلاق إلى تحقيق الثروة يصبح الانطلاق إلى تحقيق أقصى ما يمكن من استهلاك، فامتلاك أدوات الاستهلاك يحل محل امتلاك الثروات وخاصة أدوات الاستهلاك المعمرة، كالفيلا ذات حمام السباحة، والسيارة ذات الكماليات الوفيرة، والموبايل على أحدث موديل، والملابس الفاخرة المستوردة على آخر مودة، وأدوات التجميل ذات الشهرة العالمية للسيدات، وحلى السيدات إن لم تكن من الذهب فهى إكسسوارات أجنبية ذات ماركات عالمية تقارب فى ثمنها ثمن الذهب... الخ، وهكذا ينطلق الجميع إلى الاستهلاك ليس تلبية للاحتياجات الطبيعية والثقافية ولكن الاستهلاك بقصد الاستهلاك فهو فى حد ذاته أصبح هدفاً للتعبير عن قيمة الإنسان(١).

ولذلك لم يكن عجيباً فى مصر منذ تحولها إلى الرأسمالية بدء من سياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤، أن يكون التهافت على كل ما هو مستورد مهما كان مكلفاً، ومهما كان تافهاً، مثل ولاعة البوتاجاز الإلكترونية، والاعراض عن الملابس القطنية التى يتهافت عليها شعوب العالم المتقدم (خاصة الملابس الداخلية) وتفضيل

١- من الأمثلة العامية المصورة للسلوك الاستهلاكى وارتباطه بتحديد قيمة الإنسان "الناس تعرف قيمتهم من صفيحة زبالتهم" أى من فائض الاستهلاك الذى تحول إلى القمامة.

ولقد هيأت هذه التوجهات الاستهلاكية الترفيه عند القيادات السياسية والتنفيذية الجديدة الفرص للمستثمرين الوطنيين والأجانب لاستثمار مبدأ الحرية وكذلك مبدأ تحجيم الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية فى الرأسمالية بشكل مخالف للمصالح العليا للمجتمع المصرى ومصالح الغالبية الساحقة من أفراد المجتمع لتحقيق مزيد من الأرباح السريعة والخاطفة من خلال دفع المجتمع إلى الاستهلاك المتزايد والمتصاعد والمعتمد على الاستيراد بدرجة كبيرة.

كما يقول الفاروق عمر بن الخطاب رضى الله عنه "الناس على دين ملوكهم إذا عف عفوا وإذا رتع رتعوا". ويلاحظ أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لم يقل المؤمنين ولا حتى المسلمين ولكن قال الناس، وهم العامة والرعاع، وهم كذلك ليس من فقر أو جهل أو مرض، ولكن من نقص الإيمان وزيغ للقلوب، وتفاهة التفكير وتغييب للعقول. ولذلك انطلق الغالبية من أفراد الشعوب وراء قياداتهم السياسية والتنفيذية للاستهلاك بلا عقل وبلا معنى وبلا حدود، فكان إهدار الموارد واضحاً على مستوى الدولة وعلى مستوى الأفراد بكافة مستويات طبقاتهم الاجتماعية ودخولهم النقدية، وبصفة خاصة ذوى الدخل الأعلى، الذى أصبح يتزايد عند من يستطيع منهم اقتناص فرص الأرباح أياً كانت مصدرها[1]، وأصبح التبادل والتجارة والمضاربة والسمسرة والأنشطة الطفيلية هى أهم

= وربما يوماً أخر. وكانت زوجته هى التى تقوم بخدمة منزلة كاملة بمساعدة صبية كانت تسمى (مربية) حتى سن زواجها الذى ساعدها فيه عبد الناصر رحمه الله من مرتبه الخاص، وزفت من فيلته فى منشية البكرى، ورافقها حتى منزلها إلى زوجها أحد أبناؤه. ومن الثابت أن الزعيم العظيم رئيس جمهورية أقوى دولة فى المنطقة العربية توفى، وقد حمل سكرتيره الخاص ثلاث قمصان للترزى ليغير ياقاتهم وأساورهم مثل عادة أبناء الطبقة الوسطى فى مصر. ولعل ذلك السلوك كان مثلاً أعلى للمصريين فى القصد فى الاستهلاك، وكذلك كان مدعاة لاحترام عبد الناصر رحمه الله من كل أجنبى يراه ويتعرف عليه. لقد كان الشعب المصرى يشعر باخلاص الرجل وتفانيه، ومتأكد من أنه يضحى من أجله، ولا يدخر لحظة من حياته لنفسه، ولذلك شهد العالم كله عندما رأى جنازته الهائلة التى لم تتكرر فى تاريخ البشرية ورأى الدموع تملأ عيون كافة المصريين أنه كان يحكم برضاء وقبول ٩٩,٩٩٩٩٩٩٩٩% من أبناء مصر.

- يراجع فى تاريخ السادات :
- محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، القاهرة، ١٩٨٧.

١ – من العجيب أن يقرر الرئيس السادات فى أحد خطبه، أن من لم يكسب فى عهده لن يستطيع أن يكسب، وكأنما أن القضية ليست نشاطاً اقتصادياً مستمراً وأداءً منظماً ذو قواعد حاكمة لتحقيق الدخول والأرباح =

المتقدمة فى الشمال بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية[1]. ورزأت هذه الدول فى هذه الآونة بقيادات ذات تطلعات استهلاكية عنيفة تصل إلى درجة القناعة بأن الحياة ما هى إلا تمتع بمباهج الاستهلاك واستخدام أدواته بأقصى ما يمكن، وعند أعلى مستوى تطورت إليه هذه الأدوات، وليست الحياة بالنسبة لهذه القيادة الشعبية الوطنية موقف مسئول عن الشعب والوطن، يفرض عليها التضحيات تلو التضحيات، وأول هذه التضحيات الالتزام الاستهلاكى بالمستوى المعيشى الذى يسود الغالبية من أفراد المجتمع.[2]

---

١ - أنظر فى إعادة ترتيب العالم الثالث فى منتصف السبعينات تمهيد للانقضاض عليه وتحصيل ثمرات إعادة ترتيبه لمصلحة العالم الرأسمالى المتقدم حالياً بالمؤلف التالى :

- دكتور سعيد الخضرى، المنظمات الاقتصادية الدولية، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠.

١ - كانت التوجهات الاستهلاكية الترفية واضحة فى سلوك الرئيس السادات الذى سماه الشعب بسببها بالخديوى، فالملابس ذات طابع أجنبى، حتى الملابس الوطنية (الجلباب والعباءة) كانت من صنع أشهر بيوت الأزياء فى العالم "بيير كردان"، وكذلك البزات العسكرية التى جمعت بين أبه ملوك العصور الوسطى فى زركشتها المذهبة، وبين الفرعونية (عصا توت عنخ أمون)، ولاغراؤه بمزيد من السلوك الاستهلاكى الأجنبى أطلقت عليه الدعاية الغربية أنه أحد أشيك عشر رجال فى العالم، وأصبحت الطائرة هى وسيلته للانتقال داخل القاهرة. وحضوره إلى الأماكن العامة والاجتماعات العامة مصحوباً بهالة كبير من الأبهة والعظمة يرافقه فيها جوق من التابعين ذوى الأبهة والرفاهية الملحوظة. أما استهلاكاته الشخصية فلم تكن تمت للمجتمع المصرى ابتداء من تدخين البايب بدخانه المستورد والذى يحمله عنه مرافق خاص، وشرب الفودكا واللحم البارد كثوابت فى طعام الافطار...

ولم يكن يخفى على عامة الشعب ما يقوم به الرئيس السادات الذى ظهرت وتأكدت بوادر فشل النظام الذى انتهجه والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التى قام بها ابتداء من موجة ارتفاع الأسعار عام ١٩٧٧. ولذلك نادى عليه الشعب فى مظاهرة انتفاضة ١٧، ١٨ يناير من نفس العام، سادات... سادات يا بيه اللحمة بقت بجنيه، سبعة فى أوده وأنت بتلبس أخر مودة، أنور أنور يا سادات... أين قانون الحريات، أنور أنور يا سادات... بطّل لعب بالصاجات. هذه الانتفاضة قد سماها السادات انتفاضة الحرامية، وحكم القضاء المصرى بأنها انتفاضة شعبية.

وعلى عكس السادات كان الرئيس عبد الناصر رحمه الله يعيش كأى مواطن فى مصر فى حدود دخله ٥٠٠ جنيه فى الشهر الذى كان أكبر دخل يحصل عليه أى مسؤول فى الحكومة أو القطاع العام. وكانت ملابسه من المنتجات المصرية، صوف المحلة للبدل، لينوه البيضا للقمصان، والكرفتات المصرية المصنعة من المنسوجات المصرية، وكان يدخن سجائر كيلوباترا المصرية. وظل وهو رئيس للجمهورية يسكن نفس الفيلا التى حصل عليها كأى رتبة عسكرية فى الجيش المصرى قبل الثورة، بمنشية البكرى.

وكان استهلاكه فى منزله كأى أسرة مصرية، تمتنع عليها اللحوم يوم الأربعاء دائماً ليحل محلها المسقعة والبصارة (من منتجات الباذنجان والفول)،

إعلاؤه ومنها ما يخاطب أهواؤه، لكن ليس هناك منها ما يخاطب عقله، بل كـل الطـرق تعمل على تغييب عقله وسلبه وعيه بواقعه وواقع المجتمع الذى يعـيش فيـه. ولا يـتم الإعلان عن السلعة الاستهلاكية أو الخدمة الاستهلاكية بطريقة مباشرة بل بطريقة غيـر مباشرة وهى أكثر خطورة. فالإعلان عن الإسكان الفاخر والفيلات والشقق الفاخرة بطريقة غير مباشرة يتم عندما تجد أبطال المسلسل من الأفراد العاديين كموظف أو مهنـدس أو طبيب أو محاسب، ومع ذلك يسكن أحد المفردات السكنية السابقة، وتمتلأ شقته الفـاخرة بأثاث فاخر، ويستخدم فى المطبخ أحدث الأدوات العصرية بما لا يمكـن أن تقـدر عليـه الموارد العادية لمثل هؤلاء. وهو ما يخلق عند الأفـراد ذوى نفـس المهنـة والنشـاط الاقتصادى شعوراً بالأحباط، إن لم يكن بالكآبة، يتزايد بقدر نقصان موضوعيته الفكريـة ونقصان وعيه الأخلاقى، فيكون رد الفعل هو بذل كل الجهد والجهد للانتقـال إلـى هـذا المستوى الاستهلاكى مما قد يورطه فى أعمال غير مشروعة. ونفس الحال يتم بالنسـبة لملابس الممثلون والإذاعيون التى تكون على أحدث الموضات العالمية، وبصرف النظـر عن ما فيها رقاعة أو اسفاف أو تبرج على مستوى الرجال أو النساء، فإنها تصبح مطلب للمشاهدين، وكلما تغيرت هذه المفردات بسرعة كلما زاد الطلب على التغييـر للملابـس وتعظيم أرباح منتجى ومستوردى وموزعى الملابس، على حساب الدخول المحـدودة أو حتى العالية حتى لا يبقى منها للادخار شئ يذكر.

ولقد ساهمت القنوات الفضائية فى دفع الاستهلاك لـيس عـن طريـق التقليـد والمحاكاة لأصحاب الدخل الأقل لنمط الاستهلاك الأعلى فى الدولة الواحدة، بل انفتح ذلـك للمقارنة بينهما على مستوى الدول، وأصبحت محاولة التقليد والمحاكاة دولية، فالمصرى يتطلع إلى مستوى الاستهلاك فى الإمارات العربية، والأخير يتطلع إلى مستوى الاستهلاك فى الولايات المتحدة، وهكذا استهلاك وفقط حتى النهاية، ولا يوجد أى برنامج أو حـوار يتحدث عن ترشيد الاستهلاك، ولا أى توعية بأن الاستهلاك الذى يتعدى حـدود الإنتـاج (الدخل) مفضى إلى الهلاك، على مستوى الأفراد والأسر والدول. وليس هناك برنـامج أو مسلسل أو قصة تعرض لتخلق وعياً بأن السعادة ليست مرتبطة بالاستهلاك، وأن المكانة الاجتماعية أو القيمة الذاتية للفرد لا تنبع من الاستهلاك، وأن الاسـتهلاك لكـل الـدخل مرفوض أخلاقياً وعقلياً، إذ تحض كل الأديان السماوية على الاقتصاد والادخـار وعـدم السعى حثيثاً إلى الاستهلاك، وأن الذين يصلون باستهلاكهم إلى الترف مسئولون أمام الله

مصادر للدخول العالية على حساب الدول الإنتاجية والخدمية الجادة والماهرة والتى مالت إلى التدهور. وفى إطار دعوى الحرية الليبرالية وابعاد الدولة عن التدخل فى تسيير الحياة الاقتصادية، انزلقت الأنشطة الهامشية والطفيلية إلى استخدام أدوات جديدة من الاحتيال والنصب والغش بكل أنواعه والسطو على الممتلكات والأموال العامة والخاصة. وتوجه الجميع إلى الاستهلاك بأقصى ما يمكن وبلا وعى وكما يقول "نيتشة" "قيطيع واحد لا رعاة... الكل يريد نفس الأشياء، كل امرء مشابه لغيره، ومن يشعر منا أنه يختلف فليدخل طواعية إلى مستشفى المجانين".

إلى جانب أثر سلوكيات ومظاهر الاستهلاك عند القيادات السياسية والتنفيذية فى دفع الاستهلاك، فإن الإعلام أدى دوراً رائعاً فى هذا المجال. فعلى مستوى الصحافة والإعلام المقروء لا نجد الاهتمام بعمليات الإنتاج والاستثمار الإنتاجى وتركيب القطاعات المنتجة وتكامل الصناعات، بل نجد الإعلان الواسع والدعوة الصريحة لتحويل الأرض إلى الاستهلاك، وليس لبناء مساكن تسع الشباب فى ظروفه الاقتصادية الصعبة، ولكن فى بناء فيلات متعددة الأنواع ابتداء من أشباه القصور إلى الفيلات ذات الحدائق الخاصة وحمامات السباحة، والشاليهات والمنتجعات الفاخرة على ضفاف البحار والمسطحات المائية، والقرى السياحية، وقرى المصيف التى تتحول فى شهور الصيف إلى مدن بكل خدمات المدينة الراقية، وخدمات الترفيه إلى حد المجون والفساد.

أما الإعلام المرئى والمسموع، فإن المرء لا يستطيع أن يسترسل فى مشاهدة أى موضوع متصل دون أن يقطعه الإعلان عن الاستهلاك، ما عدا خطاب رئيس الجمهورية أو إرسال صلاة الجمعة حتى هذه اللحظة. والإعلان عن الاستهلاك بكافة أنواعه وصورة لا يقتصر على الإعلان عن ذات السلعة أو الخدمة الاستهلاكية بأسلوب واحد، بل بأساليب متعددة منها ما يخاطب نفسية المشاهد، ومنها ما يخاطب غرائزه، ومنها ما يخاطب

= فى مجتمع مستمر فى وجوده عبر الزمن، ولكنها فترة زمنية (فترة وجوده) للقنص والاختفاء، وهو ماصوره الأدب الشعبى عن رجال الأعمال الجدد فى مقولة Hunt and Run (اخطف واجرى)، وهو السلوك الذى ساد منذ هذه الفترة حتى الآن، وأخر صورة له هى قنص رجال الأعمال للقروض من البنوك والجرى بها إلى الخارج. وكان المعترضين على هذه المقومات الفكرية وعلى هذه السلوكيات التى أصبحت سائدة فى المجتمع المصرى، كان يسميهم السادات الحاقدين، الحاقدين على الناجحين من رجال الأعمال من أمثال توفيق عبد الحى إلى رامى لكح، مرورا بفقهاء شركات توظيف الأموال.

٣- التوسع فى صناعات الاستهلاك التافه والكمالى والترفى :

فى إطار الليبرالية وشل يد الدولة عن إدارة وتخصيص الموارد ينبذ التخطيط، وتخصيص الموارد من خلال قوى السوق وحدها تبعاً لمبادئ الرأسمالية، والتوجه إلى تحقيق الأرباح كمعيار وحيد للكفاءة الاقتصادية كما تقرر النظرية الاقتصادية الغربية الرأسمالية المبتذلة، ومنح الأولوية للاستثمار الخاص القطاع الخاص تبعاً للبرامج الذى يفرضه صندوق النقد الدولى على الدول المتخلفة، كان لابد أن يتوجه الاستثمار إلى الأنشطة التى تحقق مزيداً من الأرباح. ولا يحقق مزيداً من الأرباح أكثر من السلع الاستهلاكية التافهة والسلع الاستهلاكية الكمالية والترفية التى يقبل عليها أصحاب الدخل المرتفع والمترفين وضعاف العقول وعديمى الوعى. ومن ثم توجه الاستثمار إلى إنتاج هذه السلع ابتداء من الشيبسى إلى الشيكولاتة، ومن الأجهزة المنزلية المعمرة (ثلاجات، غسالات، سخانات، بوتاجازات، مكيفات، .... الخ) إلى السيارات بأنواعها الفاخرة (المرسيدس، البى إم دبليو) ومن السيراميك بكل أنواعه الفاخرة إلى الرخام والبورسلين.

وفى غياب مفاهيم ترشيد الاستهلاك، وضرورة الادخار من أجل التنمية، وكذلك فى غياب فكر التنمية الحقيقية بمفهومها الصحيح أصبحت أولوية الاستثمار للإنتاج الاستهلاكى هى الطابع العام، وتراكمت وسائل الاستهلاك وخاصة المعمر منها بلا طلب، ليتم تحريكه وخلقه من خلال الإعلان بكل الوسائل وكل الطرق لدفع الأفراد إلى الاستهلاك، مع زيادة الأثمان بمقدار تكلفة الإعلان.

٤- نشر أسلوب البيع الآجل :

وهو الاسلوب الذى يجعل المستهلك لا يستهلك فى حدود دخله الحالى، بل على حساب دخله المستقبلى سواء تحقق هذا الدخل المستقبلى أم لم يتحقق. وأسلوب البيع الأجل يعتمد على الائتمان وبالتالى نجد الائتمان لتمويل السلع الاستهلاكية والاقتراض الاستهلاكى من البنوك ينافس الائتمان الإنتاجى لتمويل الاستثمارات الإنتاجية، ويتسبب فى رفع سعر الفائدة بما يعوق ويخفض مستوى الاستثمار الإنتاجى. وهكذا تتعدد النتائج السلبية على مستوى الاقتصاد الكلى، بداية من ارتفاع الأثمان نتيجة إضافة سعر الفائدة إلى ثمن السلعة المؤجل رفع ثمنها، إلى ارتفاع الأثمان نتيجة تكاليف الإعلان لدفع المستهلك للاستهلاك متجاوزاً دخله الحالى، إلى نقص الاستثمار الإنتاجى نتيجة ارتفاع

تعالى عن ترفهم الذى يعتبره انحراف يجلب العقوبة الإلهية، كما أن وجوده فى أى مجتمع أحد علامات فساده وأحد أهم مقومات انهياره[1].

١- ويحذر الله سبحانه وتعالى من الترف والمترفين ويعدهم ودولتهم بالهلاك.

- بقوله الله تعالى "إذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً". وعلى ذلك فإن المجتمع الذى يخلوا من المترفين ينجو من غضب الله ومن الهلاك. (سورة الإسراء، آية ١٦).
- وكذلك يقوله تعالى "وما أرسلنا فى قرية من نذير إلا قال مترفوها إنا بما أرسلتم به كافرون". أى أن المترفين دائماً وأبداً ضد الإصلاح وضد الهداية، وضد بناء مجتمع قويم، وهم الرواد فى مواجهة أى إصلاح للحياة. سورة سبأ الآية ٣٤.
- ويصف الله سبحانه وتعالى موقف المترفين الظالمين بطبيعة ترفهم عندما صب عليهم عذابه وحصدهم بترفهم وهدم مجتمعهم: "وكم قصمنا من قرية كانت ظالمة وأنشأنا بعدها قوماً آخرين، فلما أحسوا بأسنا إذا هم منها يركضون، لا تركضوا وارجعوا إلى ما أترفتم فيه ومساكنكم لعلكم تُسئلون، قالوا يا ويلنا إنا كنا ظالمين، فما زالت تلك دعواهم حتى جعلناهم حصيداً خامدين". سورة الأنبياء: آية ١١-١٤.
- ويقرر الله تعالى أن الكفار والمكذبين بالرسل (أى الإصلاح الاجتماعى) هم المترفين: "وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة وأترفناهم فى الحياة الدنيا ما هذا إلا بشر مثلكم يأكل مما تأكلون ويشرب مما تشربون. سورة المؤمنين، آية ٣٣.
- ويوضح الله سبحانه وتعالى موقف المترفون من المصلحين الاجتماعيين والهادين إلى مجتمع أفضل سواء كانوا من الأنبياء أم من الحكماء أو العلماء (نذير)، حيث يرفضوا الصلاح والإصلاح بحجة واهية هى التقاليد الموروثة والعرف السائد، أى العلاقات الاجتماعية السائدة دون قبول أى تطوير لها. فيقول تعالى: "بل قالوا إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مهتدون، وكذلك ما أرسلنا من قبلك من نذير إلا قال مترفوها إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون، قل أو لو جئتكم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم قالوا إنا بما أرسلتم به كافرون، فانتقمنا منهم فانظر كيف كان عاقبة المكذبين. سورة الزخرف، الآية ٢٢-٢٥.
- ويتحدث الله سبحانه وتعالى عن ما أعده من نعيم للقوم الذين رضى عليهم سبحانه وتعالى (أصحاب الميمنة) وكذلك عن العذاب الذى أعده للقوم الذى غضب عليهم (أصحاب المشئمة)، ويوضح صفت أصحاب المشئمة فيقول تعالى : "إنهم كانوا قبل ذلك مترفين، وكانوا يصرون على الحنث العظم". وهكذا يجعل من صفات المترفين الكفر والحنث بكل ما هو صالح وطيب اجتماعياً وأخلاقياً، فضلاً على إنكارهم لبعث والحساب سورة الواقعة الآية ٤٥، ٤٦، ٤٧.
- ويوضح الله سبحانه وتعالى إنشغال المترفين والتابعين لهم بأعمال هابطة دون مستوى ما يحتوى عليه كتاب الله من الحق والهداية والصلاح، فيقول سبحانه وتعالى "ولا نكلف نفساً الا وسعاً ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون، بل قلوبهم فى غمرة من هذا ولهم أعمال من دون ذلك هم لها عاملون، حتى إذا أخذنا مترفيهم بالعذاب إذا هم يجأرون، لا تجأروا اليوم إنكم منا لا تنصرون، وقد كانت آياتى تتلى عليكم فكنتم على أعقابكم تنكصون. سورة المؤمنين، الآية ٦٢-٦٨.
- ويقص الله سبحانه وتعالى تاريخ الشعوب وسلوكياتهم، ويوضح كيف يتضاءل عدد الهادين والمصلحين والداعين للإصلاح الاجتماعى ولنهى عن الفساد، وهم الفئة الناجية من عذابه مع التابعين لهم. أما المترفون فهم يتبعون ترفهم الذى يقودهم إلى الظلم ليصبحوا من المجرمين، أى أن الترف مفضى إلى الإجرام. وفى ذلك يقول تعالى: "فلولا كان من القرون من قبلكم أولوا بقية ينهون عن الفساد فى الأرض إلا قليلاً ممن أنجينا منهم واتبع الذين ظلموا ما أترفوا فيه وكانوا مجرمين". سورة هود الآية ١١٦.

جدول رقم (١٥)

توزيع الدخل- نصيب أفقر ٢٠% وأغنى ٢٠% كنسبة من الناتج (الاستهلاك) مسوحات مختلفة الأعوام ١٩٩٦-٢٠٠١

	الدولة	أفقر ٢٠%	أغنى ٢٠%
١	النرويج	٩,٦	٣٧,٢
٢	السويد	٩,١	٤٥,٧
٣	سويسرا	٦,٩	٤٠,٣
٤	النمسا	٨,١	٣٨,٥
٥	أستراليا	٥,٩	٤١,٣
٦	اليابان	١٠,٦	٣٥,٧
٧	الولايات المتحدة	٥,٤	٤٥,٨
٨	إنجلترا	٦,١	٤٤
٩	فرنسا	٧,٢	٤٠
١٠	ألمانيا	٨,٥	٣٦.٩
١١	الاتحاد الروسى	٤,٩	٥١,٣
١٢	أوزبكستان	٩,٢	٣٦,٣
١٣	بولندا	٧,٣	٤٢,٥
١٤	كوريا	٧,٩	٣٧,٥
١٥	سنغافورة	٥	٤٩
١٦	الأرجنتين	٣,١	٥٦,٤
١٧	إكوادور	٣,٣	٥٨
١٨	أوروجواى	٤,٨	٥٠,١
١٩	نيكاراجوا	٣,٦	٥٩,٧
٢٠	بنما	٢,٤	٦٠,٣
٢١	باراجواى	٢,٢	٦٠,٢
٢٢	البرازيل	٢	٦٤
٢٣	بابو غينيا الجديدة	٤,٥	٥٦,٥
٢٤	بوتسوانا	٢,٢	٧٠,٣

سعر الفائدة، وأخيراً انخفاض حجم الادخار على المستوى القومى نتيجة الزيادة فى الاستهلاك القومى بلا مبرر من زيادة فى الدخل.

والبيع بالأجل يخلق نوع من الأنشطة الهامشية والطفيلية التى تتوسط فى البيع سواء منظمات عامة مثل البنوك التى تتوسط لتمويل شراء السلع الاستهلاكية كمية مرتفعة الثمن كالسيارات أو منظمات خاصة مثل شركات التوزيع التى تقترض من البنوك لتمويل البيع الأجل للمستهلكين بهامش ربح أعلى من سعر الفائدة، أو منظمات شبه عامة مثل نقابات العمال والنقابات المهنية التى تقوم بتمويل البيع الآجل كخدمة نقابية. وهو ما يفتح الباب لنوع أخر أسوأ من النشاط الاقتصادى، وهو المضاربة على هذه السلع، بحيث ينتهى الحاصل على هذه السلعة بالأجل وبثمن أعلى من سعر السوق إلى بيعها بثمن حال أقل من ثمن السوق، وبالتالى تتضاعف خسارته. وليس هناك ما هو أضر على أى مجتمع من انتشار الأنشطة الهامشية والطفيلية والمضاربة.

٥- السياسات المالية والنقدية المؤكدة لسوء توزيع الدخل :

الدول المتخلفة تتميز بسوء توزيع الدخل، ودائماً ما يكون سوء توزيع الدخل سبباً جوهرياً فى زيادة الاستهلاك، وخاصة الاستهلاك الكمالى والترفى. ذلك أن إنتاج السلع الاستهلاكية الكمالية والترفية دائماً ما يرتبط بضرورة وجود دخول عالية وربما عالية جداً يمكنها طلب هذه السلع. ويمكن الاستدلال على سوء توزيع الدخل فى الدول المتخلفة بالنظر إلى الجدول التالى :

الثانية على ٤٤%، وفى الولايات المتحدة تحصل الفئة الأولى على ٥٥,٤% بينما تحصل الفئة الثانية على ٤٥,٨%. وهكذا فإن نسبة الاستهلاك فى دولة مثل ناميبيا سوف يصل إلى ٩٠,١% من الناتج، بينما هو فى اليابان يصل إلى ٤٦,٣% من الناتج.

وتبعاً لما تقدم فمن الواضح أن مزيد من سوء توزيع الدخل دائماً ما يفضى إلى مزيد من الاستهلاك فى العالم المتخلف، وبالتالى فإن السياسات المالية والسياسات النقدية المميزة لأصحاب الدخول الأعلى والتى تفضى إلى زيادة دخولهم وارتفاع نسبة ما يحصلون عليه من دخول سوف تنتهى إلى رفع نسبة الاستهلاك من الدخل القومى. فإذا ما اعتمدت الإيرادات العامة على الضريبة غير المباشرة وخاصة الضرائب الجمركية، فإنها بذلك تكون متميزة لأصحاب الدخول الأعلى على حساب أصحاب الدخول الأدنى، وهى سمة عامة فى الدول المتخلفة. وإذا كانت النفقات العامة تجد طريقها إلى خدمات لا يستفيد منها إلا أصحاب الدخول الأعلى مثل الكبارى العلوية لمرور السيارات الخاصة دون سيارات النقل، وكذلك الأنفاق مثل نفق الأزهر، فإن النفقات العامة تخدم أصحاب الدخول الأعلى، وعندما ينخفض مستوى الخدمات العامة الصحية والتعليمية، فإن دخول الفقراء ومتوسطى الدخل يتم تخفيضها بطريقة غير مباشرة دون إعلان عن ذلك بالنسبة للدخول المرتفعة والأعلى. وكذلك عندما ينتظم الاهتمام بالنظافة وانتظام نقل القمامة والمخلفات وإصلاح الطرق وجودة الرصف بأحياء الأغنياء والأعلى دخلاً دون الأحياء الشعبية والفقيرة، بما يؤدى إلى تفشى الأمراض بسبب انتشار الحشرات الناقلة للمرض كالذباب والصراصير والفئران والعرَس، إلى جانب ما يتولد داخل المنازل، فإن النفقات تكون موجهة لغير صالح الفقراء ومتوسطى الدخل. وعندما تتعاظم الإصابة بالأمراض فى هذه الطبقات مع انخفاض مستوى الخدمة الطبية، تكون النتيجة تخفيض دخول الفقراء أكثر من ناحية اضطرارهم للانفاق الخاص على العلاج، ومن ناحية أخرى انخفاض الدخل نتيجة انخفاض القدرة على العمل بسبب المرض، وهى الأوضاع السائدة فى العالم المتخلف.

ونفس الحال بالنسبة للسياسة النقدية، وهو ما يظهر فى السياسة النقدية التى رسمها صندوق النقد الدولى لمصر عام ١٩٩٠، والتى ظهرت فيها أذون الخزانة كوسيلة لسد عجز الموازنة، فلقد دفعت بأسعار الفائدة عالياً، ووفرت الفائدة عليها دخلاً إضافياً لأصحاب راس المال أشعرهم بالاغتناء أكثر، بما أدى إلى زيادة الاستهلاك لينخفض

	الدولة	أفقر ٢٠%	أغنى ٢٠%
٢٥	بوركينا فاسو	٤,٥	٦٠,٣
٢٦	مصر	٨,٦	٤٣,٦
٢٧	ناميبيا	١,٤	٧٨,٧
٢٨	إيران	٥,٣	٤٩,٩
٢٩	سوريا	-	-
٣٠	اليمن	٧,٤	٤١,٢
٣١	تونس	٦	٤٧,٣
٣٢	المغرب	٦,٦	٤٦,٦
٣٣	الأردن	٧,٦	٤٤,٣
٣٤	الجزائر	٧	٤٢,٦
٣٥	المملكة العربية السعودية	-	-
٣٦	الصين	٤,٧	٥٠
٣٧	الهند	٨,٩	٤١,٦

المصدر : تقرير عن التنمية فى العالم عام ٢٠٠٥، مرجع سابق، ص٢٦٠-٢٦١.

يوضح الجدول السابق أن سوء توزيع الدخل يتركز فى الدول المتخلفة حيث نجد نصيب أفقر ٢٠% من السكان هو ١,٤% من الدخل (الاستهلاك) بينما يحصل أغنى ٢٠% من السكان على ٧٨,٧% (ناميبيا)، وفى أفضل حالة لتوزيع الدخل يحصل أفقر ٢٠% من السكان على ٨,٩% من الناتج (الاستهلاك) بينما يحصل أغنى ٢٠% على ٤١,٦% فى الهند. ولذلك فإن الفقير فى الدول المتخلفة فقير جداً، بينما الغنى فيها غنى جداً. وبالتالى فإن الاقبال على الاستهلاك يتعاظم فى الدول المتخلفة كنسبة من الناتج. بينما فى الدول المتقدمة نجد أن نصيب أفقر ٢٠% من السكان فى اليابان يحصلان على ١٠,٦% من الناتج (الاستهلاك) بينما نصيب أغنى ٢٠% من السكان يحصلان على ٣٥,٧% من الناتج (الاستهلاك) فى اليابان، وفى النرويج تحصل النسبة الأولى من السكان على ٩,٦% بينما تحصل النسبة الثانية من السكان على ٣٧,٢% من الناتج الاستهلاكى، وفى فرنسا يحصل أفقر ٢٠% من السكان على ٧,٢% بينما أغنى ٢٠% يحصلون على ٤٠,٢، وفى إنجلترا تحصل الفئة الأولى على ٦,١% بينما تحصل الفئة

فما يجدر الإشارة إليه أن المجتمع المصرى فى فترة سابقة فى ظل الرأسمالية الليبرالية قبل الثورة لم يكن يتعدى الادخار القومى ٥% من الناتج المحلى الإجمالى، وفى فترة التخطيط ٥٩-١٩٦٤ان وصل معدل الادخار القومى إلى ١٣%[١]، وعندما عاد إلى تطبيق الرأسمالية الليبرالية منذ عام ١٩٧٤، وصل معدل الادخار إلى ٣,١% عام ١٩٩١/٩٠ ثم إلى ٢,٦% عام ١٩٩٢/٩١، وإلى ١٠% عام ٢٠٠٢، رغم أن المجتمع فى فترة التخطيط كان يعتمد فى تحقيق الناتج المحلى الإجمالى على قوة العمل الجادة وتخصيص الموارد بكفاءة، دون أى دخول ريعية تذكر تضاف إلى الناتج المحلى الإجمالى (باستثناء دخل قناة السويس)، وكانت الدولة تتحمل تبعات خارجية مكلفة دون أى معونات خارجية، مثل الانفاق العسكرى لحماية المجتمع المصرى فى مواجهة التهديد الإسرائيلى، والانفاق لمساعدة حركات التحرر الوطنى فى العالم العربى والإسلامى، ودعم القضية الفلسطينية. أما ابتداء من ليبرالية الانفتاح عام ١٩٧٤ حتى الآن. فلقد زادت الدخول الريعية ابتداء من تضاعف دخل قناة السويس أضعافاً، من ما يقرب ٩٠ مليون جنيه عام ١٩٥٦ إلى ٨٤٤٣,٤ مليون جنيه (رسوم المرور) عام ٢٠٤٠/٢٠٠٣[٢]، وكذلك زيادة قيمة الصادرات البترولية إلى حوالى ٣.٤ مليار دولار فى نفس العام السابق (١.٧ مليار دولار خلال الفترة يوليو/ديسمبر من السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣)[٣]، بالإضافة إلى المعونات من الولايات المتحدة الأمريكية التى تتجاوز ٢ مليار دولار والمعونات الأخرى من الاتحاد الأوروبى.

وعلى ذلك فإن المجتمع المصرى استطاع باعتماده على ذاته رغم ضآلة دخله أن يدخر أكثر وأن يبنى تراكماً رأسمالياً مازالت تعيش عليه مصر منذ فترة التخطيط حتى الآن، أى ما يقرب من أربعون عاماً، وأن ينجز حرين عسكريتين فى مواجهة إسرائيل (٦٧-١٩٧٣)- أما بعد الانفتاح على الرأسمالية الليبرالية، فبرغم تضاعف الدخل القومى أضعاف بفضل الدخول الريعية السابقة، ورغم زيادة حجم السكان (القوى العاملة) التى كان يمكن استغلالها للعمل على مضاعفة الإنتاج فى إطار مزيد من الاعتماد على الذات،

١- دكتور على الجريتلى، ٢٥ عاماً، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية، الهيئة العامة للكتاب، عام ١٩٧٧، ص٧٠، ٧١، ١٢٧.

٢- البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، العدد الثانى، ٢٠٠٤/٢٠٠٣، ص١٧٤.

٣- المرجع السابق، ص٥.

الادخار القومى فى عام ١٩٩١/١٩٩٢ إلى ٢,٦% من الناتج المحلى الإجمالى[١]. وفى نفس الوقت أفقرت الفقراء ومحدودى الدخل بطريقة غير مباشرة إذ انخفضت النفقات الحكومية على خدمات الصحة والتعليم والمرافق العامة بمعدل ٣٥,٢% عام ٩١/١٩٩٢ز ومن ثم اضطر الأفراد إلى الانفاق من دخولهم النقدية لتعويض النقص فى هذه الخدمات، وبالتالى كانت حتمية توقف الادخار عند هذه الفئات من المصريين[٢].

وهذا التفاوت فى الدخل لم يدفع أصحاب الدخول العالية للاستهلاك فقط ولكن يدفع ايضاً أصحاب الدخول المتوسطة والأقل إلى مزيد من الاستهلاك أيضاً ابتداء من التقليد والمحاكاة، وهو نمط من السلوك السائد فى الدول المتخلفة. وهذا السلوك يدفع الأفراد إلى إنفاق كل زيادة فى دخولهم على الاستهلاك. والتقليد والمحاكاة هى التى كانت السبب فى النتيجة التى وصل إليها "دوسوميرى" فى دراسته عن الاستهلاك، إذ وجد أن الأفراد أو العائلات التى يزيد دخلهم مع احتفاظهم بترتيبهم فى سلم الشرائح الاجتماعية كما هو فإننا نجد أن الزيادة فى الدخل يتم توجيهها إلى الاستهلاك، وبالتالى لن يزيد الادخار بزيادة الدخل.

٦- ملاحظة جوهرية :

ومما يجدر الإشارة إليه أن التوجه إلى الاستهلاك وانخفاض معدل الادخار قد يرتبط بانخفاض متوسط دخل الفرد نتيجة لانخفاض الدخل القومى كما يقول الفكر التنموى الغربى، وهو ما سلم به "راجنر نوركسيه" فى نظريته للحلقات المفرغة فى تفسير التخلف، وغيره من الكتاب الغربيين، ولكن الواقع أن الادخار يرتبط بنوع التنظيم الاجتماعى السائد فى المجتمع، وبالأفكار التى يقوم عليها هذا التنظيم الاجتماعى، وبطريقة تطبيق هذه الأفكار، وتحولها إلى سياسات تنفيذية تحكم مسار المجتمع وسلوكيات الأفراد والمنظمات، واقتناع هؤلاء الأفراد والمنظمات بهذه الأفكار وبتطبيق هذه السياسات.

١- دكتور سعيد الخضرى، ملاحظات حول أذون الخزانة كأداة لسد عجز الموازنة العامة للدولة، مجلة الاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٣.

٢- المرجع السابق،

يحققه استثمار رأس المال الوطنى والمدخرات الوطنية فقط. وهذه الحجج والأباطيل ليست إلا من قبيل الدعاية المغرضة والمضللة لجهود العالم المتخلف والتى لن تصل به إلا إلى مستوى أعمق من الإسار والتبعية، ولا يمكنها إلا تحقيق نوع من التنمية المزيفة التى تخدم العالم الخارجى والدول المالكة لرأس المال الدولى على حساب المصالح الوطنية للدول المتخلفة وسوف نناقش هذه الأقاويل والأباطيل تباعاً.

١- أكذوبة قيام رأس المال الأجنبى بنفس دور رأس المال الوطنى.

تنادى قوى رأس المال الأجنبى والمتحدثين باسمهم سواء فى العالم المتقدم شمالاً مالك هذا الرأسمال، أو أشعياؤهم وتابعيهم فى العالم المتخلف، بأنه لا فارق بين استخدام رأس المال الوطنى أو الأجنبى فى عملية الاستثمار داخل العالم المتخلف، ذلك أن كلاً منهما يبحث عن الأرباح، ورأس المال الأجنبى عندما يشارك الوطنى يكون أقدر على تحقيقها من الوطنى، ويمكن لرأس المال الوطنى أن يتعلم من الأجنبى فى هذا المجال. كما أن رأس المال الأجنبى لا يكلف الدولة الوطنية عناء تكوين الادخار بما يحمله من حرمان من طيبات الاستهلاك، وهو أيضاً يقوم بتشغيل الموارد المادية العاطلة، وكذلك العمالة، بما يوفر دخلاً جديداً للمجتمع الوطنى، فضلاً على توفيره السلع المنتجة داخل المجتمع. وتبعاً لذلك فإن الغالبية الساحقة من الدول المتخلفة سارت وراء شركات دولية النشاط لتقوم بالاستثمار، ولتحقق كل المزايا السابقة للدول المتخلفة، وانطلقت الدول الأخيرة المتخلفة إلى الاستهلاك ولم تعد تعبأ فى غالبياتها بضبط الاستهلاك وترشيده على النحو السابق عرضه، وكذلك لم تعد تهتم بتعبئة الادخار والمحافظة عليه وتوجيهه إلى الاستثمار.

وحتى نتبين الفارق الجوهرى والمزايا والفرص الضائعة على العالم المتخلف من الاعتماد على رأس المال الأجنبى فى عملية الاستثمار، وترك الساحة فارغة أمام الشركات دولية النشاط، سوف نقارن بين الآثار الاقتصادية والاجتماعية لإنشاء شركة النصر للسيارات كوحدة من وحدات القطاع العام فى ظل فترة تاريخية سابقة للاقتصاد المصرى فى محاولته لبناء التنمية المعتمدة على الذات، بين أى منظمة أو شركة تقام برأس مال أجنبى لإنتاج السيارات وليكن شركة "جنرال موتور" الأمريكية.

فى عام ١٩٦١ تم تخصيص جزء من الاستثمارات الوطنية لبناء شركة النصر لصناعة السيارات، على أن تنتج نوعين فقط من سيارات الركوب، السيارة (١١٠٠

بما يحقق زيادة الدخل القومى زيادة حقيقية تؤدى إلى زيادة حجم الادخار، إلا أن الذى حدث هو العكس ابتداء من إهدار الموارد المالية إلى تعطيل القوى العاملة، أدى إلى توقف النمو الحقيقى (الدخل القومى بأسعار الفترة السابقة ١٩٦٤)، وبالتالى لا يمكن توقع زيادة الادخار وهو الحقيقة المرة فى مجتمع زادت موارده. ولقد حدث ذلك نتيجة الانتقال إلى تخصيص الموارد عن طريق السوق والاستثمار بالاعتماد على القطاع الخاص الذى يبحث عن الربح وفقط، والارتباط بالسوق الرأسمالية العالمية كاقتصاد تابع ليقوم رائدها صندوق النقد الدولى بإدارة الاقتصاد المصرى لحساب دول السوق الرأسمالية العالمية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ولتحقيق مصالحهم على حساب المصالح الوطنية، وهو للأسف موقف كل دول العالم المتخلف ابتداء من الربع الأخير من القرن العشرين.

سياسة الاقتراض كبديل للادخار الوطنى :

فى ظل فقدان دول العالم الثالث القدرة على الادخار عند المستوى اللازم لتغطية حجم الاستثمار الواجب تنفيذه من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، أو على الأقل القادر على المحافظة على مستوى الدخل القومى دون انخفاض، أى تحقيق معدل للنمو الاقتصادى يساوى معدل نمو السكان على الأقل، وذلك حتى لا ينخفض نصيب الفرد من الدخل القومى الحقيقى (مع مراعاة الفارق الجوهرى بين التنمية والنمو)، فإن الدول المتخلفة تلجأ إلى البحث عن مدخرات المجتمعات الأخرى ليتم استثمارها داخل هذه المجتمعات المستخدمة وتشجع الدول الرأسمالية المتقدمة الدول المتخلفة على الاقتراض بكل أشكاله لتقع الدول المتخلفة فريسة للأوهام والأباطيل التى يروج لها رأس المال الاحتكارى الدولى بقيادة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير. فبعد أن أفقدت سياسات كلا المنظمتين المطبقة فى الدول المتخلفة قدرة هذه الدول على الادخار الوطنى بالقدر الذى يحتاجه الاستثمار الوطنى لتحقيق تنمية جادة وحقيقية، فإنهما يقوما ببث الأوهام التى تتمثل فى الإعلام على أن رأس المال الأجنبى يقوم بنفس الدور الذى يقوم به الادخار الوطنى، وأنه يتم فى إطار التعاون والاخاء الدولى وتحقيق المصالح المشتركة لكل من الدول المقترضة والمقرضة على حد السواء، وأنه يمكن المجتمع من تحقيق غاياته العليا التى لا يمكن تحقيقها فى ظل حجم الادخار الحالى فى الدول المتخلفة، وبدون ابطاء وانتظاراً لرفع مستوى هذا الادخار فى فترة زمنية قادمة، ثم أخيراً أن رأس المال الأجنبى يسمح ويسهل نقل التكنولوجيا الحديثة إلى العالم المتخلف فيحدث فيه تطوراً لا يمكن أن

ب- القدرة على التطوير التكنولوجى. فى ظل التصنيع الكامل لمنتج وطنى داخل المجتمع الوطنى، بذلك تم توفير الخبرات والقدرات الوطنية القادرة على التطوير التكنولـوجى، ويتحقق اهتمام القوى العاملة بإحداث هذا التطوير التكنولوجى. ففى شـركة النصـر للسيارات تم إنتاج موتور مصرى ١٠٠% اعتماداً على الخبرات الوطنية لأول مرة فى تاريخ مصر كبداية لبناء التكنولوجيا الوطنية فى أحد فرع الصناعة. وكذلك تم إنتـاج غالبية قطع الغيار اللازمة للسيارات بأنواعها المختلفة، وكذلك تم إنتاج الآلات اللازمة لميكنة الزراعة المصرية ابتداء من إنتاج الجرارات الزراعية.

جـ- بناء صناعة متكاملة. مكن من تعبئة الفائض الاقتصادى من الاستثمار فى وحـدات إنتاجية أخرى تخدم نفس الصناعة وتتكامل مع صناعة السيارات، حيث تم الاسـتثمار فى صناعة الإطارات، وصناعة البطاريات، واستخدمت الصناديق الخشبية الواردة فيها بعض مكونات السيارات من الخارج (عادم الصناعة) فى إنتاج الأثاث الخشبى فى تنظيم منفصل عن شركة النصر للسيارات.

د- تحقيق التشغيل الكامل للعاملة والموارد. التوسع فى اسـتثمار الفـائض الاقتصـادى بطريقة منتظمة على النحو السابق أدى إلى زيادة تشغيل العمال، وتم القضـاء علـى البطالة وتحقيق التشغيل الكامل للعمالة، وكذلك استخدام كامل رأس المال الوطنى، أى كامل المدخرات الوطنية على مستوى الأفراد ومنظمات تجميع الادخار، وفى مقـدمتها البنوك.

هـ- خلق الاعتماد المتبادل بين القطاعات الاقتصادية. وذلك بتعدد مجالات الاستثمار فى القطاع المختلفة وربط القطاعات بعضها ببعض ليصبح التكامـل الاقتصـادى للهيكـل الإنتاجى الوطنى حقيقة، ذلك أن إنتاج قطاع النقل (النقل بالسيارات، أشخاص، بضائع) أصبح يعتمد على قطاع الصناعة الوطنى دون اللجوء للعالم الخـارجى، سـواء فـى الحصول على وسائل النقل أو قطع الغيار. وكذلك اعتماد قطاع الزراعة علـى قطـاع الصناعة فى إمداده بمعدات وآلات الميكنة الزراعية، بعد توسع إنتاج الصناعة لإنتـاج الجرارات والعزاقات والحصادات فى شركة النصر للسيارات، وتولت شركة معدات الرى إنتاج الطلمبات المائية. وداخل قطاع الصناعة الواحد أصبح هناك اعتماد متبادل بـين شركات النصر للسيارات، والنصر للمطروقات، والنصر لصناعة المواسـير الصـلب،

صغيرة الحجم) والسيارة الأخرى (٢٣٠٠ متوسطة الحجم)، وكلاهما ينتج فى إطار الاتفاق مع شركة "فيات" الإيطالية مع دفع مقابل عن كل سيارة تنتج لشركة فيات بعد الحصول على خطوط الإنتاج من إيطاليا. كان ثمن السيارة الأولى فى حدود ٧٠٠ جنيه، والثانية فى حدود ١٢٥٠ جنيه، ولقد صادف توزيع السيارة بعض الصعوبات، وخاصة تسويقها فى الخارج باسم "السيارة نصر ١١٠٠"ن أو نصر ٢٣٠٠ لتحالف شركة فيات وبيجو ورينو لاغراق السوق الأفريقية والعربية بالسيارات الصغيرة من إنتاجهم وبأثمان أقل من التكلفة لإخراج السيارة المصرية من الأسواق الخارجية المحيطة بمصر. إلا أن السيارتين استطاعا إشباع السوق المصرى من السيارات فضلاً على تحقيق قدر متزايد من تسويق السيارات المصرية فى بعض الدول العربية مثل العراق.

وكذلك صادفت الشركة صعوبات فنية عندما بدأت فى إحلال المنتجات المصرية للصناعات المصرية كمكونات للسيارة بدلاً من المكونات الإيطالية. فبدأ من الموتور المصرى الذى لم تتحمل سبائكه الحرارة، تم إنتاج موتور مصرى ١٠٠% قوة (١٥٠٠ سى.سى) بعد جهود مضنية لكل من مهندسى شركة النصر للسيارات وشركة النصر للمطروقات، وشركة الحديد والصلب المصرية، والأساتذة المتخصصين فى كلية الهندسة جامعة القاهرة- ومع استمرار هذه الجهود مع بقية وحدات الإنتاج الصناعى المصرى تم توفير ٨٥% من مكونات إنتاج السيارة المصرية نصر بنوعيها كسيارات ركوب، ثم التوجه لإنتاج الأتوبيسات وعربات النقل "ماجروس" وإنتاج الجرارات الزراعية، وإنتاج قطع الغيار اللازمة لهذه المنتجات بالاشتراك مع شركات أخرى هى شركة النصر لصناعة المواسير الصلب.

وهكذا استطاع الاستثمار الوطنى والدولة الوطنية تحقيق المزايا التالية :

أ- الحفاظ على الفائض الاقتصادى. ذلك أن استثمار رأس المال الوطنى داخل المجتمع المصرى يحقق فائضاً اقتصادياً جديداً، هو فائض وارباح هذا الاستثمار، يظل داخل المجتمع ولا يخرج إلى العالم الخارجى، ويعاد استثماره مرة أخرى، حيث كان فائض وحدات القطاع العام يحول إلى وزارة المالية ضمن حسابات خاصة للقطاع العام لا تختلط بالإيرادات العامة للدولة.

المتخلف.

<u>الميزات التى سوف يحصل عليها رأس المال الأجنبى (شركات دولية النشاط):</u>

أ- تستثمر فائض راس المال النقدى الخاص بالعالم الرأسمالى المتقدم بواسطة شركات دولية النشاط، وتقوم بتحويل أرباح هذه الشركات والجزء الأكبر من دخول العمالة الأجنبية إلى العالم الخارجى، إلى الدولة الرأسمالية المتقدمة ليزيد معدل التراكم الرأسمالى بها على حساب انخفاضه فى العالم المتخلف. ذلك أن هذه الشركات هى التى تحدد أثمان منتجاتها فى كل دولة، وتحدد أيضاً أثمان المنتجات التى تنتقل من دولة إلى أخرى بعملاتها الوطنية (أسعار التحويل)، وتحدد أيضاً ثمن المنتج النهائى فى البلد التى تقوم بتجميع السلعة النهائية فيه، وبالتالى تحصد الأرباح من كل الدول لحسابها، ويلاحظ أن الأرباح المحولة إلى الخارج يتم بنفس العملات الأجنبية التى تم الاستثمار الأول بها، وفى حالة ثبات سعر الصرف كما فى مصر لا يتحمل الاستثمار الأجنبى أى مخاطر نتيجة انخفاض سعر الصرف.

ب- يستطيع الاستثمار الأجنبى أن يسيطر على مجالات الإنتاج، فكل استثمار فى نوع من الإنتاج يقوم باغلاق المشروعات الوطنية التى تقدم نفس الإنتاج، أو يقوم بالاستحواذ عليه من خلال المشاركة، والمشاركة تعنى توجيه الإنتاج والمشاركة فى الأرباح المحولة للخارج، وبزيادة من توسع الاستثمار الأجنبى يسيطر هذا الرأسمال على مجال صناعى تلو الأخر، بالشكل الذى يفقد المجتمع الوطنى فترة بعد أخرى استقلاله الإنتاجى، ويصبح تحت رحمة المنتجين الأجانب "شركات دولية النشاط"، التى تتحكم فى اختيار مجالات الإنتاج، وغالباً ما تتحكم فى تسويق السلع المنتجة سواء فى الداخل أو الخارج، خاصة إذا كانت السلعة تصديرية. ويلاحظ أنه فى الحالة الأخيرة، أى الإنتاج من أجل التصدير، فإن غالية الأرباح تكون مرتبطة بالتسويق، وتتولاها منظمات للتسويق فى العالم الخارجى لتحصل على النصيب الأكبر من الأرباح، ويبقى لعملية الإنتاج داخل الدولة المتخلفة الجزء الأقل منها، وهو المشاهد فى توزيع الأرباح بالنسبة لدول جنوب شرق أسيا الصناعية، حيث تكسب مراكز التوزيع للسلع الاستهلاكية حوالى ٦٠% من قيمة السلع المصنعة والقادمة مما وراء البحار فى

والحديد والصلب المصرية، وغيرها من شركات القطاع الخاص، وكذلك اعتماد قطـاع الزراعة على قطاع الصناعة.

و- دعم الاعتماد على الذات الوطنية. لم يعد المجتمع المصرى مضطراً إلى اسـتيراد أى من المنتجات التى تم إنتاجها داخل مصر، وبالتالى تم توفير العملات الأجنبية اللازمـة لاستيراد هذه المنتجات، فضلاً على حصول المجتمع على عائـد بـالعملات الأجنبيـة حصيلة تصدير قدر من فائض هذه المنتجات عن حاجة السوق الوطنية، وخاصة تلـك المنتجات التى تفوق فيها الإنتاج المصرى على منتجات العالم المتقدم، مثل المنسوجات القطنية، وإطارات السيارات، والمصنوعات الجلدية، والأثاث.

ز- إمكانية تطوير المنتجات المدنية والإنتاج العسكرى. فى ظل القـدرة علـى التطـوير التكنولوجى كان يمكن تعديل تصميم سيارات الركوب لتكون هناك السيارة المصرية ذات التصميم المصرى الكامل، وإنهاء الارتباط بالشركة الإيطالية، وتوفير المدفوعات لهـا إزاء استخدام تصميم السيارة الفيات. وكذلك يمكن إنتاج كل أدوات الحرب التى تجرى على الأرض مثل الدبابات والمجنزرات وحاملات الجنود وحاملات المدافع... الخ وذلك بعد تطوير صناعة الصلب لإنتاج الصلب المسحوب علـى البـارد.المقـاوم للحـرارة والاحتكاك، وهو المشروع الذى كان ضمن مشروعات الخطة الخمسية الثانيـة التـى أوقف تنفيذها العدوان الإسرائيلى الأمريكى على مصر عام ١٩٦٧.

أما بالنسبة للاستثمار الذى تقوم به شركة دولية النشاط مثل "جنرال موتـورز"، والتى لابد أن يقتصر استثمارها فى أى بلد على إنتاج منتج واحد هو أحد مكونات السلعة النهائية- السيارة- وعلى أن يتم تجميعها فى أحد البلاد الاخرى كنشاط وحيد فقط. فـإذا كان استثمارها فى بلد ما سوف يكون فى تجميع السيارة (مثل مصر) للاستفادة من العامل المصرى ذو الأجر المتدنى، وكذلك من اتساع السوق المصرية واستيعابها لغالبية الإنتاج من السيارات، إن لم يكن كامل الإنتاج، فإن إنتاج الموتورات سوف يكون فى بلـد أخـر، وليكن الجزائر لجودة الصلب التى تنتجه، على أن تكون كهربيات السيارة من إنتاج شركة ثالثة هى كوريا للاستفادة من دقة عنصر العمل ومهارته مع انخفاض أجره... الخ وهكذا الاستثمار داخل العديد من الدول المتخلفة بحيث لا يمكن أن يتم إنتاج سلعة بكل مكوناتها داخل دولة واحدة، وهو ما تقضى به أصول العولمة الجديدة التى بدأ تنفيذها فـى العـالم

بقوة فى مقادير الصناعة التى تستثمر فيها، ويفقد المجتمع القدرة على توجيه هذه الصناعة أو السيطرة عليها أو استخدامها فى خدمة الاقتصاد الوطنى هذا من ناحية. أما الناحية الأخرى وهى لا تقل أهمية، وهى أن رأس المال الأجنبى الذى يتولى الريادة للاستثمار يقوم بالسيطرة على رأس المال الوطنى، ويستخدمه فى خدمته، فكل دولار أجنبى يتم استثماره فى العالم المتخلف يحجز فى مقابله ثلاثة دولارات من الادخار الوطنى لخدمته فى شكل أراضى ومبان وخدمات أساسية لابد أن تتم لاستقبال رأس المال الأجنبى ليكون قادراً على الإنتاج.

جـ- تفقد الدول المتخلفة أهم مقومات بناء التراكم الرأسمالى وهو الفائض الاقتصادى الذى يتوجه إلى العالم الخارجى فى شكل أرباح لرأس المال الأجنبى، وفوائد للديون، وتحويلات العاملين الاجانب.

د- تخسر الدول المتخلفة القدرة على التطوير التكنولوجى، وأن يكون لها تكنولوجيا مستقلة على المدى الطويل. والمثال الحى لهذه الخسارة ما سبق عرضه من فارق بين إنتاج السيارة المصرية فى أحد وحدات القطاع العام- النصر للسيارات- وتجميع السيارة فى الشركات التى حلت بمصر لإنتاج السيارات برأس مال أجنبى أو مشترك- ففى إطار الشركة الوطنية بدأ يظهر التطوير التكنولوجى، ابتداء من إنتاج موتور مصرى ١٠٠%، إلى إنتاج ٨٥% من مكونات السيارة. أما شركات تجميع السيارات، فليس هناك أى فرصة للعاملين فيها للاقبال على التطوير التكنولوجى، فكل مكونات السيارة قادمة من الخارج، وكل دور العمالة هو وضعها فى مكانها الصحيح لتكتمل السيارة، بل إن العقول تكاد تتبلد وتتحجر ليتم العمل بلا أى تفكير واعى.

هـ- تفقد الدولة المتخلفة القدرة على الاعتماد على الذات، وهى القدرة التى تتولد من بناء المشروعات الوطنية القادرة على إشباع حاجات أفراد المجتمع، وكلما تكاثفت هذه المشروعات كلما زاد اعتماد الدولة على الذات. وهذه المشروعات تتسم بالثبات والدوام حيث أنها مملوكة للمجتمع أو لأفراده، أما مشروعات رأس المال الأجنبى فإنها مملوكة للغير من العالم الخارجى، ومن ثم فإن مصيرها بالبقاء أو التصفية أو الانتقال للعالم الخارجى يملكه الغير ولا يملك مصيرها المجتمع المضيف لها، ومن ثم لا يمكن الاعتماد على وجودها فى خدمة الاقتصاد الوطنى بصفة دائمة.

الولايات المتحدة الأمريكية[1].

ماذا تجنى الدول المتخلفة من الاستثمار الأجنبى :

أ- تكسب تشغيل قدر من العمال فى منظمات رأس المال الأجنبى، وفى الواقع أن هذه المنظمات الأجنبية تجذب إليها نوعيات من العمالة ذات الكفاءة العالية، الذين يعملون فى منظمات إنتاج وطنية (القطاع العام كحالة مصر)، واكتسبوا خبراتهم ومهاراتهم على حساب هذه الشركات الوطنية، ثم يتحولون إلى منظمات رأس المال الأجنبى. وتضطر المنظمات الوطنية إلى إحلال هذه العمالة الماهرة بعمالة أقل مهارة أو مبتدئة لتعود إلى إكسابها خبرات العمل وتدريبهم عليه، وحتى يستطيعون ملأ الفراغ الذى تركه العمال الأكثر مهارة الذين انتقلوا إلى منظمات رأس المال الأجنبى تظل الكفاءة الإنتاجية للمنظمات الوطنية منخفضة حتى تتمكن من الوصول بالكفاءة الإنتاجية للعمل بها إلى المستوى السابق، وهى لن تصل إليه بسهولة إلا بعد فترة من الزمن تعتبر فترة ضياع بالنسبة للاقتصاد القومى. وتظل المنظمات الوطنية للإنتاج أقل إنتاجية بعد ذلك، أولاً، لضياع فترة زمنية تراجعت فيها الكفاءة الإنتاجية للمنظمات الوطنية، وعندما استرجعت مستوى إنتاجيتها السابق، تصبح كأنها تبدأ من جديد بالنسبة لمنظمات رأس المال الأجنبى، وثانياً، لأنه خلال تلك الفترة الضائعة لابد أن يكون قد حدث تطور فى كل ما يتعلق بالإنتاج والإدارة والتسويق، ومن ثم تظل مرة أخرى متخلفة بالنسبة لمنظمات رأس المال الأجنبى التى سبقت إلى هذا التطور.

ب- لا تتحمل الدول المتخلفة تكلفة الاستثمار بالكامل، إذ يتم تحويل رأس المال من العالم الخارجى سواء فى شكل آلات ومعدات أجنبية أو فى شكل نقدى كتحويلات بالعملات الأجنبية. وهو ما يجعل الدولة المتخلفة لا تهتم ولا تقبل على تكوين رأس مالها الوطنى سواء فى شكل نقدى أو فى شكل عينى وتعتمد على رأس المال الأجنبى بكلا نوعيه، وبتضاؤل حجم مدخراتها وباعتمادها على رأس المال الأجنبى تفقد قدرتها على مواجهة توجهاته، وتسلم بالتبعية لرأس المال الأجنبى، أو للشركات دولية النشاط التى تتحكم

١- جارى جيريفى، إعادة النظر فى نظرية التنمية، رؤى من شرق أسيا وأمريكا اللاتينية ١٩٩٤. بحث منشور فى: من الحداثة إلى العولمة، الجزء الثانى، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣١٠، ديسمبر ٢٠٠٤، ص١٠٤.

بقانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى، الذى فتح مصر والاقتصاد المصرى على مصراعيه لرأس المال الأجنبى بلا ضوابط.

ويتعمد رأس المال الأجنبى من خلال الإفساد إحداث خلخلة فى النظام الإدارى والسياسى للدولة المضيفة بكل الطرق وأهمها الرشوة التى تأخذ شكل عمولات وهدايا. ولعل الضجة التى فجرتها الحكومة الأمريكية، والتى قدمت على أساسها شركة "وستنجهاوس" الأمريكية للمحاكمة القضائية، كانت ليس لمجرد تقديم الشركة لرشوة لأحد كبار المسئولين المصريين، ولكنها قدمت للقضاء وحوكمت لأنها لم تبلغ ولم تحصل على موافقة وكالة التنمية الدولية الأمريكية وبنك التصدير والاستيراد الامريكى، أما تقدم الرشوة فى حد ذاته فهو شئ لا غبار عليه[1]. وكل فرد فى الشعب المصرى يعلم جيداً أن الفساد الذى وصل إلى كبار كبار المسئولين فى وزارة الزراعة وبنك الائتمان الزراعى هو السبب فى انتشار السرطان فى مصر وبأعلى نسبة فى العالم بين الأطفال، وانتشار الالتهاب الكبدى الفيروسى والفشل الكلوى. وفى محاكمة المسئولين الذين تمت إدانتهم

= - وفى مرجع أخر يشير إلى جريمة الخديوى بقتل المفتش المصرى المعارض، فيورد ما كتبه القنصل البريطانى إلى حكومته بعد مقتله، وكان يسميه "العدو الممقوت للإصلاح" "الأمل قوى كثيراً فى نجاح بعثة المستر "جوشن" والمسيه "جوبير" عقب سقوط ناظر المالية السابق، فلقد ظل تحقيق هذا الأمل معلقاً بين اليأس والرجال لعداء ذلك الناظر ودسائسه.

- تيودور روتشتين، تاريخ المسألة الصمرية (١٨٧٥-١٩١٠)، ترجمة عبد الحميد الصاوى، محمد بدران، الطبعة الثالثة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٥٠، ص٤٠.

- يلاحظ فى المرجع الأخير أن مقترحات البعثة الإنجليزية الفرنسية التى كانت تفرض على مصر ما لا تستطيع بل وما يخربها بفرض فائدة عالية على القروض كان يسمى "إصلاح لتحقيق الاستقرار الاقتصادى والمالى لمصر"، ما أشبه الليلة بالبارحة حيث الآن حل خبراء صندوق النقد الدولى مكان جوشن وجوبير، ومرة أخرى فإن البرنامج الذى يطبقوه على مصر يسمى "بالإصلاح الاقتصادى"، وهو دليل العمل لخرابها.

١- صدر حكم المحكمة الأمريكية بتغريم الشركة غرامة قدرها ٣٠٠ ألف دولار تدفعها شركة وستنجهاوس خلال أسبوع. ولقد قدم هذا المسئول المصرى إلى المحاكمة فى مصر، وبرأه القضاء المصرى. أنظر:

- جريدة الأخبار القاهرية، ١٩٧٨/١١/٢١.

- أنظر كذلك إلى جملة الكتابات حول مشروع هضبة العامرية وهضبة الأهرام. وهو المشروع الذى أوقفته المعارضة الشديدة لرجال العلم وبعض نواب مجلس الشعب والرأى العام المصرى الذى بدأته الدكتور نعمات أحمد فؤاد على صفحات الجرائد.

- دكتور محمد دويدار، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، ص ٦٣٧-٦٨٦.

و- نشر الفساد والافساد. لا يدخل رأس المال الأجنبى إلى بلد ويستقر فيها إلا ابتداء من نشرة للفساد وافساد الذمم وشراء العملاء للدفاع عنه وللابقاء عليه، على مستوى السلطات العامة، وكذلك على مستوى بعض المثقفين على اختلاف مواقعهم لتغييب وعى الجماهير عن حقائق الخسائر القومية التى يتسبب فيها الاستثمار الأجنبى. ولذلك ليس غريباً أن تكون الدعوة للاستقرار هى الموجة الإعلامية السابقة على توافد رأس المال الأجنبى وسيطرته على مقاليد الأمور فى المجتمع، ذلك أنه يحتاج إلى استقرار من نوع معين هو تغييب الوعى الوطنى حتى يحقق مآربه، وهو يحققها بالأساليب السابقة. ولقد خبرت مصر الفساد والافساد الذى يمارسه رأس الأجنبى منذ القرن الماضى وعانت منه تماماً، وكان الاعتراض على سلوكياته الاقتصادية والسياسية من الشعب المصرى بقيادة أحمد عرابى سبباً فى الاحتلال العسكرى البريطانى لمصر عام ١٨٨٢[1]. ومع ذلك بدأت سياسة الانفتاح الاقتصادى للرئيس السادات عام ١٩٧٤

١- يكتب المؤرخ محمد رشدى عن تاريخ رأس المال الأجنبى وسلوكياته فى هذه الفترة قائلاً "إن الأجانب كانوا يشجعون حكام مصر بشتى الطرق والوسائل على الاستزادة من الديون إلى حد إنشاء فروع لبعض البنوك الأجنبية التى تخصصت فى إقراض الحكام والطبقات الغنية". ويكتب "جون مارلو" عن جشع المموليين اليهود والفرنسيين والإنجليز والألمان الذين شجعوا بطريقتهم المعهودة الوالى على الإسراف والتبذير لتمكين أنفسهم من ممتلكاته"... من المعروف أن لجنة "جوشن" مندوب إنجلترا، وجوبير مندوب فرنسا عندما حلت بمصر بعد صندوق الدين المعروف لدراسة أحوال مصر الاقتصادية، انتهت إلى قرارات معينة لتحقيق الاستقرار الاقتصاد والمالى لمصر، وكان جوهرها هو زيادة أعباء الاقتصاد المصرى بدفع فوائد ثابتة على الديون تتراوح ما بين ١٠% إلى ١٥%، ولم يكن أمام خديوى مصر إلا الإذعان، إلا أنه مهد لاستسلامه وإذعانه بالتخلص من قطب المعارضة داخل المؤسسة الحاكمة، فلقد قتل الخديوى المفتش إسماعيل الذى رفض هذه التسوية مع الدائنين الأجانب، وخفض سعر الفائدة إلى ٧%"... فإن ٥% هى أقصى ما تستطيع مصر أداؤه من غير أن تجر على نفسها الخراب، أما الرضا بوضع رقابة مالية، فهى فى الواقع رقابة على إدارة الدولة، وكان فى رأيه محض سعى لإسلام البلد للأجانب، وهو لا يختلف عن الخيانة العظمى فى شئ.

- محمد رشدى، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، عام ١٩٤٥، ص٩٣ وما بعدها.
- جون مارلو، تاريخ النهب الاستعمارى (١٧٩٨-١٨٨٢) ترجمة الدكتور عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦، ص١٤٢.
- عادل حسين، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية.

الاستثمار الأجنبى وأكبر حجم منه لابد أن يتوجه إلى الصومال ودول أفريقيا المعدمة، ونيبال، وبنجالاديش والدول المعدمة فى أسيا. لكنه يتركز فى مناطق إنتاج النفط والمعادن، وتحول بشكل واضح من العالم المتخلف إلى أوروبا الشرقية بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وخروجها عن الاشتراكية، وهى دول كانت ذات اقتصاد قوى ووفرة مادية، ولم يكن بها جائعين مثل الدول الأفريقية، ولكنها قادرة على منح الاستثمارات فيها معدلات عالية من الربحية أكثر من الدول الأفريقية والأسيوية الفقيرة.

فالاستثمار الأجنبى وتصدير رأس المال إلى العالم المتخلف كان الأداة التى استخدمت منذ القرن الثامن عشر لتأكيد الاستعمار ولاحتجاز مجتمعات بكاملها كسوق ملحقة بدول العالم الرأسمالى المتقدم ابتداء من إنجلترا لتصريف فائض الإنتاج الصناعى والاستثمار فى إنتاج المواد الأولية اللازمة لتحقيق هذا الإنتاج الصناعى. كما استخدم لتحقيق تقسيم العمل الدولى الذى أوصت به نظرية النفقات النسبية المقارنة "لريكاردو"، ولتتحول الدول المتخلفة إلى دول زراعية/ استخراجية فقط على النحو السابق عرضه، والذى كان من نتيجته أن تم سحب غالبية الفائض الاقتصادى من هذه الدول، وبالتالى حرمانها من القدرة على بناء قطاع الصناعة واستمرارها دول زراعية/ استخراجية صافية بما أدى بها إلى التخلف.

وفى الفترة الأخيرة فإنه من الثابت أن العالم الرأسمالى المتقدم يعانى من أزمة اقتصادية ابتداء من منتصف السبعينات. سببها الأساسى هو تراكم رأس المال النقدى الذى لا يجد مجالاً للاستثمار نتيجة انخفاض معدل الربحية، وهو الأمر الذى حذر منه "ريكاردو" وجعل منه سبباً يمكن أن يقضى على الرأسمالية، وكذلك عند "ماركس" كظاهرة عامة "ميل معدل الربح للتناقص، وأكده "كينز" فى دراسته عن معدل الكفاية الحدية لرأس المال. وكذلك بسبب الركود الذى يسببه نقص الطلب الفعال نتيجة سوء توزيع الدخل، وتوجه الأعلى دخلاً إلى مزيد من الادخار. وبالتالى فإنه ليس هناك من حل إلا استثمار هذا الفائض من رأس المال النقدى فى العالم المتخلف ليعطى دخلاً إضافياً للعالم الرأسمالى المتقدم، وهى ارباح الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، وفوائد القروض، هذا إلى جانب الاعتماد على الدول المتخلفة فى رفع الطلب الفعال داخل العالم المتقدم كما يقول "فرانسواه بيرو" الاقتصادى الفرنسى. ذلك أن العالم المتخلف سوف ينصرف عن الاستثمار وينطلق إلى الاستهلاك وزيادة طلبه على منتجات العالم المتقدم الاستهلاكية. وهو ما

بأحكام جنائية عن مسئوليتهم فى استيراد مواد مسرطنة طلبت هيئة المحكمة من النيابة العامة التحقيق مع وزير الزراعة السابق (د. يوسف والى) لمسئوليته عن هذا العمل المرتبط برأس المال الأجنبى والقوى الأجنبية وراءه، إلا أنه للأسف كان عضواً بمجلس الشعب فلم ترفع عنه الحصانة، وأعاد الحزب الوطنى الحاكم ترشيحه فى انتخابات عام ٢٠٠٥ ليعود إلى مجلس الشعب نائباً عن الشعب الذى دمره صحياً، وكأن شيئاً لم يكن وبراءة الاطفال فى عينى المسئولين فى الحزب الحاكم.

ورأس المال الأجنبى يقوم بإفساد إرادة الشعوب لتصل إلى الحكم تلك الحكومة التى تترك له إدارة الاقتصاد القومى لحسابه. مثال ذلك توجس الحكومة الهندية قبل انتخابات ١٩٦٢ من كمية الروبيات الهندية التى تحوزها الولايات المتحدة الأمريكية، وترفض تقديم حساب حول مجالات انفاقها، أن تستخدمها فى التأثير على نتائج الانتخابات تداخل الهند[1]. ولقد قامت قوى رأس المال الأجنبى باسقاط نظام سلفادور الليندى فى شيلى (شركة ITT الأمريكية) واغتياله.، ونفس الحال فى نيكارجوا، وفى بنجالاديش، والكونجو... الخ.

٢- أكذوبة أن استثمار رأس المال الأجنبى يتم فى إطار التعاون والإخاء :

تدعى أجهزة الإعلام فى العالم الرأسمالى المتقدم وخاصة صندوق النقد والبنك الدولى أن انتقال رأس المال من العالم الرأسمالى المتقدم إلى العالم المتخلف إنما يتم لتحقيق التعاون الدولى وتحقيق التنمية والتقدم كمسئولية مشتركة، وأخيراً تتركز الدعاية على إزالة الفقر- تقرير عن التنمية فى العالم ٢٠٠٥ تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع- عن طريق الاستثمار.

حديث عريض مفعم بآمال الأخوة الإنسانية عبر العالم، ولكنه من قبيل الضحك على الذقون وتغييب العقول عن واقع يتم على عكس القول، ولمنح القوالين والمزايدين وعملاء رأس المال الأجنبى فى العالم الثالث ما يقولون. فإذا كان رأس المال الأجنبى يتدفق لتحقيق الشعارات السابقة وخاصة فى الفترة الأخيرة لإزالة الفقر، لكانت أولوية

١- فرانسوا بيرو، هذه هى الرأسمالية، ترجمة محمد عيتانى، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٣، ص١٢٢.

المتقدمة، هى مقابل استخدام براءات الاختراع، ولقد حصلت دولتين فقط من العالم الرأسمالى المتقدم هى الولايات المتحدة وألمانيا فقط عام ٢٠٠١ على ٧٩٩٦ مليون دولار(١).

٣- أكذوبة تحقيق العالم المتخلف لغاياته العليا، التنمية السريعة :

تقوم الأفكار المقدمة للعالم المتخلف لتبرير اعتماده على رأس المال الأجنبى، على أن هذا الاعتماد على رأس المال الأجنبى يسهل عملية التنمية، إذ يجعل معدل النمو أسرع من معدل النمو الذى يحققه الاعتماد على رأس المال الوطنى. ذلك أن الدول المتخلفة بشكل عام- باستثناء الدول المتخلفة النفطية- تعانى من تدنى معدل الادخار الذى يمكن توجيهه إلى الاستثمار، وبالتالى تستمر الفجوة بين الادخار والاستثمار، وهذه الفجوة يمكن سدها باستدعاء مدخرات العالم الخارجى ليقوم مقام المدخرات الوطنية، ومن ثم يمكن تحقيق برامج الاستثمار وتحقيق تنمية اقتصادية سريعة دون انتظار وقت قد يطول أو يقصر لتحقيق هذه التنمية. وهكذا تصبح عملية التنمية سهلة إذ تيسر وتذلل أهم عقباتها بتوفير رأس المال الضرورى واللازم لتحقيقها من العالم الخارجى. ولعل ذلك هو الوهم بعينه، وقبل أن نوضح الأثر العكسى والمدمر للاستعانة برأس المال الأجنبى، نود أن نرى دولة متخلفة أو دولة واحدة من دول المحيط تحولت إلى دولة متقدمة أو دولة من دول المركز عن طريق استعانتها فى التنمية برأس المال الأجنبى. والحقيقة تقول أنه لا يوجد عبر ما يقرب من مائة عام تم خلالها الاستعانة برأس المال الأجنبى لبناء التنمية فى كل قارات المحيط المتخلف، أمريكا اللاتنيية وأسيا وأفريقيا دولة واحدة خرجت من التخلف إلى التقدم، وأيضاً لن تخرج دولة من التخلف فى ظل الاعتماد على رأس المال الأجنبى حتى آخر الزمان، وذلك لأسباب كامنة فى طريقة استخدام رأس المال الأجنبى فى التنمية هى التى سوف نناقشها تباعاً.

أولاً : تناقص معدل الادخار الوطنى، ذلك أن توافر رأس المال الأجنبى يصرف نظر السلطات الحكومية وكذلك أفراد المجتمع عن الاهتمام بالادخار سواء على مستوى تكوين الادخار أو على مستوى تعبئته وتوجيهه إلى الاستثمار. فإذا كانت المدخرات

1- UNCTAD, World Investment Report 2003, FDI/TNC Data base, p. 207.

يقصده "فرانسوا بيرو" بقوله أن العالم المتخلف عبارة عن خزانات كبرى يكمن فيها طلب احتياطي كبير.

وعلى ذلك فإن انتقال رأس المال من العالم الرأسمالي التقدم إلى الدول المتخلفة ليس إلا لتحقيق مصالح قوية للعالم الرأسمالي المتقدم لا يمكنه البقاء بدونها إذ تشكل بالنسبة له مصدراً للدخول الريعية الذى أصبح يشكل جزء يتعاظم من دخله القومى لا يمكنه بدونه الابقاء على مستوى رفاهية شعوب الشمال المتقدم أو المحافظة على قوة دولة. وهو فى نفس الوقت- رأس المال الأجنبى- سبب بلاء شعوب العالم المتخلف، إذ يسحب جزء معتبر من فائضها إلى الخارج، سواء فى شكل أرباح وفوائد، أو فى شكل طلب على سلعة الاستهلاكية، بالشكل الذى لا يستطيعه أن يبنى أى تراكم رأسمالى عبر الزمن.

فما الذى تستطيع أن تدخره دول أفريقيا الفقيرة إذا وصلت نسبة خدمة الديون إلى ٣٤,٧% من الناتج القومى عام ١٩٨٧. أى أن أكثر من ثلث الدخل القومى يخرج إلى الدول الرأسمالية المتقدمة، وهذا جانب واحد من الاستنزاف- أعباء الديون- أما أرباح الاستثمارات المباشرة والاستثمارات غير المباشرة، بالإضافة إلى الاستنزاف عبر التبادل غير المتكافئ فى مجال التجارة الدولية. وفى المتوسط بالنسبة للدول المتخلفة جميعاً فإن أعباء خدمة الديون الخارجية وصل إلى ٢١% من الناتج القومى[١]. أما النوع الثانى من الدخول التى تحصل عليها الدول الرأسمالية المتقدمة فهو أرباح استثماراتها المباشرة فى العالم المتخلف، ومتوسط معدل هذه الأرباح ٥,٧% من رأس المال المستثمر عام ٢٠٠١، وإن كان يتزايد فى بعض الدول ليصل إلى ١١,٤% فى ماليزيا، ١١,٥% فى هونج كونج الصينية، ١٠,١% باكستان[٢]. ومن الصعب الحصول على حجم الاستثمارات المباشرة للدول الرأسمالية المتقدمة فى الدول المتخلفة. أما إذا اعتبرنا أن حجم الاستثمارات المباشرة يماثل حجم الديون عام ٢٠٠٢ البالغ ٧,٧٣٩,٠٤٥ مليون دولار، فإن الأرباح التى تدفقت من العالم الثالث إلى العالم المتقدم سوف تكون فى حدود ٤٤٦,٨٢٥ مليون دولار عام ٢٠٠٢. أما النوع الثالث من الدخول التى تحصل عليها الدول الرأسمالية

١- البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى العالم، واشنطن، عام ١٩٨٨.

2- UNCTAD, World Investment Report 2003, p. 226.

كثير من هذه الدول فى هذه القارة. (١)

ويلاحظ أن المجتمع المصرى فى فترة تعامله الحذر مع رأس المال الأجنبى فى فترة الرشد الاقتصادى خلال الخطة الخمسية الاولى ٥٩/١٩٦٠- ٦٤-١٩٦٥ استطاع رفع معدل الادخار القومى ليصل فى المتوسط خلال تلك الفترة إلى ١٣% من الناتج المحلى الإجمالى(٢)، وذلك فى الوقت الذى كانت فيه نسبة التمويل الأجنبى للناتج المحلى الإجمالى فى المتوسط خلال نفس الفترة ٤,٦%، وكذلك وصلت نسبة التمويل الأجنبى للاستثمارات فى المتوسط إلى ٢٦,٤% من إجمالى الاستثمارات. أما بعد تغير السياسة الاقتصادية إلى الليبرالية الرأسمالية وتعمق الاعتماد على رأس المال الأجنبى خلال الفترة ٧٣-١٩٧٨، فلقد هبط معدل الادخار القومى إلى ١١,١٥% بينما ارتفعت نسبة التمويل الأجنبى للناتج المحلى الإجمالى إلى ١٣,٧%، وزادت نسبة التمويل الأجنبى للاستثمارات إلى ٤٩,١% خلال نفس الفترة. (٣)

ثانيا : ارتفاع مستوى الاستهلاك نتيجة تعميق سوء توزيع الدخل. وأفضل ما قدم فى هذا المجال الدراسة التى قدمها "بهرات حرازى"، حيث افترض أن دولة متخلفة تحقق معدلاً للادخار الحدى والمتوسط يساوى ١٠% من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى، وأنها ترغب فى تحقيق معدلات للنمو ٥% سنوياً، وأن معامل رأس المال إلى الدخل يعادل ٤ : ١، فإنه تبعاً لنموذج هاورد ودومار يجب على هذه الدولة أن توجه إلى الاستثمار ٢٠% من ناتجها المحلى الجمالى (معدل النمو= $\frac{\text{معدل الادخار}}{\text{معامل رأس المال}}$ ∴ ٥% = $\frac{٢٠\%}{٤}$

ولما كان معدل الادخار هو ١٠% فقط من الناتج المحلى الإجمالى، فإن أمام هذه الدولة ثلاث بدائل على النحو التالى :

1- L Landox, Differences in Saving Ratios among Latin America Countries, Unpublished PhD Dissertation, Harvard University Press, 1969.

- الدراسات الثلاث مذكورة فى :

- دكتور رمزى زكى، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٣٧٧-٣٧٨.

٢- دكتور على الجريتلى، خمسة وعشرون عاماً، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر، ٥٢-١٩٧٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص٧٨.

٣- دكتور رمزى زكى، دراسات فى ديون مصر الخارجية، مكتبة مدبولى، القاهرة، عام ١٩٨٥، ص٢٤٠.

القومية دالة فى الادخار الحكومى وفى الجهود التى تبـذلها الحكومـة لتعبئـة الادخـار الوطنى، فإن تناقص الادخار الحكومى وتباطئ جهود الحكومة فى تعبئة المدخرات إنمـا يؤدى إلى نقص الادخار القومى. والحكومات فى الدول المتخلفة عندما تعمد إلى الاستعانة برأس المال الأجنبى لا تهتم كثيراً بالادخار الحكومى ولا تهتم بتعبئة الادخار مما يؤدى إلى تدهور الادخار القومى. ولقد قام "ديلز كوبتى" بدراسة العلاقة بـين تـدفق رأس المـال الأجنبى ومستوى الادخار الوطنى فى البلاد النامية من خلال نموذج رياضى، وانتهى إلى وجود علاقة ذات أثر سلبى بين تدفق رأس المال الأجنبى ومستوى الادخار الـوطنى، أى تناقص مستوى الأخير بتزايد مستوى الأول. (١)

وتحققت نفس النتيجة فى الدراسة التى قام بها "أنسيور رحمـان"، حيـث قـام بدراسة أثر الزيادة الكبيرة فى تدفق رأس المال الأجنبى على مستوى الادخار الحكومى فى واحد وثلاثين دولة متخلفة. ولقد اعتمدت الدراسة على قياس صحة الافتراض بانخفـاض مستوى الادخار الحكومى بزيادة تدفق رأس المال الأجنبى، وقام بقياس علاقة الارتباط بين الميل المتوسط للادخار وحجم التدفق الصافى لرأس المال الأجنبى، وانتهت الدراسة إلـى صحة هذا الافتراض حيث أن تزايد الاعتماد على رأس المال الأجنبى أدى إلى انخفـاض مستوى الادخار الحكومى، وساهم فى تخفيض معدل الادخار الوطنى المتوسط، وأكـد أن سهولة الحصول على التمويل الخارجى فى الدول المتخلفة أدى إلى التقاعس فى تعبئـة المدخرات الوطنية، وعدم الاهتمام بزيادة الادخار نتيجـة تزايـد الانفـاق الاسـتهلاكى الحكومى، وانخفاض حجم الاستثمارات الوطنية. (٢)

وكذلك قام "لنداو" بدراسة الأثر الصافى لرأس المال الأجنبى على معدل الادخـار الحكومى فى بعض دول أمريكا اللاتينية، وتوصل فى دراسـته إلـى أن رؤوس الأمـوال الأجنبية التى تدفقت إلى قارة أمريكا اللاتينية قد أدت إلى زيادة واضـحة فـى الانفـاق الاستهلاكى الحكومى، وإلى تخفيض محسوس فى حجم الاستثمارات الحكومية. ومن ثـم انتهى إلى تقرير أن رأس المال الأجنبى قد ساهم فى تخفيض معدلات الادخار الوطنى فى

1- Thomas R. Weisskopf, The Impact of Foreign Capital Inflow on Domestic Savings in Underdeveloped Countries, Published in: Journal of International Economics, February, 1972.

2- Anisur Rahman, Foreign Capital and Domestic Savings, A Test of Haavelmo's Hypothesis with Gross- Country Data, Published in: Review of Economics and Statistics, Vol. 50, February 1068.

سوف تنفق أى زيادة فى دخلها على الاستهلاك لتقليد نمط استهلاك الطبقات الأعلى دخلاً، فإذا ما زاد دخل الطبقات الأعلى دخلاً وزادت وغيرت من أنماط استهلاكها فإن الطبقات الأخرى الأدنى لابد متوجه إلى مزيد من الاستهلاك نتيجة التقليد والمحاكاة. وهكذا فإن حجم الاستهلاك يتزايد بالقدر الذى يقلل حجم الادخار أكثر وبالقدر الذى يدفع إلى مزيد من الاعتماد على رأس المال الأجنبى. (١)

ونفس النتيجة هى التى وصل إليها "جوبا" حول العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية الخاصة والاستهلاك الترفى المحلى فى بلد متخلف يتزايد سكانه. حيث وجد أن الاستثمارات الأجنبية الخاصة إنما تحدث تشويهاً فى نمط الاستثمارات الوطنية، وترفع من حجم الاستهلاك الترفى فى المجتمع، على النحو الذى يدفع إلى تخفض الادخار الوطنى إلى أقل مستوى، إن لم يكن إلى التدهور(٢). وهو أمر يقينى ابتداء من التوجهات الطبيعية لرأس المال الأجنبى إلى تحقيق أعلى معدل للأرباح، ومن ثم فإنه سوف يتجه إلى الاستثمارات التى تحقق أعلى معدلات للأرباح، بدء بالاستثمارات فى السلع الإستراتيجية كالنفط والمعادن إلى الاستثمارات فى سبل الاستهلاك الترفية والكمالية التى يستهلكها أصحاب الدخول الأعلى، مثل السيارات الخاصة الفاخرة (مرسيدس، ام بى دبليو) والسيارات الأخرى التى ينتقل إلى استهلاكها الطبقات الأقل دخلاً بفعل التقليد والمحاكاة، وأجهزة التليفزيون والغسالات والسخانات الكهربية، وغيرها.

ثالثاً : انخفاض معدل النمو على المدى الطويل. وفى هذا المجال قدم الدكتور محمد محمود الإمام الخبير العالمى المصرى فى التخطيط الاقتصادى دراسة حول التسارع بين التنمية المعتمدة على رأس المال الوطنى والمدخرات المحلية، والتنمية المعتمدة على رأس المال الأجنبى، وانتهى إلى أن التنمية المعتمدة على المدخرات الوطنية تحقق مالا يحققه رأس المال الأجنبى من تنمية على المدى الطويل. فالمقارنة بين تكلفة وأعباء رأس المال الأجنبى والعائد على الاقتصاد القومى على المدى الطويل بعد انتهاء فترة السداد أو بخروج رأس المال الأجنبى تنتهى إلى عائد سلبى للمجتمع. وطبقاً لهذه الدراسة الرائدة

1- Baharat R. Harazi, Foreign Aid, Conspicuous Consumption and Domestic Savings: Some Theoretical Observations, Published in: Journal of Development Studies, Vol. 12, January 1976, No. 2, PP. 197-207.

2-

البديل الأول. هو التنازل عن معدل النمو ٥% والاكتفاء بمعدل ٢,٥% الذى يمكن أن يحققه معدل الادخار الحالى ($\frac{\%١٠}{٤}$ = ٢,٥%). فإذا كان هـــذا البديل غير مقبول سياسياً واجتماعاً، ابتداء من حكومات ترغب فى زيادة حجم الاستهلاك استجابة لشعوب تتطلع إلى زيادة الاستهلاك، فيكون البديل الثانى.

البديل الثانى، وهو التوجه إلى زيادة الادخار بزيادة مصادره وبالاعتمـــاد علـــى دخول الطبقات والفئات الاجتماعية القويـــة اقتصـــادياً ذات الـــدخول المرتفعـــة، بتقليـــل استهلاكها، سواء من خلال النظام الضريبى الذى يستقطع جزء أكبـــر مـــن دخولهـــا، أو بفرض مزيد من ضرائب الاستهلاك، أو ترشيد الاستهلاك بشكل عام بتحجـــيم الاســـتهلاك الترفى بكل الوسائل وتقليل الاستهلاك الكمالى. ورغم أن هذا البديل أكثر عقلانية ورشداً، إلا أنه فى الغالب لا يتناسب مع الظروف السياسية والاجتماعية الســـائدة فـــى الغالبيـــة الساحقة من الدول المتخلفة، حيث أن تنفيذ مثل هذا الإجراء أو هذه السياسة سوف يكون فى غير مصلحة الصفوة من الأغنياء سواء من القيادات السياسية والتنفيذية أو من رجال الأعمال وكبار الملاك الذين يتربعون على كراسى الحكم والذين يطمعون فى مزيـــد مـــن الدخول ومزيد من الاستهلاك. ومن ثم لا يمكن أن يتبنوا أى سياسة تقلل استهلاكهم سواء كانت لترشيد الاستهلاك وخاصة المستورد منه أو ضـــريبية لتقليـــل الـــدخول المتاحـــة للاستهلاك، ومن ثم لا يبقى إلا تنفيذ البديل الثالث.

ويقوم البديل الثالث على الاستعانة براس المال الأجنبى فى سد فجوة المـــوارد المحلية حيث يقصر معدل الادخار (١٠%). وهذا الخيار هو الغالب فى الـــدول المتخلفـــة نتيجة طبيعة التركيب الطبقى الموجود فى هذه المجتمعات، ولطبيعة التشكيلات الاجتماعية السائدة، وخاصة تلك التشكيلة المسيطرة على مقاليد الحكم والمجتمـــع، والقـــادرة علـــى توجيهه وجه دون أخرى.

وفى ظل الاختيار الأخير، فإن ثمار التنمية التى سوف تتحقق سوف يتم اقتسامها بين رأس المال الأجنبى (أرباح وفوائد) وبين المجتمع. وسوف يتم توزيع نصيب المجتمع بشكل غير عادل ومتفاوت، حيث يحصل الصفوة السابقة على نصيب أكبر، وهو ما يؤدى إلى زيادة فجوة توزيع الدخل وتتزايد مساوئ توزيع الدخل. ذلك أن الطبقات الأقل دخـــلاً

الدولية تشير دائماً إلى نسبة مدفوعات الدين إلى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات، أما نسبتها إلى الفائض الاقتصادى، فإن الأمر سوف يحتاج إلى تقدير حجم الفائض الاقتصادى فى الدولة المعنية، وهو أمر يتسم بالصعوبة سواء فى القياس أو فى الاتفاق على معايير القياس التى تتسم بصعوبة أكثر. ولذلك فإنه يمكن إيضاح عبء هذه المدفوعات بنسبتها إلى الناتج المحلى الإجمالى. وهكذا يمكن استخدام البيانات المتاحة لتقدير هذا العبء بالاعتماد على الصيغة التالية :

$$\frac{\text{مدفوعات خدمة الدين}}{\text{حصيلة الصادرات}} \times \frac{\text{حصيلة الصادرات}}{\text{الناتج المحلى الإجمالى}} = \frac{\text{مدفوعات خدمة الدين}}{\text{الناتج المحلى الإجمالى}}$$

إلا أنه يجب أن لا يغيب عن الذهن أن عبء مدفوعات خدمة الدين الخارجى لا يظهر أثره بالنسبة للقدرة على بناء التنمية فى الدولة المدينة بنسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى، ولكن بإعادة نسبة هذه النسبة الأخيرة إلى معدل الادخار المحلى. فبناء التنمية إنما تعتمد على الادخار المحلى بالدرجة الأولى وليس على الناتج المحلى الإجمالى، وبالتالى يظهر تعويق التنمية ابتداء من تعويق تكوين الادخار الوطنى الذى يتسرب منه جزء معتبر إلى العالم الخارجى فى شكل أعباء خدمة الدين الخارجى. وعلى ذلك نجد أن الحسابات التى قام بها الدكتور رمزى ذكى حول نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجى إلى إجمالى الناتج المحلى فى العديد من الدول المتخلفة قد انتهت إلى أنها تتراوح ما بين ٠,٥% إلى ١,٥%. إلا أنه بنسبة هذه النسبة إلى معدل الادخار الوطنى لتحديد معدل التسرب من الادخار الذى تقوم عليه التنمية وجد أن هذه النسبة وصلت إلى ٣٢%، وفى مالاوى كانت ٢١%، وبورما إلى ٢٠%، وبوليفيا إلى ١٩%(١). ومعنى ذلك أن اعباء الديون الخارجية تشكل استنزاف لا يستهان به من الفائض الاقتصادى المتاح للدول المتخلفة والذى يمكن أن يوجه إلى بناء التنمية الاقتصادية. ويمكن تقدير الاستنزاف الذى يحدث للاقتصاد المصرى نتيجة اعتماده على رأس المال الأجنبى تبعاً للصيغة السابقة عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ على النحول التالى :

$$\text{نسبة أعباء خدمة الدين الخارجى بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى} = \frac{\text{حصيلة الصادرات}}{\text{الناتج المحلى الإجمالى}}$$

١ – دكتور رمزى زكى، أزمة الديون الخارجية، مرجع سابق، ص٣٨٤.

فى مصر فإنه حتى يحقق رأس المال الأجنبى فائدة للمجتمع الذى يعتمد عليه لابد أن يكون معدل الفائدة على رأس المال الأجنبى أقل من معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى. فإذا كان الاقتراض لرأس المال الأجنبى بفائدة قدرها ٧% وكان معدل النمو ٦%، فإن الدولة تنتهى بعد سداد قروض رأس المال الأجنبى إلى رأس مال قومى أقل مما لو لم تقترض إطلاقاً. ذلك أن الدولة كأنما مولت زيادة حالية فى العرض والاستهلاك على حساب خسارة مستمرة فيما بعد فى المستقبل. والنتيجة النهائية التى وصلت إليها دراسة الدكتور الإمام هى "أن المجتمع لو قرر أن يواجه التنمية معتمداً على موارده الذاتية فسوف يحصل على دخل واستهلاك أكثر تواضعاً فى البداية، ولكن فى أواخر الفترة يتمكن من الوصول إلى مستويات أعلى ليستمر بعد ذلك محققاً لنمو أفضل وأسرع. وقد لا يكون من السهل سياسياً إقناع الجيل الحالى بمثل هذه الحقيقة، غير أنه ليس من المقبول اجتماعاً أو عقلياً أن يتصور هذا الجيل الحالى أن ما يحصل عليه الآن يمكن رده مستقبلاً دون أن يتأثر الاقتصاد الذى قد نما، وذلك توهماً بأن النمو سوف يكون أسرع من نمو العبء الذى سوف يضعه الدين على الاقتصاد القومى منذ البداية".(١)

رابعا : استنزاف الفائض الاقتصادى إلى الخارج. وهو يمثل أحد أهم نتائج الاستعانة برأس المال الأجنبى فى العالم المتخلف وهى قدرة رأس المال الأجنبى على سحب الفائض الاقتصادى إلى الخارج. والفائض الاجتماعى هو الذى يشكل أساس بناء التراكم الرأسمالى فى المجتمع، سواء كان هذا السحب بطريقة مباشرة فى شكل أرباح وفوائد رأس المال الأجنبى التى يحولها إلى الخارج، أو التى يعيد استثمارها فى الداخل ليتعمق ويزيد من حجم الفائض الاقتصادى المسحوب فى الفترة التالية، أو عن طريق تشويه هيكل الإنتاج الوطنى ونمط الاستهلاك السائد وتوجيهها للاعتماد على الخارج.

وتعبر عن سحب الفائض الاقتصادى تحويلات مدفوعات خدمة الدين الخارجى، وفى الواقع أنه من الصعب تبعاً للبيانات المتاحة تحديد قيمة هذه المدفوعات بالنسبة لقيمة الفائض الاقتصادى المتاح للمجتمع المتخلف. فالبيانات المتاحة، خاصة بيانات المنظمات

1- M.M. El-Emam, The Role of Foreign Capital in Long-Term Development, Memo. No. 1156, Published in The Institute of National Planning, Cairo, 1976.
- M.M. El-Imam, Foreign Loans and Economic Development, Memo No. 779 (4 Parts), I.N.P., Cairo, 1967.

لزيادة واردات الدولة من الآلات والمعدات الإنتاجية والسلع الوسيطة لتنفيذ كمية كبيرة من الاستثمارات فى بداية التنمية الصناعية، فإنه وضع طبيعى، وسوف يتم التخلص منه سريعاً عندما تبدأ ثمار التنمية بزيادة الدخل القومى وزيادة الصادرات من منتجات هذه المشروعات التنموية أو عندما تستطيع مشروعات إحلال الواردات تخفيض حجم الاستيراد، وتقوم مشروعات التصدير بزيادة الصادرات، وبالتالى يفوق معدل التصدير معدل الاستيراد على عكس الحال فى بداية التنمية الاقتصادية. ومن ثم لا يمكن أن يحدث عجز فى ميزان المدفوعات بعد ذلك.

ولعل هذا الحديث إنما هو نوع من التبسيط المخل، إن لم يكن نوعاً من إشاعة الوهم المضلل للدول المتخلفة، ولعل أفضل تكذيب ورد لهذا التضليل هو الواقع الذى تعيشه الدول المتخلفة المستعينة برأس المال الأجنبى والتى لم تتخلص من عجز ميزان المدفوعات بعد أكثر من خمسين عاماً من التنمية المعتمدة على رأس المال الأجنبى، سددت فيها قروض تلو قروض، وسمح فيما لمشروعات تلو مشروعات للاستثمار الأجنبى المباشر، ومشكلة عجز ميزان المدفوعات لم تحل.

ومن أهم أسباب العجز فى ميزان المدفوعات المستمر حركة إنسياب وتصدير فوائد وأرباح رأس المال الأجنبى من الدولة المتخلفة إلى الخارج، وحتى لا يحدث هذا العجز، فإنه لابد أن يحدث نمو للصادرات بمعدل أعلى من معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، كما لابد أن يكون معدل نمو الصادرات أعلى أيضاً من معدل نمو الواردات، فإذا لم تحقق هذان الشرطان فإن الاقتصاد المتخلف لابد أن يعانى من العجز فى ميزان المدفوعات، سواء فى الأجل القصير أو الأجل الطويل.

وايضاحاً لما تقدم فسوف نقدم هذا النموذج المبسط الذى يقوم على الفروض التالية : (١)

- يهدف المجتمع إلى تحقيق معدل نمو ٧% سنوياً.

---

١ – دكتور سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمى، نقد نظرية التخلف، ترجمة حسن قبيس، دار ابن خلدون، بيروت، بدون تاريخ، ص ٤٠٠ وما بعدها.
– مذكور فى :
دكتور رمزى زكى، أزمة الديون، مرجع سبق ذكره، ٣٨٨-٣٩٠.

$$= \frac{٢٠٦٦}{٥٧٥٠} \times \frac{٥٧٥٠}{٨٢٤٢٧} = ٢,٥\%$$

نسبة أعباء الدين الخارجي إلى معدل الادخار (معدل استنزاف الادخار المحلـى)= نسـبة أعباء الديون إلى الناتج المحلى الإجمالى × معدل الادخار المحلى=

٢,٥ × ١٠ = ٢٥% من حجم الادخار الوطنى(١).

وتشير الكثير من بيانات منظمات الأمم المتحدة الاقتصادية إلى أن معدل الادخار الحدى لم يزد بشكل محسوس خلال عقد التنمية الأولى(٢). ومعامل الادخار الحدى يعكس الكيفية التى يتم بها توزيع الزيادة فى الدخل القومى بين الاستهلاك والادخـار، ومـن الواضح أن زيادة أعباء الديون الخارجية لها أثر على معدل الادخار بالانخفـاض وعـدم زيادته. وكما سبق أن أوضحنا فإن الاقتصاد المصرى بعد اعتماده على الديون الخارجية بشكل أساسى فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى انخفض فيه معدل الادخار واضـح مـن ١٣% فى المتوسط فى الفترة السابقة على الانفتاح (فترة التخطـيط) إلـى ١,٦% عـام ١٩٨٨/٨٧، وارتفع إلى ٢,٦% عام ١٩٩٢/٩١(٣)، ثم أخيراً عام ٢٠٠٤ وصـل إلـى ١٠% من الناتج المحلى الإجمالى. (٤)

خامساً : تزايد عجز ميزان المدفوعات. يقرر الداعين للاعتماد على رأس المال الأجنبى فى بناء التنمية الاقتصادية، أن رأس المال الأجنبى ليس هو المسئول عن العجز فى موازين مدفوعاتها. وإن كان هو المسئول عن هذا العجز فى المراحل الأولى للتنميـة

١- مصدر الأرقام :

- الناتج المحلى الإجمالى.

البنك الدولى، تقرير التنمية فى العالم ٢٠٠٥، ص٢٦٢.

- حصيلة الصادرات.

المرجع السابق، ص٢٦٤.

- مدفوعات الدين العام.

Global Development Finance, 2004, Op. Cit., P. 188.

2- United Nation, Implementation of Te International Development Strategy, Papers for The First Overall Review an Appraisal of Progress During The Second U.N. Development Decade, Vol. 1., New York, 1973, PP. 25-35.

٣- دكتور سعيد الخضرى، ملاحظات حول تحديد استخدام أذون الخزانة مرجع سابق، ص٣٤.

4- World Development Indicators, 2004, P. 214.

وابتداءً من هذه الفروض نجد أن العناصر الأساسية التى تتحكم فى حركة ومسار التوازن الاقتصادى العام وكذلك توازن ميزان المدفوعات سوف تسير فى التطور الذى يصفه الجدول السابق رقم (١٦) خلال العشرين عاماً التالية، وسوف تتحقق النتائج التالية:

١- خلال العشر سنوات الأولى سوف تتصاعد الديون الخارجية المتراكمة (رؤوس الأموال الأجنبية) لتصل إلى ٧٥% من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى فى السنة العاشرة. ثم تستمر هذه النسبة لتصل إلى ١٢٥% من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى فى السنة العشرين. أى أن حجم الديون فى السنة العشرين سوف يزيد عن حجم الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٢٥%.

٢- أن نصيب عوائد رؤوس الأموال سوف تصل إلى ١١% من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى من العام العاشر، وسوف يواصل الارتفاع إلى ١٩% من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى فى السنة العشرين. وهو ما يعنى ببساطة أن عوائد رأس المال الأجنبى المحولة للخارج تلتهم نسباً متزايدة من إجمالى حجم الفائض الاقتصادى المتاح للاقتصاد القومى، بما يؤدى إلى اضعاف قدرة الاقتصاد القومى على تكوين المدخرات.

٣- أنه إذا زادت الواردات بنفس نسبة نمو إجمالى الناتج المحلى الإجمالى فإن ميزان المدفوعات لن يتوازن إلا إذا زادت الصادرات بمعدل أكبر من ١٢% سنوياً.

٤- أن معدل خدمة عوائد رؤوس الأموال الأجنبية (أى نسبة خدمة الديون إلى حصيلة الصادرات) سوف يرتفع فى السنة العاشرة، ثم يواصل الارتفاع ليصل إلى ٥٦% من حصيلة الصادرات فى العام العشرين.

وعلى ذلك فإنه إذا كانت هناك عوامل أخرى تدفع إلى زيادة العجز فى الميزان التجارى (ميزان العمليات الجارية للصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة) فإن الأعباء الذى يولدها الاعتماد على رأس المال الأجنبى ذات أهمية بالغة فى خلق العجز فى ميزان المدفوعات فى الدول المتخلفة، وأنه السبب الأساسى فى خلق واستمرار وتزايد هذا العجز. وليس أمام الدول المتخلفة إلا تقليل الاعتماد على رأس المال الأجنبى فى تمويل

- معامل رأس المال الدخل ٣.
- إجمالى معدل الاستثمار لابد أن يصل إلى ٢٠% من الناتج المحلى الإجمالى تقريباً.
- أن الاستثمارات سوف يتم تحويل نصفها من العالم الخارجى، وأن رأس المال الأجنبى سوف يستمر لمدة ١٠ سنوات تالية.
- معدل عائد رأس المال السنوى ١٥%.
- الواردات تشغل ٢٥% من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى.

وبناء على هذه الفروض، فإنه يمكن وصف العناصر الأساسية التى سوف تحكم التوازن الاقتصادى وتوازن ميزان المدفوعات تبعاً للجدول التالى (جدول رقم (١٦)

جدول رقم (١٦)

التوقعات للمتغيرات الاقتصادية للتوازن وميزان المدفوعات

	العام صفر	العام العاشر	العام العشرين
أولاً : التوازن الاقتصادى			
الناتج المحلى الإجمالى	١٠٠	٢٠٠	٤٠٠
+ الواردات	٢٥	٥٠	١٠٠
– الصادرات	١٥	٥٣	١٣٥
الموارد المتاحة	١١٠	١٩٧	٣٦٥
الاستهلاك الخاص العام	٩٠	١٥٧	٣٨٥
+ الاستثمارات السنوية	٢٠	٤٠	٨٠
(منها تحويل خارجى)	(١٠)	(٢٠)	(٤٠)
رؤوس أموال أجنبية	(٠)	(١٥٠)	(٥٠٠)
ثانياً : ميزان المدفوعات :			
الصادرات	١٥	٥٣	١٣٥
+ تدفق رؤوس الأموال	١٠	٢٠	٤٠
المجموع	٢٥	٧٣	١٧٥
الواردات	٢٥	٥٠	١٠٠
إنسياب الأرباح للخارج	٠	٥٣	٧٥

المصدر : دكتور سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمى، المرجع السابق، ص ٤٠٢.

إلى البلاد النامية أو خروجها منها.

ففى حالة دخول رؤوس الأموال الأجنبية سواء فى شكل قروض أو استثمارات مباشرة، فإن حجم الانفاق النقدى يتزايد، وذلك تبعاً لزيادة الدخول النقدية التى يحققها الانفاق الاستثمارى. ويحدث التضخم نتيجة فترة الابطاء بين الانفاق الاستثمارى وتحقيق الإنتاج السلعى الذى سوف يضيفه هذا الاستثمار من ناحية، أما الناحية الأخرى، فهى أن الاستثمار الجديد سوف يضيف سلعة واحدة بنوعها، بينما الزيادة فى الدخول الناتجة عن الاستثمار ذات طبيعة عامة، أى تطلب كافة أنواع السلع والخدمات، ابتداء من السلع الضرورية أو الكمالية. فإذا لم تتحقق زيادة فى إنتاج السلع لابد أن ترتفع أثمانها. ولذلك فإن حدة التضخم تتزايد فى حالات تنفيذ مشروعات البنية الأساسية مثل حفر الترع ومد شبكات السكك الحديدية، وإنشاء الخزانات والسدود والطرق والمدارس والمستشفيات، ذلك أن هذه المشروعات بالذات لا تنتج إنتاجاً مباشراً بل ينعكس وجودها فى زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج. إلا أنه منذ البدء فى هذه المشروعات الإنتاجية وهى تخلق دخولاً نقدية.

وعادة ما يستلزم الاستثمار الأجنبى فى المشروعات الوطنية مساهمة رأس المال الوطنى فى بناء مكونات المشروع الأساسية، مثل توفير الأرض والمبانى والقواعد الخرسانية للآلات، وهذا الجزء يتم تمويله من المدخرات الوطنية، فإذا لم تكن متاحة وتم تمويل هذه الإنشاءات عن طريق الائتمان أو الاقتراض من البنوك، أو بالاصدار النقدى، فإن معدل التضخم سوف يتزايد.

أما فى حالة خروج رأس المال الأجنبى من الدول المتخلفة، فإنه لابد من تخصيص جزء من المنتجات لمواجهة عملية السداد، سواء من إنتاج المشروعات الجديدة التى تم الاستثمار فيها سابقاً، أو من المنتجات الأخرى القابلة للتصدير مثل الإنتاج الزراعى. وبالتالى فهناك احتمال قوى لزيادة وارتفاع الأثمان وخاصة بالنسبة للسلع الغذائية التى تشكل الغذاء الضرورى أو المواد الأولية التى تعتمد عليها عمليات الإنتاج الوطنى.

الاستثمار، وتفعيل كل أساليب تعبئة المدخرات الوطنية وتوجيهها للاستثمار، وزيادة حجم الصادرات بما يتجاوز حجم الواردات. ولعل ذلك يعنى أن يقدم المجتمع بعض التضحيات للتخلص من الديون الأجنبية تتمثل فى ترشيد الاستهلاك بالقدر الذى يؤدى إلى زيادة الادخار، وتعبئة هذا الادخار والمحافظة عليه وتوجيهه إلى الاستثمار، بحيث يمكن زيادة حجم الصادرات لتتخطى حجم الواردات وتزيد عليه.

إلا أن العجيب أن الدول المتخلفة فى غالبيتها تقبل نصيحة صندوق النقد الدولى بتخفيض قيمة العملة الوطنية لزيادة حجم الصادرات' وفى هذه الحالة تقع الدول المتخلفة فى مأزق يفاقم المشكلة ولا يحلها. فتخفيض قيمة يرفع من حجم الصادرات إذا لم ترتفع أثمان السلع الوطنية وظلت على نفس مستواها السابق قبل تخفيض قيمة سعر صرف العملة الوطنية، لكن الذى يحدث أن هذا التخفيض يرفع ثمن الواردات بالعملة الوطنية بعد تخفيض قيمتها، وبالتالى يرفع ثمن مستلزمات الإنتاج من الآلات والمعدات وقطع الغيار ومستلزمات الإنتاج، وبالتالى ترفع أثمان المنتجات الوطنية ذات المكون الأجنبى، بما يؤدى إلى ارتفاع المستوى العام للأثمان ومن يصعب زيادة الصادرات بعد فقدان أثر تخفيض سعر صرف العملة الوطنية. فضلاً على أن ارتفاع أثمان الواردات يمكن أن يؤدى فى الغالب إلى تخفيض الواردات من مستلزمات الإنتاج بعد ارتفاع ثمنها وخاصة بالنسبة للسلع التصديرية الصناعية التى يغلب عليها المكون الأجنبى، مما يؤدى إلى توجه الموارد إلى إنتاج السلع المنتجة للسوق المحلية (المرض الهولندى) وهو ما يعوق الزيادة فى حجم الصادرات، وتظل الواردات فى حجمها الأقل تحمل المجتمع نفس التكاليف السابقة على تخفيض قيمة العملة الوطنية. وبالتالى فإن النتيجة أن يظل العجز فى ميزان المدفوعات مستمراً ولم تكسب الدول المتخلفة إلا القرم مضاعفها، حيث تضاعفت قيم الديون السابقة بعد تخفيض قيمة العملة، وبدأت الآثار الانكماشية نتيجة انخفاض الواردات الإنتاجية (آلات ومعدات وقطع غيار ومستلزمات إنتاج).

سادساً : ارتفاع معدل التضخم. يتسم التضخم فى الدول المتخلفة بسمات التضخم الناتج عن التركيب الهيكلى، مثل عدم مرونة الجهاز الإنتاجى، وانخفاض مرونة عرض المنتجات فى الأجل القصير من الإنتاج الزراعى، هذا بالإضافة إلى الميل إلى ارتفاع معدل نمو السكان، وارتفاع الميل للاستهلاك، وضعف وجمود الجهاز المالى. إلا أن هذه العوامل يضاف إليها أثر القروض الخارجية والتمويل الأجنبى للاستثمارات، سواء حالة دخولها

تكنولوجيتها الوطنية إلى تكنولوجيا تابعة.

إن التاريخ التكنولوجي يعي منذ آلاف السنين كيف نقل المصريين أحجار بأحجام بناء الهرم الضخمة على أسطوانات متحركة بقوة الجاذبية الأرضية من أعلى لأسفل، أو بقوة الدفع، وما زالت هذه الأسطوانات تستخدم حتى الآن فى نقل المنتجات من أعلى إلى أسفل دون أى طاقة مستخدمة للنقل (الدرافيل). واخترع المصريين العربة لأول مرة، التى قادها رمسيس فى حروبه فى الشمال وكانت فتحاً فى تاريخ تكنولوجيا النقل واستمر تطويرها لتصبح الآن دبابة أو مجنزرة. هذا بالإضافة إلى تكنولوجيات أخرى هندسية وطبية وكيميائية وزراعية، تعرف على البعض منها العالم الحديث، واستفاد منه، والبعض الأخر عجز عن اكتشافه ومازالت أسرار اختراعه دفينة عبر التاريخ، وهو ما يعنى أخيراً أن مصر والمصريين كانوا صناعاً للتكنولوجيا المعجزة للعالم.

السؤال الثانى الذى يطرح نفسه، لماذا تنحى أبناء التكنولوجيا عن تقديم أى تطور تكنولوجى، ولماذا لا يعيدون الكرة المرة لبناء تكنولوجيا خاصة بهم، ولماذا هم غارقون فى التبعية التكنولوجية، وكأنما هى الوضع العادى الذى يجب أن يكونوا عليه، بل لماذا لم يعد هناك أدنى تفكير وبالتالى أى قصد لمحاولة التطوير التكنولوجى فى أى مجال من مجالات العمل والإنتاج الوطنى فى مصر الرائدة الأولى للتكنولوجيا فى العالم؟ ولماذا سلكت دول العالم المتخلف نفس السلوك الأخير لمصر؟

يمكن القول أن العالم المتخلف يعيش استعماراً تكنولوجيا، إذ أن السيطرة عليه فى هذا المجال تصبح شبه كاملة، ويدفع لقاء ذلك ثمناً باهظاً، مضاعفاً سواء كان الثمن مادياً من موارده حيث أنه دائماً وأبداً يبدأ من جديد وبتكلفة أعلى مع كل تغيير تكنولوجى أو تجديد للآلات، ويدفع هذا الثمن أيضاً مرة أخرى من استقلاله وحريته فى بناء استثماراته وهيكله الإنتاجى على النمو الذى يحقق مصالحه كاملة ويحقق أكفىء استخدام لموارده المادية، وكذلك يدفعه من مستقبله الذى لا يحدث فيه أى تطور بعدم قدرته على التطور التكنولوجى إذ يظل دائماً وأبداً عند حد التخلف، حتى ولو استطاع أن يرفع مستوى الدخل القومى فإن المستوى الحضارى لا يرتفع بنفس القدر، **ذلك أن التطور التكنولوجى نتاج التطور الحضارى وليس العكس، وليس من الضرورى أن تؤدى زيادة الدخل القومى إلى ارتفاع المستوى الحضارى.** وفى كل مرة تلجأ فيها الدولة المتخلفة لتجديد آلات ومعدات

المبحث الثانى. تدمير قدرة المجتمع على التطوير التكنولوجى

سبق أن أوضحنا مفهوم التكنولوجيا، وأنها لا تعدو أن تكون أسلوباً أو طريقة للإنتاج، وأن لكل مجتمع الأسلوب الأمثل الملائم لعمليات الإنتاج على مستوى الأنشطة الاقتصادية، وبالتالى فليس كل تقدم تكنولوجى يكون الأنسب والأصلح للاستخدام فى كل مكان فى العالم بالمعيار الاقتصادى. ورأينا أن التقدم التكنولوجى إنما هو ثمرة مستوى التعليم من المدرسة إلى الجامعة الذى يخلق الإبداع، وكذلك ثمرة للتنظيم الاجتماعى للمجتمع الذى يخلق الدافعية للتقدم التكنولوجى. وأوضحنا سابقاً كيف يمكن خلق القواعد الأساسية التى تشكل مجتمع قادر على التطوير التكنولوجى المستمر كما هو الحال فى دول المركز المتقدمة فى الشمال.

والسؤال الأول المطروح منهجياً، إذا كانت الدول المتقدمة- دول المركز- تتميز بالتقدم التكنولوجى، أى باستخدام أساليب للإنتاج متطورة ومتقدمة من إنتاجها الذاتى، أى من خلق مجتمعاتها، وتقوم بتطويرها لهذه التكنولوجيا عبر الزمن، **فهل هذه التكنولوجيا موحدة؟** أى هى نفس التكنولوجيا؟ وبكلمات أخرى هل تكنولوجيا النسيج فى إنجلترا هى نفس التكنولوجيا السائدة فى فرنسا وإيطاليا، وهل تكنولوجيا إنتاج السيارات فى إيطاليا هى نفس تكنولوجيا السيارات فى ألمانيا، وهل تكنولوجيا إنتاج الطائرات فى فرنسا هى نفس تكنولوجيا إنتاجها فى الولايات المتحدة الأمريكية؟ إن أبسط إجابة لهذا السؤال الجوهرى تكمن فى نوعية المنتجات وطريقة صيانتها، فالمنسوجات الإنجليزية، ولتكن الصوفية كمثال تختلف عن الفرنسية والإيطالية وغيرها، والسيارة الإيطالية تختلف تماماً عن الألمانية، وتحتاج صيانة كل منهما إلى متخصص مختلف، والطائرات الفرنسية المدنية أو الحربية تختلف عن كل من الأمريكية والإنجليزية، **وهو ما يعنى أن لكل مجتمع تكنولوجيا خاصة قام ببنائها ابتداء من قدراته الذاتية، ويقوم بتطويرها بجهوده الذاتية. ولم تعتمد أى دولة من هذه الدول على التكنولوجيا التى بدأت فى إنجلترا. فى أى صناعة كدولة صناعية رائدة، ولكن كل دولة بدأت طريقها التكنولوجى المستقل لتكون لها تكنولوجيتها الخاصة فى كل مجال من مجالات الإنتاج. وهذا لا يمنع أن يكون هناك تعاون علمى وتعاون تكنولوجى، إلا أن هذا التعاون لم يفقد أى دولة مسارها التكنولوجى المستقل الذى يحفظ لبحثها التكنولوجى ذاتيته الخاصة، أو يحول**

القروض التى تمنح لدول العالم المتخلف تكون بمناسبة عمليات استثمارية تزمع الدول أو بعض المشروعات الوطنية القيام بها فى مجالات إنتاجية معينة، ومن ثم يكون القرض ما هو إلا القيمة النقدية للآلات والمعدات وأدوات الإنتاج المستوردة من الدولة المقرضة، والتى تتحدد أثمانها تبعاً للأثمان التى تحددها منظمات الإنتاج لهذه الآلات والمعدات تبعاً لمستواها التكنولوجى، ودائماً وأبداً ما يتضخم هذا الثمن كلما كانت التكنولوجيا أكثر حداثة، بصرف النظر عن مدى ملائمتها للظروف الاقتصادية أو الظروف الموضوعية المحيطة بعملية الإنتاج الاجتماعى فى الدولة المتخلفة المقترضة، ومن ثم فإن الأثمان لأدوات الإنتاج المستوردة إنما تتضمن جزءً معتبراً منها يتزايد كلما كانت التكنولوجيا أحدث.

وابتداء من هذه الأرباح المنقولة من العالم المتخلف إلى العالم المتقدم من خلال الوسائل الثلاثة السابقة، فإن العالم المتقدم ليس من مصلحته أن تقوم أى دولة فى العالم المتخلف ببناء تكنولوجيا خاصة بها، بل ليس من مصلحته أن ترسى هذه الدول اى قاعدة من القواعد الأساسية اللازمة لتحقيق أى تطور تكنولوجى. بل على العكس فإن مصلحته تعويق أى مسار يؤدى إلى مجرد التفكير فى بناء التكنولوجيا الوطنية فى أى دولة فى العالم المتخلف، وكذلك مناهضة أى سياسة تؤدى إلى بناء شروط التطور التكنولوجى مثل سياسات التعليم أو سياسات التجارة الدولية، كى تظل دول العالم فى إطار التبعية التكنولوجية للعالم الرأسمالى المتقدم، وحتى لا يخسر هذه الإيرادات المتزايدة والتى يحصل عليها من الجنوب لقاء سيطرته واحتكاره لتوريد هذه التكنولوجيا. وعلى ذلك فإن العالم الرأسمالى المتقدم يبذل كل الجهود على المستوى الفكرى وعلى المستوى الاقتصادى والسياسى لوقف وتدمير قدرات العالم المتخلف على الدخول إلى مجال التطوير التكنولوجى أو التوجه إلى بناء تكنولوجيا وطنية فى أى بلد من بلدان هذا العالم وحده أو بالتعاون مع أى من الدول المتخلفة الأخرى، وسوف نناقش بعضاً من هذه الجهود.

أولاً - إثارة الوهم التكنولوجى. يضفى الفكر الاقتصادى الغربى على التكنولوجيا هالة عظيمة من الاكبار والتقدير، ويعطيها قدرت لا نهائية وقدرات تكاد تصل إلى القدرات السحرية، فهى قادرة على أن تحقق كل شئ فى مجال الإنتاج والاستهلاك، وهى القادرة على زيادة حجم الإنتاج وزيادة رفاهية الاستهلاك، والقادرة على تحقيق أقصى كفاءة فى تخفيض الموارد والحفاظ عليها، والقادرة على حل أعتى المشكلات ابتداء

الإنتاج المستوردة من الخارج، تكون هذه الآلات والمعدات فى البلد المتقدم المنتج قد حدثت فيها تجديدات تكنولوجية إلى الأحدث، وبالتالى يرتفع ثمنها، وقد تحتاج إلى تركيبات جديدة وإنشاءات مختلفة عما كانت عليه قبل التطوير التكنولوجى. وبالتالى تتحمل الدولة المتخلفة مزيد من التكاليف كثمن الآلات، وكذلك تكاليف الإنشاءات الجديدة أو الإضافية لتبدأ نفس الإنتاج مرة أخرى ولكن بتكلفة رأسمالية أعلى، وهكذا فإن تكلفة أى تجديد وإحلال للصناعة القائمة يكون على نفس مستوى تكلفة بناء صناعة جديدة لأول مرة تبعاً للأثمان الجديدة السائدة فى دول الشمال، وهو ما يعنى إهداراً لكل الجهود السابقة للتصنيع فى الدول المتخلفة. ويعتبر ميكانيزم رفع أثمان التكنولوجيا عام بعد عام من أهم أدوات نقل التضخم إلى الدول المتخلفة المستوردة لها (التضخم المستورد).

ولعل الأرقام التى تكشف عن عمق استنزاف قدرات الدول المتخلفة على تحقيق تنمية حقيقية باستنزاف فائضها الاقتصادى من خلال الارتباط التكنولوجى بالعالم المتقدم يصعب الحصول عليها من الإحصاءات الوطنية أو الدولية. فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تتضمن أرباحها عائد التكنولوجيا المستخدمة فى الإنتاج، ولا يمكن فصل هذا العائد وتخصيصه وحده، وإن كان يمكن اعتبار الفارق بين سعر فائدة الاقراض على رأس المال فى الدولة مالكة رأس المال ومعدل أرباح الاستثمار المباشر فى الدول المضيفة له، هو عائد تكنولوجيا الإنتاج المستخدمة فى المشروع. فإذا كان متوسط العائد السنوى على رأس المال الأجنبى المستمر مباشرة فى العالم المتخلف عام ٢٠٠١ هو ٤,٢%، وكان معدل الفائدة المدينة على القروض هى ٢% فى الولايات المتحدة فى نفس العام فإن العائد السنوى من التكنولوجيا المستخدمة فى الإنتاج هو ٢,٢% من قيمة الاستثمارات، وهذا المعدل السنوى يتزايد فى بعض الدول مثل ماليزيا إلى ٩,٢% ومثل هونج كونج ٩,٥%، ويصل إلى أدناه فى جمهورية كوريا ١,٣%.(١)

فضلاً على أن استخدام الدول المتخلفة لبراءات الاختراع وطرق الإنتاج والعلامات التجارية لدول الشمال (License) فى إنتاجها الداخلى يكلفها دفع مبالغ باهظة يتم تحويلها إلى هذه الدول، فعلى سبيل المثال دفع العالم المتخلف لدولتين فقط هما الولايات المتحدة وألمانيا عام ٢٠٠١ ما قيمته ٧٩٩٦ مليون دولار(٢). فضلاً على أن

1- World Investment Report 2003, Op. Cit., P. 226.
2- Ibid, P. 207.

مع أن الظروف المادية والموضوعية للمنتج أو للمجتمع قد لا تتناسب مع هذا الحل، وقد يكون أسوأ الخيارات هو التجديد التكنولوجى فى حد ذاته، إلا أنه لا تفكير إلا فى إطار الوهم التكنولوجى الذى لا يرى إلا أن التجديد التكنولوجى واستخدام أحدث تكنولوجيا هو المنقذ وحده والمحقق لكل الأهداف، وهو أيضاً أقصر الطرق إلى تحقيقها. فمثلاً نجد "راجنر نوركسيه" فى كتابه عن مشاكل تكوين رأس المال فى الدول المتخلفة، يقرر أن الدول المتخلفة يمكنها إحداث تغييرات جوهرية فى الهيكل الاقتصادى، وذلك باستخدام إمكانيات الطاقة البشرية الفائضة فى دعم وتكوين رأس المال الاجتماعى، باستخدامها فى مشروعات الرى والصرف والطرق والسكك الحديدية والإسكان، واستصلاح الأراضى، وحفر الترع والقنوات... الخ. وهذه المشروعات وغيرها تعتبر الأساس الأول لبناء التنمية[1]. وهو تحقيق لأحد أهم مكونات التنمية دون اللجوء إلى التكنولوجيا المتقدمة فى كل مجالات الأنشطة السابقة، وتوفير لتكاليف استيراد أدوات تحقيقها وتشغيل لفائض العمالة فى الدول المتخلفة. وكذلك كان النقد لبناء السد العالى باستخدام التكنولوجيا الأحدث ذات التكاليف الأعلى، مع أنه كان يمكن أن يحل محله سدود متعددة يعتمد بناؤها على الموارد والقدرات الذاتية للمجتمع المصرى، بالأساليب التكنولوجية الذاتية السائدة فى المجتمع المصرى، لتحقق نفس النتيجة الكلية التى يحققها السد العالى، وعلى أن يتم تطويرها ذاتياً مع التطور التكنولوجى المصرى لتصبح كل منها ذات قوة مضاعفة فى تحقيق نفس النتائج، حجز كمية أكبر من المياه وتوليد الكهرباء من سقوطها على التربينات، هذا بافتراض توجه المجتمع المصرى لبناء تكنولوجيا مصرية واضطراد تقدمها وتطورها عبر الزمن. وهو ما يؤكد أن الخيارات التكنولوجية دائما متعددة، وأنه يمكن فى إطار التخلص من الوهم التكنولوجى اختيار أساليب وطنية تكون أفضل وأقل تكلفة ويكون استخدامها هو البداية لتطويرها.

ثانياً. الإيهام بالتفوق المطلق للتكنولوجيا الغربية. تعمد دول الشمال إلى إغراق العقول فى الدول المتخلفة وإغلاقها على فكرة مؤداها أنه لا يمكن أن يكون هناك إبداع تكنولوجى وتطوير للتكنولوجيا إلا فى دول الشمال الرأسمالية المتقدمة. فالعقول ذات سمة إبداعية طبيعية تكونت عبر قرون تم فيها وضع الأسس والقواعد التى تفرز التطور

1- R. Narkse, Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries, Oxford University Press, 1962, P. 38-48.

من استغلال الموارد المادية التى يصعب استخدامها فى عملية الإنتاج إلى التخلص من العقبات الفنية للإنتاج، إلى استغلال الطاقة البشرية وحل مشكلة البطالة والتشغيل، إلى تعميق ورفع مستوى الرفاهية بفضل خلق مجالات متعددة جديدة من وسائل الخدمات المتاحة... الخ. وبذلك حدث اختزال لكل مجالات النشاط الإنسانى المؤدى إلى التطور الاقتصادى والاجتماعى ليكون المجال الوحيد الذى يضمن تحقيق هذا التطور هو التكنولوجيا والتطور التكنولوجى بعصاه السحرية التى تتجلى فى كل جوانب المجتمع الاقتصادية والاجتماعية. وأصبح من الثوابت الفكرية فى العالم المتخلف أن حل كل المشاكل يكمن فى التكنولوجيا والتجديد التكنولوجى، وتحديث كل الوسائل والأدوات المستخدمة فى الإنتاج والاستهلاك. ومن ثم أصبحت التكنولوجيا والتغيير للتكنولوجيا فى حد ذاتها هدفاً لابد من البدء به كشئ مسلم به قبل إحداث أى تغيير أو تطوير لعمليات الإنتاج واستغلال الموارد، أو تحسين ورفع كفاءة عمليات إنتاج قائمة، وبالتالى ارتبط أى تطوير أو رفع كفاءة أى عمل إنتاجى بالتغير التكنولوجى والتطوير التكنولوجى وإلا فلا، ومن ثم ساد الوسط الفنى والهندسى والإنتاجى والخدمى فى العالم المتخلف مقولة التكنولوجيا وفقط (التكنولوجيا وبس).

وهكذا يصبح التغيير التكنولوجى أى تغيير أدوات الإنتاج هو المهيمن على عقول ومشاعر المنتجين الجدد وقدامى المنتجين، فالمنتج الجديد أو المستثمر لا يقنع باستخدام وسائل الإنتاج السائدة، ولابد من جديد وليكن أحدث تكنولوجيا للإنتاج، فهى الضمان للنجاح والتفوق على الآخرين، وكذلك الضمان لتحقيق أقصى أرباح، والمستثمر أو المنتج القديم لا يمكن أن يزيد من كفاءة الإنتاج ورفع مستوى الأرباح إلا بتجديد التكنولوجيا القائمة وطرق الإنتاج الحالية واحلالها بأحدث تكنولوجيا. وهكذا يسود السعار وراء التكنولوجيا- طرق الإنتاج الأحدث- دون وعى بأى اعتبارات أخرى موضوعية أو ذاتية خاصة بظروف المنتج أو الظروف القومية العامة للمجتمع. ولاشك أن هذا السعار فى طلب التكنولوجيا الأحدث ما هو إلا طلب للاستيراد التكنولوجى من العالم الرأسمالى المتقدم فى الشمال ومحققاً لمصالحه فى تصريف إنتاجه وضرب لاستثماراته المباشرة للعالم المتخلف، ودفع لمقابل براءات اختراعاته المستخدمة فى الإنتاج، وكذلك طلب على قروضه من العالم المتخلف الذى تشكل فى جوهرها طلب على التكنولوجيا الجديدة على منتجات العالم الرأسمالى المتقدم.

السائدة وتحويلهم إلى حظيرة التبعية للعالم الرأسمالى الغربى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتم تضييع كل مقومات التقدم الاقتصادى والاجتماعى لتصبح دول تدير اقتصادياتها لتعيش وتبقى من يوم ليوم، إما تشكيل المستقبل والعمل له فلم يعد فى مقدور يدها أو فكرها، فلقد انتقل إلى مراكز الهيمنة عليها فى دول العالم الرأسمالى المتقدم ومنظمات ريادة وقيادة رأس المال الاحتكارى الدولى صندوق النقد والبنك الدولى.

ثالثاً. وقف التوجه إلى بناء التكنولوجيا الوطنية من خلال نمط التصنيع. حتى تظل الدول المتخلفة فى إطار التبعية الاقتصادية، وبصفة خاصة التبعية التكنولوجية، وبالتالى صرف نظرها تماماً عن بناء تكنولوجيا وطنية خاصة بها تستخدم أولويات التصنيع كأداة فعالة فى هذا المجال. فيتم دفع الدول المتخلفة إلى تبنى نمط التصنيع للصادرات، بحيث يتم بناء الصناعة داخل الدولة المتخلفة ليس لإشباع حاجات شعبها من السلع المنتجة بل لتصديرها إلى السوق الرأسمالية العالمية، وهو ما يخلق نوع من الارتباط والتبعية لهذه الصناعة وبالتالى الدولة بالسوق الرأسمالية العالمية، وذلك فى إطار الوهم بأن هذه الدولة سوف تحصل على دخل من بيع صادراتها بالعملات الأجنبية يكفى لاستيراد تلك السلع التى تكمل تشكيلة السلع التى يتضمنها نمط الاستهلاك فى هذه الدولة ويزيد. وكذلك فى إطار الوهم المروج داخل الدول المتخلفة بأن السوق الدولية سوقاً للمنافسة الكاملة يتفوق فيها المنتج أو الميزة النسبية أياً كانت الدولة المنتجة له، فإن الدولة المنتجة ليس أمامها بديل فى هذه السوق الدولية إلا تخفيض نفقات الإنتاج وتحسين جودة السلعة إلى المستوى العالمى، وهو لا يتم إلا باستخدام أحدث تكنولوجيا لإنتاج هذه السلعة، ولا توجد أحدث تكنولوجيا إلا فى العالم الرأسمالى المتقدم فى الشمال.

وهكذا يكون نمط التصنيع للصادرات هو المصيدة للدول المتخلفة للدخول إلى حظيرة التبعية التكنولوجية المطلقة، ويتم استيراد أحدث تكنولوجيا للإنتاج، وهى دائماً وأبداً تكنولوجيا مكثفة لرأس المال، بما يدفع الدول المتخلفة للاقتراض من أجل الحصول عليها، وبناء صناعات الصادرات، وتحقيق حلم الفائض من العملات الأجنبية بعد الحصول على بقية تشكيلة السلع التى يحتاجها نمط الاستهلاك الوطنى بالاستيراد. ولكن هذا الحلم لم يتحقق فى أى دولة متخلفة أقبلت عليه، ولن يتحقق أبداً فى المستقبل، فكل دولة جنوب شرق أسيا (النمور الأسيوية) التى تخصصت فى الصادرات تعانى أشد المعاناة من عجز ميزان المدفوعات، وكذلك من عبء الديون الخارجية التى يبتلع مع أرباح الاستثمارات

والتحديث التكنولوجى المستمر نتيجة توافر هذه الأسس والقواعد وتطورها عبر الزمن تلقائياً على النحو السابق إيضاحه فى دول الشمال المتقدم. ومن ثم لن تستطيع أى دولة فى العالم المتخلف أن تحدث أى تطور تكنولوجى، ولا أن تكون لها تكنولوجيا وطنية كما هو الحال فى دول المركز المتقدمة. وأى محاولة لتكوين التكنولوجيا الوطنية فى أى دولة متخلفة يحتاج إلى قرون من الزمن حتى تحقق ما وصلت إليه الدول المتقدمة الرأسمالية فى الشمال. ومن الواضح أن هذه الدعاية المغرضة غير الصحيحة اشتدت وتوحشت بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وانفراد العالم الغربى بالقوة الاقتصادية والهيمنة العسكرية على العالم (دول حلف شمال الأطلنطى). ونسى العالم أن هذا الاتحاد السوفيتى بعد تحوله من دولة إقطاعية زراعية متخلفة إلى النظام الاشتراكى عام ١٩١٧ استطاع فى غضون خمسة وعشرون عاماً من اعتماده على الذات أن يبنى اقتصاداً متكاملاً وأن يكون تكنولوجيا خاصة فى مجال الإنتاج المدنى والإنتاج الحربى، وأن يصبح ثانى قوة اقتصادية فى العالم بعد الولايات المتحدة، وأن يبنى قوة نووية وصاروخية تفوقت على الولايات المتحدة فى البر والبحر والجو، وأن يخوض الحرب العالمية الثانية مكتسحاً قوات النازى ومحرراً كل أوروبا الشرقية، وأن يصعد إلى القمر عام ١٩٥٧ دون الولايات المتحدة. ولقد كان عماد هذا التقدم الرهيب فى فترة قصيرة للغاية بالنسبة لمسار التقدم الأمريكى الأوروبى هو التطوير التكنولوجى المستمر، والإرادة بالغة القوة فى تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى بإتباع أسلوب الاعتماد على الذات لتحقيق أهداف تنموية متدرجة تضمنتها خطط اقتصادية مركزية متلاحقة.

وعلى ذلك فإن القدرة على بناء التكنولوجيا الوطنية رهين بانصراف الإرادة القومية إلى وضعها هدفاً قومياً لابد من تحقيقه، وهو ما ويتطلب إعادة تنظيم المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وتنظيم عملية تخصيص الموارد بالشكل الذى يساعد على بناء القواعد الأساسية لخلق الإبداع المؤدى إلى التطوير التكنولوجى، وخلق الدافعية الاقتصادية والاجتماعية لدى جميع أفراد الشعب ومنظماته المدنية والعسكرية لتحقيق هذا الاستقلال التكنولوجى. ولن يكون تحقيق هذا الأمل بعيداً عن قدرات الدول المتخلفة، إلا ببعد تحويل إرادتها عنه، فلقد كانت مصر والجزائر والعراق من الدول المؤهلة لقيادة التطور التكنولوجى فى الشرق الأوسط فى السبعينات من القرن الماضى تبعاً لبعض تقارير الأمم المتحدة والانكتاد، إلا أنه تم صرفهم عن هذا التوجه بتغيير النظم الاقتصادية الاجتماعية

أما أكذوبة نقل التكنولوجيا بالنسبة لنفس الدولة، فإن التقرير الذى نشره المعهد الدولى للتنمية الإدارية فى سويسرا عن كوريا يكفى لايضاح هذه الأكذوبة. فقد تضمن التقرير ترتيب القدرة التنافسية لدول العالم عام ٢٠٠٤، وقد تراجعت القدرة التنافسية لكوريا وأصبحت أقل من دول جنوب شرق أسيا، بل وصل تراجعها إلى ما بعد الهند، وأوضح البحث أن علاقات العمل فى كوريا تحتل المكانة الأخيرة، كما احتلت كفاءة السياسات الاقتصادية والتعليم الجامعى المرتبة الخمسين بين ٦٠ دولة محل الدراسة[1]. ولا يختلف الأمر بالنسبة لدول أمريكا الجنوبية التى هرع إليها رأس المال الأمريكى والتكنولوجيا الأمريكية منذ ما يقرب من مائة عام (منذ مبدأ الرئيس مونرو) وما زالت على نفس شاكلة دول جنوب شرق أسيا، ومن كلا المنطقتين لم تخرج دولة واحدة من التخلف كأحد دول المحيط لتصبح دولة متقدمة تلحق بدول المركز، والسبب الأساسى أن مبدأ بناء التنمية من أجل الوصول إلى الاعتماد على الذات ما زال غائباً عن هذه الدول، ومن ثم سوف تظل فى مرحلة الطفولة الاقتصادية والاجتماعية، وتظل فى إطار الإعالة من العالم الرأسمالى المتقدم الذى يأخذ ثمن إعالته أضعاف أضعاف تكلفة الاعتماد على الذات، وخاصة فى مجال التكنولوجيا.

رابعاً. إفقاد العالم المتخلف الثقة فى بناء تكنولوجيا وطنية. كما سبق أن أوضحنا على مستوى العالم المتقدم أن إنتاج التكنولوجيا عمل مكلف، ويحتاج إلى وضع أسس سابقة لتكوين الإبداع، وإلى تنظيم للمجتمع اقتصادياً واجتماعياً بما يتضمن خلق الدافعية للتجديد والتطوير التكنولوجى. وكما أوضحنا أن التقدم التكنولوجى لا يتم فقط داخل معامل وقاعات البحث العلمى ويتولاه العلماء والباحثين المتخصصين، بل إن التطور التكنولوجى غالباً يبدأ داخل منظمات الإنتاج والخدمات فى شكل مشاكل إنتاجية وخدمية يكون التوجه إلى حلها دافعاً للتطوير التكنولوجى، سواء داخل المنظمة الإنتاجية أو بنقلها إلى مراكز البحث العلمى. ولذلك فإن الاهتمام بالقوى العاملة وإعادة تدريبها وإكسابها مهارات جديدة ومتنوعة ورفع مستوى كفاءتها الإنتاجية يعتبر من العوامل الأساسية للتطوير التكنولوجى تماماً مثل ما يجب أن يتم بالنسبة للعاملين فى الجامعات ومراكز البحوث العلمية من أساتذة ومساعدين وباحثين.

1- Ibid, P. 39.

الأجنبية المباشرة ما يقرب من نصف الناتج المحلى الإجمالى فـى دولـة مثـل كوريـا الجنوبية، واضطرت جميع هذه الدول لتخفيض قيم عملاتها الوطنية. فلقد فقـدت العملـة الكورية نصف قيمتها عام ١٩٩٨ فى مقابل الدولار الأمريكى، وانخفضت أسعار الأسـهم عام ١٩٩٨ إلى نحو ٨/' ثمن قيمتها عام ١٩٩٠، وإلـى ٧/' قيمتهـا عـام ١٩٩٥[١]. وحصد رأس المال الأجنبى مساحة كبيرة من الأرض ومعظم الصناعات الثقيلة والكيماوية والبنوك والمصارف إلى جانب شركات الخدمات بأثمان بخسة من خلال برنامج الخصخصة التى فرضه صندوق النقد الدولى فى توصياته ومنظمة التجارة العالميـة، أى أن حـوالى نصف التراكم الرأسمالى لكوريا التى تم بناءه عبر أربعين عاماً[٢]. والنتيجة النهائية هى ضياع جل جهود الشعب الكورى عبر ما يقرب من خمسين عامـاً، واسـتنزاف مـوارده المادية لحساب العالم الخارجى، ولم يبق له إلا الفتات من التكوين الرأسمالى.

١- دكتور محمد محمد على، دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى التنمية الاقتصادية، دروس مـن التجربـة الكورية، نقلاً عن :

- Barro J. Robert, Economic Growth in East Asia Before and After The Financial Crisis, in : Coe. J. Davis, I. Kim Se-Jik, (Editors), Korean Crisis and Recovery, Seoul: International Monetary Fund and Korea Institute for International Economic, 2002, P. 27.

٢- فى يوليو ١٩٩٧ فقط قام رأس المال الأجنبى بشراء أراضى قيمتهـا ٨٨٠ مليـون دولار، وتضـمن برنامج الخصخصة بيع ١٣ مؤسسة إنتاجية تضم ٣٠ شركة تابعة، بالإضافة إلى ١٣ مؤسسـة ماليـة تضم ٥٢ شركة تابعة. وتضمن الإعلان الحكومى لبرنامج الخصخصة الأولى ١١ مؤسسة إنتاجية مالية تضم ٢١ شركة تابعة تمثل نحو ٣٠% من عدد الشركات العامة، إلا أنها تحتجز نحو ٧٠% من العمالة وإيرادات المبيعات، هذا إلى جانب خصخصة قطاع الاتصالات بالكامل بالإضافة إلى شركة كوريا للطاقـة الكهربائية، وشركة كوريا للغاز الطبيعى، وشركة كوريا للدخان والجنسينج، فضلاً عن المسـاهمة فـى الشركات الأخرى الباقية، فلقد ساهم رأس المال الأجنبى كمثال بواقع ٥١% فى شركة Posco للصـلب، ٣٨% فى شركة Hansol Pes. وهكذا لم يبق لكوريا من جهدها إلا التافه القليل بعـد افتعـال الأزمـة النقدية وتخفيض قيمة العملة الكورية وحصد المشروعات الإنتاجية والخدمية. وليت العالم المتخلف يعى الدرس نتاج تجربة كوريا بقضها وقضيضها وهوس وجنون دعاية منظمات رأس المال الاحتكارى الدولى لنجاحها الباهر الرهيب كنمر أسيوى اتضح أنه نمر من ورق.

- أنظر د. محمد محمد على، المرجع السابق، نقلاً عن :

- Cho, Sung-Hoon, The Policy of Privatization Through Capital Market, Issue Paper, 01-03, Seoul, Korea, Stock Exchange 2001, (In Korean), P. 32.
- Sohn, Chan-Hyun, Korea's Corporate Restructuring since The Financial Crises, Seoul, Institute for Economic Policy, December, 2002, P. 74.

المصرى، فإننا نجد المصريين العاملين فى الخارج على مستوى كفاءات يشار إليها بكل احترام. سواء فى العالم المتقدم فى الشمال أو فى المجتمعات المتخلفة فى الجنوب (دول الخليج العربى والمشرق العربى)، وسواء كان العامل على مستوى رفيع المعرفة والتخصص مثل الدكتور البارز رئيس مجموعة صواريخ الفضاء أو الدكتور زويل أو الدكتور البرادعى فى أمريكا، أو على مستوى متواضع من المعرفة أو التخصص كالمهندسين والأطباء والمحاسبين، أو على مستوى العادى مثل المهنيين والحرفيين، ذلك أن الإنسان المصرى بطبيعته مبدع وخلاق، ولكن لا ينقصه فى مصر ليخرج هذا الإبداع إلى الواقع العملى إلا النظام الذى يحكم علاقات الإنتاج والذى يحكم العلاقات الاجتماعية بشكل عام، وكذلك النظام الاقتصادى ونظام تخصيص الموارد ونظام التوزيع للدخول الذى يفرز ويحدد هذه العلاقات. فعلاقات الإنتاج السائدة فى العالم المتخلف تتسم بالتخلف، وذلك لأنها تتم داخل إطار النظام الرأسمالى المتخلف الذى ساد الجنوب وليس النظام الرأسمالى المتقدم بعد تطوره عبر خمسة قرون سابقة فى دول الشمال المتقدم. ورغم أن هذه العلاقات فى النظام الرأسمالى المتقدم ليست هى المثلى التى تسمح بتطور قوى الإنتاج إلى أقصى ما يمكن أن تسمح به الظروف المادية الموضوعية للمجتمع، إلا أنها مع ذلك أفضل من علاقات الإنتاج السائدة فى الدول المتخلفة- فكل مقومات علاقات الإنتاج فى الدول المتخلفة تكاد تكون مفلسة فى خلق المناخ الملائم الذى يسمح بنجاح عملية الإنتاج الاجتماعى أو أدائها بكفاءة. فلا قواعد ونظام الملكية يتناسب مع الظروف التى يمر بها المجتمع ولا يضمن كفاءة استخدامها فى عملية الإنتاج الاجتماعى، ولا تشريعات العمل المنظمة بعلاقة رأس المال بالعمل على مستوى الكفاءة بما يضمن استقرار العمل وضمان تشغيله بأقصى كفاءة ممكنة. وكذلك فإن نظام التوزيع وصل فى عدم عدالته كما رأينا من قبل إلى إفقاد القوى العاملة الرغبة فى العمل على كل مستويات العمل الوطنى، وخاصة بعد أن قام صندوق النقد الدولى بفرض قانون جديد للقيمة على الدول المتخلفة ضمن توصياته التى تسمى تدليساً بالإصلاح الاقتصادى، ليقترب به من قانون القيمة العالمى على حساب الغاء قانون القيمة الوطنى، مما عمق من سوء توزيع الدخل ورفع من مستوى العزوف عن العمل وعدم الرغبة فيه وعدم الثقة فى المستقبل القادم داخل دول العالم المتخلف على النحو الذى سوف نوضحه لاحقاً. وهكذا استطاع صندوق النقد الدولى من خلال توصياته المغرضة على الدول المتخلفة أن يثبط همم القوى العاملة ويفقدها رغبتها فى العمل، وكذلك ليجعلها عديمة الثقة فى مستقبل أفضل تعمل له، فالسنوات

إلا أن الواضح من المسار الأخير للهيمنة الوحشية لرأس المال الدولى على العالم المتخلف أنه يبذل قصارى جهده لافقاد القوى العاملة ثقتها فى نفسها، بل وافقاد المتخصصين من خريجى الجامعات الوطنية ثقتهم فى ذواتهم الشخصية، وفى معلوماتهم العلمية والعملية التى اكتسبوها من الجامعات الوطنية وذلك بالإدعاء بأنهم لا يصلحوا للعمل، وأن معلوماتهم العلمية والعملية أقل مما تحتاجه منظمات الأعمال الحديثة. والعجيب أن تصدر مثل هذه التصريحات من القيادات السياسية والتنفيذية للعمل الوطنى ومن قبل أصحاب المشروعات ومنظمات الأعمال، مع أنه إذا كان هذا الإدعاء صحيحاً، فإن المسئولية عنها تقع على عاتق القيادات السياسية والتنفيذية، وتعبر عن فشلهم فى إدارة عملية الإنتاج الاجتماعى وفى مراقبة عمل منظمات الخدمات وخاصة خدمات التعليم من المدرسة الابتدائية حتى الجامعة.

وإذا كانت القوى العاملة متهمة بأنها ليست على مستوى كفاءة الأعمال الجارية، فهل يمكن أن يكون لديها الثقة فى النظر إلى وسائل الإنتاج نظرة تقيمية بالشكل الذى يؤدى إلى تطويرها وتحديثها، إن مجرد تعطل الآلات عن العمل جزئياً أو كلياً يشكل مشكلة يخشى العاملين عليها الاقبال على إصلاحها خوفاً من الفشل. ويستدعى لها الخبراء من العالم المتقدم المورد لها لاصلاحها ولإعادتها إلى العمل- فكيف لمجتمع يصل فيه الخوف من التكنولوجيا وأدوات الإنتاج إلى هذا الحد نتيجة عدم الثقة بالنفس أن يقوم بأى تطوير تكنولوجى أو حتى يجرأ على التفكير فيه. وإذا كان مجتمع مثل المجتمع المصرى بكل أصالته الحضارية والتكنولوجية يعجز عن تنظيف منظمة مثل مطار القاهرة وترتفع الأصوات فى الصحافة وغيرها بطلب استيراد شركات للنظافة تأتى من الخارج لتقوم بوضع نظام يكفل نظافة المطار وأن تقوم على تنفيذ هذا النظام بنفسها وبعمالها وإدارتها، فأين هذا المجتمع من التطوير التكنولوجى لأدوات الإنتاج وأساليب الإنتاج. ونجد نفس الظاهرة فى الجزائر حيث تستورد من العالم الخارجى العاملة، وليست العمالة الماهرة، أو النادرة لديها، لكنها وصلت إلى استيراد عمالة البناء والتشييد من الصين، وغيرها من العمال غير المهرة فى مجالات متعددة مع سيادة البطالة للشباب.

ورغم هذه المظاهر التى تحكم على المجتمع المصرى بفراغ العقول وانعدام الكفاءات وانهيار القدرات، حيث وصل إلى عدم القدرة على وضع نظام للنظافة وعدم القدرة على تنفيذه فى أحد منظماته الهامة، أو فى الواقع فى جميع أركان المجتمع

وتعديل التكنولوجيا لتلائم ظروف الجنوب خرافة أصبحت أكثر وضوحاً وتأكيداً فى ظل العولمة الأخيرة وتقسيم العمل الدولى الذى تقوم عليه هذه العولمة الأخيرة. ففى ظل تقسيم العمل الدولى الجديد يصر رأس المال الاحتكارى الدولى على أن لا يتم إنتاج منتج كامل فى بلد واحدة، بل إن المنتج الواحد تتحول مكوناته إلى صناعات مستقلة تستقر كل منها فى بلد، على أن يتم تجميع هذا المنتج فى بلد مختلف أخر، وهكذا تتوزع عملية إنتاج المنتج الواحد على العديد من الدول. وبالتالى فإنه لابد أن تتحدد مواصفات المنتج كاملاً أولاً، وتتحدد طريقة إنتاجه والتكنولوجيا المستخدمة فى هذا الإنتاج فى كل مرحلة من مراحل الإنتاج، وكذلك تحديد مستلزمات الإنتاج فى كل مرحلة ومواصفات المواد الأولية المستخدمة، وتكاليف ونفقات الإنتاج فى كل مرحلة تبعاً لأثمانها فى البلد الذى سوف يتم فيه الإنتاج، ثم أثمان المنتجات حالة انتقالها إلى مرحلة التجميع (أثمان التحويل)، ثم الثمن النهائى للمنتج. وهو ما تتولاه جميعاً الشركة دولية النشاط التى تقوم بإنتاج السلعة، والتى تستثمر فى إنتاج مكوناتها فى الدول المتعددة والتى تجنى الأرباح من كل استثماراتها فى جميع الدول. وبطبيعة الحال فإن الشركة دولية النشاط المستثمرة تقوم بنقل أدوات وآلات الإنتاج (التكنولوجيا) تبعاً لطريقة الإنتاج التى قامت باختيارها إلى الدولة المتخلفة المضيفة، وبالتالى فإنه لا يوجد أى دور لهذه الدولة الأخيرة فى الاختيار التكنولوجى، وخاصة ما إذا كان كثيف رأس المال أو العمل، مناسباً لظروفها الاقتصادية والاجتماعية أم غير مناسب، يتوافق ويتناسب مع مستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى والتكنولوجى أو لا يتناسب، وخاصة مع مستوى الكفاءة الإنتاجية للعمل، إذ ان هذه الشركات دائماً ما تكون مستعدة ليس لتصدير رأس المال والتكنولوجيا، بل وتصدير العمالة التى تستوردها من دول متخلفة أخرى لتعمل فى استثماراتها فى الدول المتخلفة الأخرى المضيفة. مثال ذلك شركة "دوبال" لإنتاج الألومنيوم فى دولة الإمارات التى تتشكل فيها العمالة من دول متخلفة أخرى مثل مصر و الأردن ودول أخرى أسيوية، ونفس الحال بالنسبة لشركة "ألبا" فى البحرين. وهكذا يصبح نظام العولمة الجديد من أهم أدوات عزل الدول المتخلفة عن التطور التكنولوجى، وإبعادها عن إمكانية تطوير الآلات والمعدات وطرق الإنتاج بحيث لا يمكن أن تبدأ فى السعى لبناء تكنولوجيا وطنية خاصة بها مثل دول المركز دول العالم الرأسمالى المتقدم، ويقتصر دور القوى العاملة بكافة مستوياتها على استيعاب ما يمكن استيعابه من أساليب تشغيل التكنولوجيا وليس أساليب إنتاجها.

التسع والعشرون السابقة، أى منذ رسم سياسات الإنتاج والأثمان والتوزيع بمعرفة صندوق النقد الدولى لمصر عام ١٩٧٧/٧٦ كمثال للدول المتخلفة وحتى الآن لم تتلق الطبقات العاملة أى شئ إيجابى، بل تتفاقم مشاكلها اليومية وينخفض مستوى معيشتها أكثر وأكثر، بما يفقدها أى أمل وأى ثقة فى مستقبل تعمل له بجدية وأناة وتضحية، فمن أى يأتى مجرد التفكير فى التطوير التكنولوجى الذى يسمح بتكوين تكنولوجيا وطنية.

خامساً. ترويج أكذوبة تكييف التكنولوجيا أو تعديلها. من المقولات الزائفة التى يتم ترويجها فى العالم المتخلف لصرف نظره عن التوجه إلى بناء تكنولوجيا قومية خاصة به، إمكانية تكييف التكنولوجيا أو تعديلها لتلائم ظروف أى دولة من دول العالم المتخلف. وهذه الفكرة التى يروجها العالم الرأسمالى المتقدم وعملاؤه من الكمبرادوريين داخل السلطات الاقتصادية فى العالم المتخلف، بالإضافة إلى الكمبرادوريين من القائمين على نشاط التجارة الخارجية، وخاصة المستوردين، إنما توضح بجلاء أن لكل مجتمع التكنولوجيا المناسبة له، وهى حقيقة علمية وعملية، وأن تكنولوجيا العالم الرأسمالى فى دول الشمال، نبعت من الشمال واستدعت وجودها ظروفه ومستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى الذى وصل إليه، وبالتالى فهى لا تناسب دول الجنوب المتخلفة، وتحتاج قبل استخدامها فى الجنوب إلى أن يتم تكييفها وتعديلها لتتناسب مع الظروف المادية والموضوعية لدول الجنوب ومع درجة التطور الاقتصادى والاجتماعى والفكرى والثقافى الذى وصل إليه.

إلا أن هذه الدعوى تثار لكى يطمئن العالم المتخلف إلى أن التكنولوجيا الملائمة له هى نفس التكنولوجيا الموجودة فى الشمال وأنه يمكن تعديلها لتناسب ظروفه، وبالتالى فلا داعى لأن يجهد نفسه ويسير ذلك الطريق الطويل إلهيا الذى سلكه الشمال بكل تكاليف الباهظة، ومن ثم فإن دول الجنوب يمكنها أن تبدأ من حيث انتهى الشمال تكنولوجياً، وفى هذه الحالة سوف تحصل على أحدث تكنولوجيا بثمن أرخص من إنتاجها، حيث أن الإنتاج للآلات والمعدات يخضع لشروط الإنتاج الكبير فى العالم المتقدم، ويحقق وفورات الإنتاج الكبير ومن ثم سوف يكون أقل تكلفة من إنتاجها فى الدول المتخلفة التى سوف تنتجها فى حدود الإنتاج الصغير، هذا إذا ما سلمنا بقدرتها على إنتاجها أصلاً وهى الواقع لا يمكنها تحقيق هذا الإنتاج.

وعلى ذلك فإن دول الجنوب حتى تخرج من التخلف ومن مجموعة دول المحيط لابد أن تتحول إلى التصنيع، وأن يتبنى هيكلها الإنتاجى الصناعى كاملاً، وليس بعض الصناعات هنا وهناك، أو فى قطاع دون الأخر، ولكن لابد من بناء هيكل إنتاجى متكامل، تعتمد فيه القطاعات على بعضها البعض، وتكمل الصناعات بعضها الأخر. حتى يمكن القول أنها قادرة على الاعتماد على ذاتها، وإعالة نفسها أى أنها خرجت من طور الطفولة والإعالة إلى طور الفتوة والرجولة بعد اكتمال النمو والقدرة الكاملة على الاعتماد على النفس (إذا جاز استخدام هذا التشبيه الأقرب إلى الحقيقة).

ورأينا كيف كان محرماً على دول الجنوب من قبل الدول المستعمرة الأوروبية أن تتوجه إلى التصنيع، رغم توافر إمكانياتها المادية والموضوعية، بل إن دولاً استعمرت وكانت قد قطعت شوطاً إلى الصناعة مثل الهند التى أجبرت على التخلى عن الصناعة، وخاصة صناعة الغزل والنسيج لحساب إنجلترا. ثم ترتيب كل السياسات والإجراءات الاقتصادية وغير الاقتصادية لوقف التوجه إلى الصناعة على النحو السابق ايضاحه بالنسبة لمصر أو بالنسبة لدول أسيا كما أوضحها "ميردال" فى كتابه بعنوان الدراما الأسيوية.

ولقد قامت مصر بمحاولتان لبناء الهيكل الإنتاجى الصناعى كاملاً بالاعتماد على الدولة (رأسمالية الدولة)، الأولى فى بداية القرن التاسع عشر (١٨٠٥-١٩٤٠) بقيادة محمد على، والثانية فى النصف الثانى من القرن العشرين (٥٧-١٩٦٧) بقيادة عبد الناصر رحمه الله، إلا أن قوى رأس المال الدولى بقيادة إنجلترا أسقطت المحاولة الأولى بعد نجاحها، بالعدوان العسكرى على مصر، وكذلك مرة أخرى قام رأس المال الاحتكارى الدولى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية باسقاط المحاولة الثانية بعدوان عسكرى أخر عام ١٩٦٧ استخدمت فيه إسرائيل. وبين كلا من تجربتى بناء الهيكل الإنتاجى الصناعى كاملاً الذى تم على يد الدولة، كانت هناك تجربة رائد وإن كانت جزئية لبناء الصناعة فى ظل الاحتلال البريطانى، وهى تجربة بنك مصر، الذى حاول أن يبنى الصناعة معتمداً فى البداية على وفرة القطن المصرى وجودته ليبنى صناعة رائدة للغزل والنسيج التى امتدت إلى صناعات أخرى استهلاكية، إلا أن قوى رأس المال الأجنبى الداخلية بقيادة البنك الأهلى (أجنبى)، وعملاء رأس المال الأجنبى من الكبرودورية المصرية أوقفت نمو بنك مصر عام ١٩٣١، وحولته إلى منظمة احتكارية (شركة قابضة) تجمع الأرباح من

الفصل السابع عشر. فرض السياسات المناهضة للتصنيع

سبق أن أوضحنا أن العالم كله كان زراعياً صافياً، أى النشاط السائد فـى كـل الدول كان النشاط الزراعى، وإلى جانبه نشاطاً حرفياً مكملاً لاحتياج أفراد كل مجتمع على حدة. ولم يظهر التباين فى وضوح بين الدول والمجتمعات إلا ابتداء من التصـنيع الـذى بدأته إنجلترا فيما سمى بالثورة الصناعية فى بداية القرن السابع عشر، والتـى أعقبهـا ثورات صناعية أخرى اقتصرت على تحولات فى نوع التكنولوجيا السائدة فـى عمليـات الإنتاج الصناعى. وعبر الفترة الزمنية من الثورة الصناعية الأولى فى إنجلترا حتى الآن تباينت دول العالم بالنسبة للتصنيع بحيث أصبح هناك دولاً صناعية صافية أى تعتمد على الإنتاج الصناعى بالدرجة الأولى كنشاط رئيسى، بعد استكمال بناء هيكلهـا الاقتصـادى الصناعى كاملاً، وإعادة تجديده عبر الزمن تبعاً للتغيرات التكنولوجية الأكثر تقدماً التـى وصلت إليها، ودولاً أخرى مازالت زراعية صافية تعتمد على الإنتاج الزراعـى كنشـاط أساسى بالإضافة إلى الأنشطة الحرفية، والصناعة فيها لا تخرج عن بعـض الصـناعات الصغيرة، وبعض صناعات يتولاها رأس المال الأجنبى لاستخراج بعض المعادن أو النفط، وهذه المشروعات الصناعية تظهر كبثور شاذة على جسد المجتمع. وبعض الدول الأخرى التى حاولت وبذلت جهوداً للتحول إلى الصناعة، مثل مصر والجزائر والعراق وباكسـتان والهند والكونغو والمكسيك والبرازيل، ودول جنوب شرق أسيا والصين... الخ. إلا أنهـا جميعاً لم تصل إلى التحول أى دولاً صناعية صافية.

وإنجاز التصنيع بالنسبة لكل دولة أصبح يوضح السمة الاقتصادية العامة للدولة، ومكانها فى التقسيم العام للدول من حيث التقدم أو التخلف، أو الانتساب إلى دول المركز أم إلى دول المحيط المتخلف. وكما أوضحنا سابقاً أن دول المركز هى الدول الرأسـمالية المتقدمة فى الشمال التى أنجزت بناء هيكلها الإنتاجى الصناعى كاملاً، وأصـبحت قـادرة على الاعتماد على ذاتها، أما الدول المتخلفة حتى دول الجنوب التى لم تستطع أن تبنـى هيكلها الإنتاجى الصناعى كاملاً، ولا تستطيع أن تعتمد على ذاتها، ومن ثم فهى دولة لـم يكتمل نموها بعد، قاصرة، لابد أن تعال، فهى متخلفة.

أولا. تحرير التجارة الخارجية. يصر العالم الرأسمالى المتقدم فى علاقاته المباشرة أو من خلال المنظمات الاقتصادية الدولية- صندوق النقد الدولى، البنك الدولى للإنشاء والتعمير، منظمة التجارة العالمية، على أن تتبنى الدول المتخلفة مبدأ حرية التجارة وأن تفتح أسواقها بلا أى حواجز جمركية أو غير جمركية للمنتجات والسلع الأجنبية، وكذلك أخير للخدمات أيضاً تبعاً لاتفاق منظمة التجارة العالمية. والدول الرأسمالية المتقدمة لها باع كبير فى مجال التصنيع يمتد إلى قرون سابقة من الزمان، وعمر التصنيع فى الدول المتخلفة يكاد لا يتجاوز الخمسون عاماً فأقل تبعاً لبدء تحررها من الاستعمار الكولونيالى الأوروبى وبدء توجهها إلى التصنيع ومن ثم فإنها بطبيعة الواقع لابد أن تنخفض إنتاجيتها عن مستوى إنتاجية الدول الرأسمالية المتقدمة نسبياً فى كثير من المنتجات، ومن ثم لن تكون لها ميزة نسبية ظاهرة إلا فى المنتجات التى تتوافر لديها موادها الأولية بدرجة عالية من الجودة، مثل القطن المصرى طويل التيلة كما فى حالة مصر، وكذلك فى الصناعات ذات الكثافة العمالية، وتبعاً لانخفاض مستوى الأجور نظراً لوفرة عنصر العمل وضيق مجالات الاستثمارات الجديدة وخاصة الصناعى منها.

وهكذا فإن الصناعة فى الدول المتخلفة سوف تنحصر فى مجالات الإنتاج الذى تحقق فيها ميزة نسبية طبيعية ترجع إلى وفرة الموارد فقط، وأنها لن تستطيع أن توسع من صناعاتها إلى مجالات أخرى من التصنيع لا تتمتع فيه بأى ميزة نسبية، ولكن يمكنها أن تحقق فيها ميزة نسبية مكتسبة بعد فترة معينة من الزمن تمارس فيها عملية الإنتاج واكتساب خبرات التصنيع وترتفع خلالها كفاءتها الإنتاجية على مستوى إنتاجية العمل وإنتاجية رأس المال. ومنتجات هذه الصناعة فى البداية سوف تكون أعلى تكلفة ويمكن أن تكون أقل جودة، إلا أنه لابد أن يوجد عليها الطلب الذى يجعلها تستمر لفترة زمنية تمكنها من الوصول إلى تحقيق الميزة النسبية المكتسبة، أى لتصبح أقل تكلفة وأكثر جودة، أو على الأقل فى نفس مستوى تكلفة وجودة السلع المنافسة لها والمشابهة من الإنتاج الأجنبى، وهذه الفترة فترة التضحية التى تتحملها الشعوب لبناء الصناعة فى كل المجالات الصناعية لتصل إلى الاعتماد على الذات مثل دول المركز المتقدمة.

ولعل هذا المسار لاكتساب الميزة النسبية المكتسبة مرت به الدول الرأسمالية المتقدمة لفترة من الزمن، فإنجلترا لم تكن صاحبة الميزة النسبية المطلقة أو النسبية فى أهم صناعة بدأت بها- الغزل والنسيج- بالنسبة للهند، ولم تكن ألمانيا فى القرن التاسع

الشركات التى سبق إنشاؤها، وبالتالى لم تعد تهتم بالاستثمار وإنشاء شركات جديدة فقط[1].

ولقد كان كل ما سبق وصف مختصر لوقائع التاريخ القريب للعلاقة بين دول الشمال والجنوب، ومن الواضح والثابت أن جوهره يؤكد أن دول الشمال الرأسمالى ترفض تماماً وتعارض بكل قوة تملكها بناء أى تنمية حقيقية فى الجنوب، حتى لا تتمكن أى دولة متخلفة من الخروج من التخلف ولا يمكنها التحول إلى دول مركزية مشابهة للدول المتقدمة، ومن أهم مجالات تحقيق هذا الهدف مجال السياسات المعوقة لبناء الصناعة واستكمال بناء الهيكل الإنتاجى الصناعى كاملاً، وإعادة الدول المتخلفة إلى منتج ومصدر للمواد الأولية سواء زراعية أو تعدينية.

وهناك سياسات متعددة دائماً ما تفضى إلى تعويق انطلاق دول العالم المتخلف إلى بناء التنمية الصناعية بالقدر الذى يبقى عليها دول زراعية صافية، أو استخراجية صافية، سواء قامت الدولة المتخلفة بتنفيذ هذه السياسات جبراً عنها أو بكامل إرادتها. وتتضح هذه السياسات تماماً عندما تكون الدولة المتخلفة فى ظروف من الضعف الاقتصادى تسمح للعالم الرأسمالى المتقدم أن يفرض هذه السياسات عليها، سواء عن طريق ما يفرضه صندوق النقد الدولى من سياسات مناهضة للتصنيع، أو عن طريق اقناع الدول المتخلفة من قبل الدول الرأسمالية المتقدمة بأفضلية تطبيق هذه السياسات. وأهم هذه السياسات، سياسات تحرير التجارة الدولية، وتخفيض سعر الصرف، وتغيير قانون القيمة الوطنى فى اتجاه قانون القيمة العالمى. وسوف نناقش كل على حدة.

---

١ - يراجع فى تجربة بنك مصر المراجع التالية :

- دكتور محمود متولى، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤.
- باتريك أوبريان، ثورة النظام الاقتصادى فى مصر، تعريب صبرى خيرى حماد، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة. ١٩٧٠.
- دكتور سعيد الخضرى، التطور الاقتصادى والاجتماعى، الجزء الثانى، مرجع سابق.
- دكتور فؤاد مرسى، التمويل المصرفى للتنمية الاقتصادية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٠.

المتقدم تتفوق فى النهاية وتكتسح المنتجات الوطنية إذ أصبحت ميزتها المكتسبة أعلى من الميزة النسبية الطبيعية لمنتجات دول العالم المتخلف. وبالتالى فإن الصناعة سوف تنتهى وتجتث تماماً من نشاط الدول المتخلفة على المدى الطويل فى ظل تحرير التجارة تحريراً كاملاً.

وحتى يتم محاصرة الدول المتخلفة وتعويق كل جهودها ومحاولاتها لبناء الصناعة تضمن ميثاق إنشاء منظمة التجارة العالمية منع الدول والحكومات من تقديم أى إعانة لأى منتج زراعى أو صناعى، رغم أنه من الثابت أن الدول الرأسمالية المتقدمة استخدمت أسلوب المعونات لتحقيق الانتشار الصناعى وبناء كامل هيكلها الإنتاجى، سواء معونات للمنتجين لزيادة قدراتها الداخلية أو تعويض خسائرها، وهو ما يعنى إعاقة المشروعات الوطنية الأقل كفاءة، مثل إعانة الحكومة الألمانية لمجموعة صناعة الصلب (كروب) لعشرات السنين، أو إعانة المشروعات التى تعتمد على التصدير لكى تخفض من أثمان السلع الوطنية المطروحة فى السوق العالمية. ومنع إمكانية إعانة منظمات الإنتاج الصناعى فى العالم المتخلف يعنى قفل باب التصنيع حتى ولو كان المجتمع المتخلف مستعد لأن يتحمل تكلفة بناء الصناعة وبناء الاستقلال الوطنى للصناعة بإعانة الصناعة الأقل كفاءة حتى ترفع من مستوى الكفاءة المطلوبة لتساوى مستوى الكفاءة التى تحققت لدى المشروعات المماثلة فى العالم الرأسمالى المتقدم. وكأن العالم الرأسمالى المتقدم يرى أن المشروعات الصناعية فى الدول المتخلفة لابد أن تولد من أول لحظة من وجودها على مستوى كفاءة المشروعات المماثلة لها فى العالم الرأسمالى المتقدم، وأهو مستحيل منطقياً وتاريخياً. والسؤال الجوهرى هل هذه المشروعات وهذه الصناعات عندما ولدت فى العالم الرأسمالى المتقدم لأول مرة كانت على مستوى كفاءتها الحالية؟

وإذا كان العالم الرأسمالى المتقدم سوف يلتزم بما اتفق عليه وأعلنه أنه لا معونة لأى منتج، فإن الأمر يمثل غبناً رهيباً لدول العالم المتخلف، فالمنتجات الصناعية وأيضاً الزراعية فى العالم المتقدم تحصل على معونة دائمة ومستمرة نتاج التقدم التكنولوجى والتطوير لأساليب الإنتاج والإدارة التى تحققت فى هذا العالم فى فترات سابقة، والذى ما زال مستمراً حتى الآن نتاج الوفورات العلمية ابتداء من انتفاء الأمية تماماً إلى الجامعات الأكثر تقدماً ومراكز البحوث الأكثر تطوراً. وإذا جاز لنا أن نضرب مثالاً تطبيقيّ، فليكن المقارنة بين الإنتاج الزراعى فى مصر، والإنتاج الزراعى فى تونس،

عشر تملك أى ميزة نسبية فى أى صناعة بالنسبة لإنجلترا، ولكنها تحملت تكاليف بناء صناعة ذات ميزة نسبية أقل، ورفعت من أسوار الحماية لصناعاتها، حتى حققت ميزة نسبية مكتسبة لكل صناعاتها تقريباً إن لم يكن غالبيتها فى مواجهة المنتجات الأجنبية. ولعل هذا هو مسار التطور وبناء الصناعة الوطنية داخل كل المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، من إنجلترا حتى الولايات المتحدة الأمريكية، **ولقد كان سلم الحماية هو الرافعة التى تسلق عليها التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى العالم المتقدم، ورغم ذلك يطالب هذا العالم المتقدم العالم المتخلف بأن يحدث التقدم الاقتصادى والاجتماعى دون ارتقاء هذا السلم، ودون أن يتحمل التضحيات اللازمة لهذا التقدم، وهو من ناحية ضد طبيعة ناموس الحياة، ومن ناحية أخرى هى حرمان هذه الدول من تحقيق أى تقدم فعلى لتظل عند حد التخلف لا تتجاوزه إلى التقدم.**

والسماح بانفتاح الاقتصاديات المتخلفة على التبادل التجارى الدولى دون أى حواجز يجعل المنتجات الأجنبية ذات الجودة الأعلى أو الثمن الأقل، أو كلاهما يمنع الطلب الوطنى على المنتجات الوطنية بما يفشلها ويخرجها من حلبة الإنتاج، بل والأهم هو استحالة محاولة بناء أى صناعة جديدة لتحل محل الواردات ما دامت لا تجد الحماية، وهكذا يتوقف البناء الصناعى عن التوسع، إذ هذا لم تتوقف الصناعات التى تم بناؤها وتتحلل، وتقتصر على الصناعات التى تعتمد على وفرة الموارد الطبيعية أو وفرة عنصر العمل. وهذه الصناعات هى الأخرى سوف تكون فى موقف صعب تزداد صعوبته عبر الزمن، بما يؤدى بها هى الأخرى إلى التحلل أيضاً والتوقف، ذلك إن هذه الصناعات سوف تفقد ميزتها النسبية عبر الزمن بالنسبة للسلع المنافسة لها الواردة من الخارج. وترجع هذه النتيجة إلى أن مناخ الصناعة على مستوى الاقتصاد لن يتحقق فى ظل وجود هذه الصناعات دون غيرها من الصناعات الأخرى التى يمكن أن تتكامل معها، وهو ما يفقد هذه الصناعات ما يسمى فى النظرية الاقتصادية بالوفورات الخارجية للصناعة، وأكثر من ذلك إمكانية التطوير التكنولوجى والتحديث لها. وفى الوقت نفسه فإن نفس الصناعات فى الدول الرأسمالية المتقدمة ذات الهيكل الصناعى المتكامل سوف تستمر فى تحقيق الوفورات الخارجية، وسوف تستطيع من خلال التطوير التكنولوجى أن تحقق مزيداً من التقدم ورفع مستوى الإنتاجية، سواء إنتاجية العمل وإنتاجية رأس المال لينعكس ذلك فى تخفيض نفقات الإنتاج وارتفاع مستوى جودته، وهو ما يجعل منتجات العالم الرأسمالى

ثانياً. تخفيض سعر صرف العملة الوطنية. تصر الدول الرأسمالية المتقدمة على تخفيض قيم عملات الدول المتخلفة، ويتولى تنفيذ هذه السياسة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير من خلال برامج التثبيت والهيكلة أو البرامج التى تسمى تدليساً ببرامج الإصلاح الاقتصادى، ولم تنتهى فى أى دولة إلا إلى التخريب الاقتصادى وتكريث التخلف، ولذلك لم تخلو أى توصية من توصيات الصندوق لأى دولة متخلفة من النصيحة الآمرة بتخفيض سعر الصرف. وتلوح للدول المتخلفة بالغنم الهائل الذى سوف تحصل عليه عندما تخفض سعر صرف عملتها الوطنية بزيادة صادراتها إلى العالم الخارجى، بينما تصمت تماماً عن أثر تخفيض سعر الصرف على الواردات. ولقد سبق أن ناقشنا هذا الادعاء وأوضحنا أن الأمر ليس بهذه السهولة، وأن صادرات العالم المتخلف فى غالبيتها من المواد الأولية لن تزيد، إذا يقف حائلاً أمام هذه الزيادة شرط المرونات، أى شروط مارشال ليرنر المعروفة، وكذلك شرط عدم ارتفاع الأثمان الداخلية لسلع التجارة بمناسبة انخفاض سعر الصرف، وهو لا يحدث، بل نجد أن المستوى العام للأسعار يرتفع متضمناً سلع التجارة فيوقف زيادة الصادرات المزعومة، ويرفع من أثمان السلع الأخرى بما يؤدى إلى توجه الموارد من إنتاج سلع التجارة إلى إنتاج السلع الأخرى التى تستهلك فى الداخل (المرض الهولندى)، مما يزيد من معوقات زيادة الصادرات.

أما بالنسبة للواردات، فإن الأمر يختلف، فقيمة الواردات بالعملات الوطنية "تتزايد وترتفع" أثمانها بتخفيض سعر الصرف، وهى أول فائدة يحصل عليها العالم الرأسمالى المتقدم من تخفيض سعر العملات الوطنية للدول المتخلفة، أن يميل معدل التبادل الدولى لصالحه أكثر مما هو عليه. ولما كانت الدول المتخلفة لم تستطع جميعاً أن تستكمل بناء هيكلها الإنتاجى وخاصة الصناعات الإستراتيجية وصناعة الآلات والمعدات، والصناعات الوسيطة وخاصة قطع الغيار، والكثير من الصناعات الاستهلاكية، فإن هذه الدول تعتمد على العالم الخارجى فى بناء هذه الصناعات، وفى تشغيل القائم منها. وارتفاع أثمان الواردات سوف يكون أحد المعوقات لبناء الصناعة والتوسع الصناعى لارتفاع أثمان الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج التى يتم الحصول عليها من خلال الاستيراد. ومن ثم فإن تخفيض قيمة العملات الوطنية فى الدول المتخلفة يعتبر من أحد أهم العوامل المعوقة للتوسع الصناعى.

ويجب الإشارة إلى أن تخفيض قيم عملات دول العالم المتخلف كان أحد الوسائل

فالمجتمع المصرى استطاع أن يبنى السد العالى فى فترة سابقة لتصبح مياه الرى وفيرة تكاد تصل تكلفتها إلى الصفر، بينما تونس لم تتمكن من عمل مشابه، وبالتالى فإن ميـاه الرى ذات تكلفة يتحملها المنتج أياً كانت فى تونس، وعلى ذلك فإن مقارنة الميزة النسبية للإنتاج الزراعى فى تونس بالميزة النسبية للإنتاج الزراعى فى مصـر دون الأخـذ فـى الاعتبار المعونة الدائمة التى وفرها بناء السد العالى فى مصر تعتبـر مقارنـة ظالمـة ومتحيزة لمصر وتجعل إنتاجها الزراعى ذو وفرة نسبية أكبر، وكفاءة الإنتاج الزراعـى أعلى، وتكاليف الإنتاج قل.

ورغم دعوة الدول المتخلفة لتحرير التجارة الخارجية من قبل العالم الرأسـمالى المتقدم والمنظمات الدولية، فإن هذه الدول لا تنفذ هذا المبدأ بشكل عام كما هو مطلـوب من الدول المتخلفة، بل تقوم بتنفيذ هذا المبدأ تبعاً لما يحقق مصالحها، وتخـرج عليـه بطرق متعددة لمنع دخول منتجات العالم المتخلف ذات الميزة النسبية وخاصة الصـناعية منها، سواء بالإجراءات غير الجمركية، مثل الشروط الصحية، والاضرار بالبيئـة، عـدم الملائمة، استخدام غير البالغين والاطفال فى الإنتاج، عدم سيادة الديمقراطية... الـخ، أو بأساليب التحديد الكمى. فلقد شاهد العالم الولايات المتحدة الأمريكيـة تفـرض ضـريبة جمركية بواقع ٣٢% على الصلب المصدر إليها من الـدول المتخلفـة أو مـن الاتحـاد الاوروبى، فأين تطبيق مبدأ حرية التجارة. وكذلك قامت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوروبى باتخاذ إجراءات حمائية فى مواجهة صادرات الصين إلى كلاهما مـن المنسوجات والملابس الجاهزة، فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض حصص علـى وارداتها من الصين (التحديد الكمى)، وفرض الاتحاد الأوروبى قيود علـى الزيـادة فـى الصادرات الصينية إليه، وأجبرت الصين على رفع رسوم التصدير على صادراتها إلى كلا الدولتين (٧٤ فئة من منتجاتها من الملابس والمنسوجات) اعتباراً من أول يوليـو عـام ٢٠٠٥ لتقليل صادرات الصين[١]. ومرة أخرى أين حرية التجارة لدى العالم الرأسـمالى التى يوصى بها العالم المتخلف، أهو الضحك على ذقون العالم المتخلف أو الكيل بمكيالين، ليس من نصيب العالم المتخلف منهما إلا المكيال عديم القاع، الذى لا يحمل له شـيئاً ذو قيمة.

---

١ – نشرة البنك الأهلى المصرى، العدد الثانى، المجلد الثامن والخمسون، ص٩-١١.

الألومنيوم، وهذا الثمن الداخلى المرتفع للألومنيوم بالجنيه المصرى أصبح أكثر جاذبية للشركة، ومن ثم توجهت إلى زيادة مبيعاتها فى الداخل على حساب الصادرات حتى أصبح حجم المبيعات من الألومنيوم فى الداخل أعلى من حجم صادراته إلى الخارج ابتداء من عام ٩٧-١٩٩٨. وبذلك لم يحقق تخفيض سعر الصرف أى فائدة تذكر للاقتصاد، وكذلك لم يحقق زيادة فى الصادرات كما هو إدعاء الصندوق وبطانته وأدعياؤه من المصريين. بل لقد استفاد العالم الخارجى إذ تحمل التزامات أقل (دولارات أقل) ثمناً لصادرات مصر من الألومنيوم رغم زيادة حجمها بالجنيه المصرى (بنسبة تخفيض سعر الصرف).

وارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة تخفيض سعر الصرف ونتيجة لتغيير قانون القيمة الوطنى أصبح يهدد وجود شركة الألومنيوم المصرية وبقاءها فى حلبة الإنتاج فى المدى القريب القادم، ليس كشركة تنتج للتصدير الذى تناقص، بل كمنتج للسوق الداخلية، فالشركة مطلوب منها الآن تغيير نمط الإنتاج المستخدم بنمط إنتاج أكثر حداثة حتى تستطيع الاستمرار والبقاء، وإلا فإنها عرضة للتحلل والضياع[1]. وهو ما يستلزم مزيد من الانفاق الاستثمارى الموجه إلى العالم الخارجى كان يمكن أن يتأجل لتحقق الشركة تراكماً من الأرباح لفترة أطول بنفس تكنولوجيا الإنتاج السائدة، إلا أن تخفيض سعر الصرف للعملة الوطنية وتغيير قانون القيمة الوطنى أعجز الشركة عن أداء دورها بنجاح، وسوف يعجل بخروجها من حلبة الإنتاج الوطنى ما لم يتم الانفاق الاستثمارى ليتم التجديد التكنولوجى، وأى من المسارين فى مصلحة العالم الخارجى.

ثالثاً. تغيير قانون القيمة الوطنى. كما أوضحنا من قبل فإن قانون القيمة الوطنى هو خلق لعلاقة نسبية بين السلع المختلفة بحيث يمكن أن تحدد على أساسها أثمان هذه السلع، سواء كانت هذه الأثمان للسلع الاستهلاكية، أو للسلع الإنتاجية، أو أثمان لعناصر الإنتاج، وذلك بقصد تحقيق نوع من التراكم الرأسمالى يحقق بناء التنمية المستقلة والمعتمدة على الذات. وهذه العلاقات النسبية بين أثمان السلع يتم صياغتها ابتداء من درجة وفرة الموارد، وبصفة خاصة رأس المال والعمل بحيث يتحقق من لقائهما فى كل عملية من عمليات الإنتاج الاجتماعى فائض يتجه إلى التراكم، وأن يتم التنسيق

---

١ - دكتور جودة عبد الخالق، التثبيت والتكيف فى مصر، إصلاح أم إهدار للتصنيع، المشروع القومى للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، العدد ٦٣٥، ٢٠٠٤، ص٢٦٤-٢٦٨.

الهامة فى ضرب القطاع العام الصناعى فى مقتل لاظهاره بمظهر الفشل فى التحكم فى الأسعار عند ثمن منخفض نتيجة تخفيض التكلفة، والحفاظ على الجودة. فتخفيض سعر الصرف أدى إلى ارتفاع أثمان مكونات الإنتاج المستوردة، وأدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومن ثم ارتفاع مستوى أثمان منتجات القطاع العام الصناعية بالمقارنة بأثمان الواردات، فضلاً على التحول إلى استيراد مستلزمات إنتاج أقل جودة مراعاة للتكلفة أدى إلى انخفاض جودة المنتج الذى تعود عليه المستهلك، مما أظهر القطاع العام الصناعى أمام عيون الشعب بأنه ليس على مستوى الكفاءة، وبدأت الدعاية المغرضة والمضللة لبيع القطاع العام والتخلص منه لنقصان كفاءته. وحدث نفس الأثر على صادرات القطاع العام إلى العالم الخارجى التى تناقصت لنفس السبب.

وكمثال على الأثر السلبى لتخفيض قيمة العملة الوطنية على المشروعات الصناعية القائمة نعرض لنتائج الدراسة الجيدة التى قام بها الدكتور جودة عبد الخالق على صناعة الألومنيوم والحديد والصلب فى مصر فى إطار برنامج ما يسمى بالإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. فيقرر أن المدخلات إلى صناعة الألومنيوم (٣٦٠ ألف طن من الألومينا) قد ارتفعت قيمتها بنفس نسبة تخفيض قيمة الجنيه المصرى، وهو الأثر الأول لتخفيض سعر الصرف برفع أسعار المنتج الوطنى بالعملة الوطنية فى الداخل. أما أثر هذا التخفيض على الصادرات، فتقرر الدراسة أن تخفيض قيمة الجنيه المصرى أدى إلى زيادة إيرادات الشركة بالجنيه المصرى بنسبة تخفيض قيمة الجنيه المصرى، وهو أمر طبيعى وواقع حسابى، ولكن لم تجنى مصر فائدة خارجية إضافية من تخفيض سعر الصرف، إذ أن حجم الصادرات ظل ثابتاً تقريباً حيث استمر فى حدود ١٠٠ ألف طن سنوياً طوال الفترة ٨٤-١٩٨٩. وفى إطار تخفيض قيمة الجنية المصرى فى إطار برنامج عام ١٩٩١/٩٠ لرسم السياسة النقدية من قبل صندوق النقد الدولى، فإن هذا التخفيض ساعد على التخفيف من أثر التخفيض الحاد فى أسعار الألومنيوم العالمية، إذ الحصيلة بالجنية ارتفعت بمعدل تخفيض قيمة الجنيه المصرى، ولكن بدون تحسن فى موقف مصر الخارجى ودون أى إضافة إذ أن الحصيلة بالدولار تناقصت.

ويلاحظ أن ارتفاع الثمن الداخلى للألومنيوم بالجنيه المصرى ساهم فى تحققه تخفيض سعر الصرف، وكذلك تغير قانون القيمة الوطنى الذى رفع من أثمان الطاقة المستخدمة فى الإنتاج وأدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج التى انعكست فى زيادة ثمن

للقيام بدورهم الكمبرادورى لخدمة المصالح الأجنبية، والدعاية والتبرير لتمرير سياسات الصندوق داخل الدولة المتخلفة.

وبالنسبة للمجتمع المصرى فلقد تم تغيير قانون القيمة الوطنى ابتداء من برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى تم على مرحلتين الأولى عام ١٩٧٧/٧٦ والتى تضمنت الغاء الدعم وتحرير الأسعار، وتحرير التجارة الخارجية والغاء الرقابة على النقد، وتغيير النظام الضريبى، وتقليل عدد موظفى الحكومة، ثم التخلص من القطاع العام، ولقد تحققت كل التحولات ما عدا بيع القطاع حتى عام ١٩٩١/٩٠[١]. وفى العام الأخير كان برنامج الصندوق الثانى لوضع السياسة النقدية والذى تضمن تخفيض قيمة الجنيه المصرى واستكمل فيه تغيير قانون القيمة الوطنى جذرياً. لقد تم رفع أسعار الطاقة بكل مصادرها، ورفع أثمان المياه، ورفع أسعار خدمات الدولة جميعاً، ورفع أسعار منتجات القطاع العام بنسب مختلفة، وتم رفع تكلفة رأس المال إلى ما يقرب من أربعة أضعاف ما كانت عليه (سعر الفائدة)، بينما ظلت الأجور عند مستواها السابق، وارتفعت ارتفاعاً طفيفاً لا يكاد يذكر. وشهد عام ١٩٩٢/٩١ أعلى معدل للتضخم بأرقام الحكومة (البنك المركزى) إذ وصل إلى أكثر من ٢٢% بينما كان فى الحقيقة أكثر من ٣٠% بأرقام الباحثين المحايدين[٢]، وكذلك أرقام السفارة الأمريكية فى القاهرة.

ولقد أدى تغيير قانون القيمة الوطنى واستبداله بقانون القيمة العالمى أو الاقتراب منه إلى نتائج بالغة السوء، فعلى سبيل المثال خلال الفترة مايو ١٩٩١- ديسمبر ١٩٩٢ تم رفع المتوسط المرجح للأسعار المحلية للمنتجات البترولية والغاز الطبيعى إلى ما يعادل ٨٣% من الأسعار العالمية، وارتفع متوسط أسعار الكهرباء على ما يزيد على ضعف ما كان عليه فى خلال فترة أقصر[٣]. وقد أدى ارتفاع تكاليف الإنتاج لصناعة الألومنيوم بالشكل الذى اصبح مهدداً لها بالتوقف ليس عن التصدير كما هو الهدف من إنشاء الشركة، بل التوقف عن الإنتاج لاشباع السوق المحلية، ما لم يحدث لها تجديد تكنولوجى يخفض نفقات الإنتاج. ونفس الحال بالنسبة لصناعة الحديد والصلب المصرية

١- راجع فى تفصيلات برنامج الصندوق وآثاره الاقتصادية والاجتماعية المؤلف التالى :
- دكتور سعيد الخضرى، اقتصاديات التخلف والتطوير، مكتبة الجلاء الحديثة، بورسعيد، عام ١٩٨٨.
٢- دكتور سعيد الخضرى، ملاحظات على استخدام أذون الخزانة، مرجع سابق.
٣- دكتور جودة عبد الخالق، التثبيت والتكيف، مرجع سابق، ص٢٦٦.

بين أثمان عناصر الإنتاج الأخرى من مستلزمات للإنتاج بحيث تحقق الهدف السابق وهو تحقيق فائض يتوجه إلى التراكم الرأسمالى. وعلى مستوى أثمان السلع فإن قانون القيمة يفرض التنسيق بين أثمان السلع الاستهلاكية وبين الدخول النقدية المتاحة للانفاق، وهذه الأثمان ما هى إلا محصلة التنسيق بين أثمان عناصر الإنتاج أو أثمان مستلزمات الإنتاج وأهمها أثمان سلع رأس المال والأجور، وأيضاً مستوى سعر الفائدة والأجور. وبالتالى فإن هناك منظومة من الأثمان تسمح بتحقيق الاستقرار الاقتصادى وتحقيق الهدف العام للنشاط الاقتصادى وهو الاستهلاك وإشباع الحاجات، وتوفير الفائض الاقتصادى لبناء التراكم الرأسمالى، وأى إخلال بهذه المنظومة يؤدى إلى العديد من الاختلالات التى لا تمكن المجتمع من تحقيق الهدف النهائى من النشاط الاقتصادى- الاستهلاك لإشباع الحاجات وتحقيق الفائض لبناء التراكم- تبعاً للظروف المادية الموضوعية ودرجة التطور الاقتصادى والاجتماعى التى وصل إليها المجتمع. وهكذا فإن كل مجتمع من المجتمعات يكون له قانون القيمة الخاص به، والذى تحكمه ظروفه المادية والموضوعية وطبيعة الهدف الاقتصادى الاجتماعى الذى يرغب فى تحقيقه.

وتقوم توصيات صندوق النقد الدولى للدول المتخلفة دائماً على دفع هذه الدول إلى الاخلال بقانون القيمة الوطنى السائد فى المجتمع، وتغيير منظومة الأسعار فى اتجاه منظومة الأسعار السائدة فى العالم الرأسمالى المتقدم، مع خلق الاختلال دائماً بين العلاقة النسبية بين رأس المال والعمل. ومن الواضح أن توصيات الصندوق لا تنقل إلى دول العالم المتخلف منظومة الأسعار السائدة فى هذا العالم الرأسمالى المتقدم كما هى، ولكن تنقل إلى دول العالم المتخلف منظومة مشوهة من الأثمان تؤدى إلى تشوه النشاط الاقتصادى وعدم اتساقه، وتؤدى إلى تعميق الاختلالات القائمة أو خلق هذه الاختلالات، وخاصة الاختلال فى منظومة أثمان عنصر العمل وعنصر رأس المال، والتحيز إلى العنصر الأخير رأس المال. ويرجع هذا التحيز إلى أن الدول المتخلفة التى تتسيد فيها توصيات الصندوق هى الدول المدينة والتى ترتع فيها قوى رأس المال الاحتكارى الدولى، والتى تتولى الهيمنة على كل مقدرات المجتمع سواء كانت قوى أجنبية أو قوى وطنية كمبرادورية، أى ذات توافق قوى مع قوى رأس المال الاحتكارى الدولى والدول المالكة له، ومن ثم فإن التحيز لعنصر رأس المال على حساب العمل إنما يمثل تحقيقاً لمصالح أصحاب رأس المال فى مواجهة أصحاب العمل، ومكافأة للفئات المالكة له من الوطنيين

الحديد والصلب فى مكوناتها.

وتغيير قانون القيمة الوطنى فى اتجاه قانون القيمة العالمى لم يخلق أى ظروف أفضل للصناعة كما يدعى أصحاب برنامج الصندوق والمؤيدين لسياساته، بل أدى إلى تهديد الصناعة بالفشل والخروج من حلبة الإنتاج، فلقد ارتفعت تكاليف الإنتاج، وارتفعت أثمان المنتج، وبلغت الطاقة المشغلة للإنتاج ٧٧,٨% من الطاقة التصميمية، أى أن الطاقة العاطلة وصلت إلى نحو ٢٢% من الطاقة التصميمية خلال الفترة ٨٩-١٩٩٤، وكانت فى الفترة السابقة ٨٥-١٩٨٩ فى تزايد من ٦٧% إلى أن وصلت ٨٠%ن أى قبل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى[١]. وفى مجال زيادة حجم الصادرات فإن التقرير الخاص بدراسة صناعة الحديد والصلب يقرر **"وفيما يخص تحرير التجارة فإن أثارها الكلية قد تم بحثها فى الفصل الثالث من هذه الدراسة، وقد خلصنا إلى أن تحرير التجارة الذى يتضمنه برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، لم يكن فى الواقع سوى تحرير للاستيراد حيث أن البرنامج لم يتضمن أى إجراءات ملموسة لتشجيع الصادرات"**[٢].

ومن الثابت أخيراً أن صناعة الحديد والصلب فى مصر وصلت إلى الأزمة التى تهددها بالانهيار، فإلى جانب ارتفاع أثمان المنتج وارتفاع الطاقات العاطلة، فإن شركة الحديد والصلب تعانى من ديون هائلة وصلت الديون طويلة الاجل المحلية ٥٠٨,٣ مليون جنيه، والأجنبية طويلة الأجل إلى ٣٣٤,٢ مليون جنيه، أما السحب على المكشوف فلقد وصل إلى ١٥٨٨,٣ مليون جنيه عام ١٩٩٨/٩٧[٣]. ولذلك تحتاج الشركة إلى تغيرات تكنولوجية لتستمر فى البقاء مثل وقف إنتاج الصلب الكهربى وإنتاج الصلب الأكسجينى لتخفيض نفقات الإنتاج، وزيادة كفاءة مصنع الدرفلة، وهو ما يحتاج إلى مزيد من الاستثمار الإضافى الذى سوف يذهب إلى العالم الخارجى.

ولعل تعمد سياسات صندوق النقد الدولى تغيير قانون القيمة الوطنى مع التحيز لرأس المال على حساب الأجور التى تم تخفيض قيمتها الحقيقية بعدم رفع مستواها بنفس نسب ارتفاع أثمان السلع الأخرى، كان بقصد رفع مستويات أرباح رأس

١- المرجع السابق، ص٢٨٦.

٢- المرجع السابق، ص٣١٥.

٣- المرجع السابق، ص٢٩١.

التى ارتفعت تكاليف إنتاجها على النحو الذى يوضحه تقرير الدراسة السابقة التى تقـرر "**أولاً**، لقد ارتفع متوسط سعر الكهرباء لشركة الحديد والصلب بوتيرة أسرع خلال أوائـل التسعينات بالغاً منتهاه خلال السنوات الأربع ٩٢-١٩٩٦. وهذا مفعول مباشر لبرنـامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى الذى فرض زيادة الأسعار المحلية للطاقة. فلقد تـم رفع متوسط السعر بنسبة ٣٨% فى مايو ١٩٩٠، ثم خضع متوسط السعر لزيادة أخـرى بنسبة ٥٠% فى مايو ١٩٩١، فوصل بذلك إلى ٦٠% من التكلفة الحدية طويلة الأجل، ثم كانت الزيادة الثالثة لثمن الكهرباء بنسبة ٣٢% اعتباراً من يوليو ١٩٩٢ فبلـغ السـعر ٦٩% من التكلفة الحدية طويلة الأجل. **ثانياً**، لم يكشف تطور معدل اسـتهلاك الكهربـاء للطن من منتجات الصلب النهائية عن أى اتجاه محدد خلال هذه الفترة، وإنما نـزغ إلـى التقلب حول ٨,٢٢% ك و/س للطن. **ثالثاً**، مال متوسط نصيب الكهرباء فى التكلفة الكلية للمواد (بما فى ذلك الإهلاك) نحو الزيادة المطردة خلال الفتـرة ٨٨-١٩٩٣، بـل أنـه تضاعف ثلاث مرات خلال هذه الفترة[1]. وإذا كانت التكاليف قد ارتفعت فإن أثمان الصلب المصرى لابد أن ترتفع أيضاً، لقد ارتفع سعر الطن من ٣٧٦,٤ جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ إلى ٩٤٣,٥ جنيه عام ١٩٩٣/٩٢، ثم إلى ١١٠١,٥ جنيه عام ١٩٩٨/٨٨٧، أى أن أسعار الحديد والصلب ارتفعت بالأثمان الداخلية بمقدار ١٩٣% خلال الفترة ٨٦-١٩٩٨. وترى الدراسة أنه كان يمكن أن ترتفع أكثر من ذلك لولا أن تحرير التجارة فـى ظـل برنـامج الإصلاح قد خلق صلة بين أسعار الصلب فى مصر والأسعار العالمية للصـلب، ودخـول منتجات منافسة للصلب المصرى من العالم الخارجى وخاصة دول الكومنولث المستقلة من دول الاتحاد السوفيتى السابق. وهو ما أدى إلى تراكم المخزون من منتجات الصلب تامة الصنع التى تراوحت بين ١٠٣,٧ الف طن عام ١٩٩١/٩٠ إلى ٢٠٧,٥ ألف طـن عـام ١٩٩٨/٩٧، وهو ما يمثل نحو ٢٠% من الإنتاج السنوى[2]. وبطبيعة الحال فإن ارتفاع أثمان الحديد والصلب فى مصر أدى إلى ارتفاع أثمان جميع المنتجات التى يدخل الحديـد والصلب فى مكونات إنتاجها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهو ما يؤدى إلى تـوالى تغير أثمان سلع أخرى تدخل المنتجات الحديدية فى إنتاجها، فضلاً على تغير كل من السلع الاستهلاكية النهائية التى يدخل إليها الحديد والصلب ذاته أو السلع الأخرى التـى يـدخل

١- المرجع السابق، ص٣٠٥.

٢- المرجع السابق، ص٣١٦.

الفصل الثامن عشر. تدمير الوحدة الوطنية باسم الليبرالية الديمقراطية

سبق أن رأينا فى الفصل الرابع من هذه الدراسة مبدأ الليبرالية الديمقراطية الذى يحكم العالم الرأسمالى المتقدم فى الشمال، ورأينا مفهوم الليبرالية الديمقراطية فى تطورها الفكرى عند الشعوب الأوروبية الأمريكية تبعاً لمفهوم الفلاسفة ابتداء من "هيوم" إلى "هيجل" ثم بعدهما "توكفيل" وغيرهم، ورأينا كيف استخدمت الليبرالية الديمقراطية إن لم يكن فى قتل "الثيموس" فى تمييعه وتوجيهه إلى ما يجعله جثة هامدة، تبعاً لمفهوم "الثيموس" عند "أفلاطون"، أو الرغبة فى الإعلاء وكسب الاعتراف عند "هيجل". وعلى كل الأحوال وفى كل الاتجاهات الفكرية الأنجلوسكسونية أو اللاتينية أو غيرها، فإن الليبرالية تعنى الحرية، وتعنى حرية الإنسان فى أن يفعل كل ما يعن له كإنسان فى حدود إنسانيته، وبشرط أن لا يعتدى أو يفتأت على حرية الآخرين. والديمقراطية هى قدرة الأفراد على اختيار من يحكمهم. وبذلك يصبح تعبير الليبرالية الديمقراطية يعنى القدرة على اختيار الحكام بحرية كاملة، أو أصبح النظام الليبرالى الديمقراطى هو ذلك النظام الذى يكفل لكل فرد أن يشارك فى اختيار الحاكم بكامل حريته، دون أى تأثير أو افتئات على هذه الحرية. إلا أن الليبرالية الديمقراطية حتى تحقق هدفها الأصيل السابق، فإنها لابد أن تنظم المجتمع تنظيماً يسمح بتحقيق جوهر مقولة الليبرالية الديمقراطية أو رافداها الأصليان، الحرية والديمقراطية.

وتنظيم أى مجتمع أو إعادة تنظيمه يبدأ بتنظيم المقومات الفكرية للإنسان التى تحكم سلوكياته، فالمقومات الفكرية للإنسان هى التى تحكم سلوكياته فى كافة المجالات والأنشطة التى يقوم بها، والمقومات الفكرية للإنسان ما هى إلا مكونات الثقافة التى يعتنقها والتى يقرها وجدانه وعقله، ولذلك فإن سلوكيات الإنسان جميعاً نابعة من موقفه الثقافى، وعندما تتغير ثقافة الإنسان تتغير سلوكياته، وما الفارق بين الشعوب إلا فارق المقومات الثقافية لكل، فالإنسان عبد لثقافته.

المال الأجنبي والوطني التابع له المستثمر في مصر. إلا أن رد الفعل لدى القوى العاملة المصرية على كافة جبهات العمل الوطني هو عدم الرغبة في العمل، وتخفيض الإنتاجية على كل مستوياتها، وعدم الاهتمام بكفاءة تخصيص الموارد أو حتى الحفاظ عليها. وبالتالي فإن رأس المال الأجنبي في مصر ما أن غطى المجالات ذات الربح الوفير دون استخدام عمالة تذكر كالبترول والاتصالات، لم يدخل نهائياً إلى مجالات للإنتاج وفيرة العمالة مثل الغزل والنسيج، وبالتالي توقف عن الوفود إلى مصر إلا في حدود التجديد التكنولوجي لصناعاته القائمة.

الديمقراطية وتطبيقه لأنه لم يعد هناك لها بديل، فلقد سقطت جميع النظم الحاكمة لسلوك البشر، وسقطت جميع أشكال الأيديولوجيات، وسقطت كل النظم الاقتصادية الاجتماعية القائمة عليهما، ولم يبق من حاكم بنجاح لسلوك البشر، ومن أيديولوجيات، ومن نظم اقتصادية اجتماعية إلا الليبرالية الديمقراطية والنظام الرأسمالى، وهما مترادفان ويشكلان وجهان لعملة واحدة. وهكذا فإن مبدأ الليبرالية الديمقراطية يمثل الإعلان النهائى لنهاية التاريخ، ذلك أن البشرية لن تستطيع أن تصنع أو تبتدع جديداً فى هذا المجال، ومن ثم فإن جهود البشرية وتاريخها قد توقف بعد بلوغها الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية كنظام اقتصادى اجتماعى. وفى ظل هذه الليبرالية الديمقراطية سوف يكون البشر جميعاً على شاكلة ذلك الإنسان الذى تشكله الليبرالية الديمقراطية بعد انتصارها وانتشارها لتعم العالم أجمع، إنسان ذو سمات تجعله خاتم البشر، ليس بعده إنسان يختلف عنه، فلقد صبغت وصاغت الليبرالية الديمقراطية هذا الإنسان شكلاً وموضوعاً عقلاً ووجداناً بحيث يكون هو الإنسان الذى وصل إلى قمة وأسمى ما يمكن أن يتطور إليه الإنسان، إنه الإنسان الحديث الذى ليس بعده إنسان أفضل وأكمل.

وبافتراض حسن النية كاملة عند دول الشمال والغرب التى تبذل قصارى جهدها وتسلك كل السبل المشروعة وغير المشروعة لتحويل دول الجنوب والشرق إلى اعتناق وتطبيق الليبرالية الديمقراطية أو النظام الرأسمالى بما يتضمنه من مبدأ الليبرالية الديمقراطية، وأنه ليس لها أى مآرب أخرى اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية تريد تحقيقها بدفع الجنوب والشرق إلى الليبرالية الديمقراطية، فإن الأمر يقتضى فحص دقيق لمقومات الإنسان الذى سوف يكون هو خاتم البشر (أكمل إنسان) والذى سوف يحقق وجوده نهاية التاريخ عند مرحلة أسمى مجتمع إنسانى ينتهى فيه البشر على مستوى الفرد والدولة والعالم، وبالتالى ينتهى كفاح الإنسان فى مواجهة قوى الشر والقهر والظلم والعدوان بعد أن بنى جنة الله على الأرض، وحول البشر إلى ملائكة. وبطبيعة البحث العلمى الأصيل فإن الذى يغير سلوك الإنسان ويجعله يبنى مجتمع الجنة بدلاً من مجتمع الجحيم هو تغير مقوماته الثقافية، **فما هى المقومات الثقافية فى مجتمعات الليبرالية الديمقراطية فى الشمال والغرب، وماذا انتهت إليه هذه المجتمعات من نتائج إيجابية أو سلبية فى ظل اليبرالية الديمقراطية.**

وإذا تراجعنا تاريخياً إلى الوراء لبعض القرون عبر التاريخ الأوروبى لوجدنا أن الفكر الاقتصادى والاجتماعى والسياسى بدأ يتغير منذ توجه المجتمع الأوروبى لبناء الرأسمالية كنظام اجتماعى على أنقاض الفكر الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الذى كان مواكباً لنظام الاقطاع. ويقرر البعض أن الرأسمالية ابتدعت أسساً وقواعد فكرية هامة فى المجالات المحيطة والحاكمة لعقل الإنسان ووجدانه لكى تبنى الرأسمالية على أساسها، فلقد ابتدعت البروتوستانتية والكالفانية والميكيافيلية لتحاصر بهم جميعاً فكر الإنسان الأوروبى فى المجال الدينى والأخلاقى والاجتماعى والاقتصادى والسياسى، وتحوله إلى فكر جديد يدعم بناء الرأسمالية، وهو الفكر الذى اتسع واتسع أكثر وأكثر مع توسع بناء الرأسمالية وسرعة تطورها، وهو أيضاً الفكر الذى يسميه الأوروبيون فكر التنوير، أو حركة التنوير. ويقرر البعض الأخر أن هذه التحولات إلى هذه القواعد الفكرية إنما نجمت عن تطور الرأسمالية فى مسارها التاريخى، ومن ثم فإنها نتاج الرأسمالية وليست الرأسمالية من نتاجها. وفى كل الأحوال لا يهمنا أى من التوجهين هو الأرجح والممثل للحقيقة قدر اهتمامنا بواقع حال ما انتهت إليه مقومات الثقافة فى المجتمع الرأسمالى أخيراً من بعد الحرب العالمية الثانية، وبصفة خاصة فى الربع الأخير من القرن العشرين منذ الإعلان الذى بدأه الرئيس ريجان لأول مرة فى بداية ثمانينات القرن (عام ١٩٨٢) بضرورة تحقيق العولمة، ويقصد بذلك تحقيق عولمة العالم الثانية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن العولمة الأولى تمت فى القرن التاسع عشر بقيادة إنجلترا. ولعل تبدل مراكز قيادة الرأسمالية فى تطورها من إنجلترا إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، نقل أيضاً قيادة الفكر والثقافة المواكبين والدافعين للتطور الرأسمالى إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة الفكر والثقافة الخاصين بالليبرالية الديمقراطية ونشرها إن لم يكن فرضها على كل شعوب العالم غير الأوروبية الأمريكية.

وترجع قناعة العالم الأمريكى الأوروبى فى نشر الليبرالية الديمقراطية فى كل أرجاء العالم وخاصة فى الجنوب والشرق الذى تعتبرهما دول الشمال والغرب دولاً متخلفة بالنسبة لها، حيث لم تعرف الليبرالية قط، ولم تمارس الديمقراطية الحقيقية كما يجب أن تكون عليه، ومن ثم يجب على هذه الدول أن تتحول بأسرع ما يمكن إلى الليبرالية الديمقراطية التى سوف تضمن لها تنظيم هذه المجتمعات بالشكل الذى يؤدى إلى التقدم والتطور. وكذلك يجب على هذه الدول التحول بسرعة إلى إعلاء مبدأ الليبرالية

بحياته فى معركة دامية (من أجل المنزلة) حيث أنه كان جباناً بالغريزة (فضل الحفاظ على حياته وأمنه وفقط). أما خاتم البشر فى نهاية التاريخ، فيتعلم جيداً أنه من العبث المخاطرة بحياته من أجل قضية حيث أنه يدرك أن التاريخ ملئ بالمعارك التى لم يكن ثمة مبرر لها، واقتتل فيها الناس حول ما إذا كان ينبغى على الإنسان أن يكون مسيحياً أو مسلماً، أو بروتستانتياً أو كاثوليكياً، ألمانيا أو فرنسا. وقد أثبت التاريخ اللاحق أن الولاءات التى دفعت الناس إلى القيام بأعمال رهيبة ملؤها الشجاعة والتضحية هى مجرد تعصب أعمى وأحمق. أما الذين تعلموا تعليماً حديثاً (قوامه الاقتناع بالليبرالية الديمقراطية)، فقانعون بالبقاء فى بيوتهم، فخورين بسعة أفقهم وبعدهم عن التعصب".[١]

ويعلق ساخراً على هذا السلوك "نيتشة" على لسان "زرادشت" قائلاً "لهذا كله قل: واقعيون نحن بغير إيمان وبغير خرافة. فابسطوا صدوركم... ولكن وأسفاه ... إنها صدور خاوية"[٢].

ومرة أخرى يحدثنا "فوكوياما" عن خاتم البشر فى المجتمع الأمريكى فى ظل الليبرالية الديمقراطية قائلاً "وسيغدو من الصعوبة بمكان على الناس فى المجتمعات الليبرالية الديمقراطية أن يأخذو فى الحياة العامة على نحو جدى الموضوعات ذات المضمون الأخلاقى الحقيقى. فالأخلاق تتطلب تمييزاً بين الأفضل والأسوأ، وبين الطيب والخبيث، وهو ما ينقض مبدأ التسامح الديمقراطى. ولهذا فإن خاتم البشر سينشغل قبل كل شئ بصحته وأمنه الشخصيين، حيث أنهما ليسا محل جدل. ونحن نشعر اليوم فى أمريكا بأن من حقنا أن نستنكر عادة التدخين عن الآخرين، ولكن ليس من حقنا أن نستنكر معتقداتهم الدينية أو سلوكهم الأخلاقى (أو غير الأخلاقى). لقد غدا الأمريكيين مشغولين بصحة أبدانهم، ماذا يأكلون ويشربون، والرياضة التى يمارسون، وفى أى شكل يبدون، أكثر من انشغالهم بالمسائل الأخلاقية التى كانت تقض مضاجعهم. وإذ يغدوا الحفاظ على الذات أهم مما عداه، وبالتالى يغدو خاتم البشر شبيهاً بالعبد فى المعركة الدامية التى تكلم عنها "هيجل" والتى بدأ بها التاريخ الإنسانى".[٣]

٣- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، مرجع سابق، ص٢٦٧.

4- Friedrich Nietzsche, The Portable Nietzsche, Op. Cit., P. 232.

١- فوكوياما، المرجع السابق، ص٢٦٦-٢٦٧.

طابع الثقافة الأمريكية الأوروبية فى مجال الليبرالية الديمقراطية:

إن أهم ما يشكل نوعية الثقافة الأمريكية الأوروبية وطابعها هو مصدرها، ومصدرها يتسم بالتغير الدائم والتحول المستمر، ذلك أن القيم التى تشكل مصدر الثقافة والتى تنبع منها الثقافة وتدور حولها وجوداً وعدماً لا تتسم بالثبات أو حتى البقاء لفترات طويلة، ذلك أنها نابعة من رغبات الجماعة وما استقر عليه سلوكها العام، فالقيم تتسم بالنسبية الزمانية والمكانية. وبذلك يسود الفكر الامريكى الأوروبى مقولة "إن كل الآفاق وكافة نظم القيم متصلة بزمانها ومكانها، ولا شئ منها موثوق به، وإنما هى تعكس أهواء ومصالح المتمسكين بها". وهذا يعنى أنه ليس هناك منظور قيمى له حظوة أو درجة من الثبات، فأى أسلوب للحياة يتساوى مع الآخر طالما أنه تم بالنسبة لكل فرد ابتداء من حريته واختياره، وهذه النسبية فى اختيار أسلوب الحياة لا يحرر الأقوياء أو العظماء فقط، بل يحرر أواسط الناس، إن لم يكن جميع الناس الذين اقتنعوا بأنه ليس هناك من سبب يدعوهم إلى الخجل من أنفسهم[١]. ولماذا يخجلون إذا كانت القيم من اختيارهم الحر لتحقق أهوائهم ومصالحهم، ولا تتسم بالثبات المطلق أو النسبى، بل هى قابلة للتبديل والتغيير تبعاً للمثل والأهواء والنحل التى تسود فى زمان أو مكان ما[٢]. وعلى ذلك فإنه لابد أن تتعدد الثقافة، وبدلاً من أن تكون الثقافة نظام عام يحتوى على القوانين الأخلاقية والطقوس ومظاهر السلوك، تصبح مجموعات من التوجهات الفكرية والسلوكية لكل، وهو ما يجعل كل نشاط لكل جماعة يعتبر ثقافة، بل النظر إلى كل نشاط باعتباره ثقافياً بحيث لا يبقى إلا اعتبار الذوق العام هو النظام الثقافى، وبالتالى فإن ما يحدد ثقافة ما هو ببساطة الملائمة ومستوى التجريد[٣].

ويحدثنا "فوكوياما" عن ذلك الإنسان (أكمل إنسان) الذى سوف يكون خاتم البشر فى نهاية التاريخ بعد تطبيق الليبرالية الديمقراطية الوجه الثانى للرأسمالية، أو الرأسمالية التى تقوم على الليبرالية الديمقراطية فيقول "وقد أبى العبد فى مستهل التاريخ أن يخاطر

1- Allan Bloom, The Closing of American Mind: How Higher Education Has Failed Democracy and Impoverished The Souls of Today's Students, Simon & Schuster, New York, 1987, PP. 141-240.

١ - من الأدب الشعبى المصرى الناقد للخارجين على القواعد الأخلاقية الكلية الثابتة: إن لم تستحى فافعل ما شئت.

٢ - راسل جاكوبى، نهاية اليوتوبيا، مرجع سابق، ص ٥٤.

ويعرض "فوكوياما" تطور الفكر الثقافى الحاكم لمجتمع الليبرالية الديمقراطية فى الولايات المتحدة الأمريكية، فيقول "ولم يتردد الليبراليون المتأثرون بأفكار "لوك" الـذين قاموا بالثورة الأمريكية من أمثال "جفرسون أو فرانكلين"، ولا الرجال شـديدوا الإيمـان بالحرية والمساواة من أمثال "ابراهام لنكولن"، فى تأكيد أن الحرية تتطلب الإيمان بـالله. وبعبارة أخرى فإن العقد الاجتماعى بين الأفراد ذوى المصالح الشخصية العقلانية لم يكن كافياً فى حد ذاته، وإنما كان يتطلب إيماناً إضافياً للثواب والعقاب الإلهيين. وقد تمكنا الآن من إقامة ما يمكن اعتباره بحق نوعاً أنقى من الليبرالية: فقد قررت المحكمة العليا أنـه حتى التأكيد غير الكنسى للإيمان بالله قد يضايق الملحدين، وبالتالى فهو غير مسموح به فى المدارس العامة. وليس غريباً أن تنحسر قوة الحياة الاجتماعية فى أمريكا فـى ظـل وضع لا يحبذ التزمت الخلقى والتعصب الدينى بكل أشكالهما لاضرارهما بمفهوم التسامح، وفى مناخ فكرى يضعف من احتمال الإيمان بمذهب واحد بالنظر إلى الالتزام بالانفتاح على كل معتقدات العالم ونظمه القيمية. وقد حدث هـذا الانحسـار لا بـالرغم مـن المبـادئ الليبرالية، وإنما بسببها، وهو ما يوحى بأنه لن يكون بالوسع تقوية الحياة الاجتماعيـة بشكل أساسى ما لم يتخلى الأفراد عن بعض حقوقهم لمجتمعاتهم، وما لم يقبلـوا عـودة أشكال تاريخية معينة للتسامح". ويكمل "فوكوياما" قوله "وبعبارة أخرى فإن الديمقراطيات الليبرالية لا تتمتع بالاكتفاء الذاتى، إذ يتعين أن تنبع الحياة الاجتماعية التى تعتمد عليهـا عن مصدر غير الليبرالية ذاتها. ولم يكن الرجال والنساء الذين شكلوا المجتمع الأمريكى سابقاً وقت تأسيس الولايات المتحدة أفراداً عقلانيين منعزلين يأخذون فى اعتبارهم الصالح الشخصى فقط، وإنما كان معظمهم أعضاء فى جماعات دينية يربط بينها قانون أخلاقـى وإيمان بالله. أما الليبرالية العقلانية التى اعتنقوها فيما بعد فلم تكن امتداداً لهذه الثقافـة السابقة، وإنما تعايشت معها فى ظل قدر من التوتر (الصـراع). **وأخيراً قد غدا الصالح الشخصى بمفهومى الصائب، مبدأ مقبولاً من شطر كبير من الأمة، يضع أساساً غير رفيع الشأن ولكنه صلب لفضائل الجمهور فى الولايات المتحدة، وهو أساس كان فى حالات**

- فى الفقرة التالية من حديثه عن رفضه لحضارتنا المعاصرة (الحضارة الأوروبية). فيقـول "بعـد نقـد "نيتشة" اللاذع لخاتم البشر عند الذين اخترعوا مفهوم السعادة، فعلىَّ أن أتخلى تماماً عن التفاؤل الساذج الذى يزعم أن العلم (أى السيطرة على الحياة بواسطة العلم فقط) هو طريق السعادة، فمن عساه يصـدق هذا، عدا أطفال كبار يحتلون كراسى الجامعات أو مكاتب الصحافة.

- **Max Weber, Essays in Sociology, (Science as a Vocation), Oxford University Press, New York, 1946, P. 143.**

ومرة ثالثة يحدثنا "فوكوياما" عن سمات الدولة الليبرالية الديمقراطية وطبيعة نموذج الإنسان الذى تشكله فيقول "ولا تمثل الدولة الليبرالية الديمقراطية توفيقاً بين أخلاق السادة وأخلاق العبيد كما ذكر "هيجل"، وإنما تمثل عند نيتشة انتصار العبد غير المشروط. ذلك أن حرية السيد ورضاؤه قد ضاعا فى كل مكان، **وما من أحد يحكم فى الواقع فى المجتمع الديمقراطى**. أما نموذج المواطن فى الديمقراطية الليبرالية، فهو ذلك الفرد الذى تخلى- وفق تعاليم هوبز ولوك- عن إيمانه الفخور بتفوقه فى مقابل حفظ الذات والراحة. ويرى نيتشة أن الإنسان الليبرالى الديمقراطى يتكون من مجموعة من الرغبة والعقل فحسب، وهو ماهر فى اكتشاف وسائل جديدة لاشباع حشد من الرغبات التافهة عن طريق حساب صالحه الشخصى طويل الأمد. غير أنه يفتقر كلية إلى الميجالوثيميا (الثيموس، أى الرغبة فى الإعلاء)، قانع بسعادته، عاجز عن الإحساس فى نفسه بالخجل إذ لا يستطيع أن يتسامى فوق تلك الاحتياجات".(١)

ويشارك "توكوفيل" فى وصف المجتمعات الليبرالية الديمقراطية فيقول "إن المجتمعات الليبرالية الديمقراطية تنتج عدداً أقل من الأشياء الجميلة، وإن كانت دون فائدة، مما يميز الرأسمالية، كالأشعار والنظريات الميتافيزيقية، غير أنها فى مقابل ذلك، تنتج كميات أضخم بكثير من الأشياء المفيدة، وإن كانت قبيحة، كالأدوات الميكانيكية، والطرق السريعة، والسيارات التيوتا، والمساكن سابقة التجهيز. (ولقد أتقنت أمريكا المعاصرة هذا لدرجة أنه بات أذكى شبابها وأكثرهم تمتعاً بالامتيازات ينتجون أشياءً لا هى بالجميلة ولا بالمفيدة، مثل تلال المنازعات التى يعالجها المحامون كل عام). غير أن فقدان الصنعة الماهرة هو أمر تافه إذا ما قيس بفقدان إمكانات بشرية معينة فى الحقل الأخلاقى والنظرى، وهى إمكانات كانت تغذيها أخلاقيات المجتمعات الأرستقراطية بما يتمتع به أرستقراطيوها من رغد العيش وتعمدهم اغفال اعتبار النفعية" (البحث عن الربح) (٢).

---

١ – المرجع السابق، ص٢٦٣.

2- Alexis Tocqueville, Democracy in America, Vintage Books, New York, Vol. 2, P. 336.

– وفى إطار التخلى عن الروحانيات واستبدالها بالماديات الاستهلاكية التى سوف ينشغل بها وحدها خاتم البشر، فإن "ماكس فيبر" يتفق معنا فى خوفه أو رفضه لما تنتهى إليه الليبرالية الديمقراطية، فهو يندب، خيبة أمل العالم إزاء انتشار الديمقراطية العقلانية (الديمقراطية الليبرالية)، إذ يعبر عن خوفه من أن تتخلى الروحانية عن مكانها ومكانتها لأخصائيين لا روح لهم، وإلى شهوانيين لا قلب لهم، وهو يعبر–

للاختيار للأفراد، فإن أفراد الأسرة الواحدة يمكن أن تختلف عقائدهم حسب أهوائهم الشخصية وتوجهاتهم الفكرية، ومن هنا يحدث التفرق ليس بين أفراد المجتمع بل بين أفراد الأسرة الواحدة. ذلك أن العقيدة الواحدة تتجزأ وتتفتت وتصبح هذه الأجزاء عقائد جديدة، وللفرد كامل الحرية فى اختيار أى منها مناسبا لظروفه المادية والموضوعية. مثال ذلك ما حدث للمسيحيين فى دول الشمال والغرب من العالم، فالدين المسيحى الواحد الذى قال به السيد المسيح أصبح له تفسيرات وتأويلات تبعاً للأهواء والتصورات الفكرية المختلفة والمصالح الاقتصادية المتضاربة، ومن ثم تعددت الملل والأهواء والنحل داخل المسيحية الواحدة، وتمزق الأفراد داخلها كل حسب ما يهوى، فهذا أرثوذوكسى متزمت، وهذا كاثوليكى واقعى، وهذا بروتستانتى متحرر، وهذا إنجيلى لا يأخذ من المسيحية إلى جوهرها العام، وهذا أذوفنتستى متقدم، وهذا بلموسى متخلف... الخ. وهكذا تتحول العقيدة من الكلى الموضوعى العام إلى الجزئى الشخصى الخاص فى ظل الليبرالية الديمقراطية.

ولقد ارتأى "توكفيل" أن الطابع الشخصى الخاص المميز للحياة الأمريكية فى ظل الليبرالية الديمقراطية هو مشكلة حيوية قد تؤدى إلى ضمور العلاقات الأخلاقية التى كانت تربط بين الناس بعضهم ببعض فى المجتمعات السابقة على الليبرالية الديمقراطية[1]. ولذلك فإن كل من "توكوفيل ونيتشه" المهتمان بفكرة الغاء العلاقة الشكلية بين السادة والعبيد قررا أن الغاء العلاقات الشكلية بين السادة والعبيد فى ظل الليبرالية الديمقراطية، لن تجعل من العبيد سادة لأنفسهم، وإنما ستخضعهم لنوع جديد من العبودية فى ظل هذه الليبرالية الديمقراطية، أو فى ظل الرأسمالية التى تقوم بطبيعتها على مبدأ الليبرالية الديمقراطية.

أما على **مستوى الأسرة**، فيجب أن نعرف أولاً أن الصيغة الأنجلوسكسونية للنظرية الليبرالية التى تأسست عليها الولايات المتحدة الأمريكية تقوم على إعطاء الناس حقوقاً كاملة تجاه مجتمعاتهم، ولكن ليس عليهم واجبات كاملة تجاهها، فواجباتهم منقوصة لأنها منبثقة عن حقوقهم، وما تقوم الجماعة إلا لحماية هذه الحقوق. **ولذا فإن الواجب الأخلاقى تعاقدى محض، فهو ليس مفروضاً من الله، ولا من الخوف من حياة المرء الأبدية، أو من النظام الطبيعى للكون، وإنما يفرضه الصالح الشخصى للمتعاقد فى**

---

١ - فوكوياما، نهاية التاريخ، مرجع سابق، ص٢٦٨.

كثيرة أصلب مما كان يمكن أن يهيئه استلهام القيم الدينية أو القيم السابقة على عصر الحداثة وحدها. (١)

المجتمع الأمريكى فى ظل الليبرالية الديمقراطية :

سوف نقدم صورة المجتمع الأمريكى اجتماعياً وسياسياً ثم اقتصادياً وعسكرياً ابتداء من أراء وأحكام المنادين بالليبرالية الديمقراطية داخله وخارجه، ثم ننظر إلى مستقبل المجتمع الأمريكى ابتداء من أراء المنادين بالليبرالية الديمقراطية، ثم نعرض لأراء الآخرين المناهضين لليبرالية الديمقراطية.

إن الدول الليبرالية الديمقراطية وفرت الاعتراف العام للكافة، بحيث يعترف الجميع بكرامة كل امرئ باعتباره إنساناً حراً مستقلاً ذاتياً، وهو ما يعنى حرية اشباع جوانب الشهوة فى النفوس البشرية بحرية كسب المال والثروات. وكذلك اختيار **الديمقراطية**، أى الحق الكامل فى اختيار الحاكم بحرية كاملة، بما يعنى اشباع الثيموس عند الأفراد، ودون أن يعوق هذا الحق أى اعتبارات خرى قائمة على الاقتصاد أو الجنوسة أو غيرها.

على مستوى العقيدة، فإن "فوكوياما" يقرر أنه "حينما كان يجمع بين المجتمعات عقيدة واحدة متوارثة عن السلف منذ قديم الزمان، كان سلطان العقيدة يؤخذ على أنه من المسلمات، بحيث أضحى العنصر المكيف لشخصية المرء الأخلاقية. وقد كانت العقيدة تربط الشخص بأسرته، وبالأفراد الآخرين فى المجتمع ككل". أما فى إطار الليبرالية الديمقراطية فإنه لا يؤدى إلى نفس النتائج، بل ولا تحقق اشباعاً للأفراد، فالعقيدة كما يرى "فوكوياما" تفرق ولا توحد الناس، ذلك لأن لها بدائل كثيرة، وفى ظل الحرية الكاملة

---

١ - فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، مرجع سابق، ص٢٨٣-٢٨٤.

أما عن العلاقة بين حقوق الفرد وحقوق المجتمع فى إطار الليبرالية الديمقراطية، فمثالها حالة المجتمع فى بلده إينكستر بولاية متشجان الأمريكية. فقد سعى مجتمع البلدة إلى الحد من تجارة المخدرات عن طريق إنشاء مركز لمراقبة المرور عند مدخل البلدة. إلا أن هيئة ACLU تحدت هذا الإجراء دستورياً، أى على أساس التعديل الرابع للدستور الأمريكى، وانتهى الأمر إلى إزالة مراكز المراقبة فى انتظار حكم المحكمة. وبذلك عادت للظهور تجارة المخدرات التى جعلت الحياة فى المنطقة لا تطاق.

- The New Rugged Communtariamism, Washington Post, 20 January, 1991, P. 1.

وأخيراً على **مستوى الدولة** حيث تكون هناك أرقى رابطة اجتماعية وأقواها وهى الارتباط بالوطن، أى ما يقر فى عقل الإنسان ووجدانه من وطنية. وكما يعترف "فوكوياما" قائلاً "إن المبادئ الليبرالية كأحد أركان الليبرالية الديمقراطية تضر بارفع صور الوطنية اللازمة لبقاء الجماعة. فمن المعروف يقيناً أن الناس لن يضحوا بحياتهم فى سبيل دولة تقوم مبادئها على أساس الحفاظ العقلانى على الذات[1]، أى تقوم على الليبرالية الديمقراطية". وإذا كان من الشائع أن الناس يخاطرون بحياتهم فى سبيل حماية ممتلكاتهم، فإن هذا القول الشائع يصبح باطلاً فى ظل الليبرالية الديمقراطية، حيث أن الملكية فى النظرية الليبرالية إنما تكون فقط للحفاظ على الذات وليس العكس، وهى الوظيفة الأساسية للملكية فى النظرية الليبرالية. ولذلك فإنه لا يمكن للإنسان المقتنع بالليبرالية الديمقراطية أن يخاطر بحياته دفاعاً عن الملكية أو دفاعاً عن ما يملك، بل هو دائماً مستعد لأن يهجر وطنه ويفر خارجه حاملاً معه ما يملك من ثروة، وكذلك حاملاً مع أسرته، وكأنما هى نوع من الأثاث أو أحد مكونات الثروة. ولذلك فإن أبناء ومواطنى الدول الليبرالية لا يسعون إلى الجندية، بل ولا يقبلون أداء الخدمة العسكرية، ويقوم التجنيد للخدمة العسكرية فى هذه الدول على الإكراه وتحت تهديد العقوبات بالسجن، ومع ذلك يفضل بعض الشباب دخول السجن لفترة محدودة دون قبول الجندية. وبالتالى لا تكون هناك مفاجأة عندما نجد من القيادات السياسية والتنفيذية فى دول الليبرالية الديمقراطية هاربين من الخدمة العسكرية مثل الرئيس بيل كلينتون. وقد اضطرت الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى أخيراً تحت ضغط المبادئ الليبرالية إلى جعل الخدمة العسكرية بالاختيار والتطوع وليس بالاجبار، ولقد نجح هذا النظام فى هذه الدول ابتداء من الدخول غير العادية الممنوحة لأفراد القوات المسلحة إلى جانب انتشار البطالة التى تدفع الشباب الذى لا يجد فرص عمل أو اقل كفاءة إلى الانخراط فى الجندية، مثل غالبية الشباب من أبناء الزنوج والفقراء فى الولايات المتحدة الأمريكية.

الإطار العام الحاكم لبقاء الدولة الليبرالية الديمقراطية :

هذه الدولة الليبرالية الديمقراطية التى يتشرذم مواطنوها حيث لا تربط بينهم عقيدة واحدة، بل تصبح العقيدة ذات طابع تعددى تفرق جمعهم بقدر تعدد هذه العقائد

---

١ - المرجع السابق، ص٢٨٢.

التزام الآخرين بتنفيذ العقد. [١]

والمجتمع أو الجماعات التى لا يربط بين أفرادها غير الصالح الشخصى المستنير، دائماً ما تشوب علاقاتها الاجتماعية نقاط من الضعف بالمقارنة بالمجتمعات والجماعات التى تربط بين أفرادها التزامات مطلقة. فالعائلة أو الأسرة تشكل أول أسس الحياة المشتركة، وبل وأهم هذه الأسس جميعاً، وهى فى حالة صحتها من أهم مقومات الترابط الاجتماعى ووحدة المجتمع وقوته، ذلك أنها فى الواقع امتداد للذات الواعية، التى تقبل التضحية والايثار بالنسبة لها وللحافظ عليها، كما تقبل التضحية من أجل الحفاظ على نفسها تماماً. إلا أن الأسرة فى إطار الليبرالية الديمقراطية تكون بمثابة شركة مساهمة شكلت لنفعهم، وبالتالى فإن الواجبات المفروضة على الشركاء (الزوج والزوجة) سواء مادية أو عاطفية لتحقيق أهداف الشركة (الأسرة) مثل النجاح فى تربية الأطفال، أو نجاح الزواج مدى الحياة، يتطلب تضحيات لن تكون عقلانية إذا ما نظرنا إليها على أساس الربح والخسارة. وعادة ما لا تعود الحياة العائلية القوية بمنافع حقيقية تعادل الالتزامات والتضحيات التى يتحملها ذو المسئولية الأكبر فى العائلة (الشركة، وحين تصبح هذه الالتزامات والتضحيات أكثر مما كان ينتظره المتعاقد، فإنه يسعى إلى إبطال شروط العقد. وبالتأكيد فإن تفاقم وتعاظم مشكلات العائلة الأمريكية المعاصرة (ارتفاع معدل الطلاق، الافتقار إلى السلطة الأبوية، ازورار الأبناء عن الآباء، جحود الأبناء وعدم الوفاء للآباء... الخ) إنما يرجع بالتحديد إلى نظرة أفراد العائلة إلى الأسرة نظرة ليبرالية بحتة، نتاج سيادة الليبرالية الديمقراطية.

وبطبيعة سيادة العقلانية فى المجتمع الليبرالى الديمقراطى، أى سيادة الصالح الشخصى، فإن الأسرة لابد أن تنحصر فقط فيمن يقدمون منفعة شخصية سواء منفعة عاطفية أو منفعة مادية، ومن ثم سوف تنحصر الأسرة فى الأسرة البطريكية، أى الزوج والزوجة والأطفال دون غيرهم من الأجداد أو الأعمام أو الأخوال وأولادهم، أو القرابات الأبعد، فهم لا توجد منهم مصلحة مباشرة شخصية سواء عاطفية أو مادية نستحق الارتباط بهم أو حتى مجرد تذكرهم فى المجتمع الليبرالى الديمقراطى.

١- المرجع السابق، ص٢٨١.

على جهد العبيد، وإلى جنتلمان يراكمون الثروات الهائلة على حساب جهد العبيد فى كافة الأنشطة.

وبانتهاء الحرب الأهلية عام ١٨٦٥ كما هو معروف وانتصار الشمال على الجنوب وتوحيد الولايات المتحدة الأمريكية وتحرير العبيد، كانت الهجرة الثانية إلى الولايات المتحدة لإعادة بناء الجنوب بعد أن هدمته الحرب الأهلية، وكذلك تعمير الغرب وتصنيع الشرق. وكانت الهجرة هذه المرة من العمال الأوروبيين من أجل الاستفادة من رخص أجورهم وارتفاع مهاراتهم، فتوافد الملايين من العمال عبر المحيط وتكدسوا فى نيويورك وبوسطن وفيلادلفيا، وكانوا يقيمون من ستة افراد إلى عشرة أفراد فى الغرفة الواحدة، ويفتقرون إلى أدنى الإمكانيات الصحية أو الاجتماعية، ليعملوا ثمان عشر ساعة فى اليوم لقاء بضع دولارات، مع توقفهم عن العمل فترات انتشار وتعمق البطالة. (١)

ورغم البؤس الذى كانت تشهده الطبقات العاملة من المهاجرين فى القاع، كان على القمة طبقة رجال الأعمال الذين أثروا ثراءً فاحشاً فى مجالات جديدة مثل التعدين والبترول والسكك الحديدية، من أمثال "كارنجى وروكفلر وهاريمان ومورجان". وسادت الولايات المتحدة النزعة الرأسمالية البحت أو فلسفة "دعه يعمل" مع أقصى درجات الحرية الاقتصادية. وسعى الرأسماليون إلى إفساد الحكام للحصول على امتيازات استغلال الموارد الطبيعية، ووزعت الأراضى بملايين الأفدنة بلا مقابل على شركات السكك الحديدية وشركات البترول والتعدين واستغلال الغابات. واستخدم رأس المال تبعاً لطبيعته فى تحقيق أغراضه كل السبل من الرشوة والخديعة والسرقة والقوة الغاشمة، حتى قيل أن أمريكا كانت فى هذه الحقبة من بداية القرن التاسع عشر حتى القرن العشرين بلداً غنياً تحكمه شرذمة من البارونات اللصوص. (٢)

وهكذا فإن المجتمع الأمريكى يتسم بسمات فكرية وسلوكية مازالت متعلقة به حتى الآن، **أولها**، أنه يتسم بالاغتراب الأخلاقى والثقافى، فالمقومات الأخلاقية والثقافية عبارة عن خليط لا يحكمها مصدر واحد من عقيدة دينية واحدة، أو حتى تاريخ حضارى

1- Henry B. Barkes, The United states of America, A History, New York, 1953, PP. 468.
2- Harod V. Faulkner, American Economic History, 8th Ed., New York, 180, P. 421.

واختلافها، وأسرة لا تستطيع أن تكون أساساً لتجمع أبنائها بل إن النظام الذى تقوم عليه يدفعها إلى التشتت والتمزق أكثر من الترابط والتضامن، ووطنية ضعيفة لا تدفع أحد ليقدم للمجتمع الذى يعيش فيه أدنى تضحية. هذه المقومات هى مقومات انهيار المجتمعات وانفراط عقده، فما بال هذه المجتمعات متماسكة وشامخة وقوية ومازالت قادرة على التواجد رغم كل ما ينجز فيها من مقومات التحلل والفناء. وتتعدد التفسيرات حول بناء المجتمع الأمريكى واستمرار قوته رغم التناقضات التى يحتوى عليها المجتمع والتى كان يجب أن تسبب انهياره. أول هذه التفسيرات هو طبيعة النشأة التاريخية الأولى للمجتمع الأمريكى، والتفسير الثانى، هو طبيعة الرأسمالية فى تطورها، أما التفسير الثالث فهو الدور الأساسى للدولة.

التفسير الأول : النشأة الأولى للولايات المتحدة الأمريكية.

لقد اكتشفت الولايات المتحدة الأمريكية ضمن سلسلة الكشوف الجغرافية عام ١٤٩٢، وانتقل إليها مجموعات من البشر ذات طبيعة خاصة، وكانت من الفايكنج والقراصنة والمجرمين الهاربين من أحكام جنائية والمطلوبين للعدالة، إلى جانب المطرودين من المجتمعات، وخاصة من إنجلترا لسبب أو لأخر، وكذلك من المجتمعات الأخرى وخاصة الأوروبية. وهذه المجموعات ذات عقائد دينية وقيم مختلفة، وذات ثقافات وتوجهات فكرية مختلفة، ولم يكن يجمع بينهم إلا الرغبة فى تحقيق الثروة والغنى وفقط، وهذا المبدأ الأخير هو الذى وحد جهود هذه الجماعات وجعلها تصب من اتجاه واحد وهو استغلال الأرض الشاسعة والخصبة التى هبطوا إليها. وكان التناقض والتحدى الأول الذى واجهه المغامرون الذين استوطنوا أرض الولايات المتحدة هو السكان الوطنيين (الهنود الحمر)، ولقد تضامن المهاجرون جميعاً فى القضاء والتصفية الجسدية لهؤلاء السكان الأصليين، بالشكل الذى ما زالت تعرضه أفلام (الكاوبوى) الأمريكية حتى الآن. فلقد تم قهر السكان الوطنيين حتى الموت بطريقة عديمة الإنسانية. ثم يحل محل السكان الوطنيين العبيد الأرقاء الذين تم اصطيادهم من أفريقيا على النحو السابق عرضه، ليقوموا بالزراعة والرعى والخدمة المنزلية وكل الأعمال المشاركة فى ظل عبودية كاملة ليتم بناء القوة الاقتصادية للولايات المتحدة فى مراحلها الأولى على حساب السكان الوطنيين من الهنود الحمر وعلى حساب العبيد، ومن ثم تحول المهاجرين الأوائل من قراصنة ولصوص وقطاع طرق وصعاليك إلى ملاك لأراضى شاسعة يعمل فيها العبيد، ورجال أعمال أيضاً يعتمدون

إلى قمم وقيعان، غاية الغنى الفاحش والفقر المدقع، ومن استغلال فئات وطبقات اجتماعية لطبقات وفئات اجتماعية أخرى. **ومن ثم فإن المجتمع الأمريكي يربط بين طبقاته وفئاته التناقض الواعي في تحقيق المصالح من خلال القهر الإرادي، أي من خلال القبول الحر لتنفيذ الأعمال، حيث لا بديل إلا القبول بكامل الحرية، ومن ثم أصبح التناقض الواعي الذي يقوم على القهر هو السمة القادرة على إحكام البناء الاجتماعي والاقتصادي والاعتماد في تنفيذ الاعمال على القهر من جانب واحد من أعلى إلى أسفل اعتماداً على القوة سواء كانت اقتصادية أو سياسية في تدرجها. بل إن مقومات نشأة المجتمع الأمريكي، لا تجد غضاضة في سحق أي مجتمع أخر بكل أفراده من أجل تحقيق مصلحة المجتمع الأمريكي، أو على الأقل في الاعتماد على الآخرين في تحقيق أهدافه.** فالولايات المتحدة كان هدفها القضاء على النازية الهتلرية في الحرب العالمية الثانية، إلا أنها تركت الحلفاء يقومون بالدور وحدهم حتى النهاية، ولم تساند الحلفاء وتدخل الحرب مباشرة إلا في النهاية لوضع اللمسات النهائية، وبعد هجوم اليابان على أسطولها وتدميره في بيرل هاربر، وليكون لها الدور الأساسي بعد الحرب كأنها ساهمت في تحقيق نتائجها من البداية حتى النهاية. ومن الثابت أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تدخل حرباً وحدها إلا في فيتنام التي هزمت فيها هزيمة مخزية، والتي أكدت لديها عقدة الخوف من دخول حرب منفردة، وهو ما يوضح سلوكها بعد حرب فيتنام، فلقد وضعت خطة ضرب مصر عسكرية عام ١٩٦٦ وقامت بتنفيذها إسرائيل بأسلحة الولايات المتحدة، ومعونتها العسكرية والاقتصادية عام ١٩٦٧، ولم ينزل العسكري الأمريكي على أرض أفغانستان لتصفية حركة طالبان إلا في حشد من قوات حلفائها من دول الشمال، وبعد أن انتهت تقريباً كل قوة عسكرية لحركة طالبان بفعل القوات الوطنية الشمالية لأفغانستان، وكذلك لم تدخل حرب الخليج الاولى والثانية إلا في حشد من قوات حلفائها من دول الشمال بالإضافة إلى حشد من قوات العالم المتخلف، وخدمات لانهائية من دول الجوار العربية ومساندتها. **فالولايات المتحدة في الآونة الأخيرة خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أصبحت كالشيطان يعظ ويدبر الأمور ويقوم الغير بالتنفيذ وتحمل التكاليف لتحقق النتائج التي ترجوها.**

التفسير الثاني : طبيعة الرأسمالية. الحياة بكل مناحيها في الرأسمالية تقوم على الحرية الكاملة في ظل مبدأ "دعه يعمل... دعه يمر"، وكذلك على النفعية الخالصة

موحد. ويغذى هذا الاغتراب الأخلاقى والثقافى اختلاف وتعدد الأصول الجنسية والعرقيـة للسكان. وبالتالى حتى يمكن أن يتعايشوا جميعاً فى دولة واحدة فإنها لابد أن تعترف بهم جميعاً، وبالتالى لابد أن تعلن الدولة عن مبدأها هذا صراحة للجميع "الكل فى واحد" وهو "E Piuribus unum" الذى أقره مؤسسوا الولايات المتحدة الأوائل جيفرسون، أدامـز، فرانكلين"، وعهدوا إلى فنان فرنسى سويسرى بتصميمه كخاتم يظهر على العملة وعلـى الرسوم الرمزية والرسمية للولايات المتحدة الأمريكية[١]. ومن ثم فإنه رغم هذا الإعـلان التوحيدى لكل سكان الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الشعور بالاغتراب مازال كامناً فى الوجدان وينعكس فى ضعف الصلات الاجتماعية والترابط الاجتماعى، إلا إذا جدت مصالح مشتركة، فإن الترابط الاجتماعى يتدفق طوال فترة تحقيق المصالح ليعود الحال لما كـان عليه. إلا أن هذا الاغتراب وهذا الفتور فى العلاقات الاجتماعية أصبح نمط معيشى ثابـت يمارسه الكافة على أنه الوضع الطبيعى الذى يجب أن تكون عليه الحياة. فلا أحد يعترض عليه أو يستنكره أو ينادى بغيره، بل قد يعتبره الشعب الأمريكى ميزة حيث أن كل فرد لا يشغله إلا نفسه وتحقيق مصالحه وتحقيق تقدمه دون غيره. وهو ما أقره "أدم سميث" فى ترك كل فرد حر كامل الحرية فى تحقيق مصلحته الخاصة دون الوعى أو الاهتمام بمصالح الآخرين أو المصلحة الجماعية. فمصلحة الجماعة ما هى إلا مجموع مصـالح الأفـراد، وتقدم الجماعة ما هى إلا مجموع تقدم الأفراد.

كما أن الشعب الأمريكى ألف من اجتماعه على أرض الولايات المتحدة الأمريكية منذ المهاجرين الأوائل الذى تحولوا إلى ملاك للأراضى ثم إلى رجال أعمال أن يستخدموا الآخرين لتحقيق أهدافهم وتقدمهم، إن لم يكن استعباد الآخرين لتحقيق أهدافهم، دون أى شعور بالخجل أو وخز الضمير. فابتداء من العبيد إلى العمال الأوروبيين تحققت التحولات الكلية فى الولايات المتحدة الأمريكية، الزراعة الواسعة، ثم التحول إلى الصناعة الأوسع. ومن ثم فإن المجتمع الأمريكى حتى الآن لا يشعر بأى غضاضة من انقسام أفراد مجتمعة

---

١ - وينسب ما يقول "O.B. Hardison" أن هذا الشعار مأخوذ من قصيدة "فرجيل" الذى يقدم فيها وصـفه صناعة وإعداد كرة الجبن، فيقول، ضع كل مكونات الجبن فى برميل واخلط معاً جيداً وبسرعة وسـيكون عندك واحد من كثير. من الواضح أنه يعبر عن اختلاط واختلاف أنواع الأجناس البشرية التى يتألف منها الشعب الامريكى، وكذلك مقوماته الفكرية والثقافية.

- D.B. Hardiston, Entering The Maze: Identity and Change in Modern Culture, Oxford University Press, New York, 1981, PP. 4-50

الاجتماعية للإنسان نابعة من الثروة التى يملكها، وبالتالى يسود وهم أخلاقى أن قيمة الفرد لا تشكلها صفاته الفعالة كإنسان، ولكن تشكلها ثروته التى يملكها وقدراته على تحقيقها بصرف النظر عن الأسلوب الذى تتحقق به. ويتضح هذا التوجه الفكرى فى الأعمال الفلسفية والأدبية لرواد الفكر الرأسمالى مثل "كانط وهيجل" حيث يدرجا فى تعريف الشخصية حيازة المَلكية كسمة من سماتها، وكذلك "مونتيسكو" الذى يقول "إنه يجب تكريم الإنسان لا بسبب مواهبهم الشخصية الخارجية، ولكن بسبب صفاتهم الفعلية، والصفات نوعان فقط: الثروة والكرامة الشخصية".(١)

وتبعاً لذلك فإن العدالة المطلقة يحل محلها مبدأ العدالة النسبية التى يمكن على أساسها تبرير التميز الكبير الذى يحصل عليه الملاك وخاصة ملاك أدوات الإنتاج تبعاً لقدر ملكيتهم بالنسبة للاهدار الذى يكون من نصيب الأفراد والطبقات عديمة الملكية. وفى ظل قيمة العدالة النسبية السائدة فى المجتمعات الرأسمالية تصبح المساواة ضرباً من المستحيل، بل إن المساواة الشكلية التى تسلم بها الفلسفة الرأسمالية تصبح أيضاً متعذرة ولا يمكن تحقيقها، وتتحول إلى وهم ليس له أى مضمون فى واقع الحياة العملية، وتظهر علاقات الاستغلال بين الأفراد والطبقات، لتكتسب مظهراً أخلاقياً مسلم به فى صالح الملاك الذين يقومون بتشغيل عديمى الملكية (الأجراء) بأساليب استغلالية واضحة، ولكن مسلم با فى المجتمع الرأسمالى.

ويتسم الموقف الأخلاقى فى الرأسمالية بالازدواجية، فعلى مستوى الدولة الرأسمالية، تقوم بالإعلان عن سماتها الأخلاقية الفاضلة، فكل جهودها موجهه لإزالة الفقر والمساعدة على التنمية، وهى تساند العدالة والحرية والديمقراطية على مستوى العالم، وتشيد بعلاقتها السامية بالله تعالى وتنفيذ إرداته وتعاليمه، وبالتالى فهو راضى عنها تماماً ويحميها ويمدها بكل قوة، فهى دولة الرب أو الدولة التى يحميها الرب، كما تدعى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على لسان كل من "بوش وشارون" وكلاهما من مجرمى الحرب، وكلا الدولتين غارقة فى دماء إبادة البشر.

١- ألكسندر تينارينكو، علم الأخلاق، دار التقدم، موسكو، ١٩٩٠، ص١.

لتحقيق الصالح الشخصى (العقلانية) ومقياسه الربح كعائد من كل تصرف أو سلوك يقوم به الإنسان اقتصادى أو اجتماعى أو سياسى، وأداة تحقيق التقــدم المــادى (الــربح) أو المعنوى هو المنافسة الكاملة، ومن ثم فإن المجتمع الرأسمالى تعلوه راية أو مبدأ البقاء للأقوى، وهكذا تتشكل الحياة بكل مقوماتها فى المجتمع الرأسمالى.

وتفاعل كل من الحرية الكاملة التى تعنى أن للأفــراد كامــل حريــة الاختيــار والتصرف بصورة مستقلة تماماً وعلى مسئوليته الشخصية كاملة، مع النفعية الخالصــة، أى الالتزام بالعقلانية وتحقيق الصالح الشخصى من كل تصرف أو سلوك أياً كان مجاله. يؤدى إلى سيادة عقلية قوامها النفعية الخالصة الباحثة عن الثروة (تراكم الأرباح من كل تصرف أو سلوك). ومن ثم تصبح الثروة هى الشاغلة لتفكير الإنسان، ويصــبح الولــع بالثراء فى بؤرة شعوره، وبالتالى يصبح البحث عن النقود والاستزادة منها هى الشــغل الشاغل الوحيد للإنسان، وتنحصر مهمة العقل والتفكير فى أقصر الطرق وأقلهــا تكلفــة الحصول على العائد من كل تصرف أو سلوك مقوماً بالنقود، بحيث يمكــن دائمــاً وأبــداً الإضافة إلى الثروة وزيادتها.

وبعد تحرير الموقف الفكرى للإنسان فى الرأسمالية من القيود الأخلاقية القائمة على الفكر الدينى (المسيحى)، الذى كان يحض على القناعة وعدم التوجه فقط إلى تحقق المصالح العقلانية، وبالتالى عدم المغالاة فى السعى لخلق الأربــاح وتعظيمهــا، وعــدم الاندفاع بشراهه ونهم نحو تركيم الثروات، انتهى الفكر الرأسمالى على مستوى الأفــراد والمنظمات والدولة إلى أن الغاية تبرر الوسيلة (الميكيافيلية)، وأن تراكم الثروات بــأى أسلوب هو دليل رض الرب، حتى ولو كانت نتاج الاقراض الربوى أو أى شكل أخر مــن أشكال الاستغلال (الكالفانية)، بل إن عدم تحقيق تراكم الثروات دليل على خطيئة الإنســان (البروتستانتية). وبالتالى فإن العقلية السائدة فى الرأسمالية هى العقلية البراجماتية التى ينحصر كل تفكر الإنسان فيها فى إبتداع الأساليب والأدوات التى يمكن من خلالها تحقيق مزيد من الثروة، وكذلك تبرير النتائج السلبية والأضرار التى تقع على الغيــر أو علــى المجتمع أو فى المجتمعات الأخرى نتيجة سلوكيات هذه العقلية البراجماتية.

وفى إطار المسلمات البديهية السابقة لوجــود الرأســمالية وخاصــة التســليم بالليبرالية الديمقراطية، يتم بناء الهيكل القيمى (القيم الأخلاقية)، حيــث تصــبح القيمــة

"اللوزادا" نفذ برنامج الإصلاح الاقتصادى للصندوق الذى تضمن كعادته على برنامج واسع للخصخصة لمصلحة الشركات الأمريكية شمل معظم مرافق البلاد وثرواتها الوطنية مثل السكك الحديدية والمناجم والبترول والكهرباء والتليفون وشركات الطيران والمياه، وبالتالى طردت وشردت عشرات الآلاف من القوى العاملة، وأفضت سياسته الزراعية إلى افقار مئات الآلاف من الفلاحين. فلإى أخلاق لهذه الدولة الرأسمالية التى تساعد وتؤيد اسقاط حاكم ليبرالى منتخب ديمقراطيا، وفى غضون عام تحذر وتهدد من يسقط حاكم ليبرالى منتخب ديمقراطياً، وبطبيعة الحال ليست القضية مناصرة الليبرالية الديمقراطية فكلاهما منتخب ديمقراطياً، وكان يجب ان يكون موقف الولايات المتحدة واحد، مناصراً للديمقراطية، لكنها البرجماتية عديمة الأخلاق التى تضع قناع المبادئ والأخلاق[1]. وبالنسبة لمصر قبل انتخابات الرئاسة تثور الولايات المتحدة لاهدار حرية الأفراد، وتهدد وتأمر بالافراج عن "أيمن نور" على لسان وجهها القبيح "كونداليزا رايس"، لمجرد القبض عليه واحتجازه رهن التحقيق بواسطة السلطات القضائية. أما بعد أن تمت الانتخابات الرئاسية والتشريعية بالشكل الذى ترغب فيه الولايات المتحدة، والذى يصوره تشكيل حكومة رجال أعمال التى توضح سيطرة رأس المال وهيمنته على مصر، فإن الحكم على "أيمن نور" بالسجن خمس سنوات (فترة الرئاسة القادمة) ليس فى قوة حبسه الاحتياطى رهن التحقيق السابق، ذلك أن الهدف تحقق وصيغت الديمقراطية فى مصر كما يجب أن تكون عليه كما ترى الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك فإن أيمن نور سقط من الذاكرة الأمريكية ولم تعد تتذكره "كونداليزا رايس"، وكأنما طفلاً كنا نحاول إنقاذه من الأنفلونزا، أما وقد أصيب كل أسرته بالإيدز، فليلحق بقدره المحتوم معهم، وإن كان يمكن فى المستقبل أن تتعلل بنفس السبب أو غيره لفرض إرادتها السياسية على مصر بوقاحة.

وهكذا يتسم الإعلان الأخلاقى فى الدول الرأسمالية بالازدواجية حيث يتم الإعلان عن صفات وسمات أخلاقية فاضلة تتكهن بها الدولة أمام الرأى العام فى العالم، بينما تسلك سلوكاً لا أخلاقياً، إن لم يكن همجياً فى تحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية، كما هو الحال فى العراق، وتعد المبررات والذرائع الكافية للدفاع عن نفسها، مثل هدم العراق مادياً وبشرياً ونفسياً لتطبيق الليبرالية الديمقراطية، أو لتخليصها من حاكم استبدادى تولى

---

١ - مزيد من التفصيلات راجع :

- دكتور عبد العليم محمد، دروس أمريكا اللاتينية، الأهرام، ٢٠٠٣/١١/١٤، ص١٢٠.

ومثال هذه الازدواجية تقارير كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى عن محاربتهما الفقر فى العالم المتخلف، رغم أن كلاهما يقدم قروضه للدول المتخلفة بأسعار فائدة تتفاوت حسب قبول الدولة للشروط المرافقة لمنح القرض، وكلما كان تسليمها لاقتصادها للمصالح الأمريكية كان سعر فائدة القرض أقل، إلا أنه فى كل الاحوال أعلى من سعر الفائدة السائد للولايات المتحدة، فرغم أن سعر الفائدة فى الفترة الأخيرة كان يتراوح بين ١% إلى ٢,٥% خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ فى الولايات المتحدة، فإن فائدة الأقراض للبنك والصندوق تصل إلى ١٣,٥%، فأين هذه المساعدة للدول الفقيرة. ورغم تخفيض ديون مصر ثمناً لمساعدتها للولايات المتحدة وتمريرها للغزوة العراقى الأول ثم الثانى، فإن الصومال أو السودان الأكثر فقراً لم يخفض من ديونها دولار واحد. وتدعى الولايات المتحدة مساندها لحقوق الإنسان فى أى مكان من العالم وتقيم الدنيا ولا تقعدها، وتحرك مجلس الأمن ليشكل لجنة للتحقيق فى مقتل "الحريرى" رئيس وزراء لبنان السابق واغتياله، وذلك للايقاع بسوريا تمهيداً لاسقاط النظام الحاكم فيها بأى طريقة، رغم أن الاغتيالات للشخصيات السياسية فى لبنان قبل وبعد الحرب الأهلية شئ عادى جداً نتيجة للتدخل الخارجى واستغلال التناقضات السائدة والمهيمنة على أسلوب الحكم فى لبنان. ومع ذلك لم تهتم ولم يخطر على بالها التحقيق فى اغتيال "الشيخ ياسين" فى فلسطين كقيادة سياسية ودينية، لقد مرت وفاته رحمه الله على العالم كله بما فيه العالم العربى الإسلامى كأنما رجل غير مرغوب فيه غلبه النعاس فمات فى قعر داره. والاغتيال الذى ألم "بالحريرى" إنما يتم بالنسبة لمئات الشخصيات السياسية والعسكرية فى فلسطين دون أى انفعال، كأنما هناك حملة لإبادة الناموس فى بلده قذرة.

وفى دول أمريكا اللاتينية المحاصرة برأس المال الأمريكى وبالتالى بالتفوق الأمريكى تساعد الولايات المتحدة وترحب بالانقلاب الذى أطاح برئيس فنزويلا المنتخب ديمقراطياً "هوجو شافيز" فى أبريل ٢٠٠٢، حيث تم الانقلاب لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية والشركات دولية النشاط والنهب المنظم للثروات فى فنزويلا، والتى كان يعارضه "شافيز" وهؤلاء الانقلابيون ما هم إلا العملاء المجندين من قبل قوى رأس المال الأمريكى فى فنزويلا، ومن ثم تساعد ترحب بهؤلاء الانقلابيون باسم الديمقراطية. ثم فى أكتوبر ٢٠٠٣ تحذر الولايات المتحدة القوى الوطنية فى بوليفيا على لسان وجهها الكئيب كونداليزا رايس" من اسقاط نظام "شانشيز دى بوزادا" المنتخب ديمقراطياً، لأن هذا

تملك أدوات الاستهلاك، وخاصة المعمرة منها، وإن كان تملك الأولى (أدوات الإنتاج) لا يعفى ولا يشبع الحاجة إلى تملك الثانية (أدوات وسلع الاستهلاك)، وبالتالى فالجميع يسعون إلى سلع الاستهلاك، ومن ثم تظهر فى الرأسمالية قيمة جديدة متفردة هى قيمة الاستهلاك، حيث يندفع الكافة إلى الاستهلاك، ويتحول الاستهلاك من تلبية الحاجات الطبيعية والثقافية إلى هدف فى حد ذاته، ومن ثم يكتسب المستهلك مكانة أرفع بزيادة استهلاكه، ويتم إحلال الرغبة فى امتلاك الثروة عند الأقل دخلاً بامتلاك مزيد من السلع الاستهلاكية، وخاصة المعمرة منها.

والقيمة الجديدة "الاستهلاكية" تخلق نموذجاً من البشر المتمتع اللامبالى أخلاقياً، الذى يبحث عن المتعة عند أقصى مستوى استهلاكى يمكن أن يتحقق، وليس الإنسان المنتج القابل للتضحية من أجل الإنتاج، وتخلق هذه القيمة الجديدة نمطاً من عبادة الأشياء فى وعى الإنسان، هذا الوعى الذى يصبح ضيقاً حرجاً لا يتسع إلا للتحرق إلى مزيد من الاستهلاك. وبطبيعة الحال فإن القيمة الجديدة "الاستهلاكية" تخلق منهجاً تبريراً للاستهلاك يقضى على أى تبرير أخلاقى عند الفرد ويفرض عليه وعيه ضرورة التكيف بين التبرير الاستهلاكى والتبرير الأخلاقى، وبما يخلق أزمة التناقض بين قيمة الاستهلاك والقيم الأخلاقية، وهذه الأزمة لابد أن تنتهى إلى حل أو إلى تغليب أى من القيم السابقة على الأخرى (الاستهلاكية/ الأخلاقية)، ومن الثابت أن الانتصار دائماً ما يكون للأولى (الاستهلاكية) على حساب الثانية (الأخلاقية) وبالتالى يتوجه الإنسان إلى الانفلات التام وإلى اللامسئولية الأخلاقية فى سعيه وراء النجاح والسلطة والثروة، ومزيد من الاستهلاك.

وفى ظل هذا الموقف الفكرى والأخلاقى الذى تفرضه الليبرالية الديمقراطية أو الرأسمالية التى تقوم على الليبرالية الديمقراطية، وفى ظل أدواتها الحاكمة للتطور والتقدم المنافسة الكاملة والصراع، وفى ظل احتكامها إلى السوق فى التقييم بشكل عام، فإن الشكل العام للعلاقات الاجتماعية يأخذ شكل علاقات السوق، أى علاقة التبادل السوقية (البيع والشراء). فالأفراد يصبحون فى حكم الأشياء (كأنهم أشياء)، ومن ثم تظهر العلاقات الاجتماعية بين الناس كعلاقات بين الأشياء، وتصبح هذه العلاقات حيادية على الصعيد الأخلاقى، ولا إنسانية على الصعيد العاطفى الإنسانى، ذلك أن الإنسان أصبح كالشئ محل استعمال وظائفى، تقاس قيمته بالخدمات التى يستطيع أن يؤديها، والنفع الذى

السلطة بالطريقة الليبرالية الديمقراطية(١). **ومن ثم تصبح المراءاة والتبرير هى السلوك العام للدولة الرأسمالية، وهو السلوك الذى ينتقل إلى أفراد المجتمع ليكون أساساً للسلوك العام للأفراد داخلها.**

لقد حولت الليبرالية الديمقراطية الإنسان إلى نوع جديد من البشر بأسلوب شبيه بالهندسة الاجتماعية كى تحقق السلام الاجتماعى عن طريق تغيير الطبيعة البشرية ذاتها، بحيث لا يحتاج الإنسان إلا إلى الرغبة والعقل دون الثيموس (الرغبة فى الإعلاء). وكما يقول "فوكوياما" هو نوع جديد من البشر صار يطلق عليه من قبيل الاستهجان وصف البرجوازى، وهو إنسان محدود الأفق بحيث لا يشغله غير بقائه الذاتى ورخاؤه المادى المباشرين، ولا يعنيه المجتمع حوله إلا بقدر خدمته لصالحه الشخصى... فهو إنسان لا يأبه بالمسائل العامة، أو الوطن، أو مصلحة من حوله(٢).وفى غياب الأهداف الإيجابية العليا يكون طلب الثراء فى أغلب الأحيان هو الذى يملأ الفراغ فى قلب الليبرالية. والباب مفتوح على مصراعيه لطلب الثراء ابتداء من سيادة حق الحرية الكاملة وحق الملكية الخاصة بلا حدود، فإذا لم تكن الثروة قد تحققت فى تملك أدوات الإنتاج، فإنه يعوضها

١- من الثبات أن أدولف هيتلر صعد إلى الحكم فى ألمانيا على أساس تطبيق مبادئ الليبرالية الديمقراطية، وكذلك صعد موسيلينى إلى الحكم فى إيطاليا، ومن ثم فإن النازية الألمانية والفاشستية الإيطالية نتاج الليبرالية الديمقراطية.

٢- يتسم سلوك الأفراد فى الدولة الرأسمالية بنفس المراءاة والتبرير كسلوك عام تقوم به البرجوازية والحامين لها من قيادات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمساعدين لها من الطبقات الأخرى. ففى مصر منذ التحول إلى الرأسمالية عام ١٩٧٤، وضحت على الفئات السابقة مظاهر التمسك بالدين والأخلاق الحميدة لتعلن صلاحيتها وتقواها، ابتداء من المحافظة على الصلاة فى وقتها، بل وقت الأذان عليها حالاً، وإطلاق اللحى، والإمساك بالسبح، والتشدق بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية بمناسبة أو غير مناسبة، والحرص على الحج لاكتساب لقب حاج، والاصرار على أن يتقدم لقبه العلمى أو المهنى كمندس أو طبيب، وبالتأكيد قبل اسمه الطبيعى. وعلى مستوى القيادات نجد الاصرار على لقب محمد "محمد أنور السادات" أو خادم الحرمين الملك فهد، أو على مستوى قيادى أقل نجد العارف بالله تسبق الاسم الطبيعى، أو الشيخ على الأقل. ولعل كارثة شركات توظيف الأموال الإسلامية تمثل شاهد عيان على هذا السلوك، فلقد حصل المتظاهرين باسم الدين على مدخرات المصريين (ما يتراوح بين ٨-١٠ بليون دولار بالإضافة إلى ١٠-١٢ بليون جنيه، ضاعت فى المضاربات بكل أنواعها (الأوراق المالية- الذهب- الاقتراب الربوى) رغم أن المضاربة والسمسرة وبيع الزمن والربا محرم فى الإسلام.

١- فوكوياما، نهاية التاريخ، مرجع سابق، ص ٢٣٨.

وكذلك نتيجة تفاقم لا إنسانية السلوك فى ظل سيادة الصـراع والتنـافس، يـتم الاستعاضة عن التقييم الأخلاقى للسلوك بالثرثرة المنافقة، والاتجاه إلى نمـاذج السـلوك الشكلى الذى يقوم على النفاق الاجتماعى. ومع ازدهار الأنانية وتحـت ضـغط البحـث الجنونى عن الربح والثروة، فى ظل تضاؤل الثقافة وانحدارها، وضيق الأفق المحصور فى أهداف المصلحة الخاصة، يسود العنف، والدعوة للعرقية، وتنتشر أخلاق عـالم الإجـرام والقسوة، وتهبط قيمة الحياة البشرية هبوطاً شديداً. وتبدو كرمة الفرد شئ لا قيمة له، أو شئ بال انتهت أهميته، وتظهر سلسلة من نماذج الأفراد فاقدى الإحساس أخلاقياً، يحملون أقنعة تنتقد وتتندر بعدم لياقة السلوك وعدم سيادة الأخلاق، وهم يتصفون بعدوانية منفلتة، ومستعدون بسبب فراغهم الذاتى للانتقام بقسوة بالغة من المحيطين بهم، ولديهم الاستعداد الكامل للانخراط فى الحركات والجماعات الفاشية والارهابية.

وهكذا فـإن الليبرالية الديمقراطية كأسـاس حتمـى للنظـام الرأسمـالى، تفقـد الإنسان البعد الاجتماعى فى نظرته، والبعد الجماعى فـى سلوكه، وتدفعـه إلى الانطـواء على ذاته، والانشغال فقط بمصالحه، وأن يحصر ماهية وجوده فى هويتـه الخاصـة، وتـدفع إلى علاقـات اجتماعيـة تقـوم علـى التنـافس والصـراع بقسـوة بالغـة، إلا أن ذلـك لا يفقـد المجتمع تماسكه لينفرط عقده، أو إلى تفجر المجتمع من الـداخل وسـقوطه، ذلـك أن هـذا النمط من الحياة هو الذى يضمن بقاؤه، وذلك لقناعة الكافة بأن هذا الأسلوب للحياة هـو الأسلوب الأمثل. مثل تلك الوحوش الضارية التـى يتسع لها قفص كـبير يضـمها، والـذى يصارع داخله كل وحش منهم صراعاً رهيباً حتى الموت من أجل المحافظة على حياته، ومع ذلك فإن الباب المفتوح للقفص لا يجذب أحداً منهم للخروج منه، وحتى لو خـرج أحـدهم منه فإنه حتماً عائداً إليه، ذلك لأن كل مقومات بقائه حياً داخل القفص لا خارجه.

التفسير الثالث : دور الليبرالية الديمقراطية. تتحقق الديمقراطية فى الدول الرأسمالية الديمقراطية ابتداء من وجود أحزاب سياسية ذات أيديولوجيات مختلفة، أو على الأقل ذات توجهات مختلفة فى أسلوب حيـاة المجتمـع وتحقيقـه لأهدافـه الاقتصـادية

= السابق، فإن الطلاب لهم تمثيل فى مجلس الكلية حتى أوائل الثمانينات، فكل صف دراسى له ممثـل فـى مجلس الكلية، وله حق التصويب على القرارات التى يتخذها مجلس الكلية.

يستطيع أن يوفره، ويسعى الأفراد إلى استعمال بعضهم البعض بلا مبالاة باردة كوسائل لتحقيق الغايات وبلوغ الأهداف.

وهذا الاغتراب الأخلاقى، وهذا السلوك الاجتماعى يؤدى بالإنسان إلى الشعور بالوحدة والتفرقة، ويؤكد لديه الشعور بعدم الانتماء إلى الجماعة، وينتهى إلى الإحساس الدائم باللامبالاة الباردة والعداوة التى تتحول إلى كراهية متبادلة يرافقها الاستعداد للتعامل بقسوة وعنف. إلا أن الدولة لا ترضى عن انعزال الناس وتفرقهم واهمالهم وعدم اكتراثهم الناتج عن الإحساس بالوحدة والتفرقة نتيجة الاغتراب الاخلاقى، ومن ثم فإنها تقوم بمعالجة ذلك بالوسائل المعاصرة للاتصال بالجماهير (الراديو، التليفزيون، الصحافة، السينما... الخ). وهو ما يعنى أن الإحساس بالوحدة والتفرقة والعزلة وعدم الثقة يجرى قمعه عن طريق تفريغ عالم الإنسان الروحى بصورة ساخرة وتحويله من ممارس لعلاقات أخلاقية سامية، إلى متفرج على هذه العلاقات إلى جانب دفع الأفراد إلى الاهتمام والانضمام إلى جماعات النشاط الكاذب الذى لا تساهم فى زيادة وعى الإنسان بما يجرى حوله، والمشاركة فيه، أو تحقيق ارتباطه مصيرياً بالبيئة المحيطة به، وبالقرارات والسياسات الكلية التى تحكم حياته وحياة الآخرين معه[١].

---

١ - فوكوياما، مرجع سابق، ص١٩٤.

- مثال تلك التجمعات البشرية، ونوادى الروتارى، جمعيات الماسونية، جمعيات الحماية من الإيدز، جمعيات رعاية الأيتام، جمعيات حماية المستهلك، جمعيات الحماية من المخدرات... الخ، بالإضافة إلى النوادى الرياضية، والنوادى الاجتماعية وكذلك مجموعات لأسر الطلاب فى الجامعات المصرية أخيراً. وفى تبرير ذلك يقول "توكوفيل" "أن الديمقراطية تؤدى مهامها على أكمل وجه متى لم يكن ممارها من القمة إلى القاعدة، وإنما من القاعدة إلى القمة.

- توضح مجموعات أسر الطلاب فى الجامعات المصرية فى مصر المثال الحى لجماعات النشاط الكاذب منذ تحول مصر إلى الرأسمالية (١٩٧٤). فتقوم هذه الاسر بالعديد من الأنشطة الترفيهية وبعض الانشطة الثقافية، وهى أنشطة لا تخرج عن كونها ملهاة للطلاب، وتفريغ لقدراتهم على النظر والتقييم لما يجرى حولهم فى المجتمع من تحولات هابطة، أو ما يمس مستقبلهم العلمى طوال فترة الدراسة بفحص وتقييم العملية التعليمية الذى تجرى لحسابهم ومن أجلهم. وهذا التحول لنشاط هذه الأسر تحول إلى ما هو عليه الآن مع تحول المجتمع المصرى إلى الرأسمالية، أما قبلها فلقد كانت الأسر واتحاد الطلاب ذو شأن يتسم بالجديد والمشاركة والوعى بما يجرى فى مصر، فلقد اضطرت مظاهرات احتجاج الطلاب أقوى حاكم لمصر - عبد الناصر رحمه الله - من قبول أحكام القضاء على المسئولين عن هزيمة ١٩٦٧ إلى إعادة محاكمتهم من جديد. وفى جامعات الجزائر بالمقارنة بمصر فى ظل النظام الاشتراكى -

حسب ظروف الحال الزمانية والمكانية، وليس للدولة بالنسبة لها أى تفضيل أو أى قدرة على التحديد أو الالتزام، ومن ثم يكونا أول المجالات التى تتحقق فيهمــا حريــة الفــرد والجماعة. وتلك الأسرة التى تحولت إلى شركة مساهمة ولا تشكل قاعدة للتضامن التوحد الاجتماعى، وتسير إلى التفسخ والتفكك على مستوى الزوجين أو الأولاد فــى علاقــاتهم بالآباء. ولا يجتمع الناس إلا فى السوق كمنظمــة ميتافيزيقيــة تنعــدم فيهــا العلاقــات الشخصية، حيث يقومون بالتبادل وتحقق المصالح ببرود شديد وموضوعية كاملة، وحرية لا نهائية فى الاختيار الحتمى الذى يفرضه منه الأقوياء[1]. ومن ثم تقوم السوق بإتمــام عملية التبادل وتحقيق المصالح للكافة مع خلق شعور دفــين بــالغبن والاســتغلال عنــد المقهورين على قبول الثمن أو الأجر بكامل إرادتهم وحريتهم إذ لا يوجد أمــامهم بــديل،

١- من أمثلة حرية الاختيار الحتمى الذى يفرضه الأقوياء فى السوق فى الاقتصاد الليبرالــى الــديمقراطى (الرأسمالية)، حرية قبول الأثمان والشراء أو عدم الشراء، وحرية قبول مستوى الأجر والقيام بالعمل أو عدم قبوله واختيار البطالة. ومن الثابت أن الذى يقوم بتحديد كلاهما- الثمن والاجر- الأقوياء من ملاك أدوات الإنتاج فى غياب الدولة وعدم تدخلها فى الحياة الاقتصادية كأحد أهم مبادئ الرأسمالية. وتــدعى النظرية الكلاسيكية والحدية بعدها أن الأثمان تتحدد بالنفقة المتوسطة لإنتاج السلعة (التى تضمن أقصــى كفاءة) والتى تتضمن الأرباح العادية للمنظم، وهى تتحدد تبعاً لتلاعب قوى العرض والطلب دون تــدخل من ملاك أدوات الإنتاج فى سوق المنافسة الكاملة. وتقرر النظرية الأخيرة (الحدية) أن الأجــور تتحــدد بمقدار مساهمة عنصر العمل فى الإنتاج وأنه يأخذ كأجر قيمة مساهمته بالضبط فى عملية الإنتاج، وفــى النهاية يتحدد الأجر أيضاً بقوى العرض والطلب فى حرية كاملة.

وتبعاً لذلك يسود الثقافة فى الاقتصاد الليبرالى الديمقراطى (الرأسمالية) مقولة أن القوة الوحيــدة التــى تحكم كل المتغيرات الاقتصادية فى الاقتصاد الرأسمالى هى محصلة قوى العرض والطلب، ولذلك يجمــع الكافة من العامة ومن غالبية المتعلمين غير الواعين حتى فى الاقتصاد بأن القضــية أولاً وأخيــراً هــى عرض وطلب.

وينسى هؤلاء البسطاء وغيرهم من غير البسطاء من الغرضين أن وراء العرض والطلب قوى أخرى لابد من بحثها للتأكد من أن القضية أولاً وأخيراً قوى العرض والطلب أم أن هناك قوى أخرى أهم تحدد قوى العرض والطلب. فأولاً تبعاً لتحليل "مارشال" فإن المشروع الرأسمالى لا ينتج تبعاً لأدنى نفقة متوســطة غالباً وبالتالى ليس محققاً للكفاءة الاقتصادية، وإذا كانت المنافسة الكاملة لم يعد لها وجود وحل محلهــا الاحتكار بصوره المتعددة، فمن يحدد الأثمان غير المحتكرين مالكى أدوات الإنتاج. ومــن الــذى يحــدد مستوى الأجور حسب طلب رجال الأعمال ومالكى أدوات الإنتاج تبعاً لنمط التكنولوجيا المختار المكثــف لرأس المال باستمرار، أى الذى يقلل الطلب على العمل. أن الذى يحدد الأثمان هم الأقويــاء، والحريــة والاختيار كاملة للطالبين للسلعة فى قبول الثمن أو عدم الاستهلاك. وكذلك يحدد الأقوياء مستوى الأجــر والحرية كاملة للعمال فى قبول الأجر أو فى البطالة والموت جوعاً.

والاجتماعية والسياسية والفكرية الذى يعبر عنها برنامجه الحزبى. ويتوزع المواطنين فى الدولة على هذه الأحزاب، فكل ينضم إلى ذلك الحزب الذى تتوافـق مبادئــه وتوجهاتــه الفكرية وطموحاته المستقبلية مع مبادئ الحزب وتوجهاته وطموحاته. ومن خلال الاقتراح السرى العام لأفراد المجتمع يتحدد ذلك الحزب الذى سوف يحكم الدولة بحصــوله علــى أغلبية أصوات الناخبين فى الاقتراع العام تبعاً لمبدأ الليبرالية الديمقراطيــة أن الأغلبيــة تحكم وللأقلية حق الاعتراض، وبالتالى يقوم بتطبيق برنامجه الحزبى والذى يتضمن كيفية إدارة المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً، وتحقيق الطموحات والأهداف القومية التى وعد بها فى برنامجه الانتخابى.

وبداية فإن الليبرالية الديمقراطية توفر المناخ السياســى للانقســام والتشــيع، فالشعب الواحد يصبح شيعاً وفرقاً، وكل شيعة أو فرقة مؤمنة بما تشيعت له، وتعتقد فــى صحته على الاطلاق، على عكس الفرقة الأخرى التى تملك نفس الاعتقــاد، أى الصــحة المطلقة لما تشيعت له. والتنافس بين كل من الفرق أو الأحزاب إنما يفتح باب الصــراع بين هذه الفرق ككيانات كلية، وكذلك يفتح باب الصراع بين الأفــراد المكــونين للفرقــة الواحدة والأفراد المكونين للفرق الأخرى.

ثم إن الفرد فى الدولة الليبرالية الديمقراطية الذى اكتســبت ســمات الإنســان البرجوازى اللاهث خلف صالحه الشخصى وفقط على النحو السابق ايضاحه ينظــر إلــى الدولة على أنها حقيقة خارجة عنه ومفروضة عليه، وهو ما يعنى كما يقول "هيجــل" أن الإنسان سوف يعانى من تناقض حاد بين الآنية الشخصية المجردة من جهة والدولة مــن جهة أخرى. ومن ثم يصبح المجتمع فى حالة من الفردية الاجتماعية يتحكم فيها عاملين، الأول هو السيادة المجردة للدولة، والثانى هو الملكية الخاصة الفردية. ويرجع ذلك بطبيعة الواقع المعاش إلى انعدام العلاقات الحية التى تربط الفرد بالمجتمع. ومن ثم يصبح الأفراد عبارة عن ذرات ووحدات منعزلة لا يعنيها من الحياة الاجتماعية إلا العمل على صــيانة ملكيتها الخاصة والعمل على توسيعها وزيادتها، إذ أصبحت هذه الملكية بمثابة التحقيــق المادى الخارجى لوجود الذات.

وهذا المجتمع الذى لا يتوحد فيه اتجاه أخلاقى حيث العقيدة والاعتقــاد تتميــز بالنسبية ويشكلهما التوجهات الكلية للأفراد فى الدولة، وبالتالى خاضعين للتغير والتبــدل

هذه الدولة التى صورها "نتشة" فجعل منها أشد الوحوش لامبالاة، والتى صورها الفكر الكلاسيكى السياسى بالوحش البحرى الهائل المخيف الذى جاء فى الكتاب المقدس. هل هذه الصفات للدولة تختلف عندما تكون الدولة ليبرالية ديمقراطية؟ بالطبع لا، بل إن الدولة الليبرالية الديمقراطية تتسم بكل هذه السمات وأكثر، فالدولة تحاصر الأفراد من كل جانب، بكل قوة فتشكل التوجهات الكلية التى تسمح بها دون غيرها، وكذلك تشكل الأنشطة التى يسمح للأفراد بالتوجه إليها دون غيرها، وتشكل أيضاً كل الأساليب والطرق التى يلتزم بها الأفراد لتحقيق ذواتهم وتحقيق مصالحهم. وهذا يطرح السؤال أين إذن الحرية الليبرالية، أين الشق الأول من مبدأ الليبرالية الديمقراطية التى تقوم عليه الرأسمالية الحدية؟

إن الحرية المسموح بها فى الدولة الليبرالية الديمقراطية، هى حرية الأفراد فى مواجهة بعضهم البعض لتحقيق ذواتهم وتحقيق مصالحهم، أما فى مواجهة الدولة فلا حرية إلبتة. فكل فرد له كامل الحرية فى السعى لتحقيق ذاته وتحقيق مصالحه بشرط ألا يعتدى على حرية الآخر فى تحقيق ذاته وتحقيق مصالحه. أى أن لكل إنسان فى كل نوعية من نشاطه أخر يعمل فى مواجهته، وما الآخر إلا الجحيم كما يقول "صامويل بيكت".

ذلك أن حرية الفرد محدودة بحرية الفرد الأخر، ومن ثم يمارس حريته فى مواجهة الفرد الأخر، فإذا ما حصل على مزيد من المصالح فإن الأخر لابد أن يحصل على الأقل منها، ومن ثم فإن الصراع بين الأفراد يصبح حتمياً. **ومن الثابت أن هذا الصراع بين الأفراد فى إطار الليبرالية الديمقراطية، من أهم مقومات بقاء الدولة فى حالة من التماسك العام، ذلك أنهم ينشغلون بصراعاتهم عن الدولة التى تسير بشكل كلى فوقى بالنسبة للافراد، بحيث كلما تعمقت حرية الأفراد تجاه بعضهم البعض كلما كانوا أكثر صراعاً وإكثر بعداً عن الوعى بالدولة فى تصرفاتها الكلية الفوقية، وأبعد عن متابعة هذه التصرفات وفهمها، وأبعد عن تقدير هذه التصرفات من حيث تحقيق مصالحهم كأفراد مواطنين، فسوف يشغلهم تعمق وعنف واتساع الصراع على مصالحهم الفردية بتعمق الحرية واتساع مداها عن ما تقوم به الدولة من تصرفات. وفى اتساع الصراع باتساع مدى الحرية بين الأفراد فإنه لابد للقوى أن يحصل على ثمن قوته، وأن يدفع الضعيف ثمن ضعفه، أياً كانت مسببات القوة أو مسببات الضعف، وبالتالى فإن حل جميع التناقضات**

وهو ما يعمق انعزالهم الاجتماعى وكراهيتهم للمجتمع.

فى هذا المجتمع النفعى الذى لا يهتم أفراده إلا بتحقيق ذواتهم، فإن الدولة أيضاً لابد أن تحقق ذاتها وتثبت وجودها، وتحافظ على كيانها، ويكون تحقيق ذلك من خلال سياسة البطش والاستبداد والقوة فى اخضاع الأفراد وحصرهم داخل إطار اجتماعى مفروض، وهو ما يؤدى إلى ان تصبح الحركية ذاتية باطنة ينعم بها الأفراد فى قرارة أنفسهم دون أن يكون لها أى دلالة اجتماعية، وتصبح المساواة شكلية ليس لها أى مدلول اجتماعى أو اقتصادى، وتتحول كافة العلاقات القائمة بين الأفراد إلى مجرد علاقات قانونية صرفة، ويميل المجتمع إلى الطابع الشكلى أو الصورى، وهكذا تختفى فكرة الكل العضوى ويصبح المجتمع مجموعة من الذرات الفردية تتحكم فى مصيرها قوة غاشمة مستبدة لا مراجعة لسيرها أو قراراتها وهى الدولة. ومن ثم ينظر إليها الأفراد على أنها عالم غريب عنهم قائم بذاته مستقل بإرادته عن إرادتهم. وبالتالى لن يتحقق لهم وجوداً موضوعياً إلا من خلال ملكياتهم الخاصة. ولذلك لم يكن غريباً بعد ذلك أن تتحدد العلاقات القائمة بين الأفراد على أساس علاقات الملكية. إذ أن الملكية الفردية هى الحقيقة الموضوعية أو الوجود العينى للأشخاص، ومن ثم يصبح القانون مجرد سجل مدنى ينص على ملكيات الأفراد، وكأن القانون بمفهومه العام وقانون الملكية شئ واحد. وهكذا يتحول الأفراد إلى شخصيات برجوازية لا يهمها إلا رعاية مصالحها الخاصة وملكياتها الفردية، أما المجتمع فلقد أصبح شئ خارجى معزول عنهم تماماً كأنه قدر محتوم، وهو ما يعكس اغتراب الوعى عن ذاته.

وهذا التعارض بين الفرد والمجتمع، وبين حرية الفرد والنظام الاجتماعى كما يتصوره "هيجل" يستفحل إلى تناقض صارخ بين عالمينَ منفصلين، عالم كلى تمثله الدولة، وعالم فردى تشكله ثروات الأفراد، وملكيتهم الخاصة، وكلما أمعن الفرد فى هروبه من المجتمع إلى مصالحه الخاصة، كلما أمعنت الدولة ممثلة للمجتمع فى فرض سيطرتها وهيمنتها على الفرد أكثر وأكثر، وهكذا تتباعد الشقة بينهما ويحتدم الصراع[1].

---

١ – دكتور زكريا إبراهيم، هيجل، المثالية المطلقة، مكتبة مصر، ١٩٧٠، ص٢٢٥، وما بعدها.

حريتها كاملة بأن ترد عليه ماله من مهر وهدايا كان قد دفعها إليها فى زمن سابق فقدت قيمتها بفعل التضخم، لتصبح فى حكم العد تقريباً وقت تنفيذ "الخلع". ونفس الحال بالنسبة للقانون التجارى الذى يتحيز تحيزاً واضحاً للتاجر والدائن وتتراكم فيه الضمانات لكلاهما على حساب الطرف الأخر المتعامل معهما، فضلاً عن غموض الكثير من نصوصه بما يفضى إلى منازعات لا نهائية، أدت إلى الغاؤه فى الدول التى قامت بوضعه لأول مرة (فرنسا) وغيرها من الدول ذات الرأى العام القوى الواعى بالمصلحة القومية، إلا أنه مازال موجوداً فى مصر والعالم المتخلف.

وعلى العكس، نجد أن القوانين التى تشكل العلاقة بين الدولة والأفراد فى غاية الإحكام بالقدر الذى لا تترك هناك مجالاً للإفلات منها أو التخلص من التزاماتها، أو حتى منازعة الدولة بمناسبتها بأى شكل. فلا يستطيع فرد أن ينازع الدولة فى حقها فى تجنيده، أو فرض الضريبة عليه والاقتطاع من دخله، أو نزع ملكية أرضه للصالح العام الذى ترى أنه صالح عام وقد لا يكون كذلك، أو فرض السير عليه فى طريق محدد بعينه أو بطريقة محددة بذاتها. ومن المعروف أن الدولة تحافظ على التزام الأفراد بتأدية حقوقها كاملة غير منقوصة ابتداء من العقوبات التى تفضها عند اخلالهم بها، والتى تتضمن الحبس والسجن بالإضافة إلى الغرامة كعقوبة تكميلية. صحيح أنه فى الدولة الليبرالية الديمقراطية يكون للأفراد حرية الاعتراض على أسلوب الدولة وطريقتها فى اقتضاء الحق، ولكن ليس للفرد من أى حق فى الاعتراض على ذات الحق الذى تفرضه. فيمكن منازعة الدولة فى تجنيد الشباب العاجز أو المريض دون حقها فى التجنيد، أو فى طريقة تقدير الضريبة دون حقها فى فرض الضريبة، أو فى نوعية المخالفة المرورية دون حقها فى اعتبار العمل مخالفة مرورية.

وهكذا فإن الحرية الليبرالية فى المجتمع الليبرالى الديمقراطى، حرية من أجل خلق الاختلاف والتناقض والصراع، ذلك الصراع البناء الذى يفضى إلى التقدم والتطور كما يقرر الفكر الرأسمالى، وكأنما لا يوجد هناك أسلوب أخر لبناء التقدم والتطور أسمى وأنسب وأقرب إلى طبيعة إنسانية الإنسان يمكن أن تتبناه البشرية كبديل للرأسمالية الليبرالية الديمقراطية. إن نموذج الرأسمالية بدء فى البداية مقلدا ومنفذاً لما قدمه "برنارد دى ما نديفيل" فى قصيدة شعرية طويلة باسم "خرافة النحل أو أساطير النحل" ليحدثنا عن الانسجام بين المصالح الفردية والمصالح الجماعية دون أى تناقض بينهما،

فى المصالح أياً كانت دائما وأبداً يتم حلها على حساب الطرف الأضعف من المتصارعين. فإذا ما تعادلت قوى المتصارعين، ومن ثم لا حل، فإنه ينتقل إلى الدولــة لتقــوم بأحــد أدوارها كدولة حارسة لتقيم العدالة بفض النزاع بين القوى متكافئة القوة. وبطبيعة الحال تفض النزاع ابتداء من مبدئها الأساسى الأول وهو عدم تأييد النزاع بصرف النظر عــن العدالة، ذلك أن العدالة فى الدولة الليبرالية الديمقراطية نسبية، وهى على هذا الأســاس تصبغ قواعد العدالة التى تحكم بها فى أى نزاع يعرض عليها ابتداء من مصلحة الدولــة كدولة يهمها أن يخضع الأفراد لها وأن يظلوا دائماً فى الإطار الذى تحدده بصرف النظــر عن قواعد العدالة المطلقة التى حولتها إلى عدالة نسبية.

فالدولة تضع القوانين التى تصيغ بها العلاقات الاجتماعية بين الأفــراد وكــذلك العلاقات بين الأفراد والدولة. **وعلى المستوى الأول،** فهــى تضــع قــانون العلاقــات الاجتماعية داخل الأسرة (قانون الأسرة)، وتضع قانون العلاقات الاجتماعية فــى المجــال الاقتصادى (القانون التجارى) وتضع قانون للعلاقات الاقتصادية الخارجية (قــانون النقــد وقوانين الاستيراد والتصدير)، وقانون لعلاقات الملكية والحقوق المترتبة عليها (القانون المدنى). **وعلى المستوى الثانى**- علاقات الأفراد بالدولة- تضع قانون الالتزام بالخدمة العسكرية، وقانون الالتزام الضريبة بأنواعها، والالتزام بالحفاظ علــى مرافــق الدولــة، والالتزام بقواعد الأمن العام، والالتزام بحماية الدولة، والالتزام بالمرور... الخ.

ويلاحظ على القوانين التى تصدرها الدولة لصياغة العلاقات الاجتماعيــة بــين الأفراد أنها فضفاضة لا تتسم بالموازنة بين حقوق وواجبات الأفراد، بل ويصعب تحديــد هذه الحقوق والواجبات بالنسبة للأفراد الواقعين تحت طائلة هذا القانون، وبمــا يســمح بطبيعة الحال أن تتسع الصراعات والاختلافات والاجتهادات، بما يجعل القانون يفقد قيمته كمنظم لجانب من العلاقات الإنسانية. مثال ذلك قانون الأسرة الذى أفقد الأســرة القيــادة الفاعلة، وبدد الالتزامات الحتمية لأطرافها بما أدى إلى أن أصبحت كســفينة فــى مهــب الريح، ولم يعد أحداً مسئولاً عنها من الزوجين، مما أدى إلى تفسخ الأسرة. فالزوج لم يعد فى الواقع العملى قادراً على اجبار الزوجة على القيام برعاية الأطفال، فمن حقها أن تعمل حتى ولو لم يكن هناك مبرر عادى أو معنوى لقيامها بالعمل، وأصبح لها حريــة الســفر وترك الأسرة فى مهب الريح، أيضاً بلا مبرر من حاجة إلى السفر، وأصبح لها أن تسترد

فى البقاء.

وما أشبه خلية النحل عند "مانديفل" والمجتمع الرأسمالى القائم على الليبرالية الديمقراطية، فهناك حصار للأفراد داخل هذا المجتمع لا يخرجوا عنه، ولا يغيروا أسلوب حياتهم فيه، الغالبية الساحقة تعيش مقهورة بالعمل وتعيش معيشة ضنكاً وصراعاً أبدياً لا ينتهى لحظة واحدة، ومع ذلك فهم مستثمرين بكل رضا منهم وبكامل حرية إرادتهم فى الإبقاء على هذا المجتمع والبقاء فيه، وهو قمة الليبرالية. إلا أن هذا المجتمع يعيش على قمته- على قمة المقهورين- فئات قليلة للغاية بطريقة مختلفة، تتسم بالرفاهية والراحة والمتعة الكاملة، ويحصلون على الغالبية من نتاج جهد الموجودين داخل المجتمع من أفراد، وذلك وضع مقبول وطبيعى فى الرأسمالية الليبرالية، والجميع يشاركون فى اختيار أهم فئة من فئات الطبقة العليا للمجتمع بإراداتهم الحرة، أى الحاكم أو الحكام، وهى قمة الديمقراطية.

من الذى يحكم فى الدولة الليبرالية الديمقراطية :

"ما من أحد يحكم فى الواقع فى المجتمع الليبرالى الديمقراطى[١]". ففى الدول القومية الحديثة الضخمة، تقتصر مواطنه الجماهير الغفيرة من الناس على انتخاب ممثل لهم كل بضع سنوات، أما الحكومة فبعيدة، ولها صفة الشخصية الاعتبارية، داخل نظام يقتصر أعضاؤه المشاركين فى العملية السياسية على المرشحين للمناصب، وربما أيضاً معاونيهم فى الحملة الانتخابية، وكتاب الأعمدة فى الصحف والمقالات الافتتاحية فى الصحف، من يجعلون من السياسة مهنة لهم"[٢]. وهكذا يصف "فوكوياما" المتحمس الليبرالية الديمقراطية فى الولايات المتحدة، والداعى لفرضها على دول الجنوب والشرق، مقومات المجتمع الليبرالى الديمقراطى. ومن الذى يقوم بمهمة الحكم داخله، بداية بدور

١- يقول "فوكوياما" الداعى إلى فرض الليبرالية الديمقراطية على جنوب العالم وشرقه: "لا تمثل الدولة الليبرالية الديمقراطية توفيقاً بين أخلاقيات السادة وأخلاقيات العبيد كما ذكر "هيجل"، وإنما تمثيل عند "نيتشة" انتصاراً للعبد غير المشروط. ذلك أن حرية العبيد ورضاءه ضاعا فى كل مكان وما من أحد يحكم فى الواقع فى المجتمع الديمقراطى.

- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، مرجع سابق، ص٢٦٣.

٢- المرجع السابق، ص ٢٨٠.

وهى قضية فندها جيداً الكاتب الأمريكى "ثورستين فبلن" وأثبت أنها نـوع مـن الهـراء الفكرى[1]. أما خرافة النحل، حيث تقتل الملكة الذكر الذى لقحها بمساعدة النحـل مـن الشغالات، وتقتات على غذاء خاص- غذاء ملكات النحل- ولا تقوم بأى عمل غير إنتـاج البويضات، أما بقية النحل من الشغلات المحصورين داخل الخلية لا يغادرنها إلا بـالموت فى النهاية، فهم دائبى العمل بانتظام فى الحصول على رحيق الأزهار من الخارج لتحويله إلى عسل يتراكم داخل الخلية، وذلك فى حركة دائبة لانهائية تكرر عبر الزمن. هذا الهدف النهائى والمصلحة الجماعية للكافة من النحل فى حماية الملكة وحماية النظام القائم فيها للابقاء على خلية النحل دائمة الوجود والاستمرار، لا يتعارض مع الهدف الخـاص لكـل نحلة من الشغالات فى العمل الدائب للحصول على رحيق الأزهار وافراز العسـل داخـل الخلية. بل إن النشاط على المستوى الفردى- النحلة الشغالة- وتحقق هدفها فى افـراز العسل لا يتعارض مع الهدف الكلى للابقاء على الخلية، بل هو سبب وجودها وبقائها، وكل التصرفات التى تقوم بها النحلة الشغالة وكل تضحياتها وجهدها يتم بكامل إرادتها الحـرة دون اجبار، وهى حريصة على بقاء الخلية، وعلى العودة إليها بعد الحصول على رحيـق الأزهار لتفرز العسل داخلها، وتمنح الملكة التى لا تعمل شيئاً غيـر التبـويض غـذائها الملكى، وتساعد بكل قوة فى قتل الذكر من النحل بعد تخصيبه الملكة. وكان يمكن لها أن تخرج من الخلية فلا تعود، أو تتقاعس فى عملها الدائب المستمر فى إفراز العسل، أو أن لا تساعد الملكة وتضمن وجودها بمدها بالغذاء الملكى الخاص بها، ولكنها وإن كانت تقدم بكل هذه الجهود والتضحيات بكامل إرادتها الحرة، فإنه ليس لها من بديل تختـاره غيـر ذلك، حتى ولو كان فيه راحتها من هذه الأعباء، ومن ثم فإن الخلية سوف تظل مسـتمرة

---

١ - يعقد "فبلن" مقارنات لاثبات عدم صحة توافق المصلحة العامة مع الخاصة، مثال المصلحة العامـة فـى نشر الصحة الوقائية وتناقضها مع المصلحة الخاصة للأطباء فى الاعتماد على الصحة العلاجية. أنظر فى تفضيلات فكر فبلن ما يلى :

- **Thorsten Viblen, The Limitations of Marginal Utility, In The Place of Science in Modern Civilization and Other Essays, New York, Rassell and Russell, 1961, P. 241 SS.**
- **Thorsten Viblen, Why Economics is Not an Evolutionary Science, In The Place of Science in Modern Civilization and Other Essays, New York, Rassell and Russell, 1961, P. 73 SS.**
- **Thorsten Viblen, ProfessorClark's Economic, In The Place of Science in Modern Civilization and Other Essays, New York, Rassell and Russell, 1961, P. 182-183.**

على المجتمع الإنجليزى. أما بعد التحول إلى الصناعة وانتقال الفائض الاقتصادى من يد البرجوازية الزراعية إلى البرجوازية الصناعية، فلقد تحولت مقاليد الحكم إلى البرجوازية الصناعية دون غيرها. ونفس الحال فى الولايات المتحدة. وفى الفترة الأخيرة عندما أصبحت الأهمية فى خلق الفاض الاقتصادى يتحقق للدول الرأسمالية من نشاطها الخارجى من خلال الشركات دولية النشاط، فلقد انتقلت الهيمنة على الحكم إلى هذه الشركات دولية النشاط، فهى الموجه الأول لسياسات الدول الداخلية والخارجية فى كل الدول الليبرالية الديمقراطية.

لقد حفظ التاريخ الأوروبى تجربة الصراع بين البرجوازية والإقطاع أى بين انتزاع البرجوازية الصناعية حيازة الفائض الاقتصادى من يد البرجوازية العقارية، ومن ثم قيادتها وحكمها للدولة، ولم يكن هناك أى حديث عن بقية أفراد الشعب، فهم من الموصى عليهم التى انتقلت الوصاية عليهم من طبقة إلى طبقة، ولا يسمع لهم صوت إلا أنات الألم وصيحات الاستغاثة نتيجة إصرارهم على الحياة ومقاومة طغيان الحكم فى كلا المرحلتين من التاريخ. وفى الفترة الأخيرة من القرن العشرين حيث تقود الشركات دولية النشاط العالم وتحتجز لديها أكبر فائض اقتصادى وهى شركات الدول الرأسمالية المتقدمة فى الشمال واليابان، والتى أصبحت لها قدر من الاستقلال عن الدولة فهى تقود الحكومات وتهيمن على تصرفاتها وتوجهاتها الداخلية والخارجية.

إن الدولة الحاكمة تفعل ما تراه لا ما يراه الغالبية من أفراد الشعب فالحكام والحكومة فى الدول الليبرالية الديمقراطية كما يقول "فوكوياما" بعيدة، لها صفة اعتبارية منفصلة عن العامة وعن غالبية الشعب الذى أوجدها ببطاقات الانتخاب، أو الاقتراع السرى لاختيار فئة الحكم والحكومة.

وإذا كانت الطبقات التى تملك الفائض الاقتصادى هى عادة التى تسير حكومة الدولة وهى التى تحدد لها توجهاتها وترتيب مصالحها، فإن هناك طبقة أخرى أكثر أهمية وأكثر خطورة ، وقد لا يكون لهم ملكية عقارية وهى طبقة الكمبرادوريين. وتظهر هذه الطبقة لتعلوا كل الطبقات فى المجتمعات والدول غير المستقلة مثل المستعمرات سابقاً، أو الدول المستقلة شكلاً ولكنها فى حالة من التبعية الكاملة لدول العالم الرأسمالى المتقدم كما هو الحال حالياً فى الغالبية الساحقة من دول العالم المتخلف. وطبقة الكمبرادوريين هى

المواطن الذى يقتصر دوره فى اختيار ممثل له لبعض سنوات فى المجلس التشريعى (البرلمان)، أما من يحكم، فإنها الحكومة التى يتولاها السياسيون المحترفون الذى يختار منهم من يرشح لهذه الحكومة الحاكمة. ولكن من ذا الذى يقوم باختيار أعضاء الحكومة الحاكمة؟ إن ذلك يعتمد على طبيعة الدولة والقائمين على السلطة فيها، والمحددين لتوجهاتها.

وتتحدد طبيعة الدولة ابتداء من الفئة أو الطبقة ذات القوة المهيمنة على مقدرات المجتمع. فنجد الدولة العسكرية، ومثالها الإمبراطوريات العسكرية فى أمريكا اللاتينية، والدولة الدينية (الثيوقراطية) ومثالها دولة إيران، والدولة المدنية، أو ما تسمى بالدولة العامة المتجانسة، ومثالها دول الشمال المتقدمة الليبرالية الديمقراطية كالولايات المتحدة وإنجلترا وغيرهما، ودول الجنوب المتخلفة مثل مصر والدول العربية (باستثناء دول مجلس التعاون الخليجى، دول الحكم المطلق لمشايخ القبائل) ودول أسيا (باستثناء الصين وفيتنام وكوريا الشمالية) والدول الأفريقية (باستثناء ليبيا)، ودول أمريكا اللاتينية (باستثناء كوبا). والدولة العسكرية يقف ورائها العسكريون وهم المهيمنون على الدولة والموجهون لها والمحددون لمسارها والقائمين على ترتيب مصالحها، وكذلك الدولة الدينية- حتى مع وجود أحزاب سياسية- فإن رجال الدين هم الذين لهم الكلمة الأولى والأخيرة فى تسيير الدولة وترتيب مصالحها وتحديد توجهاتها. أما الدولة العامة المتجانسة، أو الدولة الليبرالية الديمقراطية فإنها تمنح الاعتراف الكامل للأفراد جميعاً بكل الحقوق التى تسمح بها الدولة بصرف النظر عن الاعتقاد أو الدين، وبصرف النظر عن الأصل أو العرق، لكن مع ذلك فإن الحكم والحكومة تهيمن عليها قوى أخرى غير الكافة أو العامة من أفراد الشعب الذين هم فى حالة من الذرية، أى كذرات ليس بينها أى صلات اجتماعية قوية على النحو السابق عرضه، وهم مع ذلك يشكلون المجتمع ويملئون جوانبه تبعاً لتصور "هيجل".

عادة ما تكون هناك طبقة أو مجموعة من الفئات هى المهيمنة على الحكم والحكومة، وهى القادرة على ترتيب مصالح المجتمع، وهذه الطبقة عادة، وكما يقص علينا تاريخ المجتمعات جميعاً، الطبقة المالكة أو الحائزة والمسيطرة على الفائض الاقتصادى. فالولايات المتحدة الأمريكية فى البداية كانت الطبقة الحاكمة هى طبقة ملاك الأراضى الواسعة وكذلك كانت نفس الطبقة- البرجوازية العقارية- هى الحاكمة والمهيمنة

نفسها بالأحزاب المعارضة، فهى تقوم بالمعارضة الشكلية التى تظهر فيها مدافعة عن رأى مختلف وتوجه معاكس لرأى وتوجه الحكومة، هذه المعارضة التى تظهر فى مناقشات المجالس النيابية، أو على صفحات جريدة الحزب المعارض، أو حتى فى شكل مظاهرات سلمية للاحتجاج، فإن كل ذلك لمجرد إثبات وجود الحزب، وأنه يدافع عن رأى الشعب من المنضمين إليه وإلى الأحزاب المعارضة. وكأنما هذه الأحزاب المعارضة حريصة على رغبات وتوجهات أفراد الشعب، وتعمل على تحقيقها، لكنه فى النهاية لا تتحقق إلا توجهات الحكومة، ولا ينفذ إلا رأيها. حتى ولو شاركت بعض أحزاب المعارضة فى تشكيل الحكومة، فلا اختلاف فهى معارضة دائماً وأبداً مستأنسة. فالحكومة كما يقول "فوكوياما" بعيدة لها شخصيتها الاعتبارية المنفصلة عن من هم داخلها، وهى مسيرة من خارجها، من القوى الحاكمة للمجتمع التى لا تخرج عن طبقة الملاك سواء للأرض (البرجوازية العقارية)، أو لرأس لمال الصناعى (البرجوازية الصناعية)، أو لراس المال المالى (البرجوازية الجديدة) ولطبقة الكمبرادوريين، وهى أقوى الطبقات جميعاً، أو اجتماع وتوافق كلا الطبقتين معاً، أى طبقة الملاك وطبقة الكمبرادوريين.

وإلا فكيف يمكن تفسير تصرفات الحكومة وقراراتها المخالفة لرغبات الغالبية من أفراد الشعب وأحزابه بما فيها الحزب الحاكم. ففى إنجلترا عارض الناشطين والمفكرين على مستوى الشعب والأحزاب قرار الحكومة بإعلان الحرب على مصر وغزوها بالاتفاق والتضامن مع فرنسا وإسرائيل عام ١٩٥٦. ومع ذلك نفذت الحرب ضد مصر رغم استقالة أحد وزراء الحكومة، وذلك أن الحكومة لا تنفذ إرادة الشعب كما هو الادعاء. وكيف يمكن أن تستمر مشاركة إنجلترا فى غزو العراق- حرب الخليج الثانية- رغم رفض جانب من الناشطين والمفكرين لهذه المشاركة داخل الولايات المتحدة، بل لقد استقبل "بوش" فى لندن أكثر من مائة الف نشاط ومفكر قاموا بإسقاط تمثال "لبوش" وتكسيره بنفس الأسلوب الذى كسر به عملاء الولايات المتحدة تمثال صدام حسين فى بغداد. وكيف يمكن تفسير قيام حكومة "تاتشر" فى إنجلترا الحاكمة باسم حزب العمال بخصخصة الشركات العامة (قطاع عام) وتسريح العمال إلى البطالة، وكذلك هجومها على دولة الرفاهية (الرفاه) بتخفيض برامج التضامن الاجتماعى والخدمات الاجتماعية التى لا يستفيد منها إلا العمال. أن الحكومة شئ والشعب شئ أخر، فهى لا تحكم لحساب مصالح الشعب، ولا حتى حسب مبادئ الحزب الذى تصعد منه الوزارة للحكم. إنها مصلحة الدولة

مجموعة من الفئات والأفراد الوطنيين، أى من أبناء الدولة، إلا أن قوى العالم الخارجى (قوى الاستعمار قديماً، أو قوى رأس المال الاحتكارى الدولى) تمهد لها الطريق لتصل إلى قمة المجتمع وترسم لها السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإعلامية التى تستطيع من خلالها السيطرة على كل مجالات نشاط المجتمع، وبما يسمح بخلق واستمرار تبعية المجتمع للعالم الخارجى (قوى رأس المال الدولى) وتحقيق مصالحه داخل الدولة، وكذلك مصالح هذه الفئات الكمبرادورية. ومن ثم فإن الطبقة الكمبرادورية بكل فئاتها دائماً وأبداً ما تختل وطنيتها وتغلب المصالح الخارجية (مصالح رأس المال الدولى) على المصالح الوطنية لشعوبها، وتحصل مقابل ذلك على امتيازات وحقوق لا يحصل عليها بقية أفراد الشعوب، وهى مهما تعاظمت دائماً ما تكون فى حدود الفتات والنفايا بالنسبة لما تحصل عليه القوى الخارجية (قوى رأس المال الاحتكارى الدولى). وطبقة الكمبرادوريين تقوم على مجموعات من الأفراد قد يكونوا من الملاك أو من غير الملاك حسب ظروف الارتباط بالعالم الخارجى، وقد يكونوا من المثقفين أو من الرعاع والغوغاء الذين تسمح لهم ظروف الحال لكى تستخدمهم الدولة ليصبحوا بعد ذلك من أهم مكونات نسيجها الحاكم، والذين يتقلدون أهم المراكز المهيمنة على نظام الحكم.

لكن ما هو دور الأحزاب السياسية والجماعات الرائدة فى مجتمع الليبرالية الديمقراطية؟

إن كلاهما وخاصة دور الأحزاب السياسية المتعددة فى مجتمع الليبرالية الديمقراطية لا يخرج عن كونها ملهاة للشعوب، فكل منها إنما هو منتدى للأفراد النشطين الذى ما زال لديهم بقايا من (الثيموس) الرغبة فى الإعلاء والحرص على بعض القيم، والحرص على مصالح الجماعة، فيكون نشاطهم الحزبى نوع من تصريف طاقات (الثيموس)، مثل سلك التأريض الذى يصرف الطاقة الكهربائية الزائد (سلك الأرضى)، لتستمر الحياة كما هى على ثبوتها دون أى تغيير (مثل التيار الكهربى الذى يظل كما هو بعد صرف الزيادة منها إلى سلك التأريض) كما أن وجود هذه الأحزاب إنما يؤكد الطابع الديمقراطى للدولة، وأن لديها تعددية حزبية، وأنها دولة ديمقراطية وحرة لا تتدخل فى حياة الناس أو فى خيارتهم السياسة، فكل حر كامل الحرية فى الانتماء لأى من الأحزاب بما يتناسب مع وجهة نظره السياسية ومحققاً لطموحاته المستقبلية. وهذه الأحزاب إنما تنقل إلى الشعب وجهة نظر الحكومة فى ترتيبها للمصالح، وحتى لو كانت أحزاب تسمى

خارج المجتمع. ولعل الحكومات هى الأكثر وعياً بهذه الحقيقة دون الأفراد، ومن ثم تبتدع الدولة من الوسائل السلمية ما يمكنها من استنزاف بقية المجتمعات الإنسانية التى ما زالت لديها موارد لم تستغل، وهى الدول المتخلفة. وهكذا فإن الدول الليبرالية الديمقراطية تحرص دائماً على تبعية الدول المتخلفة بها بحيث يمكنها استنزاف جزء من فائضها الاقتصادى لتزيد من اشباع حاجات مواطنيها. وكذلك تضطر الدولة الليبرالية الديمقراطية إلى التوجه إلى العنف لاجبار الدول المتخلفة المناوءة للتبعية والمقاومة لاستنزاف مواردها، وتضطر أيضاً إلى أن تستخدم العنف فى مواجهة بعض الناشطين واصحاب الثيموس من الوطنيين الرافضين لسلوكها العدوانى على الدول المتخلفة، وتعتبرهم غير عقلاء وغير واقعيين. أما الغالبية من شعوب هذه الدول فهى منصرفة إلى مصالحه لا يهمها ما تقوم به الدولة فى الخارج، وما إذا كان منافياً للأخلاق أو متفقاً معها، فالذى يهمه هو صالحه الشخصى واشباعه الذى لابد أن يزيد ولا ينقص. وعلى ذلك فإن غالبية الأمريكيين لا يهمهم موت العراقيين بالآلاف ولا يفهمون لماذا تساند الولايات المتحدة إسرائيل رغم جرائمها ضد الإنسانية، ولا يرغبون فى بذل أى جهد للفهم، فليس هناك مقابل لبذل هذا الجهد.

الأهداف من فرض الليبرالية الديمقراطية على العالم المتخلف :

حتى نعرف لماذا يصر العالم الرأسمالى المتقدم بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على فرض الليبرالية الديمقراطية بمفهومها الغربى وأدواتها الغريبة على العالم المتخلف، لابد أن نراجع بعض المقولات التى توضح ذلك، والتى توضح نتائج تطبيقها.

يقول "ألكسندر كوجيف" فى كتابه مقدمة لقراءة هيجل، "الإنسان الكامل الحر حرية مطلقة، الذى يرضيه حاله الذى هو عليه على نحو قاطع ونهائى، هذا الإنسان الذى بلغ حد الكمال والاكتمال بهذا الرضى ومن خلاله، هو العبد الذى انتصر. فإذا كانت السيادة الخاملة طريقاً مسدوداً، فإن العبودية النشطة هى مصدر كل تقدم إنسانى"[1].

وكذلك "ولا تمثل الدولة الليبرالية الديمقراطية توفيقاً بين أخلاقيات السادة وأخلاقيات العبيد كما ذكر هيجل، وإنما تمثل عند "نيتشة" انتصاراً للعبد غير المشروط. ذلك

---

١ - المرجع السابق، ص١٧٤.

القاهرة التى تحصر الأفراد والأحزاب داخل إطار الدولة لتحقيق مصالح الطبقة المالكة، أو الكمبرادورية، وفى إنجلترا المالكة وفقط. ونفس الحال ينطبق على الحكومة الفرنسية الاشتراكية عام ١٩٥٦، إلا التى ساهمت فى حرب السويس، ونسيت كل مبادئها ومقوماتها الفكرية والأخلاقية الاشتراكية، ورغم معارضة جانب من المفكرين والناشطين، وخاصة الاشتراكيين منهم.

وعلى مستوى الولايات المتحدة، استمرت حرب فيتنام رغم تصاعد المعارضة ابتداء من الناشطين والمفكرين والتى وصلت إلى غالبية أفراد المجتمع، ولم تتراجع حكومة الولايات المتحدة إلا بعد أن أصبحت الحرب غير مفيدة على مستوى تقديرات الحكومة، وانتهت فعلاً بهزيمة ساحقة للولايات المتحدة. ورغم تكرار المعارضة لدخول العراق فى حرب الخليج الثانية، إلا أن الحكومة دخلت إلى حرب الخليج ولم تأبه بأى رأى للشعب. ذلك أن دخول العراق واحتلال منابع البترول فى كل دول الخليج العربى هو مطلب شركات دولية النشاط النفطية. وكيف يمكن للرئيس "ريجان" أن يخفض الضرائب التى يستفيد منها الرأسماليون والأقوياء وملاك المشروعات، دون غيرهم من محدودى الدخل والفقراء، بالإضافة إلى تخفيض الخدمات الاجتماعية والانفاق العام الاجتماعى، الذى يخص الغالبية من أفراد المجتمع. إلا أن للحكومة والدولة شأن وتوجه لا يهتم بشأن وتوجه الغالبية الساحقة من أفراد المجتمع، ذلك أنها ترى ما لا يراه الشعب من مصالح عليا للطبقة المهيمنة أياً كانت. وفى كل الأحوال فإن الدولة تحافظ جيداً على حصار الأفراد داخل مجتمعاتهم، وكذلك تقوم باقناعهم بكل الوسائل أنهم يعيشون العصر الذهبى للإنسان فى كل مرحلة تاريخية من الحكم الليبرالى الديمقراطى، ويكفى ما ينالونه من حرية تتزايد على مستوى الأفراد جيلاً بعد جيل ليتزايد صراعهم أكثر وأكثر، وكذلك ما يحصلون عليه من ديمقراطية تشمل الكافة التى يحققون من خلالها ذواتهم باختياره نوابهم فى آلة الحكم التى يديرها غيرهم.

ومع ذلك فإن هذه الدولة الليبرالية الديمقراطية حتى تحكم الحصار على المواطنين داخلها، وقد تستمر فى وجودها. وقد حولتهم إلى افراد برجوازيين تسيطر عليهم الشهوة والعقل فقط، ومن ثم فإن حاجاتهم إلى الاشباع المادى تتزايد، وما من شك فى أن موارد الدولة الليبرالية الديمقراطية محدودة وتكاد تكون مستغلة بالكامل، فإن الدولة الليبرالية الديمقراطية تضطر إلى الحفاظ على بقائها بالحصول على موارد من

للتنمية الجادة للخروج من التخلف ولم يعوقها ويقعدها عن الخروج من التخلف، ويعيدها إليه أكثر من مرة إلا تآمر العالم الرأسمالى المتقدم فى الشمال وتدخله فى حياتها سواء سلمياً أو عسكرياً كما حدث فى إجهاض جهود التنمية الجادة فى مصر مرتان فى قرنان متتاليان بعدوان القوة العسكرية لرأس المال الاحتكارى الدولى بقيادة إنجلترا مرة ثم بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى. **ولقد صدقت نبوءة النبى "إيليا" فى الكتاب المقدس، حيث قال على لسان الرب : "من الشمال ينفتح الشر على كل سكان الأرض"**[1]. وليس هناك شراً أكبر من شر حصار الدول المتخلفة بكل الطرق لتظل عند حد التخلف لا تبارحه.

ويهدف نشر الليبرالية الديمقراطية فى العالم المتخلف إلى تدمير ثلاث مقومات قوية مازالت موجودة فى دول العالم المتخلف، وإن اختلفت مصادر قوتها فى كل دولة أو كل منطقة جغرافية من العالم المتخلف. هذه المقومات التى سوف تعمد إلى هدمها

---

١ - قل النبى أرميا : ثم صارت كلمة الرب إلى ثانية قائلاً ما أنت راء. فقلت أرى قدراً منفوخة ووجها جهة الشمال. فقال الرب لى، من الشمال ينفتح الشر على كل سكان الأرض".

- الكتاب المقدس، سفر أرمياء، الإصحاح الأول، الآية ١٣-١٤.

إن رؤيا النبى أرميا صادقة تماماً، فهى رؤيا الرب ألقاها إلى عبده المؤمن، ولعل التاريخ الوسيط والقريب والمعاصر يؤكد صحة هذه الرؤيا.

فعدوان الشمال العسكرى وغزوه للجنوب يؤكد هذه الحقيقة، فلقد شهد القرن الثامن ظاهرة قبائل الفايكنج المهاجمة للموانئ العربية والناهبة لثرواتها، وشهدت أفريقيا خطف أبنائها ليصبحوا عبيداً فى الشمال خلال القرن السادس والسابع عشر، وشهد العالم العربى والإسلامى الحملات الصليبية ابتداء من ٢٧ نوفمبر عام ١٠٩٥ للاستيطان فى القدس حتى عام خروجهم منها عام ١١٨٧. إلا أن هذه الحملات استمرت (الحملة الرابعة) واستولت على القسطنطينية عام ١٢٠٤، وأقام ريتشارد قلب الأسد الإنجليزى موقعاً مسيحياً له فى عكا استمر حتى عام ١٢٩١. وعرف العالم ظاهرة الاستعمار التى قامت بها دول الشمال لاستعباد دول الجنوب، فبالنسبة لمصر ما إن تخلصت من الحملة الفرنسية (١٧٠٩-١٨٠١) حتى كانت حملة فريزر الإنجليزية عام ١٨٠٧، وأعقبها الاستعمار الإنجليزى من عام ١٨٨٢ حتى ١٩٥٤. وعرف العالم الدمار فى الحرب العالمية الأولى والثانية بيد الشماليون، وهذا الدمار الذى ألحق بالجنوب آثاراً مدمرة مثل مصر والهند، ومازال الدمار فى الجنوب يأتى بيد الشمال أو بفعل دسائسه، مثل ضرب مصر عسكرياً عام ١٨٤٠، ثم عام ١٩٥٦ ثم عام ١٩٦٧، وأخيراً ضرب أفغانستان ثم العراق مرتين فى بحر عشر سنوات، ومازال غزو الشمال للجنوب مستمراً عبر ٥٠١ عام كما يقول نعوم تشومسكى.

أن حرية السيد ورضاؤه قد ضاعا فى كل مكان، وما من أحد يحكم فى الواقع فى المجتمع الديمقراطى. أما نموذج المواطن فى الديمقراطية الليبرالية فهو ذلك الفرد الذى تخلى عن إيمانه الفخور بتفوقه فى مقابل حفظ الذات والراحة. ويرى "نيتشة" أن الإنسان الديمقراطى يتكون فى مجموعه من الرغبة والعقل فحسب. وهو ما هر فى اكتشاف وسائل جديدة لإشباع حشد من الرغبات التافهة عن طريق حساب صالحه الشخصى طويل الأمد. غير أنه يفتقر كلية إلى الميجالوثيميا (الثيموس، أى الرغبة فى الإعلاء) قانع بسعادته، عاجز عن الإحساس فى نفسه بالخجل إذ لا يستطيع أن يتسامى فوق تلك الاحتياجات"[١].

وبعد تحول الإنسان فى ظل الليبرالية الديمقراطية إلى برجوازى فإنه يمكن التغلب تماماً على الميجالوثيميا (الثيموس وحب الإعلاء) عن طريق إثارة مصالح القوة الشهوانية من الطبيعة الإنسانية ضد انفعالات الثيموس[٢]، أى ضد حب الإعلاء بكل مقوماته الأخلاقية والسلوكية.

إن الهدف العام من نقل الليبرالية الديمقراطية لتكون أسلوب الحياة المسيطر والحاكم لشعوب العالم المتخلف هو نقل أسلوب الحياة الأمريكى إلى هذه الشعوب حتى تحكم هذه الشعوب القيم والمقومات الأخلاقية والسلوكية الأمريكية، وليصبح المجتمع المتخلف نسخة متكررة من مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية. وليس هذا حباً فى شعوب العالم المتخلف، ورغبة فى أن تصل إلى ما وصلت إليه الولايات المتحدة من تقدم اقتصادى وسياسى وعسكرى، ولكنه الطريق إلى مسخ هذه الشعوب وإزهاق كل روح وطنية فيها قادرة على إعادة بناء أوطانها وبلدانها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وعسكرياً فى إطار من الوحدة الوطنية والاعتماد على الذات. إن أسلوب نقل نمط الليبرالية الديمقراطية بالأسلوب الأمريكى السابق عرضه إلى دول العالم المتخلف، إنما هو الأسلوب الأمثل لتأكيد تبعية هذه الدول وتعميق هذه التبعية للعالم الرأسمالى المتقدم وافقادها أى قدرة على البناء الوطنى المستقل للتنمية الحقيقية، وافقادها فرصتها الأخيرة للخروج من التخلف إلى التقدم، وحتى لا تتمكن غالبية هذه الدول بجهود أبنائها من التحول إلى دولة متقدمة مركزية ولتستمر دولاً محيطية متخلفة، وبالذات تلك الدول التى بذلت جهوداً هائلاً

١- المرجع السابق، ص٢٦٣.

٢- المرجع السابق، ص١٦٨.

ذات جديدة". وكذلك فإن "هيجل" يقرر أن الإنسان عنده لا تحده طبيعته المادية والحيوانية فحسب، وإنما تنشأ إنسانيته عن قدرته على التغلب على هذه الطبيعة الحيوانية أو نفيها. وهو حر ليس فقط بالمفهوم الصورى عند "هوبز" حيث لا يصادف عائقاً مادياً، وإنما هو حر بالمعنى الميتافيزيقى أيضاً إذ يأبى أن تشكله الطبيعة قسراً. وتشمل هذه الطبيعة طبيعة الإنسان، والبيئة الطبيعية حوله، وقوانين الطبيعة. فهو باختصار قادر على الاختيار الأخلاقى، أى الاختيار بين طريقتين للسلوك، ليس فقط على أساس رجحان نفع أحدهما على نفع الآخر، وليس فقط فى ضوء انتصار مجموعة من الانفعالات والغرائز على أخرى، وإنما يسبب ما يملكه من حرية أصيلة فى وضع قواعد سلوكه بنفسه والالتزام بها. ولا تكمن كرامة الإنسان فى قدرته المتفوقة على تقدير الظروف والتى تجعل من آلة أذكى من الحيوانات الدنيا، **وإنما تكمن فى هذه القدرة بالذات على الاختيار الأخلاقى الحر.**

ولعل "هيجل" لا ينكر أن للإنسان جانبه الحيوانى، أو أن له طبيعة محددة ومحدودة المسار، أى بمعنى أنه لابد له من الأكل والشرب والنوم والجنس، غير أنه قادر أيضاً على التصرف فى صور تتعارض تماماً مع غرائزه الطبيعية، وهذا التعارض من أجل إشباع غريزة أعلى وأقوى، إنها المعارضة من أجل الإعلاء. ولهذا السبب يلعب الاستعداد للمخاطرة بالحياة من أجل المنزلة الخالصة (من أجل الإعلاء والانتصار للقيم) دوراً مهماً فى حديث "هيجل" عن التاريخ. فالإنسان الحر هو الوحيد القادر على خوض معركة دامية لا لغرض سوى اظهار احتقاره للحياة وإثبات أنه أكثر من آلة معقدة من عدة عواطف، أو أنه عبد لعواطفه[١]. إنه حين ذلك يتمتع بوقار إنسانى حقيقى لأنه إنسان حر، كما يقول "كوجيف"[٢].

فإذا كانت حرية الإنسان تعتمد على الاختيار الأخلاقى الحر، فإن ذلك يعنى حتمية وجود بديلين للخيار، ويصبح الإنسان حراً إذا ما قام باختيار ما ينافى طبائعه البهيمية والحيوانية. والأديان إنما تسمو بالإنسان عن غرائزه البهيمية الحيوانية التى وجد عليها فى الطبيعة، وتأمره أن يترفع عليها، أو أن يضعها فى إطار من السمو الأخلاقى، ومن

١- ويقول جان جاك روسو فى كتابه العقد الاجتماعى، إن العبودية هى الخضوع لدافع الشهوة الوحيد.

2- Steven B. Smith, What is Right in Hegel's Philosophy of Right? American Political Science, 1989, No. 1, March, P. 4-77.

الليبرالية الديمقراطية هى الدين وكل القيم الثقافية والأخلاقية النابعة منه، ثم هدم الأسرة وإفقادها قدسيتها واحترامها وتحويل الروابط المقدسة بين أفرادها إلى روابط بين ذرات تجمعها رياح المصلحة الاقتصادية الفردية، أما ثالث المقومات المراد هدمها فهى القومية والشعور بالوطنية، وجعل الأفراد يعيشون حياتهم بلا هوية وبلا أى شعور يربطهم بأرضهم أو يربطهم بذويهم من بنى جنسهم، ليصبحوا فرادى كالأنعام، لا يهمهم إلا أن يأكلوا ويشربوا ويتناكحوا فقط، مسالمين هادئين خاضعين، كالحيوانات فى أقفاص الزينة فى حديقة الحيوان أياً كان موقعها. وسوف نناقش كل على حدة.

إسقاط الأديان والقيم الأخلاقية والثقافية النابعة منها:

وبداية يقرر "فوكوياما" المجند لنشر الليبرالية الديمقراطية فى العالم المتخلف قائلاً "أما العقبة الأخرى فى سبيل الديمقراطية فهى الدين... وأما اليهودية والأورثوذوكسية والإسلام الأصولى فتراهم على العكس من ذلك، فهم ديانات شمولية تسعى إلى تنظيم كل مظاهر الحياة البشرية عامة كانت أو خاصة، بما فى ذلك الجانب السياسى... فالإسلام بالذات لا يقل عن المسيحية تمسكاً بمبدأ المساواة بين الناس عامة. غير أنه من الصعب جداً أن نوفق بين هاتين الديانتين وبين الليبرالية والاعتراف بالحقوق العامة، **خاصة حرية الضمير والدين**. وقد لا يكون من دواعى الدهشة أن تكون تركيا هى الديمقراطية الليبرالية الوحيدة فى العالم الإسلامى المعاصر، حيث أنها الدولة الوحيدة التى طرحت التراث الإسلامى جانباً فى صراحة تامة، واختارت مع بدايات القرن العشرين آفاق مجتمع علمانى"(١).

تقوم الليبرالية الديمقراطية الموجودة فى العالم الرأسمالى فى دول الشمال على قدمين راسخين، الحرية والديمقراطية، والحرية ليست بالمفهوم الذى قرره "هيجل" حيث يقول "الحرية ليست ظاهرة سيكولوجية، وإنما هى جوهر كل ما هو إنسانى حقاً، ولذا فإن الحرية والطبيعة على طرفى نقيض، ولا تعنى الحرية حرية العيش فى الطبيعة أو وفق قوانين الطبيعة، وإنما تبدأ الحرية من حيث تنتهى الطبيعة، ولا تظهر الحرية البشرية إلا حين يكون فى وسع الإنسان أن يتجاوز وجوده الطبيعى أو الحيوانى، وأن يخلق لنفسه

١ – فوكوياما، نهاية التاريخ، مرجع سابق، ص١٩٣.

ويمكن التفرقة بين الإنسان الذى أفقدته الليبرالية الديمقراطيـة (الثيمـوس) أى القدرة على الإعلاء، وجعلت كل ما يحكمه هو الرغبة الشهوانية والعقل للحفاظ على حياته كأعلى قيمة له، وبين الإنسان الذى مازال يحكمه (الثيموس). والرغبة فى الإعلاء، قبل كل الرغبات، فإن الأول إذا ما كان جائعاً فسوف يسرق تفاحة كى لا يموت جوعاً، ولكنه قـد يحجم عن السرقة بدافع العقل وليس بدافع أخلاقى، وذلك لخوفه من العقوبة التى هى أشد وأعتى من الجوع، أو لأنه علم أن جاره مسافر، فلينتظر سفره ليسـرق التفاحـة. أمـا صاحب (الثيموس) والقدرة على الإعلاء فإنه مُبَادءه وبدون تفكير مستعد للموت جوعاً ولا يمكن أن يسرق التفاحة أبداً. وهذا هو الفارق بين الاختيار الأخلاقى لإنسان الديمقراطيـة الليبرالية وللإنسان بدونها، أو للإنسان فى ظل القيم الأخلاقية النابعة من الدين.

وكذلك الجنس، أى العلاقة بين الرجل والمرأة، فالجنس مثل الطعام والشـراب لا يمكن أن يستغنى عنه رجل سوى أو إمرأة ناضجة، وفى إطار الليبرالية الديمقراطية تكون حرية الإشباع، لا يفيدها إلا عدم رضى أحد الأطراف، أما إذا تحقق الرضا من كلا الطرفين وكانت المرأة على مستوى النضوج (الذى يتحدد بسنها ١٦ عاماً أو أكثر) فإنه لا غبـار على ممارسة الحرية الجنسية، فهى من مقومات الحياة الخاصة التى يلتزم الأفراد بالحفاظ عليها طبقاً للقانون، وهو اختراع حديث فى المجتمع الامريكى كمـا يقـول "فوكويامـا" باعتبارها- أى الحياة الخاصة- من اختيار الأفراد تخرج إلى حد بعيد عن سلطات الدولة. ومن ثم فإن المواقعة الجنسية شئ خاص لا ضابط له إلا الرضا بين طـرفين ناضـجين، وحريتهم فيه كاملة بلا أى قواعد مكانية أو زمانية أو قانونية أو أخلاقية، ويصل الإنسان فى الدول الليبرالية الديمقراطية فى الشمال فى ممارستها إلى مستوى أدنى من مسـتوى الحيوانات، إذ ترفض بعض الحيوانات اللقاء الجنسى دون حواجز، والإنسان يمارسه فـى دول الشمال فى الأماكن العامة مثل الحدائق العامة والغابات والحانات والمراقص[١]، وعلى الكافة أن يحترموا المشهد ويحافظوا على الحرية الشخصية، إذ هى من مقومات الحيـاة الخاصة التى يحميها القانون.

١- من الثبات أن الجمل لا يقبل أن يخصب أنثاه فى العراء، مع احتمال أن يراه مخلوق، ولذلك يقوم الفلاح المصرى بتركيب خيمتان فوق بعضهما ليختلى الجمل بأنثاه، وليتم الإخصاب.

خلال تنظيم سلوكى للإنسان يسمو بها ويخلصها من طابعها الحيوانى. وبالتالى فإن كل مجتمع، وكل شعب يريد أن يكون حراً لابد له من التزام قواعد السلوك الأخلاقى النابعة من الدين، وأن يقوم أفراده باختيارها اختيار دون غيرها من القيم الأخرى التى تدفع إلى الشهوانية وتحقيق مقومات طبيعته الحيوانية. وهذا الاختيار بين قيم وقيم، وسلوك وسلوك أخر هو الذى يسمو بالإنسان إلى الحرية.

إلا أن الليبرالية الديمقراطية تستبدل الأديان والقيم الدينية بما تسمه فضيلة التسامح الديمقراطى. وتجعل من التمسك بالدين وقواعده الأخلاقية رذيلة التعصب، وكذلك تجعل القواعد الأخلاقية نسبية تحكمها ظروف الزمان والمكان وليست قواعد ثابتة بثبات الأديان، بل جعلت هذه القواعد الأخلاقية يحكمها الذوق العام، فإذا ما مالت رغبات الناس إلى قاعدة أخلاقية دون أخرى كانت أحق بالاتباع مما سبقها، وهو ما يخرج الأديان عن أن تكون منبعاً للقيم الأخلاقية، أو هادياً للسلوك الإنسانى، هذا من ناحية. ومن الناحية الأخرى تجعل الليبرالية الديمقراطية الإنسان مركب من شهوة وعقل فقط، ومن ثم فإن الأمر لن يعدو أن يكون إلا إعادة الإنسان إلى حيوانيته التى خلق عليها، فهو حيوان جديد تغيرت ملابسه من الجلود إلى بذات الصوف الإنجليزى الفاخر، وتغير مساكنه من الكهوف إلى الشقق فى طوابق مرتفعة وفيلات وقصور مضاءة بالكهرباء. فلا قيم تحكمه إلا التى يقررها، وهى بطبيعة الحال نابعة من الشهوة والعقل فقط، أما الثيموس (الرغبة فى الإعلاء والتسامى على الشهوة الحيوانية) فإنه يجب التخلص منه وافراغه بعيداً عن التأثير فى توجهات الإنسان أو سلوكياته. فكما يقول "فوكوياما" إن الإنسان الذى ما زالت لديه الرغبة فى الإعلاء، أى ما زال لديه بعض الثيموس والذى يسعى إلى إثبات تفوقه، فيجب إقناعه بحماقة كبرياؤه، ذلك أن المذهب الليبرالى يعادى تلك القلة الساعية إلى تجاوز طبيعتها الحيوانية، ويضطرها إلى الإذعان إلى صفة مشتركة بين البشر، ألا وهى الحفاظ على الذات(١). وفى الواقع أن هذه الصفة التى تلزم بها الليبرالية الديمقراطية الأفراد ليست صفة يشترك فيها البشر وحدهم، بل تتصف بها الحيوانات أصلاً، ومن ثم فإن الليبرالية الديمقراطية تعيد الإنسان إلى حيوانيته.

---

١ - فوكوياما، نهاية التاريخ، مرجع سابق، ص١٤٦.

البرجوازية، لتحول الناس جميعاً إلى برجوازيين، ذلك لأنها فى الحقيقة ليست إلا دولة البرجوازية، وكل شئ مسير فيها لمصلحة الطبقة البرجوازية العليا- طبقة الملاك- المهيمنة على كل مقدرات المجتمع. وهذه الطبقة فى الدول الرأسمالية المتخلفة (دول المحيط) دائماً ما تكون طبقة الملاك التى تقودها الفئات النشطة من الملاك ذات الطابع الكمبرادورى والتى يخدمها ويندمج فيها فئات من التكنوقراط الكمبرادوريين سواء ملاك أو غير ملاك، التى ترتبط مصالح ذات المصالح المرتبطة بالدول الرأسمالية المتقدمة (دول المركز)، ودائماً ما تكون أدوات لتنفيذ سياسات تحقق مصالح الدول الرأسمالية الأم (المركزية) بما فيها مصالح الطبقة البرجوازية الوطنية المهيمنة على المجتمع والتى تملك من القوة ما يجعلها مهيمنة على الدولة بكل قياداتها السياسية والتشريعية والتنفيذية، وربما القضائية. **فهذه الطبقة هى فى الواقع العملى هى مصدر السلطات فى الدولة، وليس الشعب كما هو الادعاء الذى يؤكده وصف "نيتشة" للدولة الكاذبة.**

وتخشى الطبقة المهيمنة فى الدولة الرأسمالية المتخلفة من بقية الطبقات، وخاصة تلك الطبقات التى تستخدمها الطبقة المهيمنة مثل الإجراء، أو غيرها من الطبقات المالكة ولكنها لم تصل بعد إلى الاندماج فى الطبقة الكمبرادورية المهيمنة على المجتمع لعدم قدرتها على الوصول إلى عقد علاقات مصلحية مباشرة مع مصالح الدولة الرأسمالية المتقدمة، أو لعدم كبر ملكياتها للدرجة التى تسمح لها بالاندماج فى الطبقة الكمبرادورية المهيمنة. وكذلك تخشى الطبقة الكمبرادورية المهيمنة من فئات المثقفين ورجال الفكر وأساتذة الجامعات ذو النشأة الوطنية وخاصة من أبناء الطبقات الوسطى والأقل من الوسطى الذين لم يسمح لهم ضميرهم الأخلاقى بخيانة طبقتهم والانضمام إلى الطبقة الكمبرادورية المهيمنة.

هذه الفئات جميعاً التى تخشاها الطبقة الكمبرادورية المهيمنة، دائماً وأبداً ما تكون الغالبية الساحقة من أفراد الشعب، ودائماً وأبداً ما تكون محافظة على قدرتها على الإعلاء، و"الثيموس" مازال قائماً لديها، ونابعاً من الدين وثقافته وتعاليمه وقيمه الأخلاقية- وهؤلاء الأفراد ابتداء من "الثيموس" القائم فى وجدانهم لديهم الاستعداد للإعلاء والفداء دفاعاً عن قيم ومقومات إنسانية مكروهة، إن لم تكن مخيفة ومرعبة ومهددة للطبقة الكمبرادورية، إذ أنه يمكن إزالتها كطبقة مهيمنة اعتماداً على التضحية من أجل هذه القيم، وبالتالى إزالة التبعية القائمة للدولة الوطنية للدولة الرأسمالية الأم فى الشمال

ويرى "فوكوياما" أن الإسلام بصفة خاصة لا يمكن أن يتوافق مع الليبرالية الديمقراطية لأنه لا يمكن أن يوافق على مبدأ التسامح الديمقراطى وبالتالى يتسامح فى حرية الضمير والدين، ويترك كلاهما يتشكلان حسب ظروف الحال الزمانية والمكانية، وتبعاً لما يجمع عليه الغالبية من أفراد المجتمع، وبالتالى، فإن ما يتفق عليه ليصبح ديناً مختاراً، فإن من يؤمن به وينفذ ما انتهى إليه لن يكون لديه أى شعور بتأنيب الضمير، وبذلك تتحقق حرية الضمير وحرية الدين، أى الغاء الثوابت منه، إذ لم يكن الغاؤه كاملاً. وكذلك من جانب أخر حولت الليبرالية الديمقراطية الأفراد إلى أفراد برجوازيين بكامل صفات البرجوازية التى لا تعى ولا تهتم إلا بذاتها وكل ما يقيم ويحفظ حياتها وبقائها، وبالتالى فكل مقوماتها الأخلاقية مصلحية أنانية ضيقة الأفق، وسوف تصيغ كل شئ فى الحياة ابتداء من هذه النظرة الأنانية السطحية القاصرة على تحقيق ذاتها فقط، وخاصة بعد أن عملت على تجريدهم من (الثيموس) أى من الرغبة فى الإعلاء، لكى يغرقوا فى ذاتهم فقط، ولا يكون لديهم أى شغل يشغلهم غير إشباع حاجة أجسادهم وزيادة ثرواتهم.

وفى هذا المناخ الذى تخلقه الليبرالية الديمقراطية، من الذى سوف يضع القواعد الأخلاقية التى تحكم سلوك الأفراد فى المجتمعات الليبرالية بعد أن فقدت ثوابتها- الأديان- وهل محلها قواعد أخرى مدنية يلتزم بها الشعب؟؟ إنها الدولة، الدولة التى جعلها "رسو" فى شكل الوحش البحرى الهائل، والذى تحدث عنها "نيتشة" قائلاً: "فى مكان ما ثمة بشر وقطعان، لكنهم ليس هنا حيث نعيش يا أخواتى. فهنا ثمة دول، أه، دولة؟ وما الدولة؟ فلتصغوا إلى، ففى نيتى أن أحدثكم الآن عن مصرع الشعوب. الدولة هى أشد الوحوش لامبالاة، وهى تكذب فى لامبالاة، وتخرج الكذبة هائلة من فمها فتقول: أنا الدولة، أنا الشعب، وهذا محض افتراء!! فالخالقون هم الذين خلقوا الشعوب وزودوها بالإيمان والمحبة، وبذا أصلحوا الحياة. أما من ينشدون العدم فينصبوا الفخاخ فى طريق الكثرة ويسمونها دولة، ويشهرون السيف ويغرسون فى النفوس عشرات الشهوات"(١).

إن الدولة الليبرالية الديمقراطية تبذل كل جهدها وتستخدم كل الوسائل المتاحة لها من أجل إسقاط ثقافات الشعوب النابعة عن الأديان، وبالتالى تسقط كل القيم القائمة على الأديان لتحل محلها قيم أخرى، وهى القيم التى يحكمها فقط الشهوة والعقل، أى قيم

1- Friedrich Nietzsche, The Portable, Op. Cit., PP. 160-161.

وبعد قتل (الثيموس) والقدرة على الإعلاء، أو على الأقل تحويله إلى مسارات تجعله كأن لم يكن، وليس له أثر فى سلوك الإنسان مع من حوله من الأفراد أو حتى بالنسبة لسلوكه مع نفسه سوف يكون خالياً من مقومات الإعلاء، وبالتالى سلوكه مع الدولة والوطن، فإن هذا الإنسان يصبح إنساناً برجوازياً لا يهمه من كل ما حوله إلا نفسه وبقاءه واشباع رغباته، وبالتالى يتحول الأفراد إلى ذرات متناثرة فى جوانب الدولة تفقد قدرتها على التوحد، وقدرتها على القيام بعمل جماعى أو تضامنى، سواء كان عملاً مادياً أو فكرياً، بل ولا تستطيع أن تجمع على رأى واحد أو توجه واحد. وهو المطلوب أن تكون عليه شعوب العالم المتخلف، حتى لا تعى تخلفها، ولا تعى أسباب هذا التخلف، ولا مصدره، ذلك أن كل إنسان فيها يعيش وحيداً فريداً كالريشة مهب الريح لا يملك من أمره شيئاً. أما الأمر كله والنهى كله والتوجه كله فتملكه الدولة بأجهزتها البيرواقراطية والإعلامية والثقافية التى تعمل على تشكيل الأفراد فى حالتهم كبرجوازيين يتناحرون ويتصارعون على المصالح ويتنافسون فى العمل وبذل الجهد إلى أقصى حد، مثل النحل فى خلية "مانديفيل" الذى يتفانى فى العمل وفى الصراع حتى القتل، ولكنه لا يعلم إلى أين مصير العسل الذى يفرزه نتاج هذا الصراع والجهد اللانهائى.

وحتى يتحقق كل ما سبق فإن الدولة الليبرالية الديمقراطية تدخل فى صراع طويل ضد أفراد شعبها سعياً لتغيير ثقافاتهم التقليدية النابعة من الدين كى تعلمهم أصول البرجوازية، وكيفية مراعاة مصالحهم الخاصة وفقط، فبدلاً من التمسك بتلك القواعد الأخلاقية الدينية التى تحدد الخير والشر، فإن الفرد لابد أن يتعلم قيماً أخرى ديمقراطية ليبرالية، أهمها التسامح الديمقراطى فى المجال الأخلاقى والدينى، والتحرر الدينى وتحرير الضمير، وأن يكون عقلانياً، مصلحياً، آنياً (أى لا تهمه إلا اللحظة التى يعيشها فقط)، راضياً، متفائلاً، باحثاً عن اللذة مفتشاً عنها. هارباً من الألم وكل ما يسببه. وهذه القيم لم تكن موجودة من قبل فى العالم المتخلف ولكنها وجدت أخيراً، وتقوم الطبقة الكمبرادورية المهيمنة باستخدام الدولة لدعم هذه القيم وفرضها لتحقيق صالحها وصالح العالم الرأسمالى المتقدم المهيمن عليها، ولذلك وصف نيتشة هذه الدولة الليبرالية الديمقراطية بأنها أشد الوحوش لا مبالاة، وأنها تدمر الشعوب وثقافاتها الأصلية عن طريق التلويح أمامها بالف شهوة.

المتقدم بعد هدم طبقة الكمبرادوريين التى تعتمد عليها فى توثيق التبعية وابقائها. وتحويل شكل الدولة ونمط الإنتاج فيها إلى شكل مختلف ونمط إنتاج أخر لا تستفيد منه هذه الدول المتقدمة، إذ لن يسمح لها بأى استغلال للدولة الوطنية.

والشعوب التى ما زالت متمسكة بأديانها، ومازالت تشكل القواعد الأخلاقية الدينية نبراساً وهادياً لحياتها مستعدة للتضحية بهذه الحياة من أجل كرامتها التى قد ترى أنها تنتهك فى أى لحظة بأى صورة كانت سلمية أو غير سلمية. فعلى المستوى السلمى يمكن أن تعتبر استغلال مواردها لحساب الآخرين امتهان لكرامتها، أو تعتبر التدخل فى شئون بلدها الخاصة اقتصادياً أو سياسياً امتهان لكرامتها، أو تصل إلى الوعى بأن سبب شقاؤها واستمرار تخلفها هو تمسك الصفوة الكمبرادورية بنمط معين للإنتاج مثل النمط الرأسمالى، وأن الاصرار على بقاؤه إهانة لكرامتها لأنه يبقى على تخلفها. وعلى المستوى غير السلمى، فإن الشعوب التى مازال لديها الشعور بالإعلاء نتيجة تمسكها بقواعدها الأخلاقية النابعة من الدين لن تقبل الغزو العسكرى أو الاستيطان الأجنبى بالقوة، أو اقتطاع جزء من أرضها، وهى مستعدة للموت من أجل الحفاظ على كرامتها التى أهينت بأى أسلوب من الأساليب السابقة سواء كانت الإهانة لكرامتها بطريقة سلمية أو غير سلمية. وهذا (الثيموس) والقدرة على الإعلاء، وقبول التضحية والارتفاع فوق كل مباهج الحياة للحفاظ على الكرامة والمنزلة الخالصة كما يقول "هيجل" ليس ورائها غير الدين والقواعد الأخلاقية النابعة منه. ولذلك ليس هناك من طريق أمام العالم الرأسمالى المتقدم والطبقات الكمبرادورية المهيمنة والتابعة له فى دول الجنوب إلا نشر الليبرالية الديمقراطية التى تقضى على الدين والمقومات الأخلاقية النابعة من الدين.

وهكذا يتم خلع الدافع والمحرك للإعلاء من أساسه، أى يتم خلع الدين وقواعده الأخلاقية من روح الإنسان، فهو إنسان بلا (ثيموس) بلا قدرة على الإعلاء، بلا قدرة على التضحية، بلا قدرة على التضامن، بلا قدرة على التكافل، بلا قدرة على الشعور بمن حوله، إنه إنسان ذو رغبة وعقل فقط، مثله مثل الحيوان تماماً غير قادر على الإعلاء، توجهه الرغبة والشهوة، ويقبضه عنها أو يسمح له بها العقل حسب ما يمكن أن يبقى على حياته ويصونها فقط، فهى القيمة العليا لكل إنسان، دون أن يهمه الكيفية التى يتحقق بها هذا الحفاظ على حياته، فهو مستعد لقبول كل شئ فى مقابل الحفاظ على حياته وراحته.

المصريين ابتداء من تحكيم العقل قبل نزول الشرائع السماوية إلى الأرض، وهو ما يفسر تقدم المجتمع المصرى علمياً وتكنولوجياً كرد فعل لهذا المستوى الحضارى السامى والتنظيم الأمثل للمجتمع والذى توضحه الآثار الفرعونية التى مازالت قائمة فى مصر.

وعندما أنزل الله هدايته للناس على الأرض ابتداء من الشريعة الموسوية، فإنه فى هذه الشريعة لم يضع نظاماً خاصاً متميزاً للاسرة أو للزواج وذلك اعتباراً واحتراماً للنظام الفرعونى السائد فى مصر، والذى كان يطبقه اليهود الذين كانوا ضيوفاً على مصر فى أرض جاسان (غرب الإسماعيلية)، والذى كان مناسباً لظروف البشرية فى المرحلة التاريخية التى كانت تعيشها آن ذاك، ولمستوى التطور الذى وصلت إليه. ويلاحظ أن اليهود بعد أن خرجوا من مصر واحتلوا أرض كعنان (حول نهر الأردن، أى أرض فلسطين الآن) غيروا من شريعتهم التى ورثوها من المصريين، وكانت تشكل خروجاً عليها وتحللاً منها، فأرسل الله تعالى إليهم أنبياء منهم يهدونهم وينهونهم، مثل النبى "أشعياء وأرميا وحزقيال"، ولكنهم لم يفلحوا فى هدايتهم حتى انهارت الدولة وأصبحت دولتين دولة الشمال وأخرى فى الجنوب وبينهما عداء انتهى إلى الحروب التى قضت على كل قوة لكلاهما بحيث انتهت الدولتان عام ٥٨٠ق.م على يد الأشوريين والبابليين[١].

وجائت الشريعة الإلهية مرة أخرى على يد السيد المسيح عليه السلام. بعد زمان من الشريعة الأولى تطورت فيه البشرية إلى المستوى الذى ظهر فى التنظيم القانونى للدولة الرومانية، ولذلك فإن الشريعة المسيحية وافقت على كل التنظيمات المدنية للدولة الرومانية، وقال السيد المسيح عليه السلام قولته المشهورة "أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله[٢]" باستثناء جانبان، أولهما، علاقات الأفراد ببعضن فلقد قررت الشريعة المسيحية أن الناس جميعاً إخوة وبالتالى حررت كل أفراد البشر وساوت بينهم (المساواة المطلقة) وأسقطت العبودية لأى سبب كان بين الإنسان والإنسان، فالإنسان يولد حراً ولا تتبدل حالة

١- أنظر لى الواط، سفر اللاويين والإصحاح ٢، الآية ١٣، وفى الاتصال بالحيوان، سفر التثنية، الإصحاح ٢٧، الآية ٢١، وفى الدعارة المقدسة على أبواب المعابد، سفر التثنية، الإصحاح ٢٣، الآية ٥٧. وكذلك فى تعدد الزوجات، أسفار الأيام الثانى، إصحاح ١١، آية ٢١، ملوك أول، الإصحاح ١١، آية ٣. وفى الفساد بشكل عام راجع، صموئيل الأول، إصحاح ١٨، آية ٢٨، وإصحاح ٢٥، الاية ٣٩-٤٣، صموئيل الثانى، الإصحاح ٣، الآية ٤٢٣، الإصحاح ٥، الآية ١٣. من الكتاب المقدس، العهد القديم.

٢- إنجيل متى، إصحاح ٢٢ آية ١٧-٢٢.

تخريب الأسرة وافقادها قدسيتها ووحدتها :

الأسرة هى الخلية الأولى والأساسية فى المجتمع، فالمجتمع يتكون من مجموعة من الأسر التى تتكون من الزوج والزوجة والاولاد، وتسمى بالأسرة البطريكية. وقديماً كان للاسرة مفهوم اجتماعى أكبر، فلم تكن يشمل الزوج والزوجة والأولاد، بل كانت تضم الجد والأعمام وأولاد الأعمام، وكانت أوامر الصلة والقرابة بالدم تتواصل بين عدد غفير من الأجداد وأبنائهم وأبناء أبنائهم وهكذا فى سلسلة تتسع لتشمل عدداً غفيراً من الناس لأب واحد تسمى القبيلة باسمه. وتتعدد القبائل فى مكان واحد يفضى إلى تكوين شعب المنطقة الجغرافية التى يعيشون عليها، وكانت هذه المنطقة تعرف وتسمى باسمهم. وعرفت الجماعات البشرية قبائلاً وشعوباً نظماً مختلفة لتكوين الأسرة، إلا أنه فى كل الأحوال ظلت الأسرة هى الخلية الحية الأساسية لبناء المجتمع، وكانت سلامة الأسرة وقوة ترابط أفرادها من أهم مقومات سلامة المجتمع، والدليل الأكيد على قوته ونضوجه، وكذلك على قدرته على تحقيق أهدافه القومية السامية. وابتداء من وجود الدولة وظهور المجتمع المدنى لم تغفل الدولة عن رعاية الأسرة بتنظيم عقد الزواج. فلقد شهدت الدولة الفرعونية تنظيم الزواج ابتداء من عقد له أركان ويفرض حقوق لكل من الزوج والزوجة والاولاد يكاد يصل فى سموه إلى عقد الزواج فى أخر الشرائع السماوية الإسلام. فلقد كان عقد الزواج يقتصر فيه الزوج على زوجة واحدة، ولابد أن يكون مكتوب، وتتحدد فيه الهدية المقدمة للمرأة (المهر)، وأن يوقع عليه عدد من الشهود. ولا يجوز للزوج أن يتزوج بأخرى إلا للأسباب الواردة فى الشريعة الإسلامية التى تسمح للزوج بزوجة أخرى، وفى كل الأحوال فإن الزوج عليه أن يعوض الزوجة عن الضرر الذى لحق بها من جراء زواجه الأخر، وأن لا يهجرها ملياً، وأن تستمر حقوق الأولاد من الزوجة الأولى دون أى نقصان[(١)]. وتنظيم هذا العقد إنما يدل على المستوى الحضارى السامى الذى وصل إليه

١- أنظر إلى عقد الزواج المحفوظ فى دار الآثار المصرية- القاهرة.

- الشريعة الإسلامية تسمح للرجل بأن يتزوج بأخرى فى حالات أربعة "المرض المزمن المقعد، سوء الخلق الذى يصل إلى العنت أو الجهر بالسوء، عدم الإنجاب، العنة أو عدم القدرة على المعاشرة الجنسية، والزواج الثانى فى هذه الحالات لا يفرض تسريح المرأة أو طلاقها أو هجرها، بل لها كامل الحقوق بالسوية مع الزوجة الأخرى (العدل)، ولا أثر للزواج الثانى على حقوق الأولاد من الزوجة الأولى. وبعض الفقهاء يعتبر أن عقد الزواج الثانى مع تخلف أحد الشروط الأربعة السابقة التى تسمح به باطل، أو منعدم لأنه لم يقم على الشروط الواجب توافرها لصحة العقد.

٢ وكذلك قال "أيها النساء اخضعن لرجالكن كما للرب، لأن الرجل هو رأس المرأة ، كما أن المسيح أيضاً رأس الكنيسة[١]. وفى إطار شريعة الحب والايثار لن يكون هناك افتئات من أحد الزوجين على الأخر، فكلاهما طبع للأخر، المرأة فى طاعة زوجها، والرجل فى طاعة المرأة، فما الحب أولاً وأخيراً إلا طاعة، وطاعة كاملة، والمسيحية الحقة هى الحب الخالص.

وحتى تنتظم الحياة الزوجية فإن الشريعة المسيحية جرمت خروج الزوجة على زوجها، ونسيانها ما يجب أن لا تنساه حتى لا تصبح خارج الشريعة المسحيية كلها، فجرم المرأة التى تنسى الحب، الحب لزوجها فتكون خائنة، وعاقبها على هذه الخيانة بأن لا يمسها إنسان مسيحى شريف، فلقد قررت الشريعة المسيحية حرمانها من أى حياة جسدية، بأن حرم على أى رجل أن يقترن بها أو يتزوجها، فقال السيد المسيح "كل من يتزوج بمطلقة رجل يزنى[٢]"، وبالتالى فإنه لن يجرؤ رجل على الاقتران بمطلقة، وهذا حرمان من الرجال إلى الأبد. ومن أين يأتى الطلاق الذى لا تسمح به الشريعة المسيحية، إنه يأتى استثناءً من منع الطلاق العام، فى حالة الزنا فقط، حيث قال السيد المسيح، "من طلق امرأته لا بسبب الزنى وتزوج بأخرى يزنى"[٣]. وهكذا تضمن الشريعة المسيحية استقرار للأسرة. وطهارتها من الانحرافات، وفرض الحماية للمرأة والأسرة، وجعل عقوبة المرأة من جنس عملها بأن تحرم مما قصدت إليه بخيانتها لزوجها، إذ سوف يعافها كل الرجال الشرفاء ولا يقربها أحد منهم، وإذا صلحت المرأة فلم تقبل خيانة استقامت الأسرة والمجتمع.

ومع تغير المجتمعات وتطورها، ومع زيادة الارتباط بالدنيا ومباهجها لم تستطع البشرية أن تحافظ على المبادئ الإنسانية المسيحية الأكثر سمواً بجوهرها الأصيل المحبة الخالصة حتى الايثار. ولذلك جائت الشريعة الإسلامية التى تتسم بالوسطية وإقامة التوازن فى كل الأمور والمصالح الدنيوية، فإذا كانت الشرعية المسيحية لا تقبل من المسيحى صدقته لشخص لا يحبه، بل لابد أن يحبه أولاً، ثم يتصدق عليه ثانياً حتى تقبل منه هذه

١- رسالة بولس الرسول إلى أهل أفسوس، الإصحاح ٥ آية ٢٢.
٢- إنجيل لوقا، الإصحاح ١٦ آية ١٨.
٣- إنجيل متى، الإصحاح ١٩ آية ٩.

الحرية التى ولد عليها حتى يموت، ولا يمكن أن يتحول إلى عبد لأحد أياً كان ولأى سبب من الأسباب، إلا أنه من مولده حتى فاته عبد لله تعالى، وهو لا ينقص من حريته شيئاً بل يزيدها قوة باعتماده الكلى على الله. والاستثناء الثانى هو نظام الأسرة، حيث اعتبرت الشريعة المسيحية أن عقد الزواج بين الرجل والمرأة إنما يتم بإرادة الله تعالى فهو الذى يجمع بينهما برباطه، ومن ثم فإنه لا يمكن لإرادة الإنسان أن تحل محل إرادة الله، وبالتالى فإن الزواج فى الشريعة الحقة (الأرثوذكسية) لا انفصام لها، فالزواج فيها أبدى، حيث يقول السيد المسيح "أما قرأتم أن الذى خلق من البدء خلقهما ذكرا وأنثى، وقال من أجل ذلك يترك الرجل أباه وأمه ويلتصق بامرأته ويكون الاثنين جسداً واحداً، إذن ليس بعد اثنين، بل جسد واحد، فالذى جمعه الله لا يفرقه إنسان"(١).

وفى إطار جوهر المسيحية (المحبة الخالصة) الحب الكامل والايثار من كل إنسان لكل إنسان حيث أمر السيد المسيح أن يبارك الإنسان لاعنيه أن يعطى من حرمه وأن يعفو ويحسن لمن ظلمه، وأن يعين ليس عدوه، بل حمار عدوه. ففى قول السيد المسيح "إذا وجدت حمار عدوك واقع تحت حمله ولم تعدل عنه فذلك خطية(٢). وهذا الحب وهذا الإنكار سوف يعدم أى سبب للخلاف أو للصراع بين الإنسان والإنسان وكذلك بين الرجل والمرأة بما يجعل هناك استحالة لأى تناقض بين الرجل والمرأة يستلزم الانفصال. وجعلت المسيحية المرأة فى ذمة الرجل، وجعل الرجل مسئولاً عنها مسئولية مطلقة، ومن ثم جعل من الرجل قائداً ورائداً للاسرة، وعلى المرأة الطاعة الكاملة للرجل، حتى تستقر أمور الأسرة، ولا يكون هناك سبباً لاختلاف الزوجين باختلاف رأيهما وتصادم إراداتها، فالزوج راع ومسئول عن رعاية المرأة، وصاحب القرار النهائى ومسئول عنه وحده، والمرأة راعية فيما يفوضها الرجل فيه- وفى ذلك يقول السيد المسيح "ولكن أريد أن تعلموا راس كل رجل هو المسيح وأما رأس المرأة فهو الرجل(٣)". كورنثوس الأولى إصحاح ١١ آية

١- أنظر لى الواط، سفر اللاويين والإصحاح ٢، الآية ١٣، وفى الاتصال بالحيوان، سفر التثنية، الإصحاح ٢٧، الآية ٢١، وفى الدعارة المقدسة على أبواب المعابد، سفر التثنية، الإصحاح ٢٣، الآية ٥٧. وكذلك فى تعدد الزوجات، أصفار الأيام الثانى، إصحاح ١١، آية ٢١، ملوك أول، الإصحاح ١١، آية ٣. وفى الفساد بشكل عام راجع، صموئيل الأول، إصحاح ١٨، آية ٢٨، وإصحاح ٢٥، الاية ٣٩-٤٣، صموئيل الثانى، الإصحاح ٣، الآية ٤٢٣، الإصحاح ٥، الآية ١٣. من الكتاب المقدس، العهد القديم.

٢- إنجيل متى، إصحاح ١٩، الآية ٣-٧.

٣- إنجيل متى، إصحاح ١٩، الآية ٣-٧.

يحكم به القاضى، إذ أن المبدأ العام فى كل المعاملات فى الإسلام يقوم على الاختيار الحر لإرادة الأفراد، وعقد الزواج عقد تنطبق عليه تماماً حرية الاختيار بين إبقائه أو فسخه، إلا أن كل حالة منهما يترتب عليها حقوق فى ذمة كلا الطرفين يلتزم بأدائها تماماً أمام الله، ومن ثم يأثم من لا يقوم بها، وبالتالى فهى من العبادات. مثال ذلك الوفاء الذى تلتزم بـه الزوجات، وحق المرأة والأسرة على الرجل فى الانفاق حتى ولو كان لها مال وكانت أكثر منه غنى... الخ.

وهكذا ارتفعت الشرائع السماوية (الأديان) بمستوى العلاقة الجنسية بين الرجـل والمرأة أى مستوى التنظيم السامى بحيث تضمن استقرار الأسـرة، وتحقيـق الاشـباع العاطفى للرجل والمرأة فى إطارها فقط، وتوزع المسئوليات على كلا الطرفين التى هى فى الواقع الفعلى تضحيات يلتزم بها كلاهما، ويأثم أمام الله من يقوم بالاخلال بها، وجعل من حقوق الاولاد حقوق ثابتة لا محل لتغيرها أو انقاصها باسـتمرار الـزواج أو انقضـائه، وجعلها فى عنق كل من الزوج والزوجة اللذان أصبحا أباً وأماً حقوقاً شرعية، أى تؤدى للأولاد مادياً وعاطفياً ويراقب على أداءها الله سبحانه وتعالى ويعاقب من أخل بهـا فـى الدنيا والآخرة.

وفى الدولة الإسلامية تقوم الدولة بمراقبة الأفراد ومراجعة تطبيقهم لشرع الله، ومن ثم تراقب تنفيذ الأفراد لواجباتهم الشرعية كاملة، فى اسـتيفاء أصـحاب الحقـوق الشرعية لحقوقهم أياً كانت هذه الحقوق مادية أو معنوية أو عاطفية، ويلتزم الحاكم فـى المجتمع الإسلامى ويسمى بولى الأمر والسلطات الحاكمة المساعدة له تنفيذ هذه الأحكـام جبراً واقتضاء الحقوق من الملزمين بها قسراً، وتسليمها لأصحابها كاملة غير منقوصـة لأى سبب من الأسباب، كما تقوم بوضع العقوبات الرادعة لمن يخـل بهـا ولا يؤديهـا لأصحابها، سواء كانت هذه العقوبات مادية أو بدنية (الغرامات، الحبس، السجن، الإعدام). وهكذا تنتظم الحياة كلها ابتداء من انتظام الأسرة، وتسمو الحياة كلها ابتداء مـن سـمو الأسرة، ويعلم كل ذى حق حقه الثابت المتعين، ولا تترك الأمور فى إطار أكذوبة الحرية، التى تجعل الناس أحرار فى تحقيق كل ما يعن لهم من مصالح بحيث يمكـن أن يعتـدى البعض على مصالح البعض الآخر، فالأمر فى إطار الحرية بلا تحديد لحدود هذه المصالح التى يحددها بطبيعة الحال الأقوياء، وبقدر ما يحصل القوى على مصالح أكثـر يحصـل الضعيف على مصالح منقوصة، وهو ما يفتح باب الصراع بين الأفراد على حجم المصالح

الصدقة، فإن الشريعة الإسلامية تقبل هذا النوع من الصدقة، حيث تحقق التعرض منها وهو إعانة المحتاج بالدرجة الأولى، ثم أن الحب يمكن أن يتولد بعد ذلك نتيجة التنظيم الإسلامى للعلاقات الاجتماعية بين الأفراد فى جميع المجالات، وليس هنا مجال التعرض له.

ولذلك فإن عقد الزواج حرص على إقامة التوازن فى العلاقة بين الرجل والمرأة، فلابد أن يتم الزواج على أساس الرضا الكامل من الزوجان ويبطل العقد أى إكراه أو تزييف لإرادة أى منهما، وكذلك تحقيق شرط إعلان العقد، ودفع الرجل مهراً لزوجته، أى كمية من النقود أو القيم الاقتصادية، واستمرارية عقد الزواج دون أجل أو أى شرط زمنى. إلا أن هذا العقد قابل للفسخ والابطال لكل أثاره برضا كلا الطرفين الزوج أو الزوجة، أو بطلب أحدهما رغم عدم موافقة الأخر، وهو ما يحدث فى حالات الشقاق التى لا يجدى معها أى إصلاح، وفى هذه الحالة على الطرف الطالب لفصم عرى الزواج أن يتحمل تعويض للطرف الأخر تنظمه الشريعة الإسلامية فى أحكام الطلاق أو الخلع من تلقاء نفسه وبرضاؤه الكامل، فإذا لم يتم ذلك رهبة من الله تعالى وتنفيذاً لشريعته، أصبح الأمر نزاعاً يفصل فيه القضاء. أما حقوق الأولاد فهى منظمة فى الشريعة الإسلامية بما يحفظ للأولاد حق رعايتهم الكاملة والتى يتولاها مالياً ومادياً الزوج وتتولاها عاطفياً وإنسانياً الزوجة، وليس هناك أى إخلال بحقوق الأولاد حتى فى حالة حدوث فراق بين الزوجين وفصم لعرى الزوجية لأى سبب كان.

ولا يختلف عقد الزواج فى المسيحية عنه فى الإسلام، فكلاهما حافظ على رضاء المرأة والرجل ليتم عقد الزواج، وجعل الرجل مسئولاً عن المرأة مسئولية كاملة مادية ومعنوية، وجعل من الرجل قائداً للأسرة والمرأة وله الحق فى القرار الأخير دون غيره فى كل ما يتعلق بتصرفات الزوجة أو الأسرة بشكل عام. إلا أن الشريعة الإسلامية اختلفت عن الشريعة المسيحية فى السماح لأحد طرفى عقد الزواج أو لكلاهما بطلب فسخ عقد الزواج لتنتهى عرى الزوجية، وكذلك جعل من خيانة الرجل أو المرأة جريمة منفصلة عن عقد الزواج فهى جريمة فى حق المجتمع أولاً، ووضع لها أشد عقوبة وهى الموت. ولعل تشديد العقوبة على زنا الأزواج فى الشريعة الإسلامية ليس إلا لأنه فى الواقع عمل ليس له من مبرر. فمن يضيق بزوجه لأى سبب مسموح له بطلب الطلاق، ولابد أن يجاب إليه من جانب الطرف الأخر بكل يسر وسهولة إتقاء لغضب الله على المتسنتين والجبارين، أو

الإنسان من عجل سأوريكم آياتى فلا تستعجلون"[1]. فالإنسان بطبيعة خلقة متعجل يسعى إلى ما يريده ويطمح إليه متعجلاً مسرعاً، ومن ثم فإن العجلة والتسرع من ضمن مكونات خلقه الطبيعى، ولابد أن يرتفع عن التسرع والعجلة إلى الأناة والحكمة وأن يتدبر كل أمره ملياً بلا تسرع ولا عجلة فى مقصده إلى ما يريد ويطمح من مصالح وأهداف. ويدفع الله تعالى الإنسان إلى أن يتعظ بآيات الله تعالى وحكمته التى أوضحها للإنسان، وأفضل ما قدمه الله للإنسان فى هذا المجال من قوة يقتدى بها، أن الله وهو قادر على أن يقول للشئ كن فيكون فى لحظة، بنى الكون من ارض وسماوات بمكوناتهما ليس فى لحظة ولكن فى ستة أيام، ليكون ذلك مثلاً للإنسان فى التأنى والروية وعدم تعجل الأمور مع القدرة عليها. ويختم الله الآية السابقة، فلا تستعجلون، وهو أمر من الله إلى الناس بعد أن أقنع عقولهم بأن لا يستعجلوا، وأن يخرجوا على طبيعتهم التى ولدوا عليها إلى شئ أخر أسمى وهو الصبر الذى يدفع إلى التأنى والروية، والذى يفتح باب استخدام العقل فى هدوء للوصول إلى الحكمة. ولذلك فإن الصبر نقيض العجلة وهو مفتاح الحكمة، وهو دليل الإيمان والارتباط بمنهج الله سبحانه وتعالى، ولذلك وعد الله الصابرين أجراً كريماً من عنده جزاء على ترفعهم عن العجلة إلى الأناة والصبر.

وكذلك يصف الله الإنسان فى طبيعته، "إن الإنسان خلق هلوعاً. إذا مسه الشر جزوعاً، وإذا مسه الخير منوعاً، إلا المصلين، الذين على صلاتهم دائمون، والذين فى أموالهم حق معلوم، للسائل والمحروم..." [2]. فالإنسان بطبعه أرعن متسرع، يلقى الأمور التى تعرض له فى حياته بلا عقل مفكر ولا روية مندفعاً وراء مكوناته الغريزية الطبيعية وانفعالاته البهيمية، فإذا ما أصابه شر كان يائساً بائساً غير مستعد للصمود والمقاومة والدفاع والنضال من أجل تغير ما أصابه من شر أو نقص فى الأموال أو الثمرات أو تبدل الحال إلى ما هو أسوأ بأى شكل، بل هو مستسلم عاجز يائس من إمكانية التخلص مما أصابه. وكذلك عندما يصيبه الخير بتحقيق ما يرغب فيزيد ماله أو ثراؤه وتفتح الدنيا عليه، ينكب عليا ويكون من المانعين لحق الغير من زكاة أو صدقات أو تسهيل لأمور الناس ومساعدتها لتحقيق أى خير مثله. ويستثنى الله تعالى من هذه الطبيعة البشرية الهابطة المرتبطين بمنهج الله والذين نزههم ارتباطهم بتعاليم دينهم عن هذه الطبيعة

١- القرآن الكريم، سورة الأنبياء، الآية ٣٧.

٢- القرآن الكريم، سورة المعارج، الآية ٧٥.

التى يتطلع إليها كل فرد ويحاول بكل الطرق أن يحصل عليها، باستقطاعها من مصالح الآخرين، بكل الطرق وبأى الأساليب، واضحة أو خفية، مباشرة أو غير مباشرة.

وهكذا فإن المجتمع الإسلامى يضع الحرية فى إطار الشرع وفى إطار أوامر الله سبحانه وتعالى ونواهيه، ويجب أن نعلم أن الأصل فى كل الأمور الدنيوية (المعاملات) الإباحة ما لم يكن هناك نص مقيد أو محدد يجب الالتزام به، ودائماً وأبداً تجد شرع الله التى يضع قواعد السمو فى المعاملات بحيث يوقف طمع الأفراد فى حقوق غيرهم، ويوقف استغلال الأفراد لبعضهم، ويحافظ على علاقات اجتماعية سامية بين الأفراد، فكل ما فى شرع الله فى المعاملات بل وفى العبادات إنما يهدف إلى خلق علاقات اجتماعية ناضجة وسامية بين الأفراد تزيد من ترابطهم ليصبحوا كالبناء الواحد يشد بعضه بعضاً، والذى يشد الإنسان بالإنسان ويربط بينهما هو نوعية العلاقات الاجتماعية السائدة بالمفهوم الواسع للعلاقة الاجتماعية فى علم الاجتماع.

وتبعاً لما تقدم نجد أن نظام الحكم فى الإسلام حتى يحقق الحرية، كما سبق أو أوضحنا- الحرية فى إطار الشرع- لابد أن يكون حكماً شمولياً ينظم كل العلاقات الاجتماعية ابتداء من العلاقات الاجتماعية داخل الوحدة الأولى للمجتمع الأسرة إلى العلاقات الاجتماعية فى المنظمات العاملة فى المجتمع سواء إنتاجية أو خدمية مدنية أو سيادية أو عسكرية.

ولعل "هيجل" عندما صاغ مفهوم الحرية، كان مطلعاً وواعياً بما وضعه الإسلام أساساً لحرية الإنسان، ومن ثم كانت صياغته لها لا تخرج عن الصياغة الإسلامية التى تمت منذ أكثر من أربعة قرون سابقة على صياغته لها. فحرية الإنسان عند "هيجل" تبدأ عندما يستطيع أن يتجاوز وجوده الطبيعى والحيوانى الذى خلق عليه فى بداية الخلق الطبيعى والمناخ الطبيعى المحيط به، وبأن يخلق لنفسه ذاتاً جديدة مختلفة. وبالتالى فالحرية والطبيعة على طرفى نقيض، ولا تبدأ الحرية إلا عندما تنتهى الطبيعة. والإسلام لا يترك الإنسان لطبيعته الهمجية الحيوانية التى خلق عليها، وإن اعترف بسماتها، إلا أنه يطالب الإنسان ويفرض عليه سلوكاً مختلفاً تماماً بفرض قواعد أخلاقية يلتزم بها ويثاب عليها فى حين، ويعاقب على مخالفتها حيناً أخر، سواء فى الدنيا أو الآخرة. أنظر كمثال على ذلك قول الله تعالى فى القرآن الكريم فى وصف الإنسان فى خلقه البدائى، "خلق

قيم أخلاقية وقواعد أمرة ناهية فى كل مجالات الحياة وأنشطتها خاصة أو عامة، ظاهرة أو خفية، ليصبح المجتمع الإسلامى والأمة الإسلامية بمجتمعاتها المتعددة خير أمة أخرجت للناس.

وتأتى الليبرالية الديمقراطية لتلغى ثوابت الأخلاق النابعة من الدين على النحو السابق عرضه، وتأتى على قواعد تنظيم الأسرة وتفجرها من داخلها تفجيراً. ففى البداية تستخدم مبدأ الحرية لتحرير العلاقات الجنسية بالنسبة لجميع الناضجين من الذكور والإناث ابتداء من الرضا لدى الطرفين، فليس هناك أى قيود، وكأنما عاد الإنسان إلى الغابة، فهى المكان الوحيد من العالم الذى لا توجد فيه قيود على السلوكيات والتصرفات بين الكائنات الموجودة فيها، إلا تلك القيود غير النظامية التى يضعها الحيوان القوى على كل الحيوانات لصالحه هو فقط (وليكن عرين الأسد)، أما بعد ذلك فإن كل الحرية لكل الحيوانات فى مواجهة بعضها البعض لتحقق كل رغباتها ومصالحها. ما أشبه المجتمع الليبرالى الديمقراطى بهذه الغابة التى لم يتغير منها فى ظلها إلا شكلها المادى، لقد أصبحت العلاقات الجنسية فى دول الشمال المتقدم تتسم بالحرية دون الالتزام بعقد الزواج، ودون أن يتم زواج أصلاً، ويتم إنجاب الأطفال، وفى الوقت الذى يرى فيه الطرفان أن يحتفلا بالبقاء معاً بعضاً من الوقت القادم يكون ورائها حاملاً أطراف فستان زواجها أبناؤها من البنين والبنات نتاج الأيام الخوالى السابقة بدون زواج.

وبعد الزواج ليس هناك ما يمنع من قيام العلاقات الجنسية مادام الرضا متوافراً بين أطراف العلاقة، وذلك تبعاً لسيادة مبدأ الحرية، وخاصة حرية المرأة التى باتت الشغل الشاغل الأول للدعاية والتغرير لنشر الليبرالية الديمقراطية فى دول الجنوب على غرار ما تم فى دول الشمال. فكما أن الرجل لا عقوبة عليه فى جرمية الزنا خارج الأسرة فى الشريعة المسيحية، وكما أن للرجل الحق فى زوجات متعددة تصل إلى أربع زوجات فى الشريعة الإسلامية، فإن المرأة من حقها أن تتساوى بالرجل، وأن تتعدد علاقاتها الجنسية ما دامت تجد فى ذلك مصلحة أو متعة لها[1].

١- ويقر أندريه بيجين أن الديمقراطية الجنسية فى أمريكا ترجع إلى وثيقة إعلان الحقوق الأمريكية التى تنص مادتها الأولى على أن الرجال والنساء يخلقون أحراراً ويظلون متساويين فى الحقوق الطبيعية المقدمة وغير المنقوصة، ويصبح الحق هنا هو (السيادة الجنسية للجميع) وكذلك المادة الحادية عشر التى تنص على حق التعبير الجنسوى كأحد أهم الحقوق الطبيعية. وكذلك الحق فى حرية الممارسة فى-

الحيوانية، وهم المصلون دائمى الصلاة، والمنفقون فى سبيل الله... الخ إلى أخر سلوكيات المؤمنين.

وكذلك فإن الإنسان بطبيعته الحيوانية أنانى لا يحب إلا ذاته ولا يعمل للحفاظ إلا عليها، ولذلك فهو بخيل على الغير شحيح العطاء لا يتنازل عما فى يده من موارد أو مال أو خير. ويدفع الله المسلمين إلى عكس هذا السلوك، وأن يقاوم الإنسان شح نفسه والحفاظ على كل الخير لنفسه، وأن يتنازل برضاه لغيره عن ما فى يده، بل ويؤثر غيره عليه إذا ما كانت أحوالهم تستدعى ذلك، ويضع لذلك مبدأ عاماً بقوله تعالى "ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون" أى أنه لن يفلح فى الدنيا والآخرة إلا من قمع طبيعته الحيوانية (الشح) مانع الخير القائم على حب النفس والأنانية، ويعرض لسلوك المؤمنين المترفعين على طبيعة الشح الحيوانية بقوله تعالى "والذين تبوأوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون فى صدورهم حاجة مما أوتوا، ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة، ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون"[١].

وكذلك فى علاقة الرجل بالمرأة، فمن الطبيعى أن يبحث الرجل عن المرأة وأن تكون فى وجدانه ليتم رغبته الحيوانية (الجنس) وهى الطبيعة الشهوانية البهيمية التى خلق الإنسان عليها. ولكن الإسلام ينزه هذه العلاقة ويضع لها الضوابط السامية منذ اللحظة الأولى التى تخطر فيه المرأة على فكر الرجل وطوال استمرار ارتباط الرجل بالمرأة، وحتى انفصالها عنه بالطلاق أو الموت فيقول تعالى "علم الله أنكم ستذكرونهن ولكن لا تواعدوهن سراً إلا تقولوا قولاً معروفاً". وتبدأ الآية بالموافقة الأولى على علاقة الرجل بالمرأة بطريقة منظمة فيقول الله تعالى "ولا جناح عليكم فيما عرضتهم به من خطبة النساء أو أكننتم فى أنفسكم، علم الله أنكم ستذكرونهن، ولكن لا تواعدوهن سراً إلا أن تقولوا قولاً معروفاً ، ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب اجله، واعلموا أن الله يعلم ما فى أنفسكم فاحذروه، واعلموا أن الله غفور حليم[٢].

وهكذا نزه الدين الإسلامى بشريعته الإنسان عن طبيعته الحيوانية والبدائية وجعل له سلوكاً رفيعاً على أسمى ما تكون الحضارة والتحضر، ووضع محددات للسلوك فى شكل

١- القرآن الكريم، سورة الحشر، الآية ٩.

٢- سورة البقرة، الآية ٢٣٥.

وكذلك تبعاً لتحويل الليبرالية الديمقراطية الأفراد إلى أفـراد تحكمهـم النزعـة البرجوازية الأنانية المصلحية فى تحقيق عائد مادى من كل تصرف أو علاقة حتى ولـو كانت إنسانية، نجد الإصرار على فهم علاقات الأسرة بأنها علاقات مصلحية دنيوية، وهو ما ينتهى إلى إفقاد عقد الزواج جانبه الشرعى، أى ارتباطه بشرع الله، واستبعاد جانبـه التعبدى، ومن ثم أصبح عقد مصالح متبادلة، فإذا ما اختلت المصالح المتبادلة بين الزوج والزوجة، أو زادت التضحيات التى يمكن أن يتحملها أحد الزوجين أكثر مما يحصل عليه من منفعة مادية أو عاطفية فإنه يسعى لفسخ عقد الزواج، وهو ما يقرره "فوكوياما" مـن أن عقد الزواج أصبح فى ظل الليبرالية الديمقراطيـة عقـد شـركة مسـاهمة لمصـالح المساهمين فى الأسرة. وهو ما يجعله عقداً مصلحياً، أى عقد تحقيق مصالح، فقد جانبـه الشرعى وجوهره الأخلاقى، وأصبح يدخل فى حيز العقود المدنية التى لا تراقـب علـى مكوناتها والحقوق المتبادلة فيها الدولة، إذ العقد شريعة المتعاقدين، ولهم كامل الحرية فى تحديد مكوناته.

إن تقدم تطبيق الليبرالية الديمقراطية فى العالم المتخلف يعمل بكل قوة على فك روابط الأسرة لتصبح شرذمة من الأفراد لا رابط بينهم إلا المصلحة، وينعدم عند أى مـن أفرادها الشعور بالمسئولية عن الأسرة، وقبول التضحية لاستمرارها ولتحقيق أهدافها فى خلق جيل جديد متضامن قادر على التضحية وتحمل المسئولية. ولتصل الأسرة فى العالم المتخلف إلى المستوى الذى وصلت إليه الأسرة فى الولايات المتحدة الأمريكية من تفسخ فى ظل الليبرالية الديمقراطية وهو ما يقرره "فوكوياما" فـى قولـه "**غير أن صلاح أمر العائلات لا يمكن فى ظل المبادئ الليبرالية**، أى من اعتبرها أفردها بمثابة شركة مساهمة شكلت لنفعهم، وإنما يكمن فى علاقات الواجبات والمحبة. فنجاح تربية الأطفال أو نجـاح الزواج على مدى الحياة يتطلب تضحيات شخصية هى تضحيات لا عقلانية إذا ما نظرنـا إليها على أساس الربح والخسارة. وكثيراً ما لا تعود بالمنافع الحقيقية للحيـاة العائليـة القوية على من يتحملون أشد الالتزامات وطأة، وإنما تنتقل عبر أجيال عديدة، والكثير من مشكلات العائلة الأمريكية المعاصرة (كارتفاع معدلات الطلاق، والافتقـار إلـى السـلطة الأبوية، وازورار الأبناء عن أبنائهم، إلى أخره) ناجمة تحديداً عن حقيقة نظر أفراد العائلة إليها نظرة ليبرالية بحتة، إذ حين تصبح الالتزامات العائلية أكبر مما كان ينتظره المتعاقد،

إن هذه المقومات الفكرية تطرح بقوة داخل العالم المتخلف، وخاصة داخل الدولة الإسلامية، وتبدأ عملية هدم الأسرة من داخلها بافقاد الرجل قيادته لأسرته، وامتلاكه للقرار الأخير فى كل التصرفات ذات الأهمية البالغة والأثر الكبير فى حياتها. واستجابت الدول فى إطار الليبرالية الديمقراطية لهذا الاضعاف لمركز الرجل داخل الأسرة، وصدرت تعديلات للقوانين تؤكد ذلك على سبيل المثال، فلقد أصبح للمرأة حق العمل أياً كان نوعه دون موافقة الزوج سواء كانت أحوال الأسرة تحتاج إلى نتائج عملها أو لا تحتاجه، وأصبحت الزوجة تسافر خارج البلاد دون موافقة زوجها، وأصبح من حقها فسخ عقد الزواج دون النظر فى أسبابه، فكل ما كان بينها وبين زوجها هو ما دفعه لها قديماً وضحى به سابقاً من مال ومتاع مادى مقوم، ترده كما أخذته بعد أن أفقده التضخم خلال فترة الزواج أى قيمة. وهو ما أدى إلى تعنت المرأة فى مواجهة الرجل، وأدى إلى تضاعف حالات الطلاق فى مصر عام ٢٠٠٢ إلى أكثر منن عشرة أضعاف ما كانت عليه عام ٢٠٠٠، ويشير تقرير جهاز التعبئة والإحصاء إلى أن كل عشرة زيجات تفشل منها أربعة فى السنوات الخمس الأولى من الزواج.

= ظل الاعتبارات العقلانية والسياسية، أى الحق فى أقصى إمكانية للممارسة الجنسوية اتفاقاً مع المادة الرابعة من إعلان الحقوق الأمريكية التى تسمح بأى فعل لا يؤذى الآخرين. وينتهى الكاتب إلى التسامح الجنسوى فى مجال الجنس حق نابع من ممارسة الحرية.

وفى تقرير جينس عن سلوكيات الجنس فى أمريكا عام ١٩٩٢.

	الرجال	النساء
– قبول فكرة ممارسة الرجل للجنس قبل الزواج	%٥٦	%٥٢
– قبول فكرة ممارسة المرأة للجنس قبل الزواج	%٤٦	%٤٦
– قبول ممارسة الشذوذ الجنسى	%٢٢	%١٧
– قبول ممارسة الجنس مع الجنسين	%٥	%٣
– قبول ممارسة الجنس خارج مؤسسة الزواج	%٧٢	%٥٦
– من يحصلون على هزة الجنس بالجماع	%٨٢	%٦٩
– من يحصلون على هزة الجنس بالاستمناء	%٥	%٨
– من يحصلون على هزة الجنس بالجنس الشفهى	%١٠	%١٨
– من مروا بتجربة التحرش الجنسى	%١٩	%٤٥

– رضا هلال، تفكيك أمريكا، مكتبة الأسرة، ٢٠٠١، ص١٤٨.

إضعاف الشعور بالوطنية وتدمير الوحدة الوطنية :

الوطنية هى حب الإنسان لمواطنه الذى ولد فيه ونشأ وتربى داخله واكتسب من مقوماته الفكرية والثقافية ومهاراته العلمية والمهنية، وارتبط فيه بروابط عاطفية سواء كانت هذه الارتباطات العاطفية بذات المكان أو بالأفراد المحيطين به من أسرته الصغيرة (البطريكية) أو الكبيرة التى تشمل الأقارب، وكذلك الأصدقاء، والأفراد الآخرين من بنى وطنه. وترجع الروابط بين أفراد الوطن الواحد ليس فقط للروابط العاطفية التى توجد بينهم، ولكنها ترجع أيضاً إلى اشتراك أفراد الوطن الواحد فى مفاهيم محددة عن الخير والشر، وهذه المفاهيم تخلق نوعاً من الثقافة يؤمن بها الجميع. وهكذا تصبح الوطنية ليست فقط توجه عاطفى مجرد عند الإنسان، وقبلها ولكنها أيضاً تحقق توجهاً عقلانياً محدداً، وبالتالى فإن الوطنية موقف عاطفى وعقلى فى نفس الوقت. ويرجع ذلك إلى أن النمط الثقافى الذى يقوم به أى مجتمع إنما هو نتاج التقييم والاختيار، فمثلاً يتم تقييم من يطيع والديه بأنه حسن، ويتم تقييم من لا يطيع والديه بأنه قبيح، وكذلك يتم تقييم من لا يتناول الخمور بأنه حسن ومن يتناولها بأنه قبيح، أو أن من يساعد الآخرين حسن، ومن لا يساعد الآخرين قبيح. وعادة ما يكون وراء البنيان الثقافى لكل مجتمع تراث حضارى نتاج خبرات الشعوب مثل البنيان الثقافى فى أسيا وأفريقيا، أو دين سماوى آمن به الغالبية الساحقة من أفراد المجتمع مثل المسيحية أو الإسلام. ولذلك فإن الموقف الدينى والموقف الوطنى للإنسان هو موقف أخلاقى قبل كل شئ، موقف ينبع من البناء القيمى للمجتمع، ويشكل الجانب الثيموسى" للإنسان، أى الجانب الذى يدفع إلى الإعلاء فى كل سلوكيات الإنسان الخاصة والعامة، الظاهرة والباطنة.

"والثيموس" له مفاهيم متعددة تكاد تنتهى إلى حقيقة واحدة وهى أن "الثيموس" ما هو إلا الرغبة فى الإعلاء فى كل تصرفات وسلوكيات الإنسان الخاصة والعامة، الظاهرة والباطنة. فيرى "سقراط" فى كتابه عن الروح، أن الإنسان مركب من شهوة وعقل، وثيموس، والكلمة الأخيرة "الثيموس" إغريقية الأصل وتعنى الهمة والشجاعة وعاطفة الغضب والاستنفار من أجل الذات)[1]. أما "الثيموس" عند هيجل فهو يأخذ مفهوماً

1- Catherine H. Zuckert, Understanding The Political Spirit: Philosophical Investigations from Socrates to Nietzsche, Yale University Press, New Haven, 1988.

فإنه يسعى إلى ابطال شروط العقد"[1].

ولعل تحطيم الأسرة كهدف لنشر الليبرالية الديمقراطية فى العالم المتخلف ليس لتفكيكها فقط وجعل أفراد المجتمع شراذم تضعف الروابط بينهم فقط، بل إنها تبذل قصارى جهدها فى إشاعة الحرية الجنسية، ويساعدها على ذلك واقع الحال السابق عرضه الذى ينتهى إليه تفكك الأسر بالطلاق وزيادة نسبة النساء فى مقتبل العمر دون أزواج ودون حياة منتظمة، فضلاً على زيادة العنوسة نتيجة ارتفاع معدلات البطالة وعجز الشباب عن الزواج، وكذلك الجهد الواعى المنظم لأجهزة الإعلام الرسمية والخاصة لنشر الإباحية الجنسية، والضغط النفسى على الشباب فى اتجاه الجنس، وهو ما يؤدى إلى عدم انضباط الحياة الخاصة وكذلك الحياة العامة، ويبعد الأفراد ويقعدهم عن الاهتمام بعملية الإنتاج الاجتماعى، بل يشغلهم عن كل ما يجرى حولهم فى المجتمع، وكل ما يلحق بهم من ضرر أو ضياع، وتحقق على العكس القوى المسيطرة على الدولة والتى يهمها فرض الليبرالية الديمقراطية، أى الرأسمالية كل أهدافها على حساب هؤلاء المشتتين نتيجة تفجر الأسر من داخلها، والغائبين عن الوعى وراء أحلام الجنس أكثر من الغارقين فى واقعه. وهو ما دعى الفيلسوف الفرنسى "ميشيل فوكو" أن يربط بين السلطة والجنس، باعتبار أن الجنس مجال تنفذ منه السلطة للتأثير على حركة المجتمع، بالإضافة إلى العلاقة بين الجنس والأخلاق، وهى العلاقة التى دفعت كثيراً من المجتمعات القديمة إلى إضفاء القدسية على ممارسة الجنس لتصبح علاقة بين الفرد والمجتمع[2]، أى يراقب عليها المجتمع ويضع لها نظاماً قانونياً يستند إلى القواعد الأخلاقية المستمدة من الأديان ليصلح الفرد والمجتمع. وكذلك يقول"هربرت ماركيوز" "لكن المجتمع الرأسمالى سيجعل من الحرية الجنسوية قيمة سلعية وعرفاً اجتماعياً... وتحول الجنس إلى سلعة فى النظام الرأسمالى ارتبط بترويض الليبيدو (الشهوة الجنسية) لحماية النظام، لينتهى الجنس إلى جنس وضيع أو جنس وظيفى، أى موظف لمصلحة الطبقة المسيطرة على المجتمع من الرأسماليين أو من الكمبرادوريين، هو ما يتفق مع تحليل "ماركس" عندما قال أن الرأسمالية عندما تحرر عمالها، فإنها تحررهم من أجل استغلالهم بطريقة أخرى أو بأشكال جديدة أسوأ. [3]

١- فوكوياما، نهاية التاريخ، مرجع سابق، ص٢٨٢.
٢- المرجع السابق، ص١٣٢.
٣- المرجع السابق، ص ١٣٤-١٣٥.

ولقد كان "الثيموس" عند "أفلاطون" ذو علاقة بتقييم المرء لنفسه، أو ما نسميه حالياً "تقدير الذات"، وحين يجد الإنسان مسلكه لا يتفق مع تقديره لذاته، سخط على نفسه وغضب، لأنه خرج على نموذج الإنسان الكامن فى نفسه وهو الإنسان الوقور المتحكم فى ذاته. وبالتالى فإن الغضب وتقدير الذات صنوان- أى مرتبطان- بدليل أنه كلما كان الرجل أكثر نبلاً واعتزازاً بذاته، وأكثر إعلاء لقيمته، زاد غضبه حين يعامل معاملة غير عادلة، وهو ما يجعل دمه يغلى، ويقسو طبعه، ويدخل فى تحالف مع كل ما يبدو له أنـه العـدل استعداداً لخوض معركة، حتى ولو عانى من الجوع والبرد وما يماثلهما من مشاعر دونية (مشاعر الرغبة والعقل)، فالثيموس أشبه بحس فطرى بالعدالة[١].

ويطعن أنصار الليبرالية الديمقراطية فى الإحساس الفطرى للعدالة النـابع مـن "الثيموس" والموجه للإنسان "الثيموسى" إلى العدالة، فيقول "فوكوياما" "ليس ثمة ما يضمن أن يتوافق مفهوم الذات الخاضعة للثيموس عن العدالة مع مفهوم الذوات الأخرى للعدالة. ذلك أن ما يمكن أن يعتبره المناضل ضد الفصل العنصرى عدلاً، قد يختلـف تمامـاً عـن مفهوم المناضل من أجل تحقيق الفصل العنصرى، وهو تباين ناتج عن تباين تقيم الإنسان الأسود لكرامته (الزنوج)، وتقييم الإنسان الأبيض لكرامته، ذلك أن الذات تبدأ التقييم بتقييم نفسها أولاً، والاحتمال الغالب أن كل ذات يمكن أن تبالغ فى تقييم ذاتها"[٢]. ويوضح أكثر قائلاً "غير أن وجود بعد أخلاقى للشخصية الإنسانية يقوم دائماً بمهمة تقييم الذات وتقييم الآخرين. لا يعنى توافر الاتفاق على مضمون موضوعى للأخلاق[٣]، ذلك أنه فـى عـالم

١- مناقشة القوى الثلاثة الشهوة العقل الثيموس عند أفلاطون فى كتاب "الجمهورية"، ص٣٧٥ وما بعدها، مذكور فى :

- **Arthur M. Melzer, The Natural Goodness of Man: On The System of Rousseau's Thought, University of Chicago Press, Chicago, 1990, PP. 65-68.**

٢- فوكوياما، نهاية التاريخ، مرجع سابق، ص١٥٧-١٥٨.

٣- والسبب فى عدم وجود مضمون موضوعى للأخلاقى، بما يسببه ذلك من خلافات فى تقييم الذات، وتقييم الذوات الأخرى، ومن خلافات أخرى بين البشر، أن المضمون الأخلاقى فى المجتمع الليبرالى الديمقراطى لا ينبع من الأديان كثوابت، وإنما هو نابع من متغير هو الذوق العام وما يتفق على قبوله غالبية الأفراد، ومن ثم فهو نسبى ويخضع لظروف الحال زمانياً ومكانياً، على النحو السابق عرضه فى مناقشـة هـدم الدين كهدف لليبرالية الديمقراطية، فعندما يكون المضمون الموضوعى للأخلاق نسـبى ومتغيـر تبعـاً لظروف الحال، فإنه يمكن أن يكون تقييم الذات ابتداء من كثرة الأموال، أو ابتداء من امـتلاك السـلطة السياسية، أو ابتداء من العصبية القبلية، أو ابتداء من مستوى التعليم... الخ، تبعاً لظروف الحال =

أخر هو قدرة الإنسان على الاختيار الأخلاقى الحر، واستعداده للمخاطرة بحياته من أجل المنزلة الخالصة، أى المخاطرة بحياته ليثبت قدرته على التصرف تصرف مخالفاً لأقوى الغرائز التى تدفع إليها الشهوة والعقل، أى غريزة حب البقاء والحفاظ على الذات. فالإنسان هو الموجود الوحيد القادر على خوض معركة دامية لا لغرض ولا لهدف إلا اظهار احتقاره للحياة وكل ما فيها من متع ووسائل للراحة، وارتفاعه فوقها ليحقق أهدافاً يرى أنها أسمى بصفته إنسان حر. وعلى ذلك فإن "هيجل" يرى أن الإنسان كائناً أخلاقياً ترتبط كرامته بتحرره من القيود المادية والطبيعية، أى ذو بعد أخلاقى ناتج عن اختياره كإنسان حر وأنه مستعد للمخاطرة بحياته من أجل تحقيق مثله العليا، ويرى أنه مستعد للصراع حتى الموت من أجل تحقيق هذه المثل، وهو ما يسميه الصراع من أجل المنزلة الخالصة أو من أجل الاعتراف، ويرى أن هذا البعد الأخلاقى فى الإنسان هو المحرك للتاريخ، وهو الدافع الأصيل للوطنية. وهكذا يتفق مفهوم "الثيموس" عند "أفلاطون" مع مفهوم الرغبة فى الاعتراف عند "هيجل" كدافع لسلوك الأفراد، يختلف عن الدوافع الأخرى الدونية النابعة من الرغبة والعقل، **وبذلك فإن مفهوم الثيموس عند كلاهما يعنى الرغبة فى الإعلاء، والرغبة فى الاعتراف أو تحقيق المنزلة الخالصة، وهو الدافع الأصيل للوطنية.**

ويعمد أنصار الليبرالية الديمقراطية إلى إدانة "الثيموس" والرغبة فى الإعلاء، وتحقيق المنزلة الخالصة، وجعل هذا الجانب من الشعور عند الإنسان سبباً فى شقاؤه وتعاسة البشرية جميعاً. فيرى مثلاً "فوكوياما" أن "الثيموس الساعى وراء العدالة، هو وحده مصدر التعصب والبغضاء والأفكار المتسلطة"[١]. ويقرر مرة أخرى "أن الرغبة فى الاعتراف الناجمة عن "الثيموس" هى ظاهرة جد متناقضة، حيث أن "الثيموس" هو الأساس النفسى للعدالة والايثار، وهو مع ذلك وثيق الصلة بالأنانية. وتطالب الذات التى يسيطر عليها "الثيموس" باعتراف الآخرين بمفهومها عن تقييمها لنفسها ولغيرها، وتبقى الرغبة فى الاعتراف فى صورة تأكيد الذات واسقاط قيم صاحبها على العالم الخارجى، وتستنفر مشاعر الغضب حين لا يعترف الآخرون بتلك القيم"[٢].

١- فوكوياما، نهاية التاريخ، مرجع سابق، ص١٩١.

٢- المرجع السابق، ص١٥٧.

وهكذا تم تشويه وإدانة أهم وأسمى دافع لدى الإنسان "الثيموس" الدافع إلى الإعلاء، بجعله دافع إلى العدوان وإلى إنكار المساواة المطلقة بين الأفراد، والشعوب، والدول، وليصبح دافعاً فى النهاية إلى القسر والاستعمار والإمبريالية، وأنه السبب الوحيد فى كل الحروب والعدوان. رغم أنه بدون هذا الدافع إلى الإعلاء لا يمكن أن نجد وسط بنى الإنسان من يتصدق على فقير أو يعين محتاج، أو يشارك فى خدمة عامة، أو يجاهد من أجل وطنه، وبالتالى فإنه لن يكون هناك من فنان يرسم صورة أو يصنع تمثالاً، ولا من قائد يكسب معركة، ولا من أمة تنال هويتها. فلقد ضاع الدافع إلى التضحية والرغبة فى الإعلاء، ومن ثم ضاعت الشهامة والإيثار، وانتفت الشجاعة والوطنية والفداء. وإزاء ذلك التشويه "للثيموس" ودافع الإعلاء عند الإنسان، فلقد قام المجتمع الرأسمالى الليبرالى الديمقراطى ببذل كل الجهد والجهد من أجل قتل الدوافع الثيموسية لدى الإنسان فى الدول الرأسمالية الليبرالية الديمقراطية، وبالتالى لم يبق لديه من دوافع إلا الرغبة والعقل فقط. وفى ذلك يقوم "فوكوياما" "أن اهم ما تخطط له الدول الرأسمالية الديمقراطية مثل الولايات المتحدة هو أن يتجه أكثر الأفراد نبوغاً وطموحاً إلى الاشتغال بالتجارة والصناعة الرأسمالية لا بالسياسة ولا الجيش ولا الجامعات ولا الكنيسة. ويبدو أنه من الأفضل للاستقرار طويل المدى للسياسة الديمقراطية، أن يشغل النشاط الاقتصادى بال الأفراد ذات الطبائع الطموحة فى الحياة. وليس هذا لمجرد أن مثل هؤلاء الناس يخلقون ثروات يستفيد منها الاقتصاد ككل، ولكن هؤلاء الأفراد يجب أن يظلوا بعيداً عن السياسة والجيش والفكر لأنه ففى مثل هذه المجالات الأخيرة قد تؤدى حالة التململ عندهم إلى اقتراح ابتكارات فى

= الدولة القوية، وهو ما يسمى بالاستعمار الكولونيالى (Colonialism). وهكذا فإن الإمبريالية تتضمن الاستعمار، وليست الاستعمار ذاته، حيث أن الأخير أحد أساليب الإمبريالية. أما الإمبريالية فلها مفهوم أصبح واضحاً منذ أواخر القرن التاسع عشر والقرن العشرين، حيث تتمثل فى تصدير رأس المال من الدولة القوية إلى الدولة الضعيفة، دون الاحتلال العسكرى لأرض الدولة الضعيفة، واستثمار هذا الرأسمال وتحويل أرباحه إلى الدولة الأم المستعمرة. ويتم وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تسيطر بها الدولة المستعمرة على الدولة المستعمرة. وهناك من يرى أن الإمبريالية هى وصف لمرحلة من تطور المجتمع الرأسمالى أو المرحلة الأخيرة منه والتى تتميز بالاحتكار وتصدير رأس المال.

- **V.I. Lenin, Imperialism, The Highest Stage of Capitalism, (1977). Lenin Selected Works, Vol. 1, F.I.P.H., Moscow, 1960, P.**

الذوات الأخلاقية "الثيموسية" سيظل الناس يختلفون فيما بينهم ويتناقشون ويغضب بعضهم من البعض الأخر بصدد حشد من المسائل المهمة والتافهة، وبالتالى فإن الثيموس- حتى فى أبسط مظاهرها- هو نقطة البداية فى النزاعات البشرية"[١].

وكذلك فإنه ليس هناك ما يضمن أن يظل تقييم الفرد لنفسه داخل حدود الذات الأخلاقية، فكما يعتقد "هافيل" أن فى كل إنسان بذرة للحكم الأخلاقى وإحساس بالحق. غير أنه حتى لو قلنا بهذا التعميم، فعلينا أن نعترف بأن هذا الإحساس تختلف درجة نموه من شخص لأخر. وكما أن الفرد الذى قد يطالب بالاعتراف بقيمه المعنوية، قد يطالب أيضاً الآخرين بالاعتراف بثرائه، أو بقوته، أو بجماله... الخ. والأهم من ذلك أنه ليس هناك من سبب يدفع إلى الاعتقاد بأن كل الناس سيقيمون أنفسهم باعتبارهم متساويين مع غيرهم، بل سوف يسعون إلى الاعتراف بأنهم أرقى من غيرهم. ربما على أساس من قيمة باطنية حقيقية، أو أن يكون ذلك، وهو الأرجح، نتيجة زهو وتقييم مبالغ فيه للنفس. وإذا كان الاعتراف بتفوق المرء على غيره مرضياً للأول، فلاشك أن اعتراف الكافة بتفوقه سيكون أكثر ارضاء له. وعلى ذلك فإنه بإمكان "الثيموس" الذى بدأ أول ما بدأ فى صورة نوع متواضع من احترام الذات، أن يبدو أيضاً فى صورة الرغبة فى الهيمنة على الآخرين. وقد كان هذا الجانب المظلم من "الثيموس" واضحاً منذ البداية فى وصف المعركة الدموية بين السيد والعبد، حيث أن الرغبة فى الاعتراف هى التى أثارت المعركة الدامية، ثم أدت فى النهاية إلى هيمنة السيد على العبد. **ويؤدى منطق الاعتراف فى خلاصة المطاف إلى الرغبة فى اعتراف الكافة، أى إلى الإمبريالية**"[٢].

- المتغيرة فى المجتمع زمانياً. أما فى حالة كون المضمون الموضوعى للأخلاق مستمداً من ثوابت الأديان، فلن يكون هناك خلاف، ذلك أن القيم المستمدة من الدين والقواعد الأخلاقية ثابتة. فى حالتنا السابقة محل البحث، فإن الناس جميعاً متساوون تماماً فى الإسلام، ومتساويين كأخوة فى المسيحية، وأنه لا فضل على عربى على عجمى أو لأبيض على أسود إلا بالتقوى، أى بالقرب من الله والعمل الصالح. وبالتالى فالذوات الإنسانية واحدة، وكل يحمل ذات قيمتها تساوى ذات الأخر.

١- المرجع السابق، ص١٦٥.

٢- المرجع الساق، ١٦٦.

- الإمبريالية (Imperialism) تعنى السياسة التوسعية التى تتبعها دولة قوية تجاه دولة ضعيفة، وتسطير عليها سيطرة مباشرة وكاملة على شئونها السياسية والاقتصادية لمصلحتها هى أولاً. وقد تستلزم هنا السيطرة على الدولة الضعيفة احتلال أراضيها أو الجزء الأهم من أرضها احتلالاً عسكرياً من قبل -

وإذا كان العالم الرأسمالى فى ظل الليبرالية الديمقراطية قد حول الأفـراد إلـى حيوانات استهلاكية، ذات سمات برجوازية لا يهمها إلا رعاية ذاتها والتمتع بحياتها فـى ظل لا مبالاة بكل ما هو جماعى يهم المجتمع، وكل ما هو وطنى يحتاج إلى تضـحياتهم، فهم مستبسلون فى تكوين ثرواتهم والتمتع بهذه الثروات، وهم يخوضون فى سبيل تحقيق ثرواتهم صراعاً رهيباً ومنافسة حادة فيما بينهم من أجل مزيد من النجاح ومزيـد مـن الثروة. وهؤلاء الأفراد المشغولين عن وطنهم وعن مصالحه، وعن خدمته والدفاع عنه، دائماً وأبداً مستعدون للتنازل عن انتماؤهم له بسـهولة باكتسـاب أى جنسـية بديلـة، ومستعدون للخروج من هذا الوطن وترك فراغاً، حيث لا يهمهم إلا ثـرواتهم وأعضـاء أسرتهم الصغيرة (الزوجة والأبناء)، وهو ما يمكنهم حمله إلى الخارج معهـم، وبالتـالى فقدوا كل ارتباط بمجتمعهم وانعدمت وطنيتهم. وفى ذلك يقول "فوكوياما" "وعلـى صـعيد أرقى رابطة اجتماعية، وهى الوطن ذاته، يمكن للمبادئ الليبرالية أن تضر أرفـع صـور الوطنية اللازمة لبقاء جماعة. فمن المعروف على نحو شائع أنه من بين عيوب النظرية الليبرالية الأنجلوسكسونية أن الناس لن يضحوا بحياتهم فى سبيل دول تقوم فقـط علـى أساس مبدأ الحفاظ العقلانى على الذات. أما حجة أن الناس قد يخاطرون بحياتهم فى سبيل حماية ممتلكاتهم أو عائلاتهم، فحجة باطلة فى نهاية المطاف، حيث أن الملكية فى النظرية الليبرالية إنما تكون فقط للحفاظ على الذات لا العكس. وسيكون بالإمكان دائماً أن يهجـر المرء بلده أخذاً من عائلته وثروته، أو يتجنب التجنيد الإجبارى. أمـا عـن حقيقـة أن مواطنى الدولة الليبرالية لا يسعون جميعاً إلى تجنب التجنيد والخدمة العسكرية، فإن هذا يعبر عن ثمة بواعث لسلوكهم كالشرف والكرامة. ونحن نعرف أن الشرف والكرامة هى الخاصية التى سعى "الوحش البحرى المخيف" الذى هو الدولة الليبرالية إلـى اخضـاعها وترويضها"[١].

فرغم أن الرأسمالية الليبرالية الديمقراطية تقضى على الوطنية وتعـدم أسـاس وجودها عند الإنسان، وهو ما يستدعى عدم قبـول الأفـراد للخدمـة العامـة والخدمـة العسكرية، إلا أن الواقع أن هناك أفراد وأفراد موجودين داخل الخدمة العسكرية، ولـدى الدول الرأسمالية فى الشمال جيوش وقوات مرابطة، وهم موجودين بها ليس ابتداء مـن بواعث الشرف والكرامة- كما يتحدث فوكوياما ساخراً- بل ابتداء من سـلطات الدولـة

١- المرجع السابق، ص٢٨٢.

الداخل أو مغامرات فى الخارج تكون لها عواقب وخيمة على المجتمع"[١]. وكذلك يجب توجيه الثيموس بعيداً عن المجالات الاكثر أهمية فى المجتمع- السياسة والجيش والفكر والدين- إلى النشاط العلمى للعلوم الطبيعية، والانتخابات على أى مستوى، وإلى الرياضة على مستوى الأفراد مثل تسلق الجبال وسباق السيارات، والتزلق على الجليد، والتزلق بالطائرات الشراعية، والقفز بالمظلات الواقية، وسباق الماراثون وسباق الرجل الحديدى، وسباق المرأة الحديدية، والرياضة على مستوى الدول مثل سباق كأس العالم لكرة القدم، وكأس العالم فى كل أنواع الرياضة بين الدول سواء فى ألعاب جماعية مثل كرة القدم أو اليد، أو فردية مثل التنس والأسكواش. وكل هذه الأنشطة إنما هى أنشطة لتضييع أو تسريب "الثيموس" أى الرغبة فى الإعلاء أو فى الاعتراف أو فى تحقيق المنزلة الخالصة. ويتم التأكيد على أنه مع سيادة هذه الأنشطة ومع انتشار الرخاء الذى يزيل ضرورة الصراع الاقتصادى، يشرع الأفراد "الثيموسيون" فى البحث عن أشكال أخرى من النشاطات الخالية من المضمون التى يمكن أن تجلب الاعتراف بالتفوق[٢].

وهكذا لا يبقى للإنسان من دوافع محركة فى الحياة إلا ما ينبع من الرغبة والعقل، وتوجيه كل الجهد إلى المحافظة على الحياة وزيادة وسائل الراحة والمتعة للجسد بصفة مستمرة، وكلما زادت الوفرة الاقتصادية كلما زاد سعى الأفراد إلى متعة الجسد بأشكال أحدث وأقوى. أما الجانب الروحى من الإنسان فلقد انتهى إذ تم تسريبه إلى المجالات الاقتصادية لزيادة الثروة، أو إلى أنشطة أخرى لا فائدة منها، وهو ما يقضى على أى توجه جماعى للأفراد فى اتجاه المصالح العامة، ويقضى على الشعور بالوطنية والواجب الوطنى. فالليبرالية الديمقراطية سوف يكون ثمنها كما يقرر "ألكسندر كوجيف" هو اختفاء الإنسان بمعناه الحقيقى. ويضيف "ولذا فإن اختفاء الإنسان بمعناه الحقيقى بانتهاء التاريخ ليس بكارثة كونية، فالعالم الطبيعى سيبقى كما كان عليه منذ البداية، ولا هى كارثة بيولوجية، **فالإنسان سيبقى حياً كالحيوانات منسجماً مع الطبيعة. أو مع وجود معين.** أما ما سيختفى فالإنسان بمعناه الشائع، أى العمل الذى ينفى الفرضيات والخطأ، أو بصفة عامة الذات فى مقابل الموضوع"[٣].

---

١ – فوكوياما، نهاية التاريخ، مرجع سابق، ص٢٧٥.

٢ – المرجع السابق، ص٢٧٨.

١ – فوكوياما، مرجع سابق، ص٢٧٠.

حفنة دولارات، هذا إذا ما استطاعوا الهرب منه، وليس من أجل إعلاء مبدأ أو الدفاع عن حق، أو تحرير وطن أو أى مسار أخلاقى أو إنسانى يدفع إليه الجانب الثيموسى عند الإنسان. ذلك أن الثيموس قد تم قتله أو تسريبه، ولم يبق للإنسان إلا غرائزه الحيوانية من شهوة وعقل، ومبادئ البرجوازية الهابطة التى هبطت بقيمة الإنسان لتصبح مساوية لحفنة دولارات أو اقل من وجهة نظر الطبقة المسيطرة والمسيرة للدولة. وهذه الطبقة المسيطرة فى الفترة الأخيرة لم تعد طبقة الملاك داخل الدولة الرأسمالية المتقدمة فقط، بل بالإضافة إلى طبقة الملاك لشركات دولية النشاط التى تهيمن على الاستثمار فى العالم كله المتقدم والمتخلف، وتقتسم عائد (أرباح) استغلال الموارد المادية والقوة البشرية فى العالم المتخلف، وهو ما ظهر أخيراً فى غزو العراق الثانى، حيث كان وراء الإصرار على الغزو عائلات بوش الرئيس، وعائلة نائب الرئيس، ووزير الدفاع، ووزير الخارجية السابق، وكوندااليزا رايس وزير الخارجية الحالى، وغيرهم من رجال الحكم على أعلى مستوى فى الولايات المتحدة وأكبر المساهمين فى شركات النفط دولية النشاط. إذ كان المتوقع اكتساح العراق فى أسبوع ورضوخ شعبها فى أسبوع، وتعين حكام عملاء فى أسبوع، ثم الحصول على ثانى أكبر احتياطى بترولى فى العالم لينخفض ثمنه إلى ١٧ دولار للبرميل. إلا أن نضال الأبطال الصناديد من رجال المقاومة، الذين ما زالوا يتحلون "بالثيموس" القائم على الإسلام بددوا الحلم الإمبريالى لرأس المال الاحتكارى الدولى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وجعلوها فى موقع الدفاع خلف عملائها من الخونة العراقيين المأجورين للتعاون من الغزاة المحتلين.

وهذه الفئة المالكة سواء فى الداخل أو على المستوى الدولى متعدد الجنسيات داخل الدول الرأسمالية الليبرالية الديمقراطية هى فى الواقع مصدر السلطات دون الشعوب، وتسير الدولة تبعاً لمصالحها سواء حصلت على الحكم والحكومة من خلال تمثيلية الانتخابات الحزبية أو لم تحصل عليها، فالأهداف واضحة ومحددة ويتم التوصل إليها من خلال أى حكومة تابعة لأى حزب. فأولاً، الأغلبية التى يحصل عليها الحزب الحاكم دائماً وأبداً فى كل دول أوروبا لا تتجاوز ٥٢% من مجموع الناخبين فى أفضل الأحوال، وهذه ليست غالبية يعتد بها، ثانياً، أن التدخل الخارجى وخاصة من الولايات المتحدة مسلم به فى كل عملية للانتخاب داخل دول أوروبا ودول العالم المتخلف، لتسليم مقاليد الأمور إلى الطبقات المالكة وأصحاب رأس المال فى العالم المتقدم والفئات

القاهرة، التى تعرف كيف تخضع الشرف والكرامة عند الأفراد لإرادتها، هذه الإرادة المتوحشة التى لا تعرف الليبرالية أو الديمقراطية، فذلك مبدأ مسموح به بين الأفراد فى مواجهة بعضهم البعض، أما فى مواجهة قرارات الدولة فلا والف لا. فالدولة أولاً تجبر الأفراد ابتداء من ادعائها وتصويرها أن الانخراط فى الخدمة العسكرية شرف وأمانة، وأن القوات المسلحة لديها لا تعتدى ولا تسلك أى سلوك غير شريف فى مواجهة الآخرين، وهى تحافظ وتدافع عن كرامة المجتمع فى مواجهة المعتدين، بل أنها تنفذ إرادة الرب فى الدفاع عن الضعفاء. ولعل هذا الإدعاء هو الذى وراء إصرار كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على تسمية الوزارة التى تتولى أمر القوات المسلحة بوزارة الدفاع، وليس وزارة الحرب أو الحربية، رغم أن كلاهما وراء كل عدوان يحدث فى العالم ووراء كل حرب تندلع فى العالم، سواء باستخدام قواتهم المسلحة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ودائماً وأبداً فى حال قيامها بالعدوان تلح على ادخال كلمة الله والرب فى مقولات القيادات السياسية والعسكرية بمناسبة أو غير مناسبة لتزيد من تضليل شعبها وتضليل الشعوب الأخرى التى تفترسها. أما الأسلوب الثانى والتقليدى للدولة فهو التلويح بالشهوات. أى بالمكافآت المالية والمكاسب والمميزات الأخرى، فإن لم تفلح فى جلب الشباب للخدمة العسكرية، فإن العقوبات الباهظة من السجن إلى الحرمان من الحقوق المدنية تجبر الأفراد على نسيان كل شئ ما عدا الخدمة العسكرية.

ومن الطبيعى أن لا يقوم الأفراد طواعية على الخدمة العسكرية أو الخدمة العامة لمصلحة المجتمع كما يقرر "فوكوياما" بعد أن استطاعت الليبرالية الديمقراطية تحويلهم إلى شخصيات ذات سلوك برجوازى محض حتى ولو كانوا من العمال، يتسم بالأنانية والمصلحية والبحث عن العائد المادى من كل تصرف وكل سلوك، وبالتالى فهو لا يذهب إلى الجندية أو خدمة المجتمع ابتداء من وطنية أو حب لوطنه، أو ابتداء من الشرف أو الأمانة الكامنة داخله تبعاً لسخرية "فوكوياما"، ولكن يذهب ابتداء من تحقيق مصلحة أو دخل أو ميزات غير عادية، أو خوفاً من بطش الدولة. وابتداء من هذا السلوك استطاعت الولايات المتحدة أغنى الدول وأقواها وإنجلترا وغيرها من الدول الرأسمالية المتخلفة التابعة لهما أن تحول جيوشها من الدفاع عن مجتمعاتها، أى الحفاظ على شرف الدولة وكرامتها، إلى جيوش من المرتزقة المستأجرة للدفاع عن الغير، أو للقيام بالعدوان لحساب الغير، فأصبحت جيوشاً مأجورة جنودها مرتزقة، يوافقون على الموت من أجل

المتحدة، فلم كل هذه العملقة؟ أهى من أجل تقديم الخدمات الداخلية للشعب الأمريكى، بالطبع لا، ولكن كل هذا الجهاز موجه لمتابعة الأفراد وللرقابة على سلوكياتهم حتى لا تتعدى ما يجب ان يكونوا عليه من وجهة نظر الدولة، كما أنها مشغولة بالعالم الخارجى ومحاصرة دول العالم الأخرى الأقل تطوراً ودول العالم الثالث بصفة خاصة بحيث يمكنها من خلال أدوات الحصار وبمساعدة الفئات الكمبرادورية الحاكمة أن تحصل على حوالى ثلث دخلها من العالم الخارجى، وهو ما يرفع من مستوى معيشة هذا الشعب على حساب الشعوب الأخرى، ولذلك لا تهتم الغالبية الساحقة من الشعب الأمريكى بما تقوم به الدولة من جرائم واغتصاب ونهب وارهاب للشعوب فى الخارج وخاصة فى العالم المتخلف، فمن ناحية فقدت هذه الغالبية الساحقة "تيموسها"، ومن الناحية الأخرى اكتسبت صفات البرجوازية التى لا يهمها إلا نفسها وامتاع جسدها وتكوين ثرواتها الخاصة. وكما يقول كوجييف "سيشبعون احتياجاتهم بفضل النشاط الاقتصادى، غير أنهم لن يضطروا إلى المخاطرة بحياتهم فى معارك، وبعبارة أخرى، سيصبحون حيوانات من جديدة كما كانوا قبل المعركة الدامية التى بدأ بها التاريخ. إن الكلب يقنع بالنوم فى ضوء الشمس طوال النهار شرط أن يطعموه، ذلك لأن راض بما هو عليه. ولن يقلقه أن غيره من الكلاب حالها أفضل من حالته، أو أن مستقبله ككلب قد تجمده أو أن كلاب أخرى فى بقعة نائية من العالم تصادف المذلة والهوان"[1].

وبالنسبة لدول العالم المتخلف، فإن نشر الليبرالية الديمقراطية يهدف إلى افقاد شعوب هذا العالم مشاعرهم الوطنية وارتباطهم بأوطانهم، بحيث لا يبقون على هذه الأوطان إلا بالقدر الذى يحقق لهم هذا البقاء مصالحهم الخاصة والذاتية، فإذا ما كانت مصالحهم تتحقق أكثر فى الخارج فإنهم يخلعون جنسيتهم الوطنية كما يخلع المتعب من السير حذاءه، وينقلون أموالهم وثرواتهم وأسرهم إلى بلد المصالح كما ينقل المرء أثاثه من غرفة لأخرى، وإذا ما كان المجتمع فى حاجة إلى خدماتهم الوطنية مثل الخدمة العسكرية أو غيرها كان الإمعان فى الهروب والتخلص من هذه الأعباء بكل الوسائل وكل الطرق المشروعة منها وغير المشروعة. فلقد اكتسبوا السمات الرذيلة التى اكتسبها الإنسان فى دول الشمال فى ظل الليبرالية الديمقراطية السابق عرضها **مع فارق هائل بين مقومات شعوب الشمال الرأسمالى المتقدم وشعوب العالم المتخلف فى الجنوب يضاعف**

---

١ - المرجع السابق، ص٢٧١.

والطبقات الكمبرادورية والعملاء واضحى العمالة فى العالم المتخلف، وغالباً ما يكونوا من الملاك. ولا أدل على ذلك من أن حكومة حزب العمال لا تختلف فى تسييرها للمجتمع الإنجليزى عن حزب المحافظين، ولا فارق بين حكومة حزب الليكود عن حكومة حزب العمل فى إسرائيل، فكلاهما مستمر فى التهام البقية الباقية من الوطن الفلسطينى بأسلوب أو بأخر، وليس هناك أى تغير فى السياسات الأمريكية فى الداخل أو الخارج بمناسبة تقلد الحزب الجمهورى أو الحزب الديمقراطى الحكم فى الولايات المتحدة، وليس هناك فارق بين سياسة فرنسا الداخلية والخارجية فى ظل الحكومات الاشتراكية اليسارية عنها فى ظل الحكومات الرأسمالية اليمينية، الدولة لا تتغير ولا تتغير توجهاتها، والشعب مشغول بصراعاته البرجوازية وحياته الخاصة أكبر من انشغاله بالمسار الكلى للدولة. والدولة تبذل كل جهدها لاشباع حاجات الإنسان الجسدية بقدر الإمكان، وذلك لقاء تفانيهم فى بذل جهودهم فى تحقيق مصالحهم الضيقة، دون أن يعلموا أو يعلموا فلا قيمة علمهم أو عدم علمهم، حيث لا حيلة لهم ولا بديل فى أن تحصل الفئات أو الطبقات المالكة على غالبية نتاج جهودهم وسعيهم ولا يبقى لهم إلا الفتات. وكما يصور ذلك "تيتشة" فيقول "**وفوق هذا الجنس من البشر سلطة ضخمة تتحكم فيه، وتأخذ على عاتقها مهمة احتياجاته ومراقبة مصيره، وهذه السلطة مطلقة، دقيقة، منظمة، مدبرة ومعتدلة، ستكون كسلطة الأب إن كان هدفها- كهدف الأب- إعداد الناس للرجولة، غير أنها- على العكس من ذلك- تسعى إلى إبقائهم فى طفولة دائمة، قانعة بأن يفرح الناس شرط ألا يفكروا فى غير الفرح**"[١].

ويؤكد ذلك قول "فوكوياما" "أن واجبات المواطن فى دولة كبيرة كأمريكا ضئيلة جداً، وقد أدت ضآلة الفرد بالمقارنة بضخامة الدولة إلى شعور الفرد بأنه ليس سيد نفسه على الاطلاق، وبأنه ضعيف وعاجز فى مواجهة أحداث لا يستطيع التحكم فيها. فما الجدوى إذن- إلا على المستوى النظرى الميتافيزيقى المجرد البحت- من القول بأن الناس قد صاروا سادة لأنفسهم"[٢]. وبطبيعة الحال فإن الدولة الرأسمالية لديها جهود هائلة ومسئوليات ضخمة، رغم أن مسئولياتها الداخلية لا تتعدى جهود الدولة الحارسة، فلا هى دولة متدخلة ولا هى دولة راعية، ولديها جهاز إدارى وفنى وعسكرى هائل مثل الولايات

1- Alexis de Tocqueville, Democracy in America, 2 Vol, Vintage Books, New York, 1945, P. 336.

٢- فوكوياما، نهاية التاريخ، مرجع سابق، ص٢٦٩.

حل العقل محل الدين. ولذلك فإنه رغم التسليم بمبدأ المنافسة فى تحقيق المصالح الخاصة، وهو ما يفضى إلى الصراع الرهيب، ورغم الأنانية المفرطة والتوجه إلى المحافظة على الذات الفردية فقط لكل إنسان، ورغم عدم الاهتمام بكل ما هو جماعى أو يهم المجتمع، فإن المجتمع المدنى يعيش حالة من الانضباط العام، وحالة من النظام الكلى، ويكتنفه الهدوء والسكينة العامة، رغم أن السمة العامة لأسلوب الحياة هو الصراع والمنافسة لاكتساب البعض مزيد من النجاح، ومزيداً من الثروة على حساب البعض الأخر. ويرجع ذلك إلى العقلانية واتباع المنهج العلمى فى كل التصرفات، أى تحكيم قواعد السلوك العقلانى فى كل شئ، فالصراع على كافة الأنشطة والمستويات صراع عقلانى، والمنافسة بين الأفراد أو المشروعات تتم بأسلوب عقلانى، فمثلاً لو نظرنا إلى نظام المرور كمؤشر ومحدد لمستوى السلوك العام فى المجتمع الرأسمالى المتقدم، تجده فى غاية الانضباط والدقة، ذلك أن الجميع يحكم عقله، فليس هناك من هو مستعد لمخالفة قواعد المرور، أو أن يسبق غيره بطريقة غير نظامية، أو أن يستمر فى السير مخالفاً لإشارة المرور لتوفير بعض الوقت الذى سوف يضيع فى الانتظار، أو أن يقف فى مكان ممنوع فيه الوقوف ليقضى حاجة له عاجلة مؤثراً بذلك سلبياً على سيولة حركة المرور... الخ. وليس هذا السلوك خوفاً من العقوبات لهذه المخالفات وليس تبعاً لإتباعه قواعد أخلاقية سامية، ولكن ابتداء من المنهج العقلى فى التصرف، الذى يجعله على يقين من أن أى من المخالفات السابقة سوف ينتهى إلى الاضرار به فى النهاية، ولذلك فإنه من الافضل له أن يتبع نظام المرور وتعليمات القيادة للسيارات فى الشوارع. وهكذا نجد كل التصرفات وكل حركة الأفراد وأنشطتها محكومة بالعقل والمنهج العقلى، وليس بقواعد أخلاقية سامية، أو محافظة على مصالح المجتمع، أو مصالح الآخرين من أبناء وطنه، ولكن بالدرجة التى تحافظ على صالحه الشخصى. وفى ذلك يقول "كانط" إن المجتمع الليبرالى الديمقراطى يمكن أن يكون أفراده شياطين، شرط أن يكونوا عقلاء"[1].

وتختلف الشعوب فى الدول المتخلفة عنها فى الدول الرأسمالية المتقدمة، فهى لم تصل إلى تعميم التعليم، وما زالت الأمية تحتجز جزءً كبيراً من أفراد المجتمع، وحتى التعليم الذى يتم بالنسبة لها تعليم قاصر لا يغير كثيراً من المكونات الفكرية للمتعلمين، هذا

---

١ - لمزيد من التفصيلات للتناقضات بين الرأسمالية والحياة العائلية والاجتماعية يراجع :

- **Joseph Schumpeter, Capitalism, Socialism and Democracy, Harper, Brothers, New York, 1951, PP. 157-160.**

سوء نتائج السمات التى اكتسبتها الشعوب المتخلفة من تطبيق الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية. فأولاً، سوف يكتسب أبناء الشعوب المتخلفة السمات الأخلاقيـة للبرجوازيـة حتى ولو كانوا عمالاً، أو كانوا فقراء مدقعين، فهم سوف يتحولون إلى أنـاس أنـانيين مصلحيين لا يهم كل منهم إلا ذاته وتحقيق مصالحه وزيادة ثروته التى قد لا تتجاوز نمـا يكفى لعيش الكفاف، إلا أنه مستعد للصراع والمنافسة والنضال من أجل ذاته ومن أجـل الحفاظ عليها وفقط عند أى مستوى يمكن تحقيقه سواء كان متدنياً عند مستوى الحضيض أو مرتفعاً إلى عنان السماء. أما المجتمع وكل ما هو جماعى فإن بينه وبينـه عـداء، لا يهمه فى شئ، بل قد لا يخطر على باله قط، فقد يحتاج إلى بعض التضحية وهـو غيـر مستعد لها، وغير قابل لها على الاطلاق. **وثانياً**، سوف يتعطل لديهم "الثيموس"، أى سوف يتعطل لديهم أهم الدوافع الإنسانية وأسماها وهو الدافع للإعلاء، والـدافع إلـى تحقيـق المنزلة الخالصة، أو الدافع إلى تحقيق الاعتراف بمفهومه الإيجابى السـامى الشـريف، وليس بمفهوم "فوكوياما" السلبى المزيف والحقير.

وقتل "الثيموس" أو تسريبه ليصبح وجوده كأن لم يكـن عنـد شـعوب العـالم المتخلف كما حدث بالنسبة لشعوب العالم الرأسمالى المتقدم سوف تكون له نتائج بالغـة السوء، أو نتائج سلبية مضاعفة تفوق نتائجها فى العالم المتقدم، وذلك لاختلاف طبيعـة ومقومات شعوب الشمال الرأسمالى والجنوب المتخلف الـذى أصـبح رأسـمالياً أيضـاً. فالشعوب فى الشمال الرأسمالى المتقدم أكثر نضوجاً، فهى شعوب متعلمة ليس فيها أمـى واحد، وهى شعوب موضوعية تطبق المنهج العلمى فى كل أنشطتها ومنـاحى حياتهـا، وكذلك شعوب عقلانية، أى تلتزم بتحكيم العقل فى كل تصرفاتها، فهى تلتزم الدقـة فـى العمل واتخاذ القرارات، وليس لها أحكام مسبقة ولا تحييز لأى فكر، بل إن كل ما يعرض لها تمرره على العقل، ولا ترضى أو تنفذ أى منها إلا بعد القناعة به عقلياً، وفـى إطـار التحول إلى المجتمع الصناعى لم يعد هناك مكان لتجمع قبلى أو حتى دينى، ومن ثم لم يعد هناك صراعات أثنية قبلية أو دينية، فالأفراد يعيشون حالة من التفرد المدنى، كل وحـده. ولقد تناست أو نسيت هذه الدول الرأسمالية المتقدمة الدين والقواعد الأخلاقية النابعة منه، وأحلت محلهما العقل وابتدعت من القواعد الأخلاقية ما يتمشى مع العقل فقط ليحكم سلوك الأفراد، وبالتالى تصبح القواعد الأخلاقية المسيرة للجماعة قواعد نابعة من العقل وقائمة على العلم والمنهج العلمى اللذان هما الوحيدان القائمين على ضبط السلوك الإنسانى، حيث

ومن أجل بناء الأبناء وبناء مستقبلهم، ومازالوا مستعدين للجندية والجهاد من أجل الوطن، بل ويتسابقون إلى الموت فى سبيل حرية أوطانهم وكرامة بلادهم، إذا ما مس أحدهما معتد أو غاز أياً كانت قوته، وهو المشاهد حالياً فى العراق وفى فلسطين، وسابقاً فى الجزائر، وفى مصر عبر الزمن منذ غزو التتار إلى غزو الاوروبيين المستمر عبر أكثر من خمسمائة عام حتى الغزو الأمريكى الإسرائيلى عام ١٩٦٧.

فإذا ما حلت الليبرالية الديمقراطية بالعالم المتخلف، وفرضت مقوماتها ونصبت ميكانزماتها كاملة، فإن دول هذا العالم سوف تفقد "الشيموس" أى القواعد الأخلاقية التابعة من الدين ومن الوطنية التى تحكم الأفراد فى المجتمع بلا بديل من قواعد أخلاقية موضوعية نابعة من العقل ومن استخدام المنهج العلمى تحل محلها فى كل مناحى الحياة وكل أنشطتها، ومن ثم تصبح شعوباً حرمت من ضابطها الأخلاقى (الشيموسى)، ولم يوجد لها ضابط عقلى، فهى فى مهب الريح. وإذا ما اكتملت مقدمات الليبرالية الديمقراطية بتحويل الأفراد إلى برجوازيين متمركزين حول ذواتهم فات مجتمعاتهم إلى ضياع بلا رعاية من أبنائها، وبلا حماية من أى عدوان خارجى أو امتهان لكرامتها أو استغلال لمواردها لغير أبنائها. هذا إن لم يكن هؤلاء الأبناء سيصبحون هم أيضاً محلا للاستغلال مع الموارد المادية لمصلحة الآخرين.

ولعل هذا هو المطلوب من تطبيق الليبرالية الديمقراطية، أو من تطبيق الرأسمالية الليبرالية الديمقراطية فى العالم المتخلف، وهو ما ظهرت شواهده فى الربع الأخير من القرن العشرين والسنوات الخمس من القرن الواحد والعشرين.

فلقد حولت الليبرالية الديمقراطية التى دخلت إلى دول العالم المتخلف فى هذه الآونة الاخيرة، ابتداء من شقها الأول الليبرالية أو الحرية، إلى دول تغص بالفوضى، فوضى السلوك العام وهو ما يوضحه تماماً نظام المرور التى تضائلت فيه القواعد العامة واختفت فيه إشارات المرور فى الغالب ليحل محلها صفارات يطلقها عسكرى المرور ليُسير المارة بسياراتهم تبعاً لما يراه هو، وليس كما يحتم نظام المرور. وكأنما هو إعلان من الدولة إلى الشعب أنه لا نظام ثابت يقرره القانون وينفذه الشعب، ولكن النظام يقرره فرد ليفرض على الجميع. والطامة الكبرى فى غياب هذا الفرد الذى أصبح هو النظام العام، فقياساً على نظام المرور، إذ غاب هذا العسكرى فإن الأفراد لا يلتزمون بشئ وتعم

إذا لم يتم تخريبه كما حدث فى الربع الأخير من القرن العشرين على النحو السابق عرضه لكى لا يحقق التعليم أهم نتائجه وهو الالتزام بالمنهج العلمى فى التفكير. وبالتالى لم تصل شعوب العالم المتخلف إلى القدرة على استخدام المنهج العلمى فى التفكير كسلوك عـام، ومن ثم لم تستطع أن تحكم العقل فقط فـى سـلوكياتها، أو أن تبتـدع قواعـد أخلاقيـة موضوعية تنبع من العقل لتحكم السلوك الإنسانى فى كافـة منـاحى وأنشـطة الحيـاة. ومازالت الغالبية الساحقة من هذه القواعد الأخلاقية الحاكمة للسلوك الإنسانى نابعة مـن الأديان، التى مازالت تشكل ضمير الأفراد ودوافعهم لفعل الخير ونبذ الشر ومحاربته، إنها مكونات "الثيموس" عند الإنسان المتخلف الذى يدفعه إلى الإعلاء وإلى تحقيـق المنزلـة الخالصة، وإلى تحقيق الاعتراف وفقاً للقواعد الأخلاقية الدينيـة. فالإنسـان المسـلم أو المسيحى فى دول العالم المتخلف مازال يعتقد أن كل القواعد الأخلاقية النابعة من دينـه صحيحة تماماً وأنها دائماً وأبداً ارسلت من عند الله تعالى لتحقق مصلحته الدنيوية فـى حياة أكثر سعادة وأمناً واستقراراً، وكذلك تحقيق حياة أخروية أسـمى واسـعة بدخولـه الجنة. والغالبية الساحقة من أصحاب الـديانات السـماوية أو حتـى غيـر السـماوية (الكونفوشيسية، البوذية، المانوية... الخ) فى الدول المتخلفة متمسكون بالقواعد الأخلاقية الدينية، وتحكم سلوكياتهم فى كل مناحى الحياة وكل الأنشطة التى يقومون بهـا. والقلـة القليلة التى قد لا تطبق القواعد الأخلاقية النابعة من الدين، تعرف جيـداً أنهـا منحرفـة وتعيش أزمة مع ضميرها الذى لم يتحرر بعد من القواعد الأخلاقية الدينية كما هو هـدف تطبيق الليبرالية الديمقراطية الأصيل تحرير الإنسان من الدين وتحريره من الضمير. وهذه الفئات القليلة غالباً ما تكون مضطرة لما تقوم به تحت ضغط سياسات الدولة التى تبنـت الليبرالية الديمقراطية بمقوماتها الفكرية غير المقبولة فى العالم المتخلف، وينتظر هؤلاء المنحرفين الفرصة للتخلص مما وقعوا فيه من مخالفة للقواعد الأخلاقية الدينية ليعـودوا إلى الصواب الذى يأمرهم به دينهم المؤمنون به.

ولذلك فإن الغالبية الساحقة من أفراد المجتمع فى الدول المتخلفة مازال لـديهم "الثيموس" قوى وفعال، ومازال لديهم الرغبة فى الإعلاء، وتحقيـق المنزلـة الخالصـة، ومستعدون للتضحية من أجل كل ما يتضمنه مفهوم الخير فى دينهم، ومستعدون للتضحية من أجل وقف الشر وكل الموبقات الاجتماعية التى يتضمنها مفهوم الشـر فـى ديـنهم، ومازالوا يقدسون الأسرة والعلاقات الأسرية، ويضحون من أجل بقائها نقيـة متماسـكة،

لصوص القروض من نهابى البنوك العامة، وفى الدورة الأخيرة من رجال الأعمال الاحتكاريين. وذراً للرماد فى العيون يحكم القضاء على كبار رجال الدولة المنحرفين بعقوبات بدنية (السجن) أو مالية (الغرامة) أ وكلاهما ثم تعاد المحاكمة لتكون البراءة وكأن شيئاً لم يكن. بل والأدهى والأمر أن نجد مجلس نواب الشعب يتستر على انحرافات أعضائه ولا يمكن السلطات القضائية من إقامة العدالة، فمرة هو مستقل وفوق كل السلطات، لا تأمره سلطة أخرى، ومرة أخرى هو سيد قراره بعدم اعتبار المزورين والمنحرفين كذلك، ومنذ متى تكون المنظمة أو الإنسان قاضياً لنفسه، ومرة أخرى وليس أخيرة لا يرفع حصانته فيظل المنحرفين فى حمايته بلا أدنى مسائلة أو حتى تحقيق.

وإذا كان هذا هو حال السلطات الثلاث للدولة، السلطة التنفيذية والسلطة القضائية، والسلطة التشريعية، تنزلق جميعاً إلى مسار واحد هو مسار الانحراف والفساد فى تسيير الدولة والمصالح العامة لأفراد الشعب، وهو ما لا يقبله أى شعب فى العالم أياً كانت مقوماته، ولا يرغب فيه إذا كان فعلاً هو مصدر السلطات، **فمن الذى يسير هذه السلطات، ومن هو مصدر السلطات فى الدولة الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية.** إنها الطبقة المسيطرة والطبقة المهيمنة طبقة الملاك، وليس كل الملاك، بل الفئات النشطة من هذه الطبقة التى تريد أن تحتجز كل شئ فى المجتمع لمصلحتها، وتسير كل شئ لمصلحتها فقط، وتستخدم الشعب جميعاً فى تحقيق هذه المصالح. وهذه الفئات فى الدول المتخلفة تعلم علم اليقين بكراهية عموم وغالبية الشعب لها وللنظام الذى تقوده، وحتى تضمن بقائها فى السلطة فى هذا المحيط من الكراهية لابد أن تكون على مستوى القوة والبطش فى مواجهة الشعب، وهى لن تجد مدداً بالقوة إلا من العالم الخارجى، ولذلك لابد أن ترتبط به لتصبح كمبرادورية، ومن ثم ترتبط بقوى رأس المال الاحتكارى على حساب شعوب العالم المتخلف ليزداد تخلفاً، ولتحقق لنفسها إلى جانبه بعض المصالح فى الداخل ولتظل على قائمة السلطة. **ولعل أخطر ما تؤدى إليه الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية فى العالم الثالث هو تحول السلطات الحاكمة إلى الكمبرادورية، وتعميق التبعية الخالصة للعالم الرأسمالى المتقدم وخاصة أقوى دولها الولايات المتحدة الأمريكية، وتسمية هذه التبعية بوقاحة وبلا خجل "الارتباط بالسوق الرأسمالية العالمية" لتحقيق المصالح الاقتصادية والسياسة الوطنية، وهو ارتباط لتحقيق مصالح الفئات الكمبرادورية فى العالم المتخلف على حساب الشعوب من خلال تحقيق مصالح رأس المال الاحتكارى الدولى**

الفوضى القاتلة، لأن الأفراد كما سبق أن أوضحنا ضاع منهم الدافع إلى الإعلاء (الثيموس) وضاعت منهم القيم الأخلاقية، وليس لهم قواعد عقلانية تسيرهم ابتداء من تحكيم العقل واتباع المنهج العلمى الذى تفرضه العقلانية كسلوك عام، وعادوا إلى أحد صفاتهم الطبيعية التى خلقوا عليها وهى العجلة والتسرع والسرعة، ونسوا القواعد الأخلاقية النابعة من دينهم الذى نهاهم عن العجلة وأمرهم بالصبر والإناة، ليخرجوا من طبائع الحيوان إلى طبائع الإنسان. لقد عادوا إلى الطبيعة وسلكوا سلوك الطبيعة رغم استخدامهم لأحد أهم أدوات تكنولوجيا العصر السيارة. ولذلك ليس غريباً أن تجد ميادين فى أكبر عاصمة فى الشرق الأوسط (القاهرة) يعتبر العبور فيها مغامرة قد يكون ثمنها الموت دهساً تحت عجلات السيارات التى تسير بطريقة سريعة وعشوائية، مثل ميدان باب الحديد (رمسيس) أو ميدان العتبة.

ومن فوضى السلوك العام إلى فوضى الإنتاج، فرغم تراكم السلع الكمالية والترفية من سيارات وأجهزة كهربية بلا مشترى، يتراكم الناس فى طوابير الخبز بالساعات، وتتسرب وجدات الخبز من أيدى الأفراد فى طوابير الانتظار لها إلى مزارع تربية الحيوانات بمئات الآلاف من الوحدات. وتسود فوضى الأسعار بلا مبرر، إذ تتغير الأسعار فى ارتفاعها كل يوم، بل كل ساعة، وخاصة تلك السلع الاحتكارية، والسلع الضرورية مثل الأدوية، وبصفة أخص السلع المستوردة التى لم يعد عليها أى ضابط سواء فى أسعارها أو فى جودتها، أو فى التعرف على منشأها، والتى يسود سوقها الغش كما هو الحال فى قطع غيار السيارات. ومن فوضى الأثمان إلى فوضى الأجور وإلى فوضى ساعات العمل المقررة للعامل، وليس هناك مجال واحد للإنتاج أو لتقديم الخدمات إلا عمته الفوضى. وفى إطار الفوضى تزدهر الانحرافات الجلية، فالمنحرفين والفاسدين دائماً وأبداً يسعون إلى خلق الفوضى فى كل مكان، فلم يعد مجال للإنتاج أو لتقديم الخدمات إلا وعمه الفوضى والفساد، لدرجة أنه من الصعب أن ينجو مسئول واحد من الانحراف أو الفساد فى الدول المتخلفة التى انتهجت الليبرالية الديمقراطية إلا بصعوبة بالغة، إذ أصبح الفساد مناخاً عاماً يسود الجميع، ابتداء من الوزراء إلى صغار الموظفين، والعاملين فى الحكومة قبل القطاع العام، وأصبحت الرشوة مقننة وعلانية، وأصبحت المحسوبية نوع من صلة الرحم على حساب المجتمع والقطاع العام، وأصبح جانباً مهما من ممثلى الشعب فى البرلمان من تجار المخدرات، ثم مرة أخرى فى الدورة التالية من

التخلف إلى التقدم، وهى قوى رأس المال الاحتكارى الدولى المتمركز فى الدول الرأسمالية المتقدمة، التى لا تترك لها إلا دورها كفئات كمبرادورية، تنفذ كل سياسات يقدمها العالم الرأسمالى المتقدم لتعميق تخلف الدول المتخلفة.

ورغم أن نموذج الدولة الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية المتقدمة يغص بالتناقضات وفى غير مصلحة الغالبية الساحقة من الشعوب، إلا أن الدولة كما أسلفنا استطاعت أن تنجح فى حصار الأفراد داخلها وتفرض السلوك العام الذى يحقق مصالح الطبقة المهيمنة، فإن الدول المتخلفة قبلت هذا النموذج وطبقته فى مجتمعاتها بعد أن اختارته قياداتها السياسية والطبقة المهيمنة على المجتمع معها، أو تحولت إليه من نموذج كان أكثر رشداً ويعمل لصالح المجتمع إلى الليبرالية الديمقراطية[١]. ويعترف "فوكوياما" الداعية لليبرالية الديمقراطية "إن الديمقراطية تعكس مطالب جماعات المصالح المختلفة فى مجتمعاتها... وبعد أن يعدد مثالب النظام الليبرالى الديمقراطى الرأسمالى اقتصادياً ينتهى إلى حقيقة عدم كفاءة اقتصاد الولايات المتحدة فى الآونة الأخيرة بقوله "وبالتالى يمكن القول بأن الديمقراطية فى أمريكا لم تظهر درجة عالية من الكفاءة الاقتصادية فى الحقبة الأخيرة"[٢]. وكذلك يسلم أن النظام الاجتماعى الليبرالى الديمقراطى الرأسمالى يعانى من تناقضات حادة مثل عجز الموازنة والتضخم والبطالة والجريمة والمخدرات[٣]، وهى الأمراض الاجتماعية التى انتقلت إلى الدول المتخلفة بسرعة وتعاظمت معدلات سيطرتها على الحياة فيها بعد تطبيقها الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية، بالإضافة إلى اتساع ظاهرة الفقر والفقر المدقع حتى العوز والتفسخ الاجتماعى وتحلل الأسرة. **وأخيراً يلح السؤال ما هى آثار تحقق نتائج تطبيق الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية فى العالم المتخلف التى تتمثل فى قتل الثيموس فى جانبه الوطنى أو تسريبه ليصبح كأن لم يكن، وكذلك تحويل سلوك الأفراد إلى السلوك البرجوازى؟**

فى غياب "الثيموس" الوطنى أو تغيبه بصرفه إلى منافذ تفقده قيمته وفاعليته، يختفى عند الفرد دافع الإعلاء، أو دافع السعى للاعتراف، أو الدافع إلى المنزلة الخالصة.

---

١ - واتخذت حركات التحول أسماء متقاربة، سياسة الباب المفتوح، سياسة الانفتاح الاقتصادى، تجاوز عقد الاستعمار، والتعاون مع الغرب، التحرير الاقتصادى، الإصلاح الاقتصادى... الخ.

٢ - فوكوياما، نهاية التاريخ، مرجع سابق، ص١١٩.

٣- المرجع السابق، ١٣٠.

الذى لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال تخريب كل المسارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتعليمية... الخ الصحيحة المؤدية إلى التقدم ليستمر تخلف المجتمعات المتخلفة وتراجعها الحضارى.

وهكذا لابد من قتل "الثيموس" وتصريفه إلى الخواء، وقتل أهم جوانب "الثيموس" الوطنية، حتى لا يشعر الإنسان فى العالم المتخلف بعار التبعية المطبق على بلاده، وحتى لا تنهض إليه أى دوافع للاستقلال الوطنى أو أى دوافع للاعتماد على الذات، أو أى دوافع لمقاومة الكمبرادوريين والعملاء داخل وطنه، ليصبح إنسان فقد قدرته على الرفض لأى شئ، مسالم، مستأنس، راضى بما هو عليه أياً كان، مثل الكلب النائم فى ضوء الشمس فى مثال "توكوفيل". ويؤكد هذا الاتجاه تحويل الأفراد فى إطار الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية إلى أفراد ذو أخلاق برجوازية أياً كان مستواهم العلمى أو الفنى وأياً كانت مهاراتهم، وأياً كان مستوى غناهم أو فقرهم، فكل متمحور حول ذاته لا يهمه من كل ما حوله إلا نفسه، فلا الآخرين يهمونه فى شئ، ولا مجتمعه وما يصير إليه يشغل باله، تصرفه أنانيته، وسعيه لتحقيق مصالحه الخاصة عن كل شئ، ومستعد أن يستخدم فى تحقيقها كل شئ أخلاقى أو غير أخلاقى، إذ لم يعد له أخلاق إلا أخلاق تحقيق المصالح. ومثلهم فى بذل الجهد وأقصى الجهد، والصراع أقصى الصراع حتى الموت فى تحقيق المصالح الفردية، مثل النحل فى خلية النحل عند "مانديفيل" يقومون بكل ما سبق من جهد وصراع، لكن لا يعلمون محصلة كل ذلك- العسل- لمن يذهب العسل وما هو مصيره.

وإذا كانت الدولة الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية المتقدمة فى الشمال قادرة على محاصرة الناس فى إطار معين أحراراً فى مواجهة بعضهم البعض دون أى حرية فى مواجهة الدولة، ويتصارعون حتى النهاية من أجل تحقيق مصالحهم الفردية فى إطار القيم والقواعد الأخلاقية والسلوكية التى تصنعها الدولة حسب ظروف الحال، والتى تفرضها عليها الطبقة المسيطرة على المجتمع من ملاك رأس المال فى الداخل ورأس المال الدولى للشركات دولية النشاط فى الخارج أياً كانت الحكومة وأياً كانت انتماءاتها والأفكار والمبادئ التى تعلنها لتولى الحكم، فإن الدولة المتخلفة تحكمها وتسيرها طبقة من نفس نوعية هذه الطبقة المهيمنة فى العالم الرأسمالى المتقدم. إلا أنها ليست الفئة النهائية فى تحديد مسار المجتمع المتخلف وترتيب مصالحه، فهناك قوى أخرى أعلى منها تحكمها وتهيمن عليها ولا تسمح لها بأى دور وطنى مستقل يؤدى بمجتمعاتها إلى الخروج من

وسياسياً، ولا تحتاج إلى خلق مشكلة دولية أو شن حرب من أجل تحقيق المنزلة الخالصة لها فى العالم، ولكنها لا تكف عن شن الحروب وخلق المشاكل والادعاء بهـا، والتهديـد والوعيد والمحاصرة وفرض العقوبات لتحقيق مصالح اقتصادية خالصة، ابتداء من ضمان الحصول على الموارد، إلى ضمان استقرار استثماراتها وحصولها على الأرباح، وضمان الهيمنة على النظم الاقتصادية والاجتماعية، وأن تتم عملية الإنتاج الاجتماعى فى كل بلد تابع بطريقة الإنتاج الرأسمالى، التى تؤدى إلى حصولها على جزء من الفائض الاقتصادى الذى تحققه الشعوب فى هذه الدول، سواء من خلال التبـادل أو الاسـتثمار، أو فـرض أساليب الإنتاج التى تتحكم فيها.

ولذلك فإن هدم الوطنية يهدم "الثيموس" أو تسريبه ليصبح كأن لم يكن ليس لأنه يخلق العدوانية كما فى الادعاء الكاذب المضلل لدعاة الليبرالية الديمقراطية، ولكن لأنـه خطر ومهدد للسياسات التى تقوم بها الدول الرأسمالية المتقدمة لتحقيق أغراضها السابقة فى العالم المتخلف. "فالثيموس" والرغبة فى الإعلاء سوف يجعل الأفراد يرفضون واقعهم المتخلف، وسوف يقودهم تفكيرهم فى الإعلاء إلى البحث عن أسباب التخلف والعمل على إزالتها ، وسوف يقبلون التضحية من أجل الاعتراف بهم، ولن يكون ذلك إلا ببذل الجهـد من أجل تنمية حقيقة معتمدة على الذات، كى يأكلون ممـا يزرعـون، ويلبسـون ممـا ينسجون، ويستخدمون أدوات وآلات مما يصنعون، ويـدافعون عـن بلـدهم وكـرامتهم بأسلحتهم لتى ينتجون- وهو ما يستدعى الخروج على ما هو كائن، وفيه الغاء للسياسات المفروضة من العالم الخارجى، وقد يكون الغاء للنظام الاقتصادى وطريقة الإنتاج المتبعة والقائمة على السياسات السابقة للانتقال إلى طريق إنتاج أخرى، وقد يستدعى ذلك إزالة النظم السياسية الحاكمة التى تتسم بالكمبرادورية والتبعية للدول الرأسـمالية المتقدمـة. ولذلك فإن الليبرالية الديمقراطية سوف تعمد إلى قتل "الثيموس" ليظل الحال كما هو عليه فى الدول المتخلفة، أى استمرار التخلف، إن لم يكن تعميقه. فبدون الثيمـوس والـدافع للإعلاء عند الأفراد تظل المجتمعات المتخلفة مفتوحة تماماً لسياسـات العـالم المتقـدم ولتحقيق مصالحها الكبرى فى العالم المتخلف وبالتالى تحقيق مصالح الفئات الكمبرادورية المسيطرة على المجتمع. فبدون "الثيموس" لن يكون هناك معارضين للسياسات الاقتصادية الأجنبية، ولن يكون معارضين لمواقف الدولة السياسية فى الخارج، ولن يكون هناك من يضحى من أجل الدفاع عن قضية عادلة، ولن يكون هناك مؤيد لدفاع العراقيين عن بلادهم

وهو ما يقعد الأفراد أولاً عن التطلع إلى ما هو أفضل، ويصبح ما هو كائن مقبولاً أياً كان مستواه الاقتصادى أو الاجتماعى أو السياسى أو الفكرى، فهو مسلم به ومرضى عنه كأنه قدر محترم لا يخطر ببال أحد أنه يمكن أن يتغير إلى حال أخر أفضل، فليس فى الإمكان أبدع مما كان أو مما هو كائن. فالإنسان الذى فقد قدرته على الإعلاء يتجمد إحساسه وتتجمد مشاعره فهو لا يشعر بوضعه بالمقارنة بالآخرين، ولا يحاول أن يبذل جهداً أكبر أو أن يتحمل تضحية من أجل تغيير هذا الوضع، وليس لديه أى دافع للتقدم أو للإبداع، أو للانتصار على الظروف المحيطة به ليحولها إلى ما هو أفضل وإذا كان لا يستطيع أن ينتصر لنفسه ليعلى من شأنها، فإن ذلك حاله بدرجة أكبر بالنسبة للآخرين. فهو غير مستعد لأن يشعر بالآخرين من أهله أو بنى وطنه، أو بنى جنسه، فلا يهمه ما يعانيه جاره، وهو غير مستعد لأى تضحية من أجله، ونفس الحال بالنسبة لبنى وطنه، فهو يراهم ويعرفهم بلا أى صلة تستدعى أن يضحى من أجلهم، ويتعامل معهم وقد يحقق مصالحه من خلالهم، ومع ذلك ليس بينه وبينهم غير تبادل المصالح وفقط، فإذا ما انتهت هذه المصالح فهو لا يعرف منهم أحد. ونفس الحال بالنسبة لبنى جنسه من البشر فى أماكن أخرى، فهو لا يهمه ما يجرى فى العراق أو فلسطين من إبادة للبشر، وغير مستعد لتقديم أى تضحية من أجل وقف إبادتهم، فهذا قدرهم ولا نجاة لهم منه، فليسلموا به كما هو يسلم بما يجرى له. لقد ضاع من قاموس صفات الإنسان مقولة الحر، الشهم، الأصيل. وتتضافر أخلاق البرجوازية البرجماتية كبديل جديد مع الليبرالية الديمقراطية.

إن الهدف من تطبيق الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية فى العالم المتخلف هو دفع شعوبها ودولها إلى الخواء. فبعد إبعاد الأديان من أن تكون مصدراً ثابتاً للقيم الأخلاقية الحاكمة لسلوك الأفراد، وجعل هذه القيم نسبية تتغير بتغير الزمان والمكان. وبعد إفقاد الأسرة قدسيتها، وتماسكها، ودفعها للتشرذم بدعوى تحرير المرأة ومساواتها بالرجل، وخاصة الدعوة إلى الحرية الجنسية. يأتى تدمير الوطنية بتدمير القدرة على الإعلاء (الثيموس) والرغبة فى الاعتراف وتحقيق المنزلة الخالصة، بدعوى أنه يخلق العدوانية وفرض الذات على الآخرين، ابتداء من فرض الذات الفردية إلى فرض الذات الجماعية والدولية، ومن ثم فهو مبعث الحروب والمشاكل على كل المستويات. والواقع أن هذا تضليل وتزييف للحقائق، فالولايات المتحدة الأمريكية لا تحتاج إلى شن حرب من أجل الاعتراف بها، فكل إنسان فى العالم يعترف أنها على قمة العالم عسكرياً واقتصادياً

والليبرالية. حيث البقاء للأقوى. ولذلك فإنهم كما يصورهم "نيتشة" فى حديثه عنهم فى الدولة الليبرالية الديمقراطية قائلاً "قطيع واحد بلا رعاة.. وفى النهاية يتحقق الناتج القومى نتيجة سعى جميع الأفراد وجهادهم وصراعهم، فهو المحصلة النهائية لهذه الجهود، ثم نجد أخيراً أن الذين جاهدوا وصارعوا وبذلوا كل الجهد والجهد لا يحصلون إلا على القليل، رغم أنهم الغالبية من البشر، وهم الأجراء على كافة مستويات العمل، ويحصل الملاك والمسيرين لنشاط المجتمع من الطبقة المهيمنة والكمبرادوريين على الجزء الأكبر، رغم أنهم حفنة من البشر بالنسبة لبقية أفراد الشعب، وهذا الجزء الأكبر لا يبقى لهم بل يتحول الجزء الأعظم منه إلى الخارج إلى الرأسمالية العالمية، إلى رأس المال الاحتكارى الدولى الذى يوظف الطبقة المهيمنة الكمبرادورية فى العالم المتخلف ويحميها. وهكذا أخيراً علمنا مصير العسل فى خلية النحل عند "مانديفيل".

الديمقراطية الحزبية، هى الأسلوب لاختيار الحكام والحكومة فى الدولة الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية. فلابد من وجود أحزاب سياسية متعددة تتصارع على الحصول على أصوات الناخبين من أفراد الشعب، فمن يحصل منهم على غالبية الأصوات يشكل الحكم والحكومة حتى ولو كان بفارق ١% من جملة أصوات الناخبين، وتتحول الأحزاب الأخرى بأصوات ٤٩% من الشعب إلى المعارضة ليستمر الصراع. وفى خضم هذا الصراع "تتحقق كلمات فوكوياما" بالضبط "**ما من أحد يحكم فى الواقع فى المجتمع الديمقراطى**"، وذلك لأن الحكم دائماً لمجموعة ابتداء من الأرستقراطية العائلية فى دول الشمال الأوروبى، إلى الإمبراطوريات العائلية فى الصين وأساسياً، إلى غيرها من أشكال الحكم العائلى مثل حكم عائلة محمد على فى مصر (١٨٠٥-١٩٥٢)، وكذلك الأردن والمغرب وغيرها، ثم الحكم العائلى لمشايخ القبائل فى دول مجلس التعاون الخليجى. وفى الدول الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية المتقدمة فإن الحكم فيها أيضاً لمجموعة، أو لطبقة هى طبقة الملاك وخاصة فئات الملاك النشطين من ملاك رأس المال الصناعى والنقدى والملاك لشركات دولية النشاط فهم الفئة الرائدة لطبقة الملاك والمسيرة للحكم والحكومة أياً كانت انتماءاتها لأى من الأحزاب السياسية. أما فى الدول الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية المتخلفة، مثل مصر، فإن الأمر لا يختلف، إذ الحكم فيها أيضاً لطبقة، ولكن طبقة ذات سمات مختلفة عن الطبقة الحاكمة فى الدول الرأسمالية لمتقدمة، فالطبقة المتحكمة فى الحكم ليست طبقة الملاك النشطين من ملاك رأس المال الصناعى والنقدى

فى مواجهة الغزو الأمريكى، ولن يكون هناك متألم من أجل إبادة الفلسطينيين على يد إسرائيل، ولن يكون هناك مؤيد لامتلاك إيران لسلاح نووى أسوة بإسرائيل. بل لن يكون هناك بحثاً يفنى عمراً من أجل إثبات نظرية، أو بناء فكر جديد، أو حتى بناء قصيدة شعرية جادة أو وطنية، أو مسرحية انتقادية، أو حتى لحن موسيقى. وبالتأكيد لن تجد وطنياً مستعد للوقوف برغبته فى مقدمة صفوف الجنود، ولن تجد قائد مستعداً بإرادته للموت من أجل الانتصار فى معركة... لن تجد شيئاً إلا الخواء... تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى... كثرة كغثاة السيل، وهو المطلوب من قتل "الثيموس" بتطبيق الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية. وهذا هو السبب وراء إصرار الليبراليين داخل الدول المتخلفة الإسلامية على تنفيذ ما تراه الولايات المتحدة من ضرورة حذف آيات القرآن الكريم وأحاديث السنة الشريفة التى تحث على الجهاد من المناهج الدراسية فى كل مراحل التعليم. وذلك لأنها تأمر المسلمين بالتضحية بالنفس والمال وكل شئ من أجل إعلاء القيم السامية وتحرير الإنسان من أى نوع من العبودية أو الاستغلال وتأمر أيضاً بضرورة التضحية من أجل إعانة كل مسلم فى أى مكان من العالم يلقى عنتاً أو إهانة أو يفتأت على حقوقه الإنسانية أو الوطنية. وذلك حتى يتم اجتثاث "الثيموس" من أساسه ويخرج الجيل الجديد بلا أى قدرة أو دافع للإعلاء او تحقيق المنزلة الخالصة، أو الحصول على الاعتراف، أى يخرج من صناعة التاريخ أو المساهمة فى صنع التاريخ، فالتاريخ يصنعه الأبطال ويساهم فى تقدمه العظماء القادرين على التضحية أفراد وشعوب[١].

وبعد تحول الأفراد إلى أخلاق البرجوازية البراجماتية الأنانية المصلحية، فالكل سوف يسعى إلى تحقيق مصالحه، والكل لا يدفعه بعد فقد "الثيموس" وتسريبه ليصبح كأن لم يكن إلا الرغبة والعقل، فالكل مندفع إلى تحقيق الدخول، والكل يبحث عن السلع التى توفر له المتع الجسدية، والكل يحتكم إلى السوق الميتافيزيقية غير الشخصية غير العقلانية. من خلال سعيهم الدائب لتحقيق الدخول والمصالح، ومن خلال سعيهم لاستبدال الدخول بالسلع وأدوات الحياة والمتعة، بما يتضمنه ذلك السعى من صراع رهيب ومنافسة قاتلة تتم عملية الإنتاج الاجتماعى على مستوى المجتمع، ويزداد القوى قوة، ويتهالك الضعفاء إلى ضعف أكثر، فهى النتيجة والمحصلة الطبيعية للصراع فى إطار الحرية

---

١ - أنظر فى خروج العرب من التاريخ المؤلف التالى :

- دكتور فوزى منصور، خروج العرب من التاريخ، مكتبة مدبولى، القاهرة، عام ١٩٨٩.

الآونة الاخيرة، ومازالت مشاكل المجتمع الرأسمالى تعصف بشعوبها بلا حل، من البطالة والتضخم إلى الجريمة والمخدرات، ومن الفساد العام إلى التفسـخ الاجتمـاعى وتحلـل الأسرة[1]، فضلاً على أزمات الركود والكساد الاقتصادي المتكرر، ولا سبب لها إلا طبيعة طريقة الإنتاج الرأسمالى وما تنتهى إليه من تركيب هيكلي.

أما الإجابة على الشق الثانى من السؤال، أليس هناك من أسلوب أخر لتحقيـق الديمقراطية مخالف للديمقراطية الحزبية؟ بالتأكيد هناك أساليب أخرى نابعة مـن تـراث الإنسانية وخبراتها التاريخية ومكوناتها الحضارية ومن مكونات بنيانها الثقافى الذى يعتمد على كل ما سبق من مكونات للحضارة التى امتدت بشعوبها آلاف السنين، وليس ما تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية من توصيات، وكل عمرها الحضارى لم يتجاوز ثلاثة قـرون. ولعل أهم خبرات الشعوب فى مجال الديمقراطية خبرات المجتمع الإسلامى بما فيها مـن ضوابط قيمية نابعة من شرع الله سبحانه وتعالى ومن سنة رسوله عليه الصلاة والسلام. فالقاعدة الأصلية الأولى ذات العمومية فى الإسلام هى الشورى، أى تشاور المسلمين فى كل ما يعن لهم من أمور عامة ابتداء من اختيار الحاكم والحكومة إلى غيرها من القرارات المصيرية فى حياة الأمة، وكذلك كل ما يهم تسيير المجتمع الإسلامى اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً، وبالشكل الذى يختارونه، والقرآن الكريم لم يـورد إلا المبـدأ فقـط-

---

١- الصورة الاجتماعية للأسرة فى أمريكا عام ١٩٩٦ :

الإحصاءات على ١٠٠ مليون نسمة.

- ٥٥% متزوجون.
- ٥٢% من النساء فوق ١٥ سنة متزوجون.
- ٧٠% من حائزين على مساكن.
- ٧٧% من العائلات تضم زوج وزوجة.
- ١٨% من النساء البيض بلا أزواج.
- ٥٠% من حائزى المساكين لديهم أطفال.
- ٨ مليون عائلة دون أب (٨%).
- مليون عائلة بدون أم (١%).
- ٣٠ مليون من حائزى المساكن (أى حوالى ٤٣% من العينة ٧٠ مليون) دون عائلات منهم نحو ٢٥ مليون يعيشون بمنفردهم.

٢- بالنسبة للجريمة عام ١٩٩٦ :

- عدد مرتكبى الجريمة لكل ١٠٠ ألف من السكان ٥٠٧٨،٩. أى أن معدل المجرمين فى المجتمع الأمريكى أكثر مـن ٥% من السكان.

٣- أما بالنسبة للجنس والحرية الجنسية :

- وافق ٧٣% من الرجال على ممارسة الجنس خارج مؤسسة الزواج، ووافق ٥٦% من النساء على ممارسة الجنس خارج مؤسسة الزواج. ووافق على ممارسة الشذوذ الجنسى ٢٢% من الرجال، ١٨% من النساء.
- رضا هلال، تفكيك أمريكا، مرجع سابق، ص٣٩، ٤٣، ١٤٨.

وحدها، بل تنضم إليها فئات من الكمبرادرويين الذين قد لا يكونوا ظاهرى الملكيـة مـن العسكريين والتكنوقراط على اختلاف نوعياتهم، الذين ارتبطوا بالفئة النشطة من المـلاك ويعملون فى خدمتهم باخلاص وكذلك باخلاص أكثر لمصالح الرأسمالية العالميـة ورأس المال الاحتكارى الدولى المتمثل فى شركات دولية النشاط. وتندمج هذه الفئات فى طبقـة واحدة ذات طابع واحد هو الطابع الكمبرادورى، وتشكل فيما بينها تـرابط قـوى أشـبه بالترابط العائلى المسيطر على الحكم والحكومة كما هو الحال فى دول مجلـس التعـاون الخليجى القبلية، رغم أنهم لا ينتمون إلى قبيلة واحدة كما فى دول الخلـيج. فلقـد حـل الترابط المصلحى والتزاوج العائلى وطول فترة البقاء فى مراكز السلطة والحكم فى موقع واحد أو مواقع متعددة لأكثر من ربع قرن محل الترابط الأسرى والقبلى. وهذه الطبقة هى المسيطرة على الحكم والحكومة أيا كانت انتماءاتها الحزبية.

وتصر الدول الرأسمالية المتقدمة فى الشمال وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية على أن تكون الديمقراطية فى العالم المتخلف على النسق الغربى، أى عن طريق ضرورة وجود أحزاب سياسية متعددة تتنافس على أصوات الناخبين بالاقتراع السرى، وتعتبر أن أى شكل أخر من اشكال الديمقراطية غير ديموقراطى، وخاصة ديمقراطية الحزب الواحـد مثل الحزب الشيوعى الصينى، أو الاتحاد الاشتراكى العربى، أو حـزب البعـث العربـى الاشتراكى. والسؤال الملح على الفكر السياسى فى دول الشمال المتقدمة ذو شقين الأول، هل نجح أسلوب الحكم من خلال تصارع الأحزاب السياسية إلى اختيار أفضل الحكومـات، وبالتالى حققت الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى وحققت الرفاهية للجميع، أما الشق الثانى، وهو الأهم، هل الديمقراطية ليس لهـا إلا أسـلوب واحـد لتحقيقهـا هـو الديمقراطية الحزبية، أم أنه يمكن تحقيق الديمقراطية بأسلوب أخر، أو بأساليب متعددة.

والإجابة على الشق الأول من السؤال، وهى بالسلب، فهذا العالم الرأسمالى فـى ظل الليبرالية الديمقراطية لا يحقق فى كل الأحوال أفضـل الحكومـات، وفـى ظـل كـل الحكومات لأى من الأحزاب السياسية القائمة لم يتحقق الاستقرار، وفى كل فترة وأخـرى تهب عواصف غضب الجماهير لتدمر كل ما يقع تحت يدها، آخرها أحداث ولاية أوكلاهوما فى الولايات المتحدة قبل أحداث ١١ سبتمبر التى اتهم فيها الإسلاميون، وحوادث العنـف والتمرد التى شهدتها فرنسا من عواصم الأقاليم حتى باريس عام ٢٠٠٥. وعلى المستوى الاقتصادى، فيكفى اعتراف "فوكوياما" أن الاقتصاد الأمريكى ليس على مستوى الكفاءة فى

القرآن الكريم التى تحض على الوحدة والتماسك وعدم التفرق والتشرذم، وأن تكون الأمة الإسلامية أمة واحدة، فيقول الله سبحانه وتعالى "إن أمتكم هذه أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون"[١].

ولقد كان المجتمع الإسلامى وحدة واحدة طوال حياة الرسول صلى الله عليه وسلم وكذلك حافظ على وحدته أثناء خلافة الشيخان أبو بكر وعمر رضى الله عنهما بعد وفاته. وهذه الوحدة لا تعنى أنه لم يكن هناك اختلاف حول بعض القضايا المصيرية. لقد كان هناك اختلاف ولكنه لم يصل إلى حد الخلاف، أو الشقاق، أو الخروج على الرأى النهائى والقرار النهائى لولى الأمر. فلقد كانت المسألة أو الموضوع تطرح للرأى، أى للتشاور، ويستطيع كل من المسلمين أن يشارك فى إبداء رأيه إذا ما مكنته قدراته ومهاراته وتفكيره أن يكون له فى الموضوع رأى ما، وهذه المشاركة مسموح بها للكافة دون أى قيود. وتواجه الأفكار بعضها بعض، ووجهات النظر وجهات النظر الأخرى، حتى إذا ما استقر ولى الأمر (الحاكم) على رأى من الآراء المطروحة، واتخذ قراره فى الموضوع، أصبح قراراً لجميع المسلمين، لا أحد يرفضه، ولا أحد يطعن فيه، ولا أحد يشكك فيه، بل يصبح كل فرد كأنما هو الذى اتخذ القرار، رغم أنه قد يكون ممن كان له رأى أخر مختلف إلا أنه لم يحوز القبول. وعلى ذلك فإن المجتمع الإسلامى لم يعرف المعارضة التى تصارع ولى الأمر، أو تخرج عليه بمظاهرة رفض أو تعويق له، أو تقوم بعدم تنفيذ القرار. وهكذا كان المسلمون رغم اختلاف آرائهم واجتهاداتهم تحكمهم وحدة اتخاذ القرار والاجماع على حمايته وتنفيذه، وبذلك كانت الأمة كلها حزباً واحداً، وتجمعاً واحداً، متساوون فى ابداء الرأى الذى قد يختلف إلا أن قرارهم الأخير واحد لا يخرج عليه أحد، ولا يعوقه أحد، بل الكل جنود لتنفيذه ولتحقيق نجاحه. هذا الحزب الواحد الذى يضم كافة المسلمين فى المجتمع الواحد من ذوى الأهلية الكاملة لتحمل المسئوليات فى المجتمع الإسلامى (بالغى الحلم) مبدأهم واحد وهو الإيمان بالله وسلوكهم واحد هو سلوك المؤمن فى الإسلام، وهدفهم واحد هو تحقيق خلافة الله على الأرض، أى تعمير الدنيا بكل زينتها لتكون ممراً صحيحاً للآخرة، أى زيادة رفاهية الإنسان إلى أقصى ما يمكن، وتحقيق قوة الدولة عند أعلى مستوى ممكن فى إطار شرع الله بالمفهوم العصرى، وبالتالى فإن هذا الحزب شعاره واحد وعلمه واحد وتوجه واحد وهدفه واحد، إلا أنه حزب المؤمنين

١- سورة الأنبياء، الآية ٩٢.

الشورى والتشاور- والسنة الشريفة لم توضح الأسلوب، إلا أن الحالات، التى قـام فيهـا النبى صلى الله عليه وسلم بمشاورة أصحابه قبل اتخاذ القرار فى المسائل العامة كانـت صورتها الشورى المباشرة، أى التشاور مع الكافة وليس مع فئة دون أخرى، وكان يدلى بالرأى كل من استطاع أن يكون له فكر فى المسألة، ابتداء من تحديد موقع الحرب قبـل غزوة بدر إلى حفر الخندق قبل غزوة الخندق، وكذلك سار على نفس النهج أبو بكر وعمر رضى الله عنهما، سواء فى حروب الردة أو توزيع أرض السواد(١).

إلا أن هذا المبدأ الذى ترك للمسلمين حرية اختيار الطريقة المؤدية إليه، وضعت عليه ضوابط حتى لا يتم اختيار طريقة لتحقيقه تفرغه من مضمونه، أو تنتهى بـه إلـى نتائج بالغة السوء تصيب الأفراد والمجتمع. أول هذه الضـوابط أن لا تـؤدى الطريقـة المختارة لتحقيق الشورى إلى تفرق كلمة المسلمين الواحدة، أى أن لا تكون سـبباً فـى تفرق المسلمين إلى شيع وأحزاب متعددة متناقضة. ذلك أن المبدأ العام الذى يحكم السلوك العام للمسلمين أن تكون كلمتهم واحدة وأن لا يتفرقوا لأى سبب كان، وذلك لقوله تعـالى "واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، وأذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم، فأصبحتم بنعمته أخواناً"(٢). ويوصى الرسول صلى الله عليه وسلم المسلمين بعدم الخلاف والاختلاف فى قوله صلى الله عليه وسلم "لا اختلفوا فتختلف قلـوبكم". ويوضـح القرآن الكريم نتائج الاختلاف بقوله تعالى "ولا تنـازعوا فتفشـلوا وتـذهب ريحكـم"(٣). ويوضح الله سبحانه وتعالى أن اختلاف المسلمين إلى شيع وأحزاب أحد وسائل العـذاب التى يرسلها الله سبحانه وتعالى إلى من يغضب عليهم. فيقول جل شأنه، وهو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم ومن تحت أرجلكم، ويذهبكم شيعاً ويذيق بعضـكم بـاس بعض"(٤)، فكيف يمكن للمسلمين أن يختاروا أحد وسائل العذاب أسلوباً لتحقيق الديمقراطية بإرادتهم الحرة، أى أن يتحولوا إلى أحزاب وشيع متناقضة متنافسة متصارعة كأسـلوب لتحقيق الديمقراطية، إنهم بذلك يستعجلون العذاب، على أقل تقدير. وتتعدد الآيـات فـى

١- يراجع مبدأ الشورى عند المسلمين المؤلف التالى :

- دكتور سعيد الخضرى، المذهب الاقتصادى الإسلامى، الأصول المنهجية، الملكيـة والتوزيـع، دار الفكـر الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٦، ص٢١٤-٢٤٤.

٢- سورة آل عمران، الآية ١٠٣.

٣- سورة الأنفال، الآية ٤٦.

٤- سورة الأنعام، الآية ٦٥.

الشعب فى هذه الوحدة الأولية ليتم الاختيار على مستوى المدينة، ثم مرة أخرى بالاقتراع السرى المباشر للاختيار على مستوى المحافظة، ثم أيضاً على مستوى الدولـة لتكـون اللجنة التنفيذية العليا للحزب الوحيد الاتحاد الاشتراكى العربى. وهكـذا تتشـكل قيـادات الحزب من أدنى مستوى لأعلى مستوى بالاقتراع السرى لانتخابها، وكذلك تتشـكل كـل لجانه التنفيذية أيضاً بالاقتراع السرى لتحديد أعضائها ورئاستها. ويتم تحديـد اعضـاء المجلس التشريعى بالانتخاب السرى المباشر فى الدوائر الجغرافية المتعددة فى الدولة عن طريق اختيار ممثلين للدائرة فى المجلس التشريعى أحدهما من العمال أو الفلاحين، والآخر من المثقفين وأصحاب المستوى التعليمى الجامعى. ويتم ذلك بالاختيار من المرشحين من الحزب الوحيد- الاتحاد الاشتراكى- بالاقتراح السرى المباشر. وبطبيعة هذا التنظيم فـإن الناخبين جميعاً (ذوى الأهلية الكاملة) من أعضاء الحزب الوحيد، والمرشحين من أعضاء الحزب نفسه، والذين يختارهم الناخبون لعضوية المجلس التشريعى من أعضاء الحـزب نفسه، وهو ما يحقق الوحدة للنظام السياسى كله فكراً وعملاً، تشريعاً وتنفيذاً، مع توزيع السلطات، وعدم الاخلال برقابة السلطة التشريعية على السـلطة التنفيذيـة، واسـتقلال السلطات القضائية والجامعات.

ويتميز التوحد الحزبى السابق فى جمع شمل الأمة وعدم تمزيقهـا فـى شـيع وأحزاب تتصارع لجذب غالبية أفراد الشعب إليها بما فى ذلك من ممارسات تقـوم بهـا الأحزاب تصل إلى تضليل الناخبين والكذب عليهم، وتشويه صورة المواطنين الآخرين فى الأحزاب الأخرى، بل قد تصل الأمور إلى إثارة النعرات والتحيـزات الطائفيـة والقبليـة والاثنية من أجل الحصول على نسبة أعلى من أصوات الناخبين. ويتميز التوحد الحزبى، بأنه برغم الاختلاف وتباين الآراء حول القضايا والموضوعات الوطنية والسياسات الواجب تنفيذها لتحقيق أهداف المجتمع السابق تحديدها، فإن كل هذه التباينات والخلافات تتم داخل الحزب وتنتهى من خلال التنظيمات واللجان المختصة داخل الحزب إلى قرار واحد يلتـزم به جميع أفراد الحزب الذين هم قوى الشعب العاملة. وهكذا ينتظم الشـعب فـى مسـيرة واحدة لتحقيق الأهداف القومية وإلى تحقيق مصالحهم من خلال تحقيق هذه الأهداف التى ينشغل بها كل أفراد المجتمع، دون مزايدات حزبية أو تناقضات فكرية، أو خلافات ظاهرة أو باطنة تعوق تحرك الشعب إلى تحقيق أهدافه الكلية. ولقد لقى النظام السياسـى الـذى يعتمد على الحزب الواحد الذى نفذته مصر قبولاً من الغالبية العظمـى مـن دول العـالم

والمسلمين الذى يجمع الناس جميعاً فى المجتمع أياً كانت سماتهم الشكلية أو الموضوعية، إلا أنه حزب الأمة جميعاً، وهو حزب الله الذى يقول الله تعالى عنه "ألا إن حزب الله هم المفلحون"[1].

ولقد ظل المجتمع الإسلامى مجتمع السعادة والرفاهية فى الداخل ومجتمع القوة ذات الهيبة فى الخارج حتى استغل بنو أمية ليونة وسماحة الخليفة الثالث على المسلمين عثمان بن عفان رضى الله عنه، فظهر فى المجتمع الإسلامى لأول مرة حزبان، بنى أمية ومن ينتسب إليهم بنسب، أو مصلحة فى جانب، وبقية المسلمين فى جانب أخر، وبالتالى اختلفت المبادئ والأهداف وتعددت السلوكيات والأفعال، فانتهى المجتمع الإسلامى ليس إلى حزبان بل إلى أحزاب متعددة، وشيعاً ليس لها حصر كلها تتصارع مثل أمواج البحر لتنتهى إلى ما وعد الله به المتنازعين أحزاباً فى قوله تعالى "وهوة القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم ومن تحت أرجلكم ويذهبكم شيعاً ويذيق بعضكم بأس بعض". ورغم أن كلا الفريقين كان حريصاً على القرآن والسنة يستنبط منهما ما يواجه به الأخر، ويحصل من تأويل كلاهما على ما يؤيد وجهة نظره، إلا أن تعدد التوجهات وانقسام المسلمين أحزاباً وشيعاً انتهى بهم إلى التخلف وسيطرة العالم الرأسمالى المتقدم على دولهم، فلا نجد دولة إسلامية إلا وهى فى عداد الدول المتخلفة فقيرة الموارد المادية أو غنية الموارد المادية، فقيرة السكان أو غنية بالسكان، ولا تجد طائفة من المسلمين داخل اى دول غير إسلامية إلا وهى الطائفة الأكثر فقراً والأدنى قوة ابتداء من طائفة المسلمين فى الهند إلى المسلمين فى الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد قامت مصر بعد ثورة ٢٣ يوليو بتوحيد الشعب المصرى فى حزب سياسى واجتماعى واحد اجتمعت فيه كل قوى الشعب العاملة بكل فئاتها، ابتداء ممن وصلوا إلى أعلى مستوى تعليمى إلى من لم يتعلم البتة، وابتداء من أكثرهم غنى إلى الأجراء الذين لا يتجاوز دخلهم حد الكفاف، وبلا تفرقة من جنس (رجل أو امرأة) أو من دين إلا أن يكون مصرياً يتسم بالشرف والأمانة، وكل عضو له كامل الحقوق، أما الواجبات فتتحدد حسب موقفه من التنظيم السياسى للحزب، الذى يتحدد بدوره بالانتخاب السرى المباشر الحر ابتداء من أدنى قاعدة جغرافية (القرية– الحى)، ثم الاقتراع مرة أخرى بين الذين اختارهم

١- سورة المجادلة، الآية ٢٢.

كما يقول "فوكوياما" ساخراً استبدال السيوف بأجهزة الفيديو[1]. أى استبدال النضال والكفاح والتضحية من أجل التقدم إلى الاسترخاء والاستمتاع بمباهج الحياة.

والهدف الأساسى من إحلال الديمقراطية الليبرالية متعددة الأحزاب بدلاً من ديمقراطية الحزب الواحد، هو تفكيك أواصل المجتمع يتمزق الشعب شيعاً وفرقاً وأحزاباً متعددة متناقضة ومتنافسة ومتناحرة من أجل الوصول إلى الحكم، التى تبذل كل ما فى وسعها بكل الطرق لاقناع الجزء الأكبر من الشعب بأنها الأفضل للحكم. وكما يقول "فوكوياما" بحق عن السلوك الانتخابى فى الليبرالية الديمقراطية متعددة الأحزاب، "وعليه أن يستميل عواطف العامة سواء كانت دنيئة أو نبيلة، جاهلة أم واعية، وأن يقدم على الكثير من التصرفات الوضيعة، حتى ينتخب أو حتى يظل بالمجلس". ولقد تفرق أفراد الشعب بين أحزاب اليمين وأحزاب اليسار، وأحزاب يمين الوسط، وأحزاب يسار الوسط، وأحزاب الخضر وأنصار البيئة... الخ. ومفهوم الديمقراطية المنقول للعالم المتخلف يقضى بأنه كلما زادت الديمقراطية أصالة زاد عدد الأحزاب السياسية، وزادت منابرها، وزادت جرائدها الناطقة بأفكارها، وزادت مؤتمراتها، واستطاع الشعب أن يختار بسهولة أكثر الحزب الأمثل لحكم البلاد. ولذلك ليس غريباً أن نجد دولاً متخلفة فيها أحزاب سياسية بعدد أضعاف ما هو موجود فى أى دولة رأسمالية متقدمة، ولديها جرائد يومية وأسبوعية أيضاً أكثر من الدول المتقدمة، بما يجعل الإنسان فى هذه الدول فى دوامة من الأفكار المتناقضة والأخبار المهولة، والتفسيرات والتأويلات غير الموضوعية والتحاملية، وهو ما يؤدى إلى أن تصبح الحقيقة باهتة وضعيفة وغير قادرة على الوصول إلى عقل المواطن، حيث يسطع الزيف والتضليل إلى جانب الحقيقة، بما ينتهى بالفرد غالباً إلى أحد موقفين، إما أن لا يهتم بالكل وتتحول كل الحياة السياسية بالنسبة له إلى شئ لا يستحق أى قيمة، فهى من قبيل التحصيل الحاصل، وإما أن ينفعل ويسخط على كل شئ، دون أن يكون لديه شئ يقتنع به ويسعى لتحقيقه، كالسائر فى عاصفة ترابية، فهو لا يرى بالتأكيد كل شئ، وكذلك لم يفقد رؤيته تماماً لكل شئ، ومع ذلك فهو مضطر إلى السير، ولكن إلى أين، فهو بالتأكيد لا يعرف.

١- فوكوياما، نهاية التاريخ، مرجع سابق، ص٢٧٦.

المتخلف، فانتقلت إليه، واستطاعت أن تحقق أفضل فترة مرت فى تاريخها مـن حيـث الاستقرار السياسى والاستقرار الاقتصادى وتحقيق أهداف تنموية هائلة فى فترة قصـيرة نسبياً، اتسمت بالعدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي وخلق المساواة الحقيقية والتضامن الاجتماعى بين أفراد هذه المجتمعات. وهذه النتائج الإيجابية التى حققها الدول المتخلفـة فى إطار وحدة النظام السياسى، خاصة فى مجال التقدم الاقتصـادى وتحقيـق الأهـداف التنموية، أدى إلى خروجها النسبى وتحقيق الأهداف التنموية، أدى إلى خروجها النسـبى من إطار التبعية الكاملة، وتخلصت كثير من الدول المتخلفة من هيمنة الدولة الرأسمالية المتقدمة، وبالتالى من هيمنة قوى رأس المال الاحتكارى الدولى، وفى مقدمة هذه الـدول مصر والجزائر والعراق وسوريا وباكستان وغيرها من دول الشرق الأوسط التى تبنـت ديمقراطية الحزب الواحد. ولا يفوتنا أن نشير إزاء ظاهرة انتشار ظاهرة الحزب السياسى الواحد من باكستان حتى المغرب أسوة بمصر، أن مصر كانت ومازالت وسوف تظل رائدة للشرق الأوسط بلا منازع.

إلا أن العالم الرأسمالى المتقدم وقوى رأس المال الاحتكـارى الـدولى بقيـادة الولايات المتحدة الأمريكية بطبيعتهم الرأسمالية يعادون ديمقراطية الحزب الواحد، وخاصة أن الدول التى تبنت هذا المسار حققت تطوراً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً أفضل مما كانت عليه فى ظل ديمقراطية الأحزاب المتعددة، وبدأت تحقق خطوات إلى الأمام فى مجال التقدم الاقتصادى والاعتماد على الذات، وهو فى محصلته إذا ما استمر سوف يخرج هذا العـالم المتخلف من هيمنة قوى رأس المال الاحتكارى الدولى والـدول الرأسـمالية المتقدمـة، وبالتالى يحرمها من المكاسب الاقتصادية التى تحققها من هذه الهيمنة ومن تبعية العـالم المتخلف لها. ولذلك عمدت هذه القوى إلى دفع الدول المتخلفة إلى تغيير النظام السياسى من ديمقراطية الحزب الواحد إلى الديمقراطية الليبرالية متعددة الأحزاب، وساعدها فى ذلك اختفاء القيادات الوطنية القوية والعازمة التى قادت أوطانها للتحـرر السياسـى والتـى واجهت قوى الاستعمار وتحملت مخاطر الموت فى غمار هذه المواجهة، مثل عبد الناصر رحمه الله فى مصر، وأبو مدين رحمه الله فى الجزائر، وعبد السلام عارف رحمه الله فى العراق، وسوكارنو فى إندونيسيا... الخ، وخلفها فى قيادة الشعوب خلف أقل ما يمكن أن يقال لوصف مقوماتها، هو رغبتها فى الاستمتاع بالحياة، ومن ثم كانت توجهاتها متفقـة مع جوهر الليبرالية الديمقراطية من حيث الابقاء على الرغبة والعقل وقتل الثيمـوس، أو

المتخلفة النظام الرأسمالى كنظام اقتصادى اجتماعى سياسى. وكذلك ليتم نقل السيادة والهيمنة إلى طبقة الملاك وخاصة الفئات النشطة منها والتى تتميز بالكمبرادورية، على حساب الغالبية الساحقة من أفراد الشعب المتضامنة داخل الحزب الوحيد، وقياداتها النشطة المختارة من الشعب سواء فى تنظيمات الحزب ذاته أو فى المجلس التشريعى. وهكذا بدأ عهد جديد فى العالم الثالث المتخلف خاصة فى المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا لتحويل المجتمعات إلى الرأسمالية المتخلفة (الرثة بتعبير فرانك)، وهى لابد أن تكون متخلفة ورثة، لأن هذه الدول لم تصل بعد إلى الخروج من التخلف إلى التقدم خلال الفترة القصيرة السابقة ابتداء من تاريخ تحررها من الاستعمال الكولونيالى العسكرى الأوروبى للأسباب السابق عرضها، ثم هى ما لبثت أن عادت بسرعة لتصبح مستعمرة من جديد، ولكن بطريقة جديدة دون احتلال للأرض ودون انتقال لعساكر المستعمر إليها، ولكن باحتلال إرادة المجتمع التى سيطر عليها الفئات النشطة من الملاك ذات الطابع الكمبرادورى، والتى منحها هذه الفرصة كاملة تحويل المجتمع إلى طريق الإنتاج الرأسمالى، حيث استطاع المستعمر العالمى الجديد الولايات المتحدة الأمريكية أن يتم هذا التحول خطوة خطوة، بالاتفاق والتنسيق والتعاون والتضامن مع الفئات الكمبرادورية داخل الدول المتخلفة أياً كان موقعها داخل السلطات الحاكمة أو خارجها، لتنتهى سيطرة قوى الشعب العاملة على الحكم والدولة، ولتنتقل هذه السيطرة إلى طبقة واحدة دون بقية الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى، وهى طبقة الملاك التى يقودها الفئات النشطة منها ذات الطابع الكمبرادورى بالتضامن مع الفئات الكمبرادورية الأخرى من التكنوقراط غير ظاهرة الملكية، لتصبغ الدولة فى كل توجهاتها وأنشطتها بالطابع الكمبرادورى، ومن ثم يتحقق الاستعمار من جديد، الاستعمار عن بعد، بأيدى أبناء الدولة الوطنية. وهل يمكن أن تتحقق تنمية حقيقية لمصلحة الغالبية الساحقة من أفراد المجتمع- الأجراء- فى ظل الاستعمار اياً كان نوعه أو الشكل الذى يتخذه؟ بالتأكيد لا يمكن، ومن ثم فإن هذه الدول التى انتهجت الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية التى تم معها تكريث وتعميق التخلف، ووضع أساس ثابت لاستمرار التخلف هو التمكين للفئات الكمبرادورية بالهيمنة على المجتمع ولتصبح هذه الفئات مصدر السلطات وحدها بعد استبعاد بقية الطبقات الأخرى، وكذلك لتتحكم هذه الفئات فى كل مجالات الأنشطة الاقتصادية والسياسية فى المجتمع.

وفي خضم هذه التناقضات والصراعات بين الأحزاب لا تعدم قوى رأس المال الدولي والدول الرأسمالية المتقدم التي يتبعها الوسيلة التي تستقطب بها أحد الأحزاب وتساعده للوصول إلى الحكم ليحكم لحسابها، أي لتحقيق مصالحها على حساب المصالح الوطنية للشعب. وهكذا فإن ديمقراطية الأحزاب المتعددة ليست فقط الأسلوب الأمثل لتدمير قدرات الشعب على التوحد والتضامن، بل هي أيضاً الأسلوب الأمثل لتحقيق حكم الدولة المتخلفة من العالم الخارجي بأيدي أبنائه. وهو ما يعمق التبعية للدول المتخلفة للعالم الرأسمالي المتقدم، ويفقد المجتمع مساره إلى تنمية جادة وحقيقية في مصلحة الشعوب، وكيف يمكن أن تتحقق تنمية جادة في مصلحة شعب ممزق في اتجاهات متعددة، والتنمية الحقيقية تقوم على جهود الشعوب المنظمة المتراصة كالبنيان يشده بعضه بعضاً، وعلى التضحيات الموزعة على جميع أفراد الشعب كل تبعاً لقدرته وطاقته، ويكون نتاجها وعائدها من التقدم الاقتصادي موزعاً بعدالة توزيع التضحيات. (١)

ومع بداية الربع الأخير من القرن العشرين، حدث في العالم المتخلف تغيرات جوهرية في اتجاه التحول من ديمقراطية الحزب الواحد إلى الديمقراطية الليبرالية متعددة الأحزاب، وكان قد سبقها التحول إلى إعادة بناء الرأسمالية اقتصادياً واجتماعياً والنكوص عن استكمال بناء الاشتراكية كنظام اقتصادي واجتماعي، وهكذا كان بناء الديمقراطية الليبرالية متعددة الأحزاب ليس لنقص أو قصور في تحقيق الديمقراطية من خلال الحزب الواحد، ولكن ليتم الانتقال إلى طريقة الإنتاج الرأسمالي كاملة، وليسود المجتمعات

١- السياسة خطوة خطوة هي فلسفة هنري كيسنجر الذي وصل إلى منصب وزير الخارجية الأمريكية خلال آونة تحقيق هذه التحولات في العالم الثالث. وهنري كيسنجر يهودي متحيز لإسرائيل، وهو فارس الرحلات المكوكية بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة، وهو من أهم الشخصيات التي أثرت في الرئيس السادات واستطاع استقطابه ليتبعه في اتخاذ قرارات وتنفيذ سياسات خارجية اضطرت ثلاث وزراء خارجية لمصر إلى الاستقالة حتى لا يتحملوا المسئولية التاريخية عن هذه القرارات، مثل قرار السادات بزيارة إسرائيل والتوقيع المنفرد على اتفاقية كامب ديفيد. ولقد استطاع هنري كيسنجر والولايات المتحدة من خلال قرارات وسياسة السادات الخارجية ضرب التضامن العربي وتصفيته، وكذلك ضرب التضامن بين الإنسان المصري والإنسان المصري من خلال سياسته الاقتصادية (الانفتاح الاقتصادي).

- راجع في السياسة الخارجية للسادات :
- إسماعيل فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٥.
- راجع في السياسة الاقتصادية للسادات :
- دكتور فؤاد مرسي، هذا الانفتاح الاقتصادي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٦.

الأكثر وعياً هى التى كانت تشكل الفئات المعارضة بقوة للسادات، ومازال الباقى منها على قيد الحياة فى جانب المعارضة لكل مقومات النظام الليبرالى الديمقراطى الرأسمالى الذى تحول إليه السادات[١] فى تطوره.

ثم كانت دعوة السادات لإقامة منابر فكرية داخل الاتحاد الاشتراكى العربى، وهى بداية تفتيت الوحدة من الداخل للحزب الواحد، ولتنتهى الحياة السياسية فى مصر التى تعتمد على ديمقراطية الحزب الواحد، أى ديمقراطية التعدد الحزبى وفقاً لليبرالية الديمقراطية الرأسمالية. وعادت مصر إلى أحزاب متصارعة متنابذة مرة أخرى كما كانت قبل ثورة ٢٣ يوليو، وانشغل الشعب بكل أساليب الصراع فى إطار الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية، وهو الصراع الرهيب من أجل المصالح الفردية دون أى ضوابط جماعية، سواء كان الصراع من أجل تركيم ثروات خيالية تصل إلى عشرات المليارات من الدولارات، أو الصراع من أجل رغيف خبز فى طوابير الخبز. وشغل الصراع الرهيب من

١- حاولت جماعة الإخوان المسلمين وما تفرع عنها من منظمات شبابية نشطة أن تسيطر على المجتمع كاملاً، وهو ما أحس به الرئيس السادات وشكل خطراً عليه، فقام بالغاء التحيز البوليسى والقضائى لأفراد الجماعة، وهو ما شكل خلافاً بين الجماعة والسادات. قررت بعدها الجماعة والجماعات الناشطة منها قلب نظام الحكم أكثر من مرة. ولقد انتهى الصراع بين الجماعة والسادات إلى اغتياله على يد الأفراد النشطين من الجماعة. ولعل هذه أول مرة فى تاريخ مصر أن يقتل المصرى حاكمه منذ الفراعنة حتى الآن. ورغم استمرار الصراعات المتوالية للجماعة مع السلطة والدولة بعد السادات إلا أنها أخيراً وافقت على الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية، وكانت من قبل تقرر رفضها لها لأنها أسلوب غير إسلامى للحكم، بل هو أسلوب علمانى مرفوض من الإسلام. ويبدو أن الجماعة انضوت تحت إطار سلطة الدولة أخيراً ودخلت إلى الانتخابات التشريعية الأخيرة، وأعطاها الشعب إثنان وثمانين مقعداً فى مجلس الشعب ومازال ينتظر منها أن تبر بوعودها بأن يكون الإسلام هو أساس حل المشاكل المزمنة فى المجتمع المصرى، أو أن تظهر معارضة جادة داخل المجلس تتسم على الأقل بالتذكير بكل ما هو إسلامى فى كل مشكلة أو مسار أو سياسة للمجتمع المصرى، وكيف يعالج الإسلام هذه المشاكل ابتداء من مشكلة بطالة الشباب إلى مشكلة انحرافه... الخ. ولا أظن أن مصر سوف تستطيع أن تصل إلى أى تنمية جادة وحقيقية لصالح غالبية أفراد الشعب، أو حتى الوصول إلى حل للمشاكل الخانقة مثل مشكلة البطالة وانحراف الشباب أو التضخم، أو الديون الخارجية والداخلية... الخ فى ظل الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية، أو فى ظل طريقة الإنتاج الرأسمالى بكل مقوماتها، لأن الأمر كما سبق إيضاحه ليس فى متناول السلطات القائمة من تشريعية وقضائية وتنفيذية، بل فى يد الفئات النشطة من الملاك ذات الطابع الكمبرادورى، ومن يحمى وجودها وهيمنتها على المجتمع المصرى من الخارج، ويحافظ على استمرار دور مصر الكمبرادورى فى المنطقة العربية والشرق الأوسط.

ففى مصر الرائدة للشرق الأوسط قاد الرئيس السادات التحول إلـى الليبراليـة الديمقراطية الرأسمالية، فعلى المستوى السياسى، بداية استدعى جماعة الأخوان المسلمين ذات النشاط السياسى المحظور بحكم القانون، وإن كـان مسـموحاً لأعضـائها بالقيـام بالأنشطة الاجتماعية والدينية فرادى أو جماعات مثل الجمعيات الشرعية بمسمياتها، للقيام بالتصدى للفكر الاشتراكى وهدمه وكذلك التشكيك فى كلا ما حققته الفترة الناصرية مـن إنجازات فى ظل محاولتها لإرساء قواعد الاشتراكية فى الداخل، ابتـداء مـن الإصـلاح الزراعى، وتأميم قناة السويس، وبناء السد العالى، والتعليم المجانى والعلاج المجـانى، والتأمينات الاجتماعية والمعاشات، وبناء الصناعة فى إطار القطاع العام، والتشغيل الكامل للقوى العاملة، وحقوق العمال... الخ. وكـذلك تضـخيم بعـض الإجـراءات البوليسـية والمحاكمات التى تمت فى مواجهة المنحرفين سياسياً والمناهضين للدولة فى محـاولاتهم لقلب نظام الحكم سواء باغتيال رئيس الدولة عبـد الناصـر رحمـه الله، أو الاتفاقـات والعمليات الأخرى التى يحرمها قانون العقوبات، والتى تعرضت لها الجماعة وغيرها من الأفراد أو الجماعات، وتصوير الحرية المنضبطة فى إطار القـانون بأنهـا كانـت فتـرة للدكتاتورية وانعدام الحرية والديمقراطية. وأيضا على مستوى الخارج من تشـكيك فـى علاقة الصداقة المصرية السوفيتية، والحض على كراهية شعب هذه الدولـة الشـيوعى الكافر، وإلى التسامح والتقارب مع الدول الرأسـمالية الأوروبيـة والولايـات المتحـدة الأمريكية، تلك الشعوب التى مازالت مسيحية مؤمنـة، والتشـكيك فـى جهـود مصـر ومساعدتها للدول العربية والأفريقية للخروج من الاستعمار والتحـرر الـوطنى وبنـاء التنمية، مثل الجزائر والسودان والكونغو وليبيا واليمن وغيرهم. وفى ظل تحيز السلطات البوليسية والقضائية لأفراد هذه الجماعة بأوامر السادات شخصياً فى كل ما ارتكبته مـن أخطاء وأفعال يعاقب عليها القانون، ابتداء من ضرب طالبات وطلاب الجامعات بالمطاوى والجنازير والسيوف إلى محاولة فرض سلوكيات الجماعة على الشارع المصرى بمـا لا يتفق فى كثير من الأحوال مع سماحة الإسلام وما تعود عليه أيضاً المجتمع المصرى، فإن هذه الجماعة استطاعت أن تحدث بلبلة وتصدعاً فكرياً لكل الثوابت الثقافية والفكرية عند الغالبية من الشعب المصرى بكل فئاته، حتى الأكثر تعليماً منه، باستثناء قلة واعية عاشت ورصدت حياة الإنسان المصرى قبل الثورة، وعاشت ورصدت التحولات التى تمـت فـى الفترة الناصرية، وما تم فيها من تحولات إيجابية وكذلك معاصرة حركة الأخوان المسلمين فى علاقتها بالسلطة الحاكمة من ناحية والشعب المصرى من ناحية أخرى. هذه الفئـات

المتقدم الأخرى المجندين لتخريب العالم المتخلف من داخله، وبيد أبنائه[1]، وذلك بوضع الأفكار والسياسات التى يتم تطبيقها داخله ليس للابقاء على تخلفه، بل لتكريث وتعميق هذا التخلف.

ولعل دول العالم المتخلف أخيراً التى طبقت الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية وصلت إلى مدارك ومستويات من الهبوط لم تعرفه من قبل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً، وأصبحت محصلته واضحة تماماً لكل من له عقل مفكر وعين تنظر، فلقد هبطت رفاهية الغالبية الساحقة من أفراد هذه المجتمعات حتى الجوع عند بعضها، وهبطت قوة الدولة وهيبتها حتى الهوان، إن لم يكن حتى الاذلال عند بعضها الآخر. **فعلى المستوى السياسى**، فلقد فقدت الشعوب وحدتها الوطنية فى الداخل، وأصبح الشعب شرازماً متصارعة، وعادت إليها الصراعات العرقية والاثنية، ووصلت الصراعات فى بعض الدول إلى الحروب والإبادة العرقية، والناظر إلى أفريقيا يجد ما ينخلع له قلب كل وطنى فى كل دولة، ابتداء من رواندا التى فقدت أكثر من نصف مليون نسمة، إلى الصومال التى تفككت فيها سلطات الدولة كدولة، وإلى السودان الذى تمزق إلى شطرين والثالث على وشك (دارفور)، والرابع فى الغرب تحاك له المؤمرات ويتجمع فيه المعارضين بقيادة سودانية هاربة إلى دول الجوار. إلى تشاد... الخ. حتى مصر التى تعتبر مثلاً فى الصفاء الاجتماعى والوحدة الوطنية، وطبيعتها الجغرافية لا تسمح بأى تسلل خفى إلى داخلها، إلا إذا كانت حرب معلنة، فإن المصريين فغروا أفواههم دهشة وذهولاً أمام الفتنة الطائفين بين المسلمين والمسيحيين مع بداية تطبيق الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية فى عهد الرئيس السادات، ومازال الشعب المصرى يعانى من ألم شديد وحسرة بالغة وخوف من

---

١ - يستثنى من الوضع العربى والإسلامى موقف إيران لتى لم تبذل أى مساعدة للحلفاء فى غزو العراق، بل ومنعت مرور أى أداة لغزو العراق من أراضيها أو مجالها الجوى أو البحرى، وعارضت بكل قوة غزو العراق، وساعدت ومازالت تساعد المجاهدين ضد الغزو الأمريكى. ذلك رغم أن العراق بقيادة صدام حسين أعلن عليها الحرب ارضاء للولايات المتحدة الأمريكية، وقتل أكثر من مليون من أبنائها، إلا أنها أخذت بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم "دم المسلم على المسلم حرام وعرضه حرام وماله حرام". ولولا موقف إيران هذا المشرف للمسلمين والإسلام، ما كان يصبح صحيحاً حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم "لا تجتمع أمتى على ضلالة"، وموقف إيران المخالف للضالين، أكد صحة الحديث، وأكد للغافلين أنه صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى، فلقد صدق حديثه بعد مرور خمسة عشر قرناً من الزمان، فهل من متعظ.

أجل المصالح الفردية الغالبية الساحقة من الشعب المصرى، إن لم يكـن كامـل الشـعب المصرى بكامل فئاته عن ما يجرى حوله من تحولات ثقافية وإعلامية تبـرر التحـولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكلها جميعها فى غير صالح الغالبية الساحقة منـه. إلا أن الإنسان المصرى أثير لديه دافع الحفاظ على الذات، ذلك أن جانب الرغبة والعقل تم ايقاظهما ودفعهما بقوة للاشتعال على حساب اخماد جانب "الثيموس" والرغبة فى الإعلاء. ولم يكد يفيق الغالبة من أفراد الشعب من الزيف الإعلامى والتضليل الفكرى لتغيب الوعى والقدرة على التفكير والفصل بين الغث والثمين، والتعرف على حقيقة النتائج التى تنتظر المجتمع المصرى على المدى القريب والبعيد إلا فى الأحداث القوية، والتى كـان أخرهـا على المستوى الداخلى بيع القطاع العام وتضييعه، أو تخفيض قيمـة الجنيـه المصـرى واشتعال مستوى الأسعار بجنون، وعلى المستوى الخارجى غزو العراق واحتلال أراضيه. إلا أن هذه الإفاقة لا تستمر طويلاً ذلك أن التبرير الإعلامى والتضليل الفكرى والأسـاليب المتعددة لتغييب الوعى وتزييف الواقع وتسريب الثيموس إلى المسـالك المتعـددة التـى أوصى بها "فوكوياما" والتى تتم فى الولايات المتحدة وتتم فى مصر على قدم وساق، فضلاً على تحويل فكر الإنسان المصرى إلى فكر البرجوازية الأنانى المصلحى قصير النظر ضيق الأفق والذى تتولى نشره بصراحة ووضوح بكل الوسائل والطرق أجهزة الإعلام والثقافة وبيانات وأحاديث أعضاء الحزب الوطنى الحاكم، جعلت إفاقة الشعب المصرى لا تلبث أن تنتهى سريعاً إلى الغفوة مرة ثانية، لتصبح الأحداث القوية ذات التأثير القوى فى مسـار الحياة من قبيل الذكريات التى يتم اجترارها فى أحاديث المساء مع مصمصـة الشـفاة أو بدونها، ليهب الجميع إلى البحث عن المصالح وتحقيق الرغبات والتهيؤ لصراع جديد من أجل تحقيق هذه المصالح. ولذلك لم يكن غريباً أن تتقاعس الشعوب العربية والإسـلامية عن نصرة المسلمين فى العراق ومساعدتهم مساعدة فعّالـة، حتـى بالكلمـة الرافضـة للاحتلال، وأن لا تقدم أى مساعدة فعالة حقيقة ما دامت القيادات السياسية لهذه الشـعوب تعلن بصراحة وبلا مواربة ودون خجل "لابد أن نبحث عن مصالحنا أولاً". وهو من قبيـل الإعلان الصريح عن تبنى أخلاق البرجوازية وعن إعلان سيادة الرغبة والعقل واغفـال "الثيموس" والرغبة فى الإعلاء، أو تحقيق المنزلة الخالصة، أو كسب الاعتراف. وهكـذا حققت الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية هدفها كاملاً فى العالم العربى والإسلامى كما تطمح إليه الولايات المتحدة الأمريكية، وكما يبشر به "فوكوياما" وزملاؤه من الخبراء السياسيين فى الولايات المتحدة الأمريكية، مع غيرهم من الخبراء الآخرين فى دول الشمال الرأسمالى

الظاهرة الأخيرة ارتفاع معدل البطالة وتعقد مشكلة الإسكان. ولذلك عرفت دولة مثل مصر ظاهرة جديدة هى ظاهرة انتشار أولاد الشوارع، وتصاعد الإباحية الجنسية. أما الجـرائم فلم يعد زيادة عددها هو الظاهرة المقلقة، بل أصبح المقلق أكثر هو ظهور أنواع جديـدة من الجرائم تتسم بالوحشية والعنف الشديد، فلم تعد جريمة القتل وحـده، بـل أصـبحت جريمة القتل مع التمثيل بالضحية، وظهرت لأول مرة فى مصر جرائم تتسم بالفظاعة، مثل قتل الوالدين، أو الجدود، بل وقتل الأم لأبنائها، وزنى المحارم. وأصبحت ظاهرة تعـاطى المخدرات من الظواهر العادية فى العالم المتخلف، بل وزراعة المخدرات بأنواعها أحد أهم أسباب تكوين الثروة بسرعة، وأصبح الفساد مناخاً عاماً على كافة المستويات الوظيفية.

أما على المستوى العسكرى، فإن الغالبية من دول العالم المتخلفة فقدت قدراتها العسكرية خاصة دول المنطقة العربية، وذلك إما اعتماداً على الوهم عند بعض الدول بأن حمايتها تتم بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الشمال الرأسمالى المتقدم مثل دول مجلس التعاون الخليجى العربى، واعتماداً على الجيوش المرتزقة مدفوعة الأجـر مثـل جيش الولايات المتحدة وغيرها من جيوش الدول العربية مثل مصر وسوريا وغيرها من الدول المتخلفة الأخرى. أو اعتماداً على الوهم الذى ابتدعه الرئيس السادات وصدقه بأن حرب أكتوبر هى أخر الحروب مع إسرائيل، وأن السلام قد حل معها بزيارته لهـا وعقـد اتفاقية سلام معها (اتفاقية كامب ديفيد) بمشاركة الولايات المتحدة، وبالتالى تناست مصر كل جهودها لزيادة قوتها العسكرية، فتم تصفية البرنامج النووى، وأبحـاث الصـواريخ (الظافر والقاهر)، وتوقف تطوير طائرة التدريب المصرية، وتحولت المصانع الحربية إلى الإنتاج المدنى، وبينما مصر كانت على مستوى القوة العسكرية مع إسرائيل عام ١٩٧٣، وإلا لما انتصرت، فإن إسرائيل طورت قدراتها العسكرية لتصبح دولة نوويـة السـلاح، منتجة لكل معدات الحرب الأرضية والجوية فى إطار الاتفاق الإستراتيجى لها مع الولايات المتحدة، وهو ما جعل "أوود نيون" المحلل الإسرائيلى للقول "بأن مصـر فـى وضـعها السياسى الداخلى الحالى قد أصبحت بالفعل جثة هامدة" وذلك عام ١٩٨٢[١]، ورغـم أن العالم المتخلف يتزايد استيراده للأسلحة من العالم الرأسمالى المتقدم والتى بلغت بالنسبة للدول المتخلفة الفقيرة (إجمالى الناتج القومى للفرد ٣٠٠ دولار سنوياً) ٦٦٨٧٩ مليـون

١- دكتور عبد الملك خلف التميمى، الاستيطان الأجنبى فى الوطن العربى، عالم المعرفة، الكويت، نـوفمبر ١٩٨٢، ص٣٣٢-٣٥٩.

مستقبل مظلم كلما حدثت تداعيات فى وحدة المسلمين والمسيحيين المصريين، وحدثت صراعات واضحة لأسباب تافهة لم يكن يقام لها أى وزن من الطرفين قبل هذه الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية التى تم تطبيقها فى مصر.

وعلى المستوى الاقتصادى، فلقد رأينا بعض من مظاهره فى العالم المتخلف فى الفترة الأخيرة فى بداية هذه الدراسة، التى تشهد تعمقاً هائلاً فى سوء توزيع، وفى تزايد ظاهرة الفقر، وانخفاض مستوى الخدمات العامة، وتفاقم مشكلة الديون الخارجية وزيادة أعبائها، وكذلك الدين العام، وتعمق مشكلة البطالة لدرجة أن بعض الدول الأفريقية تصل فيها نسبة البطالة إلى ٥٠% من القوى العاملة. وليس هناك دولة لا تعانى من التضخم وارتفاع المستوى العالم للأثمان. وفى نفس الوقت يزداد نزح ثروات العالم المتخلف، فأكثر من نصف الدخل القومى فى بعض الدول الأفريقية يذهب إلى العالم الخارجي للدول الرأسمالية المتقدمة، والعالم المتخلف يدفع فى المتوسط ٢١% من ناتجه المحلى الإجمالى إلى العالم المتقدم الرأسمالى من خلال القنوات الثلاثة السابق عرضها. ولعل أهم الكوارث التى ألمت بالعالم المتخلف هى كارثة بيع القطاع العام من خلال برامج الخصخصة التى قادها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، حيث ضاعت على الدول المتخلفة جهودها وتضحياتها السابقة لبناء الصناعة. ففى بعض الدول تم بيع القطاع العام دون أن تظهر أى آثار لحصيلة بيعه، وكأنما ابتلعته الأرض، كما هو الحال فى مصر، وتقدر قيمته بأكثر من ٣٥٠ مليار دولار. وفى بعض الدول الأخرى مثل كوريا حصل رأس المال الاحتكارى الدولى على ملكية ما يقرب من نصف المشروعات الصناعية بأقل من نصف قيمتها الحقيقية فى غمار الأزمة الأخيرة التى قام بها رأس المال الأجنبى، وكذلك بعض دول جنوب شرق أسيا. وفى أمريكا اللاتينية ازدهر أسلوب استبدال الديون بمشروعات القطاع العام الذى قدرت قيمته بأقل من ٤٥% من قيمته الحقيقية.

وعلى المستوى الاجتماعى، فلقد ساد دول الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية تفسخ اجتماعى وانحراف أخلاقى لم تره أى دولة من قبل، حتى فى فترات استعمارها، فلقد شهدت هذه الدول تحلل الأسرة، وانتقلت إليها ظواهرها الموجودة فى الولايات المتحدة، ابتداء من ارتفاع معدلات الطلاقة والانحرافات بين الازواج، ومروق الاولاد وعدم وفائهم للآباء، وعدم الاقبال على الزواج وتكوين أسرة لأسباب نفسية مثل الخوف من الفشل، وعدم القدرة على تحمل المسئولية العاطفية أو المالية، وساعد على تعمق هذه

بقايا وحدات القطاع، ومن تم تجنيدهم من طلاب الجامعات[١]، ومن ساقهم من رجال الحزب الوطنى فى القرى من البسطاء والفقراء المدقعين بارهابهم بأن من لم يذهب إلى انتخاب الرئيس مبارك سوف يدفع غرامة ١٠٠ جنيه بنص القانون، ومع ذلك لا يذهب لانتخاب الرئيس إلا ١٩,٩% من مجموع عدد الناخبين، فأى ليبرالية ديمقراطية هذه؟ وهل تعتبر هذه النسبة حتى ولو كانت باختيار وإرادة أصحابها- وهى على غير ذلك- اختياراً ديمقراطياً صحيحاً يتسم بالشرعية المنطقية.

لقد هلل الليبراليون الديمقراطيون ابتداء من أمريكا إلى مصر بنتائج الانتخابات، وأن الرئيس مبارك حصل على نسبة ٨٨,٥٧% من أصوات المشاركين فى الانتخابات، أما غير المشاركين، والذين أحجموا عن المشاركة الذين يشكلون ٧٧,١% ممن لهم حق الانتخاب فلا ذكر لهم ولا قيمة لهم وليذهبوا إلى الجحيم. قال البعض أنهم كسالى كعادة الشعوب المتخلفة، وقال البعض الأخر تعود الشعب المصرى على أن يعيش بلا ديمقراطية، ولابد من وقت يمضى حتى يصبح ديمقراطى، وقال البعض ببجاحة وبهتان أنهم موافقون على قيادة مبارك وموافقون على نظامه الليبرالى الديمقراطى الرأسمالى.

وفى الواقع أن الشعب المصرى لم يفقد حتى النهاية ذكائه الطبيعى رغم الجهود الهائلة التى تبذلها الدولة لتغييب وعيه على كافة مستويات أنشطة الدولة لقد فهم بذكاؤه الطبيعى أن القضية ليست هى انتخاب مبارك أو غيره من المرشحين، فلا مبارك ولا غيره من المرشحين يمكن أن يقدم لشعب مصر جديداً، أو حتى يستطيع أن يغير من المسار السائد لمصر اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً قيد إنملة بعيداً عنه. ذلك أن مصدر السلطات فى مصر ليس هو الشعب. بل تلك الفئة المهيمنة على المجتمع المصرى ذات الطابع الكمبرادورى التى سبق وصفها وتحديدها، وهذه الفئة مازالت فى وضعها المتميز

١- من الثابت على سبيل المثال اليقينى أن جامعة حلوان استدعت الطلاب إلى المدينة الجامعية، رغم أن الدراسة لم تبدأ بعد، وأقام الطلاب فى المدينة الجامعية دون دفع أى رسوم، بل كانوا يحصلون على مكافأة نقدية إلى جانب الغذاء ومستلزمات المعيشة، فضلاً على الاحتفالات اليومية وتقديم الهدايا للفائزين، وأحضرت الأتوبيسات الخارجية على نفقة الجامعة لنقل الطلاب لمراكز انتخاب الرئيس، ومع ذلك فإن عديداً من الطلاب لم ينتخب الرئيس مبارك لاعتقادهم أنه السبب فى مشكلة البطالة التى يعانى منها خريجى الجامعة، والتى سوف يعانون منها بعد التخرج، فهو الذى باع شركات القطاع العام، ولم يحرك ساكناً لحل مشكلة البطالة. وكم تكلفت الجامعة من نفقات فهذا موضوع أخر.

دولار، وبالنسبة للدول الأعلى دخلاً (إجمالى الناتج القومى للفرد من ٣٠٠-٦٦٩ دولار سنوياً) ٧٠٩٠٩ مليون دولار، عام ١٩٨١، إلا أن هذه الأسلحة فى الغالب الأعم ليس إلا لتقوية جناح الدولة فى مواجه الشعوب، وخاصة فى مواجهة حركات الانتفاضات المسلحة داخل الدولة أكثر منها لمواجهة أعداء خارجيين.

تقييم الشعب المصرى للديمقراطية الليبرالية الرأسمالية. لقد مرت مصر فى نهاية عام ٢٠٠٥ بنوعين من الانتخابات الديمقراطية على النسق الغربى، أولهـا، انتخاب رئيس الجمهورية بعد تعديل المادة ٧٦ من الدستور لتغيير طريقة انتخاب رئيس الجمهورية إلى الاقتراع السرى العام المباشر، ثم انتخابات أعضاء المجلس التشريعى من بين المرشحين من الأحزاب المتعددة، أيضاً بالاقتراع السرى العام المباشر. وبالنسبة لانتخاب رئيس الجمهورية التى تقدم إليها تسع مرشحين لتسعة أحزاب سياسية فى مقدمتهم الرئيس مبارك عن الحزب الوطنى، بينما قاطع كل من حزبى التجمع الوطنى التقدمى والحزب الناصرى هذه الانتخابات ولم يقدما مرشحاً لهما. وانتهى الاقتراح بفوز الرئيس مبارك مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى، وحصل على (٦٣١٦٠٠٠ صوت) من بين من أدلوا بأصواتهم فى الانتخابات وعددهم (٧٣٠٥٠٣٦ صوت)، أى بنسبة ٢٣% ممن لهم حق التصويت والمقيدين بالجداول الانتخابية وعددهم (٣١٨٢٦٢٨٤ ناخباً). وهو ما تم إعلانه رسمياً إلا أن نسبة الذين صوتوا للرئيس مبارك الحقيقية فهى ١٩,٨% من عدد الناخبين، ونسبة الذين صوتوا لجميع المرشحين الثمانية الآخرين ٣,١% من أصوات المصريين الذين لهم حق الانتخاب. وبالتالى فإن نسبة المشاركين فى اقتراع اختيار رئيس الجمهورية من جملة من لهم حق الانتخاب هى ٢٢,٩% فقط، أما نسبة ٧٧,١% من الشعب المصرى فلم يعير هذه الانتخابات أى اهتمام.

وإذا علمنا أن الرئيس مبارك خاض الانتخابات وهو على مقعد رئيس الجمهورية، وكذلك على مقعد رئيس الحزب الوطنى الديمقراطى، فإن الأمر لا يعدو أن يكون كما قال الصحفى الخبير فى السياسة، وخاصة السياسة فى مصر، الأستاذ محمد حسنين هيكل، إن الرئيس مبارك يخوض الانتخابات ووراءه دولة. وكذلك إذا علمنا أن الذين توجهوا إلى الانتخابات الرئاسية هى فى الغالبية موظفى الدولة وعمال وموظفى

من واقع الإنسان المصرى فى اتجاه أهدافها المنحطة، كما يقصد إلى ذلك الداعين إليهـا من العالم الرأسمالى المتقدم، ويشـرحه "فوكوياما" أو "توكفيل" وينفـذه الليبراليـون الديمقراطيون الكمبرادوريين فى مصر والعالم المتخلف. لقـد حصـل الحـزب الـوطنى الديمقراطى على أغلبية تزيد على ثلثى أعضاء المجلس، وحصلت الأحزاب الأخرى علـى عدد من المقاعد لا قيمة لها ابتداء من مقعد واحد إلى أربعة مقاعد، بينما حصل الأخوان المسلمين على إثنان وثمانون مقعداً، وحصلت أحزاب أخرى على لا شئ. ولقد قام الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم بترشيح بعضاً من أعضائه الذين يمثلـون رمـوز الليبراليـة الديمقراطية الرأسمالية وهم فى نفس الوقت رموز الدولة ورموز سلطاتها الحاكمة، وفى نفس الوقت سمح لبقية أعضائه أن يقوموا بترشيح أنفسهم كمستقلين بعيداً عن سـلطان الحزب، وكأنهم خارجين عليه، وهو ما كان يستدعى فى حالة سيادة الأمانـة السياسـية والحزبية أن يقوم الحزب بفصلهم من عضوية الحزب حتى يعلم الناخبون من أفراد الشعب أنهم لا ينتمون إلى الحزب وأن علاقتهم به قد انتهت. إلا أن ذلك لم يحـدث إمعانـاً فـى تضليل الناخبين من الشعب. ولقد كانت غالبية من قدمهم الحزب من مرشحين من الفئات ظاهرة الكمبرادورية، وظاهرى الدفاع والالتزام بقواعد التبعية للعالم الخـارجى وخاصـة الولايات المتحدة الأمريكية طوال فترة الحكم السابقة للحزب ابتداء من الرجل الثانى فـى الدولة رئيس مجلس الشعب ووكيلى مجلس الشعب، والوزراء، أما المرشحين الآخرين من الحزب تدليساً كمستقلين فلقد كانوا من الفئات الكمبرادورية خارج سلطات الدولة من رجال الأعمال وأصحاب رأس المال بأنواعه المختلفة، بالإضافة إلى فئات مـن المـلاك ومـن أصحاب المهن عالية التخصص وبعض أساتذة الجامعات ذات الميول البرجوازية، بصرف النظر عن أصولهم الطبقية التى قد تكون الطبقة الوسطى أو الأقل من الوسـطى، الـذين يسعون حثيثاً إلى الدخول فى طبقة الكمبرادوريين الخادمين للمصالح الأجنبيـة أو علـى الأقل الارتباط الخدمى المباشر لها.

وكان من الطبيعى أن يرفض الشعب هذه الفئات جميعاً، وأن يجدوا نفسهم خارج المجلس التشريعى، إلا أن الدولة الوحش البحرى الرهيب دولة الليبراليـة الديمقراطيـة قامت بدورها العظيم فى تزوير إرادة الشعب بالنسبة للفئة التى رشحها الحزب بكل الطرق غير المشروعة، ابتداء من افقاد الأفراد حرية الاختيار بالارهاب بلقمة العـيش بالنسـبة للعاملين فى المنظمات الحكومية وبقايا القطاع العام، والمرتبطين بهم، إلى التلاعب فـى

على قمة الشعب المصرى وعلى قمة المجتمع المصرى، وعلى قمة سلطات الدولة جميعاً، وهى فى الواقع لا تحتاج إلى رضاء الشعب أو إلى أصواته الانتخابية لتبقى فى الحكم فبقاؤها مضمون تماماً ابتداء من خدماتها الكمبرادورية لدول الشمال الرأسمالية المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية[١]. واستمرارهم فى تقديم هذه الخدمات الكمبرادورية لضمان بقائهم يجعل المسار الحالى للمجتمع المصرى اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً كما هو بلا تغيير جوهرى أو حقيقى. ومن ثم اقتنع الغالبية الساحقة من المجتمع المصرى، من له بطاقة انتخاب أو بدونها أنه لا جدوى من هذه الانتخابات، فما هى إلا تمثيلية هزلية وأن الوضع قائم ومستمر ولن تغيره الانتخابات الرئاسية أياً كانت نتيجتها، ولذلك أحجم ٧٧,١% من أصحاب بطاقات الانتخاب عن الإقدام على عمل بلا قيمة. إنه الرفض للغالبية الساحقة من المجتمع المصرى لنظام المجتمع الليبرالى الديمقراطى الرأسمالى، ليس ٧٧,١% فقط، بل يضاف إليهم الذين سيقوا إلى هذا الانتخاب بالإكراه والارهاب بلقمة العيش سواء انتخبوا مبارك أم لم ينتخبوه، وأظنهم يتجاوزوا نسبة ٩٠% ممن لهم حق الانتخاب، وبالتالى لن يبقى بعدهم إلا من يوافقون على الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية، وهم الفئات المهيمنة ذات الطابع الكمبرادورى وأعوانهم ومن يتعلقون بهم. وهؤلاء الذين أحجموا على الانتخاب ربما ادخروا جهدهم للعمل الحقيقى الذى يؤدى إلى تغير مسار المجتمع المصرى إلى المسار الصحيح، وهو الإطاحة بهذه الفئات المهيمنة على المجتمع المصرى ذات الطابع الكمبرادورى، ولتعيد بناء المجتمع بناء حقيقياً بطريقة مختلفة تماماً على النقيض من طريقة الإنتاج الرأسمالية، وذلك سعياً لخلق مجتمع يتسم بالحرية الحقيقية والمساواة الحقيقية، ويسمح لجميع فئات الشعب العاملة بالمشاركة فى الحكم وإدارة المجتمع، وتحرير المجتمع من كمبرادوريته وتبعيته بما يؤهله لبناء تنمية جادة حقيقية والخروج من حالة التخلف.

وتأتى انتخابات المجلس التشريعى ليرى الناظر من أعلى إلى عملية اختيار أعضاء المجلس ككل، كيف استطاعت الليبرالية الديمقراطية خلال الفترة السابقة أن تغير

١- فى موسم حجم عام ٢٠٠١، فى مناقشة مع أحد السعوديين حول حصار العراق وزخم الاستعداد لغزوه، وأحداث فلسطين وما تقوم به إسرائيل من مذابح، قال السعودى وهو من العامة بكل براءة وعفوية "ماذا نفعل وحكام العرب ملوك ورؤساء يعملون موظفين لدى سفراء أمريكا" وهو ما يؤكد أن الشعوب لا تفقد ذكائها الطبيعى والفصل بين الغث والثمين مهما كانت قوة عسف الدولة وقوة سعيها لتضليلهم.

المعروفة السابق تحديدها والحديث عنها، التى أقامت فى مصر نظاماً ليبرالياً ديمقراطيــاً رأسمالياً متخلفاً وتابعاً، فإن الأمر يصبح عادياً، وخاصة عندما يكون فى سياق المبــادئ العامة للدولة الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية الأم المتبوعة- الولايات المتحدة- التــى تعلن بلا خجل مبدأها "الميكافيلى" أنه ليس هناك مبادئ حاكمة، ولــيس هنــاك صــداقات دائمة، ولكن هناك فقط مصالح قائمة، واجبة الرعاية دون غيرها".

إلا أن الحقيقة أن هؤلاء الذين تخلت عــنهم الدولــة الليبراليــة الديمقراطيــة الرأسمالية المصرية قد أدوا الدور المطلوب منهم تماماً فى المرحلة السابقة، أما المرحلة القادمة فهى تحتاج إلى رواد جدد من الكمبرادوريين ذوى الأخلاق البرجوازيــة، الــذين سوف يقوموا بتمرير التغيرات الجديدة على حساب الشعب، مثل التغيرات المطلوبة فــى مزيد من سحق القوى العاملة فى مصر واعتصار كل جهودها لمصلحة رأس المال سواء الوطنى أو الأجنبى المتضامنين، أو تمرير مزيد من إجراءات اندماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى ليس العالمى فقط بل والإسرائيلى بشكل خاص، والســماح بالهيمنــة الإسرائيلية على المقدرات الاقتصادية والثقافية داخل المجتمع المصرى، وبالتالى فى العالم العربى والإسلامى.

أما بالنسبة للمستقلين من أعضاء الحزب الوطنى وغيــرهم، فلقــد اســتخدموا مقومات التخلف التى عادت وتعمقت فى المجتمع المصرى منذ بــدء تطبيــق الليبراليــة الديمقراطية الرأسمالية منذ ثلاثون عاماً بداية بسياسة الانفتاح الاقتصادى إلى البــرامج المسماه بالإصلاح الاقتصادى التى قادها صندوق النقد الدولى، فلقد استخدمت ظاهرة فقر الجماهير وبزوغ العصبية القبلية والاثنية، فضلاً على السلوك النفعى البرجوازى كأدوات لجمع الأصوات. ففى الأحياء الفقيرة لم يتجاوز ثمن الصوت عشرون جنيهاً مثل الشرابية ومصر القديمة والبساتين، بينما ارتفع قليلاً فى مناطق ذات ظروف معيشية أفضــل إلــى خمسين جنيهاً. وللأسف الشديد عرض إرسال الجزيرة التليفزيونى، أحد المصريين يفتخر بأنه حصل على مقابل صوتين، أى مائة جنية (ورقتين من فئة الخمسون جنيهاً)، ولم يعط صوته لكلا المرشحين الذين دفعوا له النقود، فى انتظار مزيد من مــدفوعات المرشــحين المغفلين. أما فى الأحياء الراقية مثل مصر الجديدة ومدينة نصر، فلقد وصل ثمن الصوت إلى ألف جنيه، ونفس السلوك حدث فى عواصم المحافظات، وإن كــان بنســبة اقــل، إذ استخدمت أدوات أخرى إلى جانب شراء الأصوات بالنقود، وهى الحصول على الأصــوات

بطاقات الانتخاب وحذف صناديق كاملة تحتوى على أصوات المؤيدين لغير مرشحى الحزب الوطنى الحاكم، إلى أساليب البلطجة لإبعاد الناخبين المحترمين لذاتهم والعارفين والمحافظين على أقدارهم من الاقتراب من لجان الانتخاب. وهكذا نجح مرشحى الحزب الوطنى فى دخول المجلس التشريعى فى غالبيتهم، أما الذين لم ينجحوا فلقد قصدت الدولة إلى عدم نجاحهم بعدم مساعدتهم مثل غيرهم من المرشحين، رغم أنهم خدموا الدولة الليبرالية الديمقراطية سابقاً، ونفذوا سياساتها الكمبرادورية على حساب الشعب مثل الحاج سيد راشد رئيس اتحاد نقابات عمال مصر ووكيل مجلس الشعب السابق الذى مرر برنامج خصخصة القطاع العام، وخروج العمال إلى المعاش المبكر. وكذلك الدكتور يوسف والى وزير الزراعى السابق الذى مرر المصالح الأمريكية الإسرائيلية فى استيراد المواد المسرطنة من مبيدات ومخصبات وبذور، وأفقد الإنسان المصرى صحته والتى طالبت النيابة العامة أثناء محاكمة بطانته فى بنك التنمية والائتمان الزراعى وبعد إدانتها بضرورة التحقيق معه لمسئوليته عن كل ما أفسد صحة الإنسان المصرى. إلا أن الدولة الليبرالية الديمقراطية عمدت إلى عدم مساعدتهم على النجاح رغم خدماتهم السابقة لأسباب عدة تخصها هى ولا تخص الشعب المصرى. أولاً، لاقناع المغفلين من الشعب المصرى بأن هناك ديمقراطية حقيقية، والدليل هو عدم نجاح مرشحى الحزب الحاكم. وثانياً، لإتاحة الفرصة للهجاصين والدجالين والمزيفين للفكر فى داخل مصر أو خارجها، الذين يخدمون الدولة الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية، ويهمهم تماماً بقائها على حساب الشعب المصرى، فى القول والتصريح والبقرطة والتفلسف الكاذب بظاهرة الديمقراطية العظيمة فى مصر التى لا ينجح فيها مرشح الحزب الحاكم. ثالثاً، لخداع الجماهير من المصريين بأن هناك تغييرا جوهرياً فى مسار الحكم والحكومة سوف يتم فى مصر لمصلحة الشعب فى الفترة القادمة، ذلك أن الذين أضروا بالشعب وغضب عليهم لم يدخلوا إلى المجلس التشريعى، ومن ثم فإن كل مشاكل المصريين التى خلفتها الدولة الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية بأيدى هؤلاء سوف تحل تماماً، وأن عهداً من الرفاهية قادم بناء على اختيار الشعب لنوابه ومن خلال الديمقراطية متعددة الأحزاب. ولعل موقف الدولة الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية من التخلى عن من خدموها ردحاً من الزمان على حساب الشعب فى كل الدول التى تتبنى نفس النظام ليس غريباً، بل هو الموقف الطبيعى، ذلك لأنها دولة البرجوازية ذات الأخلاق البرجوازية الأنانية المصلحية ضعيفة الأفق هابطة الأخلاق. وإذا كانت فى الواقع دولة البرجوازية الجديدة الانفتاحية بأصولها الاجتماعية

وبالنسبة للبعض الأخر من الناخبين الذين تجاوزوا الفقر والحاجة والذى حصلوا على قدر من التعليم فلقد ارتفع ثمن صوتهم، وأقبلوا يعطون أصواتهم لمن يدفع أعلى، لقد فقدوا "ثيموسهم" فقدوا قدرتهم على الإعلاء الوطنى، وبالتالى عدم القدرة على التضحية بالنقود من أجل الاختيار الصحيح لمصلحة الوطن، وذلك باختيار الأكثر كفاءة والاكثر أمانة، المشهود لهم بالوطنية والحفاظ على مصالح الغالبية الساحقة من الشعب، وأصحاب الفكر المستنير، الذين ينادون بقيم مختلفة تحكم المجتمع أسمى من قيم الرأسمالية الحاكمة فى ظل الليبرالية الديمقراطية، وقدموا برامج واضحة غير مجهلة، واقعية يمكن التحول إليها. وهكذا صعد إلى المجلس التشريعى فئات من الحزب الوطنى أو من المستقلين الذين هم أصلاً أعضاء فى الحزب الوطنى لم يرشحهم الحزب للانتخابات، أو من المستقلين الذين انضموا إلى الحزب الوطنى بعد أن اختارهم الشعب كمستقلين. وهم جميعاً من الساعين بقوة للارتباط بالطبقة المهيمنة ذات الطابع الكمبرادورى، أى ليصبحوا كمبرادوريين بوصولهم إلى خدمة المصالح الأجنبية مباشرة، أو للعمل فى خدمة هذه المصالح بطريقة غير مباشرة عندما يعملون فى خدمة الطبقة المهيمنة من الكمبرادوريين. **وهكذا استطاعت الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية السابق ارسائها فى مصر أن تدمر القدرة على الإعلاء، أو تحقيق المنزلة الخالصة عند جزء من الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى، وأن تحول سلوكياتها إلى السلوك البرجوازى الأنانى المصلحى الذى يفقد ارتباطه بالمجتمع، وأن تتحول إلى مبدأ "أنا وبعدى الطوفان" وإلى "لأكسب اليوم وليذهب العالم كله وليس بلدى فقط إلى الجحيم"**، وفى ذلك مكمن الخطر المحدق بأى مجتمع الذى يمكن أن يذهب به فعلاً إلى الجحيم، وهو فساد الطبقة الوسطى التى يعول عليها فى أحداث التطور الاقتصادى والاجتماعى، فهى فعلاً كما يقال أنها المحرك للتقدم (دينمو) ابتداء مما لديها من مخزون القيم الأخلاقية والسلوكية التى تحافظ عليها بقوة والتى تشكل دوافعها للإعلاء الوطنى وتحقيق المنزلة الكاملة، وتحقيق الاعتراف.

وتأثير الظاهرة الجديدة التى تتضارب حولها التفسيرات وهى حصول جماعة الأخوان المسلمين على ٢٠% من مقاعد المجلس التشريعى، وهى ليست حزب سياسى، بل هى جماعة محظورة النشاط بحكم القانون، والبعض من رموز نشاطها السابق مازالوا قيد السجون دون أحكام قضائية. ويقرر البعض أن السماح للأخوان بالحصول على هذه النسبة إنما هو تنفيذاً لرغبة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أعلنت كوندليزا رايس

باستخدام العصبية القبلية والآنية، وإن كانت العصبية أيضاً استخدمت في عواصم المحافظات بدرجة أقل مما استخدمت في الريف المصري. ففي الريف لم يكن اختيار المرشح الأفضل والأكثر كفاءة والأكثر نزاهة وأمانة، بل كان المبدأ في الاختيار هو الأولوية لمن هو من عائلتنا، فإن لم يكن فالذى هو من بلدنا، فإن لم يكن فمرشح الحزب الوطنى الديمقراطى لأنه الأقرب إلى سلطة الدولة، وبالتالى قادر على تمرير الخدمات الخاصة.

لقد كانت السلوكيات التى سادت عملية الاقتراع لاختيار أعضاء المجلس التشريعى دليلاً على النجاح الجزئى فى تحقيق أهداف الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية فى مصر. فلقد انتقل السلوك البرجوازى المصلحى الأنانى إلى البعض الظاهر من أفراد الشعب، وكذلك ضاع منهم الثيموس الوطنى. لقد باع الفقراء صوتهم تحت الحاح الحاجة، وغلبت حاجته المادية ضميره الوطنى بإعطاء صوته إلى من يدفع ثمناً أعلى، وليس إلى الأكثر كفاءة والأكثر أمانة، والأحرص على مصالح لاشعب الذى هو منه، ونسى غده، ولم يتذكر إلا حاضره فى شكل مصلحة تافهة قصيرة الأجل هى مبلغ من النقود تسد حاجته الملحة. لقد أعطى صوته لمن يدفع أكثر وأصبح صوت المواطن سلعة فى سوق الديمقراطية الليبرالية الغربية الرأسمالية التى تحول كل شئ إلى سلعة يمكن أن تباع وتشترى. **ومن الواضح أنه لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية فى ظل سيادة الحاجة وعدم توافر الضروريات لكل أفراد المجتمع، فالجائعين لا يمكن أن يكونوا ديمقراطيين، هذا من ناحية الناخبين.** أما من ناحية المرشحين للمجلس، فإنه فى إطار الرأسمالية التى يحكمها البقاء للأقوى، والتى تحول كل شئ أياً كان إلى سلعة مدفوعة الثمن، فسوف ينجح ويحصل على أكثر الأصوات الأقوى مالاً القادر على دفع ثمن أعلى، والأقوى سلطة القادر على تهديد الفقراء بمزيد من الافقار وبالحرمان من القليل التافه المتاح. وكذلك الأقوى تدليساً، القادر على الضحك على عقول الأفراد، وتغييب هذه العقول بالأمانى الكاذبة والدعوة المزيفة، والذى لن يستجيب له إلا الجهلاء والعامة والأميين، الذين لم يتكون لديهم من المعرفة العلمية ما يسمح لهم باستنارة عقلية تفرق بين الحق والباطل والحقيقة والتدليس الذى دائماً ما يتشابهان ويحتاج الفصل بينهما إلى قدر من العلم والمعرفة، **ولذلك فإنه لا يمكن للأميين والجهلاء أن يكونوا ديمقراطيين، فسوف تغلب عليهم جهالتهم ليتشابه لهم الغث والثمين، والحق والباطل، والأصيل والمزيف.**

السلطات على اختلاف أنواعها، وتسير المجتمع لمصلحة جميع الطبقات والفئات الاجتماعية، أما الحزب الوطنى فهو حزب البرجوازية الجديدة، أى الفئات التى تشبعت بأخلاق البرجوازية وروحها بصرف النظر عن انتماءاتها الطبقية السابقة، والتى تتميز غالبيتها الساحقة بخيانة الطبقة التى خرجت منها، وتتميز أيضاً بطابعها الكمبرادورى الذى يستغرقها تماماً.

ومع كل ذلك فإن المجتمع المصرى مازال بخير، ومازال غالبيته يرفض الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية بكل مقوماتها، فلقد شارك فى الانتخابات فقط ٢٤,٦% من الذين لهم حق الانتخاب، وجلس ٧٥,٤% من حاملى بطاقات الانتخابات ينظرون بحسرة إلى المهزلة الانتخابية، التى لن تؤدى إلى أى تغيير فى مسار المجتمع المصرى، أو حتى إصلاحه، إذ أن الذين افسدوه هم الصاعدون على قمة نتائج الانتخابات، فكيف يمكن أن يصلحوا ما أفسدوه لتحقيق مصالحهم القوية، ولتحقيق المصالح الأجنبية الرائدة لهم والمتضمنة لمصالحهم، والحامية أصلاً لاستمرار وجودهم، والضامنة دائماً لاستمرار قدرتهم على الهيمنة على كل مقدرات المجتمع المصرى. وتتزايد الحسرة عند الأكثر وعياً والأكثر إطلاعاً عندما يعلم أن الدولة تكلفت من مواردها أكثر من ستة مليارات جنيه فى حملة انتخابات رئاسة الجمهورية، وأن تكلفة انتخابات المجلس التشريعى وصلت إلى أكثر من اثنى عشر مليار جنيه، تحمل الكثير منها البرجوازيون الجدد الذى كان انفاقهم سخياً، وصل عند البعض منهم إلى الملايين للحصول على مقعد فى المجلس التشريعى المصرى، وثمناً للدخول إلى مغارة "على بابا" كما فى التعليق الشعبى الساخر والناضج والناطق بحقيقة الدافع إلى دخول المجلس التشريعى، هل هو لخدمة الغالبية الساحقة من المجتمع المصرى، أن لخدمة الذات البرجوازية فى إطار خدمة الطبقة المهيمنة ذات الطابع الكمبرادورى. والسؤال الأخير، من المسئول عن ما وصلت إليه الديمقراطية فى مصر؟ والسؤال الثانى الأكثر الحاحاً، هل هذه الفئات التى وصلت إلى النجاح فى كلا الانتخابات التى تمت فى مصر قادرة على قيادة المجتمع إلى تنمية حقيقة فى مصلحة الغالبية الساحقة من أفراد الشعب المصرى؟ وإجابة السؤال الأول، فإن المسئول هو طبيعة الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية التى تقوم على مبدأ البقاء للاقوى، والتى لا تصلح بأى حال من الأحوال للدول المتخلفة، التى مازالت تغص بالفقر والحاجة إلى إشباع الضروريات عند أكثر من نصف السكان، وتغص بالأمية والجهالة، والأخطر هو سيادة

وزيرة خارجيتها توجه الولايات المتحدة الأمريكية للتعاون مع الجماعات الدينية فى العالم المتخلف لتحقيق الديمقراطية. وفى تقدير البعض الأخر أن هناك تكرار لاتفاق الدولة مع الجماعة الذى حدث فى بداية حكم السادات للاستعانة بالجماعة فى ضرب الفكر الاشتراكى وأصحابه وتشويه النتائج الإيجابية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للناصرية الاشتراكية، وأن الاتفاق الأخير تم بهدف مختلف وهو اقناع الشعب المصرى بوراثة الحكم وتولية جمال مبارك الرئاسة خلفاً لوالده. وأياً كانت الأسباب فإن النتيجة التى حققتها الأخوان تعتبر هائلة بالنسبة لنتائج الأحزاب السياسية الأخرى التى تضائلت إلى العدم تقريباً، وكان يمكن لجماعة الأخوان أن تحصل على مقاعد فى المجلس التشريعى أكثر مما حصلت إلا أن الدولة كانت حريصة على أن لا يصل حجم تمثيلها فى المجلس إلى ثلث المقاعد بأى حال، ولا يصل إليه، لأن ذلك يهدد الطبقة المهيمنة والفئات الحاكمة التى يمثلها الحزب الوطنى فى المجلس التشريعى ويمنعها من تمرير أى تعديلات دستورية ترغب فيها من خلال أغلبية ثلثى المجلس التى لا يجب أن تغيب عن الحزب الوطنى الديمقراطى، وذلك لعدم الثقة الكاملة للطبقة المهيمنة بكل فئاتها فى جماعة الأخوان، واعتقادها بأنها فى الوقت المناسب سوف تكون فى مواجهة هذه الطبقة المهيمنة والحاكمة بكل قوتها. ولذلك فإن الدولة فى المرحلة الثالثة للانتخابات كانت فعلاً أكثر من الوحش البحرى المخيف المحاصر لكل الدوائر الانتخابية لمنع إفلات نسبة حصول الحزب الوطنى على أكثر من ثلثى مقاعد المجلس التشريعى. فلقد حاصر جنود الأمن المركزى اللجان الانتخابية، والشوارع المؤدية لدخول المدن ذاتها، مثل مدينة الزقازيق وكفر الشيخ ودمياط، وصارت هناك حرب مدنية بين جحافل من البطلجية فى الأقاليم أدت إلى وفاة اثنى عشر شخصاً وجرح المئات، وخرج الحزب الوطنى الديمقراطى بالأغلبية الهائلة فى المجلس التشريعى، بأى طريقة وبأى أسلوب، فذلك لا يهم فالليبرالية الديمقراطية الرأسمالية من أهم مبادئها الراسخة منذ قرون بأن الغاية تبرر الوسيلة.

وانتهت تجربة الديمقراطية متعددة الأحزاب الأخيرة فى مصر إلى أن يحكمها فى النهاية حزب واحد هو الحزب الوطنى الديمقراطى، مثلما كان يحكم مصر أيضاً فى فترة الرشد السابقة حزب واحد هو الاتحاد الاشتراكى العربى، ولكن مع فارق هام، فلقد كان الاتحاد الاشتراكى كحزب يضم كافة الطبقات والفئات الاجتماعية من أدناها إلى أعلاها، حيث كان تحالفاً بين جميع أفراد القوى العاملة من الشعب المصرى، الذى كانت تملك كل

الفصل التاسع عشر. تكوين الفئات التابعة والطبقات الكمبرادورية

سبق أن أوضحنا أن الدولة دائماً وأبداً ليست كما تظهر أمام الشعب والعالم فـى شكل رئيس للدولة أياً كان نوع الرئاسة ملكية أو جمهورية أو إمبراطورية أو سلطنة أو مشيخة... الخ، ووزراء، ورؤساء منظمات الحكم على اختلاف أنواعها، فهؤلاء جميعاً هم واجهة الحكم الظاهرة أمام الجميع، وهم الذين يتخذوا القرارات كبيرهـا وصـغيرها فـى الدولة، لكن الواقع أن هناك حول هذه الكوكبة الظـاهرة مـن كـل الاتجاهـات العلويـة والسفلية، ومن كل الجوانب المحيطة، من يقوم بتوجيه كل وجميع أفراد هـذه الواجهـة الظاهرة أمام الكافة من الناس. وهذا الموجه الذى لا يظهر عياناً بياناً أمام الكافة، مصدر القرارات وإن كان لا يعلنها على مستوى الدولة، ويحدد السياسات التـى تصـدر علـى أساسها هذه القرارات والتوجهات، يختلف جوهره حسب طبيعـة الدولـة. ففـى الدولـة الشعبية الإسلامية أو الاشتراكية، أى فى دولة المنتجين، المنشغلين جميعاً بعملية الإنتاج الاجتماعى، يكون هنالك خلف الدولة المحدد لأهدافها والموجه لكل قراراتها والمحدد لكل السياسات التى تصدر على أساسها هذه القرارات وهذه التوجهات كافة أفراد الشعب مـن القوى العاملة على اختلاف فئاتها واختلاف مهاراتها وقدراتها. وهؤلاء المنتجين هم النين تتحالف معهم الدولة، وتوثق صلاتها بهم، فتعمل على تحقيق مصالحهم، وتبذل لهم كامل الرعاية، وترجع إلى استشارتهم، وتستمع إلى آرائهم، وتولى الأكفاء منهم مناصبها، وهم بطبيعة النظام الاقتصادى الذى يجمعهم كمنتجين هم مصدر الفائض الاقتصادى الذى يتراكم لبناء التقدم والنمو التنمية، لبناء مستقبلهم تبعا للظروف المادية والموضوعية ودرجـة التطور الاقتصادى والاجتماعى الذى وصل إليه المجتمع، وهم أخيراً مصـدر السـلطات. ومما لاشك فيه أن هذه الدولة دولة المنتجين تعم فيهـا المسـاواة الحقيقيـة والعادلـة الاجتماعية وتقارب، توزيع الدخل والتكافل الاجتماعى والتوحد الأسرى والتضامن العاطفى والتضامن الوطنى.

تشوه الثقافة والفكر وتغييب الوعى والتضليل التى تمارسه الدولة على الأفـراد، وكلـك تتنامى فيها الصراعات العرقية والاثنية والقبلية بفعل أثار النظام الاقتصادى الاجتمـاعى الرأسمالى الذى تقوم كل مقوماته على الصراع. أما إجابة السؤال الثانى، فإن الفئات التى افرزتها الانتخابات بنوعيها لا يمكنها أن تحقق أى تقدم، أو تنمية حقيقية لمصلحة الغالبية من أفراد المجتمع، بل ولن يمكنها حل المشاكل المزمنة التى حلت بالاقتصاد المصرى مثل البطالة وتفسخ الأسرة والتضخم... الخ، إذ أن هـذه المشـاكل ناجمـة عـن صـناعتها لمصالحها كطبقة برجوازية التفكير والسلوك، ويغلب على طابعها البرجـوازى التخلـف، فضلاً على أنها ذات ميولة كمبرادورية عالية، ويتضح ذلك جلياً من أول وزارة انتهت إلى تشكيلها هذه السلطات والتى حصل على أغلبية مقاعدها البرجوازية الجديدة مـن رجـال الأعمال ذات الطابع الكمبرادورى الذى يبشر بمزيد من تضامن السلطات العامة مع رأس المال الوطنى والأجنبى، بحيث تصبح هذه السلطات بكافة أنواعها بطبيعة ارتباطهـا فـى خدمة رأس المال الأجنبى المتضمن للوطن الذى يرتبط به ذيلياً ويعمل فى إطاره وخدمته. ويتضح ذلك من أول مشروع استثمارى تقوم به الوزارة الجديدة (مشروع الاستثمار فـى شركة الاتصالات) والذى كلف المجتمع المصرى ما يقرب من مليار جنيـه سـحبت مـن مدخراته، ولن يساهم فى حل أى مشكلة قائمة مزمنة فى مصر، مثل مشكلة زيادة الإنتاج السلعى، أو مشكلة البطالة، فهو مشروع لن يستوعب من القوى العاملة أى عدد يذكر. بل إنه من المتوقع أن يزيد من مشاكل الأسر المصرية أكثر مما هى عليه من جراء الاستخدام غير العقلانى لأدوات الاتصالات وخاصة المحمول، وممارسة الدولة لسياسـتها الجبائيـة غير العقلانية فضلاً على زيادة تحويلات رأس المال والأرباح إلى الخارج. فأى تنمية يمكن أن تتم فى ظل نتائج الليبراية الديمقراطية الرأسمالية التى تجذب المجتمع المصرى يومـاً بعد يوم إلى مزيد من التخلف.

وليست عمومية حكيمة تشمل مصالح الكافة أو الغالبية الساحقة من أفراد المجتمع، وبالتالى تتسم بالفساد والتدليس والكذب والبهتان. ولا يخفى هذا السلوك للطبقة المهيمنة على الدولة على الغالبية الساحقة من أفراد المجتمع، حتى وإن كانوا أقل تعليماً أو ثقافة، ذلك أنه شعور يتأكد من سلوك هذه الطبقة من خلال نتائج ومحصلة القرارات التى تتخذها واجهتها الظاهرة أمام الكافة من مصدرى هذه القرارات الجالسين على كراسى الحكم فى كل المجالات السياسية والاقتصادية والتنفيذية والقضائية والتشريعية، ويرى أنها لا تجر عليه أى إضافة إيجابية، أو خير جديد، بل أن حياته فى ظلها لا تزداد إلا ضنكاً وشقاء على كل مستويات الحياة، من مستوى المعيشة الذى يتردى، إلى مستوى الاستقرار الاجتماعى الذى ينقلب إلى قلق اجتماعى، ومن شعور بالأمن إلى شعور بالخوف من الضياع، ومن شعور بالانتماء إلى جماعة وإلى وطن إلى شعور بالاغتراب، ومن شعور بالأخوة والمواطنة إلى شعور بالتفرقة والاستغلال والغبن. ومن ثم فإن هذه الغالبية الساحقة من أفراد المجتمع تتصاعد لديها الكراهية لهذه الطبقة المهيمنة وإن كانت لا تحدد كل أفرادها وفئاتها بوضوح، وكذلك كراهية أكثر لواجهتها الظاهرة أمام الشعب من الجالسين على كراسى الحكم. ومن العجيب أن يكون رد فعل هذه الطبقة المهيمنة وأعضاء واجهتها الظاهرة وليس عقلانياً، بالتقرب إلى هذه الغالبية الساحقة من أفراد المجتمع بالرعاية وتحقيق المصالح والاستشارة وأخذ الرأى والاستعانة بالنابهين وذوى العقول الراجحة الحكيمة منهم فى إدارة مصالح المجتمع، ولكنه همجياً عدوانياً يقوم على الإكراه وغلبهم على أمرهم، والارهاب بغشم القوة وكثافة الجنود والعتاد، والقهر البدنى والاقتصادى والاجتماعى.

ومع النجاح الجزئى واللحظى قصير الأجل للقوة الغاشمة المنظمة فى تفريق المعارضين، والفتك بعضد قوة الرافضين، وفرض الصمت، والقبول لكل ما هو كائن فى مسيرة الحياة، فإنه لا يمكن أن يستمر طويلاً، ذلك أنه حتى يستمر فإن كل فرد من أفراد الغالبية الساحقة من أفراد الشعب الرافضة يحتاج إلى جندل خاص للدولة يقوم بحراسته فى فكره وأدائه وعمله وتصرفاته وخاصة فى مواجهة الدولة، وهو أمر مستحيل، ولذلك لابد أن يكون هناك حل أخر تتولى فيه الدولة إنابة غيرها من أبناء هذه الفئات المقهورة وهذه الغالبية المهمشة التى تسحقها ظروف العيش وأساليب الحياة ليقوموا بدور عظيم

أما الدولة الفردية الرأسمالية، أى الدولة الطبقية التى ينقسم فيها الشعب إلى طبقة من الملاك وطبقة من الأجراء، ويقود الطبقة الأولى الفئات النشطة من الملاك، ويقود الطبقة الأخرى من الأجراء الفئات النشطة من الأجراء والتى اصطلح على تسميتها بالتكنوقرط، فإن المحدد لأهداف الدولة العامة والموجه لكل قراراتها، والمحدد لكل السياسات التى تصدر على أساسها هذه القرارات وهذه التوجهات تلك الفئة من الملاك النشطين والعاملين فى خدمتهم من الأجراء النشطين أو التكنوقراط، وهم جميعاً يشكلون ابتداء من تضامنهم طبقة خاصة هى فئة الصفوة المهيمنة على كل مقدرات المجتمع. وبطبيعة الواقع لابد أن تتحدد كل الأهداف والسياسات والتوجهات لمصلحة هذه الطبقة من الملاك النشطين والخادمين لها من الأجراء النشطين أو التكنوقراط، على حساب الملاك غير النشطين سواء لصغر حجم ملكياتهم أو لقصور نشاطهم، وكذلك على حساب الأجراء غير النشطين أياً كانت مواقعهم فى عملية الإنتاج الاجتماعى وهم الغالبية من أفراد المجتمع. ومن ثم فإنه من المنطقى أن يسود صراع رهيب بين الطبقة التى تهيمن على الدولة وتحتكر المصالح لحسابها، وبين بقية أفراد الشعب من الأجراء والملاك غير النشطين. وهذه الفئة أو الطبقة من الصفوة هى التى تكمن وراء الدولة وتحيط بكل أدواتها السيادية وهى المصدر الحقيقى للسلطات توجهها الوجهة التى تحقق مصالحها على حساب مصالح الغالبية الساحقة من أفراد المجتمع.

إلا أن هذه الصفوة، أو هذه الطبقة المهيمنة قليلة العدد بالنسبة لبقية أفراد الشعب، ومتمركزة فى أماكن محدودة جغرافياً من الدولة، تلك التى تتركز فيها الأنشطة الحيوية الاقتصادية والسياسية، مثل العاصمة مركز تواجد السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والسياسية، وكذلك مناطق مراكز الاتصال بالعالم الخارجى مثل موانى التصدير والاستيراد، وكذلك مناطق الازدهار الاقتصادى سواء صناعياً أو زراعياً أو سياحياً... الخ، وذلك دون بقية غالبية المناطق الجغرافية للوطن التى تغص بالنشاط الاقتصادى التقليدى والتى تغص بالسكان، والتى يعيش فيها الغالبية الساحقة من الشعب. وهذه الغالبية من أفراد الشعب هى الأكثر تناقضاً مع هذه الطبقة المهيمنة، فبينهما صراع حول المصالح الاقتصادية، وحول المكانة الاجتماعية، وكلما كان تحيز هذه الطبقة لمصالحها أكثر كانت إدارة المصالح العامة الداخلية والخارجية شخصية وليست قومية، مصلحية ضيقة الأفق،

يمكن أن يتم إبعاده عن وفاءه العظيم وعن ارتباطه ببنى جنسه من الكلاب، بل تحويله إلى عدو لهم يصارعهم ليصرعهم دفاعاً عن ما هو مكلف بحمايته والذود عنه. مثـال ذلـك الكلب الذى أضناه الجوع وبرزت عظامه وهده البحث عن ما يقتات به، ووجد فى طريقه كلباً أخر تبين عليه النعمة قوياً سميناً ضخماً مخيفاً كأنه وحش وليس كلب، رابضاً أمـام قصر عظيم يحرسه. فناداه الكلب الجائع من بعيد خوفاً ورهبة وتعطفاً، يـا أخـى وابـن جنسى وابن أهلى، ما الذى جعلك فى هذا العز وهذه السمنة المفرطة والقوة الظاهرة، من أين لك ذلك، انصحنى فقد هدنى البحث عن ما يسد رمقى فى هذه الحياة النكدة- فقال لـه الكلب انتظر وسوف ترى بعينى رأسك. فما كان إلا أن قُدم للكلب السـمين العظـم وبـه شذرات اللحم والثريد، فجعل يأكل ويقول للكلب الجائع هكذا الحياة هنـا رغـدة جميلـة والطعام وفير كثير، فتقدم الكلب الجائع خطوة بعد أخرى إلى الكلب السمين قائلاً، دعنـى أشاركك هذه الوفرة وأتناول معك بعض الطعام، فانتفض الكلب السمين انتفاضـة هائلـة مزمجراً نابحاً مبرزاً أنيابه ومهدداً للكلب الجائع بالموت إذا ما اقترب من طعامه. فثبـت الكلب الجائع فى مكانه ولم يتقدم خطوة أخرى، إلا أنه لاحظ أن الكلب السمين يحيط بعنقه طوقاً حديدياً وترسم حركته طول سلسلة حديدية مربوط بها الطوق، لا تسمح له بأى حركة أكثر من التى تمكنه من حراسة القصر. فناداة الكلب الجائع من بعيد قائلاً: لقد علمت سبب اللحم الذى تكاثف على ظهرك، وسبب قوتك التى أنت مستعد لأن تفتك وتصرع بها بنـى جنسك، إنها هذا الطوق الحديدى وهذه السلسلة اللذان صرعا حريتـك، وحرمـوك مـن شهامتك، وبددوا وفائك المعهود لبنى جنسك، وسجنوك ذليلاً خاضعاً، طائعاً مهيناً تسـعى لتحقيق مصالح غيرك. ومصالح من لا ينتمى إلى بنى جنسك، وكل ذلك من أجـل التافـه

= وألقاه فى النهر، وعندما حاول الكلب السباحة ليعود إلى القارب شرع الرجل يضربه بمجـداف القـارب بعنف ليمنعه من التعلق بالقارب والعودة، إلا أن الرجل وهو يضرب الكلب بالمجداف بقوة اختل توازنـه وسقط فى النهر، وكان لا يحسن السباحة، فما كان من الكلب إلا أن ساعده فأنقذه من الغرق، وأوصـله إلى الشاطئ.

وكذلك فإن رجلاً يسكن مشارف غابة، فذهب إلى الصيد فيها وترك طفله الرضيع فـى حراسـة كلبـه. وعندما عاد من الصيد استقبله كلبه متثاقلاً بحركة متباطئة على غير عادته، ورأى الرجل أن الكلب تخيط بفمه وصدره دماء غزيرة، فظن أنه اعتدى على الطفل وهذه دماؤه الطفل الرضيع على فمه وصدره، فما كان منه إلا أن أطلق على الكلب رصاص بندقيته فأرداه قتيلاً، وأسرع إلى داخل المنزل ليجد الطفل سليماً كما هو فى عافيته، ووجد إلى جواره دباً وحشياً مضرجاً بالدماء، صارعه الكلب دفاعاً عن الطفل حتـى قتله.

فى حراسة وتثبيت النظام السياسى الاقتصادى الاجتماعى السائد لمصلحة الصفوة المهيمنة، وفى الاقناع بصحته، وتبرير أخطائه والوعد بمستقبل باهر جوهره الرخاء والرفاهية بالصبر على ما هو قائم ومساندته حتى يصل إلى غايته التى هى تحقيق حلم الجماهير، ومن هنا نشأت فكرة تكوين دائرة مع كلاب الحراسة التى تتسع كلما كان النظام القائم أكثر حرصاً على تحقيق مصالح الطبقة المهيمنة وبالتالى أكثر عسفاً وقهراً للغالبية الساحقة من أفراد المجتمع. وهؤلاء الأفراد الذين سوف يقومون بهذا الدور والذين لابد أن يتخللوا كل المناطق الجغرافية للوطن، وكل فئات العمل الوطنى الوظيفى المنظم، والمهنى والحرفى المنظم وغير المنظم، لابد أن يكون لهم وجود فى كل مجال من مجالات النشاط الاجتماعى والسياسى والثقافى والفكرى والاقتصادى، وهم بطبيعة النظام الرأسمالى الفردى الباعث على الربح كدافع وحيد لكل نشاط يقوم به الإنسان، لن يقوموا بهذا الدور دون مصلحة مباشرة ودون ميزة تميزهم عن غيرهم من أقرانهم المهمشين والمطحونين من الغالبية الساحقة من أفراد الشعب، ولذلك فإن هؤلاء الأفراد وهذه الفئات لابد أن تتميز بالانتهازية والقدرة على خيانة الطبقة المنتمين إليها، والقدرة على تمثيل أدوار غير مؤمنين بها، ولكنهم يقومون بهذه الأدوار بدقة كسباً للمصالح الوقتية والتميز الودى والمعنوى قصير الأجل. فمن خلال منح هذه الميزات وتحقق المصالح يتم تجنيد الفئات والطبقات التابعة التى تقوم بدور الحراسة للنظام، والتى أوضح ضرورة توسيعها أحد القيادات الصربية بمناسبة تغييره للنظام الاقتصادى الاجتماعى فى بلده بقول "الأمر يستلزم توسيع دائرة كلاب الحراسة"، ولعل ذلك كان تطبيقاً للنظرية الكلبية فى خلق التبعية، التى سوف نوضحها باختصار.

النظرية الكلبية فى خلق أفراد وفئات التبعية :

لماذا الكلبية؟ لأنه من الثابت أن الكلب هو أكثر الحيوانات وفاءً وحرصاً على الحفاظ على ود وجميل من أسدى عليه بأى خير، سواء فى تربيته من جرو وليد إلى كلب قوى عتيد، أو حتى من لم يعهده بتربية ولكن أحسن إليه بطويل معاشرة طيبة، فهو حافظ لوده ورادّاً لجميله بعظيم الوفاء حتى ولو على حساب حياته ككلب[1]. ولكن هذا الكلب

---

١ - من الثابت فى وقائع وحقائق الأدب القصصى عن وفاء الكلب، أن رجلاً ضاق بكلبه الذى طال عمره الذى قضاه فى حراسة صاحبه، وضعفت قوته، فأراد أن يتخلص منه. فأخذه فى قارب صغير إلى النهر =

ولو أن هذه الأفراد والفئات مؤمنة بيقين بالنظام الاقتصادى والاجتماعى الذى تفرضه الطبقة المهيمنة، وترى أنه الأفضل، وتعتقد وجدانياً وعقلياً فى أنه النظام الأمثل لإدارة المجتمع وتخصيص الموارد وتوزيع الدخول، لكانوا محلاً للاحترام والتقدير، وكانوا أهلاً لأن يناقشهم أقرانهم ومن فى مستواهم من أصحاب الفكر والتجربة والخبرة، كل على مستواه، ولكان هناك إمكانية الوصول معهم إلى الاقتناع العقلى والوجدانى، سواء اقنعوا ذويهم وأهلهم وجيرانهم وأخوانهم بما هم مقتنعين به من صلاحية النظام الذى يدافعون عنه ويرونه الأمثل، أو العكس اقتناعهم بما هو نقيض له من نظام أصلح وأفضل وأمثل. إلا أنهم كما يقول نيتشه "أناس لا صدور لهم... أناس ذوو صدور خاوية"، وذوو عقول معطلة، غلبتهم شهوتهم وشقوتهم، وفرحوا بما حصلوا عليه من ثروة أو دخل أو تميز، بما أغلق صدورهم وعقولهم، فأفقدتهم أمانة الكلمة، وشهامة السلوك، والتزام الوفاء، فاصبح غالبيتهم ينطبق عليهم قول الله تعالى "فمثله كمثل الكلب إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث"[١]. فإذا ما طرح عليهم فساد الطبقة المهيمنة على الدولة والمسيطرة على المجتمع، وأنها تفرض لمصلحتها فقط نظاماً اقتصادياً واجتماعياً لا يلائم المجتمع ولا يبشر بأى تقدم أو تنمية حقيقية، وأن كل إفرازاته ونتائج تطبيقه سلبية ومدمرة وتتراجع بالمجتمع حضارياً وأخلاقياً واقتصادياً وتضر بالغالبية الساحقة من أفراد الشعب بما فيهم أهلهم وذويهم، فإنهم يبررون تبعيتهم ودفاعهم عن هذه الطبقة وعن النظام الذى تفرضه بأقاويل تبريرية منافقة تدعو إلى الحزن والأسى، إن لم يكن إلى الاشمئزاز والاحتقار، فمن قائل أنه مضطر إلى موقفه للدفاع عن ما ليس مقتنع به، وتيسير ما يوافق عليه، وذلك للحفاظ على موقعه المتميز ومصالحه الأكثر تميزاً، والبعض الأخر يقرر ببساطة أنه منهم ولكنه لا ينتمى إليهم... كيف ذلك !!! الله تعالى أعلم، ومن يقرر أن وجوده قريباً من النظام وفى خدمته أفضل من تركه لغيره من الأقل كفاءة الذين قد يسيروا الأمور إلى ما هو أسوأ، ومنهم من يقول أخيراً وليس أخراً ليس هناك فى الإمكان أبدع مما كان، فلنكن

---

١ - القرآن الكريم، سورة الأعراف، أية ١٧٦. وتعنى الآية : فصار مثله فى ضلاله واستمراره فيه وعدم انتفاعه بالدعاء إلى الإيمان، وعدم الدعاء كالكلب فى لهثه فى حالتيه، إن حملت عليه وإن تركته فهو دائم اللهث فى الحالتين. فكذلك لا ينفع معه الموعظة أو الدعوة إلى الإيمان ولا عدم الدعوة.

- أبى الفداء إسماعيل ابن كثير، تفسير ابن كثير، المجلد الثانى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص٢٦٨.

القليل من الثريد والعظم وشذرات اللحم، هنيئاً لك فى حديقة الذل والمهانة، أما أنا فيكفينى حريتى وابائى وشرفى ووفائى لبنى جنسى حتى مع الجوع، الذى لن يستمر طويلاً مادمنا قادرين ومصرين على الجهاد والبحث عن ما يكفى طعامنا ولو فى غياهب الصحراء.

وعلى نفس نسق الاستقطاب الكلبى يتم استقطاب الأفراد والفئات التابعة فى كل المجالات وكل الأنشطة وذلك بفصلها عن بقية الأفراد الأخرى فى المنظمة الحكومية، أو فى النقابة العمالية أو النقابة المهنية أو فى المصنع، أو فى الحى، أو فى القرية، أو فى المجتمع القبلى، والأسرى الكبير، أو فى الجامعة، ... الخ. ويتم هذا الاستقطاب عن طريق التميز النقدى والعينى الذى يحصل عليه هؤلاء التابعين داخل مواقعهم دون غيرهم من أقرانهم، بمناسبة أو غير مناسبة مثل منح أولوية الحصول على المراكز القيادية فى المنظمات الحكومية على أعضاء الحزب الحاكم، بما فى ذلك من حصول على دخول تتضاعف تضاعفاً كبيراً لا يتناسب مع ظروف الحال والمنطق العقلى، حيث يتضاعف الدخل لقائد المنظمة أكثر من مائة ضعف دخل زميله الذى يحمل نفس المؤهلات والخبرات، إن لم يكن أكثر ليس إلا أنه لم يحظ بشرف الاختيار لقيادة المنظمة، أى شرف أن يكون أحد الحراس للنظام. وهذا الأخير فى موقعه يتفانى فى الاخلاص فى الدفاع عن النظام وتنفيذ سياساته وتبرير أخطاؤه، وقهر الجميع على القبول والصمت عن كل ما لا يوافقه عليه عقل راجح أو نفس أبية ولكن ترغب فيه هذه الصفوة من الطبقة المهيمنة. ويتم توسيع دوائر الحراسة التى تضم هذه الأفراد التابعة، مثل مضاعفة أعداد مقاعد المجلس التشريعى، وإضافة مجلس أخر استشارى، وتوسيع المجالس المحلية والمجالس الشعبية... الخ، مع إعطاء هذه الأعضاء دخول غير عادية وميزات عينية هائلة لا يبررها ما يقومون به من عمل أو خدمات، إلا أنهم الحراس للنظام فى كامل أرجاء الوطن. فهم فى كل مكان، وفى كل نشاط، وفى كل تجمع. هؤلاء الأفراد انسلخوا من أقرانهم ومن ذويهم ومن طبقتهم التى خرجوا منها، فلم يعودوا يهتموا بهم ولا يشعروا بمشاعرهم. لا يتألموا لما يصيبهم من معاناة تتزايد نتيجة مسار النظام الاقتصادى والاجتماعى الذى جندوا للدفاع عنه، وارتبطوا بما هو أقوى من الطوق، والسلسلة الحديدية، ذلك الارتباط الذى يقوم على الكسب المادى والمعنوى الذى يفصل بين آحادهم بعيداً عن أهله وذويه وطبقته ومجتمعه لقاء زيادة فى مجال الاستهلاك والتنعم والرفاهية الوقتية.

الجامعات الوطنية، ثم إلى لندن أو باريس ليحصل على الدكتوراه على حساب مجانية التعليم. وكذلك لم تجد البرجوازية الزراعية من الصفوة المهيمنة أى صعوبة فى تجنيد القوالين ومن كن يسموا برجال الدين ليدعى أن عقد الايجار الممتد للأرض الزراعية مخالف للشريعة الإسلامية، وهو يعلم علم اليقين ما تقرره نظرية الاستخلاف فى الموارد الطبيعية وخاصة فى الأرض الزراعية، وأنه لا إيجار للأرض بأكثر من حديث صحيح رواه البخارى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن الأرض لمن يفلحها. وكذلك القوالين من رجال الفكر والصحافة والجامعات بضرورة العودة إلى عقد ايجار الأرض محدود المدة الذى يفقد الفلاح استقراره ويمكن الملاك من رفع القيمة الايجارية بشكل استغلالى مستفيداً من ندرة الأرض النسبية والكثافة السكانية المتزايدة، بحيث لا يبقى للفلاح بعد سداد الإيجار المرتفع إلا المعيشة عند حد الكفاف، مع إمكانية طرده من زراعة الأرض لأى سبب يراه. والبعض الكثير من هؤلاء القوالين لم تتمكن أسرته من دفعه إلى التعليم إلا فى إطار سيادة عقد الايجار الممتد المدة وتحقيق أسرته لبعض الفائض الذى مكنه من التعليم أو من احتراف عمل أخر خارج القرية أو التجمع. وأنه من الثابت أن أباه وجده قبل سيادة هذا العقد الممتد من الجهلاء الذين لم يتجاوزوا تعليم الكتاتيب، ولم يخرج أحد منهم من قريته من ميلاده إلى وفاته. ووقائع أخرى وتحولات كثيرة يتبناها ويدافع عنها الأفراد، والفئات التابعة التى طبقت عليهم النظرية الكلبية فلاذوا بالحركة فى إطار ما ترسم الطبقة المهيمنة من حدود، وما تضعه لهم من إطار للتفكير، فاضطروا إلى خيانة أنفسهم قبل خيانة طبقتهم، من أجل التافه والقليل من التميز فى الاستهلاك والامتياز فى المظاهر، والتفرد فى السلطة، فانتكسوا على أنفسهم وأوقفوا تقدم مجتمعاتهم وقادوها إلى مزيد من التخلف الاقتصادى والاجتماعى وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً، دون القدرة على مراجعة ما انتهت إليه مجتمعاتهم من تراجع حضارى وتخلف اقتصادى، وفساد أخلاقى، بسبب ما قاموا به من مساندة لطبقة فاسدة مهيمنة، ولنظام اقتصادى اجتماعى أعجز من أن يفضى إلى أى تقدم، بل المهمة الأصلية لتطبيقه فى دول العالم المتخلف هو تكريث التخلف وتعميقه، وقد تم ذلك على أيديهم وبوجودهم.

على مستوى الفئات والطبقات الكمبرادورية :

الدولة الرأسمالية المتخلفة لا تستقر بها الأحوال ولا يمكنها الشعور بالهيمنة والاستقرار، ولا تطمئن الطبقة المهيمنة على هذه الدولة والمجتمع بدون الارتباط بالعالم

مع السلطان ليكن معنا السلطان... الخ[1].

ولذلك لم تجد الطبقة المهيمنة فى الدول المتخلفة أى صعوبة فى تحويل توجه المجتمع من الاشتراكية إلى الرأسمالية تحقيقاً لمصالحها، ووجدت من يطبق قواعد الرأسمالية وينسى تماماً أنه كان اشتراكياً وكان مدافعاً عن بناء الاشتراكية، وهو على يقين أن بناء الرأسمالية ليس فى صالح الغالبية الساحقة من أفراد الشعب، وبصفة خاصة الطبقة التى ينتمى إليها، إلا أنه تجرد منها تماماً وتحول إلى غيرها ابتداء مما حصل عليه من مميزات وامتيازات. وكذلك وجدت بسهولة عمالاً كادحين داخل نقابات العمال يدافعون عن بيع القطاع العام ويمررون السياسات التى انتهت إلى بيع القطاع، رغم أنهم فيما بينهم يقررون أنه كارثة الزمان، ولكنهم حصلوا على مميزات خاصة ذاتية تجعلهم من أهم المدافعين عن الخصخصة التى ألقت بذويهم إلى البطالة. ونفس الحال لن تقوم الدولة من قيادات للعمال فى شركات القطاع العام سواء معينين أو منتخبين يمررون خروج العمال على المعاش المبكر إلى البطالة والفقر حتى الشحاذة. وكذلك لم تجد الدولة الرأسمالية صعوبة فى تحقيق رغبات الطبقة المهيمنة فى افساد التعليم وحرمان الغالبية من أفراد الشعب الفقراء ومتوسطى الدخل من التعليم الجامعى، وذلك بالادعاء بأن المجانية أفسدت التعليم الجامعى وأنه لابد أن يدفع الطالب مصروفات التعليم الجامعى ليتحسن ويرتفع مستواه، ووجدت من أساتذة الجامعات ورؤسائها والوزراء من يدعى ذلك وينفذه، رغم أن أكثرهم تحمساً لهذا الفكر ولتنفيذه لم يكن يستطيع أن يتخطى التعليم المتوسط (الثانوية التجارية أو الصناعية) الذى حشره أهله داخله على قدر قدراتهم المادية، ولولا العدالة الاجتماعية التى سادت مع التحول للبناء الاشتراكى فى مصر ومجانية التعليم ما كان منهم من يستطيع الخروج من قريته أو نجعه الذى يقطن فيه إلى القاهرة أو الإسكندرية حيث

---

١ - لعل ذلك يذكرنا بالفكر الذى ساد إبان انحراف الدولة الإسلامية بتحولها من دولة الخلافة إلى دولة الملك بهجوم بنى أمية بقيادة معاوية بن أبى سفيان وخلافه المعروف مع الإمام على كرم الله وجهه والذى سمى بالفتنة الكبرى، فلقد سادت بين المنافقين من المسلمين مقولة تبريرية غير عقلانية (إن قلبى مع على، ولكن سيفى مع معاوية)، وهكذا اختلف اليقين والإيمان عن العمل والسعى، ولم يعد الأول شرطاً لتحقق الثانى وموجهاً وضابطاً له، وهو ما جعل الغالبية من المسلمين منذ هذه الفتنة حتى الآن مصابين بازدواج الشخصية.

- يراجع فى تفصيل أثر سلوك الدولة على سلوك الأفراد المؤلف التالى :

- دكتور سعيد الخضرى، المذهب الاقتصادى الإسلامى، مرجع سابق، الفصل الخاص بالتوحيد.

أفراد الشعب، والتى تشكل الصف الثانى والتالى لقيادات العمل الكمبرادورى ورماده من أبناء الطبقة المهيمنة العليا المشكلة للحكام والحكومة، والتى تتداخل معها ويمكن أن يحل بعض أفرادها محل البعض الأخر فى تسيير نشاط الدولة وتخصيص مواردها وتوزيع دخلها القومى واتخاذ القرارات المصيرية فى مواجهة الغالبية الساحقة من أفراد الشعب. **وتتعدد السياسات والأساليب التى يتم بواسطتها خلق الفئات والطبقات الكمبرادورية على المستوى الكلى للاقتصاد القومى والعلاقات الاجتماعية وسوف نناقش أهمها فقط باختصار.**

١ - **تحرير الأسعار ورفض أى رقابة عليها من أى نوع.** رغم أن الاقتصاد المتخلف يغص بالاختلالات الهيكلية التى تنعكس فى اختلال قوى السوق بما لا يجعلها قادرة على تخصيص الموارد بكفاءة، وتحديد القيم الاقتصادية النسبية وتعكسها فى أثمان نسبية نابعة من هذه القيم، فإن توصيات صندوق النقد الدولى التى فرضها على الدول المتخلفة، والتى تسمى ببرامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف، أصرت على تحرير الأثمان والأسعار للسلع والخدمات وعناصر الإنتاج. وهو ما يفتح مجالاً واسعاً للتلاعب بقوى العرض والطلب وشل قدرة السوق على تحديد أثمان السلع والخدمات تتساوى مع النفقة المتوسطة لإنتاجها كما تقرر النظرية الاقتصادية (أى أثمان تتضمن مستوى الأرباح العادية) الغربية الرأسمالية. وبدأ تنفيذ الاتفاق مع صندوق النقد برفع الأسعار اعتباراً من يناير عام ١٩٧٧، مع الالغاء الكامل لكل نظم وأساليب الرقابة على الأسعار. ومازالت الأسعار ترتفع يوماً عن يوم حتى الآن فى مصر وكل العالم المتخلف. ولعل الهدف الأساسى من تحرير الأسعار هو ترك الحرية كاملة لرفع معدلات الأرباح التجارية والصناعية من خلال رفع الأثمان، لتكوين صفوة جديدة من الملاك لرأس المال التجارى والصناعى بسرعة بالغة على حساب انقاص دخول المواطنين بهذه الأرباح، ولتكون هذه الفئات من البرجوازية الجديدة هى المؤيدة والمساندة لسياسة الانفتاح الاقتصادى والتحول إلى الرأسمالية، بما فى ذلك من تعاطف وتأييد للتبعية الجديدة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وللعالم الرأسمالى بشكل عام.

ويجب ابداء ثلاث ملاحظات فى هذا المجال، **الملاحظة الأولى**، أنه فى الوقت الذى بدأ فيه تحرير الأسعار فى الاقتصاد بدأ معه التفاوت الواضح فى توزيع الدخل، وظهور ما

الخارجى، فهى تعيش حقيقة أو وهماً مفاده الاعتماد على العالم الخارجى من أجل تـوفير حمايتها وبقائها مهيمنة على مقدرات المجتمع بجميع أفراده، الذى لا يرضـى الغالبيـة الساحقة منهم ولا يرغبون فى بقائها واستمرارها. ولذلك فإن الطبقة المهيمنـة لابـد أن تكون فى حال من التبعية لأحد الدول الرأسمالية المتقدمة فى الشمال، ولابد أن تكون وكيلاً لمصالحها داخل الدولة الوطنية. وهو ما يخلق ارتباطاً قوياً بين مصالح الدولة الخارجية أو مصالح رأس المال الدولى القادم منها ومصالح الطبقة المهيمنة على الدولة والمجتمع، بحيث لا يمكن أن تتحقق مصالح الدولة الخارجية إلا من خلال تحقيق مصـالح الطبقـة المهيمنة، وكذلك يتعذر تحقيق مصلحة الطبقة الاخيـرة دون تحقيـق مصـالح الدولـة الخارجية، وهو السلوك والتوجه الكمبرادورى، أى ارتباط المصالح الوطنية للطبقات فـى الداخل يتحقق المصالح الأجنبية، وتسمى الطبقات القائمة على ذلـك السـلوك بالطبقـات الكمبرادورية. ولذلك يتحقق فى الدولة الرأسمالية المتقدمة تنتهى القـرارات المصـيرية للدولة وقرارات تسيير المجتمع وتخصيص الموارد وتوزيع الناتج إلى الطبقة المهيمنة من طبقة كبار الملاك النشطين داخل الدولة والملاك لشركات دولية النشاط على مستوى العالم مع خدمهم المخلصين من التكنوقراط. أما فى الدولة الرأسمالية المتخلفة فى الجنوب، فإن القرارات المصيرية للدولة وقرارات إدارة وتسيير المجتمع المتخلف وتخصـيص المـواد وتوزيع الناتج لا تنتهى عند الطبقة المهيمنة من كبار الملاك النشـطين وخـدمهم مـن التكنوقراط الأكثر نشاطاً، بل ينقصها درجة أعلى من السلطة لابـد مـن اقرارهـا لهـذه القرارات لتصبح محلاً للتنفيذ والتطبيق، وهى الدولة الرأسمالية المتبوعة التـى يمثلهـا رأس المال الاحتكارى الدولى، وكذلك يمثلها منظماته التى تسمى عالمية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية، التى تكاد تصل إلـى أن تكون منظمات إقليمية للولايات المتحدة الأمريكية، لولا أن رأس المال الاحتكـارى الـذى تديره وتمهد له كل سبل النجاح وتحقيق الربح ذو طابع دولى تشترك فيـه كـل الـدول الرأسمالية المتقدمة.

والطبقة المهيمنة على الدولة الرأسمالية المتخلفة التى تستمرء الكمبرادوريـة لقاء الابقاء عليها واستمرارها على قمة المجتمع تنـتهج مـن السياسـات الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية ما ينشر الكمبرادورية كسلوك مقبول عند بعض الطبقات أو الفئات الاجتماعية التى تولدها هذه السياسات والتى تمنحها القدرة على البقاء فى مواجهة بقيـة

الكمبرادورية المهيمنة التى تكاد تصل إلى العداء بالنسبة للغالبية الغالبة من الشعب الذى تم افقاره لحسابها.

٢- **تحرير التجارة الخارجية.** لعل تحرير التجارة الخارجية فى الدول المتخلفة من أهم الوسائل التى تخلق الفئات المشكلة للطبقة الكمبرادورية بعمق، ذلك أن التجارة الخارجية النشاط الوحيد الذى يخلق علاقات مباشرة بين الوطنيين والأجانب، ويخلق مصالح مباشرة يتم اقتسامها مع العالم الخارجى. ولعل المؤسسة الفكرية الألمانية كانت حريصة على رفض مبادئ الحرية الاقتصادية بصفة خاصة فى التجارة الدولية، فلقد اعتبر "فردريك ليست" أن تطبيق مبدأ حرية التجارة الذى تطالب به إنجلترا والذى يعتمد على نظرية النفقات النسبية المقارنة كأساس نظرى وأيديولوجى لمبدأ حرية التجارة لا يمكن أن يساعد ألمانيا على التقدم الاقتصادى وانتقالها إلى اقتصاد صناعى تسوده الصناعة كنشاط أساسى، حيث ألمانيا أقل تطوراً من إنجلترا ويغلب على اقتصادها النشاط الزراعى. واعتبر أن تطبيق مبدأ حرية التجارة الدولية على الاقتصاد الألمانى لن تستفيد منه إلا إنجلترا، وسوف يوقف التطور الاقتصادى والتقدم فى ألمانيا[١].

ورغم تشابه ظروف مصر فى الآونة الأخيرة مع ظروف ألمانيا فى فترة وجود "ليست"، وبالتالى لابد لمصر أن ترفض حرية التجارة الدولية لتتمكن من بناء الصناعة والتقدم، إلا أن توصيات صندوق النقد الدولى التى فرضها على مصر وقبلتها ونفذتها تماماً، هو انتهاج حرية التجارة، واسقاط الحواجز الجمركية لتسهيل التعاون التجارى الدولى، بل وتفكيك منظمات ووحدات القطاع العام التى كانت تتولى الاستيراد فى غالبيته وكذلك التصدير، وتركه لمنظمات القطاع الخاص.، وكان المقصود من الاصرار على تحرير التجارة الخارجية، وكذلك إخراج منظمات الدولة من القيام بها ليتولاه الأفراد والمنظمات الخاصة، هو الاسراع فى خلق طبقة من الأفراد والجماعات يتم اثرائهم بسرعة، ومنحهم الفرصة كاملة لبناء ثروات هائلة من أرباح التجارة الدولية التى كانت تدخل إلى خزينة الدولة كأرباح لشركات القطاع العام العاملة فى التجارة الدولية، ولتكوين

1- Friedrich List, The National System of Political Economy (1841), Translated by Sampson S. Liyod, M.P. (1885), P. 145. Cited from Gott Fird Y. Harferier, The Theory of International Trade, Hodge & Company Limited, London, 1936, PP. 125-133.

يسمى بالدخول الطفيلية العالية، وتعالت المناقشات حول الدخول العالية والثروات التى تتراكم لدى من استغلوا سياسة تحرير الأسعار لتكوين ثروات معتبرة فى فترة قصيرة على حساب غالبية أفراد الشعب، ووصلت هذه المناقشات إلى المجلس التشريعى التى سماها رئيسه آن ذاك الدكتور رفعت المحجوب رحمه "بظاهرة القطط السمان". **أما الملاحظة الثانية**، أن الدولة الرأسمالية الجديدة- سياسة الانفتاح الاقتصادى- كانت هى المشجعة لهذا الجشع والنهم فى رفع الأثمان وتكوين الثروات السريعة ابتداء من القول والفعل. فعلى المستوى الاول، نجد رئيس الدولة يشجع الكسب السريع، ويشيد بعهده أنه عهد تكوين الثروات، ومن تفوته هذه الفرصة فلن تعود إليه مرة أخرى. وكذلك كان الرئيس السادات يتهم كل من ينتقد تكوين الثروات السريعة على حساب الشعب برفع الأثمان والتلاعب فى الأسعار، والأساليب الأخرى التى تصل إلى الغش والتدليس فى بعض الأحوال، بأنهم من الحاقدين، وسميت المعارضة لسياسة الانفتاح ونتائجه السريعة فى تكوين صفوة جديدة من الملاك الجدد فى مجالات رأس المال النقدى، والصناعات الجديدة التافهة. والتجمعات التجارية التى تفيض بالغش بظاهرة الحقد. وهذه الفئات الجديدة التى عملات إلى تكوينها سياسة الانفتاح الاقتصادى وسياسة صندوق النقد الدولى هى التى شكلت البرجوازية الجديدة التى أحاطت وتضامنت مع سلطات الدولة الرأسمالية الجديدة لتكوين الطبقة الكمبرادورية الفاعلة فى المجتمع المصرى. **أما الملاحظة الثالثة**، فهى تغاضى سلطات الدولة عن الانحرافات فى مجال نوعيات السلع المعروضة للاستهلاك بالنسبة للأفراد للتمكين من الإثراء السريع وتكوين الثروات على حساب الشعب.، فلقد تغافلت السلطات الصحية والجمركية والضريبية والإدارية عن مواصفات السلع الاستهلاكية المعروضة فى السوق، فتم بيع لحوم الطيور الجارحة على أنها لحوم الديوك الرومى، ومعلبات لحوم الكلاب والقطط على أنها لحوم البقر الصالحة لاستهلاك الآدميين، والجبن الفاسد، والمعلبات الغذائية والسجائر المنتهية الصلاحية... الخ. بالإضافة إلى سيل قطع غيار السيارات الفاسدة والمزيفة النوع والماركة وبلد المنشأ والتى كونت سوقاً رائجة قوامها الغش والنصب والاحتيال. وكانت الحجة المثارة دفاعاً عن هذه الفوضى، أن الليبرالية والحرية تبدأ بغير ما هو مألوف من قيود وانضباط ودقة لتعود إليهم فى ثوب جديد مرة أخرى، ولكن الحقيقة أن الفوضى مازالت فى مصر لأكثر من ثلاثون عاماً تتزايد، بل وتنتقل من مجال إلى أخر، ويستفيد منها الأفراد فى الفئات المنحرفة التى كونت فيما بينها طبقة عظيمة الثراء ترابطت مع الدولة بسلطاتها المختلفة لتكون الطبقة

أسرع من الأنشطة الاخرى، أو فى تمييز سلع استهلاكية مستوردة دون السلع الأخرى. والمثال على ذلك تثبيت سعر الصرف بشكل مرتفع بالنسبة لقطاع الصناعة، بما يجعل الواردات من مستلزمات الصناعة أرخص نسبياً بما يشجع بناء الصناعة الوطنية، وكذلك بالنسبة للسلع الغذائية الضرورية مثل القمح. وأيضاً جعل سعر الصرف منخفضاً بالنسبة للسلع الكمالية والترفية بما يرفع من ثمن الواردات منها ويرفع من ثمنها الداخلى للحد من الواردات، وهكذا تتعدد أسعار صرف العملات الوطنية بما يحقق الأهداف التى يرى المجتمع ضرورة تحقيقها. وبطبيعة مفهوم الرقابة على الصرف، فإن الصرف الأجنبى يكون تحت رقابة الدول وفى حيازتها، ذلك أن كل من يحصل على صرف أجنبى (عملات أجنبية) من الخارج لأى سبب مثل التصدير لسلع أو القيام بخدمات وطنية للأجانب فى الداخل أو الخارج، أو الحصول على منح من العالم الخارجى فى شكل نقود أجنبية، فإنه لا يحصل عليها داخل الوطن فى شكلها الأجنبى (دولار، استرلينى، مارك، .... الخ)، بل يحصل على مقابلها بالعملات الوطنية إذا رغب فى ذلك حسب سعر التعادل، أو تظل مملوكة له ولكن محفوظةً فى البنك الوطنى بنفس العملة التى وردت إليه بها، ويمكن استخدامها فى الخارج لتحقيق مصالحه، سواء للاستيراد أو للسفر أو لأى من الأعمال او المصالح التى تتم فى الخارج، فيتم تحويل ما يملكه من عملات إلى الخارج بواسطة البنوك الوطنية المودع بها الأرصدة الأجنبية. وكذلك فإن الرقابة على النقد تحافظ على ثبات العرض النقدى من النقود الوطنية فتمنع خروج النقد الوطنى أو تصديره، وبالتالى يمتنع وورده من الخارج، وبذلك تحمى العملة الوطنية من المضاربات عليها فى الخارج، وكل ذلك بقصد تثبيت قيم العملات الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى، ومن ثم يكون تحديد سعر الصرف للعملات الوطنية بالعملات الأجنبية فى متناول الدولة الوطنية بالكامل، وكذلك تحديد كمية النقود المصدرة والمتداولة وبالتالى التحكم فى المستوى العام للأسعار.

ويجب أن نلاحظ أن الدول الرأسمالية المتقدمة ابتداء من إنجلترا إلى كل لدول الأوروبية لجأت إلى الرقابة على النقد فى الفترات التى تقوم فيها ببناء هيكلها الاقتصادى، أو فى الأزمات القوية مثل الحروب، أو فى فترات إعادة بناء هيكلها الاقتصادى وخاصة الصناعى منه. ولعل أخر فترة اعتمدت فيها الدول الرأسمالية المتقدمة على الرقابة على

طبقة من التجار ورجال الأعمال تكون كل مصالحها مرتبطة بالعالم الخارجى، وبازدهار التبادل الدولى، ومن ثم كانت هذه الطبقات من المستوردين والتجار البائعين للسلع المستوردة أكثر الطبقات ميلاً إلى الكمبرادورية. وفى إطار فوضى الأسعار وعدم الرقابة عليها، كان رفع أسعار السلع المستوردة من أهم طرق مضاعفة الأرباح وتكوين الثروات السريعة. وإذا أضفنا ما ألم بهذا المجال من سهولة الغش والتدليس على المستهلك فى غياب أى نوعه من الرقابة الحكومية لحساب المستهلكين، فإن معدلات الأرباح سوف تتضاعف أضعافاً مضاعفة، وسوف تتصاعد الثروات الناتجة عن هذه الأنشطة بسرعة هائلة لا تخطر على بال أحد. ولعل بداية تطبيق برنامج الصندوق فى إطار سياسة الانفتاح الاقتصادى، والتوجهات السابقة عليها ابتداء من عام ١٩٧٤. كانت بمثابة التدريب العملى لخلق فئة جديدة من الذين سموا برجال الأعمال، التى بدأت بتجارة الشنطة، ثم بتجارة الكساء الشعبى المستورد، والأمن الغذائى المستورد، لكى يظهر بعد ذلك عمالقة الأعمال الذين استولوا على نشاط التجارة الخارجية، وكونوا أقوى طبقة كمبرادورية تقف وراء الدولة بنظامها الجديد وتتضامن معها فى كل سياساتها الكمبرادورية فى الداخل والخارج، وتقف كعقبة كؤود أمام تعمق وانتشار الصناعة فى مصر، إذ الصناعة الوطنية هى النقيض لعملية الاستيراد عندما يحل إنتاجها الوطنى محل الأجنبى. لذلك لم يكن غريباً أن تكون هذه الطبقة هى المؤيدة تماماً لاضعاف قدرات القطاع العام وتخريبه من الداخل وافقاد ثقة الشعب فيه من الخارج، والمهللين للتخلص منه وبيعه لرأس المال الأجنبى أو الوطنى، وتكاد تعتبر هذه الطبقة من الكمبرادوريين هى الطبقة الوحيدة الأكثر رضا وسعادة وتضامناً مع الدول الليبرالية الديمقراطية التى انقلب إليها الرئيس السادات، ومن أكبر المحبين والمدافعين عنه وعن أخطائه وأخطاء المسار الذى ما زال سائداً فى مصر، والذى يكرث التخلف عاماً بعد عام.

٣- **إلغاء الرقابة على النقد.** الدول المتخلفة التى توجهت إلى التصنيع لتبنى هيكلها الإنتاجى الصناعى كبداية للتنمية الجادة الحقيقية للخروج من التخلف إلى التقدم، والتحول من دولة زراعية أو استخراجية صافية إلى دولة صناعية صافية مثل إنجلترا ودول الشمال الصناعى المتقدم، استخدمت أسلوب الرقابة على الصرف كأداة لعزل عملتها الوطنية عن بقية عملات العالم حتى لا تتأثر بتقلبات قيم هذه العملات، وكذلك حتى تستخدم سعر الصرف فى التمييز بين أنشطة اقتصادية تريد تنميتها بمعدلات

إلا أن الدول الرأسمالية المتقدمة تناست الأسلوب الذى بنت به التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى عكس هذا الأسلوب تدفع الدول المتخلفة لتبنى تحرير النقد والغاء الرقابة عليه، وكذلك يصر صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير فى كل برامجه التى تسمى إصلاحية بضرورة الغاء الرقابة على النقد. وهو بذلك يفتح المجال واسعاً لتخريب الاقتصاد الوطنى، والمجال واسعاً لتحقيق دخول هائلة من نشاط طفيلى لا قيمة له إلا تكوين ثروات هائلة عند بعض الأفراد والجماعات المنظمة التى تربط مصالحها بالعالم الخارجى، أى بالدولة صاحبة هذه العملات. **فعلى مستوى تخريب الاقتصاد الداخلى عن طريق الغاء الرقابة على النقد**، فلقد مكن ذلك رأس المال الدولى وخاصة المالى منه من تطبيق "فكرة تدوير رأس المال" على العالم المتخلف، حيث استطاع رأس المال الدولى المالى استقطاب رأس المال الوطنى إلى الخارج ليتم استثماره فى الدول الرأسمالية المتقدمة، سواء فى أوراق مالية خاصة أو حكومية، مثل أسهم الشركات سواء وطنية أو دولية النشاط، والسندات الخاصة أو الحكومية مثل أذون الخزانة الامريكية، وكذلك الاستثمارات العقارية والمضاربة على الذهب. وهكذا هاجر رأس المال الوطنى إلى العالم الخارجى لينضم إلى رأس المال الاحتكارى الدولى، الذى تلهث الحكومات الوطنية فى الدول المتخلفة لجذبه إليها ليتم استثماره بعد منحه اعفاءات تتعدد وتصل فى مصر إلى ما يقرب من مائة نوع من الاعفاء الضريبى وغير الضريبى، التى تشكل خسارة للخزانة العامة، فضلاً على ضرورة تقديم خدمات رأس المال الاجتماعى التى تقوم الدولة بإنشائها فى مناطق قد لا تحتاج إليها حالياً، وهو تكلفة إضافية وعبء إضافى على عاتق الاقتصاد الوطنى كان يمكن تأجيله. وفى النهاية يكون راس المال الوطنى جزءً من رأس المال الاحتكارى الدولى المستثمر الذى يحصل على نصيب الأسد من الأرباح، هذا إذا كان نهاية دورته (الاستثمار) فى نفس البلد صاحبة رأس المال المصدر للخارج، ذلك أنه قد يستثمر فى بلد أخرى تبعاً لمصالح رأس المال الاحتكارى الدولى ككل، ودون أى اعتبار لرأس المال الوطنى المندمج فيه من العالم المتخلف.

ويتم استقطاب راس المال الوطنى إلى الخارج ابتداء من أسلوبين، الأول، ثقافى تضليلى بحت، وهو الادعاء والدعوة إلى أن يكون رأس المال عديم الهوية، وعديم الجنسية، وعديم الولاء إلا لمعدل الربح الأعلى أو الفائدة الأكبر. فرأس المال يبحث عن الربح فى أى مكان فى العالم ينطلق إليه، ولا يهمه موطنه، ولا المكان الذى ولد فيه، ولا

النقد فى إعادة بناء هيكلها الإنتاجى، هى فترة ما قبل الحرب العالميــة الثانيــة والفتــرة التالية لها لتعمير ما دمرته الحرب حتى عام ١٩٥٨ الذى قررت فيه فرنسا إنهاء نظــام الرقابة على الصرف وتحرير الفرنك الفرنسى وكذلك بقية دول أوروبا. وهكذا فإن الدول المتخلفة التى عمدت إلى بناء هيكلها الإنتاجى الصناعى لجأت إلى الرقابــة علــى النقــد لتحقيق هذا البناء كوسيلة للخروج من التخلف إلى التقدم، مثل مصر والجزائر والعــراق وغيرها من الدول العربية.

ولقد كانت ألمانيا فى بنائها للتنمية الصناعية واعية تماماً بخطورة الغاء الرقابة على النقد، ودخول العملات الأجنبية إليها وحيازتها والتعامل معها. ويقرر "آدم مولر" فى ذلك "أنه إذا كانت المنفعة هامة للسلعة، فإنها تكتسب هذه المنفعة بصفة خاصة فــى كــل بلد، وعلى الحكومة أو الدولة أن توفق بين الحاجات الاجتماعية واشباع هــذه الحاجــات بالتوفيق بين الإنتاج القومى والاستهلاك القومى، وأن تقيم التوازن بينهما عــن طريــق إشعار الأفراد بمسئوليتهم الوطنية فى الإنتاج والاستهلاك، وهو ما يقيم التماسك الوطنى، أما حرية التجارة فإنها تحطم التماسك الوطنى، وتفتــت الشــعور بالمســئولية الوطنيــة والقومية". ومرة أخرى يقول "إن الاقتصاد لا يكون من وجهة نظره إلا واجبات تقوم بها الدولة من إنتاج قومى إلى استهلاك قومى، إلى تحقيق التوافق بينهما لكى تشبع الحاجات القومية، وأى توجه خارجى أو سماح بالليبرالية فى التجارة الخارجيــة، ســوف يكــون محطماً للتماسك الوطنى ومناقضاً للوحدة الوطنية". وكذلك يــرى "أن النقــود ليســت إلا الصورة الاقتصادية التى تبدأ بها الوحدة الحتمية بين الناس والدولة، فالنقود هى الوسيط بين الطابعين الشخصى والمدنى للأشخاص والأشياء. ويؤكد "مولر" فكر سابقه "جنتر" عن النقود، فالنقود هى النقود التى تقررها الدولة وكلمة الإمبراطــور، أى النقــود الوطنيــة فحسب، ويفرق بين النقود الوطنية والنقود الأجنبية القابلة للتحويل وأعطى الأولــى كــل الاهتمام وهاجم الاجنبية القابلة للتحويل، وجعلها جزء من التجارة الدولية، وجعل منهــا المحطم للصلات والعلاقات بين الفرد والفرد الأخر فى الدولة الوطنية. أما النقود الوطنية غير القابلة للتحويل فقد جعلها من أهم عوامل الترابط بين أفراد الــوطن الواحــد، فهــى تربطهم برباط واحد، وتؤكد تماسك الشعب وتبقى على قوة الدولة[١].

---

١ - أريك رول، تاريخ للفكر الاقتصادى، ترجمة الدكتور راشد البرادى، دار الكتاب العربى للطباعة والنشــر، القاهرة، ١٩٦٨، ص١٥٢-١٥٣.

أما على المستوى الثانى، فلقد أدى الغاء الرقابة على النقد إلى خلق نشاط هامشى وطفيلى واسع يحقق ثروات هائلة فى فترة قصيرة للغاية، مكوناً اجتماعياً لطبقة من البرجوازية الجديدة ذات طابع كمبرادورى قوى للغاية مرتبط مباشرة بالعالم الخارجى. وهذه الطبقة الجديدة سواء منظمة فى شكل شركات للصرافة، أو غير منظمة فى شكل تجار للعملة، بدأ من "الجلابين" وهو التجار على مستوى الكميات الصغيرة، إلى كبار التجار من أصحاب رأس المال النقدى، وأصحاب النقود من كبار المسئولين من رجال الدولة المسيرين للنشاط الاقتصادى والنقدى لها. وبهذه المناسبة أصدرت السلطات النقدية تنظيماً قانونياً للنقد الاجنبى يعتبر مثلاً للاستعباط والاستخفاف بالعقول، حيث تضمن السماح قانوناً بحيازة الأفراد والمنظمات للنقد الأجنبى مع تجريم التبادل للنقد الأجنبى بالنسبة للافراد. وكيف يمكن ذلك إذ أن النقود لا يمكن حيازتها إلا لتحقيق التبادل، ذلك أن النقود وظيفتها الأولى وسيط للمبادلة، ومهما تم الاحتفاظ بها فإن مصيرها الأخير إلى التداول والمبادلة. ولقد أدى الغاء الرقابة على النقد الدور الأصيل فى خلق طبقة من الكمبرادوريين ليس على مستوى الصفوة من أبناء الطبقة الكمبرادورية المهيمنة على الدولة، بل على مستوى بعض أفراد الطبقة الوسطى وبعض أفراد الطبقات الفقيرة من الشعب المصرى ارتبطت مصالحها بتحرير التجارة الخارجية والغاء الرقابة على النقد، وهم فى الغالب لا يعلمون جوهر هذه السياسات وأهدافها، خاصة أبناء الطبقة الوسطى والفقيرة، إلا أنهم يعرفون جيداً الدولار الأمريكى الذى يمنحهم التوسط فى مبادلته والاتجار فيه على أى مستوى أرباحاً قدرية خيالية لم يكن يحلموا بها فى ظل استمرارهم فى أى عمل منتج. وهكذا استطاع برنامج صندوق النقد الدولى فى دولة مثل مصر منذ عام ١٩٧٦ أن ينشر الكمبرادورية وأن يكون فئات ذات ثراء هائل على حساب المنتجين من أفراد المجتمع لينضموا إلى الطبقة الكمبرادورية المهيمنة على الدولة والمجتمع المصرى(١)، تضمن الرعاية والحماية لسياسات الانفتاح الاقتصادى وتكريث التبعية

---

١ – قرر الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الأسبق فى فترة سيادة تجارة العملة فى مصر، أن السيد كمال حسن على (رئيس الوزراء) قام بالتنبيه على وزير الداخلية بعدم القبض على تجار العملة داخل صالات البنوك... ولم تحرر قضية ضد أى منهم.

وبطبيعة الحال كان لابد أن تتحول صالات البنوك من الخارج والداخل إلى متاجر لبيع العملة الأجنبية والمضاربة عليها، مما أسبغ على هؤلاء التجار من حماية، وهو ما يؤكد أن الطبقة الكمبرادورية المهيمنة على الدولة تسير جميع الأمور فى الدولة والمجتمع لصالحها الشخصى ولصالح العالم =

التضحيات الوطنية المتعددة التى انتهت إلى وجوده. وكذلك لا يهمه بنى وطنه، ولا حاجة بلاده إليه، وكأنما هو لقيط، أو ولد من سفاح لا رابطة تربطه بأحد، ولا فضل لأحد عليه، فهو يعيش هائماً على وجه أينما وجد منفعة أكبر استقر. ويتم استكمال هذه الأفكار التضليلية بالتلويح بالمصلحة والنفعية، وذلك عندما يقال أن من مصلحة الدولة المتخلفة أن يخرج رأس المال منها لتحقيق مصالحه فى إطار الحرية والليبرالية سواء فى معدل أرباح أعلى أو معدل فائدة أعلى من السائدين فى الدولة المتخلفة، فهو يعود بدخل أكبر مما تتحقق فى الداخل، وهو فى حد ذاته مصلحة قومية إلى جانب المصلحة الشخصية لصاحب رأس المال.

والواقع أن رأس المال الذى تكون داخل مصر والمملوك لصاحبه ملكية خاصة، ساهمت مقومات مصر الاقتصادية فى تكوينه، فإذا كان نتاج جهود فردية أياً كان نشاطها، فإن الموارد المادية المتاحة والخدمات التى قدمها المجتمع المصرى، وخدمات الأفراد المصريين المرتبطين والمحيطين بصاحب رأس المال ساهموا جميعاً فى قدرته على تكوين رأس المال، وما كان يستطيع تكوينه دون هذه المساهمات، ومن ثم من حقهم أن يكون هذا الرأسمال فى خدمتهم وفى مساعدتهم مثل غيرهم، كما خدموه وساعدوه من قبل ليكون وليظهر إلى الوجود. وإذا كان نتاج نجاح صناعة مثل النسيج فإن الفضل فى تكوينه يرجع إلى مساهمة القطن المصرى، والعامل المنتج المصرى، وخدمات المجتمع المصرى والمستهلك المصرى، الذين بدون وجودهم وتحملهم لتضحيات متعددة كل فى موقعه ما كان هناك رأس مال مصرى يتكون، ومن ثم فإن من حق هؤلاء جميعاً أن تكون أولوية خدمة رأس المال المصرى داخل مصر وليس خارجها. **أما الأسلوب الثانى، فهى تنفيذ الطبقة الكمبرادورية المهيمنة على الدولة المتخلفة للسياسات التى توصى بها قوى رأس المال الاحتكارى الدولى عن طريق صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير.**
ومثال ذلك ما سبق ايضاحه من سياسات نقدية أوصى بها الصندوق لمصر عام ١٩٩١/٩٠، والتى تضمنت ضرورة تحقيق مصر للجدارة الائتمانية بتكوين احتياطى من النقد الأجنبى يفوق أضعاف ما تحتاجه مصر من احتياطى، ويظل معطلاً لا يجد له استخداماً إلا فى الاستثمار فى العالم الخارجى، فيقوم البنك المركزى المصرى باستثماره فى أذون خزانة أمريكية وشراء أوراق مالية أجنبية، وزيادة أرصدته لدى بنوك المراسلين الأجانب فى العالم الخارجى.

من يستخدم الحديد والصلب أو منتجات يدخل الحديد والصلب فى مكونات صناعتها، وهم الغالبية الساحقة من أفراد المجتمع المصرى، إن لم يكن كامل أفراده، بينما يكسب فقط فئة قليلة جداً هو أصحاب رأس المال المصرى المهاجر للخارج. فضلاً على أن عدم إنشاء صناعة للحديد والصلب فى مصر مع وجود إمكانيات تمويلها ذاتياً خسارة قومية فى حد ذاتها، إذ هى حرمان لمصر من إمكانية التوسع الصناعى المستمر، وإمكانية وصولها إلى الاعتماد على الذات صناعياً، وهو جوهر التقدم الاقتصادى الفعلى.(١)

وعلى الجانب الأخر، فإن رأس المال المهرب من دول العالم المتخلف لا يحقق أرباحاً تذكر، ذلك أن معدل سعر الفائدة فى العالم المتقدم أقل من معدل سعر الفائدة السائد فى العالم المتخلف، وذلك لسببين أساسيين، أولهما وفرة رأس المال النقدى نتيجة ارتفاع معدل الادخار لارتفاع المستوى العالم للدخول، فلقد وصل معدل سعر الفائدة فى الولايات المتحدة إلى ١% قبل حرب العراق الثانية، ولم يتحرك لأعلى إلا فى غمار إعادة تعمير العراق وارتفاع الطلب النقدى للاستثمار فى العراق، فارتفع سعر الفائدة على الدولار إلى ٤% عام ٢٠٠٥ بينما هو فى مصر فى المتوسط على رأس المال المصرى (الجنيه) ١٠%. أما السبب الثانى، فهو انخفاض معدل الكفاية الحدية لرأس المال الذى لا يتجاوز ٩% على أحسن الأحوال، وهو ما يخفض عوائد الأسهم التى يستثمر فيها رأس مال الدولة المتخلفة الهارب إلى العالم الرأسمالى المتقدم. والأخطر من كل ذلك هو ما يلقاه رأس المال الهارب من الدول المتخلفة إلى العالم الرأسمالى من انخفاض قيمته نتيجة انخفاض وتقلب قيم العملات الحرة للدول الرأسمالية، وارتفاع معدل التضخم داخل العالم

١- تقدر الثروة الشخصية للرئيس موبوتو رئيس زائير المهربة إلى الخارج بأكثر من أربعة بلايين دولار، بينما ديون دولة زائير الخارجية تصل إلى خمسة بلايين دولار. وأخرج بيير الجميل أثناء رئاسته للبنان رأس مال يصل إلى ٢٠ بليون دولار أثناء الحرب الأهلية اللبنانية. وحصل الرئيس النميرى رئيس السودان على ٥٦ مليون دولار ثمن تواطؤه لنقل يهود الفلاشا إلى إسرائيل، وخرج فى أخر عامين من حكمه ١٢,٥ بليون دولار نتاج احتكار الخاشقجى (رجل أعمال سعودى أمريكى) لبيع القطن السودانى. وتحاكم الولايات المتحدة الزوجة الفاتنة لماركوس حاكم الفلبين عن استغلال النفوذ ونهب أموال الشعب، وهو نوع من التدليس والضحك على عقول شعوب العالم المتخلف، إذ أن الولايات المتحدة كانت شريك فى هذا النهب، وشريكة للحاكمة التالية التى نصبتها الولايات المتحدة- أكينو- والتى قامت بحمايتها من ثورة الشعب لازاحتها عن الحكم عام ١٩٩٠.

للاقتصاد المصرى، وتعميق تخلف المجتمع المصرى اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

أما محصلة خروج رأس المال الوطنى من الدول المتخلفة ليندمج فى رأس المال الاحتكارى الدولى، فهى فى كل الأحوال سلبية، فإذا ما أخذنا الادعاء بأن راس المال يخرج من أجل سعر فائدة أعلى من سعر الفائدة الوطنى، وأنه بذلك يحقق مصلحة وفائدة للأفراد وكذلك مصلحة للمجتمع بالحصول على دخل أعلى. فيمكن ايضاح الخسارة القومية التى يجنيها المجتمع المتخلف من خروج رأسماله للعالم الخارجى بضرب هذا المثال. إذا كان سعر الفائدة على المدخرات فى مصر ٥% سنوياً، وأنه يمكن استخدام هذه المدخرات فى تمويل صناعة للصلب فى مصر تحقق معدل للأرباح ١٠%، وكان سعر الفائدة السائدة فى لندن ضعف سعر الفائدة فى مصر أى ١٠%. فإذا ما سمح لرأس المال المصرى بالخروج إلى السوق العالمية والارتباط بها، فسوف يخرج رأس المال المصرى طلباً لمزيد من الدخل (سعر الفائدة الأعلى ١٠%)، وبالتالى لن تنشأ صناعة للحديد والصلب فى مصر، وسوف تضطر مصر إلى استيراد حاجتها من الحديد والصلب، فإذا كان ثمن الحديد والصلب المستورد أعلى ثمناً بمعدل ١٥%، فإن الفارق فى سعر الفائدة الذى حصل عليه المدخرين المصريين من الخارج زيادة عن معدل الفائدة السائد فى مصر (٥%) لن يعوض الخسارة الناجمة عن الاستيراد للحديد والصلب من الخارج، وسوف تكون الخسارة لكل

= الخارجى دون أدنى وعى بالمصلحة الوطنية. وهو عمل مخالف للقانون الذى يعتبر قد تم وقف تنفيذه بتعليمات شفوية.

ومع ذلك فإن هذه الطبقة تقوم بمحاصرة وافتراس كل من يقوم بتعويق حصولها على مصالحها كاملة عن طريق تطبيق القانون، فتتم فى نفس الوقت محاكمة سامى على حسن الشهيرة أمام محكمة القيم لاتهامه بالاتجار فى العملة مع بنك الأهرام- جمال ترمست بنك الذى تم تفليسه ومع بنك هونج كونج، مع الإشادة الإعلامية والصحفية لأخبار وإجراءات المحاكمة، وهو ما يعطى صورة للتضليل الإعلامى والصحفى للتستر على التخريب الاقتصادى لمصر لحساب العالم المتقدم ولحساب الطبقة الكمبرادورية المهيمنة على الدولة.

وخروج رأس المال المصرى إلى العالم الخارجى تتضح صورته فى ما بددته شركات توظيف الأموال فى المضاربات على الأوراق المالية والذهب فى البورصات العالمية (١٠-١٢ مليار جنيه، ٨-١٠ مليار دولار).

- كتاب الاهرام، شركات توظيف الأموال، الأسطورة الانهيار، المستقبل، الاهرام الاقتصادى، القاهرة، ١٩٨٨.

- دلائل الاتهام فى القضية رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٤، محكمة القيم، مكتب المدعى العام الاشتراكى.

إلى تحقيق الأرباح كهدف رئيسى وحيد، لا تنتج على مستوى الكفاءة[1]، وأنه يقوم بالتضحية بكفاءة تخصيص الموارد من أجل تحقيق أعلى معدل للأرباح، ويحدث ذلك لعدم التزامه بالحجم الأمثل للإنتاج الذى تنخفض فيه التكلفة المتوسطة لأدنى حد، ويزيد من حجم الإنتاج فترتفع نفقات الإنتاج ويتم تبديد الموارد وتخصيصها تخصيصاً غير كفئ. وهو أحد أسباب التضخم وارتفاع الأسعار المستمر فى العالم الرأسمالى رغم التقدم التكنولوجى المتزايد فى هذا العالم الرأسمالى المتقدم. إلا أنها الدعاية المستمرة بكل الأساليب التى تقوم بها الدول الرأسمالية المتقدمة لاغواء شعوب العالم الثالث وللضحك على عقولها. ولتنظر هذه الشعوب إلى أثمان السلع التى كان ينتجها القطاع العام وماذا أصبحت عليه بعد أن تولى إنتاجها القطاع الخاص، لقد أدخل بعض التعديلات الشكلية، خاصة فى السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات أو الأدوات المنزلية، وهى تعديلات تافهة بالنسبة للغرض الأساسى من اقتناء السلعة، إلا أنه من ناحية أخرى أفقدها طول عمرها الإنتاجى، إلى جانب حاجتها المستمرة فى فترة بقائها القصيرة نسبياً إلى مزيد من قطع الغيار، وبالتالى فإن المحصلة هى افقار المستهلك على مدى فترة بقاء السلعة، وضرورة استبدالها بعد فترة أقصر، أى مزيد من افقار المستهلك لحساب مزيد من أرباح المنتجين.

أما إجابة السؤال الثانى، أى المشروعات أكثر كفاءة، والذى يعمل فى إطار أسعار محددة تراقب عليها الدولة والرأى العام للشعب، أم تلك التى تعمل فى إطار أسعار حرة تحددها قوى العرض والطلب، وفى سوق لم يتم اشباعه بأى سلعة، وخاصة الصناعية منها، وهى السمة الأساسية لأسواق السلع فى العالم المتخلف؟ لعل المنطق العقلى يقول أن تخصيص الموارد لابد أن يكون أكثر التزاماً وحرصاً فى النوع الأول ومن ثم ترتفع بالنسبة له كفاءة تخصص الموارد، وبالتالى يعمل بكفاءة واقتصادية أعلى، وهو الحال الذى كان سائداً فى وحدات القطاع فى الاقتصاديات التى تدار من خلال التخطيط المركزى الشامل. ويجب أن لا ننسى أن هذه الوحدات الإنتاجية للقطاع العام هى التى قادت الصين من المجاعات الجماعية على مستوى الأقاليم إلى ما هى عليه الآن، وهى التى حولت الاتحاد السوفيتى من دولة اقطاعية متخلفة إلى ثانى أقوى اقتصاد فى العالم

---

١ - دكتور سعيد الخضرى، تخصيص الموارد الاقتصادية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨، الفصل الخاص بكفاءة المشروع.

الرأسمالى بما يخفض من القيم الأصلية لرأس المال الوارد من العالم المتخلف[1]. وإذا كان المستثمر اليابانى فى الولايات المتحدة يخسر نتيجة انخفاض قيمة الدولار ٠,٨%، بينما يخسر المستثمر الأوروبى ٢,٥% من العائد على السندات الأمريكية لأجل ١٠ سنوات، فماذا يخسر العالم المتخلف. ونتيجة لذلك فلقد كانت الدول أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) يخفض نسبة الدولار فى جملة ودائعهم من ٧٥% إلى ٦١% فى أواخر عام ٢٠٠٤[2].

والسؤال المطروح لماذا يخرج رأس المال من الدول المتخلفة إلى العالم الرأسمالى المتقدم رغم قدرته على تحقيق معدلات للفائدة أعلى، ويستطيع أن يحقق معدلات للربحية أيضاً أعلى إذا تم استثماره داخل دول العالم المتخلف، والإجابة لأن غالبية رأس المال الخارج إنما هو مملوك بالدرجة الأولى للطبقة الكمبرادورية المهيمنة على الدولة المتخلفة، وأنه فى غالبيته غير شرعى ومن مصادر غير شرعية، ويخشى من بقاؤه داخل الدولة المتخلفة بما يوضح انحراف هذه الطبقة وعدم رعايتها لمصالح الشعوب، ومن ثم فإن خروجه واختفاؤه يحل المشكلة جذرياً.

٤- **بيع القطاع العام.** تحتوى كل توصيات صندوق النقد الدولى للدول المتخلفة على ضرورة التخلص من القطاع العام وتحويله إلى القطاع الخاص تحت دعوى الكفاءة الاقتصادية المشهود بها للقطاع الخاص فى إدارة المشروعات الإنتاجية. والسؤال الأول بداية، هو من الذى شهد للقطاع الخاص بالكفاءة دون القطاع العام؟ والسؤال الثانى أى المشروعات الإنتاجية يكون أكثر كفاءة، المشروع الذى يعمل فى ظل أسعار محددة يتم الرقابة عليها، أم المشروع الذى يعمل فى إطار أسعار مطلقة يحددها كما يحلو له، وفى سوق يتعطش إلى السلع أياً كانت، حيث لم يصل المجتمع إلى الإشباع من أى سلعة، ابتداء من الخبز إلى السلع الكمالية والترفية؟

والإجابة على السؤال الأول يتولاها "ألفريد مارشال" أستاذ الاقتصاد فى إنجلترا الذى صاغ النظرية الاقتصادية متكاملة، وأوضح بصفة خاصة النظرية النيوكلاسيكية (الحدية)، والذى أوضح أن المشروع الرأسمالى فى ظل ظروف المنافسة الكاملة واندفاعه

١- البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد ٥٧، عام ٢٠٠٤، القاهرة، ص٥٢.

٢-

من أبناء طبقة التكنوقراط الخادمين للطبقة الكمبرادورية المهيمنة على الدولة والمجتمع فى إقناع العامة وقليلى الثقافة الاقتصادية بضرورة بيع القطاع لانخفاض كفاءته وتحقيقاً لصالح المجتمع. وتنسى هذه الفئة من التكنوقراط أن القطاع العام فى مصر كمثال تحمل أعباء حربين كاملتين، حرب ١٩٦٧، وحرب ١٩٧٣، وأنه تعرض للتخريب الداخلى من قبل الدولة منذ سياسة الانفتاح الاقتصادى للتحول إلى الرأسمالية، ابتداء من تثبيت القيادات المنحرفة إلى إقامة المعوقات أمام انطلاق القطاع العام، ومن تخفيض قيمة الجنيه المصرى لرفع ثمن منتجاته لافقاد الشعب الثقة السابقة في أنه مصدر الجودة الأعلى والثمن الأقل، ثم أخيراً ادخال القطاع العام فى دائرة الدين مع رفع سعر الفائدة على الجنيه المصرى لتناهز (٢٨% المدين) ليعجز وحداته عن سداد الدين لاظهاره بمظهر العاجز عن سداد دينه والمبدد للموارد.

وهكذا انتهى القطاع العام إلى البيع ليضيف ثروة جديدة للطبقة المطلوب أن ترتفع ثرواتها إلى أقصى ما يمكن، الفئات الكمبرادورية النشطة من الملاك لرأس المال المتضامن مع رأس المال الاحتكارى الدولى الذى يختفى فى شراءه لوحدات القطاع العام وراء الرأسماليين المصريين، والتى تتضامن مصالحهم فى مواجهة مصالح الغالبية من أفراد الشعب. ولقد كان بيع القطاع من أهم أدوات إثراء الطبقة الكمبرادورية المهيمنة على الدولة والمجتمع المصرى، وظهر على ساحات بيع القطاع العام التضامن بين رأس المال الاحتكارى الدولى ورأس المال الوطنى الخاص، والتضامن بين الدولة بسلطاتها المتعددة التشريعية والتنفيذية والقضائية والإعلامية... الخ فى مواجهة الغالبية الساحقة من أفراد الشعب، وهو ما يفسر ضياع عائد وثمن بيع القطاع العام الذى تم بيعه بثمن بخس لحساب هذه الطبقة، وليزداد ثرائها الواضح الذى يظهر فى نفقاتها الخاصة وفى تحويلات رأس المال المصرى إلى العالم الخارجي للأعضاء البارزين من هذه الطبقة وارتباطاتها بالعالم الخارجى، وحمايته لهم، وكأنما القطاع العام سقط فى بالوعة دون أى أثر لسقوطه. ولعل السعى فى تكوين هذه الفئات الكمبرادورية التى ترتبط مصالحها بالعالم الخارجى بسرعة، كان وراء تبنى السياسات الاقتصادية السابقة لتمكين هذه الفئات من زيادة ثرواتها بسرعة ولتنفصل عن شعوبها أكثر ولترتبط بالعالم الخارجى أكثر وبالطبقة المسيطرة على الدولة والمجتمع المتخلف، وكانت أخر السياسات التى تمت فى هذا المجال هى سياسة الخصخصة وبيع القطاع العام، التى حققت ثروات هائلة لهذه الفئات ثمناً

وأول قوة عسكرية فى العالم فى غضون خمسة وعشرين عاماً، وهو الذى خلص مصر وغيرها من الدول المتخلفة من دولة الفقر والجهل والمرض إلى دولة متوسطة الدخل تسير فى طريق التنمية الصحيح، إلا أن هذه المسيرة تم قطعها بالبيع والتخلص من القطاع العام لتعود إلى طريق الفقر والجهل والمرض مرة أخرى، وإن سمى هذا المسار بالتنمية المستدامة، أو أسماء أخرى تحمل فى مقدمها لفظ التنمية.

ومن البديهى أن المشروعات التى تعمل فى إطار تحرر الأسعار تكون لديها الفرصة كاملة فى العمل بأقل كفاءة دون أن تظهر آثارها، إذ أن حرية رفع الأثمان يخفى ارتفاع النفقات، بل يعظم من معدل الأرباح رغم عدم الكفاءة. وهنا يظهر الجهلاء إلى جانب أصحاب المعرفة التابعين للطبقة الكمبرادورية المهيمنة على الدولة والمجتمع، وهم من الفئات النشطة من التكنوقراط والفئة النشطة من الملاك، ليلقنوا العامة والغالبية الساحقة من الشعب بما فيهم أصحاب المعرفة المحدودة فى علم الاقتصاد، بأن القضية هى عرض وطلب، وأن المنافسة الكاملة التى تسود الرأسمالية تمنع مع رفع الأثمان، وأن المشروع الرأسمالى دائماً يعمل بأقصى كفاءة. والواقع أنه لا توجد منافسة كاملة وكل الأسواق فى العالم الرأسمالى يسودها نوع أو أخر من الاحتكار، ويكفى فى الرد على هذه الأكذوبة دراسة "تشمبرلين" فى الولايات المتحدة، ثم دراسة جوان روبنسون". فى إنجلترا عن سيادة سوق المنافسة الاحتكارية فى العالم الرأسمالى المتقدم. أما الدولة المتخلفة فسوق الاحتكار هى التى تسود ابتداء من الاحتكار الكامل إلى المنافسة الاحتكارية. وهو ما يجعل القضية كلها ليست قضية عرض وطلب كما هو مشاع عند العامة والخاصة، ولكنها القوى وراء العرض والطلب، والتى تحدد العرض وتجعل الطلب تابعاً للعرض وليس العكس، ومن ثم يصبح التضخم ورفع الأثمان سمة عامة فى الدول المتخلفة مثل الدولة المتقدمة الرأسمالية لصالح ملاك المشروعات الإنتاجية، ويؤدى إلى زيادة معدلات الأرباح عبر الزمن فى ظل الانخفاض المستمر فى تخصيص الموارد.

وبالتالى فإن التخلص من القطاع العام وتحويله إلى رأس المال الخاص الوطنى تحت وصاية رأس المال الاحتكارى الدولى يكون فى مصلحة الطبقة الكمبرادورية المهيمنة على الدولة والمجتمع، وتقوم الدولة بسلطاتها القانونية والبوليسية بإجراءات بيع القطاع العام وتسريح العمال إلى البطالة، وتكفل وسائلها الإعلامية تغييب وعى الغالبية الساحقة من أفراد الشعب بأبعاد كارثة بيع القطاع العام فى الدول المتخلفة، ويتبارى الكمبرادوريون

لخيانتها للمصالح الوطنية. وهذه السياسات الاقتصادية وغير الاقتصادية فى هذا المجـال ولتحقيق الهدف انتهى بالغالبية الساحقة من دولة العالم المتخلف إلى التبعيـة الكاملـة، والخضوع الكامل للدولة الرأسمالية المتقدمة مالكـة رأس المـال الاحتكـارى الـدولى ومنظماته الدولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعميـر ومنظمـة التجارة العالمية، وأدى أيضاً إلى أن يتم تسيير هذه المجتمعات وحكمها من بعد عن طريق هذه الطبقة الكمبرادورية الكامنة بثرواتها الهائلة على قمة كل مجتمع متخلف، أو أن هذه الدول المتخلفة التى تم افقار شعوبها لحساب الكمبرادوريين الوطنيين وقوى رأس المـال الاحتكارى الدولى، تدار وتحكم لحساب العالم الخارجى من خلال طبقـة الكمبـرادوريين الوطنيين بالريموت كنتبرول، كما فى المخيال الشعبى لهذه الشعوب.

رقم الإيداع : ٧٠٩٠ / ٢٠٠٦

مطبعة العشرى
ت: ٢٩٨٢٠٢٩٠ - ٢٩٤٦٩٨٦
موبايل: ٠١٠٥٢٢٩١٨١

المحتويات

١- مقدمة	١
الباب الأول. سمات الاقتصاد المتقدم	
الفصل الأول. ليس وفرة الموارد	١١
الفصل الثانى. تكامل الهيكل الإنتاجى	٢٧
الفصل الثالث. القدرة على التطوير التكنولوجى	٣٩
الفصل الرابع. الليبرالية الديمقراطية	٧٤
الفصل الخامس. العنصرية والتضامن فى مواجهة الجنوب	٩٧
الفصل السادس. القدرة على الاعتماد على الذات	١٣٠
الباب الثانى. سمات الاقتصاد المتخلف	
الفصل السابع. مفهوم التبعية ومجالاتها	١٥٩
الفصل الثامن. الجذور التاريخية للتبعية الاقتصادية فى مصر	١٦٤
الفصل التاسع. جذور التبعية الفكرية والثقافية	١٨٨
الفصل العاشر. آليات خلق التبعية الفكرية	١٩٧
الفصل الحادى عشر. الفكر التنموى الغربى كأداة للتبعية الفكرية	٢٢٣
الفصل الثانى عشر. النظريات الموضوعية فى تفسير التخلف والتنمية	٢٦١
الباب الثالث. سياسات تدمير القدرة على الاعتماد على الذات	
الفصل الثالث عشر. خلق التبعية من خلال ارتباط القطاعات الاقتصادية بالخارج	٢٨٦
الفصل الرابع عشر : خلق التبعية من خلال العلاقات الاقتصادية الدولية	٣٠١
الفصل الخامس عشر : سياسة تخريب التعليم والفكر والثقافة	٣٢٥
الفصل السادس عشر : سياسة تدمير القدرة على التراكم الرأسمالى	٣٥٤
الفصل السابع عشر. عرض السياسات المناهضة للتصنيع	٤١٦
الفصل الثامن عشر. تدمير الوحدة الوطنية باسم الليبرالية الديمقراطية	٤٣١
الفصل التاسع عشر. تكوين الفئات التابعة والطبقات الكمبرادورية	٥٤١